السَّنَّ قُلُوهُ وَمَا غَمَاكُم عَنُوهُ وَمَا عَمَاكُم مَا عَنُوهُ وَمَا عَمَاكُم مَا عَنُوهُ وَمَا عَمَاكُم عَنُوهُ وَمَا عَمَاكُم مَا عَنُولُ وَمَا عَمَاكُم مَا عَنُولُ مَا عَنُولُ وَمِنْ عَمَاكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَمَاكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَنَاكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَنَاكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَنَاكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنُولُ وَمِنْ عَنَاكُم مَا عَنَاكُم مَا عَنْهُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنْهُ وَمِنْ عَنَاكُم مَا عَنْهُ وَمِنْ عَنَاكُم مَا عَنْهُ مِنْ عَنْهُ وَمِنْ عَنَاكُم مَا عَنْهُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنْهُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنْهُ عَلَيْكُم مَا عَنْهُ عَلَيْكُم مَا عَنْهُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَنْهُ عَلَيْكُم مَا عَلَيْ عَلَيْكُم مَا عَنْهُ وَمِنْ عَلَيْكُم مَا عَلَيْكُم مَا عَلَيْكُم مَا عَلَيْكُم مَا عَلَيْكُم مَا عَلَمُ عَلَيْكُم مَا عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَيْكُم مَا عَلَيْكُ عَلَيْكُم مَا عَلَيْكُم

عَلىٰ سُنَىٰ السِّرْمِذِي

تأليف

الشيخ العلّامة شمس للرّين الأفغاني السواتي رصه الله رصه قاسعة أستاذ الحديث سابقا بالجامعة الحسينية براندير، سورت.

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ مهمودشبيربن مصدّد سعيد الرانديري مدير الجامعة الحسينية برانديرحفظه الله ورعاه

العامعة العسينة وانديرسوري فعران الهند







عَلَى سُنَنِ السِتِّرُمِذِيُ نالله

الشيخ العلامة شهسى العيس الأفغاني السبو اتي رحمه الله أستاذ العديث سابقا بالجامعة العسينية براندير، سورت. المتوفي سنة ١٩٧٨ الموافق لسنة ١٩٧٨ ا

قام بتصحيح أخطائه المطبعية ومقابلته بالمخطوطة وصف حروفه من جديد نخبة من أساتذة الجامعة نحم المعلق ال

فضيلة الشيخ مهبود شبير بن مهدر سعيد الرائديري حفظه الله ورعاه أستاذ العديث ومدير الجامعة العسينية برائدير، بورت، غجرات، الهند.

قامت بالنشر

(الجَامِعة (الجُسِنِة برَ (نرير، مُورى، بخجر (ال

حقوق الطبع و الترجمة محفوظة للجامعة الحسينية

تحت إشراف

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد الرانديري - حفظه الله و رعاه - مدير الجامعة الحسينية براندير ، سورت ، الهند .

يطلب من

الجامعة الحسينيه / راندير، سورت، الهند.

JAMEAH HUSAINIYAH MORA BHAGAL RANDER DI.SURAT,GUJARAT,INDIA

PIN:-395005,PHONE:-0261.2763303

تفصيلات

اسم الكتاب : بغية الألمعي على سنن الترمذي

تأليف : الشيخ العلامة شمس الدين الأفغاني السواتي رحمه الله

تعالى رحمة واسعة .

عدد الصفحات : ۸٤٠

سن الطباعة : ١٤٤٠ه الموافق ٢٠١٨ء

تحت إشراف : فضيلة الشيخ محمود شبير بن فضيلة الشيخ محمد

سعيد الرانديري حفظه الله و رعاه ، مدير و أستاذ

الحديث بالجامعة الحسينية راندير، سورت، غجرات.

تنضيد الحروف: الجامعة الحسينية

الناشر : الجامعة الحسينية براندير، سورت، غجرات.

القيمة :

يطلب من

TO: PRINCIPAL MAULANA SHABBIR SB.

C/O. JAMEAH HUSAINIYAH

MORA BHAGAL

AT. PO. RANDER, DIST. SURAT, GUJRAT

PIN: 395005, GUJARAT, INDIA

PHONE: 0261-2763303

مقدمةالطبعةالأولى

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة و السلام على رسوله سيد السادات.

أما بعد! فإن الطبعة الأولى لبغية الألمعي على سنن الترمذي تاليف الشيخ شمس الدين الأفغاني السواتي في أيديكم، الذي لمنزل نقابله بمخطوطة المؤلف منذ بضع سنين، والآن قد تم مقابلته والحمد لله، وقمنا بتزويده بعلامات الترقيم التي تعين على تفهيم المدلولات، وقد باشر المقابلة وتنضيد حروفه و تنسيقه والتقديم عليه جماعة مختارة من أساتذة الجامعة الحسينية فجزاهم الله أحسن الجزاء.

والمؤلف جعل يؤلف هذا الشرح في آخر مرحلة من حياته، فلم يتمحتى مات إلى رحمة الله، ولم يوجد في مخطوط ته تسمية الكتاب ولا تقديم من قبل المؤلف، فألحقنابه التقديم و سميناه ببغية الألمعي ليصادف الشروح الآخرى لسنن الترمذي مثل "تحفة الأحوذي" لعبد الرحمان المبار كفوري ومثل "بغية الالمعي في تخريج الزيلعي" وما إلى ذالك من كتب الحديث. فهذا الشرح يحتوى على مامن بداية الكتاب إلى باب ماجاء في فضل الصلاة، فلما وصل إلى ذالك توفاه الله تعالى ولم يقدر له تكميله.

وإن مما لابد أن نوجه القارئين إليه أن المؤلف ألقى الضوء على جميع نواحي الحديث الشريف رواية ودراية خلال شرحه ولكن عنايته على الأسانيد والرواة أكثر من المباحث الفقهية وترجمة الباب على أنه لم يترك منها شيئاً. ومن عادته أنه يكلم على الرجال أو لأفيذ كر الراوي فيقف عند موقف المحدثين فيه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

ويؤكددرجته من الرواية بأقوال أصحاب الجرح والتعديل، ثم و ثم حتى إذا جاء نص الحديث تكلم فيه تكلم المحدثين في الهند في شرح الحديث على مذاهب الفقه وينقل المذاهب الفقهية من كتبهم. رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأدخله في فسيح جناته، آمين يا رب العالمين . وأخيراً ندعوا لله تعالى أن ينفع به الطالبين ويجعله أجراً وصدقة جارية للمؤلف ولنا أجمعين.

محمودشبيرغفرله ۲۷رجبالمرجب۹<u>۳۲۳</u>ه

مايتعلق بالمصنف

اسم الشارح: شمس الدين سماه به والده مولانا الحاج صدر الدين الأفغاني السواتي في اليوم السابع من ولادته ، قرأ القرآن الكريم و بعض الكتب الفارسية و الإنشاء و الخطعلى و الده ، ثم قرأ الكتب الدرسية في الفنون الرسمية : الصرف و النحو و المعاني و البيان و المنطق و الحكمة و الطب و الفقه و أصول الفقه و علم الكلام و التفسير. و هذه كلها على علماء الوطن و هم كثيرون و كلهم من بحور العلم.

ثم رحل فحضر عند الشيخ المحدث نصير الدين الكاملفوري فقرأ عليه الهداية للإمام المرغيناني و مشكاة المصابيح و من التفسير الجلالين و في السنة الثانية الأمهات الست و غير ها من كتب الحديث ففرغ من جميع الكتب الدرسية معقولا و منقولا حين كان عمره عشرين سنة.

ثم سافر ثانيا لتكميل علم الحديث الشريف أحسن التكميل إلى الجامعة الإسلامية في بلدة دابهيل و هي بلدة صغيرة من مديرية نوساري بولاية غجرات الهند . فقرأ و سمع أمهات الست و غيرها على مشائخها العظماء يعني: الشيخ شبير احمد العثماني صاحب الفتح الملهم و الشيخ عبد الرحمن الأمروهي والشيخ بدر الميرتهي جامع فيض الباري والشيخ محمديوسف البنوري صاحب معارف السنن.

ثمرحلإلى أزهر الهنددار العلوم ديوبند سنة ١٣٦٣ه و أقام بهاست سنين فقرأ على أكابر علمائها الصحاح الستة و غيرها يعني: شيخ الاسلام حسين أحمد المدني ، الشيخ ابراهيم البلياوي ، الشيخ محمد إعزاز على الأمروهوي ، الشيخ عبد الخالق الملتانى ، الشيخ بشير أحمد و الشيخ محمد ادريس الكاندهلوى.

وفي سند الفراغ من المدرسة العربية الشهيرة بدار العلوم الديوبندية: وبعد! فإن الأخ الصالح البار المولوى شمس الدين بن صدر الدين المتوطن كالاكلى من مضافات مردان قد دخل دار العلوم الديوبندية التي هي مركز العلوم الدينية و مدارها و منها يتفجر أنهارها وبحارها في التاسع و العشرين من شوال المكرم سنة ثلث و ستين بعد ألف و ثلاث مائة من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف سلام ، فقرأ من العلوم و الفنون الكتب الأتي ذكرها، وبقى مدة ما قرأ على طريقة حسنة رضى عنها الأساتذة و أركان المدرسة وهو عندنا سليم الطبع جيدا لفهم صالح الاستعداد و له مناسبة تامة بالعلوم و الأن لما طلب منا الإجازة أجزناه و كتبناله هذه الورقة لتكون سندا و تذكرة عند مس الحاجة.

أسامى الكتب المقروءة

قرأ من علم التفسير: تفسير البيضاوي و تفسير الحافظ ابن كثير بتمامهما و من علم حديث: صحيحي الإمامين الهمامين البخاري و مسلم و سنن أبي داؤد و ابن ماجة و الجامع للإمام الترمذي و الشمائل له و الموطأين للإمام ين القدوتين مالك و محمد و شرح معاني الأثار للإمام الطحاوى رحمهم الله تعالى. و من علم الفقة و أصوله: المجلدين الأخيرين من الهداية و التوضيح و التلويح و مسلم الثبوت. و من علم العقائد و الكلام: حاشية شرح العقائد لمو لانا الخيالي و الأمور العامة ، و من علم المعقول و الفلسفة: القاضى المبارك و صدرا و الشمس البازعة و شرح الإشارات: و من علم الهيئة التصريح و السبع الشداد و بست باب ، و من علم الطب: القانون جه و شرح الأسباب بتمامها و النفيسي و مبحث الحميات من قانون الشيخ ، و من علم التجويد: الفوائد المكية و الشاطبية و الرائية و قرأ بعض علم التجويد: الفوائد المكية و الشاطبية و الرائية و قرأ بعض

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

ما يتعلق بالمصنف

A)

القرآن تجويدا. ثم جعل أستاذا و مدرسا بالمدرسة العالية بكالكوتا أربع سنين، ثم جعل مدرسا بالجامعة الحسينية براندير سنة ١٩٥٤ه إلى وفاته و قد مات إلى رحمة الله يوم الأربعاء ١٧٧/جمادى الثانية ١٣٩٨ه، الموافق ٢٥/مايو ١٩٧٨ء.

وقد كان الله سبحانه تعالى ألقى في روعه منذ بداية اليوم لذة التدريس والتصنيف فصنف الكتب العديده. منها: الدرر السنيه على شرح القاضى مبارك والجواهر العبقرية على شرح مولانا أحمد الله السنديلي، ومنها: الزهر الرباعلى الصدر اشرح الهداية وقد طبعت وشاعت، ومنها: هذا الشرح الأنيق المسمى ببغية الألمعي على سنن الترمذي .

مقدمةعلمالحديث

من فضيلة الشيخ المفتى عقيل احمد القاسمى استاذ الحديث والتفسير بالجامعة الحسينية راندير.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين وعلى أله وصحبه أجمعين ، أما بعد ؛ فهذه مقدمة على علم الحديث وهي تشتمل على بيان حده و موضوعه و غرضه و غايته و فضيلته و شرافته و بدء كتابة الحديث و كيفية تدوينه و طبقات المدونين وأول من دون العلم و طبقات كتب الحديث وقسمته و بحسن توفيقه أقول:

تعريف العلم:

وحده على ماقاله العينى فى شرح البخارى: علم يعرف به أقوال رسول الله رضي أفعاله وأحواله . وفى فتح الباقى شرح الفية العراقى: الحديث ويرادفه الخبر على الصحيح ماأضيف إلى النبى رضي الله والله الله والله والله والله والله والله والله ويعبر عن هذا بعلم الحديث . ويحد بأنه علم يشتمل على نقل ذالك . قال المحدث محمد زكريا الكاندهلوى: ويشتمل على نقل ذالك . قال المحدث محمد زكريا الكاندهلوى: و الأوجه عندى فى حد علم رواية الحديث ، علم يبحث فيه عن أقوال النبى رسي والله وأحواله من حيث كيفية السند اتصالا و انقطاعا وغير ذالك . ثم ظهرلى أن الأوجه فى حده ، علم يعرف به احواله سين وقعلا وتقريرا وصفة و لايشكل انه يخرج من الحد الأثار لأنها داخلة فى أحواله سين تبعا و للتبعية يتعرض الها .

موضوعه:

قال الكرمانى: موضوعه ذات الرسول المالكة من حيث أنه

رسول الله. قال السيوطى: ولميزل شيخنا العلامة محى الدين الكافيجى يتعجب من قوله: إنّ موضوع علم الحديث ذات الرسول، ويقول هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث. قال المحدث محمد زكريا الكاندهلوى: وأناأ تعجب من الكافيجى كيف التبس عليه ذالك بالطب، فإنّ ذاته وسول لامدخل للطب في ذالك. قال: والأوجه عندى أن موضوعه المرويات والروايات من حيث الا تصال والانقطاع وأماذاته الشريفة والموضوع لمطلق علم الحديث دون النوع الخاص منه و هو علم رواية الحديث.

غرضه وغايته:

الغرض الأوّل: كون الدارس والمدرس مصداقا للأدعية والبشارات التي وردت في دارس الحديث ومدرسه ، فعن ابن مسعود عَنْ قال: قال رسول الله الله الله الله عنه الله إمرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها فرب حامل فقه إلى من هوأفقه (رواه ابو داؤد والترمذي وحسنه) وروى الخطيب البغدادي في كتاب شرف أصحاب الحديث عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال: سمعت على بن ابى طالب يقول: خرج علينار سول الله سَلِيْكُ فقال: اللهم ارحمخلفائى قال: قلنا: يارسول الله! ومن خلفائك؟ قال: الذين ياتون من بعدى يروون أحاديثي وسنتي و يعلمونها الناس. و عن ابن مسعود عَن قال: قال رسول سَلْ الله الله الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة . قال ابن حبان في صحيحه: في هذا الحديث بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله الله أصحاب الحديث إذليس في هذه الأمة قوم أكثر الصلاة عليه منها.

الغرض الثانى: فهم القران والعمل به لأنّ مدار الدين

والشريعة على القرآن الكريم وفيه بيان الأصول والقواعد أما تفصيل الجزئيات ففى أحاديث النبى الكريم المستخفلا يمكن فهم القرأن والعمل به بدون علم الحديث ؛ فإنّ الاعتصام بحبل الله لا يتم إلا ببيان كشفه.

الغرض الثالث: الاستلذاذبكلام المحبوب، لأنّ النبى الله المحبوب، لأنّ النبى الله المحبوب لجميع المسلمين وأحاديثه كلامه والاستلذاذ بكلام المحبوب غرض مستقل من علم الحديث.

الغرض الرابع: معرفة كيفية الاقتداء بالنبى المسكنة فإنّ التمسكبهديه لايستتبإلابالاقتفاء لماصدر من مشكاته.

الغرض الخامس: ماكتبه صاحب المنهل، الاحتراز عن الخطأفى الانتساب إلى النبى الله التمييز بين الحديث وغيره وكلام الرسول وغيره إنما يقوم به علماء الحديث لاغير.

الغرض السادس: تكوين شأن الصحابية فى النفس و حصول صحبة النبى الشيئة بالاشتغال بأحاديثه الشيئة لأنّ لكل علم و فن تاثيراً كما أن تأثير علم المنطق القدرة على الكلام فكذا تأثير علم الحديث حصول شان الصحابية فى النفس ان اشتغل بالحديث بالإخلاص و حسن النية.

الغرض السابع: وهو الغرض المشترك لجميع العلوم الدينية الفوز بسعادة الدارين.

فضيلته وشرافته:

علم الحديث أفضل العلوم الشرعية قال سفيان الثورى: لا أعلم علما أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى ان الناس يحتاجون إليه حتى فى طعامهم وشرابهم فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام. والعلوم الشرعية خمسة: (١) الحديث (٢) والفقه (٣) والتفسير (٤) وأصول الفقه (٥) والعقائد.

وزاد بعضهم علما سادسا وهو التصوف كما فعله مصنف النبراس الشرح المعرف لشرح العقائد .قال السيوطى فى التدريب وكيف لايكون علم الحديث شريفا وهو الوصلة إلى رسول الله سَلِيُّ الباحث عن تصحيح أقواله وأفعاله الذاب ان ينسب اليه مالم يقله وسائر العلوم الشرعية محتاجة إليه ،أمّا الفقه فواضح وأما التفسير فلان أولى مافسر به كلامه تبارك وتعالى ماثبت عن نبيه سَلِيُّ وأصحابه.

بدء كتابة الحديث:

مجرد كتابة الحديث بدون تدوين وترتيب في الجوامع كان من زمن النبى المسلطة وقد بوب البخاري في صحيحه كتابة العلم واخرج بسنده عن أبى جحيفة قال:قلت لعلى: هل عندكم كتاب قال: لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو مافى هذه الصحيفة قلت: ومافى هذه الصحيفة ؟قال العقل و فكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر . وأخرج عن أبى هريرة أن خزاعة قتلوا رجلامن بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبى المسلطة فركب راحلته فخطب الحديث وفي أخره فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لى يارسول الله ! فقال: اكتبوا لأبى فلان.قلت: والرجل هذا أبوشاه و المعنى اكتبوا لأبى شاه يعنى هذه الخطبة التي خطبها رسول الله أيسك كما ورد مصرحافي الروايات. وأخرج البخارى أيضاً عن أبى هريرة عَظ قوله: مامن أصحاب النبى سَلَيْكُمُ أحد أكثر حديثا منى إلا ماكان عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب قلت ومع ذلك كان عند أبي هريرة كتب من حديث النبى الله ويمكن أن يكون بغير خطه كمااختاره الحافظ في الفتح، وأخرج عن ابن عباس على قال: لما اشتد بالنبى السلطة وجعة قال: ائتونى بكتاب أكتب لكم كتاباً.

الحديث فهذه الروايات وأمثالها كثيره صريحة فى كتابة الحديث فى زمنه المسلطة المروايات وأمثالها كثيره صريحة فى كتابة

لكن الصحابة الميهتموا كثيرا بكتابة الحديث في زمنه الوجوه ، الاول: انهم لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم كانوا لا يحتاجون إلى الكتابة . والثانى: إن أكثرهم كانوالايعرفون الكتابة والثالث: إنهم كانوا في ابتداء الحال قدنهو عن ذالك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذالك بالقرآن فقد روى مرفوعاً عن أبى سعيد الخدرى المناه لا تكتبوا عنى غير القرآن ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه . ولأجل اختلاف الروايات اختلفوا في جواز كتابة الحديث وعدمه فمن هذه الوجوه لميهتموا كثيرا بكتابة الحديث في زمنه صلى الله عليه وسلم و لا في زمن الصحابة و لا في زمن التابعين ثم الجمعوا على كتابته العديث التابعين ثم

والجواب عن حديث مسلم الذي فيه ممانعة كتابة الحديث بوجوه: الاول ان فيه كلاما ورأى الامام البخارى أن رفعه غير ثابت بلهو موقوف على الصحابى. الثانى أن الممانعة كانت عارضية حتى لا يلتبس الحديث بالقران الثالث: أن مراده المسلم بقوله لا تكتبوا عنى غير القران يعنى مع القرآن ومن كتب عنى غير القرآن يعنى مع القرآن فليمح غير القرآن. الرابع: ان النهى مقدم وروايات الاذن متأخرة فهى ناسخة للأقل.

كيفية تدوينه:

قال الحافظ فى مقدمة الفتح: اعلم علمنى الله وإياك أنّ أثار النبى الله وإياك أنّ أثار النبى الله وكبار النبى الله وكبار تبعهم مدونة فى الجوامع ولامرتبة (لوجوه مرت فى كتابة الحديث) ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الأثار

وتبويب الاخبار لماانتشر العلماء فى الأمصار وكثر الابتداع من الروافض و الخوارج ومنكرى الأقدار . انتهى . وبالجملة أن كتابة الحديث مع اختلاف السلف فى جوازها بدئت فى زمان النبى النبى شاعت فى عصر التابعين . وبدء تدوينه فى صور الكتب و الرسائل فى أو اخر عصرهم.

طبقات المدونين وأول من دون علم الحديث:

إنّ تدوين علم الحديث له أربعة أدوار.

ألاول: التدوين على الإطلاق:

يعنى جمع كل نوع من الروايات كيف ما اتفق بلا ترتيب خاص وبلار عاية مضمون في كتاب قال الحافظ في كتابة العلم: أول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المأة بأمر عمربن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذالك خير كثير فلله الحمد انتهى ، وبه جزم السيوطي في الألفية . وفى لفظ الدررو واضعه ابن شهاب الزهرى فى خلافة عمر بن عبد العزيز عَن الله بعد موت النبى الشائة بماة عام لانه المجدد لهذه الأمة امردينها في المأة الثانية ؛ فهؤلاء المشائخ مالوا الى أن أول المدونين مطلقا الزهري. وتقدم عن البخاري ان أولهم أبوبكربن حزم وهو أبوبكربن محمدبن عمر وبن حزم واختار هذاالقول العلامة القسطلاني في شرح البخاري. وقال مالك في الموطأ:برواية محمدبن الحسن بسنده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أبى بكر بن حزم ان انظرما كان من حديث رسول الله الله الله المنته الحديث واختاره الهروى وغيره. والجملة ان الجمهور اختلفوا فى واضع الحديث وأول مدونه على القولين و عصرهماواحدفالترجيح بينهماعسير.

الثاني:التدوين على الأبواب:

يعنى جمع نوع من الروايات فى باب قال الحافظ فى مقدمة الفتح: فأول من جمع ذلك الربيع من صبيح و سعيد بن أبى عروبة وغير هما فكانوا يصنفون فى كلباب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فى منتصف القرن الثانى فدونوا الأحكام فصنف الإمام مالك الموطأ و توخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم وصنف ابن جريج بمكة والا وزاعى بالشام والثورى بالكوفة وحماد بن سلمة بالبصرة و هشيم بالواسط و معمر باليمن وابن المبارك بخراسان و جرير بن عبد الحميد بالرى. وكان هؤلاء فى عصر واحد فلا يدرى أيهم سبق. ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم فى النسخ على منوالهم.

الثالث التدوين على المسانيد:

المسانيد: جمع مسند، اسمنوع من كتب الحديث يجمع فيه الأحاديث على ترتيب أسماء الصحابة الذين اسندوها لايلاحظ فيه المضمون الخاص. قال الحافظ في مقدمة الفتح: رأى بعض الائمة منهم أن يفرد حديث النبى المسائلة خاصة وذالك على رأس المأتين فصنفوا المسانيد فصنف عبيد الله بن موسى مسند المماثين فصنف نعيم بن حماد الخزاعى نزيل مصر مسند اثم اقتفى الأئمة اثرهم في ذلك فقل امام من الحفاظ الاوصنف حديثه في المسانيد كالامام أحمد بن حنبل وإسخق بن رهويه وعثمان بن أبى شيبة وغيرهم ومنهم من صنف على الأبواب والمسانيد معاكأبي بكر بن شيبة.

الرابع التدوين على الصحاح:

اهتم فيه المحدثون بتمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة وانتخاب الأحاديث الصحيحة وجمعها في كتاب قال

الحافظ في مقدمة الفتح: فلمار أي البخاري هذه التصانيف ووجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشملها التضعيف فحرك همته لجمع الحديث الصحيح. انتهى الف صحيحه في ست عشرة سنة ثم اقتفى الأئمة المشهورون أثاره ، وأول من صنف في السنن على ماقاله الخطابي هو أمام المحدثين سليمان بن أشعث أبوداؤدالسجستاني. فهذا ترتيب تدوين كتب الحديث.

طبقات كتب الحديث:

الكتب المؤلفة فى الحديث على مراتب ، ذكرالشاه عبد العزيز الدهلوى قدسسر ففى كتابه "العجالة النافعة "أن كتب الحديث على أربع طبقات.

الطبقة الاولى:

المؤطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم أن أحاديث هذه الكتب الثلاثة اصح الاحاديث.

الطبقة الثانية:

الكتب التى ليست فى درجة الكتب الثلاثه المذكورة فى الصحة لكنها قريبة منها مثل جامع الترمذى و سنن أبى داؤد وسنن النسائى وكان يقول الشاه ولى الله قدس سره ان مسند الامام أحمد عندى فى الطبقة الثانية إلا أن فيه كثرة من الأحاديث الضعاف و مثل ذلك سنن ابن ماجة ، ينبغى أن يعد من الطبقة الثانية وإن كان فيهامن الأحاديث ما بلغ غاية الضعف . الطبقة الثالثة:

الكتب التى ألفها العلماء قبل البخارى ومسلم اوكانوا معاصرين لهما والذين جاؤا بعدهما لكنهم لم يلتزموا الصحة ولم يبلغ كتبهم الشهرة والقبول مثل ماالتزم فى الطبقتين

الأوليين مثل مسند الإمام الشافعى وسنن ابن ماجة (خلافا للشاه ولى الله) ومسند الدار مى ومسند أبى يعلى ومصنف عبد الرزاق ومصنف أبى بكر بن أبى شيبه ومسند عبد بن حميد ومسند أبى داؤد. وسنن الدار قطنى وصحيح ابن حبان ومستدر كالحاكم وكتب البيهقى وكتب الطحاوى وتصانيف الطبراني.

الطبقة الرابعة:

الكتب التى لم يكن لهاذكر فى القرون السابقة وهى كثيرة مثل كتاب الضعفاء لابن حبان وتصانيف الحاكم وكتاب الضعفاء للبيهقى وكتاب الكامل لابن عدى وغيرها و قد اشتملت هذه الكتب على أحاديث موضوعة.

القسمة والتبويب:

علم الحديث ينحصرفى ثمانية أبواب (١) العقائد ، (٢) والأحكام ، (٣) والتفسير ، (٤) والتاريخ ، (٥) والرقاق ، (٢) والمناقب ، (٧) والآداب ، (٨) والفتن ، وقد صنفوا فى كل باب كتابا وسموا أحاديث العقائد علم التوحيد وتصنيف البيهقى كتاب الأسماء والصفات معروف فيه وأحاديث الأحكام السنن والتصانيف فى هذا النوع كثيرة وأحاديث التفسير علم التفسير وأحاديث التاريخ والسير بدء الخلق والسير وأحاديث الرقاق علم السلوك والزهد وأحاديث المناقب علم المناقب وأحاديث المناقب علم المناقب وأحاديث الأداب علم الادب وأحاديث الفتن علم الفتن . وكتاب الأحاديث الذي يشتمل على جملة الأبواب الثمانية يقال له الجامع على القول المشهور كجامع البخارى وجامع الترمذي.

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

حكم الشارع:

تحصيل علم الحديث واجب على الكفاية فى منطقة يوجد فيهامختلف الاشخاص ذو واستعداد لذلك و إلا فيجب لعينه. علم الحديث في بلاد الهند:

علم الحديث وإن لميزل مسلسلافي بلادا لهندفي الجملة لكنهإنماكان اسماورسمأ وقليلا بالنسبة إلى البلاد العربية؛ ففي ابتدأ الزمان كان يكتفي بدرس وتدريس مشارق الانوار للصنعانى ثم زيدت مشكوة المصابيح فقط فى المنهج الدراسى لعلم الحديث ثم في وسط القرن العاشر أخذ علم الحديث في الانحطاط والزوال في البلاد العربية . ووفق الله سبحانه وتعالى أهل الهند في مقابلة العرب لتحصيل علم الحديث وخدمته . ففي القرن العاشر الشيخ على المتقى البرهانفوري صاحب كنز العمال (المتوفى ٩٨٥ه) حصل على علم الحديث من علماء الحجاز وجاء به إلى الهند وقام بنشره وإشاعته . ثم تسلسل تلاميذه أمثال الشيخ عبد الوهاب البرهانفوري (المتوفي ١٠٠١ه) والشيخ محمد طاهر البتني (المتوفى ٩٧٦ه) و تصانيفهم في علم الحديث معروفة كمجمع البحار وتذكرة الموضوعات، ثمفى القرن الحادي عشر الشيخ عبد الحق المحدث البخارى ثم الدهلوى (المتوفى ١٠٥٢ه) أخذ علم الحديث من الحجاز المقدسة واتخذ مدينة دلهي الهند مركزا لإشاعته وصنف كتباغالية في شرح الحديث فصنف شرحين على مشكوة المصابيح أحدهما بالعربية لمعات النقيح والثاني بالفارسية أشعة اللمعات. ثم تولد في أو لاده وأحفاده المحدثون الكبار الذين قاموا بتصنيف شروح للحديث، ثمفى

القرن الثاني عشر شيخ المشائخ الشاه ولي الله احمد بن عبد الرحيم الدهلوى قدس سره العزيز (المتوفى ١٧٦ه) ذهب إلى الحجاز المقدسة واخذ علم الحديث من مشائخها وخاصا من الشيخ أبى طاهر المدنى ، واشتغل كليا بالخدمات الدينية وخصوصا بخدمة علم الحديث بعد أن رجع إلى الهند . ومن عصره ابتدأت سلسلة درس وتدريس الصحاح الستة في الهند. ثم في القرن الثالث عشر بعد الشاه ولى الله ابتدأت سلسلة أصحابه وأولاده منهم الشاه عبدالعزيز قدس سره العزيز (المتوفى ١٢٣٩ه) الذي أدى حقنيابته عن أبيه. والولدسر لإبيه. ثم من تلاميذه حفيده الشاه محمد اسحاق المهاجر المكي (المتوفى ١٢٦٢ ه) ثم من تلاميذه الشاه عبد الغنى المجددي المهاجر المدنى (المتوفى ١٢٩٦ه) الذي تهيات من تدريسه الحديث جماعة من المحدثين العظام في الحجاز والهند فمن تلاميذه حجة الاسلام قاسم العلوم والخيرات مولانا محمد قاسم النانوتوي (المتوفى ١٢٩٧ه) وفي الأخير في القرن الرابع عشر قطب الارشاد رأس الفقهاء والمحدثين مولانا رشيد أحمد الكنكوهي (المتوفى ١٣٢٣ه) قام بتدريس الصحاح الستة وحده طوال عشرات سنوات ومن تلاميذه علماء ديوبند وسهارنفور الذين يعرفهم الناس والذين قامو بتأسيس كليات وجامعات لتدريس العلوم الشرعية وخاصة علوم الحديث ومن تلك السلسلة الذهبية حلقة مذهبة الجامعة الحسينية برانديرسورت، غجرات، الهند.

الجامعة الحسينة:

أسسها فضيلة الشيخ العلامة مولانا الحافظ محمد حسين رحمه الله تعالى سنة ١٣٣٥ لتشييد مجد الإسلام

وإشاعته ونشر السنة النبوية الصحيحة بين جميع المسلمين وإصلاح أخلاقهم ونشر التعاليم الاسلامية بين مسلمي غجرات خصوصا وهي جارية بمنه تعالى وفضله بحسن إعانة المسلمين وتائيدهم ادامها الله تعالى وهي تشتغل بسقى العطشان من منابيع علوم النبوة منذ نحومئة سنة في خلل القرن الرابع عشر والخامس عشر والتي لم يزل يزين مسند حديثها المشاهير من المحدثين العظام الذين لهم سمعة وشهرة على المستوى العالمي بعلومهم ومن هولاء العبقريات الشيخ شمس الدين السواتي الأفغاني شارحسنن الترمذي كما الشيخ شمس الدين السواتي الأفغاني شارحسنن الترمذي كما ستعرفه في مايتعلق بالمصنف . رحمه الله .

كتبه:العبدالحقيرعقيل أحمدالقاسمي خادم طلبة الحديث و التفسير بالجامعة الحسينية ،براندير.

قوله: (ابوعيسى)، أقول: قدعرفت أن اسم الترمذي محمد وكنيته أبوعيسى، وقداختار الترمذي كنيته على اسمه؛ فإنه لا يعبر عن نفسه في "جامعه" إلا بأبي عيسى. قال صاحب معارف السنن راداً على المصنف: وردالنهى عن التكنى بأبى عيسى ، ثم أجاب عنه بقوله: ولعل المصنف الإمام حمله على خلاف الأولى، والايخفى أن هذا القدر من الجواب كاف في الدفع ، ولكن ماصبرو ضجروتبحروقال:ومهمایكنمنشي،فیبعدعنجلالةقدرهو شأنه أن يتكنى به، و النهى مصرح، أقول: إن أراد بالنهى ما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"عن طريق موسى بن على عن أبله. و أخرج أيضاً عن طريق زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب ﷺ ضرب ابناله اكتنى بأبى عيسى فقال: إن عيسى ليس له أب، فقد أجاب عنه بعض الأفاضل بأن الحديث الأول مرسل و الثاني موقوف، وعلى فرض صحة الحديث المرفوع فليس فيه النهى؛ بل فيه بيان الأمر الواقع بأن عيسى لا أب له، و إنما قال يعتذر بهعنهأن المغيرة بن شعبة تكنى بأبي عيسى بإذن النبي والما أبوداؤد في سننه في "كتاب الأدب" و بوب عليه "باب فيمن تكنى بأبى عيسى ". أقول: فأننى دليل يكون أعظم من هذا الجواز، هذا له و لعامة الأمة، و الحق ليس في النهي عن التكني بأبي عيسى حديث مرفوع متصل صحيح صريح ، فالظاهر هو الجواز. وأماأثر عمر ﷺ فليس في حكم المرفوع، وأمافهمهه من الحديث المرفوع الكراهة فليس بحجةٍ ، و بهذا التحقيق اندفع قلق صاحب المعارف، وبالله التوفيق.

قوله: (الترمذي)، نسبة إلى ترمذ، اختلفوا في ضبطه على

أقوال، قال الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ": قال شيخنا ابن دقيق العيد: و ترمذ "بالكسر" هو المستفيض حتى يكون كالمتواتر، و قال مؤتمن الساجي: سمعت محمد بن عبد الله الأنصاري يقول: هو بضم التاء، و قال السمعان في نسبة الترمذي: هذه النسبة إلى مدينة قديمة على طرف نهر بلخ يقال له جيحون، و الناس يختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول: بفتح التاء، و بعضهم يقول: بضمها، و بعضهم يقول: بكسرها، و المتداول على لسان أهل تلك المدينة "بفتح التاء و كسر الميم" و في "بستان المحدثين": و المراد بلفظ ما وراء النهر هو نهر بلخ.

قوله: (الحافظ)، وهو الإمام الحجة الأوحد الثقة الحافظ المتقن المتفق عليه، و أخذ عن البخاري و قتيبة بن سعيد و محمود بن غيلان و محمد بن بشار و أحمد بن منيع و محمد بن مثنى و سفيان بن وكيع و غيرهم، و أخذ عنه خلق كثير، قال الحافظ في "التقريب": أحد الأئمة ثقة حافظ، و قال الحافظ أبو يعلى: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ ثقة متفق عليه و أيضاً يقول: وهو إمام مشهور بالأمانة و العلم و الديانة، و قال الحافظ في "التهذيب": و قال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث كان يضرب المثل في الحفظ.

والعجب من ابن حزم الظاهري أنه لم يعرف الترمذي ، وقال هو مجهول ، فرد عليه المحققون من أهل الحديث ، قال الحافظ الذهبي في "الميزان": محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العالم أبوعيسى الترمذي صاحب "الجامع "ثقة مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض مِن كتاب

الاتصال:أنه مجهول، فإنه ماعرف و لادرى بوجود الجامع و العلل التىله، وقال الحافظ فى "تهذيب التهذيب":قال الخليلى: ثقة متفق عليه، وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من الاتصال: محمد بن عيسى بنسورة مجهول، ولايقولن قائل: لعله ماعرف الترمذي والاطلع على حفظه والاعلى تصانيفه، وقال بعض الأشياخ: ويكفيه نبلاً و فضلاً أن الإمام البخاري قد سمع منه حديثين: أحدهما: حديث أبى سعيد، والثانى: حديث ابن عباس، وكلاهما فى الجامع، و لعلمن أجلهذا قال المصنف عليه القال لي محمد بن إسماعيل:ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بى. وهذا ليس بعجب، فكما أن التلميذيحتاج إلى شيخ محقق كذلك يحتاج الشيخ إلى صاحب ذكي بارع يتلقى علمه وينشره في العالم، هذا الإمام أبويوسف الفقيه الحافظ القاضى، وهذا الإمام الربّاني محمد بن الحسن الشيباني نشرا علم إمامهما وشيخهما في الآفاق و الأكناف. و الحاصل: و مناقب هذا الإمام الحافظ كثيرة ، ليس هذا موضع إحصائها، وأنه مشهور في بداعة الحفظ وقوة الضبط وهو لفظه يحكى عن قوة حفظه، وهذه القصة مذكورة في "تذكرة الحفاظ" و"تهذيب التهذيب" وغيرهما وبالله التوفيق.

(44)

أبو اب الطهارة

عن رسول الله والهوسلة

قوله: (أبواب) ، جمع باب ، و المسائل إن اعتبرت بنوعها تصدّر بالباب، لأن الباب في اللغة: النوع، فيكون ذكره مناسباً لنوع المسائل، وإن اعتبرت بفصلها و فرقها عما قبلها تُصدَّر بالفصل لأن الفصل في اللغة: الفرق و القطع ، فيكون ذكره مناسباً للمسائل المنقطعة عما قبلها ، و أكثر المصنفين من الفقهاء و المحدثين مشواعلى هذه الطريقة.

قوله: (الطهارة)، في اللغة: النظافة و النزاهة، و هو اسم جنسٍ يشمل جميع أنواعها من وضوء و غُسل و التيمم و غَسل بدن أو ثوب و نحوه، و شرعاً: النظافة عن حَدثٍ أو خبثٍ ويراد بالخبث ما يعم الحسي و المعنوي، و قدمت العبادات على غيرها اهتماما بشأنها، فإن العباد لم يخلقوا إلا لها، قال الله سبحانه: (و ما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون)، و الصلاة مِن جملة العبادات تالية للإيمان نصا كقوله سبحانه: (الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصلوة) و فعلاً غالباً، فإن أول و اجب بعد الإيمان في الأغلب فعل الصلاة لسرعة تَهَيّئ أسبابها وجوباً كما قال الشرمبلالي: إن الاجماع منعقد على أفضليتها بدليل: أي الشرمبلالي: إن الاجماع منعقد على أفضليتها بدليل: أي الأعمال أفضل؟ [أي بعد الإيمان] فقال: الصلاة لوقتها، و الطهارة مفتاح الصلاة ، على ما ورد في الحديث، و شرط لازم لها في كل الأركان، فلذا قدمها.

قوله: (عن رسول الله الله الله الله المان الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لا موقوفات، وذلك لأن قبل زمان مصنف و طبقته كانت العادة أنهم يخلطون الأخبار المرفوعة و الأثار الموقوفة، كما يفصح عنه مؤطا مالك و جامع سفيان الثوري و كتاب الأثار لأبي يوسف الله و كتاب الأثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني وغيره.

بابماجاء لاتُقبَلُ صلاةً بغير طهور

بضم الطاء و فتحها . قوله : (حدثنا قتيبة) ، بضم القاف و فتح التاء . قوله: (بن سعيد) ، الثقفي مولاهم أبو رجاء محدث خراسان، سمع من مالك و الليث و عبد الله بن لهيعة و شريك و طبقتهم، وعنه الجماعة سوى ابن ماجة، وكان ثقة عالى صاحب حديث، قال ابن معين: ثقة ، وقال النسائي: ثقة مأمون . كذا في "تذكرة الحفاظ".قوله: (ائا أبوعوائة)، اسمه الوضاح بن عبدالله اليشكري الواسطى البزاز أحد الأعلام ، روى عن قتادة و ابن المنكدر و خلق، و عنه قتيبة و مسدد و خلائق ثقة ثبت، قال النووى: جرت عادة أهل الحديث بحذف قال و نحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقاري أن تلفظ بها. قوله: (عن سماك بن حرب) ، بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي صدوق من رواة الستة إلاالبخاري ، فإنه لم يروله إلا في "التعاليق"وفي"الخلاصة":أحدالأعلام التابعين، روىعن جابر بنسمرة والنعمان بن بشير، ثمعن علقمة بن وائل و مصعب بن سعد وغيرهم، وعنه الأعمش وشعبة وإسرائيل و زائدة و أبو عوانة وخلق. وقال أحمد: أصح حديثاً من عبد الملك بن عمرو، وثقه أبو حاتم و ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة و ابن أبي مريم، وقال ابن عدي: أحاديثه حسان، وهو صدوق لابأسبه و في "التقريب": روايته عن عكرمة مضطربة خاصةً.

قوله: [ح]، إعلم إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد [ح] و هى حاء مهملة مفردة، و التحويل على قسمين: أحدهما: أن تجمع عدة طرق على راو واحد، و يسمى هذا الراوي الذي انتهت إليه الطرق المتعددة مدار أو

مخرجاً وهذا القسم كثير. والثاني: أن يفترق طريق واحد إلى طرق متعددة في الأعلى ، ثم التحويل بكلا النوعين ، قد يكون بالطريقين وقديكون بالأكثر. قوله: (قال ونا هناد)، أى قال أبو عيسى الترمذي: وحدثنا هناد، و هو ابن السري بن مصعب الحافظ القدوة الزاهد شيخ الكوفة ، سئل أحمد بن حنبل عليه عمن يكتب بالكوفة ، قال : عليكم بهناد ، و قال قتيبة : ما رأيت وكيعاً يعظم أحداً تعظيمه هناداً ، وقال النسائى: ثقة ، كذا في "تذكرة الحفاظ".قوله: (ناوكيع)، هوابن الجراح الكوفي محدث العراق ،قال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم و لا أحفظ مِن وكيع . كذا في " تذكرة الحفاظ". وقال الحافظ في" التقريب": ثقة حافظ .قوله: (عناسرائيل)، هو ابن يونسبن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، قال أحمد: ثقة ثبت، وقال أبوحاتم: صدوق من أتقن أصحاب أبى إسحاق، قال الحافظ في "التقريب"، ثقة تكلم فيه بلاحجة . قوله: (عنمصعب بن سعد)، بن أبى وقاص الزهري المدني ثقة من أوساط التابعين، أرسل عن عكرمة بن أبى جهل. قوله: (عن ابن عمر)، هو عبد الله بن عمر بن الخطاب على العدوي، أبو عبد الرحمن وهوأحد المكثرين من الصحابة والعبادلة، وكان مِن أشد الناس اتباعاً للأثر. كذا في "التقريب". قوله: (لا تُقُبُلُ)، القبول قسمان أحدهما: أن يكون الشيء مستجمعاً للأركان و الشرائط، وهذا يرادفه الصحة. و ثانيهما: كون الشيء يترتب عليه من وقوعه عندالله سبحانه موقع الرضا، ويترتب عليه الثواب و الدرجات، و هذه المرتبة بعد الأولى، و لفظ القبول و إن كان مشتركاً بين المعنيين، غير أنه أريد ههنا الأولى بقرينة اتفاق الأمة على انتفاء الصلاة من غير الطهارة. فالقبول ههنا معناه كما في حديث النبى الشيئة لايقبل الله صلاة حائض إلابخمار أي بلغت سن

الحيض ، لا كما ورد من عدم قبول صلاة العبد الآبق أو شارب الخمر أو مَن أتى عرافاً ، فإن القبول هناك منتف مع ثبوت الصحة، وحديث الباب نص في وجوب الطهارة للصلاة وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة ، وقد أجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة مِن ماءٍ أو تراب، و لا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة، وأماتكفير المصلي بغير الطهارة تعمداً فهو مفوض إلى مصنفات الفقهاء ، و غاية أن الموجب للإكفار في هذه المسائل هو الاستهانة و الاستخفاف ، و قد اختلفوا في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة وسجدة التلاوة، و منشأ اختلافهم في ذلك اختلافهم في إطلاق الصلاة بحقيقة شرعية على صلاة الجنازة و سجدة التلاوة ، و معلوم أن دلالة الصلاة عليهما خفية لنقصانهما على المعنى الذي هو مدلول الحقيقة الشرعية . و بالجملة : فالأئمة الأربعة اتفقوا على اشتراط الطهارة لهماجميعاً، والإمام البخارى وافقهم في صلاة الجنازة دون سجدة التلاوة ، و الإمام الشعبي لم يشرط لهما جميعاً، و وافقه ابن علية ثم ابن جرير الطبري، و احتج البخاري بماذكره تعليقاً عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء ، وحجة الجمهور إطلاق الصلاة على صلاة الجنازة في الأحاديث، قال النبى الشُّكُّم: مَن صلى على الجنازة ، وقال: صلوا على صاحبكم، و قال:صلواعلى النجاشي. قال الحافظ: ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة، و السجدة أخص مدارج الصلاة ، فيشترط لها ، و الحق أن الطهارة شرط لصحة صلاة الجنازة و مذهب الشعبى و من وافقه فهو مذهب شاذ . قوله : (بغيرطهور) ، بضم الطاء فعل الطهارة فهو مصدر و هو أعم مِن الوضوء والغسل والتيمم، وقوله: "حتى يتوضأ"، في حديث أبى

هريرة عند البخاري و مسلم ليس قرينة للحصر في الوضوء ، و بالفتح اسم لما يتطهر به مِن الماء و ما يقوم مقامه عند عدمه ، و ذهب الخليل وسيبويه و الأصمعي و الأزهري و جماعة إلى أنه بالفتح فيهما، قالصاحب المطالع: وحكى فيهما الضم. قوله: (و ٢ صدقة) ، ناسب ذكر العبادة المالية بعد ذكر البدنية ، و الطهارة المعنوية بعدذكر الطهارة الحسية ، فإن الصدقة طهارة النفس من رذيلة البخل، قال الله سبحانه: ﴿ خذ مِن أموا لهم صدقة تُطهّرهم وتزكّيهم بها ﴾. قوله : (من غُلول)، أي مال حرام ، وأصل الغلول الخيانة في الغنيمة ، و أصله السرقة مِن الغنيمة قبل القسمة، قاله النووي، وقال القاضي في "عارضة الأحوذي": الغلول الخيانة خفيةً. فالصدقة مِن مال حرام في عدم القبول و استحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور في ذلك، والمرادههنامَنُ تصدق بماخان بأن تصدق مِن مال حرام فلايثاب على التصدق به؛ بليعاقبإن علمأنه حرام وثوابه لمالكه ، ومحل هذا إذا كان يعرف مالكه أو وارثه و إلافهو مأمور بالتصدق به، و لا يتصور أنه يؤمر بالتصدق به و لا يقبل منه . قاله شارح المشكوة ، و في "بدائع الفوائد"لابنقيم:أنهيثابعلى التصدق إذا كان التصدق واجباً.

قوله: (قال هناد في حديثه إلا بطهور), و الظاهر أن هذا إظهار الفرق بين حديث قتيبة و حديث هناد، و في المعارف: و من عادتهم أنهم إذا ساقوا سندين للحديث أحدهما عال و الآخر نازل فيروون المتن للعالي دون النازل، و المصنف ههنار اعى ذلك، حيث قال: قال هناد في حديثه ، فعلم أن لفظ المتن ليس لهناد. قوله: (هذا الحديث) ، يقع حديث ابن عمر . قوله: (أصح شيء في هذا الباب و أحسن) ، و الحديث أخرجه الجماعة إلا البخاري، و في قول الترمذي نظر ؛ بل أصح شيء في هذا البابهو

حديث أبي هريرة عنظ الذي أشار إليه الترمذي ، فإنه متفق عليه ، و مِن ههنا قال البعض : لا يلزم من قول الترمذي هذا أن يكون الحديث صحيح أفي نفسه ، و ربما يكون هو غير صحيح ؛ بلغير حسن ، و غرضه أنه أعلى حديث في الباب .

قوله: (وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه و أبي هريرة و ائس)، أماحديث أبي المليح عن أبيه فأخرجه أبوداؤدو النسائي و ابن ماجة و لفظه: "لايقبل الله صدقة من غلول و لاصلاة بغير طهور".

والحديث سكت عنه أبو داؤد و المنذري، و أما حديث أبي هريرة ﷺ، فأخرجه الشيخان بلفظ: "لايقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"، و أما حديث أنس، فأخرجه ابن ماجة بلفظ: "لايقبل الله صلاة بغير طهور و لاصدقة من غلول".

التنبيهات على بعض العادات

منها:قد جرت عادة الترمذي في هذا "الجامع" أنه يقول بعد ذكر أحاديث الأبواب: وفي الباب عن فلان و فلان ، يذكر أسماء الصحابة ، قال الحافظ جلال الدين السيوطي في "تدريب الراوي": لا يريد ذلك الحديث المعين ؛ بل يريد أحاديث أخر ، يصح أن تكتب في الباب ، قال الحافظ العراقي: وهو عمل صحيح إلا أن كثير أمن الناس يفهمون من ذلك أن من سَمَّى مِن الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك ، وقد يكون حديث آخر ، يصح إير اده في ذلك الباب .

و منها: أنه قد يقول عن فلان عن أبيه ، يذكر اسم ابن الصحابي الراوي كماقال وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه ،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

فصيغه أن من الصحابة مَنْ يتفرد ابنه بروايته عنه ، و لا يروي عنه أبو عنه غيره كأبي المليح ، فأبوه أسامة بن عمير يروي عنه أبو المليح فقط ، و قال في باب ما جاء عن رسول الله المليك في منع الزكوة من التشديد ، و في الباب عن قبيصة بن هلب عن أبيه ، فهلب هذا هو الطائى لا يروي عنه إلا ابنه ، فاحفظ .

قوله: (وأبوالمليح بن أسامة اسمه عامر), قال الحافظ في "التقريب" ثقة مِن الثالثة.

باب ما جاء في فضل الطهور

قوله:(الطهور)، "بالضم" إذا أريدبه الفعل، و "بالفتح" إذا أريد الماء والتراب، والمرادههنا الفعل.

قوله: (حدثنا إسحق بن موسى الأنصاري) ، المدني الفقيه الحافظ الثبت أبوموسى قاضي نيشافور ، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ ": وكان مِن أَدْمة الحديث ، ذكره أبوحاتم فأطنب في الثناء عليه ، وقال النسائي : ثقة ، وقال الحافظ في "التقريب" ثقة متقن . قوله : (نا معن بن عيسى) ، أبويحيي المدني ، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ ": وهو مِن كبار أصحاب مالك ومتقنيهم ، وقال أبوحاتم : هو أحب إليّ مِن ابن وهب وهو أثبت أصحاب مالك ، وقال الحافظ في "التقريب" : ثقة ثبت . قوله : (نا معلك بن ائس) ، الأصبحي المدني رأس المتقنين وكبير المثبتين سيد الفقهاء وسند المحدثين . قوله : (عن سهيل بن البي صالح) : المدني صدوق ، قال الحافظ في "التقريب" : تغير المخادي مقروناً و تعليقاً ، وقال الحاكم : وي له مسلم الكثير و أكثرها في الشواهد ، وقال الذهبي في روى له مسلم الكثير و أكثرها في الشواهد ، وقال الذهبي في

"الميزان":وقالغيرابنمعين:إنماأخذعنهمالكقبلالتغير. قوله: (إذا توضا), أي إذاأر ادالوضوء وهو الأوجه. قوله: (العبدالمسلم أوالمؤمن)، شكمِن الراوي، وكذا قوله: (مع الماء أومع آخرقطرالماء نظرإليها)، أي إلى الخطيئة يعنى: إلى سبب إطلاقاً لاسم المسبب على السبب مبالغة . قوله : (بعينيه)، قال العلامة الطيبى: ذكر لكل عضو ما يخصبه من الذنوب ومايزيلها عن ذلك: والوجه مشتمل على العين والأنف والأذن، فلم خُصَّتِ العين بالذكر؟ أجيب: بأن العين طليعة القلب و رائده ، فإذا ذكرت أغنت عن سائرها، وقال شيخنا الأستاذ في "فتح الملهم": ويمكن أن يقال: إن الأنف و اللسان بالمضمضة و الاستنشاق، والأذن بالمسح، فيتعين العين، وهذا مصرح في حديث عبد الله الصّنابحي عند مالك و النسائي كما في "المشكوة" وحديث عمروبن عبسة عند مسلم و أحمد كمافى "المنتقى" إذ يقال خُصَّت العين لئلا يتوهم عدم خروج ذنوبها لعدم غسل داخلها. قوله: (مع آخر قطر الماء)، القطر إجراء الماء وإنزال قطره. قوله: (بطشتها يداه)، أي اكتسبتها و أخذتها. قوله: (يخرج نقياً) ، الظاهر مِن صدر الحديث أن التكفير يختص بأعضاء الوضوء ، لكن قوله في الآخر: (حتى يخرج نقياً) ، ظاهره العموم و يحتمل أن يخصص بماذكرنا، و يكون العموم لقرائن من الخشوع و الإخلاص، ثم إن الحديث أشكل بظاهره، حيث أن الخروج يدل على أن تكون هناك أجسام و الذنوب و الخطايا من قبيل المعانى والأعراض، فكيف يثبت لها صفة الخروج ؟ فاختلفوا : قال النووي : المراد بخروجها مع الماء المجاز في غفرانها, لأنهاليست بأجسام, فيخرج حقيقة, وقال

ابن العربي في "عارضة الأحوذي" قوله: خرجت الخطايا، يعنى:

غُفِرت، لأن الخطاياهي أفعال و أعراض لا تبقى، فكيف توصف بدخول أو خروج!، و على قاعدة أهل الحديث قال الحافظ جلال الدين السيوطى فى "شرح الترمذي ": بل الظاهر حمله على الحقيقة ، و ذلك أن الخطايا تُورِثَ في الظاهر و الباطن سَوَاداً يطلع عليه أرباب الأحوال والمكاشفات، والطهارة تزيله، وشاهد ذلك ماأخرجه الترمذي والنسائى وابن ماجة والحاكم عن أبى هريرة عن النبي الله قال: "إن العبد إذا أذنب ذنبا نُكِتَتُ في قلبه نُكْتَةُ سوداء، فإن تابو نزعو استغفر صقل قلبه"، وإن عادزادت حتى تعلوقلبه، وذلك"الران "الذيذكره اللهفى القرآن: ﴿كلابِل ران على قلوبهم بماكانوا يكسبون ﴾، و أخرج أحمد و ابن خزيمة عن ابن عباس قال قال رسول الله وسين : " الحجر الأسودياقوته بيضاء مِن الجنة وكان أشدبياضاً مِن الثلج، وإنماسَ وَّدَتُهُ خطايا المشركين"، قال سيوطى: فإذا أثرت الخطايا في الحجر ففي جسد فاعلها أولى ، فأما أن يقدر خرج من وجهه أثر خطيئته أو السَوادالذي أحدثته ، وعلى قاعدة أرباب الزهد أن الخطيئة نفسها تتعلق بالبدن على أنهاجسم لاعرض بناءًا على إثبات عالم المثال، وأن كل ما هو في هذا العالم عرض، له صورة في عالم المثال، و تحقيقه:أن العارفين قالوا:إن وراء عالم الشهادة عالم آخريسمى عالم المثال، ووراء هٔ عالم آخريسمي عالم الأرواح، وقالوا: إن عالم المثالهو ألطف وأقوى مِن عالم الشهادة هذا وهويتصرف فيه، ثم عالم الأرواح ألطف وأقوى مِن عالم المثال وهويتصرف فيه، و قالوا:إن هذه العوالم كلهاموجودة الآن في هذه الدنيا، و مَن كوشف له هذه العوالم لم يتميز بين أشياء عالم الشهادة و بين أشيائها، فيراهاهناككمايراهاههنا، وقالوا: إن مانراها أعراضاً ومعان و أوصافاً في هذا العالم المشاهد المحسوس، فلهاصور و أجساد

فيذلك العالم، فكل شيء مِنهذه المعاني له صورة مثالية خاصة هناك . وأماعالم الأرواح فهناك روح لكل شيء نراه في هذا العالم . وعلى قاعدة فيلسوف قال شيخنا الأستاذ في "الفتح": فقد شاهدنا اليوم تحفظ الأصوات التي هي أعراض بوسيلة آلات فوتوغرافية وغيرها ، فكما أن الهواء يحمل أصواتنا ويحفظها ويمكن أن تحمل أعضائنا أعمالنا الصادرة منها و تحفظها ويحمل الماء الذي جعله الله ذريعة إلى تطهير المؤمن شيأ منها أو من آثارها بقدرة الملك القادر التي لا يحجزها شيء . فاندفع الإشكال فافهم .

قوله: (من الذنوب) ، أي الصغائر لقوله سبحانه: ﴿ إِن الحسنات يذهبن السيئات ﴾، و لحديث "ما لم تؤت الكبائر". اختلفوا في هذه الذنوب، هل هي صغائر فقط دون الكبائر أو ما يعمهما ، فاختار المتأخرون أنها صغائر فقط ، قال الحافظ : ظاهره يعم الكبائر و الصغائر ، لكن العلماء خصّوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية, قال في " الصحيح":مالميغش الكبائر، وقال: وإذا اجتنب الكبائر، وقال: مالميؤت كبيرة، فهذه الزيادات تقيد الإطلاقات الواردة في سائر الأحاديث، وهوالظاهر من القرآن، قال الله سبحانه: ﴿إِن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنه نكفر عنكم سيأتكم ﴾، والمعنى: إن تجتنبوا عنها نكفر عنكم سيئاتكم بالطاعات ، قال النووي: إن اجتناب الكبائر شرط لتكفير هذه الفرائض خاصةً ، فإن لم يجتنب لم تكفر هذه الفرائض شيئاً بالكلية ، قال القاضى فى " عارضة الأحوذي":الخطاياالمحكوم بمغفرتهاهى الصغائر دون الكبائر لقول النبى السلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما اجتنب الكبائر ، فإذا كانت الصلوات المقرونة

بالوضوء لا تكفر الكبائر، فانفراد الوضوء بالتقصير عن ذلك أحرى، و أما الكبائر فلا بد لها مِن التوبة، قال السفاريني الحنبلي:إن الله سبحانه أمر العبادبها، وجعل مَن لميتبظالماً، فقال: ﴿ومن لميتب فأو لَئكهم الظالمون ﴾، واتفقت الأمة على أن التقوى فرض، والفرض لايؤدى إلابنية وقصد، ولووقعت الكبائر مكفرة بالوضوء والصلاة أو أداء بقية أركان الإسلام لميحتج إلى التوبة، وهذا باطل بالإجماع، وأيضاً فلو كفرت الكبائر بعض الفرائض لميبق لأحد ذنب يدخل به النار إذا أتى بالفرائض، قال الحافظ ابن رجب: وهذا يشبه قول المرجئة وهو باطل.

قوله:(هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم في "صحيحه"، و مِن عادته أنه قد يقول بعد رواية الحديث "هذا حدیث حسن "، وقدیقول " هذا حدیث صحیح "، وقد یجمع اللفظين ، و يقول هذا حديث حسن صحيح ، فإذا كان الحديث أخرجه الشيخان أو أحدهما فيقول بجمع اللفظين ، هذا هو الغالب مِن عادته، وقد يخالفه. وقد أشكل على القوم قول الترمذي ، لأن الضبط و إتقان الرواية في رواة الحسن دونهما في رواية الصحيح، وعلى هذا فلايصح اجتماع الصحة والحسن في رواية واحدة . و للقوم منه أجوبة ، قال الحافظ : حصل هناك تردد في تحقق شروط الصحة وعدمه ، فساغ للمجتهد أن يصفه بوصفين حسن عندقوم وصحيح عند آخرين، قاله في "شرح النخبة"، وقال الحافظ في نكته: يجوز أن يكون بإعتبار وصفين مختلفين، و هما الإسناد و الحكم، فيجوز أن يكون حسناً بإعتبار الإسناد صحيحاً بإعتبار الحكم. و أقوى الأجوبة ما أجاب به الحافظ ابن دقيق العيد في " الاقترام "محصله: أن الصفات التي تقتضي قبول رواية من التيقظ و الحفظ و الإتقان درجات بعضها فوق

بعض، فوجود الأدنى كالصدق وعدم التهمة لاينافي وجود الأعلى كالحفظ مع الصدق، فصح وصفه بالحسن بالنظر إلى الأدنى، و بالصحيح بالنظر إلى الأعلى ، فاتحد من جهة المصداق في الصحيح ، و اختلف في المفهوم ، و تحقق بينهما العموم و الخصوص المطلق، فكل صحيح حسن من غير عكس ، كل هذا رجحه الحافظ وارتضى به . و منها ما قال الحافظ ابن كثير: إن الحديث الحسن الصحيح رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن ، قال الحافظ العراقى و صاحبه الحافظ العسقلاني: كلاهما في الكتبعلى ابن الصلاح، هذا يقتضى إثبات قسم ثالث، فيقولان: و هذا الذي قاله ابن كثير تحكم لا دليل عليه ، و قال الإمام البدر الزركشي: وهو خرق لإجماعهم، وأيضاكثيراً مايكون الحديث الذي يحكم عليه بأنه حسن صحيح حديث الشيخين ، فكيف يصح أن ينزل الحديث ما اتفق على تخريجه الشيخان عن أن يكون صحيحاً! ؟. قوله: (وهوحديث مالك عن سهيل)، كان في الإسناد المذكور غنّى عن إعادته، ولكنه أعاد إشارةً إلى أن مالكاً تفرد بالرواية، وعنه اشتهر ولم يتابعه أحد بهذا الطريق. قوله (عن أبي هريرة وأبي صالح والدسهيل هو أبو صالح السمان و اسمه ذكوان)، قال الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ": أبو هريرة ﷺ الدوسي اليماني الحافظ الفقيه صاحب رسول الله المسلم كان من أوعية العلم ومن كبار أئمة الفتوى. قوله (اختلفوا في اسمه)، قال الحافظ في "التقريب": أبو هريرة ﷺ الدوسى الصحابي الجليل، اختلف في اسمه و اسم أبيه، قوله: (فقالوا عبدالشمس)، في الجاهلية. قوله: (**وقالوا عبدالله بن عمرو)،** فى الإسلام. قوله: (وهكذاقالمحمدبن إسماعيل وهذا أصح)، و هذا اختيار الترمذي ، و في " المرقاة " قال الحاكم أبو أحمد:

أصحشيء عندنافي اسمأبي هريرة كالله عبد الرحمن بن صخر"، أقول: وهذا اختيار محمد بن إسحاق، و في " التقريب " فذهب الأكثرون إلى عبد الرحمن بن صخر، قال الحافظ ابن الصلاح في "مقدمته": اختلفوافي اسمه واسمأبيه اختلافاً كثيراً ، لميختلف فى اسم أحد فى الجاهلية و الإسلام ، أقول: و مرجعها من صحة النقل إلى ثلاثة: عمير وعبد الله وعبد الرحمن ، حكاه السيوطي في " زهر العربي ". قوله: **(و في الباب عن عثمان و ثوبان و** الصنابحي وعمروبن عبسة وسلمان وعبدالله بن عمرو)، أما "من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج منتحت أظفاره"، وأماحديث ثوبان فأخرجه مالك وأحمد وابن ماجة والدارمي،أماحديث الصنابحي فأخرجه مالك والنسائي و ابن ماجة و الحاكم و قال: صحيح على شرطهما، و أما حديث عمرو بن عبسة فأخرجه مسلم، و أما حديث سلمان فأخرجه البيهقي في "الشعب"بلفظ "إذا توضأ العبد تحاط عنه ذنوبه كما تحاطورق هذه الشجرة"، وأماحديث عبد الله بن عمرو فلم أقف عليه. قوله: (والصنابحي هذا الذي روى عن النبي على فضل **الطهورهوعبدالله الصنابحي)**، قال يحيى بن معين: عبدالله يروي عنه المدنيون ، يشبه أن تكون له صحبة ، حكاه السيوطى في"إسعاف المبطا"وفي"طبقات ابن سعد "عن عطاء ابن يسار، قال: سمعت عبد الله الصنابحي يقول: سمعت رسول الله سَلَاكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ يقول:إنالشمستطلع من قرن شيطان، فإذا طلعت قارنها الخ...و هذا صريح في سماعه عنه سَلِيَّةً. قوله: (والصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من النبي ﷺ و اسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة ويُكنى أبا عبد الله)، قال النووي في "شرح

مسلم ": الصنابح بطن من مراد ، و عبد الرحمن الصنابحي لم يسمع من النبي الشيئة، كماقال الترمذي و البخاري و غير واحد. قوله: (رحل إلى النبي على فقبض النبي على وهوفي الطريق)، قال الحافظفى"التقريب":عبدالرحمن بن عسيلة المرادي أبوعبد الله الصنابحي ثقة من كبار التابعين ، قدم المدينة بعد موت النبى الشَّهُ بخمسة أيام، وروى البخاري في "جامعه" عن أبي عن الصنابحي أنه قال له متى هاجرتَ ؟ ، قال خرجنا من اليمن مهاجرين فقدمنا الجحفة ، فأقبل راكب ، فقلت له الخبر ؟ ، فقال دفنا النبى ﷺ منذ خمس . قوله: (**والصنابح بن الأعسر** الأحمسي صاحب النبي ﷺ يقال له الصنابح أيضاً)، قال الحافظ في "التقريب": و من قال فيه الصنابحي فقد وهم. خلاصة ماقال الترمذي أن الصنابحي يعرف به ثلاثة: أحدهم: هو عبد الله الصنابحي و هو صحابي ، و الثاني : عبد الرحمن الصنابحي وهوتابعي، والثالث: الصنابحي من غيرياء النسبة ، وباالجملة: عبد الله الصنابحي وأبوعبد الله الصنابحي رجلان: الأولصحابي، والثاني تابعي. قوله: (وإنها حديثه قال سمعت النبي ﷺ يقول: إني مكاثربكُمُ الأممم)، يعني: إني أباحي بأكثرية أمتي على الأمم السالفة . قوله: (فلا تَقْتَرْلُنَّ بعدي)، بصفة النهي المؤكد بنون التاكيد من الاقتتال.

بابماجاءمفتاحالصلاةالطهور

قوله: (حدثنا قتيبة وهناد)، قد سبق ترجمتهما. قوله: (و محمود بن غَيلان)، في "تذكرة الحفاظ" العدوي، مولاهم المروزي أبو أحمد أحد أئمة الأسد، قال أحمد بن حنبل عليه أعرف

بالحديث صاحب سنة، وقال النسائي: ثقة. قوله: (قالواناوكيع) تقدم. (عن سفيان)، و هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفى ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ، كذا في "التقريب "و' الخلاصة ". قال الحافظ الترمذي: وحدثنا محمد بن بشار، سفيان مدار فى الإسنادين وبعده تحويل، فكان حق العبارة هكذا [ح]. قوله: (وحدثنا محمد بن بشار)، في "تذكرة الحفاظ" بندار الحافظ الكبير الإمام محمد بن بشار كان عالماً بحديث البصرة متقناً مجوداً ، قال أبو حاتم: صدوق ، و قال العجلى: ثقة كثير الحديث ، و قال ابن خزيمة : إمام أهل زمانه في العلم و الإخبار لاعبرة بقول من ضعفه، وقال الخزرجي في"الخلاصة": قال النسائي: لابأس به، وقال الذهبي: انعقد الإجماع بعد على الاحتجاج ببندار. قوله: (ناعبد الرحمن)، بن مهدي بن حسان الأزدي مولاهم أبو سعيد البصري اللؤلؤي حافظ العلم، قال ابن المديني: أعلم الناس بالحديث ابن مهدي، وقال أبو حاتم: إمام ثقة أثبت من القطان و أتقن من وكيع ، و قال أحمد : إذا حدث ابن مهدي عن رجل فهو حجة ، كذا في "الخلاصة". قوله: (ناسفيان) ، و قد أشكل تعيين سفيان في هذا السند ، هل هو الثوري أو ابن عيينة ؟ و التمييز يحصل بالنسب أو بالنسبة ، و المذكور غير منسوبههنانسبأونسبةأويكون التميز بالطبقة والأصحاب الشيوخ، وقد اشتركافي أكثر الأصحاب و الشيوخ إلا أن الثوري أكبر سناً من ابن عيينة وأعلى طبقة ، لكن في نصب الراية برواية الطبراني و البيهقي من طريق أبي نعيم عن سفيان الثورى: فعلمأنه ثوري لاابن عيينة. قوله: (عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل)، و هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب، و الخلاف بين الأئمة في الاحتجاج بحديث ابن عقيل مشهور. قوله: (عن محمد بن الحنفية)، هو محمد بن علي شابي طالب الهاشمي أبو محمد الإمام المعروف بابن الحنفية ، قال في "التقريب": ثقة عالم من الثانية مات بعد الثمانين. قوله: (مفتاح الصلاة الطهور) ، سمى النبي شي الطهور مفتاحاً مجازاً ، لأن الحدث مانع من الصلاة ، فالحدث كالقفل مرفوع على المحدث حتى إذا توضأ انحل القفل ، و هذه الجملة تفيد القصر ، وهي موقع الاتفاق بين الأمة و الأئمة حيث لا صلاة بغير طهور . قوله: (وتحريمها التكبيروت حليلها التسليم) ، و هذه الجملة قولك كذلك تفيد القصر على ما تقتضيه قواعد البلاغة ، فدل ذلك على أن التحريم لا يكون إلا بالتكبير و التحليل لا يكون إلا بالتسليم .

الفروعات: المسئلة الأولى: اختلفوا في أن تكبيرة التحريمة هلهي شرط لافتتاح الصلاة أمركن وجزء منها ؟ ذهب مالك عطية والشافعي عطية وأحمد عطية إلى فرضية "الله أكبر" في الافتتاح، وعن الشافعي روي "الله الأكبر" أيضاً بزيادة "لام التعريف"، قال القاضى في "عارضة الأحوذي": قوله تحريمها التكبير، يقتضى أن تكبيرة الإحرام جزء من أجزائها كالقيام و الركوع والسجود، وقال أبوحنيفة عليه التكبير لغة التعظيم، و بذلك ورد القرآن ، قال سبحانه: ﴿ و ربك فكبر ﴾ ، وقال: ﴿أَكْبِرِنُه﴾، فكل لفظ فيه تعظيم الله سبحانه مثل" الله أكبر" أو "الله أجل"أو" الله أعظم "وغيرهامن الألفاظ التي تؤدي مؤداها، يكفى لصحة افتتاح الصلاة وهو القدر المفروض الذي لا يصح الصلاة إلابه، وأما لفظ" الله أكبر "خاصةً فسنة مؤكدة للرسول وسنة متبعة لأمة، غير أنه تأكده في الشرعية مابلغت رتبة لاتصح الصلاة بغيره، والحنفية سموه واجبأ لشدة تأكده. واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب لدلالته على الحصر و لغيره من

الأخبار الآحاد التي وردفيها الافتتاح ب" الله أكبر"، و احتج أبو حنيفة علي بقوله سبحانه: (و لله الأسماء الحسنى فدعوه بها) و بقوله سبحانه: (و ذكر اسمر به فصلى) حيث دل مجرد ذكر الله من غير أن يكون هناك تقييد أو تخصيص ب" الله أكبر"؛ بلصح الافتتاح بأي اسم أفادهذا المعنى.

والحاصل: أن الآية قطعية الثبوت، وقد دلت على مطلق ذكر الله سبحانه و دلالته على "الله أكبر "خاصة ظنية، و الحديث قطعي الدلالة في الافتتاحب" الله أكبر "لكنه ظني الثبوت لكونه من أخبار الآحاد، فكانت النتيجة ما ذكرنا، لأن قطعي الدلالة وظني الثبوت، وظني الدلالة وقطعي الثبوت لا يفيدان إلا الوجوب الذي هودون الفرض أو السنية.

المسئلة الثانية: أن التسليم بخصوصه مناط للخروج عن الصلاة أو مناطه شيء آخر ، فذهب الأئمة الثلاثة إلى فرضية صيغة التسليم، و ذهب أبو حنيفة عليه الى أن المفروض مطلق الخروج بصنع المصلي، وصنعة التسليم واجب، يكره تركها تحريماً، و يأثم تاركها؛ بل إن سبقه الحدث بعد إتمام التشهد وجبعليه أن يتوضأو يعودو يسلم، لأن التسليم واجب، واستدل الأئمة الثلاثة بحديث الباب لدلالته على القصرو لغيره من الآثار وهي غير محصاة، واستدل أبوحنيفة عليه برواية ابن مسعود: إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك، وأيضاً يستدل بأحاديث أخرى التي وردتفي كيفية الصلاة، وليسفيهاذكر السلام، ونشأ الاختلاف أن مناط الافتتاح في الصلاة و الخروج عنها، هل هو لفظ "الله أكبر "خاصةً ؟ ولفظ "السلام عليكم "خاصةً أم الشيء أعم من ذلك؟ فاقتصر نظر مالك علطتي والشافعي علطتي وأحمد علطتي على خصوص اللفظين، فقالوا: لفظ "الله أكبر "خاصة لفظ يدل على ذكر الله و

تعظيمه، و تجاوز نظر أبي حنيفة على الغرض المقصود و المطلوب، فقال: فكل مادل على تعظيمه خاصة يكفي الافتتاح، و على هذا قال الحنفية في الخروج عن الصلاة: إن السلام عمل من المصلي للخروج عنها ، فكل عمل وضع من المصلي بقصد الخروج يكون خروجاً عنها ، فهذا القدر من ذكر الله المشعر بالتعظيم في الافتتاح والخروج بصنع المصلي بإرادته و قصده بالتعظيم في الصلاة ، لا يصح الصلاة بدونهما ، لكن لما ثبت مواظبته فرض في الصلاة ، لا يصح الصلاة بدونهما ، و ثبت تعامل الصحابة عليهما ، فيكونان واجبين ، ويكون ترك العمل بهما كراهة تحريم ، و هي يوجب نقصان كمال الصلاة ، و التعامل فقط لا يثبت الفرضية كما أن مواظبته شك لا يدل على الفرضية ، فلم نقل بفرضية ، فلايقال قائل إن قوله: و تحليلها التسليم ، و إن كان بغرضية ، فلايقال قائل إن قوله: و تحليلها التسليم ، و إن كان ظني الثبوت لكنه اقترن به التعامل على لفظ السلام ، فينبغي أن يكون هور كنا . فتأمل .

قوله: (هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن)، و صححه الحاكم و الحافظ ابن سكن، وقال النووي في "الخلاصة": هو حديث حسن.

قوله: (وعبدالله بن محمد بن عقیل صدوق) ، یرید أنه صادق ، و فی لهجته شیء فی حفظه و ضبطه .

قوله: (وقدتكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه)، في "الميزان"، قال أبو حاتم و غيره: لين الحديث، و قال ابن خزيمة: لايحتجبه، و قال ابن حبان: رَدِئ الحفظيجيء بالحديث على غير سننه، فوجبت مجانبة إخباره، و قال أبو أحمد الحاكم: ليسبالمتين عندهم، و قال أبوزرعة: يختلف عنه في الأسانيد، و قال في "التقريب": صدوق في حديثه لين، و يقال: تغير بآخره.

قوله:(وسمعتمحمدبنإسماعيليقول:كانأحمدبن حنبل عليه وإسحاق بن إبراهيم علي والحُمَيْدِي علي يَحْتَجُون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال محمد عليه وهو مقارب الحديث) ، هذا من ألفاظ التعديل ، قال الحافظ الذهبي فى "الميزان " فى ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل بعد ذكر أقوال الجارحين والمعدلين: حديثه في مرتبة الحسن، اختلفوا في هذا اللفظ، هل هو من ألفاظ التعديل أو الجرح ؟ و الصحيح أنه من ألفاظ التوثيق، ويدل على ذلك ماسيأتى فى "جامع الترمذي" فى عدة مواضع ثقة مقارب الحديث ويعده الحافظ العراقى فى نكته من ألفاظ التوثيق ، و يقول السيوطى فى عداد ألفاظ التعديل: فالعجب لمن لم يتنبه له ، و حكم بأنه من ألفاظ الجرح من غير أن يبلغ جهده في التحقيق. قال بعض الناس: و الاختلاف مبني على اختلافهم في مراتب الجرح و التعديل، ثم هو بفتح الراء وكسرها، قال القاضى في "العارضة ": يروى بفتح الراء و كسرها، فمن فتح أرادغيره يقاربه في الحفظ، ومن كسر أرادأنه يقارب غيره، فهو في الأول مفعول و في الثاني فاعل، و المعنى واحد، و في "تدريب الراوي": وهما على كل حال من ألفاظ التعديل، فمن كسر قال إنّ معناه حديثه مقار بالحديث غيره، و من فتحقال: معناه أن حديثه يقاربه حديث غيره. فتأمل.

بابمايقول إذا دخل الخلاء

قوله: (الخلاء)، "بفتح الخاء و المد "موضع قضاء الخلاء، سمي به لخلائه في غير أوقات قضاء الحاجة، و هو الكنيف و الحشو المرخاض وبيت الأدب وبيت الطهارة، كلذلك

كنايات عن معنى واحد، استعملوا هذه الألفاظ و الأسماء تعففاً و صوناللألسنة عمايستقذره الطبائع، قال الحافظ البدر العيني: وأصله المكان الخالي، ثم كثر استعماله حتى تجوز به عن ذلك.

قوله: (عن شعبة)، بن الحجاج البصري ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، كذا في "التقريب"، قال أحمد بن حنبل عليه كان شعبة أمة واحدة في هذا الشأن، يعني: في الرجال وبصره في الحديث، وقال الشافعي عليه لولا شعبة لماعرف الحديث بالعراق. كذا في "تذكرة الحفاظ".

قوله: (إذا دخل المحلاء), معناه: إذا أراددخول الخلاء، وحذف أراد في أمثال هذه المواضع مطرد، وقد وردذلك اللفظ في بعض الفاظ الحديث نفسه أيضاً, أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" عن أنس على قال: كان النبي الله المائة إذا أراد أن يدخل الخلاء. وذكره البخاري في "جامعه" تعليقاً عن سعيد بن زيد عن عبد العزيز عن أنس "إذا أراد أن يدخل" و تابع سعيدا عبد الوارث عن عبد العزيز عند البيهقي، فإذاً يكون على شرط البخاري.

قوله: (أوالخبث والخبائث)، الشكههنامن وهم الراوي و اللفظ المروي عن صاحب الرسالة هو الخبث والخبائث، هكذا في الرواية الأخرى بعدها، و في رواية البخاري" اللهم إني أعوذ بك من الخبث و الخبائث "من غير شك، و قال الخطابي: إنه لا يجوز غيره، و مما يدل على ذلك، رواية " إن هذه الحشوش محتضرة" رواه أبو داؤد. و المراد منها مواضع النجاسة، فلا عبرة لشك الراوي، و الخبث "بضم الخاء و الباء "جمع خبيث، و عبرة لشك الراوي، و الخبث "بضم الخاء و الباء "جمع خبيث، و

الخبائث جمع خبيثة ، يريد ذكران الشياطين و أناثهم ، قاله الخطابي و ابن حبان و غيرهما . ثم إن استعادته عن الخبث و الخبائث ، مع أنه محفوظ عن أثرها ، إشارة إلى افتقار العبد إلى الباري سبحانه في كل حالة ، و أيضاً خرج ذلك مخرج التشريع للأمة و إرشادها إلى سبيل الخير في كل شأن من شؤنها .

قوله: (وفي الباب عن علي وزيد بن أرقم و جابر و ابن معده مسعود), أما حديث علي فأخرجه الترمذي و ابن ماجة ، و أما حديث زيد بن أرقم فأخرجه أبوداؤد و ابن ماجة ، و أما حديث جابر فلم أقف عليه ، و أما حديث ابن مسعود فأخرجه الإسماعيل في معجمه "، قال البدر العيني: بإسناد جيدٍ: أن النبي الله من الخُبُثِ والخبائث.

قوله: (حديث أنس أصح شيء في هذا الباب و أحسن)، أخرجه الشيخان و غيرهما . قوله : (وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب)، قد يكون الاضطراب في المتن، وقد يكون في الإسناد باختلاف الرواة رفعاً ووقفاً أو وصلاً و إرسالاً وغيرها، و مدار الاضطراب ههنا على اختلاف أصحاب قتادة ، و هم أربعة: هشام الدستوائي، سعيد بن عروبة و شعبة و معمر . الاضطراب الأول: أشار إليه بقوله: (وقال سعيد عن القاسم بن عوف الشيبَاني عن زيد بن ارقم و قال هشام عن قتادة عن زيد بن ارقم)، اختلف سعيدو هشام في الواسطة بين قتادة وبين زيدبن أرقم، فأثبتها سعيدونفاها هشام، والحق ماقال سعيدولميدفعه الترمذي، حيث لم يثبت لقتادة لقاء مع زيد بن أرقم، فثبوت القاسم بين قتادة و زيد في رواية هشام حق ، وإلى الاضطراب الثاني : بقوله: (ورواه شعبة ومعمر عن قتادة عن النضربن ائس)، فمرجع الاختلاف الى الشيخ قتادة، فيعلم من رواية هشام

وسعيدأنشيخ قتادة هوالقاسم، ويعلم من رواية شعبة و معمرأن شيخه هو النضر بن أنس، هذا الاختلاف دفعه الترمذي بقول شيخه: (يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً)، يعني: عن النضر و عن القاسم، و به صرح الحافظ البدر العيني: في "العمدة". وإلى الاضطراب الثالث: بقوله: (وقال شعبة عنزيد بن بن أرقم وقال معمر عن النضر بن أنس عمن هي، فقال شعبة عن زيد بن معمر في رواية النضر بن أنس عمن هي، فقال شعبة عن زيد بن أرقم وقال معمر عن أبيه أنس: و الحق ماقال شعبة حيث لميثبت همنا رواية النضر بن أنس عن أنس و هو خطأ، قال البيهقي في "الكبرى": قال الإمام أحمد: و قيل عن معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس و هو خطأ، قال البيهقي في بن أنس عن أنس و هو هما.

والأوجه أن الاضطراب ههنا بثلاثة وجوه: فالاضطراب في شيخ قتادة دفعه البخاري، والاضطراب في شيخ النضر دفعه البيهقى، ولميتوجه الترمذي والالبخاري إلى الاضطراب الواقع بين سعيد و هشام ، حيث كان وهم هشام جلياً عندهما ، لأنه لم يثبت لقتادة لقاء معزيد، فرواية قتادة عن زيد بلاواسطة مرسلة ، فإن عامة روايات قتادة عن الصحابة مرسلة ، وقد ذكر الحافظ فى "تهذيبه": جماعات من الصحابة الذين أرسل عنهم قتادة ، و قال الحاكم في "علوم الحديث": لم يسمع قتادة عن صحابي غير أنس،قال البعض: قلت: والاسيماعن زيد، فظاهر الإرسال، فإن ولادة قتادة مروفاة زيدبن أرقم مختلف من مريده الم مريد و قدذكرابن أبى حاتم عن أحمد مثل ذلك ، فكيف يخفى مثل هذا الوهم على أمثالها. فتامل ولا تعجل. قوله: (قال أبو عيسى سائت محمداً)، هو الإمام البخاري صاحب" الجامع الصحيح" عنهذاأيعنهذاالاضطرابالذيهوفيشيخ قتادة.قوله: (فقال

يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً)، أي: يحتمل أن يكون قتادة سمع من القاسم و النضر بن أنس. قوله: (حدثنا أحمد بن عبدة الضبي)، في "الخلاصة "وثقه أبو حاتم و النسائي، وقال الذهبي في "الميزان " وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه ، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا فالرجل حجة. قوله: (نا حمادبن زيد)، في "الخلاصة "قال ابن مهدي: مار أيت أحفظ منه، و لاأعلم بالسنة و لا أفقه بالبصرة منه ، و قال في " التقريب ": ثقة ثبت فقيه. قوله: (اللهم إنى أعوذ بك)، وجه الاستعادة قد تقدم، وفي " عارضة الأحوذي ": وكان يخص الاستعادة في هذا الموضع بوجهين :أحدهما:أنه خلأو للشيطان بعادة الله وقدره في الخلاء تسلط له ليسفى الملاء، الثاني: أنه موضع قذر ينزه ذكر الله عن الجريان فيه على اللسان، فيغتنم الشيطان عدم ذكر الله، فإن الذكريطرده فلَجَأ إلى الاستعادة قبل ذلك ليعقدها عصمة بينه و بين الشيطان حتى يخرج وليعلم أمته، وقال الحافظ في "الفتح": يستعيذ إظهاراً للعبودية ويجهر بهاللتعليم. قوله: (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان.

بابمايقول إذاخر جمن الخلاء

قوله: (حدثنا محمد بن حميد بن إسلمعيل)، ولا يخفى أنه وقع في مبدأ السند شيء من الخطأ، فإنه لم يوجد في شيوخ الترمذي من اسمه محمد بن حميد بن إسماعيل؛ بل و لا في الرجال في هذه الطبقة، و كذلك لم يوف حميد في شيوخ البخاري و لافي غيرهم من أهلهذه الطبقة، وقال بعض الأشياخ: و رأيت في نسخة مخطوطة "حد ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل

"وهوأيضاً خطاء فاحش، وذلك لأنه لم يترجم أحد من الحفاظ أحمد بن محمد بن إسماعيل في كتب الطبقات، ولا عرف هو من شيوخ الترمذي فالصواب محمد بن إسماعيل ، و هو الإمام البخاري صاحب الجامع . قوله: (نا مالك بن إسمعيل)، و هو النهدي الحافظ من شيوخ البخاري و لفظ حميد زائد خطأ ، و النهدي الحافظ من شيوخ البخاري و لفظ حميد زائد خطأ ، و حديث الباب في شرح الزرقاني على المواهب يرويه الترمذي عن البخاري، و ممايؤيده أن صاحب "الدر الغالي "الشيخ عثمان القنوي ذكر حديث عائشة ﷺ هذا بإسناد الترمذي عن البخاري عن مالك بن إسماعيل ، و مثله في نسخة الشيخ محمد عابد السندي ، فظهر أنه هو الصواب ، فلم يبق إذن أدنى ريب في ذلك - و بالله التوفيق .

قوله: (نا مالك بن إسماعيل)، الكوفى الحافظ، قال ابن معين: ليس بالكوفة أتقن منه. و قال يعقوب بن شيبة: ثقة صحيح الحديث، كذا في "الخلاصة"، وقال في "التقريب": ثقة متقن. قوله: (عن يوسف بن أبى بردة) ، بن أبى موسى الأشوي الكوفى فى "الخلاصة" وثقه ابن حبان، وقال الحافظ: مقبول. قوله: (عن أبيه)، قال في "الخلاصة" أبو بردة بن أبي موسى الأشوي الفقيه قاضى الكوفة ، اسمه الحارث أو عامر . وثقه غير واحد. قوله: (إذا خرج من الخلاء قال غفرانك) ، قال بعضهم: تقديره أغفر غفرانك أو أسئل غفرانك أو أطلب يريد أنه مفعول مطلقأومفعولبه،قال القاضيفي" العارضة": سأل المغفرة من تركه ذكر الله سبحانه في تلك الحاجة ، لما ثبت أنه كان يذكر الله سبحانه على كل أحواله إلا في حال قضاء الحاجة أو استغفر لتقصيره فى شكر نعمة الله سبحانه بإقداره على إخراجه ذلك الخارج و هو المناسب للحديث "الحمد لله الذي أذهب عنى

الأذى و عافانى ". رواه ابن ماجة من حديث أنس، و في حمده إشعار بأن هذه نعمة جليلة ومنة جزيلة ، فإن نجاس ذلك الخارج منأسباب الهلاك، فخروجه من النعم التي لاتتم الصحة بدونها، ومنههناقال المالكة "ماأعطى أحدخيراً من العافية"، فاسئلوا الله العافية ، و أياما كان فصنعه عليه الصلاة و السلام هذا تعليماً لأمته فافهم قوله: (هذا حديث حسن غريب) ، في "المنتقى": رواه الخمسة إلا النسائي، وقال في "النيل": الحديث صححه الحاكم وأبوحاتم، قال في "البدر المنير "ورواه الدارمي، و صححه ابن خزيمة و ابن حبان ، و قال الحافظ البدر العينى: أخرجه ابن حبان و ابن خزيمة و ابن أبى جارود و الحاكم في صحيحهم، وقال أبوحاتم: هو أصبح شيء في هذا الباب، وقال النووي في "شرح المهذب": وهو حديث حسن صحيح، فقوله غريبليسفي موضعه، وجوابه غريب من جهة السند، فإنه قال: لانعرفه إلا من حديث إسرائيل، فإنه تفرد في أخذ هذا الحديث عن يوسف, فلو أخذه معه غيره لميبق غريباً و لا منافات بين أن يكون الحديث غريباً من جهة السند، وبين أن يكون حسناً أو صحيحاً، وهذا تقرر في مقره، قال البدر العينى: يمكن أن يكون الغرابة بالنسبة إلى الراوي لا إلى الحديث إذ الغرابة و الحسن فى المتن لايجتمعان.

التنبيه: وقد أشكل على القوم جمع الترمذي للغريب و الحسن معاً في موضع ، وذلك لأن من شروط الحسن عنده أن يكون مروياً من غير وجه ، فأشرط فيه التعدد ، و الغريب ما انفرد به أحدرواته ، فبينهما تناف عنده ، فكيف اجتمعا ؟ وأما عند الجمهور فلا إشكال ، حيث لم يشترطوا في الحسن تعدد

الطرق و حله: أن الترمذي لميوف الحسن معلقاً ؛ بلكل ماكان غير مقرون بالغريب، و لفظه في العلل الصغرى يدل على ذلك، حيث قال: و ماذكر نافي هذا الكتاب [حديث حسن] فإنماحسن إسناده عندنا ، فكل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، و لا يكون شاذاً ويروى من غير وجه نحوذلك، فهوعندي جديث حسن ، هذا لفظه ، و إذا كان مقروناً بالغريب لم يرد هذا المعنى ، و أجاب عنه بعض الناس : أشار بذلك إلى اختلاف الطرق ، بأن جاء في بعض الطرق غريباً و في بعضها حسناً . قوله : (ولا يعرف في هذا الباب) ، يعني: من طريق قوي ثابت . قوله : (إلا حديث عائشة) ، و الأحاديث سواه ضعيفة من جهة قوله : (إلا حديث عائشة) ، و الأحاديث سواه ضعيفة من جهة الإسناد.

باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول

قوله: (حدثنا سعيدبن عبدالرحمن المخزومي)، المكي القرشي وثقه النسائي. قوله: (نا سفيان بن عيينة)، الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة ، وكان أثبت الناس في عمر وبن دينار. قوله: (عن الزهري)، سيأتي اسمه و ترجمته في هذا الباب. قوله: (عن عطاء بن يزيد الليثي)، المدني نزيل الشام ثقة من الثالثة. قوله: (عن أبي أيوب الأنصاري)، سيأتي اسمه الشريف و ترجمته.

قوله: (إذا التيتم الغائط)، يعني: موضع قضاء الحاجة، في الأصل الأرض المطمئنة كان يأتيها من أراد قضاء الحاجة، قال الإمام الخطابي أصله المطمئن من الأرض، كانوا يأتونه للحاجة، فكنوا به عن نفس الحدث. قوله: (فلاتستقبلوا القبلة بغائط ولا

بول)، قال القاضي في "عارضة الأحوذي": غلب هذا الاسم على الحاجة حتى صار فيها أعرف منه في مكانها و هو أحد قسمَيُ المجاز. قوله: (ولكن شرقوا أوغربوا)، هذا خطاب لأهل المدينة و من في سمتها لمن هو في جهة الشمال و الجنوب، فأما من قبلته الغرب أو الشرق فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال. قاله البغوي في "شرح السنة". قوله: (فوجدنا مراحيض)، "جمع مرحاض" المكان المتخذ لقضاء حاجة الإنسان، في "النيل": المراحيض جمع مرحاض و هو المغتسل و هو أيضاً كناية عن موضع التخلى.

قوله: (فننحرف عنها)، الضمير يرجع إلى القبلة، فالمعنى كنانتخلى فيهاو نميل عن سمت القبلة قدر ماأمكن لنا.قوله:(ونستغفرالله، سبحانه)، منعدم التحويل السمت كاملاً و هو الأقرب و وجوه الاستغفار ثلثة : الوجه الاول: أن يستغفر الله من استقبال القبلة ، الوجه الثاني: أن يستغفر الله منذنوبه، فإن الذنب يذكر بالذنب ، الوجه الثالث: أن يستغفر الله لباني الكنيف على هذه الصفة الممنوعة ، و إنما وجب المصير إلى هذه الوجوه, لأن المنحرف لايحتاج إلى الاستغفار. قوله: (وفى البابعن عبد الله بن الحارث ومَعقِل بن أبى الهَيْتُم ويقال معقل بن أبى مُعقِل وأبى أُمامة وأبى هريرة)، أُماحديث عبداللهبن الحارث، فأخرجه ابن ماجة و ابن حبان و صححه، و في الزوائدإسناده صحيح، ولفظه: لايبولن أحدكم مستقبل القبلة، و أماحديث معقل فأخرجه ابن ماجة وأبوداؤد، ولفظه: نهى رسول الله سَلَيْكُ أن يستقبل القبلتين ببول أو غائط، و أما حديث أبي هريرة ﷺ، فأخرجه مسلم وأبوداؤد والنسائي، ولفظه: وإنماأنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل

القبلة و لايستدبرها، وأماحديث سهل فأخرجه الدارمي. قوله: (حديث أبى أيوب أحسن شيء في هذا الباب و أصح) ، أخرجه الشيخان، و قوله، لا تستقبلوا و لا تستدبروا، من الخطابات الخاصة بالأمة، وإنه تشريع لعامة الأمة، وقانون لهم بقول صريح لايتطرق إليه وهم من الخصوصية، وهو صريح في الحكم على وصف معلوم مطرد معقول ، فإيراد الحكم و هو النهي عن الاستقبال و الاستدبار إلى القبلة على سبب معقول و هو إتيان الغائط، فيكون معه في حديث جابر وحديث ابن عمر بعد القول الاختصاص به لعدم شمول ذلك الخطاب له بطريق الظهور و لا صيغة تكون فيها النصوصية عليه، وهذا قد تقرر في الأصول، فالإنصاف منع الاستقبال والاستدبار مطلق، والجزم بالتحريم حتى ينتهض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص أو المعارضة ، ولم نقف على شىء من ذلك ـ فافهم ـ والحق أحق بالاتباع وإن لم يساعد الناس. قوله:(وأبوأيوباسمهخالدبنزيد)،الأنصاري من كبار الصحابة شهدبدراً.

قوله: (والزهري اسمه محمد بن مسلم بن عُبَيد الله بن شهاب الزهري وكنيته أبو بكر)، في "التقريب "القرشي الزهري متفق على جلالته وإتقانه، و في "الخلاصة "هو أحد أئمة الأعلام و عالم الحجاز و الشام ، و قال الليث بن سعد: ما رأيت عالما قط أجمع من ابن شهاب. قوله: (قال أبو الوليد المكي)، عالما قط أجمع من ابن حبان ، كذا في "الخلاصة". قوله: (قال أبو عبد الله الشافعي و ثقه ابن حبان ، كذا في "الخلاصة". قوله : (قال أبو عبد الله الشافعي)، هو إمام المسلمين في الدنيا و الآخرة ، هو أحد الأئمة المشهورين.

قوله: (إنما هذا في الفيافى) ، واحدها الفيفا بمعنى الصحراء . قوله: (فأما في الكنف المبنية له رخصة في أن

يستقبلها)، ومعناه: أنه حمل المطلق على المقيد على أصله، فأخرجه الكُنف. قوله: (وهكذاقال إسحاق)، هو الإمام إسحاق ابنإبراهيمبنراهويه.قوله:(وقال أحمدبن حنبل الله)،هوإمام المسلمين في الدنياو الآخرة ، أحد الأيمة الأربعة المشهورين. قوله: (إنما الرخصة الخ)، حاصل قوله: أنه لا يجوز الاستقبال في الفضاء والافى البناء، ويجوز الاستدبار فيهما وهور واية عنه، و حديث الباب حديث أبى أيوب الأنصاري ﷺ يدل على المنع من استقبال القبلة و استدبارها بالبول و الغائط ، و قد اختلف الناس في ذلك على أقوال: الأول: لا يجوز ذلك مطلقاً، لا في الصحارى و لا في البنيان ، و هو قول أبى أيوب الأنصاري ﷺ الصحابى، وإليه ذهب أبوحنيفة عليه وسفيان الثوري عليه وأحمد بن حنبل عليه في رواية ، فيكره الاستقبال و الاستدبار عند أهل هذا القول تحريماً لا يختلف بالفضاء و الخلاء ، لأن المنع ليس إلا لحرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في الصحارى و البنيان، وهو مذهب جمهور الصحابة القيابة التابعين رحمهم الله، قال ابن حزم فى"المُحَلّى": وهوقول السلف من الصحابة و التابعين جملة. و الثاني: الجواز مطلقاً في الفضاء و البناء ، و هو مذهب عروة بن الزبير و ربيعة شيخ مالك و داؤد الظاهري. و الثالث: عدم الجواز الاستقبال و الاستدبار في الفيافي و جوازهما في العمران، وهومذهب مالك علانية والشافعي علانية وإسحاق علانية وهو قول أحمد عليه في رواية ، والرابع :عدم جواز الاستقبال مطلقاً في الفضاء والبناء ، و جواز الاستدبار فيهما ، واليه ذهب أبو حنيفة عليه في أحدرواية، قاله صاحب الهداية و أحمد في روايةٍ ، قاله الترمذي.

واحتجأهل المذهب الأول بالأحاديث الصحيحة الواردة في

المنع مطلقاً، نحوحديث الباب وحديث عبد الله بن حارث بن جزء و حديث معقل و حديث سلمان و حديث أبى هريرة ﷺ، تقدم تخريجها،فهذه أحاديث مرفوعة صحاح كلها، يدل على ترجيح هذا القول، ومن أجل ذلك قال الإمام القاضي أبوبكربن العربي في " عارضة الأحوذي": والمختار أنه لا يجوز الاستقبال و الاستدبار فى الصحراء و لافى البنيان، لأنه إن نظرنا إلى المعانى فقدبينًا أن الحرمة للقبلة، و لا يختلف في البادية و لا في الصحراء، و إن نظرنا إلى الأثار فإن حديث أبى أيوب عام في كل موضع معلل بحرمة القبلة، وحديث ابن عمر لايعارضه و لاحديث جابر لأربعة أوجهٍ: أحدها: أنه قول، وهذان فعلان، ولا معارضة بين القول و الفعل الثاني : إن الفعل الصنعة له ، وإنما هو حكاية حال وحكايات الأحوال معرضة للأعذار و الأسباب و الأقوال ، لا تحمل فيها من ذلك. والثالث: إن القول شرع مبتدأ و فعله عادة، و الشرع مقدم على العادة. و الرابع: إن هذا الفعل لوكان شرعاً لما تستربه ، فهذا الإمام القاضي المالكي ابن العربي اختار مذهب الإمام أبي حنيفة عليه ، وقواه بدلائل، وهذا حافظ الغرب ابن حزم، اختار مذهب أبي حنيفة عليه ، و قال هو قول السلف من الصحابة و التابعين جملة، وهذا الحافظ ابن قيم الحنبلي عليه قد أيد ذلك المذهب في " تهذيب السنن "، و قال : إن ذلك مذهب جمهور الصحابة والتابعين، قال القاضى صاحب "النيل": والإنصاف الحكم بالمنع مطلقاً ، فهل بعد ذلك مساغ للقيل و القال ؟ و من ههنا بطلقول الحافظ، حيثقال: لمذهب الشافعي ومالك أنه مذهب الجمهور، هذا صدر من شعبة و من عجبه على نفسه فتأمل والا تغفل.

باب ما جاء من الرخصة في ذلك

أى فى استقبال القبلة بغائط أو بول. قوله: (حدثنا محمد بن بشار)، هو بندار الحافظ الثقة . قوله : (ومحمد بن مثنى)، البصري في "التقرب": مشهور بكنية و باسمه ثقة ثبت من العاشرة، روى عنه الأئمة الستة. قوله: (قالانا وهب بن جَرير)، الأزدي البصري ثقة، روى عنه أحمدو إسحاق وابن معين ووثقه. قوله: (ناأبى)، جرير بن حازم، في "التقريب": ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، و له أوهام إذا حدث من حفظه، لكن لم يحدث في حال اختلاطه. قوله: (عن محمدبن إسحاق)، المدنى نزيل العراق، اختلف فيه أهل الجرح و التعديل، و قلما اختلفوا مثله في غيره، وثقه ابن المبارك و ابن معين و البخاري و ابن سعد والعجلى، وقال شعبة: أمى. والمؤمنين في الحديث، و جروح من جرح في ابن إسحاق كلهامد فوعة ، و الحق أنه ثقة ، قال بعض الأذكياء (١): و محمد بن إسحاق و إن كان متكلمافيه من جانب كثير من الأئمة ، لكن جروحهم لها محامل صحيحة ، وقد عارضها تعديل جمع من ثقاة الأئمة، ولذا صرح جمع من النقاد بأن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن ؛ بل صححه بعض أهل الإسناد، وقال الشيخ ابن الهمام من محققى الحنفية في موضع من الفتح: أما ابن إسحاق فثقته ثقة لا شبهة عندنا في ذلك و لا عند محققي المحدثين، وفي موضع من "الفتح": وتوثيق ابن إسحاق هو الحق الأبلج، و مانقل (٢) عن مالك "لا يتبت"، و لوصح لميقبله أهل العلم، كيف وقدقال شعبة فيه: هو أمير المؤمنين

⁽١) الشيخ عبد الحي اللكنوي صاحب إمام الكلام.

⁽٢):قالمالك: دجال من الدجاجلة, وقال: إن قمت بين الحجر الأسود وباب الكعبة

فى الحديث!، فأحفظ هذا، وأماكلام البيهقى فى ابن إسحاق و كلام الحافظ البدر العينى فيه، فيه تهافت تكلم فيه البيهقي في كتاب الأسماء والصفات ، واعتمد عليه في كتاب آخر [كتاب القراءة خلف الإمام]، والبدر اعتمد عليه في "العمدة"، وقال ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور ، وضعفه في " البناية " فى تضعيف حديث عبادة فى القرأة خلف الإمام، وقال الحافظ حافظ الدنيافي "التقريب": صدوق يدلس و روي بالتشيع و القدر، وقال في القول المسدد: وأما حمله أي ابن الجوزي على محمد بن إسحاق، فلاطائل فيه، فإن الأئمة قبلوا حديثه و أكثر ماعيب فيه التدليس، و الرواية عن المجهولين، انظر ذو عقل إلى عبارات هؤلآء المبزرين، ليسفي كلامهم شيء زائد سوى التعصبات والتعقبات، تعقب بعضهم على بعض، و زعموا وظنوا أن هذا لتحقيق و توثيق في الدين ، و لم يعلموا من غفلتهم أن الطعن في أئمة الدين طعن في الدين فتأمل والتغفل.

قوله: (عن أبان بن صالح), ضعفه ابن عبد البرو ادعى ابن حزم أنه مجهول ووثقه الأيمة, قال الحافظ في "التقريب": وهم ابن عبد البر، فإنه ثقة بالاتفاق، وغلط ابن حزم و ادعى أنه مجهول.

قوله: (عن مجاهد)، المكي ثقة إمام في الحديث و إمام في التفسير. قوله: (عن جابر)، هو ابن عبد الله صحابي ابن صحابي الأنصاري، ثم السلمي بفتحتين.

قوله: (فرائيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها)، وسيأتي الكلام في الاحتجاج به قوله: (وفي الباب عن أبي قتادة وعائشة

لحلفت أنه دجال وكذاب. أقول: هذا ليس من قبيل كلام بني آدم فضلاً عن كلام أدنى العاقل و فضلاً عن كلام إمام المسلمين، و الحق أنه خطأ محض و غلط فاحش، فافهم.

وعمار),أماحديثأبى قتادة ﷺ فأخرجه الترمذي بعدهذا، وأما حديث عائشة رضى الله عنها فأخرجه أحمد وابن ماجة ، وقد تقدم لفظه. وأما حديث عمار فأخرجه الطبراني في "الكبير"، قال رأيت النبى الله مستقبل القبلة بعد النهى لغائط أو بول. قال الحافظنور الدين في "مجمع الزوائد": فيه جعفر بن الزبير، و قد أجمعوا على ضعفه. قوله: (حديث جابرفي هذا الباب حديث **حسىن غريب)**، في المنتقى: رواه الخمسة إلا النسائي، قال في " النيل": وأخرجه أيضاً البزار وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان و الحاكم و الدارقطني ، و حسنه الترمذي ، و نقل عن البخاري تصحيحه وحسنه أيضاً البزار، وصححه أيضاً ابن سكن . قوله: (وقدروى هذا الحديث ابن لَهِيعَةً)، هو عبد الله بن لهيعة القاضى صدوق لاشك في علمه و فضله و ورعه. قوله: (عن ائبى الزبير)، اسمه محمد بن مسلم، و هو من رجال الكتب الستة . قوله: (عن أبى قتادة)، المدني الأنصاري شهد أحداً ومابعدها، و لم يصح شهوده بدراً. قوله: (وابن لهيعة ضعيف)، و منشاء تضعيفه أن كتبه احترقت سنة سبعين و مائة ، فكان يروي من حفظه فاختلط.قوله: (عنداهل الحديث ضعفه يحي بن سعيد الهُطّان وغيره)، قال ابن معين: ليسبالقوي، وقال مسلم: تركه وكيع و يحيى القطان و ابن مهدي، قاله في " الخلاصة " و في "الميزان" ومعضعفه فهومدلس أيضاً، وكان يدلس عن الضعفاء، و قال ابن حبان: كان صالحاً و لكنه كان يدلس عن الضعفاء ، و الحديث استدلبه من قال بجواز الاستقبال والاستدبار مطلقاً سواء كان في الصحاري و العمران ، وجعله ناسخاً لأحاديث المنع، وقد عرفناك أن حديث جابر على برواية الترمذي لادليل فيه يدل على الجواز، لأن إسناده الأولفيه محمد بن إسحاق و هو

متكلمفيه، وابن صالح وهو متكلمفيه أيضاً، وإسناده الثاني فيه أبو الزبير وضعفه شعبة ، قاله المؤلف في علله الصغير و ابن لهيعة وهوضعيف، وإن قالوا: إن جميع هذه الجروح مدفوع ، ففيه ماسلف أن فعله لا يعارض القول الخاص بالأمة ، قال الحافظ في "التلخيص": إنها حكاية فعل لا عموم لها ، فيحتمل أن يكون لعذر ، ومن ههناقال الحافظ ابن عبد البر : وليس حديث جابر لما يحتج به عند أهل العلم بالنقل فافهم.

قوله: (ناعبدة)، هو ابن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي روى عنه أحمد وإسحاق وهناد وأبو كريب و خلق ، وثقه أحمد و ابن سعدو العجلى.قوله: (عن عُبَيد الله بن عُمر)، ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدنى الزاهد أحد الفقهاء السبعة و العلماء الأثبات، قال النسائي: ثقة ثبت. قوله: (عن محمدبن يحيى بن حبّان) ، الأنصاري المدنى ثقة فقيه ، وثقه ابن معين والنسائى وغيرهما.قوله: (عن عَقِه واسع بن حَبّان) ، بفتح الحاء و تشديد الباء الأنصاري المدنى صحابي ابن صحابى. قوله: (رقيت)، أي علوت و صعدت. قوله: (على بيت حفصة)،هى أم المؤمنين بنت أمير المؤمنين الفاروق رضى الله عنها، هي أخت ابن عمر من أبيه و أمه، و في رواية عند البخاري"علىظهربيتلنا"،وفيروايةعنده"علىظهربيتنا" ،وفيرواية مسلم "على بيت أختى حفصة "، والكل صحيح، فإن باب الإسناد واسع. نعم! الإسناد الحقيقي في رواية الترمذي و مسلم، و في رواية البخاري أضاف البيت إليه على سبيل المجاز.قوله:(فرايتالنبيﷺعلىحاجتهمستقبلالشامو مستدبر الكعبة) ، الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حالة قضاء الحاجة، وقد استدل به من خص المنع بالاستقبال

دون الاستدبار في الصحارى و العمر ان يعنى: الحديث احتجبه مالك عطفته والشافعي عطفيه وإسحاق عطفته فخصوا جواز الاستدبار و الاستقبال بالمباني في الأمكنة المعدة للخلاء ، و أيضاً احتج أصحاب هذا القول بحديث عراك عن عائشة رضى الله عنها. أما حديث بن عمر ، فأجاب عنه أصحاب المنع بوجوه: بأنه ليسفيه أنه كان ذلك بعد النهى، وأن المنع ليس إلا لحرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في الفضاء و البناء ، و قد سبق لو كان مجرد الحائل كافياً لجاز في الصحاري لوجود أنواع الحائل هناك، فأين الفارق بين الفضاء والبناء، وأنه حكاية حال لاعموم لها، تحتمل محامل مع أنه واقعة واحدة جزئية عرضت له خاصة ، أين من الشرع الموضوع لأمة و التشريع العام لهم؟، و أنه لم يقصد ابن عمر الإشراف على النبى الشيئة في مثل تلك الحالة ، وإنما صعد السطح لضرورةٍ له، فحانت منه التفاته من غير قصده، و هذا يدل على أنه لم يتمكن من الإدر اك التام ما لا يدخله الشك، و أيضاً حديث ابن عمر مبيح لا محرم و هو مرجوح عند التعارض. و أماحديث عراك عن عائشة رضى الله عنها قالت: ذكر عند رسول الله الله الله المائية قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة ، فقال أراهم قدفعلوهااستقبلوابمقعدتهمالقبلة.أخرجهأحمدفى"مسنده" والدار قطنى والبيهقى فى "سننهما". وحسنه النووي فى " شرح مسلم "و الحديث ليس فيه استدلال ، و الكلام عليه من وجوه:الوجه الأول: وقع في سنده خالدبن أبي صلت، قال الذهبي فى "الميزان": هومنكر، وقال الحافظ: عبد الحق هوضعيف، و قال الحافظ: ابن حزم أنه ساقط، لأن راويه خالد الحذاء وهوثقة عن خالد بن أبى صلت و هو مجهول ، لا ندري من هو ، و اخطأفيه عبد الرزاق ، فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن صلت ، و هذا

أبطل وأبطل، لأن خالد الحذاء لميدرك كثير بن الصلت. الوجه الثانى:فيه إرسال من وجهين، قال البخاري: خالد بن أبى صلت عنعراك مرسل، وقال أحمد بن حنبل الله عن عن عن الله من أين سمع عن عائشة رضى الله عنها ؟ وقال: إنماه وعراك عن عروة عن عائشة رضى الله عنها و لم يسمع عراك عنها، و مثله قال البخاري و أبوحاتم، وقال من قال فيه عراك سمعت عائشة رضى الله عنها مرفوعاً، وهمفيه سنداً ومتناً، ومن أجلهذا قال البخاري: فيه اضطراب، كذا في "التهذيب". والوجه الثالث: الحديث موقوف على عائشة رضى الله عنها، قاله أبوحاتم، كمافى "التهذيب" و مثلهقال الحافظ المارديني في "الجوهر النقي "عن البخاري، وكذا قال الحافظ ابن قيم، وقال حكاه الترمذي في العلل عن البخاري، ويرويه جعفر بن ربيعة المصري عن عراك عن عروة عن عائشة رضى الله عنها موقوفاً، و جعفر بن ربيعة من أوثق أصحاب عراك، قاله ابن أبى حاتم فى العلل، وهذا أشبه. فصار حديث عِراك منكراً و منقطعاً و موقوفاً ، فأنَّى يقاوم حديثاً صحيحاً متصلاً مرفوعاً معروفاً، وبعد هذا كيف يقول النووي فى " شرح مسلم ": إن إسناده حسن ! ؟ و كيف يقول الحافظ لمذهب مالك علالته والشافعي علالي وإسحاق علالية : هو أعدل الأقوال!؟، فالصوابأن مذهب الحنفية أقوى المذاهب في هذا الباب، وهو مذهب الجمهور الصحابة والتابعين، وحديث أبى أيوبنصفى البابوتشريح عام للأمة فتأمل.

باب النهي عن البول قائماً (تأديباً تنزيهاً لا تحريماً) قوله: (حدثنا علي بن حُجُر)، "بضم الحاء و سكون الجيم"

المروزي نزيل بغداد ثقة حافظ ، روى عنه البخاري و مسلم و الترمذي والنسائى ووثقه قوله: (ائاشريك)، هو ابن عبدالله الكوفى القاضى صدوق ، يخطى كثيراً تغير حفظه منذ ولى قضاء الكوفة. كذافي "التقريب" وقال في "الخلاصة": قال أحمد : هو في أبى إسحاق أثبت من زهير، وقال ابن معين: ثقة يغلط قوله: (عن المِقُدام بن شُريح)، وثقه أبو حاتم و أحمد و النسائي . قوله: (عن أبيه)، شريح بن هاني، روى عنه ابنه المقدام والشعبي، وثقه ابن معين. قوله: (من حدثكم أن النبي على كان يبول قائماً فلاتُصَرِّقُوه)،أرادتنفى اعتياده لذلك وكونه دأباً له، فلاينافيه ماسيأتي لبنائه على العذر والأعذار مستثناة، فلا حاجة إلى الجواب عنه بالوجوه العقلية ، و ذلك أنه كان من شأن العرب البول من قيام، ويدل عليه مافى حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي وابن ماجة وغيرهما، فإن فيه بال رسول الله سَلِينَ جالساً، فقلنا انظروا إليه يبول كما تبول المرأة، وذلك يشعر بأن النبى الله كان يخالفهم، ويقعد لكونه استرو أبعد من مماسته البول، قال الحافظ في " الفتح ":و حديث عبد الرحمن صحيح ، صححه الدارقطني و غيره . فحديث البابيدل على أن رسول الله سيست ماكان يبول حال القيام ، بلكان هديه في البول القعود، وقول عائشة رضى الله عنها هذا لا ينفى إثبات من أثبت وقوع البول منه حال القيام، وغاية تريد الصديقة رضى الله عنها عادته، و لاتنفي مطلقاً أو تنفي حسب علمها، والايلزم النفى مطلقاً، وقد ثبت عنه البول قائماً وقاعداً، و إن كان الغالب من فعله الشيئة القعود و ماقد صرح أبو عوانة في " صحيحه "وابن شاهين بأن البول عن القيام منسوخ. واستدلا عليه بحديث عائشة رضى الله عنها السابق، و بحديثها أيضاً: ما

بالقائماًمنذأنزلعليهالقرآن،رواهأبوعوانةفى "صحيحه"،و الحاكم. قال الحافظ: والصواب أنه غير منسوخ. والجواب عن حديث عائشة رضى الله عنها: أنه مستند إلى علمها، فيحمل على ماوقع منه فى البيوت، وأمافى غير البيوت فلمتطلع هى عليه، و قدحفظه حذيفة عَن هو من كبار الصحابة، وقدبينا أن ذلك كان بالمدينة، فتضمن الردعلى مانفته من أن ذلك لميقع بعدنزول القرآن، وقد ثبت عن أمير المؤمنين على ﷺ وعمر ﷺ وزيدبن ثابت ﷺ وغيرهم أنهم بالواقياماً، وهودال على الجواز من غير كراهة،إذا أمن من الرشاش، ولم يتبت عن النبي الله في النهي عنهشىء،انتهى.أقول:وحديثجابر ﷺ الذي رواه ابن ماجة قال : نهى رسول الله الله الله المناده عدي بن فضل وهومتر وك، وعلى فرض الصحة فالصارف موجود، الفعل الذي صبح عنه صارف للنهى إلى الكراهة ، فيكون البول من القيام مكروها.

قوله: (وفي البابعن عهر قا وبريدة قا أماحديث عمر قا فأخرجه ابن ماجة و البيهةي ، و أما حديث بريدة قا فأخرجه البزار مرفوعاً ، و فيه : "من الجفاء أن يبول الرجل قائماً " و الحديث بطوله في "النيل" و "التحفة ". قوله : (حديث عائشة رضى الله عنها أحسن شيء في هذا الباب وأصح) ، يعني : هو أقل ضعفا و أرجح مماورد في هذا الباب . قوله : (عبد الكريم بن أبي المخارق) ، هو أبو أمية المعلم البصري نزيل مكة . قوله : (وهو ضعيف عند أهل الحديث) ، قال الحافظ في "مقدمة الفتح " : متروك عند أئمة الحديث ، و قال ابن عبد البرسي : مجمع على ضعفه ، و من أجل من جرحه أبو العالية و أيوب . قوله : (ضعفه أيوب فوله : (ضعفه أيوب السختياني) ، البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء . قوله : (وله السختياني) ، البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء . قوله : (و

روى عبيداالله عن نافع عن ابن عمر قال: قال عمر: ما بلت قائما منذاسلمت)، أخرجه البزار في "مجمع الزوائد "رجاله ثقات، و هذا يدل على أن عمر ﷺ ما بال قائماً منذ أسلم، و لكن قال الحافظ بالواقياماً. قوله: (وهذا) حديث عمر ألله الموقوف. قوله: (اصح من حديث عبد الكريم)، يعني: من حديث عمر المرفوع لضعف عبد الكريم.قوله: (وحديث بريدة على هذا غير محفوظ)،قال الحافظ البدر العينى في "عمدة القاري": وفي قول الترمذي هذا انظر؛ لأن البزار أخرجه بسند صحيح، قال: حدثنانضر بن علي حدثناعبداللهبنداؤدحدثناسعيدبن عبيدالله حدثناعبداللهبن بريدة عَن أبيه أن رسول الله سَلْ قال: من الجفاء أن يبول الرجلقائما [الحديث]، وقال: لا أعلم أنه رواه عن ابن بريدة عَظ إلا سعيدبن عبيد الله ـ انتهى كلامه بلفظه . قوله: (ومعنى النهى عن البول قائما على التأديب لا على التحريم)، يدل عليه حديث حذيفة عَنْ وحديث مغيرة بنشعبة عَنْ ، ويؤيده قول أبى موسى فى "النيل":أنه رأى رجلاً يبول قائماً ، فقال: ويحك! أفلا قاعداً ، و يؤيده أثر ابن مسعود عَظ ،قال: إن من الجفاء أن تبول و أنت قائم ، الجفاء:غلظ الطبع وخشونته. ودل هذا على الكراهة تنزيهاً، و حكم البول قائماً أنه جائز مع الكراهة تنزيها تأديباً ، و إليه ذهب الأربعة وعامة الفقهاء وبالله التوفيق.

بابماجاءمن الرخصة في ذلك أي في البول قائماً

قوله: (عن أبي وائل)، اسمه شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ثقة. قوله: (ائل سباطة قوم)، هي المزبلة تكون بفناء الدور

مرفقا لأهلها، وتكون في الغالب سهلة، لا يرتد فيها البول على البائل، وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لاملك، لإنها لا تخلو عن النجاسات، و بهذا يندفع ظنون القوم، أو تكفى للإذن دلالة الحال و العادة و العرف، و للناس ههنا خيالات واهية فاسدة لا طائل تحتها . قوله : (فبال عليها قائماً)، و إن كان مكروها تنزيهاً، يجوز أن يفعل النبي أمراً يكره تنزيهاً، والا يجوز عليه فى فعل يكره تحريماً ، فيحتمل الكراهة التنزيهية لبيان الجواز.قوله: (فاتيته بوضوع)، بفتح الواو.قوله: (فدعاني)،أي بالإشارة لا باللفظ، ليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول، قوله: (حتى كنت عندعقبيه)، ليستره من خلفه لعله عن رؤية من يمربه ، ويدل عليه رواية الطبراني من حديث عصمة بن مالك، وفيه فقال: "ياحذيفة استرنى" وظهر منه الحكمة في إدنائه حذيفة ﷺ في تلك الحالة ، وكان حذيفة ﷺ لما وقف خلفه عندعقبه استدبره، وأمامخالفته من عادته من الإبعاد عندقضاء الحاجة عن أعين النظارة ، فقال عياض عليه انه النه النه المالة كان من الشغل بأمور المسلمين و النظر في مصالحهم، فلعله طال عليه مجلس حتى حضره البول ، فلم يمكنه التباعد ، و لو أبعد لتضرر وارتاد السباطة لدمثها وأقام حذيفة الشابع بقربه ليستره عن الناس، و الحاصل: و واقعة السباطة كانت لعذر، فلا مخالفة فى الواقع . قوله: (فتوضا ومسح على خفيه)، وحديث حذيفة تن هذا أخرجه الشيخان و الأربعة و غيرهم . قوله: (هكذا روى منصور) ، هو ابن المعتمر أبو عتاب الكوفى أحد الأعلام المشاهير، روى عنه شعبة وأيوب وزائدة وخلق، قال أبوحاتم: متقن و لا يختلط و لا يدلس، وقال الحافظ العجلي: ثقة ثبت. قوله: (عبيدة الضبي)، بفتح الضاد و شدة الباء المكسورة، هو

عبيدة بن معتب، قال: في "التقريب "ضعيف، واختلط بآخره، قال ابن عدي الله عضعفه يكتب حديثه ، كذا في "الخلاصة". قوله : (وحديث أبي وائل عن حذيفة ﷺ أصح)، يعني: من حديثه عن المغيرة، وقال الحافظ ابن خزيمة: وكلا الحديثين صحيح، و اختار الحافظقول الترمذي في "الفتح "واختار قول ابن خزيمة فى"الدراية "ولميلتفت من صنيعه إلى التهافت في عبارته ، و قوله فى "الفتح "هوكماقال الترمذي، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حمادبن أبى سليمان وافق عاصماعلى قوله عن المغيرة ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصح القولان معاً، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش و منصور لاتفاقهما أصح من رواية حماد وعاصم لكونها في حفظهما مقال، أقول:وقوله:فيحفظهمامقال،وفيهمافيه،وقدأخرجابنماجة حديث المغيرة في "سننه" و أحمد في "مسنده" و فيه ذكر البول قائماأيضاً،قاله الحافظ الزيلعي في "نصب الراية "فإذن ارتفع اعتراض صاحب الجوهر النقي على صاحب القدوري من جمعه بين روايتئ حذيفة ﷺ والمغيرة بن شعبة ﷺ بعدم النقد وعدم التمحيص بين الروايتين، وحديث حذيفة عَن فيه ذكر البول قائماً، وليسفيه ذكر المسح على الناصية، وحديث المغيرة بن شعبة عند مسلم ليس فيه ذكر البول قائماً و فيه المسح على الناصية.قوله:(وقدرخص قوم من أهل العلم في البول قائماً)، وإن كان مكروها تنزيها، واحتجوا بحديث الباب، وأجابوا: عن حديث عائشة رضى الله عنها بأنه مستند إلى علمها ، فيحمل على ماوقع منه فى البيوت، وأمافى غير البيوت فلم تطلع هى عليه، و قدحفظه حذيفة عنا ومغيرة بنشعبة عنا وهمامن أجلة الصحابة.

باب في الاستتار عند الحاجة

قوله: (نا عبد السلام بن حرب)، البصري ثم الكوفى ثقة حافظ.قوله: (إذا أراد الحاجة)، يعنى: قضاء الحاجة، والمعنى: إذا أراد القعود للغائط أو البول. قوله: (حتى يدنو من الأرض)، و هذا من أدبقضاء الحاجة والدليل عليه ؛ لأن في رفع الثوب كشف العورة، وهو لا يجوز إلا عند الحاجة، و لا ضرورة في الرفع قبل القرب من الأرض، و الحديث يستدل به على أن الاستتار عند التخلّي فرض على المكلف، قوله: (هكذاروي محمد بن ربيعة)، أبوعبد الله الكوفى روى عنه أحمد وابن معين وزياد بن أيوب و خلق،وثقهابن معين وأبوداؤد والدار قطنى.قوله: (وروى وكيع و الحمانى)، بكسر الحاء وشدة الميم، وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفى، وثقه ابن معين وضعفه أحمد و ابن سعد كذا فى " الخلاصة "وفى" التقريب ": صدوق يخطئ ورمى بالإرجاء. (عن الأعمش قال: قال ابن عمر). فحديث وكيع و الحماني عن الأعمش عن ابن عمر ، و حديث عبد السلام بن حرب و محمد بن ربيعة عن أنس، و كلا الحديثين مرسل أي منقطع، ويقال: لم يسمع الأعمش عن أنس ﷺ، قال الحافظ المنذري في "تلخيص السنن":ذكر أبونعيم أن الأعمش رأى أنساً وابن أبى أوفى وسمع منهما، والذي قاله الترمذي هو المشهور، أقول: ويؤيده ما قال شيخ الشيوخ النقاد شيخ البخاري على بن المدينى: الأعمش لم يسمع عن أنس بن مالك ﷺ ، إنمار أه رؤية بمكة يصلى خلف المقام، أقول: و أما طرق الأعمش عن أنس يرويها عن يزيد الرقاشى عن أنس عن أنس أنكره ابن أبي حاتم في المراسيل، ويزيد الرقاشى هذا هو يزيد بن أبان الرقاشى أبو عمرو البصري

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

أبواب الطهارة

77)

القاضى الزاهد ضعيف.

ثم ههنافي حديث السباطة أمورٌ ثلاثةٌ ، الأول: اختياره السباطة، والثاني: عدم إبعاده عن القوم خلاف عادته، والثالث: بوله قائماً ، و لكل منها وجه على حدة . أما الأمر الأول : فلأن السباطة رخوة دمثة يتخللها البول وينجذب فيها، فلايرتد إلى البائل، أو لأنها مطرح الأنجاس و الأبوال و الأزبال. و أما الأمر الثانى: فالظاهر فيه ماقال القاضي، وتقدم في الباب السابق، و إليهذهب الحافظ البدر العيني، وأما الأمر الثالث: فقد اختلفوا فيه، قيل: لوجع كان بمأبضه فلم يتمكن من القعود، نقله النووي عن"السننالكبرى"للبيهقي من حديث أبي هريرة عنظ: أن النبي يكفى لبيان الوجه ، أو لأجل استشفاء لوجع الصلب على عادة العرب، وإليه ذهب الشافعي الشية وأحمد والشيد. أو للأمن من خروج الريح، قاله المازرنى و القاضى عياض، أو لبيان الجواز و عدم تغليظ النهى، قاله ابن المنذر و النووي، أو لعدم تيسر المكان الطاهر الملائم للقعود، قاله ابن حبان، أو للتحرز عن رشاش البول،قاله المنذر،أولخشية انحدار البول،قاله الطحاوي.

قوله: (والأعمش السمه سليمان بن مهران)، أبوم حمد ثقة حافظ الكاهلي هو مولى لهم يعي نسبة الأعمش إلى قبيلة كاهل من جهة أنه مولى لهم لا من جهة أنه هو منهم صلبية . قوله: (قال أعمش عليه كان أبي حميلا) ، الحميل: من حُمِل صغيراً من دار الصلام ، و الظاهر أنه كان حميلا مع أمه . قوله: (فورثه مسروق عليه مسروق وارثامن أمه ، و مثل هذا لا يرث عند أبي حنيفة عليه الما رواه محمد عليه في "موطأه" عن الفاروق: أنه أبى أن يورث أحدا من الأعاجم إلاما و لد في العرب إلى

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

آخره، وعمل مسروق لا يقوم حجةً على عمل الفاروق يَنظُ، يحتمل أن يكون توريثه من أمه بعدم وجود وارث فوقه ، فعلى هذا إذا كان "مهران "حميل أمه و لم تبق الورثة فوقها فلامانع من توريثه عنها أو يكون توريثه من أمه بالبينة ، و كل واحد من هذه الصور الثلاث لا يخالف مذه بالحنفية .

باب كراهة الاستنجاء باليمين

يعني: كراهة تنزيهية تكريماً لليمين، و في "شرح المقدمة الغزنوية ": وإن كان باليد اليسرى عذر جاز باليمين من غير كراهة ، نقله ابن عابدين في حاشيته على البحر ، قوله : (حدثنا محمدبن أبي عمر المكي)، هو محمد بن يحيي بن أبي عمر العدني نزيل مكة صدوق صنّف المسند، و كان لازم ابن عيينة ولكن قال أبوحاتم: فيه غفلة ، كذا في "التقريب"، قوله: (عن معمر)، هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري، نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل، قالوا: إلاأن في روايته عن ثابت والأعمش و هشام بن عروة شيئاً. قوله: (عن يحيي بن أبي كثير), الطائي مولاهم اليمامى ثقة ثبت؛ لكنه يدلس ويرسل. قوله: (عن عبد االله بن أبي قتادة)، الأنصاري المدنى ثقة، قوله: (عن أبيه)، أبي قتادة الأنصاري فارس رسول الله سَلَيْكُ . قوله: (نهى أن يهس الرجل ذكره بيمينه)، و منشأ النهي تكريم اليمنى و تشريفها مباشرة الأثقال والأنجاس وعن مماسة الأعضاء التي هي مجارى الأنجاس، وعلى ضد ذلك جعل اليسرى لإماطة الأذى و النجاسة و تنظيف البدن عن الأدناس و الأرجاس ، و وقع هذا نصافى حديث

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

عائشة رضى الله عنها و سيأتى في الحوالة ، قالت: "كانت يد رسول الله سلام اليمنى لطهوره و طعامه ، و كانت يده اليسرى لخلائه ، و ماكان من الأذى "[أخرجه أصحاب السنن]، استعمل كل واحد في مناسب أفعاله ، و هذا يوافق وضعاً إلهياً و قانونه ؛ بلجعل الشرع مطلق اليمين من باب التشريف ، فقدمه في أمور الخير على اليسار ، و هذا باب وسيع .

و ظاهر حديث الباب يدل على عدم مس الذكر باليمين مطلقاً,سواءً كان في حال الاستنجاء أوغيره، وقدور دمقيَّداً، ففي "صحيح مسلم" عن أبى قتادة بلفظ " لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه و هويبول "و في "صحيح البخاري "عنه: "إذا بال أحدكم فلايأخذن ذكره بيمينه "وقدانعقد الباب في "الجامع "بلفظ: " باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال " قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى أن النهى المطلق عن مس الذكر باليمين محمول على المقيد بحالة البول ، فيكون ما عداه مباحا ، و هذا الصنع اختاره الترمذي تبعاً لشيخه ، فقال : باب كراهية الاستنجاء باليمين، وحمل المطلق على المقيد، وإليه جنح الحافظ، و المطلق يحمل على المقيد في باب الأحاديث إذا كان مخرجها واحد، فيكون من باب زيادة الثقات، نبّه عليه الحافظ ابن دقيق العيدقاله في" الفتح"و" العمدة"، ومثله قال أبوطيب كمافي" زهرالربى"،والمخرج كلهراجع إلى حديث يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه قاله السيوطى ؛ ولكن الأظهر عدم الفرق بين حالة الاستنجاء و غيره ، و إنما ذكره حالة الاستنجاء في الحديث تنبيها على ماسواها، لأنه إذا كان المس باليمين مكروها فى حالة الاستنجاء مع أنه مظنة الحاجة إليها، فغيره من الأحوال التي لاحاجة فيها إلى المسأولي، قاله النووي،

ونصعليه السيوطي ويؤيد إطلاق النهي حديث الباب، وحديث طلقبن على "إنما هو بضعة منك" فلايقال: إنه يخالف مسلك الحنفية منعدم نقض الوضوء بمسالذكر ثمفى حكم الذكر فرج المرأة، ويكفي في سراية أحكام الرجال إلى النساء، إنها شقائق الرجال في الأحكام إلاماخص، وقد يخطر بالبال أن منشأ الشارع الاجتناب من الاستنجاء باليمين ، مهما أمكن بسهولة دون أن يمنع عن الاستعانة باليمين أصلاً ، فما ذكروا في كيفية الاستجمار للبول، فلايبعد أن يكون كلذلك تكلفاً، فيحتمل أن لا يكون حرج في أخذ الحجر باليمين أو تحريك اليمين عند إمساك الحجر .قوله:(**وف***ي الباب عن عائشــة رضى الله عنها* **و** سلمان ﷺ وأبي هريرة ﷺ وسهل بن حنيف ﷺ)، أما حديث عائشة رضى الله عنها فأخرجه أبوداؤد من طريق إبراهيم عنها بلفظ "قالت: كانت يدر سول الله سَلَيْ اليمنى لطهور ه و طعامه ، و كانت يده اليسرى لخلائه ، و ما كان من أذى " ، قال الحافظ المنذري:إبراهيملميسمعمنعائشةرضى اللهعنها، فهومنقطع ، و أخرجه من حديث الأسود عن عائشة رضى الله عنها بمعناه، وأخرجه في اللباس من حديث مسروق ألله عن عائشة رضى الله عنها، و من ذلك الوجه أخرجه البخاري و مسلم و الترمذي و النسائى و ابن ماجة ، و أما حديث سلمان ﷺ فأخرجه مسلم و الترمذي بلفظ قال: نهانا رسول الله سين أن نستقبل القبلة لغائط أو بول أو نستنجي باليمين، و أما حديث أبي هريرة عَنْكُ أخرجه ابن ماجة و الدارمي ، و فيه نهى أن يستنجي الرجل بيمينه.قوله:(هذاحديث حسن صحيح)،أخرجه الشيخان و أصحاب السنن. قوله: (وابوقتادة اسمه الحارث بن ربعي)، و قيل: اسمه نعمان، وقيل: عمر، نقله الحافظ البدر العيني ولم يسم في الصحابة أحد غيره بهذه الكنيية . قوله : (والعهل على هذا عند أهل العلم كرهو الاستنجاء باليمين) ، والنهى عن الاستنجاء باليمين للتنزيه عنه عند الجمهور وعند الأربعة ، خلافاً للظاهرية النهي عندهم للتحريم، حتى لو استنجى باليمين لميجز ، قال النووي : وقد أجع العلماء على أنه منهي عنه ، ثم الجمهور على أنه نهي تنزيه وأدب لانهي تحريم ، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام ، وإشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا ، قال القاضى صاحب النيل : لأن النهى يقضي التحريم ولاصارف له فلا وجه للحكم بالكراهة فقط . قلت : وأين اقتضاء النهي التحريم مطلقاً!! وأيا الكراهة فقط . قلت : وأين اقتضاء النهي التحريم مطلقاً!! وأيا الكراهة فالهم .

باب الاستنجاء بالحجارة

(عن إبراهيم)، هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي ثقة . (عن عبد الرحمن بن يزيد) ، بن قيس الكوفي ثقة . (قيل لسلمان) ، القائلون هم المشركون ، و عند النسائي من طريق سفيان عن الأعمش قال المشركون : أجل "هو حرف إيجاب بمعنى نعم "يعني: نعم أنه نهانا عند الاستنجاء عن أمور و أمرنا بأمور ، و هذه آداب ينبغي أن تنخضع لها العقول السليمة ؛ بليكاد يكون عدم ذكرها مستقبحا عند العقلاء ، و بالجملة : أجاب عنه سلمان بطريق أسلوب الحكيم ، و أسلوب الحكيم إجابته المخاطب بغير مايترقبه ؛ لأن المشرك لما استهزأكان من حقه أن يهدد أو أن يسكت عن جوابه ، لكن ما التفت إلى استهزائه ، يعني : ليس هذا مكان الاستهزاء ؛ بل هو حق فحمل كلامه على غلاف قصده تنبيها على جهله أو رداً لزعمه على أن غير ما زعمه خلاف قصده تنبيها على جهله أو رداً لزعمه على أن غير ما زعمه

أولى بالفهم، و دليله: أن الشريعة الإسلامية تحتوي على تشريع دقيق في جميع شؤون الحياة من الآداب و الأخلاق و الأحكام و العقائد، و هذه ميزتها الخاصة التي تمتاز بها عن سائر أديان العالم، ثمكلذلك تبتني على مصالح وحكم وأسرار ، ربما تخفى على العقول الظاهرة ، و الحاصل : فمحاسنها اخضعت أرباب العقول والأفكار بالاعتراف على حسنها، وإليه وقعت الإشارة في قوله سبحانه: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ و الإكمال: استيعاب اجزاء عليها مدار حقيقة الشيء، والإتمام: استيعاب أوصاف أو عوارض خارجة عن حقيقة الشيء ـ فافهم .قوله : (أوأن يستنجى أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار)، واختلفوا قال الإمام الشافعي الشيد أحمد علات التثليث والإنقاء كلاهما واجب، والإيتار فوق الثلاث مندوب، وفى رواية مطلق الإيتار واجب عندهم، وقال أبوحنيفة عليه مالك عليه الواجب هو الإنقاء سواء كان بأكثر من الثلاث أو بأقل و الإيتار مستحب، فإن لم يحصل الإنقاء بالثلاث وجبت الزيادة عليه، فإن حصل الإنقاء بالرابع مثلاً فاستعمال الخامس مندوب لحصول الإيتار. واحتج الشافعي الله وأحمد الله بحديث الباب و حجة أبى حنيفة عليه و مالك عليه حديث أبى هريرة "من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن و من لا فلا حرج " أخرجه أبوداؤد و هو حديث صحيح ، رجاله ثقات قاله الحافظ البدر العيني، وقال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن، وقال القاضي في " النيل": ولفظ "ومن لافلاحرج "نصفي عدم وجوب التثليث أو عدم اشتراط الثلاثة، وقال النووي: إنماأمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه و ريحه ، و الواجب الإزالة ، فإن حصلت بمرة كفته لم تجب الزيادة، وحديث عائشة رضى الله عنها مرفوعاً "إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فليستطب فإنها

تجزئ عنه "، رواه النسائي و أبوداؤد و ابن ماجة و الدارمي و أحمد، فدلّ على أن الثلاث مما يجتزئ بها غالب الأحيان، وليس التثليث مقصودا حقيقياً للشارع؛ بلالمقصود الحقيقى الإنقاء، و الثلاث خرج مخرج العادة و الغالب ، و لفظ الإجزاء عند الأصوليين قد يختص بالوجوب و أطلق ههنا بالنسبة إلى أصل وجوب الإزالة، ويدل عليه بليؤيده ماذكرته في ذلك المعنى من الأحاديث. وأجاب البيهقى: في "السنن الكبرى "عن حديث أبى هريرة" أرادوتراً يكون بعد الثلاث "يريد أن الإيتار فوق الثلاث مستحب، وأماثلاث فواجب مثل الإنقاء، أقول: وكيف يقول هذا! و لميرد في رواية ذكر ما فوق الثلاث من الخمسة و السبعة حتى يراد من قوله: " فليوتر "الإيتار ما فوق الثلاث، و لكن قلنا باستحباب الإيتار لقوله: من فعل فقد أحسن، فعلم منه أنه ليس أمراً مبتوتاً وفرضاً مقطوعاً - فافهم . وقال بعض المحققين : ههنا أمران: الإنقاء و الإيتار، وكذلك الأحاديث الواردة في الباب لها اعتباران: اعتبار في الإنقاء، واعتبار في الإيتار، والأحاديث التي واردة في الباب بذكر الثلاث فمحط الفائدة فيها الإنقاء، فاختار عدداً صالحاً له في الغالب، ولفظ "يستطب بها "أو لفظ " فليستطيب بها "ولفظ "فإنها تجزي "كلذلك يؤيد هذا الغرض الذي قلنا. وحديث "من استجمر فليوتر"، فمحط الفائدة فيه ليس إلا ترغيب في اختيار الوترية ، فإن وصف الإيتار مطلوب عند الشارع ، غير أنه ليس مدار لأمر الاستنجاء كما يفهمه الشافعية، قال الحافظ البدر العينى: و من أمعن النظر في أحاديث الباب، و دقق ذهنه في معانيها علم أن الحديث حجة عليهم ، وإن المراد الإنقاء لا التثليث ، و هو قول عمر ﷺ بن الخطاب، و إليه ذهب أبوحنيفة عظية ومالك عظيه وأيضاغير معمول به ظاهره

عند الشافعية ، فالواجب عندهم ثلاث مسحاتٍ سواء كانت بثلاثة أحجار أودونها ، كمافي "شرح المهذب" للنووى . فتأمل . قوله : (أو يستنجى برجيع أو عظم) ، و النهي عن الاستنجاء به لنجاسته عند أبي حنيفة على والشافعي على فالنجس أنى يزيل النجاسة ، وهو مما استدل به لنجاسة أز بال مأكول اللحم ، ويؤيده حديث النهي عن الصلاة في المزبلة ، وصححه ابن السكن فافهم قوله : (وحديث سليمان حديث حسن صحيح) ، و أخرجه مسلم و هو قول أكثر أهل العلم ، و يدل عليه أحاديث الباب . قوله : (وبه يقول الثوري و ابن المبارك و الشافعي على و أحمد على و المحديث و المحد على و المحد على و المحد على و المحد على و المحد و ال

باب في الاستنجاء بالحجرين

قوله: (عن أبي عبيدة)، هو ابن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته، و لا يصح سماعه عن أبيه. قوله: (عن عبد الله)، هو ابن مسعود أحد السابقين الأولين شهد بدراً و المشاهد، قوله: (فاتيته بحجرين وروثة)، زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث أنها كانت روثة حمار، فأخذ الحجرين و ألقى الروثة. قوله: (وقال: إنها ركس)، و ورد في بعض طرق الحديث، و هو عند ابن ماجة و ابن خزيمة "وقال: و هي رجس" و الرجس هو النجس، و حديث البابيدل على عدم وجوب الثلاثة، و على عدم وجوب الإيتار حيث لميامره النبي المناب التائل الكن ثبت في رواية عند أحمد من طريق معمر عن أبي اسحاق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث: فألقى الروثة و قال: إنها ركس إيتني بحجر؟، و تعقب أن أبا إسحاق لم يسمع عن قال: إنها ركس إيتني بحجر؟، و تعقب أن أبا إسحاق لم يسمع عن

علقمة فهو منقطع فاندفع قلق الحافظ ابن حجر فتدبر.قوله: (و هكذاروى قيس بن الربيع)، الأسدي الكوفي صدوق. قوله: (وهذا حديث فيه اضطراب)، فأصحاب أبي إسحاق يختلفون عليه و بينه الترمذي. قوله: (**لأن اسرائيل اثبت و أحفظ لحديث أبي** إسحاق من هؤلاء)، أي معمر وعمار بن رزيق و زهير و ذكر بن زائدة.قوله: (وتابعه على ذلك)، يعني: على روايته عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله. (قيس بن الربيع)، بالرفع فاعل تابع . قوله : (وزهيرفي أبي إسحاق ليس بذاك)، يعني : ليسبالقوي.قوله: (الأن سماعه منه باخرة)، يعنى: إن سماع زهيرمن أبى إسحاق فى آخر عمره، والايخفى عليك أن الترمذي رجح رواية إسرائيل على رواية زهير التى وضعها الإمام البخاري في "جامعه "وعلى روايات معمر وغيره بوجوه ثلاثة: أماأولآ:فإنإسرائيلأثبتوأحفظ لحديث أبى إسحاق منزهير ومعمروغيرهما،أماثانيا:فإنقيسبن الربيع تابع إسرائيل على روايته عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، وأماثالثا: فإن سماع إسرائيل عن أبي إسحاق ليسفى آخر عمره. وسماع زهيرمنهفي آخر عمره. وفي كلمنهذه الوجوه نظر، فماقال في الوجه الأولفهومعارض لماقال الآجري: سألت أباداؤدعن زهيرو إسرائيل في أبى إسحاق فقال: زهير فوق إسرائيل بكثير، وما قال فى الوجه الثانى من متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل ، فإن شريكاً القاضي تابع زهيراً و شريك أوثق من قيس، وأيضاً تابع زهيرا إبراهيم بنيوسف عن أبيه وابن حماد الحنيفي وأبو مريم و زكريا ابن أبى زائدة ، و ما قال فى الوجه الثالث فهو معارض لما قال الذهبي في "الميزان": قال أحمد بن حنبل: حديث زكريا وإسرائيل عن أبي إسحاق ليّن سمعاً منه بآخره،

فوضح الآن أنه ليس لترجيح رواية وجه صحيح ، بل الظاهر أن الترجيح لرواية زهيرالتي رجحها البخاري و وضعها في "جامعه"، قال الحافظ في "مقدمة فتح الباري": حكى ابن أبي حاتم عن أبيه و أبى زرعة أنهما رجحا رواية إسرائيل، وكان الترمذي تبعهما في ذلك. فتأمل. قوله: (و سمعت أحمد بن الحسن عليه)، الترمذي الكبير الحافظ كان من تلامذة أحمد بن حنبل الشيروى عن أبي عاصم والفريابي ويعلى بن عبيد وغيرهم، وعنهالبخاري والترمذي وابن خزيمة وكان أحد أوعية الحديث. قوله: (إذا سمعت الحديث عن زائدة)، هو ابن قدامة الكوفي أحد الأعلام روى عن سماك بن حربوزياد بن علاقة وعاصم بن بهدلة ، و عنه ابن عيينة و ابن مهدي و غيرهما وتقه أبو حاتم و غيره ، و قال فى"التقريب": ثقة ثبت. قوله: (إلا حديث أبى إسحاق)، وفي "الخلاصة"قال أحمد: زهيرسمع من أبي إسحاق بآخره، وقال أبو زرعة ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط. قوله: (وابو إسحاق: اسمه عمروبن عبد االله السبيعي الهمداني)، قال الحافظفى"التقريب":مكثرثقةمنأوساطالتابعين،وقالفي "الخلاصة":أحد أعلام التابعين، قال أبوحاتم: ثقة يشبه الزهري فى الكثرة. قوله: (حدثنا محمدبن جعفر)، الكوفي أبوعبدالله الكرابلسيى الحافظ ربيب شعبة جالسه نحوا من عشرين سنة لقبه غندر ، قال ابن معين : كان من أصح الناس كتاباً ، و قال الحافظ: ثقة. (عن عمروبن مرة)، الكوفي الأعمى ثقة عابد، (سائت أباعبيدة هل تذكر من عبد االله شيئاً ؟ قال: لا)، هذا نص صريح صحيح في أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، قال الحافظ في"التقريب": أبوعبيدة إنه لايصحسماعه من أبيه، و قال فى "تهذيب التهذيب": روى عن أبيه ، و لم يسمع منه ، و ذكره

ابن حبان في الثقات، وقال: لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل": قلت: لأبي، هل سمع أبو عبيدة من أبيه؟ قال: يقال إنه لم يسمع، وقال الحافظ في "الفتح": أبو عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح.

وإن قال القائل: كيف رجح الترمذي رواية أبي عبيدة مع أنه منقطع على رواية عبد الرحمن و هو متصل ، و عنه رواه البخاري؟، قال الإمام الحافظ الطحاوي: وذلك لعلم أبي عبيدة فإنه أعلم الناس بعلم أبيه ، وإن لم يثبت سماعه عنه ، قال ابن حجر في"التهذيب":قال الدار قطنى: أبوعبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك، و نُظرَائِه، وقال أحمد: كانوا يفضلونه على عبد الرحمن، حكاه ابن حجر، و مماينبه عليه أن الترجيح وقع عند الترمذي لرواية إسرائيل من وجهين: الأول: إن إسرائيل أثبت لحديث أبي إسحاق، والثاني : إن أباعبيدة أعلمه بحديث أبيه، و كذاصححأبوزرعةروايةأبىعبيدة،حكاهالجمال الزيلعي،وهو في"العلل"لابن أبي حاتم، وعلى تقدير انقطاع رواية أبي عبيدة لا يضر تحقيق الترمذي؛ لأن غرضه أن رواية أبى إسحاق عن أبى عبيدة أثبت، وربمايكون الانقطاع أصح من الاتصال كمايكون الوقف أصح أحياناً عن الرفع باعتبار نفس الثبوت ـ و بالله التوفيق.

باب كراهية مايستنجى به

يعنى: في بيان الأشياء التي يكره الاستنجاء بها، وإطلاق لفظ الكراهية جاء في كلام الله سبحانه و كلام رسوله بمعنى التحريم، والسلف كانوا يستعملون هذا اللفظ في هذا المعنى، ثم

حمل من حمل منهم كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلظ في ذلك.قوله: (حدثنا حفص بن غياث)، الكوفى القاضى ثقة فقيه من[الثامنة]قالهفي"التقريب"وقالفي"مقدمةفتحالباري": أجمعوا على توثيقه و الاحتجاج به ، روى له الجماعة . قوله : (عن داؤد بن ابي هند)، ثقة متقن روى عن ابن المسيب وأبي العالية و الشعبي وخلق، وعنه يحيي بن سعيد وقتادة وشعبة والثوري، وثقه أحمد وأبوحاتم والنسائي، قاله في "التقريب "وقاله في " الخلاصة ".قوله: (عن الشعبي)، هو عامر بن شراحيل ثقة مشهور فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس في زمانه ، و الشعبي في زمانه، و قال أبو مجلز: قال الشعبي: أدركت خمس مأة من الصحابة.قوله: (عن علقمة بنقيس)، بن عبد الله الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد من كبار التابعين، روى عن الخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة ، وعنه إبراهيم النخعى والشعبى وخلق ، قال ابن المديني: أعلم الناس بابن مسعود علقمة و الأسود، قاله في "التقريب" وقاله في "الخلاصة "وفي رواية مسلم في قصة ليلة الجن: وسألوه عن الزاد، فقال: لكم كل عظمذكر اسم الله عليه يقع فى أيديكم أوفر مايكون لحماً، وكلبعرة لدوابكم، فقال رسول الله الله الله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه المناه الله المناه الله المناه ال منالجن).

اختلفوا في كيفية استعمال الجن العظام و الروثة ، أما الروث فهو زاد دوابهم ، ورد في بعض الروايات ، حكاه الحافظ البدر العيني عن "دلائل النبوة" لأبى نعيم مايدل على أن الروث طعام لدواب الجن ، و أما العظام ففي الصحيح: "لا يمرون على عظم إلا وجدوا عليه أوفر ماكان عليه من اللحم"، و ماقال بعض

الأفاضل: إن النهى عن الاستنجاء بالروث لكونه طعام الجن، لا لكونه نجسا، فهو خطأ لا وجه لتخصيصه بهذا فقط؛ بل ورد في نص الحديث هذا و ذاك ، فليكن كلا الأمرين سبب للنهى ؛ بل حديث الصحاح أولى بالتمسك من حديث غيرها ، وقد وردعند الدارقطني بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً: نهي أن يستنجى بروث أو بعظم، وقال إنهما لا تطهران، فعلم أن النبى والمسترة بين هذا أوتارة بين ذاك، وكذا ظهر أن العلة في النهي عدم حصول الطهارة بهما أيضاً، وهذه العلة تجدها إما مصرحة فى الروايات أو مشيراً إليها فى أخرى، و أما رواية كونه طعام الجنفلاتجدها إلافي حديث واحد، أي عن ابن مسعود فقط. قوله: (عن عبد الله أنه كان)، هذا يدل صراحة على أن عبد الله كان معه ليلة الجن، ويفيدنا في مسئلة النبيذ وجواز التوضئ به وينكره الشافعية، وحقيقة الأمر أنه يريد عدم كونه معه ليلة الجن التي وقعت الإشارة إليهافى التنزيل لاغيرهامن الليالي، قال النووي : هما قضيتان ، فحديث ابن عباس في أول الأمر دال النبوة حين أتوا فسمعوا قراءة ﴿قل أوحى ﴾ و أماحديث ابن مسعود فقضية أخرى بعد ذلك بزمان ، و حديث مسلم يدل على نفى ابن مسعود معهفىليلةالجنفى هذه المرة، وعند الترمذي وغيره من غير طريق مايدل على وجوده معه، و من أجل هذا وجب القول بتعدد الوقائع. و لابد لأن الجمع في مثل هذا يكاد يكون متعينا، و الترجيح إنمايكون إذا ترجحت أسباب الترجيح على الجمع وقد حقق القاضي بدر الدين الأشبيلي تعدد ليالي الجن إلى ستة في تصنيفه "آكام المرجان في أحكام الجان". قوله: (وكان رواية إسماعيل أصح) ، من رواية حفص ، و وجهه أن حفصاً خالف أصحاب داؤ دبن أبى هند، فروى حفص هذه الرواية مستندة وهم

ردوها مرسلاً, قال النووي في "شرح مسلم": قال الدار قطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله " فأرانا آثارهم و آثار نيرانيهم" و مابعده من كلام الشعبي، و هكذا رواه أصحابداؤد الراوي عن الشعبي و ابن علية و ابن زريع و ابن أبي زائدة و ابن إدريس و غيرهم، و يحتمل أن يكون كلاهما صحيحا، فيرسله تارة و يسنده تارة أخرى، و رواية مسلم الطويلة: فقال رسول الله شعود. فلا تستنجوا بهما"، ظاهرها أنها من حديث ابن مسعود فافهم.

باب الاستنجاء بالماء

إن الماء بالانفراد أفضل من الحجر، أو الحجر أفضل من الماء؟، فالذي عليه الجمهور أن الماء أفضل، صرح بذلك النووي في "شرح المهذب" والعيني في "العمدة "وابن نجيم في "البحر" وغير واحدمن الأعلام؛ لأن الماء أبلغ في الإنقاء.

قوله: (حدثنا قتيبة و محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب)، الأموي البصري صدوق من كبار العاشرة، روى عن عبد الواحد بن زياد و أبي عوانة و يزيد بن زريع و عنه مسلم و الترمذي و النسائي، و قال: لابأسبه. قوله: (عن قتادة)، بن دعامة البصري ثقة ثبت و هو رأس طبقة الرابعة، قال ابن المسيب: ما أتانا أعراقي أحفظ من قتادة ، و قال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس، و قال ابن مهدي: قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد، و قد الناس، و قال ابن مهدي: قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد، و قد احتج به أرباب الصحاح، قاله في "التقريب" و "الخلاصة". قوله: (عن معاذة)، بنت عبد الله العدوية البصرية العابدة ، قال ابن معين: ثقة حجة ، روت عن علي ﷺ و عائشة رضى الله عنها ، و عنها ، و عنها

أبوقلابة ويزيد الرشك وأيوب وطائفة. قوله: (مُرَن ازواجكن ان يستطيبوا بالماء ، فإنى استحييهم ، فإن رسول االله ﷺ كان يفعله)، يقول ابن الهمام في "الفتح": إن الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان لإفادة المواظبة ، بحديث أنس ما أخرجه الشيخان: "يدخل الخلاء فأحمل أنا و غلام نحوي "إلى آخره، و بحديث عائشة رضى الله عنها أخرجه ابن ماجة عنها: "مارأيت رسول الله الله الله الله المساء "و بالجملة ههنا أمور ثلاثة: الأول: الاستنجاء بالحجارة، والثاني: الاستنجاء بالماء، و الثالث: الاستنجاء بهما جميعاً ، فالأول: الأحاديث فيها مستفيضة رويت من حديث ابن مسعود عَنْ و أبى أيوب عَنْ و ابن عمر يَنْ و جابر يَنْ و أبى هريرة يَنْ و عائشة رضى الله عنها و أنس يَنْ وابن عباس يَنْ ، و خزيمة ابن ثابت يَنْ والسائب بن خلاد الجهنى و أبى أمامة و سلمان و عقبة بن عامر ، و تجد أحاديث هؤلاء بعضها في الأمهات السستة، وبعضها في كنز العمال و زوائد الهيثمى، حتى أن بعضهم رأوا الاستنجاء بالحجارة فقط من غير أن يقوم مقامهاشىء آخر، كالظاهرية، فرد عليهم الإمام الخطابي و النووي، و الحافظ البدر العيني و غيرهم من المحققين، وذلك غفلة عن غرض الشارع في تشريع الحجارة للاستطابة، وقدنبه الأئمة على الغرض، ونقدوا مناط الكلام.

وأماالثاني:ففيه كذلك أحاديث عديدة من حديث أنس عند الشيخين، وحديث عائشة رضى الله عنها و جابر عنظ و أبي هريرة عنظ و جريربن عبدالله و ابن عباس عنظ و عبدالله بن سلام عنظ و عويم بن مساعدة و خزيمة بن ثابت و أبي أيوب، ترى بعضها في الصحاح، و بعضها في زوائد الهيثمي، و بعضها عند الدار قطني و البيه قي، و ذكر منها العيني في "العمدة" عدة أحاديث، و قال:

تظاهرت الأخبار عن النبى الله الستنجاء بالماء وبالأمربه، ثم إن معظمها صحاح، فبطل قول من قال بكراهة الاستنجاء بالماء من غير ماشك في بطلانه، والثالث: فيه أحاديث ضعيفة قد أخرجها الهيثمي في "زوائده "بأسانيد فيهاكلام للمحدثين، و أصرحهاحديث ابن عباس عند "البزار"، وفيه إنانتبع الحجارة الماء،وفيه محمدبن عبد العزيز وهوضعيف. وبالجملة:أنه لم يرد في الجمع حديث صحيح صريح غير أنه أفضل عند جمهور السلف و الخلف ، قال الحافظ البدر العينى: و مذهب جمهور السلف والخلف والذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار أن الأفضل أن يجمع بين الماء و الحجر، فيقدم الحجر أولاً، ثم يستعمل الماء ، و قال النووي في "شرح المهذب": و أما قول المصنف عليه الواأى أهل قبا: نتبع الحجارة الماء ، فكذا يقوله أصحابنا و غيرهم في دفاتر الفقه ، و ليس له أصل في دفاتر الحديث.

قوله: (وهذا حديث حسن صحيح)، و أخرجه أحمد و النسائي. قوله: (وعليه العمل عند أهل العلم، يختارون الاستنجاء بالماء، الاستنجاء بالماء، وقالوا: إنه وضوء النساء، ورد عليهم النووي و البدر العيني، و كان ذلك غفلة عن غرض الشارع.

باب ما جاء أن النبي والله عليه كان إذا أراد الحاجة أبعد في

المذهب

قوله: (حدثنا عبد الوهاب الثقفي)، بن عبد المجيد أبو

محمدن البصري ثقة، روى عن حميد وأيوب و خالد الحذاء و خلق، و عنه أحمد و إسحاق و ابن معين و المديني و من القدماء الشافعي علظتي، قال ابن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيي الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب. قوله: (عن محمد بن عمرو)، بن علقمة بن وقاص الليثي المدنى صدوق ، قاله في "التقريب"وقال في "تهذيب التهذيب ":روى عن أبيه وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعبيدة بن سفيان . (عن أبى سلمة) ، بن عبد الرحمن. (عن المغيرة بن شعبة)، بن مسعود ﷺ صحابي مشهور . (فأبعد في المذهب) ، فأبعد في الذهاب عند قضاء الحاجة، وقد عين نافع هذا البعد بنحو ميلين من مكة، قاله في "جمع الفوائد"عن أبي يعلى "والكبير" و"الأوسط" للطبراني. (و هذا حديث حسن صحيح)، و أخرجه النسائى و ابن ماجة و أبو داؤد، وسكت عنه أبوداؤد، ونقل المنذري تصحيح الترمذي، و أقره (أنه كان يرتاد لبوله مكاناً)، يعنى: يطلب مكانا لِيّناً لئلا يرجع إليه رشاش بوله، وأخرج أبوداؤد عن أبى موسى قال: كنت مع النبى الشيئة ذات يوم ، فأراد أن يبول فأتى دمثاً في أصل جدار ، فبال، ثمقال: إذا أراد أحدكم أن يبول فلير تدلبوله، فتدبر.

(وأبو سلمة: اسمه عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عوف

الزهري)، هو تابعي فقيه أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالمدينة ، هذا أحدهم على قول ، و المشهور أبو بكر و الترتيب المشهور هكذا: سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير و القاسم بن محمد ابن أبي بكرن الصديق و خارجة بن زيد بن ثابت و عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود و سليمان بن يسار ، و السابع اختلفوا فيه ، قيل: سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عوف ، و قيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن الرحمن بن عوف ، و قيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

هشام.

باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل

(وأحمدبن محمدبن موسى)، المروزي مردويه الحافظ روى عن ابن المبارك وجرير بن عبد الحميد وإسحاق و الأرزق، وعنه البخاري و الترمذي و النسائي ، و قال: لا بأس به ، قال الحافظ ابن حجر: هو المعروف بمردويه ثقة حافظ. (قالا: أخبرنا عبدالله بن المبارك)، هو إمام جليل القدر إمام الدين و الدنيا. (عنمعمر)، ثقة ثبت حجة . (عن الشعث)، بن عبدالله بن جابر البصري روى عن أنس، و عنه معمر و شعبة و غيرهما وثقه النسائي، و ابن معين و أحمد و الدارقطني و غيرهم، و ذكره العقيلي في الضعفاء فتعقبه الذهبي في "ميزانه" و خطأه، و تعجب من عدم رواية الشيخين عنه ، وفي "التقريب" صدوق من الخامسة، وقال البزار: ليسأي بأشعث بن عبدالله بأس مستقيم الحديث. (عن الحسن)، بن أبى الحسن البصري ثقة فقيه ، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة ، قال الحافظ ولى الدين العراقى : قدصرح أحمد بن حنبل عليه بسماع الحسن من عبدالله بن مغفّل. (نهى أن يبول الرجل في مستحمه) ، أي في مغتسله ، قال في "الصحاح":أصله الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم، وهو الماء الحار و كذا في " النهاية ". (إن عامة الوسواس منه) ، و عامة الشيء جميعه و معظمه ، و الوسواس بالفتح حديث النفس و الأفكار،ودل الحديث على أن البول في المغتسل يُورث الوسواس، و معناه عندهم أن المغتسل إذا كان لِيّناً، و ليس له مجرى بل يستقرالماءهناك،أوتجزبهاالأرض،وحينئذٍيصبحذلكسبباً للوسواس بما يتوهم أنه أصابه شيء من رشاش البول ، و هكذا روى ابن أبي شيبة في "المصنف "عن أنس بن مالك أنه قال: إنما يكره البول في المغتسل مخافة اللمم ، و اللم مطرف من الجنون ، قاله صاحب الصحاح ، و هما متقاربان فإن الوسواس في "اللغة العربية" يسمى "مالخوليا" باللغة اليونانية .

(هذا حديث غريب)، أخرجه النسائي و ابن ماجة و أبوداؤد وسكتعنه، والمنذري ورواه أيضاً في "المختارة". (فقال: ربنا الله لا شريك له)، أقول: قوله هذا يدل على أنه لم يبلغه الحديث و إلا لميقل مثلهذا لأن غرضه أن كل الأمور خالقهاهو"الله"وحده، وقد تفرد بخلقها ، فإثبات شيء منها إلى غيره كأنه شرك في الخالقية، فلعله لم يبلغه الحديث حيث أن الحديث بين ذلك من قبيل تأثير الأسباب في الأشياء، وقد خلق الله في الأمور تأثيراً بقدرته الأزلية من غير أن يكون فيها تأثير مستقل لا يستند إليه سبحانه، كما هو مذهب الماتريدية من أهل السنة و الجماعة و ليسغرضه أن المخاطب يعتقد الشرك، وعلى كل حال لوبلغه لم يقل ذلك لأنه معارضة صورية ، ويستبعد جداً عن مثل إمام محمد بنسيرين أن يقول ذلك، ثم المعارضة الحقيقية لاشك أنهاكفر، و أما المعارضة الصورية فشنيعة جداً ، ألا ترى! أن الإمام أبا يوسف علا قد حكم بقتل رجل قال: أنا لا أحب الدباء حين روى أنه وَ اللَّهُ مَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ السيف، و قال: جدِّد إيمانك و إلا قتلتك ، فتاب الرجل من فوره ، حكاه القاري في "المرقاة"وهذا لأنه كانت الصورة صورة المعارضة, "ولميردها الرجل"ولهانظائرفى السلف كثيرة، ومنها:أنه لماقال عبدالله بن عمر عَن قال النبي الله الذنوا للنساء إلى المساجد بالليل، فقال ابنه بلال وفي رواية "واقد": والله لانأذن لهن فيتخذن دغلا،

ومنها:مارواهالترمذي من حديث الإشعار في أواخر"أبواب الحج "قال: وقال وكيع: الإشعار سنة ، فقال رجل عن إبراهيم النخعى أنه مثلة ، فغضب وكيع غضباً شديداً ، وقال: أقول لك: لا تخرجه حتى تنزع عن قولك هذا ، فكل ذلك من قبيل المعارضات الصورية، كان واجباً أن يجتنب عنها في مثل هذا، و إن كان غرض المخاطب صحيحاً في نفسه . و بالجملة : فالإمام ابن سيرين أجل و أرفع من أن يعارض قوله السيرين أجل و أرفع من أن يعارض قوله السيرين أجل و أرفع من أن يعارض قوله السيرين أ ذلك عنه لعدم علمه بالحديث. وقال الأستاذ أفضل المحققين: إن قوله: "إن عامة الوسواس منه "له صلة قوية بمسئلة اختلف فيهاأنظار "الماتريدية" و"الأشعرية "من المتكلمين وأنظار الفلاسفة ، و هي أنه هل في الأشياء خواص مؤثرة أم لا ، و فيه مذاهب، الأول: مذهب الإمام أبى الحسن الأشعري، وهو أنه لا علاقة بين الأشياء وأثارها إلا بجرى العادة الإلهية بخلق بعضها عقيب بعض ، كالإحراق عقيب مماسته النار ، فلا دخل للنار حقيقة في الإحراق، والثانية: مذهب المعتزلة، وهو القول بالتوليد بأن خلق الأشياء و فيها خواص مؤثرة تتولد هذه من تلك الأشياء وجوباً من غير أن هناك دخل لقدرة الله في تأثيرها، والثالث:مذهب الفلاسفة وهو القول بالإعداد، بأن صدور الأثار من القابل بإتمام الاستعداد من المبدأ الفياض ، فإذا تم الاستعداد حصل عقيب ذلك الأثار وجوباً عقلياً ، لا يمكن أن تتخلف عنه، والرابع: مذهب أبى منصور الماتريدي وأتباعه و هوالقول بخلق التأثير في الأشياء بأن في الأشياء خواصمؤثرة مستندة إلى قدرة الله و خلقه إياها ، و مع هذا يقدر أن يجردها عنها متى شاء ، و هذا المذهب تضافرت عليها الأدلة السمعية ، قال الله سبحانه حكاية عن المسيح عليه السلام: ﴿ وَأَحْيِى الْمَوْتَى بِإِذْنِ الله ﴾ فنسب الإحياء إلى نفسه ، و عقبه بقوله: بإذن الله إشارة إلى عدم استقلال قدرته في الخلق و الإحياء .

باب ما جاء في السِواك

"بكسرالسين" مايتسوك به ، ويطلق على نفس الفعل ، و هو مأخوذ من ساك الشيء : إذا دلكه ، و جمعه سُؤكُ بالضمتين ، و قد تسكن الواو تخفيفاً و هو سنة ، و أجمعوا عليه . (حدثنا أبوكريب) ، هو محمد بن العلاء بن كريب الكوفي معروف بكنيته ثقة حافظ ، روى عنه الأئمة الستة . (عن أبي سلمة) ، هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . (لولا أن أشق على أمتي) ، إبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . (لا أن أشق على أمتي) ، يعني : لو لا أن أثقل عليهم من المشقة . (لأمرتهم) ، أي وجوباً . (بلسواك) ، أي باستعمال السواك ، و قد تقدم انفاً هو سنة ، و السعواك) ، أي باستعمال السواك ، و قد تقدم انفاً هو سنة ، و ذكروها ، و اختلفوا في أن السواك من سنن الوضوء أو من سنن الصلاة ، ذهب أبو حنيفة عليه و أتباعه إلى الأول ، و الشافعي عليه و أشياعه إلى الثانى.

واستدل كلفريق بأحاديث، واحتج الشافعي الله بحديث الباب، والحنفية احتجوا لذلك بمارواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً، "لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عند كل صلاة"، وإسناده صحيح، ووقع في رواية عند النسائي

عند كل وضوء ، قال الحافظ ابن دقيق في "الإمام": و رواها ابن خزيمة في صحيحه، وقد أخرجه الطحاوي بلفظ "مع كل وضوء"، و مثله عند البيهقى فى "الكبرى" فى "باب الدليل على أن السواك سنةليسبواجب ومثله عند أحمد الشيفي مسنده منطريق عن ابن شهاب، قال ابن قدامة: رواته كلهم ثقات، و روي عن على عَن اللهُ عَن اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ ا بلفظ: "مع كل وضوء "مرفوعاً عند الطبراني في "الأوسط" و إسناده حسن قاله الهيثمي، ورواه مالك الشياف عي الشياف عي الشياف على الفظ" مع كلوضوء "، و روى عن تمام بن العباس بلفظ "عند كل طهور" مرفوعاً عند أحمد و الطبراني في الكبير، قال الهيثمي: فيه أبو على الصيقل و هو مجهول ، و هذا كله يدل على أن ما ذهب إليه الحنفية له وجه قوي ، و "عند كل صلاة "يحتمل كلا الأمرين أن يكون مع الصلاة من غير وضوء، وأن يكون مع الوضوء للصلاة، و لفظ " مع كل وضوء " لا يحتمل إلا وجهاً واحداً . و بالجملة : فالأحاديث التى تؤيد مذهب الحنفية أكثر مما يؤيد غيرهم فى هذا الباب، وغاية ما في الموضوع من الخلاف يكون من اختلاف الأنظار بعد اتفاقهم في العمل، فالحنفية لَمَّا رأوه أقرب إلى الطهارة ، فألحقوه بسنن الوضوء ، و يدل على هذا ما أخرجه الطحاوي في "معانى الأثار "و أخرجه أبوداؤد في "سننه "في " باب السواك"من حديث عبد الله بن حنظلة أن رسول الله سَلَاكُ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر، فلما شقذلك عليه، أمر بالسواك لكل صلاة ، فعلم من ذلك أن السواك من أجزاء الوضوء،حيثأقيممقامه.

و الحق الحقيق بالتحقيق أنه لا خلاف بين الشافعية و الحنفية، فإن الشيخ ابن الهمام صرح في "الفتح" أنه يستحب في خمسة مواضع "و القيام إلى الصلاة و عند الوضوء "و من أجل هذا

لميذكر الطحاوي في "شرح معاني الأثار "خلافاً بين المذهبين" أنه من سنن الصلاة كماهو من سنن الوضوء "وإنه عند الحنفية من سنن الوضوء تابعاً له ، وعند الشافعية من الصلاة تابعاً لها ، و محله عند الفريقين الوضوء دون الصلاة. (أما محمد فزعم), قال بعض أهل الحديث إن الترمذي يأتي بأحاديث لم يشتهر في الباب، وغرضه الاطلاع على فائدة جديدة ، فشيخه البخاري يأتى بحديث، والترمذي يأتى بغيره مع علمه على ذلك لأجل الفائدة، قال الترمذي: كلا الحديثين عندي صحيح، و رجح البخاري طريق محمد بن إبراهيم، فإنه توبع، فأخرجه الإمام أحمد عطي من طريقيحيي بن أبي كثير، حدثنا أبوسلمة عن زيد بن خالد فذكر نحوه. (عن محمد بن إبراهيم) ، بن الحارث بن خالد التيمي المدنى ثقة روى عن أنس و جابر و غيرهما، و عنه يحيى بن أبى كثير و ابن إسحاق ، قال ابن سعد: كان فقيهاً محدثاً ، و وثقه ابن معين وأبوحاتم والنسائي وابن خراش. (الأمرتهم بالسواك)، أي: بفريضته، قال النووي في "شرح مسلم": وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي فيمالميرد فيه نصمن الله سبحانه، وهومذهب أكثر الفقهاء و هو الصحيح المختار ، و فيه دليل على أن الأمر للوجوب، و هو مذهب أكثر الفقهاء قالوا: وجه الدلالة أنه مسنون بالاتفاق، فدل على أن المتروك إيجابه، أقول: وهذا الاستدلال يحتاج في تمامه إلى دليل، وبالجملة: السواك كان عليه واجباً، و الغرض من قوله: "لولاأن أشق" أنه لو لا مخافة المشقة على الأمة لجعلت عليهم واجباً أيضاً كما هو على . فتدبر. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد. (وفي الباب)، دل هذا على أنه تواتر إسناداً، و لا شك في تواتره عملاً. (ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل)، للحنفية قولان في استحباب تأخير العشاء: قيل

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

: إلى ثلث، وقيل: إلى نصف الليل، والبحث يأتي في المواقيت، و أمات أخير ها إلى ما بعد نصف الليل، فقيل: يكره تحريماً، وقيل: تنزيهاً، واختاره الطحاوي. (إلا استن)، "الاستنان" افتعال من السن وهو استعماله على الأسنان.

بابماجاءإذااستيقظأحدكم من منامه فلايغمسيده

فىالإناءحتى يغسلها

أقول: إن الابتداء بغسل اليدين واجب إذا كانت النجاسة محققة فيهما، وسنة عند ابتداء الوضوء، وسنة مؤكدة عند توهم النجاسة ، كما إذا استيقظ من النوم ، و في لفظ "البزار": فلا يغمسن بالنون للتاكيد وعند مسلم من طريق فلا يغمس، و هو أبين في الغرض "من لا يدخل" لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه من الكراهة ، كإدخال اليد في إناء واسع للاغتراف منه بإناء صغير من غير مسّ اليد الماء . فافهم . (حدثنا أبوالوليد أحمد بن **بكار)، ه**وأحمد بن عبد الرحمن بن بكار ابن عبد الملك بن الوليد بنبسربنأبىأرطاة، قال الحافظ: صدوق تكلمفيه بلاحجة. قال: (حدثنا الوليد بن مسلم) ، القرشي الدمشقى ثقة هذا كان يدلس عن الأوزاعي تدليس التسوية. (وهو حذف ضعيف بين **تُقتين)**،وذكرالعراقىفىنكتەوقال:إنهذاالقسممنالتدليس شر أقسامه، وسماه بهذا الاسم أبو الحسن القطاني، وفيه يقول ابن حجرفى "طبقات المدلسين": موصوف بالتدليس الشرير مع الصدق، وصدقه هو الوجه في رواية الجماعة عنه، روى عن ابن عجلان والأوزاعى وغيرهما، وعنه أحمد عليه وإسحاق عليه وابن

المديني علطية. (عن الأوزاعي) علطية هوعبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمروالفقيه ثقة عظيم القدر، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً فاضلاً خيراً كثير الحديث و العلم و الفقه ، قال إسحاق : إذا اجتمع الأوزاعى والثوري ومالك على الأمر فهوسنة. (عن الزهري)، هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشى الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه ، و هو من رؤس الطبقة الرابعة . (عن سعيد بن المسيب) ، هو ابن حزن أبي وهب بن عمرون القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية، قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه ، قاله في "التقريب".(وأبى سلمة)، هوابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المديني أحد الأعلام، روى عن أبيه وأسامة بن زيد ﷺ وأبى أيوب يَنْ وأبى هريرة عَن وغيرهم، روى عنه ابنه عمرو وعروة والأعرج والزهري فيرهم، قال ابن سعد: كان ثقة فقيها كثير الحديث. (إذا استيقظ أحدكم من الليل) ، كذا في رواية الترمذي و ابن ماجة و في رواية الشيخين إذا استيقظ أحدكم من نومه. (فلا يدخل)، وفي رواية الشيخين فلايغمس. (يده مرتين اوثلاثاً)، و فى رواية مسلم حتى يغسلها ثلاثاً ، و عند الدارقطنى حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لايدري أين باتت يده روى النووي في " شرح مسلم "عن الشافعي عليه وغيره في علته أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالحجارة، وبلادهم حارة، فإذا نام أحدهم عرق، فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس، فيه إشارة إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة ؛ لأن الشرعإذاذكر حكماً، وعقبه بعلة دلت على ثبوت الحكم لأجلها، و بالجملة:أن علة عدم غمس اليدفيه هي احتمال النجاسة، وإليه

ذهب عامة أهل العلم، وإن الحكم للاستحباب أو السنية ، فمن لم تكن على يده نجاسة أو كان آمناً من تطواف اليد على تلك المواضع ، أو استنجى بالماء ، فلا يجب عليه ذلك ، نعم! هو أولى على كل حال .

وماقال ابن تيمية في فتاواه: إن منشأعدم الغمس مبيت الشيطان على اليد فهو باطل رواية و دراية ، فلم يرد في حديث مبيت الشيطان على اليد، كما ورد مبيته على الخيشوم، و التعليل في الحديثين مختلف ، ففي حديث الاستيقاظ علله بقوله: فإنه لا يدري أين باتت يده ، و هو صريح في أن الحكم لاحتمال مبيت اليد في موضع النجاسة ، و الثاني نص في أن الحكم لأجل مبيت الشيطان على الخيشوم ، ففي الأول نسب المبيت إلى اليد، وفي الثاني إلى الشيطان، وأنَّى هذا من ذاك؟!، وأماثانيأفكان حق العبارة على مايقتضيه صناعة الفن أن تكون فإنه لا يدري، ماذا بات على يده ، أو من بات على يده ؛ حتى يتم ما أراده، وأماثالثاً: فإنه وردعند الدار قطني بلفظ: أين باتت يدمنه ،أي من جسده، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، وصححه الحافظ ابن منده الأصبهاني المالكي و أيضاً ورد عند ابن ماجة في " سننه "منحديث جابر ﷺ: فإنه لايدري أين باتت يده "و لاعلى ما وضعها"، وكذا عند الدارقطنى وفى "نصب الراية" بلفظ عدم وضعها، وفي طريق آخر عند أبي هريرة عَن الايدري فيمباتت يده، عندمسلم والطحاوي وابن ماجة ، ولفظه عند الدار قطنى بإسناد حسن، "أين باتت يده "و في سنن الحافظ أبي مسلم "الكجي" إبراهيمبن عبدالله البصري "على ماباتت يده "، وعند البيهقي " أين باتت يده منه "، و عند الدارقطني في "سننه " من حديث عبدالله بن عمر: "لا يدري أين باتت يده منه ، أو أين طافت يده"،

فهذه الألفاظ كلها آبية عما يريده ابن تيمية كل الإباء. (وهذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري و مسلم وغيرهما، و حديث الباب يفيد نافي مسئلة المياه من تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة، وإن لم يتغير أحد أوصافه، فإن ظاهر الحديث يفهم منه أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء، وكذلك هوصريح في منع إدخال اليدين في الوضوء إذا لم تكن طهار تهما معلومةً، أو إذا كانت نجاستهما مشكوكةً، فضلاً عن أن تكون هناك نجاسة يقينية.

وبالجملة:أن الحديث من أحكام المياه، واستدل به صاحب العناية، وقال: وجه التمسك به أنه لما ورد النهى عن الغمس لأجل احتمال النجاسة، فحقيقة النجاسة أولى أن يكون نجساً، و قال ابن الهمام في" الفتح": إن الاستدلال به في مسئلة المياه غير قوي لجواز تعليل النهي بأمر أعم من النجاسة أو الكراهة. و الجواب: و إخراجه من هذا الباب غير موجه و ليست الكراهة إلالاحتمال النجاسة ، فالكراهة راجعة إلى النجاسة ، و على كل تقدير الأقرب إلى الحديث أن يكون من باب المياه ، و قدتنبه له ابن رُ شدفى "بداية المجتهد"، ومثله قال أبو الحسن السندي الله الم في "حاشيته على النسائي" وجعله من باب الطهارة ، ليس بشيء ـ فتدبر. (ولم يفسد ذلك الماء إذا لم يكن على يده نجاسة)، فحمل الشافعي الله حديث الباب على الاستحباب، و إليه ذهب أبو حنيفة علطتي و مالك علطتي، قال النووي في "شرح مسلم" في شرح حديث الباب: النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها، و هذا مجمع عليه؛ لكن الجماهير على أنه نهي تنزيهٍ لا تحريم، فلو خالف و غمس لم يفسد الماء ، و لم يأثم الغامس. (وقال احمد بن حنبل إذا استيقيظ بن الليل)، و في رواية أخرى عن أحمد بن

حنبل الله أنه إن قام من نوم الليل كره كراهة تحريم، و إن قام من نوم النهار كره كراهة تنزيه، و وافقه عليه داؤداعتماداً على لفظ المبيت في الحديث، وهذا مذهب ضعيف جداً، فإن الشارع نبّه على العلة بقوله: فإنه لا يدري أين باتت يده، و معناه: أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عام لوجوداحتمال النجاسة في نوم الليل و النهار، و ذكر الليل في رواية الترمذي و ابن ماجة، و ذلك لأن أكثر الغفلة في نوم الليل. (وقال إسحاق على: إذا استيقظ من أكثر الغفلة في نوم الليل . قال أبو النعمان: وهو القول المختار، وهو مذهب أبي حنيفة عليه و مالك النعمان: وهو القول المختار، وهو مذهب أبي حنيفة عليه و مالك

باب في التسمية عند الوضوء

ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة ، و اختلف أئمة الحديث في صحتها وضعفها. (حدثنا نصربن علي بن نصربن علي ثقة ثبت) ، طلب القضاء فامتنع ، من العاشرة كذا في "التقريب" ، وقال في "الخلاصة": أحد أئمة البصرة ، روى عن المعتمر ويزيد بن زريع و ابن عيينة و خلق ، و عنه الأئمة الستة ، قال أبو حاتم : هو عندي أو ثق من الفلاس و أحفظ . (و بشر بن معاذ) ، البصري عندي أو ثق من الفلاس و أحفظ . (و بشر بن معاذ) ، البصري الضرير يكنى أبا سهل صدوق من العاشرة . (حدثنا بشر بن عابد ، من الثامنة . (عن أبي ثقال المري ، ثقة ثبت عابد ، من الثامنة . (عن أبي ثقال المري) "اسمه ثمامة بن و ائل بن حصين ". (عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب) المدني قاضيها . (عن جدته) ، و في رواية حد ثتني جدتي أسماء

الحافظ الذهبي في "الميزان "في النسوة المجهولات. (عن ابيها)، هوسعيدبن زيدبن عمروبن نفيل العدوي أبو الأعور أحد العشرة. (الاوضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)، وعند أبى داؤد في رواية أبى هريرة ﷺ مرفوعاً: "لا صلاة لمن لا وضوء له و لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه "اتفقوا على النفى في الجملة الأولى، ومحصله بأن الطهارة شرط للصلاة، تقدم البحث فيه، و اختلفوا في النفي في الجملة الثانية بحيث بأن التسمية عند ابتداء الوضوء سنة عند أبى حنيفة علاية و مالك علاية و الشافعي علاية، و في أظهر الروايتين عن أحمد و واجبة عند إسحاق عليه، و في رواية عند أحمد عليه ، أقول: لميذهب إلى وجوب التسمية أحد من الأئمة إلامانقل عن أحمد علية في رواية شاذة مع ما ثبت عنه ، إنه لم يثبت في هذا البابشيء، وإلى الوجوب ذهب داؤد الظاهري و أتباعه ، و الوجوب ضعيف من حيث الدليل ؛ لأن حديث الباب ضعيف، وقول أحمد علالية مذكور في الكتاب حيث قال: لا أعلم في هذا الباب حديثاله إسناد جيد، وقدقال أيضاً: لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً، وقال البزار: كل ما روى في هذا الباب فليس بقوي، وقال العقيلى: الأسانيد في هذا الباب فيها لين، وقال الحافظ المنذري في"الترغيب": وفي الباب أحاديث كثيرة لا يسلمشيء منهاعن مقال، وفي إسناده أبوثقال عن رباح مجهولان ،قالهأبوحاتم وأبوزرعة.

و أيضاً استمر المسلمون يحكون وضوء النبي سَلَاكُم ، و يعلمون الناس و لا يذكرون التسمية ،و أيضاً فلم يثبت عليه تعامل كثير من السلف ، فثبت أن الأقوى أن تكون مستحبة أو سنة فافهم.

بابماجاءفي المضمضة والاستنشاق

المضمضة:أن يجعل الماء في فمه، ثميديره فيه، ثميمجه، قاله النووي، و الاستنشاق: استفعال من النشوق، و استعمل لجذب الماء في الأنف بالنفس، والاستنثار: هو استخراج الماء من الأنف بعد إدخالها. (وجرير)، هو ابن عبد الحميد الضبي الكوفى نزيل الري وقاضيها ثقة، وهومن رجال الكتب الستة. (عن منصور)،بن المعتمر بن عبدالله الكوفى ثقة ثبت، وهومن رجال الكتب الستة. (عن هلال بن يساف)، قال الخزرجى: ثقة من أوساط التابعين. (عن سلمة بن قيس)، صحابي سكن الكوفة. (إذا توضائ فانتثر)، وقال الحافظ: الاستنثار هوطرح الماء الذي يستنشقه المتوضي و يجذبه بريح أنفه . (و إذا **استجمرت فأوتر)** ، الاستجمار : استعمال الجمار في الاستنجاء، واحتج الشافعي علية وأحمد علية بحديث الباب على وجوب الإيتار في الاستنجاء، ووقع في رواية أبي هريرة علي من استجمر فليوتر،من فعل فقد أحسن، ومن لافلاحرج"، و أخذ بهذه الرواية أبوحنيفة علية ومالك علية ، وقد مر البحث مستوفئ في محله.

(حديث سلمة بنقيس حديث حسن صحيح)، وأخرجه النسائي. (فقال طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوع حتى صلى أعاد ورأوا ذلك في الوضوع والجنابة سواع)، يعني: في الوجوب فيهما. (وبه يقول ابن أبي ليلى وعبد االله ابن المبارك عليه وأحمد عليه وإسحاق عليه)، واستدلوا بحديث الباب مع ثبوت مواظبته عليهما، و الجواب عن الأئمة الثلاثة: أن الأمر للاستحباب، والمواظبة ليست دليل الوجوب دائماً؛ بل مواظبته

بالسنة أيضاً،(**وقالت طائفة من أهل العلم يعيد فى الجنابة و** لا يعيد فى الوضوء و هو قول سفيان الثوري و بعض أهل الكوفة)، و هو قول أبي حنيفة علطي و من تبعه فعند هؤلآء المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء ، و واجبان في غسل الجنابة، واحتجوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث الأعرابي، قال له: "توضأ كما أمرك الله، فاغسل وجهك و يديك، و امسح رأسك واغسل رجليك ولميذكر فيه المضمضة والاستنشاق، و أما وجوبهما في غسل الجنابة يدل على ذلك قوله سبحانه: ﴿فاطهروا﴾والتطهرهوالغسلوالمبالغةفى التطهير،وأيضاً جواز القراءة دون الجنبيدل على أن الجنابة قد سرت فم الجنب أيضاً فيجب إيصال الماء من حيث أمكن . (وقالت طائفة: لا يعيدفي الوضوء ولافي الجنابة وهوقول مالك عطيوالشافعي عليه)، وليسلهذه الطائفة دليل صحيح؛ بلوقد اعترف شرذمة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوب المضمضة و الاستنشاق قالهفى "النيل".

باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد

(حدثنا يحيي بن موسى) . بن عبد ربه ثقة ، روى عن وليد بن مسلم و وكيع و غيرهما و روى عنه البخاري و أبو داؤد و الترمذي و النسائي ، و قال: ثقة ، قاله في "التقريب" و قاله في "الخلاصة ". (حدثنا إبراهيم بن موسى) ، بن يزيد التميمي الحافظ أحد بحور الحديث ، و كان أحمد يقول : هو كبير في العلم و الجلالة ، روى عن أبي الأحوص و خالد الطحان و غيرهما ، و عنه البخاري و مسلم و أبو داؤد و غيرهم ، قال أبو زرعة : هو أتقن و البخاري و مسلم و أبو داؤد و غيرهم ، قال أبو زرعة : هو أتقن و

أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة ، وثقه النسائي. (حدثنا خالد)، هوخالدبن عبدالله بن عبدالرحمن ابن يزيد المزني الطحان ثقة ثبت،قالأحمد:كان ثقة. (عنعمروبن يحيي)، بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني سبط عبدالله بن زيد ، وثقه أبو حاتم و النسائي. (عن أبيه)، هويحيي بن عمارة، وثقه النسائي وغيره. (عن عبدالله بن زيد)، هو عبدالله بن زيد بن عاصم هو غير عبدالله بنزيدبن عبدربه صاحب الأذان، وبه اتفق الحفاظ كلهم، وغلطوا سفيان بن عيينة في قوله: هو هو ، و ممن نص على غلطه في ذلك البخاري في "كتاب الاستسقاء "من جامعه. فافهم. (مضمض و استنشق من كف واحد فعل ذلك ثلاثاً) ، اختلفوا في كيفية المضمضة و الاستنشاق، ذهب الشافعي عليه و من تابعه إلى أن الأفضل هو الوصل، هو أن يتمضمض و استنشق بثلاث غرفات، و ذهب أبو حنيفة عليه ومن تابعه إلى أن الأفضل هو الفصل هو أن يتمضمض واستنشق بست غرفات، وبالجملة: اختلاف الأئمة في الوصل و الفصل ، إنما هو في الأفضلية دون الجواز و عدمه ، قاله الخطيب و ابن أبى زيد. و احتج الشافعي عليه و من تابعه بحديث الباب، وهذا دليل صحيح صريح أخرجه البخاري و مسلم: إن الأفضل في المضمضة و الاستنشاق أن يجمع بينهما بثلاث غرفات، بأن يتمضمض و استنشق من غرفة، ثم يتمضمض و يستنشق من غرفة ثم يتمضمض و يستنشق من غرفة ، قال الحافظ في "الفتح": وهو صريح في الجمع في كل مرة. قال ابن قيم في "زاد المعاد ": وهذا أصح ما روى في المضمضة و الاستنشاق، ولميجئ الفصل بين المضمضة و الاستنشاق في حديث صحيح البتة. وقال القاضي في "عارضة الأحوذي": الجمع أقوى فى النظر، وعليه يدل الظاهر من الأثر، وبمثله قال محمد

بن إسماعيل الأمير، و مع ورود الروايتين الجمع و عدمه، فالأقرب التخيير، وإن الكلسنة، وإن كان رواية الجمع أكثرو أصح.وفي سنن أبي داؤدفي باب صفة وضوء النبي والسائم من حديث على ﷺ ، و فيه: " ثم يتمضمض مع الاستنشاق بماء واحد " و الأحسن أن لا يؤول في الحديث، و يقال بأداء أصل السنة بهذا القدر. ومن ذلك قال الحافظ البدر العيني في "العمدة": إنه محمول على الجواز، وفي "الظهيرية"أنه يجوز عند أبى حنيفة عليه أيضاً وصل المضمضة و الاستنشاق. و الأصرح في الباب، و النص في الغرض و الأدل على مذهب أبى حنيفة عليه هوسياق الطبرانى فى "معجمه" لحديث طلحة ﷺ، و فيه: فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً، يأخذ لكل واحدة ماء أجديداً، أخرجه الزيلعي. و الأحاديث بلفظ: فمضمض ثلاثاً و استنشق ثلاثاً ، كثيرة من رواية أبى هريرة ﷺ عندابن ماجة، ورجاله رجال الصحيح، قاله الهيثمى فى "الزوائد "و من حديث عثمان عند أبى داؤد، و من رواية أبى بكرة عند البزار، ومن رواية على ﷺ عند الترمذي و غيره، ومنرواية أنسعند الطبراني في "الأوسط"بإسنادحسن وغيرها، كلذلك يستدل بها المذهب الحنفي، و المتبادر منه الفصل، وحمله على الوصل تأويل لها، وصرف لهاعن ظاهرها، كما أن بعض الأحاديث المتبادر منه الوصل، وتأويل ذلك بالفصل و إن كان تحتمله العبارة صرف لها عن ظاهرها ، فالثابت كلا الأمرين، والحافط ابن حجر علطي لم يتوجه إلى ست غرفات في " الفتح"، وأخرج حديث على ﷺ عند الترمذي، وحديث عمل عثمان ين وعلى الله عند ابن السكن، وعلم منه أنه صالح للبحث عنده ـ فافهم.

وكذلك ممايستدل به لمذهب أبى حنيفة عللتي حديث طلحة

بن مصرف على عند أبي داؤد "باب الفرق بين المضمضة و الاستنشاق، وفيه: فرأيته يفصل بين المضمضة و الاستنشاق، وحسنه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح، قاله صاحب "النيل" في "اليسل الجرار" و سكت عليه أبو داؤد هنا، ثم المنذري في "مختصره" و تكلم عليه المحدثون، و وجهه عندهم كونه من طريق ليث بن أبي سليم، و هو ضعيف، قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد و يرفع المراسيل، و يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيي القطان على وابن مهدي و ابن معين التقق أحمد عليه بن حنبل، و قال النووي في "تهذيب الأسماء": اتفق العلماء على ضعفه.

وممايستدل بهلمذهب أبى حنيفة الشيما أخرجه ابن السكن فى"صحيحه"عنشقيقبنسلمةقال:شهدتعلىبنأبىطالب عَن عثمان بن عفان عَن توضا ثلاثاً ثلاثاً، و أفرد المضمضة عن الاستنثاق، ثمقالا هكذا رأينارسول الله والله المالية ال الحافظ في"التلخيص" ولم يحكم عليه بضعف و لا تحسين، و هذا يدل على قبوله عنده و صحته ، و لو كان فيه شيء من الضعف ، لنبه عليه ، وهذا معروف من عادته ، وبالجملة : كلماروي من ذلك أنه محمول على الجواز ، و أصل السنة يؤدي في صورة الوصل و الفصل كليهما . فتأمل. (وحديث عبدالله بن زيد حديث حسن غريب)، و أخرجه البخاري و مسلم فالظاهر أن يقول حديث صحيح. (وقال بعض أهل العلم: المضمضة والاستنشاق من كفواحديجزئ)، وبهقال مالك علاتي والشافعي علاتي أحمد علاتي، و (قال بعضهم: تفريقهما أحب إلينا)، وبه يقول أبوحنيفة عليه ، ولماكان للشافعي عليه قولان في المسئلة ، فقال الترمذي . (وقال الشافعي عليه إن جمعهما في كفواحد فهوجائز)، وهونص

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

أبواب الطهارة

 (\cdots)

"الأم "وهونص" المختصر "للمزني. (وإن فرقهما فهواحب إلينا), وهونص "البويطي "عن الشافعي الشياء مثل الحنفية, ونقل الترمذي عن الشافعي الشياف عي الأحاديث الصحيحة.

بابفي تخليل اللحية

اسم لجمع من الشعرينبت على الخدين و الذقن. (حدثنا ابن أبي عمر)، هو محمد بن يحيي ابن أبي عمر المديني. (عن عبد الكريم بن أبى المخارق) ، المعلم البصري اسم أبيه قيس ضعيف، قال الترمذي وضعفه أيوب وسيأتي. (عن حسان بن بلال)، المزني البصري روى عن عمار بن ياسر ﷺ و حكيم بن حزام ﷺ وعنه أبوقلابة وأبوبشر وغيرهما وثقه ابن المديني. (قال وما يمنعني ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل)، و الحديث يدل على مشروعيتة تخليل اللحية في الوضوء ، سواء كانت كثيفة أوخفيفة، وإليه ذهب الأئمة الأربعة، وأماماكان منهافي حدالوجه، فيجب غسلها، وهومذهب أبى حنيفة عطية ومالك عطية و الشافعي علطته و أحمد علطه و جماهير العلماء من الصحابة و التابعين وغيرهم، قاله النووي في "شرح المهذب" و أما في الغسل فيجب غسل اللحية عند أبي حنيفة علطتي و الشافعي علطتي و أحمد عليه، وهورواية ابن وهبعن مالك عليه، وأمافى رواية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك فسنة.

(سفيان) ، هو ابن عيينة . (عن سعيد بن أبي عروبة) ، البصري ثقة حافظ ، و كان من أثبت الناس في قتادة . (عن قتادة) ،

البصري ثقة ثبت احتج به الأئمة الستة. (عن حسان بن بالال عن عمارعن النبي الله مثله)، قال الحافظ في " التلخيص "بعدذكر هذه الرواية: حسان ثقة لكن لميسمعه ابن عيينة من سعيد، و لا قتادة عن حسان ، فحديث عمار ﷺ من هذا الطريق ، و من طريق عبدالكريمبن أبى المخارق عن حسان ضعيف لأنه لميسمع منه هذاالحديث،وهذابينهالترمذي.(عنعامربنشقيق)،الكوفى لين الحديث، قاله في "التقريب"، وقال الذهبي في "الميزان": ضعفه ابن معين ، و قال أبو حاتم ليس بالقوي . (كان يخلل لحيته)، في حديث أنس عند أبى داؤد "أخذ كفاً من ماء ، فأدخله تحت حنكه ، فخلل به لحيته " ، هذا حديث حسن صحيح ، قال الترمذي في علله الكبير قال محمد بن إسماعيل يعني البخاري: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان و هو حديث حسن، و قال الزيلعي الحافظ: أمثل أحاديث في تخليل اللحية حديث عثمان ﷺ، و صححه ابن خزيمة ، و قال ابن أبى حاتم فى كتاب العلل سمعت أبى يقول: لا يثبت في تخليل اللحية حديث، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ليس في تخليل اللحية شيء صحيح، أقول:قولهما هذا معارض بتصحيح الترمذي لحديث عثمان و بتصحيح ابن القطان لبعض أحاديث الباب غير حديث عثمان فتأمل. (وقال بهذا أكثر أهل العلم)، يعني: بما يدل عليه أحاديث الباب من استحباب تخليل اللحية في الوضوء ، وإن تركه عامداً أعاده ، يعنى: أعاد الوضوء ، فعند إسحاق تخليل اللحية واجب فى الوضوء، واستدل من قال بالوجوب ببعض أحاديث الذي وقعفيه "هكذا أمرنى ربى" أقول: وهذا لايصلح للاستدلال بهعلى الوجوب لمافيه من الكلام، وفي "النسائي": الأنصف أن أحاديث الباب بعد تسليم انتهاضها للاحتجاج و صلاحيتها للاستدلال لا

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

تدل على الوجوب لأنها أفعال ، و قوله: "هكذا أمرني ربي " لا يفيد الوجوب على الأمة لظهور هفي الاختصاص به ، فافهم.

بابماجاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى

مؤخره

اتفقت الأمة على فرضية مطلق المسح، و اختلفوا في القدر الذي يتجزء في الفرض، فقال مالك عليه هو الرأس كله و إليه مال البخاري، و لا شك أن الرأس اسم لمجموع العضو، فلا يكون المأمور بالمسح إلاهو، وقال غيره هو البعض، ثما ختلفوا في ذلك البعض فحدده أبو حنيفة عليه وأصحابه و بعض الحنابلة بمقدار الناصية و هو الربع منه، و قد صحت به الأحاديث، و عند الشافعي الناصية و هو الربع منه، و قد صحت به الأحاديث، و عند الشافعي عليه المسح و أقله ثلاث شعرات. (مسح رأسه بيديه)، و كذا في رواية ابن خزيمة.

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

أبوداؤد، وفيه "فلمابلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه، فأمرهما حتى بلغ القفا، ثم ردهما إلى المكان الذي منه بدأ "، وسكت عليهما أبوداؤد، ثم المنذري. (وبه يقول الشافعي عليه المحد عليه والسحاق عليه المنافعي عليه والمحد عليه والمدحلة المنافعي عليه والمحد عليه والمدحلة المنافعة المنافع

بابماجاءأنه يبدأ بمؤخر الرأس

(حدثنا بشربن المفضل)، البصرى ثقة ثبت عابد قال أحمد:إليه المنتهى في التثبت في البصرة، وقال ابن المديني كان يصلى كل يوم أربع مئة ركعة ، و يصوم يوما و يفطر يوما . (عن عبداالله بن محمد بن عقيل)، متكلم فيه ، وقد تقدم ترجمته في باب"مفتاح الصلاة الطهور"، وفي "النيل": عبدالله بن محمد بن عقيلمدلس. (عن الربيع)، أنصارية نجارية من المبايعات تحت الشجرة. (بنت مُعَوِّذ) "بضم الميم مع فتح العين و كسر الواو المشددة".(مسحبراسهمرتينبدابمؤخرراسه تمبمقدمه) ، الظاهر أن قوله: بدأ بمؤخر رأسه ، بيان لقوله ، مرتين يريد الحركتين للاستيعاب، لا المسحتين كل مرة بالاستيعاب. (هذا حديث حسن)، حديث الباب له روايات و ألفاظ مدار الكل على عبد الله بن محمد بن عقيل، و فيه مقال مشهور. (وحديث عبد االله بن زيد أصح من هذا وأجود إسناداً)، لأنه حديث متفق عليه، و أماحديث ربيع بنت معوذ فعر فت حاله. (وقد ذهب بعض أهل **الكوفة إلى هذا الحديث**) ، و ممن ذهب إلى البداية بمؤخر الرأس بعض أهل الكوفة ، و منهم وكيع بن الجراح ، و احتج بما

وقع في حديث ربيع عند الترمذي وغيره. (بدائبه وخرراسه)، و ذهب الأئمة الأربعة إلى البداية بالمقدم و هو الراجح ، و احتجوا بحديث عبدالله بن زيد، و أجابوا عن حديث الربيع بأجوبة: قال ابن العربي في "عارضة الأحوذي": بأنه تحريف الراوي، لقول الآخر، فأدبر بهما فحمله على البداية بالمؤخر، فالخطأفي فهمه، وهذا الجواب اختاره اليعمري، وفي "النيل": ويمكن أن يكون النبى الله المالية فعل هذا لبيان الجواز مرة ، و كانت مواظبته على البداية بمقدم الرأس، قال ابن عبد البر: قد توهم بعض الناس في حديث عبد اللهبن زيدفي قوله: ثممسح رأسهبيديه، فأقبل بهما، وأدبر أنه بدأ بمؤخر رأسه، وتوهم غيره أنه بدأ من وسطر أسه، فأقبل بيديه وأدبر، وهذه ظنون لاتصح، وفي الزرقاني قال ابن عبدالبر: روى ابن عيينة هذا الحديث، فذكر فيه: "مسح الرأس مرّتين وهوخطأ،قال:وأظنه تأولَه على أن الإقبال مرةً، والإدبار أخرى،أقول:ومنههناقال بعض الأفاضل: هذا ليس التكرار الذي اختلف فيه الأئمة ؛ بل هو مستحب عند الكل ، و المختلف فيه التكرار بماء جديد، فافهم.

بابماجاءأنمسح الرأسمرةً

ذهب أبوحنيفة عليه و مالك عليه و أحمد عليه بن حنبل في رواية إلى عدم استحباب تعدد المسح كماقال الترمذي المسح مرة ، و ذهب الشافعي عليه إلى اختيار تعدد المسح ثلاثا ، و هو الرواية الأخرى عن أحمد ، و احتج الشافعي عليه بحديث ربيع بنت معوذ عند الترمذي ، و فيه "مسح برأسه مرّتين "، فباعتبار الإقبال مرة و باعتبار الإدبار مرة أخرى ، أقول : و في إسناده عبد

اللهبن محمد بن عقيل، وقد عرفت حاله، و بحديث عثمان عند أبى داؤدمن طريق أبى سلمة بن عبد الرحمن، ومن طريق شقيق بن سلمة، وفيهما "ومسحر أسه ثلاثاً"، أقول: وفي الطريق الأول عبد الرحمن بن وردان قال: الدارقطني ليس بالقوي، قاله في "التهذيب" وقاله في "الميزان" وفي الطريق الثاني "عامربن شقيق "ضعفه ابن معين و أبو حاتم، و من ههنا قال أبو داؤد: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس مرةً ، و قال القاضى في "النيل": و الإنصاف أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار، وقال الحافظ في "الفتح": أحاديث التثليث إن صحت فمحمولة على الاستحباب لاأنهامسحات مستقلة لجميع الرأس. واحتج الأئمة الثلاثة بحديث على على المناه أبوداؤدمن طريق عبد خير، وفيه: "ومسحبرأسه مرة واحدة "، وبحديث عبد اللهبن عمرو عظ ،رواه أبوداؤدمن طريق سعيدبن منصور، وفيه:" زادعلى هذا فقدأساء وظلم. وبالله التوفيق.

(حدثنابكربن مضر), بن محمد بن حكيم و ثقه أحمد و ابن معين. (عن ابن عجلان), هو محمد بن عجلان القرشي المدني ثقة ، نبه عليه الترمذي في علله الصغري. (ومسح ما أقبل منه وما أقبل منه ما أدبر), بيان لقوله و مسح رأسه ، يعني: مسح من مقدم الرأس إلى منتهاه ، ثمر ديديه من مؤخر الرأس إلى مقدمه . (وصدغيه) "الصدغ" ما بين الأذن و العين . (مرة واحدة) ، متعلق بمسح فيكون قيداً في الإقبال و الإدبار و ما بعده فباعتبار الإقبال مرة ، وباعتبار الإدبار مرة أخرى ، وهو مسح واحد ، و به يجمع بينه و بين ما تقدم من حديثها أنه مسح برأسه مرتين ، و فيه د لالة على مشروعية مسح الصدغ و الأذن ، و إن مسحهما مع الرأس و أنه مرة

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

واحدة. (حديث ربيع حديث حسن صحيح) وفي "النيل": وفي تصحيحه نظر ، فإنه رواه من طريق ابن عقيل وقد تقدم حاله أنه مسح برأسه مرة ، رواه الطبراني في "الأوسط" من حديث أنس بلفظ: و مسح برأسه مرة ، و إسناده حسن . (وبه يقول جعفر بن محمد عليه وسفيان الثوري عليه وابن المبارك عليه والشافعي عليه وفي رواية وإسحاق عليه رأوامسح الرأس مرة واحدة).

وقداختلفوا فيذلك، فذهبالشافعي الشياب مرة واحدة، و تثليث مسحه، وذهب الأئمة الثلاثة إلى استحبابه مرة واحدة، و احتجوا بأحاديث ما في "البخاري و مسلم" من حديث عثمان و عبدالله بنزيد عنظ من إطلاق مسح الرأس معذكر تثليث غيره من الأعضاء، و استدل من قال بتثليث المسح بأحاديث لا يخلوا واحد منها من كلام، و بالجملة: الوقوف على ماصح من الأحاديث الثابتة في "البخاري و مسلم" و غيرهما من حديث عثمان من عبد الله بن زيد من و غيرهما هو المتعين سيما بعد تقييده في تلك الروايات بالمرة الواحدة.

(وحديث من زاد على هذا فقد الساء وظلم)، الذي صححه ابن خزيمة و غيره نصفي المنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده هذه الألفاظ، وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة، ثم قال من زاد، فافهم. (حدثنا محمد بن منصور)، بن داؤد الطوسي نزيل بغداد ثقة عابد. (سالت جعفر بن محمد)، بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام، بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام، فقال: إي والله) "بكسر الهمزة" حرف إيجاب.

بابماجاءأنه يأخذلر أسهماءًا جديداً

(حدثناعلي بن خشرم)، المروزي ثقة. (حدثنا عبد االله بنوهب)،بن مسلم القرشى المصري الفقيه ثقة حافظ. (حدثنا عمربن الحارث)، بن يعقوب الانصارى المصرى أبو أيوب ثقه فقیه حافظ. (عن حبان بن واسع)، بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري ثم المازني المدني صدوق . (عن أبيه) ، واسع بن حبان صحابي ابن صحابي. (وأنه مسح بماء غير فضل يديه)، و معناه: أنه مسح الرأس بماء جديد لا ببقية من ماء يديه ، و من ههناقال بعض الأفاضل: وأخذماءً اجديدا للرأس، أمر لابدمنه و هوالذي دلّ عليه حديث الباب. (هذا حديث حسن صحيح)، و أخرجه مسلم. (وائه مسح بما غبر)، بالغين و الباء، أي: بقى. (**فضل يديه)**،و فىنسخة قلمية عتيقة صحيحة "من فضليديه" بزيادة لفظة من وهو الظاهر، ومعناه: أنه لم يمسح الرأس بماء جديد ؛ بل مسح بما بقي على يديه أي ببقية من ماء يديه . و بالجملة: فاللفظ الأول يدل على أخذ ماءٍ جديدٍ ، و هو الذي يلائم ترجمة الباب، واللفظ الثاني يدل على عدم أخذ ماء جديد، وإنما اكتفى بالبلة الباقية على اليدين من غسلهما، والنسخ تختلف فى رواية ابن لهيعة ، ففى بعضها ماء غير فضل يديه ، و هو فى رواية الدارمي، و في بعضها بما غبر فضل يديه، و اللفظ الصحيح في رواية عبد الله بن زيد عَنظ، هو بماء غير فضل يديه بالياء المثناة والباقي خطأ، نعم! ثبت من حديث ربيع المناه عن أحمد علطة وأبى داؤد علطة بإسناد ثابت "مسحبر أسه من فضل ماء كان في يده "و هذا نص في الاستدلال به للحنفية . فالحاصل: أنه ثبت كلاالأمرين، ومذهب الحنفية يوافق كلا الحديثين، نعم! حديث ربيع على الشافعية ، حيث اكتفى فيه بالماء الباقي، فحديث الباب الباقي، فحديث الباب الماء الجديد لمسح الرأس و هو سنة عند الحنفية ، ويشترط عند الشافعية ، و من ههناقال بعض الأفاضل، وبه أخذ أبوحنيفة على أصحابه ، غير أنهم قالوا هذا إذا أصاب يده شيئا بحيث لم يبق البلة في يده ، و هو لا ينافي الحديث ؛ بل العلة تقتضيه . (والعمل على هذا عند الكثر أهل العلم الماك على هذا و الشافعي المنافي المديث الباب ، و به يقول مالك على و الشافعي المنافعي الباب ، و به يقول أبو حنيفة على و أصحابه بحيث لم يبق البل على يده . به يقول أبو حنيفة على و أصحابه بحيث لم يبق البلل على يده . فتدبر .

بابمسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما

(حدثناابنإدريس)،هوعبداللهبنإدريسالكوفي ثقة فقيه عابد. (عنابن عجلان)،هومحمدبن عجلان المدني ثقة. (عنزيد بن أسلم)، العدوي مولاهم المدني ثقة. (ظاهرهما وباطنهما)، هذه الرواية مجملة في بيان الكيفية، وقد ثبت وصف مسحهما عند النسائي، و لفظه: "ثم مسح برأسه و أذنيه باطنهما بالسبابتين و ظاهرهما بإبهاميه"، و كذلك عند ابن ماجة و البيهقي وابن خزيمة وابن مندة من حديث ابن عباس مع اختلاف في اللفظ، واتفاق في المفهوم، وقالوا بصحته، وعند أبي داؤدمن حديث المقدام ﷺ: "وأدخل إصبعيه في صماخي أذنيه"، فهذه الأحاديث صريحة بكيفية مسحهما. (حديث ابن عباس حديث الأحاديث صريحة بكيفية مسحهما. (حديث ابن عباس حديث الأحاديث صريحة بكيفية مسحهما. (حديث ابن عباس حديث

باب ماجاءأن الأذنين من الرأس

هذاباب في كيفية مسح الأذنين، وأيضاً المقصود بعقد هذا الباب الرد على من جمع الغسل و المسح فيهما، قال الزبيدي: و اختلفوا هل يمسحان بماء الرأس أم يؤخذ لهماماء جديدٌ، فقال أبو حنيفة على واحمد على : هما من الرأس و يمسحان بمائه ، فقال الميمون من أصحاب أحمد على : رأيت أحمد على مسحهما مع الرأس ، وعن أحمد على رواية أخرى: إنه يستحب أخذ ماء جديد لهما، وهما اختيار الخرقي، وقال مالك على : يأخذ لهماماء اجديد أ وصرح ابن رشد الكبير في "المقدمات" أن تجديد الماء لهما سنة عند مالك على وإنهما من الرأس ، وقال الشافعي على هما عضوان مستقلان ليسامن الرأس و لا من الوجه ، و سن مسحهما بماء جديد ، و ما قال الزبيدي من اتحاد قول أحمد على مع أبي حنيفة على وقول مالك على مع الشافعي على في أخذ الماء الجديد حنيفة على وقول مالك على مع الشافعي على في أخذ الماء الجديد هوالراجح على مايظهر من ملاحظة أكثر التصانيف ، فافهم.

(عنسنانبنربيعة)،الباهلي المصري من رواة البخاري و الأربعة إلا النسائي، قال ابن عدي: و أرجو أنه لابأسبه، و ذكره ابن حبان في الثقات. (عنشهربن حوشب)، الشامي مولا أسماء بنت يزيد بن السكن من رواة الخمسة و البخاري في "الأدب المفرد". (ومسح برأسه)، فمسح أذنيه مع الرأس، أي مع الماء الذي أخذه للرأس، فلم يأخذ للأذنين ماءًا جديداً، و قال مبينالعلة عدم أخذ الماء الجديد للأذنين. (الأذنان من الرأس)، لا من الوجه، فلا حاجة إلى أخذ ماء جديدٍ منفرد لهماغير ماء الرأس؛ بليجزئ مسحهما ببلل ماء الرأس، و من ههنا قال ابن القطان: أما الأمر بتجديد الماء للأذنين، فلا وجود له في علمي، و قال ابن القيم في بتجديد الماء للأذنين، فلا وجود له في علمي، و قال ابن القيم في

"الهدى": لميتبت أنه أخذ لهماماءًا جديداً ، أقول: وبعد هذا كيف يقول محمد بن إسماعيل الأمير: وأخذ ماء جديد للرأس أمر لابد منه. (قال حماد: لاأدري هذا)، يعنى: الأذنان من الرأس. (من قول النبي على أو من قول أبي أمامة)، قال أبو النعمان: هذا من قول النبي الشائة، وقدروى ذلك من وجهين آخرين صحيحين أحدهما: عندابن ماجة بإسناد جيد عن عبدالله بن زيد ﷺ ، قال:قال رسول الله سَالِينَ الأذنان من الرأس، قال الزيلعى: وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته وهكذا قال علاق الدين عظية في "الجوهر النقى"، والثانى: عند الدار قطنى من طريق غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن بمثل حديث عبد الله ، قال ابن القطان : إسناده صحيح لاتصاله و ثقة رواته . (ليس إسناده بذاك القائم)،أقول: وكيف!أماسنان بن ربيعة فقد عرفت حاله، وأما شهربن حوشب قال الترمذي الشير عن البخاري الشير: "شهر حسن الحديث وقوى أمره "وقال ابن معين الله القامة وقال مرة الله ثبت، ، وقال أحمد علالية في رواية: ليسبه بأس، وهكذا قال أبوز رعة علية ، و قال فى رواية: ما أحسن حديثه و وثقه ، و قال الدار مى الله بلغنى أن أحمد علي الله على شهر، وقال البزار علي المالة ال الرواية عنه غير شعبة . (وبه يقول سفيان الثوري الله و ابن المبارك علي وأحمد علي وإسحاق علي)، وبه يقول أبو حنيفة علي و أصحابه، وحديث الباب حجة لأبي حنيفة عليه في عدم أخذ الماء الجديد للأذنين، ومنأدلة أبي حنيفة عليه في الباب حديث عبد الله الصنابحي،أخرجه مالك الشيفة في"الموطأ" ومن طريقه للنسائي فى"سننه"،وفيه:فإذامسحرأسه خرجت الخطايامن رأسه حتى تخرج من أذنيه ، فدل ذلك على أنهما تبع للرأس ، و يكفى لهما ما

أخذ من الماء للرأس، و الحديث أخرجه الترمذي في "فضل الطهور"، وذهب الشافعي الشيو مالك الشيو أحمد الشيف في رواية إلى أخذ الماء الجديد، و احتجوا بتجديد الماء بما روى الحاكم من طريق حرملة عن ابن وهب عن عبدالله بن زيد يَنظ قال: رأيت رسول الله الله الذنيه خلاف الماء الذي مسحبه رأسه، وأخرجه البيه قي من طريق الهيثم بن خارجة عن ابن وهب نحوه، وقال: إسناد صحيح، أقول: وفي إسناده ابن وهب وهومد لس، ومن ههنا قال بعض الأفاضل: لم أقف على حديث مرفوع صحيح يدل على مسح الأذنين بماء جديد، فتدبر.

باب في تخليل الأصابع

(عن سفيان)، هو الثوري. (عن أبي هاشم)، اسمه إسماعيلبن كثير المكيثقة. (عن عاصم بن لقيط بن صبرة صحابي ثقة من الثالثة. (عن أبيه)، يعني: لقيط بن صبرة صحابي مشهور. (إذا توضات فخلل الأصابع)، بلفظ أمر من التخليل وهو إدخال الشيء في خلال شيء و هو وسط. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان، وفي "النيل": وصححه البغوي وابن قطان، وقال النووي: لحديث في "النيل": وصححه البغوي وابن قطان، وقال النووي: لحديث لقيط بن صبرة أسانيد صحيحة، والعمل على هذا عند أهل العلم، ومنهم الأئمة الأربعة، أقول: تخليل أصابع اليدين والرجلين سنة عند أبي حنيفة عليه، قاله في "البدائع" وقاله في "البحر"، ومستحب عند أبي حنيفة عليه، قاله ابن قدامة في "المغني" و مستحب عند مالك عليه، قاله ابن رشد في "مقدماته"، وكذا عند الشافعي عند مالك عليه، قاله ابن رشد في "مقدماته"، وكذا عند الشافعي عند مالك النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد للهوسية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد للهوسية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد الشية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد الشية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد الشية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد الشية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد الشية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحهد الشية والله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحمد الله النووي في "شرح المهذب". (وبه يقول أحمد الله النووي في "شرح المهذب".

إسحاق على الأربعة، وعندعدم انفراج الأصابع وعدم مظنة وصول الماء في خللها وجب التخليل، قال الحافظ ابن سيد الناس: وهذا إذا كان الماء يصل إليها من غير تخليل، فلوكانت الأصابع ملتفة لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل، فحينئذ يجب التخليل لا لذاته، لكن لأداء فرض الغسل، وقال: يخلل (أصابع ورجليه)، وهو الأفضل لإطلاق حديث الباب: "فخلِّلِ يديه ورجليه)، وهو الأفضل لإطلاق حديث الباب: "فخلِّلِ الأصابع" ولحديث ابن عباس على الآتى في هذا الباب.

(حدثناإبراهيمبنسعد)،أبوإسحاق الطبري نزيل بغداد ثقة حافظ تكلم فيه بلاحجة. (قال: حدثنا سعدبن عبد الحميد بن جعفر)، الأنصاري أبو معاذ المدني نزيل بغداد صدوق له أغاليط. (قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد)، المدني مولا قريش صدوق تغير حفظه لماقدم بغداد وكان فقيها، قاله في " التقريب "وقال في "الخلاصة ":قال ابن معين: ماحد ثبالمدينة فهو صحيح ، و في "التهذيب ": و ما حدث به ببغداد و العراق فمضطرب. (عنموسى بن عقبة)، ثقة فقيه إمام فى المغازي لم يصحأن ابن معين ضعفه، قاله في "التقريب"، وقال في "الخلاصة ":قالمالك على عليكم بمغازي "موسى بن عقبة"، فإنه ثقة ، وهي أصح المغازي. (عن صالح مولى التؤمة)، صدوق، اختلط بآخره، قال ابن عدي: لابأس برواية القدماء عنه. (كابن أبى ذئب)، وابن جريج، قاله في "التقريب". (إذا توضات فخلل بين يديك و رجليك)، هذا الحديث حجة على من قيد التخليل بأصابع الرجلين، وبالجملة: ففي هذه الأحاد مشروعية تخليل الأصابع، و يسن تخليل أصابع كل من اليدين و الرجلين بالاتفاق لعموم الأحاديث الواردة في ذلك، ولم يكن واجباً مع وجود الأمر فيه لوجود الصارف و هو تعليم الأعرابي. أقول: و هكذا الأخبار التي

حكى فيها وضوء رسول الله سلط الميذكر فيها التخليل فيحمل على الندب، وسيأتي في حديث رفاعة ماينفي الوجوب، فما ادعي القاضي في"النيل": "وهذه الأحاديث قد صرحت بوجوب التخليل و ثبت من قوله و فعله ، و لا فرق بين إمكان وصول الماء بدون التخليل و عدمه ، و لا بين أصابع اليدين و الرجلين ، فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدم إمكان وصول الماء ، لا دليل عليه "غير موجه. (هذا حديث حسن غريب)، لأن في إسناده صالح مولا التؤمة، وهوضعيف، قاله في "النيل"، وفي إسناده عبد الرحمن بن أبى الزناد هوضعيف أيضاً، قاله الهيثمى؛ لكن قال الترمذي: عبدالرحمن بن أبى الزناد ثقة حافظ عند أهل الحديث، عن يزيد بن عمرو المعافري المصري صدوق من "الرابعة". (عن أبى عبد الرحمن الحبلي)، المعافري ثقة من "الثالثة". (بخنصره)، يعنى: بخنصريده اليسرى، والمصلحة بتخصيصهالكونهاأدق الأصابع ، فهى بالتخليل أنسب ، و يقول ابن الهمام : و هو أمر اتفاقي لا سنة مقصودة ، و في الحديث إيماءً إلى كيفيته ، ففي أصابع اليدين بالتشبيك، قاله في "شرح المهذب "، و في الرجلين بخنصر اليسرى من خنصر الرجل اليمنى إلى خنصر اليسرى، حكاه فى "فتح القدير" وحكاه ابن قدامة فى "المغنى"، و حكاه النووي في "شرح المهذب" من معظم الشافعية.

بابماجاءويل للأعقاب من النار

"الويل"يستعملفيمنيستحقالعذاب،و"الويح"يستعمل فيمن لا يستحقه قاله سيبويه ، و الأظهر ما رواه ابن حبّان في "صحيحه" من حديث أبي سعيد مرفوعاً: ويل وادٍ في جهنم.

(حدثنا عبد العزيزبن محمد)، بن عبيد الدراوردي المدني صدوق، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، (ويل للأعقاب من النار)، و قال البغوي: معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها، و السبب في حديث الباب ماروى عبدالله بن عمرو، قال: تخلف النبي الله عنا في سفره، فأدركنا و قد ارهقنا العصر، فجعلنا نتوضأ و نمسح على أر جلنا، فنادى بأعلى صوته "ويل للأعقاب من النار مرّتين أو ثلاثاً "أخرجه البخاري و مسلم، و اللفظ للبخاري، و حديث اللباب حجة على وجوب غسل الرجلين، و أن المسح لايجزئ، قال ابن خزيمة على وجوب غسل مؤديا للفرض لما توعد بالنار، و قد تواترت الأخبار عن النبي الله في صفة وضوئه أنه غسل رجليه، و هو المبين لأمر الله جل جلاله، و قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله الله الله الله المناد عبن المناد عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله الله الله على غسل القدمين، رواه سعيد بن منصور.

وأجمعت جماهير الأمة المحمدية على فرضية الغسل علماً وعملاً وقولاً ، وجرى به تعاملهم قبل نزول آية المائدة ببرهة من الدهر طويلة ، فأيُّ اعتبار لقول أفراد من شذاذ الأمة أحاد من الإمامية ، وأضيف إلى ذلك شبوت الوعيد على عدم استيفاء الغسل في أخبار صحاح استفاضت عنه السيم ولوفرضاً ، إن الآية تحتمل الأمرين الغسل و المسح جميعاً ، في كفي لتعيين محمل واحد تعامل النبي السيم على غسلهما طول حياته ، ثم تعامل الأمة عليه طوال القرون ، وثبوت نقله بالتواتر طبقة وإسناد او ثبوت تواتره عملاً ، و التعامل أقوى الحجة لفعل الخصام ، و لم يثبت عنه المسلم عليهما من غير الخفين في الوضوء من حدث في حديث صحيح متفق على صحته ، و لو كان الأمر جائزاً لفعله و لو مرة لبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان الجواز و رفعاً للحرج عن الأمة . (حديث أبي هريرة النبيان المورة المنافرة و المنافرة و

حديث حسن صحيح), و أخرجه البخاري و مسلم و النسائي و ابن ماجة. (وروي عن النبي أ), رواه الطبراني في "الكبير", و ابن خزيمة في "صحيحه "من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء مرفوعاً. (إنه قال: ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار), فالويل لعقبه و باطن قدميه من النار ، انما خص الاعقاب وبطون الاقدام لغلبة التساهل و التهاون بها, و قد أعلمهم أنهم مستوجبون النار على فعلهم بقوله: "ويل للأعقاب من النار"، و لا يكون هذا إلا في على فعلهم بقوله: "ويل للأعقاب من النار"، و لا يكون هذا إلا في الواجب، و قد أمر هم بالغسل، بقوله: "أسبغوا الوضوء" و لميأت أنهم صلاا بهذا الوضوء ، و لا أنها كانت عادتهم قبل ، فلزم أمر هم بالإعادة ، و بالجملة : فعلم منه أن فرض القد مين الغسل لا المسح، على الطحاوي على و هذا الذي ثبت بهذه الأثار أي فرضية غسل الرجلين قول أبي حنيفة على و أبي يوسف لي و محمد الله ، أقول: الجماعة ، فافهم .

بابماجاءفي الوضوءمرةً مرقً

(عنسفيان)، وهوالثوري لأن أبانعيم صرحبه في "تأليفه "قاله العيني. (توضا مرة مرة)، و فيه دلالة على أن الواجب من الوضوء مرة مرة، ولوكان الواجب مرتين مرتين أوثلاثاً ثلاثاً لما اقتصر على مرة مرة مرة ، قاله النووي، وقد اجتمعت الأمة على أن الواجب في غسل الأعضاء في الطهور مرة مرة ومرتين مرتين مرتين أفضل، والثلاث أفضل من مرتين مرتين وقد وردت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة و مرتين و مرتين و ثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثا وبعضها مرتين، والاختلاف دليل على جواز

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

ذلك كله. (حديث ابن عباس المسلم أحسن شيء في هذا الباب و اصح) أخرجه الأئمة الخمسة إلا مسلما، وروى رشدين بن سعد المصري ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة و قال ابن يونس: كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ، فخلط في الحديث. (عن الضحاك بن شرحبيل) المصري صدوق يخطئ ، وحديث رشدين هذا أخرجه ابن ماجة.

بابما جاءفي الوضوء مرّتين مرّتين

(**حدثنا أبو كريب و محمد بن رافع**) ، القشير*ي* النيسابوري ثقة عابد. (حدثنا زيدبن حُباب)، الخراساني نزيل كوفة، ورحلفى الحديث فأكثر منه وهو صدوق يخطئ فى حديث الثوري. (عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان)، الدمشقى الزاهد صدوق يخطي و تغير بآخره . (حدثني عبدالله بن الفضل)، الهاشمى المدنى ثقة . (عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج) ، المدنى ثقة ثبت. (توضا مرتين مرتين) ، يعني: غسل أعضاء وضوئه مرتين مرتين، وفيه دليل على أن التوضأ مرتين مرتين يجوز ، و لا خلاف في ذلك . (هذا حديث حسن غريب)، و في إسناده زيد بن حباب هو متكلم فيه ، و في إسناده عبد الرحمن بن ثابت وهومتكلمفيه أيضاً، وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن زيد علا أن النبى الله الله الله المرتين مرتين، أخرجه أحمد الله و البخاري عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ الله يأتي تخريجه في الباب الآتي، فافهم.

بابماجاءفي الوضوء ثلاثأ ثلاثأ

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) ، بن حسان العنبري المصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال و الحديث ، قال ابن المديني:مارأيث أعلم منه. (عن أبي حية)، ابن قيس الهمداني، قال أبو أحمد الحاكم لا يعرف اسمه مقبول من "الثالثة". (توضا ثلاثاً ثلاثاً)، يعنى: سنته الدائمة سَلانًا الوضوء ثلاثا ثلاثا، ولم يثبت عنه الزيادة على الثلاث، وكذا لم يذهب إليه أحد. (حديث علي أحسن شيء في هذا الباب واصح)، وأخرجه أبو داؤد و النسائى وابن ماجة. (وليس بعده شىء)، لااستيعاب و لاإسباغ، و من ههناقال ابن المبارك عليه: لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاثأن يأثم، والدليل عليه حديث عمروبن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جاء أعرابي إلى النبي رَاكِي النبي النبي الله عن الوضوء، فأراه ثلاثاً ثلاثاً، ثمقال: هكذا الوضوء فمن زادعلى هذا فقد أساء وتعدى و ظلم ، أقول: لعدم رؤيته سنة. قال بعض الأفاضل: لو زاد لطمانينة القلب عند الشكأونية وضوء آخر فلابأس؛ لأنه سَلالياتُهُ أمربتركمايريبه إلى ما لايريبه ، وتعقب التثليث فلاوجه له ، و إن كان بعد التثليث فلانهاية له. وأماقوله: بنية وضوء آخر ففيه أنَّ قبل الإتيان بعبادة بعد الوضوء لايستحب له التجديد مع أنه لا يتصور التجديد إلا بعد تمام الوضوء لا في الأثناء ، و أماقوله: لأنه أمر بترك ما يريبه ففيه أن غسل المرّة الأخرى مما يريبه ، فينبغى تركه إلى ما لايريبه، وهو ماعين الشارع ليتخلص عن الريبة و الوسوسة . و لنعم ما قال الحافظ : و لقد شاهدنا من الموسوسين يغسل يده بالمئين، وهو معذلك يعتقد أن حدثه هو اليقين، وقال أحمد عليه وإسحاق علي: لايزيد على الثلاث إلا رجل

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

111

مبتلى بصفة الجنون لزعمه بزعمه أنه بالزيادة يحتاط لدينه، فتفكر.

بابماجاءفي الوضوءمرة ومرتين وثلاثا

(حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري) ، الكوفي صدوق يخطئ ورُ مى بالرفض . (عن ثابت بن ابى صفية) ، كوفى ضعيف رافضى. (قال:قلت لأبى جعفر)، هومحمد باقر الإمام. (حدثك جابران النبي ﷺ توضامرةً مرةً ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً، قال: نعم)،المرادمنحديث الباببيان ورود الطرق الثلاثة، تارة هذا وتارةًذاك، وليسالغرض حكاية جميعهافي وضوء واحد؛ بلهي وقائع وأحوال مختلفة ، حكاها الراوي معاً ، فتدبر . (وروى وكيع هذا الحديث)، الفرق بين رواية وكيع و شريك أن وكيعاً رواه مختصراً بلفظ مرةً مرةً ، و أما شريك فرواه مرةً مرةً و مرتين مرتين و ثلاثاً ثلاثاً بالإطناب. أقول: و فيه نظر؛ لأن وكيعاً و شريكأكلاهماروياه عن ثابت بن أبي صفية وهور افضي ضعيف ، فالإسنادان واهيان ، فالحديثان ضعيفان ، فلا فرق بينهما ، فتأمل. (وشريك كثيرالغلط)، وهوشريك بن عبدالله النخعي الكوفى القاضى من رجال مسلم في صحيحه ، و رواه له البخاري تعليقاً في "جامعه"، و هناك شريك آخر من رجال البخاري و مسلموهوشريكابن عبدالله أبوعبدالله المدني، فافهم.

باب في من تو ضاً بعض و ضوئه مرتين و بعضه ثلاثاً و لعل أنه كان لقلة الماء دخل في وضوئه هذا . (عن عمروبن يحيي)، بن عمارة بن أبي الحسن المازني سبط عبد الله بن زيد يحيي)، بن عاصم ثقة ، و ثقه أبو حاتم و النسائي. (عن أبيه) ، يحيي بن عمارة ثقة من "الثالثة". (توضاً فغسل وجهه ثلاثا و غسل يحيه مرتين مرتين مرتين و مسح براسه وغسل رجليه) ، و في نسخة قلمية عتيقة صحيحة : و غسل رجليه مرتين بزيادة لفظ مرتين و أما كيفية مسح الرأس من الإقبال و الإدبار مصرحة في طريق هذا الحديث عند غيره ، و كذا عنده فيما تقدم ، و هو المسح مرة و تقدم قول أبي داؤد ، و أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على المسح مرة ، فإنهم ذكر و الوضوء ثلاثا، و قالوا فيها: و مسح رأسه ، و لميذكر و اعدد أكماذكر و افي غيره ، فتأمل. (هذا حديث حسن ولميذكر و اعدد أكماذكر و افي غيره ، فتأمل. (هذا حديث حسن العلم في ذلك ، لم يروا بأساً أن يتوضا الرجل بعض وضوئه ثلاثا، وبعضه مرتين أومرة) ، يعني : في وضوء و احد ، و الكل جائز ، وهو قول معول عليه لأحاديث الباب.

باب في وضوء النبي واله وسلم كيف كان

الغرض من هذا الباب صفة وضوء النبي السلام تفصيلاً، و الحديث المروي في الباب هو حديث على الذي سبقت روايته في "باب ما جاء في الوضوء ثلاثا"، ويقول الحافظ في "التلخيص" فيما أخرجه من صحاح أبي على بن سكن من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة ، قال: شهدت عليا الله و تقدم حديثه كله بلفظه فهو أصرح في الفصل ، و أيضاً قال بعد تخريج حديث عثمان الله عند أبي داؤد: دعا بماء يميضاة و هو ظاهر في الفصل ، و شقيق بن انباه: معذرة إلى القراء أننالم نجد في مخطوطة المؤلف ابوابا شي من باب في النضح بعد البول . إلى . باب ما جاء في البول يصيب الأرض . فلذالك تركناهاهنا . الناش

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

سلمة هذا هوالذي رواية أبي داؤدعنه ، قال رأيت عثمان بن الخفي "باب صفة وضوء النبي الشكالية "، والحافظ الزيلعي أخرج صفة وضوء عن اثنين وعشرين صحابياً في تخريجه (١).

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الصلاة عن رسول الله والله والله عليه

هذه أبواب الصلاة على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو أبواب الصلاة هذه ، فيكون مبتدأ خبره محذوف . أقول على سبيل القضية الاتفاقية العادية: إن المصنف عليه لما فرغ عن بيان الطهارة التيهيمن شروط الصلاة ، شرعفي بيان الصلاة التي هي مشروطة بها؛ لأن الشرط يسبق المشروط، ثم معنى الصلاة فى اللغة الغالبة "الدعاء". قال بعض الأفاضل: إن الصلاة مشتقة من المصلي، وهو: الفرس الثاني في خيل الحالبة، و الأول المُجِلّى وهوالسابق سميت بذلك العبادة المخصوصة ، وهذه الأفعال المشهورة؛ لأنها ثابتة لشهادة التوحيد، و لأن المقتدي فيها تابع للإمام ، و هذا الوجه يختص بالمقتدي و بصلاة الجماعة. وفي الشرع: فهي عبارة عن الأركان المخصوصة، و الأفعال المعهودة ، و هي فريضة قائمة و شريعة ثابتة ، عرفت فرضيتها بالكتاب و السنة و الإجماع ، فقد أجمعت الأمة إلى يومناهذا على فرضيتها. و من أنكر شرعيتها كفر بلا خلاف. (عن رسول االله ﷺ) ، إيماء إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لاموقوفات.

بابماجاء في مواقيت الصلاة عن النبي وَاللَّهُ وَاللّلَّ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ واللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّالَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّمُ وَاللَّهُ وَالّ

و المواقيت جمع الميقات، و هو الوقت المحدود، و ربما يستعمل في المكان، و التوقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به، و هوبيان مقدار المدة، و كذا التاقيت. و مماينبغي أن نتكلم شيئاً على بيان مذاهب الأئمة، فنقول: إن الفقهاء اتفقوا على أن ابتداء وقت الظهر من الزوال، و لاخلاف في ذلك لمن يعتدبه، و قدنقل الإجماع على ذلك ابن عبد البر و صاحب المغني و الزرقاني في ، و أما انتهائه فقال مالك في يدخل وقت العصر بالمثل، و لا يخرج وقت الظهر . قال: و يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر و العصر لصلاته في اليوم الأول في ذلك ظل كل شيء مثله ، و قد صلى العصر في اليوم الأول في ذلك الوقت . و قال الجمهور : لا اشتراك و لا فاصلة بينهما . ثمقال الجمهور ، وصاحبا أبي حنيفة في إنه يخرج وقت الظهر بالمثل ويدخل وقت العصربه ، و هور واية عن الإمام .

وظاهر الرواية عنه أنه لايخرج وقت الظهر، و لا يدخل وقت العصر به إلا بالمثلين. و أما أول وقت العصر فعلى الخلاف المذكور، و أما آخر وقته، فقيل: إلى المثلين، و قيل: إلى المذكور، و أما أول وقت الاصفر ال. و ذهب الجمهور إلى أنه إلى الغروب. و أما أول وقت المغرب فوقع الإجماع على أنه من الغروب، نقل عليه الإجماع ابن عبد البريشة و صاحب المغني الله و جماعة. و أما آخره، فقال أئمتنا الثلاثة الله و الحنابلة الله و هو أحد قولي الشافعي الله ما مالك الله و غروب الشفق مع الاختلاف فيما بينهم فيه، و قالا في قولهما الثاني: لا وقت له إلا وقت واحد، قاله الباجي، وهو أن يتطهر و يصلي ثلاث ركعات. و أما أول وقت العشاء، فوقع يتطهر و يصلي ثلاث ركعات. و أما أول وقت العشاء، فوقع

الإجماع على أنه بعد مغيب الشفق، وأما آخره، فقيل: ثلث الليل، و روي ذلك عن الشافعي الله و مالك الله الباجي. و قيل: نصف اليل، و روي عنهما أيضاً، وقيل: إلى طلوع الفجر، وبه قالت الحنفية، وقال في "المغنى": إن وقت الاختيار إلى ثلث الليل، ووقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني، وأماأول وقت الفجر، فوقع الإجماع على أنه طلوع الفجر الثاني. وأما آخره، فقيل: إلى الإسفار، وروي ذلك عن مالك عليه و الشافعي عليه ، و قيل: إلى طلوع الشمس، وعليه الجماعة ، حتى نقل الطحاوي عليه الإجماع، هذا إجمال ما قالوا في تحديد الأوقات، ليكون مفيداً فى الروايات الآتية. (عبدالرحمن بن أبى الزناد)، عبدالله بنذكوان القرشى المدنى. (عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبى ربيعة) ، هو أبو الحارث المدنى القرشى من رواة البخاريفى"الأدب"و"الأربعة"،وفيهكلام،وثقهابن معينوأبو حاتم وابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبّان في الثقات، وضعّفه على ابن المديني الشيه وأحمد بن حنبل الشيه و النسائي الشيد. (نافع بن جبيرالمدنى) من رواة الستة ، قال ابن سعد: كان ثقة ، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال أبوزرعة: ثقة، وقال ابن خراش: ثقة مشهور أحد الأئمة، وقال ابن حبّان الشيافي الثقات: من خيار الناس. (عند البيت)، هكذا عند البيهقي علالية و الشافعي علالية و غيرهما. (مرتين)، أي: في يومين، ليعرفني كيفية الصلاة و أوقاتها،قالهالزرقاني الله الهالايخفى من الأهمية على ذوي الأفهام. (فصلى الظهر)، وهو أول صلاةٍ أديت على المشهور ، قال الحافظ ابن عبد البر: لم يختلف أن جبرئيل هبط صبيحة الإسراء عند الزوال ، فعلم النبي رَبِي الله النبي الماليات الصلاة و مواقيتها و هيئتها ، قاله محمد بن إسحاق عظيه في "

(114)

سيرته "وقاله السهيلي علي في "الروض الأنف". و الصواب أن بيان الأوقات وقع قبل الهجرة ببيان جبرئيل و بعدها ببيان النبي الشيائة، وهوصريح حديث ابن عباس: "أمتنى جبرئيل المالية عند البيت، (حين كان الفيئ) الفيئ: ظل الشمس بعد الزوال، فصلى الظهر حين زالت الشمس، وكان الفيئ قدر الشراك. (مثل الشراك)، أي: قدر شراك النعل، قال الخطابي عليه في " المعالم ": ليس قدر الشراك هذا على معنى التحديد ، ولكن الزوال لايستبين إلا بأقل مايرى من الفيئ، وأقله فيمايقدر هو مابلغ الشراك أونحوه. (كل شيء مثل ظله)، صلى العصرحين كان الفيئ قدر الشراك و ظل الرجل، فهذا الفيئ قدر الشراك زائد على المثل، وهو الذي قاله الحنفية علي، ومن أجل هذا القيد لفظ الترمذي في حديث ابن عباس "حين كان كل شيء مثل ظله" .ذهب جمهور الأئمة إلى أن وقت الظهر ينتهى إلى المثل الأول، صرّحبه البدر العيني علالتي عن مالك علالتي والشافعي علالتي وأحمد علالتي وأبى يوسف عليه محمد عليه وهي رواية الحسن بن زياد عليه عن أبى حنيفة عليه ، اختلفت الروايات عن الإمام ، فالرواية المشهورة:أنوقتهينتهي إلى المثلين، وجعل ذلك في "العناية "رواية محمد علي عن أبي حنيفة عليتي، وجعلها شمس الأيمة عليتي في "مبسوطه"رواية أبى يوسف عليه عن أبي حنيفة عليه ، واختاره أصحاب المتون، واختاره أكثر الشارحين. والرواية الثانية: أنه ينتهى إلى المثل الأول ، و بعده وقت العصر مثل مذهب الجمهور، وهورواية الحسن بن زياد علي عن أبى حنيفة عليه و جعلها شمس الأئمة في "مبسوطه "رواية محمد علا عن أبي حنيفة عَلِيْتِي.

ولفظ"المبسوط": واختلفوا في آخر وقت الظهر ، فعندهما

إذاصار ظلكلشيء مثله خرج وقت الظهر و دخل وقت العصر، و هى رواية محمد علاته عن أبى حنيفة عليه الرواية الثالثة: أنه إذا صار ظل كلشىء مثله خرج وقت الظهر ولميدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، وعلى هذا يكون بين الظهر و العصر وقت مهملُ كمابين الظهر و الفجر، و روى هذه أسدبن عمر عن أبى حنيفة عليه . و من أجل هذا قال عظماء الحنفية: ينبغى أن لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين، و لا الظهر مؤخراً إلى انتهاء المثل، يخرج من الخلاف فيهما بيقين، أفاده ابن الهمام علية وابن نُجيم علية. والرواية الرابعة: أنه إذا صار الظل أقل من قامتين، يخرج وقت الظهر و لايدخل وقت العصر حتى يصير قامتين، رواه المعلى عن أبى يوسف عليه عن أبى حنيفة عليه البدر العينى الله في "عمدة القاري". وهذه الروايات عن الإمام أبى حنيفة الله تحتاج إلى التطبيق، و التطبيق بينها أن المثل الأول مختص بالظهر ، و الثالث بالعصر، والثاني مشترك بينهما لأصحاب الأعذار. وكذا ثبت الاشتراك عن مالك عليه الشافعي عليه وأحمد عليه حيث قالوا:إذا طهرت المستحاضة في آخر العصر يلزمها قضاء الظهر و العصر جميعاً، وكذلك إذا طهرت في آخر العشاء يلزمها قضاء المغرب والعشاء، فلزمهم القول باشتراك الوقت بين الظهر و العصر، وبين المغرب والعشاء، وإلا فكيف يلزم وجوب قضاء الصلاتين، فتأمل!.

(ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس)، أي غربت و توارت بالحجاب. (وافطرالصائم)، أي: دخل في وقت إفطاره، بأن غابت الشمس، و فيه إيماء بأن إفطار الصائم ينبغي أن يقع قبل صلاة المغرب، و بيان الإفطار ههنا لبيان أنه لا ينتظر بعد

الغروبشيئاًلدخول وقت الصلاة. (تمصلى العشاء حين غاب العثيفق)، يعنى: الأحمرأو الأبيض، واختلفوا في الشفق، فذهب مالك عطفتي الشافعي عطفي وأحمد عطفتي وأبويوسف عطفي ومحمد عطفتي إلى أن الشفق ههناهو الأحمر، وهورواية أسدبن عمروعن أبى حنيفة عليته و ذهب أبو حنيفة عليه و الأوزاعي عليه و ابن المبارك عطيت والشافعي علية في القديم، ومالك علية في رواية إلى أنه الأبيض. والعجب من المشائخ الحنفية من اختار الفتوي على رواية أسدبن عمرو، ورده ابن الهمام، وقال: لاتساعده رواية و لا دراية. ومنهم من ينقل رجوع أبى حنيفة عليه إليه و لم يصح، قال التلميذ المحقق قاسم بن قطلوبغا: لم يثبت رجوعه لما نقله الكافة من لدن الأئمة الثلاثة إلى يومنامن حكاية القولين. أقول: وأيضعف في مذهبه و دلائله حتى رجع من مذهبه إلى مذهبهم، فنقل الرجوع من الإمام من أفحش الخطأ. واحتج الأوّلون بما رواه الدارقطني و البيهقي عن ابن عمر أن النبي الله قال: الشفق الحمرة ، و صحح وقفه البيهقي ، ثم النووي . و ما قال محمد بن إسماعيل في "سبل السلام "في الجواب عنه: "هذا البحث لغوي، و الرجوع فيه إلى أهل اللغة، و ابن عمر من أهل اللغة ومخ العرب، فكلامه حجة، وإن كان موقوفاً عليه "فهذا صدر من غفلته وجهله، أو ليس الصديق ﷺ و عائشة رضى الله عنها و معاذ على من أهل اللغة ، و مخ العرب ؟ و مذهبهم الشفق هو البياض. واحتجوا أيضاً بمارواه أبوداؤد عن نعمان بن بشير: كان رسول الله الله الله المسلم العشاء الآخرة لسقوط القمر لثالثة. قال الحافظ: والقمر غالباً يسقط في تلك الليلة قرب غيبوبة الشفق الأحمر وفيه أصرح دليل لمذهب الشافعي، وفيه: هذا قول غير محرر، فان القمر في الليلة الثانية يقرب غيبوبة الشفق دون الثالثة، وهذا معلوم بالمشاهدة. واحتج الآخرون بحديث أبي مسعود على عند أبي داؤد على النسائي على بلفظ "يصلي العشاء حين يسود الأفق"، قال الإمام الجصاص: ومعلوم أن بقاء البياض يمنع إطلاق الاسم عليه بالسواد. و بحديث أبي هريرة عند الترمذي، و فيه: وأن آخر وقهتا أي المغرب حين يغيب الأفق، وهذا نص في مذهب أبي حنيفة على فان: غيبوبة الأفق بغيبوبة الشفق الأبيض. و بحديث جابر تك عند الطبر اني بإسناد حسن، و فيه: ثم أذن للمغرب حين غربت الشمس، فأخرها رسول الله وفيه: ثم أذن للمغرب حين غربت الشمس، فأخرها رسول الله حجج شرعية وبراهين قطعية على أن الشفق هو بياض، فتأمل وحجج شرعية وبراهين قطعية على أن الشفق هو بياض، فتأمل ولاتكن من الممترين!

(تُم صلى الفجر حين برق الفجر) ، حين طلع الفجر الثاني. (وصلى المحرة الثانية) ، ثم أمني جبريل الله في اليوم الثاني. (الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس) ، يعني: كماشرع في العصر في اليوم الأول. (تُم صلى المغرب لوقته الأول) . تعلق بهذا من ذهب من أصحاب الشافعي الى أن للمغرب وقتاً واحداً ، و ذهب محققوهم إلى أنه إلى غروب الشفق ، نحو قول الجمهور حتى قال النووي الله : هذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره ، و حمله النووي على بيان وقت الاختيار فافهم!.

إلى أن المختار في الفجر الاسفار. (فقال يا محمد)، قال ابن رسىلان:كانهذا قبلنزولقوله: (لاَتَجْعَلُوْادُعآءَالرَّسُولِ) الآية. (هذاوقت الأنبياء من قبلك)، ظاهره يوهمأن هذه الصلوات في هذه الأوقات كانت مشروعة لمن قبلهم من الأنبياء ، وقد ثبت في الروايات بتخصيص العشاء بهذه الأمة فى حديث معاذبن جبل يَنْ عند أبى داؤد عليه وابن أبى شيبة عليه "اغتنموا بهذه الصلاة، فإنكم فضلتم بهاعلى سائر الأمم، ولمتصلها أمة قبلكم ". وأجاب عنه صاحب "عارضة الأحوذي الله ": إن الإشارة إلى الوقت الموسع المحدود بظرفين الأول و الآخر، يعنى: و مثله وقت الأنبياء قبلك، صلواتهم كانت واسعة الوقت، وذات الطرفين مثل هذا، و إلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا الميقات لهذه الأمة خاصة. (و الوقت فيما بين هذين الوقتين)، يعنى: الوقت المقتصد الذي لاإفراط فيه تعجيلاً و لا تفريط فيه تأخيراً. وقال الحافظ ابن سيد الناس: هذين و ما بينهما، فتبين بفعله الوقتان اللذان صلى فيهما، وبين ما لم يصل فيهما. (حديث ابن عباس ﷺ حديث حسن) ، و صحّحه ابن عبد البرعظي و أبو بكر ابن العربى الشيرة قال ابن عبد البر الشيد: إن الكلام في إسناده لاوجه له، و قال محمد عليه السيء في المواقيت حديث جابر عَن عن النبي مرسلاً، وقال ابن دقيق العيد الشيه: يكون مرسل الصحابي، وهو غيرضار،فافهم!

بابمنه

يعني: مماجاء في مواقيت الصلاة عن النبي الله عن قوله: (ك

محمدبن فضيل)، قال الحافظ في "التقريب": الكوفي صدوق عارف، وفى "الخلاصة"قال النسائى الشيد: ليسبه بأس. (وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها)، يشير إلى أن الأوقات كانت متعارفة عندهم؛ لأن الأوقات كانت مستعملة فى اللغة جارية فى العرف ومن أجل هذا الشريعة قدتحيل عليها بأسمائها من غير كشفهافإذن كلماجاءفى الأحاديث تقريب، وإحالة على العرف، وليستحديداً حقيقياً. (وإن آخروقتها حين تصفرالشمس)، يعنى: آخر وقتها المختار، وإلافآخر وقتها إلى غروب الشمس. (وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الأفق) ، ظاهر هذا اللفظ أي "يغيب الأفق "يؤيد الإمام أباحنيفة عليه ، فإن غيبوبة الأفق تكون بغيبوبة الشفق. (وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل)، يعنى: آخر وقتها اختياراً، أماوقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني ، وأما تأخير العشاء إلى ثلث الليل فمستحب عند أبى حنيفة علالية ، وبه قال مالك علاية و أحمد علية ، و إلى ما قبل ثلث الليل، وبه قال الشافعي الشين في الجديد، وفي القديم تقديمهما، و صححه النووي علالية، و قال عياض علالية: و بالثلث قال مالك عطية والشافعي عطية في قول، وبنصف قال أصحاب الرأي وأصحاب الحديث و الشافعي عليه في قولٍ.قلت: مذهب أبى حنيفة عليه التأخير أفضل، إلا في ليالي الصيف، و فى شرح "الهداية": تأخيرها إلى نصف الليل مباح، وقال شمس الأئمة عليه عليه عليه المبسوط ": فأما آخر وقت العشاء ، فقد مال في الكتابإلىنصف الليل، والمرادبيان وقت إباحة التأخير، وأما وقت الإدراك فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني ، حتى إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر، فعليه صلاة العشاء. (سمعتمحمداً عليه يقول: حديث الأعمش عليه عن مجاهد عليه

فى المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل الله من الأعمش الله عليه الأعمش الأعمش الله عن مجاهد عليه في المواقيت رواه الترمذي عطي بعد هذا ، يريد الترمذي عطي أن البخاري عطي علل رواية محمد بن فضيل الشيءن الأعمش الشيعن أبى صالح الشيه عن أبى هريرة عن مسنداً مرفوعاً، وإنما الصوابر واية الأعمش عَظِينة عن مجاهد عَظِينة. قوله: (موقوفاً)، ومثله يقول أبوحاتم عَظِينة في علله، هذا خطأ، وهمفيه ابن فضيل الله يسلم المالة عمش الله عن مجاهد عليه . قوله : (و مثله) ، قال ابن معين عليه : نص به البيهقى الله في "سننه الكبرى"، قال الحافظ ابن الجوزي الله في "التحقيق": وابن فضيل ثقة ، يجوز أن يكون الأعمش عليه سمعهمن مجاهد مرسلاً، وسمعه من أبي صالح الله عصالة مسنداً، وقال ابن القطان عليه: و لا يبعد أن يكون عند الأعمش عليه في هذا طريقان، أحداهما: مرسلة، و الأخرى: مرفوعة، و الذي رفعه صدوق منأهل العلم، وتقه ابن معين عليه هو محمد بن فضيل عليه ، و هو من رجال البخاري، و غيره من أصحاب الأمهات الست، فافهم!.

بابمنه

(والحسن بن الصباح البزار عليه المستة، روي عن اسحاق الأزرق عليه و معن بن عيسى الله و غيرهما ، و عنه البخاري عليه و أبوداؤد عليه و الترمذي النه و النسائي الله و قال: البخاري النه و أبوداؤد عليه و الترمذي التقريب "صدوق يهم، و ليس بالقوي، وقال أحمد عليه : ثقة ، و في "التقريب "صدوق يهم، و كان عابداً فاضلاً . (وأحمد بن محمد بن موسى) ، في "التقريب ": ثقة حافظ . قالوا : (حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عليه) ، ثقة ،

قيل لأحمد: أثقة هو؟قال: إي والله. (عن سعيان على), وهوالثوري (عن سليمان بن بريدة) المروزي ثقة ، و ثقه ابن معين على و أبيه حاتم على . (عن أبيه), هو بريدة بن الحصيب على صحابي ، أسلم قبل بدر . (فقال: أقم معنا إن شاء الله), و في رواية لمسلم "صل معناهذين يعني: اليومين . (فأمر بلالا فأقام حين طلع الفجر)، و في رواية لمسلم "فأمر بلالا ، فأذن بغلس فصلى الصبح ، ثم أمره فأقام حين زالت الشمس عن بطن السماء و الشمس بيضاء مرتفعة "يعني: الشمس عن بطن السماء و الشمس بيضاء مرتفعة "يعني: فصلى العصر في أول وقته . استدل به الشافعية على لتعجيل العصر ، و الإمام الطحاوي على في "شرح الأثار "استدل بمثله طويلاً في حديث أنسس على أول و أبي أروى للتأخير ، فكأنه تعبير للتأخير بهذا اللفظ ، وسيأتي أدلة التأخير في موضعه .

(ثم أمره بالمغرب حين وقع حاجب الشمس)، و في رواية لمسلم "حين غابت الشمس". (حين غاب الشفق)، ذهب أبوحنيفة على مالك على في رواية ، و الأوزاعي المعلى واية ، و البن المبارك إلى أنه هو الأبيض ، و جماعة من الصحابة و التابعين و من أئمة اللغة قائلون به . و ذهب الشافعي على و مالك على و أبو يوسف على و محمد على و أحمد على أنه هو الأحمر ، و عماعة من الصحابة و التابعين و من أئمة اللغة قائلون به . و العجب من أشياخ الحديث ، يذكرون في مقام الخلاف أباحنيفة العجب من أشياخ الحديث ، يذكرون في مقام الخلاف أباحنيفة مصنفات الأئمة الستة ، فقصروا أنظار هم عليها ، و هي قصارى سعيهم ، و مبلغ علمهم ، يقولون : الشفق في "اللغة "هو الحمرة فقط ، و هذا خطأفاحش ، فتدبر! . (ثم أمره من الغدف تقرب الفجر) ، يعني : أسفر بصلاة الفجر . و هذا نصصريح لمذهب الإسفار .

فتدبر!. (فأبردوائعم أنيبرد)، يعني: أبردبصلاة الظهر، وزادو بالغ في الإبراد. (فأقام والشهس آخروقتها فوق ماكانت)، و المعنى صلى صلاة العصر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثليه، وقد كان قد صلاها في اليوم الأول، حين كان ظل الشيء مثله، وفي رواية لمسلم: "وصلى العصر و الشمس مرتفعة "أخرها فوق الذي كان. (فأخر المغرب إلى قبيل أن يغيب أخرها فوق الذي كان. (فأخر المغرب إلى قبيل أن يغيب الشفق. (وهو الشمق)، وهذا أوضح الدلالة لمذهب الجمهور مذهب أحمد اليوم المغرب وقت وجمهور الفقهاء أنه يمتد إلى مغيب الشفق. (وهو المغرب وقت أواحداً، نصبه الزعفر اني عن الشافعي الله وهو أثبت أصحاب القديم عن الشافعي الشياف عن الشافعي الشيور العيني الشيور عن المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور عن الشافعي الشيور الفي الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور الشيور الفي الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك الشيور المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن ما لك المناذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد العيد المناذر في المناذر في المناذر في المناذر في المناذر في "العمدة" القول بالوقد المناذر في "العمدة" القول بالوقد المناذر في "المناذر في المناذر في الم

(فأقام حين ذهب ثلث الليل)، تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب عند أبي حنيفة عليه وبه قال مالك عليه وأحمد عليه وقال عياض عليه : بالثلث قال مالك عليه و الشافعي عليه في قول ، و بنصف قال أصحاب الرأي، وأصحاب الحديث والشافعي عليه في قول . وقول . (مواقيت الصلاة كما بين هذين)، قال ابن سيد الناس : يريد بهذين مابينهما، وفي رواية لمسلم "وقت صلاتكم بين ما رأيتم". قوله : (هذا حديث حسن غريب صحيح) ، وأخرجه مسلم أيضاً.

بابماجاءفي التغليس بالفجر

هذا الباب لبيان مذهب الحجازيين ، ذهب مالك عليه و

الشافعى عظتي وأحمد عظتي إلى أن التغليس بالفجر مستحب بدايةً ونهايةً. (قال الأنصاري)، في روايته "فتمر النساء متلففات بالفائين -بمروطهن، المروط: جمع مِرط "بكسر الميم وسكون الراء "و هو كساء من صوف أو خَرِّ أو غيرهما. (ما يُعرفن من الغلس)، قال النووى عليه: ما يعرفن أنساء هن أم رجال ؟ قال الداؤدي: ومراده أنه لا يظهر للرائي إلا أشباح خاصة. (وقال قتيبة عليه)، يعنى: فى روايته "متلفعات" من 'التلفع' وهوشد اللفاع، وهومايغطى الوجه، واللفاع ثوب يجلل به الجسد كساء أو غيره، وتلفع بالثوب إذا اشتمل به. قوله: (حديث عائشة رضى الله عنها حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة. (وبه يقول الشافعي عليه وأحمد عليه وإسحاق عليه وبه يقول مالك عليه الم قال الحازمي: وإليه ذهب مالك الله الحجاز و الشافعي الله الحار من الشافعي الله الماد على الله الماد على الله الماد على الله الماد الماد على الله الماد ا و أصحابه و أحمد عليه و إسحاق عليه . (يستحبون التغليس بصلاة الفجر) ، قال صاحب "المغنى": أما صلاة الصبح فالتغليس بها أفضل، و بهذا قال مالك عليه و الشافعي عليه و بكرين و عمرين و عثمان الله أنهم كانوا يغلسون ، و محال أن يتركوا الأفضل. و استدل الأئمة الثلاثة و أتباعهم بأحاديث الباب، وكيف يصح استدلالهم وإن المعرفة حال التلفف و التلفع مشكلة عند طلوع الشمس أيضاً!، فلم يكن من أجل الغلس. ولفظ "من الغلس" وقع في رواية ابن ماجة في سننه "تعني من الغلس"، فكان صريحاً في أنه مدرج من الراوي، وليسبمرفوع، و كذلك في الطحاوي، وبسند صحيح مايدل على أنه مدرج من الراوي، وأخرج الطحاوي ﷺ حديث عائشه رضى الله عنهاأولاً من طريق الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها، وفيه "ثم

يرجعن إلى أهلهن و مايعرفهن أحد ". ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن قاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها مثله، فيتبادر أنه زيادة من أحد الرواة . و ماقال الحاز مي في "كتاب الاعتبار "فليسعليه الاعتبار، يقول: تغليس النبي الماليكة ثابت، وإنهداوم عليه إلى أن فارق الدنيا، ولم يكن يداوم إلا على ماهو الأفضل، وقد روي بإسناد، عن أبى مسعود شي قال: صلى رسول الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس؛ حتى مات لم يعد إلى أن يسفر، ثم يقول الحازمى: و هو حديث ثابت مخرج في الصحيح بدون هذه الزيادة، وهذا إسناد رواته عن آخره الثقات، و الزيادة عن الثقة مقبولة، وحديث أبى مسعود ﷺ هذا أخرجه أيضاً أبودا ؤدو غيره، صححه ابن خزيمة علاية وغيره . و العجب كل العجب! و كيف يكون إسناد أبي مسعود ألله صحيحاً أو حسناً ؟ و فيه أسامة بن زيد الليثي، وقد ضعفه غير واحد، قال أحمد عليه: ليسبشىء، و قال: إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة ، و قال النسائى عليه: ليسبالقوي، وقال يحي القطان الله تترك حديثه بأخره، وقال أبوحاتم الشيد: لايحتجبه، ولوسلم أنه ثقة، فزيادته المذكورة شاذة غير مقبولة ، فإنه قد تفرد بها ، و الحديث رواه غير واحد من أصحاب الزهري عصي الميذكروا هذه الزيادة غيره والثقة إذا خالف الثقات في الزيادة فزيادته لاتقبل، وتكون غير محفوظة. وأمادفاع صاحب"تحفة الأحوذي"عن الحازمي، فاندفاع الدفاع أبين من الشمس، يقول: أسامة بن زيد الليثى وإن تكلم فيه؛ لكن الحقأنه ثقة صالح الاحتجاج، قال ابن معين علالية: ثقة حجة، وقال ابن عدي الله السبه، كذا في "الميزان"، يقول: إن قول أحمد الله الميزان الميزان الميزان المينانية في رجل روى مناكير لا يستلزم ضعفه . و أما قول يحي القطان الشيان ترك حديثه بآخره 'فغير قادح ، فإنه مَتَعنَّت جداً في الرجال ، وأماقول أبي حاتم الشيد: 'لا يحتج به من غير سبب 'فغير قادح أيضاً ، وأماقول النسائي الشيد: 'ليس بالقوى 'فإنه لم يذكر السبب فغير قادح أيضاً . أقول : هذا كله شغب فاسد أو لم يعلم من غفلته أن هؤلاء من أساطين القوم ، فإذا لم يكن عليهم الاعتماد فمن ذا يكون عليه الاعتماد ، و الصواب لا يصح الاستدلال للقائلين بالتغليس بهذا ، فإن فيه إجمالاً ، مالم يثبت الحتممنهم في التغليس ، كماهو مذهبهم ، و باالله التوفيق .

بابماجاءفي الإسفار بالفجر

هذا الباب لبيان مذهب العراقيين ، و الباب قبله لبيان مذهب الحجازيين. قوله: (عن عاصم بن عمر بن قتادة)، المدنى ، ثقة وهو من رجال الكتب الستة . قوله : (السفروا بالفجر)، يعنى: صلوا صلاة الفجر إذا أضاء الفجرونور الفجر. (فإنه)، يعنى: الإسفار بالفجر. وقوله: (وقدروى شعبة عليه والله عليه الله والله و *الثوري الله هذا الحديث من محمد بن إسحاق)*، فتابعا عبدة. (و رواه محمد بن عجلان)، أيضاً. (عن عاصم بن عمر بن قتادة)، فتابع محمد بن عجلان محمد بن إسحاق الله فلا يقدح عنعنته فى صحة الحديث. قوله: (حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح)،صححه ابن القطان عليه الزيلعي عليه الزيلعي عليه المرابع القطان عليه المرابع المربع المرب الشهاب علية في "الفتح": وصححه غير واحد، وأخرجه ابن حبان فى "صحيحه"، و أخرجه السنن الأربعة . قوله : (وقد رؤى غير واحدمن أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين الإسفار بصلاة الفجر)، إن تعامله مختلف بين التغليس مرة ، و الإسفار

أخرى، و الكل جائز، و إنما الخلاف فيما هو الأفضل، و يقول الحنيفة على بأفضلية الإسفار، و لا ينكرون ثبوت التغليس، فتامل! (وبه يقول سفيان الثوري على)، وبه يقول أبوحنيفة على وأبويوسف على الكعلى والشافعي عليه والمسافعي التي أن التغليس بالفجر مستحب بداية و نهاية ، و ذهب أبوحنيفة عليه والتعليان الثوري عليه وأبويوسف عليه إلى أن الإسفار به أفضل في البداية و النهاية ، و قال محمد بن الحسن عليه بالتغليس في البداية و النهاية ، و قال محمد بن الحسن عليه بالتغليس في البداية ، و النهاية ، و النهاي

و استدلوا بأحاديث الباب، و استدلوا أيضًا بحديث عبدالله بن مسعود ﷺ قال: مار أيت النبي ﷺ صلّى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين ، جمع بين المغرب و العشاء ، و صلى الفجر قبل ميقاتها، رواه الشيخان. والمرادقبل وقتها المعتاد كليوم، لا أنه صلاها قبل طلوع الفجر ، فإنه لم يقل به أحد في الصلاة بمزدلفة ، في "الجوهر النقى": معناه قبل وقتها المعتاد ، إذ فعلها قبل طلوع الفجر غير جائز ، فدل على أن تأخيرها كان معتاداً للنبى الشُّك ، و أنه عجل بها يومئذٍ قبل وقتها المعتاد ، فتفكر!. (وقال الشافعي علالية وأحهد علالية وإسحاق علالية)، في التأويل عن أحاديث الباب: (معنى الإسفار أن يضح الفجر فلا يشك فيه) ، يعني: في طلوعه ، و استبعد تأويلهم ابن دقيق العيدفى الإمام، وردَّه أفضل المحققين الشيخ ابن الهمام، وقال : وتأويله بأن المراد تبين الفجر، حتى لا يكون شك في طلوعه، ليس بشيء إذا ما لم يتبين ، لا يحكم بجواز الصلاة فضلاً عن إصابة الأجر، المستفاد بقوله "فإنه أعظم للأجر". (ولم يرواأن معنى الإسفارة خير الصلاة)، أقول: بلمعناه تأخير الصلاة. و يردتأويلهممارواهابن أبي شيبة عطي بلفظ "ثوببصلاة الصبح يابلال، حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار "، و ما رواه الطحاوي الله بلفظ "أسفروا بالفجر فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر". و أخرجه أيضاً بلفظ "نوروا بالفجر فإنه أعظم للأجر"، و مارواه النسائي الله بسند صحيح بلفظ "ماأسفر تم بالفجر فإنه أعظم للأجر". و لو تأولوا فيه فكيف يسوغ لهم أن يتأولوا في هذه النصوص ؟ و ماذا يضعون بلفظ "نوروا بالفجر"، و بلفظ "حتى يبصر القوم مواقع نبلهم"؟.

بابماجاءفي التعجيل بالظهر

يستحب تأخير الصلاة كلهافي الجملة عند أبي حنيفة عليه ماعدا المغرب، فإنه يستحب تعجيلها، ويستحب التعجيل في جميع الصلوات عند الإمام الشافعي عليه ما عدا العشاء، فإنه يستحب فيها التأخير عنده أيضاً، فاتفقوا في تعجيل المغرب وتأخير العشاء. واختلفوا في ماعداهما. قوله: (عن سفيان)، هو الثوري عليه . (عن حكيم بن جبير عليه)، قال الحافظ في "الثوري التهاء والمناء المناء ا

التقريب":ضعيف. (عن إبراهيم)، وهو النخمي. قوله: (مارايت أحداً أشدتعجيلاً للظهرمن رسول الله الله الله على أن التعجيل بالظهر أفضل قال ابن قدامة الشيفي "المغنى": لانعلم فى استحباب تعجيل الظهر في غير الحرو الغيم خلافاً. قوله: (حديث عائشة رضى الله عنها حديث حسن) ، قد حسن الترمذى الهيه هذا الحديث، وفيه حكيم بن جبير، وهو متكلم فيه، فالظاهرأنه لمير بحديثه بأساً، وهومن أئمة الفن.قوله: (وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، ومن بعدهم) ، قال القاضى عطلية في "النيل" تحت حديث جابر بن سمرة عَطَال: أخرجه مسلم و غيره بلفظ "كان النبي السلامي الظهر إذا دحضت الشمس"، الحديث يدل على استحباب تقديمها، وإليه ذهب الشافعي الشية، وقد خصه الجمهور بماعدا أيام شدة الحر، و قالوا: يستحب الإبراد فيها. قوله: (قال علي علي علي علي)، هو ابن المديني. (قال يحي بن سعيد عليه)، وهو القطان، و ماذكره بعض الأفاضل: وهو ابن معين ، فهو خطأ فاحش ، قد تكلم شعبة عليه فى حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى ابن مسعود ، روى الترمذي المديث في باب من تحل له الزكاة بإسناده عن حكيمبنجبير، وقال بعدر واية هذا الحديث: حديث ابن مسعود حديث حسن، وقد تكلم شعبة عطي في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث. (وروى له سفيان وزائدة)، يعنى: روياعن حكيمبن جبير. (**ولم يريحي بحديثه بأسا**ً)، قال الفلاس: كان يحي يحدث عن حكيم. أقول: هذا كاف في توثيقه من هؤلاء الأئمة الثقات،قال الذهبي الشيفي "ميزانه "في ترجمة حكيم بن جبير: قال أحمد علاني: ضعيف منكر الحديث. وقال البخاري الله كان شعبة علالي يتكلم فيه، وقال النسائي علية علي يتكلم فيه، وقال

الدارقطني عليه عليه عصروك ، و قال معاذ : قلت لشعبة : حدثني بحديث حكيم بن جبير ؟، قال: أخاف النار أن أحدث عنه . فهذا يدل على أن الشعبة ترك الرواية عنه ، وقال الجوز جانى: حكيم بن جبير كذاب.قلت: الأسف من هؤلاء الأشياخ! كيف يستقيم منهم هذه التنقيدات الغليظة مع علو حالهم و شأنهم. قوله: (حدثنا الحسن بن على الحلواني التقريب "؛ الحسن بن على الحلواني ثقة ، حافظ . قوله : (صلى الظهر حين زالت الشمس)، واستدلوا أيضاً بحديث جابر الله و متفق عليه، كان النبى الله على الله الماجرة ، و بحديث جابر بن سمرة الله الماد أخرجه مسلم بلفظ "كان يصلى الظهر إذا دحضت الشمس"، و بحديث أنس ﷺ و هو متفق عليه ، قال: إذا صلينا خلف رسول الله بالظهائر سجدناعلى ثيابنااتقاء الحر، وفي رواية للبخاري: كنا نصلي مع النبي الله الله ، فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحرفي مكان السجود. ففي هذه الأحاديث دلالة على أنه والمسجود. يبكر بصلاة الظهر في شدة الحر.قال ابن الهمام علية: وأحاديث الباب محمولة عندنا على زمان الشتاء ، أما في أيّام الصيف فالمستحب الإبراد، والدليل عليه مافى "البخاري" من حديث أنس: كان رسول الشيئة إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحرأبردبالصلاة، والمرادالظهر، لأن السائلسأل عن أنسينا الظهر، ونص المحدثون على أن آخر ما استمر عليه عمله، هو الإبراد، أخرجه الحافظ في "التلخيص"، حديث مغيرة ﷺ من طريق الخلال، وكان آخر الأمرين من رسول سلط الإبراد. قال: و سئل البخاري عنه، فعده مخصوصاً، و رجح أحمد الشي صحته، و صححه أبوحاتم عليه، و أعله ابن معين بما ليس فيه دليل قوي لتعليله،انظرفي"التلخيص"!.ونقول:في الباب أحاديث قولية

بابماجاءفي تأخير الظهر في شدة الحر

قوله: (إذا اشتد الحرفابردوا)، يعني: أخروا إلى أن يبرد الوقت. (عن الصلاة)، فالمراد بالصلاة الظهر، لأنها الصلاة التي يشتد الحرغالباً في أول وقتها، وقد جاء نصاً في حديث أبي سعيد على هذا، أخرجه البخاري على بلفظ "أبردوا بالظهر فإن شدة الحرمن فيح جهنم". (فإن شدة الحرمن فيح جهنم)، و ذلك لأن للأشياء الخارجية في العالم أسباباً ظاهرة، و أسباباً باطنة، فالشريعة تتصدى لذكر الأسباب الباطنة التي تقصر العقول عن إدراكها. و أما الظاهرة فالشريعة لا تنفيها، ولا منافاة ههنابين الأسباب الظاهرة والباطنة أصلاً، فإن التجربة والهيئة الجديدة دلتا على أن الشمس في غاية من الحرارة، و قصرت كلتاهما عن إدراك استفادة الشمس الحرارة من أيّ

منبع، فالحديث أرشدنا إلى أنها تستفيدها من فيح جهنم، وإذا كانت جهنم مخلوقة الآن، موجودة في العالم، و تضافرت الأدلة السمعية بوجودها، وأجمع على ذلك أهل السنة والجماعة، وأن تنزيل العزيز نص عن الشمس "بالسراج الوهاج "من الوهج بمعنى اشتداد الحرارة جداً ، و إن منبع الحرارة العظيم في نظرالشرعهوجهنم، وإن أهل الهيئة الجديدة أقاموا أدلة على أن الشمس جذابة قوية في غايةٍ من الجذب، فليس مانع عقلى، بأن تجذب الشمس، وتستفيد الحرارة من منبع الحرارة العظيم، و ذلك فإنه لا مانع من أن تكون القدرة الإلهية خلقت رابطة بين الشمس وبين جهنم، فتستفيد منها حرارة يحتاج إليهانظام العالم؛ بل لا مانع من أن تجذب الشمس الحرارة من كل شيء، فأى مانع من أن تستفيد الشمس حرارة من جهنم، فتصير سراجاً وهاجاً، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق. قوله : (وروي عن عمر على عن النبى عن النبي الله في هذا، ولا يصح)، رواه أبو أبردوا بالصلاة إذا اشتد الحر، فإن شدة الحر من فيح جهنم" و فيه محمد بن الحسن بن زبالة ، نسب إلى وضع الحديث ، نص عليه فى "مجمع الزوائد". قوله: (حديث أبى هريرة عَظ حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة. قوله: (قداختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر ، وهو قول ابن المبارك عليه واحمد عليه وإسحاق عليه)، وهو قول أبى حنيفة عليه الهومذهب الجمهور، قال محمد عليه في "مؤطاه" بعد ذكر حديث أبي هريرة عَنا : بهذا نأخذ، نبرد بصلاة الظهر في الصيف، و نصلي في الشتاء حين تزول الشمس، و هو قول أبي حنيفة عليه ، و بذلك يجمع بين أحاديث الباب، و هو جمع حسن أوفق بالتعليل الذي اعتبره

الشارع، وشهدت له الشريعة، و الأحاديث في ذلك يشير إليها الترمذي. (وقال الشافعى عليه: إنما الإبراد بصلاة الظهرإذا كانمسجداً ينتاب أهله من البعد)، وأصل الانتياب" الحضور نوباً "، و المرادههنا الحضور مطلقاً. (فأما المصلى وحده)، يعني:الذي يصلي منفرداً. (والذي يصلي في مسجد قومه)، و لاينتاب من البعد. (فالذي أحب له)، يعنى: لكل من المصلى وحده و الذي يصلي في مسجد قومه. (أن لا يؤخر في الصلاة في ستىدة الحر)، لعدم المشقة عليه، لعدم تأذيه بالحر في الطريق. بين الترمذي علي مذهب الشافعي عليه و دل مذهبه على أنه إذا كان المسجد قريباً، أو كانوا مجتمعين في سفر، أو كان منفرداً، يستحب له التعجيل، وإن كان الحرشديداً. (ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحرهو أولى, و اشبه بالاتباع), يعنى:منذهبإلى تأخير الظهر في شدة الحر لكلمن المصلي مطلقاً, فمذهبه أفضل لإطلاق الحديث، واستدل له الترمذي الله بحديث أبي ذرينا ، إذ فيه: أن رسول الله سَلَا أَمر بالإبراد في السفر، وكان الصحابة يجتمعون معه، والايحتاجون أن ينتابوا من البعد. (وأماما ذهب إليه الشافعي عليه)، مبتدأ ، و خبره (فإن في حديث أبي ذرما يدل على خلاف ما قال الشافعي عليهي)، ردالإمام الترمذي الشيقول الشافعي الشيفي هذا المقام، والصواب :أن الترمذي علي الميكن مقلداً للشافعي عليه و لا لغيره. قوله: (نا ابوداؤد) ، هو سليمان بن داؤد الطيالسي . (عن مهاجر ابي الحسن)، روى عن ابن عباس يَنْ و البراء يَنْ و عنه شعبة عليه و مسعر علطي، وتقه أحمد علطي وابن معين عليه (عنزيدبنوهب), ثقة جليل. قوله: (فارادأنيقوم)، وفي رواية البخاري اللهي فأراد المؤذن أن يؤذن، ورواه أبوعوانة بلفظ "فأراد بلال عَظ أن يؤذن"،

فقال البدر في "العمدة"، والشهاب في "الفتح": والتوفيق بينهمابأن إقامته ماكانت تتخلف عن الأذان ، فرواية الترمذي علي "فأراد أن يقيم" يعنى: بعد الأذان، و رواية البخاري علي الله "فأرادأن يؤذن ثميقوم". والأفضل أن يقال: إن المرادأن يؤذن و يقيم، و لعل الاختلاف على شعبة علي ، فروى عنه أبو داؤد الطياليسي عليه عند الترمذي عليه أن يقيم، و روى آدم بن أبى إياس عللي عند البخاري علية "أنيؤذن"، ورواه غندر عن شعبة عند البخاري الله "أذن مؤذن النبي الله المالية"، يعني: أرادأن يؤذن. (حتي راينا فيء التلول)، يعنى: قال له أبرد فأبرد حتى إنار أينا في ع التلول، و"التلول"جمع التل: كلما اجتمع على الأرض من تراب أورمل، وهذا دليل على تأخير كثير، فإن التلول غير شاخصة، غير منتصبة فى الغالب؛ بلتكون منبطحة ، فمساواة الفى ءلها يكون في مكث و مهلة ، و إذا ذهب أكثر وقت الظهر . و حمله النووي الله على الجمع وقتاً ، ففيه إما أولاً: أنه صرح في حديث أبى ذرين عند البخاري الشيهذا "أذن مؤذن النبى الشيئة الظهرفقال أبردأبرد"، فالتبادر أنه أرادالظهر فقط. وثانياً أنه استدل بهذا الحديث من ذهب إلى الإبراد في وقت الظهر نفسه استحباباً، كأبى حنيفة علالية وأحمد علالية وجمهور أهلالعلم، صرحبه الحافظ عليه في"الفتح". وثالثاً : أنه فهم الأئمة والعلماء سلفاً وخلفاً حتى البخاري عليه و الترمذي عليه من هذا الحديث التأخير بالظهرفي الوقت من غيرجمع فتأمل والتغفل!

قوله: (إن شدة الحرمن فيح جهنه فأبردوا عن الصلاة)، و قالوا: و معنى "أبردوا": صلاا في أول الوقت أخذاً عن بردالنار، و هو أوله، و هو تأويل خطأ، و يرده قوله: فإن شدة الحر من فيح جهنم، إذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير، وحديث

أبى ذرين صريح فى ذلك، حيث قال: انتظر انتظر، وأنه قال لبلال المنط أبرد أبرد، ثم يقول الراوي: حتى ساوى فيء التلول، و أيضاً في لفظ" أبردوا عن الصلاة". وبالجملة: تردعليهم صرائح النصوص، فكيف يستقيم تأويلهم الخطأ؟!. قوله: (هذا حديث **حسن صحيح)**،أخرجه البخاري علاني و مسلم علاني و أبودا و دعلاتيه، ذهب أبو حنيفة عليه و أحمد عليه و جمهور العلماء إلى أن تأخير الظهر أفضل .و استدلوا بحديث " إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة"، و بحديث أبى ذرين "كنامع النبي السين السين السيرة" فأراد المؤذن للظهر ، فقال النبي اللها أبرد"، و بحديث تمثيل هذه الأمة بالأمم السابقة: "إنما بقائكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أوتى أهل التورات التورات، فعملوا بها، حتى انتصف النهار ثم عجزوا فأعطوا قيراطاقيراطا، ثمأوتى أهل الإنجيل الإنجيل، فعملوا إلى صلاة العصر ثم عجزوا، فأعطوا قيراطاقيراطا. ثم أوتينا القرآن ، فعملنا إلى غروب الشمس ، فأعطينا قيراطين قيراطين، فقال أهل الكتابين: أي ربنا أعطيت هؤلاء قير اطين قيراطين، وأعطيتناقيراطاقيراطا، ونحن أكثر عملاً، قال الله: هلظلمتكممن أجركممن شئ قالوا: لا، قال: هو فضلى أوتيه من أشاء"،أخرجه البخاري الله باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، واللفظ له، ورواه محمد عليه في آخر "مؤطاه" في "باب التفسير ". و استدل به الإمام القاضي أبو زيد الدبوسي علاليه صاحب الأسرار أن قوله في صدد التمثيل يقتضي أن يكون الوقت بين العصر و المغرب أقل من الوقت مما بين الظهر و العصر، وممابين الصبح والظهر، حتى يتحقق الفضل لهذه الأمة في قلة العمل و كثرة الأجر، وإذا كان وقت الظهر انتهى إلى

المثل الأول، فإذن يستوي وقت النصارى و وقت المسلمين تقريباً، فلايصحقولهم: نحن أكثر عملاً و أقل أجراً. ويقول شمس الأئمة عليه في "مبسوطه": و أبو حنيفة عليه استدل بالحديث المعروف، وقال: فدل هذا الحديث أن وقت العصر أقل من وقت الظهر، و إنما يكون ذلك إذا امتد وقت الظهر إلى أن يبلغ الظل قامتين، و بالله التوفيق.

باب ما جاء في تعجيل العصر

وقدقدمناأنه يستحبعندناتأخير كلصلاة في الجملة ما عدا المغرب، وعند الشافعية تعجيل كل صلاة في الجملة إلا العشاء، فاتفقوا في تعجيل المغرب و تأخير العشاء. قوله: (و العشاء، فاتفقوا في تعجيل المغرب و تأخير العشاء. قوله: (و الشمس في حجرتها)، يعني: وضوء الشمس باق في داخل حجرة عائشة رضى الله عنها. (لم يظهر الفي ومن حجرتها)، يعني: لم يرتفع ضوء الشمس من داخل حجرتها على الجدار الشرقي، قال الإمام الخطابي الشيء، إذا علوته، و الأظهر أن يعبر عن و العلو، يقال الظهر تعلى الشيء، إذا علوته، و الأظهر أن يعبر عن معنى الظاهر ههنا بالزائل. قال القائل "و تلك شكاة ظاهر عنك عارها"، و قال الآخر "و ذلك عاريأ بن ريطة ظاهر".

قوله: (ويروى عن رافع ﷺ أيضاً عن النبي ﷺ في تأخير العصر، ولا يصح)، أخرجه الدار قطني ﷺ في "سننه عن عبد الواحد بن نافع قال: دخلت مسجد المدينة ، فأذن مؤذن بالعصر ، وشيخ جالس فلامه فقال: إن أبي أخبر نى أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بتأخير هذه الصلاة فسألت عنه ، فقالوا: هذا عبد الله بن رافع بن خديج ﷺ ، قال الدار قطني ﷺ : هذا حديث ضعيف

الإسناد، والصحيح عن رافع ﷺ ضدها، وعبد الله بن رافع ليس بالقوي، ولميروه، وعنه غير عبد الواحد، وقال ابن حبان: عبد الواحد بن نافع عليه يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام، الموضوعات، لا يحلذكره في الكتاب إلا على سبيل القدح. قوله: (وبهيقول عبدالله بن المبارك يَنْ والشافعي عليه وأحمد علي وإسحاق علي)، وبه يقول مالك علي ، قال بتعجيل العصر في أول وقتها مالك والشافعي واحمد يقولون: إن تعجيل العصر أفضل، و استدلوا لتعجيل العصر بحديث الباب، قال النووي: معناه التبكير بالعصر في أول وقتها، و قال الحافظ في "الفتح": والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصرفي أولوقتها.وهذاهوالذيفهمته عائشة رضى الله عنها، والراوى عنها عروة ﷺ . قال الإمام الطحاوي علي الله فيه على التعجيل، لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار، فلمتكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها ، فيدل على التأخير لا على التعجيل، وإن قصر جدران الحجرة ثبت بنص حديث البخاري علام عن عائشة رضى الله عنها ، قالت: كان رسول الله وَاللَّهُ اللَّهُ عَمْدُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَجْدَتُهُ وَجِدَارَ الْحَجْرَةُ قَصْيَرَةً ، فَرأى الناس شخص النبي الشيئة، فقام معه أناس يصلان بصلاته. وفي حديث عائشة رضى الله عنها من طريق عامر بن صالح الله عن هشام علالي عن عروة علالي مسند أحمد علي "كان يصلى العصر، و الشمس لم تخرج من حجرتها ، و كان الجدار بسيطة " ، و أشارعامربيده: والبسطة المنبسطة الغير المرتفع . فماقاله الطحاوي علالي احتمالا، ثبت في رواية عامر نصاً، وهذا أظهر حجة على قصر الجدار، فإنكاره من عدم لزوم تأخير العصر بقصر الجدر ان من غير دليل غفلة و حماقة ، فتفكر!. قوله: (أنه

دخلعلى ائس بن مالك ﷺ في داره بالبصرة)، كان ذلك في عهد حجاج بن يوسف الثقفي، وكان يميت الصلوات، ويؤخر هاعن أوقاتها ، فكان السلف لا يصلان معه ، و إذن يتضح ما رواه البخاري الله المستفيد الصلاة عن وقتها "عن أنس الله قال: ماأعرف شيئاً مماكان على عهد النبى السائة ، قيل: الصلاة ، قال: ليس صنعتم ما صنعتم فيها. وروي عن الزهري، يقول: دخلت على أنسبن مالك الله المشقوه هويبكي، فقلت له مايبكيك؟ فقال: لاأعرف شيئاً مماأدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيعت، وكان قدوم أنس عن بدمشق في إمارة الحجاج على العراق،قدمهاشاكيامن الحجاج إلى لخليفة، وهوإذذاك الوليد بن عبد الملك، فإذن تعجيل أنس على لله لله لله لم يكن فيصلاً في نزاع الفريقين، فإنه عجل نظرا إلى تأخير الحجاج حيث كان يؤخر عن وقتها. وقوله: (وعمله ﷺ في العصر) ، فكان على كلا الوجهين تارة بالتعجيل، وتارة بالتأخير، فلاحجة في اختيار جهة واحدة من العمل، فلاحجة لأحد في تعجيل العصر بحديث أنس أين هذا ، و بحديث نحر الجزور ، و بحديث " و الشمس بيضاء نقية "، وبحديث " الذهاب إلى العوالي و الشمسحية "، وماعداذلك،فإن لفظ التعجيل في الروايات إنماه وبالنظر إلى التأخير الذي أصبح فيهم عادة سارية ، و سنة متبعة ، و لاسيما فى بنى أمية، وإلى التأخير عن وقتها وهو فى عهد الحجاج، و الوليد خاصة، وأمانحر الجزور، وقسمها وطبخها وأكلها، فهذا عمل ممكن لطباخين المهرة الناشطين في العمل. وبالجملة إذا لاحظناا لأحاديث المشيرة إلى التأخير، ولاحظناهذه الوجوه فى الأثار المشيرة إلى التعجيل، وجدنا أنه لا تعارض هناك أصلاً في الأخبار، وإن التعجيل والتأخير من الأمور النسبية،

ليس لهاحد حقيقي يفصل النزاع إلا بمثل ماقلنا ، والله الهادي إلى سواء السبيل، قوله: (حين انصرف)، يعنى: العلاء بن عبد الرحمن. (وداره)، يعنى: دار أنسبن مالك على فقال: (قوموا صلواالعصر)، وفي رواية مسلم: فلما دخلنا عليه، قال: أصليتم العصر؟ فقلناله:إنماانصرفناالساعة من الظهر، قال: فصلا العصر. (تلك صلاة المنافق)، يعنى: صلاة العصر التى أخرت إلى الاصفرار، قال النووي عليه: فيه تصريح بذم تأخير صلاة العصر بلاعذر . (**يجلس يرقب الشمس**) ، يعنى: ينتظرها ، أجمعوا على كراهة الصلاة تحريماً بعد الاصفرار، وتغير ضوء الشمس. (حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان)، يعنى: قربت من الغروب، والحديث على حقيقته وظاهر لفظه، و'القرنان' جانباالرأس، والمراديحاذيها بقرنيه عند غروبها وطلوعها و استوائها؛ لأن الكفاريسجدون لها، ليكون الساجدون في صورة الساجدين له، ويخيل لنفسه، والأعوانه أنهم يسجدون له. وفي حديث: "أن الشمس تطلع و معها قرن الشيطان ، فإذا ارتفعت فارقها، وإذا استوتقارنها، فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها، ونهى رسول الله السلامة في تلك الساعات", رواه مالك علالي في "المؤطا" من حديث عبد الله الصنابحي في باب" النهي عن الصلاة بعد الصبح و بعد العصر" فتأمل!.

(فنقراربعا)، قال في "النهاية": يريد تخفيف السجود، و أنه لا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله. و هذا يدل على وجوب تعديل الأركان، وعن هذا روي عن أبي حنيفة عليه من ترك القومة أو الجلسة: أخاف أن لا تجوز صلاته. و تعديل الأركان فرض، على ما نقله الطحاوي عليه عن أئمتنا

الثلاثة، وسنة على تخريج الجرجاني الشينة، و واجب على تخريج الكرخي الكرخي و الصحيح. و الحديث يدل على عدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس، بخلاف صلاة الصبح عند طلوع الشمس. و وجه الاستدلال به أن الشرع سماها صلاة ، مع كونها عند الغروب ، و أما تسميتها صلاة المنافق ، فلا شتمالها على الكراهة تحريماً ، مع بقاء أصل الصلاة . قوله : (و هذا حديث حسن صحيح) ، و أخرجه مسلم المنافي أبود الديلية و النسائي الشيد.

بابماجاءفي تأخير صلاة العصر

قوله: (**وأنتم أشد تعجيلاً للعصرمنه**)، قال بتأخير العصر أبو حنيفة عليه و أصحابه و الثوري عليه ما لم تتغير الشمس. و استدلوا لتأخير العصر بحديث تمثيل هذه الأمة بالأمم السابقة. قال محمد علائم : هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها، ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر مابين العصر إلى المغرب، فهذا يدل على تأخير العصر، وتأخير العصر أفضل من تعجيلها، مادامت الشمس بيضاء نقية لمتخالطها صفرة وهوقول أبى حنيفة عظيه والعامة من فقهائنا، ويؤيده حديث "بعثت أناو الساعة كهاتين، وأشار بالسبابة والوسطى "فهذا يشير إلى قصر المدة ، فشبه مابقى من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما انقض قدر ما بين السبابة و الوسطى. واستدلوا لاستحباب تأخير العصر بحديث الباب، و استدل به الإمام الترمذي عليه للتأخير ، نعم! يؤيد مذهب الحنفية في استحباب التأخير نحوتائيد وإن لم يكن صريحاً، و ذلك لأن القائلين باستحباب التعجيل، يقولون بأدائها في أول وقت دخوله، والحديث دل على أن رسول الله والله والمحدد الله والمحدد المحدد المحد

باب ما جاء في وقت المغرب

قوله:(حدثناحاتمبنإسماعيل)،قالفي"الخلاصة":قال ابن سعد: كان ثقة مأمونا كثير الحديث. أقول: وهو من رجال الكتب الستة. (عن يزيد بن أبى عبيد)، في "التقريب": مولى سلمة بن الأكوع عَظ ثقة من الرابعة . (وتوارت بالحجاب) ، هذا تفسير الجملة الأولى. (أعنى إذا غربت الشمس)، و الحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس. قوله: (حديث سلمة بن الاكوع ﷺ حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة إلا النسائي عليه . قوله : (اختاروا تعجيل صلاة المغرب) ، لحديث الباب، و لحديث رافع بن خديج ﷺ " كنا نصلي المغرب مع النبى الله الله ، فينصرف أحدنا و أنه يبصر مواقع نبله" [متفق عليه]، ولحديث عقبة بن عامر ﷺ أن النبي وَ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا تشتبك النجوم "رواه أحمد علاية وأبوداؤد علية. (حتى قال بعض الهلالعلم)،أعنى الشافعي علالية ومالكا علالية والأوزاعي علالية وابن

المبارك عليه : (ليس لصلاة المغرب إلا وقت واحد)، وهو أول الوقت، و هو وقت غروب الشمس. (وذهبوا إلى حديث النبى على حيث صلى به جبرئيل الله)، وفيه: ثم صلى المغرب لوقته الأول. (وهوقول ابن المبارك عطية، والشافعي عطية)، وهوقول مالك عطيته، و الأوزاعي الشير. اختلفوا في صلاة المغرب، هل هي ذات وقت أو وقتين؟فقال الشافعي الله من معه:إنه ليس لها إلا وقت و احد، و هوأول الوقت، وهو القول القديم للشافعي عليه ، حكاه الزعفراني علية عن الشافعي علية ، وهو أثبت أصحاب القديم عن الشافعي علية ، وقال أبوحنيفة علائي وأحمد علائي وجمهور الفقهاء: هيذات وقتين، أول الوقت: و هو غروب الشمس، و آخره: غروب الشفق، و هو القول الجديد للشافعي الله ، و صحح القول بالوقتين من الشافعية ابن خزيمة علائي، و الخطابي علائي، و البيهقي علائي، و الغزالى علالية ، و الرؤياني عليه ، و البغوي عليه ، و ابن الصلاح عليه ، وغيرهم لأحاديث صحيحة في البابدلت على أن لهاوقتين، هذا ما فصله النووي عليه في "شرح المهذب". وقال النووي عليه في " شرح مسلم" تحت حديث عبد الله بن عمر: و هذا الحديث و ما بعده من الأحاديث صريح فى أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، وهذا أحد القولين في مذهبنا، وهوضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا، وقالوا: الصحيح أنه ليس لها إلا وقت و احد، و هو عقب غروب الشمس بقدر ما يطهر ، و يستر عورته ، و يؤذن ، و يقيم، فإن أخر الدخول في الصلاة عن هذا الوقت أثم، وصار قضاء . و ذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرهامالميغبالشفق،وإنهيجوزابتدائهافى كلوقتمن ذلك، ولا يأثم بتأخيرها عن أول وقت، وهذا هو الصحيح، و الصواب الذي لا يجوز غيره. و استدل أبو حنيفة عليه و أحمد عليه

بحديث عبدالله بن عمرو يه إن فيه : وقت صلاة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، و بحديث أبي موسى ه إنه فيه : ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، [رواهمامسلم]. والجواب عن حديث جبرئيل اله عن حديث جبرئيل اله عن صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس، من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار، وثانيها: أنه متقدم في أول الأمر بمكة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق في أواخر الأمر بالمدينة، فوجب اعتمادها، و ثالثها: أن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث بيان جبرئيل اله أن هذه تقديمها، وبالله التوفيق.

بابماجاءفي وقت صلاة العشاء الآخرة

قوله: (عن أبي بشر)، في "التقريب" من أثبت الناس في سعيد بن جبير. (عن بشير بن ثابت)، بصري ثقة ، و قال ابن حبان على وهم من قال فيه بشيء ، و عن حبيب بن سالم مولى نعمان بن بشير و كاتبه ، لا بأس به من أو ساط التابعين. قوله: (أنا علم الناس وقت هذه الصلاة) ، هذا من باب التحديث بنعمة الله عليه بزيادة العلم مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مرويه ، و لعل وقوعه هذا القول منه بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه. (لسقوط القمر) ، يعني: وقت غروبه. (لثالثة) ، يعني: في ليلة ثالثة من الشهر يعني: وقت غروبه. (لثالثة) ، يعني: في ليلة ثالثة من الشهر عقد عليه "تعجيل العشاء"، و ردعليه علاؤ الدين على وقال: عقد عليه ومن يقول فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية و من يقول

بقولهم، قال القاضي الشيه في "عارضة الأحوذي": حديث النعمان حديث صحيح، وإن لم يخرجه الإمامان، أخرجه الترمذي الله عن آبي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم، فأما حبيب بن سالم، مولى نعمان بن بشير، فقال أبوحاتم: هو ثقة، و أما بشير بن ثابت، فقال يحيي بن معين: إنه ثقة. قوله: (حديث أبي عوانة أصح)،غرض المؤلف بهذا ترجيح رواية أبي عوانة عن أبي بشر على رواية هيثم عن أبى بشر بمتابعة شعبة أبا عوانة ، و التحقيق: لوكان مدار الترجيح لأجل متابعة شعبة أباعوانة، فقد تابع رقبة بن مصقلة هيثما عند النسائي الله ، فإذن هيثم غير متفرد؛ بلتابعه ثقة، و خالفها شعبة و أبو عوانة، فقالا: عن أبى بشرعن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم، قال الحاكم: هو إسنادصحيح، ويرجح رواية هيثم على خلاف الترمذي الليبي، فكلا الإسنادين صحيح، فلعله سمعه أبوبشر من حبيب مباشرة، و بواسطة بشير كليهما، ولامانع من ذلك، والرواة من أبى بشر المثبتون الواسطة، والباقون لهاكلهم ثقات، والكلمتابع، ولذا اختلف الأنظار في الترجيح، فافهم!.

بابماجاءفي تأخير صلاة العشاء الآخرة

لاخلافبين الأمة أن أول وقت صلاة العشاء غروب الشفق، و اختلفوا في آخرها. قوله: (لولا أن أشق)، يعني: لولا خشيته وقوع المشقة عليهم. (لأمرتهم)، يعني: وجوباً (إلى ثلث الليل)، أي: في الصيف. (أونصفه) أي: في الشتاء. قوله: (حديث أبي هريرة من حديث حسن صحيح)، أخرجه أحمد عليه، و ابن ماجة من طريق المقبرى بالشك في ثلثه أو نصفه، و بطريق آخر عند

أحمد علالته إلى ثلث الليل الأول "من غير شك، وعند البزار علاته من طريق على "إلى ثلث الليل" من غير شك، و من حديث زيد بن خالد عند الترمذي الشيه في "الطهارة"، والنسائي الشيه في "الصوم "بلفظ" إلى ثلث الليل" من غير شك، و ثبت من حديث عائشة رضى الله عنها عند الشيخين رحمهما الله "صلوا فيمابين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل"، وفي حديث عبد الله بن عمر ﷺ'' فاذاصليتم العشاء، فإنه وقت إلى نصف الليل "رواه مسلم، وفي حديث أبي هريرة الذي تقدم، "وإن آخر وقتها، حين ينتصف الليل "، و عند مسلم الله في طريق لحديث ابن عمر الله " فإذا صليتم العشاء ، فإنه وقت إلى نصف الليل ، و في رواية له "إلى نصف الليل الأوسط". قد اختلفت في الثلث، و النصف، و الترديد بينهما، فإن الغرض المطلوب الحث على التأخير إلى أحدهذين الوقتين، قال الإمام الحافظ الطحاوي الشيد: فثبت بهذا أن الليلكله وقت لها ؛ ولكنه على أوقات ثلثة ، فأمامن حين يدخل وقتها إلى أن يمضى ثلث الليل، فأفضل وقت صليت فيه، وأما بعدذلكإلىأن يتمنصف الليل، ففى الفضل دون ذلك، وأمابعد نصف الليلفدونه.قوله: (وهوالذي اختاره أكثر أهل العلم)، لأحاديث الباب هي كثيرة. (وبه يقول أحمد الله وإسحاق الله)، استحب التأخير أبوحنيفة علطي وأحمد علطي وإسحاق علطي وجمهور االصحابة و التابعين، و الشافعي عليه في الجديد، نص عليه النووي الله في "شرح المهذب"، والأصح عند الشافعية رواية عن الإمام التعجيل. ثم التأخير عند الحنفية إلى ماقبل ثلث الليل أوالثلث،قولان عندهم، صرحبه ابن نجيم الشيفي "البحر"، وفي " المجموع"الثلث والنصف قولان عند الشافعية، وعند أحمد علالية نصاعنه وقت الاختيار ثلث الليل، وهورواية عن مالك الله المالك الرواية الثانية عنه آخره نصف الليل، و هو قول الثوري الليه ، و بالله التوفيق •

بابماجاءفي كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها

قوله: (ناهشيم)، قال العجلي: ثقة يدلس. (أناعوف)، ابن أبى جميلة المعروف" الأعرابي"، ثقة. (قال أحمد عليه)، هو ابن منيع. (وناعبادبن عباد)، هو المهلبي. (وإسماعيل بنعلية)، جميعاً، يعنى: عبادبن عباد وإسماعيل بن علية ، فكلاهما (عن عون)"بالنون "وهوخطأ، والصحيح عوف" بالفاء "وهوعوف بن أبى جميلة" الأعرابي"، مقصود الترمذي الشيبهذا إن المحمد الشيبن منيع ثلاثة شيوخ: هشيم، وعبادبن عباد، وإسماعيل بن علية، فروى هشيم هذا الحديث عن عوف بلفظ "أخبرنا"، ورواه عباد بن عباد و إسماعيل بن علية عن عوف بلفظ "عَنْ "، و إنما نبه الترمذي الله على هذا الفرق؛ لأن هشيمامدلس، و هشيم هذا هو هشيم بن بشير مشهور بالتدليس، قال ابن سعد: ثقة حجة إذا قال:أنا. (عن سياربن سلامة الرياحي)، البصري ثقة عن أبي برزة صحابى على مشهور بكنيته اسمه فضلة بن عبيد . (يكره النوم قبل العشاء)، لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتهاأوعن الوقت المختار. (والحديث بعدها)، لأن الحديث بعدهاقد يؤدي إلى النوم عن الصبح عن وقتها المختار ، أو عن قيام الليل. قوله: (حديث أبي برزة كالمحديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة. قوله: (قد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء)، روي ذلك عن عمر ﷺ، و أبي هريرة ﷺ، و ابن عباس خَنْكُ، وعطاء عَلَيْتَه، وإبراهيم عَلَيْتَه، ومجاهد عَلِثْتِه، وطاؤس عَلِثْتِه، و

مالك الشيرة و استدل من قال بالمنع بأحاديث الباب . (ورخص في ذلك بعضهم)، رُوي ذلك عن أبي موسى يَنْكُ، و أبي عبيدة يَنْكُ، و وابن سيرين الشيو الحكم، أنهم كانوا ينامون نومة قبل الصلاة، و كان أصحاب عبد الله يفعلون ذلك. وتمسك من قال بالجواز بما أخرجه البخاري الله من حديث عائشة رضى الله عنها: أن رسول الله والمساء؛ حتى ناداه عمر النساء والصبيان عنهاليلة؛ حتى رقدنافى المسجد، ثم استيقظنا ثم رقدنا، ثم استيقظناولمينكرعليهم،كيف!لأن نعاسهم فى المسجد على قصد انتظار الصلاة ، ليس من النوم المنهى عنه . قوله : (وقال عبد االله بن المبارك عليه: وأكثر الأحاديث على الكراهة) ، و الأخذ بظاهر الحديث أفضل. قال الفقهاء: النوم قبل صلاة العشاء يجوز، إذا كان عنده من يوقظه لصلاة الجماعة، وإذن لا يكره, قال الحافظ عليه في "الفتح": ومن نقلت عنه الرخصة ، قيدت في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه ، أو عرف من عادة أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم . و بهذا تبين أن علة النهى خوف خروج الوقت. قوله: (ورخمص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان)، لابرهان عليه في النقل.

بابماجاءفي الرخصةفي السمر بعد العشاء قوله:(فىالأمرمنأمرالمسلمين،وأنامعهما)،المطلوب مايتعلق بأمر الدين، وحاجات المسلمين، وليسذلك سمراً في الحقيقة، وإنما أطلق عليه السمر مجازاً في التعبير. قوله: (

حديث عمري منقطع ؛ لأن حديث ليس بمنقطع ؛ لأن علقمة عليه فهناهوابن قيس النخعى الكوفى ، سمع من عائشة رضى الله عنها و عمر ﷺ، و عند المحدثين صنيع الترمذي الله يشير إلى أنه لم يسمعه علقمة الشيعن عمر الشيء؛ حيث عقب رواية أنهيمكن أنه أشار إلى رواية الحديث بكلا الطريقين بلاو اسطة أو بالواسطة ، و البيهقي الله يرجح الثاني ، و المارديني في "الجوهر"يرجح الأول. (وقدروى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله)،أبوعروة الكوفى ثقة فاضل، قال ابن معين الشيد: ثقة صالح، و قال العجلي علينية، وأبو حاتم علينية، والنسائي علينية: ثقة، قاله الحافظ في"التقريب". (عنرجلمنجعفييقال:قيس)،أوابن قيس ،قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": قيس بن مروان ، وهو ابن أبي قيس الجعفي الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات. (عن عمر عن النبي ﷺ هذا الحديث في قصة طويلة) ، الحديث بالقصة الطويلة ، أخرجه أحمد عليه في "مسنده". (فكره قوم منهم السمر بعد العشاع) ، و احتجوا بأحاديث المنع عن السمر بعد العشاء. (ورخص بعضهم إذا كان في معنى العلم ومالابدمنه)، واحتجوا بأحاديث الباب التي تدل على الرخصة، و قالوا: حديث عمر الله و ما في معناه يدل على عدم كراهية السمر بعد العشاء ، إذا كان لحاجة دينية عامة أو خاصة ، وحديث أبى برزة ﷺ و ما فى معناه يدل على الكراهة ، و طريق الجمع بينهماأن تحمل أحاديث المنع على السمر الذي لا يكون لحاجة دينية، والالمالابد من الحوائج. وقد بوّب الإمام البخاري الله في "جامعه":"باب السمر في العلم"قال الحافظ البدر العيني في العمدة:فيه على أن السمر المنهي عنه إنماهو في ما لا يكون من

بابماجاء في الوقت الأول من الفضل

استحب الشافعية الصلاة في أول وقتها، وهو ابتداء دخول الوقت، وفي أصل مذهب عندهم يعم الصلوات كلها إلا أن اتباع الإمام الشافعي على خصوا عن ذلك العشاء لكثرة الأحاديث في استحباب التأخير. والمراد بأول الوقت أول وقت كان رسول الله سلاة عند في الشامية عتاد فيه الصلاة ، فلايت أخر عنه . قوله : (عن القاسم بن الغنام) ، الأنصاري البياضي المدني ، قال الخزرجي في "الخلاصة ": وثقه ابن حبان على . (عن عمته أم فروة) ، قال المنذري على في "تلخيص السنن": أم فروة ، هذه هي أخت أبي بكر الصديق في . (كان من قال فيها أم فروة الأنصارية ، فقد وهم .

قوله: (الصلاة لأولوقتها)، فيه دلالة على أن الصلاة لأول وقتها أفضل الأعمال؛ لكن الحديث ضعيف، وسيأتي فلاحجة لهم فيه. قوله: (حدثنا يعقوب بن الوليد المدني)، في "التقريب": كذّبه أحمد عليه وغيره. قوله: (الوقت الأول من

الصلاة)، والتقدير من أوقات الصلاة، فأفاد أن تعجيل الصلاة أول وقتها أفضل من تأخيرها إلى آخر وقتها؛ لأن في التعجيل رضوانالله، وفي التأخير عفوالله، وظاهر أن العفو لا يكون إلاعن تقصير.وقدسبقأن مذهبهم هو الصلاة في أول دخول الوقت، و أين الصلاة في أول الوقت من عدم الصلاة في آخر الوقت؟، بينهما مفاوز مع أن التعجيل عند الحنفية أداء الصلاة في النصف الأول من وقتها، والتأخير أدائها في النصف الثاني من وقتها، نص عليه ابن نُجَيم، فالحديث لا يرد علينا، و الحديث ضعيف جداً، قال البيهقي السيهقي المعرفة ": حديث الصلاة في أولالوقت رضوان إنمايع رف بيعقوب بن الوليد ، وقد كذّب ه أحمد عطية وسائر الحفاظ عطية ، قال: وقد روي هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة،قال الحافظ الزيلعي الله في "نصب الراية": وأنكر ابن قطان على أبى محمد عبد الحق ، لكونه أعل الحديث بالعمري، وسكت عن يعقوب، قال: ويعقوب هو علة، قال أحمد عليه: فيه كان من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث، وقال أبو حاتم الله المنافقة: كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع، وابن عدي الله المنافقة إنماأعله به. و العجب كل العجب! إن المؤلف أيضاً سكت عن يعقوب، ولميعل الحديث به، فتفكر!.

قوله: (عن سعيد بن عبد الله الجهني)، و ثقه ابن حبان الله كذا في "الخلاصة". (عن محمد بن عمر بن علي البيطالب)، الهاشمي، قال الحافظ: صدوق، وقال في "الخلاصة": و ثقه ابن حبان الله في . (عن ابيه)، يعني: عمر بن علي الله بن أبي طالب الهاشمي ثقة، و تقه العجلي الله وغيره. قوله: (ياعلي ثلاث)، يعني: : من المهمات و المعنى ثلاثة أشياء: وهي الصلاة، و الجنازة، و المرأة. (لاتؤخر)، بالرفع، خبر لـ "ثلاثة". (الصلاة)

بالرفع، يعنى: إحداها. (إذاانت)، روي انتب [نون، ومدٍ] بمعنى "حانت، وحضرت". (والجنازة إذا حضرت)، وفيه دليل على أن الصلاة على الجنازة لا تكره في الأوقات المكروهة. وعند الحنفية أيضاً لاتكره إذا حضرت في تلك الأوقات من الطلوع، و الغروب، و الاستواء، و أما إذا حضرت قبلها، و صلى عليها، فمكروهة في تلك الأوقات ، فإن الوجوب كامل ، فيجب الأداء كاملاً. (والأيم إذا وجدت لها كفواً)، "الكفو": المثل النظير، و فى النكاح أن يكون الرجل مثل المرأة فى الإسلام، و الحرية، و النسب، وحسن الكسب، والعمل. قوله: (وحديث أم فروة رضى **الله عنها لايروى إلامن حديث عبدالله بن عمرالعمري)**، هذا هو عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب ﷺ، و ليس هو بالقوي ، عند أهل الحديث ، قال الفلاس : كان يحي القطان علطي الله الله ضعيف، وقال ابن المديني علطي علام عبد الله ضعيف، وقال ابن حبان الله كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة ، حتى غفل عن حفظ الأخبار و جودة الحفط للأثار ، فلما فحش خطاؤه استحق الترك، وصرح أحمد علية ثم البهيقى علية ثم الحافظ ابن حجروغيرهم من الحفاظ: أنه روي هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة، وكذلك أحاديث "أول الوقت رضوان الله "كلهاضعيفة، و قال النووي الشيفى" الخلاصة": أحاديث "أي الأعمال أفضل، قال: الصلاة أول وقتها "و أحاديث "أول الوقت رضوان الله "كلها ضعيفة ،انظر تفصيل هذه الأحاديث في "الزيلعي ، والتلخيص الجير "فقد ذكر أن الأحاديث كلها معلولة بلفظ أول وقتها وما يشاكله. واضطربوا في هذا الحديث، فقال فضل بن موسى عن عبداللهالعمري عن القاسم عن عمته أم فروة رضى الله عنها، و قال وكيع عن القاسم عن بعض أمهاته عن أم فروة رضى الله عنها، وقال بعضهم عن جدته أم الدنيا عن أم فروة رضى الله عنهاذكر الدار قطني عليه في هذا الحديث اختلافاً كيثراً و اضطرابا، ثم قال: و القول قول من قال عن القاسم عن جدته أم الدنيا عن أم فروة رضى الله عنها، قال في الإمام: و ما فيه من الاضطراب في إثبات الواسطة بين القاسم و أم فروة، و إسقاطها يعود إلى العمري، وقد ضعف ، و من أثبت الواسطة يقضي على من أسقطها ، و تلك الواسطة مجهولة.

قوله: (حدثنا مروان بن معاوية الفزاري) ، و هو من رجال الكتب الستة، في "التقريب": ثقة حافظ، وكان يدلس اسماء الشيوخ. (عن أبى يعفور)، قال أحمد عليه و ابن معين عليه : ثقة، وقال أبوحاتم الشين ليسبه بأس، وذكره ابن حبان الشيفي الثقات. (عن الوليد بن العيزار) ، العبدي الكوفي ثقة . (عن أبى عمرو العثبيبانى عليه)، في "الخلاصة": وثقه ابن معين عليه وقال في " التقريب ": ثقة قوله: (أي العمل أفضل) ، وفي رواية للبخاري " أي العمل أحب إلى الله ". فقال: (الصلاة على مواقيتها)، و في روايةالبخاري "على وقتها"،قال الحافظ: وهي رواية شعبة ﷺ وأكثر الرواة.وفي رواية البخاري "لوقتها"، وكذا أخرجه مسلم بلفظين. (قلت: وماذا يارسول الله)، وفي رواية البخاري "ثمأي ؟قال: ثمبر الوالدين، قال: ثمأي؟قال: الجهاد في سبيل الله ". اختلفت الأحاديث في بيان أفضل الأعمال؛ حيث اختلفت أجوبته للسائلين، فقال الحافظ البدر العيني الشيه و الشهاب العسقلاني عليه: إن الاختلاف إما باختلاف أحوال السائيلن، بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما هم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم أو باختلاف الأوقات فكان ذلك أفضل للسائل في الوقت نفسه ، وإن كان غيره أفضل في وقت آخر، و بالله التوفيق. قوله: (هذا

حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري عطية ومسلم عطية . قوله: (عن خالدبن يزيد)، الاسكندراني ثقة من رجال الكتب الستة. (عن سعيدبن أبي هلال)، قال الحافظ في "التقريب": صدوق، لمأر لابن حزم في تضعيفه سلفاً وهومن رجال الكتب الستة . (عن إسحاق بن عمر) قال في " الميزان ": تركه الأخر مرتين حتى قبضه الله) ، لعلها ما حسبت صلاته مع جبرئيل الله للتعلم، و صلاته مع السائل للتعليم يعنى: أوقات صلاته كلهاكانت فى وقتها الاختيار إلاما وقع من التأخير نادراً من غير اختيار لبيان الجواز، والذي أخرجه الزيلعي اللهي في " نصب الراية"، ففيه: إلا مرتين، وكذلك رواه الدارقطني الله الم بلفظ"إلامرتين"، وكذلك في بعض نسخ الترمذي بزيادة "إلا"، فإذن لا يحتاج إلى التوجيه المذكور ، فتدبر! . (هذا حديث غريب)، فلأن إسحاق بن عمر، قال أبوحاتم: مجهول، و مثله قال ابن القطان عليه وقال ابن عبد البرعالية : أحد المجاهيل. (وليس إسناده بتمصل)، فإن إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة رضى الله عنها فهومنقطع، وأخرجه الدار قطنى الله الماعن عمرة عن عائشة رضى الله عنها، و فيه مُعَلِّى بن عبد الرحمن، قال فيه أبو حاتم:متروك الحديث، وأخرجه عن أبى سلمة عن عائشة رضى الله عنهانحوه، وفيه الواقدي وهو معروف. والحاصل: وحديث البابساقطسنداً. قوله: (قال الشافعي عليه: والوقت الأول من الصلاة أفضل)، وهو ابتداء دخول الوقت، و المراد بأول الوقت عندالحنفية أول وقتكان رسول الله سين يعتادفيه الصلاة، فلا يتأخر عنه، فتأمل و لاتغفل!.

بابماجاءفي السهوعن وقت صلاة العصر

قوله: (قال الذي تفوته صلاة العصر)، ظاهر الحديث التغليظ على من تفوته صلاة العصر، وإن ذلك مختصبها، ووجه التخصيص زيادة فضلها، والأنها الوسط، والأنها تأتى فى وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم، ورجحه النووي السياقة الرافعي على بناء المفعول، يعنى: سلب وأخذ. (أهله و المفعول، يعنى: سلب وأخذ. (أهله و ماله)، بنصبهما، قال الحافظ: هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثان لوتر، واضمر في "وتر"مفعول مالميسمفاعله، و هوعائد إلى الذي فاتته ، فالمعنى: أصيب بأهله و ماله ، و هو متعد إلى المفعولين، قال الخطابي الله في "معالم": معنى "وتر"أي نقص وسلب، فبقى وتراً فرداً بلاأهل ومال، يريد فليكن حذره من قوتها كحذره من ذهاب أهله و ماله . اختلفوا في المراد بالفوات، قال الأوزاعي الله فواتها أن تدخل الشمس صفرة ، كما فى"سنن أبى دأؤد، باب وقت صلاة العصر "إن ترى ماعلى الأرض من الشمس صفراء، وذلك إذا كان وقت العصر إلى الاصفرار، و لعله مبنى على مذهبه فى خروج وقت العصر، ومذهب الأربعة أن الصلاة عند اصفرار الشمس تكره تحريماً، و ربما تجتمع الصحة مع الكراهة ، ويقول ابن تيمية عليه بعدم اجتماع الصحة والكراهة تحريماً، وهومردودعليه. والأفضل أن يحمل الفوات على الفوات بغروب الشمس و هو الظاهر ، قال الشهاب عليه في "الفتح":وممايدل على أن المرادبتفويتها إخراجها عن وقتها، ماوقع فى رواية عبد الرزاق ، فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع ، فذكر نحوه و زاد "قلت: لنافع عليه حين تغيب الشمس،قال:نعم "وتفسير الراوي إذا كان فقيها أولى من غيره

بابماجاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام

أراد الحافظ الإمام تعجيلها في الوقت المختار ، و اراد بالتأخير تأخيرها إلى الوقت الغير المختار ، فكأنه رجح صلاة المنفردفى وقتها المختار على صلاة الجماعة فى الوقت الغير المختار.قوله:(حدثنامحمدبنموسئالبصري)،روىعنه الترمذي النسائي النسائي الشيه وقال: صالح وتقه ابن حبان، كذا في "الخلاصة".(حدثنا جعفربن سليمان الضبعي)، عليه نسبته إلى ضُبَيعَة بننزار، كذا في "المغنى "لصاحب "مجمع البحار" (عنائبي عمران الجوني الله المالجوني بطن من كندة كذا في "المغنى". (يميتون الصلاة)، قال النووي عليه شارح مسلم:معنى "يميتون الصلاة "يؤخرونها، ويجعلونها كالميت الذي خرجت روحه. والمرادبتأخيرها عن وقتها، أي عن وقتها المختار لاعنجميع وقتها، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنماهو تأخيرها عن وقتها المختار ، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع . اقول : و الذي يقتضيه لفظ الحديث هو إخراجها عن

الوقت، لاتأخيرهاعن الوقت المختار، وهو المتبادر في حديث أنس عند البخاري عليه ، و اختاره البدر العيني، و اختاره البدر العيني، و الشهاب العسقلأني عليه ...

قوله: (فصل الصلاة لوقتها)، يعنى: في وقتها المختار. (فإن صليت)، يعنى: صلاة الأمر. (لوقتها)، يعنى: في وقتها المختار. (كانت لك نافلة)، لا خلاف في وقوع الثانية نفلاً عندهم في أصل المذهب. (وإلا كنت قد أحرزتُ صلاتك)، أي حصلتها، فإنك قد صليت في الوقت المستحب، أمره أن يصلى منفرداً في وقتها، ثم إن صليت تلك الصلاة مع الإمام في وقتها بعد أن صلى في بيته منفرداً تكن له هذه الصلاة نافلة. قوله: (حديث أبي ذرينا حديث حسن)، أخرجه أحمد علامة و مسلم علامة و النسائي الله : (وهوقول غيرواحد من أهل العلم)، من الأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء. قوله: (يستحبون أن يصلى الرجلالصلاة لميقاتها إذا أخرها الإمام، ثم يصلى مع الإمام), يعنى: إذا أمات الإمام الصلاة عن وقتها, فيلزمه أداؤها صحيحة في وقتها. ثم لما كان يخاف جور الإمام دخل معه في الصلاة . قوله : (و الصلاة الأول هي المكتوبة عند أكثر أهل العلم)، عند الأئمة الأربعة وغيرهم وهو الصواب، وحديث البابنصفيه، ومنقال بخلافه فليس له دليل صحيح . قوله : (و ائبوعمران الجوني اسمه عبد الملك بن حبيب)، و هو مشهور بكنيته، ثقة كذافي "التقريب".

بابماجاء في النوم عن الصلاة

قوله: (عن ثابت البناني)، وثقه النسائي الله وأحمد الله والتي البناني المائي الله والتي البناني الله والتي البناني الله والتي و

العجلي الته كذا في "التقريب" و "الخلاصة"، و هو من رجال الكتب الستة، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، في "التقريب": ثقة ، و هو من رجال مسلم و الأربعة . قوله : (ذكروا للنبي عليه نومهم عن الصلاة)، هذه قصة ليلة التعريس حين القفول من غزوة خيبر، قصة التعريس رواها مالك عليه في "موطأه". (في **النوم عن الصلاة)**، من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب مرسلاً ، ومسلمفى "صحيحه"فى "بابقضاء الصلاة الفائتة"، عن أبى هريرة عَن رسول الله سَلْ حين قفل من خيبر يسري؛ حتى إذا كان من آخر الليل عرس، وقال لبلال الشانا الصبح، ورواه كذلك أبو دأؤد علية وابن ماجة علية من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبى هريرة عن موصولاً. (فقال: إنه ليس في النوم تفريط)، يعنى: التقصيرينسب إلى النائم في تأخير الصلاة. (إنما التفريط في اليقظة)، يعنى: التقصير يوجد في حالة اليقظة، والظاهرأنه لاإثم عليه بالنظر إلى النوم؛ لأن فعله في وقتيباح فعله، فيشمله الحديث، وأماإذا نظر إلى التسبيب به للترك، فلاإشكال في العصيان بذلك، والاشك في إثم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به ، و النوم مانع من الامتثال ، و الواجبإزالة المانع. (فإذانسى أحدكم صلاة)، يعني: تركها نسياناً . (أو نام عنها) ، يعني : غفل عنها في حال نومه . (فليصلهاإذاذكرها)، يعني: بعد النسيان أو النوم.

قوله: (حديث أبي قتادة ﷺ حديث حسن صحيح)، و أخرجه أبو داؤد عليه و النسائي عليه قال الحافظ عليه : إسناد أبي داؤد عليه على شرط مسلم. قوله: (فقال بعضهم: يصليها إذا استيقط وذكر وإن كان عند طلوع الشمس أوعند غروبها، و هو قول أحمد عليه وإسحاق عليه والشافعي عليه ومالك عليه)، و

استدلوابأحاديث الباب، قال مالك على الشافعي على المحدودة؛ إن النائم إذا استيقظ صلى، وإن كان ذلك في الأوقات المكروهة، فوقت استيقاظه هووقت صلاته، ويستثنون من أحاديث النهي هذه الصلاة، وقالوا: إن حديث الباب مخصص لحديث "لاصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس أخرجه الشيخان من حديث أبي سعيد، وكذا لأحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، وهي في الصحيح. وقال إمام الحديث صاحب "النيل" راداً عليهم: فجعلوا أحاديث الباب مخصصة لأحاديث الكراهة، قال: وهو تحكم؛ لأن أحاديث الباب أعم من أحاديث الكراهة من وجه و أخص من وجه، وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر.

(وقال بعضهم: لا يصلي حتى تطلع الشمس أو تغرب)،

و به قالت الحنفية لأحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، ويجعلون أحاديث النهي أصلاً، ويستثنون هذه الأوقات. ولا يخفى على اللبيب، فإن أحاديث النهي متواترة، فكونها مخصصة لأخبار الآحاد أفضل و أولى من العكس. و أجاب ابن الهمام على عن حديث الباب: إن هذا الحديث خاص من وجه و عام من وجه ، و كذا حديث النهي ، فتعارضا ، و في التعارض يقدم المحرم على المبيح. و أما سبب الخلاف في ذلك اختلافهم في الجمع بين العمو مات المتعارضة في ذلك ، أعني الواردة في السنة وأي يخص بأي ، و ذلك أن عموم قوله: "إذا نسي أحدكم الصلاة فليصلها إذا ذكرها" يقتضي استغراق جميع الأوقات، و قوله: في أحاديث في هذه الأوقات نهي عن الصلاة فيها يقتضي أيضاً عموم أجناس الصلاة ، فمتى حملنا الحديثين على العموم في ذلك وقع بينهما تعارض . و الصواب لا معارضة بين

(177)

الحديثين؛ لأنه من البين أن المراد بقوله: "فليصلها "على وجه يصح ، ألا ترى أنه لا يجوز الصلاة في زمان الحيض وإن تذكرت فيه ، فالمراد "فليصلها بوجه يصح أو في وقت يصح فيه "، وحديث النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة موجب لبطلان الفرض في هذه الأوقات عند الحنفية ، فلا يشمله قوله : "فليصلها"، فلا تعارض ، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة

قوله: (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها) ، ليس المراد أنه يصليها فى وقت الكراهة أيضاً، فإن ذلك ليس وقتاً للصلاة أصلاً ورأساً، لا للفرض و لا للنفل. قوله: (حديث أنس ت حديث أصلاً عنه المساء المساء المساعد الم حسن صحيح)، أخرجه الأئمة الستة. قوله: (يروى عن على عَنْ الله على ا بن أبى طالب أنه قال فى الرجل ينسى الصلاة: يصليها متى ذكرها في وقت أو غيروقت) ، قال البعض: أي ذكرها في وقت الصلاة أو في غير وقتها، وهو خطأ؛ لأن الله سبحانه جعل الصلاة على المؤمنين كتاباً موقوتاً، و غرضه التعميم باعتبار وقت الأداء و وقت القضاء ، لا باعتبار وقت الكراهة أو غيرها ، و تفصيله:أن غرضه أن يصليها إذا استيقظ سواء كان ذلك الوقت وقتالها معهوداً في الشرع من الأوقات الخمسة للصلاة ، فيكون الأداء في الوقت أو لم يكن من الأوقات المعهودة و خرج وقتها فليصلها،فيكون قضاءفيغير وقته، فأين مذهب الأئمة الثلاثة منه!؟.

(وهوقول أحمد عليه وإسحاق عليه)، وهو قول الشافعي عليه و مالك عليه ، و استدلوا بحديث الباب، و بأثر أمير المؤمنين. (و

يروى عن أبي بكرة أنه نام عن صلاة العصر فاستيقظ عند غروب الشهس ، فلم يصل حتى غربت الشهس) ، رواه الطحاوي الشهس ، فلم يصل حتى غربت الشهس) ، رواه الطحاوي الشهفي "مشكل الآثار "، وذلك في الشطر الذي لم يطبع بعد من الكتاب. (وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا) ، و هو قول أبي حنيفة على ، و استدلوا بأحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات المنهية عنها. (وأما أصحابنا) ، يعني: أهل الحديث. (فذهبوا إلى قول علي الله بن أبي طالب الله) ، وقد عرفت آنفأ أن أثر أمير المؤمنين الله لم يبق لم يبق لم يبق لم يبق و أحمد الله ، و يقرب يخالف مذهب مالك علي و الشافعي علي و أحمد الفتح ، و يقرب مذهب أبي حنيفة علي ، و اعترف الحافظ علي في "الفتح": باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، بأنه صح عن أبي بكرة الله وكعب بن عجرة المنع عن صلاة الفرض في هذه الأوقات.

بابماجاءفي الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ

قوله: (عن أبي الزبير)، في "التقريب": اسمه محمد بن مسلم بن تَدرُ س صدوق إلا أنه يدلس. قوله: (شغلوا رسول الله عن أربع صلاة)، و في رواية البخاري و مسلم "صلاة العصر"، و وقع في "الموطأ" من طريق أخرى: إن الذي فاتهم الظهر و العصر. و في حديث أبي سعيد الخدري تنا "الظهر و العصر و المغرب" عند النسائي، و في صحيح مسلم من حديث علي تنا "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر " فتعارض الأحاديث، فدفعه الحافظ ابن سيد الناس اليعمري بتعدد الواقعات، قال اليعمري تعدد الواقعات، قال اليعمري : من الناس من رجح ما في الصحيحين، و صرح بذلك ابن العربي العربي المديد أن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة و هي العربي العربي المديد أن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة و هي

العصر ، قال الحافط عليه في "الفتح": ويؤيده حديث على على العصر ، "شغلوناعن الصلاة الوسطى صلاة العصر"، قال: ومنهم منجمع بأن الخندق كانت وقعته أياماً، فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام، قال: وهذا أولى، وكذلك يقول النووي عليه طريق الجمع بين هذه الروايات المتعارضة ، فاتفق كل من القاضى عياض عطية و النووي عطية و اليعمري على حمل الروايات المتعارضة على الجمع، وتعدد الوقائع. (فأمربلالاً فأذن، ثمقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم اقام فصلى المغرب، ثم اقام فصلى العشاء)، فيه دليل على أن الفوائت تُقضى مرتبة . قد ثبت ترتيبه في الصلوات عند الأربعة في واقعة الباب في غزوة الخندق ، و إنما الخلاف في أن ذلك الترتيب هل هو كان على سبيل الوجوب أو الندب؟، فإن الترتيب في قضاء الفوائت واجب عند أبى حنيفة علاية و مالك علاية و أحمد علية، ومستحب عند الشافعي علية قال ابن قدامة علية في "المغنى "ج ٢، ص ١٠٠: مذهب أحمد عليه وجوب الترتيب، و مالك عليه وأبى حنيفة علات ، ثم عند أبى حنيفة علات يسقط الترتيب بأحد ثلاثة: النسيان، وضيق الوقت، وكثرة الفوائت على الخمس، وقال أحمد علاله الترتيب و إن كثرت ، و قال مالك علالية : يجب الترتيبمع النسيان.

واختلفوا فيماتذكر فائتة في وقت حاضرة ضيق، هليبدأ بالفائتة وإن خرج وقت الحاضرة ، أو يبدأ بالحاضرة ؟ ذهب مالك عليه إلى الأول، و ذهب أبو حنيفة عليه و الشافعي عليه و أحمد إلى الثاني ، و قال عياض : محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت، و أماإذا كثرت ، فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة ، و اختلفوا في حد القليل ، فقيل: صلاة يوم ، و قيل: أربع صلوات.

قوله: (حديث عبدالله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبدالله) قال الحافظ علي "التهذيب": وأما سماعه من أبيه ، فأكثرهم على أنه لم يسمع من أبيه ؛ لكن الحديث يستفيد بحديث أبي سعيد عند النسائي علي والطحاوي علي قال الدار قطني علي أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك و نظرائه.

قوله: (وهو الذي اختاره بعض أهل العلم في الفوائت أن يقيم الرجل لكل صلاة إذا، قضاها)، وهو المذهب الراجح يدل عليه حديث الباب، وحديث أبى سعيد ﷺ. قال: يوم الخندق و هو غزوة الأحزاب. (وجعل يسبكفارقريش)، قال الشهاب: لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها. قوله: (ما كدتُ ا**ُصليالعصرحتى تغرب الشمس)**، وفي رواية للبخاري اللهي الله ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب ". (و الله إن صليتها)، وفي رواية البخاري "والله ماصليتها". (قال: فنزلنا **بطحان)، وادٍبالمدينة المنوّرة. (فصلى رسول الله ﷺ العصر** بعدماغربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب)، استدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة، وهوخطأ، كيف! وقدوقع في حديث ابن مسعود الشالمذكور في الباب" فأمر بلالأ فأذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر "الحديث. (هذا حديث حسىن صحيح). وأخرجه البخاري الطني و مسلم الطنية.

بابماجاءفي الصلاة الوسطى أنها العصر

للعلماء في تفسير الصلاة الوسطى أقوال كثيرة جداً ، و " الوسطى "تانيث الأوسط: بمعنى الأعدل و الأفضل من كلشئ،

فمعناه الفضلي، واختاره البدر العيني الله وغير واحد. قوله: (إنه قال في الصلاة الوسطى صلاة العصر)، و الحديث رواه أحمد عطية أيضاً، وفي رواية له "أن النبى الشَّكُّ قال: حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطي، وسماها لنا أنها صلاة العصر". قوله: (هذا حديث صحيح)، يعنى: حديث ابن مسعود ﷺ صحيح، وأخرجه مسلم علية. قوله: (حديث سمرة عليه في صلاة الوسطى حديث حسن)، وحديث سمرة عَنْ حسنه الترمذي الله ههنا، و صححه في التفسير، و قد اختلف في صحة سماع الحسن من سمرة الله عنه ، ويأتي بسط الكلام فيه . (وهوقول اكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم)، وهذا ظاهر الرواية عن أبى حنيفة عليه ، و هو الصحيح من مذهب أحمد عليه . قال النووي الله في "مجموعه": الذي يقتضى الأحاديث الصحيحة أنها العصر، و هو المختار. وقال العلامة الطيبي ﷺ: هذا هو مذهب كثير من الصحابة أو التابعين رحمة الله عليهم، وإليه ذهب أبو حنيفة علالية و أحمد علالية و داؤد علالية. و قال صاحب "النيل": المذهب الحق الذي يتعين المصير إليه ، و لا يرتاب في صحته ، هوأن الصلاة الوسطى هي العصر، فافهم!.

(وقال زيد بن ثابت ﷺ وعائشة رضى الله عنها: الصلاة الوسطى صلاة الظهر) وهو رواية شاذة عن أبي حنيفة ﷺ صرح به النووي ﷺ في "شرح مسلم"، و الحافظ البدر العيني العمدة". و دليل هذه الرواية ما في "سنن أبي دأؤد" من حديث زيد بن ثابت: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحابه منها، فنزلت بالهاجرة، ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحابه منها، فنزلت ملاتين و بعدها صلاتين. و لا يخفى أن مجردكون الصلاة الظهر صلاتين و بعدها صلاتين. و لا يخفى أن مجردكون الصلاة الظهر

كانت شديدة على الصحابة الايستلزم أن تكون الآية نازلة فيها ، غاية ما في ذلك إن المناسب أن تكون الوسطى هي الظهر ، و مثل هذا لا يعارض به النصوص الصحيحة الصريحة في أن الصلاة الوسطى هي العصر الثابتة في البخاري و مسلم ، و غير همامن طرق متعددة.

(وقال ابن عباس ﷺ وابن عمر ﷺ: الصلاة الوسطى صلاة

الصبح)، وهومذهب مالك عليه والشافعي عليه ، قال الماوردي علاني: نص الشافعي علاني أنها الصبح . و صحت الأحاديث أنها العصر، فكان هذا مذهبه لقوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي، و اضربوابقولى على عرض الحائط، قال: إنمانص على أنها الصبح ؛ لأنه لمتبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر. واحتج من قال: إن الصلاة الوسطى هي الصبح بما رواه النسائي الله عن ابن عباس عَنْ ، قال: أدلج رسول الله سَلْ شَدُم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أوبعضها "فلميصلحتى ارتفعت الشمس وهي الصلاة الوسطى". و الجواب عن ذلك بوجهين ، الأول: إن ماروي من قوله في هذا الخبر "و هي الصلاة الوسطى "يحتمل أن يكون من المدرج، وليسمن قول ابن عباس عَظِين ويحتمل أن يكون من قوله، وقد أخرجه أبونعيم إنه قال: الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وهذا صريح لايتطرق إليه من الاحتمال الوجه الثاني : إنه روي عنه أحمد علاني مسنده "قال:قاتل رسول الله الله الله الله عدواً فلم يفرغمنهم؛ حتى أخر العصر عن وقتها ، فلمار أى ذلك قال: اللهم من حبسناعن الصلاة الوسطى إملابيوتهمنا رأا وقبور همنارا، وقدتقرر في موضعه أن الاعتبار عند مخالفة الراوي روايته بماروى لابمارأى.

والثاني: إنه سمع منه كثيراً و الثالث: إنه لم يسمع منه شيئاً والثاني: إنه سمع منه كثيراً و الثالث: إنه سمع منه حديث والثاني: إنه سمع منه كثيراً و الثالث: إنه سمع منه حديث العقيقة فقط و القول الأول اختاره شعبة علي و ابن معين عليه و البردنجي عليه القطان عليه و البردنجي عليه المحتسمرة المسن عن سمرة المحتاب و لايثبت عنه حديث قال فيه: سمعتسمرة الله و الثاني ختاره ابن المديني عليه و البزار عليه و الدار قطني عليه و عبد الثالث اختاره النسائي و البزار عليه و الدار قطني عليه و عبد الحق عليه صاحب "الأحكام" ، قال علي بن المديني عليه : سماع الحسن من سمرة الشهد علي من نفى .

بابماجاءفي كراهية الصلاة بعد العصرو بعد الفجر

(منصوروهوابن زاذان)،الثقفي ثقة ثبت عابد. (أخبرنا أبو العالية)،اسمه رفيع بن مهران، ثقة من كبار التابعين. (نهي عن الصلاة بعد الفجر)، يعني: بعد صلاة الفجر. (حتى تطلع الشهس)، و في حديث أبي سعيد عند البخاري لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس. (وعن الصلاة بعد العصر. (حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن بعد صلاة العصر. (حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري و مسلم و غيرهما، قال الإمام الطحاوي المناوي و مسلم و غيرهما، قال الإمام الطحاوي التنارعن رسول الله المناوي و بعد العصر، وأيضاً قال الحافظ أبو عمر بن الصلاة بعد المبح و بعد العصر، وأيضاً قال الحافظ أبو عمر بن عبد البريث في "التمهيد": إنه متواتر، وأيضاً ادعى ابن بطال من القدماء و المناوي و السيوطي من المتأخرين التواتر، وحديث النهي عن الصلاة عند الطلوع و الغروب و الاستواء، حديث

صحيح أيضاً رواه مسلم الله الله الله الله الم الله الم الله التي نهي فيهاعن الصلاة خمسة، فأبوحنيفة عليه جعلهانوعين: النوع الأول : الأوقات الثلاثة: الطلوع، و الغروب، و الاستواء فقال: لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة، وإن صلى فيها أحد فإن كانت فريضة أو كلماهودين في ذمته و وجب كاملا بطلت، وإن كانت نافلة صحت مع كراهة التحريم، و النوع الثاني: الوقت بعد الصبح و العصر ، فقال أبو حنيفة علانيه: تجوز فيه الفرائض و الواجبات لعينها ، لا النوافل و الواجبات لغيرها ، و التفقه أن الوقت بعد الفجر و العصر في حكم المشغول بالفرض، فلم تظهر الكراهة في حق الفرض و الواجب لعينه ، فليست الكراهة لمعنى فى الوقت، و الواجب لعينه مايكون مقصوداً لنفسه، و الواجب لغيره ما يكون مقصوداً لغيره ، و في " العناية ": إن الواجب لعينه مايكون مأمور أبه منجهة الله، والواجب لغيره ما يكون واجباً فى الذمة من جهة العبد. وبالجملة: الفرق بين هذه الثلاثة وهذين الوقتين أن النهى فى الثلاثة لمعنى فى الوقت، و هو كونه منسوباً إلى الشيطان، فيظهر في حق الفرائض و النوافلوغيرهما، وفى الوقتين (١) للشغل بالفرض التقديري، وشغله بالفرض التقديري أولى من شغله بالنفل، فظهر المنع فى حق النوافل دون الفرائض الحقيقى و الواجب لعينه.

و الشافعي الميفرق بين هذه الأوقات الخمسة ، فتجوز عنده فيها الفرائض ، و ماله سبب من النوافل ، مثل تحية الوضوء ، و تحية المسجد ، و سجود التلاوة ، و الشكر ، و صلاة العيد ، و الكسوف ، و صلاة الجنازة ، و قضاء الفائتة ، فهذه كلها مستثنى قال الإمام الطحاوي عليه النبي النبي النبي المسلة عن الصلاة بعد العصر و بعد الصبح ، فإن هذين

الوقتين لمينه عن الصلاة فيهما للوقت, وإنمانهي عن الصلاة فيهما للصلاة.

عندهم من الكراهة. و تفقه الشافعية بأن ما له سبب ليس في قدرة العبدو اختياره ، فلمينه عنه . ومافى اختياره وقدرته وقع النهى عنه. وقال مالك الله التجوز الفرائض دون النوافل غيرأنه جوز فيهار كعتى الطواف. واحتج الشافعي الله المالكة ما قصلي سنة الظهر بعد العصر، و هو صريح في قضاء السنة الفائتة، فالحاضرة أولى والفريضة المقضية أولى ، ويلحق مالهسبب. و أبو حنيفة عليه يقول: إن ذلك داخل في عموم النهي. و دليل الحنفية في النهي عن ركعتي الطواف بعد الصبح و بعد العصر أثر الفاروق ﷺ: أن عمر ﷺ طاف بعد صلاة الصبح ، فركب حتى صلى الركعتين "بذي طوى "، رواه البخاري، وأثر عائشة رضى الله عنها، قال الحافظ عليه في "الفتح": رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: إذا آردتَ الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر و العصر فطف، وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس حتى تطلع، و هذا إسنادحسن، والأحاديث التى فيها استثناء ركعتى الطواف كلهاضعاف، تجد تفصيلهافى "نصب الراية"، وبالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق،

(قال شعبة عليه: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة الشياء)، المقصود من ذكر هذا أن حديث الباب من طريق قتادة عن أبي العالية موصول لا شبهة فيه للانقطاع . نعم ! سائر رواياته عن أبي العالية منقطعة ماعداهذه.

(وحديث ابن عباس عن النبي النبي الله قال: لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى الفتلفوا في شرحه ، قيل: "أنا عبارة عن كل قائل ، و قيل: أراد به نفسه ، ثم احتاجوا فيه إلى توجيه شرحه ، فإن فضله و علوه على جميع الأنبياء ثابت قطعاً ،

بابماجاءفي الصلاة بعد العصر

(عنعطاء بن سائب)،الثقفي الكوفي صدوق، اختلط في آخر عمره. (إنما صلى رسول الله والركعتين بعد العصر؛ لأنه أتاه مال)، و روى البخاري والله والل

ورواه النسائي على من طريق أبي سلمة عَلى عن أم سلمة رضى الله عنها: إن رسول الله عنها "لم أره يصليهما قبل و لا بعد"، مرة واحدة ، و في رواية له عنها "لم أره يصليهما قبل و لا بعد"، فهذه النصوص تدل على أنه على أنه على شغل عن الركعتين بعد الظهر، فقضاهما بعد العصر، وصريحة في عدم المداومة ؛ بل فعله مرة واحدة . (تم لم يعدلهما) ، و هذه الزيادة في حديث أم سلمة رضى الله عنها "ما رأيته صلاهما قبل و لا بعد " أصرح في

المقصود جداً. (حديث ابن عباس على حديث حسن)، و أخرجه ابن حبان على المالي الم ركعتين) ، و ليس هذا بمخالف لحديث ابن عباس على الذي قدمنا، فإن ذلك لا يقتضي دوام النبي الشُّكُّ على ذلك، فإن المُصحح لتبوت صلّى إنماهو الصلاة مرة واحدة . (هذا خلاف ما روي عنه)،أنه نهى عن الصلاة بعد العصر، ولا يخفى أنه لا يخالفه ؛ لأن النهى للأمة لايقتضى النهى له. (وقدروي عن زيدبن ثابت ﷺ نحوحديث ابن عباس ينه)، رواه أحمد عليه في "مسنده" عن قبيصة بن ذويب، يقول: إن عائشة رضى الله عنها أخبرت آل الزبير أن رسول الله سَلِينَ صلّى عندها ركعتين بعد العصر، فكانوا يصلانها. قال قبيصة: فقال زيد بن ثابت عَن يعفر الله لعائشة رضى الله عنها ، نحن أعلم برسول الله سَلَّكُ من عائشة رضى الله عنها إنماكان ذلك لأن أناساً من الأعراب. (فذكرقصة شغله عنها). فافهم!

(وقدرويعنعائشة رضى الله عنها في هذا الباب روايات)، يعني: مختلفة ، بعضها يدل على جواز الصلاة بعد العصر ، و بعضها يدل على عدم الجواز . (روي عنها أن النبي ها دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين) ، أخرجه البخاري في غيره ، فهذا يدل على الجواز . (وروي عنها عن أم سلمة رضى الله عنها عن النبي أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب عنها عن النبي أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس) و بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، و هذا يدل على عدم الجواز . و لأجل هذا الاختلاف في أحاديث عائشة رضى الله عنها رخح الترمذي على حديث ابن عباس على أحاديث عائشة رضى الله عنها رضى الله عنها دوى غير و احد عن النبي الله عنها بعد العصر ركعتين وحديث ابن عباس على أصدى .

و فى "مسند أحمد "من حديث عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، قال : فدخلنا على مروان و عنده نفر فيهم عبد الله بن الزبير، فذكروا الركعتين اللتين يصليهما ابن الزبير بعد العصر ، فقال له مروان : ممن أخذتهما يا ابن الزبير ! قال : أخبرني بهما أبو هريرة ﷺ عن عائشة رضى الله عنها ، فأرسل مروان إلى عائشة رضى الله عنها ما ركعتان يذكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة عنا أخبره عنكِ أن رسول الله الله كان يصليهمابعدالعصر؟فأرسلتإليهأخبرتنيأمسلمةرضىالله عنها، فأرسل إلى أم سلمة رضى الله عنها ما ركعتان زعمت عائشة رضى الله عنها أنك أخبرتها أن رسول الله سَلَّكُ كان يصليهما بعد العصر ، فقالت: يغفر الله لعائشة رضي الله عنها ، لقدوضعت أمري على غير موضعه، صلى رسول الله الله الطهر، و قدأتي بمالٍ فقعد يقسمه ؛ حتى أتاه المؤذن بالعصر ، فذكر قصة . وفى"مسندأحمد الله عنيزيدبن أبى زياد، قال: سألت عبدالله بن الحارث عن الركعتين بعد العصر، فقال: كنا عند معاوية، يصليهما، فأرسل معاوية إلى عائشة رضى الله عنها - و كنت فيهم-فسألنا، فقالت: لمأسمعه من النبي الشيد و لكن حدثتني أمسلمة رضى الله عنها ، فسألتها ، فحدثت أمسلمة رضى الله عنها [فذكرالقصة]،فأتيثمعاوية،فأخبرتهبذلك،فقالابنالزبير : أليس قد صلاهما ؟ لا أزال أصليهما ، فقال له معاوية عند الك لمخالف لا تزال تحب الخلاف ما بقيت. و بالجملة: فإنكار معاوية ﷺ ومروان على ابن الزبير ﷺ، وإنكار أمسلمة رضى الله عنها على عائشة رضى الله عنها يدل على أن تشريع العام في أدائهما، هو من اجتهاد عائشة رضى الله عنها؛ بلدلت الأحاديث

على أن عائشة رضى الله عنها لمتصب فى اجتهادها، و فى ظنها التشريع عاماً ، و من المعلوم أن الجزئيات الخاصة لا تقاوم القواعد العامة، والأحاديث في النهى بلغت التواتر. وبعد اللتيا والتىقدأصبح المدار فيهماأم سلمة رضى الله عنها، وعندها الخبر اليقين دون عائشة رضى الله عنها، وقد أنكرت أم سلمة رضى الله عنها على عائشة رضى الله عنها فى وضع حديثها فى غير محله. و محمل صلاته عند الأئمة الثلاثة أنه كان ذلك من خصائصه، قال الحافظ البدر العيني عليه : وذكر الماوردي عليه من الشافعية: أن ذلك من خصوصياته، و كذلك حكاه عن الخطابى عطلي ابن عقيل عليات وقد حقق الطحاوي عليت الخصوصية ببحث مطنب على عادته. واستدلوا بمافى البخاري، وفيه "و قال ابن عباس عني و كنت أضرب الناس مع عمر عن بن الخطاب عنه "ورواه في "شرح معانى الآثار "من طرق كثيرة و ألفاظ متفقة المعنى من ضرب عمر ﷺ، وتقريره بالضرب من يصلى ركعتين، وظاهر أن هذا لابد أن يكون على رؤوس الأشهاد، ولم ينكر عليه أحد ، فيكون اجماعاً ، وبالله التوفيق.

(إلا ما استثني من ذلك) ، و الظاهر أن المؤلف أشار إلى حديث جبير بن مطعم على أخرجه أصحاب السنن ، و سيأتي في أبواب الحج ، قال : يا بني عبد مناف! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت و صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار . و استدل به الشافعي على جواز النافلة بمكة في الأوقات الخمسة بدون كراهة . و وقع في إسناده اختلاف ، و لأجل الاختلاف لم يخرجاه . قاله ابن دقيق العيد على . و أيضاً لا يخفى أن الغرض بذلك المنع عن سد أبواب دورهم التي كانت في المطاف و حوالي البيت ، لا إجازة الصلاة في أي وقت كان ، فلا يخالف ما سبق النهي عنها ـ

 $(1 \lambda \cdot)$

فافهم!. (وقد قال به)، يعنى بماذكر من كراهة الصلاة بعد العصروبعد الصبح إلاما استثنى.

(وبه يقول الشافعي على العصر و بعد الصبح ، و بماروي بأحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر و بعد الصبح ، و بماروي في الرخصة في ذلك ، قالوا بهما . (وقد كره قوم من أهل العلم) ، في الرخصة في ذلك ، قالوا بهما . (وقد كره قوم من أهل العلم) المتلاة بمكة أيضاً بعد العصر و بعد الصبح . (وبه يقول سعفيان الثوري على ومالك بن أنس على وبعض أهل الكوفة على) ، و به يقول أبو حنيفة على و احتجوا بعموم النهي ، فاختلف الأئمة الأربعة ، فقال الإمام الشافعي على بجواز الركعتين بعد العصر ، وقال أبو حنيفة على و مالك على و أحمد على بعدم الجواز ، و العصر ، وقال أبو حنيفة على ذلك . و من الجائز أن نقول : إن ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة هو مذهب جمهور الصحابة ، وقوله : و أحمد على هذا خلاف ما في كتب الحنابلة ، فقد ذكر الموفق في المغني " : مذهب أحمد على كأبي حنيفة على ، فلعل ما عند الترمذي على واية عنه .

باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب

اختلف فيه السلف، ذهب بعض الصحابة أو التابعين رحمة الله عليهم إلى الاستحباب، وذهب الآخرون منهم إلى عدم الاستحباب. قوله: (عن كهمس بن الحسين)، وفي "التقريب "و "الخلاصة "كهمس بن الحسن "بالتكبير"، وثقه أحمد الله ابن معين الله بن عبد الله بن بريدة)، المروزي الشيقة المناه بن عبد الله بن مغفل الله بن معين الشجرة. (بين كل الذان واقامة. (صلاة)، والمراد صلاة نافلة. (كل الذانين)، يعنى: أذان وإقامة. (صلاة)، والمراد صلاة نافلة. (

 $(1\lambda1)$

لمنشاء)، يعنى: كون الصلاة بين الأذانين لمن شاء. والحديث يدل على جواز الركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاته. أقول: و من العجب ما يصنع القائلون بالاستحباب بقوله: "لمن شاء"، هذا نص صريح في عدم الاستحباب بل أعجب منه: أما يعلمون أنه تمتدكراهة النفل بعدأداء فرض العصر إلى غروب الشمس، فأين الجواز ؟ و فضلاً عن الاستحباب. فقولهم بالاستحباب من أعظم الخطأ، فتأمل و لا تغفل!. (حديث عبد الله بن مغفل على المعند الله عند الله عند الله عند الله عند الله المعند المعند الله المعند المعند الله المعند المعند الله المعند الله المعند الله المعند الله المعند الله المعند ا حديث حسن صحيح)، و أخرجه البخاري و مسلم و غيرهما. (فلم يربعضهم الصلاة قبل المغرب)، وإليه ذهب كثير من السلف، صرحبه المحقق ابن الهمام الشيفي "فتح القدير". وقد اعترف النووي في "شرح مسلم"، والحافظ عليه في "الفتح" بأن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة الله الايصلانها. وفي " بدائع الفوائد ": سئل سعيد بن المسيب الله عن الركعتين قبل المغرب، فقال مار أيت فقيه أيصليهماغير سعدبن مالك. (وقد روي عن غيرواحدمن أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يصلان قبل صلاة المغرب بين الأذان والإقامة)، وفي "بدائع الفوائد": وفي رواية عن سعيد بن المسيب عن المهاجرون لا يركعون الركعتين قبل المغرب، وكان الأنصار يركعونها. اختلف فيها الأئمة الأربعة، فلم يقلبها أبو حنيفة علات مالك علات ، وقال أحمد على الجواز فقط على وفق ماذكره ابن قدامة عليه في "المغنى"، و اختلف فيها قول الشافعي الله ، فنقل النووي الله في "شرح المهذب "استحبابها، و في "شرح مسلم "أن الأشهر عدم الاستحباب ، و بالجملة أن الأئمة الأربعة متفقة على عدم الاستحباب، وهو الصواب. واحتج من لمير الصلاة قبل المغرب بأحاديث، منها: ما أخرجه أبوداؤد الله عن طاؤس، قال: سئل ابن

واحتج من قال باست حبابه ما بأحاديث. منها: حديث عبدالله بن مغفل على حديث الباب، وهو حديث صحيح، أخرجه الشيخان. ومنها: حديث أنس بن مالك على وهو أيضاً حديث صحيح، رواه الشيخان، ومنها: حديث عبدالله بن مغفل على أخرجه محمد بن نصر في "قيام الليل" بلفظ "إن رسول الله الله المغرب ركعتين، ثمقال عندالثالثة: ركعتين، ثمقال: صمالا القبل المغرب ركعتين، ثمقال عندالثالثة: لمن شاء ". فلي سغرض الشارع من هذا الاست حباب ولذلك قال: "ما لمن شاء "، فقول عبدالله بن عمر على "مارأيت أحداً يصليه ما على عهد رسول الله الله الله المناه على المناه على من الصحابة المناه على المناه على المغرب "كل ذلك، دلالة واضحة على أنهم فهموا غرض قبل المغرب "كل ذلك، دلالة واضحة على أنهم فهموا غرض الشارع الشارع الكراكما الأمر.

(وقال أحهد عليه وإسحاق عليه: إن صلاهها فحسن)، قال ابن قدامة عليه في "المغني ": فظاهر كلام أحمد عليه أنهما جائزتان. وفي "بدائع الفوائد "عن أحمد عليه غتر كتها. وفي "الفتح "و "العمدة "قال الأثرم: قلث لأحمد عليه فتركتها. وفي "الفتح "و "العمدة "قال الأثرم: قلث لأحمد عليه : الركعيتن قبل المغرب، قال: ما فعلته إلا مرة بعد يعني: : إنه لم يصلّ قبل بلوغه الحديث ، و صلاهما مرة بعد سماعه الحديث ليتحقق العمل عليه . وهذه أدلة واضحة على أنه قائل بالجواز فقط ، ثم قول الترمذي عليه : (وهذا عندهما على قائل بالجواز فقط ، ثم قول الترمذي عليه . وهذا عندهما على

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

(۱۸۳)

الاستحباب)، وقول الحافظ عليه في "الفتح": إلى استحبابهما ذهب أحمد عليه وإسحاق عليه مرجوح في فروعه، فافهم!.

باب ما جاء في من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر

قال المصنف عليه في آخر هذا الباب: و معنى هذا الحديث عندهم لصاحب العذر ، مثل الرجل ينام أو ينساها ، فغرض المؤلف منعقد هذا البابهوالتنبيه على ماتقدم من أن النائم والنائم والنا

(وعنبسربنسعيد)،قالفي "تحفة الأحوذي": الحضرمي ثقة جليل. (عن الأعرج)، قال في "التحفة": هو عبد الرحمن بن هرمز الهاشمى المدنى ثقة ثبت. (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد ادرك الصبح)، يعني: من أدرك من صلاة الصبح ركعة بركوعها وسجودها قبل طلوع الشمس، فقد أدرك صلاة الصبح. اتفق الأئمة الأربعة على أن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، ثم غربت الشمس في خلالها، و أتم صلاته ، فقد صحت . و أما في الصبح فكذلك عن مالك عليه و الشافعي علطي وأحمد علطي خلافاً لأبى حنيفة عليي، فعنده تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس في أثنائها. والحاصل فاتفق الأربعة في العصر، واختلفوا في الفجر. والحديث بظاهره لايفرق بينهما، فإذن يصلح لأن يستدل به على أبى حنيفة عليه الغرض عندهم أنه لايجوز التأخير إلى هذا الوقت إلالمعذور كالناسي والنائم، و التأخير لغير المعذور معصية عندهم، و ألحقوا بالمعذور اجتهاداً كل من صار من أهل الوجوب في مثل هذا الوقت كصبي بلغ، و كافر أسلم، و حائض طهرت، و أنهم مأمور ون بالصلاة في مثل الوقت.

والطلوع والغروب في خلالها غير مفسد، يعنى: الذي ذهب إليه الثلاثة أنه من باب المواقيت، وأنه يدل على أن خروج الوقت غير مفسد لأصحاب العذر . وعلى كل حال حديث الباب واردعلى الحنفية، ولميجب أحد من عظمائنا بمايشفى العليل وتروي الغليل. و أجاب عنه الإمام الحافظ الطحاوي الله في " شرح الأثار "باب الرجل يدخل في صلاة الغداة فيصل منها ركعة ، بأن محمل الحديث من صار من أهل الوجوب كالمجانين إذا أفاقوا، و الصبيان إذا بلغوا، والكفار إذا أسلموا، والحيض إذا طهرن، وقد بقى عليهم من وقت الصبح مقدار ركعة فإنهم لهامدر كون. وهذا الذيذكره الطحاوي الشيه لحديث الباب في صدد الجواب، ذكره ابن القاسم الله في "المدونة "عن ابن وهب، قال: وبلغنى عن أناس من أهل العلم أنهم كانوا يقولون: إنماذلك للحائض تطهر عند غروب الشمس أو بعد الصبح، أو النائم أو المريض يفيق عند ذلك. فعلم أن الطحاوي الشيه لم يتفرد به ؛ بل سبقه إلى ذلك ابن وهب عليه و أناس آخرون . و أجاب عنه الحافظ المحدث المحقق و المدقق الشيخ محمد أنور شاه الكشميري الديوبندي الشي، يقول: والذي ظهر لى أن يقال: إن الحديث وارد فى حكم صلاة المسبوق، والاعلاقة له بالمواقيت، و"قبل طلوع الشمس، وقبل الغروب "تعبير ان عن الفجر و العصر، فالمعنى من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة مع الإمام، فقدأدرك الصلاة سواء كان ذلك فى الفجر قبل طلوع الشمسأو في العصر قبل الغروب، فلتكن الركعتان جميعاً قبل الطلوعو الغروب، فتكون الركعة الثانية بعد الإمام محسوباً مع الإمام، فيكون من أحكام المسبوق. فإذن لا إشكال في قوله: "فليصل اليهاركعةأخرى وهذافى معانى الآثار أو "فليتمصلاته" وهذا في"الصحيح"حيثأن المسبوق يصلي مافاته إلى ماأدركه.و بعدهذا الذيذهبإليه الجمهور أنه من باب المواقيت، إنه يدل على أن خروج الوقت غير مفسد لأصحاب العذر ، لابد أن يبينوا وجه التخصيص بهما أيضاً ، فالمطابقة بوجه التخصيص لا فرق بينهما على كل حال سواء كان الحديث في حكم المسبوق بالصلاة أو المسبوق بالوقت. ويدل على ماذكرناأن حديث أبي هريرة عنط قدروي في عدة أبواب من الحديث بألفاظ متقاربة. و اتفقوا فى ثلاثة مواضع منهاأنه فى حق المسبوق ، الأول: حديث أبى هريرة ﷺ عندالشيخين ولفظ البخاري الله يسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة"، والثاني : حديثه عند مسلم بلفظ" من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة"، وهذا اللفظ الثاني نص في المسبوق، والثالث: حديثه عند أبى داؤد علي "باب الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع "، و نصه "قال رسول الله الله الله المناهم إلى الصلاة و نحن سجود فاسجدوا، والا تعدوها شيئاً، و من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة "، و أريد بالركعة الركوع، وهذا أيضاً نصفى حكم المسبوق، وفي معناه حديث ابن عمر ﷺ عند النسائي ﷺ "باب من أدرك ركعة من صلاة الصبح "مرفوعاً، "من أدرك ركعة من الجمعة أوغير هافقد تمتصلاته".

فالحديث بهذه الألفاظ كلها في حكم المسبوق ، فليكن حديث البابكذلك في حقه مسوقاً لحكمه ، وبالله التوفيق •

(حديث أبي هريرة على حديث حسن صحيح) ، أخرجه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

أبواب الصلاة

141

الأئمة الستة. (وبه يقول أصحابنا الشافعي عللية وأحهد عللية و إسحاق عللية)، وبه يقول مالك عللية.

باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين

ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر الحديث، فجوزوا الجمع فى الحضر للحاجة مطلقاً.قوله: (منغير خوف و لا مطر) ،الحديث ورد بلفظ "من غير خوف و لاسفر"، و بلفظ "من غير خوف و لا مطر "، قال الحافظ عليه: لم يقع مجموعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث؛ بل المشهور من غير خوف و لاسفر. (أراد أن لا تحرج أمته), معناه: إنما فعل تلك لئلا يشق عليهم, فقصد إلى التخفيف عنهم، ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر الحديث فجوز والجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لايتخذذالكعادة، ومنقال به ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر، وحكاه الخطابي عن جماعة من أهل الحديث، وهذا مخالف لنص الكتاب والحديث ، فافهم . قوله : (وفي الباب عن ابي هريرة ﷺ)، أخرجه مسلم عن عبد الله بن شقيق، ذهب الأئمة الأربعة إلى أن الجمع بغير عذر لا يجوز . ثم الجمع بين الصلاتين أي: أداء الصلاتين، الظهر و العصر، أو المغرب و العشاء في وقت أحدهما تقديماً أو تأخيراً ، خلافية بين الأربعة ، فاتفق الثلاثة على جوازها مع اختلاف بينهم في سبب الجواز من سفر أو مطر أو مرض ، و أنكره أبو حنيفة عليه مطلقاً ، أي: تقديماً وتأخيراً ، و بعذر أو بغير عذر ، ما عدا صلاتين الظهر و العصر بعرفات جمع تقديم، و ماعدا صلاتين المغرب و العشاء بجمع [بالمزدلفة]جمع تأخير. ثم لجمع التقديم عندهم - ذكره

النووى عليه عيره - شروط: منها: أن ينوي الجمع قبل فراغه من الصلاة الأولى. ومنها: أن لايفرق بينهما ولايتطوع بينهما، و منها: الترتيب. ويشترط لجمع التأخير أن ينويه في وقت الأولى، ويكون قبل ضيق وقتها بحيث يبقى من الوقت مايسع تلك الصلاة فأكثر. وبالجملة قال أبو حنيفة عليه وأصحابه رحمة الله عليهم: لا يجوز الجمع الحقيقى وقتاً فيماعدا عرفة و المزدلفة، وجميع ماور دفى الروايات المثبتة للجمع، فيرادبه الجمع الصوري دون الحقيقي الوقتي، بأن يصلي صلاة في آخر وقتها، والأخرى في أول وقتها. وهذا فهمه أبو الشعثاء جابربن زيدتلميذابن عباسينك ،وهوراوي الحديث عن ابن عباس الكلام و هوعند مسلمفى "صحيحه"، وفيه: "قلت يا أبا الشعثاء! أظنه أخرالظهر، وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء، قال: وأنا أظن ذلك. وفي "سنن النسائي "عن ابن عباس على نفسه بلفظ" صليت مع النبى الشيئة الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً"، فهذا ابن عباس على راوي حديث الباب، قد صرح بأن ما رواهمن الجمع هو الجمع الصوري. وفي "النيل" مؤيدات للجمع الصوري، ودفع إيرادات تردعليه، وقال صاحب "تحفة الأحوذي": وهوأولى الأجوبة عندي وأقواها وأحسنها. وأجاب بعض الأعيان عن حديث الباب، وقال: ليعلم أن ماوقع في الحديث من قوله: " صلى بالمدينة "وهممن الراوي؛ لأنه روي أن ذلك كان في تبوك، وقال الراوي في بيان تلك القصة: إنه جمع من غير سفر ، لأنهم كانوانازلين،فروى الآخرون هذا الحديث بالمعنى، فهومن قول الراوي[أيفىحضر]، وعبروا عن ذلك بقوله: "بالمدينة"، وإلا كان ذلك في سفر . و لا يرد عليه ما وقع عن ابن عباس على في التعليل من دفع التحريج؛ لأن عدم التحريج يحصل في السفر

أيضاً؛ ولكن يردعليه أنه كيف صدر من الرواة الثقات مثل هذا الوهم الفاحش، وعلى مثله يرتفع الأمان و الثقة عن الرواة ؟! ثم كيف خفى ذلك على الصحابة ﴿ ؟! . و أجاب عنه النووي الله في شرح مسلم (ج: اص: ٢٤٩) بحمله بعذر المرض؛ ولكن مذهب الشافعي عليه أنه لا يجوز للمريض، وكيف و هل مرض القوم جميعاً ؟، ومن هذا قال الحافظ عليه: وفيه نظر ؛ لأنه لوكان جمعه بين الصلاتين لعارض المرض لماصلى معه إلا من له نحوذلك العذر. وقال بعض الأشياخ: إنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وبان أن وقت العصر دخل. وهذا أبطله النووي عليه ، لأنه و إن كان فيه أدنى احتمال في الظهر و العصر ، فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء. والايذهب على العاقل أن هذه التكلفات يحتاج إليها إذاكان الجمع بين الصلاتين جمعاً لهما في وقت أحدهما ، فيجب الحمل على الجمع فعلاً ؛ لأن قوله سبحانه: (ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) وقوله : ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ نصوص صريحة و هو تشريع عام ، لا يقاومها أخبار احاد تحتمل تأويلاً. ثم إنها وقائع جزئية ، و مثل هذا يجب المصير إلى قواعد الشريعة و الأصول الواضحة. وقد أجمعوا على أن تأخير الصلاة من غير عذر نسيان ، أو نوم ، و نحوهمالايجوز، وإن ذلك معصية ، و دل على ذلك روايات و آيات ، وكذلك إجماع الأئمة الأربعة أنه لا يجوز الجمع من غير عذر، و ماأولوه من الصرائح بالعذر فلا يحتمله اللفظو النص، فيجب المصير إلى ماقاله الحنفية، وهوقول فصل في الباب، فافهم!.

(وقدروي عن ابن عباس على عن النبي عن النبي عن ابن عباس على عن النبي عن ابن عباس على النبي عن المدثه بعده عن ابن عباس على بن خلف المصري من شيوخ قوله: (حدثنا أبوسلمة على يحي بن خلف البصري) من شيوخ

الترمذي علطتي وأبى داؤد علطتي ومسلم علطية وابن ماجة علطي صدوق. (من جمع بين الصلاتين من غير عذر) ، من سفر ، أو مطر ، أو مرض.(**فقدأتى باباً من أبواب الكبائر)**،احتج به الحنفية على منع الجمع؛ لكن لا يقوم به الحجة على القائلين بجواز الجمع؛ لأنهم تأوّلوا الجمع بالعذر . قال الشافعي عليه السفر عذر . (حنش هذاهو)، حسين بن قيس و هو ضعيف . (ضعفه أحمد عليه وغيره), قال الذهبي الله في "الميزان "في ترجمته: قال أحمد علطية: متروك، وقال أبوزرعة علطي وابن معين علية: ضعيف، و قال البخاري اللياية: لا يكتب حديثه ، وقال النسائى اللية: ليسبثقة ، وقال مرة:متروك، وقال السعدي الله الماديثه منكرة جداً، وقال الدارقطنى عليه متروك، وعدالذهبى عليه حديثه من جمع بين الصلاتين من منكراته. (والعمل على هذا عند أهل العلم)، أبو حنيفة عليه وأصحابه رحمة الله عليهم. (أن لا يجمع بين **الصلاتين إلا في السفراوبعرفة)** قال الحافظ البدر العيني عظيه: قال العياض عظيه : الجمع بين الصلوات المشتركة في الأوقات، تكون تارة سنة، وتارة رخصة، فالسنة الجمع بعرفة و المزدلفة، وأماالرخصة فالجمع في السفر والمرض والمطر.

(ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد الشيو إسحاق الشياء)، اختلفوا في المريض، هليجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالمسافر لما فيه من الرفق به أو لا ؟ فجوزه أحمد الشيو إسحاق الشياء و اختاره بعض الشافعية - الخطابي الشيو المتولي الشيو الرؤياني القاضي حسين - وجوزه مالك الشيب شرطه ، و قال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر . (وبه يقول الشافعي الشياف المنافعي المنافع المنافع

في المغرب و العشاء ، ويرده لفظ الحديث "من غير خوف و لا مطر ". (ولم يرالشافعي على للمريض أن يجمع بين الصلاتين) ، وهذا هو المشهور عن الشافعي على و أصحابه رحمة الله عليهم ، وهذا صحيح ، فإنه لم يكن مريضاً ، وإن سلِّم أنه كان مريضاً ، وأنه جمع لأجل المرض ، فهل من اقتدى به كانوا كلهم مرضى ؟ فهذا الاحتمال لا مساغ له في المقام ، ومن خصه بالسفر كمالك على وعض الشافعية ، يرده ما عن ابن عباس تنا عند مسلم على . " و بالمدينة من غير خوف و لا سفر " و كل ما قيل في تأويله ، وحمله بالجمع الوقتي فمردود ، لا يخلو عن التكلف ، اعترف به الحافظ بالمتح " فافهم!.

بابماجاءفيبدءالأذان

"الأذان"في اللغة: الإعلام، قال الله سبحانه: ﴿واذان من الله و سوله ﴾. و في الشريعة إعلام مخصوص بألفاظ مخصوصة ، في أوقات مخصوصة ، ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت ، و الدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام . و في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول . قال الحافظ على في "الفتح": وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ، فذكر تلك الأحاديث ، ثمقال : والحق أنه لايصح شيء من هذه الأحاديث ، وقد جزم ابن المنذر بأنه سلك كان يصلي بغير أذان منذ فرضت جزم ابن المنذر بأنه سلك كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة ، وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر اله بن البند الله بن عمر الله بن الله بن عمر الله بن عمر الله بن اله اله بن اله

شيوخ الترمذي والبخاري ومسلم وغيرهم، وثقه النسائي الشيه. (حدثنا أبى)، و هويحى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، قال في"الخلاصة وهامشها": وثقه ابن معين عليه الدار قطني عظية والنسائى عظية وأبودا قدعظية. (عن محمدبن إبراهيم التيمى)، أبوعبد الله ثقة. (عن محمد بن عبد الله بن زيد)، بن عبد ربه الأنصاري ﷺ المدنى ثقة . (عن أبيه) ، هو عبد الله بن زيد الأنصاري صحابي جليل ﷺ أري الأذان. (إن هذه لرؤيا حق)، يعنى: ثابتة صحيحة صادقة ، (فإنهائدى) ، في "النهاية "أرفع و أعلى صوتاً، وفي "القاموس": أندى من حسن صوته، والأحسن أن يراد بأندى ههنا أحسن و أعذب، و إلا لكان في ذكر قوله: "أمد" بعده تكرار. وعلى هذا ففي الحديث دليل على اتخاذ المؤذن حسن الصوت. (**وامد صوتا منك**)، يعنى : أرفع و أعلى صوتاً منك، و فيه دليل على اتخاذ المؤذن رفيع الصوت. (وليناد)، إزاره)، دلهذا اللفظ على أنه خرج عمر في إنسمع الأذان في الحال، وليس وقعت المشاورة، وعقبها وقع العزم على نداء "الصلاة جامعة "ثمأرى عمر الأذان في المنام ، فنسى أو تأخر لأمر عن أن يقصدعلى رسول الله سَلِينَ مُ أرى عبد الله بن زيد عَن ، فقص على يخبر بها في هذا المجلس استحياء ؛ حيث سبقه عبد الله بن زيد الله الله والله والماسم الأذان و هو في بيته خرج فللهالحمد، ثمقال له: مامنعك أن تخبر ناقبل هذا ؟قال: سبقني عبدالله بن زيد ﷺ، يقص رؤياه عليك، فاستحييت من إظهار

رؤياي في ذلك المجلس. وللحافظ الشيه في هذا المقام كلام غير هذا.

(فقال رسول الله و : فلله الحمد) ، حيث أظهر الحق ظهوراً و ازداد في البيان نوراً . (وفي الباب عن ابن عمرين) ، أخرجه الترمذي في هذا الباب . قوله : (حديث عبد الله بن زيدين أخرجه الترمذي و الله الكبير " عليه الكبير " عليه التا محمد بن إسماعيل و عنه ذا الحديث ، فقال : هو عندي صحيح . و إن الترمذي و هذا الحديث من طريق محمد بن إسحاق و عنه عن محمد بن إبراهيم التيمي و لكنه صرح بالتحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي عند أبي داؤد و ابن ماجة و أحمد و أحمد الله و غيرهم ، فانزاحت شبهة التدليس .

(وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن اسحاق اتم من هذا الحديث و أطول، و ذكر فيه قصة الأذان مثنى مثنى مثنى و الإقامة مرة مرة) أخرجه أبوداؤد علي من طريق يعقوب بن إبراهيم . (حدثنا ابوبكر) ، قال في "التقريب":أبو بكر ثقة . (حدثنا الحجاج بن محمد) ، الأعور أبو محمد ثقة ثبت . (قال ابن جريج علي) ، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج تقة فقيه فاضل جليل . (كان المسلمون حين قدموا المدينة) ، يعني : عن مكة في الهجرة ، (فيتحينون الصلاة) ، يعني : يعني : من مكة في الهجرة ، (فيتحينون الصلاة) ، يعني : يعني : النهاية ":الناقوس ، خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها ، و النهاية ":الناقوس ، خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها ، و النصارى يعلمون بهاأ وقات صلواتهم . (وقال بعضهم: اتخذوا قبنة فيه ، و المراد أنه ينفخ فيه ، في جتمعون عند سماع صوته ، و هو من شعار اليهود . (أولات بعثون فيه ، في جتمعون عند سماع صوته ، و هو من شعار اليهود . (أولات بعثون فيه ،

رجلاً)، يعنى: أتقولون بموافقة اليهودو النصارى، والتبعثون. (ينادي بالصلاة)، قال عياض الله الله الله إعلام، ليس على صفة الأذان الشرعى؛ بل إخبار بحضور وقتها، قال النووي عليه: هذا الذي قاله محتمل أو متعين. (يا بلال! قم فناد بالصلاة)، قال عياض عليه المراد الإعلام المحض بحضور وقتها الاخصوص الأذان المشروع، فتحقق أن اللفظ الذي ينادي به بلال على المسلاة. قوله:"الصلاة جامعة"فكان ذلك قبل تشريع الأذان المعروف، و هذا اختاره الشهاب. وحديث عبدالله بن زيد ﷺ عند الترمذي، و حديث عبد الله بن عمر ﷺ عند البخاري ، كلاهما يدل على أنه جرى العمل بالأذان قبل أن يخبر عمر على انه أخبر به بعد ما سمع الأذان، و إن مبدأ تشريعه و إن كان بالرؤيا، ثم توكيده باجتهاده و ذوقه بقوله: إنها لرؤياحق، و بقوله: "فلله الحمد"، فذلك أثبت "فقم مع بلال ﷺ فألقها عليه"، فكان العمل بأمر النبى المتلوفي الصحابي، ثمتلاه الوحى المتلوفي التنزيل بتصديقه،قال الله سبحانه: ﴿واذاناديتم إلى الصلاة ﴾، وقوله: ﴿و اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ﴾، و كلتا الآيتين مدنية ، و كلتا الآيتين دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب، وهكذا شأن القرآن لايخلوعن مهمات الأمور وشعائر الدين نصاً، أو إشارةً، أو دلالةً. (أخرجه البخاري الشير مسلم الشير فيرهما، وقد قال ابن مندة في حديث ابن عمر ﷺ: إنه مجمع على صحته ، فلا يتوجه عليه طعن القاضي أبي بكر في صحته ، و لا يرد تعجبه على أبي عيسى ـ فتأمل ولاتغفل!.

باب ما جاء في الترجيع في الأذان

"الترجيع" ههنا إعادة الشهادتين مرتين بصوت عال بعد النطق بهما بصوت منخفض. وقد اختلف فيه الأئمة ، فقال به مالك علاثة والشافعي علاثة، وقال أبوحنيفة علاثة وأحمد علاثة بعدمه، روى الأثرم و الخرقي عن أحمد الشيد: إنه لا يرجع . و اختاره الحنابلة، نصعليه ابن الجوزي الله في التحقيق. قال الموفق في"المغنى": وهذا من الاختلاف المباح. (قال: أخبرنى أبى و جدي جميعاً عن أبى محذورة الله أما أبوه فهو عبد العزيزبن عبدالملك بن أبي محذورة عَنْكُ، قال الحافظ عليه في "التقريب": مقبول ، و أما جده فهو عبد الملك بن أبي محذورة . قال في " التقريب":مقبول، وقال في "الخلاصة": وثقه ابن حبان عليه التقريب أَلِقَى عليه الأذان حرفاً حرفاً)، يعني: لقنه الأذان كلمة كلمةً. (قال بشر) ، هو ابن معاد شيخ الترمذي . (فقلت له) ، يعنى : لإبراهيم. (فوصف الأذان بالترجيع)، كذاروى الترمذي التهدا الحديث مختصراً. و رواه أبوداؤد عطية و النسائى عطية مطولاً. (حديث أبىمحذورة على حديث صحيح، وقدروي من غيروجه)، يعنى:منغيرطريقواحد،قيل:منطرقعديدةرواهمسلم أبوداؤد عظية والنسائي عظية وغيرهم. (وعليه العمل بمكة، وهو قول الشمافعي عليه)، وهو قول مالك عليه ، قال النووي عليه في " شرح مسلم "في هذا الحديث: حجة بينة و دلالة واضحة لمذهب مالك عطية والشافعي عطية وجمهور العلماء أن الترجيع فى الأذان ثابت مشروع، وهو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت، و قال أبو حنيفة عليه و الكوفيون: لا يشرع الترجيع عملاً بحديث عبد الله بن زيد الله عن زيد الله عن الله عن الله عن الله عن الم

فإنه ليسفيه ترجيع. واحتج الجمهور على مشروعية الترجيع و ثبوته بروايات أبى محذورة ﷺ، و هي نصوص صريحة فيه، فمنها:هذان حديثان ذكرهما الترمذي الشيفي هذا الباب، ومنها: مارواه مسلم الله الله الله المسلم الله الله المارواه أبوداؤدفي "سننه"عنه، ومنها: مارواه النسائي وأبوداؤد وابن ماجةعنه. و أجاب عن هذه الروايات من لم يقل بالترجيع بأجوبة ، منها: ما قال الطحاوي عليه: إنه يحتمل أن يكون أبو محذورة عَن له يمد بذلك صوته على ماأرادالنبي السيائية منه، فقال له: إرجع وامددعن صوتك. ومنها: ماقال المرغيناني الله في "الهداية": وكان ما رواه تعليماً، فظنه ترجيعاً. ومنها: ماقال ابن الجوزي الله في "التحقيق": إن أبا محذورة عن كان كافراً ، فلما أسلم و لقنه النبى الشيائة الأذان، أعاد عليه الشهادة لتثبت عنده و يحفظها، و حاصله: أنه كان حديث عهد بالإسلام ، فأعاد عليه الشهادتين ليرسخ التوحيد في قلبه ، فظنه سنة عامة في الأذان . قال جمال الزيلعي الله وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة المعنى ويردهالفظ أبى داؤد عليه: "قلت": يارسول الله علِّمني سنة الأذان، وفيه "ثم تقول:أشهدأن لاإله إلاالله أشهدأن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك، ثمترفع صوتك بها"، فجعله من سنة الأذان، و هو كذلك فى "صحيح ابن حبان "و "مسند أحمد ". و أحسن الأجوبة ما أفاده ابنقدامة علي المغنى "ويحتمل أن النبى المائم أمرأبا محذورة عن بذكر الشهادتين سراً ليحصل له الإخلاص بها، فإن الإخلاص في الإسرار بهما أبلغ من قولهما إعلاناً للإعلام، وخص أبامحذورة ﷺ بذلك؛ لأنه لميكن مقِرًّا بهماحينئذ، ودليل هذا الاحتمال أن النبى الشيئة لم يأمر به بلالا يَنْ ولا غيره ممن كان مسلماً ثابت الإسلام، وأيضاً فليس فيه الأمر بالترجيع حين جعله مؤذنا ؛ بل كان ذلك حين يلقي كلمات الأذان ، فلعل أبا محذورة التقاه تذكاراً لتلك البركة التي حصلت له بذلك ، و التذاذا بإعادتها ، فجرى سنة في أذانه ، و في أذان ولده بعده ، و هكذا شاعت فيما شاعت من البلاد ، فلا يبعد أن يكون وجه التعامل به هذا .

واستدل أبوحنيفة علاية وأحمد علاية بأذان بلال عَنافي والميكن فيه الترجيع، وهو مؤذن رسول الله سلط التعاق أهل الإسلام سفراً و حضراً إلى أن توفي رسول الله سَلَاكُمُ ، و مؤذن أبى بكرن الصديق إلى أن توفي من غير ترجيع، وأنه المتأخر إذا أقره النبى اللهالة حين رجع إلى المدينة بعد مالقن أبامحذورة ﷺ الأذان بمكة. و استدل بحديث عبد الله بن زيد ﷺ، و حديث عبد الله بن زيد ﷺ مخرجه فى "سنن أبى داؤد" و "ابن ماجه" من طريق محمد بن إسحاق التيمي، ورواه ابن حبان المسلم ابن خزيمة السيدة السيدة المحمد بنيحى الذهبى:ليسفى أخبار عبدالله بن زيد على فضل الأذان خبر أصحمنهذا،وصححهالبخاري اللي المعلى "العلل "للترمذي.و رواهابن الجارود علطتي في "المنتقى"، وكذلك رواه أحمد علطتي في " مسنده "و زاد في آخره "ثم أمر بالتأذين و كان بلال يَ الله علان يؤذن بذلك"، [انظرالزيلعي].وبالجملة:فحديث عبدالله بنزيد ﷺ بجميع طرقه ليسفيه الترجيع، وفيه حديث عبد الله بن عمر الله عمر عندأبى داؤد علطي وابن حبان عليه وابن خزيمة علي إنماكان الأذان ' على عهد رسول الله سَلِينَ مرتين مرتين، و الإقامة مرة مرة "قال ابن الجوزي اللهي السناده صحيح، قاله ابن الهمام. وأعلى إسناد لحديث عبد الله بن زيد ﷺ ما استدل به لأبي حنيفة علي، هو ما رواه ابن أبي شيبة عليه في "مصنفه"، فقال: حدثنا وكيع نا

الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد الشيئة أن عبد الله بن زيد الأنصاري عَنَكُ جاء إلى النبى الشينة، فقال: يارسول الله، رأيت في المنام كان رجلاً قام وعليه بردان أخضران، فقام على حائط، فأذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى إلى آخره ، قال الحافظ ابن دقيق العيد الله في " الإمام ": وهذا رجال الصحيح، قاله الزيلعي الله ، وقال ابن حزم عليه في "المحلى": هذا إسناد في غاية الصحة ، [انظر الزيلعي مع حاشيته.]قال الحافظ ابن الجوزي الله في "التحقيق "على ما نقله الزيلعي الله عبد الله بن زيد الله التأذين و ليس فيه الترجيع ، فدل على أن الترجيع غير مسنون . و في موضع آخر: وأيضاً فأذان أبى محذورة ﷺ عليه أهل مكة ، و ما ذهبناإليه عمل أهل المدينة، والعمل على المتأخر من الأمور. و استدل بأذان الملك النازل من السماء و هو خالٍ عن الترجيع. و أجاد و أفاد صاحب "الهداية"، فقال في الأذان: كما أذن الملك النازل من السماء ، ومراده أنه ليس فيه الترجيع . و الحق الحقيق عند أهل التحقيق: أنه لابد من القول بثبوت الترجيع، و ثبوته في أذان أبي محذورة يَنْ وعدمه ، وهو في أذان بلال يَنْ أذان عبداللهبنزيدﷺ، و في أذان الملك النازل من السماء، و إن كل فريقاختاروامااختاروابوجوهالترجيح، فقال النووي اللهيفي في المجموع": وهوأي حديث أبى محذورة على المجموع على حديث عبد اللهبنزيد على الله المعادية الله الله الثاني أن فيه زيادة، و زيادة الثقة مقبولة، والثالث: أن النبي الشيئة لقنه إياه، والرابع: عملأهلالحرمين بالترجيع.

و يقول الحنفية و الحنابلة: عدم الترجيع مقدم على الترجيع لوجوه، الأول: إن حديث عبد الله صلى التأذين، و

(حدثناعفان)، وهوابن مسلم. (علمه الأذان تسع عشرة كلمة)، يعنى: مع الترجيع، و الحديث نص في الترجيع في الأذان.(والإقامة),أيعلمه الإقامة.(سبع عشرة كلمة), لأنه لا ترجيع فيها بالاتفاق ، ثم كلمات الأذان تسع عشرة كلمة عند الشافعي التعاليع التكبير في أوله ، و ترجيع الشهادتين ، و سبع عشرة كلمة عند مالك عليه بالترجيع من غير تربيع ، قال الموفقفي"المغنى":إن مالكا التنايات قال: التكبير في أوله مرتان حسب، فيكون الأذان عنده سبع عشرة كلمة، وعند الشافعي الله تسع عشرة كلمة ، و خمس عشرة كلمة عند أبى حنيفة عليه و أحمد الخية على ما هو المختار عند الحنابلة على رواية الخرقى الأثرم الله . (وهذا حديث حسن صحيح)، و أخرجه أحمد علايتي وأبوداؤد علايتي والنسائى علايتي وابن ماجه علايتي و الدار مي عليه . (وقدروي عن أبي محذورة كان عن الإقامة)أخرجه الدار قطني الشيد.

بابماجاءفي إفراد الإقامة

قال أبو النعمان علي: لا يخفى على الحاذق أن أحاديث إفراد

الإقامة صحيحة ثابتة محكمة ليست بمنسوخة، و لا بمؤولة، نعم! قد ثبت أحاديث تثنية الإقامة أيضاً ، و هي أيضا محكمة ليست بمنسوخة و لامؤولة ، و الإفراد و التثنية كلاهما جائزان. قال ابن عبد البرعظية: ذهب أحمد عليته وإسحاق عليته وداؤد عليه وابن حبان الله النالك من الاختلاف المباح ، وإنما يبقى الاختلاف فى الأولوية ، فلا بد من القول بثبوت إيتار الإقامة و تثنيتها . (قال: أمربلال على البناء) ، هكذا وقع في معظم الروايات على البناء للمفعول،أفاده الحافظ الشيفي"الفتح".وفي رواية روحبن عطاء عن خالد عن أبى قلابة عن أنس ﷺ ، و فيها " فأمر بلالاً ﷺ " بالنصب،قال الحافظ عليه: وهوبين في سياقه، قال: وأصرح من ذلك رواية النسائى اللي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ "إن النبى الشائة أمر بلالاً". وقال في "التلخيص": ورواه النسائى عليه وابن حبان عليه والحاكم عليه والفظهم"إن رسول الله وَ اللَّهُ اللَّاللَّ الأحاديث يفسر بعضها بعضاً. و بهذا ظهر بطلان قول البدر العيني الله في "شرح الكنز": لاحجة لهم فيه ؛ لأنه لم يذكر الآمر، فيتحمل أن يكون النبى الشيئة أو غيره. (أن يشفع الأذان)، يعنى: يأتي بألفاظه مثنى مثنى و مرتين مرتين، و ذلك يقتضى أن تستوي جميع ألفاظه؛ لكن لم يختلف في كلمة التوحيد التي في آخره مفردة، فيحمل قوله: "مثنى مثنى "على ماسواها. (ويوتر الإقامة)، يعنى: يأتى بألفاظها مرة مرة. (وفي الباب عن ابن عمرين)،أخرجه أحمد علاتي وأبودا ودعلتي والنسائى علاتي بلفظ "إنما كان الأذان على عهد رسول الله الله الله المائد مرتين، و الإقامة مرة مرة غير أنه يقول: قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة "، و إسناده صحيح . (حديث أنس ﷺ حديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة. (وبه يقول مالك عليه والشافعي عليه وأحمد عليه و إسحاق الله أن مالكا الله عشر كلمات إن الإقامة عشر كلمات بتوحيد "قد قامت الصلاة"، وأما الشافعي عطية وأحمد عطية و إسحاق اللهم فعندهم إحدى عشرة كلمة ، فإنهم يقولون بتثنية "قد قامت الصلاة ". فكلمات الإقامة سبع عشرة عند أبى حنيفة عليه بزيادة تثنيته الإقامة ، وعشرة عند مالك الشيادة تثنيته الإقامة ، وعشرة عند مالك الصلاة"، وإحدى عشرة عند الشافعي علاية وأحمد علاية وإسحاق علاية . واستدلوا بحديث ابن عمر عَن الذي أشار إليه الترمذي علي الله ال أمامالك علية فاستدل بحديث أنس ينة المذكور في الباب. واحتج الأئمة الثلاثة في إفراد ألفاظ الإقامة بحديث الباب من حديث أنسبن مالك يَنك، والشافعية مضطرون إلى التأويل في إيتار ألفاظها، فإن التكبير مثنى مثنى عندهم، فأجابوا بأن التثنية في تكبير الإقامة بالنسبة إلى الأذان إفراد، قاله الحافظ الله المالية في"الفتح"، ولفظ النووي عليه في "شرح المهذب": فالجواب أنه وتربالنسبة إلى تكبير الأذان، فإن التكبير في أول الأذان أربع كلمات؛ لأن السنة في تكبيرات الأذان الأربع أن يأتي بها في نفسين كل تكبير تين في نفس، وفي الإقامة يأتي بالتكبير تين فى نفس ، فصارت وتراً بهذا الاعتبار . و فى " البدائع " : كل تكبيرتين بصوت واحد عندنا ، فكأنهما كلمة واحدة ، فيأتى بهما مرتين، ويسمى هذا حدراً فى الإقامة. وبه أجاب المحقق ابن الهمام اللهي بأن الغرض إيتار صوتها بأن يحدر بها، وقال: ويجب الحمل على هذا المعنى ليوافق ما رويناه من النص الغير المحتمل. كيف! وقد قال الطحاوي علانية: تواترت الأثار عن بلال الله كان يثنى الإقامة؛ حتى مات. وقال الأستاذ النقادفي "فتح الملهم":والأظهرماقالشارح"النقاية":إن الأمربإيتار الإقامة

من باب الاختصار في بعض الأحوال تعليماً للجواز . و أماماقال الإمام الشافعي عليه إمام المسلمين من تعامل أهل مكة بإفراد الإقامة في عصره ، فلا يصغى إليه أدنى العاقل ، و فضلاً عن الفاضل، فإن أباحنيفة علانية وأصحابه علاني وسفيان الثوري علاني لم يكونوافى عمية وظلمة من أمر الحرمين، ومن تعامل أهلهمافى عصرهم؛بليكاديكونذلكممتنعا؛لأنوفودجميع أهل الأرض يردون مكة كلسنة، فماكان ليخفى ذلك أصلاً على الناس، وأبو حنيفة علية نفسه حج خمساً و خمسين حجة ، و أقام بمكة سنين عديدة في آخر عهد الأموية ، فهل يخفي على مثله تعامل أهل الحرمين؛ فمن المحال عادة أن تعامل أهل مكة على الإفراد في الإقامة ويخفى على أبى حنيفة عليه الله الإمام الإمام الشافعي على الإفراد حجة ما لم يثبت أن هذا التعامل متوارث من عهد رسول الله سَلِيكَ إلى عهد الشافعي الله ومن المعلوم أن الشافعية لم يروا العمل على تشدد إمامهم في هذا الباب، فإن كلمات الشافعي الشينة تدل على أنه لايرى العمل بالأذان منغيرترجيع ولابتثنية الإقامة، ولميوافقه أتباعه على ذلك.

باب ما جاء في أنّ الإقامة مثنى مثنى

(حدثنا أبو سعيد الأشج)، عبد الله بن سعيد بن حصين الكوفي ثقة، قاله الحافظ في "التقريب"، قلت: روى عنه الأئمة الستة. (نا عقبة بن خالد)، أبو سعيد الكوفي المجد صدوق صاحب حديث. (عن ابن أبي ليلى)، هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه، حدث عن الشعبي عليه و عطاء عليه و نافع عليه و عمرو بن مرة عليه و طائفة، وحدث عنه شعبة عليه و السفيانان

رحمة الله عليهما و زائدة عليه و وكيع عليه و خلائق عليه ، قاله الحافظ الذهبي الله في "تذكرة الحفاظ"، قال: وحديثه في وزن الحسن، والايرتقى إلى الصحة؛ لأنه ليسبالمتقن عندهم. (عن عمروبن مُرّة بن عبد الله)، المرادي الكوفى الأعمى ثقة عابد، و هو من رجال الكتب الستة . (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى)، الأنصاري المدنى ثم الكوفى ثقة ، كذا فى "التقريب"، و فى "الخلاصة": أدرك مئة وعشرين من الصحابة الأنصاريين. (شفعاً شفعاً)، يعني: مرتين مرتين. (في الأذان و الإقامة)، استدلبه من قال بتثنية الإقامة . (حديث عبد الله بنزيد ، رواه وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام) ، أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، فقال: حدثناوكيع ثناا لأعمش عن عمروبن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: ثنا أصحاب محمد رسي أن عبدالله بن زيد الأنصاري أن جاء إلى النبي الشي ما فقال: يارسول الله! رأيت في المنام كأنَّ رجلاً قام وعليه بردان أخضران ، فقام على حائط ، فأذن مثنى مثنى ، و أقام مثنى مثنى ، و أخرجه البيهقي الله "سننه"عن وكيع، وبه قال الإمام في "الأم"، وهذا رجال الصحيح، و هو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة، وإن جهالة أسمائهم لاتضر، قاله جمال الزيلعي الله فى "نصب الراية". (وقال شعبة عن عمروبن مرة عن عبد الرحمن بن أبى ليلى: قال: حدثنا أصحاب رسول الله ﷺ . وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى)، يعني: المذكور في الباب. (عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد) ، قال البيهقى الله في "كتاب المعرفة": حديث عبد الرحمن بن أبى ليلى قد اختلف عليه فيه ، فروي عنه عن عبد الله بن زيد ، و روى

عنه عن معاذ، و روى عنه، قال: ثنا أصحاب محمد سَلِيْكَ، قال ابن

خزيمة المعدالرحمن بن أبى ليلى لميسمع من معاد الله والامن عبدالله بن زيد المنطق وقال محمد بن إسحاق الله بن زيد الله عنهما و لامن بلال ﷺ، فتبت انقطاع حديثه . و أجاب عنه الزيلعي الله في "نصب الراية"، وقال المنذري اللهية في تلخيص السنن": قول ابن أبى ليلى: حدثنا أصحابنا، إن أراد الصحابة، فهوقد سمع جماعة من الصحابة ، فيكون الحديث مسنداً و إلا فهو مرسل ؛ بل أرادبه الصحابة، صرحبذ الكابن أبي شيبة عطية في "مصنفه"، و قد سبق آنفاً. و قال الحافظ أبو عمر عليه في "الاستيعاب" في ترجمة عبد الله بنزيد هذا: روى عنه سعيد بن المسيب و عبد الرحمن بن أبي ليلي، وابنه محمد بن عبد الله بن زيد الله وعلى هذا فلا يبقى إذن ريب فى صحة السماع، فأين الانقطاع؟ و لو فرضناأنه روى عن عبدالله بنزيد الله بواسطة أحدمن الصحابة، فيكون مرسلاً من الصحابة، وهوفى حكم المسند مقبول اتفاقاً. ومحمدبن عبد الرحمن، وإن كان بعض أهل الحديث ضعفه، فمتابعة الأعمش إياه عن عمر وبن مرة ومتابعة شعبة ، ذكر ذلك الترمذي الله ممايصحح خبره، فلايبقى علة فى الحديث أصلاً و رأساً. قال الحافظ عليه: وحديث أبي محذورة عَن ثنية الإقامة مشهور عند النسائي الله وغيره. قلت: وحديث أبى محذورة ﷺ حديث صحيح ، ساقه الحازمي ﷺ في "الناسخ و المنسوخ"، وذكر فيه الإقامة مرتين مرتين، وقال: هذا حديث حسن على شرط أبى داؤد علالية والترمذي علالية والنسائي علالية "علمه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة ". وهو حديث صححه الترمذي علية وغيره فماقال البيهقي علية وفي صحة التثنية فى كلمات الإقامة سوى التكبير و كلمتى الإقامة ، نظر ،

ففى اختلاف الروايات مايوهمأن يكون الأمر بالتثنية عادإلى كلمتى الإقامة.أقول:ففى نظره نظر، ورده المارديني الليه في " الجوهر النقى "بأنه يدل على بطلان هذا التأويل، عد كلمات الإقامة سبع عشرة كلمة، وأيضاً روح بن عبادة في روايته عن ابن جريج، عدالكلمات كلهامثناة، وروى البيهقى الله في سننه الكبير "منحديث ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، و أبو عوانة في "صحيحه" من حديث الشعبي عنه ، ولفظه: "أذن مثنى مثنى وأقام مثنى "، و حديث أبى محذورة أين عند الترمذي على صحيحاً "علمه الأذان مثنى مثنى و الإقامة مثنى مثنى "، وحديث أبى جحيفة بأن بلالا عَنْكُ "كان يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى. فأبو حنيفة علي أخذ بإذان بلال على وإقامة أبي محذورة عنى و الأجود ما أفاده المرغيناني الله من أصحابنا، قال في "الهداية": فقال في الأذان كما أذن الملك النازل من السماء ، و قال في الإقامة هكذا فعل الملك النازل من السماء ، وهذا ألطف وأبلغ.

باب ما جاء في الترسل في الأذان

والسنة المتوارثة في الأذان الترسلوفي الإقامة الحدر؛ حتى يكره الأذان بترك الترسلو الإقامة بترك الحدر، وذلك لأن الأذان إعلام الغائبين، والتثبت فيه أبلغ في الإعلام، والإقامة إعلام الحاضرين، فلا حاجة إلى التثبت فيها. (حدثنا المعلى بن أسد)، العمي البصري أخو بهز ثقة ثبت، لم يخطئ إلا في حديث واحد، قاله الحافظ عليه في "التقريب". (ثناعبد المنعم)، بن نعيم الأسواري. (وهوصاحب السقاء)، ولعله كان يسقي

الناس الماء، قال الحافظ عليه في "التقريب": متروك. (حدثنا يحى بن مسلم)، البصري، قال الحافظ عليه عليه مجهول. (إذا أذنت فترسل فى أذانك) ، يعنى: تأنَّ والاتعجل ، السنة في الأذان قطع الكلمات بعضها عن بعض، و التأني في التلفظ بها . (وإذا أقمت **فأحدر)** ، وعجّل في التلفظ بكلمات الإقامة ، و حدد الفقهاء الترسل في الأذان ، بأن يفصل بين كل كلمتين ، أي يسكت و يقطع نفسه، ولكن جعلوا التكبيرتين من الأربع بمنزلة كلمة، فيستحب نطقها في نفس و حدر، والحدر في الإقامة بأن لا يفصل. (والمعتصرإذادخل لقضاء حاجة)، وهوالذي يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها. اتفق الفقهاء من سائر المذاهب على أن يتوقف بين الأذان و الإقامة ما عدا المغرب، وقالوا: ينبغى للمؤذن مراعات الجماعة، فإن رأهم اجتمعوا أقام و إلا انتظرهم، و أما قدر هذا التوقف فهو غير منضبط، و من ههنا عبر عنه بعبارات مختلفة. (وهو إسناد مجهول)، فإن فيه يحي بن مسلم البصري و هو مجهول، و عبد المنعم هذا ضعفه الدارقطني علالي ، وقال أبو حاتم عليلي : منكر الحديث جداً، ورواه الحاكم من طريق عمر وبن فائد عن يحي بن مسلم، و هو طريق آخر، لم يقف عليه الترمذي الشيه، و لذا قال: لا نعرفه إلامن هذا الوجه، وعمروبن فائد متروك. والحديث ورد مرفوعاًمن حديث جابر من طرق ضعيفة ، و من حديث أبى هريرة يَنْكُ عند البيهقي علالي، و من حديث على يَنْكُ عند الطبراني علاليه و الدارقطني الشي، وروي موقوفاً عن عمر عند الدار قطنى الشيد، و الأسانيد كلهاضعيفة، لكن التعامل المتوارث بموجبها معلوم، و كفى بذلك دليلاً.

بابماجاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان

(عنعون بن أبى جحيفة)، ثقة . (عن ابيه)، هو أبوجحيفة وهببن عبدالله. (رايت بلالاً يؤذن ويدور)، وكذلك في "سنن ابن ماجة ": فأذَّن فاستدار في أذانه ، ويخالفه لفظ أبي داؤد عظية: لَوِّي عنقه يميناً و شمالاً و لم يستدر . و أنكر البيهقى عليه ثبوت الاستدارة في حديث صحيح، ورده الحافظ ابن دقيق العيد عليه فى"الإمام"،انظر"نصب الراية"، وكذا رده الحافظ علاء الدين المارديني الجوهر النقى ". (ويتبع فاهههنا وههنا)، إنهإذا أذن في الميذنة يخرج فاه يميناً وشمالاً ، و لا يحول الصدر عن القبلة، ويلتفت يميناً وشمالاً بالصلاة و الفلاح، ويستدير في صومعته. قال النووي علاية في "شرح مسلم": فيه يسن للمؤذن الالتفات في الحيعلتين يميناً وشمالاً برأسه وعنقه ، وقال أصحابنا عليه: ولا يحول قدميه وصدره عن القبلة ، وإنما يلوي رأسه وعنقه وكذلك مذهب أحمد علطتي ولايلتفت عند مالك علطتي إلاأنيريدالإسماع. (وإصبعاه في أذنه)، يعنى: جاعلاً إصبعيه فى أذنيه. (فى قبة)، فى "النهاية": بيت صغير مستدير، وهو من بيوت العرب. (من أدم) ، بالدال المهملة المفتوحة اسم جمع للأديم، وهوالجلدأ والأحمر منه أو المدبوغ، كذا في "القاموس". (بالعنزة)، يعنى: عصافى أسفلها حديدة ،قاله النووي عليه ، (فركزها)،يعنى:غزرها.(بالبطحاء)،هيموضعخارجمكةفي شرقى الكعبة . ويقال له الأبطح . (يمر بين يديه الكلب والحمار)، قال الحافظ عليه: بين العنزة و القبلة لا بينه و بين العنزة، ففى رواية عمر بن أبى زائدة: ورأيت الناس و الدواب يمرون بين يدي العنزة . (وعليه حلة حمراء) ، الحلة ثوبان ، إزارورداءمن جنس واحد. قاله الجزري الله النهاية ". (قال سفيان عليه)، هو الثوري: الراوي عن عون . (نراه حبرة)، وهي ما كان موشيا مخطّطاً من برود اليمين. و في حديث أنس ﷺ في الصحيح: كان أحب الثياب إلى رسول الله سَلِيْكُ أن يلبسها الحبرة ، و في حديث عائشة رضى الله عنها في الصحيح: أن **جحيفة حديث حسن صحيح)**، أخرجه الشيخان. (وعليه العمل عنداهل العلم، يستحبون أن يدخل المؤذن إصبعيه فى أذنيه فى الأذان)، وإنماكان ذلك أبلغ فى الإعلان . دل الحديث على استحباب إدخال الإصبعين في الأذنين وذلك ليرتفع الصوت، وإنه علامة المؤذن ليعرف من رأه على بعد أو كان به صممأنه يؤذن، والايستحب وضع الإصبعين في الأذن في الإقامة؛ لأن الإقامة أخفض من الأذان. (وقال بعض أهل العلم: وفي الإقامة أيضاً يدخل إصبعيه في أذنيه ، وهوقول الأوزاعي اللهيا) ، و لا دليل عليه من السنة ، قال الحافظ الله و لا يسن ذلك في الإقامة؛ لأنه لا يحتاج فيها إلى أبلغية الإعلام لحضور السامعين . (وأبو جحيفة ، اسمه وهب السوائي) ، نسبة إلى سوأة بن عامر، كذافي "المغنى".

بابماجاءفي التثويب في الفجر

"التثويب"إعلام بعد الإعلام . و مراد الترمذي التثويب ههناه وقول المؤذن في أذان الفجر "الصلاة خير من النوم" ، و هو تثويب ثابت من عهد النبوة إلى يومناهذا . و الدليل عليه حديث أبي محذورة عنه أخرجه أبو داؤد عليه ، قال : قلت : يا رسول الله

علمني سنة الأذان - الحديث، وفي آخره "فإن كان صلاة الصبح، قلت: "الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم". رواه ابن حبان علليه في "صحيحه". والدليل عليه حديث أنس عَلله ، قال: من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر "الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم "، أخرجه ابن خزيمة علي "صحيحه "، و الدارقطني علية ثم البيهقي عليه ، و قال البيهقي عليه : إسناده صحيح، كذا فى "نصب الراية"، وصححه الحافظ ابن سكن عليه في "صحيحه"، قاله الحافظ عليه في "التلخيص". (حدثنا أبو أحمد الزبيري الله)، هو محمد بن عبد الله بن زبير در هم الأسدي الكوفي ثقة ثبت ، و هو من رجال الكتب الستة . (لا تثوبن في شىء من الصلاة إلا فى صلاة الفجر)، و هو قوله: "الصلاة خير من النوم ". وإنماسمى تثويباً ، من ثاب يثوب إذا رجع ، فهور جوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة. وإن المؤذن إذا قال: "حى على الصلاة "فقددعاهم إليها، وإذا قال بعدها: "الصلاة خير من النوم" فقد رجع إلى كلام ، معناه المبادرة إليها. (و في الباب عن أبي محذورة يَكُ)، وقد سبق تخريجه . (وحديث بالأل يَكُ لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائي)، نسبة إلى بيع "الملأ"، نوع من الثياب. (إنما رواه عن الحسن بن عمارة)، و هو متروك. (و أبو إسرائيل اسمه إسماعيل بن أبي إسحاق، وليس بذلك الموي)، قال الذهبي الله في "الميزان": أبو إسرائيل ضعفوه، و قد كان شيعيا بغيضا من الغلاة الذين يكفرون عثمان على قال ابن المبارك عليه: لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل. فحديث الباب معلول بأوجه ثلاثة ، قال البيهقى الله البيهة عليه الله الله عليه الله الله عليه الله ع عبدالرحمن لميلق بلالا يَظ ، وقال الترمذي علي البواسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم، وقال الترمذي الله : إنمار واهعن الحسن بن عمارة وفي "تحفة الأحوذي": وهو متروك فافهم! . (وقال إسحاق في التقويب غيرهذا) ، يعني: غير هذا الذي فسره ابن المبارك في المتقويب غيرهذا . (قال: هو شيء أحدثه الناس بعد النبي في) ، وهذا ما قال إسحاق في ومن تبعه فهو محدث ، فكيف يكون مرادا في الحديث النبوي والذي أحدث وه فإنه بدعة ، ودليله ماروي عن مجاهد في مناهد مع عبد الله بن عمر في مسجداً رواه أبوداؤد في "سننه" ، قال : كنت مع ابن عمر في فتوب رجل في الظهر أو العصر ، قال : أخرج بنا ، فإن هذه بدعة .

(والذي فسر ابن الهبارك عليه و أحهد عليه أن التثويب أن يقول الهؤذن في صلاة الفجر "الصلاة خير من النوم "فهو قول صحيح ، وهوالذي اختاره أهل العلم و راؤه) ، وهو مذهب الكافة ، وهو الحق ، وهو مذهب مالك عليه و الشافعي الكافة ، وهو مذهب أبي حنيفة عليه ، قال الطحاوي الله و الإمام الحافظ: هو مذهب أئمتنا الثلاثة ، لا كما يقوله النووي عليه في "المجموع": ولم يقل أبو حنيفة علي بالتثويب على هذا الوجه ، قال محمد عليه في "الجامع الصغير": التثويب الذي يصنعه الناس بين الأذان و الإقامة في صلاة الفجر "حي على الصلاة ، حى على الفلاح "مرتين حسن ، لعل منشأ ما نسبه النووي عليه إلى أبي حنيفة عليه هذا القول. فافهم!

باب ما جاء من أذن فهو يقيم

اتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره على أن ذلك جائز و اختلفوا في الأولوية ، وجه الأولوية أن من أذن أحرز أجراً لأذان الموعود ، فيستحق أن ينال هو ثواب الإقامة . (عن عبد الرحمن

بنزيادبن أنعم)، قال الحافظ الله الهذان وكان رجلا صالحاً ضعيفاً من جهة حفظه . (عن زياد بن نُعيم) ، و هو زياد بن ربيعة بن نُعيم الحضرمى ثقة . (عن زياد بن الحارث الصدائي) ، منسوب إلى صداء وهوأبوهذه القبيلة، واسمه يزيد بن حرب، قال البخاري عليه في "تاريخه": صداء: حي من اليمن ، قاله في "شرح المهذب". (إن أخاه صداء)، هوزيادبن الحارث. (ومن أذن فهويقيم)، وبه قال الشافعي عليه و أحمد عليه و الحديث محمول على ما إذا لحقه الوحشة بإقامة غيره. (وفي الباب عن ابن عمرين)، أخرجه أبو حفص عمر بن شاهين و أبو الشيخ الأصبهاني الشير و الخطيب البغدادي عليه عن سعيد بن أبى راشد المازنى عليه ، قال: حدثنا عطاءبنأبى رباح عن ابن عمر كالله أو في آخره "مهلاً يابلال! فإنما يقيم من أذن ". قال ابن أبى حاتم عليه في "العلل": قال أبي: هذا حديث منكر، وسعيدهذا منكر الحديث. قاله جمال الزيلعي الله الله المنكر المديث الله المنكر المديث الله المنكر المديث الله المنكر المنكر المديث الله المنكر المنك فى"نصب الراية". (إنمانعرفه من حديث الإفريقى)، وهوعبد الرحمن بن زياد بن أنعم. (والإفريقى هوضعيف)، قال الحافظ عليه في "البدر المنير": ضعيف لكثرة روايته للمنكرات مع علمه وزهده. ومنههناقال بعض الأفاضل: لمنر الصالحين في شىء أكذب منهم فى الحديث. وذلك لقلة تفقدهم للرواة. (يقوي أمره، ويقول هومقارب الحديث)، اختلف المحدثون في أن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح ومن ألفاظ التعديل، والصحيح أنه من ألفاظ التوثيق، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل. قالهجلال الدين السيوطي الشيفي "ألفيته".

(والعمل على هذا عنداكثراهل العلم من أذن فهويقيم)،

اختلفوا، ذهب أحمد عليه و ذهب الشافعي عليه في رواية الربيع عنه: وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة بشيء، يروى فيه:

من أذن فهويقيم، قال صاحب "سبل السلام": والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن، فلاتصح من غيره، وعضّد حديث الباب حديث الصدائي حديث ابن عمر ﷺ بلفظ "مهلاً يا بلال ، فإنما يقيم من أذن ". أقول راداً عليه: الحديثان كلاهما ضعيف، فلا يقوي بهما الاحتجاج للشافعية والحنابلة، وفي كتب فقهائناأن الأولى أن يقيم من أذن ، و إن أقام غيره جاز . و ماذهب إليه أبو حنيفة علالية هو مذهب مالك علالية و استدل بأحاديث: منها: حديث عبد الله بن زيد عَن ، و فيه أذان بلال عَن و إقامة عبد الله عَن ، وقد رواه أبوداؤد الله من حديث محمد بن عبد الله بن زيد الله عن عبد الله بن زيدين و سكت عليه ، و حسنه ابن عبد البريات و منها: روي أن ابن أم مكتوم كال يؤذن و بلال كان يقيم، و ربما أذن أن يكون المقيم هو المؤذن ، و لو أقام غيره جاز ، و الكراهة تنزيهية، وهوالإنصاف الذي لاعدول عنه وبالله التوفيق.

باماجاءفي كراهية الأذان بغيروضوء

لعل الكراهة تنزيهية عند هؤلاء الأئمة. (عن معاوية بن يحي)، وهومعاوية بنيحي الصدفي أبوروح الدمشقي ضعيف كذا في، "الخلاصة" و "التقريب". (لا يؤذن إلا متوضئ)، في الحديث دلالة على أنه يكره الأذان بغير وضوء؛ لكن الحديث ضعيف من وجهين: فإن في سنده معاوية بنيحي الصدفي، وهو ضعيف، و فيه انقطاع بين الزهري عليه و أبي هريرة مناه أب مسلم منه، صرح به الترمذي الترمذ

الأيلي ثقة، قاله الحافظ عليه في "التقريب". (قال:قال البوهريرة أصح من الحديث الأول)، يعنى: الموقوف أفضل و أقل ضعفاً من المرفوع، فإن المرفوع ضعيف من وجهين و الموقوف ضعيف من وجه واحد، وهو الانقطاع وقد عرفت آنفاً. (والزهري الله الم يسمع من أبي هريرة إلله أله أله أله المديث منقطعاً من الطريقين. (فكرهه بعض أهل العلم)، وهو قول عطاء عليه و مجاهد علالتي، وهومذهب إسحاق علالتي والأوزاعي علالتي، قال عطاء علالتي: الوضوء حقوسنة، وقال في قول: حقوسنة مسنونة، ألا لايؤذن المؤذن إلا متوضئاً، هو من الصلاة و فاتحة الصلاة. (وبه يقول النثمافعى الله كذلك حكى مذهبه من الكراهة في "المجموع "،وذكرمعهأباحنيفة على أحمد علي على خلاف ماذكره الترمذي علية. (وإسحاق عليه)، وهورواية عنه، وحكى مذهبه النووي عليه و ابنقدامة الشيد: أنه لا يجوز أذان المحدث وإقامته. أقول: والعجب من هؤلاء الأئمة! كيف يقولون بالكراهة ؟ وقد ثبت أنه الله الله المائلة كان يقرأ القرآن طاهراً أوغير طاهر، غير الجنابة، فإذا كان الحدث لا يمنع من قراءة القرآن، فأولى أن لا يمنع من الأذان. و استدل بعضمن لايفهم على كراهة أذان المحدث بأن النبى السلام كرهرد السلام بغير طهارة ، فالأذان أولى وأحرى ، ولم يفهم من غفلته بأن ردالسلام من غير طهارة مكروه، ليس ممااتفق عليه، فكيف يقاس عليه الأذان؟ فافهم!.

(ورخص في ذلك بعض أهل العلم)، وهو قول إبراهيم النخعي النخعي النخعي البخاري على بن زياد عن سفيان عن منصور عن إبراهيم: أنهم كانوا لايرون بأساً أن يؤذن الرجل على غير وضوء. أقول: وضمير "أنهم و كانوا ـ و لا يرون "راجع إلى

W William Control

التابعين و الصحابة ، فإن النخعي التابعين ، فيكون المراد به أن أكثرهم قالوا به . (و به يقول سفيان و ابن المبارك و أحهد في "المجموع": أذان الجنب و المعبارك في و أحهد في "المجموع": أذان الجنب و المحدث ، و إقامتهما صحيحان مع الكراهة ، ثم قال : و قال مالك في يصح الأذان ، و لا يقيم إلا متوضئ . و في "المغنى": أن مالك في يصحكل التطهير مستحب عند أحمد في في الأذان و الإقامة . و يصحكل منهما من الجنب و المحدث ، و مذهب أبي حنيفة في أنه يكره الإقامة و يجوز الأذان ، فالمذاهب متقاربة . و من ههنا قال : الكراهة تنزيهية عند هؤلاء الأئمة ؛ لأن الأذان ليس من جملة الأركان ، فلا يشترط فيه ما يشرط في الصلاة من الطهارة ، و لا من استقبال القبلة ، و بالله التوفيق .

بابماجاءأن الإمام أحق بالإقامة

(يمهل فلايقيم حتى إذا رأى رسول الله و قد خرج ، اقام الصلاة حين يراه) ، إذا لم يكن الإمام في المسجد ، فذهب الأئمة الأربعة إلى أنهم لا يقومون حتى يروه . و الغرض أنه لا يجب القيام على المقتدي قبل ذلك ، لا أن القيام قبله غير جائز . و الحديث يدل على أن مؤذن رسول الله و الله و الله على أن مؤذن رسول الله و الله على أن عن أبي قتادة الله على الموالية و مسلم و الله عن أبي قتادة الله مرفوعاً "إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني " أي: قد خرجت ، و فيه دلالة على أن مؤذن رسول الله و التوفيق أن بلالا كله كان يراقب وقت خروج رسول الله على أن مؤذن رسول الله كان يراه ، و التوفيق أن بلالا كله كان يراقب وقت خروج رسول الله الله كان يراه أول مايراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه أكثر الناس ، ثم إذا رأوه قاموا ، و يؤيد لذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج

عن ابن شهاب: "إن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن: الله أكبر، يقومون إلى الصلاة ، فلا يأتى النبى الله على مقامه حتى تعدل الصفوف. واختلفوا في وقت قيام المقتدي إلى الصلاة ، مذهب الشافعي عليه أنه يستحب أن لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة، وهوقول أبى يوسف عليته وهوقول مالك عليته، وقال في قول : ليس لقيامهم حد ؛ و لكن استحب عامتهم القيام إذا أخذ المؤذن فى الإقامة. وقال أحمد عليه: إذا قال المؤذن "قد قامت الصلاة" يقوم. و كان أنس بن مالك على يقوم إذا قال المؤذن "قد قامت الصلاة ". وقال أبوحنيفة علالية ومحمد عليه يقومون في الصف إذا قال: "حى على الصلاة"، فإذا قال: "قد قامت الصلاة "كبر الإمام، لأنه أمين الشرع و قد أخبر بقيامها فيجب تصديقه . و من الغباوة الفاحشة أن الإمام يأتى المصلى و المحراب، و المؤذن يأخذ في الإقامة ، فيجلس الإمام ، وينتظر وصول المؤذن إلى قوله "حى على الفلاح" ثميقوم، فهذا لميثبت، ولن يثبت بدليل و لاشبهة دليل فتأمل و لاتغفل!

(حديث جابربن سهرة حديث حسن)، وأخرجه مسلم الله المنظر كانبلال المنظر المناه المنطرة المناه المنطرة المنه الم

باب ماجاء في الأذان بالليل

(عن سالم)، هو ابن عبد الله بن عمر الله بن الخطاب الله عن سالم

القرشى المدنى، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدى و السمت، قاله الحافظ عليه . (إن بلالا يَنْ يودنبليل)، دل حديث الباب على أن بلالا يَنْ كان يؤذن بليل، و كان ابن أم مكتوم ﷺ يؤذن بعد طلوع الفجر، ويدل ما رواه ابن خزيمة الله على عكس ذلك ، أخرجه ابن خزيمة الله و ابن المنذر الطين وابن حبان الطين والطحاوى الطين والطريق منصور عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة رضى الله عنها ، قالت: بلال على فلا تأكلوا و لا تشربوا . و الجواب بأن الأمرين وقعافى زمانين مختلفين، فإن بلالا كان يؤذن للصبح، ثم لحق بصره شىء، فأخذيقدم الأذان تارة ويؤخر تارة ، وكان ابن أم مكتوم يَظُلا يؤذن إلا بإخبار الناس إياه بالصبح، فعكس الأمر، وجعل أذان بلال ﷺ بالليل، وأذان ابن أم مكتوم ﷺ بعد طلوع الفجر، وبهجمع ابن خزيمة عليه احتمالاً، وبذلك جمع ابن حبان عليه جزماً، ورد عليه الضياء وغيره. (فكلوا واشربوا)، يعنى: أيها المريدون الصيام كان تأذينه بالليل ليرجع القائم وينتبه النائم، ويدل عليه حديث ابن مسعود عَن أن النبي الله قال: لا يمنعن أحدكم أذان بلال ﷺ من سحوره ، فإنه يؤذن ، أو قال: ينادي بليل ليرجع قائمكم و يوقظ نائمكم، رواه الجماعة إلا الترمذي الله . (حتى تسمعواتاذين ابن أممكتوم عَظُهُ)، قال الحافظ عظيه في" الفتح": قدأورده أيأوردالبخاري اللهاهذا الحديث في "الصيام"، وزاد في آخره "فإنه لايؤذن حتى يطلع الفجر"، وفي هذا تقيد لما أطلق فى الروايات الأخرى من قوله"أن بلالا عند نبليل، وفيه دليل لمن ذهب إلى أن الوقت الذي يقع فيه الأذان قبل الفجر ، هو وقت السحور، وابن أم مكتوم ﷺ اسمه عبد الله، ويقال: عمرو، وهو

الأكثر، وهوابن قيسابن زائدة القرشي العامري، وهوابن خال أم المؤمنين خديجة رضى الله عنها، وسمى مكتوما ﷺ لكتمان نور عینیه . (حدیث ابن عهر علی حدیث حسن صحیح) ، و أخرجه البخاري عليه مسلم عليه المستقيد (فقال بعض أهل العلم: إذا أذن **المؤذن بالليل أجزأه و لايعيد)** ، و احتج من قال بالاكتفاء بحديث الباب و حديث ابن مسعود النال ، و قد ورد حديث ابن عمر على الله عنها بما يشعر بعدم الاكتفاء، فالظاهر قول من قال بعدم الاكتفاء، ولميثبت حجة صريحة في موردالنزاع بحيث يكون صدر أذان قبل الفجر للصلاة واكتفى به ، و لم يؤذن ثانياً ، و لو ثبت مثله لكان حجة و دليلاً ، و ثبوت الأذانين لا يكون دليلاً للجواز قبل وقته ؛ حيث لم يكتف بأذان واحد، ولوكان أذان واحديكفي، فلماذا أذن ثانياً ؟ فافهم!. (وهو قول مالك علاية والشافعي علية وأحمد علية)، واستدلوا بحديث البابأن بلالا ﷺ يؤذن بليلٍ، وفيه شرعية الأذان قبل الفجر، لا لماشرع له الأذان، فإن الأذان شرع للإعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة، وهذا الأذان قبل الفجر، قد أخبر به بوجه شرعية بقوله "ليوقظ نائمكم وليرجع قائمكم" والقائم هو الذي يصلي صلاة الليل، و رجوعه عوده إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان، فليس للإعلام بدخول وقت، و لا لحضور الصلاة.

اتفقوا على عدم جواز الأذان قبل الوقت في الأوقات كلها ما عدا الفجر، وهذا في "شرح المهذب" وغيره . اختلفوا في الفجر، فذهب مالك عليه و الشافعي عليه و أحمد عليه إلى الجواز ، و إليه ذهب أبويوسف عليه في "البدائع" ، وقدقال أبويوسف عليه أخيراً: لا بأس به أن يؤذن للفجر في النصف الأخير من الليل ، قال

الخطابى عطية: وكان أبويوسف عليه يقول بقول أبى حنيفة عليه ثم رجع. فقال: لابأس أن يؤذن للفجر قبل طلوع الفجر اتباعاً للأثر. وكان أبوحنيفة عليه ومحمد عليه لايجيزان ذلك قياسا على بقية الأوقات، وإن أذن يعاد. قال الإمام محمد بن الحسن عليه في "كتاب الحجة ": قال أبو حنيفة عليه اليس ينبغي أن يؤذن لصلاة من الصلاة قبل دخول وقتها فجراً ولا غيرها. قال الشيخ المدقق في "الفتوحات": اتفق العلماء على أن لايؤذن للصلاة قبل الوقت ما عدا الصبح، فإن فيه خلافاً، فمن قائل بجواز ذلك قبل الوقت، و من قائل بالمنع و به أقول ، فقد كان بلال ﷺ يؤذن بليل ، و كان رسول الله الله الله المناه الم يعنى: فى رمضان، ولمن يريد الصوم، فالأذان عندي لا يجب إلا بعددخول الوقت. واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب، والجواب عن حديث الباب للحنفية بأن الأذان الأول قبل الفجر كان للتسحير نص عليه الإمام محمد بن الحسن عليه في " كتاب الحجة ". وهو الذي يتبادر من لفظ حديث البخارى و مسلم من حديث ابن مسعود عَن رواه البخاري علي في "باب الأذان قبل الفجر"، ومسلم الشيفي الصيام "لا يمنعن أحدكم - أو - أحداً منكم أذان بلال عَنْكُ من سحوره ؛ فإنه يؤذن [أو] ينادي بليلٍ ليرجع قائمكم ولينتبه نائمكم "ويلزم من ذلك أن يكون الأذانان في رمضان . و صرح بذلك أبو الحسن عبد الملك بن القطان الشافعي علاليه، وهذا في "الفتح"، والحافظ ابن دقيق العيد عليه: و هذا في "نصب الراية". وصرح به أحمد بن حنبل عليه كما في " المغنى "لابن قدامة عليه الجملة: وإن كان في غير رمضان فقد نهى أن يؤذن حتى يتبين له الفجر. وأمافى رمضان فكان تسحيراً على حديث ابن عمر ﷺ و عائشة رضى الله عنها . و لا

تناقض بين الأسباب، فجاز أن يكون للتسحير أيضاً، كما يكون لإعلام الوقت. (وقال بعض أهل العلم: إذا أذن بالليل عاد. وبه يهول سفيان الثوري عليه الله وقول أبى حنيفة عليه ومحمد عليه الله . (فأمره النبى ﷺ أن ينادي: أن العبدنام)، يعني: إن غلبة النوم على عينيه منعته من تبين الفجر ، أو أر ادبه أنه غفل عن الوقت ، يقال :نام فلان عن حاجته، إذا غفل عنها، و لم يقم بها. و هذا يدل على أن تأذينَى بلال عَظُّ بالليل لم يكن دأبامستمرا له ، فسنة الأذانين لم تكن مستمرة في السنة كلها، فلعله كان يؤذن بليل في زمان مخصوص للمعانى التى ذكروها. والحديث هذا رواه الترمذي عظية معلقاً، ووصله أبودا ودعظته، قال الحافظ عظية في "الفتح": رجاله ثقات حفاظ، وذكر له متابعات، وملخصه أن حديث حمادبن سلمة المنافع،قدتابعه سعيدبن زربي عن أيوبعند البيهقى الله ومعمر عن أيوب عند عبد الرزاق الله ورواه غير أيوب عن نافع عند الدار قطني الله وغيره . و كذلك له طريقان مرسلتان ما عدا ذلك ، و قال في " الفتح " راداً على ابن المديني الشيو أحمد بن حنبل الشيو الذهلي الشيو أبي حاتم الشيو أبي داؤد عطي والترمذي عطيته والأثرم عطيته والدار قطني عطيته حيث اتفقوا على خطأ حماد في رفعه و تفرده بالرفع ، و هذه الطرق يقوي بعضها بعضاقوة ظاهرة.

قال ابن رشد في "البداية": أخرجه أبوداؤد، وصححه كثير من أهل العلم، و الحديث مما استدل به أبو حنيفة عليه و سفيان الثوري عليه و محمد بن الحسن عليه ، قالوا: إن المؤذن إذا أذن بالليل أعاد. (إن مؤذنا لعمر عليه)، اسمه "مسروح"، كما في "سنن أبي داؤد". و غرض الترمذي عليه من هذا تضعيف حديث ابن عمر "إن العبدنام"، و لعل حماد بن سلمة أر ادهذا الحديث يعني: أثر

و الجواب عنه أن تأذين بلال على بالليل يكون عند العمل بالأذانين، وقوله: "إن العبدنام" في زمان يؤذن مؤذن واحد، أو ما يكون عندماكان فيهنوبة أذانه بالفجر، ونوبة أذان ابن أم مكتوم الامام"،قال عيد الماه تعقبه الحافظ ابن دقيق العيد الله الإمام"،قال: ثم عرض لمؤذن عمرين كما هو عرض لبلال يَنا ، فأمر عمرين تا مؤذنه بالإعادة تأسياً برسول الله سَلالة الله الله الله الله المرفوع و الموقوف كلاهما صحيحان واقعان مواقعهما الاهو مزعوم أئمة الحديث من صحة الموقوف. (هوغير محفوظ)، وكيف لا يكون محفوظا ؟!قال الحافظ عليه الله تقات حفاظ ، وذكر له متابعات ، وقال: وهذه الطرق يقوي بعضها بعضا، فعلم أن له أصلاً؛ لاأنه ليس بمحفوظ ، و قال الإمام محمد علالية بن الشيباني علالية في أن ينادى: ألا إن العبد نام، قال: فانطلق بلال ﷺ و هو يقول: ليت بلالأ ثكلته أمه، فلوكان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها، لم يأمره بماأمره من ذلك، وقال له:قد أحسنت حين أذنت يا بلال! يَنْ و لكن الأمر الذي رويتمكان في شهر رمضان، و الأمر الأخر من كراهة رسول الله سلط الله المسلطة الأذانه، كان في غير شهر رمضان _ فافهم!. (وأخطأفيه حمادبن سلمة)، ومن أين خطأحماد وهو ثقة مقبول، مع أنه ليسبمتفرد فيه ، ولئن سلمناوقفه فهوحجة لناأيضاً ، وهل ترى عمر يَن يخالف سنة النبي رَالْ المدين ثم لمينكر عليه أحد ، وله متابعات حفاظ ثقات ، قال الحافظ عليه في "الفتح": اتفق أئمة الحديث علي بن المديني علي وأحمد بن حنبل عليه والبخاري عليه والذهلي علي أبوحاتم وأبوداؤد عليه والترمذي علي والأثرم عليه والدار قطني على أن حماداً أخطأفي رفعه ، وإن الصواب وقفه على عمر ين الخطاب ، وإنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه - انتهى كلامه . أقول : والعجب من اتفاق هؤلاء الأئمة والأعلام على هذا الخطأ! ، وبالله التوفيق .

بابماجاءفي كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

من دخل مسجداً قد أذّن فيه أو أذّن بعد دخوله ، فيكره أن يخرج قبل أن يصلي، وإن الغرض من ذلك هوعدم فوت الجماعة ، وصرح ابن النجيم عليه في "البحر": وإن الكراهة تحريمة ، وذكر مثله ابن قدامة عليه في "المغني". (عن سفيان عليه) ، وهوالثوري . (عن ابي الشعثاء) ، سليم بن أسود بن حنظلة الكوفي ثقة بالاتفاق ، و روى هذا الحديث عنه ابنه أشعث أيضاً ، وهو ثقة ولم ينفرد بروايته عنه إبراهيم بن مهاجر . (أما هذا فقد عصى ابا لقاسم) ، والمعنى: أمامن ثبت في المسجد وأقام الصلاة فيه فقد أطاع أبا القاسم ، وأما هذا فقد عصى ، هذا محمول على أنه حديث مرفوع ، قاله أبو عمر ابن عبد البرعية و غيره بدليل ظاهر نسبته إليه في معرض الاحتجاج ، كأنه سمع ما يقتضي تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان ، فأطلق لفظ المعصية ، و رواه

(حديث أبي هريرة على حديث حسن صحيح)، و أخرجه الجماعة إلا البخاري الله عن أبى الشعثاء. (الالا يخرج أحدمن المسجد بعد الأذان إلا من عذر) ، أشار المصنف علالي إلى الرخصة لذي حاجة، والحديث يدل على أنه لا يجوز الخروج من المسجدبعد ماأذن فيه؛ لكنه مخصوص بمن ليس له ضرورة، و الدليل عليه حديث أبي هريرة عَن أن رسول الله الله الله عليه خرج، وقد أقيمت الصلاة ، و عدلت الصفوف حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر انصرف ، قال : على مكانكم ! فمكثنا على هيئتنا حتى خرج إلينا، ينظف رأسه ماء وقد اغتسل، رواه البخاري الله ، فهذا الحديث يدل على أن حديث الباب مخصوص بمن لیس له ضرورة. (أن یکون علی غیروضوع)، أو کان ینتظم به أمر الجماعة. (أوأمر لا بدمنه)، كان يكون حاقناً أو راعفاً أو كان جنباً أو كان إماماً لمسجد آخر و غيرها. (ويروى عن إبراهيم النخعي الله قال: يخرج ممالم يأخذالمؤذن في الإقامة)، هذا مخالف لظاهر أحاديث الباب ، فإنها صريحة في منع الخروج بعد الأذان مطلقاً، أخذ المؤذن في الإقامة أو لم يأخذ، إلا

أن يحمل قوله على ماإذا كان له حاجة ، و هويريد الرجوع . و صرح في "البحر" بجواز الخروج للحاجة لمن يريد الرجوع بعد قضاء حاجته ، و إليه الإشارة في الحديث "إلا أحد أخرجته حاجة و هو يريد الرجوع" ، أخرجه أبوداؤد عليه في "المراسيل" عن سعيد بن المسيب عليه . (وهذا عندنا) ، يعني : أهل الحديث . (لهن له عذر في في الخروج منه) ، يعني : من المسجد ، و قد سبق آنفا أن جواز الخروج من المسجد بعد الأذان مخصوص لمن له عذر في الخروج ، و أما من لا عذر له ، فلا يجوز له الخروج . فتأمل و لا تغفل! . (وقدروى أشعث بن أبي الشعثاء) ، هذا الحديث عن أبيه أخرجه مسلم عليه ، و أشير إليه مناسابقاً.

بابماجاءفي الأذان في السفر

الإقامة لصلاة الجماعة سفراً متفق عليهابين الأئمة الأربعة ، و إنما اختلفوا اختلافا قليلاً في الأذان مع اتفاقهم في أولوية الإقامة و الأذان كليهما ، فمذهب أبي حنيفة على و مالك على أنه لا يسن الأذان ، و إن اكتفي بالإقامة جاز من غير كراهة ، و إن الكراهة عندنافي تركهما جميعاً . و مذهب الشافعي على أحمد الكراهة عندنافي تركهما جميعاً . و مذهب الشافعي على أمامه ذكره المزني في " مختصره " ؛ بل و ذكره الشافعي خلي نفسه في "الأم" ، و قال : لا أحب أن يترك الأذان ، و لكنه قال : و إن لم يفعله أجزأه ، فعلم منه أن سنيته للمسافر غير مؤكدة . و بالجملة : و مذهب أحمد على مثل الشافعي على المخني " . و مذهب مالك على مثل أبي حنيفة على ، نصعليه الباجي على في "المغني" . و مذهب مالك على الباجي المنتقى " المنتقى " فافهم! .

(عن سفيان على بن الحويرث)، الليثي صحابي سكن "الفتح". (عن مالك على بن الحويرث)، الليثي صحابي سكن البصرة، وفد على النبي المحيرث، وقام عنده عشرين ليلةً، قال: (قدمتُ على رسوالله هي أناوابن عم لي)، وهذا الصحابي الله قديقول: "أتيت في نفر من قومي"، ووجهه أنه قديراعي نفسه و ابن عمه فيأتي بالتثنية، وقديراعي نفسه مع رفقائه فيأتي بالجمع، ومن ههنا اندفع التناقض بين صيغة التثنية والجمع. (فقال لنا: إذا سافرتما فأذنا وأقيما)، ولما كان الغرض عدم ترجيح أحدهما على الآخر في الأذان و الإقامة وقع التعبير بقوله ترجيح أحدهما على الآخر في الأذان و الإقامة وقع التعبير بقوله الإقامة من غير مفاضلة، فأيما أذن و أقام يكفى.

و لما كان في الإمامة الفضل لأكبرهما, فقال: "و ليؤمكما أكبركما"، وفيه دلالة على تساويهما في شروط الإمامة، ورجح أحدهما بالسن ، لأن هؤلاء كانوا مستوين في باقي الصفات ، و عشرين ليلة، فاستووا فى الأخذعنه، فلميبق مايقدم به إلاالسن، ويمكن أن يقال: إن الأذان لماكان دائر ابينهما، فيؤذن هذا تارة و هذاتارةً،فلميتعين له واحدمنهما،أتى فيه بصيغة التثنية على إرادة البدلية بخلاف الإمامة ، فإنه حق الأكبر منهما خاصةً . فالمعنى أن يؤذن أيكما شاء ، و لكن الإمامة فللأكبر منكما فحسب، ومنه أخذ الترتيب في الإمامة، فيؤم الأعلم ثم الأقرء إلى آخره ، وبالله التوفيق . (هذا حديث حسن صحيح) ، أخرجه البخاري الله ببل رواه الجماعة . (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم)، أراد به الشافعية و الحنبلية . (وقال بعضهم: تجزء الإقامة)، أرادبه المالكية والحنفية روى عبد

الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر على أنه كان يقول: إنما التأذين لجيشأور كبعليهمأمير، فينادي بالصلاة ليجتمعوا! ، فأما غيرهم فإنماهي الإقامة. قال أبو النعمان عليه: وكان ابن عمر الشالية يون في صلاة الصبح ويقيم، روى مالك الله في "المؤطا "عننافع أن عبدالله بن عمر عَظ كان لايزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح، فإنه كان ينادي فيها و يقيم، و كان يقول: إنما الأذان للإمام الذي يجتمع إليه الناس. و لا يبعد أن يقال: إن الغرض الإرشاد لكل منهما بالأذان و الإقامة في السفر إذا كانا منفردين، فيكون حكماً آخر، وإليه أشار النسائى الله في "سننه "، فقال: باب أذان المنفردين في السفر، و أخرج فيه هذا الحديث، وأخرج البخاري الله بنعيد الخدري في قال لعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ع الني أراك تحب الغنمو البادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة ، فار فع صوتك بالنداء؛ فإنه لايسمع مدى صوت المؤذن جن و لاإنس و لا شيء إلاشهد له يوم القيامة ، قال أبوسعيد عَن الله عنه من رسول الله الله الله المنفرد، وهذا الحديث يقتضى استحباب الأذان للمنفرد، و المسئلة هذه كذلك من غير خلاف ، فلاير دعليه قول المصنف علاتي: "والقول الأصح".

باب ماجاء في فضل الأذان

قدصحتعدة من الأحاديث في فضل الأذان، ويدل على فضله حديث معاوية على أخرجه مسلم عنه ، قال: سمعت رسول الله سلم يقول: المؤذن أطول الناس أعناقاً يوم القيامة ، وحديث أبي هريرة على فأخرجه أحمد على عنه مرفوعاً بلفظ: المؤذن يغفر له

مدي صوته و يصدقه كل رطب و يابس، و أخرجه أبوداؤد يكي فريمة و عندهما و يشهد له كل رطب و يابس، و قد أشار إليها الترمذي يكيفي "الباب" أيضاً. ومن العجيب أنه لمير و الترمذي يكيف في الباب إلا ماهوضعيف، فأخرجه فيه حديث ابن عباس كيك من طريق جابر عن مجاهد، و جابر هو ابن يزيد الجعفي، و سيأتي الكلام فيه قريباً. و من ههناقال بعض الحفاظ يكيف إن من عادته ربما يخرج من الأحاديث في الأبوا بما لا يخرجه غيره، و يكون غرضه بذلك الإخبار بذلك الحديث فافهم!

(حدثنا أبوتميلة)، اسمه يحى بن واضح الأنصاري مولاهم ثقة مشهور بكنيته. (حدثنا أبوحهزة)، اسمه محمد بن ميمون المروزى ثقة فاضل. (عن جابر)، هو ابن يزيد بن الحارث الجعفى أبو عبد الله الكوفي ضعيف رافضى، قاله الحافظ عليه فى التقريب. (من أذن سبع سنين محتسبا)، يعنى: طالبا للثواب لاالأجرة. (كتبت لهبراءة من النار)، قال المنادي الله الأن مداومته على النطق بالشهادتين في هذه المدة المديدة من غير باعث دنيوى صيّر نفسه كأنها معجونة بالتوحيد ، و النار لا سلطان لهاعلى من صار كذلك و أخذ منه أنه يندب للمؤذن أن لا يأخذ على أذانه أجراً. (حديث ابن عباس على خديث غريب)، و أخرجه ابن ماجة عليه اله عليه الماده عليه وحديث ضعيف ؛ لأن في سنده جابر الجعفي. (وجابربنيزيدالجعفي)، منسوب إلى جعفي بن سعد، قاله في "المغنى "لصاحب "مجمع البحار". (ضعفوه ، تركه **يحئ بن سعيد و عبد الرحمن بن مهدي**) ، جابر جعفي هذا اختلف فيه أقوال المحدثين. وعن أبي حنيفة عليه: ما رأيت أفضل من عطاء بن أبي رباح، والأأكذب من جابر الجعفى، ماأتيت بشيء إلا جاء ني فيه بحديث. و قول أبي حنيفة علام هذا رواه

so the state of the second

الترمذي المن الحماني، وروايته عنه سماعا، حكاه الذهبي عليه في "ميزانه"، والحافظ عليه في "تهذيبه"، والزيلعي عليه في "تخريجه"بألفاظ متقاربة. وعن زائدة بن قدامة الكوفي قال فى جواب من سأل عن ترك الرواية عنه: أما الجعفى ، فكان والله كذّاباً. وعن الشعبي التي الكوفي قال لجابر: ياجابر! لاتموت حتى الثوري اللي وشعبة حدث عنه؛ لكنهمافي ذلك جرى على أصلهما، ليس من مذهبهما (١) ترك الرواية عن الضعفاء . (لو لا جابر الجعفى لكان أهل الكوفة بغير حديث) ، هذا إجلال له و مبالغة في الثناء عليه، والاوجه لهذه المبالغة في شأنه، ووكيع نفسه هو إمام المسلمين و أعظم حديثه من عظماء الكوفة من غير جابر. (ولولا حمادلكان أهل الكوفة بغيرفقه)، حمادهذا هوابن أبي سليمان الفقيه الإمام، روي عن إبر اهيم النخعي الله وخلق، وروى عنه مسعر علطتي وشعبة علطتي وأبوحنيفة علطتي، وتفقهوا به، وهوثقة بالاتفاق.

بابماجاءأن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن

حديث الباب يشتمل على مسائل فقهية للحنفية خلافاً للشافعية ، و أما الشافعية فهم يجيبون عن الحديث لدلالة الحديث على خلاف فروعهم، فيقولون: "الضامن "ضمِن منباب سمع معناه: رعى ، فالضامن الراعي ، والإمام يرعى عدد ركعات الصلاة ، قال أعقل الشافعية الخطابي عليه في "معالم السنن": قال أهل اللغة: الضامن في كلام العرب، معناه الراعي، والضمان

⁽١) انظر لذلك"علل الصغير"لصاحب الترمذي و"تهذيب التهذيب"للحافظ علاليي. ١١.

معناه الرعاية، وقال الجزري عللية في "النهاية":أر ادبالضمان ههناالحفظ، والرعاية لاضمان الغرامة، والإمام ضامن من أنه يحفظ الصلاة وعدد الركعات على القوم، ومتابعة الإمام عندهم في الأفعال الظاهرة دون الصحة و الفساد، و نقله الحافظ عليته البدر العينى الله عن النووي الله ومذهبهم أن صلاة المأموم غير مرتبط بصلاة الإمام؛ حتى أن من كبّر قبل إمامه فصلاته تامة. و سائر الفقهاء لايجيزون،نصعليه بن بطال عليه، ونقله الحافظ علية البدر العيني علية في "العمدة"، ومذهبهمأن صلاة الإمام إذا ظهرت فسادها ، فصلاة المقتدي صحيحة ، لا تجب عليه الإعادة ؛ لأن فساد صلاة الإمام غير مؤثرفي فساد صلاة المقتدي، قال الإمام في"الأم"في إمامة الجنب: فمن صلى خلف رجل ثم علم أن إمامه كان جنباأ وعلى غير وضوء ، وإن كانت امرأة أمت نساء ، ثم علمن أنها كانت حائضاً أجزأت المأمومين من الرجال و النساء صلاتهم، و أعاد الإمام صلاته، و لو علم المأمومون من قبل أن يدخلوا في الصلاة أنه على غير وضوء ، ثم صلاا معه لم تجزهم صلاتهم لأنهم صلاا بصلاة من لا تجوز له الصلاة عالمين، و لو دخلوا فى الصلاة غير عالمين أنه على غير طهارة و علموا قبل أن يتموا الصلاة أنه على غير طهارة ، كان عليهم أن يتموا لأنفسهم و ينوون الخروج من إمامته مع علمهم ، فيجوز ون صلاتهم.

و من ههناقلنا: و متابعة الإمام عندهم في الأفعال الظاهرة دون الصحة و الفساد، و أمانحن فنقول: إن الضمان في الحديث هو الكفالة، و هذا المعنى هو المعروف في اللغة السائرة في كلام العرب، فالإمام ضامن أي: يتكفل لهم صلاتهم، فيسري فساد صلاته إلى صلاتهم. و من ملحقات هذه المسئلة مسئلة قراءتها خلف الإمام، فالإمام يتكفل لهم قراء تها عند الحنفية، فجعلوا

الحديث دليلاً كذلك في ترك قراءة الفاتحة خلف الإمام، وكان سهل بن سعد الساعدي شلط لايؤم، وكان يتحرز عن الإمامة ، وكان يقول: الإمام ضامن، كما في رواية، ففهم من الحديث ما فهمه الحنفية، ورواية سهل ﷺ هذه هي التي أشار إليه الترمذي الله فى الباب ، أخرجه ابن ماجة عليه في "سننه " من طريق عبدا لحميد بن سليمان عن أبى حازم ، قال : كان سهل بن سعد الساعدي الشينة يقدم فتيان قومه ليصلاا بهم، فقيل: تفعل ذلك، و لك من القدم مالك!، قال: إني سمعت رسول الله الله الله الله الإمام ضامن، فإن أحسن فله و لهم، وإن أساء فعليه و لا عليهم، و اللفظ لابن ماجة عليه وهذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولميخرجاه بهذا اللفظ، وكذلك فهم منه ما فهمه الحنفية عقبة بن عامر الجهنى عند ابن ماجة علي أنه أي أبا على الهمداني خرج في سفينة فيهاعقبة بن عامر الجهني، فحانت صلاة من الصلوات، فأمرناأن يؤمنا، وقلنا: إنك أحقنا بذلك، أنت صاحب رسول الله وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّ فأصاب، فالصلاة له ولهم، ومن انتقص من ذلك، فعليه و لاعليهم. و ههنا و إن لم يستدل باللفظ المذكور في رواية سهل؛ و لكن يؤدي معناه، وأخرج الطبراني الله في "الأوسط" من حديث ابن عمر ﷺ "من أم قوما، فليتق الله، وليعلم أنه ضامن مسؤول لما ضمن، وإن أحسن كان له من الأجر مثل أجر من صلى خلفه من غير أن ينتقص من أجورهم شيء، و ما كان من نقص فهو عليه "، أخرجه الهيثمى الله في "الزوائد"، قال: وفيه معارك بن عباد، ضعفه أحمد علالية والبخاري علالية وأبوزرعة علالية والدار قطني علالية ، و ذكر ابن حبان عليه في الثقات؛ و لكن يكفى للاستشهاد و المتابعة مثله . فهذا كله من الأدلة الناهضة على أن معنى

الضمان هو الذي اختاره الحنفية ، لا ماقاله الشافعية ، فيكون الحديث حجة للحنفية في مسائل القدوة، ومؤيدا لمعنى حديث "إنماجعل الإمام ليؤتمبه" وبالله التوفيق (الإمام ضامن) ، أرادبالضمان ضمان الغرامة الأن صلاة المقتدين به في عهدته ، وصحتها مقرونة بصحة صلاته ، فهو كالمتكفل لهم صحة صلاتهم. (والمؤذن مؤتمن)، المرادأنه أمين على أوقات الصلاة. ويدل عليه حديث أبي محذورة عَنْ من مرفوعاً "المؤذنون أمناء الله على فطرهم و سحورهم" أخرجه الطبراني الله في "الكبير"، قال الهيثمى الله في "مجمع الزوائد": إسناده حسن. و الحديث يؤيد قول من قال: إن الإمامة أفضل، وقال الأشرف راداً عليه: يستدل بقوله "الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن "على فضل الأذان على الإمامة؛ لأن الأمين أرفع حالاً من الضمين بأن هذا الأمين يتكفل الوقت فحسب، وهذا الضمين يتكفل أركان الصلاة، و يتعهد للسفارة بينهم وبين ربهم، فأين أحدهمامن الآخر!.

(اللهم أرشد الأئمة)، يعنى: أرشدهم للعلم بما تكفلوه، و القيام به و الخروج عن عهدته. (واغفر للمؤذنين)، يعنى: ما عسى يكون لهم تفريط في الإمامة التي حملوها من جهة تقديم على الوقت أو تأخير عنه سهواً.

ثمإنه تعرض الترمذي علي الإسقاط حديث الباب. وقال: (و ذكرعن علي بن المديني علي أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن البي عريرة علي ولا حديث أبي صالح عن عائشة رضى الله عنها في هذا) و حاصل كلام الترمذي علي إن الحديث روي من طريق أبي صالح عن أبي هريرة علي و منه عن عائشة رضى الله عنها و فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال فرجح أبوزر عة الأول و تابعه على ذلك العقيلي علي و الدار قطني علي و الدار قطني علي و الدار قطني علي و الدار قطني علي و البخاري علي الثاني و و البخاري علي الثاني و الدار قطني علي و البخاري علي الثاني و الدار قطني علي و البخاري علي الثاني و الدار قطني علي المناني و الدار قطني علي الثاني و الدار قطني علي و البخاري علي الثاني و البخاري علي الثاني و البخاري علي الثاني و الدار قطني علي الناني و البخاري علي الثاني و الدار قطني علي الثاني و الدار قطني علي الثاني و البخاري المناني و الدار قطني علي الناني و الدار قطني علي الناني و البخاري علي الثاني و الدار قطني علي الناني الناني و الدار قطني علي الناني الناني الناني الناني الناني و الدار قطني الناني النان

أسقط ابن المديني عليهما، وقد صحح الحديثين جميعاً يعني: حديث أبي هريرة عَن وعائشة رضى الله عنها ابن حبان عليه ، ثمقال: وقد سمع أبو صالح هذين الحديثين من عائشة رضى الله عنها و أبي هريرة عَن جميعاً. وقال في "النيل": قال اليعمري عليه و الكل صحيح، و الحديث متصل، انتهى. وحديث أبي هريرة عَن المذكور، أخرجه أيضاً أحمد عليه و أبوداؤد عليه ، فتأمل! .

بابمايقول إذاأذن المؤذن

و الذي ينبغي أن ينبه عليه في هذا المحل أن الإجابة باللسان مستحبة (۱) و أن الإجابة بالقدم واجبة إن لزم من تركها تفويت الجماعة ، قال النووي عليه : فمن كان في صلاة فريضة أو نافلة ، فسمع المؤذن و لم يوافقه ، و هو في الصلاة ، فإذا سلم أتى بمثله ، و لوسمع الأذان ، و هو في قراءة أو تسبيح أو نحوها قطع ما هو فيه ، و أتى بمتابعة المؤذن . أقول : و ثبتت إجابة الأذان في السكتات في ثنايا الأذان ، يدل عليه حديث عمر الفار وق منه عند النسائي مسلم ، و أصرح منه حديث أم حبيبة رضى الله عنها عند النسائي أنه منه كن يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت ، قال السندي

⁽۱)قال ابن قدامة عليه في "المغني": لا أعلم خلافا بين أهل العلم في استحباب ذلك. و الحافظ البدر العيني عليه بين فيه خلافاً في "شرح الطحاوي", و قال: أراد بالقوم هؤلاء أبا حنيفة عليه و أبا يوسف عليه و محمد عليه و ابن وهب من أصحاب مالك عليه و الظاهرية؛ فإنهم قالوا: الأمر ههنا للوجوب. و خالفهم في ذلك آخرون, فقالوا ذلك على الاستحباب لا على الوجوب. و ممن ذهب إلى ذلك الإمام مالك عليه و الشافعي عليه و أحمد عليه و و و و و اختيار الطحاوي عليه و الحلواني عليه و غير هما من الأحناف. أقول: قال البدر العيني عليه و اختيار الطحاوي عليه و الحلواني عليه و غير هما من الأحناف. أقول:

على النسائي: ، ثم طريق القول المروي أن يقول: كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها، لا أن يقول: الكل بعد فراغ المؤذن من الأذان. (عن عطاء بن يزيد الليثى)، المدنى نزيل الشام ثقة. (إذا سمعتم النداء، فقولوا: مثل ما يقول المؤذن)، إلا إذا قال: حي على الصلاة حي على الفلاح، فإنه يقول: لاحول و لاقوة إلا بالله، و السبب في الاختلاف في ذلك اختلاف الأثار ، قاله ابن رشد . (حديث أبى سعيد ﷺ حديث حسن صحيح) ، و هو حديث الباب من رواية عن الزهري الله عن عطاء بنيزيد الليثي الله عن أبي سعيد يَنكُ ، و رواها مالك عطية في "الموطأ" و أحمد عطية في " مسنده "و أصحاب الأمهات الست أن يقول مثل قوله في جميع الكلمات، قاله الحافظ عليه وغيره، فيقول مثل ما يقول المؤذن، فيكون جواب الحيعلتين أيضابمثلها، غير أنه فى رواية أخرى جوابهما بالحوقلة. واختاروها للعمل، فإنها رواية مفسرة، و هى رواية معاوية ﷺ في الصحيح، وكذا رواية عمر الفاروق ﷺ فى صحيح مسلم: "أن يقول السامع: لاحول و لاقوة إلا بالله ، عند قول المؤذن: حي على الصلاة وحي على الفلاح". ثم مذاهب الفقهاء فيذلك، فقال الشافعي علانية وأحمد علانية في رواية ومالك عليه في روايةٍ: ينبغي لمن سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن؛ حتى يفرغ من أذانه. و قال أبو حنيفة علالية و أبو يوسف علالية و محمد علاثيو أحمد علائية في الأصح، ومالك علائية في رواية: يقول سامع الأذان مثلمايقول المؤذن إلافى الحيعلتين، فإنه يقول فيهما: لا حول والاقوة إلا بالله. واحتجوا بحديث مسلم عن عمر الفاروق كَنَا الله عن عمر الفاروق الله الله عن الله ،قاله البدر العيني عليه في "العمدة"، قال الحافظ ابن المنذر: يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح ، فيقول تارةً كذا و تارةً كذا ، و قال طائفة بالجمع بينهما ، و اختاره الشيخ ابن الهمام عطية والشيخ المدقق عطية وأنت خبير أن غرض الشارعهو اختيار أحدهما لا الجمع بينهما، وذلك لأنه قد تحقق أن عادة الشرعفى الأدعية أن يأتى بهاحيناً كذا وحيناً كذا ، ألا ترى أنه وردت أدعية مختلفة في وقت معين، كما في دبر الصلاة، فهل يستطيع أحد أن يجمع كلهافى وقت واحدٍ ؟ و لكن الأمر أن يؤتى بكلهافى أزمنة مختلفة، وهذه هى صورة العمل بالجميع دون الجمع بينهما ، فالسنة أن يجيب تارةً بالحيعلة ، و تارةً بالحوقلة. (وهكذاروي معمروغيرواحد)، قال الحافظ البدر العينى علالية في "العمدة": واختلف على الزهري علالية في إسناد هذاالحديث، وعلى مالك عليه أيضاً؛ ولكنه اختلاف لا يقدح في صحته، فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عللي عن الزهري علي عن سعيد علية عن أبي هريرة عَن أخرجه النسائي علية وابن ماجة علية، وقال أحمد بن صالح علامية وأبوحاتم وأبوداؤد علامة والترمذي علية: حديث مالك الله الهيالية (١) و من تابعه أصح.

بابماجاءفي كراهيةأن يأخذالمؤذن على الأذان أجرآ

(حدثنا أبوزبيد)، اسمه عبثر بن القاسم الزبيري الكوفي ثقة ، قاله في "التحفة ". (عن أشعث) ، هو ابن سوّار الكندي الكوفي النجار مولى ثقيف روى عن الحسن عليه و الشعبي عليه غيرهما، وروى عنه شعبة عليه و الثوري عليه و عبثر بن القاسم عليه و غيرهم ، قاله الحافظ عليه في "تهذيب التهذيب "، و قال في "التقريب ":ضعيف ، و قال الخزرجي عليه : حديثه في "مسلم" متابعة . (عن الحسن) ، الإمام الهمام البصري عليه . (عن عثمان متابعة . (عن عثمان الإمام الهمام البصري عليه .

بن أبى العاص ﷺ)، صحابى شهير استعمله رسول الله ﷺ على الطائف، ومات في خلافة معاوية ﷺ بالبصرة . (إن من آخرما عهد إلى رسول الله على) ، يعنى: حين توديعه إلى الطائف. (أن اتخذ مؤذنا، لا يأخذ على أذانه أجراً)، و أخرجه ابن حبان عن يحى البكالي، قال: سمعت رجلاً قال لابن عمر ﷺ: إنى لأحبك في الله، فقال له ابن عمر ﷺ: إنى لأبغضك في الله، فقال: سبحان الله، أحبك في الله وتبغضني في الله ، قال: نعم! إنك تسأل على أذانك أجراً. ورويعن ابن مسعود على أنه قال: أربع لا يؤخذ عليهن أجراً: الأذان، وقراءة القرآن، والمقاسم، والقضاء. أقول: في هذا المرفوع والموقوف دلالة ظاهرة على أنه يكره أخذ الأجرة على الأذان.وفي"المبسوط"للإمام محمدبن الحسن الشيباني اللهيباني اللهام و لا يجوز الاستيجار على الطاعات، كتعليم القرآن، و الفقه، و الأذان، والتذكير، والتدريس، والحج، والغزو. والأصل الذي بني عليه حرمة الاستيجار على هذه الأشياء " إن كل طاعة يختصبه المسلم، لايجوز الاستيجار عليها "؛ لأن هذه الأشياء طاعة و قربة تقع عن العامل ، قال الله سبحانه : ﴿ و أن ليس للإنسان إلاماسعى ﴾، فلا يجوز أخذ الأجرة من غيره، كالصوم و الصلاة.

واحتجوا على ذلك بأحاديث وساقوها ، وقال ابن نجيم على المنتدمين ، أما على "البحر" : وهو ، أي عدم الأجر على الأذان قول المتقدمين ، أما على المختار للفتوى في زماننا ، فيجوز أخذ الأجر للإمام و المؤذن والمعلم و المفتى ، كماصر حوابه في "كتاب الإجارات" ، و يقول قاضي خان عليه في "الجزء الثالث" في "الإجارة الفاسدة" : إنما كره المتقدمون الاستيجار على تعليم القرآن ، وكرهوا أخذ الأجر على ذلك ؛ لأنه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في

ذلك الزمان، وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين وإقامة الحسبة ، وفي زماننا انقطعت عطياتهم، وإن تنقص رغائب الناس في أمر الآخرة ، فلو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة إلى مصالح المعاش لاختل معاشهم، قلنا بصحة الإجارة و وجوب الأجر للمعلم، وهذا بخلاف المؤذن و الإمام؛ لأن ذلك لا يشغل الإمام و المؤذن عن أمر المعاش . و بالجملة : فالقدماء الحنفية على النهى، والمتأخرون على الجواز على الأذان والإقامة وتعليم القرآن، وليسهو أصل المذهب، والأصل فيه ما تقدم ذكره، و بالله التوفيق . (حديث عثمان حديث حسن) ، قال في " المنتقى "بعدذكره: رواه الخمسة ، قال ابن المنذر علية : ثبت أن رسول الله الله الله المن قال لعثمان ابن أبى العاص عنه: واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجراً. (والعمل على هذا عنداهل العلم، كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً)، قال الخطابي عظيه : أخذ المؤذن على أذانه مكروه بحسب مذاهب أكثر العلماء.قال أبو النعمان عطيه: أخذ الأجرة بالأذان وغيره المسئلة خلافية قديمة بين الأئمة الأربعة، فقول أبى حنيفة علالية وأصحابه وأحمد علالية عدم الجواز، و هوأحدالوجوه الثلاثة عند الشافعية ، وقول مالك عليه والشافعي عليها الجواز، وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة عند الشافعية، قال ابن العربي عليه الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان و الصلاة و القضاء و جميع الأعمال الدينية ؛ فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله و فى كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستنيب. أقول: فقاس المؤذن على العامل، و هو قياس فى مصادمة النص، وفتيا ابن عمر يَنْ الله وابن مسعود يَنْ التي مرت لميخالفهاأحدمن الصحابة ، كماصرح بذالك ابن سيد الناس عطيه الوجه الثالث عند الشافعية الجواز للإمام بإعطاء الأجر

دون أحاد الناس، هذا ما في "شرح المهذب" و في "العمدة". و استدل أبوحنيفة عليتي وأحمد عليتي بحديث الباب وبحديث إنكاره والقرآن، وهوفى حديث عبادة بن القوس على قرأة القرآن، وهوفى حديث عبادة بن صامت الله عند أبى داؤد عليه و ابن ماجة عليه ، و في حديث أبي بن كعب يَنْ عندابن ماجة عليه وحديث أبى الدرداء يَنْ عند الدار مي عليه ، راجع "العمدة "و "نصب الراية ". واحتج مالك عليه و الشافعي عليه بحديث أبي سعيد الخدري يَنْكُ في الصحيح؛ حيث أخذ قطيع الغنم على الرقية بالفاتحة على اللديغ ، و ضحك رسولالله الله الله المالية والمالية المالية ال أبى حنيفة عللته وأحمد عللته ، وبمثله أجاب الحافظ ابن الجوزي من الحنابلة، والقرطبي عليه من المالكية في أحد وجوه الجواب، نصعليه في"العمدة". وأمااستدلالهم بحديث أبي محذورة عنا العمدة العم فأذنث، ثم أعطاني حين قضيت التأذين صرة فيهاشيء من فضة ، قال اليعمري عليه: و لا دليل فيه لوجهين ، الأول: إن قصة أبى محذورة الشاه أول ماأسلم الأنه أعطاحين علمه الأذان ، وذلك قبل إسلام عثمان بن أبى العاص ﷺ الراوي لحديث النهي، فحديث عثمان ﷺ متأخر . و الثاني : أنها واقعة عين يتطرق إليها الاحتمال، و أقرب الاحتمالات فيها أن يكون من باب التاليف لحداثة عهده بالإسلام.

وفي"النيل": وأنت خبير بأن هذا الحديث لاير دعلى من قال : إن الأجرة إنما تحرم إذا كانت مشروطة ، لا إذا أعطيها بغير مسئلة.

و الجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن ، و أما أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة فلا اختلاف فيها بين الأربعة ، و بالله

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

التوفيق منه الوصول إلى التحقيق.

بابمايقو لإذاأذن المؤذن من الدعاء

والمعنى أيُ دعاء يدعوبه السامع إذا أذن المؤذن، وقد ثبتت أذكار و أدعية أثناء التأذين و بعده من جملة الأذكار الواردة في الباب ما في حديث الباب. و الغرض من الدعاء عائد إلى الداعي دون النبي المسلمة على نحو ماذكره ابن العربي عليه في الصلاة ، قال: فائدة الصلاة عليه يرجع إلى الذي يصلي عليه لد لالة ذلك على نصوح العقيدة و خلوص النية ، و إظهار المحبة ، و المداومة على الطاعة و الاحترام للواسطة الكريمة فافهم!

(عنالحكيم)، بضمأوله مصغراً. (بن عبدالله بنقيس)، بن مخرمة بن المطلب نزيل مصر صدوق ، قاله في "تحفة الاحوذى". (عن عامربن سعد)، بن أبى وقاص المدنى الزهري روى عن أبيه وغيره، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. (عن سعدبن أبي وقاص كالله على المشاهد، وهو أحدالعشرة ومناقبه كثيرة. (منقال حين يسمع المؤذن)، أي قوله: وهوالأظهر. والمرادبه حين يسمع تشهده، وهو مصرح في رواية "شرح معانى الأثار" وفيه: من قال حين يسمع المؤذن يتشهد "وأناأشهدأن لاإله إلاالله"، وفي رواية لمسلم: "أشهد" بغير لفظ "أنا" وبغير الواو، وذكر النووي عليه في "شرح مسلم": أنه يستحب أن يقول بعد قوله: أن محمدا رسول الله والسُّكُ "رضيت بالله ربأ "أي بربوبيته و بجميع قضائه و قدره . (**و بمحمد** رسولا) يعنى: بجميع ما أرسل به ، و بلغه إلينا من الأشياء الاعتقادية وغيرها. (وبالإسلام)، يعني: بجميع أحكام الإسلام

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

من الأوامر و النواهي (ديناً)، يعني: اعتقاداً و انقياداً. (هذا حديث حسن صحيح غريب)، و أخرجه مسلم الله و أبوداؤد الله و النسائي الله و ابن ماجة الله بن المغيرة عند الطحاوي الله في "سعد)، و تابعه عبيد الله بن المغيرة عند الطحاوي الله في شرح الأثار و هو إماعبيد الله بن المغيرة ابن أبي بردة الكناني من رجال ابن ماجة ، أو عبيد الله بن المغيرة بن معيقيب من رجال الترمذي و ابن ماجة ، و كلاهمام قبول من الرابعة ، قاله في "التقريب"، فالمتابعة صحيحة فارتفعت الغرابة.

بابمنهأيضاً

و من جملة الأذكار الواردة: دعاء الوسيلة بعد الأذان، و هي "اللهم رب هذه الدعوة التامة و الصلاة القائمة ، آتِ محمدن الوسيلة و الفضيلة ، و ابعثه مقاماً محموداًن الذي وعدته "رواه البخاري الله في "صحيحه "من حديث جابر مرفوعاً و ليسالدعاء لأجل تردد في حصولهاله ؛ بللنيل حظ الشفاعة ، فمن يدعو بهذه الدعوة ينال حظه من شفاعة النبي الشفاعة ، فمن يدعو بهذه الدعوة ينال حظه من شفاعة النبي المحمد بن سهل بن عسكر البغدادي) ، التيمي الحافظ الله ، و ثقه النسائي الله و غيرهم . (وإبراهيم بن يعقوب) و الترمذي الحافظ الله نزيل دمشق ، روى عنه أبو داؤد التو الترمذي المنائي الله و ثقه و قال الدار قطني الله و النسائي الته من الحواظ ، قال الدارة طني المنافي الله من الحافظ ، و و ثقه و قال الدارة طني المنافي المنافي

من الأئمة الستة غيره. (حين يسمع النداع)، يعنى: حين يسمع النداء بتمامه يدل عليه حديث عبدالله بن عمرو بن العاص عند مسلم، أريد بها ألفاظ الأذان التي يدعي بها الشخص إلى عبادة الله، قاله الحافظ البدر العيني الله ، و سميت تامة ؛ لأن الشركة نقص، أو لأنها لا يدخلها تغير و لا تبديل، تبقى إلى يوم القيامة ، أو لأنها تستحق صفة التمام و الكمال و ما عداهما ، فمعرض للفساد. (والصلاة القائمة)، أي: الدائمة التي لا يغيرهاملة و لاينسخها شريعة ، وإنهاقائمة مادامت السموت و الأرض. (الوسيلة)، لغة: هي مايتقرب به إلى الكبير، الوسيلة ههنامنزلةفي الجنة لاتنبغي إلالعبد من عباد الله ، وقع ذلك في حديث عبد الله بن عمر ﷺ عند مسلم. (و الفضيلة) ، يعنى: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق. (مقاماً محموداً)، و المرادبه الشفاعة الكبرى . (الذي وعدته) ، المرادبذلك قوله سبحانه: ﴿عَسٰى أَن يَبِعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحمُوداً ﴾، و أطلق عليه الوعد، لأنه عسى من لله واقع، نصبه ابن قتيبة عليه و غيره. (إلا حلت له الشفاعة)، استحقت و جبت أو نزلت عليه ، و يؤيده رواية مسلم عليته، و في حديث ابن مسعود يَنظِ عند الطحاوي عليته و وجبت له، وفيه دلالة على أن حصول هذا المقام للنبي السيساني السيسانية ليس مرهوناًبدعاء أحدمن أمته ببلهو مقطوع به فدعاؤه ليسلنفعه بلفيه خيره لنفسه ، وهو استيفاء حظه من شفاعته ، و لذا قال في آخره حلت له شفاعتی ، فلدعائه دخل فی حلول شفاعته . و المسنون في هذا الدعاء أن لا ترفع الأيدي؛ لأنه لم يثبت عن النبى الله المالية المالية و التثبث فيه بالعمومات بعد ما ورد فيه خصوص فعله لغو، وينبغي لمن أراد أن يستن بسنة النبى المالكة النبي المالكة النبية أن يكتفى بتلك الكلمات، و لايزيد عليها إلا ما ثبت من زيادة "

إنك لاتخلف الميعاد "فإنها ثابتة في "السنن الكبرى" للبيهقى عليه بسند قوي، حكاه الحافظ البدر العيني عليه في "العمدة"، و الشهاب العسقلاني عطية في "الفتح"، وابن الهمام عطية في "الفتح"، وقاله الحافظ ابن دقيق عليه في "الإمام". وأمازيادة "والدرجة الرفيعة "،قال البخاري الله المأره في شيء من الروايات، وقال الحافظفى"التلخيص"،والسخاوي الشيفي "المقاصد الحسنة" : لا أصل لها. و أما زيادة "و ارزقنا شفاعته "و زيادة "يا أرحم الراحمين "لاأصللهماأيضاً،قالهفى "التلخيص". وغاية مافى الباب: وقع السوال عن دعاء الوسيلة بعد الأذان الثاني يوم الجمعة عند جلوس الإمام على المنبر، هل يكره على مذهب أبى حنيفة عليه التحقيق أنه لايكره عنده الكلام الأخروى من التسبيح وأشباهه ؛ بلله أن يجيبه إذا لم يجب الأذان الأول، فافهم! . (حديث جابر حديث حسن غريب) ، بل هو حديث صحيح غريب ، فإنه أخرجه البخاري عليه في "الجامع "بسند الترمذي علالية ،قال الحافظ عليه: فهو غريب مع صحته ، وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابرين ، أخرجه الطبراني الله في " الأوسط"من طريق أبي الزبير عن جابر عَنْك.

بابماجاءفيأن الدعاء لايردبين الأذان والإقامة

إن الدعاء في هذا الوقت من مظنة الإجابة ، و الدعاء على قسمين: أحدهمامايكون المقصود منه أن يحصل حالة الخضوع و الإخبات ، و الثاني مايكون فيه الرغبة في خير الدنيا و الآخرة ، و التعوذ من شرهما . قوله : (ابواحمد الله السمه محمد بن عبد الله بن زبير الكوفي ثقة ثبت ، قاله في "التحفة" ، و أبونعيم ، هو

الفضل بن دُكين ، قال أحمد عليه : ثقة ، يقظان ، عارف بالحديث . (قالوا:ناسفيان)، هوالثوري (عنزيدالعمي)، وزيد العمي هو ابن الحواري البصري قاضي هراة، إنماسمي زيد بالعمي؛ لأنه كان كلماسئل عن شيء ، قال: لاحتى أسئل عمى ، نقله الزيلعي عليه في "نصب الراية" و الموفق عليه في "المغنى "عن أحمد بن صالح على و الحافظ عليه في "التهذيب" عن على بن مصعب، أو منسوب إلى بنى العم بطن من بنى تميم ، نقله الحافظ الله في "التهذيب"و هو الصواب. وقد اختلفوا فيه ، قال الحافظ عليه في "التقريب":ضعيف، وقال الخزرجي علالية:ضعفه أبوحاتم علالية، و النسائي علالي و ابن عدي علالية، و قال أحمد علالية و الدار قطنى علالية: صالح روى عن أنس و ابن المسيب، وقد أخرج له الأربعة. (عن *أبى إياس معاوية بن قرة)*، المزني البصري، ثقة من رجال الكتب الستة. (الدعاء لا يرد بين الأذان و الإقامة) ؛ بل يقبل و يستجاب، و في بعض روايات أنس ﷺ "الدعاء بين الأذان و الإقامة مستجاب"، ثم لفظ الدعاء بإطلاقه شامل لكل دعاء ، و لابد منتقيده بمافى الأحاديث من أنه ما لم يكن دعاء بإثم أو قطعية رحم. قوله: (مستجاب) ، يعني: بعد جميع شروط الدعاء و أركانه و آدابه ، فإن تخلف في شيء منها فلا يلوم إلا نفسه . (حديث انس ﷺ حديث حسن).

وأخرجه أحمد عليه وأبوداؤد عليه والنسائي عليه وابن حبان عليه ، و في "البلوغ" و صححه ابن خزيمة . (وقد رواه أبو إسحاق الهمداني عليه)، وهو السبيعى ، قاله في "الخلاصة". (عن بريد بن أبي مريم) ، البصري عليه ثقة ، قاله في "التحفة". (عن انسعن النبي عليه مثل هذا) ، يعني : مثل حديث الباب ، و إن ما علقه الترمذي عليه فقد وصله النسائي عليه و ابن خزيمة عليه و ابن حبان

عليه من طريق بريد بن أبي مريم عن أنس الله عنه ما ميذكر الترمذي عليه حسب عادته فيه. و في اللباب: و فيه حديث سهل بن سعد عَنَاتُهُ، قال ماترد على داع دعوته عند حضور النداء ، روى أبو داؤد عليتي و ابن خزيمة عطيته وابن حبان عطيت فافهم!

بابماجاء كمفرض الله على عباده من الصلوات

(فرضت على النبى الله أسري به الصلاة خمسين)، و فى رواية ثابت عن أنس ﷺ عند مسلم: فرض الله على خمسين صلاة كليوم وليلة، وفي رواية البخاري الله على أمتى خمسين صلاة, ففي كل من رواية الباب اختصارً, فذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة ، و بالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه. (تُم نقصت حتى جعلت خمساً)، و قد حققت

رواية ثابت أن التخفيف كان خمساً خمساً ، وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقى الأحاديث عليها. (ثم نودي يا محمد ﷺ إنه لا يبدل القول لدي، وإن لك بهذا الخمس خمسين)، يعنى: ثواب

خمسين صلاة، والحديث احتجبه على فريضة الصلوات الخمس ، و عدم فرضية ما زاد عليها ، و احتج به على جواز النسخ قبل الفصل،قالطائفة من الأئمة:فرضت خمسون صلاةً، ثمنسخت

بقيت منها خمس صلوات، والحق الحقيق بالتحقيق أنه لانسخ فيها، و الاختلاف بحسب اختلاف العَالَمَين، و الآن كذلك

خمسون؛لكن أجراً وثواباً عندر بنافي عالم الآخرة، وخمس فعلاً

وعملاً في عالم الدنيا. و معنى الحديث أنه عليه السلام أخبره

خمسون بالفعل، فلميزل يراجع ربه حتى بين له أنها خمسون في

التواب لا بالعمل. فلا سوال و لا جواب؛ بل هو إلقاء للمراد على المخاطب بعد دفعات و بعد مراجعات شتى ، ليكون له وقع في النفس و محل من القبول ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلاتعب، فهذا من طريق التفهيم؛ بلهونحومن العناية ،كيف!وفى"النسائى":فقال:هىخمسوهىخمسون، لايبدل القول لدى، فنبه الله سبحانه على أنه لانسخ، وإنما هو من باب الحسنات بعشر أمثالها، فالخمس ههنا خمسون عندر بنا. وفي حديث مسلم مايدل على أن ضابطة الحسنة بعشرة أمثالها من جملة ماأعطاه الله نبيه ليلة الإسراء، أخرجه في "باب الإسراء" من حديث ثابت البناني عن أنس ﷺ ، فنظير هذا كما عند الترمذي الله وصححه عن عمران بن حصين الله والا: جاء رجل قال: لك السيدس ، فلما ولي دعاه ، قال: لك سيدس آخر ، فلما ولي ال دعاه, قال: إن السدس الآخر طعمة, فلم يجعل له الثلث من أول الأمر؛بلجعل السدس، و السدس، فهل يقول عاقل: إنه نسخ؟بل هوإلقاء للمرادحصة حصة لمعانيراعيها المتكلم فينفسه.

وقع السوال عن افتراض الخمسين بمثل هذا الأسلوب من الحكم خمسا خمساً بالمراجعات والدفعات، فيمكن أن يقول: إن فيه أموراً عديدة: أما الأول: إن عظمة هذه المزية من الخمس حقيقة و فعلاً، والخمسين أجراً و ثواباً، تكون أبين ظهوراً و أقرب طمانينة بهذا الأسلوب، و أما الثاني إن فيه مزية للنبي الله عند الله سبحانه بقبول شفاعته و ظهور رأفته و عطفه على الأمة ، و الثالث: إن فيه ظهور نصح موسى عليه السلام للنبي المنت و لأمته ، و كأنه وقع تفسيراً لميثاق الأنبياء بنصرة النبي النبي الله الله سبحانه (و إذاً خَذَ الله ميثاق الأنبياء بنصرة النبي الله الله سبحانه (و إذاً خَذَ الله ميثاق النبي النبي الله سبحانه (و إذاً خَذَ الله ميثاق النّبيتين) و

أما الرابع: إن فيه تسلية لقلب موسى الله بالتجليات الربانية التي كانت تحيط بالنبي الله أنتصل نفحاتها و أشِعّتها إلى موسى عليه الصلاة السلام. (حديث انس الله حديث حديث حسن صحيح غريب)، و أخرجه أحمد عليه و النسائي عليه ، و أخرجه الشيخان مطوّلاً.

باب في فضل الصلو ات الخمس

لا يخفى عليك أن قد صحت أحاديث كثيرة في فضائل الأعمال من الوضوء و الصلاة و الصوم و الحجو العمرة و غيرها, بأنها كفارات للذنوب، و هذه الأحاديث في "الصحاح" في مواقعها. (الصلوات الخمس)، و في رواية لمسلم عليه "و " و رمضان إلى رمضان ".(والجمعة إلى الجمعة)، و المرادمن صلاة الجمعة إلى صلاة الجمعة ، فإنه ورد في بعض طرق الحديث، و زيادة ثلاثة أيام بضابطة الحسنة بعشر أمثالها، فتكون الأيام عشرة، وذلك الحديث أخرجه مسلم الشيء من حديث أبي هريرة عَظ مرفوعاً، قال: من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى إلى الجمعة، فاستمع وأنصت غفر له مابينه وبين الجمعة، وزيادة ثلاثة أيام . و من حديث حنظلة الأسدي عَن أخرجه أحمد علي الله المام بإسنادٍ جيدٍ مرفوعاً بلفظ "من حافظ على الصلوات الخمس ركوعهن وسجودهن ومواقيتهن وعلمأنهن حق من عندالله، دخل الجنة، ورواته رواة الصحيح، قاله الحافظ عليه في "الترغيب" . (كفارات لما بينهن)، أي: من الذنوب، و في رواية لمسلم عليه: مكفرات لمابينهن. (مالم يغش الكبائر)، وفي رواية لمسلم عطية:إذا اجتنب الكبائر، وفي "شرح مسلم للنووي عطية" في شرح حديث: ما من امرء مسلم تحضره صلاة مكتوبة ، فيحسن وضوئها ، و خشوعها ، و ركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب مالميؤت كبيرة ، معناه:أن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر ، فإنها لا تغفر.

ثم لا يذهب عليك أن المتأخرين قيدوا سائر أحاديث الكفارة بغفران الصغائر دون الكبائر، مستدلين بماورد في حديث الباب وأمثاله ، قال الشهاب عطية في "الفتح" باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً في شرح قوله: غفر له ماتقدم من ذنبه: "ظاهره يعم الكبائروالصغائر،لكن العلماء خصوا بالصغائر لوروده مقيدا باستثناء الكبائر في غير هذه الروايات"، وقال البدر العيني عليه في العمدة: يعنى: من الصغائر دون الكبائر، كذا هو مبين فى "مسلم"، وظاهر الحديث يعم جميع الذنوب؛ ولكنه خص بالصغائر، والكبائر إنماتكفر بالتوبة، وكذلك مظالم العباد، قال عياض عليه: هذا ما في الحديث من غفران الذنوب ما لميؤت كبيرة، هومذهب أهل السنة، وإن الكبائر إنما يكفرها التوبة، و قال القاري الله في "المرقاة": إن الكبيرة لا يكفرها الصلاة و الصوم، وكذا الحج. وإنمايكفرها التوبة لاغيرها، نقل ابن عبد البر عليه الإجماع عليه في "التمهيد". وبالجملة لابد في حقوق الناس من القصاص و لو صغيرة ، و في الكبائر من الندم و الاستغفار والتوبة. ثمور دوعد المغفرة في الصلوات الخمسو الجمعة ورمضان، فإذا تكرريغفر بأولها الصغائر وبالبواقي يخفف عن الكبائر، وإن لم يصادف صغيرة و لا كبيرة يرفع بها الدرجات.

وقال بعض الأعيان: لا يعتبر التقييد إلا فيماور دمقيدا، و الباقي على إطلاقه بَيْدَ أنه ينظر إلى خصوص الألفاظ الواردة في الروايات؛ فإن الذنوب و الخطايا و المعاصي بينها فروق، و ليست بألفاظ متر ادفة ، فإنا إذا حققنا اللفظ من جهة اللغة و جدنا أن الذنوب هي العيوب ، و هي أدنى مراتب الإثم ، و أضعفها جداً ، ثم فوق الذنوب الخطايا ، و الخطاضد الصواب ، و فوقها السيئات ، و السيئة ضد الحسنة ، و فوقها المعاصي ، و المعصية ضد الطاعة . فأعلى مراتب الإثم المعصية ، و أدناها الذنب ، فالحديث دل على الخروج عن الذنوب فقط ، نعم! و في آخر الخطايا ، فإن إلا تفسر هذه الذنوب بالصغائر ، لا بما يشملها الكبائر ؛ بل و يتبع لفظ الحديث بما يقتضيه لغة العرب ، و لا فاقة إلى تفسيرها بما يفسرونه . (حديث أبي هريرة شخ حديث حسن صحيح) ، وأخرجه مسلم المناه .

بابما جاءفي فضل الجماعة

يقول المؤلف على: إن الفضل مختص بالصلاة في الجماعة، و السرفيه: إن الصلاة في نظر الشرع هي صلاة الجماعة؛ لأنها الفرد الأكمل، و لا يكون المراد في المواعيد و مواضع الترغيب إلا هو و من ههناقال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ . أقول: ورد الفضل في حديث الباب بسبع و عشرين درجة ، و في رواية بخمس و عشرين درجة ، و فيه مقابلة بين صلاة الجماعة و الفذ . (على صلاة الجماعة تفضل) ، يعني: تزيد في الثواب . (على صلاة الرجل وحده) ، يعني: منفرد أ (بسبع و عشرين درجة) ، و المراد بالخمس و العشرين أو السبع و العشرين الصلوات التي دلت عليها ألفاظ الأحاديث ، يعني: ثواب صلاة واحدة في الجماعة ثواب خمس و عشرين أو سبع و عشرين منفرد أ ، ورد ذلك في ثواب خمس و عشرين أو سبع و عشرين منفرد أ ، ورد ذلك في

رواية ابن مسعود يَنَا عند أحمد عليه و في حديث أبي هريرة يَنَا عند مسلم، و فيه صلاة الجماعة تعدل خمسة و عشرين من صلاة الفذ".

و مع هذا أن لقلة الجماعة و كثرتها دخلاً و أثراً في تقليل الأجرو تكثيره. (حديث ابن عمريك حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري عليه و مسلم عليه . (وعامة من روى عن النبى عليه إنماقالوا: خمس وعشرين)، هذا لميختلف عليه في ذلك (إلا ابن عمري فإنه قال بسبع وعشرين) ، أقول: إن لفظ سبع و عشرينقد ثبت من غيررواية ابن عمر كالله قد ثبت ذلك أيضاً من رواية ابن مسعود يَنظُو أبي بن كعب يَنظُو عائشة رضى الله عنها و أنس يَنْ و معاذ يَنْ و زيد بن ثابت يَنْ و عبدالله بن زيد يَنْ و أبى سعيد على النظر لتخريجها وألفاظها شرحى "البدر "و"الشهاب" . واختلفوا فى وجه الجمع بينهما ، و تبلغ الوجوه التى بينوها فى الجمع أحد عشر وجهاً. أقول: لاحاجة إلى هذه الوجوه, إن التفاوت قديكون بحسب درجات الإخلاص والخشوع وباختلاف الأوقات و الأمكنة ، و مع هذا قال ابن عبد البر عليه: الفضائل لا تدرك بالقياس، ولا مدخل فيها للنظر، وإنماهي بالتوقيف. وقال الحافظ فضل الله التور بشتى عليه : إن ذلك لا تدرك بالرأي؛ بل مرجعه علوم النبوة التي قصرت العقول عن إدراك جملتها و تفاصيلها ، ثم قال : و لعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفين نحو صفوف الملائكة ، و الاقتداء بالإمام ، و إظهار شعائر الإسلام وغيرها. فتأمل!. (هذا حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري والشين مسلم والشيد.

باب ما جاء في من سمع النداء فلا يجيب

أرادبالإجابة الإجابة الفعلية، ونقل عليه الإجماع ابن قدامة على الجماعة واجبة عندنافي القول الراجح، وفي قول لناسنة مؤكدة ، و في البحر: إن أدنى الوجوب و أعلى السنة المؤكدة واحد، و في "المفيد": هي واجبة ، تسميتها سنة لوجوبها بالسنة ، فلم يبق خلاف ، بقي أن ترك السنة عتاب أو عقاب ، فلا أدخل فيه .

وعند الشافعية أيضاً قولان، فقال بعضهم: فرض كفاية، و قال آخرون: سنة مؤكدة، وعند مالك عليه أيضاً قولان، قال الباجي الله : ذهب بعض أصحابنا إلى أنها فرض كفاية ، و ذهب بعضهم إلى أنهاسنة مؤكدة ، وعند الحنابلة فرض عين ، شرط شرطاً للصحة أو غير شرط قولان، وعلى الثاني عندهم لوصلي ا منفردا صحت صلاته مع ارتكاب الحرام ، ثم للجماعة أعذارٌ عند كلمن المذاهب. ثمهذا الاختلاف في حكم الجماعة يبتني على نظر فقهى اجتهادي و ملحظ معنوي دقيق هناك ، بيان ذلك: أنه ثبت في الأحاديث ما يدل على وجوب الجماعة ، و غاية الاعتناء بحالها والوعيد لتاركها والترغيب فيهابشتّى الفضائل، ومع هذاوردتأعذار لتركالجماعةمايدلعلىأن أمرهاهين فأبيح التخلف عنها بالأمور المفصلة في محالها و مواضعها ، فمن راعى الأمر الأوّل جعلها واجبة، ولميدخل الأعذار في حقيقتها، و إنماتلحقهاهذه من خارج وعارض، لايتأثر بهاسنخ حقيقتها و تجوهر ماهيتها، و من لاحظ معها أعذارها من بدأ الأمر فيها، فحكم فيها بسنيتها أو استحبابها. فالاختلاف في أمثالها إنما جاء من الملاحظ و الأنظار، وهذا من قبيل محال بالذات و بالغير

عند المعقوليين، فإن الفرق بين المحال بالذات و بالغير إنما هومن باب اختلاف الأنظار، وهكذا الوجوب و السنية . فمن رأى الوعيد الوارد و صرف النظر عن الأعذار رأه حقيقةً بتةً واجبةً، فحكم عليها بالوجوب بخلاف من اعتبر تلك الأعذار ، و إن كانت عوارض خارجية ، فانحط عن درجة الفرض وعن مرتبة الوجوب ، ونزل إلى السنية ، فحكم عليها بالسنة ، فتأمل! . (عن جعفربن برقان)، "بضم الباء و سكون الراء ". (لقدهممت)، يعنى به: فراغه عن هذه الأشياء، ثم عوده إلى رجال لم يحضروا الصلاة، استنبط منه البعض بمنع الجماعة الثانية ، فإنها لو كانت ثابتة لما كان لذلك الوعيد و التحريق معنى إذ لهم الاعتذار بشمول الجماعة الثانية. (فتيتى)، "الفتية "جمع فتى يعنى: جماعة من شبان أصحابي. (ثم أحرق)، يقال: حرّقه إذا بالغ في التحريق، وفي "فتح الباري":قوله:فأحرق عليهم، يشعر بأن العقوبة ليست قاصرةً على المال ؛ بل المراد تحريق المقصورين و البيوت تبعا للقاطنين بها ، و الصواب أن التحريق على القوم أعم من أن يكون القوم في البيوت أو لم يكونوا، والغرض أن تحريق البيوت لايستلزم تحريق من فيها، فلايلزم تعذيب الحيوان بالنار ، و إن كانوا أجابوا عنه . (٧ يشهدون الصلاق)، وفي رواية لأبي داؤد عليه : ثم أتي قوما يصلان فى بيوتهم، ليست بهم علة فأحرقها عليهم. وفى رواية لمسلم الله منطريقأبى صالح الله الماح الله الماح قلنا، ويقول هذا البعض: هذا اللفظ يعين ماقلنا، فإنه لو كانت الجماعة بعد الجماعة معمولا بهالكان المناسب حينئذأن يقال لايشهدون صلاةً. (وقال بعض أهل العلم: هذا على التغليظ و **التشديد)**، يعني: إن قول الصحابة ليس على ظاهره ؛ بل هو

محمول على التغليظ و التشديد. (فقال: هوفى النار)، يعنى: لا على سبيل التأبيد عند أهل الحق. (ومعنى الحديث) ، يعني: حديث أبى هريرة ﷺ حديث الباب. (أن لا يشهد جماعة ولا جمعة رغبة عنها)، يعنى: إعراضاً عنها، والحديث بظاهره ظاهر في أن الجماعة فرض عين ؛ لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ، و لو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه. وإلى القول بأنها فرض عين ، ذهب أحمد عليه و الأوزاعي الله وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة ، منها: إنه يستنبط من نفس الحديث عدم الوجوب، فإنه هم بالتوجه إلى المتخلفين، فلوكانت الجماعة فرضعين ماهم بتركها إذا توجه . ومنها: إن الحديث ورد مورد الزجر و التوبيخ ، و حقيقته غير مرادة ، و يهدي إلى هذا وعيدهم بالعقوبة يعاقب بها الكفار . ومنها:إنه ترك تعذيبهم بعد تهديدهم، فلوكانت فرضعين لما تركهم، وقد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك، وهوفيما رواه أحمد عصم منطريق سعيد المقبري عن أبي هريرة الشابلفظ" لو لا ما في البيوت من النساء ، و الذرية "و في رواية "لو لا صبيانهم "والحافظ علي حمل حديث الباب على المنافقين لما أثقل على المنافقين من الفجر و العشاء ، و لما في "مسلم" عن ابن مسعود ﷺ، قال: لقدر أيتناو مايتخلف عن الصلاة إلا منافق، قد علم نفاقه أو مريض. ثم حمل النفاق على العمل لما عند أبى داؤد علي عن أبى هريرة يَنك ، و فيه "ثم أتى قوما ليست بهم علة فأحرقها عليهم". أقول: وقد علمت أن الإتيان إلى الصلاة هو الإتيان إلى الجماعة ، و من فاتته الجماعة فقد فاتته الصلاة في نظر الشرع، وحينئذ فالذين يتخلفون عن الجماعة ويتكاسلون فيها هم منافقون في لسان القرآن، ولذا سماهم الحديث أيضاً منافقين؛ لكنهم إذا كانوا منافقين، فالوعيد فيهم لحال نفاقهم لا على ترك الجماعة فقط، فلايثبت به الوجوب أو الفريضة. قلت: أماكون الحديث في حق المنافقين فهو صحيح، وأما أن المراد من النفاق هو العملي أو الاعتقادي، فالنظر دائر فيه، فالحديث يمكن أن يكون في حق المنافقين، كما يمكن أن يكون في حق المسلمين المسرفين إلا أن نفاقهم العملي لما بلغ نهايته سدَّ النفاق الاعتقادي. ثم الحديث استدل به على منع الجماعة مسدَّ النفاق الاعتقادي. ثم الحديث استدل به على منع الجماعة الثانية، وعلى عدمه و كلاهما خطأ و عدول عن الصواب، فتأمل!

بابماجاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

(حدثنا يعلى بن عطاء)، العامري الطائفي ثقة ، قاله في تحفة الأحوذي ". (ناجابربنيزيدبن الأسود السوائي)، صدوق، قاله الحافظ على في "التقريب". (فلماقضى صلواته انحرف)، يعني: انصرف لذهابه إلى بيته ، و هذا ما أفاده قوله : فإذا هو برجل يرعد يقال : أرعد الرجل ، إذا أخذته الرعدة و هي الاضطراب. (فرائصها) ، جمع فريصة ، و هي اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها و المعنى: يخافان. (فصليا معهم) ، يعني جنب الدابة وكتفها و المعنى: يخافان. (فصليا معهم) ، يعني في الصلاة العادة نافلة . و ذهب إليه مالك على و أبو حنيفة على و أحمد الله و أحمد الباب ، قال: فيه "فصليا معهم، فإنها لكمانا فلة "، و من حجتهم حديث الباب ، قال: فيه "فصليا معهم، فإنها لكمانا فلة "، و من حجتهم حديث "لا تصلي صلاة في يوم مرتين" و ذهب الأو زاعي على و الشافعي الشافعي الثانية ، و استدل بما أخرجه أبو في القديم إلى أن الفريضة هي الثانية ، و استدل بما أخرجه أبو

داؤد على عنيزيد بن عامر "قال: جئت والنبي السلاة ، و فيه "و إن كنت قد صليت تكن لك نافلة و هذه مكتوبة ؛ لكن فيه نوح بن صعصعة قال في "التلخيص": و ضعفه النووي على و قال الدار قطني على و حاله مجهولة ، و رواه الدار قطني على بلفظ "و ليجعل التي صلى في بيته نافلة "و قال: هي رواية ضعيفة شاذة ، وقال البيه قي على و ين حديث الباب وقال البيه قي على و أيضاً يظهر من كلماتهم أن منشأ التضعيف لرواية نوح بن صعصعة هو قوله: "و هذه مكتوبة "لمخالفته سائر الروايات مايدل أن الثانية نافلة.

وعلى فرض صلاحيته حديث يزيد بن عامر ﷺ لا احتجاج به، فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى صلاة الأولى في جماعة ، و حمل هذا على من صلى منفرداً. (وفى البابعن محجن)، صحابى قليل الحديث، و أخرج حديثه مالك عليه في "الموطأ". (ويزيدبن عامر)، أخرجه أبوداؤدفى "سننه"، رواية يزيدبن الأسود كماعند الترمذي الله، وفيه قصة رجلين، وأخرج رواية يزيد بن عامر، وفيه: أنه هو صاحبقصة، كمافي رواية محجن بن أبي محجن نفسه صاحب قصة، ففى رواية يزيد بن عامر "جئت والنبى المالكة فى الصلاة، فجلست ولمأدخل معهم فى الصلاة "، وفى رواية ابن عامر "تكن لكنافلة، وهذه مكتوبة". أقول: والمرادبهذه الأولى لاالثانية. و فى رواية محجن أنه كان فى مجلس مع رسول الله سَالِكُ ، فأذن بالصلاة فقام، وفي رواية محجن "أنه كان في مجلس مع رسول الله، فأذن بالصلاة فقام "، وفي رواية محجن "إذا جئت المسجدو كنت قد صليت، فأقيمت الصلاة فصل مع الناس، و إن كنت قد صليت"، ورواه أيضاً النسائي الله وابن حبان الله وابن خزيمة عليه والبخاري عليه في "الأدب المفرد" عن بشر بن محجن الديلمىعنأبيهأنهكانجالساً.(حديثيزيدبنالأسودحديث **حسن صحيح)**، أخرجه الخمسة إلا ابن ماجة عليه ، و أخرجه أيضاً الدار قطنى الشير وابن حبان الشير و صححه ابن السكن الشير و فى"التلخيص":كلهممنطريقيعلى ابن عطاء عن جابربنيزيد بن الأسود عن أبيه ، فإنه يعيد الصلوات كلهافى الجماعة يعنى: الصلوات الخمس كلها في الجماعة ، و إليه ذهب الشافعي الشياف عي التي و أحمد علاية ، وقال مالك عليه : يعيد الكل إلا المغرب ، و إليه ذهب الأوزاعي عليه الثوري عليه وقال أبوحنيفة عليه عمن صلى منفرداً ثمأدرك الجماعة لايعيد إلاالظهرو العشاء.قال الحافظ أبوعمر ابن عبد البراطية: قال جمهور الفقهاء: إنمايعيد الصلاة مع الإمام فى جماعة من صلى وحده فى بيته أو فى غير بيته ، وأمامن صلى في جماعة وإن قلت، فلا يعيد في أخرى، قلت أو كثرت، و لوعاد في جماعة أخرى لا عاد في ثالثة و رابعة إلى ما لا نهاية له ، و هذا لا يخفىفساده.

وحجة هؤلاء هو عموم الأحاديث الواردة في الباب، و التصريح في حديث يزيد بن الأسود بأن قوله: إذا صليتما في رحالكما،كان في صلاة الصبح.

و حجة مالك على ماأخرجه الدار قطني عن ابن عمر الله "أن النبي الله قال: إذا صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة ، فصلها إلا الفجر و المغرب، قال عبد الحق على: تفرد برفعه سهل بن صالح، وكان ثقة ، وإذا كان كذلك ، فلايضر وقف من وقف ؛ لأن زيادة الثقة مقبولة ، وهو من رجال "التهذيب" ، وفي "التقريب" صدق من الحادية عشر ، وفي "علل ابن أبي حاتم على "قال أبي: حدثنا سهل بن صالح وكان ثقة .

فينبغيأن يضم معهما العصر أيضاً المارواه الدار قطني "سننه" بسند قوي من طريق حسين بنذكوان عن عمرو بن شعيب عن سليمان مولى ميمونة ، تفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب ، قال : و أتيت على ابن عمر ذات يوم ، و هو جالس بالبلاط و الناس في صلاة العصر ، فقلت : أبا عبد الرحمن ! الناس في الصلاة ، قال : إني قد صليت ، إني سمعت رسول الله يقول : لا تصلي صلاة مكتوبة في يوم مرتين ، قال الدار قطني على و تفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب . قال أبو النعمان على : الحديث رواه النسائي في "سننه" من طريق المعلم نفسه ، و كذا رواه أبو داؤد غير أنه ليس فيه و الناس في صلاة العصر ، و بالجملة : هي زيادة ، و هي من الثقة مقبولة ، و قد رواه البيهقي على أيضاً بالزيادة في "سننه" ، فافهم!

وحجة أبي حنيفة علي كراهته التنفل بعد الفجر و العصر، و قد صحت بالنهي أحاديث، و تكادتتواتر، فتقدم هي لزيادة قوتها ، و لأن المانع مقدم، و اعتبار كون الخاص مطلقاً مقدماً على العام ممنوع؛ بلي تعارضان في ذلك الفرد، أو يحمل على ماقبل النهي في الأوقات المعلومة جميعاً بين الأدلة . كيف ! و فيه حديث صريح، أخرجه الدار قطني عن ابن عمر، و قد تقدم أنفاً . و أما عدم إعادة المغرب، فلماروينا، و لأن التنفل بالثلاث مكروه ، و في جعلها أربعاً مخالفة لإمامه ، قال الإمام الحافظ الطحاوي علي في معاني الأثار ": إن آثار النهي عن الصلاة بعد الصبح و بعد العصر متواترة ، فهي ناسخة لتلك الأحاديث ، و إنما يصلي مع الجماعة كل صلاة يجوز التطوع بعدها ، و ما يجوز أن يكون تطوعاً ، و المغرب لا تعاد؛ لأن التطوع لا يكون و تراً . و أجاب أيضاً : و يحتمل أن ذلك كان في وقت كانوا يصلان فيه الفريضة مرتين ، و لا

يخفىأن تعميم النسخ عند الطحاوي الشيعلى اصطلاح خاصله، فلاضير فتدبر والجوابعن حديث الباب قال الحافظ الليه في التلخيص": وقال الشافعي الشيف في القديم: إسناده مجهول، قال البيهقى الله الأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ، و لا لابنه جابر راو غير يعلى . قلت: يعلى من رجال مسلم ، و جابر وثقه النسائي الله و غيره . و الحق الحقيق بالتحقيق : إن الحديث مضطرب لايصلح حجة في الباب، ويدل عليه رواية "كتاب الأثار" للإمام محمد الحسن الشيباني الشيباني الشيباني المام محمد الحسن الشيباني الشيباني الشيباني المام محمد الحسن الشيباني المام محمد الحسن الشيباني المام محمد الحسن الشيباني المام محمد الحسن المام محمد الحسن المام الم الهيثم بن أبي الهيثم، يرفعه إلى النبى اللها أن رجلين من أصحاب النبي الما صليا الظهر في مناز لهما، و هما يريان أن الصلاة قد صليت. و رواه كذلك الإمام أبويوسف علية في "كتاب الأثار "من طريق أبى حنيفة عليه غير أنه أرسله عن الهيثم، ولم يقل برفعه. و وصله الحارثي الله في "مسند أبى حنيفة الله "، و الهيثمهوابن حبيب، من رجال "التهذيب".

والحارثي البخاري البخاري البخاري الله بن محمد المحافظ المني الميزان الميزان البخاري المني و ترجمه الحافظ السي السان الميزان قال: وأكثر عنه أبو عبدالله ابن منده و قداحتج الحافظ السي قي "تهذيب التهذيب "بالحارثي في تعيين راو مبهم و هو ابن عبد الله بن مغفل السي قال في "التهذيب ": قيل: السمه يزيد ، قلت : ثبت كذلك في "مسند أبي حنيفة السي البخاري المني و بالجملة : وإسناد مسانيد أبي حنيفة السي من طريق الهيثم عن جابر أحسن حالاً منه بلاريب ، و فيه الظهر لا الصبح ، فيرجح لعدم مخالفته أحاديث النهي ، و بالله التوفيق . (ويشفع بركعة) ، وإليه ذهب الشافعية و الحنبلية ، و استدلوا بعموم حديث الباب ، و بأثر علي تشير وي ابن أبي شيبة الشيعن علي بعموم حديث الباب ، و بأثر علي تشير وي ابن أبي شيبة الشيعن علي بعموم حديث الباب ، و بأثر علي تشير وي ابن أبي شيبة الشيعن علي

على وحده هي المعرب شفع بركعة ، وقد مرالجواب عنه . (والتي مسلى وحده هي المكتوبة عندهم) ، وإليه ذهب الأئمة الأربعة ، واستدلوا بحديث يزيد بن الأسود المذكور في الباب ، و بحديث أبي ذريك و غيره في آخر الحديث ؛ حيث قال : ولتجعلها نافلة ، قاله في "التلخيص" ، وهذا القول هو الأفضل والمختار ، وأما قول الأوزاعي على بأن الفريضة هي الثانية ، فلم يقم عليه دليل صحيح .

بابما جاءفي الجماعة في مسجد قد صلى فيهمرة

أقول: لايخفى عليك أنه لم يروفي ذخيرة الحديث نصخاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد المحلة الذي له إمام و مؤذن راتب، و جماعة معلومون، و الإمام و المؤتمون به كلهم يؤدون الفرض الذي وجب عليهم أدائها، و من ادعى فقد افترى بذلك على الله و رسوله. و الترغيبات التي وردت في إقامة الجماعة ، إنما هي وردت في الجماعة الأولى التي ورد الوعيد الشديد على تاركها، و هو في حديث أبي هريرة على والم الشيخان، و فيه "فأحرق عليهم بيوتهم بالنار"، فدل هذا الحديث بعبارة النص على أن الجماعة الأولى التي ندب إليها الشارع.

فلو كانت الثانية و الثالثة إلى غير ذلك مشروعة ، لميهم بإحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الأولى ، فثبت به أن وجوب الإتيان إلى الجماعة الأولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتماً ، و إلا فإنهم لا يجتمعون للأولى إذا علموا أنهم لا تفوتهم الجماعة أصلاً ، و أنت خبير بأن تكرار الجماعة مستلزم لتقليلها ؛ حيث لا يخاف كل أحد فوت الجماعة ، و هو غير منظور

فى نظر الشارع. قوله: (حدثنا عبدة)، أبو محمد الكوفى روى عنهشام بن عروة والأعمش وطائفة وعنه أحمد اللتي وإسحاق التي وهناد علالتي وأبوكريب علالتي وخلق علالتي وثقه أحمد علالتي وابن سعد علاتي. (عن سعيد بن عروبة)، ثقة حافظ، وكان من أثبت الناس في قتادة، قاله فى "التقريب". (عن سليمان الناجي)، ويقال له: سليمان الأسود أيضاً، كذلك وقع فى رواية أبى داؤد، ووثقه ابن معين الله الذي يحصل له معين الله الذي يحصل له في الصلاة، فإن القعود مع الرسول كان أفضل من هذا ؛ بلر غبة فيمافيه رغبة الرسول. (فقام رجل)، هو أبوبكرن الصديق الله فيمافيه والمسافية الرسول. (فقام رجل) والمسافية والمسافية المسافية والمسافية والم فقد بينه البيهقي الليه في روايته من طريق اللؤلوئي عن أبى داؤد السجستاني الله في هذا الخبر نفسه ، و صرح به الحافظ الزيلعي الله الحافظ ابن حجر الله وغيرهما من الحفاظ. (حديث أبى سعيد حديث حسن) ، أخرجه أحمد عليه و أبوداؤد عليه و سكت عنه ، و نقل المنذري عليه تحسين الترمذي عليه ، و أقره. و أخرجه أيضاً ابن خزيمة عليه و ابن حبان عليه ، و قال الهيثمى الشيفى "مجمع الزوائد": رجاله رجال الصحيح.

(وهوقول غيرواحد من العلم من العبي النبي العيرهم من التابعين)، وهو قول ابن مسعود الله . (وبه يقول أحهد الله وإسحاق الله)، وبه يقول أشهب الله ، وهو قول عطاء الله و الحسن الله في رواية . و من أدلة هؤلاء المجوزين لإعادة الجماعة أثر أنسبن مالك الله ، رواه البخاري الله في "جامعه" تعليقاً: وجاء أنسبن مالك الله إلى مسجد قد صلى فيه ، فأذن و أقام ، وصلى جماعة ، و وصله ابن أبي شيبة الله و أبويعلى الله و البيهقي الله من طريق جعد أبي عثمان ، و في لفظ للبيهقي الله في "سننه" في مسجد بني رفاعة"، وقال: فجاء أنسبن مالك

يَنِ في نحوع شرين من فتيانه ، فأمر بعض فتيانه فأذن و أقام . و فى لفظ أبى يعلى "فى مسجد بنى شعبة"، وفى رواية "مسجد بنى زريق "، وأثر ابن مسعود الله ابن أبى شيبة الله ابن أبى شيبة اله ابن وقال: حدثنا إسحاق الأزرق الله عن عبد الملك بن أبى سليمان عن سلمة بن كهيلأن ابن مسعود ﷺ دخل المسجد وقد صلّى، فجمع بعلقمة و مسروق و الأسود، و إسناده جيد. و الجواب بوجوه ، أما أثر أنس ﷺ، فلادليل فيه، ففيه تعارض، ففي لفظ عند ابن أبي شيبة علي: أنه قام وسطهم، و هذا تغيير لهيئة الجماعة على خلاف الهيئة المسنونة ؛ بلهو على شاكلة جماعة النساء ، و هو ممنوع اتفاقاً، و ورد في لفظ آخر لابن أبي شيبة عليه ، و كذا البيهقى عليه في "الكبرى" "ثم تقدم ، فصلى بهم "فتعارض اللفظان، و في لفظ للبخاري عليه "فأذن و أقام"، و في لفظ للبيهقى الله المربعض فتيانه ، فأذن وأقام "فتعارض اللفظان، وفي لفظ للبيهقي الشيفي "سننه" في مسجد بني رفاعة"، وفي لفظ لأبى يعلى "فى مسجد لبنى ثعلبة"، وفى رواية "بنى زريق "، فتعارض الألفاظ كلها. وبالجملة: فأثر أنس ﷺ فيه تعارض و اضطراب، فلا دليل فيه، على أنه لم يثبت أنهم دخلوا و صلوا و كانوا مفترضين ، و الخلاف فيه إذا كان الإمام و المقتدي مفترضين. ثم الظاهر على هذا أن اقتداء المتنفل الواحد خلف المفترض كمافى حديث الباب لاتكون إعادة أصلاً، ولمينقل عن أحدمنهم الكراهة في مثلها، وأماأثر ابن مسعود على والحجة فيه. فى موضع الخلاف مالم يثبت أن علقمة و الأسود و مسروق كانوا مفترضين، والظاهر "كانوا مفترضين "خلاف الظاهر، وخلاف المتبادر من سياق الرواية، فيحتاج إلى دليل على ذلك صريح في المقصودودون ذلك لايجدبه نفعاً. قال أبو النعمان عليه: و من أبين الدلائل على منع الجماعة الثانية عدم أمره في صلاة الخوف بتكرار الجماعة وعدم ثبوت الجماعة بعد الجماعة عنه بنفسه ، فأين الإعادة ؟ فإن الإعادة تصدق على تكرار الجماعة لأهلها في مسجد المحلة بأذان و إقامة ، و أن يكون كل من الإمام و المأموم مفترضاً ؛ بل أن تكون الثانية في محل الأولى ، فإن ترك شيء من هذه الأمور لا تسمى إعادة عندهم.

ولاريبأن مذهب من يمنع الجماعة في مسجد غير مساجد الشوارع أوفق لمصالح الشرع و نظام الأمة و قيام الألفة ، و بالجملة: لايخفى مافيه من المصالح العامة و الخاصة ، و بالله التوفيق.وقال الآخرون من أهل العلم: يصلان فرادي، وبه يقول سفيان عطية و ابن المبارك عطية و مالك عطية و الشافعي عطية يختارون الصلاة فرادى، وفى "النيل"قال البيهقى السلاة فرادى، وفى النيل قال البيهقى السلاة فرادى، ابن المنذر:منع الجماعة بعد الجماعة عن سالم بن عبد الله عطية و أبي قلابة علطتي و ابن عون عللتي و أيوب عللتي و الليث بن سعد عللتي و الأوزاعى عطية وأصحاب الرأي، فقد كرهه الحسن عطية والأسود عطية وسالمبن عبد الله علية وأبو قلابة عليه، وهم متقدمون على أبى حنيفة علطتيو مالك علطتيو الأوزاعي علطتيو سفيان علطتيو ابن المبارك علالتي وابن عون علالي وأيوب علالتي في عهد واحد في عهد أبي حنيفة علالي، وهؤلاء مقدمون على ابن أبى شيبة علي كما لايخفى. أو الليث عليه و الشافعي عليه أيضاً، وهما مقدمان على ابن أبي شيبة عليه، و الأثار عن أكثرهم في "مصنفه".

وفي الخير الجاري اختلف العلماء فيه ، يعني: في الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة أله ، وإذا وقع الاختلاف في تكرار الجماعة من زمن الصحابة أله فمن يقدر على نفيه وعلى الإلزام

فيه لإحد من الفرقين، و العجب! من ابن شيبة على مع وجود هذا الاختلاف في المسئلة بين الصحابة و التابعين و الأئمة ، كيف ذكر في مسئلة الأربعين من "كتاب الرد" أباحنيفة على فقط! ، و ترك الآخرين المتقدمين عليه أو كانوا في زمنه ؟ فماذا يفهم من هذا الصنيع منه ؟ و كان اللازم عليه أن يقول: إن الصحابة و التابعين قد خالفوا حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه في ذلك الجزء للإلزام على الإمام ، و هو بمعزل منه ، و ابن أبي شيبة للميدر ما مذهب الإمام في تكرار الجماعة في المسجد ، و ما تفصيله فيه ، و هل حديث أبي سعيد المنية " : و إذا لم يكن مخالف له ؟ قال الحلبي على في " شرح المنية " : و إذا لم يكن للمسجد إمام و مؤذن راتب ، فلايكره تكرار الجماعة في هبأذان و إقامة عندنا ؛ بل هو الأفضل ، أما إذا كان له إمام و مؤذن ، فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان و تكرار المعرب به تكرار البي سيد تكرار الميكن اله بالما به تكرار الجماعة فيه بأذان و تكرار الميكن اله به تكرار الميكن ال

والمراد بمسجد المحلة ماله إمام و جماعة معلومون ، كما في "الدرر" ، و قال في المنع: و التقيد بالمسجد المختص بالمحلة ، احتراز من الشارع ، و بالأذان الثاني احتراز عما إذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير أذان ؛ حيث يباح إجماعا ، فحصل منها أن في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة ، ويجوز أيضاً في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة ، ويجوز أيضاً في مسجد المحلة الذي ليس له جماعة مخصوصون به ، ويجوز أيضاً في مسجد المحلة الذي ليس له جماعة قبل ذلك ، جماعة غير أهلها ، ويجوز فيه أيضاً إذا صلى فيه أبغير أذان و إقامة أو بمخافتة الأذان ، ويجوز فيه إذا كانت الجماعة الثانية أقل من أربعة ، ويجوز فيه تكرار الجماعة إذا كانت الإمام مفترضاً و المؤتم متنفلاً ، ويجوز أيضا إذا كانت

الثانية على غير الهيئة الأولى كماروي عن الإمام أبى يوسف عليه، فهذه تسع صور جازت فيهاتكرار الجماعة في المسجد عند الإمام أبى حنيفة عليه وأبى يوسف عليه ومحمد عليه في فكيف ذكر ابن أبى شيبة عليه في ذيل حديث أبي سعيد الخدري الله أن أبا حنيفة قال: لا تجمعوا فيه ؟! وحديث أبى سعيد ﷺ موافق لقوله، لأن فيه اقتداء المتنفل خلف المفترض، والإمام قائل بجوازه، و أيضاً فيه الثانية أقلم ن ثلاثة ، و الإمام قائل بجوازه ، فثبت بهذا كلهأن مارواه ابن أبى شيبة عطي ليسبمخالف لقول أبي حنيفة عليه، ومافهمه من حديث، فهورد عليه. وفي الاقتصار عليه، و الاختصار قصور فاحش و تدليس ، و تلبيس لا يليق بأئمة الحديث. وقد أطنبت في المقام لتعرف أن مسلك أبي حنيفة مبرهن بالنصوص. واستدل للكراهة بما فعله عليه السلام؛ حيث جمع أهله ، فصلى بهم جماعة حين دخل المسجد و قد صلى فيه، رواه الطبراني الله في "الكبير" و"الأوسط "من حديث أبي بكرة أن رسول الله أقبل من نواحى المدينة يريد الصلاة ، فوجد الناس قد صلوا، فمال إلى منزله، فجمع أهله، فصلى بهم، وقال الحافظنور الدين الهيثمي الشيفي "الزوائد": رجاله ثقات، وقال بعض الأعيان: وفي سنده معاوية بن يحي من رجال التهذيب متكلمفيه، يريدبه معاوية بنيحي الطرابلسي دون الصدفي، و بالجملة:فللخصمفيه مجال واسع، وبالله التوفيق.

بابماجاءفي فضل العشاءو الفجر في جماعة

وقع السوال أن الأجر يزداد بزيادة المشقة ، والظاهر أن المشقة في قيام الليل أكثر و أوفر ، و في الحديث " أفضل

(حدثنا بشربن السري)، ثقة متقن، روى عن الثوري الله و غيره. (ناسفيان الله الثوري. (عن عثمان بن حكيم)، بن عبادبن حنيف الأنصاري الأوسى أبوسهل المدنى ثقة عن عبد الرحمن بن أبى عمرة الأنصاري النجاري المدني ثقة ، قاله في "التحفة". (من شهدالعشاء في جماعة)، وفي رواية مسلم "من صلى العشاء في جماعة . (كان له قيام نصف ليلة) ، و في رواية مسلم "فكأنما قام نصف الليل". (ومن صلى العشاء و **الفجرفى جماعة كان له كقيام ليلة)**، و هكذا فى رواية أبى داؤد الشيه، وفي رواية مسلم ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله ". (عن جندب)، "بضم الدال و فتحها ". (بن سىفيان)،وهواسىمجدجندب،واسىمأبيهعبدالله،ينسبتارةًإلى أبيه، وتارةً إلى جده، وله صحبة. (من صلى الصبح فهوفي ذمة الله)، يعني: في أمانه في الدنياو الآخرة، (فلا تخفروا الله فى ذمته)، الإخفار من الإفعال نقض العهد، الخفارة 'بالكسر و الضم الذمام ، في "النهاية" أخفرت الرجل إذا نقضت عهده و ذمامه فالهمزة للإزالة, كأشكيته إذا أزلت شكايته, وهو المراد فى حديث الباب. قال قائل: إنه كيف يتحقق إخفار ذمة الله من العباد؟.والجواب:أن فعل الله سبحانه وقدرته وإرادته وحكمته صارت محجوبة تحت الأسباب الظاهرة ، يعنى::أن الله سبحانه

قد أنفذ في هذا العالم نظام الأسباب و المسببات ، و كل ذلك بمشيئته و حكمته. و لا يمكن أن يتخلف ترتب المسبب عن السبب إلا لحكمة خاصة اقتضته ، فالبحث في هذا العالم يكون عن النظام الذي أنشأه ، فلابد من أن ينسب إليه التأثير وإن كان كلذلك في الواقع بتدبيره وصنعته ، فمن أخفر ذمة الله وأراد شيئاً غير ما أمره الله به فكأنه قام بضد المأمور به و قاوم قدرته.أقول:ينبغىأن لايحتج بمثل هذه الأمور على المسائل الفقهية ـ فافهم!. (حديث عثمان حديث حسن صحيح)، و أخرجه أحمد علالتي و مسلم علالتي ، و لم يحكم الترمذي علالتي على حديث جندببن سفيان بشيء و هو حديث صحيح أخرجه مسلم. (بنسر المشائين)، هذا خطاب عام، و لم يرد به واحدا بعينه. و المشائين 'جمع المشاء '. (بالنور التام) ، الذي يحيط بهم من جميع جهاتهم ، و ذلك لأنهم لما قاسوا مشقة المشى في ظلمة الليل جوزوا بنور يضي لهم، قال الله سبحانه: ﴿ نُؤرهُم يَسعٰى بَينَ أيدِيهِم وَبِأَيمَانِهِم يَقُولُونَ رَبِّنا أَتُمِمُ لَنا نُورَنا ﴾. (هذا حديث غريب), لتفرد إسماعيل بن سليمان البصري, في إسناده عن عبداللهبنأوس الخزاعي. حكاه المنذري الشيعن الدار قطني الشيه وإنكان رجال إسناده ثقات، قاله المنذري الشيفي "الترغيب". و رواهأبوداؤدبإسنادآخرمنطريقةإسماعيلبنسليمان.

باب ما جاء في فضل الصف الأول

الصف الأول هو الذي يلي الإمام، و من خصوصيات الصف الأول أنه يكون أبعد من تسلط الشيطان من سائر الصفوف. (خير صفوف الرجال أولها و شرها آخرها، و خير صفوف

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

أبواب الصلاة (۲7)

النساء آخرها وشرها أولها)، المرادبشر الصفوف في الرجال و النساء أقلها ثواباً و فضلاً، أو أبعدها من مطلوب الشرع، و خيرهابعكس ذلك، وصفوف الرجال فهي على عمومها، فخيرها أولها أبداً ، و شرها آخرها أبداً ، و أما صفوف النساء ، فالمراد صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال ، و أما إذا صلين متميزات لا مع الرجال ، فهن كالرجال خير صفوفهن أولها و شرها آخرها. (حديث أبى هريرة على حديث حسن صحيح)، أخرجه مسلمأيضاً في "صحيحه".

(وقدرويعنالنبيﷺ أنه كان يستغفر للصف الأول ثلاثاً و للثاني مرةً)، رواه النسائي عليته وابن ماجة عليه و أحمد عليه و عبد الرزاق المرباض بنسارية. (مافى النداء والصف الأول), زاد أبو الشيخ في رواية من طريق الأعرج عن أبي هريرة كالله """" من الخير و البركة"، وقال بعض الأفاضل: أطلق مفعول يعلم وهو لفظما، ولميبين الفضيلة ماهى ليفيد ضربامن المبالغة، وأنه ممالايدخل تحت الوصف.

(ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا) ، يعنى: لم يجدوا شيئاً من وجوه الأفضلية، أمافى الأذان، فبأن يستووا فى حسن الصوت، و نحوذلك من شرائط المؤذن، وأمافى الصف الأول، فبأن يصلوا دفعة واحدة ويستووا في الفضل، فيقرع بينهم إذا لم يتراضوا بينهم في الحالين، وقال الطيبي الشيد: لو علموا ما في النداء و الصف الأول من الفضيلة ، ثم حاولوا الاستباق لوجب عليهم ذلك، وقال النووي الله عناه أنهم لوعلموا فضيلة الأذان وعظيم جزائه، ثم لم يجدوا طريقاً يحصلانه لاقترعوا في تحصيله، و القرعة لقطع النزاع معتبرة عندنا أيضاً إلا أنها ليست بحجة. (عليه)، يعني: على ماذكر، يشمل كلا الأمرين، الأذان و الصف

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

الأول، وقد رواه عبد الرزاق على عن مالك على بلفظ "فاستهموا عليهما". (عن سمي)، "بضم أوله، بلفظ التصغير "مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن المخزومي المدني عليه ، وثقه أحمد عليه وغيره.

بابما جاءفي إقامة الصفوف

يعنى: فى تعديلها وتسويتها . يقال : أقام العود ، إذا عدله و سواه. (لتسون صفوفكم)، تسوية الصفوف على ذمة الإمام، و ينبغي أن يأمرهم بأن يتراصوا و يسدوا الخلل و يسووا مناكبهم، ويقف وسطاً، وظاهره الندبأو السنية دون الوجوب، قال الحافظ البدر العيني الشيد: وهي من سنن الصلاة عند أبي حنيفة عليه والشافعي عليه مالك عليه وفي "مغنى" ابن قدامة: و يستحب للإمام تسوية الصفوف، و لعله متفق عند الأربعة. و ظاهر أن التسوية صفة خارجة عن حقيقة الصلاة ، و ليست من ذاتياتها وشرائطها،إنماهي من حسنها وكمالها، فكيف يقول ابن حزم الله التسوية من شرائط الصحة ، وفي "الفتح": ومع القول بأن التسوية واجبة ، فصلاة من خالف ولم يسوصحيحة ، و أفرط ابن حزم عليه، فجزم بالبطلان. وأمامافي "البخاري" من بابإلزاق المنكب بالمنكب فالمراد بذلك المبالغة فى تعديل الصف، وسدخلله، وهومرادعند الفقهاء الأربعة، وهكذا مافي "مسند عبد الرزاق" عن موسى بن عقبة و عن عثمان بن عفان حاذوا بالمناكب المرادبه التسوية والاعتدال لكي لا يتأخر أو يتقدم ، فالمحاذاة بين المناكب و إلزاق الكعاب كناية عن التسوية. وفي "سنن النسائي "باب الصف بين القدمين في

الصلاة:إن عبدالله رأى رجلاً يصلى، قد صف بين قدميه، فقال: أخطأ السنة و لوراوح بينهما لكان أعجب إلى. و الصف ههنا الوصلبين القدمين، ولعل الغرض هو الإنكار على المبالغة في إلزاق قدمه بقدمه ، فالسنة أن لايفرج المصلي بين قدميه جداً ، و لا يصل جداً ؛ بل بين التفريج و الوصل ، فالفصل بين القدمين ، فالحق عدم التحديد في ذلك. وإنما الأنسب بحال المصلى ما يكون أقرب إلى الخشوع و أوفق بموضع التذلل. و هذا ردُعلى الذين يدعون العمل بالسنة، ويزعمون التمسك بالأحاديث في بلادنا؛ حيث يجتهدون في إلزاق كعابهم بكعاب القائمين في الصف، ويفرجون جداً لتفريج بين قدميهم مايؤدي إلى تكلف و تصنع، ويبدلون الأوضاع الطبعية، ويشوهون الهيئة الملائمة للخشوع، وأرادوا أن يسدوا الخلل والفرج بين المقتديين، فأبقوا خللاً و فرجة و اسعة بين قدميهم، و لميدروا من جهلهم و حماقتهم وغباوتهم أن هذا أقبح من ذلك، وقد وقعوا فيه لعدم تنبههم للغرض و لجمودهم بظاهر الألفاظ، و قبائح ذلك لا تخفى. و بالجملة: فالجمود بالظواهر ربما يفضى بالمرء إلى الخروج عن السنن المتوارثة ، كما أن التوغل في التأويل و أخذ الباطن ربما يلجئ الرجل إلى القرمطة و السفسطة ، و إنما الأمربين تفريط الباطنية وإفراط الظاهرية كماسلكه الأئمة الفقهاء المحدثون. (الوليخالفنّالله بين وجوهكم)، يعنى: إن لم تسووا ، و المراد من الوعيد الحقيقة ، و المرفوع عنهم هو المسخ العام دون مسخ أفراد خاصة ، أو العداوة و البغضاء ، و اختلاف القلوب، وذلك أن الظاهر يؤثر فى الباطن، فإذا اختلف فى الظاهر يختلف عليه الباطن، ثم إن استوى بعض الصف ولم يستوالبعض،فرجالذلكالصفآثمون لاغير. (حديث عثمان بن بشير حديث حسن صحيح)، وأخرجه

مسلم علالية وأبوداؤد علالية والنسائي علالية ، وقدروي عن النبي اللهائه أنه قال: من تمام الصلاة إقامة الصف، وترجم به البخاري الله فى "جامعه"، فقال: باب إقامة الصف من تمام الصلاة، وأشار إليه الترمذي عليه ، و هو معروف من عادته ، التمام : يستعمل باعتبار الأجزاء، والكمال: يستعمل في الأوصاف والعوارض، قال الإمام الراغب علي في "مفرداته": تمام الشيء 'انتهاؤه إلى حدٍ لا يحتاج إلى شيء خارج عنه ، و كمال الشيء حصول ما فيه من الغرض، وأراد الحافظ ابن دقيق العيد عليه ههنا من التمام المعنى الوصفى الزائد على الحقيقة بناءًا على متفاهم العرف دون أصل الوضع. و ناقشه البدر عليه و الشهاب عليه ، و الظاهر ما قاله الحافظ ابن دقيق العيد عليه النه الأوصاف إذا كانت مهمة رجلا بإقامة الصفوف, ولا يكبرحتى يخبر أن الصفوف قد استوت) ، رواه المصنف عللية تعليقاً ، و رواه مالك عللية في "المؤطا" عن نافع أن عمر بن الخطاب ﷺ ، و هكذا رواه عبد الرزاق عن نافع أن عمر بن الخطاب ﷺ كان يأمر بتسوية الصفوف، فإذا جاؤوه فأخبروه أن قد استوت كبر، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر على قال: كان لا يكبر؛ حتى تعتدل الصفوف، يوكل بذلك، رجالاً. (وروي عن على ﷺ وعثمانﷺ أنهما كانا يتعاهدان ذلك، ويقولان إستووا)، فى"المؤطا"عن أبى سهيل بن مالك الشيعن أبيه أنه قال: كنت مع عثمان بن عفان ﷺ، فقامت الصلاة و فيه حتى جاءه رجال قد كان وكلهم بتسوية الصفوف، فأخبروه: أن الصفوف قد استوت، فقال لي:قداستوفي الصف، ثمكبر.

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

وهذه الأحاديث يدل بظاهرها على وجوب تسوية الصفوف، و من أجل هذه المؤكدات ذهب ابن حزم عليه إلى أن التسوية من شرائط الصحة فتأمل!

بابماجاءليلني منكمأو لواالأحلام والتهيئ

"الأحلام" واحدها حلم "بالكسر": العقل، ويلزمه الأناءة و الوقار والتثبت في الأمور، و'بالضم': مايراه النائم، ويرادبه البلوغ مجازاً ، و إن الحلم سببه ، فأولوا الأحلام البالغون . (و النّهي)، "والنُّهي" جمع نهية 'بضم النون' وهي العقل، قال النووي الشيفي "شرح مسلم": فعلى قول من يقول: أو لوا الأحلام العقلاء، يكون اللفظان بمعنى واحدو هى العقول. قلت: وهذا ما اختاره الحافظ ابن سيد الناس علية وحينئذ يكون العطف فيه من باب قول القائل: "و ألفى قولها كذبامنياً"، فإن تغائر اللفظ كاف لصحة العطف عند النحاة. والغرض: إنما أمر النبي سَاللُّكُمُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالل أن يليه ذوو الأحلام و النُّهي ليعقلوا عنه صلاته ليخلفوه في الإمامة إن أصابه سهو أو عرض في الصلاة عارض و في نحو ذلك من الأمور ، و المعنى: ليدن منى من العلماء أولوا الأخطارو الوقار، وإنما أمرهم بالقرب منه ليحفظوا صلاته، ويضبطوا الأحكام والسنن التي فيها، فيبلغوها، فأخذ عنهم من بعدهم. ثم لأنهم أحق لذلك الموقف والمقام وفي ذلك بعد الإيضاح بجلالة شؤونهم ونباهة أقدار هم حثهم على المسابقة إلى تلك الفضيلة قام أبو بكر على خلفه محاذيا له ، لا يقف ذلك الموقف غيره ، والأوجه هوالوجه الأول لماوردأن النبي سيستككان يعجبه أنيليه

المهاجرون و الأنصار ليحفظوا عنه . (ثم الذين يلونهم) ، معناه: الذين يقربون منهم في هذا الوصف، و قصر حاله عن المساهمة معهم في المنزلة. (ثم الذين يلونهم)، يعنى: الذين همأنزل مرتبة من السابقين علماً وعقلاً كالصبيان المميزين، ففيه إشارة إلى ترتيب الصفوف وترتيب المراتب. (فتختلف قلوبكم)، وفيه دلالة على أن المراد بالمخالفة في الحديث في الباب السابق الحقد و الشحناء ، و أصرح ما ورد في الحديث السابق لفظ أبى داؤد الله "أو ليخالفن الله بين قلوبكم"بدل"أو ليخالفن الله بين وجوهكم "والمعنى:أن القلب تابع للأعضاء، فإذا اختلفت اختلف. (وإياكم وهيشات الأسواق)، جمع هيشة، وهى رفع الأصوات، نهاهم عنها؛ لأن في الصلاة حضوراً بين يدى الحضرة الإلهية ، فينبغي أن يكونوا فيها على السكوت و آداب العبودية، والايبعد أن يكون المعنى: "قُوا أنفسكم" من الاشتغال بأمور الأسواق، فإنه يمنعكم أن تلونى. أقول: وعليه قوله سَلَاكُمُ عندالترمذي الله عيره: "خيرالبقاع عندالله المساجد وشرها الأسواق "بالمعنى، فإنه جعل المسجد في طرف، و السوق في طرف آخر. (حديث ابن مسعود ﷺ حديث حسن غريب)، و ماجة عطية منحديث أنس المناهج.

بابماجاءفي كراهيةالصف بين السواري

هذا مناقض لمعنى الصف صورة و معنى . أما المنفرد فلا كراهة له عند أحد . (وفي البابعن قرة بن أياس المزني) ، أخرجه ابن ماجة عليه ، وفي إسناده هارون بن مسلم البصري و هومجهول

،قال أبوحاتم على ويشهد له من حديث أنس الله بلفظ "كنائنهي عن الصلاة بين السواري و نطرد عنها "، وقال: لا تصلوا بين الأساطين، و أتموا الصفوف، صححه صاحب المستدرك عليه . (حديث انس حديث حسن صحيح)، أخرجه الخمسة إلا ابن ماجة عليه .

(وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السواري، وبه يقول أحمد على إسحاق على المناهر حديث الباب، و احتجابظاهر حديث الباب، و علة النهي انقطاع الصف، و اختاره الحافظ ابن سيد الناس على و الباقي من الاحتمالات كلها لغويات. (وقدر خص قوم من أهل العلم في ذالك)، ورخص فيه يعني: الصف بين السواري أبو حنيفة على و مالك على الله و الشافعي على الأحودي على الإمام و المنفرد. قال القاضي على عارضة الأحوذي ": و لاخلاف في و المنفرد. قال القاضي على السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما الواحد فلابأس به ، وقد صلى النبي النبي الكعبة بين سواريها ، وهو في "جامع البخاري" من حديث ابن عمر على الإمام و المنفرد وهو في "جامع البخاري" من حديث ابن عمر الإمام و المنفرد وافهم.

بابماجاء في الصلاة خلف الصف وحده

ذهب أبوحنيفة عليه و مالك عليه و الشافعي عليه إلى أنه يكره قيام المصلي وحده خلف الصف، و قال أحمد عليه صلاته باطلة، و من أجل هذا ينبغي عندنا أن يجذب الرجل من الصف إن علم أنه لا يؤذيه، و إن اقتدى خلف الصف جاز، و في "القنية": و القيام وحده أولى في زماننا لغلبة الجهل على العوام، وأفتى أرباب

الفتوى بعدم الجذب اليوم لقلة العلم وفساد الزمان . فقال زياد: (حدثنى هذا الشيخ) يعنى: وابصة بن معبد عظية. (والشيخ يسمع)، والحال أن الشيخ كان يسمع كلامه ولم ينكر عليه. (فأمره ﷺ أن يعيد الصلاة) ، الإعادة عند أحمد ﷺ لبطلان الصلاة، وعند الثلاثة لأداء الصلاة بالكراهة التحريمية، وهذا الحكم في كل صلاة أديت مع الكراهة. (حديث وابصة حديث حسن)، قال الحافظ علية في "الفتح": أخرجه أصحاب السنن، و صححه أحمد علية وابن خزيمة عليه وغيرهما. (وبه يقول أحمد عليه و إسحاق عليه) ، و به قال قوم من أهل الكوفة ، و استدلوا بحديث الباب حديث وابصة بن معبد ، و بحديث على بن شيبانى علالية ، أخرجه أحمد علية و ابن ماجة علية عنه أن رسول الله المنافظة أي جلايصلى خلف الصف، فوقف حتى انصرف الرجل، فقال له: استقبل صلاتك، فلا صلاة لمنفرد خلف الصف. روى الأثرم عن أحمد عليه أنه قال: حديث حسن ، و قال ابن سيد الناس الله الله : رواته ثقات معروفون ، و لعله صححه و حسنه من ذهبإليه، (وقدقال قوم من أهل العلم: تجزيه إذا صلى خلف الصف وحده ، وهوقول سفيان الثوري الله وابن المبارك الله وحده ، العثمافعى عظيه)، وبه قال مالك عظيه وأبو حنيفة عظيه، وتمسكوا بحديث أنس ﷺ، قال: صليت أنا ويتيم في بيتنا خلف النبي و أمى أم سليم خلفنا، أخرجه البخارى علامية و مسلم علامية . و الجوابعنه إنماساغ ذلك للمرءة لامتناع أن تصف مع الرجال بخلاف الرجل، فإن له أن يصف معهم، وأن يجذب رجلامن حاشية الصففيقوم معه،قال ابن خزيمة عليه الاستدلال به؛ لأن صلاة الرجل خلف الصف وحده منهى عنها ، وصلاة المرأة وحدها إذا لمتكن هناك امرأة أخرى مأمور بها، فكيف يقاس مأمور بها على منهي عنها؟ واحتجوا أيضاً بحديث أبي بكرة على أنه انتهى إلى النبي السيت وهور اكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف ثم مشى إلى الصف، فذكر ذلك للنبي الله على . فقال: زادك الله حرصاً و لا تعد ، رواه البخاري على و أبو داؤد على و النسائي على ، قال الخطابي على والحافظ فضل الله على في حديث أبي بكرة على فيه دليل على أن قيام المأموم من وراء الإمام وحده لا يفسد صلاته ، و نهيه إياه عن العود إرشاد في المستقبل إلى ما هو أفضل ، و لو كان نهي تحريم لأمره بالإعادة . و الجواب : قال الحافظ على أن عنى تحريم أمده بالإعادة . و الجواب : قال الحافظ على أن حديث أبي بكرة الله مخصص لعموم حديث وابصة على . و الذي دل على ذلك هو أخذ زياد بن هلا قد أدرك وابصة مناه و الذي دل على ذلك هو أخذ زياد بن أبي الجعديد هلال ، وقيامه به على وابصة .

(فاختلف أهل الحديث في هذا) ، بيان اضطراب ، فقال بعضهم: حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة في أصح ، هذا الذي يرويه الترمذي في في ما بعد من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال . (وقال بعضهم: من حديث صعين عن هلال) ، هو الذي أخرجه الترمذي في أول الباب . (قال أبوعيسى في : هذا أصح) ، يعني : الذي ذكر أول الباب . (لأنه قدروي من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن الباب . (لأنه قدروي من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن الجعد كما ساقه من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد . و بن مرة عن زياد بن أبي الجعد و بن مرة ، و كلاهما عنه عن وابصة في . و أما حديث عمرو بن مرة عن هلال عن عمرو بن مرة ، و كلاهما عنه عن وابصة في . و أما حديث عمرو بن راشد ، فلم يتابع هلال عن عمرو بن راشد ، فلم يتابع هلال عن عمرو بن راشد ،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

فالأول لأجل المتابعة يكون أصح.

وأجابواعن حديث الباب بأن في سنده اختلافاً واضطراباً , و يتضح ذلك من ماذكره الترمذي في منهم من يروي عن هلال عن ابن عن عمر و بن راشد عن وابصة ، و منهم من يروي عن هلال عن ابن أبي الجعد عن وابصة في و منهم من يروي عن هلال عن وابصة في . و لذا يقول الشافعي في : لو ثبت الحديث لقلت به ، و قال البزار عن عمر و بن راشد : ليس معروفاً بالعدالة ، فلا يحتج بحديثه في حكم ، و قال ابن عبد البر في المعرفة " : و إنما لم يخرجه جماعة ، و قال البيه قي في "المعرفة " : و إنما لم يخرجه صاحبا الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف . قال أبو عارضه في هذا الموضوع ، فالعمل به أولى من غيره ، و الله أعلم عارضه في هذا الموضوع ، فالعمل به أولى من غيره ، و الله أعلم بالصواب .

باب ما جاء في الرجل يصلي و معه رجل

(فأخذرسول الله بي برأسي من ورائي) ، فعله عليه الصلاة والسلام ذلك يدل على جواز دفع المكروه في خلال الصلاة إذا حدث في خلال الصلاة . (فجعلني عن يمينه) ، فيه دلالة على أن المأموم الواحد يقف على يمين الإمام ، وهو مذهب جميع أهل العلم ، و يدل عليه حديث أنس في ، أخرجه مسلم يلي بلفظ "أن النبي ويأمه أو خالته ، قال : فأقامني عن يمينه ، و النبي وبأمه أو خالته ، قال : فأقامني عن يمينه ، و أقام المرأة خلفنا " . (حديث ابن عباس في حديث حسن صحيح) ، أخرجه البخاري الله و مسلم الله . (والعمل على هذا عند أهل العلم) ، قال النووي الله : نقل جماعة الإجماع فيه ،

(۲۷۳)

مذهبأبي حنيفة علي وسف اليقف الواحد عن يمين الإمام محاذيا له من غير تأخير، قال في "الفتح" و "البحر" و غيرهما، و هو ظاهر الرواية. و استدلوا بحديث الباب، و هو ظاهر في محاذاة اليمين، و هي مساواة ، و العبرة للقدم لاللرأس، فإن كان الإمام أقصر من المأموم و يقعر أس المأموم قدام الإمام جاز بعد أن كان محاذياً بقدمه ، و قال محمد الله : يتأخر المقتدي قليلا بحيث يجعل إصبعه عند عقب الإمام ، قاله المرغيناني المؤلفية . و كذلك عند الشافعية يستحب أن يتأخر المأموم عن مساواة الإمام قليلاً ، صرح به النووي الله في "شرح المهذب". أقول : و إليه ذهب المالكية و الحنبلية ، و عليه جرى العمل ، و لعله لأجل الاحتياط حيث لا يأمن التقدم عند المحاذاة التحقيقية .

باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين

(أن يتقدمنا أحدنا)، بحذف الباء و المعنى: بأن يتقدمنا أحدنا، (وحديث سمرة على حديث غريب)، ويأتي وجه الغرابة؛ و لكنه مؤيد بحديث جابر عَن أخرجه مسلم، قال: قام رسول الله الله الله المن المناه و المسليم خلفنا.

(والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا كانوا ثلاثة، قام رجلان خلف الإمام)، وهو مذهب جماهير الصحابة و

التابعين وأئمة المجتهدين، وهومذهب عبد الله بن مسعود الله و صاحبيه، قالوا: إذا كان مع الإمام رجلان وقفاوراء هصفاً ، لحديث جابر على أنهم إذا كانوا ثلاثة وأجمعوا على أنهم إذا كانوا ثلاثة يقفون وراءه. وأما الواحد، فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة ، فتأمل!. (وروي عن ابن مسعود الله عن ابن مسعود الله عن اب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع في صحيحه من ثلاث طرق موقوفاً ومرفوعاً. ورواه أبوداؤد عليه أيضاً مرفوعاً: (أنه صلى بعلقمة والأسود, فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره), فهو واقعة حال، والايجعله سنة، ورواه عن النبي يصلى لنفسه ، فقام ابن مسعود عَنْ خلفهما ، فأو ما إليه النبي النبي المرابعة بشماله، فظن عبدالله أن ذلك سنة الموقف، والذي يظهر أن ابن مسعود ﷺ وقع له مثل ذلك مع النبى الله في مثل هذه الحالة مع التطبيق و التوسط بين الإثنين ، ففعله في مثله للتأسى فيه بالنبى الشيئة في واقعة قد مضت له معه ، و لا يجعله سنة بسبيل العادة. وقد تقرر في مقامه أن رسول الله سَافِكُ ربما فعل ما فيه كراهة التنزيه بياناً للجواز ، فلايبعد أن فعله مرةً لبيان الجواز ، وتأسىبه عبد الله بن مسعود ﷺ ذلك الحبر فقيه الصحابة. و الحديث الساكت عن العذر لا يحمل عليه إلا إذا ضاق حمله على الظاهر، يعنى: لا يتأول فيه من غير ضرورة، فتأويلات القوم كلهالغويات لايعبأبها، فمااشتهر من مذهبه بأن مذهبه التوسط حيث لم يبلغه حديث التقدم ، فإنه بعيد عن مثله . (وقد تكلم **بعض الناس في إسماعيل بن مسلم)**، ذكره العقيلي ﷺ و الدولابي عطي والساجي عطي وابن الجارود عطي و غيرهم في الضعفاء، وفي"التقريب": وكان فقيها ضعيفاً في الحديث، وقد

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

وثقه الترمذي عليه في بعض المواضع من جامعه ، و الله أعلم بالصواب.

باب ما جاء في الرجل يصلي و معه رجال و نساء

(أن جدته مليكة)، "بضم الميم وفتح اللام "تصغير ملكة، و الضمير في جدته إمايعود على إسحاق عليه بن عبدالله، و جزم به ابن عبد البرعظية و عبد الحقعظية و عياض عطية ، و صححه النووي عظية، وإمايعود على أنس يَنْكُ، وبه قال ابن سعد عليه و ابن منده عليه، و كلمن الاحتمالين مؤيد برواية ، و لاتنافى بين كون مليكة جدة أنس يَنْكُوبين كونهاجدة إسحاق عَكْيَّة ؛ بلهى جدتهما جدة أنس عَنْكُ من قبل أمه أم سليم، وجدة لإسحاق عليه من قبل الأب، يعنى: عبد اللهبن أبى طلحة. وبالجملة: الحديث يحتمل كلاا لأمرين، ثمما رواه البخاري الشيفى أبواب الصفوف من رواية أن أمسليم خلفنا ، فيحتمل أن تكون واقعة أخرى، فلايجزم بالاحتمال الثاني، و تبين منذلك كله أن من قال: هي جدة إسحاق الله و ليسهي جدة أنس عَظ ؛ بل هي أم أنس رضى الله عنها و هي أم سليم رضى الله عنها، فخطأ، صرحبه ابن عبد البر الشيخ في الاستيعاب فتفكر!. (منطول مالبس)، يعنى: استعمل. (فنضحته بالماء)، لإزالة الخشونة أو النضح بمعنى الغسل وهو أبلغ فى التنظيف. (و صففت عليه أنا و اليتيم وراءه) ، هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الما الله الله والأبيه صحبة . (والعجوز من ورائنا)، هي المليكة. (ثم انصرف)، يعنى: إلى بيته أو من الصلاة. ويدل حديث أنس ﷺ في الباب على أن المرأة الواحدة لا تدخل صف الرجال، ويدل على أن الصبي الواحديصف مع الرجال، وترجم

عليه البخاري الله المرأة تكون وحدهاصفاً ، و في "البحر" و ظاهر حديث أنس اله أنه يسوي بين الرجل و الصبي ، و يكونان خلفه ، فإنه قال : فصففت أنا و اليتيم و راء ه ، و العجوز من و رائنا ، و يقتضي أن الصبي الواحد لا يكون منفرداً عن صفالرجال ؛ بل يدخل في صفهم ، بخلاف المرأة الواحدة فإنها تتأخر عن الصفوف كجماعتهن ، و إن كان صبياً فصاعداً في ستفاد حكمه من حديث "ليليني منكم أو لو الأحلام و النّهى "وقد تقدم.

وبالجملة: مفادالحديث مذهبأبي حنيفة على، ولايخفى أن في هذا الحديث من الفوائد، منها: قيام الصبي إذا كان واحداً مع الرجال في صف واحد، و منها: تأخر النساء عن الرجال. و منها: أن قيام المرأة خلف صف الرجال و إن كانت منفردة، و منها: أن إمامة النساء لا تصح؛ لأن الإمامة تقتضي التقدم، و إنما يجب عليها التأخر و إليه ذهب الجمهور، و منها: جواز النافلة جماعة في غير التراويح. (حديث انس على حديث حسن صحيح)، و أخرجه البخاري عليه و مسلم عليه.

باب من أحق بالإمامة

الغرض: الإمامة الصغرى، وهي كون الإمام ضامناً لصلاة من يقتدي خلفه، وهذا الضمان مختلف في مفهومه بين الحنفية و الشافعية.

(وابن نمير)، هو عبدالله نمير الهمداني الخارفي، أبوهشام الكوفي ثقة ، صاحب حديث روى عن الأعمش و غيره . (عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي)، أبي إسحاق عليه الكوفي ثقة ، فيه الأزدي بلا حجة . (عن أوس بن ضمعج) ، الكوفي ثقة ،

(۲۷۷)

مخضرم من الثانية ، قاله الحافظ . (سمعت أبا مسعود **الأنصاري ﷺ)**،اسمه عقبة ابن عمروبن ثعلبة البدري صحابي جليل. (يوم القوم اقراهم لكتاب الله)، المرادبه الأقرأ: الأعلم، الحديث ورد على عرفهم لا على العرف الحادث، و الأقرأ عندهم كان أحفظهم قرآنأيعنى: منكان القرآن عنده أزيد؛ لأنهم كانوا أهل اللسان غير محتاجين إلى تصحيح الحروف ، و بهذا المعنى استعمل لفظ القراءة في حديث قتلى بير معونة ، كما روى البخاري الله في الصلاة و المغازي وفي الدعوات وغيرها، وكذا فى وقعة اليمامة ، كمافى "الصحيح" عن زيدبن ثابت ، قال : أرسل إلى أبى بكر عَظ ، فأريد من القراء ههنا و هناك من كان أحفظهم للقرآن وأكثرهم حفظأله ببلو ماذكر من معنى الأقرأ وردصريحاً في حديث عمروبن سلمة عند أبي داؤد الله في باب من أحق بالإمامة وفيه: "فلما أرادوا أن ينصرفوا، قالوا: يا رسول الله من يؤمنا؟قال:أكثركم جمعاً للقرآن"،أوقال:أخذاً للقرآن دون العرف الحادث أي: من يحسن القراء ة بقواعد التجويد، فإذن لاصلة للفظ الأقرأ في حديث الباب بمورد النزاع، وإنما الأقرأ في الحديث من كان أكثرهم قرآناً لا أجودهم قرأة، فإن كانوافى القراءة سواء، يعنى::فإن كانوافى قراءة القرآن و علمه سواء، (فأعلمهم بالسنة)، وذلك لأنه قل من يوجد من بين الصحابة أن يأخذ الكتاب من غير أن يأخذ علم السنة ، فكانوا يستسقون من كلاالمنهلين، نعم! ربمايفوق أحد منهم في واحد منهما، فإذا استووا فى العلم بالسنة يقدم من فاق فى علم الكتاب ، وإذا استووا في علم الكتاب يقدم من برع في علم السنة ، و لا يلزم منذلكأن لايكون بينهم فضل في العلم، فإن العلم أيضام تفاوت، فإن المراتب لا نهاية لها ، و حينئذ خرج الحديث عن مورد

النزاع.

اختلفوا في من أولى بالإمامة ، فقال طائفة: الأعلم بالسنة ، يعنى: بالفقه و الأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القرأة ما تجوز به الصلاة، وبه قال أبو حنيفة عليتي و مالك عليتي و الأوزاعي عليه والشافعي عليه وقال شرذمة قليلة: الأقرأ أي أعلمهم بالقرأة ، و كيفية أداء حروفها، وإليه ذهب أبويوسف علالية و أحمد علالية و إسحاق عليه ، و عن أحمد عليه قول مثل الجمهور . و استدلت الطائفة الثانية بظاهر حديث الباب، يعنى: الأفضل بالإمامة من كان أعلم بأداء كيفية الحروف يعني: المجود، وقد سبق الجواب آنفاً: الحديث ورد على عرفهم لا على العرف الحادث، فافهم! . ثم و أحسن ما يستدل به لمذهب الأئمة الثلاثة حديث "مروا أبابكر، فليصل بالناس"، وكان ثمه من هو أقرأ منه لاأعلم، دليل الأول، قوله: وأقرأكم أبى بن كعب عَن الله على الثاني ، قول أبى سعيد الخدري يَن : كان أبوبكر يَن أعلمنا، وهذا آخر النووي عليه الحافظ عليه في "الفتح"، وكذلك استدل ابن كثير الشير كان الصديق أقرأ الصحابة ،أي أعلم بالقرآن ؛ لأنه قدمه إماماً للصلاة بالصحابة المعقوله: ويؤم القوم أقر أهم لكتاب الله ، وكذلك أشار البخاري الله إلى هذا الاستدلال في "جامعه" حيث ذكرفى"بابأهلالعلموالفضل أحقبالإمامة "حديث إمامة أبى بكرين في مرضه ، فكان حديث إمامة أبى بكر عَن بامره المالين المارة المالين المال يكون ناسخاً لقوله: يؤم القوم أقرهم، كماكان إمامته السالة السالة ناسخة لقوله: إذا صلى الإمام قاعداً ، فصلاا قعوداً . (فأقدمهم هجرة)، ومن جملة الأسباب المرجحة للإمامة الهجرة في عهد النبوة من مكة إلى المدينة ، فمن هاجر أو لأفشر فه و فضله أكثر

. (فأكبرهم رسناً)، ومن جملة الأسباب المرجحة كبر السن، و لا لله حديث مالك عليه بن الحويرث في الصحاح و فيه " و إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم و ليؤمكم أكبركم"، و اللفظ للبخاري، و عند أبي داؤد من طريق إسماعيل عن خالد عن أبي قلابة ، قال خالد : قلت لأبي قلابة : فأين القرآن ؟! قال : إنهما كانا متقاربين ، و في طريق آخر عنده : و كنا يومئذ متقاربين في العلم، و علله صاحب" البدائع" بأن من امتد عمره في الإسلام كان أكثر طاعة . فيدل أن المرادبه الأقدم إسلاماً ، و كذا علله النووي أخش عليا عادة ، و قال الفخر الزيلعي في الأكبر سنا يكون أخشع قلبا عادة ، و أعظم حرمة ، و رغبة الناس في الاقتداء يكون أخشع قلبا عادة ، و أعظم حرمة ، و كذا علله ابن قدامة عليه به ، فيكون في تقديمه تكثير الجماعة ، و كذا علله ابن قدامة عليه في "المغنى".

تم إن ما ذكره في حديث الباب من وجوه الفضل و أسباب الترجيح، هذه الوجوه الأربعة، و زاد العلماء من أرباب المذاهب أوصافاً آخر اعتباراً بأغراض الشارع، و تعليلا بالوصف الملائم هناک. (ولا يؤم الرجل في سلطانه) , يعني: في محل و لايته أو فيما يملكه أو محل يكون في حكمه ، و يعضد هذا التاويل الرواية الأخرى في أهله ، و رواية أبي داؤد علي في بيته . (ولا يجلس) , بصيغة المجهول. (على تكرمته) ، 'بفتح التاء و كسر الراء 'الفراش و السرير و ما يعد لإكرامه . (إلا بإذنه) ، استثناء من الجملتين جميعاً ، و حكى الترمذي شينفسه عن أحمد علي أن الرجل الرجل في سلطانه إلا بإذنه " . (قال ابن نمير في الرجل الرجل في سلطانه إلا بإذنه " . (قال ابن نمير في حديث حسن صحيح) ، كبرهم سناً. (حديث أبي مسعود على حديث حسن صحيح) ،

(وقال بعضهم)، يعنى: قال أحمد بن حنبل عظيم: (إذا أذن صاحب المنزل لغيره، فلا بأس أن يصلي بهم)، و أكثر أهل العلم على أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب البيت، لقوله في حديث أبى مسعود المنا الاباذنه، ويعضده عموم ماروى ابن عمر أن النبى الشائة قال: ثلاثة على كثبان المسكيوم القيامة، وفيه: و رجلأمقوماً،وهمبهراضون،رواهالترمذي الله وعن أبي هريرة النبي النبي الشائة قال: لا يحل لرجل يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يؤمقوماً إلا بإذنهم، رواه أبوداؤد الله الله المعضهم يعنى: وإن أذن صاحب المنزل، وبه قال إسحاق الله و غيره، و قالوا: السنة أن يؤم صاحب البيت ، و لا يؤم الزائر لحديث مالك عليه بن الحويرث،قال:سمعت النبي الله الله الله المنزار قوماً فلايؤمهم و ليؤمهم رجل منهم، رواه الخمسة إلا ابن ماجة، فإذا أذن، فأرجوا أن الإذن في الكل، فقوله: "إلا بإذنه" متعلق بكلا الفعلين عند أحمد بن حنبل عليه النيل ": و يعضده عموم قوله "وهمله راضون "وقوله: "إلابإذنه"، فتفكر!.

باب ماجاءإذاأم أحدكم الناس فليخفف

المراد بتخفيف الصلاة أن يكون بحيث لا يخل بسننها و مقاصدها، في "المهذب": ويستحب للإمام أن يخفف الأذكار و القراءة، و مشى على ذلك النووي عليه في "شرح المهذب". (حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن)، بن عبد الله الحزامي المدني، روى عن أبي الزناد، فأكثرو عنه يحي بن يحي وقتيبة، قال أبوداؤد عليه الحريث بألم مالح، وقال أحمد عليه المحديثه بأس، قال

الحافظ عليه : ثقة ، له غرائب. (فليخفف) ، التخفيف إنمايظهر فى القراءة ، لافى الركوع والسجود و تعديل الأركان و هو معلوم من عمل الشارع، قال: صلوا كمارأيتموني أصلى، ورأى رجلا يصلى، فلميتمر كوعه، فقال له: إرجع، فصل، فإنك لمتصل، وقال : لاينظر الله إلى من لايقيم صلبه في ركوعه و سجوده. و بالجملة: ليسمعنى الإيجاز والتخفيف أن لايقيم الركوع والسجود أو يأتي بأقل ما يجزئ من التسبيح فيهما ؛ بل المطلوب في الصلاة كلها التُؤدة و الأناة و الخشوع دون الاستعجال و الحذف و الاختلال . (فإن فيهم الصغير و الكبير و الضعيف) ، أي : ضعيف الخلقة والمريض، وزاد الطبراني الله من حديث عثمان بنأبى العاص: والحامل والمرضع، وله من حديث عدي بن حاتم: والعابر السبيل، ووقع في حديث أبى مسعود كَنْ الداجة، و هو أشمل الأوصاف كلها، و بالجملة: و علل بالمشقة كما شرع القصرفى صلاة المسافر فافهم!

(حديث أبي هريرة على حديث حسن صحيح) ، أخرجه الخمسة إلاابن ماجة. (وهوقول أكثر أهل العلم)، اختار واأن لا يطيل الإمام الصلاة ، قال الحافظ على أبو عمر بن عبد البرعالية للإمام الصلاة ، قال الحافظ على أبو عمر بن عبد البرعالية التخفيف لكل إمام مجمع عليه مندوب إليه عند العلماء ، وقال أيضاً: لا أعلم خلافاً في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الإتمام بأقل ما يجزئ ، وقد روي عن عمر بن الخطاب على أنه قال: لا تبغضوا الله إلى عباده ، يطول أحدكم في صلاته حتى يشق على من خلفه فافهم! . (من أخف الناس) ، قال القاضي على في "عارضة الأحوذي": خفة الصلاة عبارة عن عدم تطويل قرائتها وعن ترك الدعوات الطويلة في الانتقالات ، و تمامهاعبارة عن الإتيان بجميع الأركان والسنن واللبث راكعاً

و ساجداً بقدر ما يسبح ثلاثاً ، و الحاصل : و يستحب للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها . و استدل له في الشرح بأحاديث الباب، و بالله التوفيق . (وهذا حديث حسن صحيح) ، أخرجه البخاري الله التوفيق . (وهذا حديث حسن صحيح) ، أخرجه البخاري الله المراكية و مسلم الله التوفية .

بابماجاءفي تحريم الصلاة وتحليلها

قد سبقت مباحث هذا الحديث و فوائده في باب مفتاح الصلاة الطهور ، (عن أبى سفيان طريف السعدي) ، هو أبو سفيان طريف بنشها بأوابن سعد السعدي البصري، ويقال له: الأعصم،ضعيف من السادسة، قاله الحافظ الله في "التقريب"، و فى"التهذيب"عنابنعبدالبر عليه أنهم أجمعوا على أنهضعيف فى الحديث إلا أن هذا الحكم قد ثبت بأحاديث أخرى، فلايضر ضعف هذا الحديث. فقد ثبت من حديث عبادة عند مسلم عليه و أبى داؤد الله وابن حبان الهية مرفوعاً "الاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا "، و من حديث أبى سعيد الخدري ﷺ عند أبى داؤد الله مرفوعاً "أمرناأن نقرأ بفاتحة الكتاب وماتيسر"، قال الحافظ ابن سيد الناس عطية: إسناده صحيح و رجاله ثقات، وكذا قال الحافظ ابن حجر عليه: إسناده صحيح، فهذه الروايات كلها حجة في ضم السورة مع الفاتحة. (عن أبي النضرة)، اسمه مالك عظية بن قطعة العبدي العوقي البصري معروف بكنيته ، ثقة من الثالثة. (مفتاح الصلاة الطهور)، وهذه الجملة موضع اتفاق بين الأئمة، وتفيد القصر والحصر؛ حيث لاصلاة بغير طهور، و إن قرينتها كذلك كل منها تفيد القصر على ما تقتضيه قواعد البلاغة فدل ذلك على أن التحريم لا يكون إلا بالتكبير ، و

التحليل لا يكون إلا بالتسليم، و لكن فيهما وقع الاختلاف بين الأئمة، فهل حكم الشريعة مقصور على هاتين الصيغتين أو ما يرادفهماأو مايقوم مقامهما ؟ففيه مذاهب. (ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمدوسورة في فريضة وغيرها)، و فيه دلالة على أن قراءة السورة بعد الفاتحة واجبة. (وحديث علي على البي طالب أجود إسناداً وأصح)، وحديث على على الله وان كان في إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل ، فقد وثقه غير واحد ؛ بل بالغ في توثيقه الحافظ أبوعمر عليه فقال: هو أوثق من كلمن تكلم فيه ، و كونه أجود إسناداً من حديث أبى سعيد ﷺ أظهر غير أنه لم يشتمل على هذه الزيادة. (من حديث أبى سعيد على)، لأن في سندحديث أبى سعيد ﷺ طريف السعدي و هو ضعيف، قال في " الميزان ":ضعفه ابن معين عليه ، وقال أحمد عليه: ليسبشيء ، و قال النسائى الله عليه عليه على المنائى الله عليه القوي، وبه يقول سفيان الثوري عليتي وابن المبارك عليتي والشافعي عليتي وأحمد عظيه إسحاق عظيه وبه يقول مالك عظيه أن تحريم الصلاة التكبير، و لا يكون الرجل داخلا في الصلاة إلا بالتكبير، و هو قول الأئمة الثلاثة. ذهب مالك علالية والشافعي علالية وأحمد علالية إلى فريضة "الله أكبر" في الافتتاح، وعن الشافعي الله الأكبر" أيضاً، وذهبوا إلى فرضية السلام عليكم في الاختتام. وقال أبو حنيفة علالية و محمد عليه: يجوز افتتاح الصلاة بكل ما دل على التعظيم الخالص غير المشوب بالدعاء مثل "الله أكبر" أو الله أجل"أو"الله أعظم" وغيرهامن الكلمات التي تؤدي مؤداها يكفي لصحة افتتاح الصلاة، وهو القدر المفروض الذي لاتصح الصلاة إلا به . غاية ما في الباب أن يكون لفظ "الله أكبر "سنة مؤكدة للرسول، وسنة متبعة للأمة، غير أن تأكده في الشريعة ما بلغت

رتبة لاتصح الصلاة بغيره ، و الحنفية سموه و اجباً لشدة تأكده . و استدل الأئمة الثلاثة على ذلك بأحاديث الباب ، و من استدلالهم حديث رفاعة قط في قصة المسئ صلاته ، أخرجه أبو داؤد علي بلفظ "لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ ، فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ، و رواه الطبر اني الله المسئ بلفظ "ثم يقول: الله أكبر ، مواضعه ثم يكبر ، و رواه الطبر اني الله أكبر أخرجه ابن ماجة و ابن قائماً و رفع يديه ، ثم يقول: الله أكبر ". أخرجه ابن ماجة و ابن حبان في بيان المراد حبان في ، و صححه ابن خزيمة في بيان المراد بالتكبير و هوقول "الله أكبر" ، و روى البزار في بيان المراد عن علي قط على شرط مسلم في أن النبي الله أكبر "، و المداد عن علي قط على شرط مسلم المسلم المس

واحتج أبوحنيفة علاي وأتباعه بقوله جل جلاله: ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾، و بقوله: ﴿ و ذكر اسم ربه فصلى ﴾ حيث دل بمجرد اسم الله و ذكر الله من غير أن يكون هناك تقييد أو تخصيص ب" الله أكبر"؛ بل صح الافتتاح بأي اسم أفاد هذا المعنى، و بقوله: ﴿ و ربك فكبر ﴾ و التكبير لغة التعظيم. و بالجملة دار النظر في أن مدار الافتتاح في الصلاة و الخروج عنها، هل هو لفظ "الله أكبر "خاصة، و لفظ "السلام عليكم "خاصة أمشىء أعممن ذلك؟ فاقتصر نظر الأئمة الثلاثة على خصوص اللفظين ، وتجاوز نظر الإمام أبى حنيفة عليه إلى الغرض المقصود، فقال لفظ "الله أكبر "خاصة لفظ يدل على ذكر الله و تعظيمه، فكلمادل على هذا يكفى الافتتاح، ويؤيده قوله: ﴿وذكر اسم ربه فصلی) ، و قوله : ﴿ و ربك فكبر) ، و التكبير لغة التعظيم، وبذلك ورد القرآن كما فيقوله: ﴿ و ربك فكبر ﴾ ، و قوله: ﴿أكبرنه ﴾. وعلى هذا قال الحنفية في الخروج عن الصلاة: إن السلام عمل من المصلي للخروج عنها، فكل عمل من المصلي بقصد الخروج يكون خروجاً عنها . فهذا القدر من ذكرالله المشعر بالتعظيم في الافتتاح ، و الخروج بصنع المصلي بإرادته و قصده فرض في الصلاة ، لا تصح الصلاة بدونهما ؛ لكن لما ثبت مواظبته والمسيغة التكبير و صيغة التسليم ، و ثبت عامل الصحابة ها عليهما ، فيكونان واجبين ، و يكون ترك العمل بها كراهة التحريم ، و هي يوجب نقصاً ، فأصل المناط الذي دار عليه الحكم الذكر المشعر بالتعظيم في تحريم الصلاة ، و كمال هذا المناط لفظ "الله أكبر".

(قال أبوعيسى على المعت أبا بكر محمد بن أبان) ، بن الوزير البلخي، يلقب بحمدويه ، ثقة حافظ ، قال ابن حبان على كان ممن جمع وصنف ، روى عن ابن عيينة و غندر و طبقتهما ، وعنه البخاري على والأربعة و خلق . (يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي) ، البصري ثقة ثبت حافظ عار ف بالرجال و الحديث ، قال ابن المديني على : ما رأيت أعلم منه . (لو افتتح الرجل الصلاة من غير تكبير ، و هو مذهب الأئمة الثلاثة مع بعض الخلاف في الصيغة ، و جميع ما يستدلون بهذه الصيغة أخبار آحاد يثبت بها الوجوب دون يستدلون بهذه الصيغة أخبار آحاد يثبت بها الوجوب دون الفرضية ، و قد تقدم مذهب أبي حنيفة على أن صيغة التكبير بخصوصها و اجبة ، و لا تفوت الصلاة بفواتها إذا افتتح الصلاة باسم آخريشعر بالتعظيم ، و قول ابن مهدي لا يقوم حجة على أبي حنيفة على أبي حنيفة على أبي دنيفة على أبي السم آخريشعر بالتعظيم ، و قول ابن مهدي لا يقوم حجة على أبي حنيفة على أبي دنيفة على أبي دنيفة على أبي دنيفة على أبي السم آخريش على الناهضة . فتدبر!

(وإن أحدث قبل أن يسلم)، كذلك مذهب أبي حنيفة عليه أن من أحدث قبل أن يسلم، فلينصرف وليتوضأ، ثم ليسلم لقوله "و تحليلها التسليم" إنما الأمر على وجهه ، لعله يريد أن لا ينبغي أن

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

يتأولفي الحديث ؛بليمضيه على ظاهره.

بابفينشر الأصابع عندالتكبير

(حدثنا يحي بن يمان)، قال في "الخلاصة": قال أحمد عليه: ليسبحجة، وقال ابن المديني الله عليه المديني الله عليه عليه وقال يعقوببن شيبة الله: صدوق، أنكروا عليه كثرة الغلط. (عنابن أبي ذئب)، هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبى ذئب القرشى العامري المدنى ثقة فقيه فاضل قاله الحافظ عليه في "التقريب" وقال في "الخلاصة":قال أحمد عليه: يشبه بأبن المسيب وهوأصلح وأورع وأقوم بالحقمن مالك عليه. (عن سعيدبنسمعان المالك المالك المالك الميصب الأزدي فى تضعيفه . (إذا كبر للصلاة نشر أصابعه) ، المرادبه ضد القبض، أو المرادبه خلاف الضم، يعنى: تركها على حالها ولم يضم بعضها إلى بعض، ذكر الإمام الطحاوي عليه: أن في رفع اليدين للتكبير أن يمد أصابع يديه ، و يستقبل بها مع الكف القبلة، وكذاذكره الفخر الزيلعي الشير وابن نجيم الليه وغيرهما: أن لايضم كل الضم، و لايفرج كل التفريج؛ بليتركها على حالها منشورة. ثمإن الشافعي الشياية يقول: يرفع يديه إلى المنكبين، و في رواية إلى الأذنين، والذي قاله في مصر هويجمع كليهماأن تكون الأصابع حذاء الأذنين، و الكفان حذاء المنكبين، و بهذا جمع الشافعي الشيبين روايات الحديث فاستحسن الناس ذلك منه، وبهذا قال المتأخرون من المالكية: نصعليه ابن شاس في "الجواهر"،وهوالمختار عندالحنفية،حققهابن الهمام عظيفي الفتح". واستدل برواية صريحة عند أبي داؤد عليه عن وائل، و

فيهاقال:أبصرالنبي الله حين قام إلى الصلاة، فرفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه ، و حاذى بإبهاميه أذنيه ، و بهذا اندفع التعارض.وأمامذهبأحمد علية بنحنبل علية ، ففي الرفع تخيير إلى فروع الأذنين أو إلى المنكبين؛ ولكنه مال إلى ترجيح الثاني، و في الأصابع اختار الضم دون النشر، و هذا ما في "المغني".(وهواصحمن رواية يحيّ بنيمان، وأخطأ ابنيمان فى هذا الحديث)، يعنى: أن رواية من روى بلفظ "كان إذا دخل فى الصلاة رفعيديه "صحيحة ، ورواية يحي بن يمان ، فإنهاغير صحيحة؛بلهي خطأ. (حدثنا عبدالله بن عبد الرحمن)، أبو محمد الدارمي صاحب المسند ثقة متقن ، روى عن يزيد بن هارون ويعلى بن عبيد وعبيد الله بن عبد المجيد ، وعنه مسلم عطية والبخاري عطية وأبوداؤد عطية والترمذي عطية. (انا عبيدالله بن عبدالمجيدالحنفي)،أبوعلي البصري صدوق، ولميثبتأن يحىبن سعيدضعفه، قاله الحافظ الله في "التقريب". (قال عبد الله)، أي ابن عبد الرحمن، وهذا أصح، وهذا الحديث أخرجه الخمسة إلا ابن ماجة. وقال في "النيل": لاطعن في إسناده. (و حديث يحى بن يهان خطأ)، يقول الحافظ الإمام علطية: إن متن حديث أبى هريرة كالالصحيح مارواه ابن عبد المجيد الحنفى عن ابن أبي ذئب، لا مارواه ابن يمان عنه، فأخطأ ابن يمان في ضبطه، وأصاب ابن عبد المجيد، فرواه على الوجه الصحيح، و كذلك، يقول ابن أبى حاتم الله الله عليه العلل "، قال أبى : وهم يحى، إنماأراد كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً، كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب. والايخفى عليك: إن كان الطعن في المتن لأجل ضعف يحي من قبل حفظه أو غيره ، فالأمر إليهم ، وهمأحقبذلك، لايليقبناأنندخلفيه معهم لكنربمايخطر ()

بالبال:أنه لا يبعد أن يكون ذالك الحكم منهم من أجل الفقه، و ظنوه معارضاً للفظ عبيد الله بن عبد المجيد و لا معارضة فيه أصلاً.أماأولا:فلمانقلابنقدامةفي"المغنى"عن أحمد عليه:أهل العربية،قالوا: "هذا الضم" وضمأصابعه، "وهذا النشر" ومدّ أصابعه، "وهذا التفريق"وفرق أصابعه، فإذن يكون مآل المدو النشر واحداً, فللنشر معنيان: أحدهما: ضد القبض. والثاني: ضدالضم، فإذن يجتمع بين المدو النشر، وإذا كان المآل واحداً ارتفع التعارض، فلاداعي لتضعيف اللفظ، والرواية بالمعنى شائعة فيهم. وأماثانيا: إن ذهبنا إلى الفرق بين اللفظين، فلا تعارض أيضا، فإن مد اليدين إن جعلناه مد أصابع اليدين، يدل على بسط الأصابع بأن لا تكون مضمومة مقبوضة ، و النشر هو التفريج ضد الإلصاق ، فيكون مفادهما أن تكون الأصابع مبسوطة و منفرجة لا مقبوضة و ملصقة ، فلا مانع من صحة كلا اللفظين. ثمهذا يبتنى على أن اللفظين كل له موضعه و محمله، فوقع الاختصار في الرواية ، فذكر كل ما لم يذكره الآخر . ثم إذا تعين محمل رواية يحى بن يمان وعدم تعارضه مع رواية عبيد الله، فلابأس بالعمل به، وإن لم يتابعه أحد مالم يخالفه أحد.

باب في فضل التكبيرة الأولى

يدرك فضيلة الافتتاح من أدرك الركعة عند أبي حنيفة عليه. هذا هو الذي صححه ابن عابدين عن "التاتار خانية"، وهو أحد الوجوه الخمسة عند الشافعية ، انظر المجموع ، فيمتد فضل التحريمة إلى الركوع . (حدثنا عقبة بن مكرم) ، العمِي التحريمة إلى الركوع . (حدثنا عقبة بن مكرم) ، العمِي البصري الحافظ عليه ، روى عن يحي القطان عليه و غندر عليه و ابن

مهدي علالية وخلق عليه عنه مسلم عليه والمالية والمالية والترمذي عليه والمالية والترمذي عليه والمالية ابن ماجة عليه الما أبودا ودعيه : ثقة . (قالانا مسلم بن قتيبة) ، الخراساني نزيل البصرة ، صدوق . (عن طعمة بن عمرو) ، الجعفري ، وثقه ابن معين عليه . (يدرك التكبيرة الأولى) ، التكبيرة التحريمية مع الإمام ، و الدلالة عليه حديث أبى الدرداء عَن مرفوعاً "لكل شيء أنف، وأنف الصلاة التكبيرة الأولى، فحافظوا عليها"، أخرجه ابن أبى شيبة عليها، و روى البزار عليه و أبو داؤد علي " لكل شيء صفوة ، و صفوة الصلاة التكبيرة الأولى، فحافظوا عليها". (برآءة من الناروبرآءة من النفاق)، يعني: يؤمنه في الدنياأن يعمل عمل المنافق، ويوفقه لعمل أهل الإخلاص وفي الآخرة يؤمنه مما يعذب به المنافق، يشهد له بأنه غير منافق، وكان دوامه على هذه الفضيلة مؤثراً في إصلاح باطنه لما كان للظاهر تأثير في الباطن لا محالة، و هذه علامة على نجاته من دخول النار أو الخلود فيها ـ فافهم! . (و قدروي هذا الحديث عن انس على موقوفاً)، ومثل هذا لا يقال من قبل القياس، فموقوفه فيحكم المرفوع، فإنه لا مدخل للعقل في ذكر البرآء تين، و هو مسئلة متفق عليها في محله. (وإنما يروى هذاعن حبيب بن أبي حبيب البجلي)، البصري، نزيل الكوفة مقبول ، قاله الحافظ عليه في "التقريب"، وقال في "تهذيب التهذيب"، روي عن أنسبن مالك الله الله عنه خالد بن طهمان، و طعمة بن عمرو، وروى له الترمذي الله حديثا واحدا في فضل من صلى أربعين يوماً في جماعة موقوفا ، ذكره ابن حبان الله في الثقات. (وروى إسماعيل بن عياش هذا الحديث عن عمارة بن غزية)، ابن الحارث الأنصاري المازني المدني لا بأس به، و روايته عن أنس ﷺ مرسل، قاله في "التقريب"، و قال في " الخلاصة ": وثقه أحمد على و أبو زرعة على . (عن عهر الله الخطاب عن النبي النبي المحود) ، أخرجه ابن ماجة على . (وهو حديث مرسل) ، أي منقطع ، قال الحافظ على قي "التلخيص": رواه الترمذي على من حديث أنس الله وضعفه ، و رواه البزار عليه استغربه ، رواه أنس عن عمر على عند ابن ماجة على ، أشار إليه الترمذي الله وهوضعيف بإسماعيل بن عياش ، رواه عن مدني ، و ابن له طرق أخرى ضعيفة عند الدار قطني على العلل" ، و ابن الجوزي على كذلك في "العلل"، ثم ذكر الحافظ على عدة أحاديث في فضل التحريمة كلهاضعيفة . و لا يخفى عليك أن الترمذي في فضل التحريمة كلهاضعيفة . و لا يخفى عليك أن الترمذي على مسلم بن قتيبة عن طعمة بن عمر و برفعه ، و مسلم هذا صدوق ، و طعمة و ثقه ابن معين على وفي "التقريب": أنه صدوق ، فكان من حقه أن يكون حسناً .

بابمايقول عندافتتا حالصلاة

قال أبوحنيفة على والشافعي على وأحمد على باستحباب دعاء الاستفتاح قبل الفاتحة. وقال مالك على بعدمه ، قال النووي على في "شرح المهذب": أما الاستفتاح ، قال باستحبابه جمهور العلماء من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم ، و لا يعرف من خالف فيه إلا مالك أعلى ، قال : لا يأتي بدعاء الاستفتاح ، و لا بشيء خالف فيه إلا مالك أعلى ، قال : لا يأتي بدعاء الاستفتاح ، و لا بشيء بين القرأة و التكبير أصلاً . و استدل بقوله "كانوا يفتتحون الصلاة ب (الحمد لله رب العالمين)"، و استدل به الحنفية على الإسرار بالتسمية ، و نقل عنه ابن العربي على في "عارضة الأحوذي": أنه كان يستفتح بنفسه ، و لا يأمر به الناس . أقول : و

حينئذ صار حاصله الاستحباب عنه . وقد ثبت صيغ كثيرة للدعاء من الثناء ، ودعاء التوجيه وغير ذلك ، ويجوز كلهاعندهم ، وإنما الخلاف في الثلاثة في الاختيار ، فاختار الشافعي الله ما فى "البخاري" و "مسلم" من حديث أبى هريرة اللهم باعد بيني وبين خطاياي كماباعدت بين المشرق والمغرب". أقول: و لاشك في أن أصح ماروي في الاستفتاح، هو حديث أبي هريرة يَنْ ، قال ابن الهمام علي في "فتح القدير": وهو الأصح من الكل؛ لأنه متفق عليه، ولكن الذي ذكره النووي علظتي و البدر العيني علطتي والموفق بنقدامة الشيره على عيرهم استحباب مافي حديث على عند مسلم من الدعاء الطويل. أقول: ثم أصبح ما وردفيه حديث على الله المعاد الطويل. الذي جاء فيه دعاء الافتتاح بلفظ "وجهت وجهى للذي فطر السماوات والأرض "لأنه رواه مسلم الله يقال الحافظ الله مجدبن تيمية في "المنتقى ": وإن استفتح بما رواه على ﷺ وأبو هريرة عَظُيُّ، فحسن لصحة الرواية، وفي "النيل": والايخفى أن ما صح عن النبي الشيئة أولى بالإيثار و الاختيار، وأصح ماروي في الاستفتاح حديث أبى هريرة يَنْكُ ثم حديث علي يَنْكُ. وقال القائل: حديث على ﷺ في دعاء التوجه أنه وقع في رواية النسائي وأبي عوانة تقيده بالتطوع، ورواه مسلم الشي أيضاً في التهجد، وهذا يدل على تقيده عنده أيضاً بالتطوع ، فيكون هذا الدعاء مخصوصابصلاة التطوع، كماهو مذهب الحنفية، وكان النبى الاقتصار على أقصر ما ثبت بالأدعية في جميع ذلك؛ لكن وقع في رواية الشافعي عليه في "الأم"، وأحمد عليه في "مسنده"، و الترمذي الشيفي "الدعوات" في رواية ، وأبي داؤد الشيفي في رواية ، والترمذي التي في رواية ، و ابن حبان عطي "صحيحه"، والدار قطني عطي اسننه "تقيده بالمكتوبة ، فلفظ الترمذي عليه: أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة . المكتوبة ولفظ الدار قطني عليه: كان إذا ابتدأ الصلاة المكتوبة . و تمسك به من ذهب إلى تعميم استحبابه في الصلوات كلها ، و غاية الاعتذار أن هذه الزيادة غير محفوظة ، نعم! هذه كانت في أول الأمر . أقول: و فيه ما فيه . و قال ابن قدامة عليه : العمل به متروك ، فإنا لا نعلم أحداً استفتح بالحديث كله ، و إنما كانوا يستفتحون بأوله ، حكاه البدر العيني عليه في "العمدة" ، وهي في "المغنى".

(حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي) ، البصري صدوق زاهد؛لكنه كان يتشيع. (عن على بن على الرفاعي)، البصري عليه ، يكنى أبا إسماعيل ، لا بأس به ، رمى بالقدر ، قاله في "التقريب". (منهمزه)، أي وسواسه، (ونفخه)، أي كبره. (ونفثه)،أي سحره أو شعره، وهذا الدعاء إنماكان لتعليم الأمة، وأماالنبى الشيطان. (حديث الله وأعاذه من الشيطان. (حديث ابي سعيدﷺ اشهر حديث في هذا الباب)، أخرجه أصحاب السنن الأربعة . و قد أخذ قوم من أهل العلم ، من أهل الحديث بهذا الحديث، فاختاروا أن يقال عند افتتاح الصلاة هذا الدعاء عن آخره، وأماأكثر أهل العلم، فقالوا: إنمايروي عن النبي الله العلم، فقالوا: إنمايروي عن النبي الله العلم كان يقول: سبحانك اللهم و بحمدك و تبارك اسمك و تعالى جدك و لا إله غيرك ، فاختار وا هذا الدعاء دون ما في حديث أبي سعيد ﷺ من الزيادة. (وهكذاروي عن عمربن الخطاب ﷺ وعبد الله بن مسعود ﷺ) ، أما أثر عمر ﷺ ، فأخرجه مسلم ﷺ في "صحيحه"، وأما أثر عبد الله بن مسعود ﷺ، فأخرجه ابن المنذر عليه . (و العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، من التابعين وغيرهم)، وعليه عمل الحنفية و الحنبلية، و احتج

أبوحنيفة عطية وأحمد عطية بماأخرجه الزيلعى عطية عن أنس المنالة مرفوعاً، رواه بإسناد الدارقطني الله وقال الدارقطني الله التارقطني الله الله التارقطني الله الله التارقطني الله التهاد الدارقطني الله التهاد الدارقطني الله التهاد الدارقطني الله التهاد التهاد الدارقطني الله التهاد رجال إسناده كلهم ثقات، وأخرجه عن الطبراني الله في كتابه " المفرد في الدعاء "من طريق عائذ بن شريح عن أنس ﷺ، و من طريق حميدنالطويل عنه و هو أمثل طرقه ، و في " زوائد الهيثمى ": وعن أنس عَن النبى الله الله عن النبى الله عن النبى الله عن النبى الله عن النبى الله عن النبي الله عن الله ع حتى يحاذي أذنيه ، يقول: سبحانك اللهم و بحمدك و تبارك اسمك و تعالى جدك و لا إله غيرك "رواه الطبراني عليه في رجال إسناد حديثه كلهم ثقات ، رواه الدار قطني الله ، وعمل به السلف.والأسف كلالأسف!أنه وقع الضرر الكثير بالاغترار بقوة الأسانيد و الإغماض عن التعامل مع أن الإسناد إنما كان لصيانة الدين فقط، لئلا يدخل فيه ما ليس منه، فمارسوبه و مارسواحتى خف التعامل في نظر هم مع أنه الفاصل في الباب.

واحتج بمارواه مسلم المنتية وي "صحيحه" موقوفاً على عمر السبحانك اللهم و بحمدك الخ قال الحافظ المنتقى " و أخرج مسلم المنتية في "صحيحه "أن عمر المنتقى " و أخرج مسلم المنتية في "صحيحه "أن عمر اللهم و بحمدك الخ ، و يجهر بهولاء الكلمات ، يقول : سبحانك اللهم و بحمدك الخ ، و روى سعيد بن منصور في "سننه "عن أبي بكرن الصديق أنه كان يستفتح بذلك ، و كذلك رواه الدار قطني الله عن عثمان بن عفان و ابن المنذر المندر الله بن مسعود الله بن مسعود اللهم و بحمدك الخ ، يسمعنا إذا افتتح الصلاة ، قال : سبحانك اللهم و بحمدك الخ ، يسمعنا ذلك و يعلمنا . رواه الدار قطني . ثمقال ابن تيمية الله : و اختيار هولاء و جهر عمر الله أحياناً بمحضر من الصحابة ليتعلمه هولاء و جهر عمر السنة إخفاؤه ، يدل على أنه الأفضل ، وأنه الذي كان

النبى الشيئة يداوم عليه غالباً. أقول: ومن ههنايقول الإمام النووي عليه في "كشف الغمة": وتارة يقول: سبحانك اللهم الخ، وكان أكثر مداومته ﷺ على هذا ؛حتى كان أبوبكر ﷺ وعمرﷺ يجهران به بمحضر جمع من الصحابة الله علمه الناس. و يقول الحافظ فضل الله التور بشتي عليه الحنفي: حديث الاستفتاح بسبحانك اللهم حديث حسن مشهور ، و أخذ به الخلفاء وعمر عَن ، وقد أخذ به عبد الله بن مسعود عَن و غيره من فقهاء الصحابة، وكثير من علماء التابعين، واختار ه أبوحنيفة عطية، وقد ذهب إليه الأجلة من علماء الحديث كسفيان الثورى عليه وأحمدبن حنبل عليه وإسحاق بن راهويه عليه وهذا الحديث رواه الأعلام من أئمة الحديث، و أخذوا به، و رواه أبو داؤد عليه في "سننه"بإسناد، وهوإسناد حسن، رجاله مرضيون، انتهى كلامه . فمع هذه القوة من تعاضد الأسانيد و تعامل الخلفاء و فقهاء الصحابة ١٥، و احتجاج الفقهاء المحدثين أصبح له مزية على سائر ماصح عنه، وبالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق و قدتكلم في إسناد حديث أبى سعيد الخدري الشاد . (حدثنا حسن بن عرفة)، وثقه ابن معين عليه و أبو حاتم عليه عن حارثة بن أبى الرجال،قال النسائى الله الله في الخلاصة، وقال في " التقريب ":ضعيف. (هذا حديث لانعرفه إلا من هذا الوجه)، روى أبو داؤد هذا الحديث في "سننه" من غير هذا الوجه من طريق طلق بن غنام عن عبد السلام بن حرب، و هذا الحديث من هذا الطريق أيضاً ضعيف، قال الدار قطنى عليه: قال أبودا ودعله: لميروه عن عبد السلام بن حرب غير طلق بن غنام، و ليس هذا الحديث بالقوي. (وحارثة قدتكلم فيه من قبل حفظه)،قال الذهبي عطية في "الميزان":ضعفه أحمد عطية وابن معين عطية، قال

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

النسائي عليه المروك، وقال البخاري: منكر الحديث الميعتدبه أحمد عليه قال ابن عدي عليه عامة مايرويه منكر.

بابماجاء بترك الجهر ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

مسئلة البسملة مسئلة عظيمة من معضلاة المسائل، فهل تصح الصلاة بدونها، أو لاتصح ؟ وعنى بها العلماء قديماً وحديثاً سلفاً وخلفاً وههنامسئلتان: مسئلة أن البسملة آية من القرآن أوغيرآية، ومسئلة الجهربها. أما الأولى : فقال أبو حنيفة علاته و أصحابه: هي آية مستقلة من القرآن بين كل سورتين غير الأنفال وبرآءة، وليست من السور، هذا ماحققه الجصاص عليه فى "أحكام القرآن "و الزيلعى الله في "نصب الراية "، و وافقه أحمد علا في رواية، قاله النووي علية. وقال مالك علية وأصحابه رحمة الله عليهم: إنها ليست آية من القرآن لا من الفاتحة و لا من غيرهامنسورالقرآن،هذاماذكرهابنعبدالبر الشيفىرسالته، وحكى ابن قدامة علية في "المغنى "ذلك رواية عن أحمد علية وقال الشافعي عليه إنها آية من أول الفاتحة بلاخلاف، وهو المذهب عندهمقولاً واحداً، وكذاهى آية كاملة من أول كل سورة غيربراء ةعلى الصحيح من مذهبه قاله النووي الله في "شرح المهذب"، و وافقه أحمد الشيه في رواية ، فكان فيهاعن أحمد الشير وايات ثلاثة توافق المذاهب الثلاثة.

و هذا الاختلاف في البسملة التي في أوائل السورة ماعدا البرآءة، و أما البسملة في أثناء سورة النمل، فلا اختلاف فيه أصلاً، و هو قرآن بالاتفاق، هذا هو القول في المسئلة الأولى، و لبيان أدلتها موضع آخر، و يكفي ماذكره النووي عليه في "شرح

المهذب". وأما المسئلة الثانية: فقال أبوحنيفة عليه وأصحابه و أحمد بن حنبل عليه :إنه يقرأها في أول الفاتحة ، ويسن الإخفاء بها،قالهابن عبدالبر الشيه، ورواه الترمذي الشير وغيره من الخلفاء الأربعة الراشدين، وذلك اتباعاً للأثار المرفوعة في ذلك. وقال مالك عليه و أصحابه: لا تقرأ في أول الفاتحة في شيء من الصلوات المكتوبة سراً و لا جهراً ، و أجاز مالك عليه و أصحابه قرأتهافى النافلة فى أول الفاتحة وفى سائر سور القرآن، هكذا حرر المذهب المالكي ابن عبد البر المالكي الشيد. وقال الشافعي عليه: إنه يستحب الجهر بها ؛ حيث يجهر بقرأة الفاتحة والسورة، و يدعي النووي علية أنه مذهب أكثر الصحابة الله و التابعين رحمة الله عليهم. والأحاديث والأثار غير محصاة في الموضوع؛ ولكن من أنصف اضطر إلى أن يقول: إن أحاديث الفريق الأول أصح أسانيد، وأثبت متوناً، مخرجة في الصحاح الأمهات، وروايات الفريق الثانى مجملة، وأدون إسنادعن الأول ، ومعهذا فهي مايمكن حملها وتأويلها إلى أحاديث الفريق الأول ، وروايات الفريق الثالث أضعف إسناداً ومتناب الاتفاق.

(حدثناإسماعيل بنإبراهيم)،الأسدي البصري ابن علية وهي أمه، قال أحمد عليه المنتهى في التثبت، قال ابن معين عليه المنتهى في التثبت، قال ابن معين عليه المنتهى ألبو مسعود البصري ثقة . (عن قيس بن عباية)، ثقة من أو ساط التابعين، قال ابن عبد البريد هو ثقة عند جميعهم . (عن ابن عبد الله بن مغفل عليه أيضاً وقع ههنا مبهما عند الترمذي الله بن مغفل أيضاً وقع مبهما ، وعند الحافظ ابن حجر عليه في "سننه "أيضاً وقع مبهما ، وعند الحافظ ابن حجر عليه في "التهذيب" من الكنى، قد استعان بمسند الحارثي في تعيينه ، وقال: إنه يزيد ابن عبد الله بن مغفل، و كذلك سماه في تعيينه ، وقال: إنه يزيد ابن عبد الله بن مغفل، و كذلك سماه

في "الدراية"، وأحال على مسند أبي حنيفة على ثم إنه كذلك سماه أبو يوسف على الإمام في "كتاب الأثار"، فقال: عن أبي حنيفة على عن أبي حنيفة على عن أبي سفيان على عن يزيد (١) ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه ، و كذلك وقع يزيد بن عبد الله في رواية "الطبراني"، نص عليه الزيلعي على ها لله في "نصب الراية".

(وقال)،أيعبداللهبن مغفل ﷺ: (وقد صليت مع النبي ﷺ، و مع أبى بكريِّكُ وعمريِّكُ وعثمانﷺ، فلم أسمع أحداً منهم يقولها)،أي البسملة، ولم يذكر علياً عَن الله علياً عَن علياً عَن عاش في خلافته بالكوفة، و ما أقام بالمدينة إلا يسيراً، فلعل عبد الله بن مغفل على الميدركه، ولم يضبط صلاته. (فلا تقلها)، يعنى: لا تقل لاسرأ و لاجهراً ؛ لكنه يحمل على الجهر إذا السماع عادة يتعلق بالجهر.قال جمال الزيلعي الله في "نصب الراية":فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية ، و هو و إن لم يكن من أقسام الصحيح، فلاينزل عن درجة الحسن، وقد حسنه الترمذي الله، و الحديث الحسن يحتج به لا سيماً إذا تعددت شواهد و كثرت متابعاته . و يقول الحازمي : استدل القائلون بالإخفاء بالأحاديث الثابتة، وأكثرها نصوص لاتقبل التأويل وهي وإن عارضها أحاديث أخرى ، فأحاديث الإسرار أولى بالتقديم لأمرين: أحدهما: ثبوتها، وصحة سندها، و لا خفاء أن أحاديث الجهر لا توازيها في الصحة و الثبوت، و أما الثاني: أنها و إن صحتفهى منسوخة بماأخبرنا قال الموفق الشيفي في "المغنى": وقد بلغناأن الدارقطني الله قال: لم يصح في الجهر حديث، و قاله النووي علالية في "شرح المهذب"، وقاله ابن الهمام علية في "

⁽١)ووقع في الأثار للإمام محمد مقلوباً عبد الله ابن يزيد, و الصحيح هو الأول. ووقع في "فتح القدير" زيد بن عبد الله بن مغفل عَنْ الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله الله عنه ال

الفتح".(حديث عبدالله بن مغفل على حديث حسن)، وأخرجه النسائى الشير وابن ماجة الشير قال النووي الشير في "الخلاصة": وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث ، و أنكروا على الترمذي الله تحسينه كابن خريمة علطتي و ابن عبد البرعطي و الخطيب عليتي، و قالوا: إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل و هو مجهول. وقال جمال الدين عطي "نصب الراية" في الردعلي النووي عطي وهذا الحديث مما يدل على أن ترك الجهر عندهم كان ميراثاً عن نبيهم الله الله الله الله خلفهم عن سلفهم ، و هذا وحده كاف في المسئلة؛ لأن الصلوات الجهرية دائمة صباحاً و مساءً ، فلو كان عليه السلام يجهر بهادائماً لما وقع فيه اختلاف و لا اشتباه ؛ و لكان معلوماً بالاضطرار . و لما قال أنس: لم يجهر بها عليه السلام، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا قال عبد الله بن مغفل ذلك أيضا، وسماه حدثاً، ولما استمر عمل أهل المدينة في محراب النبى الشيئة ومقامه على ترك الجهر بتوارثه آخرهم عن أولهم، و ذلك جار عندهم مجرى الصاعو المد ؛ بل أبلغ من ذلك لاشتراك جميع المصليين في الصلاة، والأن الصلاة يتكرر كليوم وليلة، وكممنإنسان لايحتاج إلى صاعومد، ومن يحتاج إليه يمكث مدة لايحتاج إليه. ولايظن عاقل أن أكابر الصحابة و التابعين و أكثر أهل العلم كانوا يواظبون على خلاف ماكان رسول الله يفعله ،(والعمل عليه عنداكثراهل العلم)، وبه يقول أبوحنيفة عليه عنداكثراها العلم)، أصحابه رحمة الله عليهم و أحمد علالية و أصحابه علالية ، و تمسكوا بحديث الباب، وأصرح شيء حديث أنس على في الصحاح بلفظ ابن خزيمة في "صحيحه": كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم، وبلفظ أحمد علالي ابن أبى الجارود علالي و الطحاوي علالي و غيرهم: فكانوا لايجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم. ثم إن ترك الجهربهاقول الصديق يَنْ والفاروق يَنْ وعمار بن ياسر يَنْ وعبدالله عبدالله عبدالله عبدالله عبدالله عبدالله عبدالله عبدالله عبدالله عبن مغفل يَنْ والحكم عليه والحسن عليه والشعبي عليه والنخعي عليه وقتادة عليه والحكم عليه والحديث والأعمش عليه والزهري عليه وقتادة عليه والأوزاعي عليه وابن المبارك عليه ومجاهد عليه وأبي عبيد عليه وأحمد عليه وإسحاق عليه ، وإليه ذهب أئمتنا الثلاثة كما أسلفناه . و من ههنا يقول الترمذي عليه و العمل عليه عند أكثر أهل العلم ، و كفى بنقله وقوله حجة ، وبالله التوفيق.

بابمن رأى الجهرب ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(حدثنيإسماعيلبن حماد)،قالفي "تهذيب التهذيب": إسماعيل بن حماد بن أبى سليمان الكوفى الله ، روى عن أبيه و أبي خالد الوالبي، وعنه معتمر بن سليمان عليه . (يفتتح صلاته كان يجهر بالبسملة ؛ لكن الحديث ضعيف . (**و ليس إسناده** بذاك)، حديث ابن عباس على هذا له طرق كلهاضعيف و معلول، و قدبسط الزيلعي الشيه في الكلام في "نصب الراية"، ومن طريق الترمذي عليه أخرجه البزار عليه، وقال: إسماعيل عليه لم يكن بالقوي في الحديث، وقال أبوداؤد عليه حديث ضعيف، ورواه العقيلي في كتابه ، و أعله بإسماعيل هذا ، و قال : حديثه غير محفوظ . و يرويه عن مجهول ، و لا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند، رواه ابن عدي الله وقال: حديث غير محفوظ، وأبو خالد مجهول، وقال أبوزرعة عليه في أبى خالد هذا: لا أعرفه و لا أدري من هو؟ . ثم إنه مع هذا الضعف في سنده لا يقوم حجة بمتنه ،

فإن المشهور فيه لفظ الافتتاح أو الاستفتاح، لا لفظ الجهر، قال ابن عبد الهادي على الجواب من حديث ابن عباس التوجه من وجوه، أحدها: الطعن في صحته، فإن مثل هذه الأسانيد لا يقوم بهاحجة الوسلمت من المعارض فكيف وقد عارضها الأحاديث الصحيحة وصحة الإسناديتوقف على ثقة الرجال، ولوفرض ثقة الرجال لميلزم منه صحة الحديث؛ حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة الثاني: المشهور لفظ الاستفتاح لا الجهر الثالث: أن قوله: جهر، أي في بعض الطرق ، إنمايدل على وقوعه مرة ؛ لأن كان يدل على وقوع الفعل ، و أما استمراره ، فيفتقر إلى دليل من خارج ، و ماروي من أنه لميزل يجهر بها ، فباطل فتأمل و لا تغفل . (وقد قال بهذا عدة من أمل العلم) ، و به يقول الإمام

الشافعي عللية وأصحابه ، ويدعى النووي علية أنه مذهب أكثر الصحابة التابعين، وقوله هذا كذب محض، منذا الذي يثبت دوامه عن أحد فضلاً عن أكثرهم ؟ و يحكيه الخطيب عليه عن الخلفاء الأربعة ، و هذا أيضاً كذب فاحش. و استدلوا بحديث الباب أحاديث أخرى كلهاضعيفة، وفي الشافعية حامل لوائهم الخطيب البغدادي المنه ممن قد أجلب بخيله و رجله ، وعد رجلا رجلا ممن حكى عنه ما يوافق مذهبه ، فلذا اضطر خصومه أن يوفيه كيلاً بكيلٍ ، و صاعاً بصاع ؛ حتى أن أبعد الحنفية عن العصبية المذهبية باعتراف من مثل الحافظ ابن حجر عليه، و هو الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي الله بعد أن أجاب عن أحاديث استدل بها الخطيب عليه و غيره حديثاً بكل إفادة و إجادة اضطر إلى أن يقول: و بالجملة فهذه الأحاديث كلها ليس فيها صريح صحيح؛ بل فيها عدمهما أو عدم أحدهما، و كيف تكون صحيحة ؟ و ليست مخرجة في شيء من الصحيح و لا المسانيد و لا السنن المشهورة ، و في روايتها الكذابون و الضعفاء والمجاهيل الذين لايوجدون في التواريخ و لا في كتب الجرح و التعديل (۱) ، و كيف يجوز أن تعارض برواية هؤلاء ما رواه البخاري و مسلم في في صحيحهما من حديث أنس ألله الذي رواه غير واحد من الأئمة الأثبات ، و منهم قتادة الذي كان أحفظ أهل زمانه ، ويرويه عنه شعبة الملقب "أمير المؤمنين في الحديث و تلقاه الأئمة بالقبول ، ولم يضعفه أحد بحجة إلا من رَكِب هوا ف ، وحمله فرط التعصب على أن علله ، ورد باختلاف ألفاظه مع أنهاليست مختلفة ؛ بليصدق بعضها بعضا ، وعارضه بمثل حديث ابن عمر الموضوع أو بمثل حديث معاوية بمثل حديث معاوية الضعيف ، هذا كلامه بحروفه .

(وإسماعيل بن حماد)، قال الذهبي عليه في "الميزان": إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الكوفي، وثقه ابن معين عليه وقال الأزدي عليه : يتكلمون فيه ، وقال العقيلي عليه : حديثه غير محفوظ ، ويحكيه عن مجهول . (هو أبو خالد الوالبي) ، قال الذهبي عليه في "الميزان": أبو خالد عن ابن عباس عليه لا يعرف.

بابفي افتتاح القرأة بالحمد لله رب العالمين

ظاهر حديث البابيؤيد الحنفية ، و الحنابلة في رواية عن أحمد عليه في عدم جزئية البسملة من الفاتحة ، و المالكية في عدم قرأتها مطلقاً . و كذلك استدل به المالكية على ترك دعاء

⁽۱) كعمرو بن شمر و جابر الجعفي و حصين بن مخارق و عمر بن حفص المكي و عبد الله بن عمر و بن حسان و أبي الصمت الهروي و عبد الكريم بن علي الأصفهاني الملقب بـ (نجران الكذب) و عمر بن هارون البلخي و عيسى بن ميمون المدني و آخرون أضر بناعن ذكر هم.

الافتتاح، هذا قاله الحافظ عليه في "فتح الباري"، واستدلالهم ضعيف في كلام الأمرين؛ لأن الحديث في بيان ما يفتتح به القرأة الجهرية ، فليس فيه تعرض لنفى قرأة البسملة سراً ، كما ليسفيه تعرض لنفى دعاء الاستفتاح، وقد صح كلاا لأمرين في أحاديث أخرى. وقال الشافعية متأولين فيه: بأن الغرض قرأة الفاتحة، وأن (الحمدلله ربالعالمين) عنوان لسورة الفاتحة، و البسملة جزء منها ، فلابد من الافتتاح بها أولا . و أجاب عنه الحافظ الزيلعي الشيبان تأويله على إرادة اسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الآية بتمامها، وإنما اسمها الحمد فقط. وقد حاول الحافظ علانية في "الفتح" الإجابة عنه ، و استدل على ثبوت تسميتها بهذه الجملة بحديث أبى سعيد بن المعلى في "البخاري" من فضائل القرآن ، و فيه : ﴿الحمدلله ربالعالمين ﴾ هي السبع المثاني . أقول: وذلك من الإنصاف بعيد ، فكان ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ إشارة إلى السورة بذكر مبدأها ، لا أنها كانت هذه الجملة عندهم اسم السورة، وفي حديث أنس يَن ذلك المراد الافتتاح جهراً بأول ما كان، فقال: كانوا يفتتحون الصلاة بـ (الحمد للهرب العالمين)، يريد لا بقوله: ب"بسم الله الرحمن الرحيم"، وقد أيدته ألفاظ أخرى وردتفيه، والحافظ الشيئ نفسه فى "الفتح" يقول: إن المراد بحديث أنس عن بيان مايفتتح به القرأة ، فافهم! وحجتنا في عدم جزئية البسملة من الفاتحة حديث أبي هريرة ﷺ ، أخرجه مسلم ﷺ في "صحيحه": أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ماسأل، فإذا قال العبد: ﴿الحمدلله رب العالمين ﴾، قال الله تعالى: حمدني عبدي إلى آخر الحديث، قال الزيلعي الله وهذا الحديث (٣٠٣)

ظاهر في أن البسملة ليست من الفاتحة ، و إلا لابتدأ بها؛ لأن هذا محل بيان و استقصاء لآيات السورة ؛ حتى أنه لم يخل منها بحرف . و الحاجة إلى قرأة البسملة أمس لير تفع الإشكال ، قال ابن عبد البر عليه : حديث العلاء هذا قاطع لقلق المنازعين ، و هو نص لا يحتمل التأويل . و لا أعلم حديث افي سقوط البسملة أبين منه . و حديث ابن عباس كان النبي المنازعين لا يعرف فصل السورة ، حتى ينزل عليه (بسم الله الرحمن الرحيم » ، أخرجه أبوداؤد عليه في "سننه " . قال الزيلعي عليه : و في رواية "لا يعرف انقضاء السورة" ، رواه أبوداؤد على المسردة ، رواه أبوداؤد على شرط الشيخين .

قال أبوالنعمان على القرآن، وأن الأقوى عند الشافعية فإنها نزلت مؤخرة من بعض القرآن، وأن الأقوى عند الشافعية أن البسملة جزء من كل سورة ، كما هي جزء من الفاتحة ، وعلم من هذا الحديث أن البسملة لم تنزل مع عدة من السور ، فكان لا يعرف الفصل بين السور ، ثم كانت تنزل للفصل بعد ذلك ، فلو كانت جزءًا من السورة لكانت تنزل للفصل بعد ذلك ، فلو هذه حال بعض السورة لكانت تنزلت مع كل سورة ، فإذا كانت هذه حال بعض السور ماعدا الفاتحة ، فلتكن حال الفاتحة مثلها سواء بسواء ، إذ لا قائل بالفرق عندهم في الصحيح ، و بالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق .

(قال الندافعي النيامعنى هذا المحديث)، والعجب! و كيف يقال بمثل هذا ؟ وقد صرح بعدم الجهر بالبسملة في بعض طرق حديث الباب عند مسلم الله في صحيحه "، و لفظه في طريق "فلم يسمع أحدا منهم يقر أبسم الله الرحمن الرحيم "، وفي طريق "لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم "، وعند النسائي الله الرحمن في "سننه": فلم أسمع أحدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

(٣٠٤)

الرحيم، ورواه أحمد عليه وابن حبان عليه و الدارقطني عليه و الطحاوي عليه و النارود عليه و الخطيب عليه و قالوا فيه فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم، وزاد ابن حبان عليه و يجهرون برالعالمين المحمد الله و العالمين المحمد الله المحمد الله العالمين المحمد الله و الحمد الله العالمين المحمد الله و الحمد الله و العالمين المحمد الله و العالمين المحمد الله و العالمين المحمد الله و العالمين المحمد الله و العالمين العالمين المحمد الله و المحمد الله و العالمين المحمد الله و المحمد المحمد الله و المحمد الله و المحمد الله و المحمد المحمد الله و المحمد الله و المحمد الله و المحمد المحمد المحمد المحمد الله و المحمد المحمد الله و المحمد الله و المحمد الله و المحمد الله و المحمد المحمد

بابماجاءأنه لاصلاة إلابفاتحة الكتاب

مسئلة حكم الفاتحة في الصلاة ، و الباب موضوع ههنا لهذه المسئلة ، فذهب أبو حنيفة ﷺ إلى وجوب الفاتحة ، و الوجوب عنده مرتبة دون الفرضية. و ذهب مالك عليه و الشافعي عليه و أحمد علايه إلى ركنيتها و فرضيتها ، نص عليه الحافظ البدر العينى علالية في "العمدة" غير أنه أطلق الوجوب، و هو يرادف عندهم الفريضة. ويعلم من "عمدة القاري "للبدر العيني الله أن ماذهبإليه أبوحنيفة عطي واية مالك عطي أيضاً بحيث ذكر أن من تركالفاتحةناسيأفى ركعة يسجد سجدتي السهو، ويجزيه، و هى رواية ابن عبد الحكيم عليه عنه ، و هذا بعينه مذهب أبى حنيفة عليه، وكذا نقل الوزير بن هبيرة الجنبلى الله عدم ركنيتهاعنده في كتابه "الإشراف بمذاهب الأشراف". (الاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)، وفيه دلالة على أن قرأة فاتحة الكتاب فرض في جميع الصلوات فريضة كانت أو نافلة، وركن من أركانها. و الحديث بعمومه شامل لكل مصل منفرداً كان أو إماماً أو مأموماً.

(حديث عبادة حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري عبادة حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري على "جامعه" بابوجوب القرأة للإمام، و مسلم الشباب وجوب قرأة الفاتحة في كلركعة، وكذا أخرجه سائر أصحاب السنن

كلهم من طريق سفيان عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بلفظ "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "، و رواه الدار قطني الله بلفظ "لا يجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، و قال: إسناد صحيح ، و قال صاحب "التنقيح ": انفرد زياد بن أيوب بكونه بلفظ "لا يجزئ ". و رواه جماعة "لا صلاة لمن لم يقرأ "، و هو الصحيح ، قال : و كان زياد رواه بالمعنى ، و رواه بلفظ الدار قطني الله ابن حبان الله من حديث أبي هريرة الله ، ثم عقبه بقوله : لم يقل في خبر العلاء هذا لا يجزئ صلاة إلا شعبة ، و لا عنه إلا و هب ابن جرير . و إذن اتضح حال ما يقوله الحافظ الله في " الفتح "من تصحيح لفظ الدار قطني الله التوفيق . و تبعه من تبعه لئلا يبقى مجال للمخالف في التأويل ، و بالله التوفيق .

(و به يقول ابن المبارك علية و الشافعي علية و أحمد علية و إسحاق الله المالك الله الكالم المالك المالك الماتحة في الصلاة فرض. و تمسكوا بحديث الباب، و ما أجاب عنه بعض الحنفية بأن النفي في قوله "لاصلاة"نفي الكمال لانفي الأصل، فليس بشيء ، فإن الفاتحة و إن لم تكن ركنا في الصلاة فهي واجبة عندنا، ويلزم الإثم بتركها، فلوصح تأويله لم يفد الحديث الوجوب، فإنه ظني الدلالة و الثبوت معاً لا يفيد الوجوب، فكان الحديث ظنى الثبوت لكونه من الآحاد، وإذا تأول فيهذلك يصير ظنى الدلالة أيضاً ، فيفوت الوجوب . فالحق أن يجعل مدار البحث كونه ظنياً في الثبوت دون الدلالة ، لئلا يفوت وجوب الفاتحة ، و لعله لأجل ذلك لم يتعرض صاحب "الهداية "إلى كونه ظنى الدلالة في كتابه ؛ حيث قال في " الهداية " : فقرأة الفاتحة لا تتعين ركناعندنا، قال: ولناقوله تعالى: ﴿فاقرؤا ماتيسر من القرآن)، والزيادة عليه بخبر الواحد لايجوز ؛ لكنه يوجب العمل

، فقلنابوجوبها، وقدنبه على ذلك ابن الهمام عطية في "الفتح".

وإن قال قائل؛ قد تواتر العمل على قرأة الفاتحة في الصلاة، والتواتر قطعي، فتكون قرأة الفاتحة فرضاً وركنافي الصلاة، نقول:إنه جرى التواتر في العمل بها، لا كونهار كنافي الصلاة، و قد ثبت التواتر العملى في كثير من المستحبات، فكما لمتصر تلك المستحبات بالتواتر عملاً قطعية ، كذلك لا تصير قرأة الفاتحة قطعية. والجواب عن حديث الباب: أن قوله سبحانه: (فاقرؤوا ماتيسر من القرآن) و إن نزل لتخفيف صلاة الليل لأجل ما كانوا يقاسون شدة في أدائها بتطويلها ؛ لكنه بعمومه لإيجاب مطلق القرأة في الصلاة ؛ حيث لا وجوب في خارجها، و ليس لإيجاب الفاتحة خاصة ، أو السورة خاصة أو كليهما ، فإن ذلك كان معلوما لهم بالضرورة ، ثم قوله : ﴿ فاقرؤوا ما تيسر منه ﴾ يؤكد العموم المذكور ، ولعله كرره كيلايتوهم التخصيص بمانزلفيه. ثمإن قوله في الحديث: "وماتيسر "على شاكلة ما فى القرآن و بمعناه، "فمازاد" فمافوق ذلك، وأمرناأن نقرأ بفاتحة الكتاب و ماتيسر فصاعداً ، و آيتين أو أكثر . فكل ذلك إشارة إلى قرأة شيء من القرآن ماعدا الفاتحة ، وحينئذ قوله: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً " يدل على وجوب السورة أيضاً، فإن الحكم على ماقبله لماكان بالإيجاب وجبأن ينسحب على مابعده أيضا، فيدل على وجوب السورة و الفاتحة جميعاً ، و لذا لم يقدر البخاري على التفرقة بينهما في "جامعه"، فبوب على نفس القرأة ولميتكلم بالفاتحة ، وذلك لعدم عدة الاستدلال عنده . و استشعره الطيبي عليه و أقدر بالعربية، فصرح في "شرح المشكاة"، وقال: إذا لمنقل بوجوب الزائد"أي السورة"كيف نقول بوجوب الفاتحة من هذا الحديث

بعينه ؟ و إن الأحاديث تؤكد القول بوجوب الفاتحة و شي من القرآن ما عداها جميعاً، لا الفرق بينهما؛ حتى تكون الفاتحة واجبة دون "فمازاد"، فإنه لافرق بين سياقهمافي مساق واحد، فلايصح التفريق فيه بجعل الفاتحة ركناً ، و السورة سنةً . وكأن من صرف جهده في إثبات ركنية الفاتحة لمتبق له همة وجهد في السورة إلا بالسنية ، نعم! لكل شرة فترة ، أما أنا فلا أجد فرقاً بينهما. وبالجملة: أن انتفاء الصلاة بانتفاء القراءة مطلقاً ، فلا يصح هذا الحديث أن يقوم حجة على مسئلة الركنية أصلاً لدلالتهاعلى انتفاء الصلاة بانتفاء القراءة. وقد قلنا به أيضا، و إنما الكلام في انتفاء الصلاة بانتفاء الفاتحة خاصة ، و لم يدل عليه أصلاً. ثم إن الأحاديث جعلت الصلاة عند عدم قرأة الفاتحة خداجالامنفية، وهوحديث أبى هريرة عَنْ عند مسلم الشيو غيره، و عن عائشة رضى الله عنها عند ابن أبى شيبة عليه و أحمد عليه و غيرهما، قالت: سمعت رسول الله سَلَيْكُ يقول: من صلى صلاة لم يقرأفيهابأم القرآن، فهى خداج، وعن عبد الله بن عمر وعند أحمد عطية وفي جزء القراءة وكتاب القراءة ، وعند ابن ماجة عطية ، ومتى نفيت الصلاة ، فهو باعتبار انتفاء الفاتحة ، فما فوقها فالصلاة بترك الفاتحة خداج ، و بترك الفاتحة فما فوقها منفية أي إذا خلت عن القراءة رأسا، و من ههنا يعلم أن قوله "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً "للانتفاء رأساً. و العجب! من هولاء العظماء، نقول لهم: إن أحداً لو أدرك إمامه بعد قراءة الفاتحة، فلا يخلوا إماأن يقرأ بالفاتحة ويشتغل بها الأنه لاصلاة لمن لميقرأ بهاأو يوافق إمامه بالتأمين ثميقرأ بها، فعلى الأول يلزم ترك الأمر بالموافقة ، و على الثانية تنقلب الوظيفة ، فإن التأمين شرع عقيب الفاتحة لاقبلها. وكذا من أدرك إمامه في الركوع، فإماأن يقرأ بهافي الركوع أو لا، فإن قرأ بهافقد خالف النص، فإنه نهي عن القراءة في الركوع، و إن لم يقرأ بها، فكيف باحتساب تلك الركعة عنه بدون الفاتحة ؟مع أنه لاصلاة إلابها. و لذا اضطر البخاري عليه إلى الإنكار بإدراك تلك الركعة ؛ لأنه فاتته الفاتحة ، فلا يكون مدركاً لها و إن أدرك ركوعها ، و ذلك خلاف تواتر هم بإدراكها عند إدراك الركوع.

والعجب!وكيف عموا وصموا من نفس قوله "لاصلاة لمن لم يقرأبأم القرآن "بدون قوله "فصاعداً "إشارة إلى السورة، وبناء للكلام عليه ، و ذلك للفرق بين قولهم: "قرأها" و "قرأ بها". و حاصله:أن الفعل إذا عدى بنفسه فقلت قرأت سورة كذا ، اقتضى اقتصار كعليهالتخصيصهابالذكر، وإذا عدى بالباء، فمعناه لا صلاة لمن لميأت بهذه السورة في قرأته أو في صلاته ، أو في جملة مايقرأبه، وهذا لايقتضى الاقتصار عليها؛ بليشعر بقراءة غيرهامعها، فالفاتحة في الحديث تكون من جملة قراءته ، فيدل على القراءة بغيرها ، فلاحجة لهم في حديث الباب على مسئلة الركنية ما لم يثبت أن منشأ الحديث هو نفى الصلاة بنفى الفاتحة فقط. وإذا ثبتت الزيادة من ثقة ، فيخرج الحديث من موضوع، فيكون حجة للحنفية، وعليهم أن يأتوا ببرهان على إسقاط الزيادة, فانعكس الأمر. ويؤيده مافي المدونة عن عمر بن الخطاب ﷺ، يقول: لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب و شيء معها ، و عنه أنه قال : لا صلاة إلا بقراءة ، و ورد فاستدلالهم لا يسمن و لا يغني من جوع ، لأنه قد سبق نصاً أن الشريعة حيثماأرادت حكم ماينفى الصلاة رأساً، فذكرت ترك الفاتحة و ما عداها جميعاً ، و حيثما أرادت حكم ما ينقصها و

يجعلها خداجاً، فصدعت بنفي الفاتحة فقط، دون الفاتحة و ما بعدها معاً، وقد سبقاً ن مذهب الحنفية أن قرأة الفاتحة ليست بفرض بلهي و اجبة عندهم. و احتجوا بقوله جل جلاله: (فاقرؤا ماتيسر من القرآن) و تقييده بالحديث زيادة على الكتاب، وذا لا يجوز ، فمطلق القرأة فرض ، وقرأة الفاتحة و اجب.

وأجابعنه الإمام الخطابي عليه: أن المراد بقوله سبحانه هي الفاتحة لاغير جموداً منه ، إنهاهي الواجبة لاغير ، وليسبشى ، و الوجه أن الله سبحانه أراد مجموع ما يقرأ كله ، و أطلق عليه ما تيسر باعتبار الطول لا باعتبار تخييره في أي سورة و لوغير الفاتحة ، فكل ما عينته الشريعة و هي الفاتحة فصاعداً ، فهو تحتهذه الآية ، وكله واجب.

ومن أجاب منهم، وقال: إن قوله: وماتيسر ومازاد، بالتخيير في قرأة مابعد الفاتحة ، فقد أبعد عن مغزى النصوص ولميدر ما يقول.

و من تأول منهم: إنما ورد في بعض الأحاديث عدم إتمام الصلاة بترك الفاتحة ، أقول: هذا لغو من الكلام و ذلك لأنه إنما ورد في بعض الأحاديث عدم إتمام بترك ماهو غير الأركان أيضا اتفاقاً ، فكذلك غير بعيد أن يذكر عدم إتمام بترك الفاتحة ، فلا يلزم من ذلك ركنيتها ، و لا بطلان الصلاة بتركها . فتأمل ، و لا تغفل!

بابماجاءفي التأمين

التأمين مصدر من باب التفعيل، أمن الرجل، قال: آمين و أمين 'بالمد' و'التخفيف' في جميع الروايات، و عند جميع

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

القراء كذلك.

هليجهربهامن يؤمن أم يخفيها، الثانى قول أبى حنيفة عليه وأحدقولى مالك عليه والأول قول الشافعي عليه في القديم، وقول أحمد عليه واختار البخاري عليه هذا القول القديم للشافعي عليه و قال الشافعي المامود : يجهر بها الإمام و يخفيها المأموم، و المختار قوله القديم. قال الحافظ عليه الفتوى، وقال الرافعي عليه: أصبح القولين الجهر. و الاختلاف فيه من اختلاف المباح الذي لا يعنف فيه من فعله و لا من تركه ، و غاية ما في الباب الأمر في حد الجهر و الإخفاء عسير، و ما في مؤلفات الفقه من حد المخافة ، فمشهور أن أدنى المخافة إسماع نفسه و من يقربه ، فلوسمع رجل أو رجلان لا يكون جهراً . و بالجملة فرفع الصوت قليلاً لا ينافى الإخفاء ، فلا مانع أن يسمعه من يليه و لا يكون جهراً معروفاً، والظاهر أنه كان مدّنفس لاجهراً، وقديطلق الرفع على المد، نص عليه في"أحكام القرآن"؛ لكن أشكل على الرواة ضبط مرتبته ، فاضطروا . قال الحافظ عليه ابن سيد الناس عليه في "شرح الترمذي": بأن المراد الإطالة ، وهي لا تنافي الخفض. و إن كان المراد بالمد رفع الصوت، فيحمل الرفع على الرفع بالنسبة مايخافت المصلى أو الصلاة السرية ، والخفض على الخفض بالنسبة إلى ماجهر به الإمام من القراءة والتكبير.أقول: والاننكر ثبوت نفس الجهر، وهو جائز عندنا أيضاً، وإنما الكلام في السنية، ولا تثبت إلا بالأمر من جهة الشارح، ودوامه عليها وليسبثابت، فكان الإخفاء وهو السنة، و الجهرجائزغيرالسنة.

قلت: لقد طفنا كما طفتم سنينا بهذا البيت طرا جميعنا، فوجدنا بعد الإمعان أن القول بإخفاء الآمين هو الأصح؛ لأنه دعاء، و الأصل في الأذكار والأدعية هو الإخفاء، والجهربمقاصد صحيحة لاغير. قال الله جل جلاله: (ادعوار بكم تضرعاً وخفية)، وقال: (و اذكر ربك في نفسك تضرعاً وخفية) ، فهذه سنة الدعاء ، علمناها من القرآن و تعلمناها منه ، فلوعلمنا من حديث مرفوع أنه أمر المقتدين بالجهر ، أو استمر عليه لا تخذناه سنة ، و لرجحنا الخصوص على العموم . و ما قال بعض الأفاضل في "السعاية": الجهر بالآمين، هو الأصح، و في "تعليقاته على المؤطا ": الإنصاف أن الجهر قوي من حيث الدليل، فلي سبصحيح كما ترى، ولي سبانصاف كما لا يخفى، و بالله التوفيق.

(حدثنا بندار), لقب محمد بن بشار ، أحد أوعية السنة ، قال الذهبي على الاحتجاج ببندار. (نا يحي بن سعيد),القطان الشياد الأئمة الحفاظ وإمام الجرح والتعديل. (قالانا سفيان الله)، هو الثوري. (عن سلمة بن كهيل)، قال الحافط علطية: ثقة ، وقال الخزرجي علطية : وثقه أحمد علطية و العجلي عن حجربن عنبس) ، صدوق من كبار التابعين ، قاله الحافظ عطية ، وقال الخزرجي عطية : وثقه ابن معين عطية . (عن وائل بن حجر)، صحابى جليل، وكان من ملوك اليمن، ومات فى ولاية معاوية ﷺ. (وقال: آمين)، فيه دليل على أن الإمام يقول آمين، و يأتى عليه تمام البحث في الفصل الثاني. (ومدَّ بها صوته)، ليسنصاعلى المدعي، إذ المدكمايحصل في الرفع يحصل في الخفض أيضا؛ لكنه رواه أبو داؤد علام بإسناد صحيح ، بلفظ "فجهربآمين"،ورواهأيضابإسنادصحيح بلفظ "كان رسول الله الشُّ الله المالين)، قال: آمين، ورفع بهاصوته فظهرأن المرادبقوله "ومدّبهاصوته "جهربها، ورفع صوته بها. (حديث وائل على معلى معلى المافظ على التلخيص ":سند

صحيح، وصححه الدارقطني عليه ابن القطان عليه بحجر بن عنبس أنه لايعرف، و أخطأ في ذلك؛ بله و ثقة معروف، و ثقه يحىبن معين الله فيره. (وبه يقول غيرواحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ و التابعين ، و من بعدهم يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين و لا يخفيها)، وقال البخاري الله في " جامعه":أمن ابن الزبير عن على من معه حتى أن للمسجد لجة.أقول راداً عليه: قال الحافط ابن جرير الطبري عليه: و الصواب أن الخبرين بالجهر بهاو المخافة صحيحان ، وعمل بكل من فعليه جماعة من العلماء ، وإن كنت مختاراً خفض الصوت بها ، إذ كان أكثر الصحابة الله و التابعين على ذلك، و هو عين ما حكاه المارديني من لفظه في "الجوهر النقى"، فأين ذهبت اللجة أو الرجة؟ فافهم! . (وبه يقول الشافعي الله وأحمد الله وإسحاق عليه), قال ابن قيم: سئل الشافعي عليه عن الإمام ، هل يرفع صوته بآمين؟قال:نعم!ويرفع بهامن خلفه أصواتهم إلى أن قال:ولم يزل أهل العلم عليه ، انتهى . و التعقب أنه قد ذهب السلف إلى القولين، غير أن أكثر الصحابة أو التابعين على الإخفاء، و صرح في "المدونة" بالإخفاء ، قال مالك عليه و يخفى من خلف الإمام آمين، انتهى. ويقول الشيخ أحمد عليه الدردير في أقرب المسالك: وندب الإسرار لكل مصل طلب منه، فعلم من هذا الإخفاء بهاقول واحد عندهم كالحنفية ، وهو المذكور في "رسالة ابن أبى زيد ". فكيف يصحقوله "ولميزل أهل العلم عليه ". (وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنبس)، عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبى الشيئة قرأ ﴿غير المغضوبعليهم والاالضالين ،فقال: آمين وخفض بهاصوته "، فخالف شعبة سفيان الثوري الله ، بينه المؤلف بعد بقوله "و أخطأشعبة "وقدبين في حديث وائل اضطرابا من أربعة وجوه كلهاير جع إلى اختلاف الثوري اللهي وشعبة في الإسناد و المتن، و من ههنا لم يخرج الشيخان حديث الباب. و رجح المحدثون حديث سفيان، و قالوا: وهم فيه شعبة الله في مواضع، الأول: أنه قال: عن حجر أبي العنبس، وإنماهو حجر بن العنبس و يكنى أيا السكن. الثاني أنه زادبين حجر و و ائل علقمة بن و ائل. الثالث: أنه قال: خفض بها صوته، وإنماهو مدبها صوته.

هذه الثلاثة ذكرها الترمذي الشيفي "جامعه"، وذكر الترمذي على ابعة في علله الكبير ، حكاه المستخرج ، فقال: سألت محمد بن إسماعيل هل سمع علقمة من أبيه ؟ فقال: إنه و لد بعد موتأبيه لستة أشهر. وذكروا أيضاً أن شعبة متفرد، وسفيان قد تابعه محمد بن سلمة بن كهيل وغيره عن سلمة ، وبين له ابن عبد الهادي علة في "التنقيح ".نص عليه البدر العيني عليه في "العمدة"بأنهقدروى شعبة خلافه عند البيهقي في "سننه"، و فيه "قال: آمين رافعاصوته". وقال البيهقي المعرفة": إسناد هذه الرواية صحيح ، فهذه عندهم وجوه مرجحة لرواية الثوري الشيعلى رواية شعبة والجواب عن هذه الوجوه بوجوه ،أما عن الأول: فهوأن أبا العنبس وابن العنبس كلاهما واحد، الجدو الحفيد كلاهماعنبس، وقد سماه سفيان عند أبى داؤد عليه في " سننه "فى باب التأمين وراء الإمام، وقد صرح ابن حبان الشيف فى "كتاب الثقات "على كونهما واحدا، حكاه الزيلعي كذلك، هو منصوص فى رواية الدارقطنى الله عن وكيع الله والمحاربي عليه الاحدثناسفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنبس، و هوابن العنبسعن وائلبن حجر إلى آخره، قال الدار قطنى الله هذا صحيح، فرواية محمد بن كثير عند أبي داؤد و الدار مي، و

رواية وكيع و المحاربي عند الدارقطني كلهم عن الثوري عن سلمة عن حجر أبى العنبس، فاتفق رواية الثوري و شعبة. و ما قيل: إن كنيته أبو السكن، فلا مانع أن يكون لرجل كنيتان، قال الحافظ عليه في "التهذيب": حجر بن العنبس الحضرمي أبو العنبس، ويقال: أبو السكن. وأماعن الثاني: فإن حجرا سمع الحديث عن علقمة، وهو منصوص في رواية أبى داؤد الطيالسي فى "مسنده "حدثنا شعبة قال: أخبرنى سلمة بن كهيل، قال: سمعت حجرا أبا العنبس، قال: سمعت علقمة بن وائل يحدث عن قرأ ﴿غير المغضوبعليهم والاالضالين ﴾،قال: آمين، خفض بها صوته، ومثله عند البيهقى الله في "سننه الكبرى"، ومثله عند أحمد علالية في "مسنده"؛ ولكنه بلفظ "سمعت علقمة يحدث عن وائل أو سمعه حجر من وائل "بكلمة أو ، فصحت روايته بكلتا الطريقين. وبهذا اندفعت العلة الرابعة من الانقطاع في حديث علقمة ؛حيث ثبت موصولاً من طريق ، على أن هذه الرواية ضعيفة جداً؛حيث ثبت سماع علقمة من أبيه عند البخاري اللي الفي نفسه في "جزء رفع اليدين"، وعند مسلم الله في "صحيحه" من حديث القصاص، و من حديث وضع اليمنى على اليسرى، و عند النسائي الله في "بابرفع اليدين"، والترمذي صرح بسماع علقمة عن أبيه في "كتاب الحدود" من جامعه. ثم إن من ولد بعد موتأبيه بستة أشهر هو أخوه عبد الجبار بن وائل لاعلقمة ،قال النووي الله في "شرح المهذب": الأئمة متفقون على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، فقد اتضحت حال أكثر الوجوه التي ذكروها في ترجيح رواية الثوري علي الله على شعبة علي، و أجابوا عنها بالنقول الصريحة.

(410)

فلايخفى عليك أن لفظ سفيان عليه "رفع بها صوته"، و لفظ شعبة علية "خفض بهاصوته" في حديث وائل بن حجر ، لا بد في الحديث من كليهما، وهو حديث واحد لاحديثان، ذكر كل منهما مالميذكره الآخر؛ لأنه لو لا أصل الرفع أي شيء منه لم يسمعه وائل، ولولاشىء من الخفض لماقال به وائل، والتعبير بالرفع و الجهروالمد بالصوتأو الخفض والإخفاء به تعبيرات عن هذه الحقيقة. وبالجملة: فكان في تأمينه جهر و خفض معاً، الجهر فى نفسه، والخفض بالنسبة إلى الفاتحة فما يرويه شعبة عليه صحيح، ومايرويه سفيان عليه أيضاً صحيح إلا أن كليهمايؤديان حقه من المراد. فجهره أداه سفيان الله و خفضه بالنسبة إلى الفاتحة ذكره شعبة عليه و الأمران صحيحان ، و الناس حملوه على الاختلاف، فاضطر كل إلى إعلال ما عند الآخر، و الظاهر تسليم صحة كلتى الروايتين ، نص عليه عياض عليه و ابن جرير الشير، والتوفيق بين اللفظين. وقد اختار الناظرون أشياء كثيرة، فكان هناك تعليم وإسماع، وجهر في بعض الأحيان، و إعلام في الجملة ، لا استنان الجهر ، و لو كان الجهر بآمين سنة راتبة لتواتر نقلاً أو عملاً، و لابد كتواتر رفع اليدين، و أنه أمر وجودي لاعدمي حتى يقلفيه النقل. ومن العجائب كل العجائب !أن شعبة علالية قائل بجهر آمين، وسفيان عليه بإخفائه، ذكره ابن حزم علائي، و حينئذ ما ذا تنفعك روايته بالجهر إذا كان عمله بالإخفاء، والراوي إذار أى بخلاف ماروى، فانظر فيه ماذاترى، و لذا قال بعض الأفاضل: وممايؤيد الحنفية إن مذهب السفيان الإخفاء بالتأمين مع رواية مد الصوت و جهره . أقول: و هذا في غاية القوة، ثم إنه ليس في ذخيرة الحديث ما يدل على أن النبي المأمومين أن يجهروا بها ؛ بلمن جهر منهم جهر برأيه ، (بغية الألمعي على سنن الترمذي) (٣١٦) أبواب الصلاة

نعم! في حديث وائل أنهم جهروا بها مع اختلاف فيه بين سفيان عليه و شعبة عليه الله المتحان عليه و شعبة عليه الشريعة ليس على الفاتحة خلف الإمام ، و لا على رفع اليدين ، و لا على الجهر بالتأمين ، فإنه ليس في الذخيرة حديث قولي في رفع اليدين ، و لا في إيجاب الفاتحة على المقتدين ابتدأ في الصلاة كلها ، و لا في الجهر بالتأمين مطلقاً ، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق .

باب ما جاء في فضل التأمين

اختلفوا أن التأمين هل هوللمقتدي والإمام كليهما في الجهرية أم للمقتدي فقط، فذهب أبوحنيفة عليه والشافعي الجهرية أم للمقتدي فقط، فذهب أبوحنيفة عليه وأحمد عليه ومالك عليه في رواية الماك الثاني رواية ابن القاسم وأبوحنيفة عليه في رواية الحسن إلى الثاني في المؤطالمحمد بن الحسن حيث قال: فأما أبوحنيفة عليه فقال: يؤمن من خلف الإمام، ولايؤمن الإمام، وروى محمد في الأثار عن أبى حنيفة عليه عن حماد عن إبراهيم: أربع يتخافت بهن الإمام: والمين، وهذا الذي أخذه عامة أصحاب المتون. ثم ههنا ثلاث أحاديث: الأول: إذا أمن الإمام فأمنوا، والثاني إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين، والثالث: إذا أمن القارى فأمنوا.

وتمسك الشافعية بالأول ، ووجه التمسك ظاهر ، فإن الحديث علق تأمين الماموم على تأمين الإمام ، فلابدأن يجهربه الإمام كى يعلم الماموم حتى يؤمن على تأمين إمامه ، ثم ينبغي

أن يكون تأمين المأموم جهرا أيضا ، ليكون التأمينان متشاكلين على صفة واحدة . والعجب! وكيف يصبح الاستدلال بجهره للتشاكل، وفي جامع البخاري في باب فضل اللهم ربنا لكالحمد من حديث أبى هريرة بطريق مالك عن سمى عن أبى صالح، وكذلك عندمسلم: "إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهمر بنالك الحمد"، ولم يقل بجهر التحميد أحد ، فاين التشاكل؟ ثم لادليل في الحديث على جهر الإمام أيضا، فضلاعن جهرالماموم ، فان محل التامين متعين ، ويستدل على تأمينه بقرأته والالضالين كما في الحديث الثاني: إذا قال الإمام والا الضالين فقولوا آمين . وأجاب المالكية عنه بأن معناه : إذابلغ موضع التأمين كما يقال: انجد، إذابلغ نجدا، وان لم يدخلها ومثله:أشأم،إذابلغ الشام، وأعرق،إذابلغ العراق. والجوابعن جوابهم بأن المراد بقوله: إذاأمن ، أي: أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معا، والايلزم من ذلك أن الايقولها الإمام وقدوردالتصريح بأن الإمام يقولها، وذلك في رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ إذاقال الإمام و لاالضالين فقولوا آمين ، فإن الملائكة تقول آمين ، وإن الإمام يقول آمين، فيكون الحديث حجة على المالكية في نفيهم تأمين الإمام في رواية ابن القاسم لايؤمن الإمام في الجهرية ، و في رواية عنه لايؤمن مطلقا . وأما المالكية فتمسكوا من قوله: وإذاقال الإمام غيرالمغضوب عليهم إلى آخره ، بانه يدل على التقسيم بان الإمام يقرأ فقط فلايؤمن ، ويؤمن المقتدي فقط، ولايقرأ نحوقوله: إذا قال الإمام سمع الله حمده ، فقولوا ربنا ولك الحمد ففيه إن التسميع للإمام والتحميد للمقتدي. والحاصل: أن المالكية حملوحديث الباب على حديث: إذا قال الإمام والاالضالين فقولوا آمين، وعلى عكس ذلك حمل الشافعية حديث: إذا قال الإمام ولاالضالين على حديث الباب، أي: فعل المالكية ذلك كي يصح احتجاجهم على نفى بنفى تأمين الإمام ، والشافعيه عكسوا الأمركي يصح الا ستدلال باثبات التامين للإمام ، والغرض : إنهم حملواهذين الحديثين على معنيين متغايرين بحيث صاركل منهم مستدلا بأحدهما ومجيبا عن الآخر ، وذلك لأنهم أشكل عندهم جمع أحداللفظين مع الآخر ، لان اللفظ الأول ينادي بتأمين الإمام ، واللفظ الثانى يشير إلى تركه ، فبنى كل منهم مذهبه على واحد منهما وتأول في الآخر حسب ماأدي إليه نظره وذوقه . أقول: ولايبعدأن يكون بناء روايتي الإمام أبى حنيفة عليه في تأمين الإمام وعدمه على أختلاف الحديثين ، وأظن أن الحديثين محمولان على ظاهرهما من غيرتأويل ويختلف سياقها، فحديث إذا أمن الإمام مسوق لبيان نفس فضل التأمين ، وتأمين الإمام فيه تمهيداً لذكر تأمين الماموم من غير أن يكون فيه إيماء إلى صفة التأمين من الجهروالإخفاء ، وحديث إذا قال ولاالضالين مسوق لبيان المسئلة الفقهية من موضع التأمين وتعليم الصفة، وورد لبيان وظيفة القوم عند فراغ الإمام عند قراءته ، وذكر فضيلة التأمين استطراد ، وإنهما أحيل على قراءة الإمام دون تأمينه لنكتة ذكرها الشافعية وهى تحصيل التوافق بين التأمينين. ثمإنه ليس فى ذخيرة الحديث مايدل على أن النبى الله أمر المأمومين أن يجهروا بها، بل مَنْ جهر منهمجهربرايه،نعم،فيحديثوائلأنهمجهروابها،معاختلاف فيه بين سفيان وشعبة. ثم أن قوله: إذا أمن الإمام فأمنوا، هو عبارة النصفي تأمين الماموم وإشارة النص في تأمين الإمام قال ابن نجيم في البحر حيث قال: أى الحديث يفيد تأمينهما لكن في حق الإمام بالإشارة، لأنه لم يسق النص له و في حق المأموم بالعبارة لأنه سيق لاجله، وقال الشهاب في الفتح يقول: قوله: إذا أمن الإمام، ظاهر في أن الإمام يؤمن يريد أن الحديث ظاهر في تأمين الماموم.

(فإنه مَنْ وافق تأمينه تأمين الملائكة)، المراد الموافقة فى القول والزمان قال الحافظ "ابن المنير": الحكمة فى ايثار الموافقة فى القول والزمان أن يكون الماموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها ، لأن الملائكة لاغفلة عندهم ، وفي رواية الأعرج وقالت الملائكة في السماء: آمين، وفي رواية محمد بن عمرو: فوافق ذلك قول أهل السماء ، ونحوه لسهيل عند مسلم، وروى عبد الرزاق عن عكرمة صفوف أهل الأرض على حقوق أهل السماء فإذا وافق أمين في الأرض أمين في السماء غفر للعبد، ومثله لايقال بالرأى، والظاهر أن المراد بالملائكة جميعهم، والأظهر أن المراد بهم مَن يشهد تلك الصلاة مِن الملائكة ممن فى الأرض أو فى السماء . (غفرله ماتقدم مِن ذنبها الذنوب)، هي العيوب وهي أدنى مراتب الإثم وأضعفها جدا، وظاهره غفران جميع الذنوب الماضية لكن المتأخرين قيدوا سائر أحاديث الكفارة بغفران الصغائر دون الكبائر مستدلين بما ورد في حديث الباب وأمثاله ، وفي "عقيدة السفاريني": أن هذه الأعمال تكفر الكبائر، وردعليه "ابن البر"ثم "ابن رجب "انظر "فتح الملهم"،قال الشهاب في الفتح في شرح قوله: "غفر له ماتقدم من ذنبه " ظاهر يعم الكبائر والصغائر، لكن العلماء خصوا بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الروايات، وهو في حق مَنُ له كبائر وصغائر، فمن ليس له إلا

الصغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا الكبائر خفف عنه منها بمقدار مالصاحب الصغائر، ومَنْ ليس له صغائر و لا كبائريزاد في حسناته بنظير ذلك التذنيب.

قال الحافظ ابوعمر ابن عبد البر: فيه أى في حديث "إذا قال الإمام و لا الضالين فقولوا أمين "دليل على أن الماموم لايقرأ خلف الإمام إذا جهر لا بأم القرآن و لا غيرها ، لأن القراءة بهالو كانت عليهم لأمرهم إذا فرغوأ مِن الفاتحة أن يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءته ، لأن السنة في مَنْ قرأ بام القرآن أن يؤمن عند فراغه منها ، ومعلوم أن المامومين إذا اشتغلوا بالقرأة خلف الإمام لم يسمعوا فراغه مِن قرأة الفاتحة ، فكيف يؤمرون بالاماع بالتامين عند قوله و الاالضالين ويؤمرون بالاشتغال عن سماع ذلك! ، هذا لا يصح وقد أجمع العلماء على أنه لا يقرأ مع الإمام في ماجهر فيه بغير الفاتحة ، و القياس أن الفاتحة و غيرها سواء ، ماجهر فيه بغير الفاتحة ، و القياس أن الفاتحة و غيرها سواء ، بغير الإستماع ، هذا ما قاله في الاستذكار .

(حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح) ، أخرجه البخاري في بابجهر الإمام والناس بالتامين ومسلم في باب التسميع والتحميد والتامين كلاهما مِن نفس هذا الطريق وأخرجه سائر أصحاب السنن ايضاً.

بابماجاءفي السكتتين

حفظتُ سكتتين. (إذا دخل في الصلاة) ، هذه السكتة لدعاء الاستفتاح وقد وقع بيانها فى حديث أبى هريرة أنه كان يسكت بين التكبير والقراءة . (واذا فرغ مِن القراءة أي) ، كلها كما في رواية لأبى داؤد، وهذه السكتة ليتراد إليه نفسه، ويأتى بيانها في قول قتادة ، ثمقال بعد ذلك: واذا قرأ و لا الضالين. السكتات أربعة عند الشافعية: بعد ألتحريمة، وبعد قوله ولا الضالين قبل آمين، وبعد آمين قبل السورة، وبعد إتمام القرأة، قال النووي في " التبيان في جملة أداب القرآن: قال أصحابنا: يستحب للإمام في الصلاة الجهرية أن يسكت أربع سكتات في حال القيام ، إحداها: أن يسكت بعد تكبيرة الإحرام ، ليقرأ دعاء التوجيه وليحرم المامومون، والثانية: عقيب الفاتحة سكتة لطيفة جدا بين آخر الفاتحة وبين آمين لئلايتوهم أن آمين من الفاتحة ، والثالثة : بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المامومون الفاتحة، والرابعة: بعد الفراغ من السورة يفصل بها بين القرأة وتكبيرة الهوي الى الركوع.

وفيه:إنه لادلالة في حديث على سنية هذه السكتة بهذا المقدور ولاثبت أنه عليه السلام قرأ في هذه السكتات شيئامع مخالفة ظاهر السكتة للقرأة، وأيضاً سماع الإمام قرأة الماموم ليرد في حديث صحيح والاضعيف، بلوردنهي الماموم عن رفع الصوت بالقراءة بلعن نفس القراءة ، وهذا ما تقرر في موضعه ، وعلى هذا أن السكتة الثالثة لاينبغى أن يعتدبها. (ثم قال بعد ذلك وإذا قراولا الضالين)، هذا بيان لماقبله أي: فسر القراءة بقراءة الفاتحة ، فليس المراد قراءة الفاتحة والسورة جميعا ، وذلك لان في الحديث نصا بالسكتتين، ولو كانت ثلاثا لكان ينبغى أن يقول ثلاث سكتات حفظتها، وأيضاً يؤيده حديث يزيد عنسعيد عنقتاده عند أبى داؤدوقد صرح بقوله وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين. ثم إن السكتة الثانية في حديث سمرة هي بعد ختم القراءة لا بعد الفاتحة ماهو مصرحفى روايات مسند أحمد وسنن أبى داؤد، ولوكانت المراد هذه السكتة القصيرة بعد الفاتحة لأصبحت السكتات ثلاثا، وهو خلاف نص الحديث ، وايضاً لو كانت هذه لقراءة الفاتحة لتواتر نقلهافى الروايات لتوافر الدواعى على نقل مثلها لغاية أهميتا، وأيضالوكانت لاحتجبها أبوهريرة وغيره من القائلين بالقراءة خلف الإمام ولمتكن داعية إلى اجتهادهم لقراءتها بما اجتهدوا ، وايضا انتظار الإمام لقرأة الماموم وسكتته لذلك خلاف موضوع الإمامة ، وظاهر أن قراءته مع الإمام منهي عنهافي الشريعة عند الكلولانزاع في عدم وجوب انتظار الإمام لقراءة المقتدى. ونقل السكتة الثانية في حديث سمرة بعد فراغ الفاتحة كما عند أبى داؤد في رواية والترمذى في جامعه ، فلا يبعدأن يكون اختلط عليه الامر بعد مارواه على وجهه صحيحا، وليس أقل أنه معارض بمافى رواية أخرى إذا فرغ من السورة الثانية قبل أن يركع ، ورجحه أحمد على تلك الرواية . وبالجملة: لايستقيم به الاستدلال والحال هذه ، والعجب!قال" البيهقى "فى كتاب القراءة: قوله تعالى: ﴿ واذا قرئ القرآن فاستمعواله وانصتوا ﴾الإنصات كالسكوت في هذا الحديث، فلا يكون الإنصات دالأعلى نفى القراءة كما لميدل سكوته وسيكا على نفيذكرفى السكتة الاولى.

والأمرليس كماقال، بل المرادبه اى بقوله: "يسكت بين التكبير وبين القراءة "السكون كما في قوله تعالى: ﴿ ولما سكت عن موسى الغضب ﴾ لا الإخفاء ، فاندفع قول البيهقى . وبا

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

لجملة: أن القول بقراءة المقتدى خلف الإمام مصيبة عظيمة يوجب إشكالات لاتحصى فتأمل. (حديث سمرة حديث حسن عن سمرة في أنيل : قد صحح الترمذى حديث الحسن عن سمرة في مواضع ، فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جديراً بالتصحيح، وقدقال الدار قطنى رواة الحديث كلهم ثقات تفكر.

باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال

وَإِنَّما عنى بالوضع عدم الإرسال لاغير تحصيلا لهيئة الخدام بين يدى شاهان شاه وكيفية الوضع وصفته ، فلم تثبت فيها الأحاديث ولانصفيه الاعن رسول ولاعن الصحابة والذي يظنأنه كان عندهم على التخيير، وصرح ابن المنذر: أن الشرع لميتعرض لهيئة الوضع، والوضع تحت السرة وفوقها، وتحت الصدر وفوق السرة كلهاصور غير مقصودة على التعين، وأن الشرع أرسله إلى طبائع الناس ليفعلوا فيه ماشاؤا، وأن أصل الوضع هو القدر المشترك في الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة وهو السنة المعمول بهافي عهد النبوة. (عن قبيصة بن هلب الطائى)، الكوفى مقبول قاله الحافظ فى التقريب وفى الخلاصة ، وثقه العجلى عن ابيه هلب الطائى صحابى نزل الكوفة. (فيأخذشهالهبيهينه)، يعنى: وضعهماتحت السرة. (حديث هلب حديث حسن)، وأخرجه ابن ماجة. (والعمل على هذاعندأهل العلم من اصحاب النبى والتابعين ومَنُ بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة), فيضعهماعندالثلاثة وعامة أهلالعلم، وإنماعني به الوضع على خلاف الإرسال لاغير، ولذا بوب لوضع اليمين على الشمال فقط،

ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة . (ورأى بعضهم أن يضع **تحت السرة)**، و المذاهب في محل الوضع مختلفة ، فمذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية المشهورة تحت السرة ، وحكاه ابن المنذر عن مالك ونقله الوزير ابن هبيرة في "الإشراف على مذاهب الأشراف"، قال ابن عبد البر: لميأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في المؤطا ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، وهور واية ابن الحكم عنه ، وروي ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار اليه أكثر صحابة ، قال الحافظ ابن قيم: والعجب من المالكية! كيف آثروا رواية ابن القاسم عن مالك مع أنه ليس في إرسال اليدين حديث صحيح، وتركوا أحاديث وضع اليدين في الصلاة ؟ ، وقد أخرج مالك حديث سهل بن سعد المذكور وعقد له بابا بلفظ وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة. ومذهب الشافعي وأحمد في رواية تحت الصدر وفوق السرة ، ومحط الفائدة في الآثار والأخبار ملحظواحد، والصور كلهامتقار بليس فيهاا لاختلاف فى المعنى وإنماه واختلاف اللفظ.

ولادليل في المرفوع ولا في الموقوف لهذا التفصيل، لأن الأحاديث والآثار في الباب وإن كانت كثيرة غير أن أكثر طرقها ساكتة على تعيين محل الوضع ، وأصبح مدار الاختلاف على حديث وائل، واختلف لفظه ، وعليه اختلف الأقوال ، وذلك لأنه قد صلى خلفه حين كان ملتحفا بردائه ، وفي مثل هذه الحالة لايتبين الأمر حق التبين ، فكل تعبير فيه تقريب لا تحقيق ، ولذا يقول ابن الهمام: وكونه تحت السرة أو الصدر لميثبت فيه حديث يوجب العمل ، فَيُحال على المعهود مِن وضعهما حال قصد

التعظيم في القيام ، والمعهود في الشاهد منه تحت السرة ، والظاهر أن المراد بلفظ ابن خزيمة على صدره ولفظ البزار عند صدره ولفظ البن أبى شيبة تحت السرة كلها واحد وهو الوضع لا الإرسال، وبالله التوفيق.

وكل ذلك واسع عندهم ، وعن أحمد قال: إن الكل واسع والاختلاف بينهم في الوضع فوق السرة وتحت السرة ، إنما هو فى الاختيار والأفضلية دون لجواز، والأحاديث والآثار قدوردت مختلفة في هذا الباب، ولأجل ذلك وقع الاختلاف بين الأئمة. واجتحابوحنيفة ومئن وافقه بحديث وائل بن حجر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه قال: حدثنا و كيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال: رأيث النبي السائل يضع يمينه على شماله تحت السرة، قال (١) الحافظ القاسم بن قطلو بغا: هذا سند جيد، ونقل (٢) عن عابد السندهي: رجاله ثقات، وقال (٣) ابوطيب المدني:إنه حديث قوي، والايخفى أن إسناد هذا الحديث وإن كان جيداً لكن فى ثبوت لفظ تحت السرة فى هذا الحديث نظرا، فلعل بصر الكاتب زاغ مِن محل إلى محل آخر ، فأدرج لفظ الموقوف فى المرفوع. والظاهر أن الزيلعي الذي شمرذيله بجمع أدلة المذهب لم يظفر بها، وإلا لذكرها وهومن أوسع الناس اطلاعا. وقد روى هذا الحديث غير واحد من المحدثين مِن غير زيادة تحت السرة، قال الشيخ ابن الهمام: إن الثابت من السنة وضع اليمين على الشمال ولم يثبت حديث يوجب تعين المحل ، فهذه أمور قادحة في صحة هذه الزيادة في هذا الحديث، وماتمسكبه

⁽١) في تخريج أحاديث الإختيار شرح المختار.

⁽٢)قالهفيطوابعالأنوار.

⁽٣)فيشرحهللترمذي.

الشافعية على وضع اليدين فوق السرة لم أقف على حديث مرفوع يدل على المطلوب، والظاهر أن المراد مِن قوله فوق السرة على مكان مرتفع من السرة أي: على الصدور أوعند الصدر، احتج هؤلاء بحديث هلب عند أحمدو فيه: يضع هذه على صدره, تفرد به سماك بن حرب ولينه غير واحد ، وقال النسائي: إذا تفرد بأصلٍ لم يكن حجة ، لأنه كان يلقن فيتلقن ، هذا في الميزان، وبحديث وائل، ولفظه عند ابن خزيمة في صحيحه قال: صليت مع رسول الله سين فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره، وفي مسند البزار: صرح به الحافظ في الفتح عند صدره، وهذا حديث صححه ابن خزيمة، وفي النيل: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، وصححه ، وفيه عاصم بن كليب ويوثقونه ههناوقد ضعفوه فى حديث تركر فع اليدين، وحديث عاصمبن كليبعن أبيه عن وائل هذا يرويه أحمد من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان ، ومِن طريق عبد الواحد وزهير بن معاوية وشعبة وزائدة الخمسة عن عاصم ، ويرويه النسائى من طريق زائدة ايضا وأبودا ودمن طريق بشربن المفضل عن عاصم ، وابن ماجة مِن طريق عبد الله بن إدريس وسلام بن سليم عند الطيالسى وخالد بن عبدالله عند البيهقى، فهؤلاء الأثبات كلهم لايذكرون هذه اللفظة فى حديث عاصم ويذكره مؤمل، وكُلُ واحد منهم أثبت وأتقن من مؤمل ، فكيف يحتج بمثله إمام هؤلاء الأثبات! ؟. وممايدل على خطأهذه الزيادة أن رواية مؤمل هذه عن سفيان ومذهبه وضعهما تحت السرة ، ومؤمل هذا قال الذهبى في الميزان: قال ابوحاتم: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابوذرعة، في حديثه خطأ كثير، والايكفى لصحته كونه في صحيح ابن خزيمة فانه ربما يروى أحاديث لاترتقى عن الحسن وهويحكم بصحته ، نبه عليه الحافظ السخاوى في شرح الألفية ، ويقول الحافظ ابن حجر: مذهب ابن حبان وابن خزيمة إنما لا يفرقان بين الصحيح والحسن ، فكيف نحكم على الحديث بالصحة مع احتمال كونه حسنا عندنا (۱)!.

"ومه" لوكان صححه ابن خزيمة ، فقد قرأت قول الحافظين في داب كتابه ومذهبه ، وفرضنا أنه صحح عنده ، فهل يعزم الأمة الإعتقاد بتصحيحه ؟ وكلمات جهابذة الأمة في مؤمل ابن اسماعيل بين يديك شاهدة ناطقة على ضده فتأمل و لاتغفل.

وأمارواية البزار "عندصدره" قال الحافظ في الفتح: فيه محمد بن حجر قال البخارى فيه بعض النظر، وقال الذهبى: له مناكير وهذا مع أن لفظ "عندصدره" فيه توسع ليس في قوله "على صدره". ومِنْ ههناقال بعض الأعيان: إن رواية وائل رواها غير واحد ولمير وها أحد على لفظ ابن خزيمة وإنما زادها راوى بعد مرور الزمان فهو ساقط قطعاً فلا يجمد عليها مع فقد ان العمل به وبالجملة: التعبير بالصدر ليس مِن عبارة الشارع حتى يدار الأمر على مسماه ولاحاجة بعده لمزيد الاطناب في الباب. (واسم هلب يزيد بن قنافة الطائي)، كذا في المغني لصاحب مجمع البحار.

بابماجاءفي التكبير عندالركوع والسجود

تكبيرات الانتقالات سنة عند عامة أهل العلم، قال الحافظ ابن المنذر: وبه يقول مالك والشافعي وابو حنيفة وأحمد في

⁽١) انظر حواشي شرح العراقي على الألفية ١١.

(444)

رواية ، وواجبة عند ظاهر وأحمد في رواية ، وهذا اختلاف في حكمها . واختلفوا في مواضعها ، فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد إلى أنها في كل خفض ورفع ماعدا الرفع من الركوع ، واستقر الأمر على مشروعية التكبيرات في الخفض والرفع ، ولعل غرض المصنفين هذا الباب الرد على ما ارتكبه أمراء بنى أمية حيث تركوا التكبير عند الخفض ، ولاحاجة بنا إلى بيان منشأ أفعالهم ، نعم! عن عثمان أيضاً مثله وهذا الذى ينبغى أن يطلب له تأويل.

وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حيث كبر وضعف صوته، وهذا يتحمل أنه ترك الجهر، وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء. (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع)، وفيه دلالة على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعودمعأنهليسفى القومة إلاالتسميع والتحميد، فإنه عموم غير مقصود، أرادبه الردعلى مَنْ ترك التكبير عند الخفض لا نفى التسميع ، ومَنْ غفل عنه اضطرب لحله ، ومِن هذا المقام استثنى الأئمة مِن هذا العموم الرفع من الركوع، وقالوا بسنة التسميع أو التحميد على اختلاف بينهم للماموم والإمام مستدلین فی ذلک بحدیث . (حدیث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد والنسائى . (**وعليه** عامة الفقهاء والعلماء) ، قال البغوى: اتفقت الأمة على هذه التكبيرات، وقال النووي: وهذا مجمع عليه اليوم، ومَن قال بعدم مشروعية التكبير واستدل بحديث عبد الرحمن بن أبزى ما رواه أبوداؤد أنه صلى مع رسول الله الله الله الله المائية المالية التكبير، قال الأمام الطحاوى: فكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله

وقدنقل البخارى في التاريخ عن أبى داؤد الطياليسى: هذا عندنا باطل وهذا لايقوى على معارضة أحاديث الباب لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشتملة على الزيادة. والأحاديث الواردة في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع ، وقال الطبرى والبزار: تفرد به الحسن بن عمر ان وهوم جهول وعلى تقدير صحته الميراد لايتم الجهربه ، أو لميمده أو بأنه فعل ذلك لبيان الجواز . وقال قائل: إن التكبيرات إذا كانت ثنتين وعشرين ، فإن قلنا بجلسة الاستراحة يلزم الزيادة عليها إن قلنا بالتكبير عند الرفع منها ، أو يلزم ترك التكبير عند الرفع منها ، أو يلزم ترك التكبير عند كل خفض ورفع . وقال الشافعية: إنه يطول التكبير الواحد ويبسطه على الجلسة ويرفع بذلك التكبير وهذا عجيب كماترى.

(حدثنا عبدالله بن منير)، المروزي الزاهد ثقة روى عنه البخارى وقال: ولم أرّ مثله ، وروى عنه أيضاً الترمذى والنسائى ووثقه. (قال سمعت على بن الحسن)، المروزى ثقة ثبت روى عن إبراهيم بن طهمان وابن المبارك وغيرهما وعنه البخارى وأحمد وابن معين وأبوبكر بن أبى شيبة: (كان يكبروهويهوي)، مِن هَوَى يَهُوِى هوِيّاً: إذا هبط أو سقط وبابه ضرب، وفيه دليل على أن تكبير الانتقال وقته عند الانحطاط وعليه أرباب المذاهب، وبالله التوفيق.

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

بابرفع اليدين عندالركوع

إن المراد مِن إلرفع هو انتقال اليدين مِن مكان إلى مكان، أى: كانت يداه تنتقل مِن مكان إلى مكان عند كل تكبيرة ، لا يخفى أن رفع اليدين في الصلاة ثبت في مواضع ، واتفقوا في استحباب الرفع في تكبيرة الإحرام ، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع فيه ، نص به شارح المهذب. واختلفوا في الرفع عند الركوع وبعده ، فقال ابو حنيفة واصحابه بترك الرفع فيهما وهى رواية الشافعي وهى رواية ابن القاسم عن مالك، وفي بداية المجتهد: ورجح مالك ترك الرفع فيهما لموافقه عمل أهل المدينة له ، صرح بذلك ابن رشد ، وفي قواعد ابن رشد : هو مذهب مالك لموافقه العمل له ، وقال الإمام القرطبي : وهو مشهور مذهب مالك قاله في شرح مسلم، قال ابن عبد البر في الاستذكار: فروى ابن القاسم عن مالك لايرفع يديه في غيرالإحرام وبه قال أبو حنيفة ، وقال: ووافقه في عدم الرفع فقهاء الكوفة قديما وحديثا وهو قول ابن مسعود واصحابه، ولفظابن عبدالبرفى التمهيد: وأنالاأرفع إلاعند الافتتاح، على رواية ابن القاسم، وكذلك اعتناء ابن عمر بالرفع يدل على فشو العمل بالترك في الموضعين.

وقال الشافعي وأحمد بالرفع فيهما وهي رواية الشافعي وهي رواية ابن القاسم عن مالك ايضاً، روى أبو مصعب وابن وهب وأشهب وغيرهم عن مالك: أنه كان يرفع إذا ركع وإذا رفع منه على حديث ابن عمر، وقال محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم لمير وأحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن إلقاسم، والذى نأخذ به الرفع لحديث بن عمر. وبالجملة فهذا اختلاف الأئمة ،

وتلخص من هذا أمور ، منها: أن ابن القاسم ليس بمنفر دفي نقل الترك عن مالك بل تابعه الشافعي ، ومنها: أن دعوى التفرد لم ينقل إلا مِنْ ابن عبد الحكم، ثم ابن عبد الحكم ادعى ذلك ذباعن مالك لئلايلزم عليه انكاره مِن الآثار، ومنها: أن دعوى ابن عبد الحكم لتأثره مِن مبالغة الشافعي في الرد على مخالفيه ، لكي يهون أمر الخلفاء فيه. ولا يخفى على الناس أن الناس في عهد الخلفاء الأربعة على الاختيار في الجانبين، فمن شاء رفع ومن شاء تركى ، ولم يعنف منهم التارك على الرافع ولا الرافع على التارك، ولم يقع البحث فيه في عهدهم، وانمانشأذلك في عهد الأئمة، والاختلاف فيه وإن ظهر في الأئمة غير أن هذا الاختلاف فى الأولوية والإباحة ، لاينبغى أن يعنف أحد على الفعل أو الترك ، وليس الاختلاف اختلاف النقيضين بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين، وكلسنة ثابتة عن رسول الثقلين تواتر العمل بها من عهد الصحابة والتابعين واتباعهم على كلا النحوين، وإنما بقى الأختلاف في الأفضل من الأمرين ومن سلك، طريق الجدل رجع بخفى حنين.

(وابنابيعمر)،هومحمدبنيحيبنابيعمرالعدنينزيل مكة،وكان لازم ابنعيينة،قال ابوحاتم:فيهغفلة، (عنسالم)، هو ابن عبد الله بن عمر. (حتى يحاذي منكبيه)، وقد أسلفنا تفصيل ذلك، وَإِنَّما اختار الحنفية ثم الشافعي ذلك جمعابين الروايات، ووردت الأحاديث بالأنواع كلها، وإنها صور مختلفة فتارة كذا وتارة كذا وكل واسع، وهذا يدل على أنه لاخلاف فيه بيننا وبين الشافعي، ومع ذلك لميزل الخلاف ينقل فيه الأولوية. (وإذا ركع وإذا رفع راسه من الركوع)، حديث ابن عمر هذا أخرجه المؤلف من طريق سالم، وهو أوثق حديث عند

(444)

الشافعية في الباب وهو حجة عند هم على الخلق كافة ، ويزعمون أنه أصرح حجةً لهم، قلث: بلهويضرهم أن ابن عمر لِمَ خصص الرفع منبين سائر صفات الصلاة وَاهْتَمَّباَمْرِهِ، فَهَذَا يَدُلُّكُ عَلَى خُمُولِهِ فِي زَمَنِهِ، وَلِذَا لَمْ يَتَوَجَّهُ إِلَّا لِي الرَّفْعِ خَاصَّهُ ولوكان الرفع فاشيا ولم يكن هناك تارك، فأي حاجة دعته إلى اهتمامه أي اهتمام ، فَاعْتِناء ه بالرفع يدل على فشو العمل بالترك في الموضيعن، فالرفع والترك كلاهما ثابتان في الخارج لاتصال العمل بهمامن لدن عصر النبوة إلى يومناهذا ، فمن رفع فهوعلى حق وسنة ، وكذلك مَنْ ترك ولا لوم عليه ولا عنف ولا شيء . والرفع والترك كلاهمامتواتران لامساغ لأحدأن ينكره, اللاأن الرفع متواتر إسناداً وعملاو لمينسخ ولاحرف منه ، وأماالترك فأحاديثه قليلة ، ومع هذا فهو ثابت بلامرد وهو وإن لم يكن متواتراً إسناداً ، لكنه متواترعملاً ولاريب . ومن المعلوم أن التوارث والتعامل هو معصم الدين ومساعدة التعامل أكبر شاهد للصحة فوق الإسناد عند مَنْ له بصر وبصيرة. وقد ترى كثيراً منهم يتبعون الأسانيد ويتغافلون عن التعامل ، فإنهم ينظرون إلى حال الإسناد فقط ولايراعون التعامل، فكثيرأما يصح الحديث على طورهم، ثم يفقدون به العمل فيتحيرون، حتى أن الترمذي أخرج في جامعه حديثين صالحين للعمل ثم قال: إنه لم يعمل به أحد ، وذلك لفقد ان العمل لا غير ، وإلا فإسنادهماصحيح، وكذلك قديضعفون حديثام ن حيث الإسناد مع أنه يكون دائراً سائراً فيما بينهم ويكون معمولا به فيتضررهناك من جهة أخرى ، فلابد أن يراعى مع الإسناد التعامل، فإن الشرع يدور على التعامل والتوارث. ومِن البين أنكل لفظ لميوجد مصداقه معوفور العمل في الخارج فهوإيهام (444)

تعبيري لا غير ، وأن العمل إذا ثبت بأمر في الخارج وتبين مصداقه فهو سنة ثابتة لا يمكن نفيها من أحد، فلا يتمكن أحد على نفى التركر اسأولو أجلب عليه برجله وخيله. وبالجملة: أن العمل في هذا الباب بالنحوين ونفي الترك باطل. بقي أن الرفع أكثر أو الترك، نعم ينفصل ذلك إن ثبتت الكثرة في جانب عن صاحب الشريعة نفسه ، ولم يثبت في جانب آخر ، على أن كثرة النقل ليست دليلاً على كثرة فعله ، لأن الفعل الوجودي يكثر تناقله بخلاف العدمى فإنه لاينقل إلا بداعية ، فالنقل في تركالرفعإنماقلبالنسبةإلى الفعلمع كونه كثيراً في نفسه، فالرفع والترك اتصل العمل بهما متواترا في الأمة وكلاهما ثابتان فى الخارج. وقد سبق أنفاأن الأمر فى الرفع والترك فى عهد الخلفاء على الإطلاق ، فمن شاء رفع ومن شاء ترك حتى اعتنى به بعض مِن الصغار كابن الزبير في مكه وابن عمر في المدينة ، وذلك في سلجية الصغار أنهم يعتنون بأمور يسيرة والايعتنون به الكبار ، فأهل مكه كان أكثرهم يرفعون ، وتعلموه مِن ابن الزبير وكان يرفع ، وعليه بنى الشافعي مذهبه ، وكذا كثير من التاركين في المدينة في عهد مالك وعليه بنى مختاره، ألاترى أن ابن الزبير كان يجهر بالتسمية ومنه تعلمه أهل مكة فاستمروا عليه إلى زمن الشافعي مع أنه لم يكن في عهد الكبار ، وكذا جهر أمين أخذوه منه مع أن أكثر الصحابة والتابعين كانواعلى الإخفاء، ذكره فى الجوهر النقى عن تهذيب الآثار للطبرى، وكذا كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعيدين كما فى الفتح، وارسال اليدين كما فى المغنى، وكذالك ابن عمر يرمى بالحصى مَنُ لميرفع في صلاته ، فهل تراه أمره الرسول أو خلفائه بذالك . ثم يأتى الخلف فيطالبون الأسانيد وإذا لم يجدوا أنكروا تواتر العمل، كثيراً مايقتحم ابن حزم في محلاه، كانه لم تقع عنده في الدنيا وقائع مالم يكن هناك إسناد، وهذا قطعى البطلان فينكر كثيراً مِن الاجماعيات المنقولة بالأحاد ويخرب أكثر ما يعمر وهوضر رعظيم.

ألا يرى أن هذا القرآن كيف تواتر على وجه البسيطة عند المسلمين طبقة ، بعد طبقة بحيث لا يوجد أحد منهم لا يعلم أنه كتاب سماوي نزل على نبينا، وأن مابأيدينا ذاك هو، مع هذا لو طلبنا تواتر إسناد في كل آية منه لاعوزنا ذلك وعجزنا، فدع عنك التسلسل في العنعنة فلان عن فلان عن فلان ، وخذ بمايقع فى الشاهد فى أخذ أهل البلاد من علمائنا طبقة بعد طبقة صغارهم مِن كبارهم. ومنههناظهر وجه ماروي عن ابن الزبير عن أبى بكر بإسنادٍ إلى رب العلمين أنه كان يرفع يديه ، فإن أصله هو تعلم ابن الزبير من أبى بكر نفس الصلاة مِن إقامة بنيتها وتقويم هيئاتها في الصغر ، فإن الصغار إنما يتعلمون الدين بالمشاهدة ، وهذا هو دأبهم في التعلم إلى يومنا هذا لاخصوص رفع اليدين، وَإنَّما رفعهما مِن علمه ، فليسهذا الأخذ فى كل شىء مِن الصلاة. ثم جاء بعده ممن اختار الرفع فَألحقَ رفعه ايضاً بهذا الإسناد زعمامنه أنه صلى خلف أبى بكر ، فلعله حقق منه الرفع أيضاً, مع أنانجد في غير واحد من الأحاديث أنه يكون عندهم مِن صفات الصلاة أو من وضوئه شيء ثم يريدون ولايكون عندهم الله جزء منه، وهكذا ههنا، فإن ابن الزبير لَمَّا تعلم الصلاة مِن أبى بكر ، ومعلوم أن أبا بكر تعلمها مِن النبى و كذا هو مِن جبرئيل وهو مِن خالق السموات والأرضين، أسند من جاء بعده رفعه أيضاً بهذا الإسناد وإن كان رفعه من علمه فقط، وليسهذا تلبيساً وتخليطا وإنمايكون الأمر عندهم كذلك في الواقع ، فأنصف مِن نفسك أن هذا الإسناد أعنى أبا بكر عن النبى الشيئة عن جبرئيل عن الله رب العلمين هو إسناد الدين جملة أو إسناد رفع اليدين خاصة ، فلاريب أن ذلك هو إسناد الدين كله دون إسناد الرفع بخصوصه . وبعد اللتيا واللّاتي حديث ابن عمر وهو أوثق حديث عندهم وهو حجة بزعمهم على كافة الناس وهذا بزعمهم، فان للتاركين وجوهاً قوية في ترك العمل به وهو غير معمول به في المدينة في عهد مالك، وهو معارض باثر مجاهد عن ابن عمر عند ابن أبي شيبة والطحاوي بإسناد صحيح ، ففيه مِن صنوف الاضطراب ، لأنهم اختلفوا في أصل الحديث وقفاو رفعا، فرواه عبد الوهاب الثقفي والمعتمر كلاهما عن عبيد الله عن نافع ، وكذا الليث بن سعد وابن جريج ومالك كلهم عن نافع موقوفا على ابن عمر ورواه عبد الأعْلَى عن عبيد الله عن نافع مرفوعا، وهذا اختلاف على نافع نفسه فى الرفع والوقف، وكذلك اختلف سالم ونافع فى رفعه ووقفه ، وقفه نافع ورفعه سالم ، ومن أجل هذا يقول الحافظ أبوبكر الأصيلى: ولم ياخذ به مالك، فانظر كيف اختلفت الروايات!، اختلفت الروايات والرواة والناس فيه كلهم على آرائهميتللون فيمالميأخذوابه ويناز لون عماأخذوابه.

وهناكرواية عنابن عمر مرفوعافي خلافيات البيهقي تدل على نقيض مافي البخاري، وقد علمت مِن دأبه أنه لم يكن ممن يأخذون بالحشيش، وهذه صورة إسنادها: عبد الله بن عون الخراز عن مالك عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود، وعبد الله بن عون هذا بغدادي مِن رجال مسلم، أخرج عنه بدون

واسطةٍ. وأيضاً حديث ابن عمر لا يوافقه بتمامه كما زعموه لِمَا عند البخاري في حديثه: اذا قام مِن الركعتين رفع يديه ، ففيه إثبات الرفع عند النهوض مِن الركعتين أيضاً مع صحة الحديث ومع عمل السلف به ، ولم يجعله مذهباله ، فما لزمه خصمه لزم مثله، وإذَنْ لانفتقر في اثبات الترك، إلى حديث مِن الخارج، بل كفانا لذلك ابن عمر لثبوت الترك مِن نفس حديثه . فلا بد أن يحمل جميع ماصح على التنوع وثبت ثبوتا الامردله ، وإذن كيف يكون مِن الإنصاف أن يلزم الناس العمل بطريق واحد مِن طرق الحديث، ويحكمه على سائر الطرق، ويرجح بوجوه نشأت من بعدعهد السلف كإخراجه فى البخارى ومسلم واتفاقهما بعدما جرى به التعامل قبل وجود البخارى و مسلم، وقبل رواية ذلك الراوي مثلا !؟. ومِن العجائب، أن ابن عمر نفسه مع اختلاف رواياته فيه واختلاف عمله بكلا النحوين حكوا عنه ترك التكبير في الخفض وَعُدَّ في من لا يكبرون عند الخفض!، وظاهرأن الرفع هو شعار التكبير، ولم يثبت عندهم رفع مِن غير تكبير ، فيلزمه القول بترك الرفع عند الركوع ، فكيف يسوغ لهم أن يشددوا في الرفع ويخففوا في التكبير بل كل من حكوا عنه ترك التكبير فى الخفض فهم شركاء مع التاركين فى ترك الرفع عند الركوع. وبالجملة: كلذلك الانتشار لإختلاف العمل فيه ، وانما يضيق الأمر فيه على بعض الناس الذين شددوا في الرفع، ثم لم يستطيعوا العمل بكل ما ورد، فجعلوا يتعللون فيه بكل ما أمكنهم، وأما مَنْ أخذه جائزا غير مهم فلا ضيق عليه ولايضطر إلى إعلال الأحاديث. وعلم مِن ههنا أمور، الأول:أن الترك متواتر كماأن الرفع متواتر ، والتوارث العمل بكلمن الرفع والترك ، والتعامل المتوارث أقوى حجة فى الباب

، والثاني: أن البلاد قاطبة فيها الرافعون وفيها التاركون ماعد الكوفة ، فإنهم بأجمعهم تعاملوا بالترك وبالترك كان تعامل أهل المدينة في عهد مالك ينقله المالكية وعليه بني مالك مذهبه، والثالث: كان الناس في عهد الخلفاء على الاختيار ولم يقع البحث فيه في عهدهم، وإنمانشاء ذلك في عهد الأئمة وذلك فى الأفضيلة، الرابع: أن مانقلوه عن ابن عمر مِن التنكير فبعد تسليمه إنماه ومن ذوقه الخاص بين الصحابة مِن شدة تمسكه بآثار النبى الشيئة، وإن كان فعله مرة وإن كانت سنة غير مقصودة ، ومع هذا لم يتابع على ذلك في عهد وإلا لعرف ، الخامس: أن ما رواه ابن القاسم عن مالك ترك الرفع فلم ينفرد هو بنقله بل تابعه الإمام الشافعي على ما في "مباني الأخبار "للبدر العينى، لاكمايدعيه ابن عبد الحكم. ودليل مالك في عدم الأخذ برواية ابن عمر ﷺ في الرفع الختلاف نافع وسالم في الوقف والرفع، وايضاً لميرى مالك عليه العمل في المدينة.

(وكان لا يرفع بين السجدتين)، وفي رواية البخاري: ولا يفعل ذلك حين يسجد ولاحين يرفع راسه مِن السجود، ولاحجة لأحد في ذلك بعد ما ثبت الرفع بين السجد تين عند النسائي مِن حديث مالك بن الحوير ثمِن طريق سعيد عن قتادة في باب رفع اليدين للسجود، ومِن طريق هشام عن قتادة في باب رفع اليدين عند الرفع مِن السجدة الأولى و تابع سعيداً وهشاماً همام عند أبى عوانة قاله الحافظ في الفتح.

(حدثناالفضل بن الصباح البغدادي)، روى عن ابن عيينة وهشيم وعنه الترمذي و ابن ماجة و ثقه ابن معين. (وفي الباب عن عمر وعلى ترك الرفع فيما رواه ابن ابى شيبة عن الأسود، قال: رأيت عمر بن الخطاب يرفع

يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ، وكذا رواه الطحاوي وهو أثر صحيح، وأماأثر على فرواه ابن أبى شيبة والطحاوي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن عليا كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد، قال الزيلعي: هو أثر صحيح، قال البدر العينى: صحيح على شرط مسلم، وقال الحافظ في الدراية: رجاله ثقات. وقد ثبت عند أهل الكوفة عن كثير من الصحابة والتابعين بأسانيد قوية ولا يمكن لأحد أن يزاحمهم فيما توارثوه طبقة بعد طبقة ، وأن ما يدعيه البخاري في جزئه من عدم صحة الترك عن الصحابة فهومن المبالغة على عادته فيما لميجزمبه, ومعهذا فقدناقضه خليفته الإمام الحافظ الترمذي فى جامعه ، وكذا محمد بن نصر المروزى. (وحديث بن عمر حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم، وبه يقول عبداللهبن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وبه يقول مالك فى رواية ابن عبد الحكم عن مالك، ورواية ابن القاسم عن مالك ترك الرفع.وماقال الحافظ في الفتح: ولم أرى للمالكية دليلاً على تركه و لامتمسكا الإبقول ابن القاسم، فليسبشى وبلتابعه الشافعي في الترك عن مالك، وقد سبق أنفا فافهم. ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبى الشيئة لم يرفع إلا في أول مرة ، قال الحافظ تقى الدين ابن دقيق العيد في الإمام حكاه الحافظ الزيلعى في نصب الراية: وعدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع مِن ثبوته عند غيره ، وكيف ؟! وهو يدور على عاصم بن كليب وهو ثقة مِن رواة مسلم، قال: وصححه ابن القطان المغربى في كتابه "الوهم والإيهام" وصححه ابن حزم الأندلسي ، وفي "اللالى المصنوعة": وقد صححه مَن اختار الترك كمافي المدونة ، وكذا النسائي والترمذي وجمهور المالكية

والحنفية مِن حيث المذهب، وجمهور أهل الكوفة مِن حيث العمل، وإنما أعلوا زيادة "ثم لم يعد". وجوابه: اَمَّا أُولاً إِن هذا اللفظ "في أول مرة، ومرة واحدة، وإلامرة "كلها بمعنى واحد، وكَانَّ مَنُ اَعَلَّ زيادة "ثم لا يعود" انتقل من حديث البراء إلى حديث ابن مسعود لكون الراوي هناك أيضاً سفيان ووكيعا فتأمل.

وأماثانيا: روى عن ابن مسعود في الباب حديثان ، أحدهما: مِن فعله كما أخرجه أبوداؤد والنسائي والترمذي وأخرون، وثانيهما: مرفوعا إلى النبى الله أنه لم يرفع إلا في أول مرة وأخرجه الطحاوى وغيره، وليس هذا إلا من جهة بعض الرواة، نقله بالمعنى مِن الحديث الأول ، لقول ابن مسعود الا أصلى بكم ماروى حديث ابن مسعود من نعل النبى الله الله ما جاء مِن فعل ابن مسعود، كيف يمكن أن ينكر ابن المبارك حديثه مِن فعله عند النسائى و هو إسناد صحيح ؟ وَ بَوَّ بَ عليه بقوله : ترك ذلك أي الرفع للركوع، فقال: أخبرناسويد بن نصر حدثنا عبد الله ابن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال: ألا اخبركم بصلاة رسول الله الله قال: فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد، [١-٨٥١]، وفي [١-٨ 111]فى الرخصة فى ترك ذلك من طريق وكيع عن سفيان بلفظ الترمذي، وأخرجه أبوداؤدحديث وكيع عن سفيان، وتابع وكيعا عنده معاوية وخالد بن عمرو وأبو حذيفة عن سفيان . فعلم أنه لم ينفردبذلك وكيع بلتابعه ابن المبارك عند النسائي ، وهؤلاء الثلاثة عند أبى داؤد، ثم يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل في مسنده وأبوبكربن ابى شيبة في مصنفه وعثمان بن أبى شيبة

عند أبى داؤد ، وهناد عند الترمذي ومحمود بن غيلان عند النسائى ونعيم بن حماد ويحى بن يحى عند الطحاوى، كل هؤلاء الأئمة السبعة عن وكيع، فقول الدار قطنى من أنه يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل وابن ابى شيبة ولم يقولا" ثم لم يعد"، فلا حرج حيث رويا ما في معناه ، وبطل قول ابن القطان وغيره بتفرد وكيع ووهمه والحاصل: أن أبن المبارك أنكر الوصف مِن ابن مسعود ولم يتعرض للوصف الفعلى بالإنكار، بل رواه بنفسه عند النسائي، فالوصف الفعلي منه امر آخر والتعليمي القولى بالرفع الصريح أمر آخر، وكم بينها في السياق، وإن كان المآل متحدا ، وتشبههم في ذلك معروف . وتعرض الإمام البخارى في جزء رفع اليدين إلى تعليل حديث ابن مسعود من طريق سفيان عن عاصم بن كليب وعَلَل قوله "ثم لم يعد" بأن في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس لفظ "ثم لم يعد"، والكتابأثبت عندأهل العلم فجعل الوهم مِن سفيان. وكذايدعي البخاري الوهم في لفظه "لايعود" في حديث البراء ابن عاز بان سفيان بن عيينة كان يروى عن يزيد بن أبى زياد بمكة فى حديث البراء الرفع في المواضع الثلثة ، ثم سمعه منه بالكوفة الرفع عند الافتتاح . وقوله : ثم لا يعود ، فيقول سفيان بن عيينة فظننتهم لقنوه ، فالتلقين أمارة التضعيف . أقول : لايمكن تعليل لفظ ابن مسعود، فان سفيان الثورى أثبت من عبد اللهبن إدريس وزيادة الثقة مقبولة. وأيضاً لا يمكن تعليل لفظة "ثم لا يعود "الذي كان موجوداً في حديث البراء ، فلما علله سرئ إلى الأذهان أن حديث ابن مسعود بهذا اللفظ أيضاً خطأ وحديث ابن مسعودمروي بكلتا الطريقين بلفظ الترمذي وبلفظ "ثملميعد" والمآل واحد فيهما وعاصم بن كليب مِن رجال مسلم. فمن الخطاء البين القول بوهم وكيع أو سفيان أو غيرهما بعد ما فحصوا وبحثوا واختاروه مذهبا وتوارثوه طبقة بعد طبقة ، و مذهب عاصم بن كليب كما في العمدة وسفيان و وكيع ترك الرفع ، فيكونون اعتنوا بحديثه أشد الاعتناء وبنوا مذهبهم عليه ، وقد ترى الرواة يعتنون بماهو مختارهم أزيد و لا يرغبون في غير مختارهم . وماتقول في ترك المصنفين ما لا يختارونه ؟ ، كما يترك البخاري بعض الأحاديث راساً ، وكما جعل مالك في حديث ابن عمر وجوها والبخارى في "فصاعداً وانصتوا" ، وما فعلوا في الرفع من السجد تين و بعد الركعتين؟.

وعبد الله بن إدريس كان في المسائل على مختار أهل المدينة ذكره في التهذيب فلعله لم يجمع ماهو مختار أهل الكوفة بخلاف سفيان، فماذا كان فتفكر. ومن العجائب! سفيان إذا روى لهم الجهر بأمين كان أحفظ الناس، ثم اذا روى ترك الرفع صار نسى الناس! ثمان ماذكره البخاري مِن الطعن في حديث البراء مِن تلقين يزيد بن أبى زياد فاعلم أن سياق حديث الدار قطنى فى سننه من طريق شعبة عن يزيد بن أبى زياد قال سمعت ابن أبى ليلى يقول: سمعت البراء أفي هذا المجلس افتتح الصلاة يرفع يديه في أول تكبيرة ، وفي رواية الطحاوي مِن طريق سفيان عن يزيد وفيه ثم لا يعود . فهذه رواية شعبة وسفيان مِن قدماء أصحابيزيد، وشعبة يقول فى أول تكبيرة، فيكفى فى المرادوإن لميقل"ثم لا يعود"، وسنفيان قد قاله وقد تابعه في هذه الزيادة هشيم مِن قدماء أصحابه وشريك عندابن عدى في الكامل، وهذا في الجوهر النقى وإسماعيل بن زكريا

عند الدار قطنى واسمعيل بن يونس عند البيهقى في الخلافيات وهذا في الجواهر النقى، ومبانى الأخبار، وابن ابى ليلى مِن كتابه كما في جزء البخاري وهو أيضاً من قدماء أصحابه ، وحمزة الزيات عند الطبراني في الأوسط كما في مبانى الأخبار . فهؤلاء : سفيان الثورى وابن أبى ليلى وهشيم وشریک وإسماعیل بن زکریا وإسرائیل بن یونس وحمزة الزيات كلهم يروون عن يزيد بلفظة "ثم لايعود"، وشعبة يروى عنه ما يراد فها ويساوقها ، فقد توارد رواة الكوفة على هذه الزيادة، ومخرج الحديث عندهم. فإذِنُ لَاحَق لأحد أن يزاحمهم ويتحكم عليه مِن غيب أو يحكم على الغائب، فهل مِن الإنصات اسقاط مثله ؟ وماذلك إلا أنه يخالف مسلكهم. فاالحق أن ذلك هلهوبمكن لهم، كَلَّا ثمكلاً، فإن الاختلاف بين الرواة في أمثال هذا ربمايكون منهم مشياعلى مختار همفي العمل فانهم فقهاء علماء ، فيعلون مالميرووه مختاراً ، ويحذفونه ويثبته آخرون لعلمهم به لأدلةٍ قامت عندهم . وبالجملة : فربما يزيدون ويحذفون مشياعلى مختاراتهم، فليس من الإنصاف في مثله تفويق السهام إلى بعضهم لأجل أنه خلاف ما اختاره ، فتأمل و لا تغفل. وماذكره إبراهيم بن بشار الرمادي ومحمد بن الحسن البربهاري عند الشافعي في اختلاف الحديث والبيهقي في السنن من ابن عيينة سمع منه بمكة من غير زيادة "ثم لا يعود"، وبعددخوله إلى الكوفة قد تلقن هذه الزيادة ، وماذكره ابن حبان انه لماكبر تغير ، فكان يتلقن ، فسماع مَنْ سمعه منه قبل دخوله الكوفة فى أول عمره صحيح ، وماشرحه الخطابى أن يزيد كان روى قبل خروجه إلى الكوفة بلازيادة ، فلما انصرف روى بها إلى غِير ذلك مِن كلماتهم كل ذلك باطل. أما أولا فان مداره على

الرمادي، والبربهاري، فالبربهاري حاله معروف في الميزان وغيره، قال الذهبي معروف واه، قال البرقاني، كان كذابا، والرمادي قال الذهبي في الميزان: ليسبمتقن وله مناكير فلا يقوم بمثل كلامها حجة على أحد. واما ثانيا فان ذلك يدل على أن يزيدكان ممن سكن بمكة وثبت هناك في الحديث، ثم لماتحول إلى الكوفة وتغير بآخره تلقن منهم هذه الزيادة وهذا خطاء فاحش، وذلك لأن يزيد بن أبى زياد كوفى واستمر بها إلى أن توفى سنة ١٣٦ه وولادته ٧٤ه، وسفيان بن عيينة ولد سنة ٧٠١ه بالكوفة وتوفى ١٩٨ه بمكة ، وعمر كل منها نحو تسعين سنة، وتقدمت و لادة يزيد على و لادة ابن عيينة نحوستين عاما، فأدرك سفيان من عمره نحو ثلاثين عاما، وانتقل هو أي سفيان إلى مكة سنة ١٦٣ه وقد توفى يزيد قبله بدهر. فمن المحال أن يدرك ابن عيينة يزيد ساكنا بمكة في أول عمره ، فالنقل بهذا السياق خطأمن الرمادي والبربهاري، والايخفى أن سماع شعبة والثورى وَهُمَا أَسَنّ من ابن عيينة عن يزيد قديم قبل تغيره البتته، فلوكان هو تغير لكان تغير في عهد سماع ابن عيينة، لا مَنُ كان سماعه أقدم من سماع ابن عيينة فلوكان احتمال الخطأ فهو أكثر في سماع ابن عيينة منه في سماع غيره من قدماء اصحابه. والحاصل أن ترك الرفع فيماعدا الإفتتاح عمل كبار الصحابة مثل عمر و على وعبد الله ، ولم أجد أحداً ذكر عثمان في جملة مَنْ كان يرفع يديه في الركوع والرفع منه ، وعمل كبار التابعين وتبعهم ما يكفى حجة للحنفية فى مسلكهم الذى اختاروه، فمن الصحابة مَنْ قصر الرفع على تكبيرة الإفتتاح، وكذا جماعة من التابعين منهم الأسود وعلقمة وابراهيم وخيشمة وقيسبن أبى حازم والشعبى وأبو إسحاق وغيرهم، روى ذلك كله ابن ابى شيبة فى مصنفه بأسانيد جيدة وروى ذلك أيضاً بسند صحيح عن أصحاب على وعبد الله ، وناهيك بهم ، وكذا هو مذهب المغيرة والحسن بن صالح وسفيان الثورى ووكيع واسحاق بن ابى إسرائيل فلم يكن هناك تفرد و لاشذوذ، بِل ما يردنه هو الواقع في الكوفة عند رواتها تواتراً وتوارثاً مستمراً. وبالجملة: لايستقيم لهم الإعلال إلا أن يجحدوا على ابن مسعود أن يقول طول عمره: "ألا أصلى بكم صلاة رسول الله وَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى السَّبِيلِ إليه فانه إذا قال: ألا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَاللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ ع أريكُمُ، ثمترك ولميرفع إلا مرة ثبت الترك مرفوعا. والعجب فإن بعض مَنُ لا فقه لهم في الدين لمَا روى ابن مسعود بترك الرفع جعلوا يطعنون عليه من غباوتهم وحماقتهم، ولا يدرون من جهلهم أنهم بصنيعهم هذا يهدمون بنيان الدين، فان نحوابن مسعود لَمَاصِار مطعوناً عندهم فممن يأخذون الدين من بعده ؟. وكيف غفلوا وعموا وصموا عن جلالة قدره بماشخت بهاأسفار الأحاديث مِن جليل مناقبه وعموا عن كثرة اطلاعه بالسنة ، شهدبه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وهو الذي بعثه أمير المؤمنين عمر إلى أهل الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، وكتب إلى أهل الكوفة ، إنّى والله الذي لاإله إلا هو آثرتكم به على نفسي فخذوا منه وهذا في طبقات ابن سعد ٣- ١١١، وفي ٥- ٧ بعثث اليكم بعبدالله بن مسعود معلِّماً ووزيراً وآثرتكم به على نفسى فخذواعنه ٢-٥٠١ق٢؟كيف ملئى علماً ؟وفى رواية فقها آثر ثبه أهلاالقادسية، وقال فيه عمر لماجاءه وينظر إليه ويتهلل وجهه كيف ملئى علما كيف ملئى علما كيف ملئى علماً كما في الطبقات، وهو الذي يشهد مثل على أنا فيه بقوله: فقيه في الدين عالما بالسنة وهذا في الطبقات، وقال: أما ابن مسعود فقرأ القرآن وعلم السنة وكفى بذلك، وهذا مافي الإستيعاب لإبن عبد البر، وهو الذى قال فيه حذيفة: ولقد علم الحفوظون مِن أصحاب محمد الله أنه من أقربهم إلى الله ذلفى، هذا ما عند الترمذي بسند صحيح وهو الذى أصبح سادس ستة في الإسلام، وأصبح سادس ستة في العلم بين الصحابة، كما يقول مسروق ذلك التابعى الكبير. ولا حاجة بناإلى ماروي في الأمهات الست من جليل مأثره ومفاخره. وبالجملة أساء وا في قولهم كل إساء ق وهذا لا ينبغى مِن علماء هذا الشان، فافهم.

(وفى البابعن البراء بن عازب) ، قال: رأيث رسول الله سَالَتُهُمَّ إذا افتتح الصلاة رفعيديه إلى قريب من أذنيه ثملميعد، أخرجه أبوداؤد والدار قطنى وهومن رواية يزيدبن أبى زيادعن عبد الرحمن بن أبى ليلى عنه ، واتفق الحفاظ على أن قوله: ثم لم يعد ، مدرج في الخبر. أقول: الحفاظ ليسوا أنبياء قولهم هذا خطأ فاحش، وليسنقل عدم تصحيحه مطلقاً صحيحاً كما اغتروابه ولم يمعنوا النظر في سياقه، وقد سبق البحث التاريخي والبحث الحديثي على صحة الاحتجاج بحديث البراء مع صحة الزيادة من غير أن يقاوم ماذكروه في التضعيف فافهم. (حديث ابن مسعود حديث حسن)، وأخرجه أحمد وأبوداؤد وقد حسن الترمذى هذا الحديث وصححه ابن حزم وصححه ابن القطان فى الوهم والإيهام وصححه الحافظ ابن دقيق العيد في الإمام، وليسعند البخارى فى جزئه شىء عن ابن مسعود فى الترك الا الحديث المرفوع عنه، وقد اعَلّه بأنه مدرج وقال: إن الترك لَمْ يَثُبُثُ عَنْ آحَدٍ مِّنَ الصحابة إنما هو عن بعض أهل الكوفة أي كإبراهيم ومن بعده وهذا في غاية الخطاء عنه فإنه قد تواتر عن ابن مسعود وأصحابه وعن على وأصحابه عند أهل الكوفة طبقة بعدطبقة وتوارث، ﴿وفوق كلذي عليم﴾.

(وبهيقولغيرواحدمِناُهلالعلممِناُصحابالنبيﷺ)،

رُوي ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود، وعلى هذا فكيف يدعى البخارى في جزئه من عدم صحة الترك عن الصحابة ! يقول في أنه لم يرفع يديه ، وفي موضع آخرَ منه : ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبى الله العالي والمانيدة أصحمن وفع المانيدة أصحمن وفع الأيدى، وقدنقل العلماء واحداً بعد واحدانه قال به غير واحد من الصحابة والتابعين كما في عبارة الترمذي وابن نصر المروزي، ولفظه في تعليق المؤطاعن الاستذكار: لانعلم مصراً من الأمصار تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند الخفض و الرفع إلا أهل الكوفة ، وهذه العبارة استوعبت كل أهل الكوفة فكفينا عهدة استقرائهم، فناقض عبارة البخارى وهكذا يقع الأمر في المبالغات ، فكلامه هذا من المبالغة على عادته . ومع هذا فقد ناقضه حليفته الإمام الحافظ الترمذي في جامعه وكذا محمد بن نصر وغيره، وقد ثبت عند أهل الكوفة عن عمر وعلى وعبد الله. ولم اجد احداً ذكرعثمان في جملة مَنْ كان يرفع يديه في الركوع والرفع عنه. (والتابعين)، رُوى ذلك عن الأسود وعلقمة والشعبي والنخعي بأسانيد قوية فافهم. (وهو قول سعفيان **وأهل الكوفة)**، وهو قول ابى حنيفة، والأحق أن يختم هذا البحث بمناظرة الإمام أبى حنيفة فقيه الأمة والإمام الأوزاعي محدث الشام وفقيهها، ذكرهاغير واحد من أرباب التصانيف، قال الموفق المكي في المناقب من طريق سليمان الشاذكوني عن سفيان بن عيينة قال: اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الحناطين بمكة ، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة : مابا لكم وفي

رواية مابالكم ياأهل العراق لاترفعون أيديكم فى الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة: لأجل أنه لم يصبح عن رسول الله سَلِيْكُ فيه شيء، قال: كيف لا يصح ! وقدحدثني الزهرى عن سالم عن أبيه عن رسول الله سَلَّكُ أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه ، فقال له أبو حنيفة: وحدثنا حماد عن إبراهيم النخعي عن علقمة والأسود عن ابن مسعود أن رسول الله سَلِيكَ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشيء من ذلك، فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، وتقول حدثنى حماد عن إبراهيم ، فقال له أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهرى وكان إبر اهيم أفقه عن سالم وعلقمة ليسبدون ابن عمر في الفقه وأن كانت لإبن عمر صحبة وله فضل، فالأسود له فضل كثير وعبد الله هو عبدالله، فسكت الأوزاعي. قال ابن الهمام في الفتح: إن أباحنيفة رجح روايته بفقه الرواة ورجح الأوزاعي روايته بعلو الإسناد، وهو المذهب المنصور عندنا، لأن الترجيح بفقه الرواة لا بعلو الإسناد، ويتضح ذلك ممايتقوى به ماذكره الإمام أبوحنيفة قال الحاكمأبوعبداللهفى كتابه "علوم الحديث "بإسناده عن على بن خشرمقال قال لناوكيع: أيُّ الأسنادين أحب إليك أعمش عن أبي وائل عن عبد الله أوسفيان عن منصور عن إبر اهيم عن علقمة عن عبد الله ؟، فقلنا: الأعمش عن أبى وائل ، فقال: يا سبحان الله! الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسنفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم وعلقمة فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ، وذكره العراقى في شرح الألفية وفيه سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة "فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه ". وذكر العراقى أيضاً رويناعن ابن المبارك قال: ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال، ورويناعن السيفى قال: الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلوعن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق، وقال: وليسحسن الحديث قربر جال عند النقاد بل علو الحديث صحة الإسناد وإذ الجتمعافذ اك أقصى المراد.

وعلى هذا لا تبقى قوة لما يدعون في إسناد واحد بعينه أنه أصح أسانيد، بلإن كان مالك عن نافع عن ابن عمر أصح أسانيد حديث ابن عمر فليكن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله أصح أسانيد عبد الله، وقد صرح ابن مَعِين بأن أجود الأسانيد الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، ولكن كيف يساوى الأعمش حماد بن سليمان ، فإن كان الأعمش عن إبراهيم أجود فليكن حمادعن إبراهيم أجود الأجود، ولعله لايخفى عليك ماقاله ابن المديني ووافقه أحمد بن حنبل حين تفاوض على بن المديني وابن معين في مسجد الخيف في مسئلة الوضوء من مسالذكر،وهوعندالدار قطني والبيهقي وغيرهما مِن طريق الحافظرجاءبن المرجى في مناظرة طويلة مالفظه: وإذا اجتمع ابن عمر وابن مسعود واختلفا، فابن مسعود أولى بان يتبع. فهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة مِن اختيار حديث عبد الله وترجيحه على حديث ابن عمر ، وقد تقدم الكلام في تصحيح حديث ابن مسعود سنداً وتعاملاً ، والله ولى التوفيق ومنه الوصولإلى التحقيق.

باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين

أمر الشارع أولا بالتطبيق ثم أمر بوضع اليدين على الركبتين ، والتطبيق هو جعل اليدين مضمومين من غير تشبيك فإن الشارع نهى عن التشبيك حالة الذهاب إلى الصلاة فكيف يجوز داخل الصلاة . (حدثنا ابوحصين) ، الأسدي الكوفي أحد الأئمة الإثبات، في التقريب: ثقة ثبت. (عن أبي عبد الرحمن)، السَلَمي بفتح السين واللام الكوفي مشهور بكنيته ثقه ثبت، (ان الركب سنة لكم فخذوا بالركب)، وفي رواية البيهقى فقال عمر: ان من السنة الأخذ بالركب، ومن المعلوم أن الصحابى إذاقال السنة كذا وسن كذا كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبى السنة النبى النب)، وأخرجه النسائي. (والعمل على هذا عند أهل العلم مِن أصحاب النبي والتابعين ومَن بعدهم لا اختلاف بينهم في ذلك)، مذهب أبى حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم مِن جمهور الأئمة والأمة أن المصلى إذار كعوضع يديه على ركبتيه شبه القابض عليها ويفرق بين أصابعه . واحتجوا بأحاديث أشار إليهاالترمذى أخرج أكثرها الجماعة ، وأحاديث أخرى عند أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد . (رائلاً ما رُوي عن ابن **مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون)** ، رواه عنه مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبدالله، وفيه: فوضعنا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهمابين فخذيه ، فلماصلى قال هكذا فعل رسولالله وَاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ .

وفي مسند أحمد مِن طريق ليث بن أبى سليم عن عبد

الرحمن بن الأسود عن عبد الله قال: خرج النبي الله الماجة له فقال: ثمأتيته بماء فتوضأ ثمقام فصلى فحناثم طبق يديه حين ركع وجعلهما بين فخذيه ، وثبت التطبيق عن أمير المؤمنين على ﷺ أيضاً رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه مِن طريق عاصمبن ضمرة عن على على قال: إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا يعنى: وضعت يديك على ركبتيك، وإن شئت طبقت، ذكره الحافظ البدر العينى وابن حجر فى الفتح. فعمل ابن مسعود بالتطبيق دون اخذ الركب ليس لأجل أنه لم يبلغه ، بل كان يظنه رخصةً ويظن التطبيق عزيمة حيث أن في الوضع راحة ، وفي التطبيق مشقة، فيكون في الأول رخصة وفي الثاني عزيمة. فمن جهلهم الطعن على ابن مسعود فيه وقياسهم من غفلتهم ترك الرفع على التطبيق بأنه لَعَلّه نسى الرفع كما نسى التطبيق ، فالطعن عليه تعسف، على أن الأسوة عنده صلاة النبي السي السي على أن يطبق فيها. ولقد علمنا مِن عادات الصحابة أنه إذا اتفق لهم أمر مع النبى الشُّ داموا عليه ، وذلك غير قليل منهم . فهؤلاء مِن أجل التابعين من الأسود وعلقمة وإبراهيم ومسروق وأبى عبد الرحمن السَلَمى وأبى معاوية وأبى إسحاق وحصين وغيرهم، فحصوا وبحثوا فى التطبيق وترك الرفع فتركوا الأول واخذوا بالثاني، فمن أين بينهما التلازم ؟. وبالجملة: فابن مسعود لم يكنيرى التطبيق منسوخا مِن أصله ، و مَن طعن عليه فقد افرط فى التعصب، ولكن الجمهور لماتركوه وجب العمل بمافعلوه.

(والتطبيق منسوخ عنداهل العلم)، والتطبيق: الصاق بين باطني الكفين وجعلهما بين الفخذين، واحتجوا بنسخ التطبيق بحديث سعد ابن أبى وقاص. (فقال سعد بن أبى وقاص كنانفعل ذلك فُنُهِينًا عنه وُأُمِرُنَا أن نضع الأكف على

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

الركب)، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، ففي إنكار سعد حكم التطبيق بعد إقراره بثبوته دلالة على أنه عرف الأول والثاني وفهم الناسخ والمنسوخ فتدبر.

باب ما جاء أنه يجافى يديه عن جنبيه في الركوع

أوردفيه حديث أبى حميد الساعدي وأخرجه أبوداؤدوغيره، ويأتي عند الترمذي في وصف الصلاة . (حدثنا أبو عامر العقدي)، اسمه عبد الملك بن عمر ثقة . (نافليح بن سليمان)، أبويحى المدنى ، يقال: فليح لقب واسمه عبد الملك ، صدوق كثير الخطأمِن السابعة. (ناعباس بن سهل)، السعدي ثقة مِن الرابعة قال: اجتمع أبو حميد وأبوا سيد. (وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة) ، كذا ذكرعباس بن سهل في روايته اجتماع أبى حميد مع هؤلاء الثلاثه، ويأتى هذه الرواية في باب وصف الصلاة. (ووتريديه) مِن التوتير تفعيل مِن الوتر، وهوشد الوترعلى القوس، يقال: وترالقوس وأوترها أي: شدوترها أو علقعليهاوترها،فنحاهماعنجنبيهيعني أبعديديهعنجنبيه ، حتى كان يده كالوتر وجنبه كالقوس، أنه وقع في هيئة ركوعه، وهذه الهيئة مِنسنن الصلاة عندنا وعند الكل. ثم ان هذه الهيئة سبب لتسوية الصلب في الركوع بسهولة ، وتسوية الصلب فيه مِنجملة ماوردبه السنة ، وفيه حديث وابصه بن معبد عند ابن ماجهقال: رأيت رسول الله سَلَيْكُ يصلى، فكان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر ، ويأتى ما عند الترمذي من حديث أبى مسعود الأنصاري في بابه.

بابماجاء في التسبيح في الركوع و السجود

اختلوا في تعيين التسبيح في الركوع والسجود، فالأفضل عند الشافعي و أحمد للإمام ماهو مذكور في حديث الباب، و أما المنفرد في ستوي له سائر ماورد في الأحاديث من الأدعية سواء كان فرضا أو نفلا، وعند أبي حنيفة مافي حديث الباب للمفترض سواء كان إماما أو منفرداً، وباب النفل و اسع، فيدعو بماشاء من الماثورة فيه وهور و اية عن أحمد قاله في العمدة، ومذهب مالك أنه يستحب في الركوع التسبيح أياً كان مما ثبت ويكره فيه الدعاء، و أما السجود فيستحب فيه التسبيح و الدعاء، هذا السجود فيستحب فيه التسبيح و الدعاء، هذا مستفاد مِن "بغية السالك" و غيرها.

(عنابنائبى ذئب)، هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبى ذئب ثقة فقيه فاضل. (عن إسحاق بن يزيد الهزلى)،قال الحافظ فى التقريب: مجهول. (عن عون ابن عبد الله بن عتبة)، الهزلى الكوفى ثقة عابد . قوله : (وذلك أدناه)، يعنى: أدنى تمام ركوعه وأدنى الكمال في العدد التثليث في التسبيح سنة ، حتى لو نقص منهاكره ، و أن الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر مالم يكن إماماً ، وذلك لأن الإمام مامور بالتخفيف لايزيد على الثلاث. (ليس اسناده بمتصل). ومثله قال أبوداؤدوالبيهقى، ومع أن فيه اسحاق ابن يزيد الهزلى وهو مجهول . (والعمل على هذا عنداُهل العلم ، يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود مِن ثَلاث تسبيحات)، واحتج على ذلك بحديث ابن مسعود ، وقد عرفت أنه منقطع ومع انقطاعه في سنده مجهول. قوله: (حدثنا ابو داؤد)، اسمه سليمان بن داؤد. (عن الأعمش)، هو سليمان بن مهران. (قال

سمعت سعدبن عبيدة)، أبو حمزة الكوفى وثقه النسائي. (يحدث عن المستورد), الكوفى وثقه ابن المديني. (عن صلة بن زفر)، الكوفى تابعى كبير ثقة جليل قاله الحافظ. (قوله: إنه صلى مع النبى ﷺ)، وفي رواية مسلم صليث مع النبي الشائذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثممضى فقلت يصلى بهافمضى فقلت يركع بها ثم افتتح النساء . (إلاوقف وسال) ، يعنى:الرحمة. (إلا وقف وتعوذ)، يعنى: من عذاب الله، مذهب الشافعية والحنابلة واسع في الدعاء في الترغيب والترهيب فى الفرائض والنوافل جميعاً ، ومذهب المالكية والحنفية أضيق فى الفرائض، فلايسن الدعاء والسوال فى تلك الآيات فى الفرائض ، لأنه تثقيل على القوم فيكره ، ولأن الاستماع والإنصات فرض بالنص وسوال الجنة والتعوذ من النار كلذلك مخلبه، وكذا الإمام لايشتغلبغير القرآن، وما وَرَدَ حمل على النفل منفرداً. وحديث حذيفة نص صريح في أن وقوفه وسواله عندالإتيان على آية الرحمة وتعوذه عند الإتيان على آية العذاب، كان في صلاة الليل، فحديث حذيفة هذا لا يقوم حجة على الإطلاق حيث قيد في رواية مسلم بصلاة الليل، ويدل عليه حديث عوف بن مالك عند النسائى وأبى داؤدو حديث عائشة عند أحمد ، وفي كلها تصريح بان التعوذ والدعاء والمسئلة في القراة بصلاة الليل، ففيه دليل على ماذهب إليه أئمتنا ومشائخنا الحنفية فافهم.

بابماجاءفي النهي عن القراءة في الركوع و السجود ويكره للمصلي أن يقرأ القرآن في غير حالة القيام مِن ركوع وسجودوقعود لعدم شرعية ذلك، وفيه حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبوداؤدو النسائى: "اَلاَإنّى نُهِيئت اَنُ اقرأ القرآن راكعاً او ساجداً"، فى المرقات: أي نهى كراهة تنزيهه لابتحريم.

ولا يجب على مَنْ قرأ في الركوع أوالسجود سجود السهو، فان النظر دائر في أن ذلك الحكم مِنُ واجبات الصلاة او غيرها. (عنإبراهيم بن عبدالله بن حصين)، الهاشمي مولاهم المدني ثقة . (عن أبيه) ، ثقة . (قوله : نهى عن لبس القسّي) ، قال الباجى، بفتح القاف وتشديد السين، قال: فسره ابن و هب بانها ثياب مخططة بالحرير، وفي النهاية: هي ثياب مِن كتّان مخلوط بالحرير يؤتى بهام نمصر نسبت إلى قرية يقال لهاا لقس بفتح القاف . (والمعصفر) ، اي ما صبغ بالعصفر . (وعن تختم الذهب)، النهى للرجال عنهمادون النساء. (وعن قراءة القرآن فى الركوع)، النهى عن القرأة فى الركوع والسجود مِن وجوه، أما أولاً: إن القراءة في الأصل للإستماع والركوع والسجود لايمكن فيهما الإستماع، فان في الركود والسجود لكل واحد شغلاً وهو التسبيح. وأما ثانياً: إن الملائكة يستمعون القرآن وينزلون لأجله فلتكن القرأة فى القيام حتى تمكنوا مِن استماع القرآن، ذكر ابن الصلاح في فتاواه: قراءة القرآن كرامة أكرم اللهبهاالبشر،فقدوردأنالملائكةلميعطوذلكوأنهمحريصون لذلك على استماعه من الانس، وقوله هذا يؤيده ظاهر القرآن فقد نسب القرآن إليهم التسبيح والتهليل، قال جَلَّ جلاله: ﴿ ونحن نسبح بحمد كونقدس لك الاقال: ﴿ وَإِنَّا لَنْحُنَّ الصَّافُونَ وإنالنحن المسبحون ﴾. وَأَمَّا ثَالثاً: إن الركوع و السجود حالتان فى غاية الذل والخضوع وخص كل منهما بالتسبيح والذكر، وهوكلام الخلق والقرآن كلام الله سبحانه ، فكانه كره أن يجمع بين كلام الله وكلام الخلق، وأيضاً القيام صفة يلائم صفة الباري سبحانه "فهو قائم وقيام وقيوم "وغير القيام من الركوع والسجود لايلائم صفته فاختص القرآن بصفة القيام قال الله جلاله: (قائماً بالقسط) وقال: (أفمن هو قائم على كل نفس والقيام في حديث ابن عباس في قيام الليل وفي بعض الروايات قيم السماوات، وبالله التوفيق.

بابماجاءفي من لايقيم صلبه في الركوع و السجود

لا يخفى أن إقامة الصلب فيها كناية عن التعديل والطمانينة فيها.قوله: (عنعمارة بنعمير)، الكوفى ثقة ثبت (عن أبى معمر)، اسمه عبد الله بن سنجرة الأزدى الكوفى ثقة عن (أبى مسعود الأنصاري) ، البدري اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدراً، فقال ابن سعد ؟ لم يشهد معها وجزم البخاري بأنه شهدها ، واستدل بأحاديث أخرجها في جامعه فى بعضها التصريح بانه شهدها وهو انصاري مِن بنى حذرة . (لاتجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها يعنى صلبه) ، والمراد: الطمانينة ، وهو عبارة عن تبدل الحركة بالسكون وعود كل عضو إلى مكانه. وحديث البابيدل على وجوب القرار والطمانينة في المواضع الأربعة: الركوع والسجود والقومة والجلسة، اختار ابن الهمام وجوب التعديل في القومة والجلسة نحو وجوبه في الركوع والسجود حيث قال: إن مقتضى الدليل في كلمن الطمانينة والقومة والجلسة الوجوب. وعند مسلمما يدل على التسوية بين القيام والقعود وبين هذه الأربعة بدون استثناء، والظاهر أنَّه مسامحة، والتسوية راجعة إلى الأربعة

فقط، ولا حاجة إلى تأويل ألفاظ الرواة عند ظهور المراد جموداً على لفظهم، ومَن تأوّل أراد به التناسب، يعنى: إن كان قيامه طويلاً فسائر الأفعال أيضاً كانت طويلة من جنسها وإن كان قصيراً فسائرها ايضاً كذلك. قال أبوالنعمان: وليس الأمر على هذا، لأنه ثبت التنوع في قيامه جداً، فتارة جعله أطول مِن أطول وأخرى قصره حسب ما دعته الحاجة ، بخلاف تلك المواضع الأربعة فإنها كانت على شاكلة واحدة غالبا. قوله: (حديث أبى مسعود حديث حسن صحيح)، وفي النيل إسناده صحيح.

(قال الشافعي وأحمد وإسحاق) ، ومالك : (مَنْ لا يقيم **صلبه في الركوع والسجود فصلاته فاسدة)** , فعند هؤلاء الأئمة الفرض تعديل الركن بحيث تنقطع الحركة ، والمرادبه تكامل الهيئة باستقرار كل عضو مكانه ، وعند الأئمة الحنفية أيضاً, إن هذا المقدار فرض على مانقله الطحاوي, واختاره الحافظ البدر العينى في شرح البخارى وشرح الهداية ، ويؤيده مارُوى عن أبي حنيفة ، أنه قال: أخشى أن لا تجوز صلاته ، وهذا في البدائع فدل على عناية الإمام بالتعديل جداً. ويؤيده مثله ماروي عن محمد سئل عن تركها فقال: انى أخاف أن لا تجوز الصلاة حكاه ابن الهمام في فتح القدير وابن نجيم في البحر. فمن الجهل البين أو العناد نصب الحنفية غرضاً للمطاعن في مسئلة التعديل والإطمينان ، ولم يبق بيننا وبينهم خلاف ، وظهر أن لاخلاف في المسئلة أصلاً وراساً. وفي تصانيف الحنفية،إنه فرض عند ابى يوسف و واجب عندهما، وهذا يدل على ثبوت الخلاف بين أئمة الحنفية ولم يتحقق بينهم خلاف، لأن الطحاوي لميذكر فيه خلافابين أئمتنامع أنه أعلم بمذهبنا. وبالجملة:إنالتعديلهذاالمقداربحيث تنقطع الحركة فرض

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

أبواب الصلاة

(404)

، ثم اللبث قدر تسبيحة واجب وقدر الثلاث سنة ، فحققه كذلك البدر العينى فى العمدة ، وجعل ذلك مذهب أبي حنيفة و مالك والثوري والأوزاعي وأبي يوسف و محمد والشافعي وأحمد في رواية ، وبالله التوفيق .

بابمايقول الرجل إذار فعراسه من الركوع

(قوله: الماجشون)، هولقب عبد العزيز بن عبد الله أحد الأ علام رَوَى عن الزهري وابن المنكدر وخلق، وعنه الليث وابن المهدى وخلق ، قال الحافظ : ثقة فقيه ، أقول : هو مدنى نزيل بغداد. (عن عمر)، هو يعقوب بن أبى سلمة قاله فى التقريب وفيه ترجمته أنه صدوق (عن عبيدالله بن ابي رافع) كان كاتب على وهو ثقة ، قال: (سمع الله لِمَنْ حمده) ، هو دعاء بقبول الحمد ، قبل حمد من حَمِد أي أجاب حمده وتقبله ، لأن غرض السائل الإجابة والقبول. (ربنا ولك الحمد)، أي: ربنا تقبل منا ولك الحمد على هدايتك إيانا. (ملأ السماوات والأرض)، بكسر الميمونصب الهمزة على الحالية وهو الأرجح: والمرادبه كثرة العدد يقول: لو قدر أن تكون كلمات الحمد أجساما لبلغت مِن كثرتهاأن تملأ السماوات والأرض، قاله الجزري في النهاية. والغرض مِن الملأفى الحديث:قدر ما يملأ لا الامتلاء عيناوذلك كمايتصور في السماوات لبعد كل منها من الآخر، كذا يتصور فى الأرضين أن بين كل أرض وأرض خمس مأة عام، وذلك مِن حدیث أبی هریره عند أحمد والترمذی وحدیث أبی ذر عند اسحاق بن راهويه والبزار ، نصعليه الحافظ البدر العينى في العمدة . والبحث في حقيقة السماء والأرض وعدد السماوات

مبسوط في موضعه ، لسنا بحاجة إلى إنهاء البيان فيها ، وأن العقلقديدل على وجود سبع سماوات وتخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفى الزائد . وبالجملة فلم يتبين لأحد من الأوائل والأواخر عدد السماوات على ماهى عليه لا عقلاو لا سمعاو. (**ملاً** ماشئت من شىء بعد)، بضم كلمة "وبعد"، على أن المضاف إليه محذوف منوى أى: بعد السماوات والأرض مما لا يعلمه إلا الله جل جلاله . (حديث على حديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة إلاالبخاري. (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي يقول هذا في المكتوبة والتطوع) ، واستدل الشافعي واتباعه بحديث الباب قال الحافظ في التلخيص: إنه رواه الشافعي وابن حبان وزاد: إذا قام إلى الصلاة المكتوبة، وأخرجه الترمذي مِن ثلاث طرق، وصرح في الثانية بالمكتوبة ووقع في رواية لأبي داؤد ووقع في رواية للدار قطنى: إذا ابتدأ الصلاة الكمتوبة. وأجاب عنه بعض الأعيان أنهما قطعتان أو حديثان اختلطا، والمفهوم مِن صنيع مسلم في صحيحه أن حديث على الله هذا في واقعة صلاة الليل حيث أخرجه في التهجد في باب صلاة النبي الله ودعائه بالليل، وساقه في جملة الروايات التي فيها تصريح بصلاة الليل. فان المتبادر مِن مثل هذا الدعاء الطويل أن يكون في صلاة الليل وكونه مِن رواية على ﷺ قرينة أخرى على أن يكون في صلاة الليل. وقال ابن الجوزى: كان ذلك في أول الأمر، وقال ابن قدامة :العملبه متروك والذي يظهر أنهما حديثان. (وقال بعض أهل الكوفة : يقول هذا في التطوع ولا يقوله في الصلاة المكتوبة) ، وقد حقق المحقق ابن أمير الحاج: أن الأدعية والأذكار كلها تجوز في الصلوات كلها وفى الفرائض أيضاً

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

بشرط عدم التثقيل على القوم، غير أن الفرائض لماكان مبناها على التخفيف يدل عليه قصة معاذ على التخفيف يدل عليه قصة معاذ على المكتوبات، حتى تركوا ذكر ها في تصانيفهم أيضاً بخلاف النوافل فإنها على رأيه، فإن شاء طولها أطول مِن أطول فوضعوها فيها. ومِن ههنا قال بعض الأشياخ: وما فى المبسوط لشمس الأئمة مِن عدم جواز الأذكار في الفرائض فهو متروك و المختار ماقرره ابن أمير الحاج، فتأمل و لاتغفل.

بابمنهآخر

(الأنصارى)،هوإسحاق بن موسى الأنصارى. (عن سُمَى)، مولى أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي ثقة ، (عن إبى صالح) ، الزيّات ، ثقة ثبت مِن أو ساط التابعين . (فقولوا وبنا ولك الحمد) ، بالواو وفى رواية للبخاري فقولوا : اللهم ربناولك الحمد، وبوب عليه البخاري: باب فضل اللهم ربناولك الحمد.

واعلم أن الشرع لم يقسم في الصلاة إلا في موضعين ، الأول في القرأة ، فجعل للإمام القرأة وللمقتدى التأمين ، والثاني في التسميح والتحميد ، فالتحميد للمقتدى والتسميح للإمام ، وهو في عامة الروايات ، وأن تحميد المقتدى في جواب تسميع الإمام ، فلا يقوله إلا في حالة الإنتصاب ، ولا يقوله في الحركة الانتقالية . وقد وردت صيغة التحميد بأربعة أنحاء بالواو ، وكلمة اللهم ، وبدونهما ، وبدون أحدهما ، والكل في الصحيح ، ففي بعضالروايات ، اللهم ربناولك الحمد ، وفي بعضها: ربنا لك الحمد ، وفي بعضها: ربنا

الحمد.وذكر النووي ثبوت الأوجه الأربعة ولطف الصيغة التي فيها الواو أنها تدل على أن لربنا شيئاً آخر أيضاً ماعدا الحمد، وإنما حذفه ليذهب ذهن السامع كل مذهب ممكن وراجع لنكتته الحمد في القومة ماعند مسلم في الشفاعة مِن سجود النبي والاستئذان لها. وفيه ثلاثة الفاظ: ففي لفظ أنه يحمده أولا ثم يقع ساجداً ، وفي لفظ أنه يحمده ساجدًا ، وفي لفظ أنه يسجد له ثميحمده، وقدور دت كلهافى المقام المحمود. والأظهر أن اللفظ هو الأول و الباقى مِن تصرفات الرواة فانه يحمده أو لا ثميقع ساجداً ، وهذه الحقيقة في تقديم الحمد على السجود في الصلاة فقدم الحمد في القومة على السجود لهذا ولفظ مسلم يقتضى أن السجود من خصائص الحضرة الربانية ، فحيثما تتحققت الرؤية ثبت السجود هناك ، وفي ليلة المعراج إذا تجلّى ربه خرساجداً هناك، ولعله بدأ بمثله في الشفاعة فافتتح باب الشفاعة بالتحميد ثمسجد، وبالله التوفيق. (فإنه مَنُ وافق قوله قول الملائكة)، والأظهر المرادبهم من يشهد تلك الصلأة من ملائكة الارض أو السماء. (غفرله ما تقدم من ذنبه) الاظهر غفر ان جميع الذنوب الماضية ، وقد سلف سابقا المراد بها الصغائر. (وبه يقول احمد)، أقول: وبه يقول مالك وأبوحنيفة. واختلفوا قال أبوحنيفة: الإمام يأتى بالتسميع فقط والماموم بالتحميد فقط، وبه قال مالك وأحمد في رواية ، وهو في عامة الروايات، وقال أبويوسف ومحمد: يأتى الإمام بهما لكنه يقول فى نفسه، وبه يقول الثوري والأوزاعى وأحمد فى رواية وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة ، وفي روايةٍ للبخاري "وقال ربنا ولك الحمد "وهذه الرواية تدل على الجمع بين التسميع والتحميد للإمام ، وقال الشافعي بالجمع بينهما للإمام ، والماموم كليهما، نصعليه الترمذى والحافظ في الفتح، وليس له الأثر في الأحاديث و لاعمل به أحد من السلف غير ابن سيرين. و فقهه عنده أن حال المقتدى عند الإمام الشافعي مثل حال إمام لضعف ربط القدرة عنده صار حاله في حق التسميع أيضا كحاله ، فإنه لافرق عنده بين وظيفتى الإمام والمقتدى فيجمع بينهما كما يجمع الإمام . واستدل الأئمة الثلثة بحديث الباب وهو حديث البخاري ومسلم صريح في القسمة ، بل وعامة الروايات على القسمة فثبت ذلك من حديث أنس عند الجماعة ، ومن حديث أبى هريرة في أيضاً عند الجماعة ما عدا ابن ماجة ومن حديث أبى موسى عند مسلم وأحمد وأبي داؤد والنسائي وابن ماجة وابن ماجة.

وماقال الشهاب العسقلاني في تأويل حديث أبى هريرة: بأنه يدل على أن يكون تحميد المقتدي عقب تسميع الإمام، ولا يدل على النفي، فرده الحافظ البدر العينى في العمدة فقال: لا نسلم ذلك، لانه قسم التسميع والتحميد، فجعل التسميع للإمام والتحميد للمقتدى، فالقسمة تنافى الشركة، ولانه يقع تحميده بعد تحميد المقتدى وهو خلاف موضوع الإمام.

بابماجاءفي وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

والأصحباب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين، (حدثنا مسلمة بن شبيب)، أبو عبدالله الحافظ نزيل مكة روى عنه مسلم والترمذى وأبودا ؤد والنسائي وابن ماجة، قال: أبوحاتم: صدوق، وقال أبونعيم: أحد الثقات. (وعبدالله بن منير)، أبوعبد الرحمن المروزي الزاهد، ثقة عابد، رَوَى عنه البخاري وقال: لم

آرَمثله ، والترمذي والنسائى ، ووثقه . (وأحمدبن إبراهيم الدورقى) ، البغدادى ثقة حافظ . (حدثنا يزيد بن هارون) ، ابن زاذان ثقة متقنعابد. (إذا سجديضع ركبتيه قبل يديه) ، احتج به من قال بوضع الركبتين قبل اليدين . (هذا حديث غريب حسن) ، لانعرف أحدار واهغير شريك ، وهوابن عبدالله القاضى ، رَوَى له مسلم في المتابعات ، بينه الذهبى فى الميزان والحافظ فى التهذيب، وأخرجه له الأربعة ، وصرحوا بأنه تغير حفظه ، ورواه هَمّام بن يحى عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن النبي شكم قال همام : وحدثنا شقيق يعنى أبا الليث عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبى شكم مرسلاً ، أقول نا طريق همام بن يحى عن محمد بن جحادة منقطع ، فإن عبد الجبار لميسمع مِن أبيه ، وطريق همام عن شقيق أيضاً ضعيف فان شقيق أيضاً ضعيف

قال الحافظ فى التقريب: شقيق أبو الليث عن عاصم بن كليب مجهول، وقال الذهبى في الميزان: شقيق عاصم بن كليب لا يعرف. (والعمل عليه عند أكثراهل العلم يرون أن يضع الرجل ركبتيه قبل يديه)، قد اختلف أهل العلم في هذا الباب، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد بوضع اليدين بعد الركبتين في السجود، وهو مذهب الثورى وعامة الفقهاء وسائر أهل الكوفة وبه قال عمر الفاروق وعبد الله بن مسعود. وقال مالك والأوزاعي وأحمد في رواية بوضع اليدين قبل الركبتين، قال ابن أبى داؤد: وهوقول أصحاب الحديث، قال الأوزاعى، أدركث الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم، وقال البخاري في جامعه: قال نافع: كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه. والفريق الأول

(بغية الألمعي على سنن الترمذي ٣٦٣) أبواب الصلاة

سيد الناس، قالوا: إنه أصحو أثبت، وقال الحافظ: وجماعة من الحفاظ صححوه قاله في المرقاة. قال أبو النعمان: والعجب مِن هؤلاء العظماء كيف يحتجون به! قال الدار قطنى في سننه بعد رواية هذا الحديث: تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوى فيما يتفرد به ، وقال البيهقى: هذا حديث يعد في إفر اد شريك القاضى، تغير حفظه منذ ولي القضاء، و بعد هذا كيف يتم به الإحتجاج!

بابآخرمنه

(حدثناقتيبة)، فهو ابن سعيد بن جميل الثقفي أبورجاء البغلاني ثقة ثبت، قاله في التقريب. (حدثنا عبد الله بن نافع) ، فهوصائغ أبومحمد المدنى، وثقه ابن معين و النسائي، قاله في الخلاصة. (عن محمد بن عبد الله بن الحسن)، وثقه النسائي، قاله الخزرجي. (عن أبي الزنادعن الأعرج عن أبي هريرة)، قال البخاري أصح الأسانيد أبوالزنادعن الأعرج عن أبى هريرة قاله الخزرجي.(**حديث!بيهريرة حديثغريبالانعرفمِنحديث** ائبى الزناد إلامِنهذا الوجه)، حديث أبى هريرة هذا أخرجه أحمد وأبوداؤدوالنسائي، وسكت عنه أبوداؤد، وقال الحافظ، سنده جيد، وقال الحافظ ابن سيد الناس: أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح ، وَرَجح القاضي في العارضة الأحوذي حديث أبى هريرة مِن وجه آخر ، فقال: الهيئة التي رأي مالك وهي الهيئة التى مروية فى حديث أبى هريرة منقولة فى صلاة أهل المدينة، فترجحت بذلك على غيره.

(وقدروي هذا الحديث عن عبدالله بن سعيد المقبري عن

ابيه عن ابي هريرة عن النبي ١١٥ إبن أبي شيبة في مصنفه والطحاوي في شرح الآثار بلفظ "إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك بروك الفحل". رَوى عبد الله بن سعيد المقبري، ضعّفه يحى بن سعيد القطان وغيره، قال ابن معين: ليسبشيء، وقال مرة: ليسبثقة، وقال الفلاس: منكر الحديث متروك، وقال الدار قطني: متروك ذاهب، وقال أحمد مرة:ليسبذاك،ومرةقال:متروك،وقالالبخارى:تركوه،قاله فى الميزان. واستدل بحديث الباب مَنْ قال باستحباب وضع اليدين قبل الركبتين ، وهو قول مالك والأوزاعي وهوقول أصحاب الحديث. وأجابوا عن حديث الباب بوجوه عديدة وعللوه بوجوه لكنها كلها مدفوعة ، أمَّا أو لاً: إن حديث الباب منسوخ بما رواه ابن خزيمة عن مصعب بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال: كنّانضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا أن نضع الركبتين قبل اليدين. أقول: وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن يحى بن مسلمة بن كهيل، وهو يرويه عن أبيه، وقد تفرد به عنه وهما ضعيفان . قال في الخلاصة في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل : اتهمه أبوزرعة، وقال في التقريب في ترجمة إسماعيل: والد إبراهيممتروك.

وَاَمَّا ثَانياً: فإن الدار قطنى قال: تفردبه الدرا وردي عن محمد بن عبد الله بن حسن، انتهى . أقول: الدراوردي وإن وثقه يحى ابن معين وعلي بن المديني وغيرهما لكن قال أحمد بن حنبل: إذا حدث عن حفظه يهم ، وقال أبو زرعة : سيّء الحفظ ، فتفرد الدراوردي مورث للضعف ، وقال البخارى: محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه ، وقال: لا أدرى أسمع مِن أبي الزناد أم لا . أقول: واَمَّا قول الدار قطني تفرد به الدراوردي عن محمد بن

عبداللهبن الحسن، فليسبصحيح، بلقد تابعه عبدالله بن نافع عندأبى داؤدو النسائي. قال المنذري: وفي ماقال الدار قطني نظر ، فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله ، وأخرجه أبوداؤدوالنسائى منحديثه، ثمتفردالدراوردى، ليس مورثا للضعف، لأنه قد احتجبه مسلم وأصحاب السنن، ووثقه إمامهذا الشانيحي بن معين وعلى بن المديني وغيرهما. وَأَمَّا قول البخارى: محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه ، فليس بشىء ، فإنه ثقة ولحديثه شاهد من حديث ابن عمر ، وصححه ابن خزيمة. وقال المارديني في الجوهر النقى ، محمد بن عبد الله وثقه النسائي وقول البخاري: لايتابع على حديثه ، ليس بصريح في الجرح ، فلا يعارض توثيق النسائي . وكذا لا يضر قوله: لا أدري أسمع من أبى الزناد أم لا ، فإن محمد بن عبد الله ليس بمدلس، وسماعه من أبى الزناد ممكن، فيحمل عنعنته على السماع عند أهل الحديث.

واَمَّا ثالثاً: قال مجدبن تيمية في المنتقى قال الخطابي: حديث وائل بن حجر أثبت ، أقول: فيه نظر ، فإن حديث وائل ضعيف ولوسلم تحسينه كما قال المؤلف ، فلايكون هو حسن لذاته بل لغيره لتعدد طرقه الضعاف ، واَمَّاحديث أبي هريرة فهو صحيح أو حسن لذاته ، ومع هذا فله شاهد من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة . وإن قال قائل: إن كان لحديث أبي هريرة شاهد فلحديث وائل شاهدان ، أحدهما : ما رواه الدار قطني والبيهقي عن عاصم الأحول عن أنس ، وفيه : فسبقت ركبتاهيديه ، وثانيهما : ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن مصعب بن سعد ، وقد عرفت تخريجه . أقول : هذان الحديثان ضعيفان لايصلحان أن يكونا شاهدين ، أمَّا حديث أنس قد تفرد به العلاء

(٣٦٦)

بن إسماعيل العطار، وهو مجهول قاله البيهقى، وقال الدار قطنى: تفرد به العلاء بن إسماعيل عن حفص بن غياث وهو مجهول. وبالجملة: والإنصاف ماقاله النووي، ولايظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر والخلاف في الأفضلية والكلسنة، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في السجو دعلى الجبهة و الأنف (حدثنا أبوعامر) ، العقدى . (كان إذا سجد أمكن أنفه

وجبهته الأرض) ، وفي ظاهره دلالة أن يسجد على الجبهة والأنف جميعا، فأمَّا الجبهة فيجب وضعها، لأن للجبهة مزية على سائر الأعضاء واختصاصاً بحقيقة السجود، وهذا يعلم من الأدعية الواردة في السجود، فذكر الجبهة ليس لبيان ماينبغي فى العمل ، بل لبيان الجبهة بحقيقة السجدة ، وَامَّا الأنف فمستحبوضعه ، فلوترک جاز ، فافهم . (ونحی پدیه) ، یعنی: أبعد يديه عن جنبيه . (**ووضع كفيه حذو منكبيه**) ، وفيه مشروعية وضع اليدين حذو المنكبين. (حديث أبى حميد حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد، وبهذا اللفظ أخرجه أيضاً ابن خزيمة. (وعليه العمل عند أهل العلم أن يسجد الرجل على جبهته وأنفه ، فإن سجد على جبهته دون أنفه فقالقوم مِناهل العلم: يجزيه ، وقال غيرهم: لا يجزيه حتى يسجد على الجبهة والأنف) ، اتفق الأئمة على أن السجود بالجبهة والأنف مسنون، واختلفوا في الاقتصار على أحدهما، فذهب أحمد وإسحاق إلى أنه لايصح الإقتصار بأحدهما، وقال مالك والشافعي في أظهر قوليه وأبو يوسف ومحمد: جاز

الاقتصار بالجبهة دون الأنف، وهى رواية عن الإمام الأعظم، وقال الإمام الأعظم: يجوز الاقتصار بأحدهما، الجبهة والأنف سواء، يعنى: إن سَجَدَبالجبهة وحدها أو بالأنف وحده جاز، ونقل ابن عابدين رجوع الإمام عنها والكراهة التحريمية، كماصرح بها ابن الهمام في الفتح. واستدل له بماور دفي الحديث في دعاء سجدة التلاوة: "سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره "فإنه أسند السجود إلى الوجه، رواه الترمذي والنسائي وأبوادؤد مِن حديث عائشة، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

وتوضيح الإستدلال بأن السجود فعل بعض الوجه على الأرض ، لأنه لا يمكن بكله فيكون بالبعض ماموراً والأنف بعضه. واستدل له بقوله سبحانه: ﴿ ويخرون للأذقان سجداً ﴾ حيث مدحهم بخرورهم على الأذقان في السجود، فإذا سقط السجود على الذقن بالإجماع, يصرف الجواز إلى الأنف, لأنه أقرب إلى الحقيقة . واستدل برواية ابن عباس التي رواها الشيخان بلفظ: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشاربيده على أنفه ، وجه الإستدلال أنه ذكر الجبهة ، وأشار إلى الأنف، فدل أنه المراد، فإن الإشارة أبلغ بالتعين، وفيه مافيه فتدبر. قال أبو النعمان: فبعدهذه الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة كيف الرجوع وكيف الكراهة التحريمية!. والأحاديث الواردة فيعدم جواز الإقتصار بالأنف كلهامعلولة، انظر العمدة. واستدل الشافعي ومالك برواية ابن عباس التي رواهاالشيخان بلفظ: أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ، وفيه: "وبالجبهة"، واستدل بحديث أبى حميد رواه الترمذي وأبوداؤد وغيرهما مِن طريق خليح بن

417

سليمان، وهو وإن كان مِن رجال الستة ولكن ضعفه النسائي وابن معين وأبو حاتم وأبو داؤ دويحى القطان و الساجي، كمافى الميزان ونصب الراية. واستدل القائلون بوجوب الجمع بينهما برواية ابن عباس التي رواها مسلم والنسائي بلفظ: أمرت أن أسجد على سبع، وفيه الجبهة والأنف، وبالجملة: فالآمر هوالله جل جلاله، فالمفاد هو الوجوب، وأمّا قوله: ووضع كفيه حذو منكبيه، وإليه ذهب الشافعي، وعند أبي حنيفة السنة في السجود وضع الوجه بين الكفين، وبلفظ آخر وضع اليدين حذاء الأذنين وهومذهب أحمد، نصعليه في المغنى.

في حديث أبى حميد حديث الباب، وضع كفيه حذو منكبيه، وبه احتج الشافعي الله وفي حديث وائل بن حجر عند مسلم في صحيحه: سجد فوضع وجهه بين كفيه ، وعند إسحاق في مسنده: بلفظ: وضع يديه حذاء أذنيه ، وعند الطحاوي: بلفظ: كانت يداه حيال أذنيه ، وبه يقول أبو حنيفة ، ويقول الزيلعي: وحديث مسلم يرشدنا إلى مذهبنا ، قال: ومَنُ وضع وجهه بين كفيه كانت يداه حذاء أذنيه ، وقال الطحاوى: مَنُ ذهب في رفع اليدين إلى حيال المنكبين قال به في السجود أيضاً ، و مَنُ ذهب إلى حيال الأذنين قال به أيضاً في السجود ، وبالجملة إن الكل سنة .

بابماجاءأين يضع الرجل وجهه إذاسجد

قوله: (عن الحجاج)، هو ابن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس. (عن أبى إسحاق)، اسمه عمر وبن عبد الله، ثقة عابد. (فقال بين كفيه)، كان يضع وجهه بين كفيه، وفي حديث أبى حميد الذي تقدم: وضع كفيه حذو منكبيه، ومن هذين الحديثين

المختلفين وما في معناهما اختلف أهل العلم، فذهب بعضهم إلى حديث البراء هذا وما في معناه ، وذهب بعضهم إلى حديث أبى حميد ومافى معناه ، والكل جائز وسنة . (حديث البراء حديث حسن) ، وأخرجه الطحاوي في شرح الآثار . (وهوالذي اختاره بعض أهل العلم أن يكون يداه قريبا من أذنيه) ، قال الطحاوي في شرح الآثار بعد ذكر حديث أبي حميد ووائل والبراء لفظه : فكان كل مَنْ ذهب في الرفع في افتتاح الصلاة إلى المنكبين يجعل وضع اليدين في السجود حيال المنكبين أيضاً ، وكل من ذهب في الرفع في افتتاح الصلاة إلى الأذنين أيضاً ، وكل من ذهب في السجود حيال الأذنين أيضاً . أقول : وقد فرغنامن التفصيل في الباب السابق فلانعيده ثانيا ، فافهم .

بابماجاءفي السجو دعلى سبعة أعضاء

والغرض أن يسجد بحيث يكون الساجد سبعاً , لا أن يسجد هوويكون السبع آلات له . (حدثنا بكربن مضر) , بن محمد بن حكيم المصري ، أبو محمد أو أبو عبد الملك ، ثقة ثبت من الثامنة ، روى عن جعفر بن ربيعة ويزيد بن أبى حبيب وغيرهما ، وعنه ابن وهب وابن القاسم وقتيبة . (عن ابن غيرهما ، هويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المديني، ثقة مكثر من الخامسة . (عن محمد بن إبراهيم) بن الحارث بن خالد بن صخر التيمي المديني أبو عبد الله ، قال الخزرجى : أحد العلماء المشاهير ، روى عن انس وجابر وعائشة ، وعنه يزيد بن الهاد ويحى بن أبى كثير ويحى بن سعيد الأنصارى وعدة ، قال ابن سعد: كان فقيهاً محدِثاً ووثقة ابن

معين والناس. (عن عامربن سعد بن أبى وقاص)، الزهري المدينى ثقة. (عن عباس بن عبد المطلب) ، عم النبي رسجد معه سبعة إراب) ، جمع إزب وهو العضو. (وجهه وكفاه وركبتاه وقدماه)، وفي التعبير بالوجه في حديث الباب تائيد لما ذهب إليه أبو حنيفة ، وفي حديث الباب لفظ الكفين، ووقع في أحاديث أخر من لفظ اليدين ، والمراد بالقدمين أطراف القدمين يعنى: الأصابع ، ورد في حديث طاؤس عن ابن عباس في جامع البخاري وفي صحيح مسلم قال قال رسول الله عباس في جامع البخاري وفي صحيح مسلم قال قال رسول الله والركبتين واطراف القدمين وَلاَنكفِتَ الثياب ولاالشعر. قوله: (حديث العباس حديث حسن صحيح) ، أخرجه الأئمة الخمسة إلاالبخاري.

(أمرالنبي إلى أمر على صيغة المجهول في جميع الروايات اعله هو الله جل جلاله ، قال البيضاوي: وعرف ذلك بالعرف ، وحديث ابن عباس هذا ورد في جامع البخاري من خمس طرق في أبواب متفرقة ، فعلى الأولى والرابعة : أمر النبى الله المنه أمر ث ، وكذا في رواية أبي داؤدعن ابن عباس عن النبي الله أمر ث ، فجميع هذه الروايات يقتضى عن النبي الله أن أمر ث ، فجميع هذه الروايات يقتضى الوجوب وماقال الحافظ : لأنه ليس فيه صيغة إفعل فساقط ، لان لفظ "أمر وامرث" أذل على الوجوب ، وان لم يرد بصيغة إفعل ، فالمفاد واحد و لايتوهم خصوصيته من صيغة المفرد ، حيث ورد بلفظ : أمرنا ، عند البخاري في جامعه ، وهود ال على العموم ، و لا شك أن عموم أدلة التأسي وتقتضى على أن الأمة تدخل معه في الأمر ، إذا لم يقم دليل الإختصاص . وبالجملة : فالأمر مِن الله الموب ، فتأمل . (ولا يكف) ، يعنى : لا يضم و لا يجمع . (شعره) ،

يعنى: شعرراسه، والأظهرالنهي عنه في حال الصلاة، والحكمة في النهي أن الشعريسجد، قال ابن عمر والله للهي المعدة. (ولا تيابه) معقوص الشعر: أرسله يسجد معك، قاله في العمدة. (ولا تيابه)، وامتالنهي عن كف الثوب، فالظاهر أن ذلك مع أنه يشبه العبث بالثوب تكلف عمل ينافي الخشوع المطلوب، ولم يرد فيه حديث ولا أثر أنها تسجد، ولا يبعد أن يقال: إن الحكمة في ذلك إنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبرين. قوله: (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري و مسلم.

بابماجاءفي التجافي في السجود (يعني: التفريج فيه)

(عنداؤد بن قيس)، الدبّاغ المديني ثقة فاضل. (عن عبيد **الله بن عبد الله بن أقرم)**، " بتقديم القاف " حجازي ثقة من الثالثة. (عن أبيه) ، يعنى: عبد الله بن أقرم ، وهو صحابى . (بالقاع) الموضع المستوي الواسع . (من نمرة) ، موضع بعرفات . (إلى عفرتى إبطيه)، العُفرة "بالضم" هوبياض غير خالص. (أرى بياضه) ، والبياض يكون عند النتف ، والعفرة عند وجود الشعر، وَالْأَظُهَرُ اَنَّه كان ذلك في حالة الإحرام، فلا يرد عليه ما قال ابن تين: فيه دليل على أنه لم يكن عليه قميص لانكشاف إبطيه. وزعم أبو نعيم في دلائل النبوة: أن بياض إبطيه من علامات النبوة. أقول: هذا زعمه بزعمه ، وأيضاً ماقال القرطبى: رده العراقى وقال: الخصائص لا تثبت بالاحتمال، فافهم. (**والعمل على هذا عند أهل العلم**)، يعنى: أن التجافي في السجود إبعاد العضدين عن الجنبين وتفريج اليدين وعدم

افتراش الذراعين على الأرض. وهذه هيئة مسنونة متفقة بين الأمة لاخلاف فيها، وفي حديث أبى حميد عند الترمذي نفسه، وعند أبى داؤد: فيجافى يديه عن جنبيه، وفي حديث ميمونة عند مسلم: كان النبي السيائية يجافى يديه فلو أن بهمة أر ادت أن تمر لمرت، وحديث اللباب أخرجه أحمد في مسنده من طريق عبد الرحمن بن مهدى، ومن طريق وكيع، ومن طريق أبى نعيم كلهم عنداؤد بن قيس، و بالله التوفيق.

باب ما جاء في الإعتدال في السجود

قال الشيخ الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد: المراد بالاعتدال ههناوضع هيئة السجود على وفق الأمر. أقول: حديث مسلم إذا سجد العبد سجد معه سبعة أعظم يشير إلى هذا المعنى، فافهم. (عن أبى سفيان)، اسمه طلحة بن نافع، نزيل مكة صدوق، قاله في التقريب، وقال في الخلاصة: رَوَى عن أبي آيوب وابن عباس وجابر وعنه الأعمش وأكثر ، قال أحمد والنسائي: ليسبه باس، وقال ابن معين، لاشيء. (إذا سبجد أحدكم فليعتدل)، والمراد من الإعتدال في السجود أن تكون السجدة على هيئة مسنونة من التوسط بين الافتراش والقبض وغير ذلك، والحكمة فيه أنه أشبه للتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الأرض ، وأبعد من هيئة الكسالة ، فالغرض من الاعتدال في السجود بالهيئة المذكورة هو سجود كل عضو. (ولايفترش ذراعيه افتراش الكلب) ، لا يخفى أن المطلوب عند الشرع أن يكون المصلى في صلاته على أعدل حال وأحسن هيئته ، فمن كان خُلق على أحسن تقويم لا ينبغي له أن يحضر

بينيدي خالقه على هيئته الأنعام. ومن ههناور دالشرع بالنهى عن التشبه بالحيوانات في الصلاة ، فَنَهى عن افتراش السبع وإقعاء الكلب والتفات الثعلب وبروك البعير ونقرة الديك وغيرها. فالنهى عن افتراش السبع وردمن حديث عائشة عند مسلم،وفيه:وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع، وكذامن حديث ابن عمر عند عبد الرزاق ، ومن حديث عبد الرحمن بن شبل عند النسائي وأبى داؤد والدار مي ومن حديث أبى هريرة عند أبى خزيمة ، حكاه فى الفتح ، وبمعناه النهى عن انبساط الكلب في حديث أنس عند الجماعة ، و في حديث الباب النهى عن افتراش الكلب من حديث جابر ، وأخرجه أحمد وابن خزيمة، والنهى عن إقعاء الكلب والتفات الثعلب ونقرة الديك ثبت من حديث أبى هريرة عند أحمد، قال: نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث: عن نقرة الديك، وإقعاء كاقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب ، وإسناده حسن ، قاله في الفتح الربانى عن زوائد الهيثمى وبالجملة: وردت الشريعة بالنهى عن التشبه بالحيوانات، فان التشبه بالأشياء الخسيسة يشعر بالتهاون وقلة الاعتناء مع قبح الهيئة وقلة الأدب، فالخشوع وحسن الهيئة مرعي في الصلاة ، وجعله الشرع زينة للمصلى وصلاته، فجعله من الآداب، ولذا قد اتفقت الأمة على هذه الأشياء منغيرخلاففيه.

(حديث جابر حديث حسن صحيح), وأخرجه أحمد والترمذي، وابن خزيمة ، قاله الحافظ فى الفتح . قوله (اعتدلوا في السجود) ، والمراد به تكامل الهيئة باستقرار كل عضو مكانه ، وكذا في الركوع والقومة والجلسة . واستثنى القيام والقعود لأنه ثبت التنوع في قيامه جداً ، فتارة جعله أطول من

(475

أطول، وتارة قصره حسب مادعته الحاجة ، بخلاف تلك المواضع الأربعة فإنها كانت على شاكلة واحدة غالباً. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان وأبوداؤدو النسائي.

باب ما جاء في وضع اليدين و نصب القدمين في السجود

(حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن) ، هو الدارمي الإمام الحافظ صاحب المسند . (حدثنا وهيب) ، وهو ابن خالد بن عجلان الباهلى البصري ثقة ثبت، قاله الحافظ. (عن محمد بن عجلان)، المديني صدوق، قاله في التقريب. (عن محمد بن **ابراهیم)**،بن الحارث بن خالد التیمی المدینی، ثقة له أفراد. (عن عامربن سعدبن ابي وقاص)، ثقة كثير الحديث. (عن أبيه) ، سعد بن أبى وقاص أحد العشرة ، ومناقبه كثيرة . (أمربوضع **اليدين)**، الغرض في الحديث من وضع اليدين حذاء المنكبين أوحذاء الأذنين ليتحقق الأدب المسنون وإن سجودهما يتحقق بهذه الهيئة ، فيكون الأمر بوضع اليدين في هذا الحديث ضد الانبساط والافتراش. (ونصب القدمين)، والمرادبه نصب القدمين بحيث يحصل توجيه أصابع الرجلين نحوالقبلة ،وهذا وقع مصرحافى حديث أبى حميد في جامع البخارى في بابسنة الجلوس للتشهد:فإذا سجدوضعيديه غيرمفترش و لاقابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة . (قال المعلى: حدثنا حمادبن مسعدة عن محمدبن عجلان)، يريد أن المعلى بن أسدروي هذا الحديث عن وهيب وعن حمادبن مسعدة ، كلاهما عنمحمدبن عجلان عن محمدبن ابراهيم عن عامربن سعد، فأمَّا وهيب فأسند الحديث فقال: عن أبيه أن النبي صلى الله عليه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

وسلم، واَمَّاحماد بن مسعدة فأرسله، ولميذكر عن أبيه وحديث حماد بن مسعدة المرسل هو أصح من حديث و هيب المسند، فإن غير واحدر واه مرسلاً نحور واية حماد بن مسعدة، فتأمل.

باب ما جاء في إقامة الصلب إذار فعر اسه من السجود والركوع

الغرض إثبات التعديل والاطمينان في القومة والجلسة ، وهو كذالك عند الحنفية غير أنهم اختلفوا ، فالعامة على استينانه فيهما مثل اسينان القومة والجلسة ، وبعض محققي الحنفية إلى وجوبهما ووجوب التعديل فيهما وتقدم بيانه بما يكفى.

(قريباً من السواء)، فيه إشعار بأن في هذه الأفعال تفاوتاً، بعضها كان أطول من بعض. وحديث البراء هذا أخرجه مسلم في باب اعتدال أركان الصلاة من طريق هلال بن أبى حميد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عاز بقال: رمقت الصلاة مع محمد شيئة فوجدت قيامه فركعته ، فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدتين فسجدته فجلسته مابين التسليم والإنصراف قريباً من السواء ، فهذا اللفظ نظراً إلى الأحاديث الواردة في صلاته لايشك فيه أنه مبالغة من الراوي حيث يقار ببين القيام والركوع والقومة والسجدة والجلسة بين السجدتين والجلسة ما بين التسليم والإنصراف كلها . وفي رواية البخاري: ما خلا القيام والقعود ، فاستثنى القيام والقعود ، فاستثنى القيام والقعود ، فاستثنى القيام

الروايات، فكأنه أراد بهذا الاستثناء التوفيق بين الروايات وجنح بعض الأعيان إلى الجمع باختلاف الأحوال، أو الغرض التناسب دون التقارب، لأن المراد بقوله قريباً من السواء ليس أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود بل المراد أن صلاته كانت قريبة معتدلة عندبر. (حديث البراء حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم.

باب ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع والسجود

المبادرة تكره تحريما فيكون تركها واجباً ، بأن متابعة المقتدي الإمام في الأركان الفعلية لاخلاف في لزومها عند الأئمة،إذهى مواضع الاقتداء، والأصل فيه قوله عليه السلام:إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، رواه البخارى ومسلم، وإنما الاختلاف بينهم في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة. (حدثنا سفيان)، وهوالثوري. (عن أبى اسحاق)، هو السبيعى . (عن عبدالله بن يزيد)، صحابي صغير ، كان أميراً على الكوفة في زمن ابن الزبير. (وهوغير كذوب)، يعنى: غير كاذب، والغرض نفي مطلق الكذب وان كان الكذوب صيغة مبالغة ،قاله الحافظ البدر العيني، واستدل بقوله تعالى: ﴿ وما ربك بظلّام للعبيد ﴾. اختلفوا في هذا اللفظ في حق مَنُ قال ، فقال يحي بن معين والحميدى وابن الجوزي: إنه في حق عبد الله بنيزيد، وهو مقول أبى اسحاق السبيعى ، وقال الخطابي والقاضي عياض والنووي: إنه من كلام عبد الله بن يزيد في حق البراء،

وإليه جنح الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد و البدر و الشهاب، ويؤيده لفظ ابن خزيمة في صحيحه من طريق محارب بن دثار، قال: سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول: حدثنى البراء وكان غير كذوب، حكاه البدر العينى.

فإن قال قائل: الصحابة كلهم عدول، فكيف احتاج إلى التزكية بنفى الكذب؟ والجواب: بأن مثل هذا ربمايكون لداعية مقام وتحقيق غرض، قال مثل ذلك الخطابى ثم القاضى عياض ثم النووي بأن ذلك لا يوجب تهمة في الراوي ، وإنما يوجب حقيقة الصدق له، لأن هذه عادتهم إذا أرادوا تاكيد العلم بالراوي والعمل بماروى. ثمذكروا لهنظائر كمايقول أبوهريرة: سمعتخليلي الصادق المصدوق ، ويقول ابن مسعود : حدثنى الصادق المصدوق، ويقول ابن عباس: حدثنا رسول الله السيالية الصادق المصدوق، ويقول ابو مسلم الخولاني حدثني الحبيب الأمين عوف بن مالك الأشجعي ، فالغرض في أمثال هذه ليس التعديل ، بل تقوية الحديث وتفخيمه والمبالغة في تمكينه من النفس والحث على العمل، فافهم. (لم يحن رجل مناظهره)، من: حنا يحنى، وحنايحنو، بالياء والواو، وضبطوا في رواية البخاري من الأول، وفى رواية مسلم من الثانى، قال النووي: كلاهما صحيحان. (حتى يسجد)، وفى رواية البخاري ومسلم من طريق القطان عن سفيان: حتى يقع ساجداً ، وفي رواية أبى خيثمة عن أبى اسحاق: حتى يضع جبهته على الأرض، وهذه الألفاظ وأمثالها بيان لفظر واية الباب، وكذلك ماعند مسلم في رواية:حتىنراهقدسجد،فيكونالمرادشروعهفىالركندون فراغهمنه.

(وحديث البراء حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري

(٣٧٨)

ومسلم. (وبه يقول أهل العلم إن من خلف الإمام إنما يتبعون الإمام فيما يضع ولا يركعون إلا بعدركوعه) ، اختلفوا فذهب الشافعي وأحمد إلى المعاقبة ، وذهب مالك وأبوحنيفة إلى المقارنة ، يعنى المقارنة بلا تعقيب سنة عندهما . احتج الحافظ في الفتح بقوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به على انتفاء المقارنة والمسابقة والمخالفة ، وكذا النووى احتج بحديث البراء المذكور في الباب بأن السنة للماموم التأخر عن الإمام قليلاً، كذا في شرح مسلم للنووي. ولكن حديث: إنما جعل الإمام ليؤتم به ، ليس فيه دلالة على انتفاء المقارنة ، بل هو أدل على المقارنة والمعية ، وحديث البراء هذا حين بدن النبي الله المنات وكبرسنه ، فلو قارنوا معه في الأفعال ربما أمكن أن يتقدموا عليه، وقدنهوا عنه فلذا أمروا بالتعقيب، ويدل عليه حديث أبي موسى الأشعري وحديث معاوية بن أبى سفيان وحديث جبير بن مطعم وحديث ابن مسعدة ، فأما حديث أبى موسى فأخرجه ابن ماجة في سننه، قال قال رسول الله سَلَيْكُ: إنى قد بدنث فإذا ركعت فاركعوا وإذا رفعث فارفعوا الخ، وأما حديث معاوية فأخرجه أبوداؤدفي سننه وابن ماجة واللفظ لأبى داؤد، وقال قال رسول الله وسلط الله المسلطة : لا تبادروني بركوع ولا بسجود، وفيه : إنّى قد بدنت ، وأما حديث جبير بن مطعم فأخرجه الطبراني في بالقيام في الصلاة والركوع والسجود، قال الهيثمي في الزوائد : ورجاله رجال الصحيح، وأماحديث ابن مسعدة فأخرجه أحمد فاته ركوعى أدركه فى بطأقيامى أوبطىء قيامى، قال الهيثمى : ورجاله ثقاة . وفقه هذه الأحاديث أن الصحابة لشدة حرصهم لمشاركته السادة معه، كان من الممكن المسابقة والمبادرة منهم، كمية العبادة معه، كان من الممكن المسابقة والمبادرة منهم، فنبههم على أن لا يبادروا كيلا يسابقوا وماكان يختلج قلوبهم من نقصان كمية عبادتهم عن عبادته، فأز احه بقوله: فتلك بتلك، تسلية لقلوبهم، فإذن لايكون حديث الباب نصاً مسوقاً في المعاقبة، بل يكون مسوقا لنفي المسابقة. وبالجملة: فحديث البراء حجة لأبى حنيفة لاعليه، وبالله التوفيق.

بابماجاءفي كراهية الإقعاء بين السجدتين

الإقعاء نوعان، أحدهما: أن يلصق أليتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقعاء الكلب ، وهذا يكره تحريماً، وثانيهما: أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه، وهذا يكره تنزيهاً . وإن الإقعاء بكلا المعنيين مكروه عند الأئمة الأربعة، وهذا حققه المارديني في الجوهر النقى وابن عبد البر في الإستذكار ، ولكنه بالمعنى الأول مجمع بين الأمة ، وبالمعنى الثاني أجازه جماعة ، فإن الرخصة في الإقعاء بالمعنى الأول لميثبت فى المرفوع و لا فى الموقوف و لاعن أحد من السلف تعاملا، فافهم. (حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن)، هو الدارمي الإمام الحافظ الثقة المتقن. (عن الحارث)، قال الذهبى فى الميزان: من كبار العلماء التابعين، وعن ابن معين فى رواية: ليسبه باس، وفى أخرى، ثقة، قال الحافظ فى تهذيب التهذيب:قرأتبخطالذهبي في الميزان أنَّ النسائي معتعنته فى الرجال قد احتج به وقوى أمره ، وفى التهذيب والتقريب: كذبه الشعبي، وروى مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده عن

الشعبى، حدثنى الحارث الأعور، وكان كذاباً، قال النووي في شرحه، وهومتفق على ضعفه، والترمذي ضعف به حديث الباب، والظاهر أنه يكذب في حكاياته ، وأما في حديث النبوي فلا فتأمل ولا تغفل. (والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم)، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد والشافعي في أظهر قوليه. (يكرهون الإقعاء)، يعنى: يكرهون الإقعاء على كلا المعنيين، ومن الأدلة في النهي عن الإقعاء ما أخرجه أحمد في مسنده بسندقوي من حديث أنس من طريق يحى بن اسحاق قال : أخبرنى حماد بن سلمة عن قتادة عن انس: أن رسول الله سَلَاكُمُ نهى عن الإقعاء والتورك في الصلاة ، ويحى بن اسحاق شيخ أحمد من رجال مسلم والأربعة ، وحماد بن سلمة من رجال مسلم والأربعة، فلاشك في صحة الإسناد. ومنها: حديث الحسن عن سمرة عند الحاكم قال: نهاني رسول الله سَلَّ عن الإقعاء في الصلاة، وقال: صحيح على شرط الشيخين، قاله الزيلعي في نصب الراية. ومنها: حديث أبي هريرة عند أحمد بإسناد حسن: نهانى رسول الله سَلِينَ عن ثلاث ، وفيه: وإقعاء كإقعاء الكلب. ومنها:حديث أنسمر فوعانهى عن الإقعاء والتورك في الصلاة. ومنها: حديث أبى حميد الساعدي عند أبى داؤد والترمذي بإسناد صحيح مايدل على نهى الإقعاء ، وظهر من هذه الروايات أن ما قاله النووي في شرح مسلم: أحاديث النهى عن الإقعاء وأسانيدها كلها ضعيفة ، ليسبشيء ، حيث فيها ماهو صحيح وفيهاماهوحسن، فتفكر.

باب في الرخصة في الإقعاء

تقدم في الباب المتقدم أن الإقعاء على نوعين. (جفاء بالرجل)، الجفاء في الأصل: البعد عن الشيء قال الحافظ فى التلخيض: ضبط ابن عبد البر بكسر الراء، وغَلَّطَ من ضبطه بفتح الراء، وخالفه الأكثرون، وقال النووي رد الجمهور على ابن عبد البر وقالوا: الصواب بفتح الراء وضم الجيم، وهو الذى يليق عبد البروقالوا: الصواب بفتح الراء وضم الجيم، وهو الذى يليق به اضافة الجفاء إليه، وقد روى عن أحمد "جفاء بالقدم"، وهو يؤيد الجمهور مازوى ابن أبى خيثمة "جفاء بالمرء"، وأوضح ما يؤيد الجمهور لفظ البيهقي: "جفاء اذا فعله الرجل".

قوله: (سنة نبيكم)، استدل به النووي في شرح مسلم، ولمالك وأبي حنيفة وأحمد مارَ وَى محمد في موطاه من طريق مالك عن ابن عمر عن صدقة بنيسار عن المغيرة بن الحكيم: رأيت ابن عمر يجلس على عقبيه بين السجدتين في الصلاة، فذكر ذلك له، فقال: إنهاليست سنة الصلاة، وإنما أفعل من أجل أن أشتكى، وفي المغني: وفعله ابن عمر، وقال: لا تقتدوا بى فإنى قد كبرث، وصدقة بن يسار والمغيرة بن الحكيم كلاهما من رجال مسلم، فالإسناد صحيح على شرطه.

ومن المعلوم عند المحديثين أن نقل ابن عمر في باب السنة أوثق من نقل ابن عباس ، فإن ابن عباس ربما يقول باجتهاده ورائه، ثم يعبر عنه بالسنة ، وترجيح ماروي عن ابن عمر على ما روي عن ابن عباس لما صح عن ابن عمر أنه كان كثير الإتباع لآثار رسول الله شيئ شديد الاحتياط في فتواه ، هذا ماذكره ابن عبد البر في الإستيعاب ، وقد صح عن مالك: أنه سمع مشائخه

يقولون: من أخذ بقول ابن عمر لميدع من الاستقصاء شيئاً. وما ذكر البيهقي في سننه من: أن ابن عمر موافق لابن عباس فلا يقاوم ماصح عنه عند مالك من النفي عنه. ويؤيده عدم التعامل به في عهد مالك على أنه يحتمل أن ير ادسنة حالة العذر لامطلقا، ويؤيده قول ابن عمر: من أجل أن أشتكى، وقوله: فانى قد كبرث، فلا تعارض في إثباته ونفيه.

وجنح الخطابي والماوردي إلى أن الإقعاء منسوخ ، و لَعَلَّ ابن عباس لم يبلغه النسخ ، وجنح البيهقي إلى الجمع بينهما بأن الإقعاء ضربان ، وتبع البيهقي على هذا الجمع ابن الصلاح والنووي ، وأنكر اعلى مَنُ ادعى فيهما النسخ ، وقالا : وكيف ثبت النسخ مع عدم تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ ؟! وقد رُوى عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين فعله ، ونص الشافعي في البويطي على استحبابه ، قاله النووي فالقول بالنسخ غفلة .

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

(٣٨٣)

أبواب الصلاة

والقاضي عياض وآخرون. (وأكثراهل العلم يكرهون الإقعاء بين السجدتين)، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في قول، يقولون: إن الإقعاء بكلا المعنين مكروه، وقال الشيخ الحافظ قاسم بن قطلو بغا في الأسوس في كيفية الجلوس: إن ماقاله النووي لميذه بإليه أحد من الأئمة الأربعة، والله أعلم.

باب مايقول بين السجدتين

(حدثنا سلمة بن شبيب)، النيسابوري، نزيل مكة، ثقة من شيوخ الترمذي ومسلم. (عن كامل أبى العلاء) ، التميمي الكوفى صدوق يخطى، قاله فى التقريب. (هذا حديث غريب)، تفردبه كامل أبو العلاء، قال في التقريب: صدوق يخطى، وقال النسائى:ليسبالقويوقال مرة:ليسبه باس، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، قاله في الميزان. فقول النسائي: ليس بالقوى جرح مبهم، ثم هو معارض بقوله: ليسبه باس، وأماقول ابن حبان فغير قادح، قال بعض الأشياخ: فإنه متعنت ومسرف، هذا تقرر في مقرة، قال المنذرى: وثقة ابن معین ، وسکت عنه أبوداؤد ، وقال ابن عدي : لم لَرَى للمتقدمين فيه كلاماً، وفي بعض رواياته أشياء أنكرتها، وَمَعَ هذا أرجوأنه لاباس به، فحديثه إن لم يكن صحيحاً فلا ينزل عن درجة الحسن فتدبر. (يقول بين السجدتين: اللهم اغفرلي الخ)،ذكرالرافعى والنووي أن يقول بين السجد تين هذا الدعاء، وذكر ابن قدامة في المغنى ومثله في شرح المقنع عند الحنابلة:ويجبعندهمرة،واحتجبحديث حذيفة أن البني السيائلية

كان يقول بين السجدتين: رب اغفرلي رب اغفرلي ، رواه النسائي وابن ماجة ورواه مسلم في صحيحه . (وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق يرون هذا جائزاً في المكتوبة والتطوع)، وليس في الجلسة ذكر مسنون في المكتوبة عند أبى حنيفة ومالك، وفيها ذكر مسنون عند الشافعي وأحمد، وصرح أصحابنا باستحباب مراعاة الخلاف. ومن ههناه وحسن عندنا خروجاً عن الخلاف، وبالأخص في هذا العصر الذي قلما يعتنى فيه بالإطمينان في الجلسة ، قال ابن عابدين : قال أبويوسف للإمام الأعظم، أيقول الرجل إذا رفع راسه من الركوع والسجود: اللهم اغفرلي، قال يقول: ربنا ولك الحمد، وسكت. ولقد أحسن فى الجوابإذ لمينهه عن الاستغفار ، بل فيه إشارة إلى أنه غير مكروه ، إذلو كان مكروهاً لنهى عنه ، كما ينهى عن القراءة في الركوع والسجود . وعدم كونه مسنوناً لا ينافي الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة ، بل ينبغى أن يندب الدعاء بالمغفرة بين السجدتين خروجا من خلاف الإمام أحمد، لإبطاله الصلاة بتركه عامداً. وبالجملة: الاقتصار باللّهم اغفرلى يكفي للخروج عن الخلاف، وهوالذى سأل أبويوسف الإمام عنه، والله اعلم.

باب ما جاء في الاعتماد في السجود

الإعتمادنوعين: أحدهما: وضع المرفقين على الركبتين أو الفخذين في السجود حالة العذر، وإليه ذهب أبوحنيفة وأحمد قولاً واحداً، نصعليه الموفق في المغني، وقال الحافظ ابن عبد البرفي التمهيد: مذهب مالك كمذهب أبي حنيفة، وهو أعلم

الناس بمذهبه، وكذلك في قواعد ابن رشد. وثانيهما: أن يعتمد بيديه على الأرض عند القيام إلى الركعة الثانية ، وهو عند الشافعية، وقالوا: إنه سنة، قال النووي في شرح المهذب: قال أصحابنا: وسواء قام من الجلسة أو السجدة يسن أن يقوم معتمداً بيديه على الأرض ، سواء في هذا القوي والضعيف والرجل والمرأة، وقال إن ذلك مذهب مالك وأحمد. أقول: هذا خطأبل هو مذهب مالك والشافعي. (عن سُمَيّ) ، بضم السين وفتح الميم وشدة الياء ، قال أحمد وابو حاتم: ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي في الجرح والتعديل ثقة، قاله فى تهذيب التهذيب. (عن أبى صالح)، وهوذكوان. قوله: (إذا تفرجوا)، يعنى: إذا باعدوا اليدين عن الجنبين ورفعوا البطن عن الفخذين في السجود. (استعينوابالركب)، قال ابن عجلان أحدرواة الحديث: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود واعياه . والحديث يدل على مشروعية الإستعانة بالركب فى السجود عند المشقة فى السجود، وحديث الباب من أحاديث صفة السجود، ويؤيده صنيع أبى داؤد في سننه حيث بوب على صفة السجود ، وَأَوْرَدَ فيها أحاديث المجافاة وعدم الإفتراش، ثمبوب على الرخصة في ذلك واخرج فيه حديث الباب . وصنيع البيهقي في سننه يؤيده أيضاً حيث أورد في جملة أبواب السجود: باب يعتمد بمرفقيه على الركبتيه إذا أطال السجود، وأخرج فيه حديث الباب. ويؤيده أيضاً لفظ حديث سُمى عن نعمان بن أبى عياش ، وفيه : فرخص لهم أن يستعين الرجل بمرفقيه على ركبتيه أو فخذيه . فهذا كله ممايؤكد أن الحديث من صفة السجود وصحة الترجمة ههنا، ولكن الذي وقع عند الحافظ علاء الدين مغلطائي في التلويح من نسخة

الترمذي، فيه: بابماجاء في الإعتماد إذا قام من السجود، وذكر أن أباعيسى فهم منه غير مافهم منه ابن عجلان ، نصعليه البدر العيني في العمدة والشهاب في الفتح. وأيضاً صرح بأنه لم يقع فى روايته: إذا انفرجوا، فجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام . وبالجملة : اضطرب نسخ الترمذي ترجمة وحديثا، وباختلاف الترجمة والحديث يختلف المدلول. ثم إن الإمام الطحاوي أخرج حديث الباب في شرح الآثار، في باب التطبيق في الركوع، فجعل محل الإستعانة بأخذ الركب لمن يركع ، وتنبه له البدر العينى في العمدة بأن أبا داؤد والترمذي لم يحتجا به لذلك ولم يخرجاه في مثله. فتحصل من المجموع ثلاثة شروح: الأول: للترمذي، وحاصله على لفظ الحافظ علاء الدين: استعينوا بالركب عند القيام من السجود، وهذا التاويل لايجري فيما أخرجه الترمذي من متن الحديث عندنا ، لأن فيه : أن أصحابه اشتكوا مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا ، فقال: استعينوا بالركب، وهذا يدل على أن الشكاية كانت في حال السجودلا في حال القيام من السجود، فافهم. والثاني: للطحاوي أي: استعينوا بالركب في الركوع بالقبض عليها على خلاف التطبيق. والثالث: لأبى داؤد أي استعينوا بالمرافق في حال السجود، وقوله: استعينوا بالركب ،أعممنأن يكون في الركوع أو في السجود و المعنى: استعينوا بأخذ الركب بالأيدي. فتخلص أن الحديث وإن كان باعتبار بعض ألفاظه نصاً في محلٍ خاصٍ ، ولكنه بدلالة النص بذلك اللفظ ، وبعبارة النص بلفظ آخر عام يشمل صفة الركوع والسجود وصفة القيام إلى الركعة من السجود، وعلى كلذلك لا ينتهض دليلاً لصفة النهوض مطلقاً بل في حالة العذر والمشقة خاصة. على أن الحق أنه لادليل في لفظه و لا في معناه للاعتماد باليدين على الأرض، فإن الحديث أجاز الاستعانة بالركب لا بالأيدي، فلامساغ فيه لماذهب إليه الشافعي عليه وإن استدل به البيهة عن مالنووي، وإن الحديث هو مسوق في الإشتكاء عن حال السجود، وأن المشقة فيه يكون عند الانفراج لاغير، وبالأخص إذا طال. وهذا يوضحه قولهم: في سجوده ، وقولهم: لو أن بهمة أر أدت أن تمر لمرث ، فهو بسياقه و لفظه في السجود، وإن لميكن معه لفظ: إذا انفر جوا ، أو ما هو بمعناه ، فلا يتغير مراد الحديث بوجوده أو بعمومه ، وعمومه بدلالة النص شيء آخر ، و بالله التوفيق.

قوله:(هذا حديث لانعرفه إلاً)، رجال كلهم ثقات، فقتيبة بن سعيدشيخ الترمذي من رجال الستة ، ثقة ثبت ، والليث هوابن سعدالمصري كذلك من رجال الستة إمام مشهور فقيه ثبت ثقة ،كان الشافعي الله يرجمه على مالك، وإن ابن عجلان وهو محمد بن عجلان من رجال مسلم، وسُمى وهو مولى أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ، مِن رجال الستة ، وأبوصالح هو ذكوان السمان مِن رجال الستة أيضاً، فالإسناد صحيح، غير أن غرض الإمام الحافظ الترمذي أن مَنُ يرويه مرسلا من حديث النعمان بن أبى العيَّاش عنه صلى الله عليه وسلمفيكون أوثق وكذا البخاري يصحح إرساله ، حكاه البيهقى فىسننهمِنحديث ابن عجلان، وابن عيينة مع أنه أوثق مِن ابن عجلان لمينفردبه بلتابعه الثوري وهوعند البيهقي ، وتابعه غيرواحد.أقول:ابن عجلان تابعه حيوة بن شريح عند الطحاوي وارتفعبذلك تفردة وهوالمقصود، فافهم.

باب كيف النهوض من السجود

غرض الحافظ الترمذي مِن حديث الباب إثبات جلسة الاستراحة ، وفي كتاب الحجة: قال أبو حنيفة عليه: السنة في الصلاة إذا أراد الرجل أن ينهض، ينهض على صدور قدميه إن قدر على ذلك، وإن كان شيخاً كبيراً أورجلابادنا لايقدر على أن ينهض على صدور قدميه فليعتمد براحيته على الأرض وينهض عليهما.قال الحافظ علاء الدين في الجواهر النقى والحافظ أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد: اختلف الفقهاء في النهوض من السجودإلى القيام، فقال مالك والأوزاعي وأبوحنيفة وأصحابه على صدور قدميه ولايجلس، وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وقال النعمان بن أبى عياش : أدركث غير واحد مِن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك، وبه قال أحمد بن حنبل عليه وابن راهويه، وقال أحمد عليه : أكثر الأحاديث على هذا، قال الأثرم: ورأيت أحمد عليه ينهض بعد السجود على صدور قدميه والايجلس قبل أن ينهض، وذكر عن ابن مسعود وابن عمر وأبى سعيد وابن عباس وابن الزبير أنهم كانوا ينهضون على صدور أقدامهم، انتهى. وبالجملة: وهي السنة عند الشافعي ولم يذكرها الشافعي في الأم، ولذا اختلف أصحابه مِن بعده ، ومذهب أبى حنيفة ومالك عليه تركها ، ومذهب مالك الشيخ في المدونة صريح في الترك، وهو المشهور عن أحمد ، وقال: أكثر الأحاديث على الترك ، حكاه الموفق في المغنى وابو عمر في التمهيد والنووي في شرح المهذب وغيرهم، وهواختيار أبى القاسم الخرقي، واليه جنح الموفق في المغني. وماذكر الحافظ في الفتح: رجوع الإمام أحمد إلى القول بها عن الخلال نقله الموفق في المغنى، فليسبشىء ، بل الصواب أنه لميرجع ويدل عليه أن الحنابلة لميختار وه، وجعلوا المذهب ماذكره صاحبه أبوبكربن الأثرم ثم أبوالقاسم الخرقى، وإليه جنح مثل ابن قدامة صاحب الموفق وغيره مِن أساطين المذهب ، وقول أحمد: ان أكثر الأحاديث على تركها، يدل على أنه كان على علم ممايحتجون به في الباب، أو يكون الرجوع بمعنى أنه أباحها ،أوالمرادأن اكثر الأحاديث ساكتة لاأنهانافية ، وكلاهما لميكن رجوعا إلى سنيتها ، وهذا غاية العذر عنه . واستدل البخاري للشافعي في جامعه ثم البيهقي ثم النووي بحديث مالك بن الحويرث،وفيه:إذارفعرأسهمن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثمقام . وقال الإمام الطحاوي في جوابه في معانى الآثار:بوبعلى جلسة الاستراحة ، واختار حمل حديث مالك بن الحويرث على علة كانت به حينئذ ، والمراد به الحاجة ، وهو في المعتصر،ذكراَقَ لأحديث مالك بن الحوير ثتمحديث عباس بن سهل ثم حديث رفاعة بن رافع في المسيء صلاته ، وذكر أن الأخيرين صرحا بالقيام بلاقعود . وأجاب ابن قدامة والبدر العيني والمارديني وغيرهم: إنه كان ذلك مِن النبي الله المارديني وغيرهم: لمشقة القيام وكبره ، فإنه قال : إنى قد بدنث فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ؛ وكما تربع ابن عمر لكون رجليه لا تحملانه حتى لايتضاد الحديثان. فيقول الموفق بعد حمله على العذر:وهذافيه جمع بين الأخبار وتوسط بين القولين.قال أبو النعمان: وسائر مَنْ وصف صلاته لم يذكر هذه الجلسة ، وإنما ذُكرتُ في حديث أبى حميد ومالك ابن الحويرث، ولوكان هديه فعلها دائماً لذكرها كل واصف لصلاته ، ومجرد فعله لها لا يدل على أنها من سنن الصلاة إلا إذا علم أنه فعلها سنة يقتدى به فيها، وأما إذا قدر أنه فعلها للحاجة لم يدل على كونها سنة من سنن الصلاة وقد أوضح أن ذلك وقع قليلاً جداً . والعجب! كيف ذهب هذا الذي أخذ به الشافعي على أهل المدينة والنبى المحلى بهم عشر سنين وصلى بهم أبو بكر وعمر وعثمان والصحابة والتابعون ؟ فأين كان يذهب عليهم هذا المذهب؟ . وههنا شك قوي على الشافعية ، وهو أن التكبيرات إذا كانت ثنتين وعشرين ، فإن قلنا بجلسة الاستراحة ، يلزم إما الزيادة عليها إن قلنا بالتكبير عند الرفع منها ، أو يلزم ترك التكبير عند كل عند الرفع ، مع ان المعهود من صلاته والمحكمة هو البكبير عند كل خفض ورفع ، وقال الشافعية ، إنه يطول التكبير الواحد ويبسطه على الجلسة ويرفع بذلك التكبير ، وهو كما ترى كما لا يخفى .

واستدل لأبي حنيفه وأحمد بحديث أبى حميد ، فإن فيه : أنه عليه السلام لَمَّار فع رأسه من السجدة قام ولميذكر قعوداً ، و في حديث رفاعة بن رافع عن النبى السجد حتى تعليم الأعرابي : ثم اسجد حتى تعتدل ساجداً ثم قم ، ولم يأمره بالقعدة ، واحتج بحديث وائل بن حجر عند النسائى ، و فيه : وإذا نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه ، وبحديث ابن عمر عند أبي داؤد: نَهى رسول الله الله الله المناهم أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة ، وقال نعمان بن أبي عيّاش : أدر كث غير واحد من أصحاب النبي وقال نعمان بن أبي عيّاش : أدر كث غير واحد من أصحاب النبي فعلذ لك.

وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم: أجمعوا على أنه إذا رفع رأسه مِن آخر سجدة من الركعة الأولى والثالثة نهض ولم يجلس، وفى السعاية: عن مجد الدين ابن تيمية أن الصحابة

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

أجمعوا على ترك جلسة الاستراحة . وبالجملة : المسنون عند أبي حنيفة الاعتماد على الركبتين عند القيام إلى الركعة وهو مذهب مالك وأحمد والأوزاعى والثوري ، فافهم . (وحديث مالك بن الحويرت حديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة الامسلما وابن ماجة . (والعمل عليه عند بعض أهل العلم) ، وبه قال الشافعي وطائفة مِن أهل الحديث . (وبه يقول أصحابنا) ، يعنى: أصحاب الحديث .

بابمنهأيضاً

أخرج فيه حديث أبي هريرة على من طريق خالد بن إياس أو إلياس في ترك جلسة الاستراحة ، وقد ضعفه الترمذي . قوله : (عن خالد بن إلياس) ، بكسر الهمزة و خفة الياء ، ويقال : خالد بن إلياس ، قال الحافط في التقريب : خالد بن إلياس بن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة أبو الهيثم العدوي المديني إمام المسجد النبوي متروك الحديث مِن السبعة ، وقال الذهبي في الميزان ، قال البخارى : ليس بشيء ، وقال أحمد والنسائي متروك . (عن قال البخارى : ليس بشيء ، وقال أحمد والنسائي متروك . (عن الناح مولى التوئمة) ، قال الحافظ : صدوق : اختلط باخره : قال ابن عدى : لا باس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج مِن الرابعة . (نهض في الصلاة على صدور قدميه) ، أي بدون الجلوس . (عليه العمل عند أهل العلم يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدورقدميه).

واستدل مَنْ اختار النهوض في الصلاة على صدور قدميه بحديث اللباب ، وقد عرفت أنه حديث ضعيف فلا يصح به الاستدلال . أقول : كيف لا يصح ! ويؤيده حديث أبى مالك

أبواب الصلاة (mar)

الأشعري: أنه جمع قومه فقال ، يامعشر الأشعرين اجتمعوا واجمعوانسائكم وابنائكم،أعلمكم صلاة النبى المسكم المحديث] ، وفیه: ثم کبر و خرساجداً ، ثم کبر فرفع رأسه ثم کبر فسجد ثم كبر فانتهض قائماً رواه أحمد ، قوله : ثم كبر فسجد ثم كبر فانتهض قائماً ، يدل على نفى جلسة الاستراحة . وحديث أبى حميد الساعدي وفيه: ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك، رواه أبو داؤد باسناد آخر صحيح ، ويؤيده أثر ابن مسعود عن عبدالرحمن بن يزيد، قال: رمقث عبدالله بن مسعود في الصلاة فرأيته ينهض ولا يجلس، قال: ينهض على صدور قدميه في الركعة الأولئ والثالثة، قال البيهقي في السنن الكبرى بعد ذكر هذا الأثر: وهو عن ابن مسعود صحيح، وتعامل جمهور الصحابة والتابعين على تركها يجبر ضعف الإسناد، والتعامل فى الباب أكبر شاهد لدفع الخصام عند أولى الألباب. ومنههنا يقول الترمذي: حديث أبى هريرة كالمعاليه العمل عند أهل العلم، ولميقلأكثر أهلالعلم،أوجمهور أهلالعلم،كمايقتضيه كلامه فى الباب الأول: "بعض أهل العلم"، لأن الكثرة غامرة، والقلة المخالفة لمثل هذه الكثرة لا يعبأ بها، وهذا هو وجه تعبيره، وبالله التوفيق،

بابماجاءفيالتشهد

صحت صيغ كثيرة في التشهد، وجملة مَنْ روى التشهد بألفاظ مختلفة مِن الصحابة أربعة وعشرون صحابيا، قاله الحافظ في التلخيص ، وأشار إلى أحاديثهم الحافظ البدر العيني في العمدة ، وقد نص الشافعي على جواز كل تشهد،

قاله النووي في شرح المهذب، وكذا نص أحمد، قاله الموفق في المغني، وقال النووي في شرح المهذب، وقد أجمع العلماء على جواز كلواحد منها، واستدل له في المغنى، لأن النبي رَبِي الله له لما المعنى الأن النبي رَبِي الله الم علمه الصحابة مختلفا دل على جواز الجميع . وبالجملة: أئمة الأمة وأعيان المذاهب كلهم صرحوا بأن الاختلاف في الاختيار والأفضلية، والكلجائز. (التحيات الله)، التحيات: العبادات القولية ، والصلوات: العبادات الفعلية ، والطيبات: العبادات المالية، وهذا أحد الأقوال وأحسنها وأجمعها فيها. ثم هو مثال مَنْ يدخل على الملوك، فيقدم الثناء أو لا ثم الخدمة ثانيا ثم بذل المال ثالثا، فتدبر. (السلام عليك ايها النبي)، فإن قال قائل: وكيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منهياعنه في الصلاة ؟ والجواب : أن ذلك مِن خصائصه . فإن قال قائل : ماالحكمة في العدول عن الغيبة إلى الخطاب؟ وقد ورد (١) في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يقتضى المغايرة بين زمانه؟. فيقال بلفظ الخطاب في زمنه والمابعده فيقال بلفظ الغيبة ،هذا مِن طريق مجاهد عن ابى معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد "وهو بين ظهرانينا", فلما قبض قلنا: السلام على النبى الشاهية وجوابه: الثابت عن ابن مسعود تواتراً والثابت عنه تعاملا متوارثا، وما ثبت في سائر الروايات عن بضع وعشرين صحابيا كلذلك أدلة صريحة على أن السلام بصيغة الخطاب هو السنة ثم إنه روى عن ابن مسعود نيف وعشرون رجلا،لمترهذه الزيادة إلافي طريق مجاهد، والزياده هذه ممالا تجتمع مع اللفظ المتفق عليه ، وأن مثل هذه الزيادة لاتقبل ، وأن هذه الزيادة مِن مجاهد يحتمل أن يكون اقتدى فيها ظن ابن

⁽١)عندالبخاري في جامعه: كتاب الاستيذان باب الاخذ باليدين.

عباس الاجتهادي، فان مجاهداً مِن أخص أصحاب ابن عباس، وقد روى سعيد بن منصور مِن طريق أبى عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبى الله علمهم التشهد ، فذكره فقال ابن عباس،إنماكنانقول:السلام عليك أيهاالنبىإذا كان حيا، فقال ابن مسعود: هكذا علمنا، وهكذا نعلم، قاله الحافظ في الفتح. فهذا صريح فى أن ذلك ظن ابن عباس و لم يوافقه ابن مسعود، فلا يبعدأن مجاهداً اقتدى فيه شيخه ، وليس لهم في ذلك موافق من أهلالمدينة والأأهل العراق وتفردات أهل مكة لاتحصى أن ابن عباس ومجاهدا وعطاء اوابن جريج كلهم في عداد المكيين، وبمكة نشروا علمهم، فليس لهم موافق من أهل المدينة والااهل العراق، على أن رواية مجاهد عن عبد الله بن سنجرة أبى معمر عند مسلم خالية عنها ، فيظهر أنه ربما كان يزيدها اجتهاداً وربمالايذكرها اكتفاء بأصل الرواية ، وقد كان أبوبكر وعمر الفاروق يعلمان الناس التشهد في خلافتهما على ماكان في حياته من قولهم: "السلام عليك أيها النبى"، وإنماجاء الغلطمِن مجاهد ، وبالجملة : ليست هذه الزيادة مِن كلام ابن مسعود بل مِمَنُ بعده ، فرواية ابن مسعود وكذا ابن عباس على ما رواه الجماعة أولى ممتفردبه واحد، فتأمل والتغفل.

(حديث ابن مسعود قدروى عنه مِن غيروجه)، وروى عنه مِن نيف وعشرين طريقا، ومِن هذا اختاره أبوحنيفة عليه وأحمد عن النبى الله في التشهد)، باتفاق المحدثين حتى قال البزار: لانعلم أثبت منه و لا أصح أسانيد و لا أشهر رجالاً، وقال النووي: أشدها حجة باتفاق المحدثين حديث ابن عباس، قاله في شرح المهذب. ومِن جملة مَنْ صرح على أصحيته الذهلي وابن المديني والترمذي

وابن المنذر وأبوعلي الطوسي والخطابي والبغوي والنووي، ولاتفاق الأئمة الستة عليه لفظاً ومعنى، وذلك نادر وأعلى درجة الصحيح ما اتفق عليه الشيخان ولو في أصله، فكيف إذا اتفق على لفظه! وتشهد ابن عباس من إفر ادمسلم، ولأنه عمل به أكثر الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم مِن العلماء ، واتفق به الإثنان مِن الأربعة المجتهدين . (وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد واسحاق) ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه رحمة الله عليهم.

بابمنهأيضاً

أورد في الباب حديث ابن عباس في التشهد ، ولفظه : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله إلى وأشهدأن محمداً رسول الله. (الرؤاسي) ، منسوب إلى رؤاس بن كلاب كذا في المغنى . (وروى أيمن بن نابل عن ابن الزبير عن جابر) ، وأمَّا الليث وعبدالرحمن بنحميد فروياعن أبى الزبير عن سعيدبن جبير وطاؤس عن ابن عباس. (وهوغير محفوظ)، قال الحافظ فى التلخيص، أيمن بن نابل راويه عن أبى الزبير أخطأ فى إسناده ، وخالفه الليث وهو مِن أوثق الناس في أبى الزبير ، وتوبع عليه أيضاً، فقال: عن أبى الزبير عن طاؤس وسعيد بن جبير عن ابن عباس، وقال الترمذي: سألث البخاري عنه: فقال: خطأ، وقال النسائي: لا نعلم أحداً تابعه، وهو لا باس به، لكن الحديث خطأ، وقال حمزة الكنانى: قوله: عن جابر، خطأ، و لاأعلم أحداً قال فى التشهد: بسم الله وبالله إلا أيمن. (وذهب الشافعي عظيم إلى حديث ابن عباس في التشهد) ، وهو معمول به في

مذهبه، ووجه ترجيحه عنده موافقته للقرآن، أي قوله: تحيةً مِن عندالله مباركة طيبة، وأنه أكثر لفظاً.

واختار مالك تشهد عمر الفاروق ، وهو: التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلواث لله والباقي نحوتشهد عبد الله رواه الإمام في مؤطاه من طريق ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري: أنه سمع عمر ابن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد وقد تقدم الخلاف في الافصليتة والكل جائز ، ولكل وجهة هو مو ليها وللناس فيما يعشقون مذاهب.

باب ما جاء أنه يخفى التشهد

إخفاء التشهد مسنون عندهم جميعا. (پونسبن بكير)، بن واصل الشيبانى، قال الخزرجي قال ابن معين: ثقة وضَعَفَه النسائي، وقال أبو داؤد: ليس بحجة يأخذ كلام ابن اسحاق فيوصلة، روى له مسلم متابعة. (من السنة كذا والسنة كذا، فهو ، قال الطيبى: إذا قال الصحابي: مِن السنة كذا والسنة كذا، فهو في الحكم كقوله: قال رسول الله ﷺ، هذا مذهب الجمهور مِن المحدثين. (حديث ابن مسعود حديث حسن غريب)، أخرجه أبوداؤدفى بابإخفاء الشتهدو سكت عليه، ووقع عند النووي في شرح المهذب وعند الزيلعي في نصب الراية ، قال الترمذي: مديث حسن من غير لفظ غريب. ثم إنه وقع عند النووي والزيلعي في عبارة الحاكم: صحيح على شرط البخاري و مسلم وليس كذلك، فان في سنده يونس بن بكير، وقد عرفت حاله، وليس محمد بن اسحاق وهو مدلس، فكيف يكون على شرط

البخاري ومسلم! ولاسيما إذا كانت روايته بالعنعنة . وكيفما كان أنه معمول به في الأمة ولم يعارضه حديث آخر فهو حجة مِن غير ريب فتد بر . (والعمل عليه عندا فل العلم) ، قال في شرح المهذب : أجمع العلماء على الإسرار بالتشهد ولا يجب سجود السهو عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد بجهره ، فإن السهو بترك الواجب لا بترك السنة ، وإخفاء التشهد من سنن الصلاة ، ويقول النووي : قال مالك : يسجد لترك جميع الهيئات المسنونة .

باب كيف الجلوس في التشهد

والمسئلة رباعية ، قال ابن جرير في اختلاف الفقهاء: إن الصور كلها ثابتة ، والترجيح بالاختيار . (حدثنا عبدالله بن ادريس)، بنيزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد . (افترش رجله اليسرى) ، وفى رواية الطحاوي وسعيد بن منصور ، فرش قدمه اليسرى على الأرض وجلس عليها، وحديث البابقد احتجبه القائلون باستحباب الافتراش فى التشهدين . (والعمل عليه عند أكثراهل العلم وهو قول سفيان الثورى وابن المبارك وأهل الكوفة) ، وهوقول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ، اختلفوا أن الأفضل فى الجلوس فى التشهدين الافتراش أو التورك، فقال أبوحنيفة: الإفتراش في القعدتين،وهوالمذكورفىجميعتصانيفناقولأواحداً،قالابن نجيم: هذا بيان السنة عندنا ، حتى لو تورك جاز ، وقال مالك بالتورك فيهما ، وهذا في المدونة وقواعد ابن رشد ، وقال الشافعي الله تراش في الأولئ والتورك في الثانية ، وفي

واستدل مالک بمارواه مالک في المؤطاعن يحى بن سعيد:
أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله
اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس على وركه الأيسر ولم
يجلس على قدمه ، ثم قال:أرانى هذا عبيد الله بن عبد الله بن عمر،
وحدثنى:أن أباه كان يفعل ذلك . والجواب عنه:إن هذا معارض
بمارواه النسائي مِن طريق عمر بن الحارث عن يحى بن سعيد:
أن القاسم حدثه عن عبيد الله وهو ابن عبد الله بن عمر عن أبيه انه
قال: مِن سنة الصلاة أن ينصب اليمنى و يجلس على اليسرى ،
ومع هذا التعارض كيف يصح الإستدلال ، واحتج الشافعي عليه بحديث أبى حميد الساعدي في الباب الآتى ، وهو حديث منقطع .

بابمنهأيضاً

(حدثنافليح بن سليمان)،بن أبي المغيرة المدني صدوق كثير الخطأ. (حدثنا عباس بن سهل الساعدي)، وهو ثقة .

(- فافترش رجله اليسرى واقبل بصدر اليمنى على قبلته) ،

رواه الترمذي في هذا الباب مختصراً ، ورواه في باب وصف الصلاة مطولاً ، وفي آخره: حتى كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته أخّر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم ، وهذا أصرح في مسئلة التورك. (هذا حديث حسن صحيح) ، أخرجه الخمسة إلا مسلما ، وهو قول الشافعي وأحمد واسحاق . (قالوا يقعد في التشهد الآخر على وركه) ، وقد تقدم ان المشهور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها التشهدان . واحتجوا بحديث أبى حميد وحديث أبى حميد قد حكم عليه الطحاوي بالانقطاع ، وعَلَّلَه ابن القطان المغربي وابن دقيق العيد أيضاً ، قال الطحاوي محمد بن عمر بن عطاء لم يدرك صلاة أبي حميد ، وإنماير ويهاعن رجل كماذكره عطاف بن خالد ، والرجل الآخر هو عباس بن سهل ، فتأمل .

باب ما جاء في الإشارة

الإشارة بالسبابة عند التشهد من سنن الصلاة عند الأئمة الثلاثة، وكذا عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف و محمد على ما هو المحقق من مذهبنا الأحناف، فالإشارة سنة باتفاق أئمتنا الثلاثة، فاصبحت سنة متفق عليها بين الأئمة وسائر الأمة حديثاً وفقها، ولذا قال الحافظ أبوعمر ابن عبد البر، إنه لاخلاف في ذلك. وما زعم بعض الحنفية نفيها لعدم ذكرها في ظاهر الرواية فهذا زعمهم بزعمهم، وهذا زعم باطل، لأن عدم الذكر لا يستلزم العدم، فالحذر الحذر مِن الاعتماد على قولهم، وآمامنا من الأدلة يجب المصير إليه. وقد ثبتت صفات ثلاث في كيفية

الإشارة في الأحاديث، الأول: ما في الحديث ابن عمر عند مسلم في صفة الجلوس في الصلاة، وفيه وقبض أصابعه كلها وأشار باصبعه التى تلى الإبهام، والثانية: أن يعقد الخنصر والبنصر ويرسل السبابة ويلحق الإبهام والوسطى ، أخرجه أبو داؤد والنسائى مِن حديث وائل بن حجر في وصف الصلاة، والثالثة: أن يعقد الخنصر والبنصر والوسطى ويرسل السبابة ووضع ابهامه على اصبعه الوسطى ، أخرجه مسلم من حديث ابن عمر وليسا الاختلاف في الكيفية ممايطرح العمل مِن أصله ، فكم من سنن الصلاة وواجباتها الروايات فيها مختلفة كرفع اليدين عند التحريمة اى فى كيفية الرفع ، ووضع اليدين فوق السرة وتحتها، وروايات الجلوس مِن الافتراش والتورك وغيرهامما هو كثير جداً ، فكما لا تترك تلك لأجل الاختلاف في الروايات فليكن أحاديث الإشارة من هذا القبيل. وغاية ما يلزم مِن مثل هذا الاختلاف التوسع في العمل والتخيير في الكل، فالقدر المشترك هو ثبوت الإشارة بالسبابة في جميع الروايات، يقول النووى فى شرح المهذب: وكيف ما فعل مِن هذه الهيئات. فقد أتى بالسنة ، وإنما الخلاف في الأفضل ، ويقول الرافعي في الوجيز: كيف ما فعل مِن هذه الهيئات فقد أتى بالسنة ، لأن الأخبار وردت بهاجميعاً، وكأنه سيعاً، وكأنه الله الله المنعمرة هكذا ومرة هكذا، والظاهر أنه مخير بين هذه الهيئات. وأما وقت الإشارة فقال الشافعي: يرفعها عند قوله: أشهد، ويضع عند الإثبات، وكذلك عند أحمد ومالك. وأما عند أبى حنيفة فيرفعها عند النفي ويضعها عند الإثبات، قاله شمس الأئمة الحلواني، نقله ابن الهمام في الفتح وزاد: ليكون الرفع للنفي والوضع للإثبات، وفى المرقات: يرفعها عند لاإله ويضعها عند: إلا الله ، لمناسبة الرفع للنفي وملائمة الوضع للإثبات، ومطابقة القول والفعل حقيقة.

(حديث ابن عمر حديث حسن غريب)، وأخرجه مسلم. (والعمل عليه عند بعض أهل العلم)، وينبغي للترمذي أن يقول: والعمل عليه عند اهل العلم أو عند عامة أهل العلم، فانه لا يعرف في هذا خلاف السلف، قال محمد في مؤطاه بعد ذكر حديث ابن عمر في الإشارة: وبصنع رسول الله نأخذ وهو قول أبى حنيفة، أقول: وكذا قول مالكوالشافعي وأحمد رحمة الله عليهم، (وهوقول أصحابنا)، المرادبقوله: أصحابنا، أهل الحديث.

باب ما جاء في التسليم في الصلاة

واحدة الإمام تلقاء وجهه واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب وبحديث والنبى وبحديث والنبى مع النبى وبحديث والله فأخرجه أبوداؤد قال صليث مع النبى والمنادة فكان يسلم عن يمينه وعن شماله قال النووي في الخلاصة: إسناده صحيح.

قال الحافظ البدر العيني: وأخرج الطحاوي حديث تسليمتين عن ثلاثة عشر من الصحابة ، فذكرهم ثم زاد عليه سبعة آخرين، وقال: فهؤلاء عشرون صحابياً رووا عن رسول الله أن المصلي يسلم في آخر صلاته تسليمتين تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره. واستدل لمالك بحديث عائشة في الباب الذي بعده و تكلم الترمذي و الطحاوي في سنده ، وقد تقدم أن الثلاثة ذهبوا إلى فريضة التكبير و التسليم ، و الإمام إلى وجوبهما يعنى: فوق السنة و دون الفرض.

بابمنهأيضاً

أخرج فيه حديث عائشة في التسليمة الواحدة من طريق زهيربن محمد، وحقق الترمذي ضعفه. (زهيربن محمد)، في التقريب: زهير بن محمد التيمي أبو المنذر، سكن الشام ثم الحجاز، ورواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضعف بسبها قال البخاري عن أحمد عليه : كان زهير الذي يروي عنه الشاميون قال البخاري عن أحمد عليه : كان زهير الذي يروي عنه الشاميون آخر ، وقال أبوحاتم : حَدَّثَ بالشام مِن حفظه فكثر غلطه . (كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة) ، فيه دلالة على مشروعية التسليمة الواحدة ، والحديث ضعيف رواه عن زهير بن محمد عمرو بن أبي سلمة وهوشامي ، ورواية أهل الشام عنه ضعيفة ، ذكر العقيلي وابن عبد البر: أن حديث التسليمة الواحدة معلول ،

(٤٠٣)

وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك، قاله الحافظ في الفتح. (وفى الباب عن سمهل بن سعد)، أخرجه ابن ماجة ، وفي اسناده عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد ، وقال البخاري: إنه منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، قاله في النيل، وفي الباب أحاديث أخرى كلهاضعيفة ، ذكر الزيلعي في نصب الراية مع بيان ضعفها. (وحديث عائشة لا نعرف إلا مِن هذا الوجه)، والحديث أخرجه ابن ماجة ،قال النووي في الخلاصة : هوحديث ضعيف، وقال ابن عبدالهادي: صاحب تنقيح التحقيق وزهير بن محمد وإن كان من رجال البخاري ومسلم، لكن له مناكير، وهذا الحديث منها ، قال أبوحاتم: هوحديث منكر ، والحديث أصله الوقف على عائشة ، هكذا رواه الحفاظ ، وليس في الإقتصار على تسليمة واحدة شيء ثابت، كذا في نصب الراية. أقول: وصبح فيهاحديثان، أحدهما: عند أبى داؤد في باب الوتر، والثانى: عند النسائى فى باب الجمع بين الصلاتين، وإذا صح فيهاالحديثان فكيف يصح إنكارها!. (ورواية أهل العراق الثبه)، يعنى: رواية أهل العراق عن زهير بن محمد أشبه بالصواب والصحة. (وكان الذي وقع عندهم)، أي: عند اهل الشام. (ليس هوالذى يُروي عنه بالعراق)، أى: يروى الناس عنه في العراق. (وقدقال به بعض أهل العلم في التسليم في الصلاة) ، ذهب مالك الله الله الم الله المام تلقاء وجهه ومذهب مالك عليه الحافظ أبوعمر ابن عبد البر عن الخلفاء الأربعة ، نقله الزرقاني في شرح المواهب. (ورأى قوم من أصحاب النبي على الأكوع وعائشة. ابن عمر وانس وسلمة بن الأكوع وعائشة. (والتابعين)،منهم: الحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز. (وغيرهم)، منهم: الأوزاعي ومالك والإمامية، وأحد قولي

باب ما جاء أن حذف السلام سنة

(والهقل بن زياد)، قيل: هو لقب واسمه محمد أو عبد الله وكان كاتب الأوزاعى ثقة، قاله في التقريب. (حذف السلام سنة)، في التلخيص حذف السلام الإسراع به. (قال ابن المبارك، يعنى: أن لا تمده مداً)، ومثله قال الحافظ ابنسيد الناس. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد وابن خزيمة، وهو من رواية قرة بن عبد الرحمن وهو ضعيف، اختلف فيه ضعفه الأكثر، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له مناكير، وفى التهذيب: روى له مسلم مقرونا بغيره. (التكبير جزم والسلام جزم)، الجزم في اللغة: القطع، ومعنى القطع: أن لايمد والسلام جزم)، الجزم في اللغة: القطع، ومعنى القطع: أن لايمد والميقف عليه، فالغرض هو نفى الإطالة والتمديد و هو مفاده لغة.

باب مايقول إذاسلم

وردث أحاديث قولية وفعلية في الدعاء دبر الصلوات مطلقا، يعنى: قبل الفراغ عنها وكذا بعد الفراغ عنها، وصحت أحاديث عامة في أدب الدعاء مِن رفع اليدين و مسح الوجه بهما. (عن عبد الله بن الحارث)، البصري تابعي روى عن عائشة رضى الله عنها وأبى هريرة وعنه عاصم الأحول وغيره، وثقه أبو زرعة والنسائي. (إذا اسلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول)، يعنى: أن المسنون عدم الفصل بين الفريضة والسنن إلا قدر ما يقول: اللهم أنت السلام إلى آخره، وحديث عائشة رضى الله عنها هذا أخرجه مسلم والترمذي وهذا نصصريح في المراد، ثم إن ذلك في بعض الأحيان فانه قد يزيد قليلا وقد ينقص قليلا. (حديث عائشة رضى الله عنها حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم.

وقد روى عن النبى الشائة أنه كان يقول بعد التسليم: لااله إلى آخره، أخرجه البخارى و مسلم من حديث مغيرة بن شعبة بدون لفظ: "يحيي ويميت"، قال الحافظ في الفتح: زاد الطبراني مِن طريق أخرى عن المغيرة "يحيي ويميت و هوحي لا يموت بيده الخير إلى قدير"، ورواته موثوقون، وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح. (لا ينفع ذا الجد منك البحد)، لفظ الجد في الموضعين، ضبطه المحدثون في جميع الروايات بفتح الجيم، ومعناه: الغنى، قال الخطابي: الجد الغنى أى: لا ينفع صاحب الغنى منك غناه، وإنما ينفعه العمل الصالح، وكذا قال الجوهري والزمخشري. وروي أنه كان يقول: سبحان ربك، رواه أبويعلى من حديث أبي وروي أنه كان يقول: سبحان ربك، رواه أبويعلى من حديث أبي

هريرة عن رسول الله سعيد: هل حفظت عن رسول الله سيناً من رسول الله سيناً كان يقول بعد ماسلم، قال: نعم كان يقول: سبحان ربك، قال الهيثمى فى الزوائد: ورجاله ثقات.

(حدثنا شداد أبوعمار)، هوشداد بن عبد الله القرشي الدمشقي ثقة. (قال حدثني أبوائسهاء الرحبي)، اسمه عمر بن مرثد، ويقال: اسمه عبد الله، ثقة من الثالثة. (إذا أراد أن ينصرف من صلاته، قال من صلاته)، وفي رواية مسلم: إذا انصرف من صلاته، قال النووي: المراد بالإنصراف السلام. (إستغفر ثلاث مرات)، قال مسلم في صحيحه بعد رواية هذا الحديث، "قال الوليد: فقلت لأوزاعي: كيف الاستغفار، قال: يقول أستغفر الله أستغفر الله، وظيفة قال ابن سيد الناس: هو وفاء بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر، كما قال: أفلا أكون عبداً شكوراً، وليبين للمؤمنين سنته فعلاكما بينها قولاً في الدعاء بعد الفراغة ليقتدى به. (هذا حديث صحيح أخرجه الجماعة إلا البخاري.

وبالجملة: وردث أدعية مختلفة في دبر الصلاة، وصورة العمل بهاأن يأتى بهابدلاً، ولم تثبت مواظبته على ذكر خاص، فكان يقول تارة هذا و تارة ذاك، فلا يجمعها كلها في وقت واحد، ومن أر ادالجمع فقد خالف السنة، ومع هذا لو فعله أحد لا يمنع، والأصل في جملة الأذكار هو الإخفاء، نعم ورد الجهر بها أحياناً لفائدة وداعية، ولا تثبت به السنية. وغاية ما في الباب أن معاملة الجهر والإخفاء هين عند الشرع، لا أن الجاهر بالتامين متبع للسنة والمسربه مخالف لها وإنما بالغ فيه المبالغون متبع للسنة والمسابه مخالف لها وإنما بالغ فيه المبالغون انصرف من الصلاة المكتوبة هل يجوز له أن يدعو رافعاً يديه ويؤمن من خلفه مِن المامومين رافعي أيديهم ؟ فقال بعضهم ويؤمن من خلفه مِن المامومين رافعي أيديهم ؟ فقال بعضهم

بالجوازوقال الآخرون بعدمه.

قالوا: ذلك لم يثبت بسند صحيح عن رسول الله سَلَّ بله هو أمر محدث.

وإن وقع ذلك أحياناً عند حاجات خاصة ، لم تكن سنة مستمرة له و لا للصحابة و إلا لكان أن ينقل متواتراً البتة ، فإن ما يعمل به على رؤس الأشهاد كل يوم خمس مرات كيف يخفى ذكره ، فلا يكفى العموم في مثل هذا المواقع الخاصة . واحتج القائلون بالجواز بأحاديث منها: حديث عائشة رضى الله عنها عند مسلم فى تكرار الدعاء ثلاثا كل مرة برفع اليدين وهذا معروف فى محله. ومنها: ما أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه مِن حديث الأسود العامري عن أبيه ، قال صليث مع رسول الله سَلَا الفجر ، فلماسلم انحرف ورفع يديه ودعا، والأسود هذا ابن عبد الله بن حاجب بن عامر من رجال أبي داؤد، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي، محله الصدق، قاله في التهذيب. ومنها: ما أخرجه الطبراني في الكبيرعن ابن عباس وفى الأوسط عن ابن عمر بارک لنا فی مدینتنا وبارک لنا فی مدنا وصاعنا ، ذکرهما السمهودفى الوفاء ، ورجالهما ثقات كماقاله . فهذه وماشاكلها من الأحاديث في الباب تكاد تكفى حجة لما اعتاده الناس في البلاد من الدعوات الاجتماعية دبر الصلاة . ويؤيده ما ورد في حديث حبيب ابن سلمة الضمري في كنز العمال: لا يجتمع ملأ فيدعوا بعضهم ويؤمن بعضهم إلا أجابهم الله، وهو دليل للدعاء بهيئة اجتماعية ، ويقول النووي في شرح المهذب: الدعاء للإمام والماموم مستحب عقب كل الصلوات بلا خلاف ، ويقول : ويستحب أن يقبل على الناس فيدعوا. قال أبو النعمان: إن

(£+4)

الأدعية بهذه الهيئة الكذائية ليست ببدعة بمعنى عدم أصلها فى الدين.

بابماجاءفي الانصراف عن يمينه وعن يساره

ههنا أمور ثلاثة ، الأول: الانصراف إلى الحاجة آخذاً فيه جانب اليمين أو جانب اليسار ، الثاني : التحول عن جانب اليمين أو اليسار لأجل الإقبال على القوم ، الثالث: الجلوس مقبلا على القوم بالتيامن قليلاً وبالتياسر قليلاً ، وإذا لا يكون إدبار القبلة بالكلية ، فأكثر الأحاديث يدل على المعنيين الأولين بكل صراحة ، وبعضها يتبادر منه المعنى الثالث . (فينصرف على جانبيه جميعا)، وفي رواية أبي داؤد، فكان ينصرفعنشقيه.(**على يمينه وعلى شماله**)،أي:تارةعلى يمينه وتارة على شماله . (حديث هلب حديث حسن) ، وصححه ابن عبد البرفي الاستيعاب، وفي إسناده: قبيصة بن هلب، وقد رماه بعضهم بالجهالة، ووثقه العجلى وابن حبان، ومَن عرفه حجة على مَن لم يعرف. (وقد صح الأمران عن رسول الله ﷺ)، ففى حديث ابن مسعود ﷺ: لقدر أيت رسول الله كثيراً ينصرف عن يساره، وفي حديث أنسين أكثر مار أيث رسول الله والله المناسطة الماصل: أنه مختار في الانصراف مِن أيّ الجانبين شاء انصرف. (ورُوى عن على ابن أبي طالب ﷺ ائهقالإنكانت حاجته عن يمينه أخذعن يمينه)، ومِن ثمقال العلماء: يستحب الانصراف إلى جهة حاجته ، وإذا استوث الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن. وبالجملة: الغرض مِن الأحاديث الواردة في هذا

الباب أن السنة إما أن يقبل على القوم بوجهه أو يذهب إلى وجه حاجته أو إلى بيته من جانب يمينه أو يساره، و بالله التوفيق.

بابماجاءفي وصف الصلاة

أخرج فيه حديث رفاعة بن رافع وحديث أبى هريرة يَكُ فحديث رفاعة أخرجه أحمد وأبوداؤد والنسائى، وحديث أبي هريرة يَكُ أخرجه البخاري في الصلاة في باب وجوب القراءة وفي باب أمر النبي الكن الذي لايتم ركوعه بالإعادة ، وأخرجه مسلمو أحمدو السنن الأربعة بطرق والفاظ مختلفة باختصاره وزيادة ، ويفسر بعضها بعضاً ، واشتهرهذا الحديث بحديث المسييء صلاته ، وصاحب القصة هو خلاد بن رافع ، بينه ابن أبى شيبة في روايته عن عباد بن العوام: "عن محمد بن عمرو عن على بن يحي عن رفاعة أن خلادا دخل المسجد " ، قاله الحافظ فى الإصابة : الفتح ، وكذا بينه أحمد فى مسنده ، قاله الحافظ فى الإصابة : وهو أخو رفاعة بن رافع رواي الحديث ، والإخوان كلاهما البدريان ، قال الحافظ فى الإصابة : فى البدريان ، قال الحافظ فى الإصابة .

(حدثنا اسماعيل بن جعفر) ، بن أبى كثير الأنصاري الزرقي أبو اسحاق القارى ثقة ثبت . (عن يحى بن على) ، المديني مقبول من السادسة ، قاله في التقريب . (عن جده) وفي رواية النسائي: عن أبيه عن جده و أبوه على بن يحيى بن خَلَّاد ثقة . (وجده يحيى بن خلاه) ، بن رافع له رواية ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . (عن رفاعة بن رافع) ، بن مالك بن العجلان أبي معاذ الأنصاري بدرى جليل . (بينما هوجالس في

المسجد)، صرح في حديث أبى هريرة على عند البخاري و مسلم من طريق عبيد الله بن نمير على أنه جالس في ناحية المسجد. (إذ جاء و رجل كالبدوي) ، هذا الرجل هو خلاد بن رافع ، وهذا لا يمنع تعريفه بخلاد ، لأن رفاعة شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو بغير ذلك.

(فصلی)، زاد النسائی مِن طریق داؤد بن قیس ر کعتین، قال الحافظ: وفيه إشعار بأنه صلى نفلاً ، والأقرب أنها تحية المسجد. (فأخف صلاته)، تخفيفه هذا كان في تعديل الأركان، بين ذلك ابن أبى شيبة في روايته ، فصلى صلاة خفيفة لميتم ركوعها ولا سجودها لا في القراءة ، فإن تخفيف القراءة ثابت عنه أيضاً، يشير إليه حديث أبى قتادة عند البخارى وغيره: " إنّى لأ قوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتى كراهية أن أشق على أمه "، وهذا لفظ البخاريفي جامعه، وفي حديث أنس ي عند البخاري وغيره: " ماصليث وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم مِن النبي سَلِيَّةٌ " وأحاديث آخر قولية وفعلية . (ثم انصرف) ، أي : من صلاته . (فسلم على النبي ﷺ) ، قدم حق الله على حق النبي ﷺ ، وهوأدب. (فقال النبى النبى الله وعليك)، وفي رواية مسلم مِن حديث أبى هريرة شي فقال: وعليك السلام. (فارجع فصل فإنك لم تصل)، وعلم منه أن الصلاة إذا اشملت على كراهة التحريم وجبت إعادتها، ومقتضاه أن تجب الإعادة على من ترك الجماعة وَصَلَّىٰ منفرداً ، فإن الجماعة واجبة ، فإذا تركها وجبت إعادتها ، وترددفيه ابن عابدين، لأنه إن قلنا بوجوب الإعادة فلافائدة فيه، لأنه إن يعدها، يعدها منفرداً، وإن قلنا بعدم وجوبها يلزم نقض الكلية ، أقول: لا يعيدها ، والكلية فيما كانت في الإعادة فائدة ،

وإلافلا.

وتمسك الأئمة الثلاثة به على فرضية التعديل، فإنه أمره بالإعادة وقال صل فإنك لم تصل . أقول : ولا تمسك فيه على فرضية التعديل، لأن الأمر بالإعادة ليس مبنياً على فرضيته على ماز عموا بل أمكن أن يكون ضرباً من التعزير ، وهوالظاهر مِن الأمر باعادة عمل عمله مرة ، وحينئذٍ لم يبق فيه دليل على ما راموه، فإن المعانى تختلف باختلاف الإعتبارات والعبارات. والأحاديث تدل على بقاء أصل الصلاة مع ترك التعديل فيها ، فلا يمكن القول ببطلان الصلاة بترك التعديل في الركوع و السجود والقومة والجلسة ، فحديث سيرقة الصيلاة عند أحمد والطبراني يسرق مِنصلاته،قالوا:يارسولاللهكيفيسرق منصلاته،قال : لا يتم ركوعها ولا سجودها أولا يقيم صلبه في الركوع ولا في السجود "قال الهيثمى في الزوائد: ورجاله رجال البخاري ومسلم،وفيه حديث أبى سعيد الخدري عند أحمد والبزار وأبى يعلى وهو حديث أبى هريرة ﷺ عند الطبراني في الكبير و الأوسط، وحديث عبد الله بن مغفل عند الطبر اني في الثلاثة ، كل ذلك في الزوائد ، وحديث الجائع يأكل تمرة أو تمرين وهوفي ركوعه وينقر في سجوده و هويصلى، فقال رسول الله وسيطات الموات على حاله هذا مات على غير ملة محمد سَرِيْكُمُ، ثمقال رسول الله سَرَيْكُمُ: مثل الذي لايتم ركوعه وينقر في سجوده مثل الجائع يأكل التمرة والتمرتين لا تغنيان عنه شيئاً "قال الهيثمي في الزوائد، رواه الطبراني في الكبير وأبويعلى ، وإسناده حسن ، كلصريحفي بقاء أصل الصلاة. (مرتين اوثلاثا)، وفي رواية البخاري ثلاثا بغير شك. (تم تشهد) ، ومعنى التشهد الأذان ، لأنه مشتمل على كلمتى الشهادة. (فاقم على هذا)، يرادبه الإقامة للصلاة، نصعليه في الأزهار. (فإن كان معك قرآن فاقرأ)، وفي رواية لأبي داؤد: ثم اقرأ بِأُم القرآن وبماشاء الله أن تقرأ، والأحمد وابن حبان بن هذاالوجه:"ثماقرأ بأم القران ثماقرأ بماشئت "وتمسكمنه الحنفية على عدم ركنية الفاتحة. أقول: وهذا ليسبصحيح لأن الفاتحة وإن لم تكن ركنًا لكنها واجبة عندنا، والسياق سياق التعليم، فلو فرضنا أنه لم يعلمه الفاتحة يلزم درج كراهة التحريم في سياق التعليم، وذا لايجوز أصلا، مع أنهامذ كورة في حديث رفاعة صراحة ، وإن كانت مجملة في حديث أبي هريرة عَظْ. ثم أقول: إن قوله: "ثم اقرأ ما تيسر معك مِن القرآن"، ليس مبنياعلى عدم ركنية الفاتحة بللكون الرجل بدويا لايدري أنه كان عنده شيء من القرآن أم لا، وحينئذينبغي أن يكون التعبير هكذا، ولذا قال: "والإفاحمد الله وكبره "فدل على أنه كان مِمَنُ لا يستبعد منه أن لا يكون عنده قرآن أصلا، وإذن لا يلائمه أن يأمره بالفاتحة والسورة تفصيلا، وإنما الأليق بحاله الإجمال، فيقرأ بمايقدر.

(تُماعتدل قائماً)، وفي لفظ أحمد "فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها". (تُم اسجد فاعتدل ساجداً تُم اجلس فاطمئن جالساً)، وفي رواية لأبى داؤد "ثميسجد حتى تطمئن مفاصله". (فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك)، أي: صارت تماماً غير ناقصة. (وإن انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك) ، وتمسك به أبو حنيفة عليه لوجوب التعديل دون الفرضية، وحاصله: أنه استدل فريق بأوله واستدل فريق بآخره

، ومامِنشك أن تبادر أوله للإولكما أن تبادر آخره لآخره ، غير أن آخره نصفيما احتجوبه ، وأوله يحتمل أن يكون فيه تنزيل الناقص منزلة المعدوم ، وحاصله : ان الشافعي عليه ومَنُ وافقه قد فهموا مِن قول النبي سَلِيَّة : "صل فإنك لم تصل ما فهمه الصحابة قبل بيان النبي سَلِيَّة من نفي الصحة ، وأبوحنيفة عليه فهممنه مافهموا بعد بيانه من نفي الكمال والتمام ، فاختر أيهما شئت الآن . وبالجملة : إذا صحت هذه الزيادة في آخر الحديث فقد أوضح الغرض وهونص لايحتمل التاويل فتعين ما اختاره أبوحنيفة عليه ، ولايكاديبقي مساغ لخلافه عند الإنصاف .

(وكانهذا أهون عليهم ون الأولى أنه مَنُ انتقص ون ذلك شيئا انتقص ون صلاته) ، ولم تذهب كلها ونظيره قوله سبحانه: (وإن تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله كمّانزل شق على الصحابة، فَلَمَّانزل قوله سبحانه: (لايكلف الله نفساً إلاوسعها)، هان عليهم الأمروإن كان الغرض أو لاهومابدا اخيراً، فكذا ههنا الغرض واحداو لأو آخراً غير أنه أزيل بالآخر ما يكاديتوهم في مثله أو لا. وبالجملة: استدل الحنفية بحديث الباب على وجوب تعديل الأركان دون الفرضية ، واعترض عليه الخصم بأن الانتقاص ليس مرجعه تعديل الأركان . قال أبوالنعمان: لمّادل حديث ابن أبى شيبة أنه صلى صلاة خفيفة لم يتمركوعها و لاسجودها ، فلابد أن يكون أمر الإعادة ، وبيان سبب الانتقاص هوهذا لاغير.

(حديث رفاعة بن رافع حديث حسن)، وأخرجه أبوداؤد والنسائى، وقال ابن عبد البر: هذا حديث ثابت فافهم. (حدثنا عبيد الله بن عهر)، هو العمرى الزاهد. (ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وافعل ذلك)،

وقع الاختصار في هذه الرواية ولميذكر فيها السجدة الثانية، ووقع تاماً عند البخاري مِن طريق مسدد عني حي بن سعيد، فزاد تم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم إنه وقع الاختلاف في الأحاديث عند البخاري بعد ذكر السجود الثاني، فوقع في رواية ابن نمير عنده في الإسيذان. (ثم ارفع حتى تطمئن جالساً)، وفيه دليل لإثبات جلسة الاستراحة، ووقع في رواية أبي أسامة عنده تعليقاً في الاستيذان وموصولا في الأيمان والنذر بدله "حتى تستوي قائماً" وهو حجة لنفيها، وذكر الحافظ في الفتح: أن البخاري أشار إلى أن هذه اللفظة أي في رواية ابن نمير وَهُمُ، وذكر في الفتح فذكر رواية ابن نمير وَهُمُ، وذكر في الفتح فذكر رواية ابن أسامة مشيراً إلى ترجيحها، فتأمل.

(**وافعل ذلك في صلاتك كلها**) ، تمسك به الشيخ ابن همام على وجوب الفاتحة في الأخريين، واختاره الحافظ البدر العيني وهي رواية الحسن بن زياد عن أبى حنيفة عليه ، والمشهور أنهامستحبة.أقول:إن قوله:"ثمافعل"لايرجع إلى القراءة، لأنكقد علمتأن هذا الرجلقدكان خفف صلاته وترك التعديل، وإذن المتبادر أن أمره ينصرف إلى ماقصر فيه لاإلى القراءة ، والتردد في استحباب القراءة في الأخريين لمكان الاختلاف وتجاذب الأدلة ، لأنه ليس في المرفوع كثير شيء يدل على الفرق بين الأوليين والأخريين . وَإِنَّمَا لم نقل بوجوب السورة لِمَا عن قتادة في البخاري مرفوعاً أنه كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب، فقام الدليل على التخصيص ولعل الأكثر مِن فعل النبى الله تركها وهو السنة فافهم. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم. (ورواية يحي بن سعيد عن عبيدالله بن عمرا صح)، يعني: من رواية ابن نمير عن عبيد الله بن عمر، وتحقيقه: أن الترمذي رجح رواية يحيى في زيادة "عن ابيه "وقال الدار قطني: خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الإسناد، فإنهم لم يقولوا "عن ابيه "ويحيى حافظ ، قال: في شبه أن يكون عبيد الله حَدَث به على الوجهين، وقال البزار: لم يتابع يحي عليه ، قال الحافظ في الفتح بعد نقله قلث: لكل مِن الروايتين وجه مرجح ، أما رواية يحيى فللزيادة مِن الحافظ ، وامّا رواية أخرى فلِلكثرة ، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس ، وقد ثبت سماعه مِن أبي هريرة على ومِن ثم أخرج البخاري ومسلم الطريقين . وحاصله : أن الترمذي رجح رواية يحيي والبزار رجح رواية غيره ، والدار قطني صحح الروايتين من غير ترجيح ، وتبعه البدر العيني والشهاب العسقلاني .

(عن أبي حميد)، حديث أبى حميد هذا اشتمل أحكاما كثيرة من أحكام الصلاة و فاقيته و اختلافيته ، فمن الخلافية : رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه ، و منها : المغايرة بين الجلوس في الأخري و هي عند الكل ، وقد تقدم في حديث رفع اليدين تضعيف الطحاوي لحديث أبي حميد بأن رواية محمد بن عمر وعن أبى حميد منقطحة . وقدرواه عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل فأدخل بينه و بين الصحابي عباس بن سهل ، وأيضاً في بعض طرقه ذكر أبي قتادة في الصحابة المذكورين ، وأبوقتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو عن إدراكه ، وقتل هو مع على الله على الدين الطحاوي يقوله الزيلعى في نصب الراية و تعقب الحافظ في الدين الطحاوي يقوله الزيلعى في نصب الراية و تعقب الحافظ في

الفتح كلام الطحاوي بأن أباقتادة اختلف في موته ، فقيل ، مات سنة أربع و خمسين ، وعلى هذا فلقاء محمد بن عمر و له ممكن .

وأجاب عن الأول: بأنه لايضر الثقة المصرح بسماعه، بأن يدخل بينه وبين شيخه واسطة ، إمَّا لزيادة في الحديث وإما يثبت فيه ، وقد صرح محمد بن عمرو بسماعه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد. وأجاب عنه الحافظ البدر العينى فى العمدة: أن إدخال الواسطة إنما يصبح إذا وجد السماع، وقدنفى الشعبي سماعه وهوإمام هذا الفن، ونفيه نفي وإثباته إثبات. والجواب عن الثاني: أنه لا يستقيم أن يقول: محمد بن عمرو بن عطاء سمع أبا حميد في عشرة ، وفيهم أبوقتادة ، لأن الصحيح المعتمد أن أباقتادة مات في خلافة على يَنْكُ وصلى عليه على يَنْكُ ، ورجع إليه الحافظ في التلخيص بعد ما ناضل عنه في الفتح والتهذيب، وتوفي محمد بن عمرو سنة • 1 1 هو و عمره ثمانون ، فمن المحال أن يدركه بهذه الكيفية فلابدرواية محمدبن عمروهذه بهذه الألفاظ أن تكون منقطعة. ومايقوله الحافظ في التلخيص: أن محمد بن عمرو في طريق العطاف التي فيها يروى العباس عن أبي حميد هو محمد بن عمروبن علقمة بن وقاص الليثي، فهو خطأ، حيث صرح العطاف عند الطحاوي بأنه محمد بن عمروبن عطاء ، وكذا عند أبى داؤد والطحاوي والبيهقي مِن طريق عيسى بن عبد الله أنه محمد بن عمروبن عطاء فاتفق عطاف بن خالد وعيسى بن عبدالله بإدخال الواسطة بين محمد بن عمرو بن عطاء فاتفق عطاف بن خالدو عيسى بن عبد الله بإدخال الواسطة بين محمد عمرو ابن عطاء وأبى حميد، أقول: هذا كاف في المقصد والباقى جدال بالأثر.

(فلم يصوب راسم)، مِن التصويب وهوالحقض. (لم

يقنع)، الأقناع الرفع. (ثم ثنى رجله وقعد)، فيه دليل لإثبات جلسة الاستراحة ، ولناحديث خلاد بن رافع القولى ، وظاهره نفيها، وتقدم تفصيل الأدلة والمذاهب في باب كيف النهوض من السجود . (حتى إذا قام مِن السجدتين) ، أي : الركعتين الأوليين، قاله الترمذي وعليه جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء. (حتى كانت الركعة التى تنقضى فيها صلاته أخر **رجله الیسری وقعد علی شقه متورکا**) ، ففیه تصریح بالتورك في القعدة الأخيرة، قال الحافظ في الفتح: في هذا الحديث حجة قوية للشافعي عليه ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغائرة لهيئة الجلوس في الأخير، أقول: والتفريق بين الرجل والمرأة في سنة الجلوس مذهب أبى حنيفة علالتي وأحمد علالتي، وأما الشافعي علالتي ومالك علالتي فإنهما لم يفرقا بينهما، أما مالك فالسنة عنده التورك للرجل، فما بال المرءة! وقد تقدم تفصيل المذاهب وقد تقدم الكل جائز عند الكلوالختلاف في الأولوية. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد وابن ماجة والدارمي. (والحسن بن على الحلواني)، هوابو على الخلال نزيل مكة ثقة حافظ، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في القراءة في الصبح

الغرض مِن هذه الأبواب بيان ما رُوى في تقدير القراءة بعد الفاتحة في الصلوات، وجملة القول فيها أن ضم السورة أو ثلاث أيات قصار أو آية طويلة واجب في ركعتي الفرض عند أبي حنيفة عليه وسنة عند الجمهور، وفي الأخريين أو ثالثة المغرب

فلايسن عند أبي حنيفة عليتي ومالك عليتي وأحمد عليتي، ويسن عند الشافعي عليه في المشهور فافهم. (عن مسعر)، ابن ظهير الهلالى الكوفى ثقة ثبت ، قال القطان : مار أيث مثله كان مِن أثبت الناس، وقال شعبة: كان يسمى المصحف لإتقانه، وقال وكيع: شكه كيقين. (وسفيان) ، وهو الثوري. (عن زياد بن عِلاقة)، بكسر أوله الثعلبي الكوفي ثقة. (عن قطبة بن مالك) ، صحابى سكن الكوفة ﷺ. (يقرأفى الفجروالنخل باسقات)، يعنى: يقرأ في صلاة الفجر السورة التي فيها والنخل باسقات وهي"ق "،وفي رواية المسلم:فقرأ"ق والقرآن المجيد "،وفي رواية أخرى له: فقرأ في أول ركعة ﴿ والنخل باسقات لها طلع نضيد). (حديث قطبة بن مالك حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم وغيره. (وروي عن النبى على النه قرافي الصبح بالواقعة)،أخرجهعبدالرزاق مِنحديثجابربنسمرة ٠ (وروي عنه أنه كان يقرأ في الفجر من ستين أية إلى مأة) ، أخرجه البخاري ومسلم مِن حديث أبى برزة ، والمراد مِن المأة أو الستين في الفجر في الركعتين جميعاً ، قال ابن الهمام في الفتح: المراد أن الأربعين والخمسين والستين والمأة منقسمة على الركعتين، ورُوى أنه قرأ ﴿إذا الشمس كورت﴾ أخرجه النسائي من حديث عمروبن حديث. (وروي عن عمرانه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل) ، والأحاديث الواردة في الباب مختلفة في بيان كميتها بالآيات والسور، كلذلك مذكور في الصحاح في الأحاديث التي أشار إليهالترمذيفي الباب.

(وعلى هذا العمل عند أهل العلم)، يعني: أن القدر المستحب في القراءة في الصلوات كلها يكاد يكون امراً متفقاً

بين الأئمة ، كما وردت به السنة ، والحجة في استحباب قراءة طوال المفصل في الصبح والظهر وأوساطه في العشاء والعصر وقصاره فى المغرب أثر عمر الفاروق فيماكتبه إلى أبى موسى إلى اليمن وهو مأاشار إليه الترمذي ورواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق الثوري، عن على بن زيد بن جدعان عن الحسن وغيره،قال:كتبعمرإلى أبى موسى أن اقر أفى المغرب بقصار المفصل وفى العشاء بوسط المفصل وفى الصبح بطوال المفصل ، ورواه ابن أبى شيبة في مصنفه مختصراً وكذا البيهقى فى المعرفة مِن طريق مالك عن عمه أبى سهيل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب، وفي معناه مرفوعاً حديث سليمان بن يسار عند النسائى وابن ماجة وابن حبان . (وبه **يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعى)** ، وبه يقول أبوحنيفة ومالك وأحمد ، وجرئ بذلك تعامل الأمة مِن غير خلاف.

بابماجاءفي القراءة في الظهرو العصر

قال أبو حنيفة عليه وأبويوسف عليه: تطال أولى الفجر فقط دون بقية الصلوات وهوفي سائر كتب الحنفية ، وعند الشافعي عليه في قول: التسوية بينهما في الكل ، وفي قول آخر عند الشافعى: تطال الأولى مطلقاً ، وبالأخص في الفجر ، قاله في شرح المهذب وبه قال محمد بن الحسن ، وبه قال أحمد بن حنبل ، قاله في المغني . وظاهر الحديث يؤيده ، أي: حديث أبي قتادة عند البخاري و مسلم ، و فيه : يطول في الركعة الأولى مالا يطول في الركعة الثانية ، وهكذا في صلاة العصر وهكذا في الصبح

وعندالمالكية يستحبتقصيرالثانية زمناً ولوقرأ فيهاأكثر وهذا في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة والكل جائز والاختلاف في الأولوية واستدل لمذهب إمامنا أبي حنيفة على ومن تابعه ومن وافقه بحديث أبي سعيد الخدري عند مسلم أن النبي الله كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وهو نص في المساوات ، ويمكن أن يجاب عن جهة الإمام أبى حنيفة بأن التطويل كان لأجل الثناء والتعوذ ولفظ صاحب الهداية والحديث محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية ، ولا معتبر بالزيادة والنقصان بمادون ثلاث أيات لعدم إمكان الاحتراز عنه مِن غير حرج ، وبالله التوفيق.

(كان يقرأ فى الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماءوالطارق)،قدوردتأحاديث مختلفة فيقدر القرآة في الظهر والعصر، وذلك في أحوال متغائرة إما لبيان الجواز أو بغير ذلك من الأسباب، واحتج القاضى ابن العربى باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة ، قاله في العارضة الأحوذى. (حديث جابر بن سمرة حديث حسن *ائنه قرافي الظهر قدر تنزيل السجدة)*، أخرجه مسلم *من حدي*ث ابى سعيد الخدري. (وروى عنه أنه كان يقرأ فى الركعة الأولى من الظهر قدر ثلاثين آية) ، المراد من الركعة الأولى الشفعة الأولى أي الركعتين الأوليين ، صرح بذلك في حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم في صحيحه في باب القراءة في الظهر والعصر، وكذلك مافي سنن ابن ماجة في باب القراءة في الظهر والعصر، يحمل على مافي مسلم، وفيه أيضاً الركعة الأولى بدل الركعتين والركعة الاخرى بدل الأخرين. (وفي الركعة الثانية قدر خمسة عشراية) ، وفي حديث أنس على عند النسائى أنه شرافي الركعة الأولى من الظهر بسبح اسمر بك الأعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية.

وأما سبب اختلاف ما نقل عنه اختلاف أحواله ﷺ حضراً وسىفراً قال النووي في شرح المهذب: واختلاف قدر القراءة في الأحاديث كان بحسب الأحوال ، فكان النبي الله يعلم بحال المأمومين فى وقت أنهم يؤثرون التطويل فيطول، وفي وقت لا يؤثرونه لعذر ونحوه فيخفف، وفي وقت يريد إطالتها فيسمع بكاء الصبى، هذا فى البخارى ومسلم، وقد يؤيد ذلك بأدلة كثيرة . وقد ثبت عنه السني في السفر قراءة المعوذتين في الصبح، رَوى ذلك أحمد في مسنده وابن أبي شيبة في مصنفه وأبوداؤد والنسائي في سننهما وابن حبان في صحيحه والطبرانى فى معجمه، كلهم مِن حديث عقبة بن عامر. وثبت فى حديث عبدالله الجهنى أن رجلام ِن جهنية أخبره أنه سمع النبى الله المسبح إذا زلزت الأرض في الركعتين كلتيهما، فلا سننه فى باب الرجل يعيد سورة واحدة فى الركعتين، وإسناده صحيح قاله النووي في شرح المهذب. وقرأة والتين والزيتون في العشاء أخرجه الشيخان مِن حديث البراء ، قال: إن النبي والمسلمة المساء في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون، وهذا لفظ البخاري في باب الجهر بالعشاء في جامعه . ومِنههناقال الكاساني في البدائع: إنه ليس في القراءة تقدير معين بليختلف باختلاف الوقت وحال الإمام والقوم ، والجملة فيهأنه ينبغى للإمام أن يقرأ مقدار مايخف على القوم و لا يثقل

عليهم بعدأن يكون على إتمام، فافهم.

(وروى عن عمر أنه كتب إلى أبى موسى أن اقرأ في الظهر بأوساط المفصل)، وتقدم تخريجه في باب المتقدم. (وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال تعدل صلاه العصر بصلاة المغرب في القرء آق)، أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه. (وقال المغرب في النخعي تضعف صلاة الظهر على صلاة العصر في القراءة أربع مرادٍ)، وهذه الأقوال لادليل عليها، ويرده قول أبي سعيد مرفوعاً وقول الفاروق موقوفاً.

باب في القراءة في المغرب

والكلام في عدة أيام مرضه ومن أي يوم ابتدأء مرضه ؟ وكم مرة خرج إلى المسجد وصلى فيه ؟ وفي آية صلاةٍ كان إماما ؟ وفي أيتها كان ماموما ؟ . والكلام في تعيين هذه الصلوات وترتيبها واسع جداً ، والخلاف في الأحاديث شديدة وأقوال العلماء في

الترجيح أو الجمع والتوفيق مختلفة . ومن أهم المسائل المتعلقة بهذه القصة: اقتدأ القائم خلف القاعد، ومسئلة ركنية الفاتحة، فإنه ﷺ أخذ القراءة من حيث انتهى أبوبكر ماهوفى رواية ابن ماجة ، وهوحديث صحيح باعتراف ابن حجر . (حديث أم الفضل حديث حسن صحيح)، أخرجه الأئمة الستة. (وروى عن النبى ﷺ أنه قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين كليتهما)، رواه النسائى عن عائشة رضى الله عنها وإسناده حسن، ورويهذا عن أبي أيوب ايضاً. (وروي عن النبي ره النه قراً فى المغرب بالطور) ، رواه الشيخان وغيرهما عن جبير بن مطعم، ومال الطحاوي في شرح معاني الآثار في أمثاله إلى أنه قرأببعضها لا كلها، وأدّعى أنه لاد لالة في شيء مِن الأحاديث على تطويل القرأة لاحتمال أن يكون قرأ بعض السور، ولوسلم أنه قرأ بتمامها فلا باس أيضاً ، فإن التطويل أيضاً جائز بشرط عدم التثقيل على القوم واشتباك النجوم ، وقد صرح المحقق ابن امير الحاج في الحِلية بجواز الأذكار الواردة في الأحاديث في المكتوبات أيضاً بشرط أن لا يثقل على القوم ، فما ظنك إذَنْ بقرأة السور الماثورة عنه الشيئة بالمواظبة أوفى أكثر الأحيان!؟.

(وروى عن عمرائه كتب إلى أبى موسى أن اقرافي المغرب بقصار المفصل)، وقد تقدم تخريجه. (وروى عن أبي بكرائه قرافي المغرب بقصار المفصل)، لمأقف على من أخرجه، وفي الروايتين دلالة على استحباب قراءة قصار المفصل. (وعلى هذا العمل عند أهل العلم)، يعنى: على القراءة بقصار المفصل المفصل. (وبه يقول المفصل في المغرب وبه يقول الحنفية والجمهور. (وبه يقول النائمة الأربعة وعامة ابن المبارك وأحمد واسحاق)، وبه يقول الأئمة الأربعة وعامة

العلماء . (وقال الشافعي هي وذكر عن مالك هي انه يكره ان يقرأ في صلاة المغرب بالسور الطوال نحو والطور والمهرسلات ، قال الشافعي هي : لأاكره ذلك بل استحب ان يقرأ بهذه السور في صلاة المغرب) ، أقول : وكذا نقله البغوي في شرح السنة ، والمعروف عند الشافعية أنه لاكراهة في ذلك ولا استحباب والصواب الذي لاعدول عنه أن ماصح عن النبي وشبت مواظبته عليه فهو مستحب ، ومالم تثبت مواظبته عليه فلا كراهة ، وأكثر عادته والمعلى قراءة القصار فيه وإن قرأ أحيانا غيرها ، ومن ههنا قال الحافظ ابن دقيق العيد : استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح و تقصيرها في المغرب ، ولا يخفى أن قوله : فقر أبالمرسلات و بالأعراف و بالطور ، استدل به و بأمثاله بأن وقت المغرب ممتد ، و بأن له وقتين ، هذا ماذكره الخطابى وغيره ، و جَنح إليه الحافظ في الفتح فا فهم .

باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء

أقول ليسفيه شيء يحتاج إلى الشرح. (حدثنا ابنواقد)، هو الحسين بن واقد مولى عبد الله بن عامر المروزى قاضيها، وثقه ابن معين. (عن عبد الله بن بريدة)، بن الحصيب الأسلمى المروزي قاضيها ثقة. (عن ابيه)، بريدة بن الحصيب صحابي أسلم قبل بدر. (يقرا في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوهما من السور)، هذا فعله وقال لمعاذ عن أتريد أن تكون فتاناإذا اَممت الناس فاقرأ بالشمس وضحاها و سبح اسمر بك الأعلى والليل اذا يغشى، قاله له حين أخبر أنه صلى بأصحابه العشاء فطول عليهم، رواه الشيخان، وفي هذين الحديثين دلالة

على أنه يقرأ في العشاء الآخرة هذه السور ونحوها. (وفى الباب عن البراء بن عارب) ، قال: سمعث النبى المستة يقرأ في العشاء والتين والزيتون ، أخرجه الأئمة الستة ، وفى رواية للبخاري: أن النبي المستة كان في سفر ، فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون . قال أبو النعمان : وقد توهم شرذمة قليلة مِن الغير المقلدين الذين ينتهزون فرصة للإعتراض على الحنفية بكل مناسبة عناداً أو جهلاً ، فنسبوا إلى الحنفية أنهم لا يعتبرون بالسور الماثورة عنه المسلوات ، وذلك لقولهم: يعتبرون بالسور الماثورة عنه المسلوات ، وذلك لقولهم: لا يتعين شيء من القرآن أو يكره تعيين سورة خاصة ، وهذا توهم فاسد ، فإن ابن النجيم صرح في البحر بما حاصله أنه يستحب.

بابماجاء في القراءة خلف الإمام

ولا يخفى على اللبيب أن الشريعة نصبت لأحكام الائتمام بالإمام بابامستقلاً, وكذلك بغير الائتمام بابامستقلاً فإدخال أحد البابين في الآخر والخلط بينهما إلغاء لغرض الشارع فمن الباب الأول حديث ابي موسى وأبى هريرة ﷺ وقد أخرج مسلم الأول في صحيحه وصحح الثاني ، وصححهما جمهور المالكية والحنابلة . ثم إن الإسرار في الصلوات السرية النهارية ، وكذا الجهر في الصلوات الجهرية يحتاج إلى دليل ، ولا بقراءة الفاتحة سراً في الصلوات الجهرية يحتاج إلى دليل ، ولا يخفى أن الجهر في وقته والسر في وقته معهود في الشريعة ، وأما الأمر بالسر في وقت الجهر فإثباته ينبغى أن يكون بأصل مستقل .

أقول بتوفيق الله وحسن توفيقه: وردت في مسئلة الفاتحة

أحاديث أصبحت منشأ لاختلاف انظار المجتهدين ، الأول : حديث عبادة "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "وهو حديث متفق على صحته فيه إيجاب الفاتحة ، والثاني : حديث أبي موسى الأشعري "واذا قرأ فأنصتوا" وهوأيضاً صحيح، صححه أحمدواسحاق ومسلموالجماهير، وفيه إنصات الماموم إذا قرأ الإمام، والثالث: حديث جابر "مَن كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة "وهوصحيح أيضاً، وفيه عدم قراءة الماموم، فاختلفوا، لا جرم في الأخذ بها وتطرقت أقوالهم في الجمع بينها، قال ابن قدامة في المغنى: وجملة ذلك أن القراءة غير واجبة على الماموم فيماجهربه الإمام ولافيما أسربه ، نصعليه أحمد في رواية الجماعة، وبذلك قال أبوحنيفة عطية ومالك عطيتي وإليه ذهب الشافعي القديم، قاله في شرح المهذب، والقدوة في نقل مذهب أحمدهو الموفق بن قدامة ، قال ابن قدامة : (١) قال أحمد بن حنبل الشية: ماسمعنا أحداً مِن أهل الإسلام يقول: إن الإمام إذا جهر وأصحابه والتابعون وهذا مالك في أهل الحجاز وهذا الثوري في أهل العراق وهذا الأوزاعى في أهل الشام وهذا الليث في أهل مصر ماقالوا: الرجل صَلّى وقرأ إمامه ولميقرأ هو صلاته باطلة، وكفاك كلام أحمد بهذا الإشباع، وقال الشافعي علالية في الجديد بعد ما دخل مصر بوجوبها في السرية والجهرية جميعاً ، والشافعى الشيي في إيجابها في الجهرية متفرد في الأئمة الأربعة ، وكان ينبغى للشافعية أن يفتوا بقوله القديم، فإن الشافعي الله بقي عليه إلى خمسين سنة مِنْ عمره . ولم يقل بالقراءة في الجهرية اللهفي سنتين من عمره، وأمَّافي السرية فقال مالك ﷺ

⁽١)وحكاهالفخرالزيلعيفيالتبينوالبدرالعينيفيالغابةايضاً

باستحبابهافيها، وبه قال أحمد وبه قال محمد بن الحسن، نقل الإمام المرغيناني عن محمد استحسانها في السرية احتياطاً، واَمَّا رَدُّ ابن الهمام في الفتح والإتقان في غاية البيان ليس بشيء، بل رواية الإستحسان في السرية لابد أن تكون ثابتة، فإن صاحب الهداية: متثبت في النقل متقن للمذهب.

ومذهب الإمام أبى حنيفة عليه عدم جواز القراءة في الجهرية ، وعدم اختيار هافى السرية لاعدم جوازهافهى جائزة جوازاً غير مرضى.نعم!الأحاديثالمرفوعةفليسفيهامايدلعلى وجوبها على المقتدي لا في الجهرية و لا في السرية ، وحكى المارديني فى الجوهر النقى: النهى عن القراءة والنكير الشديد على القاري خلف الإمام عن الأسود والعلقمة وإبراهيم النخعى من مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبى شيبة بأسانيد قوية. ولم يكن للبخاري في جزئه طعن في أسانيدها، فاختار منهجاً آخر فى الطعن، فقال: وليسهذا من كلام أهل العلم بوجوه ، قال النبى الله والبالنار، والمنت الله والبالنار، والمنتبغي الأحد أن يتمنى أن يملأأفواه أصحاب النبي سلالة رضفا ولانتنا ولاترابا وإذا ثبت الخبر عن النبى الله وأصحابه فليس في الأسود ونحوه حجة. أقول: فرق بين العمل وبين الإيعاد، فالنهى عن العمل، والواقع الإيعاد والتهديد، ولا ريب أن مثل علقمة والأسود وابراهيم النخعى أعلم بمعنى كلام رسول الله والشيئة وَادُرى بمراده من الشافعي والبخاري وأعرف بأحوال الصحابة ، فكيف لايكون الأسودوعلقمة وإبراهيم حجة ؟ فتأمل و لاتغفل.

(عن محمد بن اسحاق)، وهو محمد بن اسحاق بن يسار المديني إمام المغازي وهو ثقة ، قال الحافظ: وأكثر ماعيب فيه التدليس والرواية عن المجهولين. (عن مكحول)، وفي رواية

الدار قطنى وأحمد والبيهقى "حدثنى مكحول "فزالت شبهة التدليس. (فصلى رسول الله السبح فتقلت عليه القراءة)، يعنى: شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة . (فلما انصرف)، يعنى: فرغ مِن الصلاة قال: (إنى أراكم تقرؤن وراء إمامكم)، فعلمأنه كان غيرعالم بقرأتهم وهم غيرعالمين بوجوب الفاتحة راساً،بلربماكانوايقرؤن بغيرها، وهوعندأ بى داؤدمن حديث عمران بن حصين أن النبى الله صلى الظهر، فجاء رجل يقرأ خلفه بسبح اسمر بك الأعلى ، فلمافرغقال: أيكمقر أ ، قالوا: رجل ، قال المالية قد عرفت أن بعضكم خالجنيها، وأي شيء يحوجنا إلى فكسياقه فنتركه، ونقول: إنه قرأ الفاتحة ثم افتتح بسبح اسم ربك الأعلى، فأي دليل على أن القصر في قوله "إلاّ بِأمّ القرأن" بِالإِفْراد وليس للقلب، وَإِنَّ شَيْئاً واحداً يختلف باختلاف اعتباراته، فلم يبتدأ هو بتشريع الفاتحة للمقتدي وكان خالى الذهن عنه، وقال: "خلف إمامكم"بدل قوله "خلفى" يدل على أنه ليسمن منصب الايتمام به، ثم أباحها على سبب حادث إذذاك، فهوإذاً اباحة مرجوحة البتة، ثم هل فيه شيء أزيد على أنه كان سبب العلمبه وسبب الاطلاع؟، ثم أين هذا من النص الصريح" وإذا اقرأ فانصتوا "!؟، والتاويلان أوردهما في الفيض الباري فانظر هناك. فابدأ تاويل الجهر اوما فوق الفاتحة لا أثرله في طريق حديث عبادة والاسائر الأحاديث.

(قال: لا تفعلوا إلا بأم القرآن)، يعني: إن كنتم لا بد فاعلين فلا تفعلوا إلا بأم القرآن أباح لهم إباحةً مرجوحةً أما الوجوب فأين هو؟ وهل تكون شاكلة الوجوب أن لا يكون الشارع نفسه بخُبُرَةٍ منه حتى إذا علمه جعل يسأل عنه ويفتشه ، بل السوال عما لا يعلم استنكار له قطعاً ، وهل يفيد هذا النوع من الاستثناء غير

الإباحة ، فما قال الخطابى : هذا الحديث صريح بأن قراءة الفاتحة واجبة على من خلف الإمام سواء جهر الإمام بالقراءة أو خافت بها وإسناده جيد لاطعن فيه . أقول: أو لم يعلم هذا الإمام الهمام فان حديث عبادة فى الباب لايدل على وجوب الفاتحة على المقتدي، فإن فيه استثناءًا من النهى، وهولا يفيد إلا الإباحة مالم يقم عليه دليل آخر للوجوب، وتوضيحه: أن الحديث منع قراءة المقتدى لأجل المنازعة ، ولكنه أباح الفاتحة لقلة وجود النزاع فيها، لأنها لكثرة تردادها في الصلوات وتداولها على الألسنة وشدة مراتها سهلت قراءتها من غير أن تخلط القراءة على الإمام، وأيضاً لهاأهمية في الصلاة، فَأَثَّرَتُ هذه الأمور في تخفيف أمر النزاع وأن ماز ادعلى الفاتحة ليس له تلك الأهمية وأنها لم تتعين تعين الفاتحة ، إنما هو واجب مخير بين هذا وذاك لميتداول تداول الفاتحة ، فبقي فيه أثر النزاع على أصله ، فمن أجل ذلك تحملت الإباحة في الفاتحة ، ولم تتحمل فيماز اد عليها. وبالجملة: أنه وقعت الإباحة في الفاتحة فقط عند ذلك، ولم يكن ذلك تشريعاً إبتدائياً من صاحب الشريعة ، بل هم قرؤها مِن عند أنفسهم استدلالاً بما عندهم من تأكد الفاتحة وأدلة قرأتها العامة ، وإن لم يكن فيهانص للماموم ، ودليل ذلك أنه سألهم "لَعَلَّكم تقرؤن خلف إمامكم "ولا معنى للسوال لو كانت قرأتها بأمره أو بعلمه ، وإذن تكون إباحتها إباحة مرجوحة . ثم نظراً إلى أصل وجود المنازعة وإن كانت قليلة رفعت تلك الإباحة وألزم على الماموم الإنصات بقوله: "واذا قُرأ فأنصتوا" فإن المامومين إذا قرؤا كلهم بصوت واحد فتكون دَنْدَنَتُهم مشوشة لذهن الإمام ، فناسب أمر الإنصات لهم بتاتا سدّاً للذرائع.

فحاصل الاستثناء في حديث عبادة "إلاَّ بأمّ القرآن "والأمر فى حديث أنس "وليقر أأحدكم بفاتحة الكتاب فى نفسه "لايكون إلاللإباحة، فقدتبين مماسلف أنه لايستقيم أن يكون قوله "فإنه لاصلاة "فى حق الماموم مِن جهة موضوع الإمامة ومنصب الإمام ومن جهة وظيفة الماموم في صلاته مع الإمام. فتلخص مما ذكرناأمورينبغى أنيتنبه لها، الأول: أن الشارع نصب بابين، باب الصلاة في نفسها وباب الاقتداء ، وهؤلاء نقلوا أحاديث باب إلى باب، وذلك إهدار لغرضه وإلغاء لسياقه بتحليل قاعدةٍ أن المقتدي مصلٍ ولا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ، والثاني: أن الشارع وضع الفرق بين الصلاة لنفسه ، وبين الصلاة خلف الإمام، وهؤلاء وضعوا الفرق بين السور، الثالث: أن الشارع قال: فلاتفعلوا إلإبأم القرآن فإنه لاصلاة لمن لميقرأ بهاأى: فصاعداً، وهؤلاء جعلوه لاصلاة لمن لميقرأ بهافصاعداً إلاالمقتدى فعليه الفاتحة فقط، الرابع: أن الشارع أوجب الاستماع مطلقاً الفاتحة والسورة سواء ، وهؤلاء حصروه في القدر المستحب عندهم وهوالسورة، وحملوا الواجب على ظهر المستحب، الخامس: أن الشارع استفهم عن أصل القراءة ثم أباح الفاتحة من بعد ، وهؤلاء جعلوا الفاتحة من قبل، السادس: أن الشارع سلك العموم في قوله: "لاصلاة" لكل مَنْ يصلى أي: يوصف به مِن غير تحليل، وهؤلاء قصروه على المقتدى لأجل قولهم باقتصار المقتدى على الفاتحة فقط ، والحال إنه إنما يوصف به بتحليل منطقى و يقطع النظرعن الربط مع الإمام، فهذه أمور يصل الى مغزاها كل مَنُ عنى بمثلها وعاناها ، وكان مقنى بالعثور على غرض الشارع ومرماه مِن غير أن يقصر نظرة على معتقده قبل كل شيء ، والله ولى التوفيق والإعانة.

(حديث عبادة حديث حسن)، قال الحافظ في التلخيص:

هذا الحديث أخرجه أحمد والبخاري في جزء القراءة ، وصححه أبوداؤد والترمذي والدار قطني وابن حبان والبيهقي من طريق ابن اسحاق: حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه زيد بن واقد عن مكحول ، وروى هذا الحديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن صامت عن النبي النهي قال: "لاصلاة لِمَن لميقر أبفات حة الكتاب" وهذا أصح أي من حديث عبادة في الباب مِن طريق ابن إسحاق عن محمود بن الربيع ، وحديث عبادة مِن طريق الزهري عن محمود أخرجه الأئمة الستة.

أقول فى الجواب عنه:أن حديث الباب مضطر بسنداً ومتناً، فأمااضطرابسندهفهوعلى وجوه:تارة يرويه مكحول عن عبادة منقطعاً فإنه لم يسمع مِن عبادة بالاتفاق ، وذلك عند الدار قطنى والبيهقى وغيرهما، وتارة نافع بن محمود عن عبارة وهوعند أبى داؤد اليهقى وغيرهما، وتارة يرويه عن محمود بن الربيع عن عبادة وهوعند الترمذي وأبى داؤد وآخرين مِن طريق محمد بن إسحاق، وتارة اخرى يروى عن محمود عن أبى نعيم أنه سمع عبادة، وهوعند الدار قطني في سننه، ومرة يروى عن نافع عن محمودبن الربيع عن عبادة ، وهوفى الإصابة فى ترجمة محمود عن الدار قطني ، وحيناً يروي مكحول عن عبد الله بن عمرو ، ويجعل القصة قصته ، وأشار إليه المارديني ، وحيناً آخريروي مكحول عن رجاء بن حيوة عن عبد الله بن عمر ، وأشارإليه المارديني أيضاً ، ومرةً يروى مكحول عن رجاء عن محمود موقوفاً عن عبادة عند الطحاوي في أحكامه حكاه المارديني. فهذه ثمانية وجوه مِن اضطرابه في الإسناد رفعاً ووقفاً وانقطاعأواتصالأواختلافأشايدأفىأنالراويعنعبادةهلهو نافع أو محمود أو أبونعيم ؟وهل القصة لعبادة أو لعبد الله بن عمر ؟ ومستبعد جداً أن تكون الواقعة لكليهما! فان المخرج واحد، وهلالواقعة في عهد عبادة أو في عهده والسيف إلى ذلك أن المنقطع ليس بحجة ، وأن نافعاً هذا مجهول وأن أبانعيم مختلف فى تعينه ، فهل مثل هذا المضطرب الشديديكون حجة ؟. وأما اضطراب متنه فهو كذلك على وجوه: لفظ أبى داؤد والترمذي مع القصة من طريق إسحاق عن مكحول ، لفظ أبي داؤد في سننه من طريق زيد بن واقد عن مكحول ، ولفظ الدارقطنى فى سننه من طريق وليدبن مسلم عن سعيدبن عبد العزيز عن مكحول "هلتقرؤن في الصلاة مَعِي، قالوا: نعم، قال لاتفعلوا إلا بفاتحة الكتاب "ولفظ الدار قطني في سننه من طريق الزبيدي عن مكحول عن عبادة مرسلاً "فلا تقرؤا إلا بأم القرآن سراً في أنفسكم "وفيه أحمد بن الفرج وبقية ولفظ الدار قطنی فی سننه من طریق زید بن واقد عن حرام بن حکیم ومكحول عن نافع قال: "هل منكم من أحديقر أشيئاً من القرآن إذا جهر تبالقرآن، قلنا: نعميارسول الله، فقال رسول الله سَالَيْكَ، وأنا أقول: مالى أنازع القرآن فلا يقرأن أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهر ثبالقرأة إلابأم القرآن "، ولفظ الدار قطني في سننه من طريق بن عيينة عن ابن الشهاب عن محمود عن عبادة بن صامت" أن البنى الله قال: أم القرآن عوض من غيرها ليس غيرها منها بعوض "، ولفظ الطبراني في الأوسط " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها"أخرجه الهيثمي في الزوائد. فمِن العجائب أن يصححو امثل هذا ، وهذه الوجوه فيه أمامك!. فهل مثل ذلك يكون صحيحاً ومحفوظاً ومحتجابه في مسئلة هي في غاية مِن الأهميّة من مسائل الصلاة في مسئلة خَالَفَ الشافعي عليه فيها جمهور الأمة وجماهير أهل المذاهب! بل خالف الإجماع في أمريصادم ظاهره القرآن والسنة ؟ فهل تبقى مسكة في الاحتجاج بمثله أمام هذه البينات! فتصحيحها من حيث صنعة المحدثين في غاية الاستعجاب!.

ولايخفىأن حديث عبادة قد صحفيه زيادة قوله: "فصاعداً" فإذن لايستقيم أن يكون الحديث في حق المقتدي ، فإن المستدلين بحديث عبادة من الشافعية لايقولون بوجوب مازاد على الفاتحة على المقتدى، فأجابوا بأن عامة الثقات لم يتابعوا معمراً على ذلك، هذا مايقوله البخاري في جزء القراءة. وهذا الجواب خطأمن وجهين: أما أو لأفإنَّ معمراً ثقة ، وزيادة الثقات مقبولة بالاتفاق عندهم على ماتقرر في محله ، فلولم يتابعه أحد لكان حجة في صحتها رواية معمرإ ياها، وإن معمراً في غاية القوة و الجلالة في الزهري وإنه أوثق الناس فيه ، يقوله أحمد وابن معين، وسُئل أحمد: مَنُ اثبت الناس في الزهري، قال: معمر ، حكاه الحافظ في مقدمته ، وقال ابن معين: أثبت في الزهري مالك ومعمر ، هذا مافى التهذيب ، وكذلك فى التهذيب عن ابن معين بأن معمراً اَحَبُ إليه في الزهري من ابن عيينة وصالح بن كيسان ويونس، فإذا لم يكن رواية مثله عن الزهري حجة فمن ذا الذي يكون حجة ؟. وإن من ذكر حجة على من لميذكر وإن الناظر ليضطرأن يقول في مثله: إن ما ذكره البخاري والبيهقى وغيرهما فى تعليله لايمكن أن يصح على أصولهم، وإنما ذلك أثر معتقد ذهني ونزع مذهبى جاء مِن قبل فقههم لاحديثهم.

وأماثانيا:فإن معمراً لميتفردبه، بلتابعه على ذلك سفيان

بن عيينة عند أبى داؤد والأوزاعي وشعيب بن ابى حمزة عند البيهقى فى كتاب القراءة من طريق أحمد بن هارون المستملى ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وهذا ما في لسان الميزان ، وتابعه عبد الرحمن بن إسحاق عند البخاري في جزئه وهوالمدني. (لا أبو شيبة الواسطي الضعيف) ، من رجال مسلم واستشهد به البخاري وقال مقارب الحديث حكاه الزيلعي وكذلك تابعه صالح وهذا مافي العمدة، وهو صالح بن كيسان من رجال الستة ، فهؤلاء معمر وشعيب والأوزاعي وسفيان وعبد الرحمن بن إسحاق وصالح كلهم يروون هذه الزيادة،فلاريبأنهاصحيحةبدون شذوذوعلة،وثبتذلكعند مسلموالنسائى وأبى داؤد وغيرهم. وَلَهَا شواهد من حديث أبى هريرة ﷺ وأبي سعيد ورفاعة وجابر بن عبد الله ، فحديث أبى هريرة ﷺ أخرجه المؤلف في سننه قال قال رسول الله سَلَّكَ :" أخرج فنادفى المدينة أنه لاصلاة إلابالقرآن ولوبفاتحة الكتاب فمازاد"، وفي لفظ آخر" أمرني رسول الله سَلَّ أنه لا صلاة إلا بقرأة فاتحة الكتاب فمازاد" اخرجه في بابمن ترك القراءة في صلاته، وفيه جعفربن ميمون وثقه بعضهم، فقال ابن معين مرة: صالح الحديث، وقال الدار قطنى: يعتبربه، قال ابن عدى: لم أرى أحاديثه منكرة ، وقال أبوحاتم: صالح ، وقال الحاكم: هومن ثقات البصريين، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات. هذا حاصل ماذكره فى الميزان والتهذيب على أنه تابعه عبد الكريم بنرشيدعندالبيهقىفى كتاب القراءة وهومن رجال النسائى، فبطل زعم تفرد جعفر، فإن المتابعات قطعت كل حيلة وريب. وحديث أبى سعيد فأخرجه أيضاً أبوداؤد، وقال: "أمرناأن نقرأ بفاتحة الكتاب وماتيسر "في باب من ترك القراءة في صلاته،

ورواه أحمدوابن حبان في صحيحه وأبويعلى في مسنده، أنظر فى نصب الراية، وقال الحافظ فى الفتح: وسنده قوي، وفى التلخيص:إسناده صحيح، ومثله قال الحافظ اليعمرى:إسناده صحيح ورجاله ثقات. وحديث رفاعة فكذلك أخرجه أبوداؤد، وفيه: "ثماقرأبأم القرآن وبماشاء الله أن تقرأ "في با بصلاة مَن لايقيمصلبه فى الركوع والسجود، ورواه أحمد بلفظ "ثماقر أبأم القرآن ثم اقرأ بماشئت "انظر في نصب الراية ، ورواه ابن حبان بلفظ أحمد ، قاله في الفتح وسنده صحيح . وحديث جابر فأخرجه الطحاوي وفيه قال "وكنانتحدث أنه لاصلاة إلابقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك أو قال: فما أكثر من ذلك "فظهر من ذلك أن قوله: "فصاعداً "في حديث عبادة مثل" فما زاد" في حديث أبى هريرة المنال "وماتيسر" في حديث أبى سعيد ومثل" فما فوق ذلك" في حديث جابر سواءً بسواءٍ فشاكلته شاكلتهاوحكمه حكمهاوالموضوع هوهومِن غيرفرق.

فالحاصل: أن أسلوب هذه الأحاديث وأسلوب حديث "فصاعداً" واحدٌ يدل على وجوب ما بعد الفاتحة مع اختلاف في بعضها في التعبير واتحاد في محط فائدتها، وإذن كيف يصح بأمثالها الاحتجاج للمقتدي.

لما استدل الحنفية على وجوب السورة ومايقوم مقامها بالحديث المذكور، فأجاب عنه الشافعية بالاختلاف في حكمما قبل "فصاعداً" وما بعده، فزعموا أن حكم ما قبله فقط الوجوب دون حكم ما بعده، وإنما حكمه التخييردون الوجوب، وهذا غير جيد لُغَةً، فان قواعد اللغة دلت على استواء حكمهما وجوبا وندباوإباحة.

وَلَمَّا استدلت الحنفية بأنه دل من جهة ثبوت هذه الزيادة

بأنهفى غيرالمقتدى، أجابوا عنه بالتوزيع فى نظمه بأن ماقبله للجميع ومابعده للإمام والمنفرد، وهذا أيضاً غير صحيح، فانه يوجب فكافى نظمه وركة فى نسقه ، وليس فى الحديث سياقه ونصه أيّ إيماء إلى التوزيع بأحوال المصلين، فحمل الحديث على مايستحقه أساليب الفصاحة أولى. وزعم بعضهم أن قوله: " فصاعداً "في الحديث المذكور لايدل على وجوب السورة أصلا، فإنه لإيجاب ماقبله وللتخيير فيمابعده ، فتكون الفاتحة فقط واجبة دون ماعداها، وزعموا أن شاكلة اللغة فيه كما في قوله: " تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً "فلاحاجة أن يتحقق ما بعده، بل يكفى للحكم السابق ما قبله ، فكذلك ههنا يكفى للصحة الفاتحة فقط، ولايفتقرفي صحتها إلى مابعدها، فإذن لايكون ما عداهاواجبا، فصار مناط الحكم هو ماقبله سواء تتحقق مابعده أولميتحقق.وهذاإيضاحمايقولهالبخاريفىجزئه،وهذاخطأ محض، فإن هذا اللفظ في اللغة لا نسحاب حكم ما قبله على ما بعدهإن وجوبافوجوباوإن ندبافندباوإن غيره فغيره، فَلاَ بُدَّاذَنُ أن ينسحب الحكم المصدر إيجابا كان أواستحبابا أو إباحة وتخييراً بحسب اقتضاء المقام على كلا الجزئين مِن غير تفريق بينهما، ولماكان حكم ماقبله ههنا الوجوب وقد سلموه فيكون حكممابعده كذلك الوجوب البتة.

وزعم بعضهم أن الأمر فيه على التوزيع بحسب أحوال المصلين من الإمام والمنفرد والماموم ، فقراءة الفاتحة فصاعداً للإمام والمنفرد والفاتحة فقط للماموم ، وهذا أيضاً غلط محض فإن الحديث ليس فيه أية إشارة إلى التقسيم على الأشخاص بلهونص في حال صلاة ، ثميتحقق من خارج هلهى صلاة الماموم أو الإمام ؟ ، لا أنّه وَرَدَ فيه حكمهما معاً ، فإن مثلهذا

لأيرائمنه لالغة ولاعرفاً. وبالجملة: إن الزيادة ثابتة رواية وإن حكمها حكم ما قبلها لغة وعربية ، على انه لواخذنا فيه توزيعاً بحسب الركعات لكان له وجه ، فلو قلنا بوجوب الفاتحة مع ما فوقها في الأوليين وبالفاتحة في الأخريين لَصَحَّ كُلُّ ذلك . وبالجملة: لوأخذنا بالتوزيع فإنما هوفي الركعات ، ولا معنى لتوزيعها على المصلين والأشخاص حيث أنه نص في الصلاة خاصة لا إيماء فيه إلى مصل ومصل بحيث ينقسم عليهم ، وبالجملة: يستقيم التوزيع على ما ذكرنا لا على ما ذكروا ، وأمثال هذه التاويلات ليست إلاأثر معتقد ذهنى قبل كلشىء.

(قوله: وهوقول مالك بن أنس)، هذا خلاف الواقع، فإن مالكا لا يقول بالقراءة في الجهرية، وهذا صريح في "موطأه"، ويعلم مِن "المدونة" أنه لا يقول بالوجوب في السرية، وكذلك مذهب ابن المبارك لا يوافق الشافعي في القراءة في السرية، ذكر البخاري في جزء القراءة مذهبه القراءة في السرية، وكذلك مذهب أحمد يخالفه، وهذا صرح به الترمذي أيضاً في ما بعد، وقد تبين في الخارج أن مذهب إسحاق يخالف مذهب الشافعي في الجهرية، بل مذهبه مذهب المالك، فبناءًا على ذالك لا يصح مابين الترمذي من المذاهب في المسئلة، إلا أن يحمل على أنهم قالوا بها في الجملة واتفقوا على قرأتها إجمالاً.

بابماجاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام

بالقراءة

(حدثنا الأنصاري)، وهوإسحاق بن موسى الأنصاري. (عن

ابن اكيمة)، بالتصغير، اسمه عمارة الليثي المدني، ثقة من أوساط التابعين.

(انصرف من صلاة جهرفيها بالقراءة)، وفي رواية لأبي داؤد: صلى بنارسول الله سَلِينَ فظن أنها الصبح. (فقال هل قرأ معى أحدمنكم انفاً)، والحديث نص في أن القراءة خلف الإمام لمتكن معروفة والاسنة سائرة، وإلا فكيف تخفى حالها!، فعلم أنه كان غيرعالم بقراءتهم، ونص في أنه لم يكن في قرأة المقتدي تشريع من صاحب الشريعة لا في الجهرية ولافي السرية، بلكان التشريع في خلافه، لأنه قوله: ﴿واذا قرئ القرآن فاستمعواله وأنصتوا أنزل بمكة عند الجمهور في الصلاة ، نقل عليه الإجماع أحمد بن حنبل ، والواقعة هذه في الباب واقعة المدينة البتة، والإنصات إلى قراءة القاري من تمام الأئتمام به وقدأمر اللهور سوله بالإنصات للإمام إذا قرأ، فمن لم ينصت له لم يكن قدائتم به، فافهم. (إنى اقول: مالى ائنازع القرآن)، وذلك أن بعض المأمومين جهر خلفه فنازعه قراءته فشغله ، فنهاه عن الجهر بالقراءة في الصلاة خلفه ، فالحديث بنصه يدل على أن المنازعة كانت لأجل القراءة نفسها ، ومن أجل ذلك صرح في فيه فانتهى الناس عن الجهر بالقراءة . دل لفظ "مالى انازع" على أن القراءة منصب الإمام وليس ذلك للماموم فالمقتدى إذا قرأفانه اختلس شيئاً ليسحقه ، فان المنازعة هي المخاصمة في حق الغير. وقد سبق في الباب السابق أن الشريعة نصبت لأحكام الأئتمام بابأمستقلا وكذلك لغير الأئتمام بابأمستقلا، فإدخال أحد البابين في الآخر واختلاط بينهما إلغاء لغرض الشارع، فلم يبتدء هو بتشريع الفاتحة للمقتدي، وكان خالي

الذهن عنه، وفي رواية "خلف إمامكم" بدل قوله "خلفى" ليدل على أنه ليس منصب الأئتمام به، وهؤلاء الأعلام نقلوا أحاديث باب إلى باب، وذلك اهدار تعرضه و إلغاء لسياقه بتحليل قاعدة.

(فانتهى الناس عن القراءة)، قال الحافظ في "التلخيص" وقوله: "فانتهى الناس الخ"مدرج في الخبر من كلام الزهري، بينه الخطيب، واتفق عليه البخاري في" التاريخ "وابوداؤد ويعقوب بن سفيان والزهري والخطابى وغيرهم من الحفاظ أن هذا القدر مرسل، حيث لميدرك الزهري تلك الواقعة. والجواب عنه أولا: أنه لايضره كونه قول الزهري، فانه لَمَّا رأى عمل الصحابة على الترك ذكر ذلك، فهو بيان الحال من الراوى. وثانيا: أن ما ذكروه من أنه قول الزهرى تعلل فقط بل يكاد يتعجب منه الصبيان ، فأن الغرض الواضح أن الزهري حدث بالحديث كله على أصحابه ، ولم يسمع بعضهم قوله: فانتهى الناس عن القراءة ، فسأل عن الآخر ، فأجاب بأن الزهري قد قاله فى روايته ، فزعموا أنه مقولة الزهري نفسه ، وإنماه و مقولة أبى هريرة ﷺ يرويها الزهري عنه روايته سائر الحديث ، قال أبوداؤد في "سننه": قال مسدد في حديثه ، قال معمر: فانتهى الناس عن القراءة فيماجهربه رسول الله الله الله الله الله الله المالية المالية السرج فى حديثه: قال معمرعن الزهري: قال ابوهريرة عَن : فانتهى الناس، فماقال ابن السرج في حديثه صريح في ذلك.

فالغرض: أن بعضهم لم يسمعه من شيخه الزهري ف ثبته فيه أحد أصحابه و شركاء مجلسه و هو معمر، و ذلك يدل على ما ذكره أحمد و ابن معين من أن معمراً أو ثق الناس في الزهري، فإذا اختلف هو و أصحابه فالقول قوله ، فكان إسناد القول إلى معمر أو الزهري لهذا ، لا أنّ ه قول الزهري من تلقاء نفسه ، كما زعم هؤلاء

الأعلام، فتبين أنه فى الأصل موصول وإن ظهر فى بادئ الرأي أنه قول الراوي. وبالجملة: فحديث البابهذا حجة في ترك القراءة فى الجهرية، وهوالذي قرره ابن عبد البرفقال فى "الاستذكار": فيه دليل على أن المأموم لايقرأ خلف الإمام إذا جهر لابأم القرآن ولا غيرها على ظاهرالحديث وعمومه ، فوجب أن لا يشتغلوا بغير الاستماع. وبالجملة: فأحاديث ايتمام مبنية على ترك القراءة فى الجهرية، ولترك قراءة المقتدي فى الجهرية أدلة كثيرة لاحاجة إلى استقصائها ههنا. ومن أقوى ما يستدل به في الباب قوله تعالى: ﴿ وإذا قُرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ﴾ ، ذكر الزيلعي نقلا عن البيهقي أنه أخرج عن الإمام أحمد قال: أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة ، وعارضه الشافعية بآثار متعارضة ، ولكن رجحناقول أحمد في نقل الإجماع كي يحكيه البيهقي وغيره ، على أن الحافظ أبا عمروابن عبد البر حكى ذلك عن أحمد فى" كتاب التمهيد" وحكى الحافظ ابن تيمية ذلك أيضاً في فتاواه في موضعين، وكذلك ذكر قبله الموفق ابن قدامة في "المغنى"، لمقال أحمد" وأجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة "، فإذن لاعبرة للنافي، والعلمعندالمثبت، وجهل أحد لايقوم حجة على علم غيره.

ومنها: حديث أبى موسى من طريق جرير عن سليمان التيمى عن قتادة بزيادة "وإذا قرأ فانصتوا "عند مسلم، وأنه لم يقل قط في أحاديث الايتمام (وإذا قرأ فاقرؤوا)، وسليمان لم يتفرد بهاكما زعموا بل تابعه عليها عمر بن عامر وهومن رجال مسلم، وتابعه سعيد بن أبى عروبة عند الدار قطني وغيره من طريق سالم بن نوح العطار ، وهوأيضاً من رجال مسلم، وتابعه أبوعبيدة عند أبي عوانة في صحيحه وهومجاعة بن الزبير

مستقيم الحديث عن الثقات ، فهؤلاء سليمان وعمربن عامر وسعيد أبي بن عروبة وأبوعبيدة كلهميروون هذه الزيادة . ثملم يتفرد جريرعن سليمان ، بل تابعه معمر بن سليمان عند أبي داؤد و تابعه سفيان الثوري عند الدار قطني ، فهوحديث صحيح صححه إسحاق وأحمد بن حنبل وصاحبه أبوبكر بن الأثرم ، ثم مسلم ثم النسائي من حيث إخراجه إياه في "مجتباه" ، ثم ابن خزيمة ثم أبوعمرو ابن عبد البر وأبوم حمد ابن حزم ، ثم المنذري ثم الحافظ في "الفتح" ، وآخرون وجماهير المالكية والحنابلة .

ومنها:حديث أبي هريرة على النسائي وأبي داؤد وابن ماجة وغيرهم: إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبر وا وإذا قرأ فأنصتوا "وهومن رواية أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي عند أبي داؤد وغيره عن ابن عجلان ، وهو - مع كونه ثقة و اجتح به الشيخان - لمينفر دبهذه الزيادة ، بل تابعه عليها عن ابن عجلان محمد بن سعد الأنصاري عند النسائي وحسان بن إبر اهيم الكرماني ذكره البيهقي في كتاب القراء ة ، وهومن رجال البخاري ومسلم ، ومحمد بن عجلان صدوق من علماء المدينة وأجلائهم ، وهذا في "الميزان" . وبالجملة : هذا حديث صحيح صححه مسلم لما سئل واعتذر عن عدم وضعه في صحيح مححه أحمد وهو في الجوهر النقي ، وقد سبق أنفأ قد أمر الله ورسوله بالإنصات للإمام إذا قرأ ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلمذلك من جملة الايتمام به .

وقد سبق آنفاً أنه لم يقل في أحاديث الايتمام "وإذا قرأ فاقرؤا "ومن المعلوم أنه ترك ذكر الفاتحة للمقتدي، وذكر لسائر الأشياء حتى القعدة أيضاً في حديث أبى موسى، وهذا سكوت في معرض البيان ، فينبغى للمقتدي تركها حيث ماتركهاالشارع، وأنه قاسم بينه وبين الإمام في المنصب ، فلا يخالفه ما يكتب في هذا المقام ، فافهم . وأما أدِلَّ ثَنَا في عدم القراء ق في السرية ففيها أحاديث ، فمنها: "من كان له إمام فقراء ة الإمام له قراءة "وهو حديث صحيح له طرق كثيرة وشواهد ، وأجل أسانيده هو إسناد الطحاوي في "شرح المعاني الآثار "في باب القراءة خلف الإمام ، قال : حدثنا عمر عبد الله بن وهب قال : أخبرني الليث عن يعقوب عن النعمان عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله أن النبي الله الله عن كان له إمام فقراء ة الإمام له قراءة ، وهو سند في غاية من القوة ؛ حيث اجتمع فيه أئمة الأربعة من فقهاء المحدثين .

فأحمد بن عبد الرحمن مصري صدوق ثقة أخرجه له مسلم وكفاه حجة ، وبعده أربعة أئمة فقهاء محدثون كلهم الشمش في رابعة النهار ، فالسند في غاية من الجلالة ، ورواه أبوحنيفة عليه وغيره مسنداً مرفوعاً من حديث جابر بن عبد الله وهوفي "كتاب الآثار" لأبي يوسف عليه ، وفي "كتاب الآثار" لمحمد بن الحسن عليه والموطأ له ، وسياق إسناد الموطأ : أخبر نا أبوحنيفة عليه قال : من مداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي والله عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي والمرابة قال : من صلى خلف الإمام فإن قراء ة الإمام له قراء ة "أخرجه الزيلعي في "نصب الراية " والحافظ البدر العيني في " العمدة "، وأقوى سنده عنده مطريق أحمد بن منيع في "مسنده "مطريق عبد بن حميد في "مسنده " وطريق أبن أبى شيبة وكلها من غير طريق أبي شليم ولا

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

الحسنبنعمارة.

وبالجملة:فالحديث مرفوع مسند، فمايدعيه الدارقطني فى سننه والبيهقى فى سننه وكذا فى المعرفة وكتاب القراءة له منإرساله، فيجابعنه بوجوه، الأول: إن أباحنيفة لمينفرد فى رفعه مسنداً ، بلتابعه على ذلك سفيان الثوري وشريك عن موسى بن أبى عائشة عند أحمد بن منيع شيخ البخاري في مسنده بسندعلى شرط البخاري ومسلم، هذا مانقله الشيخ ابن الهمام في الفتح، قال: أخبرنا إسحاق الأزرق قال: حدثنا سفيان وشریک عن موسی بن أبی عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابربن عبدالله قال:قال رسول الله سَلَيْكُ: "ومَنكان له إمام فقراء ة الإمام قرأة له"، وكذا أخرجه ابن الهمام بسند آخر من سند عبد بن حميد، قال: حدثنا أبونعيم حدثنا الحسن بن صالح عن أبي الزبير، فرجال إسنادا لأول إسحاق الأزرق من رجال الشيخين، وسفيان وهوالثوري كذلك من رجالهما، وشريك هوابن عبد الله النخعي مِن رجال مسلم، وموسى بن أبى عائشة ثقة مِن رجال الستة، وعبدالله ابن شداد وجابر صحابيان.

ومِن أجلهذا جعله ابن الهمام على شرط مسلم، قال الشيخ أبوالحسن السندي الكبير في " البدر المنير": قال تلميذ المحقق أي ابن الهمام: الشيخ قاسم سقط مِن نسخة الشيخ بعد الحسن بن صالح و جابر الجعفي، قال علاء الدين المارديني في "الجوهر النقي": قلث: في مصنف ابن أبي شيبة حدثنا مالك بن إسماعيل عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ألحسن بن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجعفي ، كذا في الحسن بن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجعفي ، كذا في أطراف المِزّي ، وتوفي أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومأة ،

وحسن بن صالح ولد سنة مأة وتوفي سنة سبع وستين ومأة ، وسماعه مِن أبى الزبير ممكن.

ومذهب الجمهور: إن أمكن لقاؤه لشخص وروى عنه ، فروايته محمولة على الاتصال، فحمل على أن الحسن سمعه مِن أبي الزبير مرة بلاو اسطة و مرة أخرى بواسطة الجعفي وليث. وبالجملة: الاعتماد على الطريقة الأولى فقد تابع أبا حنيفة سفيان الثوري وشريك، عند ابن منيع ، فبطل ما زعم الدار قطني و ابن عدي و البيهقي من تفرد أبي حنيفة و الحسن بن عمارة بوصله ، و بطل مَنْ قال: إنه لم يروه إلا جابر الجعفي وهوضعيف ، و ربماي ثبت بكلام الحافظ أبي عمر في "التمهيد" بعد كلام ابن عدي و الدار قطني و البيهقي ، فنأتي بكلام أبي عمر ثم الجوابعنه .

يقول أبوعمر في "التمهيد ": واحتجوا بحديث جابرعن النبى النبى النبى النبى النبى النبى النبى النبي الزبير عن جابر عن النبى حديث رواه جابرالجعفي عن أبي الزبير عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم، وجابرالجعفي ضعيف الحديث مذموم المذهب لايحتج بمثله وإن كان حافظا، وقد روى هذا الحديث أبوحنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبدالله عن النبي اللهائية أله عن النبي المناها وهوسي الحفظ عند أهل الحديث، وقد خالفه الحفاظ فيه سفيان وهوسي الحفظ عند أهل الحديث، وقد خالفه الحفاظ فيه سفيان الثورى وشعبة وابن عيينة وجرير، فرووه عن ابن أبي عائشة عن عبدالله بن شداد مرسلا، والصحيح فيه الإرسال، وليسمما يحتج به ، وقد رواه الليث بن سعد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر بن عبد الله ، فأدخل بين عبد الله بن شداد و بين جابر "أبا

الوليد"وهومجهول لايعرف، وحديثه هذا لايصح.

فتخلص مِن إرادات هؤلاء المحدثين ، على أسانيد حديث جابر أمور ، الأول: إن الحديث بالأسانيد الصحيحة مرسل ، حيث اتفق ثقات أثبات على روايته عن عبد الله بن شداد مرسلا وليسبمسند ، الثانى: إن مَنْ أسنده مِن الرواة ففيه انقطاع بين ابن شداد وبين جابر ، الثالث: إن مَنْ رواه موصولا فأثبت بين ابن شداد وبين جابر أبا الوليد و هوم جهول ، الرابع: إن مَنْ رواه موصولا مسندا ففيه إما مثل جابر الجعفي و هوساقط ، أو مثل الليث أبي سليم أو أبي حنيفة أو الحسن بن عمارة و همضعفاء ، وبالجملة: فالحديث إما مرسل و إما منقطع و إما معلول ضعيف الرواية مَن فيه ضعف.

والجواب عن الأول: إن الاحتجاج بالمرسل كان سنة متوارثة جرت عليه الأمة في القرون الفاضلة؛ حتى قال ابن جرير: رد المرسل مطلقا بدعة حدثت في رأس المأتين، هذا ذكرهالباجىفىأصوله، وابن عبدالبرفى "التمهيد" وابن رجب فى "شرح علل الترمذي" وهذا فى تانيب الخطيب. وقد قال أبوداؤد السنجري في رسالته إلى أهل مكة: "وأما المراسيل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي، حتى جاء الشافعي، فتكلم فيه على أن هذا مرسل صحابي لاتابعي، وقبوله كلمة إجماع من الأمة ومحل اتفاق بين الأئمة "، هذا نبه عليه الحافظ ابن تيمية. ومرسِله هوعبد الله بن شداد و هو صحابي صغير له رؤيته وإن لم يكن له سماع ، ومراسيل الصحابة مقبولة بالإجماع ، فالمتروك صحابى وهوالمتبادر ومثله حجة عند المحدثين قاطبة ، وقال البيهقي في" المعرفة وغيرها": إن الشافعي يقبل مراسيل

كبار التابعين إذا اعتقد بسند آخر ، أوأرسل مِن وجه آخرأو عقيدة قول صحابي أو فتوى عوام مِنْ أهل العلم حكاه (١) الحافظ علاء الدين المارديني.

وعن الثاني والثالث: أنه ليس الانقطاع فيه ، وأبوالوليد كنية عبد الله بن شداد ووقع بدلا بإعادة الجار فليس بمجهول. وأماجهالة طلحة في رواية البيهقي في "كتاب القرأة "فأيضاً ليس بصحيح بل المتبادر أنه طلحة بن أبى سعيد الإسكندراني، فإن الليثيروى عنه فاذاً هومِن رجال البخارى. وعن الرابع: فإن هناك أسانيد ليسفيها الجعفى وليسبن أبى سُليم متحمل ليس بساقط ، وأبوحنيفة مع كونه ثقة عند أبى معين وشيعته وابن القطان وابن المديني وغير واحدمن علماء الجرح والتعديل وهوما حققه ابن عبد البر في "الإنتقاء "ليس بمتفرد؛بلتابعه سفيان الثوري عندابن منيع، وكذلك شريك القاضى عنده ، وهومِن رجال مسلم ، والحسن بن عمارة وإن ضعفه شعبة فقد اتضع تضعيفه مما رواه الرامهرمزي في" المحدث الفاضل "وذلك لأن مدار تضعيفه على كلام شعبة ، وكان هوسيئ الرأي فيه بماهوبريئ منه ، والذي طعنوه به مِن روايته أحاديث وعمله بخلافها ، وفعل ذلك كثيرمنهم لأمور هناك فليسهوبفريدفي مثله، والعلماء يفعلون ذلك لأدلة لاحت لهم، وإسناد ابن أبى شيبة قوي لاغائلة فيه ليس فيه أبوحنيفة ولا ليس بن أبى سُليم ولاجابر الجعفى وهومتصل على رأي الجمهور. فالحاصل فاتفق أبوحنيفة والثوري وشريك وابن عمارة كلهمعن موسى بن أبي عائشة بإسناد الحديث إلى النبي والنَّكُ ؛ فبطل القول بالإرسال والوقف ، وبطل القول بالتفرد فى باب فرض الغسل وفي الوضوء من القهقهة.

بالرفع والوصل. ثم إن الوصل والرفع من قبل الزيادة وزيادة الثقة مقبولة وهوتقدم غيرمرة ، فكيف إذا زاد ثقات تضافروا على إسناده! ، وحينئذ ينقطع كل علة كانوا يذكرونها ، فما يقوله الحافظ في الفتح والتلخيص من ضعفه بجميع طرقه زنة أمامه هذه البينات والواضحات ، وإذن كان يلزم القول به على مذهبه أيضاً.

ولايخفى عليك!نعم، وقع هناك كلام في الإمام مِن طائفة إما لأجل الحسد أو المنافرة العصرية أو عدم العلم على الواقع في أول الأمرأو اختلاف مسلك ومذهب، وقلما ينجوعن مثله أحد؛ لكن شحنت مِن مناقبه ومفاخره صحف العالم من أكابر المحدثين والفقهاء مالاتجد نظيره لغيره. ويقول ابن معين: ثقة ماسمعث أحداً يضعفه ، ويقول: كان أبوحنيفة ثقة لا يتحدث بالحديث إلا بما يحفظ ولايحدث بما لا يحفظ ، وأيضاً هو القائل حسين سُئل عنه"أَ ثِقَةُ"، فقال: نعم ثقة ثقة ، كان والله أورعمِن أن يكذبوهو أجلقدراً مِنذلك، وعنه لَمَّاسُئلهل حدث سفيان عن أبى حنيفة ، قال: نعم كان أبوحنيفة ثقة صدوقا في الحديث والفقه ما مونا على دين الله ، انظرذلك في "تاريخ الخطيب "ج/١٣١ص/٠٦٤ فيماذكر ضمن مثالبه ، ويقول ابن معين أيضاً: ويكتب إليه شعبة أن يحدث ويأمره به وشعبة شعبة ، وكذلك يوثقه على بن المديني شيخ البخاري.

ولسنابصدد استيفاء القول في هذا الموضوع، وهذا الدار قطني نفسه يعد الإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبي حنيفة مِن الحفاظ الثقات في "غرائب مالك"، هذا ما ذكره الزيلعي في بحث رفع اليدين مِن "نصب الراية "، ويعد أبا يوسف القاضي الإمام صاحبه أو ثق مِن محمد بن الحسن، هذا ما

يحكى الخطيب بسنده البرقاني عن الدار قطني فيقول: هو أقوى مِن محمد بن الحسن، فإذن يكون أبويوسف ثقة فوق ثقة. وهذاالإمام أبويوسف يقول فى شيخه أبى حنيفة وهوأعرف به :ماخالفت أباحنيفة في شيء قطفتدبرته إلار أيث مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة ، وكنث ربما ملث إلى الحديث أي ظاهره وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني، ويقول أيضاً: ما رأيث أحداً أعلم بتفسير الحديث ومواضع النكت التي فيه مِن الفقه مِن أبي حنيفة، وهوفي "تاريخ الخطيب"، وأبويوسف هذا هوالذي يقول فيه ابن عدي وابن معين وغيرهما: ليس في أصحاب الرأى أكثر حديثا والأاثبت رأيا منه ، وفيه يقولون : أحفظهم للحديث وأتبعهم للأثر، انظر في "ميزان الذهبي"، و"طبقاته". فانظر كيف وثق الدار قطنى صاحبه ثم يضعف شيخهما!،فهل الدار قطنى أعرف بحال شيخه الذي لبث معه في البحث عن معضلات النوازل ومشكلات الآثار والاستبصار بعلمه ورأيه ومعانى الأخبار سبع عشرة سنة لا يفارقه لا في فطر ولافي أضحى ؟، فتدرب به وتخرج وجرب علمه وحديثه وفقهه ، أفهلا يكون بشهادة مثل هذا الثقة الذي هوفوق ثقة أن يكون أبوحنيفة ثقة فوق الثقتين، فأرجو من عالم فاضل أن يحكم برأيه في أبي حنيفة وفي مثل الدار قطنى الذي أَصُبَحَتْ عصبيته لمذهبه كالشمس في رابعة النهار.

وبالجملة: فمن عرف أباحنيفة فقيه الأمة و فقيه الملة حق معرفته لم يكن في حاجة إلى ما ذكروه ، ولسنا في حاجة أن نخوض في غما ر مناقب أبي حنيفة الإمام الذي طبق علمه الشرق والغرب واشتهر صيته في الآفاق علما و فضلاً و و رعاً و زهد او أمانة و ديانة ، مما امتلأت به تأليفات التاريخ و أجزأ

المناقب من علماء المذاهب الأربعة.

(وفي الباب عن ابن مسعود) ، أما حديث ابن مسعود المرفوع فقد تقدم تخريجه قريبامن مسند أحمد وغيره ، ثبت عنه القراءة وتركها في السرية ، أمّا الترك فما أخرجه الطحاوي عنه : ليت الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه ترابا ، وروى عنه اثار أخرى في الترك بطريق شتى عند محمد بن الحسن والطبراني بأسانيد صحيحة ثابتة . وأما القراءة فما أخرجه البخاري في جزئه بإسناد عن أبي مريم قال : سمعث ابن مسعود يقرأ خلف الإمام لكن الأول أثبت وأشهر ، وهو الذي عليه تعامل أصحابه الكوفيين كالأسود وعلقمة وغيرهما ، فأصحابه أعلم بهديه من غيرهم ، على أن ذلك في واقعة جزئية لاعموم لها.

وحكى المارديني في "الجوهرالنقي ":النهي عن القراءة والنكيرالشديد على القاري خلف الإمام عن الأسود والعلقمة وإبراهيم النخعي من مصنف عبد الرزاق و مصنف ابن أبي شيبة بأسانيد قوية ، ولم يكن للبخاري في "جزئه "الطعن في أسانيدها ، فاختار منه جا آخر في الطعن ، فقال : وليس هذا من كلام أهل العلم بوجوه ، قال النبي الشيئة : لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بالنار ، ولا ينبغي لأحد أن يتمنى أن يملأ أفواه أصحاب النبي الشيئة رضفا ولا نتنا ولا ترابا ، وإذا ثبت الخبرعن النبي الشيئة واصحابه فليس في الأسود ونحوه حجة . أقول : فرق بين العمل والإيعاد والتهديد ، ولاريب والإيعاد ، فالنهي عن العمل ، والواقع الإيعاد والتهديد ، ولاريب أن مثل علقمة والأسود وإبراهيم أعلم بمعنى كلام رسول الله الشيئة وأدرى بمراده مِمَّنُ بعده وأعرف بأحوال الصحابة مِن الشافعي والبخارى بكثير .

وحديث عمران بن حصين أخرجه مسلم وغيره, قال: صلى

بنارسول الله ﷺ صلاة الظهرأو العصر، فقال: أيكم قرأ خلفي " سبح اسمربك الأعلى "فقال رجلٌ: أنا، ولم أردبها إلا الخير، قال: قد علمث أن بعضكم خالجنيها، قرأ هو هذه السورة فقط، لا أنه قرأ الفاتحة ثمقرأ هاحيث لادليل عليه.

وحديث جابر سيأتى فى"الجامع"نفيه قريبا، وهوموقوف وقدروي مرفوعاً عند الطحاوي في شرح الآثار مِن طريق يحي بن سلام عن مالك، ويحى بن سلام ذكره ابن حبان في الثقات، وفيه بحر بن نصر وهوأبو عبد الله المصري ثقة ، انظر في رجال الطحاوي . (وليس في هذا الحديث ما يدخل على مَن رأى القراءة خلف الإمام)، يريد المؤلف بقوله هذا أن هذا الحديث لايردعلى القائلين بالقراءة خلف الإمام، فإن أبا هريرة راويه مِمَنُيرى القراءة خلفه، ويروي حديثايدل عليه، فلابدأن يتأول فيه أى بالقراءة جهراً أو بمافوق الفاتحة ، فهذا الذي انتهوا عنه. قلت:قدعلمت قيمة هذه التأويلات، ويأتى تحقيق مذهبه وقوله هذا.قوله: (فهى خداج غيرتهام)، يقال: خدجت الناقة إذا اَلْقَتْ ولدهاقبلأوانه بغيرتمام ، وإن كان تام الخلق ، فهذا في المجرد ، ويقال:"أخدجت الناقة"جاء تبولدهاناقص الخلق، وقدتم وقت حملها، فهذا فى المزيد، فيكون الحديث دل على أن الصلاة بغير الفاتحة تكون ناقصة لا أنها باطلة لاعبرة لها أصلا وراساً، وهوالذي يقوله الحنفية من عدم بطلان الصلاة بعدها. (اقرابها فينفسك)،هذا نحمله على الصلاة السرية لاعلى الجهرية لِمَا تقدم مِن كتاب القراءة للبيهقي أن مذهب عائشة وأبي هريرة عدم القراء ة في الجهرية ، والتوفيق بين ما صح عنه من الروايتين أولى بل ألزم مِن إسقاط أحدهما مِن غيربينة وبرهان بل رواية الموطأعنه صريحة في عدم وجوب الفاتحة

على الموتم.

وفى" الموطأ" لمالك فى" مَنْ ادرك مِن الصلاة "عن أبى هريرة "من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ومن فاته قراءة أم القرآن فقد فاته خير كثير"، فدل أثره ذلك على أن مدر كركوع مدرك الركعة وإن لم يقرأ الفاتحة وإن فاته خير كثير، فَاينَ وجوب الفاتحة !؟. وبالجملة: أن الحمل على السرية أولى وأفضل، لأن الإسرار في صلوات النهار مجمع عليه، كما أن الجهر في صلاة الليل متفق عليه ، فالقول بالقراء ة سراً في الجهرية خلف الإمام شيء خلاف ما أجمع عليه ، فيحتاج إلى دليلقوي، فالحمل على المجمع عليه أولى، وهذا الذي ذكرنامِن حمل قوله على السرية هوالتحقيق . وأما الذي يذكره أهل التدريس من المعاصرين مِن حمله على التفكر في النفس والتدبر في القراء ة فلا يساعده لغة ، ولم يثبت القراء ة في النفس بهذا المعنى أصل. أومايقوله البخاري في جزء القراءة: إن إدراك الركعة بإدراك الركوع عند مَنْ لم يرى القراءة خلف الإمام، فأمامن رأى القراءة كأبى هريرة، فقال: لا يجزئه حتى يدرك الإمام قائماً انتهى كلامه ، فمعارض بما رواه مالك في موطاه عنه على أن مراده بذلك أن يدرك الإمام قائماً قبل الإنحناء ، لاأنه لأجل وجوب الفاتحة ولوكان مراده ما أراد البخاري منه لكان حق التعبيرأن يقول: لا يجزيه حتى يقرأ الفاتحة لاأن يقول: حتى يدرك الإمام، وبالجملة: فكلامه صريح فى أن مناط إدراك الركعة على إدراك الإمام حالة قيامه لاعلى إدراكالفاتحة.

انظرفي "بداية المجتهد "لابن رشد من الباب الثاني في القضاء، حيث يقول: "والقول الثاني إنه إذا ركع الإمام فقد فاتته

الركعة، وأنه لايدركها مالميدركه قائماً "وهو منسوب إلى أبى هريرة, انتهى كلامه. ومثله فى "العمدة", ونقله فى الإمام ابن عبد البر، ثم ما ذكره البخاري ليس هومذهب جمهور السلف ولامذهب الأئمة الأربعة، وإنما اختاره بعد البخاري صاحب ابن خزيمة أبوبكر الضبيعي، وَقَوَّاه الحافظ تقى الدين السبكي. (وروى أبوعثمان النهدي)، رواه أبوداؤدفي "سننه" والبخاري فى " جزئه "، والطبراني فى "معجمه "، والبيهقى فى كتاب القراءة وغيرهم، كلهم من طريق أبي عثمان النهدي عن أبي فاتحة الكتاب فما زاد، واللفظ لأبى داؤد، وعند البخاري في الجزء:ومازاد،ولهطرق شتى وأحسنهاطريق جعفربن ميمون وهومن ثقات البصريين، وتابعه عبد الكريم ابن رشيد عند الطبراني ، وهوفي" نصب الراية " والبيهقي في الكتاب وصححه الذهبى وغيره. وبالجملة: الحديث صحيح غير أنه لا حجةفيه للقارئين خلف الإمام؛ حيث ثبتت فيه زيادة قوله: "وما زاد"، فدل على أنه في غير الموتم فيكون حجة لنا لا علينا؛ فيكون نظير حديث عبادة بزيادة فصاعداً. (يتبع سكتات الإمام)،قال الشافعية:يسكت الإمام بعدقراءة الفاتحة سكتة طويلة يتمكن الماموم مِن قراءة الفاتحة, قال الحنفية ؛ سكتة الإمام مثلهذه لكى يقرأ المأموم تخالف قواعد الشريعة في منصب الإمام ؟ فالشريعة تقول: " إنما جعل الإمام ليؤتم به " فيجعل الإمام متبوعاً والمؤتم تابعاً ، وهؤلاء يعكسون الأمرفيجعلون الإمام تابعاً.

(وبه يقول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق)، وعلم مماسبق تسامح الإمام الترمذي في المذاهب،

وفي إجمال الأمرفيها؛ فالجمهور قائلون بهافي السرية لامطلقا ويقرؤن بهافى السرية استحبابا لاوجوبا.

(قوم من الكوفيين)، وهوسفيان الثوري وسفيان ابن عيينة وأبوحنيفة، وهذا في" المغني "ويقول عبد الله ابن المبارك:إذا اجتمع هذان على شيء فتمسك به يعني: الثوري وأباحنيفة، قاله ابن عبد البرفي "الانتقاء".

(وتأول)،التأولفيعرفالسلفواللغة:بيان مآل الأمرلاما تعورف في ما بعدهم مِن صرف الكلام عن ظاهره، وعلى عرف اللغة ما في التنزيل العزيز: ﴿ ومايعلم تأويله ﴾ ، ﴿ يوم يأتى تأويله ﴾ ، ﴿ ولنعلمه من تأويل الأحاديث ﴾ ، ﴿ هذا تأويل رؤياي ﴾ ، ﴿ نبئنابتأويله ﴾ ، ﴿ ذلك تأويل مالم تستطع عليه صبراً ﴾ ، ﴿ ذلك خير وأحسن تأويل ﴾ ، وعليه مافي الحديث: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل "ثم قد يكون مآل الشيء ومرجعه غيرما يتبادر مِن ظاهره فتعورف في المتأخرين بصرف الكلام عن ظاهره.

وأما أحمد بن حنبل فقال: معنى قول النبى الشيئة: "لاصلاة لمن لميقر أبفاتحة الكتاب إذا كان وحده ، وأيضا أن سفيان أحد رواة الحديث يقول في روايته الحديث: "لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً "لمن يصلى وحده ، وهوعند أبي داؤد في "سننه" ، ومثله قال الإسماعيلي في روايته وهوفي "عمدة القاري" ، فصرح هؤلاء الأعلام ابن عيينة وأحمد والإسماعيلي على أنه ليس في حق الماموم أي هذا للمنفرد و في حكمه الإمام فخصِصَ عنه الماموم ولم يجعله عامالكل مصل فافهم.

"واحتج بحديث جابربن عبد الله: "مَنْ صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام ". (قال أحمد: فهذا رجلٌ مِن أصحاب النبي ﷺ : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أن هذا إذا كان وحده) ، واختار أحمد هوالقراء ةفي السرية ، وتقدم بيانه ، وأما في الجهرية فلايقول بها،قاله الموفق" في المغنى"،وقال أيضاً الموفق: قال أحمد بن حنبل: ما سمعنا أحداً مِن أهل الإسلام يقول:إن الإمام إذا جهربالقراءة لاتجزئ صلاة من لميقرأ. (سمع جابربن عبد الله يقول: مَنْ صلى ركعةً) ، هذا موقوف عند الأكثر ورفعه البعض كما في "شرح معاني الآثار" غيرأن فيه كلامامِن وجوه، الأول: إنه رفعه يحيى بن سلام عن مالك، ومالك يرويه في "موطأه" موقوفاً، والثاني: إن يحيى بن سلام متكلم فيه ضعفه طائفة ، والثالث: إنه وقع في طريق إسماعيل بن موسى السدي عن مالك إنه قال لمالك ارفعه فقال خذوا برجله وبهذا غمزه البيهقى ، والجواب: إن يحيى بن سلام وثقه ابن حبان وأبوزرعة وأبوحاتم وأبوايوب، وزاد في رجال الطحاوي توثيقه عن أبن الناجى أيضاً.

ورفعه إسماعيل بن موسى السدي عن مالك وهو في "الجوهرالنقي"وهومنرجال"التهذيب"صدوق ورفعه عاصم بن عصام عن يحيى بن نصر بن حاجب عن مالك وهوفي "نصب الراية "وكتاب القراء ة واللسان، وعتاب مالك لعله لأجل تعنت السائل أو للجزم بالرفع، وعلى كل حال الحديث مختلف رفعا ووقفاً. وبعد التياو التي قد علمت أن الجمهور مع أبي حنيفة في الجهرية وأمر السرية أهون فلهم أن يكتفوا بالإمام فلا يقرأوا الفاتحة خلف الإمام، وربما يكون الشيء أقوى تعاملا وتوارثا ومع هذا عدته في الروايات قليلة، ولايلزم مِن ذلك ضعف في المسئلة ونظير ذلك ماذكرنا في مسئلة رفع اليدين و مسألة

إخفاء التأمين فكان في ترك الرفع حديث ابن مسعود و في الرفع أحاديث ، غيرأن حديث الترك كان صحيحا أيضاً ولم يختلف عن تصحيحه إلا من اختارالرفع مذهبا وفقهأ كالبخاري دون النسائى وأبوداؤد والترمذي وغيرهم ممن رووا حديث الترك ومشواعلي تصحيحه . فلا يتوهم مِن كثرة أحاديث الرفع وقلة أحاديث الرفع أن الترك لخموله وعدم صحته، بل مماذكرناأن الترك عدمي والرفع وجودي والرواة يتعرضون للوجودي لاللعدمي ونظيرذلك مايقوله ابن تيمية في إخفاء التسمية وجهرها: أن الجهر نادر فإن أكثر الأحاديث خالية عن ذكر الجهر بها ، وأن يذكر فيها الإخفاء نصاً فيلزمها الإخفاء، فإن الأهمذكر الأمور الوجودية دون العدمية. ولايقال: إن الرفع عزيمة والتركر خصة لأنانقول: ذلك لميقم عليه دليل بعد ثبوت الترك والرفع جميعاً. ولايقال: إن الرفع عبادة والترك ليسكذلك، لأنانقول: إن وظيفة اليدين في كلر كن تكون على شاكلتها بما يلائمه كما في القيام والركوع والسجود والقعدة، فإذا الوظيفة والقيام بالمنصب عبادة مهما كان ذلك فعلا وتركا. وكذلك نقول في إخفاء التأمين: إن الحديث فيه واحد ولكن عمل جمهور الصحابة والتابعين على الإخفاء ، كما نص عليه ابن جرير الطبري، فلابد أن يرجع الإخفاء للقوة فيه تعاملاً، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق، ربنا تقبل مناإنك أنت السميع العليم .

إنه يستحب أن يقرأ ماورد أحيانا تبركا بالماثور ويقرأ أحيانا غيره ، لئلا يظن الجاهل أن غيره لايجوز ، وبالجملة ! مقتضى الدليل عدم المداولة لاالمداومة على العدم كما يفعله حنفية العصر، فتأمل.

بابماجاءمايقول عنددخوله المسجد

جاءت في الأحاديث أذكار كثيرة عند دخول المسجد والخروج منه ، وقد جمعها النووي في كتاب الأذكار ، وَعَيَّنَ الشارع عليه السلام أذكاراً في الأحوال المتواردة المختلفة تعليما للأمة. (عن ليث)، هو ليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً فلميتميز حديثه فَتُرِكَ قاله في "التقريب". (عن عبدالله بن الحسن)، هوعبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدنى أبومحمد، ثقة جليل القدر. (عن أمه **فاظمة بنت الحسين)**، هي فاطمة بنت الحسين الهاشمية المدنية زوج الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ثقة . (عن جدتها فاطمة الكبرى)، هي فاطمة الزهراء بنت رسول الله وَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الأَمة . (إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم) ، وحكمته بعد تعليم أمته أنه كان يجب عليه الإيمان بنفسه كماكان يجبعلى غيره ، فكذا طُلب منه تعظيماً بالصلاة منه عليها كما طلب ذلك مِن غيره ، ونص العلماء على استحباب الصلاة عليه في مواضع: يوم الجمعة وليلتها، وعند دخول المسجد والخروج منه ، ويحتمل أن يكون الغرض مِن قوله:صلىعلىمحمدوسلم،أنيدعوكلداخللنفسهكماأنهدعا لنفسه بالصلاة والسلام، فَلَمَّا كان هو الداخل وهوالداعي وهوالمعلم لأمته وهوالمتعلم وقع التعبير هكذا. ولا يخفى:قد ورد حديث قَوْلِيٌّ في ذلك من حديث أبى حميد الذي أشار إليه الترمذي في الباب، قال رسول الله ألله الله الله الله المسجد فليسلم على النبي الشيائة، وكذلك وردا لأمر بذلك في حديث أبي هريرة ﷺ رواهما ابن ماجة والأول فقط الدار مي أيضاً غير أن حديث أبي حميد عند مسلم وأحمد خال عن ذكر السلام ، وحديث أبي هريرة ﷺ رواه النسائي وابن حبان.

(أبواب فضلك) ، خصص الفضل بالخروج عن المسجد ، وخصص الرحمة بالدخول فيه ، والوجه فيه أن من دخل اشتغل بما يزلفه إلى ثوابه ؛ فناسب ذكر الرحمة وإذا خرج اشتغل بابتغاء الرزق ؛ فناسب ذكر الفضل ، قاله الطيبي وزاد الإستشهاد بقول الله عزوجل: (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا مِن فضل الله). (حديث فاطمة حديث حسن) الأرض وابتغوا مِن فضل الله). (حديث فاطمة حديث الباب مع أنه أخرجه أحمد وابن ماجة ، حسن الترمذي حديث الباب مع أنه منقطع ، قال الترمذي : وليسإسناده بمتصل ، وذلك يدل على أن أصحاب الفن ربما يحكمون على الحديث نظراً إلى أذ واقهم الخاصة ، ولايراعون القواعد العامة والأصول المدونة.

وفي "تحفة الأحوذي": الظاهر أنه حَسَّنَه لشواهده ، أقول: إنه لونظر إلى شواهده لكان يستحق أنه يجعله صحيحاً لا أن يجعله حسناً ، وأنت ترى أن الحديث من رواية أبي حميد وأبي أسيد أو كليهما معاً ومِن رواية أبي هريرة على كله صحيح مِن غير ريب فتدبر.

بابماجاءإذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين

(عن عامربن عبد الله بن الزبير)، بن العوام الأسدي المدني ثقة عابد. (عن عمروبن سليم الزرقي)، ثقة من كبار التابعين. (فليركع ركعتين)، أي فليصل ركعتين مِن قبيل إطلاق الجزء على الكل، الصلاة هذه تسمى تحية المسجد وقد ورد تسمية

هذه الصلاة تحية في حديث أخرجه ابن حبان في "صحيحه": يا أباذر!إن للمسجد تحية وإن تحيته ركعتان، فقمفار كعهما، وإن فى لفظ تحية المسجد تَجَوُّنُ ، في الحقيقة تحية رب المسجد ؛ لأن المقصود بها التقرب إليه سبحابه لاللمنزل، وإذا دخل وصلى الفرائض أوالسنن سقطت عنه وأحرز ثوابها أيضاً وإن لم ينوها، فإن تلك الفريضة قامت مقام التحية لحصول تعظيم المسجد،قالهفى"البدائع".ولاتصلىعندالحنفيةفىالأوقات المكروهة وتصلى عند الشافعيه فيها أيضا، فالحنفية قالو ابكرا هتها في الأقات المكروهة تقديماً لعموم الحاظر على عموم المبيح وهومذهب المالكية ، قاله الحافظ في "الفتح". والأصبح عند الشافعي أدائها فيها ذهابا إلى تعميم الأمر وتخصيص النهى ، وكل ماله سبب جديد يرفع الكراهة ، قال الحافظ في "الفتح": هما عمومان تعارضا الأمربالصلاة لكل داخل مِن غير تفصيل، والنهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة، فلابد من تخصيص أحد العمومين ، فذهب جمع إلى تخصيص النهى وتعميم الأمر، وهو الأصح عن الشافعية، وذهب جمعٌ إلى عكسه، وهوقول الحنفية والمالكية، وفي "النيل" رَدَّعليه، وقال :تخصيص أحد العمومين بالآخر تحكم ، وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كونه كل واحد منهما في صحيح البخاري ومسلم بطرق متعددة ، فتأمل.

(قبل أن يجلس) ، هذا هوالإستحباب أي الصلاة قبل الجلوس ، وَجَهَلَةُ الْعَصْرِ يجلسون شيئاً ثم يصلان وهوخلاف النص ومنشأه سوء الجهل، ومن ههناقال" في المرقات": وما يفعله بعض العوام من الجلوس أولًا ثم القيام للصلاة ثانيا باطل لاأصل له. أقول: ويبطله حديث الباب: قوله: "قبل ان يجلس"، قال

الحافظ: صَرَّحَ جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك، وفيه نظر لمارواه ابن حبان في صحيحه مِن حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبى الله النبى الله النبى المسجد فقال: لا ، قال: قم فاركعهما، ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تفوت بالجلوس، قال الحافظ: ومثله قصة سُليك، حديث جابربن عبد الله أخرجه البخاري ومسلم بلفظ أن النبي الله أمر سُليكا الغطفاني لَمَّا أتى يوم الجمعة ، والنبي الشَّاليُّ يخطب فقعد قبل أن يصلى ركعتين أن يصلهما. وغاية العذر أن يقال: وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة ، وبعده وقت جواز ،أو يقال: وقتهما قبله آداء وبعده قضاء. (حديث أبى قتادة حديث حسن صحيح)، أخرجه الأئمة الستة. (وهذا حديث غير محفوظ)، فإنه رواه سهيلبن أبي صالح عن جابربن عبد الله بدل أبى قتادة ، و خالف غيرواحد مِن أصحاب عامربن عبد الله. (والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا)، أهل الحديث، وإليه ذهب الأئمة الأربعة (١). (استحبوا إذا دخل الرجل المسجد أن لا يجلس حتى يصلى الركعتين إلا أن يكون له عذر) ، لحدث أو شغل أو أخذ المؤذن في الإقامة أو لكراهة في الوقت عند الحنفية والمالكية وغيرها.

ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب، والذي صرحبه ابن حزم عدمه. ومِن أدلة عدم الوجوب قوله للذي رأه يتخطى: إجُلس فقد آذيت ولم يأمره بصلاةٍ ، والعذر منه أنه كان ذلك قبل الأمر بها والنهي عن تركها. ومِن أدلة عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم، قال: كان أصحاب رسول الله الله الله المسجد ثمي خرجون و لا يصلان ، والعذر منه لي سفيها إلا مجرد المسجد ثمي خرجون و لا يصلان ، والعذر منه لي سفيها إلا مجرد (۱) قال الحافظ في الفتح اتفق أثمة الفتو على أن الأمر في ذلك الندب.

الدخول والخروج فلايتم الاستدلال إلا بعد تبين أنهم كانوا يجلسون ثم يخرجون ولا يصلان . ومن أدلة عدم الوجوب حديث ضمام بن ثعلبة عند الشيخين وغير همالَمَّا سأل رسول الله سَلَّمُ عما فرض الله عليه مِن الصلاة فقال الخمس ، فقال : هل عَلَىَّ غيرها ، قال : لا إلا أن تطوع . والعذر بأن قوله : "إلا أن تطوع "ينفي وجوب الواجبات ابتداء لا الواجبات بأسباب يختار المكلف فعلها : كدخول المسجد ، مثلاً لأن الداخل ألزم نفسه الصلاة بالدخول فكأنه أوجبها على نفسه ، والله أعلم وعلمه أتم .

بابماجاءأنالأرض كلهامسجدإلاالمقبرة والحمام

(وأبوعمارالحسينبنحريث)،الخزاعيمولاهمالمروزي ثقة من العاشرة. (الأرض كلها مسجد)،أي يجوز الصلاة فيها (١) • (إلاالمقبرة)، موضع القبور الكثيرة. (والحقام)، بتشديد الميم الأولى هو الموضع الذي يغتسل فيه بالماء الحار، ثم يُطلَقُ على الموضع الذي يغتسل فيه بأي ماء كان. وفي الحديث دلالة على منع الصلاة في المقبرة والحمام. وقد اختلفوا: ذهب أبوحنيفة إلى الكراهة فيها، "وفي الجامع الصغير": إن الصلاة مكروهة إذا كان في قبلة المصلى قبر، إلا أن يكون بين المصلي وبينه حائل، أو كان القبر عن يمينه أو عن شماله، وهورواية أبى مصعب عن مالك ولم يربها باساً في رواية. وذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة مطلقا، وإليه ذهبت الظاهرية، وفرق الشافعي بين المنبوشة وغيرها إذا كانت مختلطة

⁽١) وكون الأرض كلها مسجداً من خصائص الأمة المحمدية و الأمم السابقة كانو امامورين في الصلاة في معابدهم. الخاصة ٢١.

التراببلحوم الموتى وصديدهم ومايخرجه منهم لمتجزئ فإن صلى فى مكان طاهر منها أجزأته. وَاحَّا الحمام فذهب أحمد إلى عدم صحة الصلاة فيه، وذهب الأئمة الثلاثة إلى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكروهة ، قال ابن النجيم في "البحر":إذغسلموضعافى الحمام ليسفيها تمثال وصلى فيه لا بأس به، وكذا في المقبرة إذا كان فيها موضع آخراُعِد للصلاة وليس فيها قبرولا نجاسة ، قالو: إن النبي الشُّكُّ قال: جعلت لي الأرضكلهامسجدًا وطهوراً: يعني: أنهؤلاء الصحابة لميذكروا الإستثناء . (وحديث أبي سعيد قد روى عنه عبد العزيز بن محمدروایتین)، یعنی: روی عنه علی نحوین فبعض أصحابه رواه عنه موصولابذكرأبي سعيد وبعضهم رواه عنه مرسلاً وبينه الترمذي بقوله: منهم مَن ذكرعن أبى سعيد ومنهم مَن لم يذكره . (**ورواه محمد بن إسحاق عن عمربن يحيئ عن أبيه** يعنى), لم يذكر أباسعيد. (قال) أبوعيسى الترمذي: (وكان عامة روايته), رواية محمد بن إسحاق. (عن أبي سعيدعن النبى رواية محمد بن إسحاق عن عمرو بن النبي الله عن عمرو بن يحيى عن ابيه بذكر أبي سعيد موصولاً . (ولم يذكر فيه عن ابى سعيد)،أيلكنأباإسحاق لميذكر في حديث الباب أباسعيد، بلرواهمرسلاً. (وكانرواية الثوري أصح) يعنى: رجح الترمذي المرسل، وجعل الاتصال مرجوحاً وكذا قال الدارقطني في" العلل" المرسل محفوظ ، ورجح البيهقى المرسل أيضاً وقال الإمام الشافعي: وجدته عندي عن ابن عيينة موصولاً ومرسلاً. ومن ههناقال الحافظ بعد ذكر أبي سعيد هذا رجاله ثقات لكن اختلف فى وصله وإرساله ، فافهم.

باب ما جاء في فضل بنيان المسجد

المراد بالمسجد ما يتبادر إليه ذهن الذاهن ، وهوالمكان الذي يتخذ للصلاة فيه ، والبناء أعم من أن يكون إنشاءاً أوتوسيعاً أوتجديداً أوإصلاحاً، فعثمان عَنْ قَدُ جَدَّدَ وَوَسَّعَ وَشَيَّدَ ولميكن هوالبانى إنشاءًا، وإحكام بناء المسجد وتشييده جائز اتفاقاًمن غيرريب. وَ المَّانقشه وتزيينه كماتعورف في عصرنا فاختلف فيه ، لكن قال الحافظ ابن المنير : لَمَّا شيد الناس بيوتهم و زخر فوها فانتدب أن يضع ذلك بالمساجد صونالهاعن الاستهانة. (حدثنا أبوبكر الحنفي)، اسمه عبد الكبير بن عبد المجيدبن عبيدالله البصري، روى عنه بندار وأحمد وعلى بن المديني وغيرهم قال في التقريب: "ثقة من التاسعة" (١). (كَنْ **بنى لله مسجداً)**، التنكير فيه للشيوع فيدخل فيه الصغير والكبير، وتدل عليه الرواية الآتية حديث أنس عند الترمذي في البابنفسه قوله: (الله) يعنى: يبتغى به وجه الله ، وفي رواية البخاري في جامعه قال لبكير: حسبت أنه قال: "يبتغي به وجه الله ". (بنى الله له) ، إسناد البناء إليه جَلَّ جلاله مجاز اتفاقا. (مثله في الجنة) ، إن المماثلة ليست في الكمية ولا في الكيفية، بلإن المثلية فى العمل نفسه، إن هذا فى الدنياوذلك فى الجنة وتفاوت أبنية الدارين واضح ، فكيف يستوى بناء خالق وبناء مخلوق ؟، وكيف يستوى بناء الدار الدنيا وبناء الدار الآخرة؟ فَشَتَّانَ مابينهما!. وبالجملة المثلية في الفعل دون المفعول. (حديث عثمان حديث حسن صحيح). أخرج البخاري ومسلم. قوله: (مَن بنى لله مسجداً): هذا يقتضى

⁽١) أقول وهومِن رجال الكتب الستة ١٢.

وجود بناء على الحقيقة ، فيحمل على المسجد المعهود بين الناس، ويدل عليه حديث عمر الفاروق: مَنُ بني لله مسجداً يذكرفيه اسمالله، ويؤيدذلك حديث أم حبيبة رضى الله عنها: مَنُ بنى للهبيتاً. (حدثنا نوح بن قيس)، بن رباح الأزدي أبوروح البصري أخوخالد صدوق رُمِئ بالتشيع . (عن عبد الرحمن مولى قيس)، مجهول قاله في التقريب والخلاصة. (عن زياد النميري)، بضم النون وفتح الميم مصغراً وزياد هذا هوزيادبن عبدالله النميري البصري، قال الحافظ في التقريب:ضعيف، وقال الذهبي في"الميزان": ضعّفه ابن معين وقال ابوحاتم: لا يحتجبه، وذكره ابن حبان في الضعفاء فقال: لايجوز الاحتجاج به. (عنائس عن النبي رضي الله المذكور عن المديث المذكور فى الباب وهو حديث ضعيف لأن فى سنده راوياً مجهولاً وراوياً ضعيفاً.(وهماغلامان صغيران مدنيان)،قال في التقريب في ترجمة محمود بن لبيد : صحابي صغيروجل روايته عن الصحابة، وكذاقال في ترجمة محمود بن الربيع.

بابماجاءفي كراهيةأن يتخذعلى القبر مسجداً

يكره أن يبنى مسجدٌ على القبر ومقتضاه التحريم، كيف وقد ثبت اللعن عليه ! ؟ . (حدثنا عبد الوارث بن سعيد) ، بن ذكوان العنبري مولاهم البصري ثقة ثبت . (عن محمد بن حجادة) ، بضم الجيم وتخفيف الحاء ثقة . (لعن رسول الله وائرات القبور) ، وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي سلام في زيارة القبور ، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء . قال أبوالنعمان : وأماتعلل بعضهم في

منع زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن وذلك لرقة قلوبهن وسرعة تأثرهن ، فليس بشيء ، وهوقياس في معارضة النص، قال رسول الله سَلَيْكُ: كنث نهيتكم عن زيارة القبور ألافزوروهارواهابن ماجة، وأشار في"الجامع الصغير "إلى صحته، وعند مسلم مِن حديث بريرة مرفوعاً: "ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"، وعند ابن ماجة عن عائشة أن رسول الله والمناه القبور، وفي "الزوائد": رجال إسناده ثقات ، لأن بسطام بن مسلم وثقه ابن معين وأبوزرعة وأبوداؤد وغيرهم مِن الحفاظ وباقى رجاله على شرط مسلم، وعنده عن أبى هريرة مرفوعا: "زورواالقبورفانهاتذكركم الآخرة "وعنده عن زيد بن ثابت: " زوروا القبور ولاتقولوا هجراً "فهذه الأحاديث نصفى الرخصة للرجال، غيرأنه نرى كثيراً مِن آيات القرآن أن يكون ظاهر هافى الرجال، ثم يكون حكمه غير مختص بهم،بليعمالنساء كذلك، فعلى هذا يكون فيه رخصة لهن أيضاً كماهى لهم، فتأمل والاتغفل.

(والمتخذين عليها المساجد)،إنماحر ماتخاذ المساجد عليها، لأن في الصلاة فيها استنانا بسنة اليهود، قال البيضاوي: كما كانت اليهود والنصارى يسجدون بقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها، واتخذوها أوثانا، لعنهم النبي السلامين عن مثل ذلك، فَامَّامَنُ الثَّخَذَ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك، بالقرب منه لا للتعظيم له ولا للتوجه إليه؛ فلايد خل في الوعيد المذكور انتهى ومثل ما قاله البيضاوي قاله الطيبي، وكلام الحافظ فضل الله التوريشتي يومي إلى عموم النهي إما لشرك، جلي إن قصد التعظيم أو لشرك خفى إن قصد نفس التوجه أو لأجل التشبه إن

لميقصدهما، وفي الثالث النهي يكون سداً للذرائع. أقول: فعلم منه أنه يحرم الصلاة إلى قبر النبى أو صالح تبركا وإعظاما. ومنههنااتفق الأئمة الأربعة بمنع المساجد على القبور، وفى " المجموع ": واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على كراهة بناء المسجد على القبر سواء كان الميت مشهورا بالصلاح أو غيره لعموم الأحاديث ، وفي "المغنى "لابن قدامة : ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر، وفي" البدائع": وكره أبوحنيفة البناء على القبر وإن لم يعلم بعلامة ، وفي "المدونة" لسحنون: وقال مالك: أكره تجصيص القبور والبناء عليها. والحاصل: يكره أن يبنى على القبور كما تعاملوا من اتخاذ القُبَب على القبور ولا يجوز ذلك في المذاهب الأربعة ، وكلام الشارحين مطابق في ذلك، وأما المقبرة الدائرة إذا بني فيها مسجد ، ليصلى فيه فلا بأس به . (**وفي الباب عن أبي هريرة** وعائشة)، أما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان عنه أن رسول الله سَلِي عَال : قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. وفي رواية لمسلم لعن الله اليهود والنصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان أيضا بلفظ أن رسول الله سيست قال في مرضه الذي لميقم منه: لعن الله اليهودو النصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. (والسُّرُجُ)، ايقاد السرج على القبور لأنه تضييع مال بلا نفع أواحترازاً عن تعظيم القبور، ولأنه لو كان على زعم أنه يفيد الميت فذلك باطل ، وإن كان لأجل الزائرين فجوزه العلماء ، فتفكر. (حديث ابن عباس حديث حسن)، أخرجه أبوداؤد والنسائي.

بابماجاءفيالنومفيالمسجد

اختلفوافي النوم في المسجد، قال أبوحنيفة: يكره النوم في المسجد ولايكره للمسافر، وقال: مالك لاأحب لمن له منزل أن يبيت في المسجد ويقيل فيه ، ومثله قال أحمد ، قال مالك : لابأس بذلك للغرباء ، ومثله قال أحمد ، وكره النوم فيه ابن مسعود وطاؤس ومجاهد . وبالجملة : اتفق الأئمة الثلاثة والأوزاعي على كراهية النوم في المسجد، واستثنى الغريب، وينبغى أن يستثنى منه المعتكف لكونه معذورا. واحتجوا وأنا نائم في المسجد فضربني برجله ، فقلت يانبى الله غلب عينى النوم، وهذا إيماء إلى أن النبى الله الله كرهه، فاعتذر إليه أبوذر ، فالحديث نص في النهي وأيضاً في الحديث " فإن الملائكة تتأذى ممايتأذى منه بنوآدم "في تعليل النهي عن دخول المسجد لِمَنْ أكل البصل والثوم والكراث، وإذا تتأذى مِن أكل هذه الأشياء فكيف لاتتأذى مِن خروج الريح في المسجد!.

وأمامذهبالشافعي فيجوز من غير كراهة نصعليه الإمام في "الأم", قال النووي في "المجموع": واتفق عليه الأصحاب، قال ابن المنذر في "الأشراف": رخص في النوم في المسجد ابن المسيب وعطاء وحسن والشافعي. واستدل الشافعي بحديث الباب: "من نوم ابن عمر في المسجد" وفي شرحه "المهذب"، حكى النوم في المسجد مِن أصحاب الصفة وعن العرنيين وعن علي وعن صفوان بن أمية قال: وجماعات آخرين مِن الصحابة، وذكر الطبري عن الحسن، قال: رأيت عثمان بن عفان نائما فيه وليس حوله أحد وهو أمير المؤمنين. أقول: أما نوم ابن عمر

وأصحاب الصفة والعرنيين في المسجد فلادليل فيه ، فكان ذلك لأجل أنه لميكن لهم بيت ، وأمانوم عثمان وعلي وصفوان بن أمية فهو في حين مِن الأحيان فأين الاسستدلال ؟ . (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) ، وأخرجه البخاري مختصر أ ومطولاً وأخرجه ابن ماجة مختصر أ . (وقد رخص قوم من أهل العلم في النوم في المسجد) ، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه . (وذهب قوم من أهل العلم إلى قول ابن عباس) ، وإليه ذهب الثافعي وإليه ذهب الثلاثة .فتدبر .

باب ما جاء في كراهية البيع و الشراء و إنشاد الضالة و الشعر في المسجد

وجَوّز الفقهاء البيع والشراء في المسجد ، وعبروا بلفظ لابأس إشارة إلى أن الترك أولى ، وجواز ذلك هوأصل مذهب الشافعي قاله في "الأم"، وقاله في "المختصر "للمزني، وكذلك الجواز مذهب مالك قاله في "قواعدا بن رشد"، وأمامذهب أحمد فلا يجوز عنده قاله في "المغني". (إنه نهى عن تناشد الأشعار فلا يجوز عنده قاله في "المغني ". (إنه نهى عن تناشد الأشعار أو مباهاة ، وَامّا ماكان في مدح حق وأهله أو تمهيد قواعد دينية أو إرغاما للمخالفين؛ فهو حق خارج عن الذم ، وفي "تحفة الأحوذي ": لا باس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإقامة الشرع . (وعن البيع في المسجد والمناء على أن ماعقد من البيع في المسجد لا يجوز نَقْضُه ، وكذا قال الماوردي . (وان يتحلق الناس فيه يوم

الجمعة قبل الصلاة)، وذلك لأنه ربما قطع الصفوف، ولأن الإجتماع للجمعة خطب عظيم ، والتحلق قبل الصلاة يوهم غفلتهم، ولأن الوقت وقت الإشتغال بالإنصات للخطبة. (حديث عبدالله بن عمروبن العاص حديث حسن)، وأخرجه أبوداؤد والنسائيوابن ماجة، وصححه ابن خزيمة. (وعمروبن شعيب هوابن محمد بن عبد الله بن عمروبن العاص) ، محمد بن عبد الله هووالد شعيب وَجَدُّ عمرو، وعبد الله بن عمرو، جَدُّ شعيب ووالدجدعمر. (وقال محمدبن إسماعيل)، هوا لإمام البخاري : رأيت أحمد وإسحاق وذكر غير هما يحتجون بحديث عمروبن شعيب في شرح ألفية العراقي للمصنف. قد اختلف في الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأصح الأقوال أنها حجة مطلقا إذا صح السند اليه ، قال ابن صلاح: وهوقول أكثرأهل الحديث فقد قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وأبا خيثمة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ماتركه أحد منهم و ثبتوه فَمَنِ الناس بعدهم، وقول ابن حبان "هي منقطعة لأن شعيبا لميلق عبد الله "مردود، فقد صح سماع شعیب مِن جده عبد الله بن عمرو ، کما صرح به البخاري في التاريخ وأحمد ، كما رواه الدار قطنى والبيهقى فى السنن بإسنادٍ صحيح.

(قال محمد)، يعنى: البخاري وقد سمع شعيب بن محمد (من عبدالله بن عمرو)، وكذلك قد صرح غير واحد سماعه منه، قال أبو بكر بن زياد: وصح سماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، قاله في الخلاصة، وقال الجوز جانى: قلث لأحمد: سمع عمرو عن أبيه شيئاً، قال: يقول: حدثني أبي قلت: فأبوه سمع من

عبدالله بن عمرو، قال: نعم! أراه قد سمع منه، قاله في "التهذيب" وقال الحافظ في "التقريب": ثبت سماعه من جده. (وَهَنُ تَكله في حديث عمرو بن شعيب إنها ضعفه ، لأنه يحدث عن صحيفة جده) وصحيفته تلكهي "الصادقة "مصحعن عبدالله بن عمرو أنه قال: ماير غبني في الحياة إلا "الصادقة والوهط"، وصحعنه أنه قال: استأذنث النبي اللها في كتاب ما سمعته منه ، فأذن لي فكتبته ، فكان عبدالله بن عمرو يسمي صحيفته تلك" الصادقة "، و تجدذكر هذه الصحيفة الصادقة في مسند الدار مي ، و في طبقات ابن سعد ، و إليها أشار أبوهريرة وهو في صحيح البخاري مِن كتاب العلم ، فإنه كان يكتب و لاأكتب.

(كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث مِن جده)، وأطال الذهبي الكلام في ترجمة عمروبن شعيب، وقال: لسنانقول: إن حديثه مِن أعلى أقسام الصحيح ، بل هومِن قبيل الحسن . (قال على بن عبد الله : وذكر عن يحيئ بن سعيد أنه قال : حديث عمروبن شعيب عندنا واه) ، أي ضعيف ، وقد عرفتَ أن عند أكثرأهل الحديث حديث عمروبن شعيب عن أبيه عن جده حجة مطلقا؛ إذا صبح السند إليه وهوأصبح الأقوال. روى الحافظ عبد الغنى المصري بإسناده عن البخاري أنه سئل أيحتج به ، فقال: رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى والحميدي وإسحاق بن راهویه یحتجون بحدیث عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده ما تركه أحد من المسلمين، وذكر غير عبد الغنى هذه الحكاية، ثم قال: قال البخاري: " مَن الناس بعدهم "قال النووي في "المجموع": "وعمرووشعيب ومحمد ثقات" وثبت سماع شعيب مِن محمد ومِن عبد الله ، هذا هوالثواب الذي قاله المحققون والجماهير, فتأمل والتغفل. (وقد كره قوم مِن أهل

العلم البيع والشراء في المسجد: وبه يقول أحمد و إسحاق)، وبه يقول أهل الحديث الظاهرية. (وقد روي عن بعض أهل العلم من التابعين رخصة في البيع والشراء في المسجد)، وهو مذهب الأئمة الثلاثة. (وقد روى عن النبي في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في المسجد)، قال جابر بن سمرة: شهد ثالنبي شيئة أكثر من مئة مرة في المسجد وأصحابه يتذاكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية فربما تبسم معهم، رواه أحمد ورواه الترمذي في كتاب الآداب من جامعه، وقال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح.

بابماجاءفي المسجد الذى أسس على التقوى

دل حديث الباب على أن المراد في الآية مِن المسجد الذي أسس على التقوى ؛ هو مسجد النبي عليه الصلاة والسلام وجمهور المفسرين ذهبوا إلى أن المراد في الآية مسجد قباء، قاله الحافظ في الجزء السابع من "الفتح".

(عن أنيس بن أبى يحيى), واسم أبي يحيى سمعان ثقة. (عن أبيه) ، سمعان الأسلمي المدني لا بأس به . (امترى رجل) ، الامتراء والمماراة: المجادلة ، والمعنى: أنهما تنازعا واختلفا . (فقال هوهذا) ، وفي رواية لأحمد "هومسجدي" ، والحكمة في جوابه بأن المسجد الذي أسس على التقوى مسجده ؛ دفع توهم أن ذلك خاص بمسجد قباء ، والغرض أن المراد في الآية هومسجد قباء ، ولما كان مسجده في حكمه بل أولى ناسب أن يدخله في حكم الآية ، ومِن ههنا قال الداؤدي وقال السهيلي : ليس هذا اختلافا لأن كلامنهما أسس على التقوى وهذا اختاره الحافظ.

وبالجملة: تعارض ظاهرالقرآن وظاهرهذا الحديث، فأشكل الأمر فتطرقوا في الجواب، قال الحافظ ابن كثيرفي تفسيرهقال: السياق إنماهوفي معرض مسجد قباء إلى أن قال: وقد صرح أنه مسجد قباء جماعة من السلف، فذكره منهم ابن عباس وعروة وعطية العوفي والشعبى والحسن البصري وغيرهم، ثمذكر الحديث الذي يخالفه، قال: وهذا صحيح ولا منافاة بين الآية وبين هذا ؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسسعلى التقوى من أول يوم فمسجد رسول الله سَلَّكُ بطريق الأولى والأحرى، ثم ذكر الأحاديث في ذلك إلى أن قال: وقد قال بأنه مسجد النبى الله الماعة من السلف والخلف ، وهومروي عن عمرابن الخطاب وابنه عبد الله وزيد بن ثابت وسعيد بن المسيب، واختاره ابن جرير، انتهى. ولايبعد أن يقال: يحتمل أن تكون المزية لما اتفق من طول إقامته بمسجد المدينة بخلاف مسجد قباء فما أقام إلا أياما قلائل وكفى بهذا مزية ، فافهم. (وفي ذلك خيركثير)، أشار بذلك إلى مسجد قباء، وفيه تلقى المخاطب بمالا يترقبه ، فإن المخاطب ماكان ينكر خيره الكثير . (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد والنسائي.

بابما جاءفي الصلاة في مسجد قباء

فى مَنْ لا يعرف اسمه أبوأحمد الحاكم في "الكُنى" وابن أبى حاتم وابن حبان . (الصلاة في مسجد قباء كعمرة) ، يعني : الصلاة الواحدة فيها يعدل ثوابها عمرة . أقول : مراده هوبيان التناسب بين المسجد النبوي ومسجد قباء ، كالتناسب بين الحج والعمرة ، يعنى كما أن الحج أكثرثواباً مِن العمرة والعمرة أقل ثواباً منه ، فكذلك الصلاة في قباء أقل ثواباً من الصلاة في مسجده، وهوالمراد في حديث "مَنْ صلى الفجر في جماعة ، ثم قعد يذكر الله ، حتى تطلع الشمس ، ثم صلى ركعتين كانت كأحد حجة وعمرة "رواه الترمذي في "جامعه"، فالمراد هوالتناسب بين صلاة الفجر وصلاة الإشراق والتشبيه بهما بالحج والعمرة لاإحراز ثوابهما بذلك فتفكر. (حديث أسيد حديث حديث غريب) ، وجه الغرابة ما بينه بقوله: والنعرفه إلامن حديث أبى أسامة ، يريد أنه متفرد بروايته ، وأبوأسامة هذا حماد بن أسامة الكوفى مِن رجال الستة ، وعبد الحميد بن جعفرمن رجال مسلم، وأبوكريب من رجال الستة. وبالجملة: الحديث نزل من الصحة إلى الحسن بسفيان بن وكيع، أو أبى الأبردإلاأن الذهبي يقول في "الميزان": وهذا حديث منكرروى عنه عبد الحميد بن جعفر فقط. أقول: عبد الحميد هذا من رجال مسلم فيكفى لصحته رواية مثله إياه ، فكيف يكون تفرده بروايته دليل الإنكار ، على أن لهذا الحديث شواهد كثيرة صحيحة وحسنة ، تجدها مجموعة في تفسير ابن كثير ، فَيَبُعُدَ كُونُ مِثْلِهِ مُنْكَرا. نعم! لوطعنه بسفيان أو أبى الأبرد لكان له وجه وفى حديث سهل بن حنيف عند النسائى لفظ: "كان له عدل عمرة "وإسناده صحيح، وفي لفظ ابن ماجة "كأجر عمرة "وروى عمر بنشيبة بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال: "لأن أصَلِّيَ

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

في مسجد قباء ركعتين أحب إلَى مِن أن آتي بيت المقدس مرتين، لو يعلمون ما في قباء لضربوا إليه أكباد الإبل "قاله الحافظفي" فتح الباري".

بابما جاءفي أي المساجد أفضل

وفى "قواعد الأحكام" للإمام عزالدين بن عبد السلام: الأ زمان والأماكن أودع الله فى بعضها فضلا لاوجود له فى غيرهامع القطع والتماثل في المساوات. (عن زيد بن رباح)، المديني ثقة. (وعبيدالله بن أبي عبد الله الأغر)، ثقة واسم أبي عبد الله سلمان صرحبه الترمذي. (عن أبي عبد الله الأغراله ديني)، ثقة. (صلاة **في مسجدي هذا)**، إنَّما أشار إلى مسجده بكلمة "هذا "دفعاً لتوهم دخول سائر المساجد المنسوبة بالمدينة إليه غيرهذا المسجد لا لإخراج ماسيزاد فيه، هذا ماقاله السمهودي في " الوفاء ". وما قال النووي ووافقه السبكي ينبغى أن يحرص المصلى على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه دون مازيد فيه بعده، لأن التضعيف إنماور دفي مسجده وقد أكده بقوله:" هذا "بخلاف مسجد مكة ، فإنه يشمل جميع مكة ، بل صحح أنه يعم جميع الحرم ، هذا ذكره الحافظ في "الفتح "وسكت عنه . وَرَدَّ عليهما المحب الطبري وأورد أثاراً استدلالاً بها، ولولا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون أن يستزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكر ذلك عليهم. (خير من الف صلاة فيما سواه)، أي:من المساجد. (إلا المسجد الحرام)، يجوز في هذا الاستثناء أن يكون المرادفإنه مساولمسجد المدينة أو أفضل، واختار ابن بطال الأول ، وزيفه الشهاب والبدر ، والمختار

الثاني أي أنه أفضل وزائد في الأجر على مسجد المدينة للأحاديث المصرحة بفضل المسجد الحرام على مسجد المدينة . فمنها : حديث عبد الله بن الزبير ، أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير، قال: فيماسواه مِن المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل مِن مئة صلاة في هذا "وفي رواية ابن حبان: "صلاة فى ذلك أفضل مِن مئة صلاة في مسجد المدينة "، قال ابن عبد البر:اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ، و مَن رفعه أحفظ وأثبت ومثله لايقال بالرأي. ومنها: حديث جابر على أخرجه ابن ماجة مرفوعا: "صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيماسواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل مِن مئة ألف صلاة فيماسواه"، ورجال إسناده ثقات. ومنها: حديث أبى الدرداء أخرجه البزار والطبراني مرفوعاً: " الصلاة في المسجد الحرام بمأة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدي بالف صلاة والصلاة، في بيت المقدس بخمس مأة صلاة "، قاله الحافظ في"الفتح"قال البزار:إسناده حسن، فافهم.

ولايخفى عليك أن تفصيل البقعة المباركة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم، فقد نقل القاضي عياض الإجماع على أنها أفضل بقاع الأرض، قاله في "الشفاء "ونقل قبله أبو الوليد الباجي وغيره، وبعده القرافي وغيره من المالكية، ثم حكاه ابن عساكر والسبكي الكبير، والحافظ ابن حجر وغيرهم من الشافعية، وزاد السبكي: بلهي أفضل من السماوات والعرش والكعبة، ومثله قال ابن عقيل من قدماء الحنابلة، حكاه ابن قيم في الجزء الثالث مِن "بدائع الفوائد" ولم يرده، وكذلك حكاه في الجزء الثالث مِن "بدائع الفوائد" ولم يرده، وكذلك حكاه

الحافظ البدر العيني في "العمدة" في الجزء الثالث. وبالجملة : هذه أمامك أقوال علماء المذاهب، فما يقوله ابن تيمية في "فتاواه": ولا يعرف أحد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة إلا القاضي عياض، فعد ذلك إجماعاً، وهوقول لم يسبقه إليه أحد فيما علمناه "خطأبين". فهذا أبو الوليد الباجي قبل عياض يقول : ما قاله عياض وهومن كبار المالكية وعلمه لا ينكر نقل عنه السمهوديث في "الوفاء" وفي "وفاء الوفاء"، وهذا ابن عقيل الحنبلي الذي انتهت إليه رياسته الحنابلة في الأصول والفروع، يقول: ما يقوله القاضي، وقد توفى قبل أن يخلق والفروع، يقول: ما يقوله القاضي، وقد توفى قبل أن يخلق القاضي بنحو ثلثي قرن، فليس القاضي بمتَفَرِّ فيه، علا أن علم مثله حجة على مَنْ لم يعلم. فهذان الإمامان الجليلان أبو الوليد وابن عقيل من أماثل أهل المذاهب يقولان: ما يقول القاضي وكل قدسبقه إليه وبالله التوفيق.

(الاتشدالرحال)، على البناء للمفعول بلفظ النهي، والمراد النهي. (إلا إلى ثلاثة مساجد)، الاستثناء مفرغ، والتقدير: لاتشد الرحال إلى موضع، ويكون المراد بالعموم ههنا الموضع المخصوص، وهوالمسجد. (مسجد المحرام ومسجدي هذا)، يعني: مسجد المدينة. (ومسجد الأقصى لبعده عن المسجد الحرام. وفي الحديث فضيلة هذه المساجد لبعده عن المسجد الحرام. وفي الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء. اختلفوا في شد الرحال إلى غيرها لكونها مساجد الأنبياء. اختلفوا في شد وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها، فذهب وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها، فذهب جمهرة الأمة إلى أن زيارة قبره من أعظم القربات والسفر إليها جائز، وفي الوفاء: والحنفية قالوا: إن زيارة قبر النبي شيئت من خن المندوبات والمستحبات، بل تقرب من درجة الواجبات أفضل المندوبات والمستحبات، بل تقرب من درجة الواجبات

وكذلك نص عليه المالكية والحنابلة ، وأوضح السبكي لقولهم وسردها في"شفاء السقام"، ولاحاجة إلى تتبع ذلك مع العلم بالإجماع عليه. وقد أوضح السبكي أمر الإجماع بالكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وكذا حقق ابن حجر وغير واحد من المحققين أن مشروعيتها محل إجماع بلانزاع، قاله في "فتح البارى". وممن نقل الإجماع فيه القاضى عياض من المالكية، والنووي من الشافعية ، وابن الهمام من الحنفية . فإذن ابن تيمية أول من خرق هذا الإجماع ، وقال العراقي في "شرح التقريب":وللشيخ تقى الدين ابن تيمية ههنا كلام بشع عجيب يتضمن منع شد الرحال للزيارة ، وأنه ليسمن القرب ، بل بضد ذلك، وَرَدَّ عليه الشيخ تقى الدين السبكي في"شفاء السقام" فشفى صدور المؤمنين، ويقول ابن تيمية: "إن السفر إليه غير جائز، نعم! يسافرإلى مسجده ثم إذا بلغ المدينة وصلى في المسجد فيستحب لهأن يزور قبره لأن زيارة القبور المتصلة بقيع الغرقد "، وهذا غاية تنقيح مذهبه . واحتج ابن تيمية بحديث الباب يعنى: لاتشد الرحال إلى مكان من الأمكنة ، فقدر المستثنى منه في الاستثناء المفرغ عاماً. وَرُدَّ ذلك بأن هذا التقدير باطل حيث يفضى إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحموطلب العلموغيرها، فلابدأن يكون فيهانوع تخصيص، على أن الاستثناء المفرغ وإن كان يقدر المستثنى منه فيه عاما لكن مِن جنس المستثنى لامطلقا. وأجاب عنه الجمهور بأجوبة أحسنها ماذكره الحافظ البدر العينى فى" العمدة "عن شيخه الحافظ زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر في "الفتح"بأن المرادفي الحديث حكم المساجد فقط، وأنه لاتشد الرحال إلى مسجد من المساجد غيرهذه الثلاثة فأما قصد غير المساجد مِن الرحلة في طلب العلم وفي التجارة وزيارة الصحابيين والمشاهد وزيارة الإخوان ونحوذلك ؛ فليسدا خلاً في النهى انتهى كلامه.

أولم يعلم هذا الرجل تعامل السلف المتوارث فيما على السفرإلى زيارة الروضة المقدسة وتواترت بذلك أخبارهم تجد تفصيل ذلك في" شفاء السقام لتقى الدين سبكي" وفي "دفع الشبه للتقى الحصني" وفي "وفاء الوفاء للسمهودي"، ولم يقدر ابن تيمية وأشياعه أن يجيبوا عنه بجواب شاف. وما يتأول بأنه كان قصدهم المسجددون قبره المقدس، فقول مصنوع مخترع ، فإنه لوكان قصدهم السفر لمسجده لثبت عنهم السفر مثله الى المسجد الأقصى كذلك. والحاصل: فعندهم تمحلات عنه وليس عندهم مايشفى ويظهر بعدالبحث أن ابن تيمية وتبعه تفردوا بذلك، وذهب إلى ماذهب إليه ابن تيمية قبله أبومحمد الجويني والقاضى عياض من المالكية والقاضى حسين مِن الشافعية ، وهذا" في الفتح ""والعمدة " المنقول عنهم منع شد الرحال إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الفاضلة بقصد التبرك بها، والصلاة فيها، ولميقع منهم التصريح في زيارة قبره خاصة ، إلا أن يدخل ذلك في عموم قولهم ، بل كلمات القاضي عياض في ذلك في" الشفاء "كالجمهور. ولوفرضناذهاب طائفة قليلة إلى مايقوله ابن تيمية فليكن ديئن قَيِّمُ الاعْتِبَار في إجماع جمهرة الأمة و جميع الأئمة. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري.

باب ما جاء في المشي إلى المسجد

(وإذا اقيمت الصلاة)، وفي رواية للبخاري: إذا سمعتم الإقامة. (وعليكم السكينة)، وفي رواية للبخاري: والوقار، قال عياض والقرطبي: هو بمعنى السكينة، وذكر على سبيل التاكيد. (فما أدركتم فصلوا)، يعني: إذا بينث لكم ماهو أولى بكم فما أدركتم فصلاا. (وما فاتكم فاتموا)، أي أكملوا، وحديث أبي هريرة هذا أخرجه البخاري ومسلم. ثم الحكمة في هذا الأمر في الحديث نفسه مِن طريق العلاء بن عبد الرحمن؛ فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاته، أخرجه مسلم.

اختلفوا فيما يوديه المسبوق بعد فراغ الإمام ؛ هل هوأول صلاته أوآخر صلاته، قال أبوحنيفة والثوري وأحمد في رواية بأن ماأدركه مع الإمام آخر صلاته ومافاته أول صلاته ورواه ابن القاسم عن مالك، وقال الشافعي وأحمد في رواية عكس الأول وهومذهب الأوزاعي، وقال مالك:إن ما أدرك أول صلاته في الأفعال فيبنى عليها وآخرها فى الأقوال فيقضيها. وبالجملة: فأبوحنيفة ومئن وافقه راعوا ترتيب صلاة الإمام ومئن عداهم راعوا ترتيب صلاة المأموم بالترتيب الحسى، قال ابن قدامة في"المغنى":والأعلمخلافابين الأئمة الأربعة في قرأة الفاتحة والسورة، قال ابن عبد البر: كل هؤلاء القائلين بالقولين جميعا يقولون: يقضى ما فاته بالحمد لله وسورة على حسب ما قرأ إمامه. وتمسك الشافعي ومَنْ وافقه بلفظ "ومافاتكم فأتموا" وأبوحنيفة ومَن وافقه بلفظ "ومافاتكم فأقضوا"، والايخفى أنه لاحجة في الحديث لأحد من الفريقين، فإن القضاء يطلق على الأداء كما ان الأداء يطلق على القضاء ، الأول كقوله جلّ جلاله:

(فإذا قضيت الصلاة) وقوله: (فإذا قضيت مناسككم)، وقوله: (فقضاهن سبع سمؤت)، والإتمام وإن كان معناه: "كمال بقية الشيء "غيرأنّه ربما يأتي لأداء الشيء تاماً، وهوفي قوله سبحانه: (فأتموا الحجو العمرة لله)، فلاحجة للخصم في لفظ" فأتموا"، كما أنه لا يبقى حجة للحنفية في لفظ "فاقضوا"، وأجاب الحافظ البدر العيني عن قوله: "فأتموا" بأن مَنْ قضى صلاته فأتم، لأن الصلاة تنقص بمافات فقضاؤه إتمام ممانقص.

ولعل مدار الاختلاف على مسائل القدوة وارتباط صلاة المأموم بالإمام ، فصلاة الجماعة في نظر الشريعة على ما فهم الإمام أبوحنيفة هوصلاة الإمام حقيقة ، والمقتدى تابع له ، فكان الأولى رعاية صلاة المتبوع دون التابع . ولا ينفصم الخلاف المعنوي باختلاف الرواية في اللفظ فإن المجال في التعبير واسع، فالبحث عن المتابعات في لفظ خاصٍ لاتكاد تنفع شيئاً على أن القول بتفرد ابن عيينة عن الزهري في لفظ "فاقضوا" غير صحيح ، فقد تابعه ابن أبى ذئب عند أبي نعيم في " المستخرج على البخاري ومسلم" قاله في "الجوهر النقى". (فمنهم مَنْ رأى الإسراع إذا خاف فوت التكبيرة الأولى)، وهذا محكئ عن إسحاق وهوقول مخالف لحديث الباب. (كان يهرول إلى الصلاة)، هي بين المشي والعدو قاله في" النهاية ". (ومنهم من كره الإسراع, واختار أن يمشي على تؤدة ووقار), وإن خاف فوت التكبيرة الأولى، ولهذا هو القول الصواب الموافق لحديث الباب. (وهذا أصح مِنُ حديث يزيد بنزريع) ، يعنى قول عبد الرزاق في روايته عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أصح من قول يزيد بن زريع في روايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وذلك لأن سفيان قدتابع عبد الرزاق، فقال هوأيضاً في روايته عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وقد أخرج الترمذي رواية سفيان بعد هذا ؛ قال الحافظ في "الفتح": وهذا عمل صحيح لولم يثبت أن الزهري حَدَّثَ به عنهما وقد جَمَعَهما المصنف عليه يعني: البخاري في "باب المشي إلى الجمعة "عن ادم فقال فيه عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة ، وكذلك أخرجه مسلم مِن طريق إبر اهيم بن سعد عن الزهري عنهما، وذكر الدار قطني الاختلاف فيه عن الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعا ، قال : وكان ربما اقتصر على أحدهما . وحدثنا سفيان)، هو ابن عيينة صرح به الحافظ في "الفتح".

بابماجاءفي القعودفي المسجدو انتظار الصلاةمِن

الفضل

(عنههامبن منبه)،الصنعاني:وهوأخووهب بن منبه ثقة من الرابعة. (لايزال أحدكم في الصلاة)، يعني: "في ثواب صلاة ". (ما دام ينتظرها)، يعني: ينتظر صلاة أخرى بعدها، ولاتزال الملائكة تصلي على أحدكم يعني: يستغفرون، والمراد بالملائكة الحَفَظَةُ أَوْ اَعَمُّ. (ما دام في المسجد)، وفي رواية للبخاري: "ما دام في مصلاه الذي صلى فيه "، ومراد الحديث على المشهور أن يصلى في المسجد ثم ينتظر فيه صلاة أخرى بعدها، قال الحافظ في "الفتح": إن ذلك، مقيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى ملاة أخرى ، وقال شيخ مشائخنا الشيخ الأنور الشاه الكشميري الهندي: ولى فيه تردد حيث لم يثبت عليه التعامل في السلف وإن كان مثل هذا الأجر العظيم موقو فأعلى ذلك، لابد

أن يعملوا به، فإنهم أحق بذلك، ولمنجد منهم مَنْ يفعلذلك. أقول ولحديث أبي هريرة هذا ألفاظ كثيرة في الصحاح وخارجها، فبعضها يتبادر منها ما هوالمعروف ويحتمل الانتظار بالقلب خارج المسجد، وإن البعض الآخر يحتمل كلا المعنيين على السواء، وكذلك لأبي هريرة نفسه حديث في مسند أحمد، هونص في المعنى المعروف لايحتمل التاويل، وكذلك وجد عمل بعض الصحابة على ما هو المعنى المعروف في حديث عند ابن ماجة.

فالعمل على مثل هذه الفضيلة الجزئية مِن بعضهم وإن لم يكن عاماوفى بعض الأحيان وإن لم يكن دائماً وفى بعض الصلاة وإن لم يكن في كلها؛ يكفى في مثله. قال الحافظ زين الدين العراقي"في شرح التقريب "بعدذكر حديث أبي هريرة: "ما المراد في مصلاه هل هو قبل صلاة الفرض أو بعد الفراغ من الفرض ؟ يحتمل كلاً مِن الأمرين "، وقد بَوَّبَ عليه البيهقي "الترغيب في مكث المصلى في مصلاه لإطالة ذكر الله تعالى"، وهذا يدل على أن المراد الجلوس بعد الفراغ من صلاة الفرض، وهوظاهرقوله أيضاً في مصلاه الذي صلى فيه ، ويكون المراد بجلوسه انتظار صلاة أخرى لمتأت، وهومصرح في بعض طرق حديث أبى هريرة عند أحمد ، ولفظه : " منتظر الصلاة بعد الصلاة "وبعد هذا لاحاجة إلى تردد فيه ، فافهم . (اللهم اغفرله اللهم ارحمه)، والفرق بين المغفرة والرحمة أن المغفرة ستر الذنوب والرحمة إفاضة الإحسان إليه، وقال ابن بطال: من أراد أن تحط عنه ذنوبه مِن غيرتعب فليغتنم ملازمة مصلاه بعد الصلاة ليستكثرمن دعاء الملائكة واستغفارهم له ، فهو مرجوإجابته لقوله تعالى: (لايشفعون إلا لمن ارتضى). (فساء

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

أوضراط)، الصوت الخارج من الدبر إن كان بلاصوت فهو الفساء بضم الفاء والمد، وإن كان بالصوت فهو الضراط بضم الضاد. (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان وغير هما بألفاظ.

باب ما جاء في الصلاة على الخمرة

هومصلى صغير سميت بذلك لسترها الوجه والكفين مِن حر الأرض وبردها ، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً ، قاله الأزهري في "تهذيبه" ، وصاحبه أبوعبيد الهروي ، وجماعة بعدهم. (كان يصلى على الخمرة) ، قال ابن بطال : خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة على الخمرة إلا ما رُوى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتى بتراب فيوضع على الخمرة في سجد عليه ، ولعله كان يؤتى بتراب فيوضع على الخمرة والخشوع ، فلا يكون فيه مخالفة للجماعة . (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) ، وأخرجه الشيخان وأبوداؤد والنسائي وابن ماجة مِن حديث ميمونة . (وبه يقول بعض أهل العلم ، وقد نسبه العراقي إلى الجمهور . (والخمرة هوحصيرصغير) ، يدل عليه العراقي إلى الجمهور . (والخمرة هوحصيرصغير) ، يدل عليه حديث ابن عباس الذي أخرجه ابوداؤد.

بابماجاءفي الصلاة على الحصير

فيه دليل على أنه رَبِي صلى على الحصير روى البخاري في جامعه من طريق أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه

وسلمكان له حصير يبسطه و يصلي عليه قال ابن بطال: إن كان ما يصلى عليه كبيراً ، فإنه يقال له الحصير و لا يقال له الخمرة ، وكل ذلك يصنع مِن سعف النخل أو ما شابهها على الاختلاف في البلاد ، و لا فرق بينهما شرعاً في الحكم في الفرائض و النوافل كلها تصح عليها ، وعلى كل بساط عند الثلاثة ، وأما مالك فقد وسع في النوافل فأجازها عليها ، وضيق في الفرائض ، فلم يجزها إلا على الأرض أو ماكان من جنس الأرض . (وحديث أبي يجزها إلا على الأرض أو ماكان من جنس الأرض . (والعمل على هذا عند اكثراهل العلى الأبيل: وقدر وى عن زيد بن ثابت وأبي لا وجابر وعبد الله بن عمر استحباب الصلاة على الحصير ، وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن جمع من الصحابة أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك ، قاله في "الفتح" ، وقاله في "العمدة" إن الصلاة على الحصير وسائر ماثنب ثه الأرض جائز بالإجماع .

باب ما جاء في الصلاة على البسط

بضم الباء والسين جمع بساط وهو: ما يبسط أي يفرش، وبالفتح: الأرض العريضة الواسعة. (عن أبي التياه), اسمه يزيد بن حميد مشهور بكنيته ثقة ثبت. (ما فعل النغير)، وفي "النهاية" النغير: هوتصغير النغروهوطائر يشبه العصفور أخمَرُ الْمِنْقَارِ، وهو البلبل عند أهل المدينة، أي: ماشانه وحاله، وأبوعمير كنيته واسمه حفص، ولم يعش إلا قليلاً وفي "العصابة" من الكنى: أنه مات في حياة النبي الشيشة وهوابن أبي طلحة الأنصاري. (ونضح)، أي رُش، نضح البيت ينضحه: رشه. (بساط لنا)، فسر في سنن أبي داؤد بالحصير رَوى أبوداؤد في

سننه عن أنسبن مالك أن النبي الله كانيزور أم سُليم فتدركه الصلاة أحيانا فيصلي على بساط لنا ، وهوحصير تنضحه بالماء. قال الحافظ العراقى: فتبين أن مراد أنس بالبساط الحصير، والشكأنه صادق على الحصير؛ لكونه ينبسط على الأرض أي: يفرش . (حديث أنس حديث حسن صحيح) ، وأخرجه الشيخان والنسائى وابن ماجة. (الطنفسة)، بكسر طاء وفاء بساط له خمل رقيق. (وبه يقول أحمد) ، وحكاه في العمدة عن أبى حنيفة والشافعي ، أقول: وهو قول الأوزاعي وجمهور الفقهاء.

باب ما جاء في الصلاة في الحيطان

"والحيطان "جمع حائط وهو: الجدار أوالبستان إذا كان عليه حائط وهوالمرادههنا. (حدثنا الحسن بن ابي جعفر)، ليس له عند الترمذي إلا هذا الحديث الواحد واشتهر بالنسبة إلى كنية أبيه ، واسم أبيه عجلان . (كان يستحب الصلاة في الحيطان)، وفي النهاية: الحائط البستان مِن النخل إذا كان عليه حائط وهوالجدار ، قال الحافظ العراقي : استحبابه الصلاة فيها قصد الخلوة مِن الناس، وبه جزم القاضى أبو بكر ابن العربي في "عارضة الأحوذي". (قال أبوداؤد) ، الراوي الطيالسي. (يعنى البَسَاتين)، جمع بستان. (والحسن بن أبي جعفرقدضعفه يحيئ بنسعيدوغيره)،قال الفلاس:صدوق منكرالحديث ، وقال ابن المديني ضعيف وضعفه أحمد والنسائي، وقال البخاري منكر الحديث قاله في" الميزان"، وذكرالساجي من جملة مناكيره هذا الحديث في الباب ، حكاه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

في "التهذيب"، قال مسلم بن إبراهيم كان مِن خيار التابعين ، وقال العراقي: إنما ضعف مِن جهة حفظه بلا إتهامه بالكذب، فافهم.

(أبوالزبيراسمه محمد بن مسلم بن تدرس)، بضم التاء وسكون الدال وضم الراء، وهو صدوق إلاّ أنه كان مدلساً.

باب ما جاء في سترة المصلي

لميقل بوجوبها الأئمة الأربعة، قال ابن بطال: السترة سنة مندوب إليها عند العلماء قاله في" العمدة"، ولكن القاضى ابن العربي يحكى فيها ثلاثة أقوال: الوجوب عن أحمد وإن لم يجد السترة فيجب أن يَخُطُّ خَطأً عنده ، والاستحباب عن الثلاثة ، وجواز التركفي رواية عن مالك. وأمانكتة السترة فدل كلام ابن الهمام على أنها لربط الخيال ، وبين حكمتها في الحديث نفسه، حيث دل على أن المصلى بينه وبين مَن يناجيه وصلة، فالمار يقطع تلك الوصلة فإذا نصب سترة صارت الوصلة محدودة بحد خاص، فإذن لا يضر المرور وراء ها. وحديث أنس عندالبخارينصفى ذلك، قال: قال النبي المسائلة : "إن المؤمن إذا كان فى الصلاة فإنمايناجى ربه "، وحديث سهل بن أبى حثمة ما رواه أبوداؤدوغيره كذلك في هذا السياق: "إذا صلى أحدكم إلى السترة فليدن منها لايقطع الشيطان عليه صلاته "،وحديث أبي سعيد الخدري عند أبي داؤد مرفوعاً أيضاً في هذا الصدد" مَنْ استطاع منكمأن لايحول بينه وبين قبلته أحدُ فليفعل"، فافهم. (مثل مؤخرة الرَحَلُ)، وهو العود الذي يستند إليه راكب الرَحُلِ، وقال ابن العربي: المحدثون يروونه مشدداً ، وأنكرها صاحب النهاية، واللغة المشهورة فيها آخرة الرّخل، قال ابن العربي: إنه الصواب. اعتبر الفقهاء مؤخرة الرّخل في مقدار أقل السترة طولا، وبالمسبحة ثخناً وغلظاً. واستدلوا بحديث الباب، فإن مؤخرة الرحل ارتفاعها يكون قدر الذراع، وكذلك استدلوا بحديث أبي جحيفة في جامع البخاري وفيه: "وبين يديه عنزة وقدر هاطولاز راع في غلظ إصبع "وفي مصنف عبد الرزاق: عن نافع أن مؤخرة رحل ابن عمر كانت قدر زراع، فتأمل.

(حديث طلحة حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه. (قالوا سترة الإمام سترة لمن خلفه)، يعنى: المأمومين؛ فلاحاجة لهم إلى اتخاذ سترة لهم على حدةٍ. قال أبوالنعمان: نقل عياض الاتفاق على أن المامومين يصلان إلى سترة لكن اختلفوا هل سترتهم سترة الإمام أم سترتهم الإمام نفسُهُ ؟، اتفق الثلاثة على أن سترة الإمام سترة لِمَنْ خلفه ، ونسب إلى مالك خلاف ذلك رواه ابن وهب عن مالك في " المدونة "أن الإمام سترة لمن خلفه أي لا أن سترة الإمام سترة لهم. وبالجملة: عدم احتياج المأمومين إلى السترة بعد سترة الإمام ، مسئلة إجماعية يحكيها الحافظ البدرالعيني في" العمدة "عن ابن بطال وأبي عمر والقاضي عياض المالكيين. ثم هل هونفسه سترة لهم أوسترته سترة لهم ، فهي خلافية بين المالكية، والمصرح في "المدونة "الأول، والمحكى في المغنى لابنقدامةعن الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة هو الثاني، فافهم.

بابماجاءفي كراهية المروربين يدى المصلي

وردوعيد شديد في المرور بين يدي المصلي روى أبوداؤد

في "سننه" في "باب ما يقطع الصلاة "عن يزيد بن نمران قال: رأيت رجلاً بتبوك "مقعداً "فقال: مرر تبين يدي النبي على حمار وهويصلي ، فقال اللهم اقطع أثره فما مشيث عليها بعد . وللحديث طرق وألفاظ ، والحديث لعله مِن إفراد أبي داؤد وسكت عليه . ولايخفي أنه قلما يدعوعلى أحد ، وقد تبت فيما ما رواه مسلم من حديث إسحاق بن طلحة قال : حد تني أنس بن مالك ، قال : كانت عند ابن سليم تيمية ، وفيه : إنما أنا بشر أرضى كما يرضى كما يرضى البشر ، وأغضب كما يغضب البشر فأيما أحد دعوت عليه مِن أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها له طهور أوزكاة ، وإذن اتضح عظم وعيد المارين بين يدي المصلي ، يريد أن الماركان يستحق دعائه صلى الله عليه وسلم عليه ، فأذن أي وعيد أعظم مِن هذا .

(حدثنا الأنصاري)، هوإسحاق بن موسى بن عبيد الله المدني ثم الكوفي أحد الأئمة الستة ثقة متقن من العاشرة. (السله إلى أبي جهيم)، المرسِل السائل ههنا هوزيد بن خالد الجهني والمرسل إليه المسؤل هوأبوالجهيم الأنصاري وكلا هما صحابي، وهكذا في رواية مالك في المؤطا والبخاري ومسلم, وقد تابعه الثوري عند مسلم وغيره, وقدر واه ابن عيينة ومنابي النضر مقلوبا عكس هذا عند البزار، فجعل المرسِل أبالجهيم والمرسل إليه زيد بن خالد، واختار أبوعمر ابن عبد البررواية مالك، وخطأ رواية ابن عيينة وتعقبه ابن القطان فقال: ليس خطأه بمتعين، فافهم. (بين يدي المصلي)، يعنى: أمامه بالقرب عنه. (ماذا عليه)، يعنى: أمامه بالقرب عنه. (ماذا عليه)، يعنى: أن المار لوعلم مقدار الإثم الذي يلحقه مِن مروره بين يدي المصلي يختار أن

يقف المدة المذكورة. (خيراً له)، هكذا وقع في رواية الترمذي قال ابن العربي: على أنه اسم كان. (قال ابوالنضر)، هوقول مالك قاله الحافظ. (لا ادري قال البعين يوماً او شهراً او سنة)، قال الحافظ في "الفتح" والحافظ البدر العيني: قد وقع في مسند البزار مِن طريق ابن عيينة "لكان أن يقف أربعين خريفاً"، وأخرجه الهيثمي في "الزوائد" بلفظ: "لأن يقوم أربعين خريفاً" قال: ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح فارتفع الشك بعد التميز، قال النووي: وفي الحديث دليل على تحريم المرور فإن في معنى الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد على ذلك.

(حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة. (وقد روي عن النبي النه قال: لأن يقف مأة عام)، وقال الحافظ في الفتح وفي ابن ماجة وابن حبان مِن حديث أبي هريرة الكان أن يقف مأة عام خيرله مِن الخطوة التي خطأها، قال: وهذا يشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين، وذهب الإمام الطحاوي إلى أن التقيد بالمئة وقع بعد التقيد بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المار، لأنهما لم يقعامعاً، إذ المأة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر و تخويف فلا يناسب أن يتقدم ذكر المأة على الأربعين، بل المناسب أن يتقدم ذكر المأة على الأربعين، بل المناسب أن يتأخر، ومميز الأربعين إن كان هوا السنة ثبت المدعى أو ما دونها فمن باب الأولى، انتهى كلامه.

(والعمل عليه عند أهل العلم)، لا نعلم بينهم اختلافا. (كرهواالمرور)، المرادمن الكراهة التحريم وينبغي الإحتياط في المرور. (أمام المصلى)، فإن الوعيد فيه شديد، فتأمل.

باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء

وقال البخاري في جامعه: باب مَن قال لا يقطع الصلاة شيء، والغرض أن المروربين يدي المصلي لا يقطع الصلاة ، وروى الترمذي وغيره حديث قطع الصلاة بمرورالكلب والحمار والمرأة ، ولا تقطع بشيء منها عند أبي حنيفة ومالك والشافعى. (كنترديف الفضل)، هوالفضل بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي . (على أتانٍ) ، بفتح الهمزة هي الأنثى مِن الحمير. (فجئنا والنبي ﷺ يصلى بأصحابه بمنى)، وزاد في رواية البخاري ومسلم: "إلى غير جدار"، وقد نقل البيهقى عن الشافعى أن المرادبقول ابن عباس: "إلى غيرجدار "إلى غيرسترة ، ويؤيده رواية البزار بلفظ: إن النبي الملطنة يصلي المكتوبة وليسشى ويستره. (فنزلنا عنها) ، يعنى: عن الأتان . (فوصلنا الصف فمرت بين ايديهم فلم تقطع صلاتهم)، استدل به على أن مرور الحمار لايقطع الصلاة ؛ فيكون دافعاً لحديث أبى ذرالذي رواه مسلم فى كون الحمار يقطع الصلاة، وكذا مرور المرأة والكلب الأسود، ولفظ القطع ينبئ عن أن يكون هناك شيء متصل ، وهوالذي عبرنا عنه بالوصلة بين المصلى وربه التى أخبر عنها الشارع عليه السلام . وهي غائبة عَنَّا ، ومِن منصب الشارع أن يخبر عن المغيبات التي تقصر عنها العقول. (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم. (قالوا: لا يقطع الصلاة شىء وبه يقول سفيان والشافعي) ، وبه يقول أبوحنيفة ومالك، واستدلوا بحديث الباب، وبحديث: لايقطع الصلاة شيء، روي عن ابن عمر وأبي سعيد وأنس وأبي أمامة وجابر،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

وبما روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما.

باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب و الحمار و المرأة

ذهب الأئمة الثلاثة إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء منها، هذا ذكره ابن قدامة والنووي والبدر العيني، وذكر النووي أنه مذهب جمهور السلف والخلف، وذكر العيني أنه مذهب عامة العلماء، انظر "العمدة والمغني".

(حدثناهيثم)،هوابنبشيرابنالقاسمابندينارالسلمي الواسطي ثقة ثبت. (حدثنا يونس ومنصوربن زاذان)،يونس هذاهوابن عبيدبندينارالعبدي مولاهمالبصري رَوى عن حميد بنهلال وخلق، ثقة ثبت فاضلور عومنصور بنزاذان الواسطي أبوالمغيرة الثقفي ثقة ثبت عابد. (عن حميدبن هلال)، العدوي البصري ثقة عالم "من الثالثة". (عن عبد الله بن صامت)، الغفاري البصري ثقة "من الثلاثة" قال: سمعت أباذر الغفاري الصحابي المشهور تقدم إسلامه و تأخر هجرته، فلم يشهد بدراً ومناقبه كثيرة جداً.

(وليس بين يديه كآخرة الرحل)، بالمدوكسر الخاء التي إليها الراكب مِن كور البعير. (أو كواسطة الرحل)، قال في القاموس: واسطة الكور وواسطه مقدمه، وقال في الصراح: واسط الكور "پيش پالان". (قطع صلاته الكلب الأسود والمرأة والحمار)، اختلفوا فيه فقال مالك و أبوحنيفة

والشافعي لا تبطل الصلاة بمرورشيء مِنهؤلاء ولا مِنغيرهم، ثمتأولوا في أحاديث القطع بأن المراد منه قطع الخشوع لشغل القلب بهذه الأشياء ، وليس المراد فسادها . (حديث أبي ذرحديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة إلا البخاري . (وذهب بعض أهل العلم إليه قالوا: يقطع الصلاة الحماروالمرأة والكلب الأسود) ، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة منهم أبوهريرة وأنس وابن عمر ، وجاء عن ابن عمر أنه قال به في الكلب ، وقال به الحكم بن عمر والغفاري في الحمار ، ومِمَنُ قال من التابعين بقطع الثلاثة الحسن البصري وأبو الأحوص من التابعين بقطع الثلاثة الحسن البصري وأبو الأحوص صاحب ابن مسعود وذهب أهل الظاهر أيضاً إلى قطع الصلاة بالثلاثة.

(وقال أحمد: الذي لا أشك فيه أن الكلب الأسود يقطع الصلاق)، وهذا ماقال إسحاق لا يقطعها شيء إلا الكلب الأسود قاله الترمذي. (وفى نفسى من الحماروالمراة شيء)، وهذا هوالمشهور عن أحمد وعنه أنه يقطعها هذه الثلاثة. وإنماقال أحمد: وفي نفسي مِن الحمار والمرأة شيء ، لأن حديث عائشة عندالبخاري ومسلم من نومهابين يدي النبي الشكر واعتراضها وهوفى الصلاة يعارض القطع بالمرأة وحديث ابن عباس في الباب السابق يعارض القطع بالحمار بقي الكلب الأسود فلم يعارصه حديث. والايخفى أن حديث عائشة فى نومها واعتراضها أمام رسول الله الله الله الله الله الله المرام عديث الباب فإنه في المرور، وليس في حديث عائشة المرور ، ويقول البدر العيني في " العمدة ": وجه الإستدلال به أن اعتراض المرأة خصوصاً الحائض بين يدي المصلي وبين القبلة لايقطع الصلاة ، فالمارة بالطريق الأولى، انتهى كلامه . فيمكن إذن أن يكون هذا القدر كافيا للمعارضة ، ويؤيد ذلك ما ورد في بعض طرقه عند البخاري وغيره "فانسل مِن عند رجليه "وفي رواية: "فانسل انسلالاً "فوجد شيأمن المرور.

ثم القطع بأي معنى كان فيحتاج في التخصيص بهذه الثلاثة إلى نكتة ، فأجاب عنه البحر الزاخر الشيخ الأنور فقال: وردفي الحديث أن الكلب الأسود شيطان ، وكذلك ورد: "النساء حبالة الشيطان "وهوجزء مِن حديث رواه أبونعيم في "الحلية" من حديث عبد الرحمن بن عابس مرفوعا: "الشباب شعبة من الجنون والنساء حبالة الشيطان "وأما الحمار فنهيقه عند رؤيته الشيطان، روى البخاري ومسلم من حديث ابن عمروفيه رؤيته الشيطان، روى البخاري ومسلم من حديث ابن عمروفيه وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذ وابالله من الشيطان الرجيم ، فإنه رأى شيطان أن فلكل من الثلاثة نحوعلاقة بالشيطان.

فإن قال قائل: الشيطان نفسه لومر بين يدي المصلي لم تفسد صلاته، لأنه وَرَدَ في الصحيح في حديث التثويب بالصلاة "فإذا قضى بالتثويب أقبل حتى يخطر بين المرأ ونفسه "، و في حديث آخر في الصحيح: "أن الشيطان عرض لي فشد على "، و في حديث آخر عند النسائي: "فصرعته فخنقته "وغير ذلك، مما يدل على ذلك، ، فما بال الكلب الأسود أو المرأة المشبهة بالشيطان! و لا يبعد أن يقال: إن ذلك أمور غيبية ، و المرأ مكلف بالأمور الحسية التي في مقدرته ، فالإنسان يقدر أن يدر أالحما ر و المرأة و الكلب و كل منها حسي ، و لا يقدر أن يدر أامر أغير حسى إلا بما أرشد إليه الشارع ؛ فلكل شيء و ظيفته و لكل حين شغله . و بالجملة : فالمرأ غير مكلف في الشرع بما لا يطيقه ، و العجب أو لم تسمع أن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ! فكي فكي في أمن من مروره و خطوره بخلاف ماهو كالشيطان في !

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

٤٩٣)

الخبث والأذى من الأمور الحسية المقدورة.

باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد

واعلم أنه تستحب الصلاة في ثلاثة أثواب: الرداء والإزار والعمامة ، أوالقميص والسراويل والعمامة ، صرح به في " البحر " وغيره من شروط الصلاة ، ولاتكره الصلاة من غيرعمامة ، ولوكان إماماً لاتحريماً ولاتنزيهاً ، وإن القول بالكراهة إذا كان الإمام مكتفيا بالقلنسوة ، والمؤتم معتما من قول العوام ، فلا عبرة ، به ولَعَلّ يخص ذلك بالبلاد التي جرى العرف فيها يكون الإمام معتما ، فتفكر. (مشتملاً في ثوب واحد), زاد الشيخان: واضعاطرفيه على عاتقيه, والعاتق ما بين المنكب إلى اصل العنق، والاشتمال الترشح والمخالفة بأن يأخذ الذي ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ طرفه الذي ألقاه على منكبه الأيسرتحت يده اليمنى ثم يعقدهماعلى صدره لئلايكون سِدلاً.قال ابن بطال: وفائدة هذه المخالفة فى الثوب أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه ، ولئلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود، ومذهب أحمد بن حنبل فساد الصلاة بكشف المنكبين جميعا إذا كان الثوب واسعا يمكن به السترقاله الموفق في "المغنى" وقال: ومذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأكثرالفقهاء أنه لا يشرط ذلك، فافهم.

(حديث عمر بن أبي سلمة حسن صحيح) ، وأخرجه الشيخان. (قالوالاباس بالصلاة في الثوب الواحد) ، إن مذهب جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمة جواز الصلاة في ثوب

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

واحد من غيركراهته وإن كان قادراً على الثوبين إلاَّ عند أحمد وطائفة من أهل العلم فإنه تكره عندهم عند القدرة على الثوبين والدليل عند الجمهور حديث الباب.

(وقد قال بعض أهل العلم يصلي الرجل في توبين)، يقولون: وإن استقرالأمر على جواز الصلاة في ثوب واحد لكن الصلاة في الثوب الخلاف فيه، فتدبر.

بابماجاءفي ابتداء القبلة

يعني: كيف ومتى فرض التوجه إلى القبلة في الصلاة بعد الهجرة إلى المدينة ؟، والقبلة في العرف علم للمكان الذي يتوجه إليه المصلى مِن عين الكعبة أوجهتها. اختلفوا في نسخ القبلة، هلوقعمرة أومرتين ؟ فطائفة إلى الثاني بأن الكعبة كانت قبلة بمكة ثمنسخت عندمقدم المدينة ستة عشر أوسبعة عشرشهراً وأمر بالتوجه إلى بيت المقدس ثم نسخ ذلك بالاستقبال إلى الكعبة ، وطائفة إلى الأول بأن القبلة كانت قبل الهجرة بمكة القدس أيضاً غير أنه لم يظهرذلك لأنه كان عليه السلام يقف بحيث يستقبلهما معا، ذكر السهيلي هذين القولين في "روض الأنف"ثمالحافظفى"الفتح".ويؤيدهروايةقويةعنابنعباس والكعبة بين يديه، رواه أحمد والطبراني في الكبير والبزار، قال الحافظ الهيثمي في "الزوائد" ورجاله رجال الصحيح، ويؤيده ماوردفي البخاري عن ابن عباس في "باب الفرق "من" كتاب اللباس "قال: كان النبي والله الكتاب موافقة أهل الكتاب

فيمالميؤمرفيه، وماعداذلك من الروايات. والتحقيق الحقيق أمام الروايات والأقوال المأثورة عن السلف أن القبلة كانتهى الكعبة وهى القبلة الإبراهيمية وهى التى عليها الأمة القريشية جمعاء الذين كانوا يدعون التدين بالملة الإبرهيمية، ولم تكن من الحكمة والمصلحة أن يؤمربالتوجه إلى بيت المقدس ويولى ظهره إلى الكعبة ، بل الحكمة و المصلحة كانت داعية إلى استقبال الكعبة كماكانت داعية إلى استقبال القدس فى المدينة ابتداءً تاليفا لليهود. وعلى ذلك وقع حديث إمامة جبرئيل لإظهار أن الغرض في التولي إلى القبلة الكعبة نفسها. ثمأن النبى الشيئ اختار اجتهاداً منه أن يقف بين الركنين أحيانا أودواماجمعابين الفضيلتين، ويؤيده ماقد حكى القرطبي في تفسيره عن الحسن وأبى العالية وعكرمة أن التوجه إلى بيت المقدس كان عن رأي واجتهاد منه الشيئة . والأولى أن يحمل ذلك على عهد مكة ابتداءًا لا في مقدم المدينة ، فإن سياق القرآن الكريميأبى عن ذلك فإنه إذا كان استقبال القدس باجتهاد منه عند قدوم المدينة ، فكيف يرضى غيره حيث يقول سبحانه وتعالع: ﴿فلنولينك، قبلة ترضاها ﴾؟.

وبالجملة: لا حاجة إلى الفرار عن النسخ مرتين والتكلف بتأويل نص صريح في الباب وإلى حرحٍ في النسخ مرتين، إذا جاز مرة لمصلحةٍ وحكمةٍ فلا مانع من أن يصبح شيء سببا للنسخ ثانيا كما أصبح سببا في الأول. وقال الشيخ شبير أحمد الديوبندي: إن استقبال النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة في الصلاة وكذا إمامة جبرئيل عند باب البيت لم يكن عن تشريع خاصٍ، وإنما كان ذلك قبل نزول حكم يتعلق باستقبال قبلة فكان يستقبل الكعبة لأنه كان قبلة إبر اهيم عليه السلام وقبلة فكان يستقبل الكعبة لأنه كان قبلة إبر اهيم عليه السلام وقبلة

قريشكلهم، فأحبأن تكون الكعبة قبلته اقتداءً ابإبراهيم عليه السلام ولميكن منها مانع، ثمنزل الأمر باستقبال القدس وكان خلاف مايرضاه طبعاً، فكان تشريعاً له في القبلة غير أنه لماكان من السهل أن يستقبلهما معاً كان يستقبلهما واستمر على ذلك إلى مقدم المدينة ، ثم لم يكن من الممكن استقبالهما معاً في المدينة وكان يشق عليه ذلك طبعاً كما يشير إليه سياق أيات القبلة، ثمن سخذلك بالتشريع إلى استقبال الكعبة فكان النسخ مرة . وأيده حديث ابن عباس عند أبي داؤد ولم يكن حديث إمامة جبرئيل مزاحا لهذا ، لأنه كان العمل على إباحة أصلية سابقة لم يكن فيه تشريع جديد انتهى ، وبالجملة : الأحاديث والأثار مختلفة ، وللعلماء فيها أقوال مختلفة ولكل وجهة هوموليها فافهم.

(صلى نحوبيت المقدس ستة أوسبعة عشر شهراً)،

اختلفوا ، فجزم النووي بصحة ستة عشرو القاضى عياض بصحة سبعة عشر و ،جمع البدروالشهاب بأن مَنُ جزم بستة عشر أخذ من شهر القدوم وشهرالتحويل شهراً وألغى الأيام الزائدة فيه ،ومن جزم بسبعة عشرعدهما معاوإن القدوم كان في ربيع الأول بلاخلاف ،وكان التحويل في منتصف رجب من السنة الثانية على الصحيح عند الجمهور ، وذلك قبل بدر بشهرين ، لأن بدراً كانت في رمضان من السنة الثانية . (بجب النيوجه إلى الكعبة ؛ لأنها قبلة إبراهيم والأنبياء كلهم . (تقلب وجهك في السماء متطلعاً للوحي والانتظار إلى نزول جبرئيل عليه السلام والظاهر أن هذا التقلب في السماء يكون خارج الصلاة ، فلايرد مافي مسلم من

النهي عنه في حديث جابر بن سمرة وأبي هريرة مرفوعاً: (فَلَنُوَلِيَنَّكَ، قبلة ترطها فول وجهك) قال الحافظ: وتصويره أن الإمام تحول مِنْ مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد لأن مئ استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وَهُوَ لَوْدَارَ في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ، وَلَمَّا تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعى عملاً كثيراً في الصلاة ، في حتمل أن ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور مِن أجل المصلحة . (فوجه إلى الكعبة العمل النبي الكعبة وأصحابه إلى الكعبة عن بيت المقدس في الصلاة . (فصلي رجل معه العصل) ، يعني: في المسجد النبوي بعدما وقع التحويل في الظهر في مسجد القبلتين ، وذلك الرجل المار هوعباد بن بشرقاله ابن عبد البروا بن بشكوال .

(تُممرعلى قوم مِن الأنصار)، وهمبنو حارثة. (وهمركوع في صلاة العصرنحوبيت المقدس)، وفي رواية البخاري: في صلاة العصريصلان نحوبيت المقدس، قال الحافظ في "الفتح" وقع في تفسير ابن أبي حاتم مِن طريق تويلة بنت أسلم "صليت الظهر أوالعصرفي مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجد إيلياء فصلينا سجدتين [أي ركعتين] ثم جاء نا مَن يخبرنا أن النبي سَلِيكُ قد استقبل البيت الحرام ". (فقال هويشهد)، وفي رواية للبخاري: أشهد بالله. (فانحرفواوهم ركوع)، بأن تحول الإمام من مقدم المسجد إلى مؤخره، ثم تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صِرن خلف الرجال، وقد وقع بيان كيفية الانحراف والتحول في خبر تويلة، قالت: فتحولت النساء مكان الرجال والرجال مكان

النساء، فصلينا السجدتين الباقيتين إلى البيت الحرام قاله الحافظ في الفتح. واختلفوا في تعيين موضع التحويل، قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: وذكر غير واحد من المفسرين وغيرهم أن تحويل القبلة نزل على رسول الله المسلمة وقد صلى ركعتين مِن الظهر وذلك في مسجد بني سلمة فسمي مسجد القبلتين، وهذا اختاره ابن عبد البر وابن سعد أن التحويل وقع في صلاة الظهر في بني سلمة.

والتحقيقأن أول صلاة صلاهافي بني سلمة لَمَّامات بشربن البراء ابن معرور ،الظهر ،وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي ، العصر . (حديث البراء حديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة إلا أبوداؤد. (عن ابن عمرقال كانوا ركوعا في صلاة الصبح)، وفى "عارضة الأحوذي": وجه الجمع بين اختلاف الرواية فى الصبح والعصر أن الأمر بلغ إلى قوم في العصر وبلغ إلى أهل القباء في الصبح، وتفصيله عند الحافظ في الفتح: هذا لايخالف حديث البراء في البخاري ومسلم، إنهم كانوا في صلاة العصر لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنوحارثة ، وذلك في حديث البراء ووصل الخبر وقت الصبح إلى من هوخارج المدينة وهم بنوعمر وبن عوف أهل قباء وذلك في حديث ابن عمر. وفي حديث الباب إشكال بأن الخبر المقطوع به لا ينسخ بأخبار الأحاد وكان حكم استقبال بيت المقدس في الصلاة قطعيا لأهل مسجد قباء وبني عبد الأشهل أومسجد بنى حارثة ، فكيف تركوه بخبررجل واحد لايفيد القطع؟.والجوابأن أصل الخبر قطعي، نعم! بلاغه بطريق ظني فالظن في الطريق لا في الناسخ ، وإنما لم يؤثر فيه ظنية الطريق لانه كان عندهم ذريعة التحقيق، فالأصل أنه لا بأس

بالعمل على الظني إذا كان قطعيا من أصله ، ولذا لم يشرط في تبليغ الدين عدد التواتر عند أحد.

وبالجملة: ومن ههنا استدل القاضي الباقلاني والباجي والغزالي وعدة من المحققين أن العمل بخبر الواحد مقطوع، انظر "العمدة". وأجاب عنه الحافظ زين الدين العراقي بقوله: وقيل: كان النسخ بخبر الواحد جائزاً في زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقا، وإنما منع بعده، حكاه الحافظ في "الفتح". والصواب في الجواب أن أخبار الآحاد يفيد القطع إذا احتفت بالقرائن، ولايخفى أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه. وقال بعضهم لا حاجة إلى تبليغ المكلفين وإنما يكفي نزوله على الشارع، وعلى هذا يشكل أن أهل قباء لميؤمر والمعلى الشارع، وعلى هذا يشكل أن أهل قباء لميؤمر وابالإعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك بصلوات أي صلاة العصر والمغرب والعشاء في أول يوم النسخ. وجوابه أن أمثال هذه الضوابط يعمل بها بعد زمنه والمناد.

بابماجاءأن مابين المشرق والمغرب قبلة

ولايخفى أن الجهة كافية في استقبال القبلة، وأن فيهاسعة، وأن مثل هذه السعة في جميع جهات القبلة، والقول باكتفاء الجهة للغائب قول أبي حنيفة ومالك وأحمد، ونسبوا إلى الشافعي القول باستقبال عين الكعبة للغائب وهومشكل بل التحقيق أنه قائل بالجهة مثل الأئمة الثلاثة إلا أنه يجتهد للعين بقدر ما أمكن له وهومفاد عباراته في "الأم"، واما استقبال العين للغائب لا يمكن إلا بآلات فلكية و بآلات رصدية ولم يرد بها

التكليف في الشرع، فتأمل والتغفل. (حدثنا محمد بن أبي معشر)، واسم أبي معشر نجيح صدوق قاله في التقريب. (حدثناابى)،يعنى:نجيح أبومعشر. (عن محمد بن عمرو)،بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام . (عن أبى **سلمة)**، هوابن عبد الرحمن ابن عوف المدنى ثقة مكثرمِن " الثالثة ". (قال رسول الله ﷺ: ما بين المشرق والمغرب قبلة) ، ليس هذا عاماً في سائر البلاد وإنما هوبالنسبة إلى المدينة ، قال الحافظ العراقي: ليس هذا عاماً في سائر البلاد، وإنما هوبالنسبة إلى المدينة وما وافق قبلتها، قال ابن عبد البر: وهذا صحيح لا مدفع له ولاخلاف بين أهل العلم فيه . وأقول: وحكى ذلك عن مالك وأحمد وأبي الوليد الباجي وابن عبد البر والقاضى أبى بكر بن العربي والبيهقي والزيلعي والبدر العينى وغيرهم من العظماء ، فكان سوق الحديث بيان قبلة أهل المدينة ونستحب على مَنْ كان في سمتها ومحاذاتها، والمراد أن القبلة واقعة بين مشرق المدينة ومغربها ؛ فإن الكعبة جنوبيةعنها،فافهم.

(وحديث أبي هريرة قدروي عنه من غيروجه)، يعني: من أسانيد متعددة، والحديث أخرجه ابن ماجة والدار قطني. (وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشرمن قبل حفظه)، قال في "التقريب": نجيح بن عبد الرحمن المدني أبومعشر وهومولى بني هاشم مشهور بكنيته ضعيف من "السادسة" أسن واختلط. (قال محمد: لا أروي عنه شيئاً)، محمد هذا هومحمد بن إسماعيل البخاري، قال الذهبي في "الميزان": أبومعشر نجيح، قال البخاري وغيره: منكر الحديث. (حدثنا عبد الله بن جعفرالمخرمي)، هوعبد الله بن جعفر بن عبد

الرحمن بن المسور بن مَخْرمة أبومحمد المدنى قال الحافظ: ليس به بأس . (عن عثمان بن محمد الأخنسى) ، قال في التقريب صدوق له أوهام وقال ابن المديني: رَوى عن ابن المسيب مناكير، وفي الخلاصة وثقه ابن معين. (هذا حديث **حسن صحيح)، هذا قاله الترمذي وقال البيهقي بعد إخراجه** مِن طريق الترمذي: هذا إسنادضعيف، وفي "النيل": فنظرنا فى الإسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق قد تفرد به عن المقبري ، وقد اختلف فيه ، قال ابن المديني:إنهرَوى أحاديث مناكيروو ثقه ابن معين وابن حبان، فكان الصواب ماقاله الترمذي. (منهم عمربن الخطاب)، رَوى الإمام مالك في الموطأعن نافع أن عمر بن الخطاب قال: مابين المشرق والمغرب قبلة إذا توجه قبل البيت ، وعلى بن أبى طالب : أخرجه قوله ابن أبي شيبة . (وقال ابن عمرإذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة) ، وهذا معنى حديث الباب.

(وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب قبلة ، هذا لأهلالمشرق)، ويتأول في قول ابن المبارك بأن غرضه مِن أهل المشرق أهل المشرق أهل المشرق السمال مِن أهل البخاري وسمرقند وبلخ ، وليس المراد من أهل المشرق كلهم ، لأن بلادهم في مشرق الصيف و قبلتهم بين مغرب الصيف و مشرق الشتاء ، فحينئذ صح قوله مابين المشرق ، أي مشرق الشتاء والمغرب أي مغرب الصيف قبلة ، وإلا فظاهره غير مستقيم . غاية هذا التأويل أن يصح كلام ابن المبارك لا أن يكون شرحا للحديث فإن ذلك بمعزل عنه . (قوله: التياسر لأهل مرو) ، قال في القاموس : "المرو" بلد بفار سوه و بلد عبد الله بن مبارك.

باب ما جاء في الرجل يصلى لغير القبلة في الغيم

المسئلة هكذا صحيحة عند الكلأي: لا إعادة عليه. (حدثنا ائشعثبن سعيدالسمان)،قالفي"التقريب":متروك،أقول: وليسله عند الترمذي إلا هذا الحديث الواحد. (عن عاصم بن عبيدالله)،بن عاصمبن عمربن الخطاب العدوي المدنى ضعيف رَوى عن أبيه وعم أبيه عبد الله بن عمر و، ابن عمه سالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عامربن ربيعة ، ورَوى عنه مالك حديثا واحداً وشعبة والسفيانان وأشعث بن سعيد السمان وغيرهم. (عن عبدالله بن عامر بن ربيعة)،قال العجلي: مدنى تابعى ثقة مِنكبار التابعين. (عن ابيه) ،عامربن ربيعة بن كعببن مالك ، كان مِن المهاجرين الأولين أسلم قبل عمر عظ وهاجر هجرتين وشهدبدراً والمشاهدكلها.قوله: (على حياله)، يعنى: في جهته وتلقاء وجهه. (ليس اسنادبذاك)، يعنى: ليسبالقوي ووجهه قوله: (لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان) ، قال أبوالنعمان: وكيف لا يكون قوياً ويؤيد حديث الباب مارواه الطبراني في الأوسطكمافي"الزوائد"مِن حديث معاذبن جبل، فلماقضى صلاته تجلت الشمس، فقلنا: يارسول الله! صلينا إلى غيرالقبلة،قال:قدرفعت صلاتكمبحَقِّهَا إلى الله، وهذا نصفى عدم الإعادة قال محمد بن اسماعيل الأمير: وفي إسناده أبوعبلة وقد وثقه ابن حبان . (وأشعث بن سعيد أبوالربيع السمان ضعيف فى الحديث)، قال أحمد: مضطرب الحديث ليسبذاك وقال ابن معين ليسبشىء، وقال النسائى: لا يكتب حديثه، وقال الدار قطني: متروك، وقال هشام: كان يكذب، وقال

البخاري: ليسبحافظ عندهم وفي "الميزان "سمع منه وكيع وليس متروكا . (**وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك** وأحمد وإسحاق) ، وبه يقول أبوحنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه ، قاله الموفق في" المغنى " وصحح النووي قول الإعادة عند الشافعي في" شرح المهذب " وجعله المذهب، قال الإمام الشافعي: تجب الإعادة عليه في الوقت وبعده، لأن الاستقبال واجب قطعاً، وحديث السرية فيهضعف وتعقبه محمد بن إسماعيل الأمير بعد ذكر قول الشافعي ما لفظه: الأظهرالعمل بخبرالسرية لتقويه بحديث معاذ بل هوحجة وحده ، انتهى كلامه . وبالجملة : أمثال هذه الروايات حجة إذا لميز احمهاماهو أقوى منها، وههنا كذلك، فتأمل. (فنزل : (فأينما تولوافثم وجه)، في تفسير الآية عدة أقوال: أحدها في حديث الباب بأنها فيمن صلى في ليلة مظلمة ، والثاني: إنها فيمن أثبته عليه القبلة فتحرى وصلى ، والثالث: إنها فيمن صلى على دابة متنفلاً فيه حديث ابن عمر عند مسلم في صحيحه ،قال:وفيهنزلت: (فأينماتولوافثموجهالله).

بابماجاءفي كراهيةمايصلى إليهوفيه

قوله: (وفوق ظهربيت الله)، وجهه بأن فيه ترك التعظيم وسوء الأدب، فإن صلى جازت مع الكراهة، وكذلك مذهب الشافعي، وعند أحمد لاتصح الفريضة ويصح النفل، ومذهب مالك أنه لا تصح الفريضة وركعتا الطواف والوتر وركعتا الفجر. ومثله الاختلاف في الصلاة داخل الكعبة على أقوال ثلاثة انظر "المغني" و"المدونة". (حدثنا المقرئ)، هوعبد الله بن

يزيد أبوعبد الرحمن أصله مِنُ ناحية البصرة، ثمسكن الأهواز ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة وهومن كبار شيوخ البخاري. (حدثنا يحيئ بن ايوب) ، الغافقي المصري أبو العباس عالمأهل مصر، روى عن أبي قبيل ويزيد بن أبي حبيب، وعنه المقرئ وخلق، قاله في "الميزان"، وقال الحافظ في "التقريب":صدوق ربماأخطأ. (عنزيدبن جبيرة)، بفتح الجيم مع كسر الباء ، قال الحافظ: متروك ، أقول: وليس له عند الترمذي إلا هذا الحديث، (نهى أن يصلى)، على بناء المفعول. (في المزبلة) ، المكان الذي يلقى فيه الزبل "بكسرالزاء " وهوالسِرقين. (والمجزرة)، بفتح الميم والزاء: الموضع الذي ينحرفيه الإبلويذبح البقرة والشاة. (والمقبرة)، موضع القبر وقال فى "القاموس": القبرمدفن الإنسان . (وقارعة الطريق)، الطريق الذي يقرعها الإنسان بارجلهم ، أي يدقونها ويمرون عليها. (وفى الحمام)، وقد سبق الكلام في الصلاة في الحمام وفى المقبرة . (ومعاطن الإبل) ، جمع معطن بفتح الميم مع كسرالطاء مناخ الإبل عندورودها الماء. (وفوق ظهربيت الله)، لأنه مصل على البيت لا إلى البيت! قال القاضي أبوبكر بن العربي في "العارضة الأحوذي": والمواضع التي لا يصلى فيها ثلاثة عشر، فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب. والايخفى أن العلة في النهي عن الصلاة في هذا المواضع مختلفة ، ولذلك قد يختلف حكمها فليس الكل مِن قبيل واحد ، لأن في ذلك استخفافاً بأمر الدين، لأن مِن حق الصلاة أن تؤدى في الأمكنة النظيفة والبقاع المحترمة . والحاصل أن المنع في هذه المواضع معلل بأنهام ظان للنجاسات فتفكر.

(حديث ابن عمرإسناده ليس بذاك القوي)، وأخرجه ابن

ماجة وعبد بن حميد في مسنده . (وقد تكلم في زيد بن جبيرة مِن قبل حفظه)، قال الزيلعي في "نصب الراية": اتفق الناس على ضعف زيد بن جبيرة فقال البخاري، وقال أبوحاتم وقال الأزدي: منكرالحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدار قطنى: ضعيف الحديث. (**وقد روى الليث بن سعد هذا** الحديث عن عبدالله بن عمرالعمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر)، اخرجه ابن ماجة عن أبى صالح حدثنا الليث بن سعد إلى آخره، وهذه الرواية من مسند عمر والرواية في الباب من مسند ائشبه واصح من حديث الليث بن سعد)، إن الترمذي يريد أنه المنشئة لعل منشأ ما قاله وهوكون ابن جبيرة أضعف مِنُ العمري لكن الترمذي يضعف كليهما ، فافهم . (وعبد الله بن عمر المعمري)، ضعفه الترمذي تبعاً للبخاري فقد قال البخارى: ذاهب لا أروى منه شيئاً حكاه في "التهذيب" عن كتاب العلل الكبيرللترمذي ، قال الحافظ في "التقريب ": ضعيف عابد ، وقال الذهبي: صدوق في حفظه شيء رَوى عن نافع وجماعة ورَوَى أحمد بن أبي مريم عن ابن معين ليس به بأس يكتب حديثه، وقال الدارمي: قلت لإبن معين: كيف حاله في ابن معين ؟ قال: صالح ثقة ، وقال أحمد بن حنبل: صالح لابأس به ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن المديني: عبد الله ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح و العبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار ، فلما فحش خطأه استحق الترك، والعجب من هؤلاء العظماء وأذهانهم.

بابماجاء في الصلاة في مرابض الغنم وأعطان الإبل

(صلاا في مرابض الغنم)، جمع مَربِض "بفتح الميم مع كسرالباء "وهي مأوى الغنم. والأمرفي الصلاة في مرابض الغنم للإباحة ، قال الحافظ العراقي : وأما الأمر بالصلاة في مرابض الغنم فأمر إباحة ليس للوجوب اتفاقاً، ونبه عليه تفريقاً بينها وبين معاطن الإبل: بأن في الغنم سكينة فلا يضر قربها السكون المطلوب في الصلاة بخلاف الإبل ، فإن الغالب على طباعها النفور ، فلا يحصل الطمأنينة المطلوبة ، وأنه أخرجه على جواب السائل حين سأله عن الأمرين فأجاب في الإبل بالمنع وفي الغنم بالإذن ، فتدبر.

(ولاتصلوافي أعطان الإبل)، جمع عطن بفتح العين و الطاء، والمرادبأعطان الإبل مبارك الإبل، ففي حديث البراء عند أبي لاتصلاا فى مبارك الإبل، فإنها مِن الشياطين "، وفى حديث ابن مغفل عند أحمد بإسنادٍ صحيح: "لاتصلاا في أعطان الإبل فإنها خلقت من الجن ألاترون إلى عيونها إذا نفرت "، وفي رواية: "إنها خلقت من الشياطين "ويدل على هذا أيضاً حديث ابن مغفل وكذا عند النسائي من حديثه وعند ابن ماجة بإسنادٍ صحيح من حديث أبي هريرة. (حديث أبي هريرة حسن صحيح)، وأخرجه أحمد وابن ماجة . (وعليه العمل) ، يعني: على ما يدل عليه حديث أبى هريرة . (عند أصحابنا) ، يعنى: أصحاب الحديث ، قال ابن حزم: إن أحاديث النهى عن الصلاة في أعطان الإبل متواترة بنقل متواتر يوجب العلم. أقول: هذا عَقِيدَتُهُ وأين التواتر؟ينبغي الاحتياط والتثبت لكل مَنْ اشتغل بالحديث.

(وبه يقول أحمد وإسحاق)، والحديث يدل على جواز الصلاة في مرابض الغنم وعلى تحريمها في معاطن الإبل وإليه ذهب أحمد بن حنبل، فقال: لاتصح بحال وقال مَنْ صلى في عطن إبل أعاد أبداً. والصلاة في أعطان الإبل إذا كانت طاهرة جائزة عند جمهور العلماء، وإليه ذهب أبوحنيفة ومالك والشافعي وأبويوسف ومحمد وآخرون، وفاسدة عند أحمد في رواية مشهورة عنه. وفقه النهي ما فيها من النفور، فربما نفرت وهوفي الصلاة فتؤدي إلى قطعها أو أذى يحصل له منها أو تشويش الذهن عن الخشوع في الصلاة وبهذا علل النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك، فافهم.

بابما جاءفي الصلاة على الدابة حيث ما توجهت به

(ويحيى بن آدم)، بن سليمان الكوفي مولا بني أمية ثقة حافظ فاضل مِن كبار "التاسعة". (قالا: حدثنا سفيان)، وهو الثوري. (يصلي على راحلته نحواله شرق)، جواز النفل على الدابة في السفر مسئلة إجماعية ذكر الترمذي في الباب، وقال: (والعمل عليه عند عامة أهل العلم لانعلم بينهم اختلافا لايرون باساً أن يصلى الرجل على راحلته تطوعا حيث ماكان وجهه إلى القبلة أوغيرها)، إلا أن هناك اختلافا في أن الجواز يختص بمطلق السفر أو الذي يقصر فيه الصلاة ؟، والمشهور من مذهب الشافعي و أبي حنيفة و أحمد الأول ، ومذهب مالك الثاني، وحديث الباب ليس فيه قيد السفر، وقد وقع في حديث أنس عند أبي داؤد قيد السفر ، وكذا في حديث ابن عمر عند الشيخين ، وفيه دليل على جواز التطوع على الراحلة الشيخين ، وفيه دليل على جواز التطوع على الراحلة

للمسافرقبل جهة مقصده وهوإجماع. وغاية ما في الباب، قال النووى وقال الحافظ ابن حجر والحافظ العراقي: وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر فجوزه أبويوسف وأهل الحديث، قال ابن حزم: وقد رويناعن وكيع عن سفيان عن مناد ابن المعتمر عن إبر اهيم النخعي قال: كانوا يصلان على رحالهم ودوابهم حيث ماتوجهت . قال : هذه حكاية عن الصحابة والتابعين عمومافى السفر والحضر. قال العراقي: استدل مَنُ ذهبإلى ذلك بعموم الأحاديث التي لميصرح فيهابذكر السفر وهوماش على قاعدتهم في أنه لايحمل المطلق على المقيد، بل يعمل بكل منهما ، فأما مَنْ يحمل المطلق على المقيد يحمل الراوايات المطلقة على المقيد. أقول: ولا يخفى أن الصلاة في القطار السائر كالصلاة في السفينة السائرة ، والسفينة السائرة ليست كالدابة السائرة عند صاحب الهداية ، فيصلي قائمأبر كوع وسجود وإن كان المحل ضيقاأ وكان زحاماً لايقدر معه على القيام والركوع والسجود، فيجب عليه أن يؤخر الصلاة إلى أن يتمكن أويصل القطار إلى منزله فينزل ويصلى إذا لم يخف خروج الوقت ، وأما إذا خاف الخروج فيجب أن يسأل جلسائه أن يتفسحوا له و يمكنوه ، فإن الناس يسمحون بالتوسع له في أداء عبادته بطيب أنفسهم ، وإذا لم يقدر على القيام والركوع والسجود وسدت دونه الأبواب وخاف فوات الوقت فيصلى قاعداً بالإيماء. وأما وجوب الإعادة في مثله لم أر عليه نصأمن أقوالهم غير أنه مماكان وقوعه في غاية الندرة فلاعبرة بالنادر والأحكام تجري على الغالب، وقال بعض الأعيان: ويجب عليه فيماأرى أن يعيد كما هو الراجح في مسألة فاقد الطهورين. وأمامسئله السيار ات السائرة فحكمها حكم القطار السائر

سواء بسواء كما أن حكم الواقفة من كل منهما حكم السرير الموضوع على الأرض لايختلف حكمه عن حكم الأرض، وأما الطيار اتحالة طيرانهافى جوالسماءأ وعندو قوفهافى الفضاء فيصلى فيه قائماً بركوع وسجود مستقبلا للقبلة عند القدرة على القيام كمايمكن ذلك في الطيارات الكبيرة إذا خاف خروج الوقت قبل هبوطهافى الأرض، وإن لميخف يؤخر هاحتى ينزل، فيكون حكمها حكم المحل الموضوع على ظهرالدابة ، وإن لم يمكن القيام فيصلي إيماء إلى أيّ جهة توجهت به الطيارة ويكون حكمها إذن حكم الراكب على الدابة ؛ حيث يصلى راكباً إيماءًا عند الخوف والعذر. فَإِذَنُ الفرق بين القطار والطيارات أن القطار السائر إذا تمكن فيه المصلى من القيام والركوع والسجود واستقبال القبلة فلا داعى إلى تأخير الصلاة إلى آخرالوقت حتى توقف أوينزل هوعنه فيصلي متى شاء فيه. وأما الطيارات فيجب عليه التأخير فيها إلى آخر الوقت ، فإذا خاف الفوات فليصل كيف ماقدر من القيام مع استقبال القبلة أوالإيماء عندالعجز، وبالجملة: فقديسقط شرط الاستقبال في الطيارة والايسقطفي القطار أبداً ، فتأمل.

باب في الصلاة إلى الراحلة

والغرض من حديث الباب أن يجعل الراحلة سترة لصلاته، وصنيع البخاري في "جامعة "صريح في ذلك، حيث أورده في جملة أبواب السترة، قال الجوهري: الراحلة: الناقة التي تصلح لأن يوضع الرحل عليها. (صلى إلى بعيره أوراحلته)، وفي رواية للبخاري عن ابن عمر عن النبي سلي النه كان يعرض راحلته

فيصلي إليها وفى هذا الحديث دليل على جواز التستر بالحيوان. (وهذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم. (وهوقول بعض أهل العلم، لايرون بالصلاة إلى البعير باساً أن يستتربه)، وهوالصواب ولايستلزم من النهي عن الصلاة في معاطن الإبل النهي عن الصلاة إلى البعير الواحد في غير المعاطن، فافهم.

بابماجاءإذا حضر العشاءو أقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء

وهذاإذاكانجائعاونفسه تتوق إلى الأكلوفي الوقتسعة، وما أحسن ماقال إمام الدين الدنيا أبوحنيفة: "لأن يكون أكلي كله صلاة أحب من أن تكون صلاتي كلها أكلا "قاله في "المرقاة"، قال القاضي أبوالوليد الباجي: فالحق أن الأمر بالابتداء بالعشاء ليس على الإطلاق، وإنما معناه إلى الطعام صائماكان أو غير صائم لكن طعامهم ماكان على مقدار أطعامنا اليوم في الكثرة، بل على القصد والقناعة بما فيه البلغة، فيبتدء المحتاج بقدر ما يدفع توقانه ويضرع قبله لاللإقبال على صلاته المحتاج بقدر ما يدفع توقانه ويضرع قبله لاللإقبال على صلاته ، فتدير.

 ويؤيده حديث ابن عمر المتفق عليه ، قال: قال: رسول الله الله الذا وضع عشاء أحدكم و أقيمت الصلاة فابدؤ و بالعشاء و لا يعجل حتى يفرغ منه ". (واقيمت الصلاة), قال ابن دقيق العيد: الألف واللام في الصلاة لاينبغي أن تحمل على الاستغراق و لا على تعريف الماهية ؛ بل ينبغي أن تحمل على المغرب لقوله: "فابدؤ ا بالعشاء "ويؤيده قوله في الرواية الأخرى: "فابدؤ ا به قبل أن تصلاا المغرب"، وقال بعض العلام: ينبغي حمله على العموم نظراً إلى العلة وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع ، وذكر المغرب لا يقتضي حصراً فيها ، لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم.

(فابدوا بالعشاء)، يعنى: بطعام العشاء وإن الأمرللندب عند الأئمة الأربعة، وللوجوب عند الظاهرية وليسبشىء. (وبه يقول أحمدوإسحاق يقولان يبدء بالعشاء وإن فاتته الصلاة بالجماعة)،وبه يقول مالك وأبوحنيفة والشافعي. (وسمعتُ الجارود يقول: سمعتُ وكيعا يقول في هذا الحديث يبدء بالعشاءإذا كان الطعام يخاف فساده)، وهذا يقوله الترمذي ، والجارود وهوابن معاذ الترمذي شيخ المؤلف ، ووكيع : هووكيع بن الجراح وقول وكيع هذا لا دليل عليه ، بل يخالف إطلاق الحديث، ولذا قال الترمذي: (والذى ذهب إليه بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أشبه بالإتباع)، يعنى: أولى بالإتباع والعمل مماقال وكيع. (وإنها أرادوا)، يعنى: بعض أهل العلم . (أن لا يقوم الرجل إلى الصلاة وقلبه مشغول بسبب شيء) ، ومن هذا قال المؤلف: (وقدروى عن ابن عباس **ائنه قال: لانقوم إلى الصلاة وفي ائنفسنا شيء)**، وأثر ابن عباس هذا أخرجه سعيد بن منصور وابن أبى شيبة بإسناد حسن عنه وعن أبي هريرة قاله في "الفتح"، وماذكر الترمذي من أثر ابن عمر سابقاً فقد أخرجه البخاري موصولا في الجامع عقب حديثه المرفوع، وأخرجه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع.

باب ما جاء في الصلاة عند النعاس

النعاس:مايتعلقبالرأس وهوأول النوم، والسنة:ماتتعلق بالعين، والنوم مايتعلق بالقلب، وعامة اللغويين لايفرقون بين السنة والنعاس ويفسرون النعاس بالوسن. (فليرقد)، وفي رواية النسائي "فلينصرف" والمرادبه التسليم من الصلاة قاله الحافظ، وفي حديث أنس عند محمد بن نصر المروزي في قيام الليل: "فلينصرف فليرقد"، قال القاضى: وحمله مالك وجماعة على نفل الليل، لأنها محل النوم غالبا. ومن ههناقال العلماء:هذا في النافلة وأما الفريضة فيأتي بهاوجد لهانشاطا أولميجد، حكاه البدروالشهاب عن المهلب، فقال: إنماهذا في صلاة الليل، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ولافيها من التطويل مايوجب ذلك، ثم عقبا كلامه بأن العبرة لعموم اللفظ لالخصوص السبب فيعمل به أيضاً في الفرائض إن وقع ما أمكن بقاء الوقت. ومن هذا المقام قال النووي في شرحه لمسلم: وهذا عام في صلاة الفرض والنفل في الليل والنهار، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور.

(فيسب لنفسه) ، يعني: يدعوعلى نفسه وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام: يعني: دعاعلى نفسه حين أراد الدعالنفسه ، ولايبعد أن يسبنفسه حقيقة ؛ فإنه

إذا لم يجد نشاطاً في العبادة وسامت منها طبيعته وأحس ثقلافيها على قلبه فيكاد يسب نفسه بتلك المقاساة ، ويؤيد حديث: "ليصل أحدكم نشاطه وإذا فتر فليقعد "رواه البخاري ومسلم عن أنس. وبالجملة: إن سالك طريق الآخرة ينبغى أن يجتهد في العبادة من الصلاة وغيرها بقدر الطاقة ، ويختار سبيل الاقتصاد في الطاعة ، ويحترز عن السلوك على وجه السآمة والملالة، وإذا فتروضعف قعدعن القيام واشتغل بنوع من المباحات على قصد حصول النشاط في العبادة ؛ فإنه يعد طاعة وإن كان من أمور العادة، ومن هذا قيل: "نوم العالم عبادة" فيؤيده قوله لعائشة:كلميني ياحميراء!، وبالله التوفيق. وأما الأمر في حديث الباب فللا ستحباب باتفاق الأمة والأيمة ويترتب عليه الثواب ويكره له الصلاة حينئذٍ وهو الصواب، (حديث عائشة حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم.

بابما جاءفى مَن زار قوما فلا يصل بهم

الغرض من حديث الباب هوبيان الأدب للزائر، بأن يراعي حق المزور وصاحب البيت، وأن لا يتقدمه في سلطانه وإن كان أهلاً للتقدم، فإن الشريعة ربما ترعى المصالح الجزئية فَعَلِمَ الزائر ولاية صاحب البيت، وقد سبقذلك في حديث ابن مسعود "ولايؤم الرجل في سلطانه".

(عن بديل بن ميسرة العقيلي): بضم العين، قال في "التقريب": ثقة . (عن أبي عطية)، قال الذهبي في الميزان: أبوعطية عن مالك بن الحويرث لايدري مَن هو، روى عنه بديل بن

ميسرة، وقال الحافظ في "التقريب": أبوعطية مولا بنى عقيل مقبول من الثالثة. (رجل)، بالجربدل عطية. (منهم)، يعني: من بنى عقيل. (فى مصلانا)، يعنى: في مسجدنا. (تقدم)، يعنى: وصلِّ بناوَ أُمَّنَا. (مَنْ زارقوماً فلايؤمهم وليؤمهم رجل منهم)، قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي: يشرط أن يكون المزور أهلا للإمامة فإن لم يكن أهلا كالمرأة فى صورة كون الزائر رجلاأ والأمى فى صورة كون الزائر قارياً ونحوها، فلاحق له في الإمامة. وقال القاضي في "العارضة الأحوذى": إذا كان الرجل من أهل العلم والفضل فالأفضل لصاحب المنزل أن يقدمه وإن استويا فمِن حسن الأدب أن يعرض عليه. قال أبو النعمان: فقد راعت الشريعة الوِجُهتين تأسيساً لنظام صالح وإيفاء كل حق حقه فافهم، ثم هل هو على العموم فلا يتقدم وإن رضى صاحب البيت أو أذن له ؟ فقال الترمذي: وقال بعض أهل العلمإذا أذن فلابأس أن يصلي به ، قال الحافظ مجد ابن تيمية فى"المنتقى": وأكثر أهل العلم أنه لابأس بإمامة الزائر بإذن ربالمكان لقوله:فىحديث ابن مسعود: إلابإذنه.

(وقال إسحاق بحديث مالك بن الحويرث وشدد في أن الايصلي أحد بصاحب المنزل وإن أذن له صاحب المنزل)، ولَعَلَّ مالك بن الحوير ثصاحب الحديث مِمَّنُ حمل حديثه على العموم فلم يتقدم أو لاحظ الأولوية والأحقية ، وإن كان تقدمه جائزاً ، والذين خصصوه فلَعَلَّهم نظروا إلى حديث ابن مسعود وفيه "إلابإذنه" فخصصوا منه ما كان بإذنه ، فبعد هذا تشدد إسحاق ليسبشيء .قال ابن نجيم في البحر: إن صاحب البيت وإمام المسجد أولى بالإمامة من غيره مطلقاو إن كان أفضل وإن منه وأقرأ ، فإن قدم صاحب البيت أحداً لفضله كان أفضل وإن

تقدم هومن غير أن يقدمه جاز، وَ أَنَّ تقدم صاحب البيت كان أحق. وهكذا عند الشافعية تقدم صاحب البيت وإمام المسجد أولى، قاله في "شرح المهذب"، وكذلك مذهب الحنابلة، قاله في "المغني"بلقال الموفق: ولانعلم فيه خلافاً، ومثله مذهب مالك قاله في "المدونة". وبالجملة: أن المذاهب الأربعة على أن الأحق بالإمام صاحب البيت وإن كان غيره أحق منه علماً و فقهاً وإذا أذن لغيره جاز للغير.

بابماجاءفي كراهيةأن يخص الإمام نفسه بالدعاء

مسألة النهى عن الدعاء خاصة لنفسه إذا كان إماماً وتوسيط الاستيذان بين حالتى الصلاة للجمع بين مراعاة حق الله وحق العباد، وخص الاستيذان مِن حقوق العباد لأن من راعي هذه الدقيقة فهوبمراعاة ما فوقها أحرى، فافهم. (إسماعيل بن عياش) ، أبوعتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيره, قاله في "التقريب", وقال في الخلاصة: وثقه ابن معين ودحيم والبخاري وابن عدي في أهل الشام وضعفوه فى الحجازيين. أقول: رَوى إسماعيل بن عياش هذا الحديث عن حبيب بن صالح و هومن أهل بلده فإنه حمصي. (حدثنى حبيب بن صالح)، قال في "التقريب": حبيب بن صالح الحمصي ثقة. (**عن يزيد بن شريح**) ، الحضرمي الحمصي مقبول من "الثالثة"،قاله في "التقريب"، وقال في الخلاصة: ووثقه ابن حبان . (عن أبى حى المؤذن) ، اسمه شداد بن حى صدوق من الثالثة كذا في "التقريب". (عن ثوبان)، مولا النبي السي السيرة التقريب ولازمهونزل بعده بالشام. (الايحل الامرء أنُ ينظر في جوف بيت امرع)، يعني: داخله، وفي رواية أبي داؤد: في قعربيت. (حتى يستأذن)، يعني: أهل البيت. (فإن نظر فقد دخل)، يعني: قبل الاستيذان فقد ارتكب إثم مَنْ دخل البيت بلا استيذان، وفي عارضة الأحوذي: الاطلاع على الناس حرام بالإجماع، فمن نظر داره فهو بمنزلة مَنْ دخل داره.

(ولايؤمقومافيخصنفسهبالدعاءدونهمفإنفعلفقد خانهم)، وإنما خص الإمام بالخيانة فإنه صاحب الدعاء وإلا فقدتكون الخيانة من جانب المأموم. وقد أشكل هذا فإن سائر ما رُوى عنه من الأدعية في الصلاة وخارجها بصيغة الإفراد دون الجمع إلا قليلاً جداً ، فإذن كيف التوفيق بين ذلك وبين حديث ثوبان؟ قال العزيزي: هذا في دعاء القنوت خاصة ، وتفصيله: إنَّ ا حديث الباب فى الدعاء الذي يدعوبه الإمام لنفسه وللمأمومين ويشتركون فيه كدعاء القنوت ونحوه، وماقال ابن خزيمة: "فإن حديث الباب موضوع "فهوخطأ ، لأن إسناده مما يُحتَج به وهو إسنادشامي، وإسماعيل بنعياش ثقة في الشاميين وليسمن الحق أن يحكم بالوضع على حديث ثابت إذا لم يفهم تأويله ومعناه أو ظن متعارضاً . (حديث ثوبان حديث حسن) ، وأخرجه أبوداؤد وابن ماجة وسكت عنه أبوداؤد والمنذري. (وقدرُوى هذا الحديث عن معاوية بن صالح عن السَفَر)، بفتح السين مع سكون الفاء. (بن نُسَير)، بضم النون مع فتح السين الأزدي الحمصى ، أرسل عن أبى الدرداء وهو ضعيف مِنَ " السادسة".

بابماجاءفي مَن أمقوما وهمله كارهون

أحاديث الباب في مسئلة الإمام، وأن سبب الكراهة إن كان فى الإمام كان الإثم عليه وإن كان فى القوم فالإثم عليهم لا عليه. (حدثنا محمد بن القاسم)، الأسدي، قال العراقي: لم أرّ له عند الترمذي إلا هذا الحديث الواحد، وليس في بقية الكتب شيء وهوضعيف جداً كذبه أحمد والدار قطني وقال أحمد: أحاديثه موضوعة. (عنالفضل بندلهم)، وفيه لين رمى بالإعتزال من "السابعة".(رجل أم قوما وهم له كارهون)، كارهون لبدعته أ وفسقه أوجهله أماإذا كان بينه وبينهم كراهة وعداوة بسبب أمر دنيوي فلايكون له هذا الحكم. (وامرأة باتث وزوجها عليها سلخط)، هذا إذا كان سخط لسوء خلقها أو سوء أدبها أو قلة طاعتها، وأماإذا كان سخطز وجهامن غير جرم فلاإثم عليها وإلا فالأمر بالعكس. (ورجل سمع حي على الفلاح ثم لم يجب)، والمرادعدم الإجابة بالفعل، يعني: لميذهب إلى الجماعة، فإن الواجب الإجابة الفعلية دون القولية ، فكان إجابته هوالحضور والذهاب بالقدم. (وحديث أنس لا يصح)، حاصله: إن الثابت هو المرسل وأما الموصول فهوضعيف فإنه قد تفرد بوصله محمد بن القاسم الأسدي وهوضعيف. (فإذا كان الإمام غير ظالم فإنما الإثم على مَنْ كرهه)، يقول: محمل الحديث إذا كان سبب الكراهة من الإمام و إلا فلا إثم عليه ، بل الإثم على القوم . (عن هلال بن يساف), ثقة من" الثالثة". (عن زياد بن أبي الجعد), وثقة ابن حبان قاله الخزرجي وقال الحافظ: مقبول من "الرابعة"، (عن عمروبن الحارث المصطلق)، أخوجويرية أم المؤمنين قليل الحديث. (حدثنا الحسين بن واقد)، المروزي أبوعبد الله القاضى ثقة من"السابعة". (لا تجاوز صلاتهم اذانهم)، يعنى: لاتقبل قبولا كاملا أو لاترفع إلى الله رفع العمل الصالح. (حتى

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

يرجع)، يعني: إلى حكم سيده، وفي معناه الجارية الآبقة. (هذا حديث حسن غريب)، وضعفه البيهقي، قال النووي في الخلاصة. والأرجح ههنا قول الترمذي، وذكر المنذري هذا الحديث وذكر تحسين الترمذي وأقره. (وأبو غالب اسمه حزور)، قال الحافظ: صدوق يخطئ من "الخامسة".

بابماجاءإذاصلى الإمام قاعداً فصلو اقعوداً

اتفقوا على أنه ليس للصحيح أن يصلي الفرض قاعداً إذا كان منفرداً أو إماماً، ثم اختلفوا في المأموم إذا كان قادراً على القيام خلف إمام لا يستطيع القيام على ثلاثة أقوال، فقال مالك: لا يصحات اقتدائه خلفه ، وقال أبوحنيفة والشافعي: يصحويصلي قائما ، وقال أحمد ومن وافقه: يصحويصلي قاعداً ، والمستحب عند الكل الاقتداء بالصحيح القادر على القيام خروجاعن الخلاف . ثم إن نصوص الأحاديث لا تدل على الفرق بين الفريضة والنافلة ثم إن نصوص المناط على كونه فرضا أو نفلاً ، فتأمل .

(خررسول الله عن فرس فجحش)، يعني: خُدِش شقه الأيمن فتأثر تأثراً منعه استطاعة القيام، و في رواية للبخاري ومسلم من طريق الزهري عن أنس: "فجحش شقه الأيمن". (وإذا صلى قاعداً فصلاا قعوداً أجمعون)، قد استدل به القائلون إن المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معذوراً. (حديث أنس حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم. (وبهذا الحديث يقول أحمد وإسحاق)، وبه يقول ابن حبان وابن المنذر وابن خزيمة ومحمد بن نصر من محدثي الشافعية. (وقال بعض أهل العلم: إذا صلى الإمام

جالسا لم يصل من خلفه إلا قياما ، فان صلوا قعوداً لم يجزهم وهوقول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي)، وبه يقول أبوحنيفة وأبويوسف.

أقول: مسألة اقتداء القائم القادر على القيام خلف القاعد العاجز عنه مسألة خلافية قديمة بين الأئمة الأربعة بلبين الصحابة والتابعين، فقال أبوحنيفة اقتداء القائم خلف القاعد جائز ولا يجوز القعود للقادر بل يصلى قائماً ، وإليه ذهب أبو يوسف والشافعي، وهي رواية عن مالك فيما رواه الوليد بن مسلم عنه ، قاله في "الفتح "، ولم يحك الترمذي عنه غيره ، وجعله الخطابى ثم القاضى عياض ثم ابن دقيق العيد مذهب أكثر الفقهاء ، وكذلك نقله ابن المنذر عن أكثرأهل العلم والنووي ثم البدر العينى عن جمهور السلف، قال ابن عبد البر: وعلى هذا جماعة فقهاء الأمصار الشافعي وأصحابه وأبوحنيفة وأصحابه، حكاه ابن رشد في "قواعده"، وكلهذا بضد مايدعيه ابن حزم من مخالفة جمهور السلف، ثم لم يستطع أن ينقل إلاعن ثلاثة من الصحابة جابروأبي هريرة وأسيد بن حضير، وهم الذين أشار إليهم الترمذي، وادعى ابن حبان أنه إجماع، ولم يستطع أن يحكى إلا عن أربعة أنفار ، ولذا ناقشه الحافظ في دعوى الإجماع ثم ابن حزم أيضاً مال إلى دعوى الإجماع ، و ادعى أنه لميحفظ عن أحدمن الصحابة خلاف ذلك.

أقول: هذا كذب وليس تحت أديم السماء نحوه كذب ، وقال مالك: لا يصح اقتداء القائم خلف القاعد أصلاً ورأساً ؛ بل يصلي خلف من يقدر على القيام إلا أن يكون المأموم مثل الإمام غير قادر على القيام ، هذا هوالمشهور عن مالكرواه ابن القاسم قاله ابن رشد ، وقال أحمد : يجوز الاقتداء ولكنه يجب أن يقعد إلا

أن يكون عذر قعود الإمام طرأ خلال الصلاة فإنه يصلي خلفه قائماً،هذا ينتقح مذاهبهم.

واستدل أحمد ومن وافقه بحديث الباب، وأجاب عنه الحنفية والشافعيه بأنه منسوخ بحديث صلاته في المرض الذي توفى فيه وأنها آخر صلاة صلاها رسول الله والله والله والله والله والله والله والله والله المرض الشافعي وقاله الحميدي وغيرهما، وأجاب الحنابلة عن قصة مرض الموت بأنه لاحجة فيه حيث كان قعود الإمام طارئا خلال الصلاة ولايلزم حينئذ قعود المأموم. أقول راداً عليهم: لم يقم دليل على هذا الفرق بين القعود الابتدائي والطارئ بعده، وإنما هوزعم يزعمونه لم يدل عليه نص من الشارع، قال الحافظ العراقي: وإذا كان المقتضى للجلوس وراء الإمام الجالس متابعته في حالته التي هوعليها فلا فرق بين أن يجلس في ابتدائها اوفى أثنائها، وعجز الحافظ ابن حجر فاعترف بأن المستفاد هواستحباب القعود دون الوجوب ومذهب أحمد الوجوب.

واستدل له على حديث مرسل لعطاء ، وفيه: "وصلى الناس ورائه قياماً فقال النبي الشيئة لواستقبلت مِن أمري مااستدبرت ما صليتم إلا قعوداً فصلاا صلاة إمامكم ماكان إن صَلَّى قائماً فصلاا قياماً وإن صَلَّى قاعداً فصلاا قعوداً "قاله في "الفتح". أقول : الاستدلال برواية مرسلة في أمر أساسي ثبت حكمه بنص مقطوع ليس بهين ، على أن مرسلات عطاء ليس عدادها عندهم في المرسلات القوية ؛ بلذكروا أنه ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح ، قاله في "التدريب"، وقاله الخطيب في "الكفاية"، وقال الترمذي في العلل الصغير: ومرسلات مجاهد أحب إلى مِن مرسلات عطاء بكثير،

كان عطاء يأخذ عن كل ضرب. وغاية ما في الباب أن رجحان الحافظ ابن حجر إلى استحباب القعود عند قعود الإمام فله وجه آخر، وهوأن النظر الغائر إلى نصوص الحديث يدل على جواز القيام لهم وتأكد القعود ؛ فإنه قال في المرة الثانية في وقعة السقوط: "ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمائهم "وهذا عند أبى داؤد، وذلك ماراج عندالفرس مِن قيام الرعية آمَام رئيسهم، فلما استقرت الأصول الإسلامية وظهرت المخالفة مع الأعاجم في كثيرمن الشرائع رجح قياس آخر، وهوأن القيام ركن الصلاة فلايترك مِن غير عذر ولاعذر للمقتدى. وأجاب عن حديث البابإمام المدينة وقال: لوكان هذا الحديث معمولابه لعملت به الأئمة أبوبكر وعمروعثمان بعد رسول الله سَلَيْكُمُ أن يصلي الإمام قاعداً ومَنْ خلفه قعوداً ، قاله الخطيب في تاريخه . ولايخفى أن الحق الذي لاعدول عنه أن يقولوا بالنسخ وهوا لجادة الواضحة ، وأن الصحابة علموا بالنسخ قبل هذه الواقعة في مرض موته حيث لم يهموا بالقعود و لا مالوا إليه بل بقوا قياماً على حالهم غير عاملين بالسنة القوية التي مضت لهم في واقعة السقوط، فكيف تترك إذن القواعد الشرعية المنصوصة الثابتة بالنص القاطع مِن قوله سبحانه: ﴿وقوموا لله قانتين ﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: "فإن لمتستطع فقاعداً "في حديث عمران بن حصين عند الستة ، وما هوفى حديث جابر وابن عمروغيرهما، ومن الإجماع!، فالحاصل: أن الحمل بالنسخ بعد العلم بالتاريخ مِن تاريخ الناسخ أوفق بالقواعد الشرعية الأساسية من الحمل على الجمع الذي لايستند إلى وجه معقول بعد، وإذن الأحوط هومذهب الجمهور لامذهب أحمد إذ احتمال النسخقائمبعد.

بابمنه

277

(حدثنا شبابة), بن سوار المدائني مولابني فزارة ثقة حافظ عن نُعيم [بالتصغير] بن أبي هند النعمان بن أيشم الأشجعي ثقة . (عن أبي وائل) ، اسمه شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ثقة مخضرم. (صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر في **مرضه الذي مات فيه قاعداً)**، فيه دليل على جواز صلاة القاعد لعذر خلف القائم. (حديث عائشة حديث حسن صحيح غريب وأخرجه النسائي وقدروي عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: إذا صلى الإمام جالساً صلاا جلوسًا)، رواه الشيخان. (وروى عنها أن النبي ﷺ خرج من مرضه وأبوبكر يصلي بالناس فصلى إلى جنب ابي بكر والناس يأتمون بأبي بكروابوبكرياتم بالنبي على الشيخان عنها. (وروي عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر قاعداً)، أخرج الترمذي هذه الرواية في هذا الباب. (وروي عن أنس بن مالک أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكروهوقاعد) ، ذكرالترمذي إسناد هذا الحديث بعده ، فقال: حدثنا بذلك عبد الله بن أبى زياد ، هوعبد الله بن الحكم بن أبى زياد أبوعبد الرحمن الكوفي الدهقاني صدوق قاله الحافظ، وأيضاً قال أبوحاتم: صدوق قاله الخزرجي، روى عن ابن عيينة ووكيع وزيدبن الحباب وعنه أبوداؤدو الترمذي.

(حدثنا شبابة بن سوار) ، بفتح السين مع شدة الواو ، المحدننا محمد بن طلحة) ، بن مصرف الكوفي روى عن أبيه والحكم بن عتيبة وطائفة وعنه شبابة بن سوار و خلق ، قال أحمد : لا بأس به ، وقال النسائي: ليس بالقوي ، وقال ابن حبان : ثقة

يخطئ، واختلف فيه كلام ابن معين، وقال الحافظ: صدوق له أوهام. (عن حميد)، بالتصغير هو حميد بن أبي حميد روى عن أنس والحسن وعكرمة ، وعنه شعبة وسفيانان والحمادان وخلق ، قال القطان : مات حميد وهوقائم يصلي ، وقال في "التقريب: ثقة مدلس. (عن ثابت)، بن أسلم البناني بضم الباء ومع النونين رَوى عن ابن عمرو عبد الله بن مغفل وأنس وخلق وعنه شعبة والحماد ومعمر، قال الحافظ: ثقة عابد.

(صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف أبى بكر قاعداً في **تُوب متوشحا به)** ، يعنى: مغتشياً به . (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه النسائي والبيهقي ، ولايخفي عليك اختلاف الأحاديث في أن النبي الشكاه لكان إماما في هذه الصلاة أومأموما؟،تظافرت الأحاديث عن عائشة بالجزم بمايدل على أن النبى الشيئة كان هوا لإمام في تلك الصلاة، وذهب أكثر المحدثين إلى تعدد الواقعتين بأنه كان إماما في حادثة ومأموما خلف أبي بكرفى أخرى، ونقل البدر العينى القول بالتعدد عن الحافظ ابن الملقن، ويؤيده ماقال الحافظ العراقي في "شرح التقريب": فقد كان مرضه اثنى عشريوماً فيه ستون صلاة ، وقد أشار إلى ذلك الإمام الشافعي عليه بقوله: ولوصلي رسول الله الله الله المالية الما بكرمرة لميمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبوبكر أخرى، ويؤيده ما قال ابن سعد في طبقاته ": اشتكى رسول الله سَلَّكُ ثلاثة عشريوماً، فكان إذا وجدخفة صلى وإذا ثقل صلى أبوبكر سَنَظ، وقال بعض الأعيان بأنه اقتدى أولاثم لما تأخر أبوبكر فتقدم رسول الله والله الله الماماء فذكر بعضهم أول حاله وبعضهم آخر حاله، فذكر كلمالميذكره الآخر فجعل الواقعتين واحدة ، فافهم.

تم أنه ورد في حديث ابن عباس عند ابن ماجة أنه قال ابن

عباس: وأخذ رسول الله الله الله الله المائية من القراءة من حيث كان بلغ أبوبكر ،رواهابنماجة منطريق وكيع عن إسرائيل، وإسناده صحيح إن كان على بن محمد شيخ ابن ماجة هو أبو الحسن الطنافسي، وإن كان على بن محمد القرشي الكوفي فإسناده حسن ذكره ابن حبان فى الثقات قاله فى "التهذيب"، وكلاهمايرويان عن وكيع ويروى عنهما ابن ماجة ، وكذلك أخرجه أحمد عن ابن عباس في سنده، الأول مِن طريق يحيى بن زكرياعن أبيه وفيه: واستفتح من الآية التي انتهى إليها أبوبكر، والثانى من طريق وكيع عن إسرائيل بلفظ ابن ماجة سواء ، الثالث مثل حديث ابن ماجة سندأ ومتناً ، وبالجملة : فالحديث حجة للحنفية في عدم افتراض قراءة الفاتحة خلف الإمام، ولايصح مثل هذه الصلاة على مذهب الشافعي: حيث فاته قراءة الفاتحة ، وأول مَنُ استدل به الإمام الطحاوي في مشكل الآثار، فقال بعد تخريج الحديث: وكان في ذلك دليل على أن ترك قراءة الفاتحة أوبعضها لاتفسد ىه الصلاة.

أقول: فأين فرضية الفاتحة ؟! وهواستدلال في غاية القوة، وتصدى لجوابه البيهقي فحمله على الخصوصية، والتعجب من هذا التعصب أن المالكية لَمَّا حملوه عليها لأجل عدم جواز اقتداء القائم على القاعد فقال الشافعية: الأصل عدم التخصيص والتخصيص لا يثبت بالاحتمال! وهذا في "شرح التقريب".

بابماجاءفي الإمام ينهض في الركعتين ناسيا

قوله: (ابن أبي ليلى)، هومحمدبن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي صدوق سيئ الحفظ جداً، قاله

الحافظ في" التقريب "أخذ عن أخيه عيسى والشعبى وعطاء وغيرهم. (عن الشعبي)، وهوعامربن شراحيل ثقة مشهور فقيه فاضل ، قال مكحول : مارأيت أفقه منه ، قال الشعبى : أدركث خمس مئة مِن الصحابة ، روى عنه ابن سرين و الأعمش وشعبة وخلق. (فنهض في الركعتين فسبح به القوم) ، يعنى قالوا: سبحان الله ليرجع عن القيام ويجلس. (وسبح بهم)، يعنى: قال: سبحان الله أشار إليهم أن يقوموا . (وقد تكلم بعض اُهل العلم في ابن أبي ليلئ) ، وهومحمد بن أبي ليلى ضعيف جداً ، قال الحافظ الذهبي في" الميزان ": صدوق إمام سيئ الحفظ، وقال أحمد بن عبد الله العِجُلي: كان فقيها صدوقاً صاحب السنة جائز الحديث، قال أبوزرعة: ليس بأقوى ما يكون، وقال أحمد:مضطرب الحديث, وقال شعبة: مارأيت أسوء من حفظه, وقال يحيى القطان: سيئ الحفظ جداً ، وقال يحيى بن معين ليسبذاك، وقال النسائي: ليسبالقوي، وقال الدار قطني: رَدِّيُّ الحفظكثيرالوهم، وقال أبوأحمد الحاكم: عامة أحاديثه مقلوبة، انتهى. ويطلق ابن ليلى على عبد الرحمن وعلى ابنيه محمد وعيسى،وابن ابنه عبدالله بن عيسى، أما عبد الرحمن فهو ثقة منرواة الجماعة، وأمامحمد فهومن رواة الأربعة، وأماعيسى فليس له رواية في الستة ، ولذا يراد بابن عبد الرحمن بن أبي ليلى محمد لا عيسى ، وأما عبد الله بن عيسى فهو من رواة الجماعة,قالفي"التقريب": ثقة فيهتشيع.

(وروى سفيان الثوري عن جابر), هو جابربن الحارث الجعفي . (عن المغيرة بن شُبيل) ، بضم الشين البجلي الحمصي أبوالطفيل الكوفي، ثقة من "الرابعة". (عن قيس بن ابى حازم عن المغيرة بن شعبة)، وأخرجه أبوداؤدوا بن ماجة.

(وجابرالجعفي قدضعفه بعض أهل العلم تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهما), جابر الجعفي هذا أحد علماء الشيعة ، اختلف فيه ، فقال الثوري : كان جابر ورعافي الحديث ، وقال شعبة : صدوق وإذا قال : حدثنا وسمعث ، فهومن أو ثقالناس ، وقال وكيع : إن جابر أثقة ، هذا أقوال المعدلين فيه ، وأما أقوال طائفة أخرى فقال أيوب : كذاب ، وقال الجوز جاني : كذاب ، وقال الجوز جاني : كذاب ، وقال إسماعيل ابن أبي خالد : اتهم بالكذب ، وتركه يحيى القطان ، وتركه سفيان بن عيينة وقال ليث بن أبي سليم : كذاب ، وقال النسائي : متروك ، وقال أبو حنيفة : مار أيت أكذب من وقال النسائي : متروك ، وقال أبو حنيفة : مار أيت أكذب من جابر الجعفي ، وقال ابن حبان : كان يقول : إن عليا يرجع إلى الدنيا ، وبالجملة : إن جابر أضعيف لا يحتج به ، وقال الحافظ في " التقريب " : ضعيف رافضي ، وقال في التلخيص : وهوضعيف جداً .

(والعمل على هذا عند أهل العلم على أن الرجل إذا قام في الركعتين مضى في صلاته وسجد سجد تين)، يقول: إن من قام إلى الثالثة ولم يتشهد فإن كان إلى القعود أقرب يجلس ولا سهو عليه ، وإلا قام وسجد للسهو قال ابن الهمام في "الفتح": إنه الأصح ، و في ظاهر الرواية إذا لم يستتم قائما يعود ، وإذا استتم قائما لا يعود ، وهذا في الفرض الرباعي ، وأما في النفل الرباعي فيعود على كل حال ، وأما إذا إستتم قائما فهل تفسد صلاته أم لا؟ في عود على كل حال ، وأما إذا إستتم قائما فهل تفسد صلاته أم لا؟ فالمشهور أنه تفسد لرفض الفرض للواجب ، واختار ابن النجيم الثاني ، و مال إليه ابن الهمام . والحاصل : إن مسألة الباب و فاقية في المذاهب الأربعة فمن قال بسنيتها كالشافعية قالوا يجبرها عندهم السهو ومن قال بسنيتها كالشافعية قالوا بوجوب السهو عند الترك فتدبر.

(منهم من رأى قبل التسليم ومِنهم من رأى بعد التسليم)، ويجيئ الكلام في هذه المسئلة في موضعه. (عن المسعودي)، هوعبد الرحمن بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود استشهد به البخارى وتكلم فيه غيرواحد، قاله المنذري في تلخيص السنن، فافهم.

بابماجاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين

(حدثنا سعدبن إبراهيم)،بن عبد الرحمن بن عوف ولى قضاء المدينة وكان ثقة وفاضلاً عابداً من "الخامسة". (سمعتُ ائبا عبيدة بن عبدالله بن مسعود)، قال المنذري أبوعبيدة هذا اسمه عامر،وقد احتج بحديثه البخاري ومسلم في البخاري ومسلم. (كأنه على الرضف)، وهي الحجارة المحماة على النار،قاله في النهاية، والغرض التخفيف في الجلوس، قال ابن وهب: بلغنى عن أبى بكرالصديق أنه كان إذا سلم فكأنه على الرضف حتى يقوم، وأن عمر بن الخطاب قال: جلوسه بعد السلام بدعة، وقال بعض الأعيان: لم أدر داعية مبالغة الراوي في حديث الباب مع استقراء طرق الحديث. (فاقول حتى يقوم) ، يعنى: قال شعبة: فقلت لسعد الذي حركت به شيفته هوحتى يقوم. (فيقول حتى يقوم)، يعنى: فقال سعد: حتى يقوم، فقوله: أقول ويقول مضارعان بمعنى الماضي إشعاراً لإحضار تلك الحالة لضيطالحديث.

(هذا حديث حسن إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه)،

قاله الترمذي غيرمرة واحدة ، وقال عمروبن مرة سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا قال : ما أذكر شيئاً ، وفي المعجم الأوسط للطبراني من حديث زياد بن سعد عن أبي الزبير قال:حدثني يونسبن عتاب الكوفي سمعت أباعبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول: كنث مع النبي المسلم في سفر [الحديث] فسماع أبي عبيدة من أبيه أمر مختلف فيه ، وليس عدم السماع أمر متفق بينهم ، فافهم . (وقالوا: إن زاد على التشهد فعليه سجدتا السهو) ، وفي وجوب سجدة السهو عند الزيادة على التشهد اختلاف ، قال الإمام القاضي خان: إنه لا يجب مالم يقل وعلى آل محمد "وإليه مال الشيخ ظهير الدين لمرغيناني يقول: لا يجب سجودة السهو بقوله: "اللهم صل على المرغيناني يقول: لا يجب سجودة السهو بقوله: "اللهم صل على محمد " انما المعتبر مقدار ما يؤدى فيه ركن ، وقال بعض محمد " انما المعتبر مقدار ما يؤدى فيه ركن ، وقال بعض الأعيان: وينبغي أن يكون المدار في التأخير على رأي المبتلى به ، في سجد للسهو في مكث ظنه طويلاً . أقول وفي الحديث دليل على نفي جلسة الاستراحة ، فتأمل.

بابماجاء في الإشارة في الصلاة

ردالسلام باللفظ لا يجوز، وهي مسألة وفاقية في الأربعة، وأختلف الأربعة في الإشارة باليد لرد السلام، فذهب مالك والشافعى وأحمد إلى جوازها من غير كراهة ، وعند أبي حنيفة تجوز مع الكراهة وانظر بهذا في "المغنى" و "شرح المهذب" و" فتح القدير" ورد السلام بالإشارة باليد مكروه ، ولا تفسد به الصلاة ، والمصافحة مفسدة قاله الفخر الزيلعي.

ورد السلام بالإشارة باليد مع التلفظ في غير الصلاة جائز عند الضرورة ؛ مثل أن يكون المسلم بعيداً ويكره من غير الضرورة للتشبه بالنصارى، وقال بعض الأفاضل: ولوسلم على

الأصم جمع بين اللفظ والإشارة فان لم يجمع لم يجب الجواب، فإن سلم عليه أصم جمع بين اللفظ والإشارة في الرد والجواب. واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب، واستدل أبوحنيفة على عدم الإشارة بحديث بن مسعود عند قدومه من الحبشة وتسليمه وعدم الردعليه. وأجاب الإمام الطحاوي من حديث الباب أنه كان يرد أولًا بالإشارة ثم نسخ ذلك أيضاً الكلام في الصلاة ، أوكان فعله تعليما للجواز، فتدبر. (عن نابل صاحب العباء)، ليسله فى الكتبسوى هذا الحديث عند الترمذي وابوداؤد والنسائي، وفى"التقريب":نابلصاحب العباء مقبول من"الثالثة". (عن صهيب)، هوصهيب بن سنان أبويحي الرومي اسمه عبد الملك وصهيب لقب صحابى شهير وكان من المستضعفين المعذبين فى الله بمكة ثم هاجر إلى المدينة ، وفيه نزل: "ومن الناس من ىشترىنفسەابتغاءمرضاتالله ". (قال: كان يىنىپربيده)، وفى حديث صهيب السابق "بإصبعه"، ولا اختلاف بينهما فيجوز أن يكون أشار مرة بإصبعه ومرة بيده. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد. (وحديث صهيب حسن)، وأخرجه أبوداؤدو النسائي.

بابماجاءأن التسبيح للرجال والتصفيق للنساء

ذهب أبوحنيفة والشافعي وأحمد إلى أن المصلي يسبح إذا عرض له شيء أوسها إمامه وإن كانت امرأة فلتصفق ، وقال مالك: المرأة أيضاً تسبح لا تفسد صلاتها بتسبيحها ، وصوتها ليسبعورة على الراجح ، ومابين في الحديث من التصفيق لهن فعنده هوبيان عادة النساء خارج الصلاة لاأنه حكم شرعي لهن ،

قال الحافظ البدر العيني في "العمدة": وقد قام الإجماع على أن سنة الرجل إذا نابه شيء في الصلاة التسبيح، وإنما اختلفوا في النساء فذهبت طائفة إلى أنها تصفق وإليه ذهب أبوحنيفة والشافعي والأوزاعي وأحمد، وذهب آخرون إلى أنها تسبح وهوقول مالك، وتأول أصحابه قوله: "إنما التصفيق للنساء" أنه من شأنهن في غير الصلاة، واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب: وهويدل على جواز التسبيح للرجال والتصفيق للنساء إذا ناب أمر من الأمور.

(قوله التسبيح للرجال) ، يعني: سبحان الله . (والتصفيق للنساء "، قال العراقي: المشهور أن معناهما واحد ، وقال ابن حزم: لا خلاف في أن التصفيح والتصفيق بمعنى واحد ، وهو: ضرب إصبعي اليد اليمنى على ظهراليسرى . (كنتُ إذا استأذنت على النبي هويصلى فسبح) ، هذه واقعة النافلة ، والحديث أخرجه أحمد وابن ماجة والنسائي وصححه ابن السكن ، وفي بعض طرق الحديث "تَنَحْنَحَ " بدل سبح ، وهوبيان الاختلاف في المتن في لفظ سبح وفي لفظ تنحنح ، والطحاوي رجح الأول وقواه برواية سهل وهي الجادة الواضحة المستقيمة .

بابماجاءفي كراهية التثاؤب في الصلاة

التثاؤب بالمد والهمزة: اَلتَّنَفُّسُ الذي ينفتح منه الفم، وهوينشأ مِن امتلاء المعدة وثقل البدن. (التثاؤب في الصلاة من الشيطان؛ لأنه من الشيطان)، أضَافَتُ الشريعة التثاؤب إلى الشيطان؛ لأنه

الذي يفضى إعطاء النفس شهواتها، فيورث عنه الكسل، والعطاس إلى الله لأنه يورث النشاط والخفة ، وردفي حديث أبي هريرة في الصحيح" أن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب"، ولفظ الترمذي في الأدب: "العطاس من الله والتثاؤب من الشيطان "، قال في "العمدة ": والعطاس سبب لخفة الدماغ واستفراغ الفضلات عنه ، وصفاء الروح ، ولذلك كان أمره بالعكس. (فإذا تثاءب أحدكم) ، يعنى: فتح فاه من الكسل وامتلاء المعدة: (فليكظم)، فيحبسه بوضع اليد على الفم، وفي رواية ابن ماجة: فليضع يده على فيه. (مااستطاع)، ما امكنه ، وقال بعض الأفاضل: الطريق في دفع التثاؤب أن يخطربباله أن الأنبياء ماتثاؤبوا قط؛ لأنه لايضاف إليهم عمل فيه حظ للشيطان ، فتدبر . (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح)، واخرجه البخاري عنه. (وقد كره قوم من أهل العلم التثاؤب فى الصلاق) ، لاخلاف فيه وهوالظاهر الموافق لأحاديث الباب، وبالله التوفيق.

بابما جاءأن صلاة القاعد على النصف مِن صلاة القائم

وصلاة النائم على النصف مِن صلاة القاعد ، فإذا كان المريض معذوراً عن القيام مثلاو أبيح له القعود شرعافي مثل تلك الحالة لكنه مع هذا لميفقد قوة القيام بالكلية بليطيقه مع مقاساة العناء وتحمل المشقة ، فصلاته قاعداً على النصف من صلاته قائماً. وأجاب به الخطابي نقله الحافظ في "الفتح" قال الخطابي: وقد رأيت الآن أن المراد مِن حديث عمر أن المريض المفترض الذي يمكن أن يتحامل ، فيقوم مع مشقة ، فيجعل أجر

القاعد على النصف مِن أجر القائم ترغيباً له في القيام مع جواز قعوده. يقول الحافظ بعد نقل جواب الخطابى: وهوحمل متجه ويويده صنيع البخاري حيث أدخل في الباب حديثي عائشة وأنس أي في قصة سقوطه عن الفرس وهما في صلاة المفترض قطعا ، فبعد هذا لأيرد الإراد بالحديث هل هوفي حق المفترض أو المتنفل ، فإن كان في المفترض فإما أن يكون قادراً على القيام فلا يجوز له القعود ، فكيف ذكر صلاته قاعداً ؟ ، وإن كان غير قادر عليه فصلاته قاعداً نحوصلاته قائماً في الأجر ، فكيف تكون على النصف مِن صلاة القائم ؟ ، وإن كان في المتنفل ، فكيف صلاته نائماً ؟ فإن النافلة مضطجعا لا تجوز إلا عند العفى .

ومن ههناقال الخطابى: والأحفظ مِن أحد من أهل العلم أنه رَخْص في صلاة التطوع نائماً، فتفكر، ومَنْ صلى النفل قاعداً مع القدر على القيام أجزأه، وكان أجره على النصف من أجر القائم بغيرإشكال، ويؤيد ذلك ما أخرجه مالك في فضل صلاة القائم على صلاة القاعد مِن طريق أبى شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص،أنه قال: لماقدمنا المدينة نالناوباء مِن وعكها شديد، فقال رسول الله ﷺ:" صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم " ورواه كذلك محمد بن الحسن في موطاه في باب صلاة القاعد، لكن الحديث منقطع، لأن الزهري لميلق عبد الله بن عمرو، ووجه التاييدأن حكم النافلة والفريضة فى الصورة التى ذكرت واحد، فلا يضر حمله على النافلة عند الأكثرين، على أن القاضى أبا الوليد الباجى أرادههنا بالسبحة عموم الصلاة الشاملة للنفل والفرض، وأصرح منه ماعند أحمد من طريق ابن جريج عن ابن

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

شهاب عن انس، قال: قدم النبى الشيئة المدينة وهي لحمة فحمي الناس، فدخل النبي الشيئة المسجد، والناس يصلان مِن قعود، فقال: "صلاة القاعد نصف صلاة القائم"، قال الحافظ: ورجاله ثقات، وبالله التوفيق.

(ومَنُ صلاها نائماً)، أي مضطجعا قال الإمام الخطابي في شرح أبى داؤد: لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع نائماً، كما رخص فيها قاعداً ، وقال المدقق ابن بطال: وأماقوله: "منصلى نائمافله نصف أجر القاعد "فلايصح معناه عندالعلماء، لأنهم مجمعون على أن النافلة لا يصليها القادر على القيام إيماء ، وإنما دخل الوهم على ناقل الحديث، وتعقب ذلك العراقى فقال:أمانفى الخطابي وابن بطال للخلاف في صحة التطوع مضطجعا، فمردود، فإن في مذهب الشافعية وجهين، الأصبح منهما الصحة ، وعند المالكية ثلاثة أوجهٍ نقلها القاضي عياض في شرح مسلم، أحدها الجوان مطلقا في الاضطرار والاختيار للصحيح والمريض، وقد روى الترمذي بإسناده عن الحسن جوازه ، فكيف يدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق!. (حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري.

(وقد روي هذا الحديث عن إبراهيم بن ظهمان) ، رواه البخاري. (بهذا الإسناد) ، يعني: عن حسين المعلم عن عبدالله بن بريدة عن عمران. (إلا أنه يقول) ، يعني إبراهيم بن طهمان : فإن لم تستطع فقاعداً) قال الحافظ لم يبين كيفية القعود ، فيوخذ من إطلاقه جوازه على أي صفة شاء المصلي ، وهوقضية كلام الشافعي في البويطي . (فإن لم تستطع فعلى جنب) ، كلام الشافعي في البويطي . (فإن لم تستطع فعلى جنب) ، ويأتي الاختلاف فيه . (عن إبراهيم بن طهمان) ، الخراساني

النيسابوري ثم المكي ثقة . (ولا نعلم أحداً روى عن حسين المعلم نحو رواية إبراهيم بن طهمان ، وقد روى أبوأسامة وغيرواحدٍ عن حسين المعلم نحورواية عيسى بن يونس)، قال الحافظ في الفتح: إن الروايتين صحيحتان كما صنع البخاري ، وكل منهما مشتملة على حكم غيرالحكم الذي اشتملت عليه الأخرى. (ومعنى هذا الحديث)، الذي من طريق عيسى بن يونس عن الحسين المعلم . (عند بعض أهل العلم فى صلاة التطوع) ، وإليه ذهب الأكثرونقل النووي عن الجمهور. (عن الحسن)، هو الحسن البصري الإمام. (قال: إن شَاءِ الرجل صليُّ صلاة التطوع قائماً و جالساً ومضطجعاً)، يعنى: هل يجوز أن يصلي المتطوع نائماً مع القدرة على القيام والقعود، فذهب أبوحنيفة إلى أنه لا يجوز، وذهب الثلاثة إلى جوازه، وأجره نصف القاعد، وهوقول الحسن، ونقله الحافظ وجها عن الشافعية وحكاه عياض وجها عن المالكية.

(واختلف أهل العلم في صلاة المريض إذا لم يستطع أن يصلي جالساً)، يعني: اختلف في الأفضل. (فقال بعض أهل العلم: إنه يصلى على جنبه الأيمن)، ويؤيده حديث علي عند الدار قطني: على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه، وهوحجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على الجنب، وقال بعضهم: يصلي مستلقيا على قفاه. (ورجلاه إلى القبلة)، وإليه نهب الحنفية في ظاهر الرواية ، قاله الحافظ البدر العيني وعن الإمام رواية الاضطجاع على الجنب الأيمن ثم الاستلقاء، ولا يجوز الاستلقاء عند الشافعية في أصح الوجهين عندهم، إليه ولا يجوز الاستلقاء عند الشافعية في أصح الوجهين عندهم، إليه نهب أحمد بن حنبل غير أنه جاز عنده أن يصلّى مستلقيا مع

القدرة على الاضطجاع ومثل أصحقولي الشافعي مذهب مالك، وهذا في "إرشاد السالك"، فكان اختلاف أحمد وأبي حنيفة اختلافاً في الأولوية ، والوجه الثاني عند الشافعية كالحنفية ، وعلى هذا القول لم يبق خلاف بيننا وبينهم.

واحتج أبوحنيفة مِنرواية النسائي مِنزيادة قوله: "فإن لم تستطع فمستلقيا" (لايكلف الله نفسا إلاوسعها) فافهم. (وقال سغيان الثوري)، أراد أن الحديث في المتنفل الصحيح، ونقل الحافظ ابن التين عن أبي عبيد وابن الماجشون والإسماعيلي والداؤودي وابن شعبان أنهم حملوا حديث عمران على المتنفل، قاله في "الفتح"؛ غير أنه لمينقل عنهم النفل مضطجع اللصحيح، ولا يبعد أن يقال: النفل مضطجعا ربما يكون أجازه الشارع لمن قدر على القعود ولم يقدر على القيام، نظير جوازه قاعد ألقادر على القيام وبالله التوفيق. (وقدروي في بعض الحديث مثل قول سفيان الثوري)، وهوما أخرجه البخاري في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه، فافهم.

بابفي من يتطوع جالسا

(عن المطلب بن أبي وداعة السهمي)، صحابي أسلميوم الفتح، ونزل المدينة ومات بها، وأمّه أزوى بنت الحارث بن عبد المطلب بنت عمر سول الله والله والله والتقريب. (صلى في سبحته)، بضم السين مع سكون الباء أي نافلة، وخصت النافلة بها وإن شاركتها الفريضة في معناها، لأن التسبيحات في الفرائض نوافل، فالنافلة شاركتها في عدم الوجوب. (حتى الفرائض نوافل، فالنافلة شاركتها في عدم الوجوب. (حتى تكون أطول من أطول منها)، يعني: إن مدة قراء ته لها أطول من

قراءة سورة أخرى أطول منها إذا قرء تغير مرتلة.

والحديث يدل على جواز صلاة التطوع قعوداً ، وهوم تفق عليه ، لا نعلم الاختلاف فيها ، فتدبر . (حديث حفصة حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد و مسلم والنسائي . (وقد روي عن النبي أنه كان يصلى من الليل جالسا ، فإذا بقي مِن قراء ته) ، أخرجه الترمذي في هذا الباب عن أبي سلمة عن عائشة ، وروي عنه "أنه كان يصلي قاعداً ، فإذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم "، أخرجه الترمذي في هذا الباب عن عبد الله بن شقيق عن عائشة . أخرجه الترمذي في هذا الباب عن عبد الله بن شقيق عن عائشة . (قال أحمد وإسحاق : والعمل على كلا الحديثين) ، قال الحافظ العراقي : يحمل على أنه كان يفعل مرة كذا و مرة كذا .

بابماجاءأنالنبي صَلِاللهُ عَلَيْهُ قَالَ: إني لأسمع بكاء الصبي في الصلاة فأخفف في الصلاة فأخفف

(فأخفف)، وذلك لأن رعاية المقتدين واجبة ، وتخفيف الصلاة لمثل ذلك جائز . (مخافة أن تفتتن أمه)، مِن الافتتان ، وهوالوقوع في الفتنة ، وفي رواية البخاري " أن تفتن " مِن الفتنة . ثبت عنه تطويل القراءة أحياناً وتخفيفها أحياناً وفي حديث الباب أيضاً التخفيف ، وكذا ثبت التطويل في حديث عبد الله بن قتادة عن أبيه عند أبي داوؤد في مسنده ، ورواه عبد الرزاق وابن خزيمة ، وأصله في البخاري ومسلم ، ويريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى .

واختلفوا في تطويل الركوع لأن يدرك الجائي، فجوزه الشافعية قياساً على تخفيف القراءة في مثل حديث الباب،

وقال أحمد: ينتظرما لم يشق على أصحابه ، وقال مالك: لا ينتظر لأنه يضر من خلفه ، وهوقول أبى حنيفة والشافعي ، ورويعنأبىحنيفةعلى اختلاف النقل لماسُئِلَ، وفي "البدائع" أن السائل هوأبويوسف عن أبى حنيفة ، فقال أبوحنيفة: أخشى أمرا عظيماً، وإنماأراده أنه يخاف عليه الشرك في عمله الذي هوالريا، وإنما لم يقطع بالريافي عمله لما أنه غير مقطوع به لوجود الاختلاف، فإنه نقل عن الشعبى أنه لا بأس به. وأماقياس الشافعية فقياس مع الفارق، وتعقبه ابن المنير بأن التخفيف نقيض التطويل، فكيف يقاس عليه! وإن فيه مغايرة للمطلوب؛ لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد، ووجهه الخطابي بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجات الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجات الدين أجوز ، وتعقبه القرطبي بأن في التطويل ههنا زيادة عمل في الصلاة غيرمطلوب بخلاف التخفيف,فإنه مطلوب,هذا مافى الفتح,فافهم.

بابماجاء لاتقبل صلاة الحائض إلا بخمار

المراد من الحائض من بلغ من المحيض لا من هي ملابسة للحيض؛ فإنها ممنوعة من الصلاة. (إلا بخمار)، وهو ما يغطى به رأس المرأة ، ونفي القبول المرادبه ههنا نفي الصحة ، وقد يطلق القبول ويرادبه كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب، فإذا نفى كان نفيا لما يترتب عليها من الثواب، لانفيا للصحة ، ونظيره ما وَرَدَ أن الله لا يقبل صلاة الآبق و لا من في جوفه خمر ، وشواهده لا تخفى . (وحديث عائشة حديث حسن) ، وأخرجه أبودا و و دو ابن ماجة . (إذا أدركت) ، أي بلغت و صارت مكلفة . (قال

الشافعى: قدقيل: إن كان ظهرقدميها مكشوفا فصلاتها جائزة)، لكن حديث أم سلمة يدل على أنه لابد للمرأة من تغطية ظهور قدميها، أخرجه أبوداؤدو مالك، وصححه الأئمة وقفه، وله حكم الدفع وإن كان موقوفا،إذا الأقرب أنه لامسرح للاجتهاد فيها. والحديث استدل به على وجوب سترالمرأة رأسها حال الصلاة ، واستدل بحديث الباب على أن سترالعورة شرط في صحة الصلاة ، لأن قوله: "لا يقبل" ، صالح للا استدلال به على الشرطية ، واستدل به لمَنُ سوى بين الحرة والأمة في العورة لعموم ذكر الحائض، ولميفرق بين الحرة والأمة، وهوقول أهل الحديث، ثممذهب أبى حنيفة أن الوجه والكفين ليست بعورة، لاداخل الصلاة ولاخارجها ، وكذا أصل مذهب الشافعي أن بدن الحرة كله عورة إلا الوجه والكفين ، ومثل مذهب الشافعي مذهب مالك، وهورواية عن أحمد، والمشهور عن أحمد أن بدن الحرة كله عورة إلا الوجه ، وإليه ذهب داؤد ، والبسط في دفاتر الفقه.

بابماجاءفي كراهية السدل في الصلاة

(حدثنا قبيصة)، بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي الكوفي. (صدوق عن عسل بن سفيان)، أبوقرة البصري، ضعيف، قاله في "التقريب" وذكره ابن حبان في الثقات، قاله في "التهذيب". (نهى رسول الله على عن السدل في الصلاة)، قال أبوعبيد في غريبه: السدل إسبال الرجل ثوبه مِن غير أن يضم جانبيه بين يديه، فإن ضمه فليس بسدل، وهوإخلال بالتجمل وتمام الهيئة المطلوبة في الشرع بحكم العرف

والعادة، فيدخل في الكراهة إذن كل لبسة تنافي حسن الهيئة المطلوبة في الصلاة عند الشارع. (حديث أبي هريرة لانعرفه)، قال الحافظ في "الدراية": هذا أخرجه أبوداؤد والترمذي وابن حبان والطبراني في الأوسط. (إلا من حديث عسل بن سفيان)، اختلف الأئمة في الاستدلال بحديث الباب، فمنهم من لميحتج به لتفرد عسل بن سفيان، وقد ضعفه يحيى ابن معين، وأبوحاتم، والبخاري، وأحمد بن حنبل، وآخرون، وذكره ابن حبان في الثقات، وحديث الباب لا ينحط عن درجة الحسن، فرجال إسناده كلهم ثقات إلا عسل بن سفيان، وهو لم يتفرد به بل فرجال إسناده كلهم ثقات إلا عسل بن سفيان، وهو لم يتفرد به بل عامر الأحول عند أبي داؤود وابن حبان، و تابعه أيضاً عامر الأحول عند الطبراني في "الأوسط"، انظر "نصب الراية".

(فكره بعضهم السدل فى الصلاة وقالوا: هكذا تصنع اليهود)، أخرجه الخلال في" العلل" أبوعبيد في" الغريب" من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن على أمير المؤمنين. (وقال بعضهم: كره السدل في الصلاة إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد ، فأما إذا سدل على القميص فلا بأس) ، لادليل على هذا التقييد، والحديث مطلق. (وكره ابن المبارك السدلفى الصلاق)، أي مطلقا، وعن أبي حنيفة أنه يكره السدل على القميص والإزار ، وقال: إنه صنيع أهل الكتاب، فإن كان السدل بدون السراويل فكراهته لاحتمال كشف العورة عند الركوع، وإن كان مع الإزار فكراهته لأجل التشبه بأهل الكتاب، فهومكروه مطلقا؛ سواء كان للخيلاء أو لغيره. وكرهه الثوري والشافعي في الصلاة وغيرها، وكرهه أحمد في الصلاة، وقال عطاء: لابأسبه، ورُوى ذلك عن مالك، والحديث يدل على تحريم السدل في الصلاة ، لأنه معنى النهي الحقيقى و لاموجب للعدول

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

عنه، والحق أحق بالقبول.

بابماجاءفي كراهيةمسح الحصى في الصلاة

كرهه الأئمة الثلاثة وَلَمُ يَرَبِهِ مالك بأساً، حديث البابيدل على جواز العمل القليل في الصلاة ، وأما فساد الصلاة بالعمل الكثيرفما أجمعوا عليه وإن كان في حد العمل الكثيرخلاف بينهم . (عن أبي الأحوص) ، قال الحافظ في" التقريب" : أبوالأحوص مولا بنى ليث أوغفار ، مقبول ، لم يرو عنه غيرالزهري، وقال المنذري في "تلخيص السنن": أبوا لأحوص هذا لا يعرف اسمه ، وقد تكلم فيه يحيى ابن معين وغيره . (إذا قام أحدكم إلى الصلاة)، يعنى: إذا دخل فيها. (فلا يمسح الحصى)، جمع حصاة هي حجارة صغيرة، ولا فرق بينه وبين الترابوالرمل. (فإن الرحمة تواجهه)، تنبيه على علة المنع، وأيضاً فيه اشتغال بما هوغيرالصلاة ، أو الحكمة فيه المحافظة على الخشوع أو المحافظة على الوصلة مايستحقبه مواجهة الرحمة ، وفيه الصبر في العبادة على المشقة أيضاً ، فافهم.

(حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن) ، بن عوف الزهري المدني ثقة مِن أوساط التابعين . (عن معيقيب) ، الدوسي حليف بني عبد الشمس من السابقين الأولين ، هاجر هجرتين وشهد المشاهد ، وولى بيت المال لعمر الفاروق . (فقال : إن كنت لابدفاعلافمرة واحدة) (بالنصب) أي: فافعل مرة واحدة . (هذا حديث صحيح) ، أخرجه الجماعة . (حديث أبي ذرحديث حسن) ، وأخرجه أبوداؤد وسكت عنه هوو المنذري ، وأخرجه

النسائي وابن ماجة. (والعمل على هذا عندا هل العلم)، حكى النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الحضى في الصلاة، وهومذهب الأئمة الثلاثة، وحكى الخطابي في "المعالم" عن مالك أنه لم يربه بأساً، وكان يفعله، فكأنه لم يبلغه الخبر، فتدبر.

بابماجاءفي كراهية النفخ في الصلاة

النفخ إخراج الريح من الفم. (حدثنا ميمون أبوحمزة)، الأعور القصاب، قال في "التقريب "ضعيف. (عن أبي صالح مولى طلحة عن أم سلمة) ، قال في" الميزان" هومولاها واسمه ذكوان لايعرف، وفي"التهذيب" اسمه زاذان. (إذا سجد نفخ)، يعنى: في الأرض ليزول عنها التراب فيسجد. (ترب وجهك) ، فإنه أقرب إلى التواضع . (قال أحمد بن منيع وبه ناخذ)، وهوالقول المختار، وحديث أمسلمة إسناده ليسبذاك وميمون أبوحمزة قدضعفه بعض أهل العلم، قال أحمد: متروك الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم، وقال النسائي: ليسبثقة، قاله في" الميزان". (فقال بعضهم: إن نفخ في الصلاة استقبل الصلاة)، هذا إن ظهرت بنفخه الحروف دخل نفخه في حد الكلام ، فتفسدبه الصلاة . (وهوقول سفيان الثوري وأهل الكوفة) ، قال النووي فى"شرح المهذب"فى النفخ فى الصلاة: مذهبنا أنه إن بان منه حرفان بطلت صلاته ، وبه قال مالك وأبوحنيفة و محمد وأحمد ، حكى ذلك عنه ابن المندر.

(وقال بعضهم : يكره النفخ في الصلاة ، وإن نفخ في

صلاته لم تفسد صلاته وهوقول أحمد وإسحاق) وهوقول أبي يوسف لكن الأول مذهب أحمد والثاني رواية عنه واستدلوا بمارواه أحمد وابوداؤد والنسائي عن عبدالله بن عمر عن النبي الله بن عملاة الكسوف وأجابوا بمنع كون النفخ من الكلام لأن الكلام مؤلف من الحروف المعتمدة على المخارج ولا اعتماد في النفخ وحديث الباب حديث ضعيف قال الشهاب في "الفتح": ولوصح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ في "الفتح": ولوصح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ المناه لم يأمره باعادة الصلاة ، وإنما استفاد من قوله: تربوجهك استحباب السجود على الأرض فهون حوالنهي عن مسح الحصى.

بابماجاءفي النهيعن الاختصار في الصلاة

المراد من الاختصار وضع اليد على الخاصرة, قال الحافظ في "الفتح": قد فسره ابن أبي شيبة في رواية, فقال: قال ابن سيرين: هوأن يضع يده على خاصرته وهويصلي، وبذلك جزم أبوداؤد ونقله الترمذي عن بعض أهل العلم. (نهى أن يصلي الرجل مختصراً) (1), وهذه هيئة الجبابرة, وهي لا تليق بعبادة الرب جل جلاله. (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح), أخرجه الجماعة إلاابن ماجة.

(وقد كره قوم من أهل العلم الاختصار في الصلاة)، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، والذي يظهر أن الكراهة تحريمية لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هومعناه الحقيقي. (والاختصار: أن يضع الرجل يده على خاصرته في الصلاة)، وفي "الفتح": هوالمشهور، وفي "العمدة

⁽١) أخرجه البخاري في ذكربني إسرائيل عن عائشة عَنْكُمْ إِذَا دابن أبي شيبة فيه في الصلاة.

":وهوالأصح،وبهقال الجمهور من أهل اللغة والفقه والحديث.

(بهشي مختصراً) ، وذلك حين أخرج من الجنة مذموما مدحوراً، أهبط إبليس مختصراً ، رواه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال قاله في "العمدة" وقاله في "الفتح" ، ويعلم بحديث الباب أن النهي عن التشبه لا يُفَصِّلُ بين حضور المشبه به وغيبوبته ، فإن التشبه بالشيطان أو التشبه باليهوديكره ، وإن لم يكن اليهود في بلدهم ، فإن الشيطان بأعينهم وإن لم يكن اليهود في بلدهم ، فتدبر.

بابماجاءفي كراهية كفالشعرفي الصلاة

قال الإمام الشافعي في حكمة المنع عن كف الثوب: إن الثيابأيضاً تسجد، وقال: لمأقف على مأخذه. ومن أجل ذلك ورد النهي عن السجدة على طرف الثوب الذي لبسه المصلى، يعنى: من غيرضرورة ، وأما عند الضرورة فهوجائز ، ثبت ذلك في حديث أنس عند الشيخين، قال: كنانصلي مع النبي السائلة فيضع أحدناطرف الثوب من شدة الحرفى مكان السجود، وإليه ذهب أبوحنيفة ومالك والأوزاعي وأحمد خلافاً للشافعي؛ فانه لم يجزه على طرف ثوب متصل به ، وتكلف الشافعية في تأويل الصرائح انظر "العمدة" و"الفتح". (عن عمران بن موسى)، بن عمروبن سعيدبن العاص هوأخوأيوب مقبول قاله فى "التقريب "وقال فى"الخلاصة" وثقه ابن حبان. (عن سعيد بن ابى سعيد المقبري)، ثقة . (عن أبيه)، هوأبوسعيد واسمه كيسان، ثقة ثبت. (عن أبى رافع), مولار سول الله شَالِيَّةُ اسمه إبر اهيم. (وقد عقص ضفرته)، العقص جمع الشعر وسطر أسه ، أو لف ذوائبه

حول رأسه. (في قفاه فحلها)، يعني: أطلق ضفائره. (كفل النتيطان)، يعني: موضع قعود الشيطان، وفي رواية أبي داؤد: ذلك كفل الشيطان، يعني: مقعد الشيطان، إن معناه: أن الشعر إذا لم يسجد كان ذلك نصيب الشيطان، ومنشأ نهي الشارع يمكن أن يكون لأجل سجوده، ويمكن أن يكون لأجل أن ذلك الوضع يخالف الوقار وحسن الهيئة المطلوب في الصلاة.

(حديث أبي رافع حديث حسن)، أخرجه ابن ماجة و أبوداؤد وسكت عنه ، و نقل المنذري تحسين الترمذي و أقره . (والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يصلي الرجل وهومعقوص شعره)، إن الصلاة حال كون الشعر معقوصا مكروهة عند الأئمة الأربعة ، نعم! لا بأس عند مالك ، لو كان العقص قبل الصلاة لغير الصلاة ، قال العراقي : وهومختص بالرجال دون النساء ، ولأن شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة ، فإذا نقضته ربما استرسل شعره ، و تعذر ستره فتبطل صلاتها ، و أيضاً فيه مشقة عليها في نقضه للصلاة ، و بالله التوفيق .

بابماجاءفي الخشوع في الصلاة

الخشوع في الصلاة ذكره الفقهاء من الحنفية في الأداب، وذكروا في المكروهات: كل ما يشغل البال ويخل بالخشوع فهومكروه، فالأصلفيه أنه ينبغي للمصلي أن يخشع في صلاته، ثم لايرد عليه أن القران يأمربالخشوع في الصلاة في قوله سبحانه: (وقوموا لله قانتين) وفي قوله: (قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) مدح الخاشعين، وظاهره الوجوب، وذلك لأن الفقيه إنما ينظر إلى عامة الناس، ومن

البداهة أن العامة يتعسرعليهم التخشع ، فمن أجل ذلك قال الفقهاء بالاستحباب دون الوجوب . وبالجملة : فالخشوع مستحب ، وامّا أنه أن يعلم ما يصلي من الركوع والسجود والقيام ، فذلك فرض لا يصلح الصلاة بدونه ، وهذا هوالاختيار ، فإذا سجد وركع وهونائم لا يعتدبه ، والشرط أن يعلم المصلي بقلبه أي صلاة يصلي .

(حدثنا عبدربه بن سعيد)، بن قيس الأنصاري أخويحي المديني ثقة . (عن عمران بن ائبي ائس) ،عن عبد الله بن نافع بن العمياء، مجهول، قاله في التقريب. (تشهدفي كل الركعتين) ، استدل بحديث الباب صاحبا الإمام أبويوسف ومحمد والشافعي في أفضلية الركعتين على الرباعي ، وفي "مسند أحمد "فى حديث مطلب مِن طريق شعبة ، وفيه: "وتشهد وتسلم فى كلر كعتين "فلاير دتعقب ابن الهمام بأن المذكور في حديث الباب التشهد في كل ركعتين دون التسليم ، فلو كان فيه التسليم أيضاً لكان حجة ، فتأمل. (وتخشع) ، التخشع: السكون والتذلل. (وتضرع)، التضرع: التذلل والمبالغة في السوال. (وتمسكن)، يعنى: إظهار الرجل المسكنة من نفسه. (وتقنع يديك) ، من الإقناع وهوالدفع . (مَن لم يفعل ذلك فهو خداج)، أي: ناقص، أطلق لفظ الخداج على ترك المندوب في الصلاة، فافهم، فإذن يضعف استدلال القائلين بفرضية الفاتحة فى الصلاة ، على أن لفظ خداج نفسه هناك أيضاً لادليل فيه على انتفاء الصلاة بانتفاء الفاتحة ، فتدبر . (وحديث الليث بن سعداصح مِن حديث شعبة)،قال المنذري في "الترغيب": قال الخطابى: أصحاب الحديث يغلطون شعبة في هذا الحديث، ثم في حديث الباب مقال ، لأن فيه ابن نافع بن العمياء ، قال في

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

"التقريب" مجهول، وقال البخاري: لميصح حديثه وذكره ابن حبان في الثقات.

بابماجاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصابع في الصا

التشبيك: أن يدخل أصابع إحدى يديه بين أصابع الأخرى. (عن رجل عن كعب) ، ووقع عند أحمد وأبى داؤد والدارمي والبيهقى في الكبرى "عن أبى ثمامة الخياط عن كعب " وأبوثمامة وإن لميعرفه صاحب"الميزان "و"التهذيب"،غيرأن ابن حبان ذكره في الثقات وهوظاهرمن حاله ، فإنه تابعي كبيروهوحجازي. (إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه)، بمراعات السنن وتصحيح النية . (فلايُشَبِكُن بين أصابعه) ، يعنى: لايدخلَّن بعضها في بعضٍ. (فإنه في الصلاة)، أي حكماً، التشبيك للمصلي حقيقة أوحكماً لا خلاف في كراهته ، وقد أجمع العلماء على كراهته كراهة تحريمية لورود النهى بل لا يتخصص بالتشبيك بل يحترز عن سائر ماينافي الصلاة. واَمَّا خارج الصلاة فلايكره، ويدل عليه تشبيكه صلى الله عليه وسلم في قصة حديث ذي اليدين في "صحيح البخاري" وغيره، حيث أنما ثبت خارج الصلاة ، فكأنه فرغ منها على ظنه . وقال ابن المنير: التحقيق أنه ليسبين هذه الأحاديث تعارض، إذا المنهى عنه فعله على وجه العبث ، والذي في الحديث إنما هولمقصود التمثيل وتصويرالمعنى فى اللفظ ، قاله فى "العمدة". (رواه غيرواحد عن ابن عجلان مثل حديث الليث)،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

فرواه سفيان عند "الدارمي" في باب النهي عن الإشباك، وأبوبكر بن عياش عند ابن ماجة في "باب مايكره في الصلاة"، كلاهماعن ابن عجلان مثل حديث الليث؛ لكنه عن المقبري عن كعب، ليس فيه رجل مبهم، فافهم.

(وحديث شريك غيرمحفوظ) ، لأن شريكا قد خالف الليث بن سعد وغير واحد في روايته عن ابن عجلان عن أبيه عن أبيه عن أبي هريرة ، وكان قد تغير حفظه ، وكان كثير الغلط كثير الخطأ ، واكنت بن سعد فقد كان ثقة ثبتاً.

باب ما جاء في طول القيام في الصلاة

حديث الباب في أفضلية طول القنوت، وهويطلق بإزاء معان، والمراد ههنا طول القيام باتفاق العلماء، قاله النووي، ويدل عليه مارواه أحمد وأبوداؤد مرفوعاً من حديث عبدالله الحبشي "سئل: أي الأعمال أفضل، قال: طول القيام "هذا لفظ أبي داؤد، ولفظ أحمد في مسنده "قيل: فأيّ الصلاة أفضل ؟ قال: طول القنوت"، قال زين العراقي: الظاهر أن أحاديث أفضلية طول القيام محمولة على صلاة النفل التي لاتشرع فيها الجماعة، وعلى صلاة المنفرد، فالإمام في الفرئض والنوافل فهو مأمور بالتخفيف، فعند أبي حنيفة طول القيام أفضل، وعند الشافعية بالتخفيف، فعند أبي حنيفة طول القيام أفضل، وعند الشافعية كثرة السجود، وفي كلام المذهبين روايتان بعكس ذلك.

واحتج الحنفية بحديث الباب، وهونص في المسألة، واحتج الشافعية في أحد الوجهين بحديث "أقرب مايكون العبد من ربه وهوساجد فأكثروا الدعاء"، رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، وهوتوضيح لقوله سبحانه: ﴿واسجدواقترب﴾، فإذا

كانت السجدة بهذه المثابة لابد أن تكون أعلى أركان الصلاة ، ونقول إن الغرض من هذا الحديث هوتفضيل السجود على سائر أركان الصلاة . وأما حديث الباب فيدل على أن الصلاة المشتملة على طول القيام أفضل من الصلاة المشتملة على طول السجود ، فكلا من افضلية الصلاة على الصلاة دون جزء على جزء ، فافهم . (حديث جابرحديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد و مسلم وابن ماجه .

بابماجاءفي كثرةالركوع والسجود

(حدثنا أبوعمار)، اسمه الحسين بن حريث بن الحسن بن ثابت مولى عمران بن حصين الخزاعى المروزي وثقه النسائى . (حدثنى معدان بن طلحة اليعمري)، قال الحافظ: معدان بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة اليعمري شامى ثقة. (قال: لقيت توبان مولى رسول الله ﷺ)،قال الحافظ: ثوبان الهاشمي مولى رسول الله سلطة على صحبه ولازمه ونزل بعده الشام. (فسكت عَنّى مُلِيّاً)، الملى: الطائفة من الزمان لاحدلها. (ثم التفت إلى)، وفى رواية مسلمقال: لقيت ثوبان، فقلت: أخبرنى بعمل أعمل يدخلنى به الله الجنة؟، أوقال: بأحب الأعمال إلى الله، فسكت، ثم سألته، فسكت، ثم سألته، فقال: سألت عن ذلك رسول الله سَالِيُّكُ فقال: عليك بالسجود، (فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما مِنْ عبدٍ)، وفي رواية أحمد ومسلم وأبى داؤد عن ثوبان، قال: سمعت النبى الشيائية يقول: عليك بكثرة السجود، فإنك لن تسجد الله سجدةً إلا رفعك الله بها درجةً ؛ وهويدل على كثرة السجود مرغب فيها، والمرادبه السجود في الصلاة.

(حديث ثوبان وأبي الدارداء في كثرة الركوع والسجود حديث حسن صحيح)، وأخرجه أحمد ومسلم وأبودا ود. (وقد اختلف أهل العلم في هذا ، فقال بعضهم : طول القيام في الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود)، واستدلوا بحديث جابر ﷺ في الباب المتقدم ، وإلى ذلك ذهب مالك وأبوحنيفة والشافعي في أحد الوجهين، وفي" النيل "وهوالحق، قال: ولا يعارض حديث جابر أيناف ومافى معناه الأحاديث الواردة فى فضل السجود، لأنصيغة "أفضل"الدالة على التفضيل إنماهى واردة فى فضل طول القيام ، ولايلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتهماعلى طول القيام، وأماحديث "ماتقرب العبد إلى الله بأفضل من سجود " ففي إسناده أبوبكر بن أبي مريم وهو ضعيف. (وقال بعضهم: كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام)، وإليه ذهب الشافعي في ظاهر الرواية، وأحمد في رواية وفى رواية أخرى عنه التوقف ، وإليه أشار الترمذي وقال: (قال أحمد بن حنبل قدروى عن النبى على في هذا حديثان ولم يقض فيه بشيء) ، بل توقف فيه . (وقال الإسحاق: أما بالنهارفكثرة الركوع والسجود)، أي: أفضل من طول القيام. (وأما بالليل فطول القيام) ، أي : أفضل من كثرة الركوع والسجود. (قال أبوعيسى: وإنما قال إسحاق هذا، لأنه كذا وصف صلاة النبي ﷺ بالليل ووصف طول القيام الخ)، وكذا وجه ابن عدي قول إسحاق، ولفظه على مانقل في "النيل": إنما قال هذا لأنهم وصفوا صلاة النبي الله الليل بطول القيام، ولم يوصف من تطويله بالنهار ماوصف من تطويله بالليل.

بابماجاء في قتل الأسودين في الصلاة

المرادبالأسودين الحية والعقرب. (عن علي بن المبارك)، قال في "التقريب": ثقة وقال النسائي: ليسبه بأس، وقال ابن حبان: كان متقناضا بطأقاله في "التهذيب". (عن ضمضم بن جوس) ابن الحارث بن جوس اليمامي ثقة من "الثالثة" (أمررسول الله علي بقتل الأسودين في الصلاة)، فيجوز قتلهما من غير كراهة. (الحية والعقرب)، بيانُ لأسودين، وتسمية العقرب والحية بالأسودين من باب التغليب، قال الإمام الطحاوي: لابأس بقتل الكل؛ لأنه عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته، ولا يظهروا أنفسهم، فإذا دخلوا فقد نقضوا العهد، فَلاَ ذِمّة لهم، واختاره الإمام المرغيناني، فقال: ويستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح.

(حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح)، في النيل نسخ الترمذي مختلفة ، ففي بعضها "حسن "، وفي بعضها "حديث حسن صحيح ". (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم ، وبه يقول أحمد وإسحاق) ، وبه يقول الأربعة وعامة العلماء ، إنما يباح قتلها في الصلاة إذا مَرّث بين يديه وخاف أنْ توذيه ، ولايأثم بذلك للضرورة ، ولاتفسد الصلاة به إن كان بعمل قليل . (وكره بعض أهل العلم قتل الحية والعقرب في الصلاة قال إبراهيم : إن في الصلاة في الصلاة ورَوَى ابن أبي شيبة في "مصنفه" ورَوَى ابن أبي شيبة أيضاً عن قتادة ، واستدل المانعون من ذلك بحديث "إن في الصلاة "، وحديث "اسكنوا في الصلاة" عند أبي داؤد ، ونقول بأن حديث الباب خاص فلايعارضه ماذكروه

باب ما جاء في سجدتي السهو قبل السلام

السهو:الغفلةعن الشيء وذهاب الذهن إلى غيره، والمذاهب في مسألة الباب ماذكرها الترمذي من أن سجدتى السهو مطلقا بعد السلام في جميع الصور عند أبى حنيفة ، وقبل السلام عند الشافعى وهور واية عن أحمد أيضاً ، وعند مالك سجد بعد السلام إن كان لأجل الزيادة وقبل السلام إن كان للنقص، ومذهب مالك هوقول الشافعي أيضاً، وقال أحمد يتبع ما ثبت عنه فعلا في كل صورة ، فما ثبت أنه سجد قبل السلام سجد قبله ، وفيما بعد السلام يسجد بعده ، ومالم يثبت فيه عنه شيء فيسجد قبل السلام، وقال إسحاق: ما قال أحمد إلا أنه وافق مالكاً فيما لم يثبت فيه عنه شيء ، ولذا يقول الحافظ في" الفتح": فحرر مذهبه من قولى أحمد ومالك، وقال المحدثون: الراجح مذهب أحمد، قاله الحافظ في"الفتح"، وقال النووي: أقوى المذاهب فيها قول مالك، ثم أحمد، والحافظ نفسه جعل مذهب إسحاق أعدل المذاهب ، هذا هوالمشهور من مذاهبهم ، ذكرها البدر العينى والشهاب العسقلاني.

وإن أحاديث السجود قبل السلام وبعده كلها ثابتة صحيحة، وفيها نوع الاختلاف، ولم يثبت تقدم بعضها على بعض برواية صحيحة، والأشبه حمل الأحاديث على التوسع وجواز الأمرين. وإنمار جع أبوحنيفة بعد السلام؛ لأن فعله مختلف، فتارة سجد قبل السلام وتارة بعد السلام؛ غير أن الحديث القولي ففيه بعد السلام ما أخرجه الطحاوي في الأثار من حديث عبد الله بن مسعود، وفيه: "ثم يسلم ثم يسجد سجد تي السهو ويتشهد و يسلم من الأحاديث القولية في الباب ما رواه أبوداؤد وابن ماجة

(عن عبدالله بن بحينة)، هوعبد الله بن مالك وأما بحينة فهى أمه. (قام فى الصلاق)، وفي رواية للبخاري: قام من اثنتين من الظهر. (سجد سجدتين يكبر في كل سجدةٍ)، وفى رواية ابن ماجة: "فكبرثم سجد ثم كبر فرفع رأسه، ثم كبرفسجد ثمكبرفرفع رأسه ثمسلم". (قبل أن يسلم)، استدل به على أن سجود السهوقبل السلام . (وسجدهما الناس معه مكان ما نسى من الجلوس) ، استدل به على أن السجود خاص بالسهو، فلو تعمد ترك شيء ممايجبر بسجود السهو لايسجد. (حدثنا عبد الأعلى وأبوداؤد) ، أبوداؤد هذا هوأبوداؤد الطيالسى واسمه سليمان بنداؤد وأماعبد الأعلى فهوابن عبد الأعلى بن محمد البصرى السامي، رَوى عن هشام الدستوائي وخلق وعنه بندار وغيره، قال ابن معين وأبوزرعة ثقة، وقال النسائي: لابأسبه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: متقن في الحديث . (قالا : حدثنا هشام) ، هوهشام بن أبي عبد

الدستوائي ثقة ثبت روى عنه أبوداؤد الطيالسي ، وقال : كان أمير المؤمنين في الحديث . (عن محمد بن إبراهيم) ، التيمي المدني ثقة . (حديث ابن بحينة حديث حسن) ، بل هو صحيح أخرجه البخارى و مسلم .

(004)

(والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وهوقول الشافعي، يرى سجود السهوكله قبل السلام) ، وهوقول الأوزاعى ولليث بن سعد، (ويقول)، أي الإمام الشافعي: (هذا الناسخ لغيره من الأحاديث، ويذكران اخرفعل النبي على كان على هذا),قال الشافعي: أخبرنا مطرف بن مازنِ عن معمرعن الزهري قال: سجد رسول الله سَلَا الله الله الله الله السهوقبل السلام وبعده، وأخرالأمرين قبل السلام، ثم أكده الشافعي برواية معاوية بن أبى سفيان أن النبى الشائلة سجدهما قبل السلام، وصحبة معاوية متأخرة، وزَيَّفَ الحازمي استدلال إمامه، فقال : هذا منقطع ، فلا يدل على النسخ و لا يعارض الأحاديث الثابتة ؛ على أن مراسيل الزهري شبه لاشىء عنديحى بن سعيد القطان، وكيف يكون هذا أخر فعله عندهم!، فأن قصة ذي اليدين في السنة السابعة من الهجرة عندهم، وفيها السجود للسهوبعد السلام،نعم!لوقال الحنفية:إنهذا أخرفعله لاستقام،فإن قصة ذي اليدين عندهم قبل غزوة بدر، وبالجملة: أن دعوى النسخ من غيربرهاننداءمنبعيد.

(فرأى بعضهم أن يسجدهما بعد السلام ، وهوقول سفيان الثوري وأهل الكوفة) ، وهومذهب أبي حنيفة وأصحابه ، واستدلوا بالأحاديث التي ذكر فيها السجود بعد السلام . (وقال بعضهم : إذا كانت زيادة في الصلاة فبعد السلام وإذا كان نقصاناً فقبل السلام وهوقول مالك بن أنس) ، أقول : و زعم

ابن عبد البرأنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين، قال: وهوالموافق للنظر؛ لأنه في النقص جبر، فينبغي أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان ، فيكون خارجها ، وقال ابن دقيق العيد: لاشك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ. (وقال أحمد ما رُوي عن النبي ﷺ فيستعمل كل على جهته)، أي على جهة ماروى . (يرى إذا قام في الركعتين على حديث ابن بحينة فإنه يسجدهما قبل السلام)، فإنه سجد سجدتي السهوقبل السلام؛ كما في حديث عبد الله بن بحينة. (واذصلى الظهرخمساً فإنه سجدهما بعد السلام)، كمافى حديث عبد الله بن مسعود : وكل سهو ليس فيه ذكر . (فإن سجدتى السهوفيه قبل السلام)، هذا أخرقول الإمام أحمد بن حنبل. (وقال إسحاق نحو قول أحمد في هذا كله؛ إلا أنه **قال:كلسهوليسفيهعنالنبيﷺ ذكر)**،قال ابن حجر:حرر إسحاق مذهبه من قولي أحمد ومالك، وهوأعدل المذاهب فيما يظهر.

باب ما جاء في سجدتي السهو بعد السلام و الكلام

(عن الحكم)، بفتحتين هوابن عتيبة الفقيه. (عن إبراهيم)، هوابن يزيد النخعي. (فسجد سجدتين بعد ما سلم)، وفي رواية للبخاري "فقيل له: أزيد في الصلاة ؟فقال: وماذاك، قالوا: صليت خمسا، فسجد سجد تين بعد ماسلم "، وفي رواية لمسلم: "فلما انفتل تشوش القوم، فقال: ماشانكم ؟قالوا: يارسول الله! هلزيد في الصلاة ؟قال: لا، قالوا: قد صليت خمسا، فانفتل فسجد سجد تين ". وحديث الباب استدل به على أن مَنْ

صلى خمساً ساهيا ولميجلس في الرابعة أن صلاته لاتفسد. (هذا حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة. (إن النبي السجد سبجد سبجدتي السهوبعد الكلام)، ولفظ مسلم أن النبي السهوبعد السلام والكلام. (وهوقول الشافعي وأحمد سبجدتي السهوبعد السلام والكلام. (وهوقول الشافعي وأحمد وإسحاق)، قال النووي: فيه يعني: في حديث عبد الله بن مسعود دليل لمذهب مالك والشافعي وأحمد ، والجمهور من السلف والخلف أن من زاد في صلاته ركعة ناسيالم تبطل صلاته.

وقال أبوحنيفة: إن كان تشهد في الرابعة ثم زاد خامسةً أضاف إليها سادسة شفعا، وكانت نفلاً على أصله في أن السلام ليس بواجب، ويخرج بكل ماينا فيها، وإن ركعة الفرد لا تكون صلاة ، قال : وإن لم يتشهد بطلت صلاته ، لأن الجلوس بقدر التشهد واجب، ولم يأت به حتى أتى بالخامسة . (وهوقول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة) ، وهوقول أبى حنيفة ، وتوضيح مذهبنا أنه لابد من القول بالقعود على الرابعة لوجه فقهى من أن مثنوية الصلاة ورباعيتها لاتكون إلابالتشهد، وهذا القدر متواتر، فلابد من تسليم القعود على الرابعة كيلا يلزم إنكار المتواتر، ومن أجل هذا يقول الإمام أبوحنيفة: فمن لميقعد على الرابعة بطلت فريضة ، وتحولت الفريضة إلى النافلة ، وعليهضم السادسة إلى الخامسة ، وإن قعد على الرابعة وقام إلى الخامسة فلوسجد لا يعود إلى القعدة كيلايبطل الركعة حيث صار بضم السجدة ركعة كاملة ، وإن لم يسجد يعود حيث جاز إلغاء مادون الركعة ، ولم يبطل ذلك التواتر حيث قعد على الرابعة،واللهأعلم.

بابماجاءفي التشهدفي سجدتى السهو

(اخبرنى الشعث)، هوأشعث بن عبد الملك ثقة فقيه. (عن ابن سيرين)، هومحمد بن سيرين البصري إمام ثقة ثبت عابد كبيرالقدر. (فسها فسجدسجدتين ثم تشهد ثم سلم)، فيه دليل لمن قال بالتشهد بعد سجدتى السهو، وهم الحنفية. (هذا حديث حسن غريب)، أخرجه أبوداؤدو سكت عنه، ورواه النسائى وابن حبان، وذكر المنذري تحسين الترمذي وأقره، وقال الحافظ: وضعفه البيهقى وابن عبد البروغيرهما، لكن قد ورد في التشهد في سجود السهوعن ابن مسعود عند أبي داؤد والنسائي، وعن المغيرة عند البيهقي، وفي إسنادهماضعف، لكن الثلاثة باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن، قال العلائي: ليسذلك ببعيد ، وقد صحذلك عن ابن مسعود من قوله: أخرجه ابن أبى شيبة ، فالعلائى يصححه ، وكذا عنده مر فوعاعنه بسند جيد من طريق منصور عن إبر اهيم عن علقمة عن عبد الله سلسلة الذهب "ثميسجد سجدتي السهوويتشهد ويسلم"، والبخاري تَصَدَّىٰ بِكُلِّ قُوَاهُ في جامعه لنفي التشهد، ولكنه لم يأت بدليل ينفيه ، وأخرج فيه تعليقات عن أنس والحسن وقتادة من أقوالهم.

(وروى ابن سيرين عن أبي المهلب وهوعم أبي قلابة غيرهذا الحديث) ، المذكور في الباب من غيرواسطة خالد الحذاء ، وأما حديث الباب فرواه بواسطة خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب، فافهم. (وهوحديث عمران بن حصين) ، أخرجه مسلم. (فقال بعضهم: يتشهد فيها ويسلم) ، وبه قال أبوحنيفة ومالك والشافعي وأحمد لحديث الباب. (وقال

بعضهم: ليس فيها تشهد وتسليم)، وقال أنس والحسن وعطاء وطاؤس: لاتشهد ولاسلام، ورَوى الطحاوي عن الشافعي والأوزاعي أنه لايتشهد، قال النووي في "شرح المسلم": والصحيح في مذهبنا أنه يسلم ولايتشهد وذهب مالك في رواية أشهب، وكذا ابن الماجشون وأحمد في رواية أنه إن سجد قبل السلام لايتشهد، وإن سجد بعده يتشهد.

ولايخفى أن هذا الاختلاف بناء على اختلاف في حقيقة سجدة السهو، امنًا عند أبي حنيفة فحقيقتها سجدتان وتشهد وسلام، لأنه إذا تشهد وسلم إلى جانب أوجانبين على اختلاف القولين وسجد للسهو، فيدخل بالسجدة في حرمة الصلاة، لأن للسجود علاقة بالصلاة، فرفع التشهد والسلام السابقين، فلابد من تشهد جديد، وسلام جديد ولكنه لاير فع القعدة، لأنها فريضة، فكان التشهد والتسليم لعارض، وبقيت حقيقة سجد قالسهوسجدتان فقط. وأمنًا عند الشافعي فحقيقته سجدتان فحسب من غيرتشهد وسلام، السلام بعد السجدتين إنما هو سلام الصلاة، وبالله التوفيق.

باب ماجاء في من يشك في الزيادة و النقصان

قال الإمام الشافعي عليه: مَنْ شك في صلاته أنه كم صلى فليبن على اليقين يعنى الأقل وإليه ذهب مالك وأحمد ، قاله في "العمدة"، ومذهب إمامنا أبي حنيفة فيه تفصيل ، إن شكّ أول مرة استانف ، والمراد بالأول: أول ماوقع له في عمره أو المراد أول ماوقع له في عمره أو المراد أول ماوقع له في هذه الصلاة ، وإن كثرتحرى ، وأخذ ما غلب على ظنه ، وإن لميغلب أخذ الأقل ، ومنشأ الاختلاف اختلاف

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

الأحاديث الواردة في الباب.

واستدل الشافعي للبناء على الأقل المتيقن بحديث عبد الرحمن بن عوف الأتى عند الترمذي في الباب، وكذلك استدل بحديث أبي سعيد الخدري عند مسلم مرفوعاً: "إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر كم صلّى فليبن على اليقين ". واحتج الحنفية للاستيناف في أول مرة عروض الشك بمارواه ابن أبى شيبة فى "مصنفه"عن ابن عمر أنه قال في الذي لايدري كم صلى أثلاثا أم أربعا، قال: ويعيد حتى يحفظ، وفي لفظ "أما أنا إذا لم أدركم صليث فاني أعيد" أخرجه البدر العيني" في العمدة "، واحتج للبناء على أغلب رأيه بحديث ابن مسعود ، أخرجه البخارى من حديث منصور عن إبر اهيم عن علقمة عن عبد الله ، و أخرجه مسلم فى السهو مثله سنداً ومتناً من حديث ابن مسعود مرفوعاً: "وإذا شك أحدكم فليتحر الصواب فليتم عليه ". وأجابوا عنه قال البيهقي في" المعرفة "كما في "نصب الراية ": إن التحري بمعنى اليقين ولايساعده اللغة أصلاً ، قال في " النهاية ": التحري القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول. واحتج للبناء على الأقل بحديث: إذا شك أحدكمفى صلاته فلميدر كمصلى، رواه مسلم من حديث الخدري مرفوعاً ، قال الحافظ البدرالعيني فأبوحنيفة عمل في كل واحدة من الأحوال الثلاثة بحديث، والأئمة الثلاثة أخذوا بأصح مافى الباب، وتركوا بعضا وأولوا بعضا، فتأمل.

(فليسجدسجدتينوهوجالس)، ذهبطائفة من السلف والحسن البصري إلى ظاهر حديث الباب من غير أن يبني على الأقل أويأخذ بغالب الظن ، ولم يذهب إليه أحد من الأربعة . والجواب بأن حديث الباب ساكت ، فيحمل على الناطق الذي فيه

التفصيل. (حديث أبي سعيد حديث حسن)، وأخرجه أحمد ومسلم وأبوداؤد، قال ابن المنذر: حديث أبي سعيد أصح حديث في الباب. (وقد روى هذا الحديث عن أبي سعيد من غيرهذا الوجه)، رواه مسلم في صحيحه بإسناد غير إسناد الترمذي. (والعمل على هذا عند أصحابنا)، يعني: العمل عند أصحابنا بالبناء على الأقل، قال النووي في شرح مسلم: ذهب الشافعي إلى أنه إذا شك هل ثلاثا أو أربعاً مثلاً لزم البناء على اليقين، وهوالأقل. (وقال بعض أهل العلم: إذا شك في صلاته فلم يحركم صلى فليعد)، وإليه ذهب أبو حنيفة ، وقد تبين تفصيل مذهبه مع حجة.

(فيَلْبِسْعليه), يعنى: يخلط عليه ويشوش خاطره. (فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين), زاد في رواية أبي داؤد وابن ماجة قبل أن يسلم. (هذا حديث حسن صحيح), أخرجه الجماعة. (إذا سها احدكم في صلاته فلم يدرواحدة صلى أو ثنتين فليبن على واحد), قال بعض الأفاضل: هذا الحديث مفصل للإجمال الوارد في الأحاديث السابقة, فعليه التعديل, أقول: الاعتماد على مذهب إمامنا أولى وأحرى لأنه عمل في كل واحدة من الأحوال الثلاثة بحديث, وذلك لأن أبا حنيفة يأخذ بالقواعد الكلية, ويحمل الوقائع على محامل خاصة مصرح به الحافظ في "الفتح".

(هذا حديث حسن صحيح), الحديث صححه الترمذي, وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم, وأقره الذهبي في "تلخيصه": ترى أنهم يصححونه مع أنه من رواية محمد بن إسحاق ، ومع هذا مضطرب ، فرواه بعضهم موصولاً ، وبعضهم مرسلا ، ولذا يقول الحافظ في "التلخيص": هومعلول ، لأنه من

رواية ابنإسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف، وقد رواه أحمد في "المسند" عن ابن غلية عن ابنإسحاق عن مكحول مرسلا، قال ابنإسحاق: فلقيث حسين بن عبدالله فقال لي هل أسنده لك، قلث: لا، لكنه حدثني أن كريبا حدثه به ، وحسين ضعيف جدّاً . (رواه الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس ، و في إسنادهما إسماعيل بن مسلم المكي ، و هو ضعيف.

باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر و العصر

والعمل، وجزم ابن قتيبة أنه كان يعمل بيديه جميعاً، قاله الحافظ في" الفتح"، فعلم أنهم كانوا يسمونه ذا الشمالين والنبى الشيئة سماهذا اليدين.

وبالجملة: إذا أرادوا أن يعبروا عنه في صدد ذكرالقصة فتارة يعبرون عنه بذي الشمالين، وهذا حكاه الزهري وعمران بن أبي أنس وابن سيرين من لفظ أبى هريرة ، فسموه ذا الشمالين، وتارة يعبرون عنه بمايد عوه المسلطة فكلذلك دليل على وحدة الرجل وتسميته باللقبين جميعاً. والشافعي أول مَن نص على التفرقة في تاليفه "اختلاف الحديث "ثمتبعه مَنُ جاء بعده مِمَنُ ذهب إلى مذهبه في ذلك، فمنهم: ابو عوانة وابن مندة، والبيهقى ، وابن عبد البر، والسهيلى ، وابن الأثير ، وأما القائلون بالوحدة فمنهم: أبن حبان ، وابن سعد ، وأبو عبد الله محمد بن يحيى العدنى وأبو العباس المبرد في "كامله" وأبو محمد الرامهرمزي في "المحدث الفاضل"، وأبو معشر، قاله العراقى فى شرح التقريب"،وهؤلاء مِن عدا أصحاب الحديث الذين وقع في رواياتهم مايدل على الاتحاد، وقديدل على ذلك ما قاله أبومحمد الخزاعي مِن أن ذا اليدين أحد أجدادنا، وهوذوالشمالين وذوالشمالين أحد أجداده سليم ، وهوأيضاً خزاعي.

وأوفى سياق لحديث الزهري ماعند الدار مي في "مسنده" عن عبد الله بن صالح قال: حدثني الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني ابن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن أبوبكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله عن أبى هريرة، وفيه: فقال: أصدق ذو اليدين، وعبد الله بن صالح أبوصالح المصرى كاتب الليث، وثقه جماعة على أن هؤلاء جميعايروي

عنهمالزهريعندالنسائيمنطريقآخر.

ومِن لطائف إسناده: أنه اجتمع فيه في روايته عن أبي هريرة أربعة فقهاء مِن الفقهاء السبعة الذين يَعُدُّ مالگ بِن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس، ومِن لطائف متنه: أنه اجتمع فيه تلقيبه بذي الشمالين وذى اليدين معاً ، ويرويه الزهرى عند أحمد في"مسنده"عن أبي سلمة وأبى بكربن سليمان عن أبى هريرة مِن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وهوإسناد في غاية الصحة ، وفيه أيضاً تلقيبه بهما جميعاً ، ومن هذا الطريق نفسه النسائي في سننه و متنأ وكذاك عند مالك في "موطاه" عن الزهري عن أبى بكربن سليمان عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن مرسلاً، وهوموصول مِن طريق مذكورة. فإذن الحاصل أن نقول: اتفق سعيد بن المسيب وأبوسلمة وأبوبكربن عبد الرحمن وأبوبكربن سليمان وعبيد الله بن عبد الله بن عتيبة ومحمد بن سيرين مِن كبار الفقهاء التابعين عن أبى هريرة على ذكرذي الشمالين وذي اليدين أو نحوه فلم يكن نصّاً في حضوره . والزهري من أعلم الناس بالسنة في زمانه ، وأعلم الناس بالأحكام ، وأعرف الناس بالأنساب، فما قالوا: "إنه مِن وهم الزهري" فليس هذا وهم الزهريبلوهمهم،وماقال ابن عبد البرفي "التمهيد":إنه تفرد به ، فقد عرفت آنفاً أنه ليس بمتفرد ، بل تابعه غيرواحد من الحفاظ، تابعه عمران بن أبى أنسعن أبى سلمة وشهدله معمر عن أيوب عن ابن سيرين. فالإنكار عن رواية الزهري ليسفيه تخطئته للزهري وعمران ومعمر وعكرمة فقط، بل للفقهاء التابعين المذكورين أجمعين ، بلتكذيب لابن عمر وابن عباس

وغيرهم. فاحاصل: أن الحنفية تقول: إن عميراً وخرباقاً واحد، وعبدبن عمر وعمر و واحد، وهو خزاعي، ولا يبعد أن يكون منشأ من ذهب إلى التعدد وقوعهما في الروايات بلقبين، فلاريب أن من في روايته باللقبين معاً، وفصل الأمر وبين منشأ التلقب أولاً، ثمث انيا فهو أضبط من غيره، وعنده علم و تفصيل ليس عند غيره، والتفصيل حجة على الإجمال.

(أَقْصِرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله) مصرفي الأمرين لأن السبب إمّا مِن الله ، وهوالقصر ، أو من النبي الله وهوالنسيان . (قال أبوعيسى : وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) ، وأخرجه الشيخان وغيرهما مِن الحفاظ ، قال الحافظ في "التلخيص": لهذا الحديث طرق كثيرة وألفاظ ، وقد جمع جميع طرقه الحافظ صلاح الدين العلائي، وتكلم عليه كلاما شافياً.

(واختلف أهل العلم في هذا الحديث)، واختلف الأئمة في الكلام في الصلاة . (فقال بعض أهل الكوفة : إذا تكلم في الصلاة ناسياً أوجاهلاً أوماكان فإنه يعيد الصلاة)، يعني تقال أبوحنيفة تبطل صلاته بالكلام ناسياً أوعامداً أوجاهلاً، وواليه ذهب أصحابه والثوري، وقال الموفق في "المغنى": وهي واليه ذهب أصحابه والثوري، وقال الموفق في "المغنى": وهي لصلاة ، وهذه الرواية اختيار الخلال ، وقال على هذا استقرت الروايات عن أبي عبد الله أي أحمد بعد توقفه ، وهذا مذهب أصحاب الرأي لعموم الأخبار في منع الكلام . وقال الحارث بن أصحاب الرأي لعموم الأخبار في منع الكلام . وقال الحارث بن فمن تكلم فيها أعاد ، وكذلك حكى عياض هذه الرواية عن مالك، فالمنع على مايتبادر من ظاهره أنه منسحب على كل كلام كيف فالمنع على مايتبادر من ظاهره أنه منسحب على كل كلام كيف

ما كان عامداً اوناسياً لمصلحته اوغيرها. وقال الشافعي: لاتبطلإن كانناسياً، وإليه أشار المؤلف بقوله: وأما الشافعي فرأى هذا حديثا صحيحا، فقاله به ، واتضح أن مذهب أبي حنيفة هومذهب مالك على ماحكاه الحارث ابن مسكين ، ومذهب أحمد على ما اختاره الخلال ، وإذن لا يكون ادعاء تفرد الشافعي بين الأربعة بعيداً.

واحتج الشافعية بحديث الباب على جواز الكلام ناسياً، ثم فى جهة الاستدلال لهم طريقان : طريق للمتوسطين منهم يحتجون بإجمال حديث الباب من وقوع الكلام فيه ، وطريق للحذاق المهرة منهم الخطابى والبيهقى، ثم الحافظ ابن حجر وأمثالهم يحتجون بكلامه عليه الصلاة والسلام لأنه كان ناسيأ دون الصحابة ، وإنهم تكلمواصريحا يدل عليه رواية عند النسائىفى"سننه".والأصحابناعنهجوابان،أحدهما:ماأشار إليه الترمذي بقوله: واعتلوا بأن هذا الحديث كان قبل تحريم الكلام في الصلاة بدليل أن أبا بكروعمروذا اليدين وغيرهم تكلموا عامدين في هذه القصة ، كما في طرق الحديث. فإن قال قائل: وكيف كان قبل تحريم الكلام! والحديث رواه أبوهريرة وهومتأخرا لإسلام،أسلمعام خيبرسنة سبع، وكان حاضراً عند الشمالين ، وذوالشمالين استشهد بدراً اسمه عميربن عبد عمرو الخزاعي، وذواليدين بقى بعده السلطة علنا: أجاب عنه الطحاوي في الآثار بما رُوى عن ابن عمرأن إسلام أبي هريرة كان بعد قتل ذي اليدين، وإنماقول أبى هريرة: "صلى بنارسول الله الله الله المسلمين، وهذا شائعذائع، وله نظائر، منها ماقال طاؤس: قدم علينا معاذبن جبل، وأرادبه قدومه اليمن، وكان قدومه قبل أن يولد طاؤس، وقال الحسن: خطبنا عتبة بن غروان، يريد خطبته بالبصرة، والحسن لميكن بالبصرة، وفي سنن البيهقي عن الحسن قال: خطبنا ابن عباس، ومارأه قط، وهو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ففي جميع هذا المرادبه القوم والمسلمون، فحديث أبي هريرة أيضاً مِن هذا الوادى.

فإن قال قائل: هذا مسلم لكن لايجري هذا التأويل فيماورد مِنقوله:بينماأناأصلىكمافىروايةمسلم؟.أقول:هذهالرواية إما غلط مِن الأصل أورواية بالمعنى، أو المرادبه بيان زيادة الضبطوالحفظوالمبالغةفيه، كأنه كان موجوداً عندوقوعهذه القصة ، وإلا فخالف شيبان جميع مَنُ روي عن يحيى بن أبى كثير، وأبى سلمة، وأبى هريرة، أو مِن تدليس يحيى، وهذا أخف وأهون من القول بأن الزهري وعمر ان بن أبى أنس وأيوب عن ابن سيرين قد وهموا وأخطؤوا فىذكر اليدين وذي الشمالين فى رواياتهم، وهم جبال الأحاديث، كيف! وقد قال ابن عمر لماذكر عنده حديث ذي اليدين: كان إسلام أبى هريرة بعد ما قتل ذواليدين، رواه الطحاوى وإسناده حسن. وبالجملة: جميع ذلك دليل على أن أبا هريرة لم يشهد القصة في حديث ذي اليدين ، ومَنْ خالف ذلك يلزم مخالفة روايات كثيرة في الباب ، وهذا الاستدلال لتقدم قصةذي اليدين عن يوم بدر على عدم شهود أبى هريرة إيّاها حجة قوية في الباب.

فالحق الحقيق بالتحقيق أن قصة ذي اليدين قبل تحريم الكلام ، لأن صاحب القصة استشهد يوم بدر ، وهوالذي يلقب بالخرباق ، ويسمى بذي اليدين وذى الشمالين معاً ، ويدل على

ذلك ما يقوله أعلم الناس بالأحكام في عصره ابن الشهاب الزهرى، وتابعه عمران بن أبى أنس، ومعمر وأبوم عشر المدنى فى روايات ، وكذلك يدل عليه أثر ابن عمر عند الطحاوي ، ومرسل عكرمة عندابن أبى شيبة ، وأثرابن عباس عند البزار ، كل ذلك بإسناد، هوأقوى ممايرو وله مِن رواية معدى ابن سليمان عن شعيب بن مطير عن أبيه ، فهى رواية ضعيف عن مجهول عن ضعيف سلسلة الضعفاء ، وَ اَيَّدَتُهُ نُقُولٌ تَارِيْخِيَّةٌ مِن أعلام الفن وجهابذة النقد: كابن سعد، وابن حبان، وأبى محمد الخزاعي ، وأبي العباس المبرد ، وأبي سعيد السمعاني وغيرهم، ورواية أبى هريرة إياها لايدل على تأخرا لقصة بحيث يدركها أبوهريرة نفسه ، فإن الإرسال في عهدالصحابة وعهد النبوة سنة جارية فيهم لشدة الصدق وغلبة الديانة والأمانة، ولفظ "بينانصلى"ليسنصاً في حضوره فيها،إذثبت عندنا نظير لذلك في روايات صحيحة بعضها لأبي هريرة نفسها، أريد الصحابة وجماعة المسلمين، أو قوم الراوي، أو أهل بلده مع اعتراف هؤلاء المحدثين هناك بالإرسال، وعدم الإتصال.

على أن رواية جم غفيرمن أصحاب الحديث: كأحمد، والدارمي، والطيالسي، والنسائي، ومن عداهم بلفظ: صلى رسول الله والله والنسائي، فإذن يحتمل أن يكون ذلك مِن تصرف الراوي، فلم يكن نصا بلفظه أيضا في الاتصال، كما أن لفظة "بينا أصلي" يغلب الظن على أنهار واية بالمعني أو وهم والتباس، فدخل حديث في حديث، أويؤول بأنه عبر بذلك لشدة الوثوق، كأنه ينظر إليه علا أنه تفرد به شيبان بن عبد الرحمن، ولم يتابعه أحد، ويرويه ابن المبارك عن يحيى، فلايذكرها، ولفظ شداد بن حربعن يحيى أيضاً يخالفها، وتفرد به يحيى بن

أبىكثيرمعتدليسه.

والجواب الثاني أنه منسوخ، ونسخ الكلام وقع بالمدينة قبل وقعة بدر ، وذلك للاتفاق بأن قوله سبحانه : ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾نزل بالمدينة، قاله الحافظ في"الفتح"، وفي حديث زيد بن أرقم عند البخاري ومسلم: "كُنَّانتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهوإلى جنبه، حتى نزلَث ﴿وقوموا للّه قانتين ﴾ فأمرنابالسكوت ونهيناعن الكلام ". وكذلك يدل حديث عبدالله بن مسعود مِن كلثوم الخزاعي عند النسائي أن النسخ بهذه الآية وهي مدنية بالإتفاق، وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه"عن محمد بن كعب القرضي ، قال : قدم رسول الله سَلَّ المدينة ، والناس يتكلمون في الصلاة في حوائجهم كما يتكلم أهل الكتاب في الصلاة في حوائجهم؛ حتى نزلت هذه الآية ﴿ وقوموا للَّه قانتين ﴾. ونقول أيضاً: إن النسخ كان بالمدينة ، و الدليل عليه أن نسخ الكلام يرويه المدنيون من الصحابة ، منهم زيد بن أرقم ويأتي حديثه عند الترمذي، والحديث أخرجه الجماعة إلا ابن ماجة، ومنهم معاذبن جبل عند أبى داؤد، وقد أسلم بالمدينة، قاله الحافظ في "الفتح"، ومنهم جابربن عبد الله عند أبى داؤد وقال: أرسلني نبي الله سَلِينَ إلى بني المصطلق، فاتيتُه وهويصلي على بعيره ، وفيه: لم يمنعني أن أكلمك إلا أنى كنث أصلى ، وكذلك فيه حديث أبي أمامة عند الطبراني في "العمدة "و" الفتح "و"الزوائد"، وهوأيضاً أسلم بالمدينة.

وبالجملة:الحجة في فساد الصلاة بالكلام حديث معاوية بن الحكم السلمي عند مسلم، وفيه: "أن هذه الصلاة لايصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وقراء ة القرأن "، وهذا حديث عام فيه تشريع قولي، ولم يعارضه حديث

خاص، وكذلك ما ورد في حديث زيد بن أرقم في "البخاري" و "مسلم" وغيرهما ، وفي حديث ابن مسعود في "البخاري" و "مسلم" و"السنن" بعد أَو بَتِهِ الثانية من الهجرة إلى المدينة، فهذه احاديث ثلاثة صحاح عليهانظام مسألة التحريم من الكلام مطلقافي الصلاة عندنا، وفي الكلتشريع قولى عام بالمدينة، بلحديث زيد بن أرقم مفسر، وقع بيانا للنص القطعي مِن قوله سبحانه: ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ، فإذن استفاد نوع قطعية في قوله: فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، فهل عندهم مايصادم هذه الصرائح الصحيحة الثابتة يكاديكون بعضها قطعيا ؟، فهل ترفع هذه القوة القصة الجزئية الفعلية ، لم يعلم تاريخها بالضبطفىعهدكان تشريع النظام لمينته بعد؟.

والحاصل: عمل أبوحنيفة على ماهودأبه بالأخذ بالضوابط العامة والقواعد الكلية في الشريعة ، وأماالوقائع الجزئية الواردة خلاف ماعهد مِن نظام التشريع العام ، فيخرج لها محامل ، فكذلك واقعة ذي اليدين واقعة حال لا عموم لها ، والمناط على القواعد العامة ، فالاستدلال بجواز الكلام سهواً أو نسيانا بحديث ذي اليدين إهدار للناطق المعلوم السبب، وهوحديث معاوية بن الحكم وابن مسعود وزيد بن أرقم بالساكت المجهول، وهوحديث ذي اليدين، فعند الحنفية أدلة ناهضة في عدم الأخذبه ، وعندهم تأويلات و تكلفات في تطبيقه على مورد النزاع وتوفيقه بالمذهب ؛ مايكاد ينبو عنها من أنصف ولم يتعصب ، فمذهب الحنفية في مسألة الباب أحوط سبيلاً وأقوم دليلاً، وفي كلمِن مذهب مالك وأحمد رواية مثله، وإن الاستدلال لإباحة الكلام ناسيا بحديث ذي اليدين غيرناهض؛ بل ويشكل القول فيه بالنسيان، والسيما في حق

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

الصحابة، ثمبالأخصفي حقذي اليدين إلابتكلف بعيد، فلميكن نصاً في مورد النزاع.

واَمَّا حديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ومعاوية بن الحكم الصحيح والصريح في تحريم الكلام من غيرتخصيص أواستثناء، فهي نصفي الباب.

واحتج الشافعية في نسخ الكلام بمكة بقصة رجوع عبد الله بن مسعود عن الحبشة إلى مكة ، وقصة سلامه عليه الماسية وعدم اجابته الشُّكُم، ثمقال السُّكُّ بعد فراغه مِن صلاته، أخرجه النسائي وأبوداؤد والطحاوي مِن طريق أبى وائل عن عبد الله، ونفس الحديث بمعناه أخرجه الشيخان وفيه "إن في الصلاة لشغلاً". فنقول: لابن مسعود هجرتان إلى الحبشة ، أما الأولى فكان هاجرعدة مِن الصحابة بإذنه سَلانً الى الحبشة ، لما رأى المشركينيؤذونهم، ثمأن المسلمين بلغهم وهم بأرض الحبشة أن أهل مكة أسلموا ، فرجع ناس منهم ، فلم يجدوا ما أخبروا فلما بلغهم ذلك رجعوا ، فوجدوهم على حالهم مِن الكفر ، فلم يدخلوا مكة إلا ابن مسعود، وأقام آيًاما، ثم هاجر إلى الحبشة، وهذه هي الهجرة الثانية له، ثملماهاجر السينة إلى المدينة رجع ابن مسعود إلى المدينة، وهذا هوالرجوع الثانى له مِن الحبشة إلى المدينة ، وفيها وقعت قصة سلامه وعدم رده ، وكان ذلك بالمدينة قبل بدر، فإن ابن مسعود ممن شهد بدراً. والهجرتان إلى النجاشي قال الحافظ في الفتح من الجزء الثاني في رجوعه الثاني: وقد ورد أنه قدم المدينة والنبى اللهائة يتجهز إلى بدر ، فظهرأن اجتماعهم بالنبى المالي المالية بعد رجوعه كان بالمدينة ، وإلى هذا الجمع نحا الخطابي، وقال الحافظ الزيلعي في "التخريج": وابن مسعود فقد شهد بدراً، لأنه هاجر الحبشة، ثمر جع إلى مكة، ثم رجع إلى المدينة ، وشهد بدراً ، ذكره موسى بن عقبة في "مغازيه" وهي أصح المغازي عند أهل الحديث ، وقال ابن سعد في "طبقاته": قالوا: هاجر عبد الله بن مسعود إلى أرض الحبشة الهجرتين جميعافي رواية أبي معشر ومحمد بن عمر و الواقدى ، أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن ، ومحمد بن عمر و الواقدى ، وموسى بن عقبة مِن اعلام أئمة السير ، كلهم اتفقوا على كون ابن مسعود في الهجرتين ، وكذلك حكاه في الجوهر النقي عن ابن الجوزي ، وفي هذا القدر كفاية ، ولله الأمر في البداية و النهاية .

ٱلۡإِعَادةلِلۡإِفَادَة

لايخفى أن ذا اليدين وذا الشمالين واحد ، يدعوه الناس بذي الشمالين، فغيره النبي صلى الله عليه وسلم بذي اليدين، لأنه كان يعمل بيديه ولقبه خِرباق ، واسمه عمير ، وهومِنُ سليمبن ملكان بطن من خزاعة ، فهوخزاعي كما أنه سلمي ، فهورجل ذواليدين وذو الشمالين خرباق عمير خزاعي سلمي ، ومَن لم يعرف وجه هذا الاختلاف ظن أنهما رجلان ، وبنى عليه ما بنى ، وعارض به ماعارض، قال السمعاني في "الأنساب": ذو اليدين ويقال له ذوالشمالين؛ لأنه كان يعمل بيديه جميعاً، وفي " الفاصل"للرامهرمزي: ذواليدين وذوالشمالين قد قيل: إنهما واحد ، وقد قال ابن سعد في "طبقاته " ذواليدين ويقال ذوالشمالين اسمه عميربن نضلة الخزاعي مِن خزاعة ، وقال ابن حبان في "ثقاته": ذو اليدين ويقال لهذو الشمالين أيضاً ابن عبدعمروبننضلة الخزاعي، وقال أيضاً: ذو الشمالين عميربن عبد عمروبن نضلة بن عامربن الحارث بن غبشان ، الخزاعي

حليف بنى زهرة ، وقال أبوعبد الله محمد بن يحي العدني في " مسنده " : قال أبومحمد الخزاعي : ذواليدين أحد أجدادنا ، وهوذوالشمالين ، وقال المبرد في "الكامل" : ذواليدين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعا ، ذواليدين يقال له : الخرباق ، وهو ابن عبد عمر و بن نضلة ، و ذو الشمالين أيضاً ابن عبد عمر و بن نضلة ، فما في قصة السهور جلم نبني سليم أر ادبذلك سليم بن ملكان ، وهو من خزاعة لا سليم بن منصور ، فإنه ليس بخزاعي ، فالخرباق عمر و السلمي منسوب إلى سليم بن ملكان من خزاعة ، فهو سلمي خزاعي فكلاهما واحد ، فقد ثبت بهذه الأقوال أن ذا اليدين و ذا الشمالين واحد ، وقد بينا لك وجه تعدد اسمه ولقبه ونسبته ، وهذا أولى من جعله رجلين ، لأنه خلاف الأصل .

وقد اتفق أهل السيرأن ذا الشمالين استشهد ببدر ، وقال الزهري: كان هذا قبل بدر ، وواقفه على ذلك ابن وهب ، كما في "الجوهر النقي" إنما كان حديث ذي اليدين في بدء الإسلام ، فتبت بهذه الوجوه أن أباهريرة لم يكن حاضراً في قصة السهو ، فتأمل.

(قوله: ناسياً أوجاها ألك)، الناسي مَنُ نسى كونه في الصلاة، والجاهل مَنْ جهل الحكم. (قوله: قال الشافعي: وفرقوا هؤلاء بين العمد والنسيان)، إشارة للاعتراض علينا بالاجتهاد إلزاماً، فقاس الصلاة على الصوم. ولنا أن ندفعه أيضاً باجتهاد بأن هيئة الصلاة مذكرة بخلاف حالة الصوم فإنها غير مذكرة، ثم إن في الصوم كان نصاً فلا محالة كان العمل به ولو لم يوافقه قياس فضلاعن موافقته إيّاه، فافهم.

(ومَنُ تكلم خلف الإمام وهو يعلم أن عليه بقيته مِن الصلاة، فعليه أن يستقبلها، واحتج أن الفرائض كانت تزداد

وتنقص على عهد رسول الله ﷺ فَإنَّمَا تكلم ذواليدين وهو على يقين من صلاته أنها تمت، وليس هكذا اليوم لأحد أن يتكلم على معنى ماتكلم ذواليدين ، لأن الفرائض اليوم لا يزاد فيها ولا ينقض ، قال أحمد نحواً من هذا الكلام وقال إسحاق نحوقول أحمد في هذا الباب)، وفي كلام الإمام أحمد: أن كلام ذي اليدين لم يفسد صلاته ، لأنه كان على ظن التمام ، فكأنه لم يكن في الصلاة ، فكان في حكم الناسي ، ذكره الموفق في"المغنى"في رواية موسى ابن يوسف عن أحمد، وهوالذي ذكره الترمذي في آخر الباب. وبالجملة: روايات أحمد مضطربة فى تنقيح المسألة ، وكل هذه التأويلات اضطروا إليها لمعارضتها نصوصاً صريحة قولية في تحريم الكلام ، وكان الأسلم اختيار القواعد الشرعية العامة ، وحمل الواقعة الخاصة على خصوصيات عهد التشريع مالم ينضبط فيه التشريعات، وانماهى واقعة حال لاعموم لها، وَإِنَّى نقلتُ هذا ليكون بصيرة فى الجواب عن حديث أبى هريرة وعمران بن حصين وغيرهما، وللناس فيمايعشقون مذاهب، ولله الحمد على ذلك، فافهم.

باب ما جاء في الصلاة في النعال

الصلاة في النعلين الطاهرتين جائزة، وفي شرح الترمذي للعراقي: واختلف نظر الصحابة والتابعين في لبس النعال في الصلاة، هل هومستحب أومباح أومكروه ؟ والذي يترجح التسوية بين اللبس والنزع مالم يكن فيهما نجاسة محققة أو مظنونة، ثم إنه وإن كان جائزاً يعني: عند إمكان إتمام السجدة فيها مع طهارتها فلا ينبغي أن يفعل لاسيما في المساجد

الجامعة، فإنه قد يؤدي إلى مفسدة أعظم. (عن سعيد بن يزيد أبي سلمة) ، الأزدي البصري ثقة رَوى عن أنس وأبي نضرة والحسن البصري، وعنه شعبة وابن عُلَيَّة وغيرهما. (يصلي في نعليه قال: نعم!) ، دل الحديث على أن الصلاة كانت مأمورة لمخالفة اليهود، وأما في زماننا فينبغى أن تكون الأمة مأمورة بالصلاة حافية لمخالفة النصاري؛ فإنهم يصلان في النعال لا يخلعونها. (حديث أنس حديث حسن صحيح) ، أخرجه البخارى ومسلم.

(والعمل على هذا عند أهل العلم) ، يعني: يجوزون الصلاة في النعال إذا كانت طاهرة ، وقال الحافظ ابن دقيق العيد : الصلاة في النعال مِن الرخص لا مِن المستحبات ، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب في الصلاة. أقول: ومن استحب لبسها إنما هوباعتبار المخالفة لليهود لحديث أبى داؤد عن شدادبن أوس، لكن في سنده مروان بن معاوية ، وهومدلس، وقد عنعن، ويعلى بن شداد، وعنه يقول الذهبى: بعض الأئمة توقف فى الاحتجاج بخبره، وقول أنس: "نعم "لِمَنْ سأله: "أكان يصلى فى النعلين "؟ لا يدل على المواظبة ، قال النووي فى باب قيام الليل من شرح مسلم: إن المختارالذي عليه الأكثرون والمحققون من الأصوليين أن لفظة "كان" لايلزم منها الدوام و لا التكرار، وإنماه وفعل ماض يدل على وقوعه مرة، فإن دل الدليل على ذلك عمل به ، وإلافلا تقتضيه بوضعها على أن أهل الكتاب أصبحوا يصلان في نعالهم، فتكون المخالفة لهم في نزعها لافي لبسهافي الصلاة ، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام خلع نعليه عند الصلاة في فتح مكة فيكون هذا أخر الأمرين، ومِن أجلهذا نقل عن الإمام الشافعي عليه أن الأدب خلع نعليه في الصلاة، فالأولى أن يحمل قول الشافعي على أن الأدب الذي استقر عليه أخر أمره عليه الصلاة والسلام خلع نعليه، فافهم.

بابماجاءفي القنوت في صلاة الفجر

القنوت في الصلاة على أصناف:قنوت في الوتر، وقنوت في صلاة الفجردائماً، وقنوت في النوازل أحياناً، فالأول يأتى بيانه في محله من أبواب الوتر، وأمَّا الثالث فمتفق بين الأمة غير أن هناك اختلافا في محله ، فقال أبوحنيفة في الفجر فقط بعد الركوع، وإليه ذهب أحمد، وقال الشافعي في الصلوات كلها، وصححه النووي في "المجموع" مِنْ مذهبه ، ويؤيده حديث ابن عباس عند أبى داؤد ، والموفق من الحنابلة يرد هذا القول ، و يقول: ولايصح هذا لأنه لم ينقل عن النبى السلام السلامة ولا عن أحد من أصحابه القنوت في غير الفجرو الوتر، ويرده ابن عابدين أيضاً بأنه ليسقولافى المذهب، ولميقلبه إلا الشافعى بليقول: إنه وقعفيه تحريف، فافهم. وأمَّا الثاني فاختلف فيه أقوال، فذهب مالك إلى أنه مستحب، والشافعي إلى أنه سنة، وقال أبوحنيفة: لا قنوت فيه ، وإليه ذهب أحمد . واحتج الشافعي للقنوت في الفجر بحديث الباب، وحمله الحنفية بالنازلة، قال الطحاوي: لايقنت عندنا في صلاة الفجر في غيربلية ، وحديث أنس عند الدارقطني والبيهقي: ما زال رسول الله سَلَيْكُ يقنت في صلاة الصبححتى فارق الدنيا، فليسبحجة، فإن فى طريقه أبوجعفر الرازي،قال على بن المدينى، يخلط، وقال أبوز رعة: يهم كثيراً، وقال عمروبن على الفلاس: صدوق سيئ الحفظ، وقال ابن معين : ثقة ولكنه يخطئ ، وقال الدوري : ثقة لكنه يغلط ، وحكى

الساجى أنه قال: صدوق ليسبمتقن. ولحديثه هذا شاهد، ولكن في إسناده عمرو بن عبيد وليس بججة وأنه معارض لحديث أنسنفسه في البخاري ومسلم مقيداً بشهر، وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي السائلة لم يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم. فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت، فلايقوم لمثلهذا حجة. وبمعنى حديث أنسحديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ "كان لايقنت إلا أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد "وأصله في البخاري، وفي "النيل": بأنه لانزاع في وقوع القنوت في الصبح إنما النزاع في دوام مشروعيته. فإن قالوا: لفظ كان يدل على استمرار المشروعية ، قلنا: إن النووي قد حكى عن جمهور المحققين إنها لا تدل على ذلك على أن هذا الحديث فيه أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب، فما هوجوابهمعن المغرب فهوجوابناعند الفجر، فتفكر.

بابماجاءفي ترك القنوت

الترمذي يريد بهذا البابترك القنوت في صلاة الفجرضدما فى الباب الأول. (عن أبى مالك الأشجعى)، اسمه سعد بن طارق الكوفى ثقة. (قال)، أبومالك الأشجعى. (قلتُ لأبي)، يعنى: طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي. (وأبي بكر وعمروعثمان)، يعني: بالمدينة. (وعلى بن أبي طالب ههنا بالكوفة)، يعنى: صلّينت خلف على ههنا بالكوفة. (نحواً من خمس سنين)، متعلق بصليث خلف على على المحذوف. (اكانوايقنتون)،وفيرواية ابن ماجة أكانوايقنتون في الفجر. (أي بني محدّث)، وفي رواية النسائي صليث خلف رسول الله

مرفلم يقنت، وصليث خلف أبي بكر فلم يقنت، وصليث خلف عمر فلم يقنت، وصليث خلف عثمان فلم يقنت، وصليث خلف علي على فلم يقنت، وصليث خلف علي فلم يقنت، ثمقال: يابني محَدث، والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في الفجر. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أحمد وابن ماجة، قال الحافظ في "التلخيص": إسناده حسن. (والعمل عليه عند اكثراهل العلم)، وذهب إليه أبوحنيفة وأحمد، فافهم.

باب ماجاء في الرجل يعطس في الصلاة

(حدثنا رفاعة بن يحي بن عبد الله) ، بن رافع الزرقي: الأنصاري إمام مسجد بني زريق، صدوق من الثامنة. (عن عم أبيه معاذ بن رفاعه) ، بن رافع الأنصاري الزرقى المدنى ، صدوق من الرابعة. (عن أبيه)، رفاعة بن رافع الأنصاري هومِن أهلبدر. (صليت خلف رسول الله ﷺ)، وزاد الطبراني: "في المغرب". (مباركا فيه مباركا عليه)، قال الحافظ: يحتمل أن يكون قوله: مباركا عليه ، تاكيداً وهوالظاهر. (حديث رفاعة حديث حسن)، وأخرجه أبوداؤد والنسائي، وأخرجه البخاري أيضاً، ولفظه عن رفاعة بن رافع، قال: كنا نصلى يوماً وراء النبى ﷺ فلما رفع رأسه مِن الركعة ، قال: "سمع الله لمن حمده "، فقال رجل من ورائه: "ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه "، إلى آخره، ولم يذكر العطاس، ولا زاد كما يحبربناويرضى،وزادأنذلكعندالرفعمنالركوع،فالجمع بين الروايتين بأن الرجل المبهم في رواية البخاري هور فاعة، كما في حديث الباب، ويجمع بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه.

(وكان هذا الحديث عند بعض أهل العلم أنه في التطوع)،

قال الحافظ في" الفتح": وأفاد بشربن عمرالزهراني في روايته عن رفاعة بنيحي أن تلك الصلاة كانت المغرب، أقول: فهذه الرواية تردعلى مَنْ حمل هذا الحديث على التطوع، وقال بعض الأفاضل: فتأويل بعض أهل العلم بحمله على التطوع غير سديد، والحديث رواه البخاري ومسلم.

(قالواإذاعطس الرجل في الصلاة المكتوبة ، إنها يحمد الله في نفسه ، ولم يوسعوا بأكثر من ذلك) ، وفي الحديث دلالة على جواز الحمد للعاطس في الصلاة بخلاف رواية البطلان ، فإنها شاذة ، من عطس في الصلاة فلا يستحب له أن يحمد ، نص عليه أحمد ، وهومذهب إمامنا أبي حنيفة ، وإليه ذهب الإمام الشافعي وغيرهم فتكاد تكون المسألة و فاقية ، ولم يقل أحد باستحباب تحميده عند العطاسة ؛ مع قوله : ابتدرها بضعة وثلاثون الخ ، وَلَعَلَّ بعض طرق الحديث يشير إلى عدم مطلوبية ذلك ، فلاينبغي الأخذ بمحض ظاهر الحديث يشير إلى عدم مطلوبية ذلك ، فلاينبغي الأخذ بمحض ظاهر الحديث يشير أفهم.

باب في نسخ الكلام في الصلاة

تقدم مباحث هذا الباب بكل تفصيل في حديث ذى اليدين، فلانعيدها، واتفقوا على نسخ الكلام، والخلاف في تاريخ النسخ أنه متى كان؟.

(عن الحارث بن شبيل)، البجلي أبي الطفيل ثقة من الخامسة. (يكلم الرجل مناصاحبه إلى جنبه)، زاد البخاري "بحاجته"، والظاهر أنهم كانوا لايتكلمون فيها بكل شيء، وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه. (حتى نزلتُ

(وقوموالله قانتين))، وهي مدنية بالإتفاق. (وفي البابعن ابن مسعود فأخرجه مسعود ومعاوية بن الحكم)، أما حديث ابن مسعود فأخرجه الشيخان: كنانسلم على النبي الشيئة وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلمار جعنام نعند النجاشي سلمناعليه، فلم يرد علينا، قلنا: يا رسول الله الشيئة كنانسلم عليك في الصلاة فترد علينا، فقال: إن في الصلاة لشغلا. وأما حديث معاوية بن الحكم فأخرجه مسلم بلفظ قال: بينا أصلى مع رسول الله الشيئة إذ عطس رجل من القوم، فقلث: يرحمك الله، فرمانى القوم بأبصار هم، وفيه: "إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن".

(حديث زيد بن أرقم حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم، اتفق الأئمة على أن الكلام في الصلاة عامداً مبطل للصلاة، وأما الكلام لمصلحتها فقال أبوحنيفة ومالك والشافعي وأحمد: تبطل الصلاة، وجوزه الأوزاعي، وبعض أصحاب مالك، وشرزمة قليلة، وأما الناس فلاتبطل صلاته بالكلام القليل عند الشافعي، وبه قال مالك وأحمد، وعند أصحابنا تبطل، وقال النووي: ودليلنا حديث ذي اليدين، وأجاب بعض أصحابنا: إن حديث قصة ذي اليدين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم، وحديث معاوية بن الحكم، لأن ذا اليدين قتل يوم بدر، كذا روي عن الزهري، وإن قصته في الصلاة كانت قبل بدر، ولايمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر الإسلام عن بدر كان الصحابي قديروى مالايحضره بأن يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من صحابي آخر، فتأمل.

(والعمل عليه عندا كثرا هل العلم)، يعني: الصحابة فما يقوله النووي: أن مذهب جمهور السلف جواز الكلام ناسياً، فلا

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

عبرةبه أمام قول الترمذي، فإنه إمام حجة ، فافهم.

باب ما جاء في الصلاة عند التوبة

التوبة هوالإقلاع عن المعصية مع العزم على الترك والندامة على الفعل، وليسذلك في الاستغفار وعلى هذا يكون الاستغفار للغيرأيضاً دون التوبة. (عن عثمان بن المغيرة)، الثقفى مولاهم الكوفى ثقة من" السادسة "، روى عن زيد بن وهب وأبى عبد الرحمن السلمى وعلى بن ربيعة ، وعنه مسعر وشعبة والثوري وثقه ابن معين وأبوحاتم والنسائي. (عن على بن ربيعة)، بن نضلة الكوفي أبى المغيرة ثقة مِن كبار الثالثة. (عن سماء بن الحكم الفزاري) ، الكوفي وثقه العجلي ، وقال الحافظ في" التقريب ": صدوق مِن الثالثة . (فإذا حلف لى صدقته),ظاهرهأنه كان لا يصدقه بلاحلف، وهذا مخالف لما علم مِن قبول خبر الواحد العدل بلاحلف، فالظاهر مراده بذلك زيادة التوثيق بالخبر والاطمينان به ؛ إذا لحاصل بخبر الواحد الظن، وهومما يقبل الشدة الضعف، ومعنى قوله: "صدّقته" يعنى: على وجه الكمال، وإن كان القبول الموجب للعمل حاصلا بدونه،فتدبر.

وصدق أبوبكر يعني: علمت صدقه في ذلك بلاحلف ، وبين بها جلالته ومبالغته في الصدق ؛ حتى سماه عليه السلام "صديقا" ، وقال بعض الأفاضل: وفيه وجه آخر: وهوأن الصديق كان ملتزماً ، لايروى إلا إذا كان محفوظه بخلاف أكثر الصحابة ، ولذا قلت: روايته كأبي حنيفة تبعاله في هذه الخصوصية ، قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": قال محمد بن سعد العوفي:

سمعث ابن معين يقول: كان أبوحنيفة ثقة لايحدث بالحديث إلا بما يحفظه ، ولا يحدث بما لا يحفظ . (قمقراً) ، يعني: النبي الله استشهاداً واعتضاداً أوقراً أبوبكر تصديقا و توفيقا: (والذين إذا فعلوا فاحشة) ، يعني: ذنبا قبيحا كالزنا ((أوظلموا أنفسهم)) ، يعني: بما دونه أي ذنب كان مما يؤا خذون به ، فيكون تعميما بعد تخصيص . (حديث علي حديث حسن) ، وأخرجه أبوداؤد والنسائي وابن ماجة وابن حبان والبيهقي ، وزاد "ثميصلي ركعتين".

بابما جاءمتي يؤمر الصبي بالصلاة

(أخبرنا حرملة بن عبدالعزيزبن الربيع بن سبرة)، بفتح السين مع سكون الموحدة . (الجهني)، أبومعبد لأباس بهقاله الحافظ، رَوَى عن أبيه، وعنه الحميدي وثقه ابن حبان. (عن عمه عبد الملك بن الربيع بن سُبُرة) ، وثقه العجلى ، قاله الحافظ فى"التقريب"، وقال الذهبي: ضعفه ابن معين، وقال ابن القطان: وإن أخرج له مسلم قغير محتجبه. (عن أبيه) ، عبد الملك أبوه هوالربيع بن سَبْرة وهوثقة ، قاله في "التقريب"، وقال فى "الخلاصة": روى عن أبيه ، وعنه ابناه عبد العزيز وعبد الملك، وثقه النسائي والعجلي. (عن جده)، يعنى: جدعبد الملك وهوسَبْره. (علموا الصبي الصلاة)، بأن يعملوهم ما تحتاج إليه الصلاة مِنشروطها وأركانها، وأن يأمروهم بفعلها. (ابن سبع سنين)، وهكذا ابن عشرة، وفي رواية أبي داؤد: " مروا الصبى بالصلاة إذا بلغ سبع سنين "يأمر الصبى بالصلاة قبل البلوغ اعتياداً وتدريباً، وذلك ليتخلق بفعلها ويعتاده لا لافتراضها، ثم إذا بلغ الصبى وجبت عليه. (واضربوه عليها ابن عشرة)، قال الخطابي: "فاضربوه عليها" يدل على غلاظ العقوبة له إذا تركها، وإذا استحق الصبى الضرب وهوغير بالغ فقد عقل أنه بعد البلوغ يستحق من العقوبة ماهو أشد من الضرب وليس بعد الضرب أشد من القتل . ومن ههنا اختلفوا في حكم تارك الصلاة ، فقال مالك والشافعي : يقتل تارك للصلاة ، وقال أبوحنيفة : لا يقتل ولكن يضرب ويحبس ، وقال أحمد : تارك الصلاة حتى يخرج وقتها لغير عذر كافر ، وحكمه القتل لاغير . الصلاة حتى يخرج وقتها لغير عذر كافر ، وحكمه القتل لاغير . وأخرجه أبوداؤد ، وسكت عنه ، وذكر المنذري تصحيح الترمذي وأخرجه أبوداؤد ، وبأي الدليل يقولان هذا ، وتوجهه الخطاب وتوجهه الخطاب وتوجهه قاعدة التكليف بعد البلوغ ، وهذه حقيقة واضحة ، فافهم .

باب ما جاء في الرجل يحدث بعد التشهد

(حدثنا أحمد بن محمد) ، هوابن موسى أبوالعباس المروزي الملقب بمردويه ، قال الحافظ: ثقة حافظ. (أخبرنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم) ، الأفريقي قاضيها ، قال الحافظ: ضعيف في حفظه . (إن عبد الرحمن بن رافع) ، التنوخي المصري قاضى أفريقية ضعيف ، قاله الحافظ في "التقريب" ، وقال البخاري: في حديثه مناكير ، وقال أبوحاتم : شيخ مغربي حديثه منكر ، وقال ابن حبان : لا يحتج بخبره إذا كان مِن رواية أبن أنعم ، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله . (وبكربن سوادة) ، بن ثمامة الجذامي المصري ثقة ، قاله الحافظ في "

التقريب". (عن عبد الله بن عمروبن العاص)، أحد السابقين المكثرين من الصحابة ، وأحد العبادلة . (إذا أحدث يعني: الرجل وقد جلس في اخرصلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته) ، ذهب بعض أهل العلم الى ظاهر حديث الباب . (هذا حديث ليس إسناده بالقوي وقد اضطربوا في إسناده) ، قال الدار قطني : وعبد الرحمن بن زياد ضعيف لايحتج به ، وقال البيهقي : وهذا الحديث إنما يعرف بعبد الرحمن بن زياد المذي الرحمن بن زياد الرحمن بن زياد الرحمن بن المارية ي ، وقد الأفريقي ، وقد ضعفه يحي بن معين ، وعبد الرحمن بن وعبد الرحمن بن وياد الأفريقي ، وقد ضعفه يحي بن معين ، وعبد الرحمن بن مهدي .

(وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا ، قالوا : إذا جلس مقدارالتشهد، وأحدث قبل أن يسلم، فقد تمت صلاته) ، يعنى: سقط عنه التسليم، وعند الدارقطنى والبيهقى في " الكبرى "مِن طريق عاصم بن ضمرة عن على قال: إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته ، و عاصم بن ضمرة صدوق قاله الحافظ في"التقريب" أخرج له الأربعة . ذهب أبوحنيفة إلى أن مَنُ سبقه الحدث بعد التشهد يجب عليه أن يتوضاً ، ويبنى ، ثم يسلم، ومَنْ أحدث عمداً فيجب عليه أن يعيد الصلاة وعدم القول بركنية التسليم غيرمفضٍ إلى مايتوهمه تفريع مَنُ لميتأمل فى المذاهب، ومَنْ أحدث عمداً للفراغ عنها ثم لم يعد فقد ارتكب كبيرة بترك الواجب وإن كان فرغمن أصل الفرض وإنه إدخال المكروه تحريما في أمرالشارع وذلك غير مَرُضِيّ عند أحد، وعدم كون التسليم ركناً مسألة وفاقية في الحنفية ، وتقدمت المسألةفي الطهارة بدلائلها، فافهم.

(وقال بعض أهل العلم: إذا أحدث قبل أن يتشهد وقبل أن يسلم أعاد الصلاة ، وهوقول الشافعي) ، بناءً اعلى أن التشهد والسلام كليهما فرضان عنده . (وقال أحمد: إذا لم يتشهد

أجزاه لقول النبي عليه السلام و تحليلها التسليم و التشهداهون)، ليسبفرض. (قام النبي رضي في في اثنتين فمضى فى صلاته ولم يتشهد)، وهذا دليل الأهونية، فعند الإمام أحمد التسليم فرض والتشهد ليس بفرض . (وقال إسحاق بن إبراهيم : إذا تشهد ولم يسلم أجزأه ، واحتج بحديث ابن مسعودحين علمه النبي ﷺ التشهد، فقال إذا فرغتُ مِنهذا فقدقَضَيتُ ماعليك)،أخرجه أحمد، وأبوداؤد، والدارقطني، وقال: الصحيح أن قوله: "إذا قضيتَ هذا فقد قضيت صلاتك"مِن كلام ابن مسعود، فَصَّلَهُ شبابة عن زهير، وجعله مِن كلام ابن مسعود، وقال البيهقي في"المعرفة": ذهب الحفاظ إلى أن هذا وهم مِن زهيربن معاوية ، وكذا قال النووي في الخلاصة ، اتفق الحفاظ على انها مدرجة. قال ابوالنعمان: ، وليس هومدرج مِنْ كلام زهيربن معاوية في "المرفوع"، كما يقوله الدارقطني والبيهقي،بلرواه عن زهير مرفوعاً عبدالله بن محمد النفيلي عند أبى داؤد، وأبونعيم عند الدارمي، والطحاوي، وأبوغسان وأحمدبن يونس عندا لطحاوي، وموسى بن داؤد عندا لطيالسي والدار قطني، ويحيّبن آدم عند أحمد وغيرهم، وكلهؤلاء ثقات أثبات ، ولا حجة في جعل شبابة بن سواء في روايته عن زهيرموقوفاعلى ابن مسعود، فإنه لوكان الوهمفيه لكان الواحد أحق به مِن الجماعة . (**وعبد الرحمن بن زياد هوالأفريقي وقد** ضعفه بعض أهل الحديث منهم يحيّ بن سعيد القُطّان وأحمدبن حنبل).

أقول: ولايخفى أنه لايضر، فقد وثقه غيرواحد، ففي "التهذيب"عن الترمذي، ورأيث محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول هومقار ب الحديث، وقال أحمد بن صالح: من الثقات، وقال

سحنون: ثقة ، وقال يعقوب بن سفيان: لاباس به ، وقال أبوداؤد: قلث لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الأفريقي ؟ قال: نعم! ، وماحكاه الترمذى عن يحي القطّان فمعارض بمافي "التهذيب" عنه ، قال إسحاق بن راهويه: سمعت يحي بن سعيد يقول: عبد الرحمن بن زياد ثقة.

على أن لروايته هذه متابعة ، فقد تابعه جعفر بن عون عن عبد الرحمن بن رافع و بكر عند إسحاق بن راهويه ، قاله الزيلعي ، وجعفر بن عون ثقة ، أخرج له الجماعة ، فلا حجة للخصم على أبي حنيفة بحديث: "وتحليلها السلام"، فإنه غير نص في الفريضة ، وما لأبي حنيفة من المرفوعات و الموقوفات نص في الموضوع ، وبالله التوفيق .

بابماجاءإذا كان المطرفالصلاة في الرحال

(حدثنا زهيربن معاوية)،الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة ثقة ثبت. (مَن شَاء فليصل في رحله)،الرحال: جمع رحل وهو مسكن الرجل ومافيه من أثاثه سواء كان من حجر أو مدر أو غيرهما. المطرمن جملة أعذار ترك الجماعة غير أنه مفوض إلى رأي المبتلى به،إنه متى يكون عذراً وفي كل مذهب هو من أعذار ترك الجماعة والجمعة. (حديث جابر حديث حسن أعذار ترك الجماعة والجمعة. (حديث جابر حديث حسن صحيح)، وأخرجه أحمد ومسلم وأبوداؤد. (وقد رخص أهل العلم في القعود عن الجماعة والجمعة، وبه يقول أحمد وإسحاق)، وبه يقول الأربعة ويؤيده قوله: وبه يقول أهل العلم. (وي عفان)، يريد به توثيق عمر بن على شيخه الذي يروى الحديث من طريقه ، وعفان من شيوخه مع أنه يروي عنه ،

فناهيكبه جلالة ومزية، وعفان يروى عنه أحمد وإسحاق وابن المديني والبخاري ومسلم وخلائق ، قاله الخزرجي فى "الخلاصة". (وقال أبوزرعة) إمام حافظ ثقة من شيوخ مسلم، قال أحمد: ما جاوز الجسر أحفظ مِن أبي زرعة ، وقال إسحاق: كل حديث لا يعرفه أبوزرعة فليس له أصل. (علي ابن المديني وابن الشاذ كوني وعمروبن علي) ، هؤلاء الأئمة الأعلام مِن فرسان الحديث لميربالبصرة أحفظ منهم، و"الشاذ كوني ": هوسليمان بن داؤود البصري أبو أيوب الحافظ.

بابماجاءفي التسبيح أدبار الصلاة

واحد الأدبار "الدبر"بضمتين نقيض القبل، ومِن كلشيء عقبه ومؤخره ، وردتُ أذكار بعد الصلاة تجدها مجموعة في مؤلفات خاصة بها، وأما التسبيحات بعد الصلاة فثبتت بوجوه، قداستقصاها البدروالشهاب. (جاء الفقراء)، وفي حديث أبي هريرة في البخاري ومسلم: أن فقراء المهاجرين أتوا. (ولهم أموال يعتقون ويتصدقون)، يعنى: ونحن لانعتق و لانتصدق. (قال إذا صليتم)، ظاهره يشمل الفرض والنفل، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، (فقولوا: سبحان الله ثلاثًا وثلثين مرة ، والحمد لله ثلاثًا وثلثين مرة ، والله أكبراربعا وثلثين مرة ، ولاإله إلا الله عشرمراتٍ) ، لا يخفى أن فى كلمن تلك الكلمات الثلاثة روايات مختلفة ، قال الحافظ الزين العراقى: وكلذلك حسن، وماز ادفهو أحب إلى الله تعالى. وماقال البعض لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصية تفوت بمجاوزة ذلك العدد، قال الحافظ الزين العراقي: وفيه نظر لأنه أتى بالمقدار الذى رتب الثواب على الإتيان به ، فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه ، فكيف تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله . ومن ههنا اندفع ما قد بالغ القرافي في "القواعد " فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً ، لأن شان العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده ، ويعد الخارج عنه مسيئاً للأدب ، ثم إن الدعاء بعد الصلاة بهيئة اجتماعية برفع الأيدي لمي ثبت إلا بعد النافلة في الاستسقاء ، فافهم . (حديث ابن عباس حديث حسن غريب) ، لأن في سنده خصيفاً قال الحافظ في "التقريب "صدوق سيء الحفظ غلط باخره .

بابما جاءفي الصلاة على الدابة في الطين و المطر

تجوزالنافلة على الدابة ، وأماالفرض فلاتجوز ، وتقدم هذا في "الصلاة على الدابة حيث ماتوجهت به "، وأماالصلاة عليها في الطين والمطر في حديث الباب فتجوز عند أبي حنيفة سواء كانت نافلة أو فريضة ، فالفريضة تجوز عنده أيضاً في حالة العذر على الدابة ، والعذر مثل أن يخاف على ماله أو نفسه ، أوكانت مرأة خافت مِنْ فاسق أوكان مطرا وطين يغيب فيه الوجه ويلطخه ، أما مجرد الندى فلا يليح له ذلك وغيرها من الأعذار . (حدثنا عمروبن الرماح) "بفتح الراء مع تشديد الميم "هوعمروبن ميمون ، قال الحافظ في "التقريب" : عمرو بن ميمون بن بحر بن سعد الرماح البلخي أبوعلي القاضي ، وسعد هو الرّماح ثقة ، قال ابن معين وأبوداؤد: ثقة عَمَى في اخره . (عن عمروبن عثمان بن يعلى بن معين وأبوداؤد: ثقة عَمَى في اخره . (عن عمروبن عثمان بن يعلى بن مرة) ، قال في "التقريب": مستور . (

عنابيه), يعني: عثمان بن يعلى، قال في "التقريب": مجهول. (عن جحه), يعني: يعلى بن مرة وهوصحابي شهد الحديبية وما بعدها. (فاذن رسول الله هي), ظاهره أنه باشر الأذان بنفسه، وجزم النووي بذلك، واستدل برواية الترمذي هذه، ويقول الحافظ في "الفتح" وجدناه في "مسند أحمد" من الوجه الذي أخرجه الترمذي ولفظه "فأمر بلالا فأذن". ورواه الدار قطني ولفظه "فأمر المؤذن فأذن وأقام", قاله في "التلخيص" فعرف أن في رواية الترمذي اختصاراً. قال أبوالنعمان: وبعد فع استدلال النووي، وبه اندفع ما في مسند سعيد بن منصور: "و مَنْ قال: إنه لمي باشر هذه العبادة بنفسه فقد غفل"، فافهم.

(فتقدم على راحلته فصلى بهم)، قال أبوحنيفة وأبو يوسف إذا اشتد الخوف جاز الصلاة ركباناً فرادى ، ولايجوز بجماعة لانعدام الاتحاد في المكان ، وجوزها محمد ، وماذهب إليه محمد هومذهب الشافعية والحنبلية ، قاله في "المغنى" والمالكية، قاله في "العارضة". والجواب عن الحديث عندهما: أن تقدمه فى المكان فقط لفضله وعلودر جته ، وهو اللائق بأدبه ، ولميكن التقدم لكونه إمامافي الصلاة، ولايبعد أن يكون هناك صورة الجماعة لا الجماعة حقيقه ، ولهذا يستحب أن لا يسبقوه بالوضع ولابالرفع ، فلوكان حقيقة ايتمام لوجب ذلك ، وربما يعبر الراوي بأنه صلى بهم، والايكون هناك اقتداء وإمامة ، وإنما يكون محض الاشتراك في الأداء واتحاد المكان ، ولذلك نظائرفى الأحاديث، منها: في مسلم في واقعة القفول من تبوك، وكان عبد الرحمن ابن عوف إماماصلى بالقوم، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل معهم في الصلاة ، ومع هذا عبّر الراوي هناك في بعض طرق الحديث "ثمصلى بنا" مع أنه لم يكن إماماً، فإذا لم يكن مثله نصاً في الإمامة ، فكذلك "فصلى بهم" لم يكن نصاً فيهاعلى أن الحديث غريب عند الترمذي.

(هذا حديث غريب) ، ضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان لحال عمرو بن عثمان . (والعمل على هذا عند أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق) ، والمسألة وفاقية تقريباً بين الأئمة الأربعة ، فمثل مذهب أبي حنيفة وأحمد مذهب الشافعي ومالك.

بابماجاء في الاجتهاد في الصلاة

(اتتكلفهذا)، وفي رواية البخاري ومسلم: لمتصنع هذا؟. (وقد غفرلك ما تقدم من ذنبك وما تأخر) المرادبه خلاف الأولى ، لأن الأنبياء معصمون ، قال جمهور من الفقهاء من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي: إنهم معصمون من

الصغائر كلهانحوعصمتهم من الكبائر أجمعها. وفي "الابتهاج شرح المنهاج للسبكى ": والذي نختاره نحن وندين الله به أنه لا يصدر عنهمذنب لا صغيرولا كبيرليس عمداً ولاسهواً ، وإن الله نزه ذواتهم الشريفة عن صدور النقائص، ونص على القول به الأستاذ أبوإسحاق والقاضى عياض . قال الإمام الفخر: والمختار عندناا لأشعرية أنه لميصدر عنهم الذنب حال النبوة البتة لاالكبيرة ولاالصغيرة، قال: ويدل عليه بوجوه، وبالجملة: فمحل النزاع هونفس الإمكان دون الوقوع، ثم الإمكان في مايتعلق بأفعال النبى المالكة دون مايتعلق بالتبليغ والعصمة فيه اجماعية. قال قائل: إنه إذا كان الأنبياء كلهم مغفوراً لهم، فكيف لميخبروابه وأخبربه الماسة ، فأجاب عنه ابن عبد السلام: لميخبرالله أحداً من الأنبياء بالمغفرة، ولذا قالوا في الموقف:نفسينفسياذهبواإلىمحمد،فقدغفراللهماتقدممِن ذنبه وماتأخر، وهذا من خصائصه السلام ومثله نقل الخفاجي في " نسيم الرياض"، فافهم.

(وقدغفرلك ماتقدم من ذنبك وماتأخر)، قدظن مَنْ سأل عن سبب تحمله المشقة في العبادة أن سببها إما خوف الذنب أورجاء المغفرة ، فأفادهم أن لها سبباً خرأتم وأكمل. (فقال أفلا أكون عبداً شكوراً بإكثار العبادة ، الكون عبداً شكوراً بإكثار العبادة ، والمعنى: أن المغفرة سبب لكون التهجد شكراً ، فكيف أتركه! . قال قائل: الإجتهاد في العبادة بدعة ، قلث: كلا إنه قد وجد الاجتهاد في العبادة حسب الطاقة من الصحابة والتابعين وتبع التابعين ، من غير انكار أحد منهم ، وإنه قد وجد ذلك من الأئمة المجتهدين وأجلة الفقهاء والمحدثين ؛ فان كان ذلك بدعة وضلالة لزم كونهم مبتدعين الضالين ، واللازم باطل بإجماع مَنْ وضلالة لزم كونهم مبتدعين الضالين ، واللازم باطل بإجماع مَنْ

يعتدبه من المسلمين.

وأخرج أبونعيم في" الحلية "في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي عنهامر فوعاً "لِتَكلَف أحدكم مِن العمل ما يطيق فإن الله لا يَمَلُ حتى تَمَلُّو وقار بوا وَسَدِّدوا "، وإذا ثبت جواز العمل حسب الطاقة إلى أن يَحْصُلَ الإعياء وَالْمَلَلُ ، فنقول : طاقة الناس مختلفة ، فكم مِن رجل يطيق شيئاً ولا يطيقه آخر ، وكم مِن رجل يمتلُّ منه آخر ، فافهم.

(حديث المغيرة بن شعبة حديث حسن صحيح) ، وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة.

باب ما جاءأن أول ما يحاسب به العبديوم القيامة ، الصلاة

(عن الحسن)، هوالحسن البصرى. (عن حُريث بن قبيصة)، قال في "التقريب" قبيصة بن خريث، ويقال حريث بن قبيصة، والأول أشهر، الأنصاري البصري صدوق. (إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته)، وورد "أن أول ما يقضى بين الناس في الدماء "، رواه الشيخان من حديث عبدالله بن مسعود، البخاري في الرقاق و في الحدود، وهذا لفظه وأخر جهما النسائي في حديث واحد أورده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه: "أول ما يحاسب به العبد الصلاة، وأول ما يقضى بين الناس الدماء "، فحديث الباب محمول على حقوق الله وحديث البخاري محمول على حقوق العباد، فيما بينهم، قاله الحافظ ابن دقيق العيد في "أحكام الأحكام" والعراقي في "شرح

الترمذي".

(فيكهلبهاهاانتقصهنالفريضة)، اختلفوافي تكافئ الفرائض والنوافل، فقال البيهقي: لاتكافئ النافلة الفريضة، وإن صلى النافلة طول عمره، فمراد الحديث على أن يكمل بالنوافل ما دخل به النقص في الفرائض من ترك السنن وغيرهادون الفرائض نفسها، وإليه ذهب العراقي في "شرح الترمذي"، وقال القاضي أبوبكربن العربي: النوافل تكافئ الفرائض، قال: وهوالأظهر لقوله: وسائر عمله كذلك، وليسفي الزكاة إلافرض أو فضل، فلما تكمل فرض الزكاة بفضلها كذلك الصلاة، و فضل الله أوسعو وعده أنفد وكرمه أعمو أتم.

وقال ابن عبد البر: ومعنى ذلك عندى فيمن سها عن فريضته أونسيها، امَّا مَن تركها عمد أفلايكمل له مِن تطوع؛ لأنه مِن الكبائر لا يكفربها إلا الإتيان بها، وهي توبته. (ثم يكون سائرعمله كذلك) ، يعنى: إن انتقص فريضته من سائر الأعمال تكمل مِن التطوع. (حديث أبى هريرة حديث حسن غريب)، وأخرجه أحمد وبقية أصحاب السنن الثلاثة، وسكت عليه أبوداؤد، وسكت عليه المنذري، ورجال النسائى رجال الصحيح، قاله العراقي. وبالجملة: فالحديث صحيح ببعض طرقه مِن حديث أبي هريرة ، وكذا هوصحيح مِن حديث تميم الدارمى عند أبى داؤدوابن ماجة ، فإذن لا معنى لترجيح حديث الدماء عليه عند المعارضة ، بأنه في الصحيح على انه جاء كل منهمافي حديث واحد، وقد سبق أنفاً، فافهم. (وروى عن أنس بن نحوهذا)، رواه أبوداؤدعن الحسن عن أنسبن حكيم الضبى.

بابماجافي مَنُ صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة مِن

السنةمالهمِن الفضل؟

المرادفى حديث الباب من السنن "الرواتب"، اختلفوا فيها، ففي كتاب "الفقه على المذاهب الأربعة "نسب إلى مالك عدم التحديد فيها، بأن ليسفى هذه النوافل كلهاتحديد بعدد معين، ولكن الأفضل فيها ماوردتِ الأحاديث بفضله ، وهوأربع قبل الظهر إلى آخره ، وقال أبوحنيفة والشافعي بتوقيت السنن وتعيينها إلا أنها عند أبى حنيفة اثنتا عشرة ركعة ، وعند الشافعي عشر، وإليه ذهب أحمد، قاله في "المغنى"، وقاله في " العمدة " وفى رواية " اثنتا عشرة ركعة " كأبى حنيفة ، والاختلاف في قبلية الظهر، فعند أبي حنيفة أربع، وعند الشافعي ركعتان، ولكل حديث لأبى حنيفة حديث الباب، وأيضاً فى الصحيح عن عائشة أن النبى الله كان لايدع أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة ، وللشافعي حديث ابن عمرفي البخارى ومسلم ، وذكرفيه ركعتين قبل الظهر، وحمل الشافعية أربعاً قبل الظهرعلى صلاة فيء الزوال ، وحمل الحنفية الركعتين قبل الظهرعلى تحية المسجد، واختلاف الأحاديث محمول على توسعة الأمرفيها، وهوالصواب فإنه لا يمكن لأحدإنكار أحدهما، فافهم.

(حدثنا محمد بن رافع) ، القشيري النيسابورى ثقة . (حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي) ، أبويحيى كوفي الأصل ثقة فاضل . (حدثنا المغيرة بن زياد) ، البجلي الموصلي و ثقه و كيع و ابن معين في رواية ، و ابن عدي و غير هم . (عن عطاء) ، هو عطاء

بن أبي رباح وهوثقة فقيه فاضل، قال ابن سعد: كان ثقة عالما كثير الحديث، انتهت إليه الفتوى بمكة، وقال أبوحنيفة: ما لقيث أفضل مِن عطاء. (مَن ثابر)، أي داوم، قال في "النهاية": المثابرة الحرص على الفعل والقول وملاز متهما. (أربع ركعات)، بدل مِن ثنتى عشرة ركعة. (حديث عائشة حديث غريب مِن هذا الوجه)، أشار المصنف إلى وجه الغرابة. (وقال: ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه)، وقد عرفت أنفا أنه قد وثقه وكيع وابن معين في رواية، وابن عدى وغيرهم، فالظاهر أن حديث الباب لاينحطعن درجة الحسن فتدبر.

(حدثنا مؤمل)، بن إسماعيل العدوي، قال في "الميزان": وثقه ابن معين ، وقال أبوحاتم : صدوق شديد في السنة كثيرالخطأ، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبوز رعة في حديثه خطأ كثير، وذكره أبوداؤد فعظمه ورفع شأنه. (عن أبي إسحاق)، هوعمروبن عبد الله الهمداني السبيعي ثقة. (عن المسيب بنرافع)، الأسدي الكاهلى الكوفي ثقة. (عن عنبسة **بن أبى سفيان)**، بن حرب بن أمية القرشى الأموي أخى معاوية، قال ابونعيم: اتفق الأئمة على أنه تابعي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. (اربعاقبل الظهر)، وفي حديث عائشة المتقدم دلالة على أن السنة قبل الظهر أربع ركعات، وروى البخاري في " جامعه "عن عائشة أن النبي الشيئة كان لايدع أربعا قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة ، وفي حديث أبي هريرة وحديث ابن عمراًلَّذَيْنِ أشار إليهما الترمذي دلالة على أن السنة قبل الظهرركعتان ، قال الحافظ في الفتح : قال الداؤدي : وقع في حديث ابن عمر أن في الظهر ركعتين ، وفي حديث عائشة أربعاً، فهومحمول على أن كل واحد منهما وصف مارأى. قال الحافظ: الأولى أن يحمل على الحالين، فكان تارة يصلى ثنتين وتارة يصلى أربعاً، وقال أبوجعفر الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قليلها، وفي "مصنف ابن أبي شيبة "أثر عن عمل الصحابة على الأربع، لَعَلَّ جمهور الصحابة مع الحنفية، فتأمل. (حديث عنبسة عن أم حبيبة في هذا الباب حسن صحيح)، وأخرجه النسائي.

بابماجاءفي ركعتي الفجر من الفضل

ركعتان قبل فريضة الفجرمن أوكد السنن، ويؤيده مافي "البخارى"و "مسلم"عن عائشة لميكن النبي الساسطة على شيء من النوافلأشدتعاهداً منهعلى ركعتى الفجر، ومافى "أبى داؤد": " لا تدعوا ركعتى الفجرولو طرد تكم الخيل "، وفي القديم للشافعي: "أن ركعتى الفجر أفضل التطوعات "، وما اشتهر من عدم قضاء السنن عند الحنفية ، فمراده أنه ليس مؤكداً في غير الوقت نحوتاكيدها في الوقت ، فافهم . (حدثنا صالح بن عبدالله)،بنذكوان الباهلى الترمذي نزيل بغداد ثقة. (عن زُرارة بن اوفى)، العامري البصري قاضيها ثقة عابد. (عن سعد بن هشام) ، بن عامر الأنصاري المدنى ثقة . (ركعتا الفجر خيرمن الدنيا وما فيها), يعنى: مِن متاع الدنيا, وذلك لأن الدنيا ونعيمها وجميع ما فيها فانية ، وثوابهما وأجرهما دائم باق. (حديث عائشة حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن عبيد العنبري عن أبي عوانة بعين سند الترمذي، وفي رواية له عنها عن النبي الشيئة أنه قال في شان

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

الركعتين عندطلوع الفجر لهما: "أحب إلى من الدنياجميعاً".

بابماجاءفي تخفيف ركعتي الفجرو القراءة فيها

مِن عادته الشريفة تخفيف القراءة في سنة الفجر، وفقه التخفيف ليبادر إلى صلاة الفجرفي أول الوقت، أويستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين، نحوماكان يصنع في صلاة الليل، وكان مِن عادته يبدأ صلاة الليل بركعتين خفيفتين ويختمهما بركعتين حفيفتين. الافتتاح بالخفيفتين في حديث سعد بن هشام عن عائشة عند مسلم، وفي حديث زيد بن خالد الجهني عنده ثبت فعلياً، وفي حديث أبي هريرة عنده قولياً، وأما الختم بالخفيفتين فر بمايستدل له بحديث زيد بن خالد. (وأبوعمار)، اسمه حسين بن حريث الخزاعي المروزي ثقة "من العاشرة". (حدثنا أبوا حمد الزبيري)، اسمه محمد بن عبد الله بن الزبير ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري.

(رمقتُ النبي على شهراً فكان يقرا في الركعتين قبل الفجربقل ياأيها الكافرون وقل هوالله أحد) ، وحديث ابن عمرهذا هوحديث الباب، واختلف لفظه ، ففي النسائي "رمقت النبي النبي الله عشرين مرة "وفي "مصنف ابن أبي شيبة "سمعت النبي الله أكثر من عشرين مرة "، وفي كامل ابن عدي " خمسة وعشرين مرة "، وفي "شرح الآثار "للطحاوي: "رمقت النبي الربعا وعشرين مرة أو خمساً وعشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب بقليا الركعتين قبل صلاة الغداة ، وفي الركعتين بعد المغرب بقليا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ". وأحاديث الباب تدل على مشروعية التخفيف ، و تدل على استحباب اقتصار القراءة في

ركعتي الفجرور كعتي المغرب. وأحاديث الباب حجة على مالك عديث قال بعدم ضم سورة مع الفاتحة في سنة الفجر، ومذهبه ذكره الحافظ في "الفتح"، وأبوحنيفة والشافعي وأحمد على خلاف ذلك. احتج مالك بحديث عائشة ، وقال بالاقتصار على قراءة الفاتحة في هاتين الركعتين ، وليس فيه إلا أن عائشة شكّث ، هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا الشدة تخفيفه لهما ، وهذا لا يصلح أن يحتج به لرد الأحاديث الصريحة الصحيحة الواردة من طرق متعددة . (حديث ابن عمرحديث حسن) ، وأخرجه الخمسة إلا النسائي ، وأبوأحمد الزبيرى ثقة حافظ وثقه غيرواحد من أئمة الحديث كابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم ، وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل : كان كثير الخطأفي حديث سفيان ، قاله في "تهذيب التهذيب".

بابماجاءفي الكلامفي ركعتي الفجر

الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة ، ولا حاجة للإعادة والبطلان ، وفي" العمدة ": أنه لا بأس بالكلام بعد ركعتي الفجرمع أهله وغيرهم من الكلام المباح ، وحديث الباب يدل على إباحة الكلام . (حدثنا عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن) ، أبوم حمد الكوفي ثقة فقيه عابد من الثامنة . (عن أبي النضر) ، اسمه سالم بن أبي أميّة المدني ثقة ثبت . (عن أبي سلمة) ، هوابن عبد الرحمن بن عوف . (فإن كانتُ التَّ حاجة كُلَّمُنِي وإلا خرج إلى الصلاة) ، وفي رواية البخاري و مسلم عن عائشة قالت: "كان النبي المنظة إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنث منتي قطة حدثني وإلا اضطجع "واللفظ لمسلم. (هذا حديث

حسن صحيح)، اخرجه الجماعة، وفى إرشاد الساري أنه لابأس بالكلام المباح بعدر كعتي الفجر، قال النووي فى "شرح مسلم": فيه دليل على إباحة الكلام بعد سنة الفجر، وهومذ هبنا ومذهب مالك، قال ابن العربي: ليس في السكوت في ذلك الوقت فضل مأثور إنماذلك بعد صلاه الصبح إلى طلوع الشمس، فأشار إلى ماور دفى ذلك من الأحاديث.

(وقدكره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ)، من مثل عبد الله بن مسعود . (وغيرهم) ، من التابعين مثل سعيد بن جبيرو ،عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعى. (الكلام بعد طلوع الفجر) ، رُوى عن ابن مسعود وبعض السلف أنه وقت الاستغفار ، أقول: كونه وقت الاستغفار لايمنع مِن الكلام المباح، وأما أثر ابن مسعود فروى الطبراني في الكبير عن عطاء بن أبي رباح، قال: خرج ابن مسعود على قوم يتحدثون بعد الفجر ، فنهاهم عن الحديث ، وقال: إنما جِئْتُمُ للصلاة، فإماأن تصلوا وإماأن تسكتوا. قال أبوالنعمان: وليس هذا الأثربمتصل، عطاء لم يسمع مِن ابن مسعود، وكذا أبوعبيدة لم يسمع من أبيه ، وإن صح فيحمل على أن القوم المتحدثين لَعَلَّهُمُ كانوا يتكلمون بما لايجدى نفعا ، فنهاهم عن ذلك . وبالجملة: وفي تحديثه لعائشة بعد ركعتى الفجردليل على جواز الكلام، فافهم. (وهوقول أحمدوإسحاق)، وهوقول الأربعة وعامة أهل العلم.

بابماجاء لاصلاة بعدطلوع الفجر إلار كعتين

ماذكره الترمذي مثله مذهب أبي حنيفة ، وهوالمشهور من

أحمد، وإن ابن الصباغ في "الشامل" جعل امتناع النفل بعد طلوع الفجر ما عد الركعتين ظاهر مذهب الشافعي، وبه جزم المتولي قاله في "شرح التقريب" وهو الصحيح القوي مِن جهة الدليل، واستدل الشيخ الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد في "الإمام" قال: فلوكان التنفل بعد الصبح مباحاً لم يكن لقوله: "حتى يرجع قائمكم ويوقظ نائمكم" معنى، وهذا الإستدلال قوي صحيح البتة.

(محمد بن الحصين) ، كذا سماه الترمذي محمد بن الحصين، قال أبوحاتم: وهوا لأصح، وسماه أحمد وأبوداؤد أيوب بن حصين ورجحه الدار قطنى، ثمإن الدار قطنى قال: مجهول، وقال ابن القطان: مجهول وقال الذهبي في "الميزان": لايعرف، وذكره ابن حبان في الثقات. (الصلاة بعد الفجر)، يعنى: بعد طلوع، فسربه الترمذي ووقع مصرحاً بهذا اللفظ في حديث عبد الله بن عمر، وعند الدارقطني " لا صلاة بعد طلوع الفجرإلا ركعتين "وعند الطبراني في حديث ابن عمر "لاصلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتى الفجر". (إلا سجدتين) ، يعنى: ركعتى الفجرالسنة. (حديث ابن عمر حديث غريب)، وأشار إلى وجه الغرابة ، وقال: (المنعرفه إلا من حديث قدامة بن موسى) ، ولَعَلّه لميقف على غيره ، ولذا نفى علمه ومعرفته ، وقد أخرجه الحافظ الزيلعي من طريقين أخرين غيرطريق ابن قدامة عند الطبراني في "الأوسط"، ثمقال: وكلذلك يعكر على الترمذي فى قوله: لا نعرفه إلا من حديث قدامة ، وإنه يقويه حديث ابن عمرعن أخته حفصة ، قالت: كان رسول الله والله المسلم الفجر لا يصلى إلا ركعتين خفيفتين، أخرجه البخاري في التهجد في " باب الركعتين قبل الظهر"، ومسلم في باب استحباب ركعتي

سنة الفجر، واللفظ له، وإذن ثبت حديث ابن عمر من ثلاث طرق متعددة، فأفادت قوة فلا أقل من أن يكون حسنا. فما يقوله الإمام النووي فى "شرح مسلم": إنه لمينه عن غيرها، إنمايقوله لكى يستقيم له ماصح مِن مذهبه من عدم الكراهة ، وأنت تعلم أنه لم يثبت عنه خلافه أصلالا مرتين ولامرة واحدة بيانا للجواز.ثم يثبت النهى فى أحاديث سنن، ومسند أحمد، وسنن الدار قطنى وغيرها مما يكاد يكون كل واحد حجة وحده . (وهوما أجمع عليه أهل العلم)، ليسعليه الإجماع، فإن الخلاف فيه مشهور، وجوّزت الشافعية النافلة بعد الفجر، وقال الحسن البصرى: لابأس به ، وكان مالك يرى أن يفعله من فاتته صلاة بالليل ، واستدل لهم الإمام الحافظ ابن دقيق العيد في" الإمام" بحديث عمروبن عبسة عند أبي داؤد والنسائي، "قلث: يارسول الله أي الليل أسمع ؟ قال جوف الليل الآخر فصل ما شئت فإن الصلاة مشهورة مكتوبة حتى تصلى الصبح"، واللفظ لأبى داؤد. قال ابو النعمان: حديث عمروبن عبسة غيرنص في الباب، والمختار قول مَنُ قال بالمنع لد لالة أحاديث الباب عليه صراحةً ، فافهم.

بابماجاءفي الاضطجاع بعدر كعتى الفجر

الضجعة بعد ركعتي الفجراختلفوا فيها أنها سنة ، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه ، وصححه النووي في "شرح مسلم" وقال النووي في "شرح المهذب": هوالمختار ، وقال مالك من الأئمة: إنهابدعة ، حكاه القاضي عياض عنه ، وعن جمهور العلماء ، وفي "عمدة القاري" عن الاثرم قال : سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن الاضطجاع قال: ما أفعله ، وقال أبو حنيفة : الضجعة ليست

بقربة، وإنها ليست مقصودة لذاتها، وإنما يضطجع رسول الله وشربة، وإبقاء على نفسه، قال: ومن فعلها راحة فلابأس بذلك، واختاره القاضي أبوالوليد، واختاره ابن العربي، وقال: إنها مستحبة لمن يقوم بالليل لأجل الاستراحة، ودفع الثقل والتعب لامطلقاً، فتدبر.

(حدثنا بشربن معاذ العقدي)، البصري الضرير صدوق من"العاشرة".(حدثنا عبدالواحدبن زياد)، العبدي البصرى، قال الحافظ في "مقدمة فتح الباري ": قال ابن معين: أثبت أصحاب الأعمش شعبة وسفيان، ثم ابومعاوية ثم عبد الواحد بن زياد، وعبد الواحد ثقة ووثقه ابو زرعة وأبوحاتم وابن سعد والنسائى وابوداؤد والعجلى والدارقطنى ، حتى قال ابن عبد البر: لاخلاف بينهم أنه ثقة ثبت وقد أشاريحيى القطان إلى لينه، قال الحافظ: وهذا غيرقادح، وقد احتجبه الجماعة. (إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر) ، يعنى: سنة الفجر ، ويشهد له حديث عائشة الذي أخرجه الشيخان وفي أخره: فإذا سكت المؤذن أذان الفجرقام ، فركع ركعتين خفيفتين ، ثم اضطجع على شقه الأيمن ، حتى يأتيه المؤذن لإقامة ، فيخرج . (فيضطجع على شقه الأيهن)، هذا نصصريح في مشروعية الاضطجاع بعد سنة الفجر. (وحديث أبى هريرة حديث حسن صحيح غريب) ، مِن هذا الوجه ، وأخرجه أحمد وأبوداؤد وابن ماجة،قال في "النيل": رجاله رجال الصحيح وقال النووي في " شرح مسلم":إسناده على شرط الشيخين.قال قائل: كيف يكون حديث أبى هريرة هذا حسناً صحيحاً ، وكيف يكون إسناده على شرط الشيخين وفيه الأعمش، وهومدلس، وقد رواه عن أبى صالح بالعنعنة ؟ . قلنا : وعنعنته عن أبي صالح محمولة على الاتصال، قاله الحافظ الذهبي في "الميزان". قال قائل: قال ابن تيمية: هذا باطل وليسبصحيح، تفردبه عبد الواحد بن زياد وغلط فيه . قلنا تفرد عبد الواحد بن زياد غير قادح في صحته فإنه ثقة ثبت قد احتج به الأئمة الستة ، وهومن أثبت أصحاب الأعمش ، وقد صححه الترمذي ، وهومن أئمة الشان ، وقال النووي: إسناده على شرط الشيخين. وبالجملة: إن حديث أبي هريرة صحيح ، وكل ماضعفوه فهومدفوع . (وقدروي عن عائشة مريرة صحيح ، وكل ماضعفوه فهومدفوع . (وقدروي عن عائشة انالنبي كان إذا صلى ركعتي الفجرفي بيته اضطجع على عينه) ، قد تقدم تخريجه . (وقدرأي بعض أهل العلم أن يفعل عمن الوجوب ، هذا إستحباب دون الوجوب ، قال الحافظ في "الفتح": و بذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب .

بابماجاءإذا أقيمت الصلاة فلاصلاة إلا المكتوبة

المكتوبة وإن كانت تعم الفائتة أيضاً غيرانه أريد ههنا الوقتية الحاضرة بدليل ماعند أحمد والطحاوي مِن طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ "وإذا أقيمت الصلاة فلاصلاة إلاالتي أقيمت "، ومعنى إذا أقيمت: إذا شرع في الإقامة ، لِما وقع في رواية ابن حبان بلفظ "إذا أخذ المؤذن في الإقامة".

(حدثناروحبن عباد)، بن العلاء بن حسن أبوم حمد البصري أحد الرؤساء الأشراف روى عن حسين المعلم وابن عون وهشام بن حسان و خلق، و عنه أحمد وإسحاق و عبد بن حميد و خلق، و ثقه الخطيب و غيره . (حدثنا زكريا بن إسحاق) ، المكي روى عن عمر و بن دينار ، و عنه و كيع ، و أبو عاصم ، و روح بن عباد ، و جماعة ، و ثقه البخاري و مسلم . (وإذا أقيمت الصلاة) ، يعنى : إذا شرع في

الإقامة. (فلا صلاة إلا المكتوبة) وفي رواية لأحمد "إلا التي أقيمت" وفي حديث الباب دلالة على أنه لايجوز الشروع في النافلة عند إقامة الصلاة. إن الأئمة اتفقوا على عدم أداء التطوع راتبة وغيرها عند الإقامة في الظهرو العصرو المغرب والعشاء.

واختلفوافى راتبة الفجر من الركعتين ، وهذا الاختلاف من أقدم عصوره من عهد الصحابة والتابعين ثم الأئمة المتبوعين. واتفق فقهاء العصرالأربعة أبوحنيفة والثوري ومالك والأوزاعي على أداء ركعتى الفجربعد الإقامة في الجملة، واختلفوا في بعض تفاصيلها ، فقال الحنفية بأدائهما خارج المسجد ، وهوأصل المذهب ، وكذلك نقله أبوالوليد الباجي وأبوالوليدابن رشد، والشيخ البغوي. ثموسع المشائخ في ذلك كالطحاوي وغيره بأدائهما داخل المسجد، عند وجود الحائل، أوعند أسطوانة أوالمسجد الشتوي والصيفي إذا كان الإمام في أحدهما. ثم ذلك إذا تيقن أدراك الركعة الأخيرة مع الإمام وهوظاهرمافى"الجامع الصغير"، وهوظاهر المذهب قاله في "الخلاصة"، ورجحه في"البدائع"، وقال المالكية بأدائهما خارج المسجد إن كان يدرك الركعتين مع الإمام ، قاله في "قواعد ابن رشد" وقال الثوري بأدائهما ، ولوفى المسجد إذا لم يخشفوات الركعة الأولئ، نقله كذلك مذهبه ابن عبد البر، ثم البدرالعيني وغيرهم على خلاف ماذكره الترمِذي ، وقال الأوزاعي بأدائهما في المسجد من غير تفصيل بين إدراك الركعتين أوالركعة . فهذه أربعة أقوال لفقهاء الأربعة المتعاصرين اتفقوا على أدائهما بعد الإقامة في الجملة . والحافظفي"الفتح"يقول بعدنقل مذهب الحنفية والمالكية: ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وحكاه ابن بطال عن عمر بن الخطاب وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر ، وإليه ذهب مسروق والحسن البصري ومجاهد وحماد بن أبي السليمان ، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق بكراهة أدائهما بعد الإقامة مطلقاً . وبالجملة : قالت الحنابلة والشافعية : لا يشتغل بهما مطلقا ، وقالت المالكية : إن خاف الركعة الأولى لا يصلي وإلا يصلي خارج المسجد ، وقالت الحنفية : يصلي مالميخف فوت الركعتين ، قاله في "المغنى".

(حديث أبى هريرة ﷺ حديث حسن)، أخرجه الجماعة إلا البخاري. (وهكذا روى أيوب وورقاء بن عمر وزياد بن سعد، وإسماعيل بن مسلم ، ومحمد بن حجادة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسارعن أبى هريرة عن النبي ﷺ)، يعني: هؤلاء الخمسة من أصحاب عمر وبن دينار رَوَو الهَذَا الْحَدِيثَ مرفوعا، ورَوى حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن عمروبن دينار ولم يرفعاه، بَلُرَوَيَاهُ موقوفاعلى أبى هريرة. (والحديث المرفوع أصح عندنا), لكثرة عدد الرافعين, فإنهم خمسة, وقال النووي فى"شرحمسلم":الرفعمقدم على الوقف على المذهب الصحيح ، وإن كان عدد الرفع أقل ، فكيف إذا كان أكثر! ، وقال بعض الأفاضل: والحق أن يقال: إن الحديث رَفْعُهُ صحيح، فإن الرافعين ثقات، والرفع زيادة، وزيادة الثقات مقبولة، وهذا تقدم غيرمرة, على أن الموقوف في مثله حجة. (رواد عياش بن عباس القتباني)، هذه متابعة لحديث عمروبن دينار، وماذكره مِن قبل كان متعلقا بحديث عمروبن دينار مختلفا عليه في الرفع والوقف. (وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي ، وأحمد وإسحاق) ، وحديث الباب حجة لهم ونص في مذهبهم ،

فتدبر.

باب ما جاء في من تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الصبح

اتفق أبوحنيفة وأبويوسف ومحمد على أنه لايصلي ركعتى الفجربعد صلاة الصبح، وإليه ذهب مالك وأحمد، والشافعي في القديم، ثم اختلفواهل يصليهما بعد طلوع الشمس أم لا، فقال محمد: نعم! وهومذهب مالك وأحمد ، وهور واية البويطي عن الشافعي،وإليهذهبالأوزاعي وبهينبغي العمل عندنا، حيث لم يمنع عنه أبوحنيفة وأبويوسف، والمذاهب كذلك مذكورة في" العمدة "والزرقاني شرح موطأ. (حدثنا محمد بن عمرو السواق)، بفتح السين معتشديد الواو، البلخي صدوق، روى عن الدراوردي وهيثم، ووكيع وغيرهم، وعنه البخاري والترمذي وأبوزرعة وغيرهم. (حدثنا عبد العزيزبن محمد)، بن أبي عبيدالدراوردي أبومحمد المدنى، قال الحافظ فى مقدمة فتح الباري: أحد مشاهير المحدثين وثقه يحى ابن معين وعلى بن المديني، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبوزرعة: سَيِّئُ الحفظ، وقال أبوحاتم: لايحتج. (عن سعيد بن سعيد)، بن قيسبن عمروا لأنصاري وهوأخويحى بن سعيد الأنصاري، قال الحافظ: صدوق سيء الحفظ، وقال الخزرجي في "الخلاصة": ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي: ليسبالقوي، وقال ابن عدي لاأرى بحديثه بأساً، وقال ابن سعد: ثقة. (عن محمد بن إبراهيم)، التيمي المدني ثقة. (عن جده)، يعنى: جد سعيد بن سعيد قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري صحابي من أهل المدينة. (فقال: مهلايا قيس أصلاتان معاً) ، يعني: أفرضان في وقت فرض واحد ، إذ لا نفل بعد صلاة الفجر ، مدلول هذا اللفظ هوالإنكار على الجمع بين الصلاتين ، فيفيدنا في مسئلته عدم الجمع بين الصلاتين ، يعني: الجمع الوقتى من التقديم والتأخير ، فافهم . (إنت لم أكن ركعت ركعت ركعت الفجر) وفي رواية أبي داؤد " إنى لم أكن صليث الركعتين اللتين قبلهما فَصَلَّيْ ثُهُمَ اللّه نَالَى اللّه الكن صليث الركعتين اللّتين قبلهما فَصَلَّيْ تُهُمَ اللّه نَالَة .

(فلا إذن)، واختلف الحنفية والشافعية في مراده، فقال الحنفية:معناه فلاتصل إذن، وإن لمتصلهما، فكان قوله: الإنكار ، وقال الشافعية: معناه فلابأس إذن أي جاز إن لمتصلهما، فكان الإقرار. (وقد قال قوم من أهل مكة بهذا الحديث، ولم يروا بأساً أن يصلي ركعتين قبل أن تطلع الشهس)، وإليه ذهب عطاء، وطاؤس، وابن جريج، والشافعي، قال الحافظ العراقي: والصحيح من مذهب الشافعي أنهما يفعلان بعد الصبح، ويكونان أداء واحتج بحديث الباب. (وإسنادهذا الحديث ليس بمتصل، محمد بن إبراهيم التيمى لم يسمع من قيس)، فحديث الباب محمد بن إبراهيم التيمى لم يسمع من قيس)، فحديث الباب الميثبت، فلايكون حجة على أبى حنيفة.

ولنافي عدم أدائهما بعد صلاة الصبح حديث: "لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولاصلاة بعد العصرحتى تغيب الشمس، رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري، والمن أدلتنا ما يأتي مِن الحديث القولي في الباب الذي بعده من حديث أبي هريرة المناه عندر جوعه من غزوة تبوك حين صلّي خلف عبد الرحمن بن عوف، أخرجه أبوداؤود في "سننه" في "باب المسح على الخفين" مِن حديث أبوداؤود في "سننه" في "باب المسح على الخفين" مِن حديث

المغيرة، وفيه: "فلماسلمقام النبي الشيئة فصلّي الركعة التى سبقبها، ولميز دعليها شيئاً، والاستدلال بهذا الحديث استدلال متين.

وجملة القول في الباب أن يقال أولاً: لانسلم أن حديث الباب دليل إباحة ركعتى الفجربعد الفريضة ، وإن كانت كلمة "فلا إذن"للإقرار دون الإنكار بدليل ألفاظ أخرى في الحديث، وذلك أن لفظه في قصة قيس واحد البتة ، وانما الاختلاف ذلك مِن الرواة لامحالة، وليسبعض اللفظ أولى مِنبعض، فيحتمل أن الرواة فهموا لإقرار ، فرووه كمار أوه وعبروه كما فهموا ، "فإذن" هورواية بالمعنى والاحجة للخصم في مثله ، وإنما الحجة في ليست نصاً في الإقرار كما هوليس نصاً في الإنكار ، وإنما الإنكاروالإقرارفى مثله مِن خارج بقرائن حالية أومقالية أخرى. وغاية هذه الكلمة إنما تستدعى معطوفاً قبلها يصح ارتباطها معها، فتقديره بقولنا: "وإن لم تصلّهما مِن قبل فلا تصلّهما اذن "ليس بأدون مِن تقديرهم" إن لم تصلّهما مِن قبل فلابأس بأدائهما إذن "بلهماسِيّان منجهة العربية ، فتأمل.

بابماجاءفي إعادتهما بعد طلوع الشمس

ينبغى للحنفي العمل بهذا الحديث، وتقدم بيانه في الباب السابق أنه مذهب محمد ومالك، ولم يمنع عنهما أبوحنيفة وأبويوسف. (حدثنا عقبة بن مكرم العمي)، البصري ثقة، قاله في التقريب، وفي "الخلاصة": رَوى عن يحي القطان وغندر وابن مهدى وخلق، وعنه مسلم وأبوداؤد والترمذي. (حدثنا

(4.4)

عمروبن عاصم) ، ابن عبيد الله ، قال الحافظ في مقدمة فتح الباري: وثقه ابن معين والنسائي، قال الحافظ: قد احتج به أبوداؤدفى السنن والباقون. (عن بشيربن نهيك)، السدوسي البصري ثقة. (من لم يصل ركعتى الفجر فليصلهما بعد ماتطلع الشمس) ، وفي رواية الدار قطني: "من لم يصلّ ركعتى الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما ". (هذا الحديث لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه) ، يعنى: من طريق عمروبن عاصم ؛ حدثناهمام عن قتادة، وأخرجه أيضاً الدار قطني في "سننه" من هذا الطريق، وقد رُوى عن ابن عمرأنه فعله أنه صلَّى ركعتى الفجربعدماأضحى،أخرجهمالكفى"الموطأ "وابن أبىشيبة في"المصنف". (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه **يقول سفيان الثوري والشافعى)** ، قال الحافظ العراقي : والصحيح من مذهب الشافعي أنهما يفعلان بعد الصبح، ويكونان أداء. (وأحمد وإسحاق وابن المبارك)، وفي" النيل": وحكاه الخطابى عن الأوزاعى. (إلا عمروبن العاصم)، وغرض الترمذي إعلال الحديث بالمتن المذكور لأجل تفرد عمروبن عاصم. قال أبوالنعمان: عمروبن عاصم هذا من رجال الستة، وإنه ثقة وحديثه مقبول، فحديث الباب قوي وحجة. (والمعروف من حديث قتادة إلى آخره)، والظاهر أنه حديثان بإسناد واحد، وكلاهماصحيح، ولكلموضوعه الخاص، فافهم.

بابماجاءفي الأربع قبل الظهر

(حدثنا بُندار)، يعني: محمد بن بشار، وهوثقة بالاتفاق. (حدثنا ابوعامر)، اسمه عبد الملك بن عمر والقيسي العقدي

ثقة من التاسعة. (عن عاصم بن ضمرة)، وقال في "الخلاصة" وثقه ابن المدينى وابن معين، وقال أحمد: وهوعندى حجة، وقال النسائي: ليس به بأس، وحكي في "التهذيب" توثيقه عن العجلى وابن سعد والبزار، وكذا نُقل توثيقه عن البخاري في أبواب الزكاة "باب زكاة الذهب" بعد ما أخرج حديث عاصم ابن ضمرة عن علي على وأشار إلى حديث الحارث عن علي، قال الترمذي: وسألث محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال كلاهماعندي صحيح. (يعني: عن أبي إسحاق)، قال: يحتمل أن يكون عنهما جميعاً قطع النظر ههنا عن البحث في نفسر واية عاصم والحارث عن على وأنه كيف حالهما وفاقهم.

(كانالنبى الله يصلى قبل الظهراربعاً وبعدما ركعتين)،

وفيه حديث عائشة عند البخاري"أن النبي صلى الله على وسلم كان لايدع أربعاً قبل الظهرور كعتين قبل الغداة "، وفيه حديث أم حبيبة ، وسيأتي عند الترمذي ، وحديث عائشة وحديث أم حبيبة كلاهماصحيح. (حدثنا ابوبكرالعطار)، اسمه أحمد بن محمد بن إبراهيم الأبلي صدوق ، قال: قال على بن عبد الله بن جعفر:أبوالحسن ابن المديني أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسى إلا عنده. (عن يحى بن سعيد)،ابنفروخ القطان أحد الأئمة الحفاظ، وأحد أئمة الأعلام من المحدثين ، وأحد أئمة الجرح والتعديل بالاتفاق . (عن سفيان)، وهوالثوري، قاله فى "الميزان". (كنانعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث)، يعنى: الأعور وقدسبقتوثيقه،وهوقولسفيان الثوري،وإليهذهب أبوحنيفة وأصحابه ومالك، وهوفى "كتاب الفقه على المذاهب الأربعة"، وهوقول الشافعي ، وعليه اكتفى أبوإسحاق الشيرازي في"

المهذب "وهوالذي ذكره ابن قدامة في" المغنى "مِن مذهبه، فإذن جمهور أهل المذاهب على الأربع قبل الظهر، فلاحاجة إلى مزية تقوية هذا الجانب بعدكونه مذهب جمهورالصحابة وجمهور أهل العلم. (وقال بعض أهل العلم: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى يرون الفصل بين كل ركعتين ، وبه يقول الشافعي وأحمد)، واحتجوا بحديث ابن عمر مرفوعا "صلاة الليلوالنهار مثنى مثنى "رواه أحمد وأصحاب" السنن"، وفي صحة زيادة "والنهار" في هذا الحديث كلام، قال الحافظ في "الفتح": إن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة ، وهي قوله: "والنهار "بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحي ابن معين: مَنْ على الأزدى حتى أقبل منه ، وادعى يحى بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعا لا يفصل بينهن بتسليم، وقال الترمذي: والصحيح ما روى عن ابن عمرعن النبى الشيئة أنه قال: صلاة الليل مثنى مثنى ، وروى الثقات عن عبد الله بن عمرعن النبى صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا فيه صلاة النهار، أقول: والخلاف في الأولوية وأمره أهون جداً، فافهم.

بابماجاءفي الركعتين بعدالظهر

حديث الباب فيه جزأن: قبلية الظهر وبعدية الظهر، والأول خلافي تبين تفصيله فيما قدمناه ، وهومذهب الشافعي المشهور، وإليه ذهب أحمد خلافا لأبي حنيفة ومالك . وأما الجزء الثاني فهووفاقي بين أبي حنيفة والشافعي وأحمد ،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

وقال مالك باختيار الأربع ، وهذا في كتاب "الفقه على المذاهب الأربعة ، فافهم . (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) ، وأخرجه البخاري ومسلم ، وتقدم في الباب المتقدم.

بابآخر

(حدثناعبدالوارثبنعبيداللهالعتكي)، "بفتح العين مع التاء الفوقية "صدوق. (كان إذا له يصلِّ أربعا، قبل الظهر صلاهن بعدها) ، يعنى: بعدالظهربعد الركعتين ، ويؤيده رواية ابن ماجة: "كان رسول الله سَلْ الله الله الله الله على الأربع قبل الظهرصلاهن بعد الركعتين بعد الظهر "، ورواة رواية ابن ماجة كلهم ثقات إلا قيس بن الربيع ، ففيه مقال ، قال الحافظ في " التقريب ": صدوق تغيرلما كبر. وحديث الباب يدل على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل الفرائض، وعلى امتداد وقتها إلى آخروقت الفريضة ، لأنها لوكانت أوقاتها تخرج بفعل الفرائض لكان فعلها بعدها قضاءً. وقد ثبت في حديث الباب أنها تفعل بعدر كعتى الفرض، قال الحافظ العراقي :وهوالصحيح عندالشافعية.أقول:وهوالصحيح عندالحنفية، ثملناقولان،فىقول"قبلالركعتين"وفىقول"بعدالركعتين" الأول منسوب إلى محمد بن الحسن وعليه المتون، وأما القول الثاني فمنسوب إلى أبى حنيفة ، وأنه الأصح لموافقة حديث عائشة:أنه عليه السلام كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر يصليهن بعدالركعتين،وهذارجحهابنالهمامفي"الفتح"،فافهم.

(هذا حديث حسن غريب) ، وفي إسناده عبد الوارث بن عبيد الله ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ : صدوق .

(ورواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالدالحذاء نحوهذا)، أخرجه ابن ماجة وتقدم لفظه. (وقدروي عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن النبى ﷺ نحوهذا)، أخرجه ابن أبي شيبة عنه مرسلاً. (حدثنا يزيدبن هارون) ، الإمام الحافظ ثقة متقن. (عن محمد بن عبدالله الشعيثي)، قال الحافظ: صدوق، وقال في "النيل": وثقه دحيم والنسائى وابن حبان . (عن أبيه) ، يعنى: عبد الله بن مهاجر الدمشقي قال الحافظ مقبول وذكره ابن حبان فى الثقات . (عنعنبسةبنائبيسفيان)، قال أبونُعيم: اتفق الأئمة على أنه تابعي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. (من صلى قبل **الظهراربعا وبعدها اربعا حرمه على النار)**، وذلك لأن فضل الله أوسع ورحمته أعم. (هذا حديث حسن غريب)، أخرجه الخمسة, قاله في المنتقى. (حدثنا أبوبكرمحمد بن إسحاق البغدادي) ، الصنعاني ثقة ثبت . (حدثنا عبد الله بن يوسف التنيسي)، قال الحافظ في"الفتح": ثقة متقن. (عن القاسم ائبى عبد الرحمن)، قال الترمذي: ثقة، قال الذهبي في "الميزان ": وثقه ابن معين، وقال بعض الأعلام: كان خياراً فاضلاً أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار. وفي حديث الباب دلالة على تأكد استحباب أربع ركعات قبل الظهروأربع بعده . (وهذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أحمد وأبوداؤد والنسائي وابن ماجة.

بابماجاءفي الأربع قبل العصر

لايخفىأن التطوع قبل العصر عدم كونه مِن الرواتب مسألة وفاقية بين الأربعة. (يصلى قبل العصر أربع ركعات)، وروى

أبوداؤد من طريق شعبة عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على أن النبى الله كان يصلى قبل العصرر كعتين، ومن أجل ذلك خيرمحمد بن الحسن المصلى بين أن يصلى أربعا أو ركعتين قبل العصر لاختلاف الأثار . (يفصل بينهن بالتسيليم) ، المراد بالتسليم تسليم التشهد دون تسليم التحلل. ومِن ههنا اختار إسحاق بن إبراهيم أن لا يفصل في الأربع قبل العصر يعني: لايصلى الأربع إلا بتسليمة واحدة، وقال:معنىقوله: "أنه يفصل بينهن بالتسليم" يعنى: التشهد، قال البغوي: المرادبالتسليم التشهددون سلام خروج. (حديث على حديث حسن)، رواه أحمد والترمذي والبزار والنسائي مِن حديث عاصم بن ضمرة عن علي. (ورأى الشافعي وأحمد **صلاة الليل والنهارمثني مثني يختاران الفصل)**، أن يصلي الأربع بتسليمتين، وقال أبوحنيفة: صلاة الليل والنهار رباع رُباع، وقال صاحباه أبويوسف ومحمد: صلاة الليل مثنى مثنى وصلاة النهار رُباع رُباع ، وهذا الاختلاف هذا في الأولوية ، وأمره اَهُون جداً، والجواب عن كلمة "والنهار "قد سبق فيماسبق فلا نعيدها ثانيا، فافهم. (وأحمد بن إبراهيم)، بن كثير الدواقي البغدادي روَى عنه مسلم، وأبوداؤد والترمذي، وابن ماجة وغيرهم، قال أبوحاتم صدوق. (حدثنا محمد بن مسلم بن مهران)، هومحمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران بن المثنى. (سَوعَ جَده)، هومسلمبن مهران، محمدبن إبراهيمبن مسلم، قال أبوزرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. (رحم الله أمرا صلى قبل العصراربعا)، سواء كانت بتسليمة أو بتسليمتين على اختلاف القولين. (هذا حديث حسى غريب)، وأخرجه ابن خزيمة، وابن حبان، وَصَحَّحَاهُ، وأخرجه ابوداؤد وسكت عليه،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

) أبواب الصلاة

والحديث في فضائل الأعمال ، ومثله مقبول فيه بالإتفاق ؛ فتدبر.

بابماجاءفي الركعتين بعدالمغرب والقراءة فيهما

الركعتان بعد المغرب من الرواتب عند الثلاثة ، وأما عند مالک فَتُصَلَی عنده ست رکعات ندباً مؤکداً . (حدثنا بدل بن المحبر)، ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة. (حدثنا عبد الملك بن معدان)،قال أبوحاتم:ضعيف، وقال الحافظ في" التقريب": ضعيف، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد لايحل الاحتجاج به، قال الذهبي في" الميزان "قال ابن معين: صالح. (عن عاصم بن **بَهُدلةً)**، هوابن أبى النجود الكوفي ثبت في القراءة وهوفي الحديث دون أثبت صدوق يهم، وقال النسائي: ليسبمحافظ، وقال الدارقطني: في حفظه شيء، وقال ابن خراش: في حديثه نكرة، وقال أحمد وأبوزرعة: ثقة، وأخرج له الشيخان مقرونا بغيره لاأصلاً وانفراداً، وقال الذهبي: إنه حسن الحديث، فافهم. (يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل صلاة **الفجربقل ياأيها الكافرون وقل هوالله أحد)**، والأفضل عند الثلاثة قراءة هاتين السورتين في الركعتين بعد المغرب، وهماالأفضل عندهم في ركعتي الفجر مِن غير مافرق ، فافهم.

باب ما جاء أن يصليه ما في البيت

والأفضل في عامة السنن والنوافل البيت ، وهوأصل المذهب. (صليتُ مع النبي ركعتين بعد المغرب في بيته)

،المراد من المعية هذه مجرد المتابعة في العدد، وهوأن ابن عمرصلى ركعتين وحده ، لا أنه اقتدى به عليه الصلاة والسلام فيما قاله الحافظ البدر العيني ، وقال الحافظ بنحو ذلك ، وحديث البابيدل على أن الأفضل أن يصلي ركعتي المغرب في المنزل ، ويؤيده حديث كعب بن عجره ، أخرجه بلفظ "أن النبي الأشهل ، فصلى فيه المغرب ، فلما قضوا صلاتهم رأهم يسبحون بعدها ، فقال : هذه صلاة البيوت ". ثم لايخفى أن أفضلية أداء النوافل في البيت مطلقاً مذهب أبي حنيفة والشافعى وأحمد ، وقال مالك والثوري: الأفضل فعل نوافل النهار الراتبة في المسجد وراتبة الليل في البيت . (حديث أبي هريرة حديث حسن) ، وأخرجه مسلم وأبوداؤد والنسائى وابن خزيمة .

بابماجاء في فضل التطوع ستركعات بعد المغرب

التنفل بعد صلاة المغرب بست ركعات يسمى "صلاة الأوابين" في عرف الناس، وذلك لأنه لم يثبت تسميتها صلاة الأوابين في رواية ، وإنها قد اشتهرت بها في العرف ، وقد ورد في حديث زيد بن أرقم عند أحمد و مسلم والترمذي وابن أبي شيبة وغيرها تسمية صلاة الضحى بصلاة الأوابين ، فإذن لامانع من أن تكون هذه صلاة الأوابين ، كماكانت صلاة الضحى صلاة الأوابين ، وتسميتها في الصحيح بها ، لا ينا في تسمية غيرها بها ، أقول : وفيه ما فيه لأن هذا ليس مقام القياس والاجتهاد ، فافهم.

(حدثنا عمربن ابي خشعم)، هوعمربن عبد الله بن أبي

خشعم، وقد ينسب إلى جده، وضعيف عند أهل الحديث، قال الحافظ: مَنْ صلَّى بعد المغرب ستَ ركعات ، والركعتان بعد المغرب داخلتان في الست، وكذا في العشرين في الحديث الثانى الأتى. (ولم يتكلم فيما بينهن بسوء)، يعنى: في أثناء أدائهن. (عُدِلُنَ بعبادة ثنتى عشرسنةٍ) ، قال القاضى: لَعَلَّ القليل في هذا الوقت والحال يضاعف على الكثير في غيره. (وقدرُوي عن عِائشة عن النبي ﷺ قال: مُنْ صلى بعد المغرب عشرين ركعةً)، أخرجه ابن ماجة من رواية يعقوب ابن الوليد المدائني، قال المنذري في "الترغيب": ويعقوب كذبه أحمد وأبوحاتم ويحي، وقال أحمد أيضاً: كان من الكذابين الكبار يضع الحديث. (حديث أبي هريرة حديث غريب)، أقول: ولم يصحفيها حديث يعنى: فى فضل الست و الأربع و العشرين مع كثرة الأحاديث الواردة فيها، فإنها لاتخلوعن ضعيف أو مجهول، قال الحافظ العراقى: ومِمَنُ كان يصلى مابين المغرب والعشاء من الصحابة: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو وسلمان الفارسى وابن عمر، وأنسبن مالك، ومن التابعين: الأسودبن يزيد، وأبوعثمان النهدي، وابن أبي مليكة، وسعيد بن جبير، ومحمد بن المنكدر، وأبوحاتم، وعبد الله بن سنجرة وعلى ابن الحسين، وأبوعبد الرحمن البجلي، وشريح القاضي، وعبد الله بن مغفل وغيرهم، ومِن الأئمة: سفيان الثوري، انتهى. وعمل هؤلاء الأكابر وكذا عمل صلحاء الأمة سلفأ وخلفأ يرشد إلى صحة الروايات وإن كانت ضعيفة إسناداً ، وتعامل القرون المشهودلها بالخيرمن جملة الأدلة الناهضة وبالله التوفيق٠

(سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول : عمربن عبدالله بن أبي خشعم منكرالحديث، وضعفه جداً)، وقال

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

أبواب الصلاة

717

الذهبي في "الميزان":له حديث منكر "إن مَنْ صلِّى بعد المغرب ستركعات"، فتدبر.

بابماجاءفي الركعتين بعد العشاء

الركعتان بعد العشاء من الرواتب بالاتفاق . (فقالت: كان يصلى قبل الظهرركعتين)، وهذا يفيد الشافعية و الحنبلية فى الركعتين قبل الظهر، والأبي حنيفة ماقدمناه عن عائشة عند أبىداؤدفى"سننه"،وقدتقدمفيهحديثعائشةفىالصحيح" لايدعأربعاقبل الظهر"، وفي رواية لمسلم: "فقالت: يصلى في بيتى قبل الظهرأربعاً "والكل ثابت بالأحاديث الصحيحة. (**وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين)** ، وفي رواية مسلم: "كان يصلى بالناس المغرب ثميدخل في بيتي فيصلى ركعتين ، ثم يصلى بالناس العشاء ويدخل بيتى فيصلى ركعتين"،وفيهدلالةعلى اختيار أداء السنة الرابتة فى البيت، ولاشك أن متابعة السنة أولئ وأفضل. وقال بعض الناس في زماننا: إظهار السنة الراتبة أفضل ليعلمها الناس وليعلموا عملها، فافهم. (حديث عبدالله بن شقيق عن عائشة حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم.

بابماجاءأن صلاة الليل مثنى مثنى

اتفق أبوحنيفة وأبويوسف ومحمد على أفضلية الرباعية نهاراً، ونقله ابن عبد البرعن الأوزاعي وابن المنذر عن إسحاق بن راهويه ، قاله العراقي في "شرح التقريب" وابن قدامة في "المغني"، واتفق الشافعي وأبويوسف ومحمد وأحمد والثوري والليث على أفضلية الثنائية ليلاً، والشافعي وأحمد منهم على أفضليتها نهار أأيضاً، وشذ مالك في القول بعدم جواز الرباعية ليلاً استدلالاً بإفادة تركيب القصر، نقله ابن دقيق العيد في "شرح العمدة" والعراقي في "شرح التقريب"، ثم قاس بعضهم النهار على الليل كالشافعي وأحمد، وقاس بعضهم الليل على النهار كأبي حنيفة، وفرق قوم بين الليل والنهار كأبي يوسف ومحمد والثوري، ومنشأ الخلاف اختلاف الأثار الواردة في الباب القولية والفعلية، والخلاف في الأولوية، وأمره أهون، والراجح من جهة الحديث هومذهب الصاحبين والثوري، فإن عمله ثبت كذلك، مثنى مثنى بالليل، وكذا ثبت الأربع من عمله بالنهار، وتقدم هذا في سنة الظهر.

واحتج الشافعي وأحمد بحديث عبد الله بن عمر مر فوعاً من طريق عَلِيّ الأزدي "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى مثنى "وَاعَلّوا هذه الزيادة ، وهي قوله: "والنهار" بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكر وهاعنه ، وحكم النسائى على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال ابن معين: مَنْ عَليّ الأزدي حتى أقبل منه واَدَع يحي ابن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر "كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهن" ، ولوكان حديث الأزدي صحيحاً لَمَا خالفة ابن عمر مع شدة أتباعه ، وقد رواه ابن أبي شيبة مِن وجه اخرعن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعاً أربعاً ، وهذا موافق مما نقله ابن معين: "صلاة الليل مثنى "يعني: اثنين اثنين ، هذه الجملة مفيدة للقصر لحصر المبتدأ في الخبر ، فحمله الشافعية على أن القصر لبيان القصر لبيان الجواز ، يعني: القصر لبيان الجواز ، يعني: لا يجوز غير ذلك بالليل.

واستدل الحنفية بحديث عائشة عند الشيخين: "كان يصلى أربعًا فلاتسأل عن حسنهن وطولهن "ورواه الترمذي بهذا اللفظ، وقال: (قال: أبوعيسى: هذا حديث حسن صحيح)، فافهم. (فأوتر بواحدة)، هذا اللفظ لايدل على أن الوترركعة واحدة ، وليس المراد الوترلغة ، وإن المراد الوترالمعهود في الشريعة من صلاة مستقلة ، فالوتر مفوض بيانه إلى الخارج ، فإذن معناه اجعل صلاتك وترأ يعنى: وترأ معهوداً في الشرع بركعة يعنى: بضم ركعةٍ . (واجعل آخرصلاتك وتراً) ، الأمرمحمول على الندب وهذا لِمَنُ كان يثق بالإنتباه فليصل الوترأخرالليل، ويستدل له بحديث جابرعند مسلم في صلاة الليل مرفوعاً، قال: قال رسول الله شَرِيْتُ " مَنْ خاف أن لايقوم مِن أخرالليل فليتوترأوله ، ومَنْ طَمَعَ أن يقوم أخره فليتوتر آخر الليل، فإن صلاة أخر الليل مشهودة، وذلك أفضل". (حديث ابن عمرحديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان.

بابما جاءفي فضل صلاة الليل

والمرادبه صلاة التهجدوهي أفضل من عامة النوافل عند عامة أهل العلم، وفيها وردقوله سبحانه: (وَمِنَ اللَّيلِ فَتَهَجَّدبِه نَافِلَةً لَّکَ)، وقوله: (تَتَجَافى جُنُوبُهُم عَنِ المَضَاجِعِ). (عن أبي بشر)، اسمه جعفر بن إياس اليشكري ثقة. (عن حميد بن عبد الرحمن)، ثقة فقيه فاضل. (شهرالله المحرم)، يعني: صيام شهرالله، والإضافة للتعظيم، والغرض أن الصيام فيه أفضل مِن الصيام في غيره ماعدا شهررمضان، والظاهر صيام جميع الشهر أو بعضه أوصيام يوم عاشوراء. (وافضل الصلاة بعد

الفريضة صلاة الليل)، والظاهر أن هذه الأفضلية بالنسبة إلى عامة النوافل النهارية والليلية ماعدا الرواتب والوتر، وأما الوترفهوتبع للعشاء ، وأما الرواتب فهي تابعة للفرائض ، ولا ريب أن صلاة الليل غيرواجبة ولا سنة مؤكدة عند عامة أهل العلم ، نعم! عند مَنُ قال بوجوبها ، فافهم . (حديث أبي هريرة كلك حديث حسنه الترمذي مع أنه صحيح ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه لجميعهم الشيخان غيرحميد بن عبد الرحمن ، فإنه لم يخرج له البخاري وأخرجه له مسلم هذا الحديث ، فتأمل.

بابماجاءفي وصف صلاة النبي والهوسلة بالليل

ذكرالترمذي ثلاثة أبواب في وصف قيام الليل وعددر كعاته ، أورد في الأول حديث عائشة واتفق عليه الشيخان ، و في الثانت حديث حديث ابن عباس ، وهذا أيضاً اتفقا عليه ، و في الثالث حديث عائشة انفرد به مسلم ، و أيضاً فيه حديث عائشة في قضاء صلاة الليل بالنهار بين الفجر والظهر ، وانفرد به أيضاً مسلم ، صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة ركعة في أصح ما ثبت ، وثلاث عشر في رواية صحيحة ، ولايخفى أنه اشكلت روايات عائشة على أكثر أهل العلم ؛ حتى نسب بعضهم حديثها إلى عنوقت واحد ، وهذا إنما يتم لوكان الراوي فيها واحداً ، أو أخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكر ثه عن ذلك محمول على أوقات متعددة و أحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز ، وبالجملة : هذا كله بيان فعله ، ودأبه تارة كذا و تارة كذا و كلذلك في روايات عائشة في الصحاح ، وهي أعلم الناس بها وأحق بها ،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

فتفكر.

باب في نزول الرب تبارك و تعالى إلى السماء الدنيافي كل المادي الم

قال القاضي البيضاوي: لما ثبت بالقواطع العقلية أنه منزه عن الجسمية والتحيز، امتنع عليه النزول على معنى الانتقال مِن موضع إلى ماهو أخفض منه فالمرادنور رحمته ، قال الحافظ البدر العينى في "العمدة": لاشك أن النزول انتقال الجسم من فوق إلى تحت ، والله منزه عن ذلك ، فما ورد مِن ذلك فهومِن المتشابهات ، فالعلماء فيه على قسمين : الأول "المفوضة" يؤمنون بها ويفوضون تأويلها إلى الله سبحانه مع الجزم بتنزيهه عن صفات النقصان ، والثاني "المؤوّلة" يؤولونها على ما يليق به وبحسب المواطن ، فأولوا بأن معنى "ينزل الله": ينزل الله ":

قال الإمام المجتهد ابن دقيق العيد: إن كان التأويل من المجاز البين الشائع فالحق سلوكه مِن غيرتوقف ، أومِن المجاز البعيد الشاذ فالحق تركه ، وإن استوى الأمران فالاختلاف في جوازه وعدم جوازه مسألة فقهية اجتهادية ، والأمر فيها ليس بالخطيربالنسبة إلى الفريقين . (حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني) ، حافظ ثقة . (ينزل الله تبارك وتعالى كل ليلة) ، قال الإمام الخطابي : هذا الحديث مِن أحاديث الصفات ، مذهب السلف فيه : الإيمان بهاو إجراؤها على ظاهرها ونفى الكيفية عنه (ليس كمثله شيء وهو السميع

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

البصير (ونقله البيهقي وغيره مِن الأئمة الأربعة ، والسفيانين ، والحمادين ، والأوزاعي ، والليث وغيرهم . ومن ههنا قال الكوثري : والمنقول عن جمهور السلف والأئمة الأربعة في النزول والمجيء والاستواء وثبوت الوجه واليد واليمين وغيرها هو الإيمان بها كما ورد على طريق الإجمال منزها الله تعالى عن التشبيه والتكليف من غير تعطيل ومن غير تأويل ، فافهم.

التذييل

إن الأشاعرة قالوا: ان لِله سبحانه صفات ذاتية أزلية قديمة قائمة بذات واجب الوجود، وهي سَبَعُ: اَلْعِلْمُ والسمع والبصر والقدرة والإرادة والكلام والحياة، وصفات فعلية، وهي حادثة مخلوقة له سبحانه، وليست قائمة به سبحانه، وإنّه لا دليل للأشاعرة بحدوث الصفات الفعلية. وإن قال قائل: إن للصفات الفعلية تعلقا بالحادثات الكونيه، فتكون حادثة، أقول: لوكان المدار بمجرد التعلق بها فالتعلق كذلك حاصل في إرادته وقدرته وعلمه مثلاً أيضاً وأنتم لا تقولون بحدوثها.

وقال الماتريدية: الصفات الذاتية والصفات الفعلية كلها قديمة ، والصفات الفعلية كالإحياء والإبقاء والإفناء والإماتة والتخليق والترزيق وغيرها.

ويقول ابن تيمية قائد الحشوية: فالصفات الفعلية إنها قائمة بالباري سبحانه، وهي حوادث لكنهاغير مخلوقة، فعنده تقوم الحوادث به سبحانه باختياره، ويفرق بين الحادث والمخلوق، فليس كل حادث عنده مخلوق، فتلك الصفات عنده

حادثة وليست مخلوقة ، ويدعى مِن كذبه أنه يوافق مسلك السلف الصالحين. أقول: هذا كله صدر مِن غرائبه ، آلَمُ يَعُلَمُ مِنُ فهمه الثاقب أن مالا يخلوعن الحادث فهو حادث ، وكل محل للحوادث حادث وإلالاستلزم كون الحادث في الأزل.

وأصلتلك النزغة من الكرامية ، وقال عبد القاهر البغدادي في "اصول الدين ": وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم بأن الله له حد ونهاية من جهة السفل، ومنها: أنه يمس عرشه ، ولقولهم بأن الله محل للحوادث ، وقد أفسدوا بإجازة حلول الحوادث في ذات الله لأنفسهم دلالة الموحدين على حدوث الأجسام بحلول الحوادث ، وابن تيمية مِن أتباع الكرامية في هذه كلها.

وقال أبومظفر الأسفر ائيني في كتابه في " الملل": وأنت تعلمأن الحوادث لايجوز حلولهافىذاته وصفاته، لأن ماكان محلاً للحوادث لميخل منها، وإذا لميخل منهاكان محدَثا مثلها، ولهذا قال الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿ لاأحب الأفلين ﴾ ، بين به أن من حل به من المعانى ما يغيره مِن حال إلى حال كان محدثا، لايصلح أن يكون إلها، وأنت تعلم أن كل صفة قامت بذات الباري جل جلاله لم تكن إلاأزلية قديمة ، وقال: إن جميع ماذكرنا من اعتقاد أهل السنة والجماعة فلاخلاف في شيء منه بين الشافعي وأبي حنيفة وجميع أهل الرأي والحديث مثل مالك، والأوزاعي، وداؤد والزهري، والليثبنسعد، وأحمد بن حنبل. فإذن من الغريب المدهش مايتوسع به ابن تيمية في تأليفاته من تجويز قيام الحوادث وحلولها فيه ، ومن إثبات الجهة وتجوز الحركة وقدم العرش، وتفسير الاستواء بالاستقرار في قوله: ولوشاء لاستقرعلى ظهربعوضة ، فاستقلت به بقدرته ، فكيف بالعرش العظيم!, وتمثيل نزوله تعالى بنزوله درجتين مِن المنبر, وقال: كَنُزُولِي هٰذاً, وهومدون في" الدررالكامنة", للحافظ ابن حجر. قال أبوالنعمان: والتفصيل في الجواهر البهية على شرح العقائد النسفية.

(حين يهضى ثلث الليل الأول)، وفي رواية: "نصف الليل"، وفي أخرى "ثلث الليل الأخر"، والصواب أن يقول: النزول فيها جميعا ما يليق بشأنه وجلاله، فإنه سبحانه لايشغله شيء، والأوقات الثلاثة مباركة، فإنها أوقات فراغ القلب عن الاشغال الدُّنْيَوِيَّةِ . (حتى يضيء الفجر)، وفي رواية مسلم: حتى ينفجر الفجر والمعنى حتى يطلع ويفهر الفجر . (حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح)، وأخرجه الأئمة الستة، وقدروي هذا الحديث من أوجه كثيرة عن أبي هريرة عن النبي سُلاكُ أنه قال: ينزل الله تبارك وتعالى حتى يبقى ثلث الليل الأخر، وهذا أصح الروايات.

قال بعض الأفاضل في التطبيق بين الروايات: بإن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال ، وذلك لأن أوقات الليل تختلف في الزمان ، وفي الأفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم و تأخره عند قوم ، فتدبر.

بابماجاءفي القراءة بالليل

(حدثنا يحيابن إسحاق)، البغدادي قال ابن سعد: كان ثقة حافظاً، وقال الحافظ: صدوق. (عن عبد الله بن رباح الأنصاري)، المدني سكن البصرة ثقة من "الثالثة" ، (ارُفَعُ قليلا)، وفي رواية أبي داؤد: "ارفع من صوتك شيئاً"، قال: (اخفض قليلا)،

يعني: أخفض من صوتك شيئاً، وهوفي رواية أبي داؤد و ماقال رسول الله شيئ نظير مافي الآية (ولاتجهر بصلاتك ولاتخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً). (عن عبد الله بن ابى قيس)، وهو أبو الأسود الحمصي و ثقه النسائي، وقال الحافظ: ثقة مخضر م من كبار التابعين. (ربما أسرّ بالقراء قوربما جهر)، والحديث يدل على أن الجهر والإخفاء كلاهما جائزان في قراء ة صلاة الليل.

(هذا حديث صحيح غريب) ، صححه الترمذي ، وفي " النيل " رجاله رجال الصحيح . (حديث أبي قتادة حديث غريب) ، أخرجه أبوداؤد ، وسكت عنه هووالمنذري . (وإنها أسنده يحيّ بن إسحاق عن حماد بن سلمة) ، قال المنذري : ويحيّ بن إسحاق هذا هوالبجلي ، وقد احتج به مسلم في صحيحه . (عن إسماعيل بن مسلم العبدي) ، البصرى القاضي ثقة . (قام النبي بن مسلم العبدي) ، البصرى تلك الأية قوله جل جلاله : ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفرلهم فإنك أنت العزيز الحكيم) ، وهومصرح في حديث أبي ذر عند النسائي وابن ماجة ، والمراد أنه حضره شان أمته يوم القيامة وقلق منه ، فتوجه إلى الله جل جلاله ودعا لأمته أو عرض له حالة التلذذ والإستغراق في مناجاة الله سبحانه . (هذا حديث حسن غريب) ، من هذا الوجه ، أقول: لانعرف وجه غرابته .

بابما جاءفي فضل صلاة التطوع في البيت

أراد النافلة لأن البحث على النفل في البيت؛ لأنه أبعد من الرياء، ويتبرك به البيت، وتنزل الرحمة فيه، ويؤيده حديث عندالطبراني عن عبدالرحمن بن سابط عن أبيه مرفوعاً، وفيه: نور وابيوتكم بذكر الله وأكثر وافيه تلاوة القرآن.

(حدثنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند)، الفزاري المدني وثقه ابن معين وأحمد وغيرهما، وهومن رجال الكتب الستة. (عن سالم أبي النضر)، التيمي المدني ثقة ثبت مِن رجال الستة. (عن بسربن سعيد)، المدني العابد ثقة جليل من الثانية. (أفضل صلاتكم في بيوتكم)، فإن النافلة هي أفضل في البيت مطلقاً، ولم يثبت عنه أداء السنن والنوافل إلا في البيت إلا المكتوبة، فإنها في المسجد أفضل، لأن الجماعة تشرع لها، ولقوله: "أفضل صلاة المرأ في بيته إلا المكتوبة" رواه الجماعة إلاابن ماجة. (حديث زيدبن ثابت حديث حسن)، وذلك لأن رجاله ثقات، فافهم.

(صلّوافي بيوتكم)، يعني: النوافل، وفى رواية البخاري ومسلم: "اجعلوا في بيوتكم مِن صلاتكم"، وعند مسلم من حديث جابر بلفظ "إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليجعل لبيته نصيبا مِن صلاته، فإن الله جاعل في بيته مِن صلاته خيرا". (ولا تتخذوها قبوراً)، قال بعض الأشياخ: معناه: لاتدفنوا فيها موتاكم، قال الخطابي: هذا ليس بشيء، فقد دفن رسول الله وَالله وَاله وَالله وَ

ويرد عليه مافي "صحيح مسلم" مِن أنه رأى موسى عليه الصلاة والسلام قائما يصلي في قبره، ويرد عليه مافى "جامع الترمذي "عن ابن عباس قال: ضرب بعض أصحاب النبي الله الملاكمة خباءه على قبر، وهولايحسب أنه قبر، فإذا قبر فيه إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فدلت هذه الأحاديث على عدم تعطل القبور مِن ذكر الله ومن تلاوة القرأن ومن العبادة. والجواب عن ذلك أن الأصل في القبور عدم ذلك، فإنه تنقطع التكاليف هناك، وهذا يستثنى منه على أن ذلك لخواص عباد الله، وبالجملة: القانون العام هوانقطاع هذه الأذكار والأعمال. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم.

أبوابالوتر

بابماجاءفيفضلالوتر

والإختلاف في صلاة الوترمن وجوه :الاختلاف في وجوبه وفي عدده وقضائه . ذهب أبوحنيفة إلى وجوب صلاة الوتر ، وليس هوبمتفرد في القول به ، فإنه ذهب إليه جماعة مِن السلف ، فقد حكى وجوبه القاضي ابن العربي المالكي عن سحنون وأصبغ ، وحكى وجوبه ابن أبي شيبة عن ابن المسيب ، وأبي عبيدة ابن مسعود ، والضحاك ، ومجاهد ، وحكى وجوبه ابن بطال عن ابن مسعود ، وحذيفة ، وإبراهيم النخعي ، هذا ما في "العمدة" و" الفتح". فما ادعى أبوحامد "أن أباحنيفة انفرد بوجوب الوتر ، ولم يوافقه صاحباه "ليسبشىء .

وذهب مالك والشافعى وأحمد وصاحبا أبي حنيفة إلى أن الوترسنة. وممايدل على الوجوب قوله: "فليس مِنَّا"، وقوله: "الوترحق"، وقوله: "الوتر واجب".

على أنه ليسهذا القدر مناطافي الباب، بل اجتمعت عدة أمور أفادت الوجوب فى نظر فقيه الأمة و فقيه الملة ، وهى أنه لم يثبت أنه سي ترك الوترحضرا ولاسفرا ، بل لم يثبت ذلك من الصحابة والتابعين ، وايقاظه أهله للوتردون صلاة الليل ، والأمربأدائها في أول الليل لِمَن لا يثق بالانتباه في أخر الليل، وإيجاب القضاء على من فاتته ، واتفقوا على عدم جواز تركه ، وإن تاركه أثم. وقال مالك ابن أنس: مَنْ تركه أدب، وكانت جرحة في شهادته يعنى: شهادة تارك الوتر لاتقبل ، حكاه ابن حزم فى " المحلى "، وقال أحمد: " مَنْ ترك الوترعمداً فهورجل سوء، ولاينبغى أن تقبل شهادته"، حكاه الموفق في" المغنى"، فإذن الخلاف قريب مِن الخلاف الصوري. (عن يزيد بن أبى حبيب)، المصرى: ثقة فقيه مِن رجال أئمة الستة. (عن عبد الله بن راشد النوفى)، قال الخزرجي وثقه ابن حبان عن عبد الله بن أبى مرة الزوفي، قال الخزرجي في"الخلاصة": قال ابن حبان: "خبره باطل، والإسناد منقطع "، وقال البخاري: إن روايته عن خارجة منقطعة ، قاله الحافظ . (عن خارجة بن حذافة) ، هوصحابي سكن مصر، وكان أحد فرسان قريش، وهوالذي قتله الخارجي ظنامنهأنهعمروبن العاص.

(إن الله أمدكم بصلاة)، واستدل الحنفية بحديث الباب ومافي معناه على الوجوب، لأن معنى أمدكم: "زادكم"، وقد ورد في رواية أخرى بذلك اللفظ أيضاً، ووجه الاستدلال به أن الزائد يكون من جنس المزيد عليه، فيكون الوتروا جباً، هذا وإن لم يكن لاز مالكنه الغالب الأصل، لايرد إلا بدليل قوي، وقريب مِن هذا ما قال بعض الأفاضل: "والزيادة لا تكون إلامن جنس المزيد عليه" وهوههنا الفرائض، لأن النوافل غير محصورة، فتعين أن يكون

المزيد عليه الفرائض، ومقتضاه أن يكون الوترفرضا، لكن لماكان طريقه ظنّيّاً قلنا بوجوبه. وأجاب عنه الخصوم: بِأَنَّ لَفُظَّ أَمَدَّ "لَوْدَلَّ على كون الوترواجبالوجب أن تكون سنة الفجر أيضاً واجبة ؛ لأنه ورد فيها ذلك اللفظ بعينه ، مع أنكم لم تقولوا بوجوبها. والجواب عنه أن ذلك اللفظ في حديث سنة الفجر من وهم الراوي ، ولَعَلَّه انتقل فيه من حديث إلى حديث . ويقول الشافعية فرضت ليلة الإسراء خمس صلاة فكيف يزاد فيها الوتر؛ قلنا: الوترليست صلاة مستقلة ، وإنماهي تابعة لصلاة العشاء ، ووقتهما واحد . (هي خيرلكم من حمرالنعم) ، وإنما قال ذلك ، ترغيباللعرب فيها ، لأن حمر النعم أعز الأموال عندهم.

البخاريأنه قال: لايعرف سماع بعض هؤلاء عن بعض رواة ابن عدي في "الكامل"، وقد عرفت أنفا، قال البخاري: "إن رواية عبد الله بن أبي مرة الزوفي منقطعة"، وقال ابن حبان: "خبره باطل والإسناد منقطع". قال أبوالنعمان: وماعدا حديث الباب أدلة وجوب الوترعلى ماذهب إليه أبوحنيفة فكثيرة، وقد استؤفاه الحافظ الزيلعي في "نصب الراية". ومِن أدلة وجوب الوترمافي قيام الليل: "كنت جالساً عند بن عمر فجاءه رجل، فقال : يا أباعبد الرحمن أرأيت الوترأسنة هو ؟قال : ما التعقل : قد أوتر وسول الله سلمون، قال: لا ألسنة هو ؟قال : مه ! أتعقل : قد أوتر رسول الله شكين و أوتر المسلمون " ولينظر هذا التحاور العجيب بعين التفكر والتدبر، ورواه مالك في موطأه ، فافهم.

بابماجاءأن الوترليس بحتم

قال في النهاية: الحتم اللازم الواجب الذي لابد مِن فعله ، قال أبوالنعمان: لَمَّاكان يستنبط مِن ألفاظ الحديث السابق وجوب الوتر،أرادالترمذيأن يردذلك بماوردفى الحديث الثاني من صريح قوله: "الوترليس بحتم"، هذا لايضر ولا يخالف الإمام أبا حنيفة ، فإن معناه أن الوترليس وجوبه نحووجوب الصلوات المفروضة ؛ بل وجوبه دون وجوبها ، ولم يقل أحد مِن آحاد المسلمين:إن الوترواجب كوجوب الصلاة الخمس. (لكن سَكنَّ رسول الله ﷺ)، يعنى: جعله مسنونا، لايصح أن يستدل بهاعلى أن الوترليس بواجب، لأن لفظ السنة في تعبير الشريعة يراد بهاالطريقة المسلوكة, لاالسنة التي اصطلح عليها فقهاء الأمة, وربماتجد إطلاق السنة على الفرائض المتفق عليها. (إن الله وتر)، قال في النهاية ، الوتر: الفرد، فالله سبحانه واحد في ذاته وواحد فى صفاته و واحد فى أفعاله. (يحب الوتر)، يعنى: يثيب عليه ويقبله من عامله.

(فأوتروا ياأهل القرآن) ، أيها المؤمنون بأن الوترليس مختصابحفاظ القرآن، وإنماهي واجبة على المؤمنين جميعاً، فلوفسر بحفاظ القرآن لزم عدم وجوب الوتر على غيرهم وهوكما ترى باطل كما لايخفى ، والفرق بين الحفاظ وغيرهم يظهر في صلاة الليل والقراء ة فيها دون الوتر؛ فإن الماثور فيها سور مخصوصة يحفظها كل أحد ، وقد رُوي مِن عظماء السلف المحدثين ذلك ، وغاية مافي الباب إنما خصوا بالخطاب ، لأن مشروعية صلاة الليل لتلاوة القرآن ، فهي أكد في حقهم ، وبالله التوفيق.

وقد سبق أنفا أنه ذهب الأئمة الثلاثة وصاحبا أبي حنيفة إلى أن الوترسنة . ومما يدل على وجوب الوترما اتَّفَقَ عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله مقال: جاء رجل إلى رسول الله مَرَّاهُ من أهل نجد، وفيه: فقال: رسول الله مَرَّاهُ من أهل نجد، وفيه: فقال: رسول الله مَرَّاهُ من أهل نجد، وفيه في اليوم و الليلة ، قال: هل عَلَى عيرها ، قال: إلا أن تطوع ، وروى الشيخان أيضا من حديث ابن عباس أن النبي مَرَّاتُ بعث معاذ إلى اليمن الحديث وفيه : فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم و الليلة ، أقول هذا من احسن ما يستدل به لأن بعث معاذ كان قبل وفاته بيسير . و بالجملة مثل هذا الخلاف مِن بعث معاذ كان قبل وفاته بيسير . و بالجملة مثل هذا الخلاف مِن القرائن و اختلاف منازع التفكر و فقه النفس . (حديث على القرائن و اختلاف منازع التفكر و فقه النفس . (حديث على حديث حسن) ، و اخرجه النسائى.

بابماجافي كراهية النوم قبل الوتر

إن من يثق بالانتباه يؤخر الوتر إلى أخر الليل، ومن لم يثق فليصلها قبل النوم ، وكان أبوبكر الصديق يوترقبل النوم وعمر الفاروق بعد ما يستيقظ من النوم ، فقال النبي الله الله بكر: أخذت بالحزم وقال لعمر: أخذت بالقوة . وهذا الحديث شارح للأحاديث المطلقة ؛ لأن الأمر بالإيتار آخر الليل كان للندب لاغير والحديث رواه أبوداؤد في سننه من حديث أبي قتادة ، ورواه ابن ماجة وابن حبان ، وحديث جابرعند "مسلم" الذي ذكره "الترمذي" في أخر الباب شار حاً للأحاديث المطلقة ، وقد و فقوا بين الأحاديث المطلقة ، وقد و فقوا بين الأحاديث المتعارضة بذلك ، فافهم.

(عن عيسى بن أبي عزة) ، رَوى عن عامر الشعبي وشريح

القاضى وعنه إسرائيل وغيره، صدوق، ربما وهم، قاله في " التقريب". (أمرني رسول الله ﷺ أن أوترقبل أن أنام)، ورَوَى البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم مِن حديث أبي هريرة ، قال: أوصانى خليلى بثلاث؛ صيام ثلاثة أيام فى كل شهرور كعتى الضحى ، وَأَنْ أُوتِرَ قبل أَن أنام ، وفي لفظ البخاري في صلاة الضحى"أوصاني خليلي بثلاث لاأدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر "، وبمثل هذه الوصية وصية لأبي الدرداء فيما رواه "مسلم"، وبمثل ذلك وصية لأبىذرفيمارواه النسائي، وفي كلذلك استحباب تقدم الوترعلى النوم لكلمن لميثق بالاستيقاظ وهذه الأحاديث أدلة الوجوب مع عدم قرينة تدل على غيره. (حديث أبى هريرة حديث غريب), مِن هذا الوجه, وأخرجه الشيخان من وجه أخرعنه باللفظ الذي ذكرنا . (وأبوثورالأزدي اسمه حبيب بن أبي مليكة)، وقال في "التقريب" في ترجمة حبيب بن أبي مليكة النهدي: إنه أبو ثور الكوفي مقبول من الثالثة ، وقيل: أبو ثور الأزدي ، ولايصح . (وقد اختارقوم من أهل العلم من أصحاب النبي على ومَنْ بعدهم أن لاينام الرجل حتى يوتر)، والظاهرهذا لمن يخشى أن لايستيقظ مِن أخرا لليل، يدل عليه حديث جابرأورده الترمذي بعد هذا . (مَنْ خشي منكم أن لايستيقظ مِن اخرالليل فليوترمِن أوّله ومَنْ طمع منكم أن يقوم من اخرالليل، فليوترمن اخرالليل)، قال الإمام النووي: "هذا فيه دليل صريح على أن تأخير الوتر أخر الليل أفضل لمن وثق بالاستيقاظ أخرالليل، وإن مَنْ لايثق بذلك فالتقديم له أفضل "وهذا هوالصواب، فافهم.

باب ما جاء في الوترمِن أول الليل و أخره

(عن يحيابنوناب)، بالتشديد، الكوفي المقرئ ثقة عابد من الثالثة . (من كل الليل قد أوتراؤله وأوسطه واخره) ، وفي حديث أبي مسعود عند ابن ماجة والطبراني وأحمد بلفظ: أن النبي النبي التشيير الله الليل وأوسطه واخره . قال الحافظ العراقي: "إسناده صحيح ، وفيه جواز الإيتار في جميع أوقات الليل ، ودل الحديث على أن الليل كله وقت للوتر ، ويقال : فعله في أوله وأوسطه بيان للجواز ، وتأخيره إلى أخر الليل تنبيه على الأفضل لِمَنْ يثق بالانتباه ". وقال الحافظ: "ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال ، وأما وتره في أخره فكأنه اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال ، وأما وتره في أخره فكأنه أكثر الليل "فتدبر . (فانتهئ وتره حين مواظبته على الصلاة في والمراد به أخر الليل ، وقد تظاهرت الأحاد الصحيحة عليه . (والمراد به أخر الليل ، وقد تظاهرت الأحاد الصحيحة عليه . (

(وهوالذي اختاره بعض أهل العلم)، منهم: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وبعض السلف كانوا يؤترون أول الليل منهم: أبوبكر، وعثمان، وأبوهريرة وغيرهم قاله في" عمدة القاري".

بابماجاءفيالوتربسبع

(عن يحي بن الجزار) ، الكوفي صدوق رُمي بالغلوفي التشيع . (يوتربثلاث عشرة) ، إنه أطلق على الجميع "وترأ" لكون الوتر فيها ، قال إسحاق : إنمامعناه أنه كان يصلي من الليل

ثلاث عشرة ركعة مع الوتر، فنسبت صلاة الليل إلى الوتر. (فلها كُور)، مِن باب علم يستعمل في كبر السن. (اوتربسبع)، أربع منها صلاة الليل وثلاث منها الوتر. (حديث أم سلمة حديث منها الوتر. (حديث أم سلمة حديث حسن)، وأخرجه النسائي. (وقدروي عن النبي الوتربتلاث عشرة وإحدى عشرة وتسع وسبع وخمس وثلاث)، وردفي كل ذلك أحاديث. (وواحدة)، نسبة الإيتار إليه بواحدة غير صحيح؛ فإنه لم يثبت عنه الوتربر كعة منفردة لا يكون قبلها شيء أصلاً، يعني: لم يثبت عنه فعلاً، نعم! ثبت ذلك عن بعض الصحابة مِن غير شك. (قال إسحاق)، يريد إسحاق أن حقيقة الوتر هو إيتار ماقبله، وذلك لا يتحقق إلا بركعة واحدة ، لا أن الوترركعة واحدة ، فافهم . (وروي في ذلك حديثا عن عائشة)، ويأتي في الباب فافهم . (وروي في ذلك حديثا عن عائشة)، ويأتي في الباب معناه ومغزاه، فتفكر.

بابماجاءفي الوتربخمسٍ

(الايجلس في شيء منهن إلا في الخرهن)، وفيه دلالة على جواز الإيتار بخمس ركعات بقعدة واحدة ، والمنفي بالجلوس الجلوس الخاص، وهوالذي فيه تشهد بلا تسليم، وماقال بعض العظماء: المنفي جلسة استراحة فلسث أحصله ، والمراد بالأخر الآخر الحقيقي ، وهوبعد أن يفرغ منها. (وفي الباب عن ابي أيوب) ، أخرجه النسائي بلفظ: "الوترحق ، فمن شاء بسبع ومن شاء أو تربخمس". وقد روي في الإيتار بسبع وبخمس أحاديث كثيرة ، واستدل الشافعية بمثله مشياعلى ظاهر اللفظ بأن مَنْ صلّى خمساً أو سبعاً أو تسعاً بقعدة واحدة صح ذلك ، قال

(حديث عائشة حديث حسن صحيح) ، وأخرجه الشيخان . (وقد رأى بعض أهل العلم مِن أصحاب النبي هوغيرهم بخمس) ، قال بعض الأفاضل : وهومذهب سفيان الثوري وبعض الأئمة . (وقالوا لايجلس في شيء منهن إلا في المنوري وبعض الأئمة . (وقالوا لايجلس في شيء منهن إلا في الخرهن) ، روى محمد بن نصر في "قيام الليل" عن إسماعيل بن زيد أن زيد بن ثابت كان يوتربخمس ركعات لاينصرف فيها يعني : لايسلم، وعن أم سلمة مر فوعاعند أحمد و النسائي و ابن ماجة : كان رسول الله من يوتربسبع وخمس لايفصل بينهن بسلام، وعن ابن عباس مر فوعاعند أبي داؤد بلفظ : ثمصلى سبعاً وخمساً لميسلم إلا في أخرهن ، فافهم.

بابماجاءفي الوتربثلاثٍ

المتبادر منه مذهبإمامناأبي حنيفة، ومِمَنْذهبإلى أن الوترثلاث بتسليمة واحدة عمر، وعلي، وابن مسعود، وحذيفة، وأبيّ بن كعب، وابن عباس، وأنس، وأبوأ مامة، وزيد بن ثابت، ومن التابعين: عمر بن عبد العزيز، ومحمد بن سيرين، وحسن، وقتادة، ومعاوية بن قرة، وإياس بن معاوية، وعطاء، وطاؤس، وأيوب، وبكر بن عبد الله المزني، والفقهاء السبعة، ومِن الأئمة: أبويوسف وسفيان الثوري، ومحمد بن الحسن، وابن المبارك، والحسن بن حي. ورَقى ابن أبي شيبة في "مصنفه" بإسناده عن الحسن إجماع المسلمين بذلك، فمِن العجائب بل من الأسف

كل الأسف قول الإمام النووي مِن عدم صحة الإيتار بواحدة: "لم يقل به غير أبي حنيفة ، والثوري ، وأحمد في رواية "، وياليت لَوْلاَ حَظَ نَظُرَةً إلى جامع الترمذي!! فإنه صرح فيه بانه مذهب جماعة من الصحابة وغيرهم ، وناهيك حجة في أنه وَ الميثبت عنه الوتربركعة فعلاً أصلاً ، وكذا لمينقل الفصل عنه في ركعتي الوترصريحاً محتمل للتأويل أصلاً ، فإذن مَنْ خالف هذا فكأنما أحدث خلافا بعد وفاق ، وذلك نظراً إلى الأحاديث وإغماضا عن التعامل والتوارث المستفيض.

وبالجملة:المناطفي الباب والفصل في معرض الخصام إنماهوالتعاملدون محض الروايات، وحديث "يوتربثلاث يقرأ في الأول "بسبح اسم ربك الأعلى"، وفى الثانية "قل: ياأيها الكافرون،" وفي الثالثة "قل: هوالله أحد"، وهذا لفظحديث أبي بن كعب عند النسائي يرويه نحو عشرين مِن الصحابة، منهم عبد الله بن مسعود، وعائشة، وعمر ان بن حصين، وابن عباس، وجابر، وأبوأ مامة، وابن عمر، وعبد الرحمن بن أبزى، أشار إلى بعضها الزيلعي، وإلى بعضها الحافظ في "التلخيص"، وحديث أبي عند النسائي، وحديث عبد الرحمن بن ابزي عنده وعند أحمد والطحاوي، وحديث ابن عباس عند الترمذي، كل منها محيح باعتراف الحافظ العراقي وغيره.

وإفرادالثلاث بالقراء ة دليل شافٍ على وحدة الصلاة ، و وحدة الصلاة دليل على أنها بتسليمة ، وقد اعترف الحافظ في "الفتح" بدلالة هذه الأحاديث على وصل الثلاث بسلام واحد ، وَرَدَّ بها كلام ابن نصر في "الإنكار" على صحة الوصل ، فهل بعد ذلك يبقى مجال البحث للمنصف أوريب في قوة ما اختاره أبوحنيفة ومن وافقه مِن الأئمة ودليل الحنفية في ترجيح الثلاث بأنها

جائزة عند الكل في غاية القوة ، وماعداها مافوقها وما دونها مختلف فيه ! ؟ . ثم هل يقطع النظر من حديث أبي أيوب عند النسائي وأبي داؤد وغيرهما: "ومَنْ شاء فليوتربثلاث"، وكذا من بقية الأحاديث التي هي نصصريح في الإيتار بثلاث مِن فعله صلى الله عليه وسلم على سبيل العادة ، أو يوفق بين المرفوعات وليس من النصفة في شيء وضع متمسكاته المحتملة موضع النص الصريح ، فتدبر.

(عن المحارث)، هوابن عبد الله صاحب علي على قال الشعبي وابن المديني وابن المديني وابن المديني فقد وثقه ابن معين وأحمد بن صالح المصري وابن عبد البروغيرهم؛ حتى قال ابن عبد البر: أظن الشعبي عوقب بقوله في الحارث: "كذاب"؛ على أن المحقق أن تكذيب الشعبي إياه إنما هوفي رأيه لافى روايته. ثم بعد كل ذلك أن الحديث له شواهد صحيحة من حديث عائشة وغيرها في الإيتار بثلاث، تقدم نبذ منها، ويأتي، فلايضر مذهب أبي حنيفة أصلاً ورأساً، فتأمل. (اخرهن قل هوالله أحد)، يريد اخر التسع في الركعة فتأمل. (الخرهن قل هوالله أحد)، يريد اخر التسع في الركعة الثالثة هوقل هوالله أحد، لاأنها الأخر في كلر كعة، والله أعلم.

في الثلاث الموصولة بسلام وإفراد الثلاث بالقراء ة دليل شاف على وحدة الصلاة، وهي على وحدة السلام، وقد سبق انفاً، فتأمل. (عن عبد الرحمن بن أبزى عن النبي هكذا روى بعضهم، فلم يذكروا فيه عن أبي وذكر بعضهم عن عبد الرحمن بن أبزى قد وقع أبنى عن أبي)، وفي "النيل": وعبد الرحمن بن أبزى قد وقع الاختلاف في صحبته، وقد اختلفوا هل هذا الحديث من روايته عن النبي الشيار أو مِن روايته عن أبي بن كعب عن النبي الشيار أو مِن روايته عن أبي بن كعب عن النبي الخلاصة ":قال الحافظ في "التقريب": صحابي صغير، وكان في عهد عمر رَجلاً، وكان على خراسان لعلي شيار وقال الخزر جي في "الخلاصة ":قال البخاري: له صحبة ، فالراجح أنه صحابي ، فروى هذا الحديث عن النبي الشيار بواسطة أبي بن كعب وبغير واسطة أيضاً ، قال الحافظ العراقي: و"كلاهماعند النسائي بإسناد صحيح".

(قال سفيان)، مذهب سفيان الثوري المشهور في الكتب يوافق أبا حنيفة في الإيتار بثلاث بتسليمة ، قال النووي في " شرح المهذب ": و قال أبوحنيفة : لا يجوز الوتر إلا ثلاث ركعات موصولة بتسليمة واحدة كهيئة المغرب ووافقه سفيان . أقول : ولَعَلَّ ماذكره الترمذي رواية عنه ، وقد ذكره كذلك ابن قدامة في " المغني ": وأهل الكوفة أبو حنيفة وأصحابه قالوا : إن العلماء قد أجمعوا على جواز الإيتار بثلاث ، واختلفوا فيماعداه ، فأخذنا مااتفقوا عليه . والأدلة على ذلك أحاديث وآثار صحيحة منها: حديث ابن مسعود مرفوعاً: "وتر الليل ثلاث كوتر النهار وصلاة المغرب "رواه الدار قطني . و منها: حديث ابن عمرقال : قال رسول الله شكي على شرطهما" .

ومنها حديث "يوتربسبح اسم ربك الأعلى في الأول، وقل

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

ياأيها الكافرون في الثانية وقل هوالله أحد في الثالثة ""رواه الجماعة".

ومنهاحديث عائشة في البخاري ومسلم: "يصلي أربعافلا تسئل عن حسنهن "يتبادر منه الثلاث بتسليمة . ومنها حديث أبى بن كعب مرفوعاً: "الوتربثلاث"عند النسائي. ومنهاحديث أبى أيوب: "الوترحق واجب، فمن شاء فليوتربثلاث"، ورجاله ثقات عند الدارقطني . ومنها أن الحسن قيل له : كان ابن عمريسلمفي الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه منه، كان ينهض في الثانية بالتكبير، رواه في المستدرك. ومنهاعن ثابت قال:قال أنسيا أبامحمد خذ عنى، فإنى أخذت عن رسول منى ، وفيه : أوتربثلاث يسلم في أخرهن "منتخب الكنز"، ورجاله ثقات. والأحاديث والآثار كثيرة ، ولسنافي صدد عددها ، وفيهارة على ابن شيبة حيث جوز ركعة واحدة من الوتر وترك هذه الأحاديث الصحيحة ، نسب إلى أبى حنيفه أنه قال: لا يجزيه ركعة واحدة ، وكيف يقول ذالك ، وقد ثبت عنده بالبر اهين أن الوترثلاثر كعات من غيرزيادة ونقصان، وعليه أكثر جماعة من الصحابة والتابعين. (حدثنا سعيدبن يعقوب الطالقاني)، ثقة صاحب حديث. (عن هشام)، هوابن حسان الأزدي البصري ثقة مِن أثبت الناس في ابن سيرين ، كانوا يوترون يعنى : الصحابة والتابعين. (بخمس وبثلاثٍ وبركعةٍ ويرون كل ذلك حسنا), قال الشافعية, لم يقل أحد ما قال الحنفية من أنه لا يجوز الإيتار بأكثر مِن ثلاثر كعات و لا بأقل، وأجاب عنه إسحاق ،وبيّن معناه و مغزاه ، فتذكر.

باب ما جاء في الوتر بركعة

تقدم منشأتعبيره ومايعارضه من أحاديث فعلية صحيحة, نعم! لابد مِن تسليم أن في الصحابة مَنُ ذهب إلى الإيتار بركعة فذة، وكذا فيهم من ذهب إلى الإيتار بثلاث بتسليمتين، غيرأن الأهم فى الباب الاحتجاج بالمرفوعات وتوجيهها وتعيين مرادها.ولايلزم على أهل المذاهب الجواب عن كل أثر موقوف في الباب، يعنى إذا كان عندهم أقوى مِن حجة ، وما قال النووي في " شرح مسلم "في شرح حديث عائشة رضي الله عنها "ويوترمنها بواحدة ": إنه دليل على أن أقل الوترركعة وإن الركعة الفردة صلاة صحيحة، وهومذهبنا ومذهب الجمهور، فيكفيه رداً عليه أنه لميثبت عنه الوتربر كعة فعلاً أصلاً ، ولم ينقل الفصل عنه في ركعتى الوترصريحاً غيرمحتمل التأويل أصلاً ، وإنما هوفهم ابن عمرمِن رواية قولية أن الحسن البصري قيل له: كان ابن عمريسلمفى الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه منه، كان ينهض في الثانية بالتكبير" رواه الحاكم". وعن المسوربن مخرمة قال: دفنا أبابكرليلاً، فقال عمر: إنى لم أوتر، فقام وصفَّفْنَا وراءه ، فَصَلَى بثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن "الطحاوي في الأثار". ويكفيه رداً عليه ماقال ابن الصلاح بأن الركعة ليست بمطلوبة للشارع أبدأ ؛من حيث أنهار كعة ، بلمن حيث أنها توترما تقدم، فهناك يطلب انفرادها، وهذا لا يكون في غيرالوتر. (عنائس بنسيرين)، هوأخوم حمد بن سيرين ثقة. (أطيل في ركعتى الفجر) ، المراد به سنة الفجريصلي من الليل مثنى مثنى ، وبه استدل أبويوسف ومحمد والشافعي على أن الأفضل في صلاة الليل ركعتان ركعتان . (ويوتر

بركعة (والأذان ههنا الشافعية فيه مشروعية الإيتاربركعة . (والأذان في اذنه) ، قال عياض: المراد بالأذان ههنا الإقامة ، وهوإشارة إلى شدة تخفيفها بالنسبة إلى باقى صلاته ، فتدبر.

(حديث ابن عمرحديث حسن صحيح) ، وأخرجه البخاري ومسلم. (والعمل على هذا عندبعض أهل العلم من البخاري و مسلم. (والعمل على هذا عندبعض أهل العلم من أصحاب النبي و النبي و النبي و النبي و النبي و البي و النبي و النب

ومايستدل به الشافعية على الإيتار بركعة بمافي "مسلم" مِن صلاة الليل عن ابن عمر مرفوعاً وكذا عن ابن عباس مرفوعا: " الوترركعة مِن أخر الليل" فلا يصبح به الاستدلال فإن غرضهما ماتقدم أن إيتار ماقبله إنمايت حقق بالركعة الواحدة ؛ لا أن صلاة الوتر المعهودة في الشرع ركعة واحدة فحسب فإذن استدلالهم بحديث: "يسلم مِن كل ركعتين ويوتر بواحدة "رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن الشهاب عن عروة عن عائشة أيضاً ، لا يصبح حجة ، فإنه عام وقد اتينا بالخاص ، يريد أنّ في حديث عائشة هذا إجمال ، والمراد من السلام على كل ركعتين ، هو حال عائشة هذا إجمال ، والمراد من السلام على كل ركعتين ، هو حال عائشة هذا إجمال ، والمراد من السلام على كل ركعتين ، هو حال فالمنع أنه يوترشفعا من تلك الأشفاع ، ويجعله وتراً بضم ركعة ثالثة ، وهذه الركعة متصلة بالشفع ، وإن الشفع متصلة بها من غير انفصال بالتسليم . و لابد أن يُجَاب هكذا بدليل ما ثبت عنها غير انفصال بالتسليم . و لابد أن يُجَاب هكذا بدليل ما ثبت عنها

الثلاث مِن غير فصل بين الركعتين بسلام، في عدة روايات لئلا يَتَنَاقَضَ رواياتها، وتلك الروايات صريحة واضحة في معناها لا إبهام فيها أصلاً. واستدلوا بحديث الباب، والجواب عنه أن الحديث ليس دليلاً على الفصل، فإنه لم يطلق في الحديث إسم المحديث ليس دليلاً على الفصل، فإنه لم يطلق في الحديث إسم صلاة الليل على المثنى أو لا وعلى الواحد ثانياً، بأن يقول: تلك صلاة وهي صلاة ، بل إنما أطلق اسم صلاة الليل على السلسلة المسرودة ضربة واحدة ، وتلك السلسلة صلاة واحدة ، لاصلوات متعددة . وبالجملة : أن الإيتار بركعة فذة والاقتناع بها أمر خامل لم يجربها تعاملهم ، ولذا وقع منهم استغرابها ، فعاب ابن مسعود على سعد ، وابن عباس ، وعلى ، ومعاوية ، وتعجب أصحاب ابن مسعود من صنيح ابن عمر ، وما إلى ذلك عند الطحاوى.

ولايخفى أن في الباب أحاديث هي نصفي الثلاث الموصولة بسلام، وحديث الإيتار بالواحدة ليس نصافي معناه المختلف فيه، بل يوجد ذلك المعنى في الإيتار بثلاث أيضاً، فينبغى أن يعمل بالنص الصريح دون المحتمل المجمل.

وأيضاً لايخفى أن روايات عائشة الصحيحة تدل على عدم الإيتاربر كعة فذة، وهي أعلم أهل الأرض بوتررسول الله صلى الله على علاء عليه وسلم، فرواياتها الموهمة للإيتار بالركعة ترد إلى تلك الصرائح، وكذلك الأمر في روايات ابن عباس.

وأيضاً لايخفى أن حقيقة الوترهي تتقوم بالركعة الواحدة ، وإن كان قبله شفع أو لم تكن الركعة في بعض الروايات نصافي الانفراد مِن الشفع ، ومن هنالك ذهب كثير من السلف إلى اختيار الثلاث الموصولة مع بلوغهم حديث الإيتار بركعة ، فقد فهموا منه حقيقة الإيتار ، وقد حصل في ضمن الثلاث ، فافهم.

بابماجاءفي مايقرأفي الوتر

حديث الباب دليل صريح على الإيتار بثلاث، ويتبادر منه أنها بتسليم واحد، وأصرح منه لفظ حديث أبي بن كعب عند النسائي، وقد اعترف الحافظ في "الفتح" بأنه نصفي الثلاث الموصولة، وَرَدّ إنكار ابن نصر، فإذن هذه الأحاديث كلها دلت على ما اختاره الإمام أبوحنيفة ومن وافقه وتابعه. (حدثنا شريك)، هوابن عبدالله القاضي ضعيف (عن ابن عباسقال: كان رسول الله هي يقرأ في الوترإلى آخره)، رواه أبوداؤد وابن ماجة . (في ركعة ركعة)، قال العراقي: انفرد الترمذي بهذه الزيادة عن النسائي وابن ماجة ، معناه: أنه يقرأ بكل سورة مِن السور الثلاث في ركعة ، فتدبر.

(وقدروي عن النبي الله قرافي الوترفي الركعة الثالثة بالمعود تين وقل هوالله أحد)، رواه أحمدو ابوداؤدوابن ماجة، ورواه الترمذي في هذا الباب عن خصيف عن عبد العزيز بن جريح . ورواية عائشة بزيادة المعود تين في الثالثة أنكرها أحمد ويحيي بن معين ، حكاه الحافظ في "التلخيص" عن ابن الجوزي، وذكره ابن قدامة في "المغني "أيضاً، وذكر الحافظ عن العقيلي أن حديث ابن عباس وأبي بن كعب بإسقاط المعود تين أصح . وقد اخرجها ابوحنيفة في مسنده مِن غير هذه الزيادة ، عن أبي حنيفة عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، وإليه ذهب علماء نا الحنفية ، فلم يستحبوا في الثالثة زيادة المعوذ تين . وأما مالك والشافعي ففي "شرح المهذب" إنهما استحبا زياد تهما بعد سورة الإخلاص . وبالجملة : ذهب أبو استحبا زياد تهما بعد سورة الإخلاص . وبالجملة : ذهب أبو

إلى اختيارها. (الشهيد البصري)، ثقة من العاشرة . (حدثنا محمد بن سلمة المحراني)، ثقة . (عن خصيف)، صدوق سيء الحفظ اختلط باخره ، قاله الحافظ في "التقريب"، وقال في "الخلاصة ": ضعّفه أحمد . (عن عبد العزيز بن جريح) ، قال العجلي: لم يسمع من عائشة ، وأخطأ خصيف ، فصرح سماعه ، قاله في "التقريب" وقال في "الخلاصة ": لا يتابع في حديثه . قاله في "التقريب وقال في "الخلاصة ": لا يتابع في حديثه . (وهذا حديث حسن غريب) ، حسنه الترمذي ، وفيه نظر ، فإن عبد العزيز بن جريح لم يسمع من عائشة ، وأيضاً فيه خصيف ، وهوقد اختلط باخره ، و لا يدرى أن محمد بن سلمة رواه عنه قبل الاختلاط أو بعده ، نعم! و ربما يكون تحسين الترمذي لتأييده بحديث يحي بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، وقد أخر جه الطحاوي ، و الدار قطني ، وابن حبان ؛ و بقية اصحاب السنن ، وأقرّه الذهبي في "تلخيصه" على شرطهما.

بابما جاءفي القنوت في الوتر

ههنا خلافيتّان مشهورتان سلَفاً وخَلَفاً ، الأولى: مسألة القنوت في الوتر ، والثانية: أن القنوت إذا كان فهل هوقبل الركوع أوبعده? (عنبريدبن أبي مريم) السلولي البصري ثقة. (عن أبي الحوراء) اسمه ربيعة بن شيبان البصري ثقة. (هذا حديث حسن) ، أخرجه ابوداؤد و ، النسائي وابن ماجة ، والدارمي. (واختلف أهل العلم في القنوت في الوتر) ، هل يقنت في الوترفي السنة كلها أم في النصف الأخرمن رمضان فقط ؟ وهل يقنت قبل الركوع أم بعده ؟ . (فرأى عبد الله بن مسعود القنوت في الوترفي السنة كلها ، واختارالقنوت مسعود القنوت في الوترفي السنة كلها ، واختارالقنوت

قبل الركوع ، وبه يقول بعض أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، وإسحاق، وأهل الكوفة)، قال أبوحنيفة ، وأصحابه ، وسفيان ، وإسحاق ، وأحمد في الرواية المشهورة عنه، والشافعي في أحد الوجوه الثلاثة كلهم بالقنوت في أخر ركعات الوترفى السنة كلها. قال النووي فى" شرح المهذب": وهو قول أربعة مِن كبار أصحابنا أي عبد الله الزبيري، وأبى الوليد النيسابوري، وأبى الفضل بن عبد الله، وأبى منصور ابن مهران.قال النووي: وهذا الوجه قوي في الدليل لحديث الحسن كان يوترفيقنت قبل الركوع"، رواه ابن ماجة والنسائي، وبما روى البخاري في "جامعه" في المغازي عن عبد العزيز قال: سأل رجلأنسا عن القنوت بعد الركوع أوعند فراغ من القراءة ، قال :بلعند فراغ من القراءة، وبماروى البخاري ومسلم عن عاصم قال:سألثأنسبن مالك عن القنوت، فقال:قدكان القنوت، قلث: قبل الركوع أوبعده ؟، قال: قبله.

(وقد روي عن علي بن أبي طالب كان لايقنت إلا في النصف الأخرمن رمضان، وكان يقنت بعد الركوع)، رَوى محمد بن نصرفي "قيام الليل "عن علي الله أنه كان يقنت في النصف الأخرمن رمضان، ورَوى أيضاً فيه أنه كان يقنت في النصف الأخرمن رمضان، ورَوى أيضاً فيه أن عليا القنوت في في الوتربعد الركوع، وقد عقد بابا بلفظ "باب ترك القنوت في الوترإلا في النصف الأخرمن رمضان "وذكر فيه أثاراً عديدةً. (وقد فهر بعض أهل العلم إلى هذا)، وبه يقول الشافعي وأحمد أقول: وبه قال أحمد في رواية، وعزاه في "المغني" إلى مالك أيضاً، قال محمد بن نصر في "قيام الليل": قال الزعفرانى عن الشافعي: "أحب إلى أن يقنتوا في الوتر في النصف الأخر،

ولايقنت في سائر السنة ، ولافي رمضان إلا في النصف الأخر "قال محمد بن نصر : وكذلك حكى المزني عن الشافعي وقد علمت أن أكثر الفقهاء والمحدثين على ما اختاره أبوحنيفة ، وحكاه الرؤيان وجهاً في مذهب الشافعي ، قال : وهذا حسن ، فافهم.

وأماالمسألة الثانية:فمذهبأبى حنيفة أنه قبل الركوع، قاله البدر العيني في" العمدة"، وبه قال مالك وابن المبارك وإسحاق، وحكاه ابن المنذر عن عمر، وعلي وابن مسعود، وأبي موسى الأشعري، والبراء وابن عمر، وابن عباس؛ وأنس. وقال الشافعي وأحمد: بعد الركوع، وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان؛ وعلى على قول، قال الحافظ فى"الفتح":وقداختلف عمل الصحابة فىذلك، والظاهر أنهمن الاختلاف في المباح ، فافهم . ومن العجب أنه ادعى بعض المنكرين مِن تقليد الأئمة المتبوعين أن قنوت الحنفية لم يثبت فى الحديث، وهذه غفلة، ففى "نصب الراية والتلخيص الحبير "عن مراسيل أبى داؤد: وحديث القنوت هذا عن خالدبن أبى عمران، قال: بينما رسول الله الله الله على مضر [فذكر القصة]،قال: ثم عَلَّمه"اللُّهم إنّانستعينك" إلى أخره فذكره، وذكره الطحاوي عن عمر الفاروق بأسانيد صحيحة ، وكذلك ذكره البيهقى ذلك عن عمر، وقال: وهذا عن عمر صحيح موصول كما في "التلخيص"، وذكرفيه بسم الله الرحمن الرحيم قبل قوله: "اللهمإنانستعينك"، وذكرابن رشد في" البداية "أنه استحب قنوتَ مالكم الله بأللهم إنا نستعينك، وكفاك هذا حجة وبرهاناً.

وكذلك غفل بعض مَن يدعي اتباع السنة أنه لم يثبت رفع

اليدين عند التكبيرللقنوت مرفوعا ولا موقوفا مثل ما يرفع للتحريمة ، وهذه أيضاً غفلة ، وأنه زعم بزعمهم أن رفع الدين للقنوت في الوترلم يثبت في ذلك أثرصحيح عن تابعي جليل ، فضلاعن صحابي وفضلاعلى فضل عن حديث صحيح ، ولم يعلم أثر عبد الله بن مسعود ، وعمر الفار وق أخرَجه البخاري في جزء رفع اليدين . أما اثر عبد الله بن مسعود فرواه البخاري في جزء رفع اليدين بإسناد صحيح عن الأسود عن عبد الله أنه كان يقرأ في أخرر كعة من الوتر (قل هوالله احد) ثم يرفع يديه ، فيقنت في أخرر كعة ، وعزاه الحافظ في "التلخيص "إلى المنذر والبيهقى.

وأما أثرالفاروق فكذلك عند البخاري في جزئه بإسناد صحيح عن أبي عثمان، قال: كناوعمريؤم الناس، ثميقنت بنا عند الركوع، يرفع يديه حتى يبدو كفاه ويخرج ضبعيه، وقال البيهقى في "المعرفة": وروى في رفع اليدين في قنوت الوتر عن ابن مسعود و أبي هريرة، وذكره الحافظ في "التلخيص"، وفي معاني الآثار. وقد أجمع الذين يقنتون قبل الركوع على الرفع معها، وثبت التكبير عند القنوت عن عمر، وعبد الله والبراء وغيرهم عند ابن نصر، وذكره في "المغني" عن علي أيضاً، قال: وهو قول الثوري، ولا نعلم فيه خلافا، وذكر قبله أنه مذهب أحمد، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق.

بابماجاءفي الرجل ينامعن الوترأو ينسى

قال أبوحنيفة: يجب الوترفيجب قضاء الوتر، وقد تقدم أدلة الإمام أبي حنيفة في وجوب الوتر، وقد سلف بيان مَن ذهب إلى

وجوبه، فإذا ثبت الوجوب في الذمة ثبت القضاء، وهذا الحديث أيضاً مِن جملة أدلة الوجوب، وهذا دليل صحيح، لأن حديث أبي سعيد هذا قد رواه أبوداؤد مِن طريق أخرى قال في "النيل": وإسناد الطريق التى أخرجه منها أبوداؤد صحيح، قاله العراقي، وحديث الباب عن أبي سعيد نظير حديث أنس في الأمهات الستة "إذا نسى أحدكم صلاة أونام عنها فليصلها إذا ذكرها"، وهونص في وجوب القضاء في الفرائض عند الجميع، فليكن حديث قضاء الوترنظيره في الحكم، كما هونظيره في اللفظ، فتأمل.

(حدثناعبدالرحمنبنزيدبنائسلم)،ضعيفضعفه أحمد ، وابن المديني ، والنسائي . (عن أبيه) ، زيد بن أسلم العدوي مولى عمرالفاروق ثقة بالاتفاق. (مننام عن الوتر) ، يعنى: عن أدائه. (أونسيه)، فلم يصله. (فليصل:)، يعني: قضاء. (إذاذكر) ،هذا راجع إلى النسيان. (وإذا استيقظ)،هذا راجع إلى النوم، والحديث أخرجه أبوداؤد بإسناد صحيح ، فتدبر . (حدثنا عبد الله بن زيد بن أسلم) ، قال الخزرجى: وثقه أحمد والقزاز ، وَضَعَّفَهُ ابن معين وابن عدي، قال الحافظ: صدوق فيه لين من [السابعة] . (مَنُ نام عن وتره فليصل إذا أصبح) ، فليقض الوتربعد الصبح متى اتفق ، والحكم بالقضاء دليل الوجوب ، ونفس قضاء الوترموضع اتفاق بين عامة الأمة ، فقد ذكره العراقي، وقبله ابن قدامة في"المغنى"، غيرأنهم اختلفوا في أنه إلى متى يقضي ؟ فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه يقضى مالم يصل الصبح، وذهب أبوحنيفة والثوري والأوزاعي يصلي ولوطلعت الشمس، وهو جه عند الشافعي، وقال الطيبي :وهوأظهرقولي الشافعي، وقال الزرقاني في "شرح المواهب":

وهوالمعتمدعندهم،وصححهالبلقيني في "حاشية الأم"وعليه فتوى الشافعية ، ويؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً صحيحا: "من فاته الوترمن الليل فليقضه مِن الغد "وهذا أنفع للحنفية ،حيث يعم القضاء بعد طلوع الشمس أيضاً. (وهذا أصح مِن الحديث الأول)، يعنى: عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه مرسلا أصح من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن طاؤس بن يسارعن أبي سعيد الخدري متصلاً، فإن عبد الرحمن بن زيد ضعيف، وعبد الله بن زيد ثقة عند أحمد وابن المديني، أقول: والجوابعن حديث عبد الرحمن قد تقدم أنفأ. (وقدذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث ، وقالوا : يوترالرجل إذا ذكربعد ماطلعت الشمس)، وفي "النيل": الحديث يعنى: حديث أبى سعيد الخدري يدل على مشروعية قضاء الوترإذا فات ، وذهب إلى ذلك من الأئمة أبوحنيفة ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، ومالك، والشافعي، وأحمد.

بابماجاءفي مبادرة الصبح بالوتر

المراد الصبح الصادق. (حدثنا يحيّ بن زكريا بن أبي زائدة)، أبوسعيد الكوفي ثقة متقن مِن رجال الأمهات الستة. (حدثنا عبيد الله)، بن عمربن حفص بن عاصم بن عمربن الخطاب العمري الزاهد ثقة ثبت في النافع. (بادروا الصبح بالوتر)، يعني: أسرعوا بأداء الوتر قبل الصبح الصادق، وهذا الحديث هذا رواه أبوداؤد أيضاً. (أوتروا قبل أن تصبحوا)، والحديث رواه الجماعة إلا البخاري وأبا داؤد، وأخرج الزرقاني في "شرح المواهب اللدنية "مِن طريق طلحة بن نافع

عن ابن عباس عند ابن خزيمة حديثاً بسندٍ قوي، وفيه : ولما انفجرالفجرقام الشيئة فأوتربركعة قال ابن خزيمة والمرادبه الفجرالأوليعنى:الكاذبوذكرالزرقاني بعدكلام ابن خزيمة:" الصبح الصادق في البخاري ومسلم، وكذلك ثبت عن على المناه فى رواية، "الوترعند الفجر الأول"، وقال: هذه ساعة الوتر، وهذا فى الكنز عن عبد خير قال: كنافى المسجد، فخرج علينا على عليه فى آخر الليل، فقال: أين السائل عن الوتر ؟ فاجتمعنا إليه، فقال: إن رسول الله الله الله المسلك أوترأول الليل، ثم أوتروسطه، ثم أوتر هذه الساعة ؛ فقبض وهويوتر هذه الساعة . ثم لايخفى أن الصبح الكاذب لم يتعين تقديره بوقت محدود قبل الصادق ؛ بل الوقت بينما يزيد وينقص ، وقد صرح به غيرواحد من الفقهاء المحققين ، بل وربما لا يبصر الكاذب ، وكل ذلك خلاف ما هوالمشهور عندأهل الهيئة, فافهم.

(إذا طلع الفجرفة دفعب كل صلاة الليل والوتر) الادليل في ذلك لِمَنْ قال بسنية الوتر، إذ الذهاب يعم صلاة العشاء أيضاً فكما يجب قضاؤها يجب قضاؤه أيضاً ، فأين الاستدلال ؟! . (لاوتربعد صلاة الصبح) يقول: لاوترأداءًا، إن مراد الحديث أن وقته الشرعي المعين له انتهى بعد صلاة الصبح ، لا أنه لايصلي بعده ، فإذن لا يستقيم به استدلال مَنْ استدل به من المالكية والشافعية والحنابلة لعدم قضائه بعد الصبح ، ومن راعى الأحاديث القولية التي تقدمت في قضائها عند الصبح وبعده ، وكذا إذ لاحظ عموم قوله: "من نَسي الوترأم نام عنه فليصله إذا ذكره أو استيقظ "، ولم يخصصه بما قبل الصبح تعين له المصيرإلى التوفيق لما قلنا ؛ على أن الحديث أشار إليه

الترمذي مِن رواية أبي سعيد عند ابن نصرمِن طريق أبي هارون العبدي، وهومتروك، وقال الدارقطني: "يتلوّن، خارجي وشيعي، ضعفه شعبة"، ومنهم مَنْ كذّبه، قاله الحافظ في "التقريب"، واسمه عمارة بن جُوَين، فتفكر.

(وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق)، وقال البغوي: وبه قال مالك وأحمد، وذهب أبوحنيفة إلى أنه يقضيه متى كان، وهوقول سفيان الثوري، وأظهر قولي الشافعي لماروي أنه قال: "من نام عن الوتر فليصل إذا أصبح".

بابماجاء لاوتران في ليلة

(حدثنا ملازم بن عمرو)، هوابن عبد الله بن بدر اليمامي صدوق مِن الثامنة . (قال حدثني عبد الله بن بدراليمامي)، روى عن ابن عباس وطلق بن علي، وعنه سبطه ملازم بن عمرو وعكرمة بن عمار ، وثقه ابن معين وأبوزرعة ، قاله في "الخلاصة" . (لاوتران في ليلة)، قال القاضي في "عارضة الأحوذي": معناه أن مَنْ أوترفي اخر الليل، ثم صلى بعد ذلك لا يعيد الوتر . (هذا حديث حسن غريب)، وأخرجه ابن حبان وصححه ، وقال عبد الحق : وغير الترمذي صححه ، وهذا الحديث هذا أخرجه البخاري، ومسلم وأبوداؤد، والنسائي.

(واختلف أهل العلم في الذي يوترمن أول الليل ثم يقوم مِنْ اخره)، وهذا الاختلاف مِن عهد السلف إلى يومنا. (فرأى بعض أهل العلم مِن أصحاب النبي هِ ومَن بعدهم نقض الوترهوالذي ذهب إلى الإيتار الوترهوالذي ذهب إلى الإيتار بركعة أو الإيتار بثلاث مفصولة، وفي "مسند أحمد" من طريق

محمد بن إسحاق قال: حدثني نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن الوترقال: " أمَّا أنا فلوأوتر ث قبل أن أنامَ ثم أردث أن أصلى بالليل، شفعث بواحدة ما مضى مِن وتري، ثم صليث مثنى مثنى، فإذا قضيث صلاتي أوتر ثبواحدة، إن رسول الله والله المالكة المرابعة الم أن تجعل أخر صلاة الليل وتراً ". وأجاب عنه محمد بن نصر وقال: وإنما هوندب واختيار ، وليس بإيجاب ، وقال ابن رشد في "قواعده":وفيهأيفىنقض الوترضعف مِن وجهين، أحدهما:أن الوترليس ينقلب إلى النفل بتشفيعه ، والثاني : أن التنفل بواحدة غيرمعروف في الشرع، وعند ابن نصرعن ابن عباس لما بلغه فعل ابن عمر لم يعجبه ، وقال ابن عمر: يوترفي ليلةٍ ثلاث مراتٍ ، وعن عائشة : الذين ينقضون وترهم هم الذين يلعبون بصلاتهم، ومثله عن ابن عباس: ذاك الذي يلعب بوتره، وعند الطحاوي في "الأثار" وعند ابن نصرفي" قيام الليل"عن مسروق قال:قال ابن عمر: شيء أفعله برأي لاأرويه.

(وقالوا: يضيف إليها ركعة ويصلي مابداله، تم يوترفى آخرصلاته، وهوالذي ذهب إليه إسحاق)، أقول: وهذا قول لم يذهب إليه ذهن الذاهن لا وجودله ذهنا ولاخارجاً، أمّا ذهنا فغير جائز في النظر إن تتصل هذه الركعة بالركعة الأولى التي معلاها في أول الليل، لأن بقاء الأعراض محال، وَامّا خارجاً فإذا أوتر الرجل بركعة مِن أول الليل وسلم منها، فقد قضى وتره، فإذا نام هوبعد ذلك، وأحدث لعلةٍ أحداثاً مختلفة ، ثم قام فاغتسل أوتوضا ، وتكلم بين ذلك ، ثم صلى ركعة أخرى ، فهذه صلاة غير تلك الصلاة التي صلاها في أول الليل ، فكيف تصيران علاة واحدة ؟!!، بل إنماها تان صلاتان متبائنتان، وبعد ذلك من فعل ذلك فقد أوتر مرتين ، ثم إذا هوأو ترأيضاً في أخر صلاته

صار مُوتِراً ثَلاَثَ مرار، وقد رُوي أنه قال: "لاوتران في ليلة". وبالجملة: ذهبراوي الحديث عبدالله بن عمر إلى تبادر الفصل ، وبنى عليه مَسُألَة نَقُضِ الوتر، وهي مسألة ضعيفة مخالفة لحديث الباب، ﴿ والله يَقُولُ الحَقِّ وَهُوَيَهِ دِي السَّبِيلَ ﴾. (وذهب بعض أهل العلم مِن أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إذا أوترمن أول الليل ثمنام ثمقام مِن أخره أنه يصلي مابداله ولاينقض وتره ، ويدع وتره على ماكان وهوقول سفيان الثوري ومالك بن أنس وأحمد وابن المبارك)، وهوقول أبي حنيفة وأتباعه، وحديث الباب دليل الأئمة الأربعة وكل من لم يقل بنقض الوتر. قال الترمذي: (وهذا أصح، لأنه قدروي مِن غيروجه أن النبي على قد صلى بعد الوتر), أراد الترمذي أن قوله:"اجعلوا أخرصلاتكم بالليل وترأ "إنما هوللندب دون الوجوب. (يصلى بعد الوتر ركعتين)، الركعتان بعد الوتر أنكر همامالك، وقال: لاأصليهما ، ولميثبت فيهماشىء عن أبى حنيفة والشافعي، وصلاهمامرةً أحمد فقط. وذكر النووي في "شرح مسلم" الجواز فقط، لأجل ورودهما في الحديث ، ولو ثبت الركعتان بعد الوترفالسنة الجلوس فيهما فإن الجلوس فيهما قصدى والسرفى أدائهما جالساأن لاتقدحفي أخرية الوتر، فافهم.

باب ما جاء في الوتر على الراحلة

(عن أبي بكربن عمربن عبد الرحمن) ، بن عبد الله بن عمر القرشي العدوي المدني ثقة . (عن سعيد بن يسار) ، المدني ثقة (فتخلفت عنه) ، وفي رواية البخاري: "فلما خشيث الصبح فأوترث ثم لحقته ، فقال عبد الله بن عمر: أين

كنت، فقلث: خشيث الصبح فنزلث فأوترث ". (ليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة) ، قال في " القاموس ": الأسوة بالكسروالضم: القدوة فيه إرشاد العالم لصاحبه ما قد خفي عليه من السنن. (يوترعلى راحلته)، وفيه دليل على جواز الوتر على الراحلة. (حديث ابن عمرحديث حسن صحيح)، أخرجه الأئمة الستة. (وقددهب بعض أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم إلى هذا ورأوه أن يوترالرجل على راحلته ، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق)، وبه يقول مالك، وينبغى أن يكون هومذهبكلمَنُذهبإلىسنة الوتر. (وقال بعض أهل العلم: لا يوترالرجل على الراحلة) ، والاختلاف فيه مِن عهد السلف. (و هو قول بعض أهل الكوفة) ، وهوقول أبى حنيفة و أتباعه ، وحديث الباب دليل الأئمة الثلاثة. وأجاب الإمام الطحاوي عن حديث الباب بأنه يجوز أن يكون قبل تأكد الوتر ، ثم نسخ ذلك ، وفيه لميوجد مايدل عل تخفيف أمر الوترفى وقتٍ ما، والسبيل إلى إثبات النسخ بالاحتمال مالم يعلم ذلك بنص واردٍ في ذلك. وقد أجاب ابن الهمام عن حديث الباب بأنه واقعة حال لاعموم لها، فيجوزأن يكون ذلك لعذر، والاتفاق على أن الفرض يصلى على الدابة لعذر الطين والمطرونحوه. وقال بعض الأفاضل: وحديث البابيحمل على صلاة الليل ، فإنه قد ثبت من صنيع ابن عمر أنه يطلق الوترعلى صلاة الليل، وقد أطرد استعماله هذا في سائر أحاديث ابن عمر إلافى حديث أوحديثين.

ولأبي حنيفة ما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الأثار" من طريق حنظلة بن سفيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتربالأرض، ويزعم أن رسول الله والشائد المسلكة كان يفعل كذلك، وإسناده صحيح، قاله في "العمدة"، وكذلك أخرجه أحمد

في "مسنده" من طريق سعيد بن جبيرأن ابن عمركان يصلي على راحلته تطوعاً ، فإذا أراد أن يوتر فأوتر على الأرض . وبالجملة: أخذ أبوحنيفة بالأثار الواردة بنزول ابن عمر للوتر، وشيدوه بالأحاديث المرفوعة الواردة في نزوله المسلطة الموتر.

أقول: الحق الحقيق بالتحقيق أنه قد سلف عن جماعةٍ من السلف القول بوجوب الوترصراحة ، وعن بعضهم إشارة ، وقد أجمعوا على عدم جواز الواجب على الدابة ؛ حتى اضطر القائلون كالغزالي والحليمي والنووي وابن عبد السلام من الشافعية بوجوب الوترعليه والشُّك أن يتأولوا في وتره على الدابة بأنه مِن خصائصه . والحاصل : فهذا الأصل أي عدم جواز الواجب على الدابة يكاد يكون متفقا عليه بين الأمة ، ثم يروى عن ابن عمرالإيتار على الدابة فى الصحاح، ويروى عنه ذلك في السفر، والسفريحتمل فيه مِن المحامل من خوف عدقٍ وسبع وطين ومطر، وما إلى ذلك من الأعذار المُجَوِّزَةِ للصلاة راكباً على الدابة، وعلى إطلاقه كان مخالفاً لذلك الأصل، وواقعة عطاء بن يسار في النزول للوتر في السفرمع ابن عمرفي حديث الترمذي دليل على أن الوترراكباً كان خاملا فيهم غير معروف عندهم، ولذا نزل للوتر، على أن حديثه معارض لما ثبت عنه مِن طريقنافع،وسعيدبنجبير،ومجاهد،وحصينعندمحمدفي" مؤطاه "، وأحمد في "مسنده "، وابن أبي شيبة في "مصنفه "، والطحاوي في "شرح الأثار" بأسانيد ثابتة مرفوعا وموقوفاً وهذاكان مطابقا للأصل من غيرتأويل، فلابد أن يرجح هذا على ذلک.

ومَنُذهبإلى وجوبه بأدلة قوية قامت عنده ، فهو مضطر إلى القول بعدم جوازه على الدابة ، وغير ممكن أن يستند في الجواز

إلى واقعة جزئية تحتمل الخصوصية ، وتحتمل العذر وتحتمل إرادة صلاة الليل. ثم مَن الذي ينكرأن مذهب أبى حنيفة فيه، ومَن اختاره سلفاً وخلفاً أقوى حجة بالنظر إلى الأصول، وأحوط عملاً في الفروع، وإذا كان للشافعية أنْ يَحْملُوا أداءه الوترعلى الدابة من الخصائص مع القول بوجوبه عليه ، فللحنفية أن يحملوه على عذر بأنه حكاية حال لاعموم لها، يحتمل محامل، فيكون الأداء راكباعند العذر، وناز لاعند عدمه . وأثرابن عمر عندابن نصروالطحاوي أنَّه كان ربمايوترعلى راحلته و ربما نزل، فيحتمل أن يكون بيانا للحالتين: العذر وعدمه، وقد علم علم اليقين أن ابن عمريصنع في الوتر أموراً من اجتهاده ورأيه، خالفه فيه مَنْ هوأكبرنبلاً وفضلاً . ومن ذلك القبيل" إيتاره بركعةٍ فذةٍ "و"نقض الوتر"و"ظنه أمر الإيتار أخر الليل للوجوب ".وبالجملة:إذا هولميروجوب الوترفليفعل ماشاءر اكبأأوناز لأ ، والحجة للأمة إنما هو في المسند المرفوع إذا صحفى الباب.

بابماجاءفي صلاة الضحي

والأحاديث القولية فيهاصحيحة والفعلية فيها قليلة ، قال الحافظ ولي الدين العراقي: "وقد ورد فيها أحاديث صحيحة مشهورة". وذهب الفقهاء والمحدثون إلى أن صلاة الضحى وصلاة الإشراق واحدة ، والفرق اعتباري بالتقديم والتأخير ، إن صلاها مُتَصِلَةً بارتفاع النهار بعد خروج الوقت المكروه فإشراق ، وإن تراخى قليلاً فضحى ، ويؤيد هذا القول أثر عن ابن عباس "كان يقول: صلاة الإشراق هي صلاة الضحى "، ذكره الزرقاني في شرح المواهب عن أوسط الطبراني . وبالجملة : لم

يفرد المحدثون وعامة الفقهاء صلاة الإشراق بالذكر، وكل ما يستدلبه للإشراق ذكره المحدثون في أحاديث صلاة الضحى. (حدثنى موسى بن فلان بن ائس) ، هوموسى بن حمزة مجهول مِنْ السادسة ، قاله في "التقريب". (عن عمه ثمامة بن انس بن **مالك)**، قال الحافظ في "التقريب": ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري قاضيها صدوق من الرابعة . (من **صلى الضحى ثنتى عشرة ركعةً)**، قال الحافظ "البدر العينى ": لم يرد في عدد صلاة الضحى أكثر مِن ذلك . (حديث انس حديث غريب)، ذكر النووي هذا الحديث في الأحاديث الضعيفة ،لكنإذاضم إليه إلى حديث أنسحديث أبى ذرو أبى الدرداء صار قَوِياً وصَلَحَ للاحتجاج به . (لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه) ، مِن طريق موسى بن فلان وهومجهول. (ما أخبرنى أحدٌ) ، وهذا إخبار عن عدم وصول الخبر إليه فلايلزم عدمه. (إلا أم هانى)، وهى بنت أبى طالب أخت على ﷺ و شقيقته.

(هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري و مسلم. (وكان أحمد رأى أصح شيء في هذا الباب حديث أمهاني)، قال الحافظ: هو كماقال. (أخبرنى بذلك عبد بن حميد)، اسمه عبد الحميد، وبذلك جزم ابن حبان وغير واحد ثقة حافظ. (أبو جعفر السيماني)، اسمه محمد بن جعفر ثقة، من الحادية عشر. (حدثنا أبو مسهر)، اسمه عبد الأعلى بن مسهر الغسّاني الدمشقي ثقة فاضل من كبار العاشرة. (عن بحير بن سعد)، ثقة ثبت من السادسة. (ابن آدم اركع لى أربع ركعات من أول النهار)، المشهور أن هذه الأربع صلاة الضحى، بلهوقول كافة المحدثين مِمَنُ ذهب إلى استحباب الضّحى، ودل عليه صنيع الدار مي والترمذي وأبي داؤد، وكل مَنْ أخرجه في هذا الباب.

وماقال أحمد بن تيمية:"هذه سنة الفجروفرضه "فبعيدكل البعدمذاقاومساقا ؛على أن هناك أحاديث أخرى ذكرها الحافظ نَصَّةً على أربعة الضحى. (الكفِك الخره)، والمعنى أفرغ بالك بعبادتى فى أول النهار أفرغ بالك في أخره بقضاء حوائجك، فَإِذَنْ يكون الحديث مِن باب "كفى الله هَمَّ دنياه". (هذا حديث غريب)، وفي إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال، ومِن الأئمة مَنُ يصحح حديثه من الشامين، وهذا الحديث شامى الإسناد، قاله المنذري في "تلخيص السنن". (مَن حافظ على شفعة الضحى)، اختلف في عددها، قال النووي في شرح المهذب: "قال العلماء: الجمع بين هذه الأحاديث أن النبي الله كان لايداوم عليها مخافة الافتراض على الأمة ، وفعلها أحياناً ، صرّحتُ به عائشة في بعض رواياتها". (وإن كانت مثل زبد البحر) ، إنما خصالكثرة بزبد البحر لاشتهاره باللكثرة عند المخاطبين، فافهم . (عن عطية العوفى هو) ، عطية بن سعيد بن جنادة الكوفى صدوق يخطى كثيراً شيعى مدلس من الثالثة. (حتى نقول: لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها) ، وكان ذالك بحسب مقتضى الأوقات مِن العمل بالرخصة والعزيمة. (هذا حديث حسى غريب)، الحديث حسنه الترمذي مع أن فيه عطية العوفي،قال النووي:إن عطية ضعيفً.

بابما جاءفي الصلاة عندالزوال

(حدثنا محمد بن مسلم بن أبي الوضاح ، هوأبوسعيد المودب) ، القضاعي الجزري مشهور بكنيته صدوق يهم . (عن عبدالله بن سائب) ، هو أبوه صحابي ، وليس له عند المصنف إلا

هذا الحديث. (كان يصلي أربعاً بعد أن تزول الشهس قبل الظهر)، هذه الأربع في حديث البابهي من سنن الظهر القبلية عند الإمام أبي حنيفة ، وقال الشافعية : هي سنة الزوال ، قال العراقي: هي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها، وتسمّى هذه سنة الزوال ، ولم يذكره النووي في "شرح المهذب". (فقال: إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، وأحب أن يصعد لي فيها الطّيّب وَالعَمَلُ الصّالح) ، فيه إيماء إلى قوله جَلَّ جلاله : (إلَيهِ يَصعَدُ الكَلِمُ عمل صالح) ، فيه إيماء إلى قوله جَلَّ جلاله : (إلَيهِ يَصعَدُ الكَلِمُ يصلي أربع ركعات بعد الزوال ، لا يسلم إلا في أخره أن كان يصلي أربع ركعات بعد الزوال ، لا يسلم إلا في أخره أبودا وله وابن ماجة ، وفي إسناده عبيدة بن معتب الكوفي ، وهو وإن كان صاحب مناقب كثيرة قال عنه في "التقريب": ضعيف واختلط باخره.

باب ماجاء في صلاة الحاجة

صلاة الحاجة يذكرها فقهاء المذاهب في تأليفاتهم، ذكرها النووي في "شرح المهذب" من الشافعية ، وصاحب "المغني" من الحنابلة ، وشارح "المنية "من الحنفية ، فلعل التعامل بهاماض . (حدثنا عبد الله بن منير) ، هذا شيخ الترمذي ، لم يجمع بين شيخيه لِمَا أن عبد الله في الأول منتسب دون الثاني ، وفى الأول تصريح بالتحديث ، والثاني معنعن ، فلإظهار الفرق قال كما قال ، فافهم . (ثم ليصل ركعتين) ، دليل على أن الدعاء بعد الفراغ والثناء على الله سبحانه ، والصلاة على نبيه في فاتحة الدعاء أقرب مظنة لقبول الدعاء ، وذلك مِن أداب الدعاء . وفي

(هذا حديث غريب ، وفي إسناده مقال ، فائد بن عبد الرحمن ضعّفه الرحمن يضعّف في الحديث) ، فائد بن عبد الرحمن ضعّفه الترمذي وكافة المحدثين ، غيرأن له شاهداً مِن حديث أبي الدرداء عند أحمد والطبراني ، وإسناده حسن ، قاله في "الزوائد".

بابماجاءفي صلاة الاستخارة

كان أهل الجاهلية إذا عنت لهم حاجة مِن سفر أو نكاح أوبيع استقسموا بالأزلام، فنهى عنه رسول الله وَ الله الله الله الله الله المائة المتراء على الله بقولهم: "أمرني ربي"، "ونهاني ربي" فعوضهم مِن ذلك الاستخارة، وأيضاً مِن أعظم فوائدها أن يفني الإنسان عن مراد

نفسه، وتنقاد بهيميته لملكيته ويسلم وجهه لله سبحانه، فإذا فعل ذلك صاربمنزلة الملائكة في انتظارهم لإلهام الله، فإذا ألهموا سَعَوا في الأمربداعية إلهِيَةٍ لاداعيةٍ نفسانيةٍ ، فافهم . (حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالى)، اسمه زيد صدوق ربما أخطأ من السابعة . (يعلمنا الاستخارة) ، يعنى : صلاة الاستخارة ودعاء ها. (في الأموركلها)، فيه دليل على العموم، وإن المرء لا يحتقرأ مراً لصغره وعدم الاهتمام به ، فيترك الاستخارة فيه ، فرب أمريستخف بأمره ، فيكون في الإقدام عليه ضرر عظيم أو في تركه. (كما يعلمنا السورة مِن القرآن)، فيه دليل على الاهتمام بأمر الاستخارة . (فليركع ركعتين من غيرالفريضة) ، فيه دليل على أنه لاتحصل سنة صلاة الاستخارة بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة ، والحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء ، فقال ابن أبي جمرة : إن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيري الدنيا والاخرة ، فيحتاج إلى قرعباب الملِك، والاشىء لذلك أنجح مِن الصلاة، لمافيهامن تعظيم الله والثناء عليه والافتقار إليه مألاً وحالاً. (اللهم إنى أستخيرك بعلمك)، إلى آخر الدعاء، ولايلزم بعد الاستخارة البشارة بالرؤيا، حيث لم يثبت له الوعد في الأحاديث، وقال بعض الأفاضل: فإن رأى في منامه بياضاً اوخضرة ، فذلك الأمرخير، وإن رأى فيه سواداً أوحمرة فهذا شر، ينبغى أن يجتنب والله اعلم بالصواب.

(ويسمي حاجته), يعني: في أثناء الدعاء عند ذكرها بالكناية, قال الحافظ في "الفتح": واختلف في ماذا يفعل المستخير بعد الاستخارة, فقال ابن عبد السلام: "يفعل ما اتفق", ويستدل له بقوله في بعض طرق حديث ابن مسعود في

أخره "ثم يعزم" وأول الحديث "إذا أراد أحدكم أمراً". وقال النووى فى"الاذكار":يفعل بعد الاستخارة ماينشر ح به صدره، ويستدل له بحديث أنس عند ابن السنى: "إذا هَمَمْتَ بأمر فاستخرربك سبعاً، ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك؛ فإن الخيرفيه ". قال الحافظ هذا لوثبت لكان هوالمعتمد ، لكن سنده واهجداً.قال النووي:إنه يقرأ في الركعتين "الكافرون"، " والإخلاص"، قال الحافظ العراقى: لم أجد في شيء مِن طرق أحاديث الاستخارة تعيين مايقرأ فيها. وقوله: (إذا هم أحدكم)، أى أراد وقصد، وقد تقدم في حديث ابن مسعود: "و إذا أراد أحدكم أمراً ، فليقل "، وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان : إذا أرادأحدكم أمراً فليقل إلى آخره. والهم أيضاً: الحزن، وأصل الهم الذوبان، فالفكرالمذيب سمى هماً. (حديث جابرحديث حسن صحيح), وأخرجه البخاري وهوشيخ مدني ثقة. قال البدر العينى فى "العمدة": حكم الترمذي على حديث جابر بالصحة تبعاً للبخاري في إخراجه في "الصحيح"، وصححه أيضاً ابن حبان ، ومع ذلك فقد ضعفه أحمد بن حنبل ، فقال : إن حديث عبد الرحمن بن أبي الموالى في الاستخارة منكر ، وقال ابن عدي في "الكامل": والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد رواه غير واحد من الصحابة، وقال العراقى: كان ابن عدي أراد بذلكأن لحديثه هذا شاهداً من حديث غيرواحد من الصحابة، فخرج بذلك أن يكون فرداً مطلقا.

باب ما جاء في صلاة التسبيح

لايخفى أن الصلاة عبادة جامعة لأنواع الطاعات، تقصرعن

إدراك أسرارها الأفكار، وتعجز عن نيل حقائقها الأبرار، ولا شك أن الشريعة الغراء عينت أنواعامِن الصلاة، وكلنوع ليس له أصل في الشريعة بدعة ، و مَنْ أحدثها مِن غير أصل ثابت ابتدع ، وإن لهذه الصلاة شأناً غيرشان سائر الصلوات ، ونص على استحبابها من الأئمة الشافعية أبوحامد ، والجويني ، وابنه إمام الحرمين ، والبغوي ، والقاضي حسين ، والغزالي ، والرؤياني وغيرهم ، ومن أساطين الحنفية صاحب البحر ، وصاحب الجدية وغيرهم .

(حدثناموسى بن عبيدة)،الربذي أبوعبدالعزيز المديني ضعيف . (حدثني سعيد بن أبي سعيد) ، قال الحافظ في ضعيف . (حدثني سعيد بن أبي سعيد) ، قال الحافظ في "التقريب": مجهول . (فإذا انقضت القراءة) ، وفي حديث ابن عباس فإذا فرغت عن القراءة فقل : الله أكبر ، والحمد لله ، وسبحان إلى آخره . (مثل رمل عالج) ، وهوماتر اكمَ مِن الرمل ودخل بعضه في بعضه ، وهواسم موضع كثير الرمال . (وهذا حديث غريب مِن حديث أبي رافع) ، وأعله ابن الجوزي بموسى بن عبيد ، وموسى ضعفوه ، وشيخه سعيد بن أبي سعيد مجهول ، فتدبر . (كبري الله عشراوس جي الله عشراوا حمديه عشراً واحمديه عشراً المالة وأنس الذي رواه الترمذي في الباب ، الظاهر أنه لاعلاقة ، له بصلاة التسبيح ، نبه عليه العراقي وابن حجر ، وإير اده ههنا باعتبار مناسبة منا.

(وقدروي عن النبي غير حديث في صلاة التسبيح)، قال الحافظ ابن حجرفي "نتائج الأفكار ": وردث صلاة التسبيح مِن حديث عبد الله ابن عباس وأخيه الفضل، وأبيه ما العباس، وعبد الله بن عمره وعلى بن أبي طالب، وأخيه جعفر، وابنه عبد الله بن جعفر، وأم سلمة ، والأنصاري، وقد قيل: إنه

(٦٦٣)

جابربن عبد الله. (**ولايصح منه كبيرشيء**) وربما أفاد قوةً اجتماعها،وإنكان أحادهاضعيفة.وقال ابنقدامة في"المغنى" في خاتمة بحث صلاة التسبيح: " فالفضائل لايشرط صحة الحديث فيها"، وفيما ذكرنا مِن القائلين باستحبابها مقنع للعاملين. وممايستدل به لصحة هذه الأحاديث استعمال الأئمة من أتباع التابعين إلى عصرنا هذا إيَّاهَا ، ومواظبتهم عليها ، وتعليمهن الناس ، قال البيهقى : كان عبد الله بن المبارك يصليها وتداولها الصالحون بعضهم عن بعضٍ، وفي ذلك تقوية للحديث المرفوع. والعجب والأسف مِن كلمات المحدثين في هذا الباب يقولون: إن طرقه كلها ضعيفة ، وليس في صلاة التسبيح حديث يثبت ، وليس فيها حديث صحيح و لا حسن! ، وبالغ ابن الجوزي، فذكره في الموضوعات. أقول: وهذه كلها واهيات ، وإنه وقع الضرر الكثيربالاغترار بقوة الأسانيد والإغماض عن التعامل، مع أن الإسناد إنما كان لصيانة الدين فقط، لئلا يدخل فيه ما ليس منه، فلابد أن يراعي مع الإسناد التعامل أيضاً ، فإن الشرع يدور على التعامل والتوارث ، وإن البحث عن الأسانيد لم يكن بين السلف ، وإنما احتاج إليه الخلف، وفي "العلل"عن ابن سيرين قال: كان في الزمن الأول لايسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، فافهم.

(حدثنا أبووهب) ، اسمه محمد بن مزاحم العامري المروزي صدوق مِن كبار العاشرة. (ثم يقول: خمس عشرة سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ؛ والله أكبر ثم يتعوذ ويقرأ بسم الله الرحيم) ، ليس في حديث أبي رافع ، ولا في حديث ابن عباس ذكر التسبيح قبل القراءة . (ثم يقول

عشرمرات: سبحان الله، والحمد الله، ولاإله إلا الله، والله اكبر ثم يسجد الثانية فيقولها)، وإن لصلاة التسبيح صفتين: أحدهما ما رُوِيَ في الأحاديث المسندة ، والثانية ما اختاره عبدالله بن المبارك، وفي الأول جلسة الاستراحة ، وإليه ذهب الشافعية ومَنُ وافقهم بخلاف الثانية ، واختاره الحنفية ومن تابعهم احترازاً عن لزوم جلسة الاستراحة ، وينبغي للمتعبد أن يعمل بحديث ابن عباس تارة ، ويعمل بحديث ابن المبارك أخرى وأن يفعلها بعد الزوال قبل الظهر ، فتأمل.

بابماجاء في صفة الصلاة على النبي وآله وسلم

الصلاة على النبى فريضة في العمرمرة ، وهوموجب الأمرفى قوله سبحانه: ﴿ صَلُّوا عليه ﴾ ، ولوتكررذكره عليه الصلاة والسلام في مجلس واحد، قال في "الكافي": لميلزمه إلا مرة واحدة، غيرأنه ندب تكرارها. ثم الصلاة على النبي المالينة في القعدة الأخيرة من الصلاة ، اختلف الأئمة في حكمها ، فقال أبوحنيفة، وأصحابه، ومالك، وأتباعه، وأحمد في رواية: إنها سنة، قال الحافظ ابن المنذر: هوقول جل أهل العلم إلا الشافعي. وقال الشافعي: إنهافريضة قاله في "الأم"، وإليه ذهب أحمد في أحد القولين عنه ، ويقول إسحاق: لايجزيه إذا ترك ذلك عمداً ، وحكى ابن النجيم لفظ ابن جرير: " أجمع جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة على أن الصلاة عليه غيرواجبة في التشهد، والاسلف للشافعي في هذا القول، والاسنة يتبعها "، وقد تعقب الحافظ دعوى الإجماع، قال: وآمًّا فقهاء الأمصار فلم يتفقوا على مخالفة الشافعي، وذكرر واية أحمد ماتقدم ومذهب إسحاق، والبسطفي "نسيم الرياض "بحثاً وتحقيقاً.

(والأجلح)،بن عبد الله بن حجية اسمه يحي صدوق شيعي من السابعة. (مالك بن مغول) الكوفي أبوعبد الله ثقة ثبت من كبار السابعة. (هذا السلام عليك)، يعنى: بما في أحاديث التشهد وهو السلام عليك، أيها النبي ! ورحمة الله ، وبركاته ، وهو الظاهر ، واختاره البيهقي وابن عبد البر، والقاضى . (فكيف الصلاة)، يعنى: الصلاة بعد التشهد، ورجح القاضى أبو الوليد الباجى أن السوال وقع عن صفة الصلاة دون جنسها، وبه جزم القرطبي، والباعث لهم على هذا السوال أنهم لما علموا أن السلام أرشدهم إليه بلفظ مخصوص ففهموا أن الصلاة لابد أن تكون بلفظ خاص، فعدلوا عن القياس لإمكان الوقوف على النص فعلمهم الصلاة بلفظ خاصٍ. (اللهم صل على محمد)، المراد من الصلاة عليه تعظيمه في الدنيا بإعلاء ذكره واظهار دعوته ودينه ، وإبقاء شريعته في الدنيا والأخرة بأجزال مثوبة وتشفيعه في أمته ، وإبداء فضيلته بالمقام المحمود ، فإذن المرادبقوله جل جلاله: ﴿صلوا عليه ﴾: ادعوا ربكم بالصلاة عليه ، ثم الصلاة على ما بعده من الآل بحسب ما يليق به . قال ابن العربى: فائدة الصلاة عليه ترجع إلى الذي يصلى عليه ؛ لدلالة ذلك على نصوع العقيدة ، وخلوص النية ، وإظهار المحبة ، والمداومة على الطاعة ، والاحترام للواسطة الكريمة ، وقال الحليمي:"المقصود من الصلاة على النبى الله التقرب إلى الله سبحانه بامتثال أمره، وقضاء حق النبي الله الذي كان علينا" وتبعه ابن عبد السلام، فافهم.

(وعلى الله محمد)، واختلف في المراد بأل محمد ههنا، فالراجح من حرمت عليه الصدقة، واختاره الجمهور، ونص

عليه الإمام الشافعي. (كما صَلَيتُ على إبراهيم)، التشبيه ليسمن باب إلحاق الناقص بالكامل، بلمن إلحاق مالم يشتهر بما اشتهر، قاله الطيبي، واختاره البدر العيني، أقول: هذا أظهر في علم البيان، الشرط في التشبيه أن يكون المشبه به أعرف وأشهر من المشبه دون الأفضل، فأين الإشكال والجواب! فافهم.

(إنك حميد)أي محمود في ذاته وصفاته وأفعاله بالنسبة إلى عباده. (مجيد)، أي عظيم مِن كل عظيم مِن كل وجهٍ. (قال **محمود بن غيلان)**، يعني: شيخ الترمذي. (**وزادني زائدة**)، هوابن قدامة الثقفي الكوفي ثقة ثبت. (ونحن نقول وعلينا معهم)، يعنى: قال عبد الرحمن بن أبى ليلى: ونحن نقول بعد قوله: وعلى أل محمد: "وعلينا معهم" يعنى: تبعاً ، وذلك لأنه لايجوز الدعاء بلفظ الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم استقلالاً . وقال الخطابي : الصلاة التي بمعنى التعظيم والتكريم لاتُقَالُ لغيره ، والتي بمعنى الدعاء والتبرك تُقَالُ لغيره. وَ أَمَّاله فله أَن يخص بها من شاء ، وأن يتفضل بحقه على غيره، وهوقول أبى حنيفة وسفيان ومالك، وقول المحققين من الفقهاء . ثم إن للصلاة صيغاً كثيرة ، ولها موارد تستحب فيها أشارإليها الحافظ في " الفتح "، والحافظ شمس الدين السخاوي في تأليفه "القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع"، وهوأجمعشىء وأبدع تأليف فى بابه.

(حديث كعب بن عجرة حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة. (وعبد الرحمن بن أبي ليلئ كنيتة أبوعيسى)، قال في "الخلاصة": عبد الرحمن بن أبي ليلئ الأوسي أبوعيسى الكوفي رَوى عن عمروبن معاذ، وبلال وأبي ذر، وأدرك مئة

(777)

وعشرين من الصحابة الأنصاريين، وعنه ابنه عيسى، ومجاهد ، وعمر وبن ميمون، والمنهال بن عمر و، وخلق، وثقه ابن معين، واتَّفَقُوا على توثيقيهم . (وابوليلئ اسمه يسار) ، والد عبد الرحمن اسمه بلال شهد أحداً وما بعدها ، وعاش إلى خلافة الأمير على الله عبد المير الله عبد الله

بابماجاء في فضل الصلاة على النبي وَاللَّهُ وَسُلَّمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَسُلَّمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَسُلَّمُ

(حدثنا محمد بن خالد ابن عثمة) ، الحنفى البصري صدوق يخطئ قاله في "التقريب"، وقال في "الخلاصة": قال أبوزرعة: لابأس به، قال أبوحاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال: ربما أخطأ. (حدثنا موسى بن يعقوب **الزمعي**)، أبومحمد المدني صدوق سيء الحفظ قاله في "التقريب"، وقال الحافظ الذهبي في "الميزان": وثقة ابن معين، وقال النسائي: ليسبالقوي، وقال أبوداؤد: وهوصالح، وقال ابن المديني:ضعيف منكر الحديث، وقال ابن عدي: عندى لابأس به وبرواياته. (حدثني عبدالله بن كيسان)، وثقة ابن حبان قاله في "الخلاصة"، وقال في "التقريب": مقبول من الخامسة . (إن عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي) ، أبا الوليد المدنى ذكر الحافظ العجلي من كبار التابعين الثقات ، وكان معدوداً في الفقهاء . (أولى الناس بي) ، أقربهم وَأحقُّهُمُ بشفاعتى. (الكثرهم عَلَى صلاةً)، لأن كثرة الصلاة منبئة عن التعظيم، وعن المتابعة المرتبة عليها محبة الله سبحانه، قال الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُم تُحْبُونَ اللَّه ﴾ إلى أخره ، فافهم . (هذا حديث حسىن غريب)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه"، ويقول

: مصداق هذا أصحاب الحديث ، إذ ليس في هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم، وقال بعض الأفاضل: إنهم يصلان عليه قولاً وفعلاً. (منصلى عَلَى صلاة)، واحدة (صلى الله عليه عشراً) ومصداقه قوله سبحانه: ﴿مَنْ جاء بِالحسنة فله عشرامثالها ﴾. (حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح) ، وأخرجه مسلم ، وأبوداؤد، والنسائي. (وروي عن سفيان الثوري وغيرواحد من أهلالعلم صلاة الرب: الرحمة ، وصلاة الملائكة: الإستغفار)، وقال البخاري في "جامعه": قال أبوالعالية: "صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة الدعاء ". (حدثنا أبوداؤد وسليمانبنسلم)،قالفى"التقريب":ثقةروىعنهأبوداؤود ، والنسائى ووثقه. (حدثنا النضربن شميل)، المازنى نزيل مرو، ثقة ثبت مِن كبار التاسعة قاله في "التقريب". (عن أبي قَرّة الأسدي)، وفي "التقريب": أبوقرة الأسدي من أهل البادية مجهول مِن السادسة ، وفي الميزان أبوقُرَّة مجهول ، تفرد عنه النضربن شميل. (المحمد)، والجمهور على الفتح، وقُرَّفي الشواذبالضم. (حتى تصلي على نبيك)، قال الطيبي: يحتمل أن يكون مِن كلام عمر ﷺ، فيكون موقوفا، وأن يكون ناقلا كلام رسولِ الله سَلِينَة ، وعلى التقديرين الخطاب عام لا يختص بمخاطب دون مخاطب. قال بعض الأفاضل: رواه الترمذي موقوفا، وقد روى مرفوعا أيضاً، والصحيح وقفه ؛ لكن قال المحققون مِن أهل الحديث: إن هذا لايقال مِن قِبل الرأى، فهومرفوع حكماً. (والعلاء بن عبد الرحمن)، أي الواقع في سند حديث أبى هريرة . (هوابن يعقوب هومولى الحرقة) ، بضم الحاء مع فتح الراء ، في "التقريب": العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني صدوق، ربما وهم مِن الخامسة، وفي "

الخلاصة ": العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى أحد الأعلام رَوى عن أبيه ، وأنس ، وعكرمة ، وعنه ابن جريج ، وابن إسحاق ، ومالك وخلق، وثقه أحمد، وقال النسائى: ليسبه بأس، وقال ابن معين: ليس بذاك، وقال أبوحاتم: صالح، انكر من حديثه أشياء. (والعلاء هو من التابعين)، يعني: من صفار هم. (وعبد الرحمان بن يعقوب والدالعلاء هومِن التابعين) ، يعنى: من أوساطهم فإن الحافظ جعله في "التقريب" من الطبقة الثالثة، وهي الطبقة الوسطى مِن التابعين . (ويعقوب هومِن كبار **التابعين قد أدرك عمربن الخطاب)** ، جعله الحافظ في " التقريب "مِن الطبقة الثانية ، وهي طبقة كبار التابعين . (حدثنا عباس بن عبد العظيم العنبري) ، ثقة حافظ مِن كبار الحادية عشرة . (عن أبيه) ، يعنى : عبد الرحمن . (عن جده) ، يعنى: يعقوب، (قال:قال: عمربن الخطاب: لايبيع)، احتجبه الترمذي على ما ادعى من أن يعقوب قد أدرك عمربن الخطاب ورَوى عنه ، ومِن أجل ذلك أدخل هذا الحديث في هذا الباب، فتدبر.

أبوابالجمعة

إن الجمعة اسم إسلامي ، وكانوا في الجاهلية يسمونها " العروبة"، وهذا أحد الأقوال فيها، قاله ابن حزم، وجزم به النووي في "شرح مسلم".

بابفضليومالجمعة

اختلفوا في تفاضل يوم الجمعة ويوم عرفة ، فقال بعض أهل العلم: عرفة أفضل ، وهوأصح الوجهين عند الشافعية ، وإليه ذهبت الحنفية ، وهذا يستفاد من "العمدة "وغيرها ، وقال الأخرون: "الجمعة أفضل"، وبه قال أحمد ، وابن العربي من المالكيه ، وثمرة الخلاف تظهرفي النذر في أفضل يوم من السنة أو الطلاق أو العتاق و ماأشبهها.

(فيه خلق الدم إلى آخره)، قال قائل: فيه إخراج ادم مِن الجنة، وهولايليق بفضل يوم الجمعة على ظاهره ؟. قال عياض في "شرح مسلم":الظاهرأنهذه القضايا المعدودة ليست لذكر فضيلته، لأن إخراج أدم وقيام الساعة لايعد فضيلةً، وإنما هوبيان لما وقع فيه من الأمور العظام، وقال ابن العربي "في عارضة الأحوذي": الجميع من الفضائل، وخروج أدم مِن الجنة هوسبب وجود الذرية وهذا النسل العظيم ، ووجود الرسل والأنبياء والصديقين والصالحين والأولياء، ولم يخرج منها طرداً مثل خروج إبليس، وإنماكان خروجه مسافراً لقضاء أوطار، ثميعود إليها ، وَأَمَّا قيام الساعة فسبب لتعجيل جزاء الأنبياء والصديقين والأولياء والصالحين، وإظهار كرامتهم وشرفهم. (ولاتقوم الساعة إلا يوم الجمعة)، وردفى حديث قوي أن قيام الساعة يكون يوم عاشوراء عاشرالمحرم، فيكون العاشوراء يوم الجمعة . (وفي الباب عن أبي لبابة) ، وأخرجه ابن ماجة . (وسلمان)، أخرجه البخاري والنسائي. (وأبي ذر) هو الغفاري، وحديثه عندابن عبد البرفي "التمهيد"، وابن المنذر. (وسعد بن عبادة)، أخرجه أحمدوا لبخاري في التأريخ. (وأوس بن أوس)

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

، رواه أبوداؤد، والنسائي، وابن ماجة ، والدار مي ، والبيهقي في "الدعوات الكبير". (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح)، واخرجه مسلم وأبوداؤد والنسائي.

باب في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة

والعجب!وفي هذه الساعة المرجوة خمسة وأربعون قولا. انظرفي "تنويرالحوالك"!، وَبَيَّنَ في "التوشيح" منها اثنين وعشرين قولا، والأصح منها قولان: أحدهما إنها بعد العصر إلى غروب الشمس، وهذا القول اختاره أبوحنيفة وأحمد بن حنبل، والثاني بعد أن يجلس الإمام للخطبة إلى أن تقضى الصلاة، واختاره الشافعية. ودليل قول الثاني رواية أبي موسى الأشعري في "صحيح مسلم" وحجة القول الأول رواية السنن مِن سنن النسائى وجامع الترمذي.

واختلفوا بالترجيح ، فرجحت الشافعية حديث مسلم ، ورجح الحنفية والحنبلية حديث السنن، قال المحب الطبري: أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام ، وقال البيهقي بإسناده إلى مسلم: إنه قال: "حديث أبي موسى أجودشي ء في هذا الباب وأصحه "، وبذلك قال البيهقي وابن العربي ، وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف ، فلا تلتفت إلى غيره ، وقال النووي : هو الصحيح بل الصواب ، ورجح أيضاً بكونه مرفوعا صريحاً في أحد الصحيحين ، وذهب أخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام ، وى الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على ذلك ، وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في هذا الباب ، ورجحه كثير من

الأئمة: كأحمد وإسحاق. وأجابوا عن حديث أبي موسى، وقالوا: درجة أحمد في الحديث فوق درجة مسلم، وكذا اعَلَّ أحمد حديث مسلم بالإنقطاع، فالمنقطع دون المسند المتصل، وكذا اعَلَّ بكونه من قول أبي بردة، وإنه لم يرفعه غير مخرمة عن أبيه. أما علة الانقطاع فإن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخرمة نفسه، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى ابن سلمة عن مخرمة، فوجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع مِن أبيه، كاف في دعوى الانقطاع.

وَاَمَّا العلة الثانية مِن الاضطراب فقد رواه أبوإسحاق، والأحرب، ومعاوية ابن قُرَّةً، وغيرهم عن أبي بردة مِن قوله: وهؤلاء مِن أهل الكوفة ، وأبوبردة كوفى ، فهم أعلم بحديثه مِن بكيرالمدنى، وهمعدد، وهوواحد. ومنههناجزم الدارقطنى بأن الموقوف هوالصواب ، وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم. قال العراقى: فلاشك أن الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر أَرْجَحَ لكثرتها واتصالها بالسماع، ومِن أجل هذا لم يختلف في رفعها ، والاعتقاد بكونه قول أكثرالصحابة،ففيهاأوجهمنالترجيح،وفيحديثأبيموسى وجه واحد مِن وجوه الترجيح، وهوكونه في صحيح مسلم، ولكن عارض كونه في مسلم أمران، ثمذكر العلّتين السابقتين. والبعد أن يقال في التوفيق بأن ساعة الإجابة منحصرة في كلا الوقتين، وقريب مِن هذا ما قال ابن عبد البر: "الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين "وسبق إلى نحو ذلك الإمام أحمد بن حنبل ، فتأمل.

(حدثنا محمد بن أبي حميد): في "التقريب": محمد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري الزرقي المدني لقبه حماد،

ضعيف من السابعة (ترجى) ، بصيغة المجهول يعنى: تطمع إجابة الدعاء فيها. (بعد العصرالي غيبوبة الشمس) ، قال قائل: إذا كانت ساعة الجمعة في أخرساعة من النهاربعد العصر، وَفَضْلُ يوم الجمعة لأجل تلك الساعة، فكان الملائم أن تكون صلاة الجمعة في تلك الساعة! لا أن تتقدمها. قلنا: إن التوطئةوالتمهيديتقدم المقصود،وربمايشغل التمهيدوقتأ أكثر من الوقت المقصود، ألاترى إلى فريضة الحج، فإن الغرض الأصلى هووقوف عرفة ، ويتقدمه أفعال وأمور ، كل ذلك تمهيد له ، فكذلك نقول: التمهيد يبتدأ بعد الزوال ، والمقصود بعد العصير، فأفهم. (وقدروي هذا الحديث عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم من غيرهذا الوجه) ، وفي حديث أنس عند الطبرانى فى "الأوسط"، وهى قدر هذا يعنى: قبضة ، وفى حديث أبى هريرة في البخاري: "وأشاربيده يقللها"، وفي رواية "يزهدها"، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة: "وهي ساعة خفيفة "ذكره البدروالشهاب، وفي "الفتح" قال الزين ابن المنير: الإشارة لتقليلها هوللترغيب فيها والحض عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها.

(وقال أحمد: وأكثرالحديث في الساعة التي ترجى إجابة الدعوة أنها بعد صلاة العصر، وترجى بعد زوال الشمس)، قال بعض الأفاضل: الإجابة منحصرة في أحد الوقتين لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت، وعلى الأخرفي وقت آخر، وإليه يشير كلام ابن عبد البر: ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين. ومِن ههناقال ابن المنير: إذا علم أن فائدة الإبهام لهذه الساعة ولليلة القدر بعث الداعى على الأذكار من الصلاة والدعاء، وَلَوْ بُيِّنَ

لاتَّكَلَ الناس على ذلك، وتركوا ماعداها، فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديدها. وأجاب عنه بعض الأفاضل: الإبهام كان أصلح للسلف الصالحين من الصحابة والتابعين، والتعين أرفق للناس كافة بعدهم أجمعين، فتأمل.

(زيادبن أيوب البغدادي)، أبوهاشم، ولَقَّبَه شعبة "الصغير" ثقة حافظ من العاشرة. (حدثنا ابوعامرالعقدي)، اسمه عبد الملك، بن عمرو ثقة من التاسعة ، قاله في " التقريب ". (حدثنا كثيربن عبدالله بن عمروبن عوف المزنى عن ابيه عن اجده)، قال الشهاب في "التقريب": ضعيف من السابعة ، وقال الذهبي في "الميزان" قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال الشافعي وأبوداؤد: ركن مِن أركان الكذب ، وضرب أحمد على حديثه ، وقال الدار قطني : متروك . (حين تقام الصلاة إلى انصراف منها)، وفي حديث أبي موسى عند مسلم: "هي مابين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة".

(حديث عمروبن عوف حديث حسن غريب), في كلام الترمذي نظر، قال الشهاب في "فتح البارى": وقدضعف كثير رواية كثير . (فيسال الله فيها شيئاً), أي ممايليق أن يدعوبه المسلم، ويسأل ربه. وفي حديث أبي لبابة عند "ابن ماجة": مالم يسأل حراماً، وحديث سعد بن عبادة عند أحمد: "مالم يسأل إثما أوقطيعة رحم". (لا يوافقها عبد مسلم وهويصلي)، يعني: يأتي بصلاة الجمعة قائماً بحقوقها ، وكذلك يشرط فضل يأتي بصلاة الجمعة قائماً بحقوقها ، فمعنى قوله : "وهوقائم يصلي "أن يداوم على الصلوات، لا أن يكون مصليا في تلك الحالة، ويدعوفيها، فإذن لانحتاج إلى تأويل فيه بأن المراد بقوله : "يصلي "أي ينتظر الصلاة ، بل يريد أن فضل الوقت بقوله : "يصلي "أي ينتظر الصلاة ، بل يريد أن فضل الوقت

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

المحمود يستحقه مَنُ يصلي دائماً، وعلى الأخص يصلى الصلاة التيهي مقدمة تلك الساعة المقصودة ، والله أعلم وعلمه أتم. (وفي التي هي مقدمة تلك الساعة المقصودة ، والله أعلم وعلمه أتم. (في الحديث قصة طويلة) ، رواه مالك وأبودا و دبطوله.

التذييل

قوله: "فيه خلق أدم"، والمختار أن بدأ الخلق يوم السبت والنهاية يوم الخمس، ثم استوى الله جل جلاله على العرش ما يليق بجلال ذاته وكمال صفاته ، من غيرتكييف وتمثيل وتشبيه ، ثم خلق الله سبحانه أدم يوم الجمعة بعد برهة من الدهرطويلة، لا في جمعة متصلة بتلك الأيام الستة في أسبوع واحد، والاستدلال على ظاهر القرأن أولى وأقوى، وأن بدأ الخلق يوم السبت اختاره السهيلي في "الروض الأنف" مِن الجزء الأول مع بيان أسرار غامضة دقيقة في فضل يوم الجمعة. ثم إن تلك الأيام الستة اللتي ذكرها الله سبحانه في التنزيل، والظاهركليوم"مقداره ألفَسَنَةٍ مِمَّاتَعُدُون"، حكاه ابن كثير فى "تأريخه" عن ابن عباس، ومجاهد، والضحاك، واختاره أحمد بن حنبل وابن جريروطائفة مِن المتأخرين ، وذكرأن الجمهور على أنها كأيامنا هذه ، وبالجملة: اختلف المفسرون فيها على القولين . (وهذا حديث صحيح) ، وأخرجه مالك وأبوداؤدوالنسائي.

باب ما جاء في الاغتسال في يوم الجمعة

ذهب أبوحنيفة والشافعي وأحمد والجماهيرمن السلف

الخلف إلى أن الغسل يوم الجمعة سنة غيرواجب، ونقله الخطابي عن عامة الفقهاء ، ونقله عياض عن عامة الفقهاء وأئمة الأمصار ونقل ابن عبد البرفيه الإجماع ، فقال : أجمع علماء المسلمين قديما وحديثاً على أن غسل الجمعة ليسبفرض ، قاله العراقي في "شرح التقريب" ، وفي "العمدة" عن ابن عبد البرفي الاستنكار": أنه قال لا أعلم أحداً أوجب غسل الجمعة إلا أهل الظاهر ، ونسب إلى مالك وجوبه ، إلا أن المالكية ربما يطلقون لفظ الواجب على السنة المؤكدة ، ويحمل عليها بمافي "لفتح "قوله: أو أر ادبأنه واجب وجوبه سنة .

(مَنُ اتى الجمعة فليغتسل) ، واستدل به مَنُ قال بوجوب الغسليوم الجمعة ، على أن الأمرفيه للوجوب. والأئمة الأربعة حملوه على السنية لِمَا سيأتى من قصة عثمان في الباب. وللقائلين بالوجوب أيضاً حديث: "الغسل يوم الجمعة واجب على كلمحتلم "رواه الشيخان مِن حديث أبى سعيد الخدري, وحمله الشافعي على أنه واجب في الاختيار. وسئل ابن عباس مِن غسل يوم الجمعة: أواجب هو، فقال: لا، ثم أخبر عن بدأ الغسل، فقال: كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ، ويعملون ، وكان الناس!إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا إلى آخره، رواه أبوداؤدفى" سننه"، وفي "الفتح": إسناده حسن، ورواه أحمد في "مسنده"، ورجاله رجال الصحيح، قاله في "الزوائد". وأقوى منه ماعن عائشة مثله عند الشيخين قالت: "كان الناس ينتابون الجمعة مِن منازلهم والعوالى ، فيأتون في الغبار فيصيبهم الغبار والعرق، فيخرج منهم العرق، فأتى رسول الله سَلَاكُ السان منهم، ثبت أن الغسل لإزالة الروائح الكريهة ، فأصبح حكم الغسل معلوم المعنى ، فالقول مطلقاً بوجوب الغسل اتباع لمجرد ظاهراللفظ ، وإلغاء لحكم معلوم المعنى الذي أصبح كالنص قطعيا، وضعفه لايخفى على أدنى العاقل.

(حديث ابن عمر حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة، وله طرق كثيرة، ورواه غيرواحد من الأئمة وَعَدَّ ابن منده مَن رواه عن نافع، فبلغوا فوق ثلاث مأة نفس، وعد مَن رواه من غيرابن عمر، فبلغو أربعة وعشرين صحابيًا، قال الحافظ: وقد جمعت طرقه عن نافع، فبلغوا مأة وعشرين نفسا. (وروي عن الزهري عن عبد الله بن عمرعن ابيه)، يعني: روي هذا الحديث عن الزهري على وجهين، أحدهما: عن سالمبن عبد الله عن أبيه عن النبي سي النهيئة، والثاني: عن عبد الله بن عبد البر لا أعلم خلافا في ذلك.

(فقال)، يعني: عمر في أثناء الخطبة ، قال المحقق في "فتح القدير": إن الأمرو النهي في الخطبة يجوز للإمام دون القوم . (أيّة ساعة هذه) ، بتشديد الياء تأنيث أي ، والاستفهام فيه للتوبيخ والإنكار كأنه يقول: لِمَ تأخرت إلى هذه الساعة . (فقال) ، رجل . (ماهوإلا أن سمعت النداء ، ومازدت على أن توضات) ، وفي رواية البخاري قال: إنّي شُغِلْتُ فلم انقلب إلى أهلي ، حتى سمعت التأذين ، وفي رواية في الموطا ، فقال : ياأ مير المؤمنين : انقلبت من السوق ، فسمعت النداء ، فما زدت على أن توضات ، والمراد مِن النداء الأذان بين يدي الخطيب . (والوضوء أيضاً) ، قال العراقي : المشهور في الرواية النصب أي توضات الوضوء قال العراقي : المشهور في الرواية النصب أي توضات الوضوء

وعليه اقتصر النووي، والمعنى والوضوء أيضاً اقتصرتَ عليه دون الغسل، وتفوّيتَ الفضيلة؛ حتى تركتَ الغسل، قال الإمام الشافعي:فلماعلمناأن عمروعثمان قدعلماأمررسول الله سَلَالُهُ اللهِ بغسليوم الجمعة ، ولم يغتسل عثمان ، ولم يخرج فيغتسل ، ولم يأمره عمربذلك، ولا أحد مِمَنْ حضرهما من أصحاب رسول الله على الأحب لاعلى الإيجاب، نقله البيهقى فى "المعرفة"، ففى هذا اجماع منهم على نفى وجوب الغسل. قال فى "العمدة": وهذه قرينة على أن المرادمن قوله: "فليغتسل" ليس أمر الإيجاب، بل هوللندب، وقال في "الفتح": وزاد بعضهم فيه أن مَنْ حضرمن الصحابة وافقوهماعلى ذلك، فكان إجماعامنهم على أن الغسل ليس شرطا لصحة الصلاة ، قال : وهواستدلال قوي ، وقد نقل الخطابي الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، وكذا المراد مِن قوله: واجب، أنه كالواجب جمعاً بين الأدلة، وبالله التوفيق.

(وروى مالك هذا الحديث عن الزهري عن سالم، قال:
بينما عمر)، يعني: لم يذكر مالك عبد الله بن عمر، بل رواه
منقطعا بخلاف معمر ويونس، فإنهما روياه عن الزهري موصولا
بذكر عبد الله بن عمر. (سائت محمداً عن هذا)، عن حديث
الزهري عن سالم بينما عمر. (فقال: الصحيح حديث الزهري عن سالم عن أبيه)، مثل ما روى معمر ويونس. (قال محمد:
وقد روي عن مالك أيضاً عن الزهري عن سالم عن أبيه نحو
هذا الحديث
هذا الحديث)، يريد أنه اختلف على الزهري في هذا الحديث
من جهة الوصل والانقطاع، فالذي يرويه مالك عنه، منقطع،
ليس فيه ذكر ابن عمر وهو كذلك عند رواة الموطأ جميعاً، وقد

رواه معمرویونس عنه ، فرویاه موصولا بذکرابن عمرفیه ، ورجحه البخاري، وأخرجه موصولاً في "جامعه". وقد رواه أصحاب مالك الثقات عن مالك عن الزهري خارج الموطأ موصولاً ،منهمروحبن عبادة، وجويرية عند الإسماعيلي، وعبد الرحمن ابن مهدي عند أحمد بن حنبل، وأبوعاصم النبيل، وإبراهيم بن طهمان ، والوليد بن مسلم ، وعبد الوهاب بن عطاء عند الدار قطنى، فيماذكره فى "غرائب الموطا"، وكذا وصله القعنبى عن مالك في رواية إسماعيل القاضي، والواصلان ثقات أثبات. فتبت أن الوصل صحيح مِن غيرشكٍ، ولذا صححه البخاري وممايستفاد منه ذكرسبب الحديث، ففي رواية إسماعيل بن أمية عن نافع عند أبى عوانة ، وقاسم بن أصبغ : كاالناس يغدون فى أعمالهم، فإذا كانت الجمعة جاؤوا وعليهم ثياب متغيرة، فشكوا ذلك إلى رسول الله سَلَيْتُ فقال: "من جاء منكم الجمعة فليغتسل"، فإذن استفاد من نفس حديث ابن عمر ما استفاد مِن حديث ابن عباس عند أبى داؤد وحديث عائشة عند البخاري ومسلم، فلم يبق أقوى حجة للموجبين حجة لهم، وأصبح حجة للنافين للوجوب، وإذن لميبق حاجة للتأويل فيه بحديثي عائشة وابن عباس، فكان حديث ابن عمر حجة للأئمة الأربعة بضد أن يكون حجة عليهم، وزيادة الثقة معتبرة بالاتفاق، فافهم.

باب في فضل الغسل يوم الجمعة

عبَّر بالفضل فلعله إشارة إلى عدم وجوبه. (ابوجناب يحى بن ابي حَيَّةً)، قال في "التقريب": ضَعَفُوهُ لكثرة تدليسه، رؤى عن عبد الله بن عيسى وغيره، ورؤى عنه وكيع، والسفيانان

وغيرهم. وأبوجناب "بالرفع"، فالظاهر أنه عطف على وكيع، وحاصله: أن محمد بن غيلان روى هذا الحديث عن وكيع وأبي جناب، فأمّا وكيع قد فرواه عن سفيان عن عبدالله بن عيسى، وأما أبوجناب فرواه عن عبدالله بن عيسى من غير واسطة . (عن عبد الله بن عيسى) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفى ثقة . (عن أوس بن أوس) يحى بن الحارث) ، الذماري القاري ثقة . (عن أوس بن أوس) صحابي سكن دمشق . (مَنُ اغتسل وغَسَلَ) ، رُوي بالتشديد والتخفيف . (قال وكيع: اغتسل هووغسل امراته) ، وإليه ونقله ابن قدامة عن الإمام أحمد ، وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال، ويؤيده بعض التأييد حديث أبي هريرة في "الصحيح": من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ووجهه سكون النفس في الصلاة وغض الطرف في الطريق.

(ويروى عن ابن المبارك انه قال في هذا الحديث من غسل واغتسل يعني: غسل رأسه واغتسل)، وإليه ذهب سعيد بن عبد العزيز، وبه قال أبو عبيد الهروي، ويؤيده رواية أبي داؤود من طريق سعيد بن أبي هلال عن عبادة بن نُسَى عن أوس نفسه: "من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل"، فتعين ما قال ابن المبارك، ووجه إفراد الرأس أنهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما، وكانوا يغسلونه أو لأثم يغتسلون. (وبكر وابتكر)، إيرادهما معاللت أكيد والمبالغة، وبه جزم ابن العربي وقيل: "وبكر "يعني: وراح في أول الوقت، "وابتكر" يعني: أوس بن اوس مديث أوس بن اوس والترمذي، وقال: حسن) ، وفي "الترغيب ": رواه أحمد وأبوداؤد والترمذي، وقال: حسن ، وقال النووي: وإسناده جيد. (اسمه والترمذي، وقال: حسن ، وقال النووي: وإسناده جيد. (اسمه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

شرحبيل بن الده)، قال الحافظ في "التقريب": ثقة من الثانية ، وقال بعض الأئمة: لمنسمع في الشريعة حديثاً صحيحاً مشتملاً على مثل هذا الثواب، فتفكر.

بابفي الوضوءيوم الجمعة

يعنى: في الاكتفاء على الوضوء يوم الجمعة. (من توضاً يوم الجمعة فبهاونعمت)،قال الأزهري:إن قوله: "فبهاونعمت" معناه: فبالسنة أخذ ونعمت السنة ، وظهرت تاء التانيث لإضمار السنة، وقال غيره: ونعمت الخصلة، ونعمت الرخصة. (ومَنُ اغتسل فالغسل افضل)، وفيه دلالة على أن الغسل يوم الجمعة مستحب، وليسبواجب، وجه الدلالة أن قوله: "فالغسل أفضل "يقتضى اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل. (**حديث سمرة حديث حسن**) ، وحسّنه الترمذي ، وهومن رواية الحسن عن سمرة، وفي سماع الحسن عن سمرة عنه أقوال ثلاثة, فقيل: لم يسمع منه شيئا وقيل: سمع منه كثيراً ، وقيل: سمع منه حديث العقيقة فقط، الأول: قول يحى القطان، والثاني: قول على المدنى ، وهذا نقله الترمذي عن البخاري ، والثالث: قول البزار وغيره، وقد سبق فيماتقدم. (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى ومن بعدهم اختاروا الغسل يوم الجمعة)، وإليه ذهب الأئمة الأربعة، وحديث البابحجة لهم في جواز الاقتصار على الوضوء يوم الجمعة . (**من توضاً** فأحسن الوضوع)، قال النووى: ومعنى إحسان الوضوء: الإتيان به ثلاثا ثلاثا. (استمع و انصت)، قال النووي: هما شيئان متمايزان ، وقد يجتمعان ، فالاستماع الإصغاء و الإنصات السكوت، ومِنههناقال الله جلجلاله: (واذا قرئ القرأ فاستَمِعُوالَه وَانصِتُوا وَالْمُعُولُه الله البينة وبين الجمعة والمصلاة الجمعة التصير الأيام بضم الثلاثة الزائدة عشرة ، قاله النووي في "شرح مسلم". (وزيادة ثلاثة أيام ، بناء على قانون كلي (الحسنة بعشر أمث الها و ومن مس الحصى فقد لغا) ، وكل ما ينهى عنه في الصلاة من أنواع العبث منهي عنه في الخطبة ، وفيه إشارة إلى إقبال القلب والجوارح على الخطبة . (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه مسلو أبوداؤدو النسائي.

باب ما جاء في التبكير إلى الجمعة

يستحب التبكير أول النهار عند جماهير الأمة ، قال "في النهاية": بكر: أتى الصلاة في أول وقتها ، وكل من آسرَعَ إلى الشيء فقد بكّر إليه . (عن سمي) ، بضم السين مع فتح الميم وشدة الياء ، هومولى أبي بكربن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ثقة . (غسل الجنابة) ، بنصب اللام على أنه صفة لمصدر محذوف ، أي : غسلا كغسل الجنابة ، وفي رواية ابن جريج عن سُمَي عند عبد الرزاق : "فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة "وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم ، وهوقول من الجنابة "وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم ، وهوقول الأكثر . (ثم راح) ، قال مالك : المراد بالساعات لحظات لطيفة بعد الزوال ، وقال أبوحنيفة والشافعي وأحمد : أريد بهاساعات من أول النهار ، واحتج مالك بلفظ "فإنه في اللغة يستعمل فيما بعد الزوال "، واحتج الأئمة الثلاثة وعامة أهل العلم بتعامل السلف : كانواير وحون من غداة الجمعة ، ثمير جعون إلى بيوتهم السلف : كانواير وحون من غداة الجمعة ، ثمير جعون إلى بيوتهم

بعد قضائها، ويتغدون ويقيلون. والمسائل لا تبنى على اللفظ الواحد، بل لابد من النظر إلى التعامل، قال الخطابي: راح إلى الجمعة معناه قصدها، وتوجه إليها مبتكّراً قبل الزوال. وإنما تاولناه على هذا المعنى لأنه لايجوز أن يبقى عليه بعد الزوال من وقت الجمعة خمس ساعات، وهذا جائز في الكلام أن يقال: راح لكذا، ولأن يفعل كذا بمعنى أنه قصد إيقاع فعله وقت الرواح ، فأمّا حقيقة الرواح فإنما هي بعد الزوال، يقال: غد الرجل في حاجته إذا أخرج فيها صدر النهار و راح لها إذا كان ذلك في عجز النهار، فافهم.

(فكأنَّمَا قُرُّبُ بَدَنَّةً) ، البدنة تطلق على الإبل والبقر، وخصها مالك بالإبل، ولكن المرادههنا الإبل بالاتفاق لمقابلة البقرة ، وتقع على الذكروالأنثى والتاء للوحدة ، وسميت بها لعظم بدنها والمراد من الحديث: أي تصدق ببدنة متقربا إلى الله سبحانه. (بقرة)، التاء فيها للوحدة، وليست للتأنيث، فهي اسم جنس تقع على الذكروالأنثى ، وكذلك التاء في اسم كل حيوان كالدجاجة. وعلى هذا أئمة اللغة ، نقله في "العمدة"عن الجوهري، وفي "اللسان "عن ابن سيدة الأندلسي وقالا: إنما دخله الهاء على أنه واحد من الجنس، وكذلك يفرقون بين الواحد والجنس بالتاء في تمروتمرة ، ولوزة ولوز، وجوزة وجوز، وبيضة وبيض. (كبشا)، الفحل من الشاة. (اقرن)، يعنى: ذوقرن حسن، وإن القرن ينتفع به، وفيه فضيلة على الأجم. (قُرُب دجاجة)،قال الحافظ البدر العيني في "العمدة "في صدد بيان فوائد الحديث: "وفيه إطلاق القربان على الدجاجة والبيضة، وبالجملة:فى الحديث مراتب الفضل فى حضور الجماعة ، ولم يرد بهذا السياق تعليم مسألة الأضحية ، بل أراد التنبيه على مراتب الحاضرين في الجمعة الأول فالأول ، وذكرهذه الحيوانات على نحوتشبيه ، وتنزيله منزلة الأضحية ، فلايوخذ عنه جوازأضحية الدجاجة على ما زعم بعض الجهال أهل الحديث "، فتأمل ولاتغفل.

(فإذا خرج الإمام), إذا كان الإمام خارج المسجد، فخروجه يتحقق بدخوله المسجد، وإن كان في المقصورة، فكذلك بدخول المسجد، وإن كان داخل المسجد، فبقيامه من بين الصفوف للخطبة. (حضرت الملائكة)، في "المبسوط": استنبط منه الإمام أبوحنيفة عدم جواز الكلام عند الخطبة وإن لم يشرع فيها، والاستدلال بطي الملائكة الصحف عند خروج الإمام، وإنمايطوون الصحف إذا طوى الناس الكلام، فإذا كانوا يتكلمون فهم يكتبون، قال الله سبحانه: (ما يلفظ مِن قول إلا لديه رقيب عتيد). (يستمعون الذكر)، مسك منه البدر العيني على وجوب الاستماع، أقول: وهواستنباط لطيف، فتدبر.

(حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) ، أخرجه البخاري، ومسلم، وأبوداؤد، والنسائي، وابن ماجة، ومالك في الموطا.

بابماجاءفي تركالجمعة من غيرعذر

(حدثنا على بن خشرم)، ثقة من صغار العاشرة. (عن محمدبن عمرو)، بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق، له اوهام، من السادسة، (عن عَبِيْدَةً بن سفيان)، الحضرمي المدني ثقة من الثالثة، (عن أبي الجعد)، قال ابن حبان: اسمه أدرع، وقيل: عمروبن بكر، وبه جزم أبو أحمد الحاكم،

وذكرالترمذي عن البخاري أنه لم يعرف اسمه ، وكذا قال أبو حاتم: قتل مع عائشة في وقعة الجمل، وكان على قومه في غدوة الفتح، ولم يرووا عنه إلاعبيدة بن سفيان. (الضَهري)، بفتح الضادمعسكون الميمسكن المدينة في بني ضَمْرةً ، وفي "جامع الأصول ": منسوب إلى ضمرة بن بكربن عبد مناف ، وكذا في "المغنى"، وكانت له صحبة فيما زعم محمد بن عمرو، قال الحافظ في "التقريب": صحابي له حديث. (تهاوناً بها)، يعنى: لأجلتهاون بالاعذر، وقال بعض أعيان الدهلى: المراد بالتهاون التكاسل وعدم الجدّفي أدائه لا الاهانة و الإستخفاف، فإنه كفر، والمرادبيان كونه معصية. (طبع الله على قلبه)، قال العراقى : صير الله قلبه قلب منافق وقال القاري: ختم على قلبه بمنع إيصال الخيرإليه. ووقع في حديث محمد بن عبد الرحمن بن أسعدبن زرارة عن عمه عن أبى بكر المروزي زيادة قوله: وجعل قلبه قلب منافق، فكأنه شرح لما قبله. وأبلغ منه في الوعيد رواية ابن عباس المشارإليه الترمذي، أخرجه أبويعلى: من ترك الجمعة والجماعة ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الإسلام وراء ظهرياً، ورجاله ثقات قاله في "التلخيص". وفي حديث جابرعند النسائي: "من ترك الجمعة ثلاثامِن غيرضرورة طبع اللهقلبه "، وإسناده أصح مِن حديث ابى الجعدر و االدار قطنى.

وبالجملة: فهووعيد شديد أعاذنا الله منه. (حديث أبي البعد حديث حسن)، حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان قاله في "الإصابة"، وصححه ابن السكن مِن هذا الوجه قاله في "التلخيص". (إلا هذا الحديث)، قال الحافظ في "التلخيص"بعدنقله: وذكر له البزار حديثا أخر، وقال: لانعلم له إلا هذين الحديثين، ورواه بقى بن مخلد أيضاً.

بابماجاءمن كميؤتى إلى الجمعة

بيان مَن يجبعليه شهود صلاة الجمعة ، يعنى: في أي مقدار مِن المسافة يجب عليه الحضور لصلاة الجمعة، والترمذي لم يتعرض لبيان موضع صحة صلاة الجمعة وتعيينه ، هل هو المصرأو القرية الكبيرة عندأبي حنيفة أولا يخص بهماعند الأئمة الثلاثة. ولايخفى أن إقامة الجمعة مِن شعائر الإسلام، ليس شأنها شان سائر الصلوات، فكل إمام أشرط لها شرائط، يستنبط مما وقع حول المسألة ، واشتبك أموريد خل بعضهافي مناط الأمر، ولاصلة ببعضها فلابدأن تتجاذب الأنظار وتختلف الأفكار، فيتمسك إمام بشيء ويتأول في أخر. (محمد بن مدوية)،قال في "التقريب":القرشي صدوق مِن الحادي عشر. (حدثنا الفضل بن دكين)، بضم الدال مع فتح الكاف (عن ثوير)، ابن أبى فآخِتة سعيد بن علاقة الكوفي، ضعيف رُ مي بالرفض قاله في "التقريب "، وقال الذهبي في "الميزان ": قال الدارقطنى:متروكورَدِيُّ،وقال البخاري:تركه يحى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي، وروى أبوصفوان الثقفى عن الثوري قال: ثوير ركن مِن أركان الكذب. (عن رجل من أهل قبا)، هذا الرجل مجهول لايعرف اسمه. (نشهد الجمعة مِنقبا)، "قبا" موضع على ثلاثة أميال من المدينة في عوالي المدينة ، من بني عمروبن عوف.ودل الحديث على عدم إقامة الجمعة في القُرى، وأصرح منه ما في الحديث مِن رواية عائشة في "الصحيح": "كان الناس ينتابون الجمعة مِن مناز لهمو العوالى "أي: يأتون نوبة فنوبة تحضر طائفة في جمعة وطائفة أخرى في جمعة أخرى ، فهذا نص في عدم إقامة الجمعة في القرى ، وذلك لأنه

(٦٨٧)

لوكانت واجبة على أهل العوالي ما تناوبواأ ولكانوا حاضرين جميعاً.

ومن ههناقال بعض الأفاضل: لادلالة في الحديث على وجوب الإتيان من مقدار العوالي، كيف ولووجد لماتناو بوا بلحضروا جميعاً فضلاً عن الدلالة على التحديد بمقدار العوالى ، وقد أوضحه شيخ مشائخنا، وقال بأن الحافظ ابن حجر لوأنصف مزيداً وأمعن نظره لقال: إن الجمعة ماتصح إقامتهافى القزى، وإلا فكيف يستقيم أن يرضى البقية مِن الصحابة الذين لم يحضروا مسجد رسول الله الله الله أن يتخلفوا عن إقامة الجمعة التى قد حث الشارع على فضائلها! وفيها أنواع البركات ورغب إليها الناس، وفيها مِن أنواع البركات والأجورو أنه قد أوعد تارك الجمعة وعيداً شديداً في أحاديث، والعوالي أقرب موضع الأخرى، ثم لايقيمون الجمعة في مسجدهم بقبا، وهويعلم كل ذلك، ثم لايأمرهم بمعروف، ولا ينهاهم عن منكر. فهذا أوضح دليل وأقوى حجة على أن الجمعة ماكانت تلزمهم في مثل تلك القرى الصغيرة ، وإنما كانوا يحضرون الجمعة مناوبة لكى يتفقهوا في الدين، ويتعلموا مسائل الشرع المبين، وكانوا يتناوبون من أجل تلك المصالح الشرعية ، لاأنها واجبة عليهم. وَامَّاقرية جواثى فيجبعليهم إثبات أنهاكانت قرية ؛ لأن إطلاق القرية على المدن شائع في النصوص، فقد أطلق الله سبحانه على مكة اسمقرية في مواضع منها، وقد كثر اطلاق القرية على المدينة المنورة في الأحاديث، قال السلطة اخرقرية من قرى الإسلام خراباً المدينة. وبالجملة: القرية والمصرمن الأشياء العرفية التى لا تكاد تنضبط ، ولذا ترك الفقهاء تعريف

المصرعلى العرف، فافهم. (الواه الليل إلى الهله)، أنه يجب شهود الجمعة على مَنْ كان على مسافة غدوية من موضع إقامة صلاة الجمعة، وتقديرها بأن يعود الرجل إلى أهله قبل الغروب. (هذا حديث إسناده ضعيف)، وروى البيهقى بإسناد صحيح عن ابن عمرقال:"إنماالغسل على مَنْ يجب عليه الجمعة ، والجمعة على مَنُ بات بأهله "، ونسب إلى أبى يوسف بصيغة التمريض: إذا شهد الجمعة ، فإن أمكنه المبيت بأهله لزم الجمعة . وقال البدرالعيني: واختاره كثيرمِن مشائخنا، وإنما الجمعة على مَنُ سمع النداء، وهومذهب الجمهور، قال الحافظ في "الفتح": حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد ، وحكاه ابن العربي عن مالك أيضاً. (من حديث معارك بن عباد)، ضعيف مِن السابعة، وقال الذهبى فى "الميزان":قال البخاري: منكر الحديث. (عن عبد الله بن سعيد المقبري)،قال الحافظ في "التقريب": متروك. (قال بعضهم تجب الجمعة على مَنْ الواه الليل)، وهوقول عبد اللهبن عمرو، وأبى هريرة وأنس، ومن التابعين الحسن، وعطاء ، ونافع، وعكرمة، والحكم، والأوزاعي قالوا: إنها تجب الجمعة على منيؤويه الليل إلى أهله. واحتجوا بحديث أبى هريرة، قال العراقى:إنهغيرصحيح،فلاحجةفيه.

(وقال بعضهم: لاتجب الجمعة إلا على مَنُ سمع النداء), واحتجوا بما رواه أبوداؤد عن عبد الله بن عمروعن النبي النبي الله الله بن عمره على كلمن سمع النداءه، قال أبوداؤد: روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، وإنما اسنده قبيصة. (وهوقول الشافعي و مالك، وقد حكى العراقي في "شرح الترمذي" عن الشافعي و مالك و أحمد بن

حنبل.أقول: وهوقول أبي حنيفة ، إنهم يجيبون الجمعة على أهل مصر ، وإن لم يسمعوا النداء . (سمعت أحمد بن الحسن) ، هذا قول الترمذي ، وأحمد بن الحسن كان مِن تلامذة أحمد بن حنبل ، روى عنه البخاري والترمذي وابن خزيمة ، وكان أحد أوعية الحديث ، كذا في "الخلاصة". (استغفر ربك) ، قال استغفر ربك يا أحمد بن الحسن ، من رواية هذا الحديث ، لأن في سنده ثلاثة ضعفاء: الحجاج بن نصر ، ومعار ك بن عباد ، وعبد الله بن سعيد المقبري ، فافهم .

بابماجاءفي وقت الجمعة

(حدثنا سريح بن النعمان)، أبو الحسن البغدادي أصله مِن خراسان ثقة يهم قليلاً مِن كبار العاشرة . (عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي)، المدنى ثقة. (حين تميل الشمس)، يعنى: بعد تحقق الزوال ، قال الحافظ في " الفتح " : فيه إشعار بمواظبته على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس. (حديث ائس حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم. (وهوالذي عليه ا**كثراُهل العلم إن وقت الجمعة إذا زالت الشمس)**، واحتجوا بحديث الباب، قال النووى: قال مالك وأبوحنيفة والشافعي وجماهيرالعلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: لاتجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق ، فجوّزها قبل الزوال ، قاله في "شرح المهذب"، وقال العبدري: قال العلماء كافةً: لاتجوز صلاة الجمعة قبل الزوال إلا عند أحمد ، حكاه النووي ، وكذا نقل الإجماع عليه ابن العربي، قال في "شرح المهذب": وهذا هو المعروف من فعل

السلف والخلف، قال الإمام الشافعي: صلى النبي الله وأبو بكر، وعمر، وعثمان، والأئمة بعدهم؛ كل جمعة بعد الزوال، وتفرد مِن بين الأئمة أحمد، وقال تصح، وإنها مثل العيد عنده تصح عند الضُحى، وقال الموفق: المستحب إقامة الجمعة بعد الزوال؛ لأن النبي الله كان يفعل ذلك، قال سلمة بن الأكوع: كنا نجمع مع النبي الله والنه الله والنه الله والنه وعن أنس أن النبي الله المحمة حين متفق عليه وعن أنس أن النبي الله عن يول أن يصلي الجمعة حين تميل الشمس. أخرجه البخاري، ولأن فيه خروجامن الخلاف، فإن علماء الأمة اتفقوا على أن مابعد الزوال وقت الجمعة، وإنما الخلاف فيماقيله.

(ورأى بعضهم)، يعنى: أحمد بن حنبل وإسحاق من الأئمة. (أن صلاة الجمعة اذا صليت قبل الزوال أنها تجوزايضاً)، أي كما تجوز بعد الزوال. واستدلوا بأحاديث، منها: حديث أنس: "كنانبكربالجمعة ونقيل بعد الجمعة "أخرجه البخاري في " جامعه"،المرادبالتبكيرالمبادرةبالذهابإلى الجمعة لأدائها، ليسفيه تصريح على أنهم كانوا يصلان الجمعة أيضاً بالبكرة، فإنه لميذكر فيه إلاحضور هم تلك الساعة ، وأماأن صلاتهم كانت هذه الساعة ، فلا ، وإن التبكيريطلق أيضاً على فعل الشيء في أول وقته، وهوالمرادههنا لايرادبه أول النهار باتفاق الأئمة. ومنها: حديث سهل بن سعد: "ماكنا نقيل ولانتغدى إلا بعد الجمعة "رواه الجماعة ، والمعنى: أنهم لما كانوا يبكرون بالذهابإلى الجمعة ، ولايجدون لذلك وقت القيلولة ، فيقيلون بعد الجمعة، والمعنى: أنهم كانوا يبدؤون الصلاة قبل القيلولة، بخلاف ماجرت عليه عادتهم في صلاة الظهر في الحر، فإنهم كانوا يقيلون، ثم يصلان. وبالجملة قال القاضي ابن العربي: وروى في هذا أشياء من الصحابة لايصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور ، وحمل الجمهور هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها، وإنهم كانوا يؤخرون الغداء والقيلولة إلى مابعد صلاة الجمعة ، لأنهم ندبوا إلى التبكيربها، وَامَّا أثر عبد الله بن سِيدان فير فليس بشيء أجاب عنه الحافظ بأن عبد الله بن سِيدان غير معروف العدالة ، وقال ابن عدي: شبه المجهول ، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه ، بل عارضه ماهوأ قوى منه ، فروى ابن أبي شيبة مِن طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكرو عمر حين زالت الشمس ، وإسناده قوى ، فتأمل .

باب ما جاء في الخطبة على المنبر

أي مشروعيتها ولم يقيدها بالجمعة ليتناولها ويتناول غيرها. (حدثنا أبوحفص عمروبن علي الفلاس)، الباهلي غيرها. (حدثنا أبوحفص عمروبن علي الفلاس)، الباهلي البصري أحد مشاهير الحفاظ ثقة بالاتفاق من العاشرة ، (حدثنا عثمان بن عمر)، بن فارس العبدي البصري أصله من بخارى ثقة مِن التاسعة . (ويحي بن كثيرا بوغسان بن بخارى ثقة مِن التاسعة . (حدثنا معاذبن العنبري)، مولاهم البصري ثقة من التاسعة . (حدثنا معاذبن العلام) ، بن عمار المازني أبوغسان البصري صدوق من التاسعة .

(وكان يخطب إلى الجذع)، أى مستنداً إلى جذعوهو وَاحِدُ جذوع النخلة. (فلها اتخذ المنبر)، الخطبة على المنبر مسنونة لاواجبة. قال ابن نجيم: ومن السنة أن يخطب عليه اقتداءًا به المنان مقامه على الجذعوان كان متروكا، لكن تركه لم يكن لنسخه، حتى لا يجوز العمل عليه، وَلَعَلَّ الترك إنماكان

لأن الجلوس على المنبر للوعظ وغيره أسهل، وكذا القيام عليه للخطبة أكثر فائدة . ومن ههناقال ابن قدامة في "المغنى": فلوخطب على الأرض أؤر بؤة أووسادة أوعلى راحلته أوغيرذلك جاز، فإن النبى الشيئككان قبل أن يصنع المنبريقوم على الأرض. (حنَّالجِدْع)، ووقعفى رواية قوية: "حتى تصدّع وانشق"، وهي راوية أبى بن كعب عند أحمد ، والدار مى ، وابن ماجة ، قاله فى " الوفاء"،وكذا فى روايه المطلب بن أبى وداعة قاله فى "الشفاء" للقاضى عياض. وثبت بروايات جيدة أن الجذع دفن عند وضع المنبر، وثبت بنحوعشرين روايةً أن المنبركان في السنة الثانية من الهجرة والبسط في "الوفاء "وفي "الشفاء": وثبت أنه الشيئة سأل الجذع فاختار الأخرة على الدنيامن حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي، تجد تفصيله في "الشفاء " في فصل حنين الجذع من المعجزات قاله في " الوفاء ". (حديث ابن عمرحديث حسن غريب صحيح) ، ورواه إسناده ثقات مشهورة . (ومعاذ بن العلاء هوبصري أخوعمروبن العلاء) ، ولماكان أبوعمرومشهور أعرفهبه، فإنه أحد القراء السبعة.

بابماجاءفي الجلوس بين الخطبتين

(حدثنا حميدبن مسعدة)، بصري صدوق مِن العاشرة . (كان يخطب يوم الجمعة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب)، فيه جواز الجلوس بين الخطبتين . (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح)، في إسناد الترمذي عبيد الله بن عمر مصغراً، وهوثقة ، وفي رواية أبي داؤد من طريق النمري عن نافع عن ابن عمرهوعبد الله بن عمر بن عاصم العمرى الزاهد ،

وهومتكلم فيه . (وهو الذي رآه أهل العلم أن يفصل بين الخطبتين) ، واختلفوا في وجوبه ، فقال الشافعي: إنه واجب وهور واية عن أحمد مشهورة أيضاً ، وقال أبوحنيفة : إنه سنة ، وإليه ذهب مالك ، وأحمد في رواية ، قال ابن عبد البر: ذهب مالك والعراقيون وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعي إلى أن الجلوس بين الخطبتين سنة ، لاشيء على مَنْ تركها . أقول : وهومذهب جمهور أهل العلم ، وتمسك الشافعي على وجوبه بمواظبته على ذلك مع قوله : "صلاا كما رأيتموني أصلي "، وتعقب ابن دقيق العيد ، قال : ويتوقف ذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخله تحت كيفية الصلاة وإلا فهواستدلال بمجرد الفعل فتفكر.

باب ما جاء في قِصَر الخطبة

(حدثنا أبوالأحوص)، الكوفي، قال ابن معين: ثقة متقن. قوله: (فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً)، والسنة قصر الخطبة وطول الصلاة بدليل مارواه عمار بنياسر مرفوعاً: "إن طول صلاة الرجل وقصد الخطبة مَئِنَة مِن فقهه، فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة "رواه" مسلم"، ومثله حديث ابن مسعود عند البزار، و"المئنة "بالتشديد بمعنى العلامة، ولا تخالف بينه وبين حديث الباب، لأن حديث عمار بين النسبة بينهما، وأما في الواقع فكل يكون قصداً وسط، بحيث لا يشق على القوم، وكون الشيء قصداً أمن إضافي يختلف، وبمثله جمع النووي. وعلى الشيء قصداً أمن إضافي يختلف، وبمثله جمع النووي. وعلى كل تقدير التشريع للأمة حديث عمار هو القانون العام للأمة، ويشير إليه الحافظ العراقي، على أن في "سنن النسائي" مِن

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: كان رسول الله سلطة يطيل الصلاة ويقتصر الخطبة ، فتطابق القول والفعل أيضاً ، فافهم . (حديث جابربن سمرة حديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة إلاالبخاري وأباداؤد.

بابماجاءفي القراءة على المنبر

القراءة فى الخطبة مشروعة بلاخلاف، واختلفوا فى وجوبها ، فعندنا مستحبة ، وعند الشافعي واجبة وأقلها أية . (يقرأ على المنبرونادوايامالك)،يعنى:يقول الكفار لمالك أمير النار: ﴿ يامالك! ليقضعلينا ربك . يعنى: بالموت، يقولون هذا لشدة مابهم، فيجابون بقوله: ﴿ إِنكم ماكثون يعني: خالدون ﴾. (حديث يعلى بن أمية حديث غريب صحيح) ، أخرجه البخاري، ومسلم، وأبوداؤد، والنسائي. (وقداختارقوم من أهل العلم أن يقراً الإمام فى الخطبة آيات من القران)، وأقله أية واحدة. (قال الشافعي إذا خطب الإمام فلم يقرأ في خطبته شيئا من القران أعاد الخطبة)، ذهب الشافعي إلى وجوب الوعظ وقراءة أية، وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وهوالصواب. الفرض في الخطبة الوقت وذكرالله جل جلاله عند أبى حنيفة ، وعلى ذلك الجمهور ، ويستفاد هذا من "المغنى" و "المجموع"، وإن في الخطبة عدة أشياء مسنونة عند أبي حنيفة ، وهي: الطهارة ، والقيام، واستقبال القوم، والتعوذ سرأ قبل الخطبة، وإسماع القوم الخطبة ، والخطبة مشتملة على أمور عشرة: البداءة بالحمد والثناء، والشهادتان، والصلاة على النبي اللهائة، والتذكير، وقرأة القرأن، والجلوس بين الخطبتين. ويشرط عند الشافعي أربعة أمور: الحمد والصلاة والوصية بتقوى الله واية من القرأن، إما في الخطبتين جميعا أو في إحدهما قولان في "شرح المهذب"، ويستحب رفع الصوت. والظاهر من أحاديث الباب أن النبي المسلك كان لا يلازم قراء قسورة أو أية ، بل كان يقرأ مرة هذه السورة ، ومرة هذه ، ومرة هذه الأية ، ومرة هذه ، فافهم.

باب في استقبال الإمام إذا خطب

والحكمة في استقبال القوم للخطيب أن يتفرغوا لسماع موعظة وتدبركلامه ، ولايشتغلوا بغيره ، وليس المراد بذلك استقبال عين الإمام ، بل استقبال جهته ، لما يلزم على الأول التحلق قبل الجمعة المنهي عنه بحديث أخر. (حدثنا عبادبن يعقوب الكوفى)، صدوق رافضى حديثه فى البخاري مقرون، وقال ابن حبان: يستحق الترك. (حدثنا محمد بن فضيل بن عطية)،الكوفىنزيل بخارى كذّبوه . (استقبلنا بوجوهنا)، ومن السنة أن يستقبل المستمعون الإمام بوجوههم، غير أنهم قالوا: أن يستقبلوا القبلة في زماننا هذا، لأنهم لواستقبلوا الإمام لوقع الحرج في تسوية الصفوف بعد فراغ الإمام عن الخطبة ، عند إقامة الجمعة قاله في " العمدة " ، ثم استنبط الماوردي وغيره مِن مثل حديث الباب أن الخطيب لايلتفت يميناً ولاشمالاً حالة الخطبة ، وفي "شرح المهذب": اتفق العلماء على كراهة ذلك، وهو معدود فى البدع. (ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذاهب الحديث)، يعنى: ذاهب حديثه غير حافظ للحديث . (عند أصحابنا) ، يعني : عند أهل الحديث .

(يستحبون استقبال الإمام إذا خطب)، قال الحافظ البدر العيني: جزم الرافعي والنووي باستحباب ذلك. أقول: هذا إذا لم يخلاستقبال القوم بتسوية الصفوف، بأن اعتاده ها، فلايحتاج إلى زيادة وقت فيها، وأما إذا لم يعتادوا بإقامة الصفوف إلا بتكلف ومزيد اهتمام، فليس لهم استقباله. (وهوقول سفيان **الثّوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق)،** وهوقول مالك وأبي حنيفة،قال الحافظ البدر العيني بعدما بسط الكلام في "الأثار " وفى "المبسوط "قال أبوحنيفة: إذا فرغ المؤذن من أذانه أداروجهه إلى الإمام ، وهوقول شُرَيْح وغيره من التابعين ، وبسط أسماء هم، قال الموفق في "المغنى": هوقول مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، قال ابن المنذر وهذا كالإجماع، فافهم. (ولايصح في هذا **البابعن النبي ﷺ شيء)،**يعني: شيء صريح يكون كالنصفي الموضوع.

بابفي الركعتين إذا جاء الرجل و الإمام يخطب

(إذجاءرجل)، هوسليكبن هدبة الغطفاني وقع مسمى في رواية مسلم. (قم فاركع)، أي قم فصل، وفي رواية للبخاري: "فصل ركعتين". (هذا حديث حسن صحيح)، أخرجه الجماعة، وفي رواية: "إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين "متفق عليه. (عن عياض)، بكسر العين مع تخفيف الياء. (بن عبد الله بن أبي سرح)، القرشي العامري المكي ثقة من الثالثة، (ومروان بخطب)، ومروان هذا هومروان ابن الحكم بن أبي العاص أمية أبوعبد الملك الأموي

المدني ولى الخلافة ، رَوى عن جماعة من الصحابة ، وروى عنه نفر مِن التابعين. (أن كادوا ليقعوابك) ، يعني: إن الشان كادوا ليقعوا بك بالضرب هو الظاهر. (إن رجلا جاء) ، هو سليك. (في هيئة بذوً) ، يعنى: هيئة رثة تدل على الفقر.

(فَصَلَّىٰ ركعتين والنبي ﷺ يخطب) ، أمَّا أن الرجل في هيئة بَذَّةٍ فتبت في نفس حديث الباب عند النسائي، ولفظه: "جاء رجليوم الجمعة والنبى الشيئة يخطب، بهيئةٍ بَذّةٍ ، فقال له رسول الله الله الله المالية، قال: لا، قال: صلِّر كعتين، وحث الناس على الصدقة "رواه النسائي في "بابحث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته "من حديث أبي سعيد الخدري. وأما الحث على الصدقة فتبت عند الطحاوي أيضاً في "شرح معانى الأثار" من حديث أبي سعيد الخدري. وأما الإمساك عن الخطبة فرواه الدارقطني بإسناد رجاله ثقات مِن طريق عبيد بن محمد العبديعن المعتمرعن أبيه عن قتادة عن أنس، وفيه: "وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته "،وفى رواية عنده "ثمانتظره حتى صلّى. (قال أبن أبي عمر)، هومحمد بن أبي عمرشيخ الترمذي. **(وكان أبوعبد الرحمن المقرئ**)، اسمه عبد الله بن يزيد، أصله مِن الأهواز أو البصرة، ثقة فاضل هومن كبارشيوخ البخاري، قاله الحافظ في "التقريب". (يراه)، أي يعتقده ويجوّزه,قال الذهبي في "الميزان "في محمد بن عجلان: وثقه أحمد، وابن معين، وابن عيينة، وأبوحاتم، وقال الحافظ: كان محمد بن عجلان ثقة مأموناً . (حديث أبي سعيد الخدري حديث حسن صحيح), رواه الخمسة إلا أباداؤد. (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق) ، واستدلوا بأحاديث الباب ، قال النووي : هذه الأحاديث كلها صريحة في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المحدثين: إذا دخل المسجد والإمام يخطب يستحبله ان يصلى ركعتين تحية المسجد. (وقال بعضهم: إذا دخل و الإمام يخطب فإنه يجلس ولايصلي ، وهوقول إذا دخل و الإمام يخطب فإنه يجلس ولايصلي ، وهوقول سفيان الثوري وأهل الكوفة) ، وهوقول أبي حنيفة ، وقال القاضي: قال مالك وأبوحنيفة والثوري وجمهور السلف مِن الصحابة والتابعين: لايصليهما، وحجتهم الأمر للإنصات، وقد تكلم عليها القاضي أبو بكر بن العربي في "عارضة الأحوذي" وتمسك للمذهب بثلاثة وجوه ، الأول: قوله تعالى: (وإذا قرئ القرأن فاستمعوا له وأنصتوا) ، الثاني بقوله الشيئة: "اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصِت ، فقد لغوت "، الثالث: بوجه فقهي.

ثم أجاب عن قصة سليك من أربعة أوجه : الأول بإقامة المعارضة ، الثاني بكونه يحتمل أن يكون في وقت كان الكلام مباحاً فيه في الصلاة ، فيكون مباحاً في الخطبة ، الثالث وهوأ قوى الوجوه عنده إن النبى الشيئة كلّم سليكا ، وقال له : صل فلماكلمه وأمره سقط عنه فرض الاستماع ، الرابع إن سليكاكان ذابذاذة ، فأر ادأن يرى الناس حاله ، هذا ملخص ماقال في عارضة الأحوذي ، ولم نشتغل بتفصيل هذه الأجوبة ، وذُكِرَ ما فيها مخافة الإطناب ، فتفكر .

وأجابعنه بعض الأفاضل بأن هذه الواقعة واقعة عين لاعموم لها، فيحتمل اختصاصها بسليك، ويدل عليه قوله في حديث أبي سيعد الخدري الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم: "جاء رجل والنبي السي المناه والرجل في هيئة بذة ، فقال له: أصليت قال: كعتين ، وحض الناس على الصدقة "الحديث،

فأمره أن يصلى ليراه بعض الناس، فيتصدق عليه، ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي الله قال: "إن هذا الرجل دخل فى المسجد فى هيئة بذة فأمرته أن يصلى ركعتين، وأناأرجو أن يفطن له رجل فيتصدق عليه". أقول: وأجاب عنه بعض الناس على طريق المعارضة أن رجلادخل المسجد، ورسول الله سَلَّكُ الله قائم يخطب يوم الجمعة ، ولم يأمره بتحية المسجد ، وذلك في أربع وقائع: واقعتان منها في جامع البخاري في "باب الاستسقاء في المسجد الجامع"، وفي غيره من عدة مواضع، كله مِن حديث أنس: "أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه فقال: يارسول الله! هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادع الله أن يغيشنا،قال:فرفعرسول اللهيده"[إلى آخره]، فلميأمره رسول الله ﷺ بالركعتين في هذه الواقعة ، وأيضاً في هذا الحديث في الجمعة الثانية مالفظه: "ثمدخل رجل من ذلك الباب في الجمعة رسول الله!هلكت الأموال وانقطعت السُبل فادع الله أن يمسكها، قال: فرفع رسول الله يده "إلى آخره، فهذه واقعة ثانية لم يأمرالداخل بالركعتين حين يخطب.

ومنها: ما في السنن جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ، والنبي الله النبي الله المسجد في هذه الواقعة أيضاً ، بل أمره بالجلوس ، رواه النسائي في "سننه" باب النهي عن تخطي رقاب الناس وأبوداؤود "باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة ، واللفظ له ، كلاهمامن حديث أبي الزاهدية عن عبد الله بن بسر ، وصححه ابن خزيمة وغيره .

ومنها:أن النبى السيسية لمااستوى على المنبريوم الجمعة، قال:اجلسوا،فسمعذلكابن مسعود،فجلسعلى بابالمسجد، فراه السلام المساعبد الله بن مسعود، ولميأمره رسول الله الله المعتين ، الحديث رواه أبوداؤد في "باب الإمام يكلم الرجل في خطبته "من حديث مخلد بن يزيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر، قال أبو داؤد: وهذا يعرف مرسلاً، وإنما رواه الناس عن عطاء عن النبى الله الله المرسل حجة عند أبى حنيفة ومالك وجمهور الأئمة. ومِن هذا القبيل حديث أنس: إن رجلا دخل والنبى الشُّ يخطب يوم الجمعة ، فقال: متى الساعة ؟ فقال له النبى الشِّكُ: ما أعددت لها، قال: حب الله ورسوله، قال: إنك مع مَنُ أحببت، رواه أحمد والنسائى وابن خزيمة والبيهقى، فلم يأمرالنبي الشاخل بالركعتين . وكذا يستأنس له بقصة عثمان وعمر في باب غسل الجمعة ، فأنكر عليه الإبطاء ثم الاكتفاء بالوضوء ، ولم يأمره بالتحية ولاسأله عنها ، وقد استدل به الحافظ البدر العينى فى "العمدة".

وبالجملة: أن كل هذا يدل على أن قصة سُليك الغطفاني واقعة حال لاعموم لها، ومِن العجب كل العجب كيف يستقيم لهم القول بالتحية ، وهي مستحبة عندهم ، والإنصات والاستماع واجب عندجمهور الأمة ، وقد تقدم مذاهب الأئمة الأربعة يقولون إذا أتى أحد المسجد والإمام يخطب ، فقال إمام أبو حنيفة ومالك : لا يصلى شيئا ، وقال الشافعي وأحمد : يصلي تحية المسجد .

بابماجاءفي كراهية الكلام والإمام يخطب

أقول: ومِنْ شان الخطبة الاستماع، والكلام على أنواع،

فمنها: القراءة والدعاء والتبليغ والدراسة ، ولكل واحدٍ منه شأن على حدة ، يعني: لابدأن يختلف في التحريم والكراهة قوة وضعفاً ، و لا ينسحب على الكلحكم واحد البتة ، و نقل الموفق في "المغني": الاتفاق على أن الكلام الذي لا يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة ، فافهم.

(ائصت) ، بصيغة الأمرمِن الإنصات مقول القول . (فقد فقا) ، قال بن المنير: اتفقت العلماء على أن اللغو مالايحسنمِن الكلام ، ووجه كونه لغوا أنه كان يكفيه تعليمه بالإشارة ، تمسك الحنفية بمثل هذا العموم على عدم تحية المسجد عند الخطبة ، فقد فتدبر ، ولأحمد مِن حديث علي شخص مرفوعاً "مَنُ قال : "صه "، فقد تكلم ، ومَنُ تكلّم فلا جمعة له "، ولأبي داؤد ونحوه ، ولأحمد والبزار من حديث ابن عباس مرفوعاً : "مَنُ تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب ، فهو كالحمار يحمل أسفاراً "، والذي يقول له : أنصت ، ليست له جمعة ، وله شاهد قوي في جامع حماد بن سلمة عن ابن عمر موقوفاً . قال العلماء : لا جمعة له كاملة على إسقاط فرض الوقت عنه ، فتأمل . (حديث أبي هربرة حديث حسن فرض الوقت عنه ، فتأمل . (حديث أبي هربرة حديث حسن صحيح) ، أخر جه الجماعة إلا ابن ماجة .

(والعمل عليه عند أهل العلم، كرهوا للرجل أن يتكلم والإمام يخطب)، لا يجوز الكلام إذا كان الإمام يخطب عند أبي حنيفة ومالك، وقريب منه مذهب أحمد، وهوالقول القديم للشافعي، ويجوز عنده في الجديد، نقله في "شرح المهذب" عن أبي حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي وكذا في " مغنى ابن قدامة". واستدل له في "شرح المهذب" بقوله سبحانه: ﴿ وإذَا قُرِئَ القُرانُ ﴾، وبأحاديث الإنصات من حديث أبي هريرة في الباب وغيره. واستدل للشافعي في "شرح المهذب" بحديث الباب وغيره. واستدل للشافعي في "شرح المهذب" بحديث

أنسفي السائل عن الساعة ، وبحديث في الاستسقاء ، وبحديث سليك الغطفاني . وأجاب عنه بعض الأفاضل : وأما ما استدل به من أجازه مطلقا مِن قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ، ففيه نظر ، لأنه استدلال بالأخص على الأعم ، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالإنصات بمثل ذلك ، كأمر عارض في مصلحة عامة ، فتدبر .

أقول: وإذا أضيف إلى أحاديث الإنصات تعامل عهد الخلفاء الراشدين وجمهورالصحابة والتابعين وفقهاء المدينة والكوفة اِتَّضَعَ أَنَّ أَيَّ المذاهب أقوى أثراً وأدق نظراً ، وإذن ماذا يكون وزن قصة سُليك الجزئية التي احتملت محامل قوية بجنب هذه المادة الزاخرة، وماذا يكون وزن حديث قولى واحد عندمسلممع الكلام فيسنده بجنب عمل أبى بكروعمر وعثمان وعلى الله عليه علي خفى مثل ذلك التشريع العام عليهم كافة. وقد تقدمنا مراراً بأن انفصام الخصام في مثل هذا المقام إنما بتعامل السلف، وإن مراد اللفظ لايتعين إلا بالتعامل بخلاف اللفظ، فإنه وإن صرح لكنه لا تنقطع عنه احتمالات المجاز وغيره، وقد بَلْوَتُهُمُ اَنَّهُمْ يَنْسَوْنَ القواعد للنقيضين، فأي رجاء منها بعده ، فإذا رأى أحدهم حديثاً ضعيفاً وافق مذهبه يُسَوّى له ضابطته، ويقول: إن الضعيف يَنْجَبِرُ بتعدد الطرق، وإن رأى حديثاصحيحاخالف مذهبه يسوى لهضابطة أيضاً ، ويقول: إنه شاذ وإنه فلان ، وإنه فلان ، فيجعلون القواعد حسب مرادهم من الطرفين، وهذا جهل فاضح وتعصب واضح.

وأماحديث "إذا خرج الإمام فلاصلاة ولاكلام"، المذكور في مولفات أصحابنا، وإن كان غَرَّبَهُ الزيلعي في "نصب الراية" وتساهل فيه، وقال الحافظ في "الدراية": لم أجده، فاقتصر على

دعوى البيهقى فى كون رفعه خطأفاحشأ تبعاللزيلعى، فكلذلك بمعزل مِن التحقيق، فلاريب أن الحق الذي يطمئن إليه القلب ماذهب إليه فقيه الأمة أبوحنيفة وعالم المدينة مالك، فقالوا: (إن تكلم غيره فلا ينكرعليه إلا بالإشارة)، لأنه كان يكفيه تعليمه بالإشارة . (فرخص بعض أهل العلم في رد السلام وتشميت العاطس) ، وهوقول أحمد وإسحاق ، وحكى ابن العربى عن الشافعي موافقة أحمد وإسحاق ، قال العراقي: وهو أول مما نقله عنه الترمذي وقد صرح الشافعي في مختصر البوطى بالجواز، فقال: ولوعطس الرجل يوم الجمعة فشمّته رجل رجوت أن يسعه ، لأن التشميت سنة ، وسلم رجل على رجل كرهثذلك له، ورأيت أن يردعليه ، لأن السلام سنة ورده فرض ، هذا كلامه بلفظه. وقال النووي في "شرح المهذب" .: إنه الأصح، وأيضاً قاله في "النيل"، فتفكر. (وكره بعض أهل العلم من التابعين) ، يعنى : الحسن والشعبى والنخعى وقتادة . (وغيرهم) ، يعنى: أبوحنيفة ومالك والأوزاعي وأحمد في رواية . وبالجملة : الرد والتشميت هوقول أبى يوسف والشافعي وأحمد في رواية الأثرم، وعدم الردوعدم التشميت هوقول أبي حنيفة ومالك والأوزاعي وأحمد في رواية.

بابماجاءفي كراهية التخطى يوم الجمعة

الظاهرعندأبي حنيفة تحريم التخطى لغير الإمام ولِمَن لم يخد فرجة ، وقال بعض العلماء: لا بأس بالتخطي مالم يأخذ الإمام في الخطبة ، ولم يؤذ أحداً ، إلا أن لا يجد إلا فرجة اَ مَامه ، في خطي إليها للضرورة ، ومذاهب بقية الأئمة والأوزاعي

وغيرهم متقاربة في مسألة التخطي، وهذا يظهرمن "مغني ابن قدامة ". (عن زبان بن فائد) ، المصري ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته. (عنسهلبنمعاذبنانسالجهني)، لابأس به إلا فى رواية زبان عنه قاله فى " التقريب "، وقال فى "الميزان":ضعفه ابن معين. (عن أبيه)، يعنى: معاذبن أنس الجهنى وهوصحابى نزل بمصراوبقى إلى سلطنة عبد الملك بن مروان . (مَنُ تخطى) ، أي تجاوز . (رقاب الناس يوم الجمعة) ، التخصيص بيوم الجمعة خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بكثرة الناس ، أوالتخصيص للتعظيم . (ٱنتَّخِذَ جسراً إلى جهنم)، وأمالفظ أتُّخِذَ فالرواية والدراية على بنائه للمفعول، قال العراقى: وهوالمشهور فى الرواية ، أي جعل جسراً يوطأ في طريق جهنم، وقال العراقي: إن المجهول أظهر وأوفق برواية عند الديلمي في "الفردوس": من تخطي رقبة أخيه المسلم جعله الله يوم القيامة جسراً على باب جهنم للناس، فهذا جزاء له على ماارتكبه من تذليل الناس في مشيه على أعناقهم، فجزاؤه من جنس عمله، فتدبر.

(حديث سهل بن معاذ بن التقريب ": ضعيف ، وقال في إسناده رشد بن سعد ، قال في "التقريب ": ضعيف ، وقال الذهبي في "الميزان ": كان صالحاً عابداً سيء الحفظ غير معتمد ، وقال الحافظ ابنيونس: كان صالحافي دينه ، فأدر كته غفلة الصالحين ، فخلط في الحديث . (والعمل عليه عند أهل العلم كرهوا أن يتخطى الرجل رقاب الناس وشدوافي ذلك) ، قال النووي في " زوائد الروضة ": إن المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة . وبالجملة : كراهة التخطي موضع اتفاق بين جمهور الأمة مع ضعف حديث الباب في الترهيب ، وقد

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

استوفى البدر العيني في "العمدة "أحاديث التخطي مع بيان حالهاو تفصيل المذاهب فجزاه الله خير الجزاء.

بابماجاءفي كراهية الاحتباء والإمام يخطب

ومعنى الاحتباء: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهمامعظهره، ويشده عليها، وتكون أليتاه على الأرض، وقد يكون الاحتباء باليدين بدل الثوب، وهذا ماقاله في"النهاية". ومناط الكراهة هومخافة النوم، قال الخطابي: وإنمائهي عن الاحتباء في ذلك الوقت ، لأنه يُجلُبُ النوم ويعرض طهارته الانتقاض، قاله في "شرح المهذب"، وقال الحافظ فضل الله الحنفى التوريشتى: ثم إنها هيئة لايكون معها تمكن ، فربما يفضى إلى انتقاض الطهارة فيمعنه الاشتغال بالطهارة عن استماع الخطبة ، فافهم . (والعباس بن محمد الدوري) ، الخوارزمي نزيل بغداد أحد الحفاظ الأعلام، روى عن أبى عبد الرحمن المقرئ، وأبى داؤد الطيالسي وغيرهما، وروى عنه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم، ولزم ابن معين، وأخذ عنه الجرح والتعديل، وثقه النسائي. (قالا: حدثنا أبوعبد الرحمن المقرئ) ، اسمه عبد الله بن يزيد المكي أصله من البصرة أوالأهواز ثقة فاضل، وهومِن كبارشيوخ البخاري. (عن سعيد **بن أبى أيوب)**، الخزاعي مولاهم المصري ثقة ثبت، واسم أبي أيوبمِقلاص. (نهئ عن الحبوة)، قال فيروز آبادي في "قاموسه ": احتبى بالثوب اشتمل أوجمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها.(يومالجمعة، والإماميخطب)، والنهى عن الاحتباء لكونه مجلبة النوم، ومَنُ انتفى في حقه ذلك انتفى حكم النهي

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

فىحقه.

(وقدكرهقوم مِن أهل العلم الحبوة يوم الجمعة ، والإمام

يخطب)،ورواه ابن أبى شيبة عن سالمبن عبد الله، والقاسمبن محمد، وعطاء، وابن سيرين، والحسن، وعمر ابن دينار، وأبى الزبير، وعكرمة ابن خالد المخزومي، إنهم كانوا يكرهون أن يحتبوا والإمام يخطب. (ورخص في ذلك بعضهم)، وحكى ابن المنذرعن مالك، والثوري، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور عدم الكراهة، وثبت الاحتباء عن كثير من الصحابة. (هذا حديث حسن) النسلم حسنه، وفى سنده سهيل بن معاذ، وقد ضعفه ابن معين، وتكلم فيه غير واحد ، وفي سنده أيضاً أبومرحوم ضعفه ابن معين ، وقال أبوحاتم: لا يحتج به ، فلا يصح استدلال الطائفة الأولئ بحديث الباب. واستدل الطائفة الثانية بما رواه أبوداؤد عن يعلى بن شداد بن أوس ، قال : "شهدت مع معاوية فتح بيت المقدس، فجمع بنا فإذَا جُلُّ مَن في المسجد أصحاب النبي سَلِيْكُمْ فرأيتهم محتبين والإمام يخطب "، وسَكت عنه أبوداؤد والمنذري، لكن في سنده سليمان بن عبد الله بن الزبر قان، فَإِنَّ فيه لين، وقد و ثقه ابن حبان، والصواب ماقال الإمام أبوداؤدفي "سننه": لَمْ يَبُلُغُنِيَ أَنَّ أحداً كرهها إلا عبادة بن نسى ، انتهى كلامه . وغاية الاعتذار عنه ماقال بعض الأفاضل : إن النهى محمول على استيناف الحبوة في حال الخطبة ، لأن في ذلك اشتغالا عن الخطبة بغيرها والصحابة كانوا يحتبون قبلها، فيخطب الإمام وهم على ماكانوا عليه من الاحتباء، والله اعلم بالصواب.

بابماجاءفي كراهية رفع الأيدي على المنبر

مِن السنة أن لايرفع يديه في حال الدعاء في الخطبة ، ويقتصرعلى أن يشير بإصبعه ، ورفع السبابة قديكون للدعاء ، وربما يكون للإفهام ، قال النووي في "شرح مسلم" في حديث الباب: "فيه أن السنة أن لايرفع اليدفي الخطبة ، وهوقول مالك وأصحابنا وغيرهم". أقول: وهوقول أبي حنيفة وأحمد . ومِن ههناقال الأزهري رفع اليدين يوم الجمعة محدَث ، قال الإمام ابن سيرين: أول من رفع يديه في الجمعة عبيد الله بن عبد الله بن معمر .

(حدثناهيثم)،ابنبشرالواسطيإمام ثقة ثبت. (حدثنا حصين)،هوابنعبدالرحمن الكوفي ثقة، تغيّر حفظه في الآخر . (قال سمعتُ عمارة ابنرويبة)،الثقفي صحابي نزل الكوفة، (وبشربن مروان يخطب)، وفي رواية مسلم "أنه رأى بشربن مروان على المنبررافعايديه". (فرفع يديه في الدعاء)، ليس في رواية مسلم لفظ "في الدعاء". (فقال عمارة: قبح الله هاتين النكذين القصيرتين)، الظاهر أنه دعاء عليه أو إخبار عن قبح صنعه.

(ومايزيد على أن يقول هكذا)، يعني: يشير، واستعمال لفظ "القول" متسع في كثير من المعاني باختلاف المحال والصلت والقرائن. (وأشارهيثم بالسبابة)، وثبت رفع السبابة والإشارة بهافي حديث الباب، وفي حديث سهل بن سعد عند أحمد وأبي داؤد "مارأيث رسول الله شاهداً يديه قط، يدعو على منبرو لاغيره"، ماكان يدعو لايضع يده حذو منكبه، ويشير بإصبعه إشارة. وبالجملة يكره رفع الأيدي على المنبر عند

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

الخطبة، فتأمل.

باب ما جاء في أذان الجمعة

(عنالسائب بنيزيد)، بن سعيد بن ثمامة الكندي صحابي صغير، له أحاديث قليلة وحج به السلام في حجة الوداع، وهوابن سبعسنين، وولاه عمرسوق المدينة، وهو أخرمن مات بالمدينة من الصحابة . (كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكروعمر) ، إنَّ أذان الجمعة في عهده سَلِناتُ كان واحداً خارج المسجد عند الشروع في الخطبة ، وأستَمرَ بهِ العمل في عهد الشيخين. (إذا خرج الإمام) ، يعني: للخطبة ، وجلس على المنبر. (القيمت الصلاة)، والظاهر أن في رواية الترمذي لم يذكرالنداء الأول، بل اقتصرفيه على الثاني، وهو" الإقامة"، ولم يذكرفي رواية البخاري الثانية ، واقتصر على الأول ، ووقع عند أبى خزيمة فى رواية عامرعن ابن أبى ذئب "إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة"، وكذا للبيهقي مِن طريق ابن أبي فديك عن ابن أبى ذئب، ففيه ذكرا لأذانين جميعاً، فيكون روايتا البخاري والترمذي من قبيل ذكر كلمالميذكره الأخر.

(فلما كان عثمان)، يعني: في عهد خلافته، أو كان خليفة. (زاد النداع)، ثم زاد عثمان أذاناً خارج المسجد حين كثر المسلمون، وذلك قبل أوانِ الخطبة، وقد تواترت الروايات أن عثمان هوالذي زاده، فهوالمعتمد. ثمهذا الأذان الذي زاده عثمان، وإن لم يكن في عهد النبوة لكن لايقال: إنه بدعة، فإنه من مجتهدات الخليفة الراشد، قال الحافظ البدر في "العمدة": باجتهاد عثمان، وموافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم

الإنكار، فصار إجماعاً سكوتيا، على أنه ورد في الحديث: "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين"، فهذا يؤيد القول بأنه ليس ببدعة ، والحديث رواه أبوداؤد وأحمد ، والترمذي ، وابن ماجة ، وفيه إشارة إلى أن ماسنه الخلفاء سنة ، وليس ببدعة . ثملماكان الغرض إعلام الغائبين في الأذان الأول في عهد النبوة ، ناسب أن يكون على باب المسجد خارجاً ، لكى يتحقق الإعلام ، ولماسنَّ عثمان قبله الأذان انتقل غرضه إلى هذا الأذان ، لاعلام الحاضرين وإيقاظ الجالسين ولم يبق في أذان الخطبة إلا إعلام الحاضرين وإيقاظ الجالسين ، لكى ينصتوا ويستعدو الاستماع الخطبة ، فهذا الأذان كان قبل التأذين بين يدى الخطيب ، وكان في أول وقت الظهر متّصلا بالزوال ، ثم انتقل الأذان الذي كان في عهده الشيئة إلى داخل المسجد ، وهذا هو الصحيح .

(الثالث)، سمي ثالثا باعتبار كونه مزيداً بعد الأذانين في عهد النبوة وعهد الشيخين، الأول: الأذان عند جلوس الإمام على المنبر، والثاني: الإقامة، وسميت الإقامة أذانا تغليباً، كما في قوله: "بين كل أذانين صلاة"، فأذان عثمان أول في الترتيب، والثالث باعتبار ظهور شرعية باجتهاد عثمان على محضر من الصحابة. (على الزوراء)، قال الإمام البخاري في "جامعه": الزوراء موضع بالسوق بالمدينة. (هذا حديث حسن صحيح)، وذلك لأن رواة إسناده ثقات، فافهم.

بابماجاءفي الكلام بعدنزول الإمام من المنبر

الكلام قبل الخطبة وبعدها جائز ، ذهب إليه مالك ، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبويوسف، ومحمد، وغيرجائز

عند أبي حنيفة ، قال ابن عبد البر: إن عمروابن عباس كانا يكرهان الكلام والصلاة بعد خروج الإمام ، ولامخالف لهما في الصحابة ، حكاه ابن قدامة في "المغني ". وأما الكلام بين الخطبتين فمنعه مالك ، أبوحنيفة ، والشافعي ، والأوزاعي ، وإسحاق ، لأنه سكوت يسير في أثناء الخطبتين أشبه السكوت للتنفس قاله في "المغني "، وجوزه الحسن وأبويوسف ، وهذا كله في حق المقتدي . وأمّا الإمام فله أن يتكلم في أمر الدين ، وجاز الكلام بين الإقامة والإحرام إذا كان الأمر من أمور الدين ، قاله في "العمدة" ، فالحديث بكلتا الروايتين لايخالف أبا حنيفة .

(كانالنبي رقي المعامة المنافية المنبر)، أقول:

إن متن حديث الباب أعله البخاري، وأعله أبوداؤد في "سننه" باب الإمام يتكلم بعد ماينزل من المنبر فقال: والحديث ليس بمعروف عن ثابت ، هومما تفرد جريربن حازم ، وأعله الدار قطني ، وقال : تفرد به جريربن حازم عن ثابت ، وكذا أعله البيهقي، وهذا في "سننه الكبرى"، ووجه الإعلال أنه كان واقعة حال ، وعبرعنه الراوي بلفظ يدل على أنه عادةً . أقول : ووجه الإعلال هذا هوالظاهر، وسياق تعليل البخاري والترمذي، ثم البيهقي والدارقطني كله صريح فيه بأن الواقعة الجزئية كانت عندماأقيمت، وكانت صلاة العشاء، وهذا فى رواية مسلم والبيهقى، ودل عليه أيضاً قوله فى البخاري ومسلم: "حتى نام بعض القوم "، وفي رواية ابن حبان وابن راهويه "حتى نعس بعض القوم "، فهذا وجه للتعليل، وههنا وجه أخر للتعليل، وهوأنه لاعلاقة بهذه الواقعة الجزئية ليوم الجمعة ، ولاللنزول مِن المنبر ، وإنما هي في صلاة العشاء . (وهم جريرفي حديث

أبت)، غرضه تقوية الوهم السابق، يريد أنه وهم في ذلك الحديث، كما أنه وهم في حديث: إذا اقيمت الصلاة "فأخطأفي إسناده، وليس لهذا الحديث علاقة. (حدثنا الحسن بن علي)، وهم لم يعلوا هذا الحديث، لأن مناط التعليل عندهم كان في الحديث السابق نقله من الكلام بعد الإقامة عند العشاء إلى الكلام بعد النزول من المنبر في الجمعة، وهذا الوجه لم يوجد فيه.

باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة

(حدثنا حاتم بن إسماعيل) ، المدني أصله من الكوفة صدوق يهم من الثامنة . (عن جعفربن محمد) ، بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام . (عن أبيه) ، محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر الباقر ثقة فاضل . (عن عبيد الله بن أبي رافع) ، كان كاتب علي على المعاون أبي الثالثة . (استخلف مروان) ، هوابن الحكم بن أبي العاص الأموي المدني . (اباهريرة على المدينة) ، يعني : جعله خليفته ونائبه عليها . (وخرج) ، أي مروان . (فقراً سورة الجمعة) ، يعني : في الركعة الأولى . (وفي السجدة الثانية .) يعني : في الركعة الأولى . (وفي السجدة الثانية .) يعني : في الركعة الثانية . (عنه يعني : لقيته .

(فقلت: تقرأ بسورتين كان علي يقط يقرأهما بالكوفة ، فقال أبوهريرة: إنى سمعت رسول الله وقي يقرأبهما) ، أقول: السور الماثورة في الصلوات قراء تهامست حبة عند أبي حنيفة ، غير أنه ينبغي عدم استمرارها لكيلا يظنه العامة وجوبها ، وهل واستحباب قراء تها متفق بين الأربعة قاله في المغني ، وهل

أبواب الجمعة

مناط عدم المداومة على المأثورة معلل بايهام العامة الوجوب، أوإيهام التفضل، أوهجر الباقي ؟، والتفصيل في " البحر ". (و فى الباب عن ابن عباس ، والنعمان بن بشير ، وأبى عنبسة الخولاني) ، أما حديث ابن عباس فأخرجه مسلم وأبوداؤد والنسائي عنه: أن النبي الله كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح "المّتنزيل-وَهَل أَتى عَلَى الإنسَانِ "وفي صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين . وأما حديث النعمان فأخرجه الجماعة إلا البخاري وابن ماجة ،عنه قال: كان النبي الله المناه يقال يقرأ في العيدين وفي الجمعة "بسَبِّح اسمَ رَبِّكَ الأعلى، وَهَل أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ "، قال: وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأبهمافي الصلاتين، وروى الجماعة إلا البخاري والترمذي عن النعمان ، وسأله الضحاك ماكان رسول الله سَلِيْكُ يقرأ يوم الجمعة على إثرسورة الجمعة ، قال: كان يقرأ" هَل اَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ". وأماحديث أبى عنبسة الخولاني فأخرجه ابن ماجة، قال العراقي: والأفضل من هذه الكيفيات قراءة الجمعة في الأولى ثم المنافقين في الثانية ، نصعليه الشافعي في مارواه الربيع عنه . (حديث أبي هريرة حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة إلاالبخاري والنسائي.

بابماجاءفي مايقرأفي صلاة الصبح يوم الجمعة (عن مُخَوَّل)، ثقة نسب إلى الرفض. (عن مسلم بطين)، هو مسلم بن عمر ان البطين مِن رجال الجماعة. (قال كان رسول الله ﷺ يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر تنزيل السجدة وهل اتى على الإنسان)، قال الحافظ: فيه دليل على استحباب قراءة

(٧١٣)

هاتين السورتين في هذه الصلاة مِن هذا اليوم ، قال بعض الأفاضل: كل سورة فيها أية السجدة لايكره قراء تها عند أبي حنيفة ولوتلاها في السرية ، فالأولى أن يركع بها لئلا يلتبس الأمرعلى القوم ، وإن كان في الجهرية فالسجود أولى ، وعزا النووي إلى مالك الكراهة في الجهرية والسرية جميعاً . (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد ، ومسلم ، وأبوداؤد ، والنسائي.

باب في الصلاة قبل الجمعة و بعدها

(كان يصلي بعد الجمعة ركعتين) ، فيه دلالة على أن السنة بعد الجمعة ركعتان ، وبه استدل مَنْ قال به . (ورُوي عن **ئافع عن ابن عمر أيضاً)**، على نحوما رُوي عن سالم عن ابن عمر ، وقد روى الترمذي رواية نافع بعدها. (والعمل على هذا عند **بعض أهل العلم ، وبه يقول الشافعي وأحمد)** ، قال الحافظ العراقي: لميرد الشافعي وأحمد بذلك إلابيانا أقل ما استحب، وإلا فنص الشافعي في "الأم" أربع بعدها. ونقل ابن قدامة عن أحمدأنهقال:إنشاءصلى بعدالجمعة ركعتين، وإنشاء أربعا. (كنانعدسهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث)، قال الحافظ فى "التقريب": صدوق تغير حفظه بأخره ، رَوى له البخاري مقروناً وتعليقاً. أقول: احتجبه الجماعة سوى البخاري، وتقه ابن عيينة والعجلى، وقال النسائى: هوخيرمِن فليح وحسين المعلم، وَعَدّ جماعة يعترض على البخاري في احتجاجه بهم وعدم احتجاجه بسهيل.

(والعمل على هذا عند بعض أهل العلم) ، يعني: على

حديث أبى هريرة "من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعاً "وهومذهب أبى حنيفة ، وقالت طائفة : يصلي بعدها ركعتين، رُوي ذلك عن عمر وعمران بن حصين، وإليه ذهب الشافعي وأحمد، وقالت طائفة: يصلي بعدها ركعتين ثم أربعا، روى ذلك عن على الله وابن عمر ، وأبي موسى ، وهوقول عطاء ، وإليهذهب الثوري، وأبويوسف، ومحمد، وقالت طائفة: يصلي بعدها أربعاً ، روي ذلك عن ابن مسعود وعلقمة ، وإليه ذهب أبوحنيفة وإسحاق. (روي عن عبد الله بن مسعود أنه كان **يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً)**، أخرجه عبد الرزاق، وتمسكبه أبوحنيفة. (ورويعن على بن ابي طالب يَظ ائه المران **يصلى بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً)** ، أخرجه أحمد بن الحسن البغدادي، بسنده إلى على، واحتجبه أبويوسف ومحمد والثوري، إِلا أن قول أبي يوسف أن يقدم الأربع على الركعتين، فلم نجد رواية تساعده إلى وقت هذا ، وفي "البدائع" قال يصير متطوعا بعد صلاة الفرض بمثلها ، فافهم.

(واحتج بان النبي البيت، وَامّاحديث "الأربع" مطلق، وليس مقيداً بكونها في البيت، وَامّاحديث "ركعتين" فهو مقيد بكونهما في البيت، فحديث الركعتين يحمل على ما إذا صلى في البيت وحديث الأربع على ما إذا صلى في المسجد، فتأمل. (قال أبوعيسى وابن عمرهوالذي روي)، مراد الترمذي الرد على ما قال إسحاق، وحاصله: أن الأمر لوكان على ما قال إسحاق، كما صلى ابن عمر بعد الجمعة في المسجد ركعتين، فإنه هو الذي روي عن النبي الناهي أنه كان يصلي بعد الجمعة وركعتين في بيته، فتدبر. (مارأيث أحدا أنص للحديث من

النهري) ، في "النهاية ": أي ارفع له و أسند ، وفي "تهذيب التهذيب" قال على بن الحسن النسائى عن ابن عيينة : مَرِضَ عمروبن دينار فعاده الزهري، فلما قام الزهري قال : ما رأيث شيخا أنص للحديث الجيد من هذا الشيخ ، وغرضه تقوية حديث الزهري عن سالم في أول الباب ، ولعله أر اد ترجيح حديثه على بقية الروايات في الباب ، وقوله : "وكان عمروبن دينار أسن مِن الزهري "، هذا مِن رواية الأكابر عن الأصاغر ، وفيه أيضاً بيان فضل الزهري ، فافهم . (سمعت أبي عمر) ، والصحيح ابن أبي عمر شيخ الترمذي ، اسمه محمد بن يحي بن أبي عمر العَدَني منسوب إلى جده .

باب في من يدرك مِن الجمعة ركعةً

وأدرك الجمعة بإدراك الركعة متفق عليه بين جمهور أئمة الأمة ، ونص الشارع فيه صحيح صريح ، ثم اختلفوا فقال أبوحنيفة وأبويوسف ، ومحمد في رواية: من أدرك التشهد مع الإمام في الجمعة فقد أدرك الجمعة ، وقال مالك والشافعي وأحمد ، ومحمد في رواية: من أدرك ركعة منها فقد أدركها ، ومنها فقد أدركها ، وأحمد ، ومعمد في رواية نمن أدرك ركعة منها فقد أدركها الميدرك ركعة منها لم يدرك الجمعة ، بل يصلى أربعا ظهراً . وتمسك الأئمة الثلاثة بحديث الباب ، واعتبروا مفهومه المخالف ، واحتج أبوحنيفة وأبويوسف بحديث البخاري ومسلم: "ماأدركتم فصلوا ومافاتكم فأتموا " وفي رواية : فاقضوا الفائت إذ ذاك الجمعة لاالظهر "، والحديث أخرجه الأئمة الستة في مصنفاتهم مِن حديث أبي هريرة ، وهوعند الترمذي في "باب المشي إلى المسجد "، وروي من حديث أبي

قتادة أيضاً عند البخاري ومسلم. وأجابا عن حديث الباب ومثله أن قيد الركعة اتفاقي، خرج مخرج الغالب، وبمثله أجاب في "العمدة", فالمرادمن الركعة بعض الصلاة ، وحكم مدرك التشهد مدرك الركعة ، وكلاهما مدرك الجمعة ، واتفقوا في حمل الحديث على المسبوق.

(مَنُ اُدرك مِن الصلاة ركعة ، فقد اُدرك الصلاة) ، ليسعلي ظاهره بالاتفاق ، لأنه لايكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة، بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة، فَإِذَنُ فيه إضمار، تقديره: "فقد أدرك وقت الصلاة أوحكم الصلاة أونحوذلك"، ويلزمه إتمام بقيتها. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان. (ومن أدركهم جلوساً)، أي ومَنْ أدرك الإمام والمصلين معه جالسين. (يصلى أربعا)، أي بعد سلام الإمام. (وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق)، وبه يقول مالك ومحمد في رواية ، وقال أبوحنيفة وأبويوسف، ومحمد في رواية: مَنُ أدرك مع الإمام شيئا من صلاة الجمعة ولوفى التشهد، يصلى ماأدرك معه، ويتم الباقى، ولا يصلى الظهر لإطلاق حديث: "ما أدركتم فصلوا ومافاتكم فأتمُّوا " أخرجه أصحاب الأمهات الستة وغيرهم. واستدل الأُوَّ لُؤنَ بحديث الباب فإنه بإطلاقه يشمل الجمعة ، فيلزم أن مدرك ركعة من الجمعة مدرك لها. وأجاب عنه الحنفية بأن الحديث مطلق، فيفيد أن حكم جميع الصلوات واحد، وحكم سائر الصلوات أنه إذا أدرك شيئاً منها مع الإمام، ولو في التشهد، يصلى ماأدرك ويتمُّالباقي، والايزيد على ذلك، فكيف يزيد في الجمعة بإطلاق الحديث! فافهم.

باب في القائلة يوم الجمعة

معنى الباب أي: متى يكون القائلة يوم الجمعة ، والقائلة والقيلولة: النوم في القائلة وهي نصف النهار، وربما يطلق على الاستراحة في نصف النهار، وإن لم يكن معهانوم، قاله في "العمدة ". (حدثنا عبد العزيزبن ابي حازم) ، المدني صدوق فقيه. (ماكنا نتغدى)، من الغداء، وهوالطعام الذي يؤكل أول النهار. (ولانفيل)، من "قال يقيل قيلولة "فهوقائل". حديث الباب أخرجه الجماعة ، وكذا حديث أنس أخرجه البخاري ، واستدل بهما أحمد على جواز الجمعة قبل الزوال خلافا للأئمة الثلاثة ، حيث لاتصح عندهم قبل الزوال . وأجاب عنه الحافظ زين الدين ابن المنير: إنه يؤخذ مِن حديث الباب أن الجمعة تكون بعد الزوال، لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال، فأخبرالصحابى أنهم كانوا يشتغلون بالتهيئ للجمعة عن القائلة ، ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة ، وبه أجاب النووي، والبدر، والشهاب، فتأمل.

باب في من ينعس يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه

(إذانعس)، النعاس أول النوم. (يوم الجمعة)، وفي رواية أحمد: "إذا نعس أحدكم في المسجديوم الجمعة ". (فليتحول عن مجلسه)، إشارة إلى أن هذه الحالة إذا اعترت في الخطبة، فليتحول عن مجلسه، كيلايفوته سماع الخطبة، وحظ العبادة، لأن تحوله عن مجلسه يصرف عنه النوم، وبالجملة: يستحب لمن نعس يوم الجمعة أن يتحول عن موضعه. والحكمة في

(٧١٨)

التحول إزالة الوسن والكسل وإعادة النشاط ، لأن يستعد لاستماع الخطبة ، ولايحرم الخيرالكثير، ولذلك وقع النهي عن الحبوة ، لأن الجلسة مثلهار بمايجلب النوم ، ويتعرض نقض الطهارة . (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أبوداؤد ، وأحمد ، والحديث كيف يكون حسناً صحيحاً مع أن فيه محمد بن إسحاق ، وهومدلس ، فافهم!

باب ما جاء في السفريوم الجمعة

لميثبت المنع عن السفريوم الجمعة بحديث صحيح ، وفيه أثرعمر في جواز السفر يوم الجمعة ، وأثر أبي عبيدة بن الجراح، والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصليها، ولايكره قبل الزوال. (عن الحجاج بن ارطاة)، الكوفى القاضى أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأو التدليس. (عن الحكم)، هو ابن عتيبة الكوفى ثقة ثبت فقيه. (عن مِقسم) ، مولى ابن عباس للزومه له صدوق، وماله فى البخاري سوى حديث واحد. (بعث النبي ﷺ عبد الله بن رواحة)، الأنصاري الخزرجي أحد النقباء، شهدالعقبة، وبدراً، واحداً، والخندق، والمشاهد بعدها إلاالفتح ومابعده، فإنه قتل يوم موتة شهيداً أميراً ، رَوى عنه ابن عباس وغيره. (في سرية)، طائفة من الجيش أقصاها أربع مأة. (فوافق ذلك يوم الجمعة) ، يعنى: زمن البعث. (فغدا ائصحابه)، يعنى: ذهبوا أول النهار . (فقال)، عبد الله بنرواحة لبعض أصحابه أو في نفسه: (فضل غدوتهم): بفتح الغين وضمها، والظاهرأن يقال: غدوتهم أفضل من صلاتك هذه، فعدل إلى المذكور مبالغة ؛ كأنه قيل: لايوازيها شيء مِن الخيرات، ومِنههناورد "لغدوة في سبيل الله أوروحة خير من الدنياو ما فيها". (وكان هذا الحديث لم يسمعه الحكم عن مقسم)، وقال البيهقي: انفر دبه الحجاج بن أرطاة ، وهوضعيف ومعذلك هومدلس ، وروى هذا الحديث عن الحكم بالعنعنة . (فلم يربعضهم بأسا بأن يخرج يوم الجمعة في السفرمالم تحضرالصلاة) ، وإليه ذهب أبوحنيفة ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي في رواية . (وقال بعضهم : إذا أصبح فلايخرج عني يصلي الجمعة) ، وبه يقول أحمد بن حنبل ، لأن وقتها عنده مِن وقت صلاة العيد إلى أخر وقت الظهر ، وإليه ذهب الشافعي في رواية . وبالجملة : والأحاديث المتعارضة في البابيوفق بينها بان النهى بعد الوقت والإذان قبله ، والحديث البابيوفق بينها بان النهى بعد الوقت والإذان قبله ، والحديث أرطاة ، وهوضعيف ، فافهم .

باب في السواك والطيب يوم الجمعة

(حدثناعلى بن الحسن الكوفي) قال الحافظ العراقي: لم يتضح مَنُ هو ، فإن في هذه الطبقة ثلاثة يتفق أسمائهم و نسبتهم . أقول: وعلى بن الحسن هذا الكوفي روى عن إسماعيل بن إبراهيم التيمي ، روى عنه المصنف ، وفي "الخلاصة": علي بن الحسن الكوفي روى عن إسماعيل بن إبراهيم وعنه الترمذي ، فلعله اللّاني ، وفي "تهذيب التهذيب ": علي بن الحسن الكوفي روى عن أبي يحي إسماعيل بن إبراهيم ومحبوب بن محرز القواريري و روى عنه الترمذي ، فالظاهر أن المراد هوعلي بن الحسن الكوفي الكوفي الكوفي الكوفي اللاني شيخ الترمذي ، فالظاهر أن المراد هوعلي بن الحسن الكوفي اللاني شيخ الترمذي لاغير.

(حدثنا أبويحيٰ إسماعيل بن إبراهيم التيمي)، قال في "التقريب":ضعيف. (عن يزيد بن أبى زياد)، الهاشمي الكوفي ضعيف، كبر فتغير، وصاريتلقن، قاله في "التقريب"، وقال الحافظ شمس الدين الذهبي: هوصدوق ردي الحفظ. (حقاً على المسلمين)، أي حق ذلك حقا، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه اختصاراً. (أن يغتسلوا)، وحكم الغسل يوم الجمعة قد تقدم فيما تقدم، فلانعيده ثانيا. (وليمس)، بكسر اللام، يعني: ليغتسلوا وليمس أحدكم. (فإن لم يجدفالماء للام، يعني: يجمع بين الماء والطيب، فإن تعذر الطيب فالماء كاف، لأن المقصود التنظيف ودفع الرائحة الكريهة، وبالجملة يحصل المقصود به أيضاً.

(وفي البابعن أبي سعيدوشيخ من الأنصار)، أماحديث أبي سعيد فأخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داؤد، وأما حديث شيخ من الأنصار فأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: "حق على المسلم الغسل يوم الجمعة، والسواك والطيب". (قال حدثنا أحمد بن منيع)، أي قال أبوعيسى الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع. (نحوه معناه)، أخرجه أحمد من طريق هيثم عن يزيد بن أبي زياد. (حديث البراء حسن)، وفي كونه حسن أنظر، فإن مداره على يزيد ابن أبي زياد، وقد ضعفه جماعة، قال يحي: لايحتجبه، وقال أحمد: حديثه ليس بذلك، وقال ابن المبارك: ارم به. (ورواية هيثم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم)، فإن هيثم ثقة ثبت، وإسماعيل بن إبراهيم)، فإن

بغية الألمعي على سنن الترمذي

أبوابالعيدين

أصل العيد مِن" العِوْدِ"، لأنه مشتق مِن "عاد يعود عوداً"، وهوالرجوع، وسمي عيداً لكثرة عوائد الله فيه، أو لأنهم يعودون إليه مرة بعد أخرى.

باب في المشي يوم العيدين

الخروج إلى صلاة العيد ماشياً مندوب عند الكل. (من السنة أنتخرج إلى العيدما شياً)، وفيه دلالة على أن الخروج إلى العيدماشيامن السنة. (وأن تأكل شيئا قبل أن تخرج)، هذا مختص بعيد الفطر، وأماعيد الأضحى فلا يأكل حتى يصلى. (هذاحديث حسن)، وفي كونه حسنانظر، لأن في سنده شريك القاضي، قال الترمذي: وهوسيء الحفظ كثيرالخطأ وكثير الغلط، وفي سنده الحارث الأعور، وهوضعيف بالاتفاق. قال الشعبي: حدثنا الحارث الأعور، وكان كذّابا، فافهم. (والعمل على هذا عنداكثراهل العلم يستحبون)، أن يخرج إلى العيد ماشياً، وإليه ذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، والأحاديث الواردة فيه وإن كانت ضعيفة ، غيرأنه اتفق أهل العلم على استحبابه ، وقد استدل العراقي لاستحباب المشي في صلاة العيد بعموم حديث أبى هريرة، أخرجه البخاري ومسلم: قال النبي المُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله أتيتم الصلاة فأتوها وأنتم تمشون "، فهذا عام في كل صلاة تشرع فيها الجماعة: كالصلوات الخمس، والجمعة، والعيدين، والكسوف، والاستسقاء، فتأمل.

باب في صلاة العيدين قبل الخطبة

(حدثنا أبواسامة)،اسمه حمادبن أسامة الكوفي ثقة. (عن عبيدالله)،هوابن عمربن حفصالعمري المدني ثقة ثبت. (كان رسول الله هوابوبكروعمر يصلان في العيدين قبل الخطبة)، وفي حديث ابن عباس قال: "شهد العيد مع رسول الله ها أخرجه البي بكر، وعمر، وعثمان ، كلهم كانوا يصلان قبل الخطبة "أخرجه الجماعة إلا الترمذي. (وفي البابعن جابر وابن عباس) ، أما حديث جابر فأخرجه الشيخان وأبوداؤد وأما حديث ابن عمرحديث عباس فتقدم تخريجه ، ولفظه أنفأ. (حديث ابن عمرحديث عباس فتقدم تخريجه ، ولفظه أنفأ. (حديث ابن عمرحديث عباس فتقدم تنويجه ، ولفظه أنفأ. (عديث المن عمرحديث عباس فتقدم تنويجه ، ولفظه أنفأ. (عديث المن عمرحديث المناهدة على عنداهل العلم)، يعني: السنة في خطبة العيدين أن تكون بعد الصلاة ، وتلقاه الأمة بالقبول ، وممن قال بتقديم الصلاة على الخطبة أبوبكر ، وعمر، وعثمان ، وعلى المناه الأربعة ، والأئمة الأربعة ، وجمهور العلماء.

(ويقال: أول مَنْ خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم)، قال ابن قدامة في "المغني": لا نعلم فيه خلافاً بين المسلمين إلاعن بني أمية ، ولا يعتد بخلاف بني أمية ، لأنه مسبوق بالإجماع الذى كان قبلهم ، ومخالف لسنة رسول الله وسلام الصحيحة ، وقد أنكر عليهم فعله ، وعد بدعة ومخالفة للسنة . ثم إن عند الحنفية والمالكية لوخطب قبلها جاز ، وخالف السنة ، ويكره ، وأماعند الشافعية فالصلاة صحيحة والخطبة غير محسوبة ، والرجل مسيء ، قاله في "شرح المهذب" وكذا عند أحمد قاله في "المغني مسيء ، قاله في حكمها ، فقال أبو حنيفة وأصحابه : واجبة وليست فرضاً ، وقال مالك : سنة مؤكدة ، وإليه ذهب الشافعي ،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

وقال أحمد: فرض على الكفاية ، وهي رواية عن مالك أيضاً ، والدليل على وجوبها قوله سبحانه: (ولتكبروا الله على ما هداكم) المرادبه صلاة العيد، والأمرللوجوب، وقوله سبحانه: (فصل لربك وانحر) إن المراد به صلاة عيد النحر، فتجب بالأمر، وقال في "العمدة": وحجة أصحابنا في الوجوب مواظبته عليه الصلاة والسلام من غيرترك، فتأمل.

باب القراءة في العيدين

(حدثنا أبوعوانة)، اسمه وضّاح بالتشديد ابن عبد الله اليشكري الواسطى ثقة ثبت من رجال الستة. (وربما اجتمعا)، يعنى: العيد والجمعة. (فيقرأ بهما) ، والحديث يدل على استحباب القراءة في العيدين "سبح اسم ربك الأعلى" و "الغاشية "وإليه ذهب أحمد بن حنبل، وذهب الشافعي إلى استحباب القراءة فيهما ب"ق" و"اقتربت "لحديث أبى واقد، وسيأتى، وقال أبوحنيفة: ليسفيه شيء موقت، بلينبغي أن يقرأ في وقت ب "ق "و "اقتربت و في وقت "سبح " و "هل اتاك " وبه جمع النووي بين الأحاديث . وقوله : وربما اجتمعا ، نص صريح في عدم سقوط الجمعة ، إذا اجتمعت مع العيد ، وهومر فوع يحتج به في مقابلة مَنُ قال بسقوط الجمعة إذا اجتمعا، فتجب الجمعة لعموم الأية والأخبار الدالة على وجوبها، وإنهما صلاتان واجبتان ، فلم يسقط إحدهما بالأخرى ، وممن قال بسقوطه الشعبى، والنخعى، والأوزاعي، والشافعي، قاله في "شرح المهذب واحتجوا بِأَثَرِ أمير المؤمنين على عَظِي مَال: إن ذلك في أهل البادية ، ومن لا تجب عليه الجمعة ، وليس عندهم حديث

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

مرفوعصحيح.

ومارواه أبوداؤدوالنسائي،وابن ماجة، مِن حديث زيد بن أرقم: "إنه العيد، ثمر خصفي الجمعة، فقال: مَنْ شاء أن يصلي فليصلِّ "، فهو وإن صححه ابن المديني وابن خزيمة قال عنه ابن المنذر: هذا الحديث لايثبت، وإياس بن أبي رملة راويه عن زيد مجهول، وحديث أبي هريرة عند أبي داؤدو غيره، في إسناده بقية المتهم بتدليس التسوية ، على أنه مضطرب رفعا وإرسالاً . وصحح أحمد بن حنبل والدار قطني إرساله ، والمرسل ليس بحجة عندهم . وبالجملة : ثبوت الجمعة بأدلة قاطعة ، وسقوطها لابد أن يكون بمثلها وليس في الباب خبر مرفوع صحيح واحد فضلاعن كون المسقط قطعياً ، فكيف يترك كتاب الله والأخبار المتواترة والإجماع بمثل تلك يترك كتاب الله والأخبار المتواترة والإجماع بمثل تلك

وذهبأبوحنيفة ومالكإلى أن المكلف مخاطب بهمامعاً، ولاينوب أحدهما عن الأخر، قال محمد بن الحسن في "الجامع الصغير": عيدان اجتمعا في يوم واحد، فالأول سنة والثاني فريضة، ولايترك واحد منهما، قال المرغيناني: ان المراد بالسنة ثبوتها بالسنة ، فلاينافي أنه واجب ، وقال ابن عبد البر: سقوط الجمعة بالعيد مهجور. ومِن ههنا قال بعض الأفاضل: وهذ هو الأصل الذي يقتضيه قواعد الشرع؛ إلا أن يثبت في ذلك شرع ظاهر يجب المصير إليه ، وهل أثار الصحابة في مثل ذلك مما يمكن أن يقوم هذا المقام مع احتمالها محملا أخر؟ ، ثم إن صلاة العيد واجبة عند أبي حنيفة ، وسنة مؤكدة عند الشافعي صلاة العيد واجبة عند أبي حنيفة ، وسنة مؤكدة عند الشافعي فما لك ، و فرض كفاية عند أحمد ، قاله في "المغني"، وقاله في "شرح المهذب"، وقاله في "العمدة".

(حديث النعمان بن بشيرحديث حسن صحيح) ،

وأخرجه مسلم. (مثل حديث أبي عوانة)، يعني: عن إبر اهيمبن محمد بن المنتثر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير . (**وأما ابن عيينة فيختلف عليه في الرواية**) ، يعني : يختلف أصحاب ابن عيينة عليه ، والاختلاف إنما هوفى زيادة لفظ أبيه بين حبيب بن سالم وبين النعمان بن بشير . (وروي عن النعمان بن بشيرا حاديث)، يعنى: مِن غير واسطة أبيه. (وقد رُوي عن ابن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر نحو رواية هؤلاء)، يعني: نحورواية أبي عوانة، وسفيان الثوري، ومسعد مِن غيرزيادة لفظ "أبيه" بين حبيب بن سالم وبين النعمان بن بشير. (وروي عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ" بقاف" و" **اقتربت الساعة " وبه يقول الشافعي)** ، وقد تقدم ، وهذا الحديث أخرجه الترمذي، وأسنده بقوله: حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري. (عن ضمرة بن سعيد المازني) ، الأنصاري المدنى ثقة ، و ثقه أحمد و ابن معين . (إن عمربن الخطاب سال **أبا واقد الليثى)**، السوال كان للتقرير و التمكين في ذهن الحاضرين، وإلافهو من الملازمين له، ومن العالمين بأحواله وأقواله وأفعاله. هذه الرواية منقطعة ، فإن عبيد الله لميدرك عمربن الخطاب إلا أنه متصل بالرواية الأخزى عند مسلم عبيد الله عن أبى واقد. (هذا حديث حسن صحيح).

باب في التكبير في العيدين

(حدثنا عبد الله بن نافع) ، الصائغ مولى بني مخزوم المدني ابن معين والنسائي قاله في "الخلاصة"، وقال في

(٧٢٦)

"التقريب": ثقة . (عن كثيربن عبد الله) ، بن عمروبن عوف المزنى المدنى ، قال الحافظ فى "التقريب":ضعيف منهم مَنْ نسبه إلى الكذب. قال الشافعي وأبوداؤد: "ركن مِن أركان الكذب".(عنابيه)،عبداللهبنعمروبنعوف،قالفي"الخلاصة "وثقه ابن حبان، وقال الحافظ: مقبول. (عن جده)، أي عن جد كثير، وهوعمروبن عوف صحابى شهدبدراً. (كبرفى العيدين في الأولى سبعا قبل القراء ة وفي الأخرة خمسا قبل القراة، حديث جد كثيرحديث حسن وهوائحسن شيء رُوي في هذا الباب)،قال الحافظ في "التلخيص": وقد أنكر جماعة تحسينه على الترمذي، لأن في سنده كثيربن عبد الله، وقد عرفت حاله، وقال ابن معين: ليس بشي ، وضرب أحمد على حديثه ، وقال الدارقطنى:متروك،وفى"الميزان":وأماالترمذيفرَوىمِن حديثه: "الصلح جائزبين المسلمين "وصححه ، فلهذا لايعتمد العلماء على تصحيح الترمذي، فافهم. وهوقول أهل المدنية. (وبه يقول مالك ابن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق)، وهم يتسامحون في جمع مذاهب الأئمة الثلاثة ، وليسكذ لك بلقال مالك:إنهاسبعفي الأولى مع تكبيرة الإحرام قاله ابن رشدفي "بدايته"، وخمس في الثانية ، وإليه ذهب أحمد ، ومذهب مالك وأحمد مروي عن الفقهاء السبعة ، وعمربن عبد العزيز ، والزهري، وقال الشافعي هي سبع في الأولى من غيرتكبيرة الإحرام، وخمس في الثانية قاله في "شرح المهذب"، ومذهب الشافعي مروي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن عمرويحي الأنصاري قاله في "المغني".

(وقد رُوي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ نحو هذا) ، منهم: أبوموسى وحذيفة وعقبة بن عامرقاله في "شرح

(vv)

المهذب". (وهوقول أهل الكوفه ، وبه يقول سفيان الثوري) ، وهو قول الحنفية ، قال محمد : اختلف الناس في التكبير في العيدين، فما أخذ ثبه فهوحسن، وأفضل ذلك عندنا ما روى عن ابن مسعود ، فعلم أن الاختلاف في الأفضلية لا غير نظائر الخلافيات الأخرى في التأمين ورفع اليدين والتشهد والترجيع في الأذان وإفراد الإقامة وغيرها. وسبب اختلافهم اختلاف الأثار المروية عن الصحابة. قال ابن رشد: وإنماصار الجميع إلى الأخذ بأقاويل الصحابة في هذه المسألة ، لأنه لم يثبت فيهاعن النبى الشائلة شيء ، ومن المعلوم أن فعل الصحابة فى ذلك توقيف، إذ لا مدخل فى ذلك للقياس، قال ابن عبد البر فى "التمهيد": مثل هذا لايكون رأيا ولايكون إلا توقيفا، لأنه لافرق بين سبع وأقل وأكثرمن جهة الرأي والقياس، فافهم. وتمسكوا بحديث الباب ، وفي إسناده كثيربن عبد الله وهوضعیف ، قال ابن معین لیس بشیء ، وقال الدارقطنی: متروك، وضعفه أحمد بن حنبل، وضرب أحمد على حديثه، وفي " الميزان ": وأما الترمذي فروى مِن حديثه: "الصلح جائز بين المسلمين "وصححه، فلهذا لايعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.

وأما أدلة أصحابنا فمنها: حديث عائشة: "أن سعيد بن العاص سأل أباموسى وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول الله والعاص سأل أباموسى وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول الله تكبيره على الجنائز، فقال حذيفة: صدق أبوموسى "، رواه أبو داؤد في "سننه"، وسكت عنه أبوداؤد ثم المنذري، فالحديث قوي، وضعفه ابن الجوزي في "التحقيق" بابن ثوبان، وذب عنه ابن عبد الهادي في "التنقيح" بأنه وثقه غير واحد، وقال ابن

معين: ليسبه بأس، قاله في "نصب الراية "، وفي "التهذيب" عن على المديني: ابن ثوبان رجل صدق لابأسبه، وعن أبى حاتم: هو مستقيم الحديث، وعن دحيم: ثقة. وتكلموا في أبي عائشة فقال ابن حزم، ثم ابن القطان: إنه مجهول، وقال الحافظ في " التقريب ": مِن الكنى جليس أبي هريرة مقبول ، ويروي عنه مكحول وخالدبن معدان، فارتفع الجهالة برواية اثنين عنه على أصولهم. ومنها: مافى "شرح معانى الأثار "من طريق الوضين بن عطاء أن القاسم أباعبد الرحمن قال: "حدثني بعض أصحاب وأربعاً "، وهوحديث فعلى مرفوع ، وسنده قوي ورجاله معروفون إلاوضين بن عطاء ، وقدوثقه الحافظ في "الفتح" ، وقدوثقه أحمد بنحنبل وابن معين ودحيم، فتأمل وروي العقيلي عن أحمد أنه قال:ليسيروىفى التكبير فى العيدين حديث صحيح مرفوع، قال فى "المعارف": ومَن أنصف تيقن أن ما استدل به الحنفية فى المرفوع أحسن حالاً مما استدلوا به. (وروي عن ابن مسعود إلى الخره) ، رواه علقمة والأسود عنه عند عبد الرزاق بإسناد صحيح باعتراف الحافظ في "الدراية "، وبطريق أخر رواه الشعبي عن مسروق عنه عند ابن أبي شيبة بإسنادٍ صحيح، انظر"نصب الراية". (غيرواحد من أصحاب النبي ﷺ)، قد علم ذلك فيماسلف.

باب لاصلاة قبل العيدين وبعدهما

والظاهر أن لاتكون قبلهما ولابعدهما. (لم يصلِّ قبلها ولابعدها)، أي قبل صلاة العيد ولابعدها، هذا النفي محمول على

المصلى. اتفقوا على أنه ليس للعيدين سنة قبلهما ولابعدهما، ثماختلفوا، فروى عن أبى حنيفة يصلان بعدها لاقبلها، وروى عن أحمد لايصلان قبلها ولابعدها قاله في "المغنى"، وروي عن مالك أنه قال: لايتطوع في المصلى قبلها ولابعدها، وله في المسجد روايتان ، ومذاهب الأئمة الثلاثة أبى حنيفة ومالك وأحمد متقاربة، ومذهب الشافعي ماقال في "الأم"، والنووي في "شرح المهذب": أن كراهة التنفل مختلفة بالإمام دون المأموم، لا كماذكر الترمذي، فلايكره عنده لافي البيت و لافي المصلى قبلها ولابعدها ، والحاصل : أن الروايات ومذهب جمهور الصحابة والتابعين تؤيد الأئمة الثلاثة ، ومذهب الشافعي هو مذهب بعض الصحابة والتابعين ، ولاحجة للموقوف عند وجود المرفوع في الباب. ولايصح القول بالتخصيص للإمام بدليل اختصاصه والشائة بكونه إماماً من غيردليل بيّن. وما ذهب إليه أبوحنيفة منعدم الكراهة بعدهافي البيت فلمافي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن ماجة: " فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين "،وفيه عبدالله بن محمد بن عقيل، والقول الوسطفيه ماقاله الذهبي في "الميزان ": حديثه في مرتبة الحسن، قال الترمذي: صدوق سمعت محمداً يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل ، وذكرعن تأريخ البخارى:أن أحمدو إسحاق يحتجان به.

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

العلم بعد صلاة العيدين وقبلها من أصحاب النبى المغيرهم أروى ذلك العراقي عن أنسبن مالك، وبريدة بن الحصيب، ورافع بن خديج، وسهل بنسعد، وعبدالله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وأبي برزة الأسلمي. (والقول الأول أصح)، فإنه يدل عليه حديث الباب. وروى أحمد مرفوعا مِن حديث عبد الله بن عمر ومرفوعاً: "لاصلاة يوم العيد قبلها و لابعدها "، وفي "النيل": إن صح هذا كان دليلاً على المنع ، لأنه نفي في قوة النهي وقد سكت عليه الحافظ ، في نظر فيه.

بابفي خروج النساء في العيدين

اختلفوا في خروج النساء للعيدين، قال أبوحنيفة ومالك: إنه لايرخص للشابة في الخروج في العيدين والجمعة وشيء من الصلاة لقوله سبحانه: (وَقَرنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)، ولأن خروجهن سبب للفتنة، وأما العجائز فيرخص لهن الخروج في العيدين نعم، ولاخلاف أن الأفضل أن لايخرجن في صلاة. وأما مذهب الشافعي فقال في "الأم": وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة، وآئالشهودهن الأعياد أشد استحبابا، وأما الشابة وذات الجمال ومن تشتهي فيكره لهن الحضور مما في ذلك مِن خوف الفتنة عليهن وبهن، فمذاهب الأئمة الثلاثة أبي خنيفة ومالك والشافعي متقاربة، بلتكاد تكون متحدة.

وقال القاضي: ظاهر كلام أحمد أن ذلك أي خروج النساء يوم العيد جائز غير مستحب. أقول: هذا إجمال وليس فيه تفصيل بين الشواب و العجائز، فافهم. (والعواتق)، العاتق البنت التي بلغت أوقاربت أو استحق التزويج سميت عاتقا، لأنها عتقت

عن خذمة أبويها، ولم يملكها زوج بعدُ. (وذوات الخذور)، بالضم جمع خدر بالكسر، سترفى ناحية البيت تقعد البكروراء هقاله في "الفتح "و" العمدة ". (والحُيض) ، أريد بها ذوات الطمث والحيض بدليل قوله: "فيعتزلن المصلى"، وهي جمع حائض لا حائضة . (ويشهدن دعوة المسلمين) ، المراد بهذه الدعوة الموعظة والنصيحة في الخطبة. (إن لم يكن لها جلباب)، قال الجزرى الجلباب الإزار والرداء. (قال: فلتُعرها أختها مِن **جلبابها)**،أي:فلتعرهامِن ثيابهامالاتحتاج إليه،وفيرواية البخاري ومسلم: "لِتُلْبِسَهَا صاحبتها مِن جلبابها"، ويمكن أن المرادتشركهامعهافى ثوبها، ويؤيده رواية أبى داؤد: "تُلْبِسَها صاحبتها طائفة مِن ثيابها إذا كان واسعاً". (حديث أم عطية حديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة . (وقد ذهب بعض أهل العلم)، المرادأهل الحديث. (إلى هذا الحديث)، يعنى: حديث الباب. (ورخص للنساء في الخروج إلى العيدين)، واحتجوا بحديث الباب فإنه قاضية بمشروعية خروج النساء فى العيدين إلى المصلى مِن غير فرق بين البكروالثيب والشابة والعجوز والحائض وغيرها, فافهم.

(وروي عن ابن المبارك "أكره اليوم الخروج للنساء في العيدين "ويروى عن سفيان الثورى أنه كره اليوم الخروج للنساء في العيدين), قال أبوالنعمان: قد ذهب الفقهاء إلى التّضيّق حتى المتأخرين منهم منعوهن عن الخروج والحضور مطلقاً, ويؤيده ما رواه أبوداؤد عن عائشة قالت: "لو أدرك رسول الله سليم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل "ويؤيد مارواه الترمذي عن عائشة قالت: "لور أي رسول الله سليم المساجد كما قالت: "لور أي رسول الله سليم المساحد النساء الحديث أخرجه

البخارى ومسلم، وهوعن ابن مسعود مرفوع أيضاً، وقصة عمرمع امرأته حيث كانت تذهب إلى المسجد ، وهي في البخاري، وكراهة خروجهن عن سفيان الثوري عن عبد الله بن المبارك عند الترمذي ، وحديث أبى هريرة مرفوع عند الترمذى: "خيرصفوف الرجال أولها وشرها أخرها، وخير صفوف النساء أخرها وشرهاأ ولها". وبهذا كله يظهر أن في نظر الشارع ليس بمستحسن، ولميرغبهن في حضور هن كمارغب فى الرجال، فيه بل شدد عليهم وأوعدهم في عدم الحضور، وقد قال السلطة المرأة في بيتهاأفضل مِن صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها أفضل مِن صلاتها في بيتها "رواه أبوداؤد عن ابن مسعود، وهذا يدل على نداء على أن رضا الشارع في أن لايخرجن إلى المساجد، ولذا لم يوجب عليهن الجمعة، وإن كان لابد مِن الخروج فليخرجن تفلابدون زينة ، وإلا يكن كذا وكذا ، كما في الأحاديث. فهذه وأمثالها أمور و تلميحات مِن الشارع أوجبت على الفقهاء أن يُضَيِّقُوْا عليهن في الخروج، وأن يحكموا بالمنع، وهذا ليسبخلاف الحديث، وحضور هن في العيدين لم يكن للصلاة كما زعموا ، بل للتكثيرولشركة المسلمين في الدعاء، وإلافما الفائدة في إخراج الحيض، هذا.

باب في خروج النبي وَ الله عَليه إلى العيد في طريق

(إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره), وفي رواية أحمد: إذا خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه. (حديث أبي هريرة حديث حسن), وأخرجه أحمد والدارمي وابن حبان. (روى أبوتميلة), اسمه يحي بن واضح. (قد

استحب بعض أهل العلم للإمام إذا خرج في طريق أن يرجع في غيره اتباعا لهذا الحديث)، الظاهر أنه تشريع عام فيكون مستحبا لكل احد و لا تخصيص بالإمام . (وهوقول النشافعي)، أقول: وهوقول الأئمة الأربعة.

قال الحافظ البدر العيني في "العمدة ": فجمهور العلماء على استحباب ذلك، قال مالك: وأدر كنا الأئمة يفعلونه، وذكر فى"الأم":أنه يستحب للإمام والمأموم، وإليه ذهب أحمد قاله في "المغنى"، وقال: وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: يستحب له ذلك، فإن لم يفعل فلا حرج عليه ، بأن ترك المستحب لايكون مكروها إلا بدليل خاص، وبالجملة: الأئمة الأربعة متفقون على استحباب ذلك. والحكمة في مخالفة الطريق على أقوال كثيرة ، قال القاضى عبد الوهاب المالكى: أكثرها دعاوى فارغة ، ورده "البدرالعينى "، فقال: كلها اختراعات جيده فلا يحتاج إلى دليل ، ولاإلى التصحيح والتضعيف، وأقول: وأجودها وجوه أربعة ، منها: لشهادة الإنس والجن من سكان الطريق، ومنها: لشهادة الملائكة الواقفين في كل طريق ، ومنها: لإظهارشعائرالإسلام فيهما ، ومنها: لإظهار شوكة الإسلام ، فافهم . ومدار الحديث على فليح بن سليمان ، وهو إن احتج به الشيخان فقد قال فيه ابن معين : لايحتج بحديثه ، وقال مرة ، ليس بثقة ، وقال مرة : ضعيف ، وكذا قال النسائي وأبوداؤد قاله العراقي . (وحديث جابركانه اصح)، يعنى: مِن حديث أبى هريرة، قال الحافظ: والذي يغلب على الظن أن الاختلاف في فليح ، فَلَعَلَّ شيخه سمعه مِن جابرومن أبي هريرة ويقوي ذلك اختلاف اللَّفظين، وقد رجّح البخاريأنه عن جابر، وخالفه ابن مسعود والبيهقي، فرجحانه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

VT£)

أنهعن أبي هريرة ولميظهر لي في ذلك ترجيح ، فتفكر .

باب في الأكل يوم الفطر قبل الخروج

قال ابن قدامة في "المغنى": السنة أن يأكل في الفطرقبل الصلاة ، ولايأكل في الأضحى حتى يصلي وهذا قول مالك والشافعى وغيرهما، لانعلم فيه خلافاً. (عن تواب بن عتبة)، قال الحافظ في "التقريب": مقبول من "السادسة". قال ابن قدامة: الحكمة في ذلك أن يوم الفطرحرم فيه الصيام عقب وجوبه، فاستحب تعجيل الفطر لإظهار المبادرة إلى طاعة الله وامتثال أمره فى الفطر على خلاف العادة ، والأضحى بخلافه مع مافيه من استحباب الفطرعلى شيء من أضحيته ، وقال المهلب بن أبي صفرة: "إنما يأكل يوم الفطرقبل الغدو إلى الصلاة ؛ لِئلا يظن ظانأنالصياميلزميومالفطرإلىأنيصلىصلاة،وهذاالمعنى معدوم في يوم الأضحى ". (ولا يطعم يوم الأضحى حتى **يصلي)**، وفيرواية ابن ماجة: حتى يرجع، ورواه الدار قطني في "سننه"، وزاد حتى يرجع فيأكل من أضحيته، وهي زيادة صحيحة صححها ابن قطان قاله في "نصب الراية". (حديث غريب) ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان ، وفي " النيل ": وأخرجه البيهقي وصححه ابن القطان.

(وقد استحب قوم من أهل العلم أن لايخرج يوم الفطرحتى يطعم شيئا، ويستحب له أن يفطرعلى تمر)، قال ابن قدامة: لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطراختلافا. أقول: وتخصيص التمرلأنه أيسرالموجودات عند العرب، وفيه عامة قوتهم مع مافيه من الحلاوة، فافهم.

(ولايطعم يوم الأضحى حتى يرجع)، أي: يأكل مِن أضحيته إن كان له أضحية ، وقد خصص أحمد بن حنبل استحباب تأخير الأكل في عيد الأضحى بمن له ذبع . (كان يفطرعلى تمرات)، وفيرواية لابن حبان بلفظ: "ماخرجيوم فطرحتى يأكل تمرات ثلاثاً أوخمساً أوسبعاً أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً "قاله في "الفتح"، وفي "المدونة" بإسناده عن سعيد بن المسيب أنه قال: من سنة الفطرالمشى والأكل قبل الغدو والاغتسال، وفي "الموطأ": عنه أن الناس كانوا يأمرون بالأكل قبل الغدو يوم الفطر، ونصّ الشافعي في "الأم" يدل على الأكل والشرب قبل الغدو، وإلاففى الطريق أو المصلى، قال: ويكره أن لايفعل، قاله النووي في "شرح المهذب"، ووقع التعبير في الهداية وغيرها من مصنفاتِ الحنفية بالاستحباب. والحاصل: ويستحب الإمساك إلى الصلاة يوم الأضحى، وإن لم يمسك فلاكر اهة فيه أصلاً،وذلك أن ترك الأولى لايكون مكروها تنزيها مالميدل عليه دليلخاص،قالفي"البدائع":وأمافيعيدالأضحىفإنشاءذاق وإن شاء لم يذق ، والأدب أن لايذوق شيئاً إلى وقت الفراغ من الصلاة ، حتى يكون تناوله مِن القرابين ، وقد سبق أنفاً . وقد خصص أحمد بن حنبل استحباب تأخير الأكل في عيد الأضحى بمن له ذبح، وظاهر حديث البابيدل على أن الإمساك يستحب لكلرجليضحى أولا، وهوالأصح، فتأمل. (هذا حديث حسن صحيح غريب)، وأخرجه البخاري في "جامعه" مِن طريق هيثم عن عبيد الله ابن أبي بكربن أنس عن أنس بن مالك.

أبوابالسفر

باب التقصير في السفر

اختلف أهل العلم هل القصرواجب أم رخصة أوالإتمام افضل؟، ذهب أبوحنيفة إلى الأول، وذهب إلى الثاني الشافعي ومالك وأحمد. وفي "النيل": وهذا النزاع في وجوب القصر وعدمه، وقد لاح من جملة الأحاديث اختيار القول بالوجوب، وأما دعوى أن الإتمام أفضل فمدفوعة بملاز مته صلى الله عليه وسلم للقصر في جميع أسفاره، وعدم صدور الإتمام عنه، ويبعد أن يلازم طول عمره المفضول ويدع الأفضل. أقول: فمن شأن متبعي السنن أن يلازموا القصر في السفر، ولاحاجة لهم أن يتموافي السفر، ويتأولوا، فافهم.

(حدثنا عبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق البغدادي) ،

صاحب أحمد رَوى عن يحي بن سعيد الأموي و معاذبن معاذ ، و عنه أبود اؤد و الترمذي و النسائي . قال أحمد : قل مَنُ يرى مثله ، و ثقه النسائي و الدار قطني . (حدثنا يحي بن سليم) ، الطائفي القرشي و ثقه ابن معين ، و ابن سعد ، و النسائي إلا في عبيد الله بن عمر ، قال الساجي : أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر ، و قال الخزرجي : احتج به الأئمة الستة . (عن عبيد الله) ، هو ابن عمر العمري الزاهد ضعفه يحي بن سعيد القطان مِن قبل حفظه .

(فكانوا يصلان الظهروالعصرركعتين ركعتين)، وفي

رواية البخاري ومسلم: قال صحبث النبي الشكة وكان لايزيد على ركعتين ، وأبابكر، وعمر، وعثمان . وفي رواية لمسلم:

صحبت النبي رسي الله فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عزوجل، وصحبت أبابكر، فلم يزدعلى ركعتين، حتى قبضه الله، وصحبت عمر، فلم يزدعلى ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت عثمان، فلم يزدعلى ركعتين حتى قبضه الله، وفي رواية المسلم عن ابن عمر: إنه قال: ومع عثمان صدراً من خلافته، ثم أتم الله ووي: وهذا هوالمشهور رواية: ثمان سنين أو سبت سنين، قال النووي: وهذا هوالمشهور أن عثمان أتم بعد ست سنين مِن خلافته ، (فكانوا لايصلون أن عثمان أتم بعد ست سنين عن خلافته ، (فكانوا لايصلون ألمرادبه نفي التطوع في السفر مطلقاً، لأن النوافل المطلقة قد المرادبه نفي التطوع في السفر مطلقاً، لأن النوافل المطلقة قد كان ابن عمريفعلها، وسيأتي، قال الحافظ في "الفتح": يعني: أنه لوكان مخيراً بين الإتمام والصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه.

(وحديث ابن عمرحديث حسن غريب لانعرفه إلا من حديث يحيّ بن سليم مثلهذا) وقد سبق حال يحيّ انفأ قال أبوحاتم: محله الصدق ولم يكن بالحافظ ولا يحتج به . (وقد رُوي عن عطية العوفي عن ابن عهر) وقد روى الترمذي في باب التطوع في السفر صدراً من خلافته وأما الشيخان والنبي صلى الله عليه وسلم فلم يثبت عنهم إلا القصر . (والعمل على هذا عند أكثراهل العلم من أصحاب النبي هوغيرهم) وهوالقول المختار المعمول عليه . (وقد رُوي عن عائشة انها وهوالقول المختار المعمول عليه . (وقد رُوي عن عائشة انها وإنما أتمت عائشة بعدوفاته المحالة في السفر) وإنما أتمت عائشة بعدوفاته المحالة في العمدة عن العمدة وقد صحعن أحمد وهوقول أحمد) والعجب! وكيف يقول ذلك !! وقد صحعن أحمد عن أحمد حداه ابن المنذر في "الإشراف"، قاله في "العمدة"، وذكر عنه حكاه ابن المنذر في "الإشراف"، قاله في "العمدة"، وذكر عنه

ابن قدامة أيضاً. أقول وبالله التوفيق: إن نفس جواز القصرفى السفر المباح كلمة إجماع في الأمة قاطبة ، ووجوبه مذهب جمهرة السلف ، كما أنَّ عدم جواز القصرفى الصبح والمغرب موضع اتفاق بين الأئمة ، هذا صرح به ابن المنذر ، والغرض ههنا تخفيف الرباعية إلى ركعتين قصر الصلاة المكتوبة ، فقال أبوحنيفة : القصرواجب في الرباعية و لايجوز الإتمام والقصر قصر إسقاط ، وقال الشافعي كلاهما جائز ، والقصر قصر ترخيض ، ومذهب أحمد الأخر أن الإتمام والقصر جائز ان غير أن القصر أفضل ، وهوقول الشافعي في "الأم".

وماقاله أبوحنيفة هومذهب جمهور الصحابة والتابعين، وهوالمنقول عن عمروعلى وعبدالله، وقال الخطابي في "معالم السنن ": كان مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار أن القصرهوالواجب في السفر، وقال ابن قدامة: تواترتِ الأخبار غازياً،وفى"الهدى":أنه لميثبت عنه صلى الله عليه وسلمأنه أتم الرباعية في سفره ألبتة،قال في "المغنى":و لا أعلم فيه مخلفاً من الأئمة إلا الشافعي في أحد قوليه ، فتفكر . ثم استدل الشافعية بقوله سبحانه: ﴿ ولاجناح عليكم أن تقصروا من الصلاة ﴾بأن كلمة "لاجناح"يدل على أن القصر ليسبواجب، وأن الإتمام جائز. والجواب عنه بأنا لانسلم أن في الأية قصر الكمية ، وإنهانزلت لقصر صلاة المسافر استدلالاً لقوله: ﴿إذا ضربتم في الأرض﴾، بل الأية نزلت في صلاة الخوف: وأريد بالقصر فيها القصرفى الكيفية "الصفة والهيئة"، وهذا اختاره من الحنفية أبوبكر الرازيفي "أحكام القرأن "وصاحب "البدائع"، واختاره ابن جرير، وابن كثير في "تفسيره"، قال ابن كثير: ولهذا قال مَنْ قال مِن العلماء: إن المراد مِن القصر ههنا إنماقصر الكيفية لا الكمية، ثمذكر ابن كثير روايات في تأييد هذا القول، واختار ذلك، فإنه قال بعد ما حكاه مِن الأقوال في ذلك: وهو الصواب.

والتقيد بقوله: (إذا ضربتم) خرج مخرج الغالب، فإن أكثر وقائع صلاة الخوف كانت في السفر ماعدا وقعة الخندق ، حيث كانت هذه بالمدينة ، فكان السفراجتمع مع صلاة الخوف ، فلذا وقع التقيد به ، فَإِذَنُ لايتم استدلال الشافعية بالأية فتدبر. وأجاب عنه بعض الأفاضل بأنه ربما يزعم بأن القصرنقصان المعنان ال أويتوهم كونه إساءة ، فوقع دفعاً لذلك الوهم نفى الجناح والإثم ، ونظيره أية الطواف بالصفاوالمروة ، فتأمل . واستدل الشافعية بحديث عائشة أخرجه النسائي في "سننه"، والدار قطنى والبيهقى فى "الكبرى" كلمِن طريق العلاء بن زهيرعن عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة:"اعتمرت مع رسول الله الله الله بأبى أنت وأمى ، قصرت وأتممث وأفطرت وصمث ، قال : أحسنتِ ياعائشة، وماعاب عَلَى "وحسنه الدار قطنى والبيهقى في "الكبرى"، وصححه في المعرفة ، قالوا: فهذا يدل على جوازالإتمام ، وإن لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم وأبى بكروعمر الإتمام. والجواب عنه أن قوله لعائشة: "أحسنتِ" ليس تقريراً لفعلها واجازة للإتمام ، بل لما كانت غيرعالمةٍ بالمسألة، فتسامح وأغمض عن فعلها لعدم علمها.

قال ابن قيم في "الهدى" نقلاعن شيخه أحمد ابن تيمية: هذا الحديث كذب على عائشة ، ولم تكن تصلي عائشة بخلاف صلاة رسول الله سلطي الجوهر النقي ": العلاء بن زهير قال فيه ابن حبان: يروى عن الثقات مالايشبه أحاديث الأثبات ، فبطل

الاحتجاج بل إسناده مضطرب. وقال الزيلعي: وذكرصاحب "التنقيح": أن هذا المتن منكر، فإن النبي الله المعتمرفي رمضان قط، وقال النووي في" الخلاصة ": في هذا الحديث إشكال، فإن المعروف أنه عليه السلام لم يعتمر إلا أربع عمرات، كلهن في ذي القعدة ، وقال الحافظ في "التلخيص": واستنكر ذلك فإنه لم يعتمر في رمضان. وكذا استدلوا بحديث أخرعند الدارقطنى فى "السنن" من حديث عائشة: إن النبى المالكة كان يقصرفي السفر ويتمويفطر ويصوم، قال: وهذا إسناد صحيح. قال الحافظ ابن تيمية: هو كذب على رسول الله سَلَّكُ قاله ابن قيم فى"الهدي"، وأشار الحافظ أيضاً إلى التصحيف في التلخيص ، فقال: رواته ثقات إلا أنه معلول والمحفوظ عن عائشة فعلها، وقالت: "لايشق عَلَىَّ" أخرجه البيهقى ، قال الحافظ: صحته بعيدة ، فإن عائشة كانت تتم ، وذكر عروة أنها تأولث ، فلوكان عندهاعن النبى الشيئة رواية لميقل عروة عنها: أنها تأولث.

واستدل الشافعية بِعَمَلِ عثمان وعائشة ، ولاحجة في عملهما، لأنهما أتَمَّابالتأول، واختلف وجوه التأولات، ثم إن تلك التأولات صح بعضها من أنفسهما وبعضها من الرواة ، والوجه الذي اختاره الحافظ: أن عثمان كان يرى القصر لمن كان سافر أسائراً ، ومَنُ أقام في أثناء سفره فله حكم المقيم ، واحتج له بحديث عند أحمد بإسناد حسن ، وقد ذكر لإتمام عثمان الصلاة في منى أسبا بُ أخرى ، ولم أتعرض لذكر هافإنها لادليل عليها بل هى ظنون ممن قالها.

وروي عن عائشة في سبب الإتمام عدم المشقة ، وأخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عن أبيه: إنها كانت تصلي في السفر أربعا ، فقلت لها: لوصليت ركعتين ، فقالت باابن أختي :

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

إنه لايشق عَلَى "السنن الكبرى"، قال الحافظ: وإسناده صحيح، وهود ال على أنها تأولت أن القصر رخصة و الإتمام أفضل، وقد صحح هذا الوجه ابن بطال في إتمامهما جميعاً ، حكاه البدر العيني في "العمدة".

وعلى كل حال لاحجة لهم في ذلك، وإنما أتمّت عائشة بعد وفاته الشُّنُّ ولَمَّا أتم عثمان أنكر عليه الصحابة. أخرج أحمد: أن عثمان بن عفان صَلّى بمنى أربع ركعاتٍ، فأنكره الناس عليه، وممن أنكر عليه ابن مسعود، رواه أبوداؤد في "سننه"، وفيه: فقيل له: عبتَ على عثمان ثم صليتَ أربعا، فقال: الخلاف شر، وفي رواية البيهقي: إنى لأكره الخلاف، وفي بعض الروايات، أنُّه اِسُتَرُجَعَ على إتمام عثمان، رواه البخاري و مسلم. وأجاب عنه الشافعية ، قال الحافظ في "الفتح" بأن هذا يدل على أنه لم يكن يعتقد وجوب القصر، وإلا لم يكن يقتدي به ، فدل على أن القصر كان عنده أولى. والجواب عنه: أن عثمان لَمَّا تأول صار مجتهداً في مسألته والمسألة مجتهد فيها، فاقتداء ابن مسعود خلفه مثل الاقتداء خلف المخالف في المسألة الاجتهادية ، وذلك جائز عندنا الأن كثيرامن الصحابة والتابعين كانواأئمة مجتهدين وهم يصلان خلف إمام واحد مع تبائن مذاهبهم. وبالجملة: فالأحاديث لم تدل على جواز الإتمام في السفر، وذخيرة الأحاديث الصحيحة وتعامل جمهرة السلف يَرُدُّ جواز الإباحة.

وأمادلائل الحنفية ومَنُ وافقها فكثيرة ذكرها الطحاوي وغيره، فمن دلائل الحنفية في عدم جواز الإتمام ووجوب تخفيف الرباعية إلى الثنائية حديث البخاري ومسلم عن عائشة أم المؤمنين قالت: "فرضت الصلاة ركعتين في الحضر

والسفر، فأقرت صلاة السفر وزيدت في صلاة الحضر"، وفي "كتاب الهجرة" ولفظه: "فرضت الصلاة ركعتين ثمهاجر النبي شفرضت أربعا، وتركت صلاة السفر على الأولى "ورواه مسلم في صلاة المسافرين واللفظ له، وعنها عند أحمد بإسناد صحيح باستثناء صلاة المغرب والصبح . ومثل حديث عائشة رضى الله عنها هذا ثبت من حديث أبي هريرة عند أحمد، وحديث ابن عمر عند الطبراني في "الصغير"، وحديث سائب بن يزيد عند الطبراني في "الكبير"، فدلت هذه الروايات على أن صلاة المسافر على أصلها ليس فيها قصر، فكيف يستقيم قول الشافعية: "إن في الأية قصر العدد والكمية". ولم أرد استيفاء الأدلة ، فإن أجوبة أدلة قصر العدد والكمية". ولم أرد استيفاء الأدلة ، فإن أجوبة أدلة

وفياسناده على بن جدعان، قال الحافظ في "التقريب" ضعيف، وقال في "التلفيص": حسنه الترمذي وعلي ضعيف، فتدبر. (إبراهيم بن ميسرة)، الطائفي نزيل مكة ثقة ثبت حافظ. (صلينا مع النبي الظهر الطائفي نزيل مكة ثقة ثبت حافظ. (صلينا مع النبي الظهر بالمدينة أربعاً)، يعني: في اليوم الذي أر اد فيه الخروج إلى مكة للحج أو العمرة. (وبذي الحليفة العصرركعتين)، ذو الحليفة موضع على ثلاثة أميال مِن المدينة على الأصح، وهو ميقات أهل المدينة. (هذا حديث صحيح)، وأخرجه الشيخان. (خرج من المدينة إلى مكة لايخاف إلارب العالمين فصلى ركعتين)، وعند مسلم من طريق يعلى بن أميّة، وله صحبة، إنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر، فقال: إنه سأل رسول الله سأل عمرعن قصر الصلاة في السفر، فقال: إنه سأل رسول الله أن الصحابة فهموا مِن ذلك، فقال: صدقة تصدق الله بهاعليكم، فهذا ظاهره في

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

حديث صحيح)،قال الحافظ في "الفتح" وصححه النسائي.

بابماجاءفي كمتقصر الصلاة

يريدبيان المدة التي إذا أراد المسافر الإقامة في موضع أتى تلك المدة يتم الصلاة , ومدة الإقامة عند أبي حنيفة خمسة عشر يوما , وعند الشافعي ومالك وأحمد أربعة أيام , وعند أحمد في رواية أن ينوي أكثر مِن إحدى وعشرين صلاة , قاله الموفق في "المغني " , ولم يبلغ حديث مرفوع في تحديد مدة القصر إلى مرتبة الصحة . واختلف الروايات في قيامه سكوت عنه في الشرع , قال ابن رشد : وسبب الخلاف أمر مسكوت عنه في الشرع , والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع , ولذلك رام هؤلاء والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع , ولذلك رام هؤلاء الأئمة أن يستدل كل أحد لمذهبه من الحال التي نقلت عنه أنه أقام فيها مقصراً , وليس فيه لأحد خبر مرفوع , وإنما الدلائل أثار في الباب.

(خرجنا مع النبي هم المدينة إلى مكة) ، يعني: متوجهين إلى مكة لحجة الوداع. (فصلّى ركعتين) ، يعني: في الرباعية ، وفي رواية البخاري و مسلميصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة . (قال:عشراً) ، يعني: أقام بمكة عشراً ، يعني: في حجة الوداع ، وقد صرح به في رواية شعبة عن يحي بن أبي إسحاق عند مسلم ، فزاد فيه: "إلى الحج" ، ولذلك قال البدر العيني وابن حجر: لا يعارض حديث ابن عباس ، وفيه: تسعة عشر ، لأنه في فتح مكة ، وحديث أنس في حجة الوداع . وأريد بالقيام عشر بمكة وضواحيها ، ومدة الإقامة بمكة كانت أربعة أيام سواء ، وهذا حققه الحافظ البدر العيني والشهاب ،

والحديث أخرجه البخاري ومسلم، وبقية أصحاب السنن، ثم إن بكلما وردمن مدة القيام في الحجة أو الفتحقال فريق.

(حديث ائس حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم وأبودا ؤدوا لنسائى. (وقدروي عن ابن عباس)، أخرجه الترمذي فيما بعد موصولاً. (عن النبي على النه قام في بعض ائسفاره تسعة عشرة)، يعنى: في فتح مكة، وأماحديث أنس المتقدم كان في حجة الوادع قاله ابن حجر، وحديث ابن عباس هذا أخرجه البخاري في "الجامع". (قال ابن عباس: فنحن إذا اقمناما بيننا وبين تسعة عشرة صلينا ركعتين وان زدناعلى ذلك اتمهنا الصلاة) ، هذا هومذهب ابن عباس ، وبه أخذ إسحاق.(**ورُويعنعلى أنه قال من أقام عشرة أيام أتم الصلاة)** ،أخرجه عبد الرزاق بلفظٍ: "إذا أقمتَ بأرضٍ عشراً فأتم". (ورُوي عن ابن عمرانه قال من أقام خمسة عشريوما أتم الصلاة)، أخرجه محمد بن الحسن في الأثار: أخبرنا أبوحنيفة حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمرقال: إذا كنت مسافراً وفي نفسك أن خمسة عشريوماً أتم الصلاة. (وروي عنه **ثنتى عشرة)**، أخرجه عبد الرزاق . (**وروي عن سعيد بن** المسيب أنه قال إذا أقام أربعا صلَّى أربعاً)، أقول: هذا إحدى الروايتين عنه. (وروى عنه داود بن ابى هند خلاف هذا) ، روى محمد بن الحسن في "الحجة "عن سعيد بن المسيب، قال: إذا قدمتَ بلدةً فاقمتَ خمسة عشرة يوماً فأتم الصلاة . (واختلف أهلالعلم بعدفى ذلك)، وقد سبق مِنَّا أنفاً، ليسفيه لأحد خبر مرفوع, وإنما الدلائل الأثار في الباب. (فأما سفيان الثوري وأهل الكوفة فذهبوا إلى توقيت خمس عشرة وقالوا : إذا ائجمع على إقامة خمس عشرة اتم الصلاة)، وهوقول أبي حنيفة واستدلوا بمار واه أبوداؤد، ومن طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس "قال: قام رسول الله والله والمنتج خمس عشرة يقصر الصلاة". قال المنذري: وأخرجه ابن ماجة وأخرجه النسائي نحوه، وفي إسناده محمد بن إسحاق، واختلف على ابن إسحاق فيه، فروى منه مسنداً ومرسلاً، وقد ضعف النووي هذه الرواية لكن تعقبه الحافظ في "فتح الباري"، حيث قال: وأما رواية خمسة عشر فضعفها النووي في "الخلاصة"، وليس بجيد، لأن رواتها ثقات، ولم ينفر دبها ابن إسحاق، فقد أخرجها النسائي من رواية عراق بن مالك عن عبيد الله كذلك، فهي صحيحة، انتهى كلامه. والسَّدَد الله كذلك، فهي صحيحة، انتهى كلامه.

(وقال الأوزاعي إذا أجمع على إقامة ثنتي عشرة اتم الصلاق)، واحتج بماروي عن ابن عمر من توقيت ثنتي عشرة. (وقالمالكوالشافعيوأحمد:إذاأجمععليإقامةأربعاتم الصلاة) ، ورواية أربعةٍ عن ابن المسيب رواه مالك في "مؤطأه" وعمل به وأخذ به الشافعي وأحمد . واستدلوا أيضاً بمارواه مالك عن نافع عن أسلم عن عمر أنه أجُلى اليهود من الحجاز، ثم أذَّن لمن قدم منهم تاجراً أن يقيم ثلاثة أيام، قال الحافظ في "التلخيص":صححه أبوزرعة وقال في "السبل": وهومروي عن عثمان ، والمراد غيريوم الدخول والخروج . واستدلوا بمنعه المهاجرين بعد مضى النسك أن يزيد واعلى ثلاثة أيام في مكة ، فدل على أنه بأربعة أيام يصير مقيماً ، فافهم . (وأما إسحاق فرأى أقوى المذاهب فيه حديث ابن عباس)، أنه قام فى بعض أسفار ه تسع عشرة يصلى ركعتين. (قال) ، يعنى: بعد النبي النبي الخذبه وعمل عليه بعد و فاته عليه السلام. و أقول: هذا اجتهاد ابن عباس و لاحجة فيه ، حيث يحتمل أن يقيم بعد هذه الأيام ، و يقصر و لايتم ، أي مانع منه ، فليس ذلك نهاية في التقصير ، وإنما فيه حجة على التقصير في هذه الأيام ، وما دونها.

(ثم أجمع أهل العلم على أن للمسافر أن يقصرمالم يجمع إقامة وإن أتى عليه سنون) ، أخرجه البيهقي عن أنس:

" أن أصحاب رسول الله شيشة أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة", قال النووي: إسناده صحيح ، و فيه عكرمة بن عمار . و اختلفوا في الاجتجاج به ، و احتج به مسلم في صحيحه ، و أخرجه البيهقي في "المعرفة" عن عبيد الله ابن عمر عن نافع أن ابن عمر قال : أرتج علينا الثلج و نحن باذر بيجان ستة أشهر في غزاة ، و كنا نصلي ركعتين ، قال النووي : و هذا سند على شرط البخاري و مسلم ، قاله الزيلعي في "الراية".

بابماجاءفي التطوع في السفر

اختلفوا على ثلاثة أقوال: المنع مطلقا، والجواز مطلقا، والفرق بين الرواتب المطلقة. فذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق على ماذكره ابن قدامة في "المغنى "إلى أن يأتى بالسنن قبل الفرائض وبعدها، قال: ورُوي عن الحسن قال: كان أصحاب رسول الله سيافي يسافرون فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها، وروي ذلك عن عمر، وعلى، وابن مسعود، وجابر، وأنس، وابن عباس، وأبى ذر، وجماعة من التابعين. واحتج بحديث ابن عباس عند "ابن ماجة"، وحديث البراء عند الترمذي وأبى داؤد. ثم ذكرابن قدامة مذهب ابن عمر ، وحديثه المروي عند الشيخين، فقال: وحديث ابن عمريدل على أنه لابأس بتركها، فيجمع بين الأحاديث. ونقل البدر العيني في "العمدة" في التوفيق بينها على شيخه العراقي ، فيقول: إن النفل المطلق وصلاة الليل لم يمنعهما ابن عمر و لاغيره، فأما السنن الرواتب فيحمل حديثه المقدم يعني: في الصحيح في المنع على الغالب من أحواله في أنه لايصلى الرواتب، وحديثه في الترمذي على أنه فعله في بعض الأوقات لبيان استحبابها في السفر، وإن لم يتأكد فعلها كتأكده في الحضر ولفظته: "كان "في حديثه لايقتضى الدوام، بلولاالتكرار على الصحيح، فلاتعارض بين حديثه، وكذا أجاب عن حديث البراء بأن يحمل الركعتين على سنةالزوال، فتأمل.

ولماقف فيه على قول أبي حنيفة خاصة ، ولعله لم ينقل عنه شيء ، ومِن ههنا ختلفت أقوال المشائخ الحنفية ، قال ابن نجيم في "البحر": فقيل: الأفضل الترك ترخيصا ، وقيل: الفعل أفضل

(VEA)

تقربا، وقال الهندواني: الفعل حال النزول والترك حال اليسر، وغيرها، في "العمدة" قال هشام: رأيث محمدا كثيراً لايتطوع فى السفرقبل الظهرو لابعدها، ولايدع ركعتى الفجر والمغرب، ومارأيته يتطوع قبل العصرو لاقبل العشاء ، ويصلى العشاء ثم أوتر. وبالجملة: المستفاد من نقل هشام عن محمد بن الحسن عدم ترك ركعتى الفجرالقبلية ، وركعتي المغرب البعدية ، وعدم أداء القبلية في غالب الأحوال. وما قاله ابن القيم في " الهدى": لم يحفظ عن النبي الشيئة أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر، إلا ماكان من سنة الفجر، قال الحافظ في " الفتح": قلث ويرده على إطلاقه مارواه ابوداؤد والترمذي من حديث البراء، وقال: وكأنه لميثبت عنده، لكن الترمذي استغر به، ونقل عن البخاري أنه راه حسنا، فافهم.

(عن صفوان بن سليم) ، قالوا : ثقة . (عن أبى بسرة) ، الغفاري مقبول مِن الرابعة قاله في "التقريب"، وقال في "الخلاصة":وثقهابن حبان، وربمااشتبه على مَن تنبه لهبأبي بصرة الغفاري ، وهوصحابي اسمه حُمَيْل . (ثمانية عشر سعفراً)،قال العراقى: كذا وقع في الأصول الصحيحة، وما وقع في بعض النسخ بدله "شهراً "فهو خطأ محض. (فما رايته ترك الركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر) ، الظاهر أن هاتين الركعتين هما سنة الظهر ، ففي هذا الحديث دلالة لمن قال بجواز الإتيان بالرواتب في السفر، وقد حمله بعض الأفاضل على س 8نة الزوال لا على الرواتب قبل الظهر. (حديث البراء حديث غريب)، أخرجه أبوداؤدو سكت عنه، فعلم منه أنه صحيح عنده. (عن حجاج)، هوابن أرطاة الكوفي القاضي صدوق كثير الخطأ والتدليس. (عن عطية)، هوابن سعد بن جنادة

الكوفي صدوق يخطئ كثيراً، وكان مدلساً، قاله في "التقريب" وقال في "الميزان":عطية بن سعد تابعي ضعيف. (الظهرفى **السفرركعتين**)، أي فرضاً . (**وبعدها**)، أي بعد صلاة الظهر . (ركعتين) ، أي سنة الظهر. (هذا حديث حسن) ، إنماحسن الترمذي هذا الحديث مع أن في سنده حجاج بن أرطاة وعطية بن سعد ، وكلاهما مدلسان ، وروياه بالعنعنة . (والمغرب في الحضروالسفرسواء)، يعنى: مستوعددها فيهما. (ولاينقص في حضرولاسفر)، يعني: لاينقص رسول الله سَلَيْكُ المغربعن ثلاثر كعات لأن القصر منحصر في الرباعية. (وهي وترالنهار)، لعدم جواز النقصان، ونقل البدر العينى: أن ابن دحية المغربي وهو مِن حفاظ الحديث أفتى بقصر المغرب أيضاً، ولم يذهب إليه أحد، ومنشأ غلطه ماروى عن أبى موسى الأشعري" أنه سلم في المغرب بين شفع المغرب وركعتها"، وأشار إلى أنه سبق منه التسليم سهواً ، لا أنه كان بناء على القصر في المغرب ، وهذا هو منشأ غلط ابن دحية ، قال أبوالنعمان : هذا أحد جهالاته وغرائبه، فتفكر.

بابماجاءفي الجمع بين الصلاتين (أي: في السفر)

وقد تقدم بيان المذاهب فيه في المواقيت في "باب الجمع بين الصلاتين"، وتلخيص القول في بيانها الأول: جواز الجمع مطلقا تقديماً وتأخيراً سائراً أوناز لا مجداً أوغير مجد، وهو مذهب الشافعي وأحمد، والثاني: عدم الجواز مطلقا، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف و محمد، وهور واية ابن القاسم عن مالك، واختيار ابن القاسم، والثالث: أن الجواز مختص

بمن يجد في السير، وهوالقول المشهور عند مالك، وروي عن الليث، والرابع: أن الجواز يختص بجمع التأخير دون التقديم، وهو مروي عن مالك و أحمد واختيار ابن حزم. ومنشأ اختلافهم في تأويل الأخبار والأثار، لأنها كلها أفعال، وليست أقوالاً، والأفعال يتطرق إليها الاحتمال أكثر مِن تطرقه إلى اللفظ، وكذا اختلافهم في جواز وكذا اختلافهم في جواز القياس فيه، فهذه ثلاثة أسباب ذكرها ابن رشد في "قواعده". والأحاديث على أقسام ثلاثة، فبعضها يدل على جمع الفعل، وبعضها يول على جمع الفعل، وبعضها يول على مطلق الجمع الوقتي، وبعضها يدل على مطلق الجمع.

(عنائبي الطفيل)، إسمه عامر بن واثلة بن عبد الله الليثي، ورأى النبي الشيئة وهوشاب، وحفظ عنه أحاديث، وذكر مسلم أنه أخرمَنُ مات من الصحابة ، ومات بمكة قاله في " الإصابة "، وبالجملة فأخرهم موتاً على الإطلاق أبوالطفيل ﷺ. (كان في غزوة تبوك)، وهوموضع قريب مِن الشام. (قبل زيغ الشمس): يعني: قبل الزوال، فإن الزيغ هوميلها عن وسط السماء إلى ﺟﺎﻧﺐ ﺍﻟﻤﻔﺮﺏ. (**ﻋﺠﻞ ﺍﻟﻌﺼﺮ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻈﻬﺮ ﻭ ﺻﻠّﻰ ﺍﻟﻈﻬﺮ ﻭ** العصرجميعا)،فيهد لالةعلى جوازجمع التقديم في السفر. (و حديث معاذ حديث حسن غريب)، وأشار الترمذي إلى إعلال الحديث ، وقال : (تفرد به قتيبة ، وبهذا الحديث يقول الشافعي وأحمد وإسحاق)، قال الحافظ في "الفتح": قال بإطلاق جواز الجمع كثير مِن الصحابة والتابعين، ومِن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. (يقولان لابائس أن يجمع بين الصلاتين في السفر في وقت أحدهما)، والغرض: يقول الشافعي وأحمد وإسحاق بجواز الجمع بين الصلاتين بجمع التقديم والتأخير، واستدلوا بحديث معاذ حديث الباب. أقول:

وحديث الباب مع كون رجاله ثقات ، وكونه أعلى ما في الباب للقائلين بجواز الجمع مطلقاً في وقت أحدهما، رده المحدثون، فالترمذي قال فيه: حسن غريب، وأشار إلى إعلال الحديث، وقال البخاري:قلت لقتيبة بنسعيد:مع مَنْ كتبتَ عن"الليث بن سعد "، حديث يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل، فقال: كتبته مع خالد المدائني، قال البخاري: وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث عل الشيوخ، وقال صاحب المستدرك: إنه موضوع ، نقل العيني في " العمدة " قول البخاري وصاحب المستدرك، وقال أبوداؤد: منكر، وقال الحافظ ابن حزم: إنه منقطع ، وقال ابن حبان : محفوظ صحيح ، وخالد المدائني هوأبوالهيثم ابن القاسم، قال ابن راهويه: كان كذّاباً، وقال الأزدي: أجمعوا على تركه ، وقال يعقوب: متروك الحديث ، وأحرق ابن معين ماكان كتبه عن خالد ، ذكرالذهبي في " الميزان ": ومن العجب أن ليث بن سعد من مشاهيرالفقهاء وحفاظ الحديث، وله أصحاب يبلغون مأتين ثم لايروي منه إلا قتيبة بن سعيد وحده. وبالجملة: حديث البابيدل على الجمع الوقتى تقديماً وتأخيراً ، ويقول أبوداؤد: ليسفى جمع التقديم حديث قائم، قاله الحافظ في" التلخيص"، وكذا أعله ابن أبى حاتم بأنه مدخول، وراجع التلخيص للتفصيل.

وبالجملة: هؤلاء الأئمة رؤساء الحديث عرفت أقوالهم وأرائهم في حديث معاذ حديث الباب، فكيف الاستدلال به؟ وبالله التوفيق.

واَمَّا مشائخ الحنفية فحملوا حديث الباب وأمثاله على الجمع فعلاً بتأخير الأولى إلى أخر الوقت، وتعجيل الأخرى إلى أول الوقت. وأول من أجاب به الإمام الحافظ أبوجعفر الطحاوي،

ثم تبعه مِن بعده ، ثم إنه تارة يعبرون عنه بالجمع الصوري، وأخرى بالجمع الفعلي ، وهذا في "البدائع "و" العمدة "وغيرهما . وقد صرح من المالكية أبوالوليد الباجي في جمع التاخير بالجمع الصوري في "شرح الموطا" ، فارتفع الخلاف بيننا وبينهم في جمع التاخير ، وصرح أنس بالجمع الصوري في "الزوائد" ، ونحوه عند الدار قطني ، وكذا عن ابن مسعود عند الطبراني ، قاله في قطني ، وكذا عن ابن مسعود عند الطبراني ، قاله في "الزوائد" ، ويميل إلى الجمع الصوري ما في المدونة ، حيث قال: وكان ابن عمريؤ خرها في السفر قليلاً.

وممايؤيد حمل هذا الحديث على الجمع الصوري أنه صرح بالجمع الصوري في رواية الطبراني في "الأوسط" قاله في في غزوة تبوك، فجعل يجمع بين الظهر والعصر يصلى الظهر في أخر وقتها ، ويصلي العصر في أول وقتها ، حتى يغيب الشفق. قال الهيثمي في "الزوائد": رواه الطبراني في " الأوسط"، وقال: لميروه إلا "غصن" بن إسماعيل، و "غصن "هذا مِن رجال لسان الميزان ، فقال : "غصن "بن إسماعيل من أهل إنطاكية يروي عن ابن وهب، وعنه محمد بن غالب الإنطاكي، قاله ابن حبان في الثقات ، ولعله محمد بن غالب بن تمام ، وهوحافظ مكثرمِن أصحاب شعبة ، وهوثقة مأمون ، كما قاله الدارقطني، حكاه الحافظ في" اللسان"، وذكره ابن حبان في الثقات. وبالجملة: ومَنْ أمعن في هذه الروايات كلها فعلم أنها تعبيرات مِن واقعة جزئية خاصة في غزوة تبوك، وتَبَيَّنَ له أن غرضها ومرماها ليسإلا تأخير الظهروا لمكث في المنزل إلى قرب العصر، حتى يصلي الظهروالعصر لاغير، وليس مِن أبواب متفرقة

التحقيق في شيء وأن يقتنع برواية واحدة ولفظة خاصة في مسألة مهمة ، ويغمض عن بقية الألفاظ الواردة في الباب، فإذن لاحاجة إلى إعلال حديث معاذفي الباب.

(**والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ)** ، أخرجه مسلم فى صحيحه: "حتى غاب الشفق"، استدل به النووي فى "شرح مسلم"على الجمع الوقتى الحقيقى فى وقت إحدى الصلاتين. ولايصح الاستدلال بهذا اللفظ بهذا القدر، فقد وقع عند أبى داؤد بسند قوي "باب الجمع بين الصلاتين "من طريق محمد بن فضيل عن أبيه عن نافع ، وهوإسناد صحيح ، وبه رواه الدارقطنى فى "سننه "وفيه: "حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب، ثم انتظر حتى غاب الشفق، ثمقال: إن رسول الله الله الله الله كان إذا عجل به أمرصنع مثل الذي صنعث"، وهذا يدل على أن الراوي بالغ في قوله: "حتى غاب الشفق"، في رواية الترمذي في الباب، بل معناه كادأن يغيب، فإن رواية أبى داؤد صريحة لايتطرق إليه تأويل، فليرجع رواية مسلم والترمذي المحتملة إلى الغير المحتملة ، فتأمل و لاتغفل.

بابماجاءفي صلاة الاستسقاء

وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله سبحانه: (فقلت استغفروا ربكمإنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً ﴾، وأما السنة فصح في الأثار الكثيرة أن النبي والأمة أبست المعت عليه المنتسقى مراراً ، وكذا الخلفاء بعده ، والأمة أجمعت عليه خلفاعن سلف من غيرنكير.وهولغة:طلب السقى،وهو: الإرواء، وشرعا: طلبه من الله سبحانه عند الجدب والقحط على وجه

مخصوص،فافهم.

(عن عبادبن تميم)، بن غزية الأنصاري المازنى المدنى ثقة. (عن عمه)، واسم عمه عبد الله بن زيد بن عاصم، وهو أخو أبيه لأمه قاله في "التقريب". تنبيه: اعلم أن عمه عبد الله بنزيد بن عاصم بن مازن الأنصاري لا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري الخزرجي الذي رأى الأذان في المنام. (خرج بالناس)، يعنى: إلى المصلي، وهوفى رواية البخاري ومسلم. (فصلى بهم ركعتين)، اختلفوا هل تسن صلاة أم لا؟ الصلاة في الاستسقاء سنة ، وإليه ذهب مالك والأوزاعي والشافعي و أحمد، وإليه ذهب أبويوسف ومحمد من أصحاب الإمام، قاله في "المغنى"، وقاله في "العمدة". وقال أبوحنيفة: الصلاة ليستُ بسُنَّةٍ، واستدل له في "الهداية" بأنه فعله مرةً، وتركه أخرى، يريد أنها ليست بسنة مؤكدة ، فلاينكر نفس سنيتها وندبها ، حيث قال: فعله مرة ، ويكفى هذا للندب والاستحباب ، وإنما تستدعى المواظبة ، وصرح المحقق ابن أميرالحاج في "الحلية"أنأباحنيفةقالبالجواز،وقدرَدّشيخهابنالهمامفي "الفتح" على الحافظ الزيلعي في فهمه نفي الصلاة عن كلام الهداية ، يقول بأنه لوتعدى بصره إلى قدر سطر لم يحمله على النفى مطلقاً ، وكذا صرح ابن عابدين بجواز الجماعة فيها ، والاخلاف فيجوازه من غيرصلاة.

وبالجملة: أن الصلاة في الاستسقاء بجماعة مندوبة عند الحنفية ، وليست بسنة مؤكدة ، فصار الخلاف بين الأئمة في تأكد الصلاة فيه ، وكونها بجماعة ، فعندهم يجوز الاستسقاء بغير صلاة ، كما عندنا يجوز بصلاة ، أريد أن الأصل عندهم فيه الصلاة والجواز بغيرها ، وعندنا الأصل فيه الدعاء ، ويظهر بعد

البحثأن الدعاء عليه المدار عند الكل، فهو الأصل. وهل الصلاة سنة مؤكدة لكماله أم لا؟، موضع خلاف، فمناط الخلاف أمر اجتهادي محض، لأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم دعاء فقط، والصلاة والخطبة فهل المناط على أمر واحد أو على الأمور معاً ؟، فقال أبوحنيفة باستنان الدعاء فقط وقال أحمد باستنان الصلاة والدعاء والخطبة ، وقال مالك والشافعي بجميعها ، وقال أبويوسف وأحمد باستنان خطبة واحدة ، وقال محمد والشافعي بخطبتين. ثم الخطبة هل هي قبل الصلاة أو بعدها فيهأيضاًخلاف بناءاً على اختلاف الروايات فيه ، ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن زيد عند أحمد أنه بدء الصلاة قبل الخطبة ، وفي حديث ابن عباس عند أبي داؤد وحديث عائشة عند أبى داؤد أنهبد عبالخطبة قبل الصلاة ، ولعل الكلواسع، وقال القرطبي: يَعُتَضِدُ القول بتقديم الصلاة على الخطبة بمشابهتها للعيد.

(جهربالقراءة فيها),القراءة فيهاسرية عند أبي حنيفة وجهرية عند صاحبيه وعند مالك والشافعي وأحمد قاله في "المغني" و"المجموع", فتدبر. (وحول رداءه), ثم مالك والشافعي وأحمد يقولون بتحويل الرداء للإمام والقوم جميعاً, ويستحب تحويل الرداء للإمام عند أبي حنيفة دون القوم، والنفي في المتون محمول على نفي الوجوب. والوجه في تشريعه التفاؤل, وقدجاء مصرحافي "المستدرك" من حديث جابر، وصححه، وكذا في حديث أنس ذكرهما ابن الهمام في "الفتح".

(ورفعيديه)،قالجماعة من الفقهاء: السنة في كلدعاء لرفع بلاء كالقحط ونحوه أن يرفع يديه ، ويجعل ظاهر كفيه إلى

السماء ، وإذا دعا لسوال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء . واحتجوا بحديث أنس عند مسلم أن النبي الله السامة المسلم أن النبي المسلم المسلم أن النبي المسلم المسلم النبي ا استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء، وفي رواية: كان النبي يديه حتى يرى بياض إبطيه ، رواه الشيخان من حديث أنس ، لَعَلُّ المراد منه المبالغة في الرفع البليغ . ومن توهم منه على نفي رفع الأيدي في غيره فقد أبعد عن الصواب، وقد أخرج النووي نحواً من ثلاثين حديثاعلى ثبوت الرفع عند الدعاء ، فهذا التوهم غلط قطعاً، فتفكر. وقال بعض الأشياخ: النفى وارد على الرفع البليغ لامطلق الرفع، قال النووي في "شرح مسلم": هذا الحديث ظاهرهأنه لميرفع الشيخ إلافى الاستسقاء، وليس الأمركذلك، بل قد ثبت رفع يديه والمستسقاء في مواطن غيرالاستسقاء، وهي أكثرمن أن تحصى ، وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثامن البخاري ومسلم، أومن أحدهما، وذكرتهافي أواخر" بابصفة الصلاة "مِن "شرح المهذب". وماأول به النووي بمثله أول الحافظ التوربشتي والعيني والشهاب وغيرهم، فقال الطيبى: أي يرفع كل الرفع يتجاوز حتى رأسه ويرى بياض إبطيه،إذا لميكن عليه ثوب، وقال:قالوا: فعلذلك تفاؤ لابتقليب الحال ظهراً لبطن، وذلك نحو صنيعه في تحويل الرداء إشارة إلى مايسأله، وهوأن يجعل بطن السحائب إلى الأرض لينصبّ مافيه الأمطار وقوله: "فانه يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه" قرينة على ذلك الرفع البليغ.

(حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان وأحمد وأبوداؤد والنسائي، ولميذكر الجهر بالقراءة. (وعلى هذا العمل عند أهل العلم)، يعني: على ما يدل عليه

حديث عبدالله بنزيد. (**وبه يقول الشافعى وأحمدوإسحاق)**، وقدسبقأقوال الأئمة فتذكر. (عن يزيدبن عبد الله)، بن أسامة بن الهاد الليثي المدنى وثقه ابن معين والسنائي ، وهومن رجال الأئمة الستة. (مولى آبي اللحم)، الغفاري صحابي، شهد خيبر. (عن آبي اللحم)، اسم رجل مِن قدماء الصحابة سمي بذالك لامتناعه عن أكل اللحم اسمه عبد الله بن عبد الملك استشهد يوم حنين . (عند أحجارالزيت) ، موضع بالمدينة وسمى بهالسواد أحجارها، كأنها طليت بالزيت، وكان الخروج في الاستسقاء في رمضان سنة ست مِن الهجرة على ماصرحبه ابن حبان، وذكره الحافظ البدر العيني، والشهاب العسقلاني. ثمإن استسقاءه وقعست مراتٍ، قاله صاحب" المواهب اللدنية" وثبت صلاته في واحدة منهادون خمسة أخرى، وهذا يدلّك على عدم تأكد الصلاة فيه ، بليدل على المشروعية أو الندب فحسب ، كمااختاره الإمام ابوحنيفة فقيه الأمة.

(كماكان يصلي في العيد)، استدل به الشافعي على أنه يكبر في الاستسقاء كتكبير العيد، والتشبيه عند الأئمة الثلاثة في العدد والجهر بالقراءة وكونها ركعتين في وقت صلاة العيدين وقبل الخطبة. وماذكروا فيه مِن رواية ابن عباس عند الدار قطني والبيهقي مِن سبع تكبيرات في الأولى وخمس في الثانية فضعيف بمحمد بن عبد العزيز وبأبيه عبد العزيز، ومعارض بحديث أنس عند الطبراني وفيه: لم يكبر فيهما إلا تكبيرة، وتفصيله في "نصب الراية" و"العمدة". وروي عن محمد بن الحسن أيضاً رواه ابن كأس عنه ، وابن كأس محمد في " موطئه"، وابن كأس هو أبو القاسم علي بن محمد ابن الحسن بن

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

(404)

كأس النخعي القاضي الكوفي روى عن محمد بن علي بن عثمان، ورَوى عنه أبوالقاسم المطرزي قاله القرشي في "الجواهر". (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أبوداؤد والنسائي والدار قطني والبيهقي، وصححه أيضاً أبوعوانة وابن حبان، فتأمل.

باب في صلاة الكسوف

قال طائفة مِن أهل اللغة: الكسوف يستعمل في الشمس والخسوف في القمر، وهوالمشهورفي السِنةِ الْفُقَهَاء ، وهوالمعروف في السِنةِ الْحُكَمَاء، واختاره الفراء وثعلب، وادعى الجوهري أنه هو الأصح. أقول بتوفيق الله وحسن توفيقه: إن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف على خمسة وجوه ، أحدها: ركعتان بركوع واحد في كل ركعة ، والثاني: بركوعين في كل ركعة ، وذلك في أحاديث البخاري ومسلم ، والثالث: بثلاث ركوعات في ركعة ، والرابع : بأربع ركوعات في ركعة ، وأحاديثهماعند مسلم وأبى داؤد، الخامس: بخمس ركوعات في ركعة عند أبى داؤد بسندلين، فإن فيه إبا جعفر الرازى وبسند قوى فى "تهذيب الأثار "لابن جرير. ثم إن حديث ركوعين ثبت مِن حديث عائشة عند البخاري ومسلم، وابن عباس عندهما، وكذا عبدالله بن عمر عندهما، وحديث جابر عند مسلم وأبي داؤد ، وحديث ثلاث ركوعات ثبت من حديث ابن عباس وعائشة عند مسلم، وحديث أربع عند مسلم عن ابن عباس، وحديث خمس عند أحمد وأبى داؤد من حديث أبى ابن كعب من طريق أبى جعفر الرازي، قال في "التقريب "وهوصدوق سيء الحفظ وقواه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

الحافظ ابن السكن قاله في "النيل"، فافهم.

ثمإن هذا الاختلاف في فعله عليه السلام في قصة واحدة ، بل قد اختلف على صحابى واحد ، فابن عباس يروي عنه بركوعين رواه الترمذي، وعنه بثلاث ركوعات عند مسلم، وعنه بأربع وهوعند مسلم وأبى داؤد . ومِن أجل ذلك ذهبت طائفة مِن المحدثين إلى القول بتعدد القصة ، منهم ابن إسحاق ، وابن المنذر، وابن خزيمة، وابن جرير، حكاه النووي في "شرح مسلم "، ومأخذ هؤلاء "السنن الكبرى للبيهقي". وجنح الحافظ ابن حجرإلى اتحاد الواقعة ، وهو الصواب ، وكيف يقال بالتعدد! ، فإنه وردفي تلكالصفات المختلفة خطبته عليه السلام لردماز عموا من أن كسوف الشمس بموت ابنه عليه السلام إبراهيم، فهل يمكن في العقل أن يقال: إنه مات إبراهيم في كل مرةٍ مِن الكسوف ؟، على أن الكسوف وقع مرةً واحدة ، في عهده عليه السلام على ماحققه المحققون، ووقعت صلاة الكسوف في عهده المسالة واحدة . وأفرد الحافظ ابن تيمية صلاة الكسوف برسالة مستقلة، وجمع فيها الأحاديث المروية في صفاتها المختلفة، وَاعَلَّ الروايات ماعدا أحاديث الركوعين في ركعة واحدةٍ بوجوه، وقال:إن الشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي كلّهم أعَلّوماعدا أحاديث الركوعين. أقول: وَلَعَلُّ مالك بن أنس أيضاً اعَلُّها حيث اكتفى فى "موطاه" بأحاديث الركوعين فى ركعةٍ.

وأجاب عنه الحافظ علاء الدين المارديني في "الجوهر النقي "ومما قال في ترجيح الشافعي: حديث الركوعين في ركعة تَخُطِئة بقية الروايات. وقال ابن رشد في "القواعد": الأولى هوالتخيير فإن الجمع أولى من الترجيح. وأما أحمد بن حنبل في ختار صفة الركوعين ويجوّز البقية ، قال ابن قدامة في

"المغني": ومقتضى مذهب أحمد أنه يجوز أن يصلي صلاة الكسوف على كل صفة رويت عن النبى الشيئة نحو قوله في صلاة الخوف، إلا أن اختياره مِن ذلك الصلاة على الصفة التي ذكرنا. قال أحمد: روى ابن عباس وعائشة في صلاة الكسوف أربع ركوعات وأربع سجدات، فعلم منه أنه لا يعل البقية المروية مِن غيرهما، وابن قدامة الموفق أعلم مِن ابن تيمية بمذهب أحمد، وابن تيمية نفسه يقول فيه مثل ماقال أحمد بعد ما دخل الشام بعد الأوزاعي، وأماكلام البخاري فيماذكره الترمذي في "العلل من أن أصحها حديث ركوعين فلايلزم منه إعلال البقية على ما قال ابن قدامة في كلام أحمد بن حنبل.

ولأبي حنيفة أدلة كثيرة في وحدة الركوع منها صريحه ومنها غيرصريحة ، منها: حديث محمود بن لبيد أخرجه في مسنده قال: "انكسفت الشمسيوم مات إبراهيم بن رسول الله والله وا

منها: حديث سمرة بن جندب أخرجه أبوداؤد والنسائي بإسنادقوي وفيه: "فَصَلّى فقام بناكأطول ماقام بنافي صلاة قط، لانسمع له صوتاً ، قال: ثمر كع بناكاطول مار كع بنافي صلاة قط، قال: ثم سجد بناكأطول ماسجد بنافي صلاة قط، لانسمع له صوتاً ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك" ، وأخرجه أحمد والترمذي في الباب الذي بعده ، وصححه الترمذي وابن حبان . ومنها:

ومنها: حديث قبيصة بن مخارق الهلالي أخرجه أبوداؤد والنسائي ، وفيه: "فصلى ركعتين ، فأطال فيه القيام ، ثم انصرف وانجلت ، فقال: هذه الأيات يخوف الله عزوجل بها ، فإذا رأيتموها فصلاا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة "، ورواه أحمد بسند أبي داؤد من طريق موسى بن إسماعيل ، وقال : حديث صحيح على شرط البخاري و مسلم ، وللحديث أسانيد انظر "نصب الراية" ، قال البيهقي : بعد أن رواه بالسند الأول : سقط بين أبي قلابة وقبيصة رجل وهو هلال بن عامر ، قال النووي في "الخلاصة" : و هذا لا يقد ح في صحة الحديث ، فإن هلالاً ثقة . و منها: ولطحاوي ، وابن عبد البر ، و في "العمدة" : و صرح ابن عبد البر ، و في "العمدة" : و صرح ابن عبد البر ، و في "العمدة" : و صرح ابن عبد البر بصحة الحديث ، قال : و من أحسن حديث نهب إليه البر بصحة الحديث ، قال : و من أحسن حديث نهب إليه

الكوفيون حديث أبي قلابة عن النعمان، وصححه ابن خزيمة وابن حبان، ولفظ النسائي: "أن النبى الشيطة قال: واذا خسفت الشمس والقمر فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة". واعله البيهقى بالانقطاع بين أبي قلابة والنعمان، قال في الكبرى: وأبوقلابة لميسمعه عن النعمان بن بشير، قال ابن حزم الكبرى: وأبوقلابة لميسمعه عن النعمان بن بشير، قال ابن خر فحدث بكلتار وايتيه، وقال ابن أبي حاتم في "العلل": قال أبي: قد أدرك أبوقلابة النعمان بن بشير، وفي "النيل": وقد قال أبوحاتم: إن أباقلابة لايعرف له تدليس، وقال بعض الأفاضل: إن كان بينهما رجل فهو هلال بن عامر، وهوثقة فالرواية جيدة، وقال في "الجوهر النقي": وصرح صاحب الكمال بسماعه عن النعمان، وقول البيهقى: "لميسمعه منه "دعوى بلادليل.

وبالجملة: فهذه الروايات والأدلة احتج بها أبوحنيفة وأصحابه على أن ركعتي الكسوف مثل سائرالصلوات المعهودة، وأضف إلى هذا ما في صحيح البخاري في باب الجهر بالقراءة في الكسوف وفي باب خطبة الإمام في الكسوف "قال الزهري فقلث أي لعروة: ما صنع أخوك عبد الله بن الزبير؟! ماصلى إلا ركعتين مثل الصبح إذا صلى بالمدينة! قال: أجل! إنه أخطأ السنة "والعجب كل العجب أنَّ عبد الله بن الزبير صحابي وعروة تابعي ، ورأي التابعي وإن كان مستنداً إلى مرفوع ، فكيف يكون حجة على رأي الصحابي وعمله ؟!! . على أن عروة أراد بالسنة الفعلية ، ولعل ابن الزبير اعتمد السنة القولية . ويؤيده تائيداً موزراً سنة الخليفة الراشد عثمان بن عفان ، ففي ويؤيده تائيداً موزراً سنة الخليفة الراشد عثمان بن عفان ، ففي عهد عثمان بن عفان فصلى بالناس تلك الصلاة ركعتين ، وسجد عهد عثمان بن عفان فصلى بالناس تلك الصلاة ركعتين ، وسجد

سجدتين في كل ركعة "، قال الهيثمي: رواه أحمد وأبويعلي والطبراني في الكبير، والبزار، ورجاله موثوقون وهذا يبين التعامل المتوارث فيهم والسنة السائرة بينهم، وأوضح أن التعامل في عهد الصحابة كان بهذا لابذاك، وأي التعامل أقوى للفصل من عمل هذين الصحابيين الجليلين، ليسفيه تعارض ولااضطراب، ولايقاو مه عمل ابن عباس بعد ما اضطرب مرفوعه وموقوفه بين ركوعه وركوعين وثلاث وأربع وخمس، وكذا عمل علي شخ اضطرب حديثه، ولوصح عن علي شخ عمل منضبط غير مضطرب لكانوا أحق به وأهله، فإنهم وارثون لعلم علي شخ وعبد مضطرب لكانوا أحق به وأهله، فإنهم وارثون لعلم علي شخ وعبد المحدثين، فهو حجة لنا، وليس علينا بيان حكمة ونكتة في تعدد ركوعاته، بليكفي لنا أن نقول: إن الإرشاد القولي أفصيح لنا بأن اتباع فعله الخاص لايلز منافي ذلك.

وأجاب الشافعية عن هذه الأدلة بأن هذه الروايات ساكتة عن الركوع الثاني ، ورواياتنا مثبتة ناطقة ، وفيها الزيادة والمثبت مقدم على النافي . وأجاب عنه الطحاوي في "شرح الأثار": إن أكثر الأخبار موافقة لمذهب أبي حنيفة وحديث نعمان بن بشير "فجعل يصلي ركعتين ويسلم ويسأل ، حتى انجلت "دل على السجود بعد كلر كوع وهو علمه وعلم من وافقه ، وخالفه من لم يعلمه ، فاكتفى بالركوعين ، فكان حديث النعمان ومن وافقه مثبتا بما لم يثبته أخرون ، فالتمسك به أولى دون غيره . وأجاب عنه الحافظ البدر العيني في "العمدة" ما حاصله : إن كان المدار على قبول زيادة الثقات ، فثبت عند مسلم ثلاثة ركوعات وأربع ، وعند أبي داؤد وغيره أربع وخمس ، فما كان جوابهم في هذه فهو جوابنا في تلك ، وقال : إن الأخذ عند الاختلاف

بمايوافق الأصول أولى وأعجب. أقول: وإن الأحسن أن يقال: إن رسول الله والله والل

وبالجملة:إن هذا الركوع الزائد ركوع خشوع لاركوع صلاة لنظير السجدات عند مشاهدة الأيات ، فالنبي الشيئ رأى الجنة مثلت له في جدار القبلة وكذا النار مثلت أمامه ، كما ورد في البخاري ومسلم ، وكل ذلك من أيات الله سبحانه ، ودلت عليه خطبته في حمل الركوع الزائد على ركوع عند الأيات . وأما الجمع بين الروايات المختلفة في تعدد ركوعاته فليس في الحديث شيء يعتدبه ، والاحتمالات لاتغني عن شيء والاحتمالات العقلية غير معتبرة على من أراد أن يذكرها.

وبالجملة: فالتشريع القولي العام هو حجة للحنفية ، على أن القولية سالمة من التعارض ، والفعلية فيها من التعارض المدهش ، فهلا يكون الرجوع في مثلها إلى القوليه المطابقة للأصول والموافقة للقياس والسالمة من التعارض ، أقرب إلى الصواب ، فهلا يكون مثلها صريحا في إرشاد الأمة إلى الصلاة بهيئة معروفة سائرة في الشريعة . (حديث ابن عباس حديث بهيئة معروفة سائرة في الشريعة . (حديث ابن عباس حديث

حسن صحيح)، وقد ضعفه ابن حبان و البيهةي، قال ابن حبان في "صحيحه": هذا الحديث ليسبصحيح، لأنه مِن رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاؤس عن ابن عباس، ولم يسمعه حبيب عن طاؤس، وقال البيهقي: حبيب وإن كان ثقة فإنه كان يدلس، ولم يبين سماعه فيه عن طاؤس، وقد خالفه سليمان الأحول فوقفه، فافهم.

(وقدرُوي عن ابن عباس عن النبى ﷺ أنه صلَّى في كسوف اربع ركعات في اربع سجدات)، قال النووي في "شرح مسلم": واختلفوا في صفتها ، فالمشهور في مذهب الشافعي أنها ركعتان ، في كل ركعة قيامان وقراء تنان وركوعان ، وأما السجود فسجدتان كغيرهما. (فرأي بعضهم أن يُسِرَّب القراءة فيها بالنهار ورأي بعضهم أن يجهربالقراء ة فيها كنحوصلاة العيدين والجمعة ويجئ دلائل الفريقين)، في الباب الثاني. (ويرى أصحابنا) ، يعنى: أصحاب الحديث. (أن يصلى صلاة الكسوف في جماعة في كسوف الشمس والقمر)، ذهب أبوحنيفة ومالك إلى أنه لاجماعة في كسوف القمر، وقال الشافعي: فيه جماعة ، وإليه ذهب أحمد وأهل الحديث، كمافى "العمدة"، وقال وأبوحنيفة لمينف الجماعة فيه ، وإنما قال: الجماعة فيه غيرسنة ، بل هي جائزة ، وذلك لِتَعَدّراجتماع الناس مِن أطراف البلد بالليل. وقال مالك: لم يبلغنا والأأهل بلدنا أنه والمسلطة جمع لكسوف القمر، والاينقل عن أحمد من الأئمة بعده أنه والمسكال الشافعي وأحمد بالعموم في الروايات، وليسعنده دليل خاص فيه. (هذا حديث **حسن صحيح**) ، أخرجه الشيخان . (**وبهذا الحديث يقول** الشافعي وأحمد وإسحاق يرون صلاة الكسوف أربع ركعات

فى أربع سجدات)، المرادبالركعات الركوعات يعني: يرون في كل ركعة ركوعين وسجدتين، وقال أبوحنيفة: في كل ركعةٍ ركوع واحد كسائر الصلوات الثُّنَائِيَّةِ ، قال مالك والشافعي وأحمد:إن صلاة الكسوف ركعتان كلركعة بركوعين، وعن أبى حنيفة في ظاهر الرواية أن صلاة الكسوف ركعتان كسائر الصلوات، كلركعة بركوع واحد، قال ابن عبد البر: وإنما يصير كلعالم إلى ماروى عن شيوخه ورأى عليه أهل بلده ، وقديجوز أن يكون ذلك اختلاف إباحة وتوسعةٍ ، قال البيهقي: وبه قال ابن راهویه ، وابن خزیمة ، وأبوبكربن إسحاق ، والخطابي ، واستحسنه وابن المنذر، ونحوه ابن حزم.

باب كيف القراءة في الكسوف

قال أبوحنيفة والشافعي بإخفاء القراءة فيها، وهومذهب مالك وجمهورالفقهاء . وذكر عن مالك ابن المنذر في "الأشراف"،وابن عبد البرفي "الاستنكار"،وماذكره الترمذي رواية شاذة عنه ، هذا ماقاله المازرى . ودليل القائلين بالجهرحديث عائشة ، ورواية الشيخين عنها صريحة في الجهر،وحديث ابن عباس في "الصحيح "فيه أيضاً: "فقام قياماً طويلانحوا منقراءة سورة البقرة "ومثله في حديث أبي هريرة عند أبي داؤد. وحجة القائلين بالإخفاء رواية سمرة بن جندب، والجواب بأن سمرة كان في صف الرجال ولم يسمع ، فكيف سمعتعائشة في أخريات الصفوف ؟! فافهم.

(عنالأسودبنقيس)، العبدى الكوفى، يكنى أباقيس ثقة. (عن ثعلبة ابن عباد) ، بكسر العين مع تخفيف الباء العبدي (٧٦٧)

البصري مقبول قاله في " التقريب "، وقال الذهبي في "الميزان":تابعى سمع سمرة، وعنه الأسودبن قيس فقط، وقال ابن المديني: الأسوديروي عن مجاهيل، وقال ابن حزم: ثعلبة مجهول. (الانسمع له صوتا)، وفيه دلالة على أن الإمام الايجهر بالقراءة فى صلاة الكسوف. (وحديث سمرة بن جندب حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد والنسائى وابن ماجة، وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد، وقال ابن المديني: إنه مجهول. (وقدذهب بعض أهل العلم إلى هذا)، إلى الإخفاء بالقراءة في صلاة الكسوف. (وهوقول الشافعي) ، وهو قول أبي حنيفة ومالك، قال النووي في "شرح مسلم": مذهبنا ومذهب مالك وأبى حنيفة والليث بن سعد وجمهور الفقهاء أنه يسر في كسوف الشمس، ويجهر في خسوف القمر، وقال الحافظ في "الفتح":قال الأئمة الثلاثة يعنى: مالكاو الشافعي وأباحنيفة يُسِرُّ في الشمس ويجهر في القمر . (حدثنا إبراهيم بن صدقة) ، البصري صدوق . (وجهر بالقراء ة فيها) ، هذا نصصريح في الجهربالقراءة فى صلاة كسوف الشمس، وقدر وى البخاري فى "جامعه"من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف، وقال الحافظ في "الفتح": وقد ورد الجهرفيها عن على مرفوعا وموقوفا، أخرجه ابن خزيمة وغيره.(**وهذاحديثحسنصحيح).**

فإن قال قائل: إن فيه سفيان بن حسين عن الزهري وهوثقة في غير الزهري، فكيف يكون حديثه هذا بلفظ: "وجهر بالقراءة فيها "حسناصحيحاً ؟. قلنا: ولكن تابعه في الجهر عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عند البخاري و مسلم، والأوزاعي عنه عند أبي داؤد، وسليمان بن كثير عند أحمد والطياليسي، و عقيل بن

خالد عند الطحاوي، وإسحاق بن راشد عند الدار قطني، فَلَعَلَّ الترمذي نظر إلى عدم تفرده بالرواية عنه، فحكم بصحته، قال الحافظ: وهذه الطرق يعضد بعضها بعضاً يفيد مجموعها الجزم بذلك، فلامعنى لتعليل مَنُ أعَلَّه بتضعيف سفيان بن حسين، ثم إن كون سفيان بن حسين غير ثقة في الزهري مذكور في "التهذيب".

(وبهذا الحديث يقول مالك)، وهذه رواية شاذة عنه، قاله المازري، وقال ابن العربي: هي رواية المدنيين عنه، وقال عياض والقرطبي: هي رواية معن بن عيسى عنه، واختاره. ومِن ههنا قال الحافظ: وقد عد الترمذي مالكاً مِن القائلين بالجهر بالقراء ة في صلاة الكسوف، فلعل مِن الإمام مالك روايتين. أقول: ومشهور قول مالك الإسرار. (وأحهدوإ سحاق)، وصاحبا أبي حنيفة ، والحافظ البدر عيني والشهاب العسقلاني كلاهما مالا إلى حديث الجهر، والحق أحق بالاتباع ، وإن لم يساعده الجمهور، فتفكر.

باب ما جاء في صلاة الخسوف

اختلفوا في تأريخ نزول الأية بها، فالجمهور على أنه في غزوة ذات الرقاع، وهي عند الجمهور سنة أربع، واختاره ابن سعد، وفيه أقوال متعددة. وصلاة الخوف تجوز عند أبي حنيفة عند حضور العدو وإن لم يتحقق الخوف، قال شيخ الإسلام خواهر زاده في "مبسوطه": المراد بالخوف حضرة العدو لا حقيقة الخوف، لأن حضرة العدو أقيم مقام الخوف. وعند الشافعي يشرط الخوف حقيقة عند الشافعي

مذكور في "الأم "و" شرح التهذيب "، ومثله عند أحمد بن حنبل قاله في "المغني ". وصلاة الخوف مشر وعيتها محل اتفاق بين الأمة والأئمة إلامار ويعن أبي يوسف أنها كانت مختصة بعهده الأمة والأئمة إلامار ويعن أبي يوسف هذا قال في "البدائع ": هو قول أخر ، وفي "البناية ": أن هذا قوله الأول ، وقد رجع عنه . وأعله أبويوسف بقوله : ﴿ وإذا كنتَ فيهم ﴾ . وَرُدَّ ذلك بإجماع الصحابة على العمل بها بعده الشكم ، ولاخصوصية في الخطاب ، نظائر غيره في الأيات كثيرة ، وقد يجيب بأنه قيد واقعى نحوقوله : ﴿ وَاقعى نحوقوله : ﴿ وَاقعى نحوقوله : ﴿ وَاقعى نحوقوله : ﴿ وَالْمَعَالَةُ المسافر .

ولايخفى أن مشروعية صلاة الخوف موضع اتفاق بين عامة أهل العلم ، وأما صفاتها المروية في الأحاديث فقد فصّلها البدروالشهاب ، قال الخطابي : صلاها النبي الله على الله المام مختلفة بأشكال متبائنةٍ ، يتحرى فيها ماهوالأحوط والأبلغ للحراسة, فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى, والخلاف في الأولوية ، وفي " البدائع ": ونحن نقول: كل ذلك جائز. وقال الشافعية أيضاً بجوازالكل، وحكاه في " العمدة " مِن نص الشافعي في الجديد ، وذكره النووي وذكرالشعراني في "الميزان"أيضاًأن الخلاف في الترجيح. وقال أحمد بن حنبل: لاحرج على مَنُ صلى بواحدة مماصح عنه . وبالجملة : أجمع علماء المذاهب على جواز الكل، وإنما خلافهم في الاختيار، قال السهيلى: اختلف العلماء في الترجيح، فقالت طائفة: يعمل منها بما كان أشبه بظاهر القرأن ، وقالت طائفة : يجتهد في طلب الأخير منها، فإنه الناسخ، وقال طائفة: يؤخذ بأصحهانقلاً وأعلاها رواة وقالت طائفة: يؤخذ بجميعها على حسب اختلاف أحوال الخوف، فإذا اشتد الخوف أخذ بأيسرها مؤونة حكاه في "الفتح"، ويقول تقي الدين في "احكام الأحكام": والفقهاء لما رجح بعضهم بعض الروايات على بعض احتاجوا إلى ذكرسبب الترجيح، فتارة يرجحون بموافقة ظاهر القران، وتارة بكثرة الرواة، وتارة يكون بعضها موصولاً وبعضها موقوفاً، فافهم.

(عن سالم عن أبيه)، يعنى: عبد الله بن عمر. (والطائفة الأخرى مواجهة العدو)، وفي رواية البخاري فقامت طائفة معه، وأقبلت طائفة على العدو. (ثم انصرفوا)، يعنى: الطائفة الأولى التى صلتُ معه. (فقاموا فى مقام اولئك)، يعني: في مقام الطائفة الثانية التي لم تصل. (ثم سلم) ، يعنى: النبى و عليهم يعنى: على الطائفة الثانية . (فقام هؤلاء فقضوا ركعتهم وقام هؤلاء فقضوا ركعتهم) ، وظاهره أنهم أتموا لأنفسهم على التعاقب، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية، والصفة المذكورةفي"المبسوط"و"البدائع"و"الهداية"وسائرالكتب المتداولة متوناوشروحاأن يجعل الإمام القوم طائفتين طائفة بإزاء العدو، وطائفة يصلي بهم ركعةً أو ركعتين على اختلاف الأحوال والصلوات، فتنصرف هذه إلى وجه العدو، ثمتأتى أخرى فيصلى بهم البقية ، فإذا فرغ الإمام رجعوا إلى مكان الحراسة ، وجاء ت الأولى وقضت بقية صلاتهم مثل اللاحق ، ثم جاء ت أخراهم وأدت البقية كالمسبوق ، وهذه الصفة وإن كان فيها يكثر الإياب والذهاب ولكنها توافق الأصول، وفيها الترتيب في فراغ الأول قبل الثانية.

قال الحافظ ابن دقيق العيد: وهذه الرواية التي اختاره أبوحنيفة أي رواية ابن عمر توافق الأصول في أن قضاء الطائفتين بعد سلام الإمام، وَأَمَّاما اختاره الشافعي ففيه قضاء الطائفتين معاً قبل سلام الإمام. وَأَمَّا ما اختاره مالك ففيه

قضاء أحد الطائفتين فقط قبل سلام الإمام، وذكر الحافظ البدر العينى فى "العمدة": أن حديث ابن عمراحتج به أبوحنيفة، وذكر أنه ذهب إليه الأوزاعي والشهاب، وكذا غير أهل المذهب يذكرونه فى أدلة أبى حنيفة كابن رشد وابن قدامة والنووي وغيرهم، وحديث ابن عمرقوى الاحتجاج به أبوعمرو ابن عبد البركما في "قواعد ابن رشد "بأنه ورد بنقل الأئمة من أهل المدينة وهم الحجة في النقل، وبأنه أشبه بالأصول في سنة القضاء، واختاره البخاري، فلم يخرجه في بابه غيره، وهو أوضح الدليل على ذلك على ماعرف مِن دأبه. واحتج للصفة المشهورة عند أبى حنيفة بأثرابن عباس ، وأخرجه أبويوسف فى"الآثار"،كماأخرجه محمد من طريق أبي حنيفة عن الحارث وهوابوهند الحارث بن عبد الرحمن الكوفي مِن رجال البخاري في التأريخ، ومِن رجال النسائي في "جزء على "وهومن شيوخ الإمام أبى حنيفة وهذا في "كنى التهذيب"، وذكره ابن حبان في الثقات،وفيهأثرإبراهيمالنخعىرواهأبوحنيفةعنحمادعنه، فأثرابن عباس وأثر عبد الرحمن وأثر إبراهيم كلذلك لامجال فيه للرأي، فكان كالمرفوع، وهوأوفق بالمعهود في الشرع بأن لايركع ولايسجد المؤتم قبل إمامه ، وأن لاينقلب موضع الإمامة بأن ينتظر الإمام المأموم، قال: "وإنما جعل الإمام ليؤتم به"، فهومتبوع لاتابع، فتدبر.

والصفة التي اختارها مالك والشافعي ما رُوي في حديث سهل بن أبي حثمة ، وفيها: "تفرغ الطائفة الأولى من صلاتهم قبل الإمام بعد ماصلى بهم ركعة ، ثم تأتي الأخرى فتصلى بهم البقية "مغير أن المشهور مِن مذهب مالك ما في بداية رشد و مغني ابن قدامة و "مجموع النووي": أن الإمام يسلم بنفسه و لا ينتظرهم ،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

أبواب متفرقة

 $(\gamma\gamma\gamma)$

وفي "أحكام الجصاص":أنه رجع عنه ، وكذا ابن عبد البر، هذا ماقاله الزرقاني في "شرح الموطأ".

وأمامذهب الشافعي فعنده ينتظرهم ويسلم بهمقو لأواحدأ ، وإليه ذهب أحمد قاله في "المغنى"، وفي "المدونة": مذهب مالككذلك، ومنشأ اختلافهم حديث سهل وقفا ورفعاً في ذلك، فالموقوف كما قاله مالك أخراً ، والمرفوع كما قاله الشافعي وأحمد والقول الأول لمالك، ورجح الشافعي المرفوع لكونه مرفوعاً مسنداً ، ومالك رجح الموقوف لأنه أشبه بالأصول ، فإن الإمام متبوع لاتابع. (وقدذهب مالك بن أنس في صلاة الخوف إلى حديث سهل بن أبي حثمة ، وهوقول الشافعي) ، وقد وضح الفرق بين مذهب مالك والشافعي، ورجح ابن عبد البرالكيفية الواردة في حديث عبد الله بن عمرعلى غيرها لقوة الإسناد ولموافقة الأصول في أن المأموم لايتم صلاته قبل سلام إمامه. (**وما أعلم في هذا الباب إلا حديثًا صحيحاً)**، إنمايريد الصفات المروية كلها صحيحة ، وإنما اختارمنها حديثا واحداً ، وهوحديثسهلبنحثمة،ويدلعليهقولالترمذي،فتدبر.

(حديث ابن عمرحديث حسن صحيح)، أخرجه الأئمة الستة. (عنسهل بن أبي حثمة)، هذا الحديث دليل للشافعية، وفيه اضطراب، فالذي أخرجه البخاري في "المغازي"، ومسلم وأبوداؤد والترمذي وابن ماجة يغائرما عند النسائي والطحاوي، والحديث واحد سنداً ومتناً، واتفقوا في رفعه، وليس ذلك الاختلاف مِن قبيل اختلاف العموم والخصوص حتى يحمل العام على الخاص، ولم يتوجه أحد مِن المحدثين إلى دفعه، وكل منهم أخرجه من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خَوات، فلفظ البخاري ومسلم وأبي داؤد

أبواب متفرقة

والترمذي مرفوعا ما يوافق صفة المالكية والشافعية ، ولفظ النسائى والطحاوي مِن طريق القطان عن شعبة يوافق صفة الحنفية ، حيث قال فيه: "إن رسول الله الله الله على بهم صلاة الخوف، فصنفً صنفا خلفه وصنفاً مصافوا العدو، فصلى بهمركعة، ثمذهب هؤلاء، وجاء هؤلاء فصلى بهم ركعة، ثمقاموا فقضوا"، وهذا لفظ النسائي في "سننه"، و"الطحاوي" أول من نبّه عليه أن مثله لايقوم به حجة . فإذن ساغ لنا أن نقول : إن حديث ابن عمرخال عن أي اضطراب، وحديث سهل اختلف رفعاً ووقفاً، وفيه اضطراب من ثلاثة وجوه في بيان الصفة والكيفية، واضطراب في تسليم الإمام بهم ، وتسليمه بنفسه ، وعلى الوجهين زوى قولان عن مالك، وفيه وجه يوافق صفة الحنفية، وذلك الوجه أشبه بالأصول، فالأخذبه أولى، ورواية القطان عن شعبةعندالنسائى والطحاوي بمثله رواية القطان عن سفيان، فإذن روايتهماأولئ بالأخذمن رواية غيرهما.

(قال محمد بن بشارسائت يحيي بن سعيد عن هذا الحديث) , يعني: هل بلغك هذا الحديث مرفوعاً أم لا . (فحدثني) , يعني: يحي القطان. (بمثل حديث يحي بن سعيد الأنصاري) , المذكور الموقوف. (وقال لي: اكتبه إلى جنبه) هذا مقول محمد بن بشار يعني: وقال لي يحي بن سعيد القطان: اكتب الحديث الذي رويته عن شعبة مرفوعاً إلى جنب الحديث الذي رويته عن يحي بن سعيد الأنصاري موقوفاً . (ولست أحفظ لفظ الحديث الذي رويته عن شعبة مرفوعا. (لكنه) , يعني: لكن الحديث الذي رويته عن شعبة مرفوعا. (لكنه) , يعني: لكن الحديث الذي رويته عن شعبة مرفوعا. (لكنه) , يعني: لكن الحديث المرفوع. (مثل حديث يحي بن سعيد الأنصاري) ,

(وهذا حديث حسن صحيح), يعني: هذا الحديث الموقوف الذي رواه يحي بن سعيد الأنصاري حسن صحيح، وأخرجه مالك في "الموطاء" و"البخاري" و "مسلم". (وبه), يعني: بحديث سهل بن أبي حثمة. (يقول مالك والشافعي)، وقد وضح الفرق بين مذهب مالك والشافعي مما قدمت. (وأحمد), وقال أحمد: إن الكل صحيح حكاه الترمذي، واختار منهاواحدة، وهي مافي حديث سهل بن أبي حثمة المرفوع، ثم إن الشافعي ومالكا أيضاً رجّحا حديث سهل. (وإسحاق)، ولم يختر إسحاق شيئاعلى شيء، وبهقال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر، فافهم.

(ولهم ركعة ركعة) ، ذهب إسحاق بن راهويه وبعض السلف منهم ابن عباس إلى أن صلاة الخوف في السفر ركعة واحدة، وحجتهم هذه الرواية وأمثالها، ليسهذا مذهب أحدمن الأربعة. وتأولوا أن المرادبه ركعة مع الإمام، وليس فيه نفى الثانية، وركعة أخرى يأتى بها منفردا، كذا قاله النووي. وقال الأئمة الأربعة: إنه لاتأثيرللخوف في عدد الركعات وقصر الخوف قصر الهيئة لاقصر عدد، وتأولوا على أن المرادبه ركعة مع الإمام. وماذكر الحافظ ابن كثيرفي "تفسيره" من جواز الركعة عند أحمد ، فليس ذلك في "مغني ابن قدامة "وهوأعلم بمذهبه. وإنما نلجئ إلى هذه التأويلات أمام الأدلة القطعية، التي قامتُ على خلافها ، فإن تعداد الركعات في الصلاة حضراً وسفراً ثبت تحديدها وكميتها بالأخبار المتواترة ، التي افادت علمأضروريافي ثبوتهاود لالتهامعاً مع إجماع وتوارث وتعامل، فكيف يقاوم مثلها أخبار أحاد تحتمل محامل ، وهي ظنية الثبوت قبل أن تكون ظنية الدلالة ؟، وَأَمَّا ما ذهب إليه السلف

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

(444)

فَلَعَلَّ عندهم مِن اليقين في ثبوتها، ماليس عندنا على أن نقل مذاهبهم أيضاً ليست بالطريق اليقينية التي تفيد علما قطعياً، فكيف يسوغ لنا أن تترك قطعيات شرعية أمام هذه الروايات، الفتدبر.

باب ما جاء في سجو دالقران

أيسجدة التلاوة ، اختلفوا في حكمها وكذا اختلفوا في عددها ، فأبوحنيفة ذهب إلى وجوب سجدة التلاوة ، ولذلك أثنى الله سبحانه على الذين يخرون سجداً عندسماع كلامه ، وذم الذين لا يقعون ساجدين ، ولذلك كان قول مَنْ أوجبه قويا ، و في "المبسوط" لمحمد: إنها سنة مؤكدة ، قال الحافظ البدر العيني في "البناية": قلث: هذا مذهبنا على مااختاره البعض في حد الواجب ، وعند الشافعي وأحمد ، ومالك في أحد قوليه سنة ، وهواختيار الطحاوي مِن أصحابنا في "شرح معاني الأثار"، وأحمد في رواية يوجبها داخل الصلاة لاخارجها ، والحنفية على أنها داخل الصلاة على التراخي.

ولأبي حنيفة أدلة على الوجوب منها: ما أخرجه مسلم في "صحيحه" مِن حديث أبي هريرة مرفوعا: "اذا قرأ ابن أدم السجدة فسجد، اعتزل الشيطان يبكي، يقول: ياويله أمرابن أدم بالسجود فسجد فله الجنة، وأمرث بالسجود وأبيت فلى النار"، رواه في كتاب الإيمان في "باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة" وفي رواية له: "فعصيث فلي النار"، ففيه دليل على أن بني أدم مامورون بالسجود، والأمر للوجوب، وثبت مثل حديث أبي هريرة عن أنس عند البزار مرفوعاً، وعن ابن مسعود

عند الطبراني موقوفاً، وكلاهمافي "زوائد الهيثمي"، فجعل السجدة مداردخول الجنة، كماجعل تركهاسبب النار. ومنها: إن أكثر أيات السجود على صيغة الأمر، وتحمل على الوجوب، قال ابن رشد في "البداية": وأما أبوحنيفة فتمسك في ذلك بأن الأصل هو حمل الأوامر على الوجوب، أو الأخبار التي تنزل منزله للأوامر، فتأمل.

واحتج الأئمة الثلاثة بحديث زيد بن ثابت المرفوع ، وبأثر عمر بن الخطاب الموقوف ، أما حديث زيد فرواه البخاري ومسلم والترمذي ، قال : "قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم النجم ، فلم يسجد فيها " ، وأما أثر عمر الفاروق فرواه عبد الرزاق ومالك والبخاري ، ويأتي عند الترمذي معلقاً في "باب من لم يسجد فيه يعنى: النجم ": إن الله لم يكتب علينا السجود إلا أن نشاء .

ومما اختلفوا فيه وهوعدد السجود في أيات السجدة ، فقال أبوحنيفة بأنها أربع عشرة بعد سجدة "ص" وأولى "الحج" ومذهب أبي حنيفة في أولى الحج هومذهب مالك قاله في "المغني", وقال الشافعي مثله إلا أنه عَد في "الحج "سجدتين، ولم يقل بسجدة في "ص"، وقال أحمد بأنها خمس عشرة ، وأشهر القولين عن أحمد أنها أربع عشرة بحذف "ص"، قاله في "متن الخرقي "وروى خمس عشرة سجدة .حديث عمر بن العاص عند أبي داؤد وابن ماجة والدار قطني والبيهقي ، وهو أكثر ما روي في الرواية ، وسكت عنه أبوداؤد والمنذري وحسنه المنذري وهو مجهول ، والراوي عنه الحارث بن سعيد العتقي وهو لا يعرف وهو مجهول ، والراوي عنه الحارث بن سعيد العتقي وهو لا يعرف أيضاً ، فافهم . وقال مالك : إحدى عشرة ، وليست في "المفصل"

عندهسجدة، فاتفق الأئمة الأربعة منهاعلى عشرة، واختلفوا في البقية. (غريب)، الحديث هذا غريب بتفردسعيد بن أبي هلال عن عمر الدمشقي، وضعيف بجهالة الدمشقى وقد و هاه أبوداؤد في "سننه" أيضاً، ومضطرب بإثبات الواسطة بين الدمشقي وأم الدرداء، وتركها، ثم جهالة الواسطة فوق ذلك. (وهذا أصح من حديث سفيان بن وكيع متكلم فيه، قال الخزرجي في "الخلاصة": قال البخارى: يتكلمون فيه، فتدبر.

باب في خروج النساء إلى المساجد

وفى أصل المذاهب الأربعة كلهانحو توسّع ، ومع ذلك ذهب الفقهاء إلى التَّضَيُّق، ومنعهن المتأخرون عن الخروج مطلقاً، ما أحدث النساء "لمنعهن المساجد"، ولم يعهد في الشريعة ترغيبالهن في حضور هن الجماعة. (حدثنا عيسى بن يونس بن ابي إسحاق)، كوفي نزل الشام ثقة مأمون. (ايذنوا للنساء بالليل إلى المساجد), ليس الحديث هذا نصاً في ترغيبهن إلى الخروج، بلورد الترغيب بعدم خروجهن في حديث، وذكر فيه: " أنَّ صلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها " الحديث من رواية عبد الله بن مسعود عند أبي داؤد من "باب التشديدفيذلك"، وثبت مِن رواية أم حميد عند أحمد ، وأمسلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني، ورواية أخرى عن ابن مسعود عندالطبراني بألفاظ مختلفة انظر "زوائد الهيثمي"، ولفظأم

ثم إن لفظ "الإذن " في الحديث يدل على أنه لا ينبغى أن يخرجن إلا بالإذن ، وإن كان الخروج إلى العبادة فعليهن الاستيذان، وعليهم الإذن، ولكن ليس الأمركذلك، فالشريعة تراعى كل جانب، فرغبهن إلى عدم الخروج، واباح لهم الإذن به، وأين هذا مِن خروج النساء سافرات متبرجات إلى الحفلات، وإلى الأسواق، وإلى معاهد الفسق والفجور الذي حرمه الله لهن فى قعربيوتهن !!، وأين هذا من إذن الشريعة لهن بالخروج عند أمور شرعية أبيحت لهن ضرورة! وأين دور فتن مظلمة عهد كل ضلالة وفسادمن عهد النبوة عهد التقوى وعهد الصلاح والخشية الإلهية!. (فقال ابنه: والله لاناذن لهن)، وكأنه قال ذلك لمارأي مِن فسادبعض النساء في ذلك الوقت، وحملته على ذلك الغيرة. (يتخذن دغلاً)، وأصل الدغل الشجر الملتفت قاله في "النهاية" ، وقاله في "اللسان"، وقاله في "الفتح"، ثم استعمل في المخادعة لكون المخادِ عيلف ضميره أمراً ويظهره غيره.

(فقال ابن عمر: فعل الله بك وفعل)، وابنه هذا بلال جاء مبيناً في رواية مسلم أوابنه واقد ذكره مسلم في صحيحه أيضاً ، ورجح الحافظ في "الفتح" أن صاحب القصة بلال لورود ذلك من رواية نفسه ، ومن رواية أخيه سالم ، ولم يختلف عليهما . ثم إن ابن عبد الله بن عمر ما كان يريد أن يقابل حديث رسول الله سلام برأيه ، وإنما كان غرضه صحيحا ، غير أن تعبيره لم يكن مناسبا يوهم المعارضة والمخالفة ، فلذا غضب به عبد الله بن عمر التصريحه الحافظ في "الفتح": وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث ، وإلا فلوقال: "إن الزمان تغير "لكان ينظر أن بمخالفة الحديث ، وإلا مام أبا يوسف كان يمدح الدباء ، وروى فيه حديث الدباء "أن رسول الله سلام كان يحب الدباء "فقال رجل:

لأاحبه، فأمرأبويوسف بقتله، فتاب الرجل مِن فورٍ، فغرض ذلك الرجل وإن كان صحيحا غيرأن التعبيركان سَيِّنًا اَوْهَمَ المعارضة . (حديث ابن عمرحسن صحيح) ، وأخرجه البخاري مختصراً ومسلم مطولاً.

أقول: قال الأستاذ في "البدرالساري": وفي حديث أبي هريرة مرفوعاعندالترمذي: "خيرصفوف الرجال أولهاوشرها اخرها، وخيرصفوف النساء اخرها وشرها أولها"، فإن المرء يتعجب منه في أول نظرة لكون الصلاة خيرموضوع فلا يكون في صفوفها شر، ولكن إنما جاء الشرفيها من جهة قرب النساء من الرجال، فكل صف كان أقرب منهن أو كن أقرب منه كان شراً، لا بمعنى أن فيه شراً، بل بمعنى الشرفي حواليه، ليس بينه وبينه حاجب، فهونحو تلميح للنساء أن لا يحضرن الجماعة، لكن لا بصريح القول، فإن الحضور إلى الجماعة خير لا ينبغي لصاحب النبوة أن ينهى عنه، وإن كان رضاه في عدم الحضور، فتأمل.

باب في كراهية البزاق في المسجد

إن مناط النهي عن البزاق نحوالقبلة فيه وجوه ، منها: احترام القبلة ، ومنها: احترام المسجد ، أو احترام كاتب الحسنات عندالصلاة ،أوشغل الصلاة ،فيدخل في باب السترة ،أو إيذاء الصلاة أو وصلة المناجاة ، فيدخل في باب السترة ،أو إيذاء المصلين أو تشريف قبالة الوجه أو اليمن أو احترام جدار القبلة ،فيتغائر الأحكام المناسبة لهذه الأوصاف جمعاً وفرقاً ، وقال الباجي وأجاد: إن المناط التأدب و تحصيل سمت حسن في

وجه معظم، والحاصل: أنه احترام ربه تعالى . أقول: وقدرها المشترك دل على عدم التوسع في البزاق في المسجد، واتفقوا على أن حكم البزاق والإذن به في الحديث لِمَن اضطر إليه.

(إذاكنت فى الصلاة فلاتبزق عن يمينك)، وفي حديث أبى هريرة عند البخاري: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلايبصق أمامه فإنمايناجى الله مادام مصلاه والاعن يمينه فإن عن يمينه ملكا. (ولكن خلفك)، يعنى: إذا لم يكن خلفك أحد يصلى. (اوتلقاء شمالك)، قال الخطابي إن كان عن يساره أحد فلايبزق في واحد من الجهتين ، لكن تحت قدمه أوثوبه . (أوتحت قدمك اليسرى)، وفى حديث أبى هريرة عند البخاري: "أوتحت قدمه فيدفنه ". (حديث طارق حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أبوداؤد وسكت عنه ، ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره ، وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجة . (البزاق في المسجد خطيئة)، وههناخلاف القاضى عياض والنووي، فيقول النووي: إن البزاق خطيئة أراددفنه أولميرد، ثمإذا بزق فكفار تهدفنه، وقال عياض: إن البزاق خطيئة إذا لم يدفنه ، وأما إذا أر اددفنه فلا، وجنح الحافظ إلى قول القاضي، وقد وافق القاضي جماعة، ويشهدلهممارواه أحمدوالطبراني بإسناد حسن منحديث أبي أمامة مرفوعاقال: "من تنحنح في المسجد فلم يدفنه فسيئة، وإن دفنه فحسنة "، فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن. ومن ههناقال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد إلْقَائِهَا في المسجد، بلبه وبتركها غيرمدفونة، وَكَفَّارَ تُهَادفنها، قالوا: المراد دَفْنُهَا في تراب المسجد: ورمله وحصاته ، إن كان فيه ترابأورملأوحصاةونحوها،وإلافيخرجها،فتفكر.

باب في السجدة في إذا السمآء انشقت، و اقرأ باسم

ربكالذيخلق

(عن عطاء بن ميناء) ، قال الحافظ: صدوق من الثالثة. (سجدنا مع رسول الله ﷺ في اقرأ باسم ربك ، وإذا السمآء انشقت) ، هما من المفصل فحديث الباب حجة على مالك ، وأجاب المالكية عنه بالنسخ بالمدينة ، وإن السجدة كانت بمكة ، ويلزمهم الدليل البين على هذا ، والنسخ لايجوز إثباته بالاحتمال وراوي الحديث أبوهريرة ، وإسلامه ولقاؤه مع رسولالله الله المدينة قبل وفاته بثلاث سنين، فدل على ضعف ماقالته المالكية، ولفظ حديث أبى هريرة في "جامع البخاري" أصرح من لفظ "جامع الترمذي"، وفيه "فقلث: يا أبا هريرة ألم أركتسجد،قال: لولمأر النبي الشيئة سجد لمأسجد"، وحديث ابن عباس في عدم السجود في "المفصل" عند أبى داؤد من طريق أبي قدامة من مطرالورّاق، قال ابن عبد البر: حديث منكر، وأبو قدامة ليسبشىء، وكذا ضعفه عبد الحق وابن القطان وغير واحد، انظر"العمدة"، و"الفتح" و"نصب الراية"، فلايصحبه الاستدلال، فافهم. (والعمل على هذا عنداكثراً هل العلم)، من أبى حنيفة والشافعي وأحمد. (يرون السجود في إذا السماع انشقت)،وهوالصواب،ويدلعليه حديث الباب، فتدبر.

باب ما جاء في السجدة في النجم

(حدثنا هارون بن عبد الله البزاز) ، أبوموسى ثقة من

"العاشرة". (حدثنا أبي)، يعنى: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري ثقة ثبت، قال الذهبي: أجمع المسلمون على الاحتجاج به. (عن أيوب)، هو السختياني الإمام الحافظ. (سبجد رسول الله فيها) ، يعنى: النجم. (والمسلمون والمشركون والجن والإنس)، وقصة حديث الباب وقعت بمكة في المسجد الحرام، ووقعت بمكة قبل الهجرة اتفاقا. والحديث مِن مراسيل ابن عباس ، فإن الواقعة حين لم يولد هو. اختلفوا في وجه سجدة المشركين،قال الشيخ الحجة الشاه ولي الله في شرح "تراجم البخاري ": إن سجود المشركين كان لغلبة جلاله عليهم، فاضطروا إلى السجود مِن غير أن يبقى له فيه الاختيار ، ولفظه فى"الحجة البالغة": فإن في ذلك الوقت ظهر الحقظهور أبيناً، فلميكن لأحد إلا الخضوع والاستسلام، فلمار جعوا إلى طبيعتهم كفر من كفر، وأسلم من أسلم، ولم يقبل شيخ من قريش تلك الغاشية الإلهية لقوة الختم على قلبه إلا بأن رفع التراب إلى الجبهة فجعل تعذيبه بأن قتل ببدر.

(والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون السجود في سورة النجم) ، قال الترمذي: (وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) ، أقول: وبه يقول أبوحنيفة . (وقال بعض أهل العلم مِن أصحاب النبي وغيرهم: ليس في المفصل سجدة ، وهوقول مالك) ، أقول: وقال في ردمالك : (والقول الأول أصح).

بابما جاءمن لم يسجد فيه (يعني: في النجم) (عن ابن أبي ذئب) ، وهومحمد بن عبد الرحمن القرشي

المدنى ثقة فقيه فاضل. (عنيزيدبن عبدالله بنقسيط)، ثقة من الرابعة. (قرأت على رسول الله النجم فلم يسجد فيها)، واحتج بهذا مَنُ قال: إن المفصل ليس فيهاسجدة. (حديث زيد **بن ثابت حسن صحيح)**، وأخرجه البخاري في "جامعه". (وتأول بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إنما ترك النبي السجود ، لأن زيد بن ثابت حين قرأ فلم يسجد لم يسجد النبى ﷺ) ، إمَّا لكونه كان بالوضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة،أوترك حينئذ لبيان الجواز. (وقالوا: السجدة واجبة على من سمعها ، ولم يرخصوا في تركها ، وقال : إن سمع الرجلوهوعلى غيروضوء فإذا توضأ سجد)، اختلف الحنفية فى شرط وجوب السجدة على السامع ، قال بعضهم: يجب عليه إذ قصد الاستماع، وقال بعضهم: لايشترط، وتجب على كل حال قصد أولم يقصد ، وهو المختار ، وهو المذكور في "الهداية" قولا واحداً.وشرط قصد الاستماع أصح الوجهين عند الأئمه الثلاثة, فتدبر. (**وهوقول سفيان وأهل الكوفة وبه يقول إسحاق**) ، وبهقال أبوحنيفة، واحتجوا على وجوب السجدة بقوله سبحانه: ﴿ فمالهم لايؤمنون وإذا قرأ عليهم القرأن لايسجدون ﴾ وبقوله: ﴿ فاسجدوا لله واعبدوا ﴾ وقالوا: الذم لايتعلق إلابترك واجب والأمر في الأيتين للوجوب، فتأمل. (وقال بعض أهل العلم: إنما السجدة على مَنْ أراد أن يسجد فيها والتمس فَضْلَهَا، ورخصوافى تركها، وهوقول الشافعي ومالك في أحدقوليه ، وأحمدوإسحاق، والأوزاعي، وأبوداؤد، وقالوا: إنهاسنة)، وبه قال الليث قاله البدر العيني. (واحتجوا بالحديث المرفوع حديث زيد بن ثابت قال : قرأت على النبي ﷺ النجم فلم يسجد، فقالوا: لَوْ كانت السجدة واجبة لم يترك النبى ﷺ

زيداً حتى كانيسجد، ويسجد النبي الموحديث البابحجة في عدم وجوب السجدة ، وأجاب عنه الحنفية بأن السجدة غيرواجبة على الفور في ظاهر الرواية ، فلايلزم مِن تركها على الفور عدمها مطلقا ، ورواية أدائها على الفور دون التراخي رواية شاذة عن أبي حنيفة . والتوفيق بين روايتي أبي حنيفة بأن ظاهر الرواية في من لايخاف فواتها ، والشاذة في من يخاف فواتها ، وهاتان روايتان عن أبي حنيفة ذكرهما في "العناية" ، فواتها ، وهاتان روايتان عن أبي حنيفة ذكرهما في "العناية" ، علناه أنه لم يسجد على الفور ، ولا يلزم منه أنه ليس "في النجم" سجدة ، ولا فيه نفي الوجوب ، وقال الحافظ ابن حجر: إن في ترك السجود فيها في هذه الحالة لبيان الجواز ، أقول : وهذا أفضل و أرجح .

(واحتجوا بحديث عمرانه قرأ سجدة على المنبر، فنزل فسجد، ثم قراها في الجمعة الثانية فتهيأ الناس، فقال: إنها تكتب علينا إلا أن نشاء فلم يسجدولم يسجدوا)، وزاد نافع عن ابن عمر أن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء ، واستدل بقوله: "لم يفرض "على عدم وجوب سجدة التلاوة . وأجاب عنه الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض و الواجب بأن نفي الفرض لايستلزم نفي الوجوب. قال الحافظ في "الفتح": واستدل بقوله: "إلا أن تشاء "على أن المرء مخير في السجود، فيكون ليس بواجب، وما أجاب له الحنفية عنه بأن هذا أثره الموقوف لايفيد.أقول:فإنهقاله بمحضر جماعة من الصحابة، فلم ينكروا عليه فيسوغ لهم أن يقولوا: إنه قريب من إجماع جمهور الصحابة، فلايصح به جواب الحنفية. وبالجملة: ولمأر جواباً شافياً لأصحابنا الحنفية عن أثر عمر، ولايكفى قولهم: إن الوجوب ليسعلى الفور، لأنه لم يكن عنه، ولا يجد نكتة التأخير،

كماكانت في قصة النبي الشيئة في حديث زيد بن ثابت. ولايبعد انيقال: إن مراد الفاروق أن السجدة بخصوصهالم تكتبعلينا، وإنما يكفي الركوع ، ويؤيده ماذكره الحافظ في "الفتح" في سبب اختلاف الأئمة في "ص": أن سبب ذلك كون السجدة التي في "ص"إنما وردت بلفظ الركوع ، فلولا التوقيف ماظهر أن فيها سجدة ، ويؤيده ماذكره الإمام الفخر في "تفسيره الكبير" الاكتفاء عند أبي حنيفة بالركوع بدل السجود استدلالا بقوله تعالى: (وخرر اكعاو أناب) ، وتخصيصه بداخل الصلاة غير لازم ، ويجوز عندنا الركوع بدل السجود قائماً وقاعداً ، ولكن قائماً مندوب ، فافهم.

بابماجاءفيسجدةفي"ص"

(رأيث رسول الله إله يسجد في "ص")، هذا دليل صريح على ثبوت السجدة في "ص" (قال ابن عباس: وليست من عزائم السجود المأمور بها، السجود)، وظهرمنه أن هناك عزائم السجود المأمور بها، لاتترك على حال وروي عن علي شابسناد حسن عند ابن المنذر والطبراني قال: عزائم السجود أربع: "آلم تنزيل السجدة، وحمّ السجدة، واقرأ "ومفهوم العدد غير معتبر بالاتفاق ، فلاينافي كون غيرها أيضاً مِن العزائم. (فرأى بعض أهل العلم أن يسجد فيها وهوقول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) ، وهوقول أبي حنيفة ، وقدعد الترمذي الشافعي من القائلين بسجود التلاوة في "ص". وقوله المشهور: أنه لايسجد فيها في الصلاة ، ويسجد خارج الصلاة ، قال: السجدة فيها ليست سجدة التلاوة ، بل سجدة المسجدة ويها ليست سجدة التلاوة ، بل سجدة

شكر، وسجدة الشاكر لايشرع في الصلاة ، قال البدر العيني في "العمدة": لاخلاف بين الحنفية والشافعية في أن "ص" فيها سجدة غير أن الخلاف كونها مِنْ العزائم أم لا ، فعند الشافعي ليست من العزائم ، وإنما هوسجدة شكر تستحب في غير الصلاة ، وتحرم فيها ، وهذا هو المنصوص عنده ، وعند أبي حنيفة وأصحابه هي مِن العزائم ، والمشهور عن مالك وأحمد نحوقول الشافعي .

(وقال بعضهم: إنها توبة نبي، ولم يروا السجود فيها)،

قال البدر العينى:قال داؤدعن ابن مسعود: لاسجود فيها، وقال: هى توبة نبى . واستدل الشافعية بحديث الباب على عدم السجود فيها، وجمع الحافظ الزيلعي طرق حديث ابن عباس، وذكر أنه حجة لنا، نعم! هو حجة لنا، ويؤيد ذلك سياقه في صحيح البخاري في "كتاب التفسير" عن ابن عباس، قال: ﴿ أُولئك الذين هدى الله فبهدا هم اقتده ﴾، وكان ابن عباس يسجد فيها، ولفظه في" الأنبياء ": "عن مجاهد قال: قلت لابن عباس ،: أنسجد فى"ص"فقرأ (ومنذريتهداؤدوسليمان)، حتى أتى (فبهداهم اقتده ﴾، فقال ابن عباس: نبيكم السلام المران يقتدى بهم " فهذه الأحاديث نص في وجوب السجدة فيها. ويعلم من هذه الروايات أن ابن عباس يقول بالسجدة فيها ، وفي "سنن النسائي "مرفوعامن حديث ابن عباس: إن رسول الله السائي السجد فى "ص"، وقال سجدهانبى الله داؤدتوبة ونسجدها شكراً، قال الحافظ في الدراية: رواته ثقات، وقال في "التلخيص": وصححه ابن سكن، والعمل بفعل النبى أولى مِن العمل بقول ابن عباس، وكونها توبة لاينافي كونها عزيمة، فتأمل.

بابفي السجدة في "الحج"

حديث عقبة بن عامر في الباب حجة للشافعية في سجدتي "سورةالحج"،ولكنهمِنطريقابنلهيعة،فلاتقومبمثلهحجةو الحديث رواه أحمد وأبوداؤدوالدار قطنى والبيهقى أيضاكلهم مِنطريقابن لهيعة، قال الحافظ في "التلخيص". وهوضعيف. ولهم حديث أخرعند أبى داؤد وغيره، وفيه عبد الله بن مَنَيْن، وهومجهول، وهوحديث عمروبن عاصرواه أبوداؤد وابن ماجة والدارقطني ، والبيهقي في " الكبرى "، وحسنه النووى والمنذري، وضعفه عبد الحق وابن القطان، هذا قاله الحافظ في "التلخيص"، قال الزيلعي: قال عبد الحق في "أحكامه": وعبد الله بن مَنَيُن لا يحتج به ، قال ابن القطان : وذلك لجهالته فإنه لايعرف ماروى عنه غيرالحارث العتقى ، وهورجل لايعرف له حال، فالحديث مِن أجله لايصح. وبالجملة: ليس لهم في الباب حديث يخلوعن ضعف ، فالمدار على الأثار ، وليسعند الفريقين حديث صحيح مرفوع ، فلهم أثرعمرو ، ولنا أثر ابن عباس وأثرعمر وأخرجه مالك في "الموطأ". وأثرابن عباس الذي احتج به الحنفية أخرجه الطحاوي عن سعيد بن جبيرعن ابن عباس قال في سجود"الحج": الأولى عزيمة والأخرى تعليم، قال محمد في "موطاه": وكان ابن عباس لايرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة ، وبهذا نأخذ ، وهوقول أبى حنيفة ؛ ولأن السجدة الثانية مقرونة بالأمربالركوع، والمعهود في مثله مِن القرأن كونه مِن أوامرماهوركن الصلاة بالاستقراء نحو ﴿ اسجدى واركعى مع الراكعين ﴾، ومن أصول الإمام أبى حنيفة فى التفقه والاجتهاد أن أثار الصحابة إذا تعارضت رجّح منها مايوافق القياسإذا لميمكن التوفيق بينهما ، وقول الصحابة حجة إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ، هذا أصل كبير عندهم . أقول : وحديث الباب من جهة أخرى يؤكد القول بوجوب السجدة ، حيث قال : فمن لميسجده مالم يقرأهما ، فليتنبه .

(حدثنا ابن لهيعة)، هوعبد الله بن لهيعة ضعيف. (عن مِشرح بنعاهان) مقال الذهبي في "الميزان": مشرح بنعاهان المصري عن عقبة بن عامر صدوق، لينه ابن حبان، وقال عثمان بن سعيد عن ابن معين: ثقة، وقال ابن حبان: يروي عن عقبة مناكير لايتابع عليها، فالصواب تركماتفردبه. (فقلت: سورة الاستفهام. (بأن فيها سجدتين)، الحج)، بتقدير همزة الاستفهام. (بأن فيها سجدتين)، ولاهماعند قوله سبحانه: (الله يفعل مايشاء وهيم تفق عليها، والثانية عند قوله سبحانه: (وافعلوا لخير لعلكم تفلحون). (هذا حديث ليس إسناده بالقوى)، يريد أن في إسناده عبد الله بن لهيعة ومشرح بن عاهان، و فيهماكلام.

(واختلف أهل العلم في هذا، فروي عن عمربن الخطاب وابن عمرقالا: فقلت: سورة الحج بأن فيهما سجدتين)، أخرج مالك، في الموطأعن نافع مولى ابن عمر: إن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمربن الخطاب قرأ سورة الحج، فسجد فيهما سجدتين، ثمقال: إن هذه السورة فضلت بسجدتين، وأخرجه عن عبد الله بن دينار أنه قال: رأيث عبد الله بن عمر سجد في سورة الحج سجدتين. (وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق)، وقال بعض الأفاضل: والصواب في هذا الباب هوماذهب إليه عمر وابن عمر. أقول: وكيف؟. (ورأى بعضهم في الموطأ: وكان ابن عباس لايرى في الصجدة الأولى، قال محمد في الموطأ: وكان ابن عباس لايرى في الحج إلا سجدة واحدة الأولى،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

قال الطحاوي في "شرح معاني الأثار"، بعدر واية أثر ابن عباس : هذا فبقول ابن عباس نأخذ، فافهم. (وهوقول سفيان الثوري ومالك وأهل الكوفة)، وهوقول أبي حنيفة.

بابماجاءمايقولفيسجودالقرآن؟

(حدثنا محمد بن يزيد ابن خنيس)، قال في "التقريب": مقبول، وذكره ابن حبان في الثقات قال: كان مِن خيار الناس، ربما أخطأ يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في خبره. (**حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي زيد)** ، قال في " التقريب"مقبول. (انحبرنى عبيدالله بن ابي زيد)، المكي ثقة كثيرالحديث. (جاء رجل)، هوأبوسعيد الخدري كما جاء مصرحاً به فى روايته ، وقد أبعد من قال أنه مَلَكُ من الملائكة . (فسجدتُ)، والظاهرأنها سجدة تلاوة، وإن الأية أية "ص". (واجعلهائى عندك ذخراً)، بمعنى أجراً، وكرر لأن مقام الدعاء يناسب له الإطناب. (كما تقبلتها من عبدك داؤد)، فيه إيماء إلى أن سجدة "ص" لتلاوةٍ ، قال القاضى أبوبكرابن العربى في هذا الحديث، فإن فيه طلب قبول مثل ذلك القبول، وأين ذلك اللسان وأين تلك النية ؟. والجواب عنه: ليس المراد المماثلة مِن كل وجه، بل في مطلق القبول، وإذا ورد الحديث بشيء اتبع ولاإشكال، فافهم. (قال لي جدك)، هوعبيد الله بن أبي يزيد. (**وفي الباب عن أبي سعيد**)، أخرجه البيهقي، واختلف في وصله وإرساله ، وصوب الدار قطنى فى "العلل" رواية حمادعن حميد عن بكرأن أباسعيدر أى فيمايرى النائم، قاله فى "النيل" و"التلخيص". (هذا حديث غريب)، تفردبه الحسن بن محمد بن عبيد الله ، وضعفه العقيلي بالحسن بن عبد الله بن أبي يزيد ، فقال: فيه جهالة ، وقد أخرج حديثه أي الحسن بن محمد ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وبالجملة: الحديث صحيح ، وأقل أحواله أن يكون حسنا ، فتدبر . (يقول في سجود القران بالليل سجدوجهي) ، دل هذا على أن حقيقة السجدة يتقوم بالوجه ، حيث أسند السجود إلى الوجه ، وهذا يؤيد ماذهب إليه أبوحنيفة أن حقيقة السجدة وضع الجبهة وهذا يؤيد ماذهب إليه أبوحنيفة أن حقيقة السجدة وضع الجبهة فتحهما وأعطاهما الإدراك ، قال الشيخ ابن الهمام : ويقول في السجدة مايقول في سجدة الصلاة على الأصح ، وفي خارجها ماهوم أثور في الأحاديث الصحيحة .

(هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد وأصحاب السنن والدارقطني والبيهقي ، وصححه ابن السكن ، قال ابن قدامة في "المغنى": يشترط للسجود مايشرط للصلاة النافلة من الطهارتين من الحدث والنجس، وستر العورة، واستقبال القبلة، والنية، ولانعلم فيه خلافاً. والدليل الحديث: "لايقبل الله صلاة بغيرطهور "، فيدخل في عمومه السجود ؛ ولأنه صلاة ، فيشرط لهذلك كذات الركوع.وفي "سُبل السلام": والأصل أنه لايشترط الطهارة إلابدليل، وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة، والسجدة لاتسمى صلاة ، فالدليل على مَنْ شرط ذلك ، وفي "النيل": ليسفى أحاديث سجود التلاوة مايدل على اعتبار أن يكون الساجد متوضياً، وهكذا ليس في الأحاديث مايدل على اعتبارطهارة الثياب والمكان ، وأما سترة العورة واستقبال القبلة مع المكان ، فقيل إنه معتبر اتفاقاً . أقول : الاحتياط في العملفي العبادة ماقال ابن قدامة في "المغني"، وعليه عملنا،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

أبواب متفرقة

فافهم.

بابماذكرفي من فاته حزبه من الليل فقضاه بالنهار

وفى النهاية: الحزب مايجعله على نفسه مِن قراءةٍ أوصلاةٍ كالورد، قال العراقى: المرادبه صلاة الليل أوقراءة القرأن في صلاة أو في غيرصلاة ، والكل محتمل ، فتدبر . (إن السائب بن يزيد وعبيد الله أخبراه)، وماقال بعض الأفاضل: وعبيد الله هذا هوابن عمربن حفص بن عاصم و هو خطأ محض ، لا يخفى أن عبيد اللهبن عمريروي عن الزهري، وههنايروي الزهرى عنه، وعبيد الله ههنايروي عن عبد الرحمن القاري، ولارواية لابن عمربن حفص عنه أصلاً ، وعبيد الله المذكور ههنا من الطبقة الثالثة على اصطلاح صاحب " التقريب " ، وماذكره هومن الطبقة الخامسة ، وكم مِن فرق بينهما! . (عن عبد الرحمن بن عبد القاري)، قال الحافظ في "التقريب": عبد الرحمن بن عبد من غيرإضافة "القاري" يقال: له رواية ، وذكره العجلى في ثقات التابعين. (من نام عن حزبه)، أي ورده يعني: تمامه. (أوعن شيءمنه)،يعنى:عنبعضورده. (كتبله كماقرامن الليل)، يعنى: أثبت أجره فى صحيفة عمله إثباتاً مثل إثباته حين قرأه مِن الليل، وفي الحديث دلالة على مشروعية اتخاذور دفي الليل ، وعلى مشروعية قضائه، ودل على أن القضاء فيهامثل الأداء في الأجر، وقد ثبت من حديث عائشة عند مسلم والترمذي قضاء النبى اللهات ملاة بالنهار. (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه الجماعة إلا البخاري. (وأبوصفوان اسمه عبد الله بن سعيد)، الأموي الدمشقي نزيل مكة ثقة . (روى عنه الحميدي

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

وكبارالناس)،نحوأحمدوابن المديني.

بابماجاءمن التشديدفي الذي يرفع رأسه قبل الإمام

(عن محمد بن زياد)، وهوأبوالحارث البصري ثقة ثبت مِن رجال الستة. (المايخشى الذي يرفع راسه قبل الإمام)، أي من السجود والركوع. (ائن يحوّل الله راس حمار)، المرادمنه تهديد و تخويف، وليسبإخبار، لأن خبر الشارع لابد أن يقع، ولا بعد أن يكون التحويل يوم القيامة حقيقة ، فإن المعاني تتصور اجساداً يوم القيامة ، ولأهل العلم فيه أقوال والتفصيل في "العمدة" و"الفتح". (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان وأبوداؤد.

بابماجاءفي الذي يصلي الفريضة ثم يؤم الناس بعد ذلك

(كانيصلي مع رسول الله المغرب)، وفي رواية مسلم من طريق منصور عن عمرو" العشاء الأخرة"، أعَلَّ البيهةي في السنن الكبرى لفظ" المغرب"، فقال: كذاقال محارب بن دثار عن جابر "المغرب"، وقال عمرو بن دينار، وأبو الزبير، وعبيد الله بن مقسم عن جابر "العشاء"، ثمذكر رواياتهم، وذكر أنها أصح، وكذا يقول الحافظ: معظم الروايات على العشاء ، فيشير صيغ البيهةي إلى أن إعلال المغرب متفق ، ويؤيده لفظ "العشاء الأخرة" عند مسلم والنسائي ، فافهم . (ثم يرجع إلى قومه الأخرة "عند مسلم والنسائي ، فافهم . (ثم يرجع إلى قومه

فيؤمهم)، وفى رواية مسلم: فيصلى بهم تلك الصلاة. أقول: موضوع حديث الباب"مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل"، وقد اختلفوا فيها فقال أبوحنيفة ومالك، وأحمد في رواية بعدم الجواز، وقال الشافعي وأحمد في رواية بالجواز، وعدم الجواز وهومذهب جمهور الفقهاء حكاه ابن عبد البر في "التمهيد". احتج الشافعية بحديث الباب وقصة معاذ بأنه كان يصلى الصلاة "، وهى له تطوع. أقول: لم يكن فيه دليل مالم يثبت أنه بلغه وعلمه ثم أقره ، بل الواقع أنه لما بلغه أنكر عليه فعله ، وهذا روىمعاذبنرفاعة الزرقى"أن رجلامن بنى سَلَمَة يقال له سليم فيأتي معاذ بن جبل ، فينادي بالصلاة فنأتيه ، فيطول علينا ، فقال له النبى الشيئة: يامعاذ! لاتكن فتانا، إمَّا أن تصلى معى وإما أن تخفف على قومك"، والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" وفى"الزوائد":رجاله ثقات.

وأجابوا، وقالوا: معاذبن رفاعة لميدرك الرجل الذي مِنبي سَلمة لأنه استشهد بأحد، ومعاذتابعي. أقول: وهذا خطأ محض، إنه قد أشتبه على هؤلاء معاذبن رفاعة الزرقي الأنصاري بمعاذ بن رفاعة بن مالك، والأول صحابي شهد غزوة قريضة مع النبي بن رفاعة بن مالك، والأول صحابي شهد غزوة قريضة مع النبي والثاني تابعي و الحافظ نفسه يذكرهما في "الإصابة"، ويفرق بينهما وههناي ساير مِن قبله ويتقاضى على القذى، فدل الحديث على أنه أمر بأحد الأمرين: إما الصلاة معه، وإما الصلاة بقومه بالتخفيف. وتأول فيه الحافظ في "الفتح" بأن التقدير إما أن تخفف بقومك إما أن تحفف بقومك فتصلى معي فقط ، إذا لم تخفف ، وإما أن تخفف بقومك فتصلى معي وقال: هواولي لِما فيه مِن مقابلة التخفيف بترك

التخفيف.والتقدير هذا خلاف الأصل، وقوله: إما أن تصلى معي، يشير إلى أنه لم يكن يصلي خلفه الصلاة المعهودة بنية براءة ذمته، وكيف يستقيم ما قال الحافظ؟، فإن الشكوى وقعت مِن أمرين: التأخير أولاً، حيث ينتظر صلاته، فإذا صلى معه يرجع إلى قومه، وهمنائمون، كما في لفظ أحمد: "يأتينا بعدماننام"، ثم التطويل ثانياً، فلو أجاز له سكاه في أمر ولم يشكه في أمر، وإن كان بالتخفيف لزم أنه شكاه في أمر ولم يشكه في أمر، فنظراً إلى تمام القصة وحقيقة الشكاية تأويل الطحاوي متعين. فالألطف في التقدير: إما أن يصلي معي فقط فلا تصل معهم، وإما أن تصلي معيه مؤدنة في قوله: " والتقابل بين الصلاة معه وبين الصلاة معهم، فتأمل. (هذا حديث حسن الصلاة معه وبين الصلاة معهم، فتأمل. (هذا حديث حسن الصلاة معه وبين الصلاة معهم، فتأمل. (هذا حديث حسن

(والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعي وأحمد وإسحاق) ، وفيه دلالة على أن المراد مِن قول الترمذي : أصحابنا ، أصحاب الحديث . (قالوا : إذا أم الرجل القوم في المكتوبة ، وقد كان صلاها قبل ذلك ، إن صلاة مَن أتم به جائزة ، واحتجوا بحديث جابرفي قصة معاذ) ، قال الحافظ في " الفتح " : استدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتنفل بناء أعلى أن معاذا كان ينوي بالأولى الفرض ، وبالثانية النفل ، ويدل عليه مارواه عبد الرزاق ، والشافعي ، والطحاوي ، والدار قطني ، مِن طريق ابن جريج عن عمروبن دينار عن جابر في حديث الباب زاد "هي له تطوع ولهم فريضة"، وهو حديث صحيح .

أقول: إن مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل مِن فروع

اختلافنية الإمام والمأموم مشهورة قديما وحديثا فأبوحنيفة ومالك، وأحمد في رواية منعوه، وجوزوا عكسه، والشافعي، وأحمد في رواية جوزاه كماجوزاه عكسه ، وإلى كل ذهب طائفة من التابعين . احتج المجوزون بحديث جابرفي قصة معاذ ، وجعلوه أصلافي الباب، وأبوحنيفة ومالك وأصحابهماعارضوه بأحاديث هي قواعد أساسية عندهم ، منها: حديث " الإمام ضامن"، ومنها: حديث: "إنماجعل الإمام ليؤتمبه"، وقوله والماليكة: "فلا تختلفوا عليه"، وهذه الأحاديث وإن كانت عامة ، ولكنها أشبه بالأصول ، وحديثهم وإن كان خاصا لكنه واقعة جزئية وحكاية حال لاعموم لها، وقصة معاذ لاحجة فيها مالم يثبت أنه بأمره أوعلمه أوتقريره ، وبأنه لوسلم هذا فيحتمل أن القصة ربماتكون حين جواز أداء الفريضة مرَّتين؛ كمايدل عليه حديث ابن عمر عند النسائى وأبى داؤد وأحمد والطحاوي وغيرهم: مِن النهىعنه.

وأجابوا عن الوجه الثاني بأن النبي الشائل وقف عليه وأجازله ذلك لقوله: "إما أن تصلي معي، وإما أن تخفف بقوم كه فتصلي معي "، وَرُدَّ هذا التأويل بأن الالطف في التقدير "إما أن تصلي معي ولاتصل معهم، وإما أن تخفف عليهم إن صليت معهم"، لأن الشكوى وقعت من التأخير، كما وقعت من التطويل. ويدل عليه بعض روايات أحمد وغيره، وإذا هوصلي خلفه الشائلة في مسجده، ودأبه في التأخر معروف في العشاء، ثم إذا يأتي بني سلمة يزداد التأخير البتة ، فكيف يمكن أن يأذن له في الصلاة معه ثم معهم، وكيف يمكن أن يشاكي من التأخير والتطويل معاً ، ففي هذا التقدير مقابلة الصلاة مع عدم الصلاة . وبالجملة: ينبغي أن يكون المناط في الباب على حديث معلوم السبب معلوم الوجه ،

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

(۷۹۲) أبواب متفرقة

والأحوط في الباب مذهب أبي حنيفة ومالك وأصحابهما ، فافهم.

(عنائبى الدرداء أنه سئل عن رجل دخل المسجد، والقوم في صلاة العصر، وهويحسب أنها صلاة الظهر فائتم به، قال: صلاته جائزة)، أقول: لم أقف على من أخرجه، والشافعي فى "الأم" أشار إليه ، وذكر مثله عن ابن عباس ووهب بن منبه والحسن، وأبي رجاء العطاردي وعطاء . البيهقي في "سننه الكبرى"يحكي كلام الشافعي، ولم يسند أثار هم، وكأنه لم يقف عليها، وإنه ترجم بالمسألة، فقال: "باب الظهر خلف مَنْ يصلى العصر "، وأخرج فيه أثراً عن ابن عائذ من طريق الوضين ، والوضين ذكرابن الجوزي أنه واهى الحديث، وضعفه ابن سعد قاله في"الميزان". وبالجملة: لايكون مثله حجة ، وتلك الأثار لم يسندوهاحتى نقف على أسانيدها على أن هذه الأثار لاتقوم بها حجة على مَنْ تمسك بأقوى منها في المرفوع ، ومِن ذلك حديث أبى هريرة فى "السنن "و "مسند أحمد "و "صحيح ابن خزيمة " و"صحيح ابن حبان"، ولفظه في طريق عند أحمد: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت "، واستدل به بأن المأموم لايصلي فرضاً خلف مَنْ يصلى فرضاً أخر؛ كالظهر مثلا خلف مَنْ يصلى العصر.

(فإن صلاة المقتدي فاسدة إذا اختلف نية الإمام والماموم)، وإليه ذهب أبوحنيفة وأصحابه، واحتجوا بأن المقتدين قد اختلفوا على إمامهم، وقد قال: "إنما جعل الإمام ليؤتمبه، فلاتختلفوا عليه"، أخرجه الشيخان عن أبي هريرة. وأجابوا: والظاهر الايتمام في افعال الصلاة ولادخل فيه للنية، فلاحجة فيه بدليل قوله بعده: "فإذا ركع فاركعوا". وأجاب عنه

القاضي أبوبكر: النية ركن، وهي الأصل، ألا ترى أنه لايحل له مخالفة في الزمان، فلايركع قبله ولايرفع قبله، وليس الزمان من أوصاف الصلاة، وإنماهومن مقتضائها، والنية ركن العبادة ، فتصير مخالفته في النية نظير مخالفة في الفعل الذي هوركن ، ومِن ههنا قلنا: والأحوط في الباب مذهب أبي حنيفة ومالك، ومن تبعهما، وقد أطنبنا الكلام في هذا المقام.

باب ماذكر مِن الرخصة في السجو دعلى الثوب في الحرو البرد

(حدثنا أحمد بن محمد) ، المروزي مردويه الحافظ. (حدثنا خالد بن عبد الرحمن)، قال أبوحاتم صدوق وله في البخاري فرد حديث. (حدثنى غالب بن قطان)، هوغالب بن خطاف أبوسليمان بن أبى غيلان البصري وثقه ابن معين. (بالظهائر)، جمع ظهيرة وهووقت شدة الحرفى الهاجرة. (سبجدنا على ثيابنا)، ولفظ أبى داؤد "وكنا نصلي مع رسول الأرض، بسط ثوبه، فسجد عليه "وعند ابن أبي شيبة: "كنا نصلى مع النبى الله الله في شدة الحروالبرد، فيسجد على ثوب". قال أبوحنيفة ومالك وأحمد: تجوز الصلاة مع السجود على ثوب متصل بالمصلى ، وهومذهب أكثرأهل العلم ، وظاهرحديث الباب يؤيد الأئمة الثلاثة، وقال الشافعي: لايجوز السجودعلي الثوب المتصل ، وحمل الشافعي حديث الباب على الثوب المنفصل تَأوَّل وتكلف ، وقد أطال فيه البدرالعيني في

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

(۷۹۸)

"العمدة"، ورد كل مااستدل به الشافعي بما يشفي ويكفي، فتدبر وفي الحديث دلالة على أن العمل اليسير في الصلاة عفو. (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه الشيخان وأبوداؤد والنسائى وابن ماجة.

باب ماذكر ممايستحب من الجلوس في المسجد بعد

صلاة الصبح حتى تطلع الشمس

(كان النبي ﷺ إذا صلى الفجر) ، عبر الراوي كأنه عادة مستمرة له ، وإنما هوفعل نادر منه ، ولفظة كان في الحديث لاتدل على الاستمرار، وكم مِن افعال جزئية فعلها مرةً، والراوي يعبرعنها بلفظ "كان ". (قعد في مصلاه) ، وفي رواية الطبراني "يذكرالله تعالى". (حتى تطلع الشمس)، وفي الحديث ندب القعود في مصلاه بعد صلاة الصبح إلى طلوع. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم وأبوداؤد والنسائي. (**حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي)**، منسوب إلى جمح بن عمرثقة قال في "الخلاصة": وثقه الترمذي وابن حبان. (حدثنا عبدالعزيزبن مسلم)، أبوزيد المروزي ثم البصري ثقة عابد. (حدثنا أبوظلال) ، وقد بين الترمذي اسمه . (ثم صلى ركعتين)، أقول: وقع في حديث معاذ عَن عني يسبح ركعتي الضحى".وكذا وقع فى حديث أبى أمامة وعتبة بن عبد. (كانت له كأجر حجة وعمرة)، الغرض بيان إحراز الفضل والأجرمثل مَنُ أحرزالأجربالحج والعمرة ، ويحتمل أن التشبيه هوفي عبادة صغيرة بعد عبادة كبيرة ، فمن صلى ركعتين بعد طلوع

الشمس بعد ماصلى مكتوبة الفجركان كمن اعتمر بعد الحج. وللحديث شواهد من حديث أبى أمامة عند الطبراني بإسناد جيد، قاله في "الزوائد"، وكذلك عن أبى أمامة عند أحمد وأبى داؤود مرفوعا: "من خرج مِن بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجرالحاج المحرم، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لاينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر ". قال الحافظ فضل الله التوربشتى: وأمثال هذه الأحاديث ليست للتسوية ، كيف! وإلحاق الناقص بالكامل يقتضي فضل الثاني وجوبا ليفيد المبالغة ، وإلاكان عبثا ، فشبه حال المصلى القاصد إلى المكتوبة بحال الحاج المحرم. (تامة تامة) ، وفي وصف الحج والعمرة بإتمام فإشارة إلى المبالغة ، وقال: في قوله: " فأجره كأجرالمعتمر "إشارة إلى أن فضل ما بين المكتوبة والنافلة والخروج إلى كل واحد منهما كفضل ما بين الحج والعمرة والخروج إلى كل واحد منهما. وبالجملة: الحديث القولى ثابت في فضل القعود بعد مكتوبة الفجرإلى أن تطلع الشمس، وَأَمَّافَعِلُهُ فَنَادُر.

(هذا حديث حسن غريب), حسنه الترمذي, وفي إسناده أبوظلال وهومتكلم فيه, قال الحافظ في "التقريب": ضعيف مشهور بكنيته, قال الذهبي في "الميزان": أبوظلال صاحب أنس, قال ابن معين: ضعيف ليس بشيء, وقال النسائي والأزدي: ضعيف، وقال ابن عدي: عامة مايرويه لايتابعه الثقات عليه, وقال ابن حبان: مغفل لايجوز الاحتجاج به بحال. (وهو مقارب الحديث), وهومِن ألفاظ التعديل, قال البخاري: عنده مناكير, وقال في "الكنى": واه بمرة, فيتناقض قوله. (قال محمدواسمه هلال), فافهم.

بابماذكرفي الالتفات في الصلاة

واصل اللفت أيّ الشيء عن الطريقة المستقيمة ، وقال أيضاً : واللفت : لَىّ الشي عن جهته . (كان يلحظ في الصلاة) ، وهو النظر بطرف العين الذي يلي الصدغ . (يمينا وشمالا) ، يعني : تارة إلى اليمين وتارة إلى الشمال . (ولايلوي عنقه) ، يعني : لايصرف ولايميل عنقه ، قال في "المبسوط" : حد الالتفات المكروه أن يلوي عنقه ؛ حتى يخرج من جهة القبلة ، والالتفات يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه ، فلوانحرف بجميع بدنه تفسد صلاته ، ولونظر بموخر عينيه يمنة أويسرة من غير أن يلوي عنقه لايكره ، وهو المراد في حديث الباب . وبالجملة : النظر بلحظ العينين لايكره ، وَأَمَّا بليّ العنق فيكره ، وأما بليّ العنق فيكره ، وأما بليّ العنق فيكره ، وأما بليّ العنق

(هذا حديث غريب)، وإن الفضل بن موسى تفرد بإسناده، قال الترمذي في "العلل الكبير": ولا أعلم ممن روى هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد مسنداً مثل مارواه الفضل بن موسى ، رواه الدار قطني في "سننه"، وقال: تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد به متصلا وغيره يرسله، وقال القطان في كتابه: هذا حديث صحيح، وإن كان غريباً لا يعرف إلا من هذه الطريق، فإن عبد الله بن سعيد و ثور بن يزيد ثقتان ، وعكر مة احتج به البخاري فالحديث صحيح ، قاله في "نصب الراية": وقال النووي وإسناده صحيح . (وقد خالف وكيع الفضل بن موسئ النووي وإسناده صحيح . (وقد خالف وكيع الفضل بن موسئ في رواية) ، يريد أن وكيعا أرسله ، وهذا ذكره الترمذي بقوله : حدثنا محمود بن غيلان . (فإن الالتفات في الصلاة هلكة) ، يعني: هلاك لأنه طاعة الشيطان . (فإن كان لابد ففي التطوع لا يعني: هلاك لأنه طاعة الشيطان . (فإن كان لابد ففي التطوع لا يعني: هلاك لأنه طاعة الشيطان . (فإن كان لابد ففي التطوع لا

فى الفريضة)، دل على أن في الفريضة والتطوع فرقا، وإن في التطوع توسعا ليس في الفريضة ، ألا ترى أن النافلة تجوز جالسامنغيرعذردون الفرض. (هذاحديث حسن)، وقال مجد ابن تيمية في "المنتقى": رواه الترمذي وصححه ، وأخرجه الزيلعي عن الترمذي، وقال:قال:حديث حسن صحيح، فلعله مِن اختلاف النسخ. (قال: هواختلاس)، يعنى: استيلاب وأخذ بسرعة، (يختلسه الشيطان)، يعنى: يحمله على هذا الفعل، ومعنى الحديث:من التفت ذهب عنه الخشوع، فاستعبر لذهابه اختلاس الشطان تصويراً بقبح تلك الفعلة ، أو أن المصلى مستغرق فى مناجات ربه ، وأنه سبحانه يقبل عليه ، والشيطان ينتظرفوات تلك الحالة عنه ، فإذا التفت المصلى اغتنم الفرصة ، فيختلسها منه ، وهذا نقصان الصلاة ، وذهاب بعض أجزائها. ومِن ههناقال الحافظ الزيلعي في "نصب الراية": وردتُ أحاديث كثيرة تدل على كراهة الالتفات ، واستوفى أكثرها الحافظ البدر العيني في "العمدة ". وأيضاً مِنُ ههنا استدل الحافظ الحازمي بنسخ الالتفات بقوله جل جلاله: ﴿قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون . (حسن غريب)، والحديث أخرجه البخاري في "جامعه" مِن طريق مسدد عن أبي الأحوص، فهوصحيح البتة، وعبد الله بن صالح بن ذكوان شيخ الترمذي ثقة أيضاً ، فهوعلى سنده أيضاً صحيح ، وأخرجه أبوداؤدوالنسائى، وبالله التوفيق.

بابماذكرفى الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع (حدثنا هشام بن يونس الكوفي)، أبوالقاسم ثقة وثقه

النسائي روى عن ابن عيينة وغيره ، وعنه الترمذي . (حدثنا المحاربي) ، هوعبد الرحمن بن زياد الكوفي ثقة . (عن أبي إسحاق)، اسمه عمروبن عبدالله ثقة . (عن هبيرة)، ابن يريم وثقه ابن حبان قاله في "الخلاصة"، وقال في "التقريب": لابأس بهرَوىعنعلى وعنه أبوإسحاق. (عن عمروبن مرة)، عطف على قوله عن هبيرة، فإن هبيرة وعمروبن مرة كليهماعن شيوخ أبى إسحاق. (إذااتي أحدكم الصلاة والإمام على حال)، يعني: من قيام وقعود وركوع وسجود. (فليصنع كما يصنع الإمام)، يعنى: فليوافق الإمام فيما هوفيه من القيام والقعود والركوع والسجود. (هذا حديث غريب)، قال الحافظ في "التلخيص": فيهضعف وانقطاع. أقول: الضعف بابن أرطاة والانقطاع بين أبن أبى ليلى ومعاذ. وبالجملة: وحديث الباب عند أبى إسحاق مِن وجهين: مِن حديث على وحديث معاذ، فحديث على يرويه عن هبیرة عنه ، وحدیث معاذ یرویه عن عمروبن مرة عن ابن أبی ليلى عن معاذ ، (ولا تجزئه تلك الركعة إذا فاته الركوع مع الإمام)، وأما إذا أدرك الركوع مع الإمام فتجزئه تلك الركعة، وهذا هومذهب الجمهور، وقال بعض أهل العلم: لاتجزئه تلك الركعة إذا فاته القيام والقراءة ، وقد ذهب إلى هذا أهل الظاهروأبوبكرالصبغى "بالصاد" رَوى ذلك ابن سيد الناس فى "شرح الترمذي"، وقوّاه الحافظ تقى الدين السبكي، وقد حكى هذا المذهب البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام" عن كلمن ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام، ورجحه المقبلي مِن الشافعية ، قال: وقد بحثث هذه المسألة وأخطتها في جميع بحثى فقها وحديثاً ، فلم أحصل منها على غير ماذكر ثيعنى: مِن عدم الاعتداد بإدراك الركوع فقط.

واحتج الجمهور على ماذهبوا إليه بحديث أبى بكرة ، حيث ركعدون الصف فقال له النبى الله النبى الله حرصاً ولاتعد ". أقول:وهذا وأضح وأصرح منه مافى حديث أبى بكرة نفسه عند الطبراني من طريق يونس بن عبيد عن الحسن عن أبى بكرة ، فقال: "أيكم صاحب هذا النفس، قال: خشيث أن تفوتنى الركعة معك"،ذكره الحافظ في "الفتح"ورواه البخاري أيضاً في "جزء القراءة "من طريق يونس، فدل على أن فوات الركعة بفوات الركوع، وبالجملة: ولم يأمر بإعادة الركعة. أقول: ليسفيه ما يدل على ماذهبوا إليه؛ لأنه كما لم يأمر بالإعادة فلم ينقل إلينا أنهاعتدبها، والدعاء بالحرص لايستلزم الاعتداد بها؛ على أنهقد نهى أبابكرة عن العود إلى مثل ذلك، والاستدلال بشيء قدنهي عنه لايصح . واستدل من ذهب إلى أن مدرك الركوع لايكون مدركا للركعة إذا فاته القيام وقراءة فاتحة الكتاب بحديث: " لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب"، وما في معناه، وبحديث: "ماأدر كتم فصلوا ومافاتكم فأتموا "قد استدل به على أن مَن أدرك الإمام راكعالم يحتسب له تلك الركعة للأمر بإتمامه مافاته ؛ لأنه فاته القيام والقراءة فيه، وأماحديث أبي بكرة فواقعة عين، فافهم.

باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام عند افتتاح الصلاة

(حدثنا أحمد بن محمد)، المعروف بمردويه ثقة حافظ. (إذا أقيمت الصلاة)، إذا ذكرت ألفاظ الإقامة ونودي بها. (فلا تقوموا حتى تروني خرجت)، الحديث أخرجه الشيخان

والنسائي وأبوداؤد وليسفي رواية البخاري زيادة "خرجث". وهى صحيحة رواهامسلمأيضاً مِن طريق معمر عن يحي بن أبي كثير، وتابعه عليها شيبان عند مسلم، ولابن حبان مِن طريق عبد الرزاق وحده: "حتى ترون خرجث"، وعلى كل تقديرفيه حذف قوله: فاذا رأيتموني خرجث فقوموا، ومعنى حديث الباب: إذا لميكن الإمام في المسجد، فالجمهور على أنهم لايقومون حتى يروه.واختلفوافى وقت القيام، فالجمهور ومنهم مالك الله على أنه ليس له حد، لكن المستحبإذا أخذ المؤذن في الإقامة، قال الحافظ في "الفتح": قال مالك في الموطا: لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود، وقال أبوحنيفة ومحمد: يقوم الناس إذا قال: "حي على الصلاة"، ويكبر الإمام إذا قال "قد قامت الصلاة "، وعامة أهل العلم على أنه لايكبرحتى يفرغ المؤذن مِن الإقامة، وإليه ذهب ابويوسف والشافعي ومثله عن مالك. (حديث ابى قتادة حديث حسن صحيح) ، أخرجه الجماعة إلاابن ماجة.

بابماذكرفي الثناء على الله والصلاة على النبي والمهالة على المهالة على النبي والمهالة على

(حدثنا يحي بن ادم) ، بن سليمان الكوفي أبوزكريا ثقة حافظ فاضل مِن كبار التاسعة . (عن عاصم بن بهدلة) ، صدوق وله أوهام ، وحديثه في البخاري و مسلم مقرون . (عن زر) ، ابن جبيش ثقة جليل مخضرم . (عن عبدالله) ، هوابن مسعود . (فلها جلست بدات الثناء على الله ثم الصلاة على النبي الله ثم الله تم ال

(بغية الألمعي على سنن الترمذي

الباب في أدب الدعاء من البدأة بالثناء و الصلاة على النبي الله حديث وإن ذلك مِن أقوى مضان الإجابة . (حديث عبد الله حديث حسنصحيح)، و أخرجه ابن ماجة.

باب ماذكر في تطييب المساجد

(حدثنا محمدبن حاتم البغدادي)، ابوجعفر الخراساني ثم البغدادي ثقة رَوى عنه الترمذي والنسائى ووثقه . (حدثنا عامربن صالح الزبيري) ، وفي "التقريب": عامربن صالحبن عبد الله بن عروة بن الزبيرالقرشى الزبيري المدني نزيل بغدادمتروك الحديث، أفرط فيه ابن معين فكذبه ، وكان عالما بالأخبار من الثامنة. (قالت: أمرالنبي ربناء المساجد في الدور) ، والدورههنا القبائل اجتمعت كل قبيلة في محلةٍ فسميت المحلة داراً ، وفي الحديث: " ألا أنبئكم بخيردور الأنصار، دوربني النجار، ثم دوربني عبد الأشهل، وفي كل دور الأنصار خير ". وأيضاً الدورجمع الدار وهي المنازل المسكونة والمحال، وفي الحديث: "وهل ترك لناعقيل داراً؟" فإنما يريد به المنازل لاالقبيلة ، وعليه العمل . وحكمة أمره لأهل كل محلة ببناء مسجد فيها أنه قد يتعذر على أهل محلةٍ الذهاب للأخزى، فيحرمون أجرالمسجد وفضل إقامة الجماعة فيه، فأمروا بذلك ليتيسر لأهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غيرمشقة تلحقهم. (وأن يتنظف)، أي: تطهر وهذا في رواية ابن ماجة ، والمراد تنظيفها مِن النتن والتراب وعن كل ما لا يليق بالمسجد. (وتطيب)، يعني: بالرش والعطر، ويجوز أن يحمل التطيب على التجمير في المسجد، قال الحافظ: وبه يعلم أن

يستحب تجميرالمسجد بالبخور، فقدكان عبد الله بن عمريجمرالمسجد إذا قعد عمربن الخطاب على المنبر، قال الشعبى:هوالسنة.

(وهذا أصح)، يريد أن المرسل مِن غيرذكر عائشة أصح. (مِن الحديث الأول)، فإن المرفوع مِن طريق عامرابن صالح الزبيري وهومتروك في الحديث قاله في "التقريب"، وقال بعض العلام: لأن في سنده عامر بن صالح وهوضعيف، وقد تفرد بروايته مرفوعاً. أقول: وكيف؟ وقد تابعه زائدة عند أبي داؤد وعند ابن ماجة، وهوابن قدامة ثقة ثبت من رجال الستة، وكذا تابعه مالك بن سعيد عند ابن ماجة و لاباس به، فالمرفوع صحيح أيضاً، ولاوجه لترجيح حديث وكيع وسفيان بعد كون الرفع زيادة، وهي مقبولة عن ثقة على أن زائدة بن قدامة ليس دون وكيع وسفيان، ومن ههنا ظهر بطلان ما قال بعض العلام بتفرد عامر بن صالح برفعه.

بابماجاءأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

(عنعلي الأزدي)، هوابن عبدالله البارقي صدوق ربما أخطأ من "الثالثة". (قال: صلاة الليل والنهارمثنى مثنى)، فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث، "قلث لابن عمر: مامعنى مثنى مثنى ؟ قال: تسلم مِن كل ركعتين ". أقول وهوالمتبادر إلى الذهن ؛ لأنه لايقال في الرباعية والثلاثية إنها مثنى مثنى، وقال أبوحنيفة: إن معنى مثنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين. (وروي عن عبد الله العمري)، هوعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن الخطاب المدنى ضعيف. (عن نافع عن ابن

عمرعن النبي الله نحوهذا)، يعنى: نحوحديث على الأزدي، والرواة عن ابن عمر في هذا الحديث بلغوا حد التواتر.

(والصحيح مارُوي عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: صلاة

الليل مثنى مثنى)، وحديث الباب: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى مرفوعا" وزيادة "والنهار" أعلها جمهور المحدثين، وجملة مَنْ أعَلّه ابن معين ، وأحمد في قول ، والنسائي ، والترمذي، والدارقطني، والخطابي، وابن عبد البر، وابن قدامة،قال الحافظ في "الفتح"قال ابن معين: "مَنْ عَلِيُّ الأزدي حتى أقبل منه! "كذا يقول أحمد بن حنبل: "ومن الأزدي حتى أقبل منه وادعيحي بنسعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً لايفصل بينهن ، لوكان حديث الأزدى صحيحاً لم تخالفه ابن عمر! ". وبالجملة حديث الباب اختلف رفعاووقفاً، المرفوع اختلف فيه فأكثر المحدثين ضعفوا فيه زيادة "والنهار"، وتأييد ذلك أن خمسة عشرنفراً يروونه عن ابن عمربدون هذه الزيادة ،قاله في "المغنى"، وقال الحافظ في " الفتح ": وأكثر الأئمة أعلوا هذه الزيادة ، وهي قوله: "والنهار" بأن الحفاظ مِن أصحاب ابن عمر لميذكروهاعنه. أقول: وإنه من حديث على بن عبد الله البارقى الأزدي ، وقد و هم فيه فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع، أخذه مِن النهار مِن حديثه في النهار في الرواتب بركعتين ، والليل من حديث صلاة الليل مثنى مثنى فلا تكون هذه الزيادة صحيحةً على طريق من يشرطفى الصحيح أن لايكون شاذاً.

(وقدروي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنى، وبالنهار أربعا)، فظهر أن قوله: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى "موقوف على ابن عمر لامر فوع. وحديث

الباب موقوف على ابن عمر ، فلاريب أنه صحيح ، وصبح عن عمله الأربع بأسانيد قوية ، منها: مارواه الطحاوي بإسناده عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمرأنه كان يصلي قبل الجمعة أربعا لايفصل بينهن بسلام ، وإسناده جيد ، قال الطحاوي: فاستحال أن يكون ابن عمريروي عن النبى اللها الماروي عنه البارقي، ثم يفعل خلاف ذلك. منها: مارواه الترمذي، أي في الباب نفسه عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر تعليقاً ووصله الطحاوي في "شرح الأثار "مِن طريق ابن فهد عن أبي نعيم عن سفيان عن عبيد الله. ومنها:مارواهابنمعينعنيحىبنسعيدعننافععنابنعمر، فهذه الأثار أقرى في الباب. وبالجملة لايمكن الإنكار مِن ثبوت الأربع بالنهارمن عمله ، وما تأول الزرقاني في الأربع بالنهارأنه يحتمل أن يكون بتسليمتين فهوخطأ مِن وجهين، أماأولا:فإنه وقع التصريح في رواية عند الطحاوي وغيره على عدم الفصل، وأما ثانيا: فإنه كيف يستقيم التقابل بين عمله بالليل مثنى مثنى وبالنهارأربعا ؟ والراوي يعتنى بالفرق بين عمله بالليل وعمله بالنهار، فلايصح تأول الزرقاني. أقول: والترجيح لابد أن يكون لقول الجمهورفي إعلان زيادة "في النهار "، وبالله التوفيق.

(وقداختلفاهلالعلم فيذلك)، أقول: اختلاف الأئمة في هذه المسألة إنما هوفي الأولوية. (فراى بعضهم صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، وهوقول الشافعي وأحمد) ، اختاروا لتسليم من كل ركعتين في صلاة الليل والنهار . واحتجوا بحديث على الأزدي وقد عرفت مافيه ، قال الحافظ ابن عبد البرفي "التمهيد" بإسناده عن ابن معين أنه "قال: صلاة الليل أربع لاتفصل بينهن ، فقيل له: إن ابن حنبل يقول: صلاة الليل

والنهار مثنى مثنى ، فقال: بأى حديث ؟ فقيل له: بحديث الأزدي عن ابن عمر ، فقال : و مَنْ عَلِيُّ الأزدي حتى أقبل هذا منه ، وأدع يحي بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر : إنه كان يتطوع بالنهار أربعا لايفصل بينهن ، لوكان حديث الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر "، وهذا قد سبق أنفا ، فافهم .

(وقال بعضهم: صلاة الليل والنهارمثنى مثنى، ورأوا صلاة التطوع بالنهارأبعا مثل الأبع قبل الظهروغيرها من صلاة التطوع ، وهوقول سفيان الثورى وابن المبارك وإسحاق) ، أقول: وهوقول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، والأقرب إلى الأحاديث مذهب أبي يوسف ومحمد بن الحسن. واستدلوا على ذلك أيضاً بمفهوم حديث ابن عمر: "صلاة الليل مثنى مثنى ", إنه يدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة الليل أن تكون أربعا ، واستدلوا أيضاً بأثر إبراهيم قال: كانوا لايفصلان بين أربع قبل الظهر بتسليم إلا بالتشهد، وَ لا اَرْبَع قبل الجمعة و لا أربع بعدها، رواه محمد بن الحسن في "كتاب الحجة ", فتأمل.

وقال أبوحنيفة: صلاة الليل والنهار أربع أربع أمّافي نوافل الليل استدل له بحديث عائشة رضى الله عنها: "ماكان يزيد في رمضان ، ولا في غير على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن "، ثم أربعا فلا تسأله عن حسنهن وطولهن ، قال ابن الهمام: فهذا الفصل يفيد المراد وإلا لقالت ثمانيا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، وأما في نوافل النهار فاستدل له بأثر إبر اهيم النخعي ، فافهم.

باب كيف كان يتطوع النبي وَاللَّهُ عَلِيهُ بالنهار

(عن عاصم بن ضمرة)، الكوفى صدوق قاله الحافظ. (فقال: إنكم التطيقون ذلك)، يعنى: المواظبة على ذلك. وعندابن ماجة "وقل من يداوم عليها". (فقلنا: مَن أطاق ذلك مِنا)، وخبره محذوف. (أي أخَذُه وفَعَلَه)، وفي رواية ابن ماجة "فقلنا: أخبرنابه نأخذ منه مااستطعنا". (إذا كانت الشمس من ههنا)، زاد فى رواية ابن ماجة يعنى: "مِن قبل المشرق كهيئتها من ههنا "يعنى: من قِبل المغرب كما فى رواية ابن ماجة. (عند العصر صلّى ركعتين)، وبالجملة: إذا ارتفعت الشمس من جانب المشرق مقدار ارتفاعها من جانب المغرب وقت العصر، صلّى ركعتين، وهي صلاة الضحي. أقول: وبه استدِل لأبى حنيفة على أن وقت العصر بعد المثلين، قال أبو النعمان: إن كان من صلاة الإشراق الصلاة التي كان يلصيها النبي سَلِينَ السَّم بعد ماطلعت الشمس، فظاهرأن هذه الصلاة غير صلاة الإشراق، وَإِنَّ كَانِ المرادمِن صلاة الإشراق غيرها فلايصح الاستدلال، فتفكر.

هذه الصلاة الضحوة الصغرى، والصلاة الثانية الأتية في الحديث الضحوة الكبرى، حيث قال: هذه الصلاة هي الضحوة الصغرى، وهووقت الإشراق، وأعلاها، وأما دخول وقته فبعد طلوع الشمس وارتفاعها مقدار رمح أور محين، حين تصير الشمسبازغة، ويزول وقت الكراهة. وأما الصلاة الثانية فهي الضحوة الكبرى. أقول: هذا عند من فرق بين صلاة الإشراق والضحى. (وإذا كانت الشمس من ههنا)، يعني: من جانب المشرق. (كهيئتها من ههنا)، يعني: من جانب المغرب.

(عندالظهرصلّى أربعا)،هي الضحوة الكبرى. (ويفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين، والنبيين، والنبيين، والنبيين، والنبيين، ومَن تبعهم من المؤمنين)، قال العراقي: حمل بعضهم هذا على أن المراد بالفصل بالتسليم التشهد؛ لأن فيه السلام على النبي الله المراد بالفصل الله الصالحين، قاله إسحاق بن إبراهيم، فإن كان يرى صلاة النهار أربعا، قال: وفيما أوله عليه بعد. أقول: والترمذي أخرجه فيما تقدم في أبوا بالتطوع، وذكر هناك قول إسحاق: والبعد فيما أوله عليه بله هو الظاهر القريب ، إذ النبيون والمرسلون الايحضرون الصلاة ، حتى ينويهم المصلى بقوله: "السلام عليكم"، فكيف يراد بالتسليم تسليم التحلل من الصلاة ، وأيضاً قال البغوي: المراد بالتسليم التشهد دون السلام ، ورواية النسائي تؤيده ، ويكاد يكون ذلك كالمتعين.

(هذا حديث حسن) ، وحسنه الترمذي ههنا وهناك ، وهوكذلك لا ينزل عن درجة الحسن ، ولذا تأول الترمذي تضعيف ابن المبارك بحمله على النظر الفقهي دون الحديثي ، وعاصم بن ضمرة صدوق ، قاله في "التقريب". (قال إسحاق ابن إبراهيم) ، المروزي ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل . (أحسن شيء رُوي في تطوع النبي بالنهارهذا) ، أي: هذا الحديث ، (وروي عن ابن المبارك انه كان يضعف هذا الحديث) ، أقول : الظاهر أن تضعيفه هذا الحديث إنما مِن جهة عاصم بن ضمرة هوثقة عند بعض أهل العلم) ، قال الذهبي في "الميزان": عاصم بن ضمرة صاحب على وثقه ابن معين وابن المديني ، وقال أحمد : هوأ على من الحارث وثقه ابن معين وابن المديني ، وقال أحمد : هوأ على من الحارث الأعور ، وهوعندي حجة ، وقال النسائي : ليس به بأس .

بابماجاءفي كراهية الصلاة في لحف النساء

ومنشأ ذلك أن ثيابهن مظنة التلوّث ، والشريعة ربما تعتبر الإحتمالات الغالبة تورُّعاً. (حدثنا خالد بن الحارث)، أبوعثمان البصري ثقة ثبت. (عن الشعث)، هوابن عبد الملك البصري يكنى أباهانئ ثقة فقيه . (عن عبد الله بن شقيق) ، البصري ثقة قاله في "التقريب". (الايصلي في لحف النساء)، اللحف بضم اللام والحاء: جمع لحاف بالكسر، ما يتغطى به من الأردية والثياب فوق سائر اللباس، وفى "اللسان" للأفريقى: وأراد باللحف ثيابهن . وفي الحديث دلالة على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع النجاسة فيها، وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك، وفيه أيضاً أن الاحتياط والأخذ باليقين جائزغيرمستنكرفي الشرع. (هذا حديث **حسن صحيح)**، وأخرجه أحمد، وأبوداؤد، والنسائي، وابن ماجة. (وقدرُوي في ذلك رخصة)، يشير إلى حديث عائشة عند مسلم وغيره: "كان النبي الشيئة يصلي من الليل وأنا إلى جنبه، أخذ الكساء فلبسه، ثم خرج فصلى الغداة "وذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء ؛ وإنما هومندوب فقط عملا بالاحتياط، وبهذا يجمع بين الأحاديث، وبالجملة: فالصلاة في ثيابهارخصة،فافهم.

بابمايجوزمن المشي والعمل في صلاة التطوع

الظاهرأن أمثال هذه الأفعال في صلاة التطوع عند الحاجة

لأتبطل الصلاة، ولَعلّ تلك الخطوات لمتكن متوالية ، لأن الافعال الكثيرة إذ تفاصلت ولم تكن على الولاء ، لم تبطل الصلاة . (عن **بُرُد**)، بضم الباء مع سكون الراء . (بن سِنان) ، بكسر السين مع خفة النون الدمشقى نزيل البصرة مولى قريش ، قال فى " الخلاصة ": وثقه ابن معين ، وأبوحاتم ، والنسائي ، وفي "التقريب":صدوق. (يصلى فى البيت)، وفى رواية النسائى "تطوعاً". (والباب عليه مغلق)، وفي رواية أبي داؤد: فجئث فاستفتحث. (فمشى حتى فتح لى) ، قال ابن رسلان : هذا المشى محمول على أنه مشى خطوة أوخطوتين ، أومشى أكثرمن ذلك متفرقاً. (ثم رجع إلى مكانه) ، وفي رواية أبي داؤد إلى مصلاه يعنى: رجع إلى مكانه على عقبيه. (ووصفت الباب في القبلة) ، هذا قطع ، وهم مَنُ يتوهم أن هذا الفعل يستلزم ترك استقبال القبلة. أقول: اتفق الكل على أن العمل الكثيرفي الصلاة مفسد دون القليل، واتفقوا أيضاً على أن الخطوات المتوالية في الصلاة مفسدتها، والخطوات المنفصلة وإنكانت أكثر من خطوطين لاتفسدها. ثم اختلفوا في تحديدها ، فقال النووي في " المنهاج ": الكثرة بالعرف ، فالخطوتان والضربتان قليل، والثلاث كثير، وقال الحلواني: والأقرب إلى مذهب أبى حنيفة أنه يفوض إلى رأي المصلى إن استكثره فكثيرمفسد، وإلا لا. وبالجملة: يحتاج كل فريق إلى أن يقول: إنه لم يخط خطوات متوالية ، فتأمل والعجب ماذكر ابن النجيم فى"البحر":ولوأغلق الباب لاتفسد، ولوافتتح الباب تفسد. أقول : والفرق بين الإغلاق والفتح غيرظاهر، وفي" التجنيس والمزيد ": لوافتتح باباً أوأغلق فدفعه بيده من غيرمعالجةٍ بمفتاح غلق أوقفل، كره ذلك، ولاتفسد صلاته، لأنه عمل قليل استفيد مِن هذا أن مدار الفساد على المعالجة والعمل الكثير، وليس الفرق بين الفتح والإغلاق مداراً في الباب. (حديث حسن غريب)، وأخرجه أبو داؤد وسكت عنه، ونقل المنذر تحسين الترمذي وأقره.

بابماذ كرفي قراءة سورتين في كلركعةٍ

يجوزقراءة السورتين في ركعة واحدة مِن غير كراهة، وإن جوازالجمع بين السورتين في ركعة واحدة حكاه الحافظ البدر العينى في "العمدة" عن الأئمة الأربعة ، وعن كثيرمن الصحابة والتابعين، وفي "معانى الأثار للطحاوي": هذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمدر حمة الله عليهم. (سَعال رجل)، وهونهيك بن سنان البجلى بفتح النون مع كسر السين. (عبد **الله) ، وهوابن مسعود . (عن هذا الحرف غيراً سن أوياسن) ،** يعنى: هذا اللفظ بهمزة أوبياء . (قال) ، أي قال عبد الله للرجل. (كل القران قرات غيرهذا الحرف، قال: نعم)، قرأت كل القرأن غيرهذا الحرف، وعن أبى وائل فى رواية عند مسلم، وفيها: ياأبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف: "مِن ماءٍ غيراسن أوغير ياسن "فقال عبدالله: كل القرأن أحصيتَ غيرهذا ، قال إنى لأقرأ المفصل في ركعةٍ إلى آخره . (ينشرونه نشرالكقَل) ، يعنى : يرمون بكلماته من غيرروية وتدبر، كما يُرْمى الدقل، الدَقل: بفتحتين، هوردي التمرويابسه، فإنه لرداءته لايحفظ ويلقى منثوراً ، وليس ذلك هو المطلوب، بل المطلوب تعقله و تدبره بوقوعه في القلب . (إنى الأعرف السور النظائر) ، يعنى : المتماثلة في الطول والقصر، ذكره البدر العيني في "العمدة"،

واختاره، واحتج برواية الطحاوي الصريحة في المراد بها التقارب في الكمية وعدد الأي. (مِن المفصل)، وقد ذكر تُتلك السورفى رواية أبى داؤد فى "باب تحزيب القرأن "من طريق أبى إسحاق عن علقمة والأسود، وفيه: الرحمن والنجم فى ركعة. (يقرنبين كل سورتين في كلركعةٍ)، أي يجمع بين سورتين منها. وكذلك وقع بيان جمع السور تين في كلر كعة في رواية أبى داؤد، واستنبط مِن هذه الرواية شمس الدين الكرماني: إن صلاته بالليل كانت عشرركعات غير الوتر ، والوتر ركعة منفردة ؛ لكون العشرعلى نسق واحد ، وقال شمس الدين الصواتى: وكيف يستقيم قوله! ؟، وقد ثبت في البخاري ومسلم أنه صلّى ثلاث عشر ركعات من حديث ابن عباس، وفيه: "ثمصلّى ركعتين، ثمركعتين، ثمركعتين، ثمركعتين، ثمركعتين، ثم ركعتين، ثمأوتر"، إنه قرأ عشرين في عشر، وليضف إلى ذلك أوتربثلاث وقرأ فيها "بسبح اسم ربك الأعلى والكافرون والإخلاص"، فتفكر. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان وغيرهما.

باب ماذكر في فضل المشي إلى المسجد

(حدثنا أبوداؤد)، هوالطيالسي. (سمع ذكوان)، السمان الزيات المدني ثقة ثبت، وقال أحمد: ثقة شهد الدار. (فأحسن الوضوع)، فإن راعى فروضه وشروطه وآدابه، وقوله "أوقال: لاينهزه" شك مِن الراوي، وهوفي رواية مسلم بالجزم: "ولاينهزه"، والمعنى لاتنهضه ولا تقيمه، ولم ينو بخروجه غير الصلاة، قال النووي: وقوله: لميخط بفتح الياء وضم الطاء،

والخطوة بالضم مابين القدمين ، وبالفتح المرة الواحدة ، وقال اليعمري: الضم والفتح سواء . (إلا رفعه الله بها درجة أوحط عنه بها خطيئة) ، وفيه كثرة الأجرفي كثرة الخطا ، والأحاديث في فضل المشي إلى المساجد كثيرة . (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه الشيخان ورواه بقية السنن ، فافهم .

باب ماذكر في الصلاة بعد المغرب أنه في البيت أفضل

(حدثنا إبراهيم بن أبي الوزير) ، هوإبراهيم بن عمربن مُطرِّف الهاشمي، مولاهم المكي نزيل البصرة صدوق، قاله الحافظ، وفي "الخلاصة": قال أبوحاتم: لابأس به. (حدثنا محمدبن موسى)،بن أبى عبد الله المدنى، قال أبوحاتم: صدوق صالح الحديث، وقال الترمذي: ثقة ، وقال الطحاوي: محمود في روايته، كذا في "التقريب"، و "تهذيب التهذيب". (عن سعدبن إسحاقبن كعب بن عجرة)، المدنى حليف الأنصار، ثقة. (عن ائبيه)، هوإسحاق بن كعب بن عجرة هوكعب بن عجرة صحابي مشهور. (في مسجد بني عبد الأشهل)، هم طائفة من الأنصار. (فقامناس يتنفلون)، وفي رواية أبي داؤد: فلماقضوا صلاتهم رأهميصلان بعدها. (عليكم بهذه الصلاة فى البيوت)، وفي رواية أبى داؤد: "هذه صلاة البيوت" والظاهر أن هذا إنماهولمن يريد الرجوع إلى بيته بخلاف المعتكف في المسجد فإنه يصليهافيه.

(هذا حديث غريب), وذلك لأجل تفرد إسحاق بن كعب بن عجرة ، وهومستور ، قاله في "الميزان" ، مجهول الحال كما في "التقريب" ، وذكر الذهبي في "ميزانه" إنه تفرد بحديث سنة

المغرب "عليكم بها في البيوت" وهوغريب جداً ، والصحيح عن ابن عمر: قال: "كان النبى اللهي يصلي الركعتين بعد المغرب في بيته "أخرجه البخاري والحديث يدل على أن الأولى أداء السنن في البيوت ، والنبي الهي المعلم الإفي البيت ماعدا سنة المغرب مرة اومرتين . (وقد رُوي عن حذيفة أن النبي على صلى المغرب فما زال يصلي في المسجد حتى صلى العشاء الأخرة) ، فطريق الجمع بين هذه الأحاديث أن يقال: إنه يجوز فعل الركعتين بعد المغرب في المسجد ، والأفضل أن تُصَلَّياً في البيت . وقوله: "فما زال يصلي في المسجد "في حديث حذيفة ، المناهر هيدل على أنه لم يخرج مِن المسجد ، حتى صلى العشاء الأخرة ، وإنه تطوع في المسجد ، ويدل أيضاً ماعند الترمذي في المناقب عن حذيفة ، ومشى الترمذي على ظاهره ، وبالله التوفيق .

باب في الاغتسال عندما يسلم الرجل

(عنالأغربنالصباح)،التميميالمِنْقرىمولاهمالكوفي روىعنأبينضرة وغيره،وعنهالثوري وغيره،ثقة وثقهيحي روىعنأبينضرة وغيره،وعنهالثوري وغيره،ثقة وثقهيصبن بن معين والنسائي. (عن خليفة بن حصين)، بن قيس بن عاصم التميمي المِنْقري، وثقه النسائي. (عن قيس بن عاصم)، بن سنان بن خالد صحابي مشهور بالحلم. (فأمره النبي ه أن يغتسل بماء وسدر)، فيه دلالة على مشروعية الغسل لِمَنْ أسلم. (هذا حديث حسن)، وصححه ابن سكن، وسكت عنه أبوداؤد، وذكر المنذري تحسين الترمذي وأقره. (والعمل عليه عند أهل العلم، يستحبون للرجل إذا أسلم أن

يغتسل)، الاغتسال بعد الإسلام مستحب إن لم يكن جنبا، وإلا فهو واجب، ثم استحباب الغسل لمن أسلم، إن لم يكن جنبا، مذهب أبي حنيفة والشافعي، قال الخطابي: وبهذا قال أكثر العلماء، وقال مالك وأحمد بالوجوب، قاله في "شرح المهذب"، وقاله في "المغني". والأمر في حديث قيس للندب عند أبي حنيفة والشافعي، وللوجوب عند مالك، وأحمد، والقائلون بالندب يقولون: إن العدد الكبير والجم الغفير أسلم وافلوأ مركل من أسلم بالغسل لنقل نقلامت واتراً، فافهم.

باب ماذكر من التسمية في دخول الخلاء

(حدثنا محمد بن حميد الرازي) ، حافظ ضعيف . (حدثنا الحكم بن بشيربن سلمان)، النهدي الكوفي صدوق، له فرد حدیث عندهما. (حدثنا خلاد بن صَفّار)، هو خلاد بن عیسی الكوفى، وثقه ابن معين. (عن الحكم بن عبد الله النصري)، وثقه ابن حبان ، قاله في "الخلاصة "، وقال في " التقريب ": مقبول. (عن أبي حجيفة)، اسمه وهب بن عبد الله مشهور بكنيته صحابي معروف، وصحب عَليًّا عَن الله من صغار الصحابة ، وكان مِن كبارأصحاب على وخواصه ، قاله فى " التقريب "وقاله في "الخلاصة". (ستر مابين أعين الجن وعورات بنى الدم إذا دخل أحدهم الخلاع)، يعنى: وقت دخول أحد بنى أدم الخلاء . (أن يقول: بسم الله ، هذا حديث غريب) ، من طريق محمد بن حميد الرازي . (وإسناده ليس بذاك) ، لأن محمدبن حميد الرازي شيخ الترمذي ضعيف ، ولكنه و ثقه ابن معينقالهفي"الخلاصة".

(وقدرُوي عن ائس عن النبي ﷺ شيئاً في هذا)، وفي زوائد

الهيشمي من حديث أنس مرفوعا: "سترمابين أعين الجن وعورات بني أدم إذا وضعوا ثيابهم أن يقولوا: بسم الله", رواه الطبراني بإسنادين ، أحدهما فيه سعيد بن مسلمة الأموي ضعفه البخاري وغيره ، ووثقه ابن حبان وابن عدي وبقية رجاله موثوقون ، ثم إن له شاهد أصحيحاً ، قال العيني في "العمدة": وقد روى المعمري من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب "إذا دخلتم الخلاء فقولوا: بسم الله أعوذ بالله مِن الخبيث والخبائث" ، وإسناده على شرط مسلم ، ومثله قال الحافظ في "الفتح" ، قال الحافظ في في غير هذه الرواية .

وبالجملة التسمية أيضاً من جملة أداب دخول الخلاء كالتعوذ، واستفاد من هذه الروايات أن الجمع بين التسمية والتعوذأوأحدهماكلُيكفىاتباعاًللسنة،فتأمل.

بابماذكر من سيماء هذه الأمة من أثار السجود

والطهوريومالقيامة

(قالصفوانبنعهر)، وقال فَلاّس: ثبت، وقال أبوحاتم: ثقة له في مسلم فرد حديث. (أخبرنى يزيد بن خُهير)، الحمصي وثقه شعبة، ووثقه أيضاً ابن معين، والنسائي. (قال: أمتي يوم القيامة غُرُّمِنَ السجود. القيامة غُرُّمِنَ السجود)، يعني: أبيض الوجه من أثر السجود. (محجلون من الوضوع)، يعني: بيض الأرجل والأيدي، والمراد أنه كان نور الوجه أقوى و أكثر، فنسب إلى السجود بخلاف نور

الأطراف، وإلافالوضوء يشمل الوجه أيضاً. وحديث البابدل على أن الغرة من أثرالسجود ، وفي بعض الروايات أن الغرة والتحجيلكلاهمامِن أثار الوضوء، وذلك في رواية أبي هريرة عند البخاري ومسلم في الطهارة . والغرة في الأصل بياض في جبهة الفرس، ثم استعمل الأغربكل جميل، ولايخفى أن الوضوء كان فى الأمم السابقة، قال البدر العينى: هو المشهور، وقال ابن حجر: هوالظاهرفإن الوضوء في الأمم السابقة ثابت بلاريب بالروايات المستقيمة، قاله في"العمدة "، وقاله في "الفتح"، ثم لايخفى أن الغرة والتحجيل مِن أثار الوضوء ، لأنه حلية ظاهرة ، فلايعرفون إلابما هوالظاهر، فانحصر المعرفة فيه ، ولااختصاص بلالغرض انحصار المعرفة فيه ، فتأمل و لاتعجل

بابمايستحب من التيمن في الطهور

الحديث أخرجه الشيخان وبقية السنن، ولفظ البخاري في الطهارة: "كان النبى اللهاسية يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وشأنه كله"، وزاد أبوداؤد فيه "وسواكه"، وقد سبق بعض البيان فيه فى الطهارة ، فلانعيده ثانيا.

بابماذكرقدرمايجزئمن الماءفي الوضوء

قد تقدم في أبواب الطهارة "باب الوضوء بالمد"، فلم يكن داعية ههنا لتكرير الباب. ثم إنه ثبت في عدة روايات الوضوء بالمد ، وفي هذا الحديث بالرطلين ، فاستفيد منه أن المد رطلان ، وهومذهب أبي حنيفة ومحمد ، كما تقدم تحقيقه

(بغية الألمعي على سنن الترمذي)

وتفصيله ، وتقدم بقية البحث أيضاً فيما يتعلق بهذا الباب بقدر الحاجة ، والحديث غرّبه الترمذى لأجل شريك بن عبدالله ، وكان قد ساء حفظه ، وأخرج له مسلم في صحيحه في المتابعة كمافى "الميزان والتهذيب.

بابماذكرفي نضح بول الغلام الرضيع

تقدم أيضاً في الطهارة "باب ماجاء في نضح بول الغلام قبل أن يطعم"، وقد سبق شرحه و ما يتعلق به ، فتدبر.

باب ماذكرفي الرخصة للجنب في الأكل و النوم إذا توضأ

قد تقدم شرحه وتحقيقه فقها وحديثا في الطهارة في "باب الجنبينام قبل أن يغتسل"، و لاوجه لإعادة الباب ثانيا، فتفكر.

باب ماذكر في فضل الصلاة

(مِنامُراءِيكونَمنَبِعدي)،همالذينارتدوابعدالنبي الله في عهد أبي بكرالصديق، وحديث وهلتدري ما أحدثوابعدك ويعدد لك، رواه الشيخان من حديث أبي هريرة ، البخاري في الرقاق ، ومسلم في الطهارة في استحباب إطالة الغرة ، ورواه البخاري من حديث أنس في الرقاق ، ووجه التائيد أن الإحداث كان سبب الحرمان ، والإحداث ضد السنة النبوية ، وهذا أحد

الأقوال، ورجحه القاضي عياض والقاضي أبوالوليد الباجي وغيرهما . وذكرابن عبد البرأنه يدخل فيه الخوارج ، والروافض، وأصحاب الأهواء، وكل من أحدث في الدين، حكاه النووي. وبالجملة: أن في الأحاديث يكون الوعيد بالنارعلى أمور؛ كما أنه يكون الوعيد بالنارعلى ولايكون فيه شرط ولاقيد، فَيَضطرُ ونَ إلى التاويل بان المراد بالوعيد عند استمرار ذلك الفعل أو الإصرار والمداومة عليه، ويقولون: إن تقييدها بتلك الشروط ملحوظ ، وإنها على ظواهرهاغير مستقيمة المراد، فهكذايت أو لون فيها.

(الصلاة برهان، والصوم جنة حصينة ، والصدقة تطفئ الخطيئة ، كمايطفئ الماء النار) ، والتحقيق أن هذه الأعمال كلها تتمثل وتتجسد يوم القيامة ، وفي البرزخ على هيئاتها الملائمة التي أشار إليها الشارع عليه السلام . ويدل عليه حديث مرفوع عند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة ، "فإذا كان مؤمناً كانت الصلاة عند رأسه ، والزكاة عن يمينه ، والصوم عن شماله ، وفعل المعروف من قبل رجليه ". وفي "الزوائد" مثله من حديث أبي هريرة في حديث طويل عند الطبراني في "الأوسط" قال: وإسناده حسن ، ولأبي هريرة أيضاً رفعه ، قال: يؤتى الرجل في قبره ، فإذا أتى من قبل رجليه ، وإذا أتى من قبل يديه دفعته الصدقة ، وإذا أتى من قبل رجليه ، وندا ربيه ونقبل رجليه ، وإذا أتى من قبل رجليه ، فتدبر .

بابمنه

يعنى: مِن الباب السابق، والمراد هذا باب أخرفى فضل

(وأطيعواأمركم)، يعني: السلطان وغيره مِن الأمراء، لأنه أو فق بقوله سبحانه: ﴿ واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمرمنكم﴾. واختلفوا في المرادبأولى الأمر في هذه الأية ، فقال بعضهم: هم العلماء من المسلمين وَرَدَّه البيضاوي بأنه ليس لهم حكم مستقل ، وإنما هم ينقلون حكم الله وحكم رسوله ، وقال بعضهم: هم أمراء المسلمين ، واختاره البيضاوي ، وهذان القولان هما الأشهر ، وعليهما اعتمد الحافظ الإمام أبو بكر الرازي ، والزمخشري ، والقرطبي ، وابن كثير ، والسيد الرازي ، والزمخشري ، والقرطبي ، وابن كثير ، والسيد الألوسي من المتأخرين ، وبهمقنع وكفاية .

قال القائل: كفى وأشفى مافي الصدور ولم يدع لذي إربة في القول جداً ولاهزلاً ، وبالله التوفيق ، ومنه الوصول إلى التحقيق ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلينن .

تمتبالخير

فهرس

(بغية الألمي على سنن الترمذي من الأبحاث فهر سالاً بحاث

رقـم	الأبحاث	رقـم
الصفحة	ك	البحنا
٤	مقدمةالطبعةالأولى	١
٦	ما يتعلق بالمصنِف	*
٩	مقدمةعلمالحديث	٣
77	أبواب الطهارة عن رسول الله وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّ	£
40	بابماجاء لاتُقُبَلُ صلاةً بغير طهور	٥
44	التنبيهاتعلى بعض العادات	٦
٣٠	بابماجاءفي فضل الطهور	٧
**	بابما جاءمفتاح الصلاة الطهور	٨
£ 7	بابمايقولإذادخلالخلاء	٩
٤٦	باب مايقول إذا خرج من الخلاء	١٠
٤٩	باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول	11
0 £	بابماجاءمن الرخصة في ذلك	17
٥٩	بابالنهيعنالبولقائماً (تأديباً تنزيهاً لاتحريماً)	14
77	بابماجاءمن الرخصة في ذلك (أي: في البول قائماً)	1 £
70	بابفي الاستتار عندالحاجة	10
77	بابكراهة الاستنجاء باليمين	17
٧٠	بابالاستنجاءبالحجارة	17
٧٣	بابفي الاستنجاء بالحجرين	1 /
٧ ٦	باب كراهيةمايستنجىبه	19

	فهرس		674	لألمعي على سنن الترمذي	(بغية ا
٧٩				بابالاستنجاءبالماء	۲٠
۸١		دفي المذهب	نإذاأرادالحاجةأبع	باب ما جاء أن النبي وَاللَّهُ عَلَيْكُ كَا	41
۸۳			فيالمغتسل	باب ماجاء في كراهية البول	**
٨٦				بابماجاءفيالسِواك	74
٨٩	ىيغسلها	بدهفيالإناءحت	ﻢﻣﻦﻣﻨﺎﻣﻪﻓﻼﻳﻐﻤ ﺱﻳ	بابماجاءإذااستيقظ أحدك	7 £
94			Ś	بابفي التسمية عندالوضوء	40
90			لاستنشاق	بابماجاءفي المضمضةو الا	77
97			<i>من كفواحد</i>	باب المضمضة و الاستنشاق	**
1 • •				باب في تخليل اللحية	47
1 • ٢		مۇخرە	هيبدأبمقدمالرأسإل م	باب ما جاء في مسح الرأس أن	79
1 • ٣			أس	بابماجاءأنهيبدأبمؤخر الر	٣٠
1 • £			ةً	بابماجاءأنمسحالرأسمر	41
1.4			اجديدا	باب ماجاء أنه يأخذ لر أسهماءً	44
1.4			وباطنهما	بابمسح الأذنين ظاهرهما	٣٣
1 • 9			س	باب ماجاء أن الأذنين من الرأ	45
111				بابفي تخليل الأصابع	
114				بابماجاءويل للأعقاب من	
110			ۇ	بابماجاءفي الوضوءمرةً مر	**
117				بابماجاءفي الوضوءمرتين	
117				بابماجاءفي الوضوء ثلاثأثا	
114				بابماجاءفي الوضوءمرةًوه	
114				باب في من تو ضأ بعض و ضو أ	
119			يف كان	باب في وضوء النبي والله عليه كم	£ Y

	فهرس		۸۲٦	بغية الألمعي على سنن الترمذي	
14.			الماللة عَلَيْه الموسلم	٤٣ أبوابالصلاةعنرسولاللهيَّا	
171			ةعن النبي مَالِللهُ عَلِيهُ عن النبي والهُ وسناء	٤٤ بابماجاء في مواقيت الصلا	
177				٤٥ بابمنه	
179				٤٦ بابمنه	
171			ر	٤٧ بابماجاءفي التغليس بالفج	
174			•	٤٨ بابماجاءفي الإسفار بالفجر	
144			ر	٩٤ بابماجاء في التعجيل بالظه	
144			إشدةالحر	٥٠ بابماجاءفي تأخير الظهرفي	
1 £ £				٥١ بابماجاءفي تعجيل العصر	
1 £ A			صر	٧٥ بابماجاءفي تأخير صلاة الع	
1 £ 9				٥٣ بابماجاءفي وقت المغرب	
101				٤٥ بابماجاءفي وقت صلاة العا	
101				٥٥ بابماجاءفي تأخير صلاة الع	
105		دها		٥٦ بابماجاءفي كراهية النومق	
100			سمربعدالعشاء	٥٧ بابماجاءفي الرخصةفي الس	
104			نالفضل	۸٥ بابماجاءفيالوقتالأولم	
177			سلاةالعصر	٩٥ بابماجاءفيالسهوعنوقت	
174			اأخرهاالإمام	٦٠ بابماجاءفي تعجيل الصلاة إذ	
178			ä	٦٦ بابماجاءفيالنومعنالصلا	
177			صلاة	٦٢ بابماجاءفي الرجل ينسى ال	
138			صّلواتبأيّتهنيبدأ	٦٣ بابماجاءفي الرجل تفوته الد	
14.				ع ٦٤ باب ما جاء في الصلاة الوسط	
			•	-	

	فهرس		AYV	ة الألمعي على سنن الترمذي	(بغية
174		بجر	أبعدالعصرو بعدالة	· بابماجاءفي كراهية الصلاة	٦٥
177				ا بابماجاءفي الصلاة بعد العصر	44
14.			ۣب	ا بابماجاءفي الصلاة قبل المغر	٦٧
۱۸۳	أدركالعصر	بالشم <i>س</i> فقدأ	س العصر قبل أن تغر	· بابماجاءفىمنأدركركعة،	٦٨
184			تين	ا بابماجاءفي الجمع بين الصلا	٦٩
19.				ا بابماجاءفي بدءالأذان	٧٠
192			Ċ	١ بابماجاءفيالترجيعفيالأذار	Y1
198				ا بابماجاءفي إفراد الإقامة	Y Y
7 • 1			نی	١ بابماجاءفيأنّالإقامةمثنىمثن	٧٣
4 • £			(١ بابماجاءفيالترسلفيالأذان	Y
4.4			الأذنعندالأذان	بابماجاءفي إدخال الإصبع	Y 0
۲.۷			جو	٠ بابماجاءفي التثويب في الفه	7 7
4 • 4				١ بابماجاءمنأذنفهويقيم	YY
*11			بغيروضوء	١ بابماجاءفي كراهية الأذان ب	٧٨
714			امة	١ بابماجاءأن الإمام أحق بالإق	/ 9
712				, بابماجاءفي الأذان بالليل	۸٠
**		الأذان	جمنالمسجدبعدا	ا بابماجاءفيكراهيةالخرو	۸۱
777			ر	، بابماجاءفي الأذان في السفر	٨٢
377				ر بابماجاءفي فضل الأذان	۸۳
***			لمؤذن <i>مؤت</i> من	ر بابماجاءأنالإمامضامنوال	۸£
74.				، بابمايقولإذاأذنالمؤذن	۸0
777		نأجرأ	المؤذنعلى الأذار	، بابماجاءفيكراهيةأنيأخذ	٨٦

	فهرس		AYA	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
777			بن الدعاء	٨٧ بابمايقولإذاأذنالمؤذن
777				۸۸ بابمنهأیضاً
744			دبين الأذان و الإقامة	٨٩ بابماجاءفيأن الدعاء لاير
7 £ 1			عبادهمنالصلوات	٩٠ بابماجاءكمفرض الله على
7 £ 4			سم	٩١ بابفي فضل الصلوات الخم
7 20			2	٩٢ بابماجاءفي فضل الجماعة
7 £ V			وفلايجيب	۹۳ بابماجاءفىمنسمعالنداء
40.		اعة	وحده ثم يدرك الجما	٩٤ بابماجاءفي الرجل يصلي و
700			سجدقدصليفيهمرة	٩٥ بابماجاءفي الجماعةفيم
***			الفجرفيجماعة	٩٦ بابماجاءفي فضل العشاءو
777			أول	٩٧ بابماجاءفي فضل الصف ال
448			•	٩٨ بابماجاءفي إقامة الصفوف
777			لأحلامو النُهيٰ	٩٩ بابماجاءليلنيمنكمأولواا
477			،بينالسواري	١٠٠ بابماجاءفي كراهية الصف
**4			لصفوحده	١٠١ بابماجاءفي الصلاة خلف
777			رمعهرجل	١٠٢ بابماجاءفي الرجل يصلي و
777			معالرجلين	١٠٣ بابماجاءفي الرجل يصليه
740			ومعهر جال ونساء	١٠٤ بابماجاءفي الرجل يصلي و
777				١٠٥ باب من أحق بالإمامة
۲۸۰				١٠٦ بابماجاءإذاأمأحدكمالناه
7.47				١٠٧ بابماجاءفي تحريم الصلاة
7.47				١٠٨ بابفي نشر الأصابع عندالت
***				١٠٩ بابفي فضل التكبيرة الأولى

	فهرس	(بغية الألمعي على سنن الترمذي) ٨٢٩
44.		١١٠ بابمايقول عندافتتا حالصلاة
790		١١١ بابماجاءبترك الجهرب ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
799		١١٢ بابمن رأى الجهرب ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
4.1		١١٣ باب في افتتاح القراءة بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾
4.5		١١٤ بابماجاءأنه لاصلاة إلابفاتحة الكتاب
4.4		١١٥ بابماجاءفي التأمين
417		١١٦ بابماجاءفي فضل التأمين
***		١١٧ بابماجاءفيالسكتتين
444		١١٨ بابماجاءفي وضع اليمين على الشمال
444		١١٩ بابماجاءفي التكبير عندالركوع والسجود
***		١٢٠ بابرفع اليدين عندالركوع
459		١٢١ بابماجاءفي وضعاليدين على الركبتين
401		١٢٢ بابماجاءأنه يجافى يديه عن جنبيه في الركوع
401		١٢٣ بابماجاءفي التسبيح في الركوع والسجود
404		١٢٤ بابماجاءفي النهي عن القراءة في الركوع والسجود
400		١٢٥ بابماجاءفي من لايقيم صلبه في الركوع و السّجود
70		١٢٦ بابمايقول الرجل إذار فعرأسه مِن الركوع
404		۱۲۷ بابمنه آخر
411		١٢٨ بابماجاءفي وضع الركبتين قبل اليدين في السّجود
414		١٢٩ باب آخرمنه
***		١٣٠ بابماجاءفي السجو دعلى الجبهة والأنف
٣٦٨		١٣١ بابماجاءأين يضع الرجل وجهه إذا سجد
*44		١٣٢ بابماجاءفي السجو دعلى سبعة أعضاء

	فهرس		۸۳۰	بغية الألمعي على سنن الترمذي
٣٧١		فیه)	سجود(يعنىالتفريج	١٣٣ بابماجاءفيالتجافيفيال
477			سجود	١٣٤ بابماجاءفي الاعتدال في ال
475		<i>ـجو</i> د	نصب القدمين في الس	١٣٥ بابماجاءفيوضعاليدينو
440		ودوالركوع	ذارفعر أسهمن السج	١٣٦ بابماجاءفي إقامة الصلب إ
***		السجود	رالإمامفيالركوعو	۱۳۷ بابماجاءفي كراهيةأنيباد
444			وبين السجدتين	١٣٨ بابماجاءفي كراهية الإقعاء
341				١٣٩ بابفيالرخصةفيالإقعاء
۳۸۳				١٤٠ بابمايقولبين السجدتين
474				١٤١ بابماجاءفي الاعتمادفي الد
۳ ۸۸			<i>و</i> د	١٤٢ بابكيفالنهوض من السج
441				١٤٣ بابمنهأيضاً
444				١٤٤ بابماجاءفي التشهد
440				١٤٥ بابمنهأيضاً
444				١٤٦ بابماجاءأنه يخفى التشهد
441			ہد	١٤٧ بابكيف الجلوس في التشه
44				۱٤۸ بابمنهأيضاً
444				١٤٩ بابماجاءفي الإشارة
٤٠١			ببلاة	١٥٠ بابماجاءفي التسليم في الص
٤٠٢				١٥١ بابمنهأيضاً
٤٠٤			سنة	١٥٢ بابماجاءأن حذف السلام
٤٠٥				١٥٣ بابمايقولإذاسلم
٤٠٨				١٥٤ بابماجاءفي الانصراف عن
१०९				١٥٥ بابماجاءفيوصفالصلاة

	فهرس		(171)	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
٤١٧			ح	١٥٦ بابماجاءفي القراءة في الصب
٤١٩			بروالعصر	١٥٧ بابماجاءفيالقراءةفيالظه
277				١٥٨ بابفي القراءة في المغرب
£ 7 £			ةالعشاء	١٥٩ بابماجاءفي القراءة في صلا
240			دٍمام	١٦٠ بابماجاءفي القراءة خلف الا
£ 44		الإمامبالقراءة	ملفالإمامإذاجهر	١٦١ بابماجاءفيترك القراءةخ
207			المسجد	١٦٢ بابماجاءمايقولعنددخوله
£oV		عتين	مسجدفليركعرك	١٦٣ بابماجاءإذادخل أحدكمال
٤٦٠		حمام	سجدإلاالمقبرةوال	١٦٤ بابماجاءأنالأرضكلهامس
277				١٦٥ بابماجاءفي فضل بنيان المس
274		,	ذعلى القبر مسجدأ	١٦٦ بابماجاءفيكراهيةأنيتخذ
277			<i>و</i> د	١٦٧ بابماجاءفي النومفي المسج
277	سجد	الةوالشعرفيالم		١٦٨ بابماجاءفيكراهيةالبيعوا
٤٧٠				١٦٩ بابماجاءفي المسجد الذي
£ V 1				١٧٠ بابماجاءفي الصلاةفي مسج
٤٧٣				١٧١ بابماجاءفيأي المساجدأف
٤٧٨				١٧٢ بابماجاءفيالمشيإلىالم
٤٨٠		ة <i>مِن</i> الفضل		١٧٣ بابماجاءفي القعودفي المس
£AY				١٧٤ بابماجاءفي الصلاة على الخ
٤٨٢				١٧٥ بابماجاءفي الصلاة على الح
٤٨٣				١٧٦ بابماجاءفي الصلاة على الب
£A£			طان	١٧٧ بابماجاءفي الصلاةفي الحيا
٤٨٥				۱۷۸ بابماجاءفيسترةالمصلي

	فهرس		ATT	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
٤٨٦			بينيديالمصلي	١٧٩ بابماجاءفي كراهيةالمرور
٤٨٩			۶۷	١٨٠ بابماجاء لايقطع الصلاة شي
٤٩٠		المرأة	إلاالكلبوالحمارو	١٨١ بابماجاءأنه لايقطع الصلاة
१९४			بالواحد	١٨٢ بابماجاءفيالصلاةفيالثور
१९१				١٨٣ بابماجاءفي ابتداء القبلة
१९९			والمغربقبلة	١٨٤ بابماجاءأنمابين المشرق
0.7			فير القبلة في الغيم	١٨٥ بابماجاءفي الرجل يصلى لغ
٥٠٣			ىإليهوفيه	١٨٦ بابماجاءفيكراهيةمايصلم
٥٠٦		ل	ض الغنم وأعطان الإب	١٨٧ بابماجاءفيالصلاةفيمراب
٥٠٧		4	ابةحيثماتوجهت.	١٨٨ بابماجاءفي الصلاة على الد
0.9				١٨٩ بابفي الصلاة إلى الراحلة
01.		وابالعشاء	أقيمت الصلاة فابدؤ	١٩٠ بابماجاءإذاحضرالعشاءو
017			ياس	١٩١ بابماجاءفي الصلاة عندالنع
014			بصلبهم	١٩٢ بابماجاءفيمَنُزارقومافلا
010		ş	سالإمام نفسه بالدعاء	۱۹۳ بابماجاءفي كراهيةأن يخص
017			لهكارهون	١٩٤ بابماجاءفيمَنُ أمقوماوهم
011			بدأ فصلو اقعودا	١٩٥ بابماجاءإذاصلى الإمامقاء
077				۱۹۲ بابمنه
072			بالركعتينناسيا	١٩٧ بابماجاءفيالإمامينهضفي
077			يالر كعتين الأوليين	١٩٨ بابماجاءفيمقدارالقعودفي
470				١٩٩ بابماجاء في الإشارة في الص
079			ل و التصفيق للنساء	٢٠٠ بابماجاءأنالتسبيحللرجاا
04.			<u>.</u> في الصلاة	٢٠١ بابماجاءفيكراهيةالتثاؤب

	فهرس		۸۳۳	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
٥٣١		لقائم	لمى النصف مِن صلاة ا	٢٠٢ بابماجاءأن صلاة القاعدع
٥٣٥				۲۰۳ بابفيمنيتطوع جالسا
٥٣٦	اة فأخفف	صبيفي الصلا		٢٠٤ بابماجاءأن النبي والله عليه قال
٥٣٧				٢٠٥ بابماجاء لاتقبل صلاة الحا
٥٣٨			-	٢٠٦ بابماجاءفي كراهية السدا
0 2 •				۲۰۷ بابماجاءفي كراهيةمسحا
011				۲۰۸ بابماجاءفي كراهية النفخ
0 2 7			"	٢٠٩ بابماجاءفي النهي عن الاخ
024			-	۲۱۰ بابماجاءفي كراهية كفال
0 £ £		m. 1 . 1		٢١١ بابماجاء في الخشوع في ال
027		الصلاة		۲۱۲ بابماجاءفي كراهية التشبي
0 2 4				٢١٣ بابماجاءفي طول القيامفي
0£A				۲۱۶ باب ما جاء في كثرة الركوع
001				 ۲۱۵ بابماجاءفي قتل الأسودين ۲۱۲ بابماجاءفي سجدتي السه
001		•	,	۲۱۷ بابماجاءفي سجدتي السهر
007		(۲۱۸ باب، ماجاءفي التشهدفي سج
٥٥٧				۲۱۹ بابماجاءفيمنيشكفي
۰۲۰		والعصر		۲۲۰ بابماجاءفي الرجل يسلم في
۰۷۰				٢٢١ ٱلْإِعَادة لِلإِفَادَة
0 Y Y			ال	٢٢٢ بابماجاءفي الصلاةفي النعا
٤٧٥			لاةالفجر	٢٢٣ بابماجاءفيالقنوتفيصا
٥٧٥				۲۲۶ بابماجاءفيتركالقنوت

	فهرس		٨٣٤	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
۲۷۵			فيالصلاة	٢٢٥ بابماجاءفي الرجل يعطس
٥٧٧			زة	٢٢٦ بابفينسخالكلامفيالصلا
٥٧٩			وبة	٢٢٧ بابماجاءفي الصلاة عندالتو
٥٨٠			الصلاة	۲۲۸ بابماجاءمتىيۇمرالصبىبا
٥٨١			بعدالتشهد	٢٢٩ بابماجاءفي الرجل يحدث
0 / £			ملاة في الرحال	٢٣٠ بابماجاءإذاكان المطرفاله
٥٨٥				٢٣١ بابماجاءفي التسبيح أدبارا
٥٨٦		J	دابةفي الطين و المطر	٢٣٢ بابماجاءفي الصلاة على الد
٥٨٨				٢٣٣ بابماجاءفي الاجتهادفي الد
09.		الصلاة	،به العبديوم القيامة _،	٢٣٤ بابماجاءأنأولمايحاسب
780	لەمِن الفضل؟	عةمِنالسنةماأ	وليلةثنتيعشرةرك	۲۳۵ بابماجافيمَنُصلىفييوم
095			سالفضل	٢٣٦ بابماجاءفيركعتيالفجره
090		1		۲۳۷ بابماجاءفي تخفيف ركعتم
097			•	٢٣٨ بابماجاءفيالكلامفيركع
097				٢٣٩ بابماجاء لاصلاة بعدطلوخ
099			-	٢٤٠ بابماجاءفي الاضطجاع بع
7.1				٢٤١ بابماجاءإذاأقيمت الصلاة
٦٠٤	الصبح	همابعدصلاةا		٢٤٢ بابماجاءفيمن تفوته الركع
٦٠٦			_	٢٤٣ بابماجاءفي إعادتهما بعده
۲۰۷				٤٤٤ بابماجاءفي الأربع قبل الظه
4.4			لظهر	٧٤٥ بابماجاءفيالركعتين بعدا
41.				۲٤٦ باب آخر
711			ببو	٧٤٧ بابماجاءفي الأربع قبل العص

	فهرس		٨٣٥	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
714		ما	لمغرب والقراءة فيه	۲٤۸ بابماجاءفيالركعتين بعداأ
714			بت	٢٤٩ بابماجاءأن يصليهما في البي
712		رب	ست ركعات بعد المغ	٢٥٠ بابماجاءفي فضل التطوع
414			لعشاء	٢٥١ بابماجاءفيالركعتين بعداأ
414			ىمثنى	٢٥٢ بابماجاءأن صلاة الليل مثنى
718			بل	٢٥٣ بابماجاءفي فضل صلاة اللي
719				٢٥٤ بابماجاءفيوصفصلاةالن
44.		افي كل ليلة	ِتعالىٰ إلى سماء الدنيا	۲۵۵ بابفينزولالربتباركو
771				۲۵۲ التذييل
774				٢٥٧ بابماجاءفي القراءة بالليل
772			طوعفيالبيت	٢٥٨ بابماجاءفي فضل صلاة التع
- 4-			أبوابالوتر	
777				٢٥٩ بابماجاءفيفضلالوتر
779			ŗ	۲۲۰ بابماجاءأن الوترليس بحته
٦٣٠			·	٢٦١ بابماجافي كراهيةالنومقبل
777			ليلواخره	٢٦٢ بابماجاءفيالوترمِنأولالل
777				٢٦٣ بابماجاءفيالوتربسبع
777				٢٦٤ بابماجاءفيالوتربخمسٍ
٦٣٤				٣٦٥ بابماجاءفيالوتربثلاثٍ
749				٢٦٦ بابماجاءفيالوتربركعة
7 £ 7				٢٦٧ بابماجاءفيمايقرأفيالوتر
7 2 7			نو	٢٦٨ بابماجاءفيالقنوتفيالوت

	فهرس	٨٣٦	فية الألمعي على سنن الترمذي	<u>)</u>
727		الوترأوينسي	٢٦٠ بابماجاءفيالرجلينامعنا	۹
7 £ Å		الوتر	٧٧ بابماجاءفيمبادرةالصبحب	•
40+			۲۷ بابماجاءلاوترانفيليلة	1
707		ملة	٧٧ بابماجاءفيالوترعلىالرا-	۲
200			٢٧١ بابماجاءفي صلاة الضحئ	٣
707		وال	٢٧ بابماجاءفي الصلاة عندالز	£
201			٢٧ بابماجاءفي صلاة الحاجة	٥
709		ä	'۲۷ بابماجاءفيصلاةالاستخار	٦
441			٢٧١ بابماجاءفي صلاة التسبيح	٧
446		ى النبي والموسسة	,۲۷ بابماجاءفي صفة الصلاة علم	٨
117		لى النبي والموسلة المي والموسلة	٢٧٠ بابماجاءفي فضل الصلاةعا	٩
779		وابالجمعة	۱۸ خ <u>ا</u>	•
٦٧٠			٢٨ بابفضل يوم الجمعة	1
771		يومالجمعة	۲۸٬ بابفي الساعة التي ترجى في	۲
740			۲۸۱ التذییل	٣
740		ومالجمعة	٢٨ بابماجاءفيالاغتسالفييو	٤
474		معة	٢٨٠ بابفي فضل الغسل يوم الجم	٥
٦٨١			٧٨ بابفي الوضوء يوم الجمعة	٦
787		معة	۲۸۱ بابماجاءفيالتبكيرإلىالج	٧
٦٨٤		<i>منغيرع</i> ذر	.٢٨ بابماجاءفيتركالجمعة.	٨
787		جمعة	۲۸٬ بابماجاءمن كميؤتى إلى الم	٩
٦٨٩			٢٩ بابماجاءفيوقت الجمعة	•

	فهرس	(بغية الألمعي على سنن الترمذي)
791		۲۹۱ بابماجاءفي الخطبة على المنبر
797		٢٩٢ بابماجاءفي الجلوس بين الخطبتين
794		٢٩٣ بابماجاءفي قِصَر الخطبة
498		٢٩٤ بابماجاءفي القراءة على المنبر
490		٢٩٥ باب في استقبال الإمام إذا خطب
797		٢٩٦ بابفي الركعتين إذا جاءالرجل والإمام يخطب
V••		٢٩٧ بابماجاءفي كراهيةالكلام والإمام يخطب
٧٠٣		٢٩٨ بابماجاءفي كراهيةالتخطي يومالجمعة
۷+۵		٢٩٩ بابماجاءفي كراهيةالاحتباءوالإمام يخطب
Y•Y		٣٠٠ بابماجاءفي كراهية رفع الأيدي على المنبر
٧٠٨		٣٠١ بابماجاءفي أذان الجمعة
٧٠٩		٣٠٢ بابماجاءفي الكلام بعدنزول الإمام من المنبر
Y11		٣٠٣ بابماجاءفي القراءةفي صلاة الجمعة
V17		٣٠٤ بابماجاءفيمايقرأفي صلاة الصبحيوم الجمعة
V1T		٣٠٥ بابفي الصلاة قبل الجمعة وبعدها
Y10		٣٠٦ باب في من يدرك مِن الجمعة ركعة
Y1Y		٣٠٧ باب في القائلة يوم الجمعة
Y1Y		٣٠٨ بابفيمنينعسيوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه
Y1 A		٣٠٩ بابماجاءفي السفريوم الجمعة
٧19		٣١٠ باب في السواك والطيب يوم الجمعة
YY1		أبواب العيدين
YY1		٣١٢ بابفي المشي يوم العيدين

	فهرس		ATA	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
Y Y Y			خطبة	٣١٣ بابفي صلاة العيدين قبل الخ
774				٣١٤ باب القراءة في العيدين
٩٢٥				٣١٥ بابفي التكبير في العيدين
Y Y A			بعدهما	٣١٦ باب لاصلاة قبل العيدين ولا
٧٣٠			بدين.	٣١٧ بابفيخروجالنساءفيالع
777			لىالعيدفيطريق	٣١٨ باب في خروج النبي والموسلم إ
٧٣٤			الخروج	٣١٩ بابفي الأكل يوم الفطرقبل
			أبوابالسفر	
744			J . J.	٣٢٠ بابالتقصير في السفر
724			الحق	٢٢١ باب ماجاء في كم تقصر الص
V £ V				٣٢٢ بابماجاءفي التطوعفي الس
V £ 9				٣٢٣ بابماجاءفي الجمع بين الص
۷٥٣			-	٢٢٤ بابماجاءفي صلاة الاستسا
٧٥٨				٣٢٥ باب في صلاة الكسوف
٧ ٦٦			ۣف	٣٢٦ بابكيفالقراءةفيالكسو
٧٦٨			ن	٣٢٧ بابماجاءفي صلاة الخسوف
770				٣٢٨ بابماجاءفيسجودالقران
YYY			ساجد	٣٢٩ بابفيخروجالنساءإلىاله
٧٧٩			سجد	٣٣٠ بابفي كراهية البزاق في الم
Y 1 1	لق	كالذيخا	آءانشقتواقرأباسمرب	٣٣١ بابفي السجدة في إذا السم
YA1			جم	٣٣٢ بابماجاءفي السجدةفي الن
744			يعني:فيالنجم)	۳۳۳ بابماجاءمن لم يسجدفيه (

	فهرس		٨٣٩	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
۷۸٥			"	٣٣٤ بابماجاءفي سجدةفي "ص
٧٨٧			•	٣٣٥ بابفي السجدة في "الحج"
7			القرآن؟	٣٣٦ بابماجاءمايقول فيسجود
V41		J	ن الليل فقضاه بالنهار	٣٣٧ بابماذكرفيمن فاته حزبهم
V9Y		مام	نييرفعرأسهقبلالإ	٣٣٨ بابماجاءمِنالتشديدفيالا
V9Y		مدذلک	مريضة ثميؤم الناسب	٣٣٩ بابماجاءفي الذي يصلي الف
V9V				٣٤٠ بابماذكرمِن الرخصةفي ال
٧٩٨	بححتى تطلع	. بعد صلاة الصب	الجلوسفيالمسجا	٣٤١ بابماذكرممايستحبمنا
				الشمس
۸••				٣٤٢ بابماذكرفي الالتفاتفي ال
۸٠١		يضع؟	. الإمام ساجداً كيف	٣٤٣ بابماذكرفي الرجل يدرك
۸۰۳		تتاحالصلاة	لإماموهمقيامعندافة	٤٤٤ بابكراهيةأنينتظرالناساا
٨٠٤		لِلْهُ عَلَيْهُ قَبِلَ الدَّعَاءُ	الصلاةعلى النبي وألم	٣٤٥ بابماذكرفي الثناءعلى الله
۸٠٥			جد	٣٤٦ بابماذكرفي تطييب المسا
۸۰٦			نهارمثنىمثنى	٣٤٧ بابماجاءأن صلاة الليلواك
۸۱۰			ئىللەغلە بالنھار ئەرسىنىم بالنھار	٣٤٨ باب كيف كان يتطوع النبي أ
111			ةفي لحف النساء	٣٤٩ بابماجاءفيكراهيةالصلا
414			ملفيصلاةالتطوع	٣٥٠ بابمايجوزمن المشيوالعم
11£			في كلركعةٍ	٣٥١ بابماذكرفي قراءة سورتين
۸۱٥			إليالمسجد	٣٥٢ بابماذكرفي فضل المشيإ
۸۱٦		ضل	مغربأنهفيالبيتأف	٣٥٣ بابماذكرفي الصلاة بعدالم
11			مالرجل	٣٥٤ بابفي الاغتسال عندمايسا
٨١٨			خولالخلاء	۳۵۵ بابماذكرمن التسمية في د

	فهرس	\supset	۸٤٠	(بغية الألمعي على سنن الترمذي
۸۱۹	بامة	الطهوريومالقي	أمةمن اثار السجو دو	٣٥٦ بابماذكرمن سيماء هذه الأ
44.			بالطهور	٣٥٧ بابمايستحبمن التيمن في
44.			الماءفي الوضوء	٣٥٨ بابماذكرقدرمايجزئمن
111			لامالرضيع	٣٥٩ بابماذكرفي نضح بول الغلا
411		ذاتوضأ	بفيالأكل والنومإ	٣٦٠ بابماذكرفيالرخصةللجن
411				٣٦١ بابماذكرفي فضل الصلاة
**				٣٦٢ بابمنه

تم الفهرس





الجامعة الحسينية براندير

معهدديني أسسه صاحب السعادة حافظ الشريعة والملّة العالم الموفق الواثق بما فيه من مرضاة ربّه الكريم حسين بن المقرئ إسماعيل الرانديري لهدف أن يمكن إنفاذ الأمّة الاسلامية عن الغواية والضلالة وإزاحة الهنات الخلقية والخرافات الاعتقادية عن المجتمع بطريق إشاعة التعاليم الإسلامية السامية وتثقيف النفوس بالتوجيهات الشرعية وتزويد أبناء الإسلام بأنوار العلوم الساطعة عام ١٣٣٥ الموافق ١٩١٧ م متمسكا بعروة التقوى والتوكل. والجامعة منذ نعومة أظفارها في مسارها نحو التقدم الزاهر بمن الله وكرمه ومساعدة المسلمين المالية. تقبلها الله تعالى وألبسها لباس الخلود الدوام.